

شرح المفصل للزحشكري

تأليف

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي
المتوفى سنة ٦٤٢ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه

الدكتور ارميل بديع يعقوب

الجزء الرابع

منشورات

محمد علي بيضون

لشركت الكتب السنّة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكات
هاتف وفاكس : ٣٦١٣٨ - ٣٦١٣٥ - ٣٧٨٥٢ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4



9 782745 122582

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومن أصناف الاسم

أسماء العدد

فصل

قال صاحب الكتاب: هذه الأسماء أصولها اثنتا عشرة كلمة، وهي الواجد إلى العشرة، والمائة، والألف، وما عداها من أسامي العدد، فمتشعب منها، وعامتها تشفع بأسماء المعدودات؛ لتدل على الأجناس ومقاديرها، كقولك: «ثلاثة أثواب»، و«عشرة دراهم»، و«أخذ عشر ديناراً»، و«عشرون رجلاً»، و«مائة درهم»، و«ألف ثوب»، ما خلا «الواجد» و«الاثنين»؛ فإنك لا تقول فيهما: «واحد رجلاً»، ولا «اثنا دراهم»، بل تليظ باسم الجنس مفرداً، وبه مثني، كقولك: «رجل»، و«رجلان»، فتحصل لك الدالان معاً بلفظة واحدة. وقد عمل على القياس المرفوض من قال [من الرجز]:

ظرف عبور فيه ثثا خنظل^(١)

قال الشارح: اعلم أن العدد مصدر عدت الشيء أعده عدداً إذا أحصيته، والعدد الاسم، وأسماءه اثنا عشر اسماً كما ذكر: الواحد فما فوقه إلى التسعة، والعشرة، والمائة، والألف؛ لأن كل مرتبة فيها تسعة عقود، فالأحاد تسعة عقود، والعشرات تسعة عقود، والمئات تسعة عقود، والألوف متشعبة منها، أي: مأخوذة من المراتب الثلاثة، فهي أحاد ألوف، وعشرات ألوف، ومئات ألوف، وألوف ألوف إلى ما لا نهاية له.

فأما قوله: «الواحد»، فاسم واقع في الكلام على ضربين: أحدهما أن يكون اسماً غلماً على هذا المقدار، كما أن سائر أسماء العدد كذلك، ولا يجري وصفاً على ما قبله جزي الصفة المشتقة، وإنما حكمه إذا قلت: «مررت برجال ثلاثة أو أربعة» ونحوهما من أسماء العدد، حكم أسماء الأجناس من نحو: «مررت بقاع عرّج كله»، أي: خشن، وكذلك «مررت برجال ثلاثة»، أي: معدودة، و«بثوب خمسين ذراعاً»، أي: طويل.

وأما الثاني، وهو ما كان وصفاً؛ فهو أن يكون مأخوذاً من الؤخذة، ويجري وصفاً

(١) تقدم بالرقم ٦٧٩.

صريحاً، نحو: «مررت برجل واحد». قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾^(١) وإذا جرى على مؤنث، أثث، نحو: «مررت بامرأة واحدة». قال الله تعالى: ﴿إِلَّا كُنَّفَسٌ وَحْدَهُ﴾^(٢). وقد استعملوا «أحدًا» بمعنى «واحد» الذي هو اسم. قالوا: «أحد وعشرون»، و«أحد عشر» بمعنى «واحد وعشرين»، و«واحد وعشرة». وألف «أحد» هنا بدل من واو، لأنه من الوحدة، والأصل: «وَحَدٌ». يُقال: «واحد»، و«أحد»، و«وَحدٌ» بمعنى واحد. ومنه قول النابغة [من البسيط]:

٨٤٨ - كَانَ زَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بَنِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدٍ
وقد أثثوا «أحدًا» على غير بنائه، قالوا: «إحدى»، ولا يستعملونه إلا مضمومًا إلى غيره، قال أبو عمرو: ولا تقول: «جاءني إحدى»، ولا «رأيت إحدى». وليست «أحد» هذه التي في النفي من نحو «ما جاءني أحد»؛ لأن معنى تلك العموم والكثرة بمعنى عَرِيبٍ وَذِيَّارٍ، ولذلك لا تُستعمل في الواجب، وهمزتها أصل، ولا تُثنى، ولا تُجمع، لأن معناها يدل على الكثرة، فاستغني به عن التثنية والجمع بخلاف «أحد» التي في العدد، فإنها تجمع على «آحاد».

وأما «حادي» من قولهم: «حادي عشر»، و«حادي عشرين»، فكأنه مقلوب من «واحد»، آخروا الفاء إلى موضع اللام، وجعلوا الزيادة بعد العين، لأن الألف لا يمكن الابتداء بها، فصار وزن «حادي»: «عالف»، والقلب كثير في كلامهم من نحو: «شابي السَّلاح»، وأصله «شائك»؛ لأنه من الشُّوكَة شَبَّهَ الحديد بالشُّوكِ لخشونته.

(١) النساء: ١٧١.

(٢) لقمان: ٢٨.

٨٤٨ - التخرُّج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٧؛ والأزهية ص ٢٨٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٨٧؛ والخصائص ٣/ ٢٦٢؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٧ (نهر)، ٦/ ١٥ (أنس)، ١١/ ٣١٥ (زول).
اللغة والمعنى: الرحل: أداة ركوب الإبل. زال النهار: صار في وقت الزوال، قبيل الغروب. ذر الجليل: موضع. الواحد: الواحد.

شَبَّهَ رحله عند المغيب في هذا الموضع بأنه على مستأنس واحد.

الإعراب: «كَانَ»: حرف مشبَّه بالفعل. «زَحْلِي»: اسم «كَانَ» منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «وقد»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «زال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «النهار»: فاعل مرفوع بالضمة. «بنا»: جاز ومجرور متعلِّقان بـ«زال». «بَنِي»: جاز ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، متعلِّقان بخبر «كَانَ» المحذوف. «الجليل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على مستأنس»: جاز ومجرور متعلِّقان بحال محذوف. «وحد»: نعت لمستأنس مجرور بالكسرة.

وجملة «كَانَ زَحْلِي»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وحد» بمعنى واحد وأحد.

وأما «اثنان»، فمحذوف اللام كـ«ابنين» ولأمله باء؛ لأنه من «ثَنَيْتُ» الشيء إذا عطفته، وصارت الهمزة في أوله كالعوض من المحذوف، والمؤنث «اثنان»، ألحقوا التاء للتأنيث، كما قالوا: «ابتان»، وإن شئت قلت: «ثِنْتَيْنِ»، كـ«بِنْتَيْنِ».

فإذا عددت نوعاً من الأنواع، فلا بد أن تضم إلى اسم العدد ما يدل على نوع المعدود ليُفيد المقدار والنوع، لكنهم قالوا في الواحد: «رجل»، و«فرس» ونحوهما فاجتمع فيه معرفة النوع والعدد. وكذلك إذا ثَبِت، قلت: «رجلان»، و«فرسان»، فقد اجتمع فيه العدد والنوع؛ لأنَّ التثنية لا تكون إلا مع سلامة اللفظ بالواحد، فاستغنوا بدلالته على المراد عن أن يشفعوه بغيره من أسماء الأجناس. فأما إذا قلت: «ثلاثة أفراس»؛ لم يجتمع في «ثلاثة» العدد والنوع، فافتقر الحال إلى أن يضم إليه ما يدل على نوع المعدود، ويكون تفسيراً له. وذلك على ضربين: منه ما يُفسر بالانكسار المنصوبة، نحو: «أحد عشر درهماً، وعشرون ديناراً»، وقد تقدّم شرحه في باب التمييز. ومنه ما يُفسر بالإضافة، وهو ما كان فيه تنوين، لأنَّ التنوين، لما كان ضعيفاً لسكونه، جاز أن يعاقبه المضاف إليه، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، نحو: «ثلاثة أثواب»، و«أربعة غلمان»، و«خمسة أرغفة»، ومن ذلك «مائة درهم»، و«ألف دينار». وكان قياس الواحد والاثنين أن يضاف كل واحد منهما إلى ما بعده من الأنواع المعدودة، فيقال: «واحد رجالي»، و«اثنان رجالي»، لكن لما أمكن أن يُذكر النوع باسمه، فيجتمع فيه الأمران، وكان التثنية كالواحد، إذ كانت لضرب واحد؛ أمكن فيها ذلك أيضاً فقبل فيها: «رجلان» و«غلمان»، ولم يسع ذلك في الجمع، لأنه غير محصور، ولا موقوف على عدة معينة، فلو أراد مزيد في التثنية ما يريده في الجمع، لجاز ذلك في الشعر، لأنه كان الأصل، لأنَّ التثنية جمع من حيث هو ضمُّ شيء إلى شيء مثله. قال الشاعر [من الرجز]:

كَأَنَّ خُضَيْنِيهِ مِنَ السَّذْلِ ذُلٍّ ظَرَفُ غُجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(١)

فجاء به على أصل القياس ضرورة، وكان قياس ما عليه الاستعمال: «حَنْظَلَتَانِ»، فأعرفه.

فصل

[حكم العدد من الواحد إلى العشرة في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين، فقبل: واحدة، واثنان، وخولف عنه في الثلاثة إلى العشرة، فألحقت التاء بالمذكر، وطُرحت عن المؤنث، فقبل: «ثمانيّة رجالي»، و«ثمانية نسوة»، و«عشرة رجال»، و«عشر نسوة».



قال الشارح: اعلم أن عدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: «ثلاث نسوة»، و«أربع جوارٍ»، و«عشر لبالٍ»، وعدد المذكر بالهاء، نحو: «خمسة أبياتٍ»، و«سبعة دراهمٍ»، و«عشرة دنانيرٍ». وهذا عكس القاعدة؛ لأن القاعدة إثبات العلامة مع المؤنث، وحذفها مع المذكر. وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما اختص المذكر بالتاء؛ لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء من نحو «ثلاثة»، و«أربعة»، ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع؛ جعل الأصل للأصل، فأثبتت العلامة؛ والفرع للفرع، فأسقطت العلامة. فمن أجل هذا قلت: «ثلاثة رجالٍ»، وأربع نسوة. قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَحْنِيَةَ أَيَّامٍ﴾^(١)، وقال: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿فَصَبَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْفَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتَ إِلَيْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٣)، وقال الله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَ ثَمَنِي حَبِيبٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾^(٤).

والاعتبار في التذكير والتأنيث بالواحد، فإذا أضيف إلى ما واحده مذكر، ألحق فيه الهاء، نحو: «ثمانية أيامٍ»؛ لأن الواحد «يَوْمٌ»، وهو مذكر، وإن أضيف إلى ما واحده مؤنث، أسقط منه الهاء، نحو: «ثمانية حججٍ» لأن الواحد «حَجَّةٌ»، وهو مؤنث، وقيل: لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث، وكان المذكر أخف من المؤنث، أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلاً.

وإنما كان أصل العدد التأنيث للمبالغة بالإشعار بقوة التضعيف، وذلك لأنه لا شيء فيه من قوة التضعيف ما في العدد فيما يظهر للعقل، فأشعر بالعلامة أن له المنزلة هذه، وجرت علامة التأنيث في العدد مجراها في مثل «علامية»، و«نسابة»، للإشعار بقوة المبالغة في الصفة، وتضاعفها في المعنى. وقيل: إنما كان أصل العدد التأنيث من قبل أن كل اسم لا يخلو مسماه من أن يكون عاقلاً أو غير عاقل، ومسما قولنا: «ثلاثة»، و«أربعة» ونحوهما من الأعداد إنما هو شيء في الذهن مجهول، فصار بمنزلة ما لا يعقل، والإخبار عن جماعة ما لا يعقل كالإخبار عن المؤنث المفرد، فلذلك أنث.

وأما «واحد» و«اثنان»، فقد اعتمد فيهما قاعدة القياس، فألحقنا علامة التأنيث إذا وقعتا على مؤنث، وأسقطت مع المذكر، فتقول: «واحد» في المذكر، و«واحدة» في المؤنث، و«اثنان» في المذكر، و«اثنان» في المؤنث، وإن شئت: «ثنتان». فمن قال: «اثنان»، كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة «اثنان». ومن قال: «ثنتان»، كانت التاء فيه للإلحاق، كأنه تنبيه «يُثَّت»، ملحق به «جذع»، فهو كـ«بنتين». وإنما كان كذلك؛ لأنه

(٣) البقرة: ١٩٦.

(١) الحاقة: ٧.

(٤) القصص: ٢٧.

(٢) فصلت: ١٠.

ليس أصلهما التانيث، كما كان في «ثلاثة» و«أربعة»، وذلك لأنه لم يوجد فيهما من قوة التضعيف ما وجد في سائر الأعداد، فيحتاج إلى علامة تدل على قوة التضعيف والمبالغة فيه، فاعرفه.

فصل

[حكم مُمَيِّز العدد]

قال صاحب الكتاب: والمُمَيِّز على ضربين: مجرور ومنصوب، فالمجرور على ضربين: مفرد ومجموع، فالمفرد مُمَيِّزُ «المائة» و«الألف»، والمجموع مُمَيِّزُ «الثلاثة» إلى «العشرة»، والمنصوب مُمَيِّزُ «أخذ عشر» إلى «تسعة وتسعين»، ولا يكون إلا مفرداً.

قال الشارح: تفسير العدد على ضربين: منه ما يفسر بالإضافة، ومنه ما يفسر بنكرة منصوبة، فالذي يستحق التفسير بالإضافة هو ما فيه تنوين، لأن التنوين ضعيف لسكونه، فجاز أن يُعاقبه المضاف إليه. والمضاف إليه على ضربين: مفرد ومجموع، فما كان لأدنى العدد، أضيف إلى ما بُني لجمع أدنى العدد، وأدنى العدد من «الثلاثة» إلى «العشرة»، وأدنى المجموع «أفعال»، و«أفعل»، و«أفعله»، و«فعله» والجمع السالم المذكر والمؤنث، فتقول: «عندي ثلاثة أجمال، وأربعة أفرخ، وخمسة أرغفة، وتسعة غلّمة، وعشرة أحمدين، وست مسلمات».

فإن قيل: فكيف جازت الإضافة هنا، والأول هو الثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: «ثلاثة أكلب»؛ فـ«الثلاثة» هي «الأكلب»، فيكون من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه؟ فالجواب إنما جازت الإضافة هنا لأن الثاني ليس الأول من كل وجه، لأن الأول عدد، والثاني معدود، والعدد غير المعدود، كما أن الأجزاء غير المُجْزَأ، فجازت الإضافة في مثل «ثلاثة أثواب» كما جازت في مثل «كلّ القوم».

وأما الضرب الثاني، وهو ما يضاف إلى مفرد، فـ«المائة» تقول: «عندي مائة درهم»، والقياس أن تضاف إلى جمع الكثرة، لأنها عدد كثير، غير أنها شابحت «العشرة» التي حكمها أن تضاف إلى جماعة، و«العشرين» التي حكمها أن تُمَيِّزُ بواحد منكور، فأخذت من كل واحد منهما حكماً بالشبه، فأضيفت بشبه «العشرة»، وجعل ما تضاف إليه واحداً بشبه «العشرين»، لأن ما تضاف إليه نوع يُبَيِّنُها، كما يُبَيِّنُ النوع المُمَيِّزُ «العشرين». ووجه الشبه بينهما:

أما شبهها بـ«العشرة»، فلأنها عقْدُ «العشرة»، كما أن «العشرة» عقد «الواحد»، لأن «المائة» عشرُ مِزَاتٍ «عشرة»، كما أن «العشرة» عشرُ مِزَاتٍ «واحد».

وأما شبهها بـ«العشرين»، فلأنها تلي «التسعين»، فكان حكمها حكم التسعين، كما

كان حكم عشرة حكم تسعة، لأنها تليها. ألا ترى أنك تقول: «عشرة دراهم»، كما تقول: «تسعة دراهم»، فتضيف «العشرة» كما تضيف «التسعة» كذلك ينبغي في «المائة» أن يكون حكمها حكم «التسعين»، لأنها تليها؛ إلا أنه لما أخذ شَبَهَا من شَيْئَيْن، أُعْطِيَ حكمًا يتجاذبانه، فأضيف بحكم شبه «العشرة»، وفُسر بالواحد بحكم شبه «التسعين»، فاجتمع فيه ما افترق في «العشرة» و«التسعين»، وهو أحسن ما يكون من التفريع على الأصول، لِشُعْر الفرع بمعنى الأصل في البناءين جميعًا.

فإن ثَبِت «المائة»، أضفت كإضافة «المائة»، فتقول: «مائتا درهم»، و«مائتا ثوب»، فتحذف النون للإضافة إلى مميّزها، لأنّ النون فيه عوضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، فحُذِفَت للإضافة كحذفها في «ضاربي زيد»، بخلاف النون في نحو «عشرين» و«ثلاثين»، لأنه ليس لها تمكّن هذه، لأنها ليست عوضًا من الحركة والتنوين على الحقيقة، لأنها أسماءٌ جاريةٌ على منهاج الجموع، وليست بجموع على الحقيقة، وقد تقدّم نحو ذلك.

وكذلك «الألف» يضاف إلى الواحد، فيقال: «ألف درهم»، كما يقال: «مائة درهم». والعلة في ذلك كالعلة في «المائة»، وذلك لأنّ «الألف» على غير قياس ما قبله، لأنك لا تقول: «عشر مائة» كما قلت: «تسع مائة»، بل تأتي بلفظ آخر مرتجل يدلّ على العقد، كما فعلت في «المائة» لما وضعت بعد التسعين لفظًا غير مأخوذ مما قبله، وهو «المائة».

و«الألف» مذكّر يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿يَكْنُفُوا الْغَيْبَ مِنَ الْمَلَأِكَةِ﴾^(١)، فوثبات التاء في العدد يدلّ على تكبيرها، كما قلت: «ثلاثة غلمان».

وأما ما يفسّر بنكرة منصوبة، فبعد المركّبات، وذلك من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» وبعد «العشرين» إلى «التسعين»، نحو قولك: «عندي أحد عشر درهماً، واثنًا عشر دينارًا، وعشرون عبدًا، وثلاثون جاريةً»، ونحو ذلك.

فأما نصب الاسم بعد «أحد عشر»، و«خمسة عشر» إلى «تسعة عشر»؛ فلاّنه عددٌ فيه نيّة التنوين، إلاّ أنّه مبنيٌّ، فكان بناؤه مانعًا من ظهور التنوين، كمنع ما لا ينصرف، نحو قولك: «هؤلاء حوارج بيت الله، وضوارب زيدًا». فلمّا كان في نيّة منوّن؛ امتنعت لذلك إضافته، ووجب نصب مميّزه.

فإن قيل: فهلاّ حُذِفَ التنوين منه، وأضيف إلى ما بعده، نحو قولك: «هذا حضرموت زيد، وبعليك الأمير»، فالجواب أنّ إضافة «حضرموت» ونظائره ليست لازمة،

إنما تقع عند تنكيره، وإرادة تعريفه بالإضافة، وأما «أحد عشر» و«خمسة عشر» ونحوهما من الأعداد المركبة، فإنها مبهمة لازم لها التفسير، فكانت تكون بالإضافة لازمة، وكان يؤدي إلى جعل «ثلاثة أشياء» اسمًا واحدًا، وذلك مما لا نظير له، فإن أضفته إلى ماله، وقلت: «هذا أحد عشر»، وخمسة عشر»، جاز؛ لأن الإضافة إلى المالك ليست لازمة كلزوم المميز، فكان كقولك: «هذا حضرموت زيد»، فإذا أضفته، أبقته على بنائه؛ لأن العلة الموجبة باقية، ومنهم من يُعْرِبه، فيقول: «هذا خمسة عشر»، و«مررت بخمسة عشر»، و«رأيت خمسة عشر»، ويحتج بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها، ومن يقول: «هذه خمسة عشر» فيضيف، لا يقول: «هذه اثنا عشر» فيضيف، لأن «عشر» فيه قد قام مقام النون، والإضافة تحذف النون، فلم يجز أن تُجامع ما قام مقامها، ولا يجوز حذف «عشر»، فيقال: «اثناك»؛ لأنه يُلبس بإضافة «الاثنين»، فلا يُعلم أمرًا مركبًا أضفت، أم مفردًا.

فإن قيل: فلم كان المفسر واحدًا منكورًا، وهلا كان جمعًا، فيقال: «عندي خمسة عشر غلمانًا»، كما تقول: «هو أقره الناس عبدًا»، وإن شئت: «عبيدًا»؟ قيل: الفرق بينهما أنك إذا قلت: «زيد أقره الناس عبدًا»، فإنما تعني عبدًا واحدًا، وإذا قلت: «عبيدًا»، فإنما تعني جماعة، فلو لا جمع المفسر؛ لما عُرف مرادك. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(١)، جمع المميز للإيذان بأن خسرانهم إنما كان من جهات شتى لا من جهة واحدة. وأما إذا قلت: «عندي خمسة عشر عبدًا»، فالعدة معلومة من العدد، ولم يبق إلا بيان الجنس، فأغني فيه الواحد عن الجمع. وإنما كان نكرة لأنه أخف، وبه يحصل الغرض، فلم يُعَدَّل عنه إلى ما هو أثقل منه.

وكذلك «العشرون»، و«الثلاثون» إلى «التسعين»، فإنه يُفسَّر بالواحد المنكور، نحو قولك: «عندي عشرون درهمًا، وثلاثون عمامة» لما ذكرناه في المركبات، نحو: «أحد عشر»، وهاهنا أولى لوقوعه بعد النون. ولعدم تمكُّنه، لم يجز حذف نونه وإضافته إلى الجنس المميز، فلم يقولوا: «عشرو درهم»، كما قالوا: «ضاربون زيدًا»، و«ضاربو زيد»، وفي الصفة المشبهة، نحو: «حسنون وجوهًا»، و«حسنو وجوه»؛ لأن «العشرين» وأخواتها لم تقو قوة اسم الفاعل ولا الصفة، فألزمت طريقة واحدة، وتُحذف إذا أُضيف إلى المالك، نحو قولك: «عشرو زيد»، فلذلك لم يكن التفسير إلا واحدًا، لأن الواحد دالٌّ على نوعه، فإن قلت: «عندي عشرون رجالًا»؛ كنت قد أخبرت أن عندك عشرين، كل واحد منهم جماعة رجال، كما قالوا: «جمالان»، و«إبلان»، فأعرفه.

فصل

[ما شذ عن الحكم السابق]

قال صاحب الكتاب: ومما شذ عن ذلك قولهم: «ثلاثمائة» إلى «تسعمائة»، اجتزؤوا بلفظ الواحد عن الجمع، كقوله [من الوافر]:
كُلُّوا فِي بَغْضِ بَطْنِكُمْ تَعِيقُوا فَإِنْ رَمَانَكُمْ رَمَنْ خَمِيصٌ^(١)
وقد رجع إلى القياس من قال [من الطويل]:

٨٤٩- ثَلَاثٌ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ
وقد قالوا: «ثلاثة أثواباً»: وأشد صاحب الكتاب [من الوافر]:
٨٥٠- إِذَا عَاشَ الْفَنَى مِثْثَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) تقدم بالرقم ٦٩٩.

٨٤٩- التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢؛ وخزانة الأدب ٣٧٠/٧ - ٣٧٣؛ وشرح التصريح ٢٧٢/٢؛ ولسان العرب ٣١٧/١٤ (ردى)؛ والمقاصد النحوية ٤٨٠/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٨؛ والمقتضب ١٧٠/٢.

اللغة: الرداء: الثوب. جلّت: كشفت. الأهاتم: بنو الأهتم.

المعنى: إنه وفي للملوك بثلاثمائة بعير، وكشف عن وجه بني الأهتم.

الإعراب: «ثلاث»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «مئين»: مضاف إليه مجرور بالباء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «للملوك»: جار ومجرور متعلقان بـ «وفى». «وفى»: فعل ماضٍ. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «وفى». «ودائي»: فاعل «وفى» مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جزّ بالإضافة. «وجلّت»: الواو: حرف استئناف، و«جلّت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «عن وجوه»: جار ومجرور متعلقان بـ «جلّت»، و«وجوه» مضاف. «الأهاتم»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «ثلاث مئين...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وفى بها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «جلّت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» حيث جمع «مئة» على «مئين». وإضافة «ثلاث» إلى الجمع، وإن كان قياساً، غير مستعمل إلا نادراً.

٨٥٠- التخریج: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ٢٥٤/١؛ وخزانة الأدب ٣٧٩/٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥؛ والدرر ٤١/٤؛ وشرح التصريح ٢٧٣/٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥؛ والكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/٦٢٣؛ ومجالس ثعلب ص ٣٣٣؛ والمقتضب ١٦٩/٢؛ والمنقوص والممدود ص ١٧.

اللغة: الفتاء: الفتوة.

المعنى: إذا كبر الإنسان في السن، ذهب لذاته وفتوته.

وقوله عَزَّ من قائل: ﴿كَذَلِكَ يَنْتَظِرُ سَيِّئُكُمْ﴾^(١) على البدل، وكذلك قوله: ﴿أَتُنْفِقُ عَشْرَةَ أَشْهُالًا﴾^(٢). قال أبو إسحاق: ولو انتصب «سَيِّئُكُمْ» على التمييز؛ لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة.



قال الشارح: القياس في «ثلاثمائة»، و«أربعمائة» إلى «تسعمائة» أن تُجمع «المائة»، فيقال: «ثلاث مِئتين»، أو «ثلاث مِئات»، لأن العدد من «الثلاثة» إلى «العشرة» يضاف إلى الجمع، نحو: «ثلاثة أَقْفِزَةٍ، وأربعة دراهم». وقوله: «ومما شذَّ عن ذلك قولهم: ثلاثمائة» يريد أنه شذَّ عن القياس، وأمَّا من جهة الاستعمال، فكثير مطرَّد. قال سيبويه^(٣): شبهوه بـ«عشرين»، و«أحد عشر»، يريد أنهم يبيّنونه بواحد كما بيّنوا «عشرين»، و«أحد عشر» بواحد لِمَا بينهما من المشابهة والمناسبة، وذلك أنك إذا قلت: «ثلاثين»، و«أربعين» إلى «التسعين»؛ صرت إلى عَقْدٍ ليس لفظه من لفظ قبله، فكذلك «ثلاثمائة»، و«سبعمائة» إذا جاوزت «تسعمائة»، صرت إلى عقد يخالف لفظه لفظ ما قبله، وهو قولك: «ألف»، فلا تقول: «عشر مائة»، فأشبهت «ثلاثمائة» «العشرين»، فبيّنت بالواحد، وأشبهت «الثلاث» في الأحاد، فجعل بيانها بالإضافة. ويدل على صحّة هذا أنهم يقولون: «ثلاثة آلاف درهم»، فيضيفون «الثلاث» إلى الجمع؛ لأنهم يقولون: «عشرة آلاف»، فلمّا كان «عشرة» على منهاج «ثلاثة»، أجروه مجرى «ثلاثة أثواب»؛ لأنك تقول: «عشرة أثواب». قال سيبويه^(٤): وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا، والمعنى جمعًا. وهذا إنمّا يكون عند عدم اللبس. وعليه قوله، أنشده سيبويه [من الوافر]:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ... إلخ

= الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط خافض لشرطه متعلّق بجوابه. «عاش»: فعل ماضٍ. «الفتى»: فاعل مرفوع. «مئتين»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى متعلّق بالفعل «عاش». «عامًا»: تمييز منصوب. «فقد»: الفاء: واقعة في جواب الشرط، و«قد»: حرف تحقيق. «ذهب»: فعل ماضٍ. «للذّادة»: فاعل مرفوع. «والفتاء»: الواو: حرف عطف، و«الفتاء»: معطوف على «للذّادة» مرفوع. وجملة «إذا عاش...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عاش...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ذهب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «مئتين عامًا» حيث أفرد الاسم المميز «عامًا» ونصبه بعد «مئتين»، وكان الوجه حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلّا أنّها شُبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما تثبت نونه، وينصب ما بعده.

(١) الكهف: ٢٥. (٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) الكتاب ٢٠٩/١.

(٤) الكتاب ٢٠٩/١، وفيه: «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميع».

والشاهد فيه وضع «البطن» موضع «البطن»، لأنه اسمُ جنس ينوب واحده عن جمعه، فأفرد اجتزاءً بلفظ الواحد عن الجمع، لأنه لما أضاف «البطن» إلى ضمير الجماعة؛ علم أنه أراد الجمع، إذ لا يكون للجماعة بطنٌ واحدٌ. يصف شدة الزمان وكَلْبَهُ، يقول: «كلوا في بعض بطونكم»، أي: لا تلمؤوها حتى تعادوا ذلك، وتَعِفُّوا عن كثرة الأكل، وتَقْنَعُوا باليسير، فإنَّ الزمان ذو مَخْمَصَةٍ وجَذْبٍ. وقوله: «زمانكم زمنٌ خميص» كقولهم: «نهاره صائمٌ، وليله قائمٌ». فكما اجتزؤوا بالواحد عن الجمع، كذلك إذا قلت: «عشرون درهمًا» ونحوه من الأعداد المفسَّرة بالواحد، قد علم من العدد الجماعة، فجاز أن يُستغنى بلفظ الواحد في التفسير عن الجمع. ومثله قوله [من الرجز]:

٨٥١- لا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْفِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا
أفرد «الحلق»، والمراد: حلوفكم؛ لأنَّ اللبس. فأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾^(٢)، فإنما أفرد لأنهما أخرجا مخرج التمييز.

وقد جاء في الشعر على القياس، فقالوا: «ثلاثٌ مِثِينٌ»، و«ثلاثٌ مِثَاتٌ»؛ لأنَّ الشعراء يُفَسِّحُ لهم في مُراجعة الأصول المرفوضة. قال الشاعر [من الطويل]:

ثلاثٌ مِثِينٌ لِلْمَلُوكِ... إلخ

٨٥١ - التخريج: الرجز لطيفيل في جمهرة اللغة ص ١٠٤١؛ والمحشوب ٨٧/٢؛ وللمسيب بن زيد مائة في شرح أبيات سيبويه ٢١٢/١؛ ولسان العرب ٤٢٣/١٤ (شجا)؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/٥٥٩، ٥٦٢؛ ولسان العرب ٢٣٧/٥ (نهر)، ١٦٤/٨ (سمع)، ٢٦/١٢ (أم)، ٤١١ (عظم)، ١٥/٢٧٠ (مأى)؛ والمقتضب ١٧٢/٢.

اللفظة: شجي بالعظم: إذا اعترض في حلقه وأغصه.

المعنى: لا تنكروا قتلنا إياكم، وقد سببتم منا خَلْفًا، وقد شجيتم بقتلنا إياكم كما شجينا بسبيكم إيانا من قبل.

الإعراب: «لا»: ناهية جازمة. «تنكروا»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: واو الجماعة فاعل، والألف: فارقة. «القتل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وقد»: الواو: حالية، و«قد»: حرف تحقيق. «شبينًا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول ونا: نائب فاعل. «في حلقكم»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم، و«كم»: مضاف إليه محلها الجر. «عظم»: مبتدأ مؤخر. الواو: استئنافية، و«قد»: حرف تحقيق. «شجينا»: فعل ماضٍ مبني على الكون لاتصاله بضمير رفع متحرك ونا: فاعل.

وجملة «لا تنكروا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شبينًا»: حالية محلها النصب. وجملة «في حلقكم عظم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شجينا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: استعمال (حلقكم) مفردًا مُراد به الحلق.

وقال الآخر [من الطويل]:

٨٥٢- ثلاث مئتين قد مرزّن كواملاً وهأ أنا هذا أشتّهي مرّاً زنج
وهذا - وإن كان القياس - إلا أنه شاذّ في الاستعمال، وقد يجوز قطعه عن الإضافة
وتنوينه، ويجوز حينئذ في التفسير وجهان: أحدهما الإتيان على البدل، نحو: «ثلاثة
أثواب»، والنصب على التمييز، نحو: «ثلاثة أثواباً». وهو من قبيل ضرورة الشعر. فأما
قوله [من الوافر]:

إذا عاش الفنى مائتين عاماً... إلخ

فالشاهد فيه إثبات النون في «مائتين» ضرورة، ونصب ما بعدها على التمييز،
وهو «عام»، شبهه بـ «عشرين»، و«ثلاثين»، وكان الوجه حذفها، وخفض ما بعدها،
والبيت للرّبيع بن ضبع الفزاري، والمعنى أنه يصف هرمة وذهاب لذاته، وكان يُنقّف
على المائتين، ويروى: «تسعين عاماً»، فعلى هذا لا يكون فيه شاهد. ومثله قوله
[من الرجز]:

٨٥٣- أُنعت غيراً من خمير خنزرة في كل غير مائتان كمرة

٨٥٢ - التخريج: البيت لعامر بن الطرب في مجمع الأمثال ٣٩١/١.

المعنى: يريد أنه عاش ثلاثمائة سنة، ويرجو أن يعيش مئة سنة أخرى.

الإعراب: «ثلاث»: مبتدأ. «مئين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم،
والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «قد»: حرف تحقيق. «مرن»: فعل ماضٍ، والنون:
فاعل. «كواملاً»: حال منصوب بالفتحة، ونون للضرورة. «وها»: الواو: حالية، «ها»: حرف تنبيه.
«أنا»: مبتدأ. «هذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع بدل من «أنا». «أشتّهي»: فعل
مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. «مر»: مفعول به. «أربع»: مضاف إليه.

وجملة «ثلاث مئين قد مرن»: ابتدائية. وجملة «مرن»: خبر للمبتدأ (ثلاث) محلها الرفع. وجملة
«أنذا أشتّهي»: حالية محلها النصب. وجملة «أشتّهي»: خبر المبتدأ (أنا) محلها الرفع.
والشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» حيث جاء تمييز «ثلاث» وهو «مئة» مجموعاً جمعاً سالماً للضرورة،
والأصل أن يجمع ميم الأعداء من ثلاثة إلى عشرة جمع تكسير.

٨٥٣ - التخريج: الرجز للأعور بن براء الكلبي في معجم البلدان ٣٩٣/٢ (خنزرة)؛ وبلا نسبة في لسان
العرب ٢٦٠/٤ (خنزر).

اللغة والمعنى: العير: حمار الوحش. الخنزرة: فأس غليظة يكسر بها الحجارة، وهنا اسم موضع.
الكمرة: رأس الذكر.

يصف حمراً وحشية من هذا الموضع، ويصفها لفحولتها بأن لكل منها رأس.

الإعراب: «أُنعت»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، رفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عيراً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «من خمير»: جازّ ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «خنزرة»: مضاف =

لَمَّا أُثْبِتَ النُّونُ، نَصَبَ «كَمْرَةٌ» عَلَى التَّمْيِيزِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَلَكَّ يَأْتَرُ سِينًا﴾^(١)، فَإِنَّ «سِينًا» نَصَبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «ثَلَاثَمِائَةٍ»، وَلَيْسَ بِتَمْيِيزٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَتْنَقَّ عَشْرَةً أَسْبَاطًا أُمَّا﴾^(٢) نَصَبٌ «أَسْبَاطًا» عَلَى الْبَدَلِ، هَذَا رَأْيُ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمْيِيزًا، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ مَا لَبِثُوا تِسْعَمِائَةِ سَنَةٍ، لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَدَدِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ «سَنُونَ»، وَهُوَ جَمْعٌ، وَالْجَمْعُ أَقْلُ مَا يَكُونُ ثَلَاثَةً، فَيَكُونُونَ قَدْ لَبِثُوا تِسْعَمِائَةَ سَنَةٍ. وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ أَنْ يَكُونَ «سِينًا» تَمْيِيزًا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ [مِنَ الْكَامِلِ]:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ^(٣)

وَذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ فِي التَّمْيِيزِ «سُوْدًا»، وَهُوَ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ شَيْءٌ وَاحِدٌ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الثَّوَانِي يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَوَائِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ»، وَلَوْ قُلْتَ: «يَا الطَّوِيلُ»، لَمْ يَجْزِ، فَاعْرِفْهُ.

فصل

[حَكْمُ مُمَيِّزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: وَحَقُّ مُمَيِّزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ قَلَّةً، لِيُطَابِقَ عَدَدَ الْقَلَّةِ، تَقُولُ: «ثَلَاثَةُ أَفْلَسَ»، وَ«خَمْسَةُ أَثَوَابَ»، وَ«ثَمَانِيَةُ أَجْرِيَّةَ»، وَ«عَشْرَةُ غِلْمَةٍ»، إِلَّا عِنْدَ إِعْوَازِ جَمْعِ الْقَلَّةِ، كَقَوْلِهِمْ: «ثَلَاثَةُ سُوسٍ» لَفَقْدِ السَّمَاعِ فِي «أُسُوعَ»، وَ«أُسُوعَ»، وَقَدْ رَوَى عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ أَثْبَتَ «أُسُوعَا». وَقَدْ يُسْتَعَارُ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لِمَوْضِعِ جَمْعِ الْقَلَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةَ فُرُوجٍ﴾^(٤).



قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ «الْعَشْرَةَ» فَمَا دُونَهَا جَمْعٌ قَلَّةً، فَرَجَبُ أَنْ تُضَافَ إِلَى بِنَاءِ مِنْ أَبْنِيَةِ الْقَلَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْعَدَدُ عِدْدَانِ: قَلِيلٌ وَكَثِيرٌ، فَالْقَلِيلُ «الْعَشْرَةَ» فَمَا دُونَهَا

= إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِكِسْرَةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى التَّاءِ الْمُنْقَلِبَةِ هَاءً لِلرَّقْفِ. «فِي كُلِّ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِخَبَرٍ مُقَدَّمٍ مَحْذُوفٍ. «عَبْرَ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ. «مَائَتَانِ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَهُوَ مُضَافٌ: «كَمْرَةٌ»: تَمْيِيزٌ مُنْصَوْبٌ بِفَتْحَةٍ عَلَى التَّاءِ الْمَقْلُوبَةِ هَاءً لِلرَّقْفِ. وَجُمْلَةُ «أَنْعَمَ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجُمْلَةُ «مَائَتَانِ مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ عَبْرٍ»: اسْتِنَافِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «مَائَتَانِ كَمْرَةٌ» حَيْثُ أَثْبَتَ نُونِ «مَائَتَيْنِ» مَعَ إِضَافَتِهَا، ثُمَّ نَصَبَ «كَمْرَةٌ» عَلَى التَّمْيِيزِ تَشْبِيهًا بِتَسْعِينَ وَمِثْلَاتِهَا.

(٢) الْأَعْرَافُ: ١٦٠.

(١) الْكَهْفُ: ٢٥.

(٤) الْبَقَرَةُ: ٢٢٨.

(٣) تَقَدَّمَ بِالرَّقْمِ ٤١٩.

إلى «الثلاثة». والجمعُ جمعان أيضاً: جمع قليل، وجمع كثير، قلتماً أريد إضافة أدنى العدد إلى نوع المعداد تبييناً له؛ أضيف إلى الجمع القليل ليُشاكِله، ويطابق معناه في العدد؛ لأنَّ التفسير يكون على حسب المفسر.

فإن لم يكن له بناء قلة، أضيف إلى بناء الكثير ضرورة، فنقول: «عندي ثلاثة كُتُب، وخمسة شُسُوع»، و«رأيت عشرة مساجد»؛ لأنه لم يُسمع «أَكْتَبْتُ»، ولا «أَشْعَعُ». فأما ما حكاه عن أبي الحسن من «أَشْعَعُ»، فهو شاذٌ قياساً واستعمالاً؛ فأما الاستعمال فما أَقَلُّهُ! وأما القياس، فإنَّ الباب في «فُعِلَ» بكسر الفاء أن يجمع على «أفعالٍ»، نحو: «عَذِلَ»، و«أَعْدِلَ»، فمجيئه على «أَفْعُلَ» على خلاف القياس، فلما لم يكن له بناء قلة، أضافوه إلى الكثير، وكان هذا من المواضع التي قد اتَّسع فيها، فاستغني ببناء الكثير. وإذا جاز أن يستغني بلفظ الجمع القليل عن الكثير، نحو قولهم: «زَسَنَ»، و«أَزْسَانُ»، ولم يقولوا: «رُسُونُ»، و«قَلَمٌ»، و«أَقْلَامٌ»، ولم يقولوا: «قُلُومٌ»؛ فأخرى وأولى أن يستغني بجمع الكثير عن القليل، لأنه داخلٌ في معناه.

فعلى هذا لا نقول: «عندي ثلاثة كِلَابٍ»؛ لأنَّ له بناء قلة، وهو «أَكْلَبُ»، إلا في ضرورة الشعر. قال الخليل: شبهوه بـ«ثلاثة قُرُوءٍ»، يريد بذلك أنهم شبهوا ما يُستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل.

واعلم أنَّك إذا قلت: «ثلاثة كِلَابٍ»، كان على غير وجه «ثلاثة أَكْلَبٍ»، وذلك أنَّك إذا أضفته إلى بناء من أبنية القلة، كان على إضافته من المميز على حدِّ «مائة دينارٍ»، وإذا أضفته إلى الكثير، كان على حدِّ إضافة البعض إلى الجنس على ما تقدّم من نحو: «ثوبٌ خَزٌّ»، و«بابٌ سَاجٌ»، فالمراد بـ«ثلاثة كِلَابٍ» ثلاثة من الكلاب، كما أنَّ المراد: ثوبٌ من خَزٍّ، وبابٌ من سَاجٍ، فأما قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلُفَاتُ بَرِّيضَاتٌ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾^(١) فمما استُعير فيه جمعُ الكثرة لجمع القلة، وذلك لاشتراكهما في الجمعية، ولعلَّ «القُرُوءَ» كانت أكثر استعمالاً في جمع «القُرُوءِ» من «الأقراء»، فأورد عليه، كأنهم نزلوا ما قلَّ استعماله منزلة المَهْمَل، فيكون مثل «شُسُوع».

فصل

[حكم الأعداد المركبة في البناء والإعراب]

قال صاحب الكتاب: و«أَحَدٌ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةٌ عَشَرَ» مَبْنِيٌّ، إلا «اثْنِي عَشَرَ». وحكم آخر شطره حكم نون التنبيه، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته، فلا يقال: «هذه اثْنَا عَشْرَكَ»، كما قيل: «هذه أَحَدٌ عَشْرَكَ».



قال الشارح: قد تقدّم الكلام في بناء ما رُكِب من الأعداد من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» في المبنيات، وذلك لتضمّنه معنى وار العطف، إذ الأصل: أحد وعشرة، فحذفت الواو، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا اختصارًا، ما خلا «اثنا عشر»، فإن الاسم الأول معرب؛ لأن الاسم الثاني حلّ منه محلّ النون، فجرى التغيير على الألف مع الاسم الذي بُني معه، كما جرى التغيير عليها مع النون، ويكون ذلك الاسم على حاله، كما كانت النون على حالها، وليست النون محذوفة على جهة الإضافة، ويدلّ على أنه غير مضاف أن الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «قبضت درهم زيد»، كان القبض واقعًا بالدرهم دون زيد، وإذا قلت: «قبضت اثني عشر درهمًا»؛ فالقبض واقع بالاثني والعشرة معًا.

والذي يدلّ أن العشرة واقعة موقع النون أنك لا تضيفه إلى المالك على حدّ إضافة «خمس عشرة» وأخواته، فلا تقول: «اثني عشر» كما تقول: «خمس عشرة» لأن «عشر» قد قام مقام النون والإضافة بحذف النون، فلا يجوز أن يشبّه معها ما قام مقام النون، ولو أسقطنا «عشر» للإضافة؛ لم يُعلم أضيفت إلى «اثني»، أم إلى «اثني عشر»، فاعرفه.

فصل

[حكم الأعداد المركبة التي للمؤنث، وحركة شين «عشرة»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في تأنيث هذه المركبات: «إحدى عشرة»، و«اثنتا عشرة» أو «بثنا عشرة»، و«ثلاث عشرة»، و«ثمانية عشرة»، تُثبِت علامة التأنيث في أحد الشطرين؛ لتتزلّهما منزلة شيء واحد، وتُعرب «الثنتين» كما أعربت «الاثنتين». وشين «العشرة» يسكنها أهل الحجاز، ويكسرهما بنو تميم، وأكثر العرب على فتح الياء في «ثماني عشرة»، ومنهم من يسكنها.



قال الشارح: تأنيث المركبات من العدد يجري على منهاج المفرد، فثبت الهاء في «الثلاثة» و«الأربعة» إذا كان مركبًا مع «العشرة» في المذكر، فتقول: «ثلاثة عشر رجلًا»، و«أربعة عشر غلامًا». تُثبِت الهاء في التثنية كما ثبتتها إذا لم يكن نيفًا، وتنزعها من «العشرة» كراهية أن يجمعوا بين تأنيثين من جنس واحد في كلمة واحدة، فإذا أردت المؤنث، نزعته من الاسم الأول وأثبتتها في آخر الاسم الثاني، فكان نزعها من الاسم الأول دليلًا على الفصل بين المذكر والمؤنث، وتثبت التاء في الاسم الثاني بحكم الأصل، ولم يوجد ما يوجب حذفها، فثبت لذلك.

فإن قيل: فلم قلتم: إن نزع التاء من الاسم الأول علم التأنيث، وهلا كان ثبوتها

في الاسم الثاني هو الفارق بين المذكر والمؤنث على القاعدة في كل مؤنث؟ قيل: القاعدة في العدد من «الثلاثة» إلى «العشرة» قبل أن يصير نيفًا ما ذكرناه، ولم يوجد ما يوجب العدول عنه. ويؤيد ذلك أنك تؤنث الاسم الأول، فإذا كان نيفًا مع المؤنث فيما ليس أصله التأنيث، نحو: «إحدى عشرة جارية»، و«اثنان عشرة عمامة»، و«ثلاثة عشرة جبة»، فتأنيث الاسم الأول، إذا علّق على مؤنث، دليل على ما قلناه، لأنّه لم يكن فيه تاء، فتُحذف إذا وقعت على مؤنث، كما كان في «ثلاثة» و«أربعة».

فإن قال قائل: فما بالكم قلتم: «إحدى عشرة»، و«إحدى» مؤنثة و«عشرة» فيها تاء التأنيث، وكذلك «اثنان عشرة»؟ فالجواب في ذلك أن تأنيث «إحدى» بالألف، وليس بالتأنيث الذي على جهة المذكر، نحو: «قائم»، و«قائمة». وإذا كان كذلك، لم يمنع دخول التاء عليها، لأنّ ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ألا ترى أنهم قالوا: «حُبْلَى»، و«حَبَالَى»، فلم يُسقطوا الألف في التكسير كما أسقطوا التاء في «قَصْعَة»، و«قِصَاع»، و«خَفْنَة»، و«جِفَان». وقالوا: «حُبْلِيَّات»، فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها في «مسلمات» لاجتماعها مع التاء، فلذلك يسقطونها مع «ثلاثة» من «العشرة»، ولا يسقطونها من «عشرة» مع «إحدى». وأمّا «اثنان»، و«ثنتان»، فليس تأنيث «الاثنين»، ولكنه تأنيث بُني الاسم عليه، فلا ينفرد له واحد من لفظه، فالتاء فيه ثابتة، وإن كان أصلها أن تكون فيما واحد بالهاء، ألا ترى أنهم قالوا: «مِذْرَوَان»^(١) لا ينفرد له واحد، ولو كان مما ينفرد له واحد، لم يكن إلا «مِذْرَيَان»، وكذلك «عقلته بثنائين»^(٢)، ولو كان فيما ينفرد الواحد منه، لم يكن إلا «بثنائين» بالهمزة.

وجه «ثان» أن «اثنين» في معنى «بثنائين»، ولبست التاء في «ثنين» لمحض التأنيث، إنّما هي للإلحاق كناء «بنت»، فحملت في الثبات على أختها.

فأمّا «عشرة» من «اثنين عشرة»، ففي شينها لغتان: كسر الشين وإسكانها، فبنو تميم يفتحون العين ويكسرون الشين، ويجعلونها بمنزلة «كَلِمَة»، و«ثَفْنَة»، وأهل الحجاز يسكنون الشين ويجعلونها بمنزلة «صَرَبَة». وهذا عكس ما عليه لغة أهل الحجاز وبنو تميم؛ لأنّ أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكنون، فيقول الحجازيون: «ثَبَقَة»، و«ثَفْنَة»، ويقول التميميون: «ثَبَقَة»، و«ثَفْنَة» بالسكون، فلما رُكِب الاسمان في العدد؛ استحال الوضع، فقال بنو تميم: «إحدى عشرة»، و«ثنتان عشرة»، إلى «تسع عشرة»، وقال أهل الحجاز: «عشرة» بسكونها. وذلك أنّ العدد قد نُقصت في كثير منه العادات، من ذلك قولهم في «الواحد»: «وَاحِدٌ»، و«أَحَدٌ»، فلما صاروا منه إلى

(١) المذروان: أطراف الأليتين. (لسان العرب ٢٨٥/١٤ ذرا).

(٢) أي: عقلت يديه جميعًا بجبل أو بطرفي جبل (لسان العرب ١٢١/١٤ ثني).

العدد؛ قالوا: «إحدى عشرة»، فبنوه على «يغلى». ومنه قولهم: «عشر»، و«عشرة»، فلما صاغوا منه اسمًا للعدد بمنزلة «ثلاثين»، و«أربعين»؛ قالوا «عشرون» بكسر أوله. ومنه اقتصارهم من «ثلاثمائة» إلى «تسعمائة» على أن أضافوه إلى الواحد، ولم يقولوا: «ثلاثمئات»، ولا «أربعمئتين» إلا شاذًا.

فإن قيل: فمن أين جاءت الكسرة في الشين حين قلت: «ثلاث عشرة»؟ فالجواب إن «عشر» من قولك: «عشر نسوة» مؤنثة الصيغة، فلم يصح دخول الهاء عليها، فاختاروا لفظة أخرى يصح دخول الهاء عليها، فقالوا: «عشرة» بكسر الشين، فحققت أهل الحجاز ذلك على ما قلناه، وقرأ الأعمش «فأنفجرت منه اثنتا عشرة عينا»^(١)، ففتح الشين على الأصل، والقياس عليه الجماعة، وهو المسموع.

فأما «ثماني عشرة» ففيها لغتان: فتح الباء، وهو الأكثر، وتسكينها. فمن فتحها، فإنه أجراها مجرى أخواتها من نحو «ثلاثة عشر»، و«أربعة عشر»: لأن العلة واحدة، ومن أسكن، فإنه شبهها بالياء في «مُعْدي كُرب»، و«قالي قلا».

فصل

[حكم العقود في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وما لحق بآخره الواو والنون، نحو «العشرين»، و«الثلاثين» يستوي فيه المذكر والمؤنث، وذلك على سبيل التغليب، كقوله [من الطويل]:

٨٥٤- دَعَسْنِي أَخَاهَا بَعْدَمَا كَانَ بَيْنَنَا مِنْ الْأَمْرِ مَا لَا يَفْهَمُ الْأَخْوَانُ

(١) البقرة: ٦٠. وانظر: البحر المحيط ١/٢٢٩؛ والكشاف ١/٧١؛ والمحتسب ١/٨٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٦٢.

٨٥٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في الكامل ص ١٦١.

الإعراب: «دعسني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث لا محل لها من الإعراب، والنون: حرف وقاية لا محل لها من الإعراب، والياء: ضمير متصل مبني، في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «أخاها»: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: ضمير متصل مبني، في محل جر بالإضافة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. «ما»: مصدرية. «كان»: إما فعل ماضٍ ناقص، أو ماضٍ تام. والمصدر الموزون من «ما» والفعل بعدها في محلٍ جرٍّ بالإضافة. «بيننا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بخبر «كان» (الناقصة) المحذوف، أو متعلق بـ «كان» (التامة). «من الأمر»: جارٍ ومجرور متعلقان بـ «كان». «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم «كان» (الناقصة) أو فاعل «كان» (التامة). «لا»: نافية لا عمل لها. «يفعل»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة. «الأخوان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى.

قال الشارح: اعلم أنّ «عشرين» وبابه من نحو «ثلاثين» و«أربعين» إلى «التسعين» مما هو بلفظ الجمع، يستوي فيه المذكر والمؤنث، كأنهم غلبوا جانب المذكر لما علق عليهما. وهذه قاعدة أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث؛ غلب المذكر؛ لأنه الأصل. فأما البيت الذي أنشده وهو [من الطويل]:

دعّني أخاها... إلخ

وقبله:

دعّني أخاها أمّ عمرو ولم أكُنْ أخاها ولم أرَضْ لها بليلان

أنشدهما أبو العباس المبرد في «الكامل»، ولم يذكر قائلهما، والشاهد فيه أنه غلب المذكر، ألا ترى أنّه عبّر عن نفسه وعنهما بالأخوين، ولم يقل: «الأختان». يريد أنّ هذه المرأة سمّته أختا بعد ما كان بينهما ما لا يكون بين الأخوين، يريد ما يكون بين المحبّين.

وقال قوم: إنّما كسروا العين من «عشرين»؛ لأنها لما كانت واقعة على المذكر والمؤنث، كسروا أولها للدلالة على التأنيث، وجمعوا بالواو والنون للدلالة على المذكر، فيكون أخذُه من كلّ واحد منهما بتأثير. وهو ضعيف؛ لأنّه يلزم عليه أن يكسروا أول «الثلاثين»، و«الأربعين» إلى «التسعين» للدلالة على التأنيث. ويمكن أن يقال: إنّهم اكتفوا بالدلالة على «العشرين»، وكان في ذلك دلالة على غيره من «الثلاثين» و«التسعين»، فجرى على ما جرى عليه «العشرون»، فإذا وقع «العشرون» على المذكر والمؤنث، وظهر فيه الفرق، كان «الثلاثون» مثله، واكتفي بعلامة التأنيث في «العشرين» عن علامته في الثلاثين.

وقال قوم: إنّ «ثلاثاً» من «ثلاثين» هي «ثلاث» التي للمؤنث، ويكون الواو والنون لوقوعه على الذكّر، فيكون قد جمع لفظ التذكير والتأنيث، وأخذ من كلّ واحد بنصيب.

وقال قوم: إنّما كسروا الأول من «عشرين»، لأنهم قالوا في «ثلاث عشرات»: «ثلاثون»، وفي «أربع عشرات»: «أربعون»، فكأنهم جعلوا «ثلاثين» عشرَ مرار «ثلاثة»، و«أربعين» عشرَ مرار «أربعة»، إلى «التسعين»، فاشتقوا من الأحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد، فكان قياس «العشرين» أن يقال: «أثنون»، و«اثنيين» لعشر مرار «اثنتين»، فكنا ننزع «اثن» من «اثنيين»، ونجمعه بالواو والنون، و«إثن» لا يُستعمل إلا مثنى، فاشتقّوه من لفظ «العشرة»، وكسروا عينه إشعاراً بإرادة لفظ «اثنيين» فاعرفه.

= وجملة «دعّني أخاها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بفعل الأخوان»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأخوان» حيث غلب المذكر على المؤنث فقال: أخوان، ولم يقل: أختان.

فصل

[حكم العدد في التعداد وغيره]

قال صاحب الكتاب: والعدد موضوعٌ على الوقف، تقول: واحد، اثنان، ثلاثة، لأن المعاني الموجبة للإعراب مفقودة، وكذلك أسماء حروف التَّهْجِي، وما شاكل ذلك، إذا عُدَّتْ تعديداً، فإذا قلت: «هذا واحد»، و«رأيت ثلاثة»، فالإعراب كما تقول: «هذه كاف»، و«كتبْتُ جيماً».



قال الشارح: اعلم أن أسماء العدد إذا عُدَّتْها؛ فإنها تكون مبنية على الوقف؛ لأنها لم تقع موقع الأسماء، فتكون فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً؛ لأن الإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين لكل واحد منهما معنى يخالف معنى الآخر، فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذي يستوجب الإعراب، سَكَنَتْ، وصارت بمنزلة صوت تصوته، نحو: «صَه»، و«مَه» فتقول: «واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة»، بالإسكان من غير إعراب. ويؤيد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: «ثَلَاثَهْرَبَعَه»، فترك الهاء من «ثلاثة» بحالها غير مردودة إلى الناء، وإن كانت قد تحركت بفتحة همزة «أربعة» دلالةً على أن وضعها أن تكون ساكنة في العدد، حتى إنه لما ألقى عليها حركة الهمزة التي بعدها؛ أقرها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها. ولو كانت كالأسماء المعربة؛ لوجب أن تردها متى تحركت ناء، فتقول: «ثلاثهربعه»، كما تقول: «رأيت طلحة يا فتى».

فإن أوقعتهَا موقع الأسماء، أعربتْها، وذلك نحو قولك: «تَفْضُلُ ثلاثة أربعة بواحد»، أعربتْها لأن «ثلاثة» هاهنا مفعولة، و«أربعة» فاعلة، وتقول: «ثمانية ضعف أربعة» أعربتْها لأنها مبتدأ، ولم تصرف للتأنيث والتعريف.

وكذلك حروف المُعْجَم إذا كانت حروف هجاء غير معطوفة، ولا واقعة موقع الأسماء، فإنها سواكن الأواخر في الدرج والوقف، وذلك قولك: أَلِفٌ ب ت ث ج ح خ د ذ ر، وفي الزاي لغتان: منهم من يقول: «زاي» بياء بعد ألف كما تقول: واو، بواو بعد ألف، ومنهم من يقول: «زَي» بوزن «كَي»، و«أَي»، وقد حُكِيَ فيها «زاء» ممدودة ومقصورة. وكذلك سائرُها بُئِيَ أواخرها على الوقف، لأنها أسماء الحروف الملفوظ بها في صَيِّغ الكلام، فهي بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: «ثلاثة»، و«أربعة»، و«خمسة»، فلا تجد لها رافعاً، ولا ناصباً، ولا جازاً؛ لأنك لم تُحَدِّث عنها، ولا جعلت لها حالة تستحق الإعراب بها كما قلنا في العدد، فكانت كالحروف، نحو: «هَلْ»، و«بَلْ»، وغيرهما من الحروف فلم يجر لذلك تصرُّفُها، ولا اشتقاقها، ولا تثنيها، ولا جمعُها، كما أن الحروف كذلك.

وبدل على أنها بمنزلة «هل»، و«بل» أنك تجد فيها ما هو على حرفين، الثاني منهما حرف مدّ ولين، وذلك نحو «بَا»، «تَا»، «ثَا»، «طَا»، «ظَا»، «فَا»، «هَا»، «يَا»، ولا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين، إنما ذلك في الحروف، نحو: «ما»، و«لا»، و«يا»، و«أَوْ»، و«أَي»، و«كَي»، فلا تزال هذه الحروف مبنية غير معربة، لأنها أصوات بمنزلة «ضَه»، و«مَه»، و«إيه»، حتى توقعها موقع الأسماء، فترفعها حينئذ، وتجرّها وتنصبها كما تفعل ذلك بالأسماء، وذلك قولك: «أَوَّلُ الجيم جيمٌ، وآخرُ الصاد دالٌّ»، و«كُنْتُ جيمًا حسنةً»، و«حفظتُ قافًا صحيحةً». وكذلك العطف؛ لأنه نظير التنثية، فتقول: «ما هجاءٌ بَكْرٍ»، فيقول المُجيب: «بَاءٌ، وكافٌ، وراءٌ»، فيعربها لأنه قد عطف، فإن لم يعطف بناها، وقال: «بَا كافٌ را». قال الشاعر [من الرجز]:

٨٥٥- كَافًا وَمِيمَيْنِ وَسِيًّا طَائِمًا

وقال الآخر [من الطويل]:

٨٥٦- [أهاجنتك آياتٌ أبان قديمُها] كما بُيِّنْتُ كافٌ تلوحٌ وميمُها

٨٥٥ - التخريج: الرجز بلا نسبة في سز صناعة الإعراب ص ٧٨٢؛ ولسان العرب ١٢/٥٦٦ (موم).

اللغة: الطاسم، الدارس، الغائب المعالم.

المعنى: شبه آثار الديار المطموسة بحروف كتاب غير واضحة المعالم.

الإعراب: «كافًا»: مفعول به للفعل (تخال) المذكور في بيت سابق. «ميمين»: الواو: حرف عطف،

«ميمين»: معطوف على «كافًا» منصوب بالياء لأنه مشئ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

«وسيًا»: الواو: حرف عطف، «سيًا»: معطوف على «كافًا». «طاسمًا»: صفة لـ«سيًا» منصوبة.

والشاهد فيه: عطفه الحروف على بعضها وإعرابها.

٨٥٦ - التخريج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٨؛ ولسان

العرب ٩/٣١١ (كوف)؛ وبلا نسبة في سز صناعة الإعراب ٢/٧٨٢؛ والمقتضب ١/٢٣٧، ٤/٤٠.

اللغة: أبان: أظهر، كشف.

المعنى: شبه ما ظهر من آثار الديار التي خلت من أهلها بالحروف المكتوبة.

الإعراب: «أهاجنتك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير في محل نصب

مفعول به. «آيات»: فاعل مرفوع بالضمّة. «أبان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «قديمها»: فاعل

مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محل جزٍ مضاف إليه. «كما»: الكاف: اسم بمعنى مثل

مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، و«ما»: مصدرية. «بيئت»: فعل ماضٍ مبني

للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في

محلٍ جرّ بالإضافة. «كاف»: نائب فاعل. «تلوح»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر جوارًا تقديره:

هي. «وميمها»: الواو: حرف عطف، «ميمها»: معطوف على «كاف»، و«ها»: مضاف إليه محله

الجر، يعود على «الكاف»، ويبدو أنه أضاف «الميم» إلى «الكاف» لأنها تتبعها، وهذا من قبيل

الإضافة لأدنى ملاسة.

وقال يزيد بن الحَكَم بهجو النحويين [من الوافر]:

٨٥٧- إذا اجتمعوا على ألفٍ وباءٍ وواوٍ هاجَ بسِيئَهُمُ جدالٌ
وإذا جعلت هذه الحروف أسماء، وأخبرت عنها، وعطفت بعضها على بعض؛
أعربت بها على ما ذكرنا، ومددت ما كان منها مقصوراً، وشدّدت الباء من «زَيَّ» في قول من
لا يُثَبِّت الألف، وذلك من قِبَل أنها إذا صُبِرَت أسماء، ونُقلت إلى مذهب الاسمية؛ فلا
بدّ من أن تُجرى مجراها، وتُعطى حكمها، فيجوز تصريفها ونثنتها وجمعها وتمثيلها
بالفاء والعين واللام، والقضاء على ألفانها بأنها غير أصل، إذ قد صارت إلى حكم ما
ذلك واجب فيه، ولكون أنه ليس في الأسماء المفردة التي يدخلها الإعراب اسمٌ على
حرفين الثاني من حروف المدّ واللين، زدّت على ألفٍ «ب، ت، ث» ألفاً أخرى لتصير
ثلاثيةً، ثمّ تقلب الألف همزة لسكونها وسكون الألف الأولى كما تقلب في «كساء»،
و«رداء» وزدّت على ياءٍ «زي» ياءً أخرى، وادغمتها فيها، كما تفعل ذلك في الحروف إذا
نقلتها إلى الاسمية، نحو قول زَيْد [من الخفيف]:

٨٥٨- كَيْتٌ شِعْرِي وَأَيْنَ مَيْتِي لَيْتٌ إِنَّ لَيْسًا وَإِنْ لَوَا عَنَاءُ

= وجملة «أهاجتك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبان»: في محل رفع صفة لـ «أيات». وجملة «بُتيت كاف»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلوح»: صفة لـ «كاف» محلها الرفع.

والشاهد فيه: عطف الميم على الكاف، وإعرابهما.

٨٥٧- التخرّيج: البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ١/ ١١٠، ١١٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٨٢.

اللغة: الواو في «اجتمعوا» عائدة على النحويين.

المعنى: يريد أنّ النحاة يختلفون على كل شيء يدرسونه.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلّق بجوابه، مبني على السكون في محل نصب. «اجتمعوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: للجماعة فاعل، والألف: للتفريق. «على ألف»: جار ومجرور متعلقان بـ «اجتمعوا». «ويام»: الواو: حرف عطف، «ياء»: معطوف على (ألف)، وكذلك «وواو». «هاج»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بينهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ «هاج»، و«هم»: مضاف إليه. «جدال»: فاعل.

وجملة «إذا اجتمعوا... هاج بينهم جدال»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اجتمعوا»: مضاف إليها محلها الجبر. وجملة «هاج جدال»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: إعرابه أحرف الهجاء في قوله: على ألفٍ وباءٍ وواو.

٨٥٨- التخرّيج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١١١، ٢٧٥/ ٦، ٣٨٨، ٣١٩/ ٧، ٣٢٠، ٣٢١؛ وشرح أبيات ميبويه ٢/ ٢١١؛ والشعر والشعراء ١/ ٣١٠؛ والكتاب ٣/ ٢٦١؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا).

اللغة: ليت شعري: استفهام يقصد التعجب. ليت ولو: حرفان للتمني، قصد الشاعر بهما التمني نفسه.

ألا ترى أنه ضَعَف الواو في «لَوْ» لَمَّا جعلها اسمًا حيث أخبر عنها. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

٨٥٩- أَلَا مَ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوْ أَيْلُهُ
فكذلك حروف المعجم؛ لأنها في معناها، وإنما لم يكن في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين، لأنّ التوين إذا وَجَدَ، حُذِفَ لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، فلذلك يلزم أن تزيد على حرف المدّ مثله ليصير ثلاثيًا، فاعرفه.

= المعنى: يا لشدة عجيبي، فما أبعد الأماني عني، والأمنيات كلها تعب. الإعراب: «ليت شعري»: «ليت»: حرف تمنّ لا محلّ له، «شعري»: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: «كان». «وأين»: الواو: حرف استئناف، «أين»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول فيه متعلّق بخبر مقدم محذوف. «مني»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف. «ليت»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبرها محذوف، بتقدير: «أين ليت حاصلة مني». «إن»: حرف مشبه بالفعل. «ليثًا»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «وإن»: الواو: حرف عطف. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «لَوْ»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «عناء»: خبر «إن» مرفوع بالضمة. جملة «ليت شعري...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أين مني ليت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن ليثًا»: استئنافية أيضًا لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن لَوْأ عناء»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب. وخبر «إن» الأولى محذوف فشره الخبر الثاني، على تقدير: «إن ليثًا عناء وإن لَوْأ عناء». والشاهد فيه قوله: «ليت» و«ليثًا» و«لَوْأ» حيث أعربها بالحركات لأنها صارت أسماء لكلماتها بمعنى التمني. ٨٥٩ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٢٠؛ والدرر ١/ ٧٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٠٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٦؛ وجمع الهوامع ١/ ٥. اللغة: أذنب لو: أواخرها، وعواقبها. المعنى: أَلَا مَ عَلَى التمني، فأتركه لذلك، مع أن كثيرًا من الأماني ما يصدق، فلو أيقنت بصدق ما أتمناه لأخذت بأوائله، وتعلّقت بأسبابه. الإعراب: «أَلَا مَ»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنا» «على لَوْ»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (أَلَا مَ). «ولو»: الواو: استئنافية، «لو»: حرف شرط غير جازم. «كنتُ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: اسم «كان» محلّه الرفع. «عالمًا»: خبر «كان» منصوب. «بأذنب»: جار ومجرور متعلّقان بـ«عالمًا». «لَوْ»: مضاف إليه مجرور. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «تفتني»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والتون: اللوفاة، والياء: مفعول به محله النصب. «أوائله»: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر. وجملة «أَلَا مَ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لو كنت عالمًا...»: لم تفتني أوائله: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنت عالمًا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم تفتني أوائله»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. والشاهد فيه: تضعيف (لو) لتلحق بالأسماء، وإعرابها، وتذكيرها حملًا على معنى الحرف.

فصل

[همزة «أحد» و«إحدى» واستعمالهما]

قال صاحب الكتاب: والهمزة في «أحد»، و«إحدى» منقلبة عن واو، ولا يُستعمل «أحد» و«إحدى» في الأعداد إلا في المُثَبِّتة.

* * *

قال الشارح: اعلم أن «أحدًا» كلمة قد استعملت على ضربين:

أحدهما أن يُراد بها العموم والكثرة، ولا تقع إلا في النفي وغير الإيجاب، نحو: «ما جاءني من أحد»، و«لا أحد فيها»، ولا يُقال: «فيها أحد». والذي يدل على وقوعه على الجمع قوله تعالى: ﴿فَمَا يَكْمُرُ لَكُمْ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^(١) فـ«حاجزين» نعت «أحد»، وجمع الصفة مُؤَيِّدٌ بإرادة الجمع في الموصوف، وعلى هذا الهمزة في أوله أصل، وليست بدلًا من واو، ولا غيره، وذلك لأن اللفظ على الهمزة، ولم تقم دلالة بما يخالف الظاهر واللفظ.

وأما الضرب الآخر من ضربَي «أحد» فإن يراد به معنى «واحد» في العدد، نحو قولك: «أحد وعشرون» والمراد: واحد وعشرون، والهمزة فيه بدلٌ من الفاء التي هي واو، والأصل: وَحَدٌ يُقال: «وَحَدٌ»، و«أَحَدٌ»، و«أَحَدٌ» بمعنى «وَاحِدٌ» حكى ذلك ابن الأعرابي، وكذلك الهمزة في «إحدى» بدلٌ من الواو، لأنها تأتيث الأحد، والهمزة في «أحد» بدلٌ من الواو، فكذلك هي في مؤنثه، لأنه من لفظه ومعناه. والهمزة تُبْدَلُ من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وإبدالها من المفتوحة قليل يؤخذ سماعًا، ومن المضمومة كثيرٌ قياسًا مطردًا، وفي المكسورة خلاف، وسنوضح ذلك في موضعه من هذا الكتاب.

فإن قيل: ولم كان المؤنث بالألف، ولم يكن بالتاء كأخواته من «ثلاثة» و«أربعة» وشبههما؟ فالجواب أن «أحدًا» اسمٌ استعمل على ضربين: وصف، واسمٌ للعدد غير وصف. فأما الصفة، فجارية على الفعل على نحو «قائم»، و«قاعد»، وتبعب الموصوف، وتذكر وتؤنث، نحو: «مررت برجل واحد»، و«إلَهِكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ»^(٢). وتقول في المؤنث: «مررت بامرأة واحدة»، وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ رَّجَدَ﴾^(٣)، فهذا وصفٌ جارٍ على الفعل ويعمل عمله من نحو «مررت برجلٍ واحدٍ درهمه»، ويشئ ويجمع كما تفعل سائر الصفات. قال الشاعر [من الوافر]:

فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدِينَ ٨٦٠-

(١) الحاقة: ٤٧. (٢) البقرة: ١٦٣.

(٣) الحاقة: ١٣.

فأما الضرب الثاني الذي هو اسم، فقولهم في العدد: «واحد، اثنان» ف«واحد» ههنا غير صفة، وإنما قلت ذلك لأمر؛ منها: أنه لو كان صفة؛ لوجب أن يكون له موصوف، ولا موصوف، ومنها أنهم قد كسروه على «أحْدان» من نحو قول الهذلي [من البسيط]:

٨٦١- [يحمي الصريمة] أحْدان الرجال [له] صَيْدٌ وَمُسْتَمِعٌ بِاللَّيْلِ هَجَاسٌ
وهذا الضرب من التكسير في «فاعل» إذا كان اسماً دون الصفة، نحو قولك: «حاجر»، و«خُجْران»، و«غَال»، و«غَلَان». فأما قولهم: «راع»، و«رُعْيَان»، و«صاجب»، و«صُحْبَان»، فإنما كُسر على ذلك؛ لاستعمالهما استعمالاً الأسماء، ولم يُذكر معهما موصوف.

فإن قيل: وقد قيل: «مررت برجل واحد، ويقوم ثلاثة»، فتصف بالعدد، وتُجْزِي إعرابه على الاسم الذي قبله؟ فالجواب أن حقيقة هذا أنه اسمٌ وعطف بيان لا صفة، كما تقول: «مررت بأبي عبد الله زيد». والدليل على أن «واحدًا» اسمٌ، وإن جرى إعرابه على ما قبله، قولهم: «مررت بنسوة أربع» بالتنوين والصراف، ولو كان

= لسان العرب ٤٤٨/٣ (وحد).

المعنى: لقد أبوا مجتمعين كحي واحد.

الإعراب: «فقد»: الفاء بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «رجعوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «كحي»: جاز ومجرور متعلقان بـ(رجعوا). «واحدينا»: صفة «حي» مجرورة بالياء لأنها جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

وجملة «فقد رجعوا»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «واحدينا» حيث جمع «واحد» صفة جمع مذكر سالم.

٨٦١ - التخریج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي، أو لمالك بن خالد الحُناعي في شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٧، ٤٤٣.

اللغة: الصريمة: موضع. إحْدان الرجال: ما انفرد من الرجال. وهجاس: يهيجس، ويُفكر في نفسه. ويروى البيت بنصب «أحْدان» والمعنى: يحمي الصريمة من أحْدان الرجال، كقولك: حميت الدار اللَّصَّ، وبالرفع، على معنى: أحْدانُ الرجال صيدٌ له.

الإعراب: «يحمي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الصريمة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أحْدان»: (بالرفع): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الرجال»: مضاف إليه مجرور. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«صيد». «صيد»: خبر مرفوع بالضمة. «ومستمع»: الراو حرف استئناف، و«مستمع»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «بالليل»: جاز ومجرور متعلقان بـ«هجاس». «هجاس»: خبر مرفوع.

وجملة «يحمي الصريمة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «أحْدان الرجال له صيد»، وجملة «مستمع بالليل هجاس».

والشاهد فيه: جمع «واحد» على «أحْدان».

صفة، لم ينصرف كما لا ينصرف «أَوْحَدٌ». و«واحدٌ» مثله في باب العدد.

وهذا الضرب لا يثنى، ولا يجمع من لفظه، فإذا أردت التثنية قلت: «اثنان»، وإذا أردت الجمع، قلت: «ثلاثة، أربعة»، فتصوغ للتثنية والجمع لفظاً من غير لفظ الواحد.

وكما لم تُثنَّ من لفظه، كذلك لا تُؤنَّث من لفظه، لأنه لو أُنْث من لفظه؛ لزم أن يُقال: «واحدةٌ»، فيخرج إلى مُشَابَهَةِ الصفات الجارية على أفعالها، و«واحدٌ» ليس بصفة، فكُره فيه ما يكون في الصفات. فلمَّا امتنع منه هذا الضربُ من التأنِيث، واحتجج إلى علامة فاصلة بين المذكر والمؤنث إذ كان اسماً، قد يقع على المؤنث كما يقع على المذكر؛ عُذِل إلى لفظ آخر بمعناه. ولمَّا كان «أحدٌ» بمعنى «واحد» في العدد، وكان اسماً غير صفة كما أنَّ «واحدًا» كذلك، وأريد إثبات العلامة؛ لم تكن بالتاء، كراهية أن تكون على حدِّ الصفة، نحو: «حسن»، و«حسنة»، كما كُره ذلك في «فاعِلٍ»؛ لأنَّ الصفة في الموضعين واحدةٌ، فعُدِل عن العلامة التي هي التاء إلى غيرها، فلم يجز مع العدول عن هذه العلامة إلا تغييرُ البناء؛ لأنَّ العلامة التي غير التاء تُغيِّر البناء، وتصاغ معه على غير لفظ المذكر، فلمَّا أُنْث بالالف؛ قُلِبَ عن «فَعَلٍ» إلى «فِعْلَى»؛ فقالوا: «إِحْدَى» في المؤنث، و«أحدٌ» في المذكر، فاستغنى بتأنِيث «أحد» عن تأنِيث «واحد»؛ لأنه ني معناه.

فإن قيل: ولمَّ لم يستعمل «أحد» ولا «إحدى» إلا نيفًا معه شيء؟ فالجواب: أمَّا «إحدى» فلا يستعمل إلا إذا ضُمَّ إلى غيره، وجُعِل معه اسمًا واحدًا، أو استعمل فيما جاوز ذلك، فأما في باب الآحاد وأوائل الأعداد، فلا؛ لأنه ليس إلى تأنِيث الواحد وتذكيره كثير حاجة، لأنه لا يُضاف إلى المعدود كما يُضاف سائر الأعداد، لأنَّ لفظ المعدود يُغني عن ذلك، فدلالته على العدة والنوع جميعًا، وأمَّا «أحدٌ» فهو، وإن كان بمعنى «واحدٍ»، فله نحو ليس لـ«واحد» من الإبهام، وعدم التعيين، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني أحدهما، أو أحدهم» إنما المراد: واحدٌ من هذه العدة غير متعين؟ وإذا كانت موضوعة على أن تكون مضافة ومعها غيرها، ألزموها في العدد إذا وقعت موقع «واحد» أن تكون نيفًا، نحو: «أحد عشر»، و«أحد وعشرون»؛ ليكون ما بعدها بمنزلة المضاف إليه، ولا تخرج عن منهاج استعمالها وموضوعها، فاعرفه.

فصل

[تعريف الأعداد]

قال صاحب الكتاب: وتقول في تعريف الأعداد: «ثلاثةُ الأثوابِ»، و«عشرةُ الغِلْمةِ»، و«أربعُ الأذُورِ»، و«عشرُ الجَواريِ»، و«الأحد عشرُ درهمًا»، و«التسعةُ عشرَ دينارًا»، و«الإحدى عشرةُ»، و«الأحد والعشرون»، و«مائةُ الدرهمِ»، و«مائتا الدينارِ»،

و«ثلاثمائة درهم»، و«ألف الرجل». وروى الكسائي: «الخمسَةُ الأثوابِ». وعن أبي زيد أن قوماً من العرب يقولونه غيرَ فُصحاءَ.

قال الشارح: لا يخلو العدد من أن يكون مضافاً أو مركباً أو مفرداً، فإذا أُريد تعريفه؛ فإن كان مضافاً، نحو: «ثلاثة أثواب»، و«عشرة غلَمة»؛ فالطريق فيه أن تعرف المضاف إليه بأن تُدخل فيه الألف واللام، ثم تضيف إليه العدد، فيتعرف بالإضافة على قياس: «غلام الرجل»، و«باب الدار»، فتقول: «ثلاثة الأثواب»، و«أربعة الغلَمة»، و«عشرُ الجوّاري»؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص، كما يكتسي منه الجزاء والاستفهام، نحو قولك: «غلامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبْ»، و«غلامٌ مَنْ أَنْتَ». قال الشاعر [من الطويل]:

أَمْنَزِلْتَنِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيْنُكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّانِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَلْ يَزِجُّ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَابِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ^(١)
وقال الفرزدق [من الكامل]:

مَا زَالَ مُذْ عَقَّدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ يَسْمُو فَاذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٢)

لما أراد التعريف، عرف الثاني بالألف واللام، ثم أضاف إليه، فتعرف المضاف. قال أبو العباس المبرد: هذا الذي لا يجوز غيره، وقد تقدّم الكلام عليه، وعلى الخلاف فيه بحججه وعِلَّله، في فصل الإضافة بما أغنى عن إعادة.

وأما المركب فهو من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر»، ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب أكثر البصريين: أن تُدخل الألف واللام على الاسم الأول منهما، فتقول: «عندي الأحد عشر درهماً، والثلاثة عشر غلاماً»؛ لأنهما قد جعلتا بالتركيب كالشيء الواحد، فكان تعريفهما بإدخال اللام في أولهما.

الثاني: وهو مذهب الكوفيين^(٣) والأخفش من البصريين، تعريف الاسمين الأولين، نحو: «عندي الأحد عشر درهماً»؛ لأنهما في الحقيقة اسمان، والعطف مرادّ فيهما، ولذلك وجب بناؤهما. ولو صرحت بالعطف، لم يكن بدّ من تعريفهما، فكذلك إذا كان مضمناً معنى العطف.

الثالث: مذهب قوم من الكتاب أنهم يُدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة.

(١) نقدم البيت الأول بالرقم ٧١٥؛ والبيت الثاني بالرقم ٣٤٧.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٦.

(٣) انظر المسألة الثالثة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٣١٢ - ٣٢٢.

وهو فاسد إما ذكرناه من أن التمييز لا يكون إلا نكرة، لأنك إذا قلت: «الخمس عشرة درهماً» فالعدد معلوم؛ كأنك قلت: أخذت الخمسة عشر درهماً التي عرفت. و«الدرهم» غير معلوم مقصوداً إليه، وإنما هو بمنزلة قولك «كلُّ رجل يأتيني فله درهم»، فالمراد: كلُّ من يأتيني من الرجال واحداً واحداً فله درهم، ولو قلت: «كلُّ الرجل»، استحال المعنى. وأما العدد المفرد، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين» فما فوقهما إلى «تسعين»، فتعريفه بإدخال الألف واللام على العدد، نحو: «العشرين» و«الثلاثين»، كما تقول: «الضاربون زيداً»، ولا يجوز «العشرون الدرهم» إلا على المذهب الضعيف، ووجه ضغفه ما ذكرناه في «الخمس عشرة درهماً». ووجه آخر أن ما بعد النون منفصلٌ مما قبله، لأن «درهماً» بعد «عشرين» منفصلٌ من «العشرين»، فلا يتعرّف العدد بتعريفه، وليس كذلك «ثلاثة»، و«أربعة» ونحوهما مما يُضاف، فإن الثاني متصلٌ بالأول من تمامه، فيُعرّف المضاف بتعريف المضاف إليه، فلذلك إذا أُريد تعريف العدد المفرد، عُرّف نفسه بخلاف المضاف.

فأما «المائة» و«الألف» فحكمهما حكمُ العقد الأول، نحو: «مائة درهم»، و«مائة درهم»، و«ألف درهم»، و«ألف الدرهم»؛ لأن التنوين ليس لازماً لـ «المائة» و«الألف»، كما لم يكن لازماً لـ «الثلاثة» و«الأربعة» ونحوهما من العقد الأول. وهذا حكم كل إضافة طالت أو قصرت، فإنك تعرّف الاسم الأخير، ويسري تعريفه إلى الاسم الأول، فتقول: «ما فعلت مائة ألف درهم»، وعلى ذلك فيقن.

فصل

[العدد الترتيبي]

قال صاحب الكتاب: وتقول: «الأول»، و«الثاني»، و«الثالث»، و«الأولى»، و«الثانية»، و«الثالثة» إلى «العاشير»، و«العاشيرة»، و«الحادي عشر»، و«الثاني عشر» بفتح الياء وسكونها، و«الحادية عشرة»، و«الثانية عشرة»، و«الحادي» قلب «الواحد»، و«الثالث عشر» إلى «التاسع عشر»، تبنى الاسمين على الفتح كما بنيتهما في «أحد عشر».

قال الشارح: اعلم أن هذا الفصل يشتمل على اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد، والأول ليس من ذلك، وإنما ذكره لأنه يكون صفة كما يكون «ثاني»، و«ثالث» ونحوهما صفات. فـ «الأول» فهو من مضاعف الفاء والعين، ولم يُشتق منه فعلٌ، وإنما جاء من ذلك أسماء سيرة. قالوا: «كوكب»، و«دذن».

والذي يدل أنه «أفعل» أنه قد جاء مؤنثه على «الفُعْلَى»، نحو «الأولى»، كـ «الأخبر»، و«الكُبْرَى»، و«الأطول»، و«الطُولَى» فالهمزة في «أول» زائدة بإزائها في

«أَفْضَلَ». وهي في «الأُولَى» فاءٌ بدلٌ من واو، كان ذلك لاجتماع الواوَيْنِ على حذف «وَاقِيَّةٍ»، «وَأَوَاقٍ».

وهو على ضربَيْنِ: يكون صفةً واسماً. فإذا كان صفةً لم ينصرف، نحو قولك: «هذا رجلٌ أَوَّلٌ»، أي: أَوَّلٌ من غيره فتحذف الجارَّ والمجرور تخفيفاً، وهما في تقدير الثبات، ولذلك لم تلزمه الألف واللام، لأنَّ الشيء إذا كان مراداً، كان في حكم المنطوق، ولو لفظت بالجارَّ والمجرور، لم تأتِ بالألف واللام. قال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُ الْيَتِيمَ وَالْخَفَى﴾^(١)، ولم يقل: «وَالْأَخْفَى»؛ لأنَّ المراد: وأخفى من السرِّ. قال الشاعر [من الرجز]:

٨٦٢- بِأَلَيْسَ هَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا أَوْ هُزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلًا
فلم بصرف لأنَّه صفة، ومعناه: أَوَّلٌ من عامك. وحذف الجارَّ والمجرور من نحو هذا في الصفة ضعيفٌ، وهو في الخبر أكثر؛ لأنَّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان، وذلك يُنافي الحذف. وإذا كانت اسماً كانت منصرفة، فنقول: «ما تركتُ له أَوَّلًا ولا آخِرًا»، أي: لا قديماً، ولا حديثاً.

وأما «الثاني» و«الثالث» ونحوهما إلى «العاشر»، فإنَّ العرب تشتقها من العدد على حسب اشتقاق اسم الفاعل من الفعل في نحو «ضاربٍ»، و«أكيلٍ»، و«شارِبٍ»، فيصير

(١) طه: ٧.

٨٦٢- التخرُّج: الرجز لأبي النجم العجلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، ٤١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣٤/١٠؛ ولسان العرب ٧١١/١١ (وَأَل)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٣؛ والكتاب ٢٨٩/٣.
اللفظة: واضحة.

المعنى: يا ليت هذه الإبل كانت لأهلي، وإلاً فأتمنى أن لو كانت قد هزلت منذ العام الماضي.
الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ليتها»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم «ليت». «كانت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، واسم «كان» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «لأهلي»: جار ومجرور متعلقان بحال من «إبِلًا»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «إبِلًا»: خبر «كان» منصوب. «أو»: حرف عطف. «هزلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «في جذب»: جار ومجرور متعلقان بـ «هزلت». «عام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أولاً»: صفة لـ «عام» مجرورة بالفتحة لأنها ممنوعة من الصرف.
وجملة «ليتها كانت لأهلي إبِلًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت لأهلي إبِلًا»: خبر «ليت» محلُّها الرفع، وعطف عليها جملة «هزلت».

والشاهد فيه قوله: «عامٍ أَوَّلٌ» حيث حذف «من» من أفعل التفضيل، وهي مفردة. والتقدير: «عامٍ أَوَّلٌ من هذا العام».

حكمها حكم اسم الفاعل، فتجري صفة على ما قبلها، فإن كان مذكرًا، ذكرتها، وإن كان مؤنثًا، أنثتها. فنقول للرجل إذا كان معه رجلان: «هذا ثالث ثلاثة»، وللمرأة: «هذه ثالثة ثلاث»؛ أسقطت التاء من «ثالث»؛ لأنه اسم فاعل جرى على مذكر، كـ «ضارب»، وأثبتها في «ثلاثة»، لأنه عدد مضاف إلى مذكر في التقدير، إذ المعنى: ثالث ثلاثة رجال، وأثبتها في «ثالثة»، إذ جرت على مؤنث، كما تقول: «ضاربة». وأسقطتها من «ثلاث»؛ لأنه عدد في تقدير المضاف إلى مؤنث. وتقول: «هذا رابع أربعة» إذا كان هو وثلاث نسوة؛ لأنه قد دخل معهن، فقلت: «أربعة» بالذكر لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث، حُمِلَ الكلام على الذكر، لأنه الأصل، فإذا تجاوزت «العشرة»، فلك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تأتي بأربعة أسماء، فتقول: «هذا حادي عشر أحد عشر»، و«ثاني عشر اثني عشر»، و«ثالث عشر ثلاثة عشر»، فالاسمان الأولان من هذا نظير الاسم الأول من «ثالث ثلاثة»، والاسمان الأخيران نظير الاسم الثاني منه. وإذا كان نظيره، وجب أن يُعتقد أن الاسمين الثانيين في موضع جر بإضافة الاسمين الأولين، وبذلك خرج من أن تكون قد جعلت أربعة أسماء بمنزلة شيء واحد. وإنما بنيت الاسمين الأولين وجعلتهما كاسم واحد، وبنيت الاسمين الثانيين، وجعلتهما كاسم واحد، ثم أضفت الأول إلى الثاني، ولم يمنع البناء الإضافة. ألا ترى أنك تقول: «كم رجل جاءك؟ فتضيف «كم» إلى «رجل»، وقال سبحانه: ﴿لَنْ لَدُنْكَ حَكِيمٌ خَيْرٌ﴾^(١)، فأضاف «لَدُنْ» وهو مبني.

والثاني: أن تأتي بثلاثة أسماء، فتقول: «هذا حادي عشر»، و«ثاني عشر»، و«ثالث ثلاثة عشر»، كأنهم استنقلوا أن يأتوا بأربعة أسماء، فحذفوا الاسم الثاني من الأول تخفيفًا. وعلى هذا الوجه يكون الاسم الأول معربًا يجري بوجوه الإعراب؛ لأن التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثاني، فبقي الاسمان الثانيان على بنائهما؛ لأنه لم يحذف منهما شيء، وهما في موضع جر بإضافة الاسم الأول إليهما، ولا يجوز في الأول إلا الإعراب؛ لأنها ثلاثة أسماء، فلا يجوز أن تجعل في موضع اسم واحد.

والوجه الثالث: أن تقول: «هذا حادي عشر»، و«ثاني عشر» بتسكين الباء، وفتحها. فمن سكن الباء من «حادي»، و«ثاني»؛ جعله معربًا في موضع رفع، وعلى هذا تقول: «هذا ثالث عشر، ورابع عشر»؛ لأن تقديره: «حادي أحد عشر» فحذف «أحدًا» تخفيفًا، وهو مراد، فصار كقولك: «هذا قاضي بغداد»، ومن فتح، بناهما على الفتح حين حذف «أحدًا»، فجعل «حادي» قائمًا مقامه.

وتقول في المؤنث منه على الوجه الأول: «هذه حادية عشرة إحدى عشرة»، وعلى

الوجه الثاني: «هذه حادية إحدى عشر» بالضم لا غير، وعلى الوجه الثالث: «هذه حادية عشر» بالضم، والفتح على ما تقدم.

وأما «حادي» فهو مقلوب من «واحد»، أخرت الفاء إلى موضع اللام، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار وزنها «عَالِفًا»، وأصلها «فَاعِلٌ» من الوحدة، وقد تقدم نحو من ذلك، فاعرفه.

فصل

[إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد]

قال صاحب الكتاب: وإذا أضفت اسم الفاعل المشتق من العدد؛ لم يخل من أن تضيفه إلى ما هو منه، كقوله تعالى: ﴿ثَاقِبَ اثْنَيْنِ﴾^(١)، و﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٢)، أو إلى ما دونه، كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَحْوِ ثَلَاثٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾^(٣)، وقوله: ﴿خَمْسَةُ سَادُسُهُمْ﴾^(٤)، فهو في الأول بمعنى واحد من الجماعة المضاف هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه، وهو من قولهم: «رَبَعْتُهُمْ»، و«خَمَسْتُهُمْ». فإذا جاوزت «العشرة» لم يكن إلا الوجه الأول، تقول: «هو حادي أحد عشر»، و«ثاني اثني عشر»، و«ثالث ثلاثة عشر» إلى «تاسع تسعة عشر». ومنهم من يقول: «حادي عشر أخذ عشر»، و«ثالث عشر ثلاثة عشر».



قال الشارح: قد استعمل اسم الفاعل المشتق من العدد على معنيين:

أحدهما: أن يكون المراد به واحدًا من جماعة، والآخر أن يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين، فالأول، نحو: ﴿ثَاقِبَ اثْنَيْنِ﴾، و﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾. قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٥)، وقال عز وجل: ﴿إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَاقِبَ اثْنَيْنِ﴾^(٦). فما كان من هذا الضرب فإضافته محضة، لأن معناه أحد ثلاثة، وبعض ثلاثة، فكما أن إضافة هذا صحيحة، فكذلك ما هو في معناه، ولا يجوز فيه أن يُنَوَّن ويُنصَب في قول أكثر النحويين، لأنه ليس مأخوذاً من فعل عامل.

وأما الثاني: وهو ما يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين، نحو: «ثالث اثنين»، و«رابع ثلاثة»، و«خامس أربعة»، فهذا غير الوجه الأول، إنما معناه هو الذي جعل الاثنين ثلاثة بنفسه، فمعناه الفعل، كأنه قال: «الذي ثَلَثَهُمْ، وَرَبَعَهُمْ، وَخَمَسَهُمْ»، وعلى هذا

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) المائدة: ٧٣.

(٣) المجادلة: ٧.

(٤) الكهف: ٢٢؛ والمجادلة: ٧. وفي الطبعتين: «خامسهم سادسهم»، وهذا تحريف.

(٥) المائدة: ٧٣.

(٦) التوبة: ٤٠.

قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾^(١)، ومثله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَذِبُهُمْ... رَجُلًا يَلْعَبُ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَذِبُهُمْ﴾^(٢). وعلى هذا الوجه يجوز أن ينون وينصب ما بعده، فتقول: «هذا ثالث اثنين»، و«رابع ثلاثة»؛ لأنه مأخوذ من «ثلثهم»، و«زبعهم» فهو بمنزلة: «هذا ضارب زيدًا». والأول أكثر. قال سيبويه^(٣): قل ما تريد العرب هذا، يعني: «خامس أربعة»، فإن أضفته، فهو بمنزلة «ضارب زيد»، فتكون الإضافة غير محضة. هذا إذا أريد به الحال أو الاستقبال، فإن أريد به الماضي، لم يجز فيه إلا حذف التنوين والإضافة، كما كان كذلك في قولك: «هذا ضارب زيد أمس».

فإذا تجاوزت «العشرة» على قياس من قال: «هذا رابع ثلاثة»، و«خامس أربعة»، ففيه خلاف: منهم من أجازها، فقال: «هذا خامس أربعة عشر» إذا كانوا رجالاً، و«هذه خامسة أربع عشرة» إذا كن نساء، فصرن بها خمس عشرة، ويقيسون ذلك أجمع، وهو مذهب سيبويه^(٤) والمتقدمين من النحويين، وكان أبو الحسن الأخفش لا يرى ذلك، ويأباه، وهو رأي أبي عثمان المازني، وأبي العباس المبرد، وقد اختاره صاحب هذا الكتاب. وهو المذهب، وذلك لأنك إذا قلت: «رابع ثلاثة»، فإنما تُجْزِئُه مجرى «ضارب» ونحوه من أسماء الفاعلين، ويكون المعنى: كانوا ثلاثة فزبعهم، ثم قلت منه: «رابع». ولا يجوز أن تبني من اسمين مختلفي اللفظ، نحو: «خمس»، و«عشرة» اسم فاعل، لأن الأصل «خمس عشر أربعة عشر»، فأعرفه.

(١) المجادلة: ٧.

(٢) الكهف: ٢٢.

(٣) الكتاب ٥٥٩/٣.

(٤) الكتاب ٥٦٠/٣.

ومن أصناف الاسم

المقصور والممدود

فصل

[تعريف الاسم المقصور والاسم الممدود]

قال صاحب الكتاب: المقصور ما في آخره ألف، نحو: «العَصَا»، و«الرَّحَى»، والممدود ما في آخره، همزة قبلها ألف: كـ«الرِّدَاءِ»، و«الكِسَاءِ»، وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس، ومنه ما لا يُعرَف إلا بالسمع. فالقياسي طريق معرفته أن يُنظَر إلى نظيره من الصحيح، فإن انفتح ما قبل آخره، فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره ألف، فهو ممدود.

* * *

قال الشارح: المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة، إذ الأفعال والحروف لا يُقال فيهما مقصور ولا ممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحو: «مَا» و«ذَا»، فإنه لا يُقال فيهما: «مقصور»، لعدم التمكن، وشبه الحروف؛ فأما قولهم في «هؤلاء»، و«هؤُلاء»: «ممدود، ومقصور»، فتسَمَّح في العبارة، كأنه لما تقابل اللفظان فيهما، قالوا: «مقصور»، و«ممدود» مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر، من جهة وَصَفِها، والوصف بها، وتصغيرها.

والمراد بالمقصور ما وقع في آخره ألف، وقال بعضهم: «ما وقعت في آخره ألف لفظاً»، واحترز بقوله: «لفظاً» عن مثل «رَشَاءٍ»، و«خَطْلٍ»، فإن في آخر كل واحد منهما ألفاً، لكن في الخط وأما في اللفظ فهي همزة. قال بعضهم: «ألف ساكنة»، ومن المعلوم أن الألف لا تكون إلا ساكنة لكن احترز عن الهمزة المتحركة، نحو ما ذكرناه من قولنا: «رَشَاءً»، و«خطأً». وقال بعضهم: «ألف مفردة»، كأنه احترز عن الممدود من نحو: «خَمْرَاءَ»، و«صَفْرَاءَ»، فإن في آخر هذا القبيل ألفين، إحداهما للتأنيث زائدة بمنزلتها في «سَكْرَى»، والأخرى قبلها للمد.

وهذا كله لا حاجة إليه لأن قولنا: «ألف» كافٍ في تعريف المقصور، لأن مثل

«خطأ» و«حمراء» ليس آخرُهُما ألفًا، إنما هي همزة، وليس الاعتبارُ بالخط، إنما الاعتبار باللفظ.

وهذه الألف التي تقع آخرًا على ضربين: تكون منقلبة، وزائدة ولا تكون أصلًا ألبتة في اسم متمكن. فأما المنقلبة فلا يخلو انقلابها من أن يكون من واو، أو ياء، وقد جاءت منقلبة عن همزة، وذلك قولهم: «أَيْدِي سَبَا»، و«أَيْدِي سَبَا».

فأما المنقلبة عن الواو والياء، فنحو: «رَجَا»، و«فَقَى»، و«فَتَى»، و«رَحَى»؛ فـ«رَجَا»، و«فَقَا»، من الواو لقولهم في التثنية: «رَجَوَان»، و«فَقَوَان». و«الرَجَا» واحد أَرْجَاهُ الْبَشَرِ؛ و«فَتَى»، و«رَحَى» من الياء، لقولهم: «فَتَيَان»، و«رَحَيَان». وإنما قلبا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وأما المزيدة، فتأتي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تأتي ملحقة، والآخر: أن تأتي للتأنيث، والثالث: أن تكون زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث بل لتكثير الكلمة، وتوفير لفظها من غير إرادة إلحاق. فمثال الملحقة «أَزْطَى»، و«مِغْزَى». والمراد بالإلحاق أن تزيد على الكلمة حرفًا زائدًا ليس من أصل البناء؛ لتبلغ بناء من أبنية الأصول أزيد منها، وذلك كزيادتهم الياء في «خَيْذَر»، وكزيادتهم الواو في «حَوْقَل»، والنون في «رَعْشَن». ولا تكون الألف للإلحاق إلا في آخر الأسماء، فـ«أَزْطَى» ملحقة بالألف في آخره بوزن «جَعْفَرٍ»، و«مِغْزَى» ملحقة بوزن «دِزْهَم». والذي يدل أن الألف هنا للإلحاق لا للتأنيث تنوينها، ولحاق الهاء بها في قولهم: «أَزْطَاة»، و«مِغْزَاة».

وأما زيادتها للتأنيث، فكل ما لم يتنن، نحو: «حُبْلَى»، و«جُمَادَى»، فهذه وما يجري مجراها للتأنيث، ولذلك لم تنن، ولم تدخل عليها تاء التأنيث.

وزيادتها لغير إلحاق، ولا تأنيث، فنحوها في «قَبْعَثَرَى»^(١) و«كُمَثَرَى»^(٢)، فليست هذه الألف للتأنيث لأنها منونة، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي، فيكون ملحقة به. فإذا وقعت ألف من هذه الألفات في آخر الاسم المتمكن؛ سمي مقصورًا، ولم يدخله لفظ رفع ولا نصب ولا جر، بل يكون في الأحوال الثلاث بلفظ واحد، ولا يدخله تنوين إذا كانت الألف للتأنيث، نحو: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، ويدخله إذا كانت غير تأنيث، نحو: «أَزْطَى»، و«كُمَثَرَى».

وإنما سمي هذا الضرب مقصورًا لأحد أمرين، وهو إما أن يكون من القصر، وهو الحبس من قوله عز وجل: «حُرِّمَتْ مَقْصُورَاتٌ فِي الْبُيُوتِ»^(٣). ومنه قول الشاعر [من الخفيف]:

(١) القَبْعَثَرَى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٧٠/٥ (قبعثر)).

(٢) الكُمَثَرَى: نوع من الفواكه تسميه العامة «الإجاص». (لسان العرب ١٥٢/٥ (كمثر)).

(٣) الرحمن: ٧٢.

٨٦٣- قد قَصَرْنَا السَّنَاءَ بَعْدَ عَلَيْهِ [وهو للذود أن يُقْسَمُنْ جَارًا] ومنه قول الآخر [من الطويل]:

٨٦٤- وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ الَّتِي وَإِنْ لَمْ تُذِرْ ذَاكَ الْقَصَائِرُ غَنِيَتْ قَصِيرَاتُ الْجَجَالِ وَلَمْ أَرِدْ قِصَارَ الْخَطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرُ

٨٦٣ - التخریج: البيت لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٨؛ والخصائص ٢/ ٢٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨١؛ ولعدي بن الرقاع في الكتاب ١/ ٢١٩؛ وليس في ديوانه. اللغة والمعنى: قصرنا: حبسنا. السناء: الرفعة والعلو. أراد أن الرفعة والعلو محبوبين عليه لا يتعديان إلى غيره.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «قصرنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «السناء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بعد»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «عليه»: جاز ومجرور متعلقان بـ«قصرنا». «وهو»: حرف استئناف، و«وهو» مبتدأ. «للذود»: جار ومجرور متعلقان بـ«جار». «أن»: حرف نصب. «يقسمُن»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون، والتون نائب فاعل. والمصدر المؤول مجرور بحرف جز مفعّل. «جار»: خبر مرفوع.

وجملة «قد قصرنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وهو جار» استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «قصرنا» بمعنى حبسنا.

٨٦٤ - التخریج: البستان لكثير عزة في ديوانه ص ٣٦٩؛ والأشياء والنظائر ٥/ ١٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ١٨٤، ٢٧٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤٣؛ والدرر ١/ ٢٨٢، ٢/ ٢٥؛ ولسان العرب ٤/ ٨٥ (بهر)، ٥/ ٩٩ (قصر)؛ والمعاني الكبير ص ٥٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤١؛ وجمع الهوامع ١/ ٨٦. اللغة والمعنى: الحجال: الخلاخيل. البحائر: جمع البُحُر وهو القصير المجتمع الخلق. لقد جعلت - كرمي لك - كل القصيرات محبوبات لدي، وإن لم تعلم القصيرات بذلك. طبقاً قصدت قصيرات الخلاخيل، ولم أقصد المترددات قصيرات الخطى.

الإعراب: «وأنت»: الواو: بحسب ما قبلها، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «التي»: اسم موصول مبني في محل رفع خبر. «حببت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «كل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «قصيرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «التي»: جاز ومجرور متعلقان بـ«حببت». «وإن»: الواو: حرف استئناف، «إن»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «تدر»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. «ذاك»: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به. «القصائر»: فاعل مرفوع بالضمة. «عنيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «قصيرات»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. «الحجال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «أرد»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «قصار»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الخطى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «شر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «النساء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «البحائر»: خبر مرفوع بالضمة.

أو يكون من «قَصْرَتُهُ»، أي: نقصته من قَصْر الصَّلَاة من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(١)، أي: تنقصوا من عدد ركعاتها، أو حينئذها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد. ألا ترى أن قصر الصَّلَاة إنما هو حبسها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حُبس عما استحقه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظًا؟

وأما الممدود، فكل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف، وقد احتاط بعضهم، فقال: كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة، وذلك قيد زائد في الحقيقة، فإن الألف التي تكون قبل الهمزة في الممدود على ضربين: أحدهما أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، وهو عين، والآخر أن تكون زائدة غير منقلبة. فالأول - وهو قليل - قولهم: «ماء»، و«شاء»، و«آء»، و«راء»، لضربين من النبت، الواحدة «آء»، و«راء». وقال بعضهم في «رُؤْيِيَّة»: «زَاءَةٌ». فهذا أجرى الألف الأصلية مجرى الزائدة، فقلب الياء بعدها همزة، كما قلب في «رِدَاءٍ» لاجتماعهما في أنهما ليسا من الأصل.

وأما كونها زائدة - وهو الأكثر - فهو على ثلاثة أضرب، منه ما همزته أصلية، نحو: «قِيَاءٍ»، و«جِيَاءٍ»، و«قِرَاءٍ» الهمزة في هذه ونحوها أصل، والألف قبلها زائدة، لقولهم: «أَقْنَأَتِ الْأَرْضُ»، و«أَرْضٌ مَقْنَأَةٌ»، و«مَقْنُوءَةٌ» إذا كثر القنأ فيها، وقولهم: «حَنَأْتُ يَدِي»، و«قَرَأْتُ الْقُرْآنَ». ومنه ما همزته منقلبة، وذلك على ضربين: أحدهما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي، فالهمزة في «كِسَاءٍ» بدل من الواو؛ لأنه من «الْكُسُوءَةِ»، وهي في «رِدَاءٍ» من الياء لقولهم: «هو حسن الرُدْيَةِ». والثاني: أن تكون منقلبة عن زائدة^(٢)، وهو على ضربين: منصرف، وغير منصرف، فالمنصرف: ما كانت همزته للإلحاق، نحو: «جِرْبَاءٍ»، و«زِرْبَاءٍ»، وهذا ونحوه ملحق بـ«سِرْدَاحٍ»، و«شِمْلَالٍ»، وأصل الهمزة فيه الياء. ألا ترى أنهم لما أثبتوا نحو هذا بالهاء؛ ظهرت الياء التي هي الأصل. وغير المنصرف نحو: «حَمْرَاءٍ»، و«صَفْرَاءٍ»، وبابه الهمزة فيه بدل من ألف التأنيث في نحو «حُبْلَى»، و«عَطَشَى».

والمراد ههنا معرفة الممدود والمقصور، والفرق بينهما، دون أحكامهما في الإعراب. وذلك على ضربين: ضرب منه يُدْرَك قياسًا، وضرب منه يدرك سماعًا، فأما الذي يدرك قياسًا فهو ما له نظير من الصحيح يُعتبر به.

فإن كان قبل آخره ألف زائدة، كان في المعتل ممدودًا. وإن كان قبل آخره فتحة. كان

= وجملة «أنت التي»: بحسب الواو. وجملة «حببت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم تدر» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «عنيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم أرد»: معطوفة عليها. وجملة «نشر النساء البحائر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «قصيرة» بمعنى مقصورة على الحجال.

(٢) أي: عن حرف زائد.

(١) النساء: ١٠١.

في المعتل مقصورًا. مثال ذلك أنك تقول: «أعطى إعطاءً»، و«زید مُعطى»، فتمذ المقصور؛ لأن نظيره من الصحيح «أَحْسَنَ إحسانًا» وتقصّر المفعول؛ لأن نظيره من الصحيح «مُحَسَّنٌ إليه»، فهذا وأشباهه هو الأصل المعتمد عليه، وما لم يكن له نظير، فهو من باب المسموع.

فصل

[الأسماء المقصورة]

قال صاحب الكتاب: فأسماء المَفَاعِيلِ مِمَّا اعتَلَّ آخرُهُ من الثلاثي المزيد فيه والرباعي، نحو: «مُعْطَى»، و«مُشْتَرَى»، و«مُسَلَّقَى»، مقصورات لكونِ نظائرها مفتوحات ما قبل الأواخر، كـ«مُخْرَجٍ»، و«مُشْتَرَكٍ»، و«مُذْخَرَجٍ»، ومن ذلك نحو: «مُغْزَى»، و«مُلْهَى» لقولك: «مُخْرَجٍ»، و«مُذْخَلٍ» ونحو «العشا»، و«الصّدى»، و«الطّوى»؛ لأنّ نظائرها «الخولُ»، و«الفرق» و«العطش».



قال الشارح: إنّما قدّم الكلام على المقصور من حيث كان أصلًا، والممدود فرعًا، ولذلك يجوز قصر الممدود في الشعر، ولا يجوز مذ المقصور عندنا، لأنّ في قصر الممدود حذف زائد وردًا إلى أصله، وليس في مذ المقصور ردّ إلى أصل. فمِمَّا يُعرَف به المقصور من جهة القياس ما كان من أسماء المفعول الذي زاد فعله على ثلاثة أحرف، وكان اللام منه ياء أو واوًا، وذلك، نحو: «مُعْطَى»، و«مُزْسَى» فهذا نظير «مُكْرَمٍ»، و«مُخْرَجٍ»، فكما أن الراء من «مكرم» تلي الميم التي هي أجزء الكلمة، ولأم الفعل، كذا السين من «مُزْسَى» تلي آخر الكلمة، وهي في موضع حركة، وقبلها فتحة، فتقلب ألفًا، ومثل ذلك قولهم: «جَعَبْتُهُ»، و«سَلَفْتُهُ»، فهو «مُجَعَّبِيٌّ»، و«مُسَلَّقِيٌّ»، فكما أنّ «جَعَبْتُهُ» بمنزلة «دَخَرْتُهُ»، فكذلك «مُسَلَّقِيٌّ» بمنزلة «مُذْخَرَجٍ».

ومن ذلك أسماء الزمان والمكان والمصادر، نحو: «المُعْنَى»، و«المَغْزَى»، و«المُلْهَى»، و«المُزْمَى»، و«المُزْسَى»، فهذا بمنزلة «المَذْهَبِ»، و«المُذْخَلِ»، و«المُضْرَبِ»، ولفظ المكان والمصدر مِمَّا كان ماضيه على أربعة أحرف كلفظ المفعول به، وذلك نحو: «أَرْسَى اللّهُ الْجَبَلَ فهو مُرْسَى»، كقولك: «دَحْرَجْتُ الحجر فهو مُذْخَرَجٌ»، وقوله تعالى: ﴿أَرْكَبُوا فِيهَا بِإِسْرِ اللَّهِ بَحْرَهَا وَرُسْنَهَا﴾^(١) وهما مصدران بمنزلة «إجرائها»، و«إرسائها».

ومن ذلك ما كان مصدرًا لـ«فَعِلَ يَفْعُلُ» والحرف الثالث منه ياء أو واو، واسمُ الفاعل منه على «فَعِلٍ»، أو «أَفْعَلٌ»، أو «فَعْلَانٌ» وذلك نحو: «العشا»، و«الصّدى»،

و«الطوى»، ف«العشا» مصدر «عَشِيَ يَغْشَى عَشًا فهو أَغْشَى»، وهو الذي لا يُبْصِر في الليل، ويبصر في النهار، و«الصدى» مصدر «صَدَى يَصْدَى صَدًا، فهو صَدٍ، وصادٍ»، إذا عطش، و«الطوى» مصدر «طَوَى يَطْوِي طَوًى فهو طَيَّانٌ»، إذا جاع. قال [من الكامل]:

٨٦٥- بات الحَوِيرُثُ والِكِلَابُ تَشْمُهُ وَعَذَا بِأَسْمَرَ كَالِهَلَالِ مِنَ الطَّوَى
ومثله «الغوى» مصدر «غَوِيَ الْفَصِيلُ يَغْوِي غَوًى»، و«كرى» و«هوى»، فهذه المصادر كـ«الكتل» في مصدر «كَبِلَ كَسَلًا فهو كَبِيلٌ»، و«الفرق» في مصدر «فَرَّقَ فَرْقًا فهو فَرِيقٌ» و«عطش عطشًا»، و«خولَ خَوْلًا».

والمراد بقوله: «لكون نظائره من مفتوحات ما قبل الأواخر» يريد أن يكون الفعل على عذة أفعال هذه المصادر ووزانها، فكما أن «الفرق» ونحوها على ثلاثة أحرف، كلها أصول، فكذلك «الكرى»، و«الطوى»، ونحوهما مما ذكر على هذه العذة والزنة، إلا أنه يقع الحرف الثالث الذي هو ياء أو واو في موضع حركة، وقبلها فتحة، فتقلب ألفًا.

قال صاحب الكتاب: و«الفراء» في مصدر «غَرِيَ فهو غَرٍ شاذ، هكذا أثبتته سيبويه^(١)، وعن الفراء مثله، والأصمعي يقصره. ومن ذلك جمع «فُعْلَةٌ» و«فِعْلَةٌ»، نحو: «عَرَى»، و«جَزَى» في «عُرْوَةٍ»، و«جَزِيَّة».

قال الشارح: قالوا: «غَرِيَ بالشيء يَغْرِى به» إذا أولِغ به، فهو «غَرٍ غَرًا وُغَرًا»،

٨٦٥- التخريج: لم أتع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: الحويرث: تصغير للحارث. الأسمر: الرمح، ولعله أراد به حصانًا. الطوى: الجوع. أراد أن الحارث قد بات جريحًا تشمه الكلاب، ثم صار على فرس جائع ضامر البطن كالهلال.

الإعراب: «بات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الحويرث»: فاعل مرفوع بالضمة. «والكلاب»: الواو: حالية، «الكلاب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «تشمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وغدا»: الواو: حرف عطف، «غدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «بأسمر»: جاز ومجرور متعلقان بـ«غدا»، و«أسمر» مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «كالهلال»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لأسمر. «من الطوى»: جاز ومجرور متعلقان بـ«غدا».

وجملة «بات الحويرث»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «غدا». وجملة «الكلاب تشمه»: في محل نصب حال. وجملة «تشمه»: في محل رفع خبر «الكلاب».

والشاهد فيه قوله: «من الطوى» أي: من الجوع.

مقصور وممدود. فأما «الغراء» فممدود، فهو شاذ بمنزلة «الظماء» من قولهم: «سنة ظمياء»، بينة الظماء، جاء على «فعال» بمنزلة «الذهاب» و«البداء»، والقياس فيهما القصر على حد نظائرهما. هكذا نقله سيبويه ممدوداً، وعليه الغراء، وخالف في ذلك الأصمعي، ورواه مقصوراً. والقياس مع الأصمعي مع الرواية، فأما قول كثير [من الطويل]:

٨٦٦- إذا قيل فهلأ فاضت الغين بالبكا غراء ومدت لها مدابع فهل
بكسر الغين، كأنه جعله مصدر «غاري، يُغاري غراء»، وهو «فاغل»، ومصدر «فاغل» يأتي على «فعال»، مثل: «زأى يراي رماء»، ومثله من الصحيح: «قاتل قتالاً». ومما يُعرف به المقصور أن يكون جمعاً، وواحدُه على «فُعْلَة» مضموم الأول، أو «فِعْلَة» مكسور الأول، فإنه إذا كان على هذا البناء، وأريد جمعه على التكسير؛ فما كان منه على «فُعْلَة»، فإن جمعه على «فُعْل» وما كان على «فِعْلَة» بالكسر؛ فجمعه على «فِعْل»، نحو: «عُرْوَة»، و«عُرَى»، و«جَزِيَّة»، و«جَزَى»؛ لأن نظيرهما من الصحيح «ظُلْمَة»، و«ظُلَم»، و«كِسْرَة»، و«كِسَر»، ولذلك كان نظيرهما من المعتل مقصوراً؛ لأنه لما كان آخره حرف علة وقبله فتحة، انقلب ألفاً، فاعرفه.

فصل

[الأسماء الممدودة]

قال صاحب الكتاب: و«الإغطاء»، و«الرُماء»، و«الاشتراء»، و«الاحتطاء»، وما شاكلهن من المصادر ممدودات؛ لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهن الصّحاح،

٨٦٦- التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأما الغالي ٦٠/١؛ وسقط اللآلي ص ٢٢٣؛ وشرح التصريح ٢٩٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٠٩/٤؛ وشرح الأشموني ٦٥٥/٣.

اللغة: غراء: إلحاحاً. نهل: غزيرة الدمع.

المعنى: يقول: إذا دعوت نفسي للتجلّد فاضت دموع العين إلحاحاً في تعذبي، تساعد المدامع بغزارة. الإغراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «قيل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «مهلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «فاضت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «العين»: فاعل مرفوع بالضمة. «بالبكا»: جار ومجرور متعلّقان بـ «فاض». «غراء»: مفعول مطلق منصوب. «ومدتها»: الواو حرف عطف، «مدتها»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، و«ها» ضمير في محل نصب مفعول به. «مدامع»: فاعل مرفوع. «نهل»: نعت «مدامع» مرفوع بالضمة.

وجملة «إذا قيل...»: الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قيل»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «مهلاً»: في محلّ رفع نائب فاعل. وجملة «فاضت العين»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مدتها مدامع»: معطوفة على «فاضت».

والشاهد فيه قوله: «غراء» حيث زعم ابن عصفور أنه مصدر «غري بالشيء» وأنّ مدّه شاذّ وقياسه القصر، والرواية بكسر الغين، فهو من الفعل «غاري» ولذلك يكون مدّه قياساً، مثل: قاتل قتالاً.

كقولك: «الإكرام»، و«الطلاب»، و«الافتتاح»، و«الآخر نجام».



قال الشارح: ومما يُعلم أنه ممدود من جهة القياس ما وقعت ياؤه أو واؤه طرفاً بعد ألف زائدة، وذلك نحو: «الإعطاء»، و«الرّماء»، و«الإعطاء» مصدر «أَعْطَيْتُ»، و«الرّماء» مصدر «زَامَيْتُ»، و«أَعْطَيْتُ» بمنزلة «أَكْرَمْتُ»، و«راميت» بمنزلة «طالبت»، فكما تقول في مصدر الصحيح: «الإكرام»، و«الطلاب»، فتقع الميم من «الإكرام» والباء من «الطلاب» طرفاً بعد ألف زائدة، كذلك تقع الياء التي هي لام الكلمة في «أَعْطَيْتُ»، و«راميت» بعد ألف زائدة، فتقلب همزةً، وكذلك «الاشتراء»، و«الارتماء»، لأنهما بمنزلة «احتفار»، و«افتتاح». ومن ذلك «الاحيَطاء»، و«الاسلِقاء»؛ لأنهما بمنزلة «الاحرنجام».



قال صاحب الكتاب: وكذلك «العواء»، و«الثغاء»، و«الرّغاء»، وما كان صوتاً لقولك: «النّباح»، و«الصّراخ»، و«الصّياح». وقال الخليل^(١): مدّوا «البكاء» على ذا، والذين قصره جعلوه كالخَرَنَ، والعلاج كالصوت، نحو: «النّزاء»، ونظيره «القُصاص». ومن ذلك ما جُمع على «أَفْعَلَةٍ»، نحو: «قَبَاءٌ»، و«أَقْبِيَّةٌ»، و«كِسَاءٌ»، و«أَكْسِيَّةٌ»، لقولك: «قَذَالٌ»، و«أَفْذَلَةٌ»، و«جَمَارٌ»، و«أَخْمِرَةٌ»، وقوله [من البسيط]:

٨٦٧- في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أُندِيَّةٍ [لا يَنْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلَمَائِهَا الظُّنْبَا]
في الشذوذ كـ «أُنْجِدَةٌ» في جمع «نَجْدٍ».



(١) الكتاب ٣/ ٥٤٠.

٨٦٧- التخرّيج: البيت لمرة بن محكان في الأغاني ٣/ ٣١٨؛ والخصائص ٣/ ٥٢، ٣/ ٢٣٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٦٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٨ (ندى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٠؛ والمقتضب ٣/ ٨١؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ص ٣٢٩؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٨ (رجل).
اللغة: جمادى: من الأشهر العربية. الأندية: ج الندى، وهو البلل. الطنب: ج الأطناب، وهو الحبل الذي تشدّ به الخيمة.

الإعراب: «في ليلة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضمّي» في بيت سابق. «من جمادى»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «ليلة». «ذات»: نعت «ليلة» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «أندية»: مضاف إليه مجرور. «لا»: حرف نفي. «يبصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «الكلب»: فاعل مرفوع بالضمة. «من ظلمائها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبصر»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «الطنب»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. وجملة «لا يبصر...»: في محلّ جرّ نعت «ليلة».

والشاهد فيه قوله: «أندية»، فإنه جمع «ندى» على غير قياس، والجمع القياسي لـ «ندى» هو «أنداء».

قال الشارح: ومما يُعلم به أنه ممدود أن تجد المصدرَ مضمومَ الأول، ويكون للصوت، نحو: «العواء» وهو مصدر «غَوَى الكلبُ عَوَاءً»، و«الثَّغَاء» وهو صوت الشاء والمَغَز، يقال: «ثَغَثَ تَغْغُو ثَغَاءً» إذا صاحت، و«الدَّعَاء» مصدر «دَعَا يَدْعُو دُعَاءً». ومنه «الرَّغَاء»، وهو صوت ذات الحُفّ، يقال: «رَغَا البعير يَزْغُو رَغَاءً»، إذا ضَج. و«الرَّقَاء»، وهو الصُّباح، وقياسه من الصحيح «الصُّراخ»، و«النُّباح» و«البُغَام»، و«الصُّباح»، وهو كثير.

و«البُكاء» يُمَدُّ وَيُقَصَّر، فمن مَدّه ذهب به مذهب الأصوات، ومن قصر جعله كالحَزَن، ولم يذهب به مذهب الصوت، وقياسُ القصر ضعيف، لأنه لم يأت من المصادر على «فُعَلٍ» إلَّا «الهُذَي»، و«السُّرَى». ويكون العلاج كذلك، نحو: «النُّزَاء»؛ لأن نظيره «القُماص»، والنُّزَاء كالوُثُوب، و«القُماص» من «قَمَصَ البعير»، وهو كالجَمَز.

ومما يعلم به أن واحده ممدود، ما كان في الجمع على مثال «أَفْعِلَةٌ»، نحو: «قَبَاءٌ»، و«أَقْبِيَّةٌ»، و«رِشَاءٌ»، و«أَزْبِيَّةٌ»، كما أن واحد «الأَقْدَلَةِ» «قَذَالٌ»، فدلَّ «أَفْعِلَةٌ» على مَدِّ الواحد؛ لأنَّ «أَفْعِلَةٌ» إنّما هو جمع «فَعَالٍ» أو «فَعَالٍ»، أو «فُعَالٍ»، كقولك: «قَذَالٌ»، و«أَقْدَلَةٌ»، و«جَمَارٌ»، و«أَخْمِرَةٌ»، و«غُرَابٌ»، و«أُغْرِبَةٌ».

فأما «نَدَى»، و«أَنْدِيَّةٌ» فشاذ فيما ذكره سيبويه^(١)، كأنهم جمعوا ما لم يُستعمل واحده، كما أن «خَرَائِزَ»، و«كُنَائِزَ»، في جمع «خُرَّةٍ»، و«كَتَّةٍ» كذلك. ومثله «مَلَامِيعُ»، و«مَشَابِيهُ»، و«مَذَاكِيرُ». وقيل: إنهم نزلوا الفتحة منزلة الألف، فصار «نداء» ك«قَذَالٍ»، فجمعوه جمعاً، كما نزلوا الألف في «كِسَاءٍ»، و«رِدَاءٍ» منزلة الفتحة، فأعلّوا الواو والياء ألفين، كما يفعلون في «باب»، و«ناب». وقال بعضهم: جُمع «نَدَى» على «بِندَاءٍ» كما قالوا: «جَمَلٌ»، و«جَمَالٌ»، و«جَبَلٌ»، و«جِبَالٌ»، ثم جمع «فَعَالٌ» على «أَفْعِلَةٌ»، فيكون «أَنْدِيَّةٌ» جمع جمع. وقول صاحب الكتاب هو في الشذوذ ك«أَنْجِدَةٍ» في جمع «نَجْدٍ»، والنجد ما ارتفع من الأرض. ومنه قوله [من البسيط]:

٨٦٨- يَغْدُو أَمَامَهُمْ فِي كُلِّ مَرْيَاةٍ طَلْعُ أَنْجِدَةٍ فِي كُشَجِهِ هَضْمٌ

(١) الكتاب ٣/ ٥٤١.

٨٦٨- التخريج: البيت لزباد بن منقذ في لسان العرب ٣/ ٤١٤ (نجد)؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨١٩.

اللغة والمعنى: المريأة: مكان عالٍ تُراقب الأعداء منه. الأنجدة: جمع نجد وهو المكان المرتفع.

الكشج: الجانب ما بين الخاصرة والضلوع. الهضم: الخفة.

أراد: إنه طليعتهم في مراقبة الأعداء والخصوم، لا يهاب اقتحام المخاطر، وهو خفيف الخصر لا مترهل البطن.

الإعراب: «يغدو»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً =

فقال بعضهم: هو من الجموع الشاذة التي جاءت على غير لفظ الواحد، وقال بعضهم: جُمع «نَجْدٌ» على «نُجُودٍ»، ثم جمع الجمع على «أَنْجَدَةٍ» نحو: «عُمُودٍ»، و«أَعْمِدَةٍ». فأما البيت الذي أنشده، وهو [من البسيط]:

في ليلة من جمادى... الخ

وقبله:

يا زَيْتَةُ الْبَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّي إِلَيْكَ رِحَالُ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا

الشعر لمرّة بن مخكان التميمي من شعراء الخماسة، والشاهد فيه جمع «نَدَى» على «أندية»؛ بصف إكرامه الضيف وأمره من عنده بالقيام بأمر الضيف، وإحراز رحالهم ومتاعهم. والقِرَابُ: وعاء يكون فيه السيف بغلافه وحماله. ويصف بَرْدَ تلك الليلة، وخَصَّ «جمادى» لأن الشتاء عندهم «جمادى»، لجمود الماء فيه. وفي درعيات أبي العلاء [من الطويل]:

٨٦٩- كُمُغْتَسِلٍ أَعْلَى جُمَادَى بَبَارِدٍ [وما سجل ماء حين بفرغ سائخ]

= تقديره: هو. «أمامهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يفدو»، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «في كلّ»: جاز ومجرور متعلّقان بـ(يفدو). «مرباة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «طلاع»: خبر لمبتدأ محذوف، بتقدير: هو طلاع، مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «أنجدة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في كشحه»: جاز ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف، أو هما الخبر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «هضم»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «يفدو»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو طلاع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «في كشحه هضم».

والشاهد فيه قوله: «طلع أنجدة» جمع تكسير للنجد وهو ما ارتفع من الأرض، وقيل بل هو جمع الجمع، وأن جمع «نجد»: نجود.

٨٦٩- التخرّيج: البيت لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص ٣٠٦.

اللغة والمعنى: أعلى جمادى: أوّل شهر جمادى. السجل: الدلو الكبير. السائح: الصائم الملازم للمساجد، والمتنقل في البلاد.

شبهه بمغتسل في أول البرد، أراق دلوًا كبيرًا من الماء بعدما أنهى صياحه.

الإعراب: «كمغتسل»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف، «مغتسل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أعلى»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف متعلق بـ«مغتسل». «جمادى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر. «ببارد»: جاز ومجرور متعلّقان باسم الفاعل «مغتسل». «وما»: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. «سجل»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «ماء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حين»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«سجل». «يفرغ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «سائح»: فاعل مرفوع بالضمة.

ومن الممدود ما كان جمعاً لـ «فُعْلَةٌ»، و«فُعْلَةٌ»، و«فُعْلَةٌ». قالوا: «صُعُوءٌ»، و«صِعَاءٌ» بالمد، والصُعُوءُ: طائر صغير، ويجمع على «صُنُوءٍ»، و«صِعَاءٍ»، وقالوا: «رِكُوءٌ»، و«رِكَاءٌ» وهي النِي للماء، وفي المثل: «صارت القَوْسُ رَكُوءَةً»^(١). وروى أبو إسحاق الزبائدي أن أبا الحسن كان يقول في «كُوءٍ»، وهي تُقْب في البيت: «كُوءِي» بالقصر. قال: وهو شاذ كـ «بَذَرَةٍ» و«بَذَرٍ».

وقالوا: «كِواءٌ» أيضاً بالمد بمنزلة «قُصْعَةٍ»، و«قِصَاعٍ». فكما أن العين التي هي لامٌ في «قِصْعَةٍ» واقعةٌ بعد ألف، كذلك الواو والياء إذا وقعتا بعد مدة الألف، انقلبتا همزة، فصارت الكلمة ممدودة، ومثل ذلك: «لِهاءٌ»، و«لِهاءٌ»، واللهاء: الهئة المُطَبِّقة في أقصى الفم، يقال: «لِهاءٌ»، و«لِهاءٌ»، كـ «أضاءة»، و«أضاءة»، و«لِهاءٌ» كـ «رَقَبَةٍ»، و«رِقَابٍ». وقيل: «اللِّهاء» بالمد جمع «لِهاء» كـ «أضاءة»، و«إضاءة». قال الشاعر [من الرجز]:

٨٧٠- يا لك من تَمَرٍ ومن شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ في المَسْغَلِ واللِّهَاءِ
وقيل: القياس «لُهي» مقصوراً، والمدُّ ضرورةً، ذكره الجوهري. فاعرفه.

= وجملة «كمتسل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما سجل»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يفرغ سائح»: في محل جز مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «أعلى جمادى» أي أول شهر جمادى، وهو شهر البرد عندهم. (١) ورد المثل في تمثال الأمثال ٢/ ٤٧٠؛ واللسان ١٤/ ٢٣٤ (ركا). وهو يُضْرَب في الإِدْبَارِ وانقلاب الأمور.

٨٧٠- التخريج: الرجز لأبي مقدم الرجز في سبط اللاك ص ٨٧٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٩، وله أو لأعرابي من أهل البادية في الدرر ٦/ ٢٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٠٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٤٦؛ والخصائص ٢/ ٢٣١، ٣١٨؛ ولسان العرب ٣/ ١٤١ (حدد)، ٦/ ٣١١ (شيش)، ٢/ ٢٦٢ (لها)؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: الشيشاء: نوع من التمر لا يشتد نواه. ينشب: يعلق. اللهاء: ج اللهاء، وهي اللحمية المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «لك»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره «شيء». «من تمر»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الكاف في «لك»، أو «من»: حرف جز زائد، «تمر»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر وخبر شبه الجملة من الجار والمجرور «لك». «ومن شيشاء»: الواو حرف عطف، «من شيشاء»: معطوف على «من تمر». «ينشب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «في المسعل»: جار ومجرور متعلقان بـ «ينشب». «واللهاء»: معطوف على «المسعل».

وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة: «ينشب» في محل جز نعت «شيشاء».

والشاهد فيه قوله: «واللهاء» حيث مده للضرورة الشعرية، والأصل «اللهاء».

فصل

[المقصور والممدود السماعي]

قال صاحب الكتاب: وأما السماعي، فنحو: «الرَّجَا»، و«الرَّحَى»، و«الخَفَاء»، و«الإباء»، وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيل.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على ما يُعلم قصره ومدّه من جهة القياس؛ وأما ما يعلم من جهة السماع، ولا يعلم بالمقاييس، فنحو: «الرَّجَا»، و«الرَّحَى»، و«الطَّوَى»، و«الثَّوَى»، وكذلك «الخَفَاء» ممدود من قولهم: «خَفِيَ الأمرُ عليه خَفَاءً»، ومنه «بَرَحَ الخَفَاءُ»، أي: وضع. و«الإباء» ممدود أيضًا. فهذه مسموعٌ فيها القصر والمدّ، وليس للرأي فيها مَسَاعٌ، لأنها ليست بأن تكون كـ«حَجَرٍ» و«جَمَلٍ» أولى من أن تكون كـ«جَمَارٍ»، و«قَذَالٍ»، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

الأسماء المتصلة بالأفعال

فصل

[تعداد الأسماء المتصلة بالأسماء]

قال صاحب الكتاب: وهي ثمانية أسماء: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسم الزمان والمكان، اسم الآلة.



قال الشارح: يريد بقوله: «المتصلة بالأفعال» تعلقها بها من جهة الاشتقاق، وأن فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلق واتصال من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال، وهذا الاتصال والتعلق على ضربين: أحدهما: أن لا يطرد كـ «القربة» من «القرب»، ألا ترى أنه لا يقال لكل ما يقرب «قربة»، وكـ «الخابئة» من «الخَبء»، ولا يقال لكل ما يَخْبأ: «خابئة»، بل اختصت ببعض المسمين للفرق؟ ومثل ذلك قولهم: «عَدَلْ» لما يعادل من المتاع، و«عَدِيلٌ»: لا يقال إلا لما يعادل من الأناسي، فرقوا بين البنائين ليفرقوا بين المتاع وغيره، فالأصل واحد، والبناءان مختلفان، وذلك كثير.

والثاني: ما هو المظرد، وهو ما ذكره من الأسماء الثمانية، ألا تراه عاماً لكل موصوف، وكل زمان ومكان، ونحوها.

والغالب على ما كان من هذه الأفعال متعدياً أن يكون مصدره «فَعَلًا»، والاسم منه «فَاعِلًا»؛ فأما «فَعَلَ» «يَفْعُلُ»، فنحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا فهو ضَارِبٌ»، و«حَبَسَ يَحْبِسُ حَبْسًا فهو حَابِسٌ»؛ و«فَعَلَ يَفْعُلُ»، نحو: لَحَسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْسًا، فهو لَاحِسٌ، ولقمه يلقمه لَقَمًا، فهو لَاقِمٌ. الأصل في جميعها هذا، لكنها اختلفت أبنيتهما كما تختلف أبنية سائر الأسماء، ونحن نذكر ما جاء من ذلك في كل ضرب منها.

الضرب الأول من الأفعال: ما كان على «فَعَلَ»، «يَفْعُلُ»، ويحيى على أربعة عشر بناءً: «فَعَلَ»، نحو: ضرب يضرب ضَرْبًا، وهو الأصل، وعليه القياس، و«فَعَلَ» قالوا: «عَذَلَ الشيء يَعْدِلُهُ عَذْلًا» إذا مائله؛ و«فَعَلَ» بفتح الفاء والعين، قالوا: «سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقًا» بالتحريك، كأنهم حملوه على «الْعَمَلِ»، وقالوا فيه: «سَرِقةً»، جاءوا به على «فَعِلَةٍ» كـ«الْقُطْنَةِ»، وقالوا: «غَلَبَ يَغْلِبُ غَلْبًا» جعلوه كـ«السَّرَقِ»، و«غَلَبَةً»، و«غُلْبَةً» أيضًا، قال [من الكامل]:

٨٧١- أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظَلَمُوا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا
جاء على «فَعِلٍ» أيضًا بكسر العين، قالوا: «كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا». وقالوا فيه: «الكِذَابِ». قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٨٧٢- فَصَّذْفُتُهُ وَكَذَبْتُهِ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

٨٧١ - التخريج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٤٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣١١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٧؛ وشرح شواهد المغني ٧٣٦/٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٨٣؛ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

اللغة: المخاض: التوق الحوامل. الفصيل: ولد الناقة فطم عن أمه. الغلبة: مصدر غلبه. أفيل: ولد الناقة ابن سبعة أشهر.

المعنى: يظلم الجباة، فيأخذون الإبل الحوامل، ويكتبون للأمير بأنهم عدلوا، وأخذوا صغارها. الإعراب: «أخذوا»: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتنفريق. «المخاض»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «من الفصيل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أخذوا. «غلبة»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة، أو حال. «ظلمًا»: حال منصوية. «ويكتب»: الواو: عاطفة، و«يكتب»: فعل مضارع مبني للمجهول. «للأمير»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يكتب، ونائب الفاعل جملة مقدرة، والتقدير (يكتب ما أخذ أفيلًا) فهذه الجملة نائب فاعل للفعل (يكتب). «أفيلًا»: قيل إنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: يكتب أخذوا أفيلًا.

وجملة «أخذوا المخاض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يكتب» معطوفة على ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «غَلْبَةً» حيث جاءت مصدر «غلب».

٨٧٢ - التخريج: البيت للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٦؛ ولسان العرب ١٠/١٩٣ (صدق)؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

ومثله: «ضَرَبَ الفَحْلُ الناقَةَ ضِرَابًا»، كما قالوا: «نَكَحَهَا نِكَاحًا»، والقياس «ضَرَبًا»، ولا يقولونه، كما لا يقولون: «نَكَحًا»؛ فأما «الكِذَابُ» بالتحديد فهو مصدر «كَذَبَ» «يَكْذِبُ». قال الله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(١)؛ وقد جاء على «فُعْلَةٍ»، قالوا: «حَمَيْتُ المَرِيضَ حِمِيَةً»، وقالوا: «حَمَيْتُ المَكَانَ جَمَايَةً»، وقالوا: «دَرَيْتُهُ دِرَايَةً» مثل «حَمَيْتُهُ جَمِيَةً»، و«دِرَايَةً» مثل «جَمَايَةً»؛ ومنها ما جاء على «فُعْلَانٌ»، قالوا: «حَرَمَهُ جِزْمَانًا»، و«وَجَدَ الشَّيْءَ يَجِدُهُ وَجْدَانًا»، و«عَرَفْتُهُ عِرْفَانًا»؛ وقد جاء أيضًا على «فُعْلَانٌ» مضموم الفاء، قالوا: «عَفَرَ اللَّهُ ذَنْبَهُ عُفْرَانًا»؛ وقد جاء على «فُعْلَانٌ» بفتح الفاء، قالوا: «لَوَيْتُهُ بَدَيْتُهُ لَيَانًا». قال الشاعر [من الطويل]:

نُطِيلِيلِينَ لَيَانِي وَأَنْتَ مَلِيئَةٌ وَأَخْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا^(٢)

قال أبو العباس: «فُعْلَانٌ» بفتح الفاء لا يكون مصدرًا، إنما يجيء على «فُعْلَانٌ»، و«فُعْلَانٌ»، وهذا كثير في المصادر، نحو: «العِرْفَانُ»، و«الوِجْدَانُ»، فكان أصله «لَيَانًا» أو «لَيَانًا»، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الياء المشددة، فعدلوا إلى الفتح. وقد حكى أبو زيد عن بعض العرب: «لَوَيْتُهُ لَيَانًا» بالكسر، وهو شاهد لما قلناه. وقالوا: «هَدَيْتُهُ لِلَّذِينَ هُدَى»؛ وأما قولهم: «وَلَجَجْتُهُ وَلُوجًا»، فأصله: «وَلَجَجْتُ فِيهِ»، فهو غير متعد، فلذلك جاء مصدره على «فُعُول».

وأما الضرب الثاني: وهو «فَعَلٌ» «بِفَعْلٍ» بضم العين، فهو قريب من الأول في الاختلاف، من ذلك ما جاء على «فَعْلٍ»، وهو الأصل على ما تقدم، قالوا: «قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ قَتْلًا»، و«خَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا»؛ وعلى «فَعْلٍ»، قالوا: «جَلَبَ يَجْلِبُ جَلَبًا»، و«طَلَبَ يَطْلُبُ طَلَبًا»؛ وعلى «فَعِلٍ» بكسر العين، قالوا: «خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنِقًا»؛ وعلى «فُعْلٍ» بضم الفاء وسكون العين، قالوا: «كَفَرَ يَكْفُرُ كُفْرًا»، و«شَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا»؛ وعلى «فَعْلٍ»، نحو:

= الشرح: قلت له صدقًا مَرَات، وكذبًا مَرَات، وقد ينفع الإنسان أن يكذب أحيانًا.

الإعراب: «فصدقته»: الفاء: بحسب ما قبلها. «صدقته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وكذبته»: الواو: حرف عطف، «كذبته»: يعرب إعراب «صدقته». «والمرء»: الواو: استئنافية، و«المرء»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «ينفعه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «كذابه»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.

وجملة «فصدقته»: بحسب الفاء، وعطف عليها جملة «كذبته». وجملة «المرء ينفعه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «ينفعه»: في محل رفع خبر. والشاهد فيه قوله: «كذابه» مصدرًا للفعل كَذَبَ يَكْذِبُ.

(١) النبأ: ٢٨.

(٢) تقدم بالرقم ٥٣٣.

«الْقِيل»، و«الذَّكْر»، مصدرَي «ذَكَرَ ذِكْرًا»، و«قَالَ قِيلًا». وجاء على «فِعْلَةٌ»، قالوا: «نَشَدْتُ الصَّالَةَ بِشِدَّةٍ»، أي: طلبتها؛ وعلى «فِعَالٍ»، قالوا: «كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابًا»، و«حَجَبَ يَحْجُبُ حِجَابًا»، وقالوا: «كَتَبَا» على القياس؛ وعلى «فُعْلَانٍ»، قالوا: «شَكَرَ شُكْرَانًا»، و«كَفَرَ كُفْرَانًا». قال الله تعالى: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ﴾^(١).

الضرب الثالث: وهو «فَعِلٌ» «يَفْعُلُ»، قد جاء أيضًا على أبنية، منها «فَعْلٌ» وهو الأصل، قالوا: «حَمِدَهُ يَحْمَدُهُ حَمْدًا»، و«شَمَّهُ يَشْمُهُ شَمًّا»؛ ومنها «يَفْعُلُ»، نحو: «عَلِمَ، عَلِمًا»، و«حَفِظَ جَفْظًا»؛ ومنها «فَعْلٌ» بضم الفاء، نحو: «شَرِبَهُ شُرْبًا»، و«شَعَلَهُ شُعْلًا»؛ ومنها «فَعْلٌ»، قالوا: «عَمِلَ عَمَلًا». قال سيبويه^(٢): أجروه مجرى «الْفَرْعِ»، لأن بناء فعليهما واحد، فُسِّبَ به، وذلك أن الباب في «فَعِلٌ» الذي لا يتعدى إذا كان فاعله يأتي على «فَعِلٍ» كـ«فَرَّقَ يَفْرُقُ فَرْقًا» فهو «فَرَّقٌ»، و«فَرَعَ يَفْرَعُ فَرْعًا» فهو «فَرَعٌ». شبهوا ما يتعدى بما لا يتعدى، لأن بناءهما في الماضي والمضارع واحد.

ومنها «فَعْلَةٌ» كـ«رَحْمَةٍ»، و«رَحْمَةٍ»، و«لَقِيَتْهُ لَقِيَةً»، ولا يراد به المرة الواحدة، وقالوا فيه: «لَرَحْمَةٍ» جعلوه كـ«الْعَلَّةِ»؛ ومنها «فَعْلَةٌ»، قالوا: «خَلَّتُهُ إِخَالَهُ خِلَّةً»، و«خَفَّتُهُ خَيْفَةً»؛ ومنها «فِعَالٌ» بكسر الفاء، قالوا: «سَفِدَ الذَّكْرُ الْأُنْثَى سِفَادًا»: نَزَا عليها.

ومنها «فِعَالٌ»، قالوا: «سَمِعْتُهُ سَمَاعًا»، جاء فيه «فِعَالٌ» كما جاء فيه «فُعُولٌ»، وبأبهما غير المتعدي؛ ومنها «فَعْلَانٌ»، قالوا: «غَشِيَتْهُ غَشِيَاتًا»؛ ومنها «فُعُولٌ»، قالوا: «لَزِمَهُ لَزُومًا»، و«نَهَكَهُ نُهُوكًا».

فأما «فَعْلٌ يَفْعُلُ» مما فيه حرف من حروف الخلق، فعلى ثلاثة أبنية: منها «فَعَالَةٌ»، نحو: «نَصَحَ نَصَاحَةً»؛ و«فِعَالَةٌ»، قالوا: «تَكَأَتِ الْقَرْخَةُ نِكَائَةً»؛ ومنها «فِعَالٌ»، قالوا: «ذَهَبَ ذَهَابًا»؛ و«فُعَالٌ»، قالوا: «سَأَلَ سُؤَالَ». وقد جاءت مصادر فيما يتعدى فعله مؤنثة بالالف، نحو: «رَجَعْتُه رُجْعِي»، و«ذَكَرْتُهُ ذِكْرِي»، وقالوا: «الدَّعَوَى»، فـ«الرُّجْعِي» بمعنى «الرجوع»، و«الذُّكْرِي» بمعنى «الذكر»، و«الدَّعَوَى» بمعنى «الدُّعَاءُ»، أتوا هذه المصادر بالالف كما أتوا كثيرًا منها بالهاء، نحو: «الْعِدَّةُ»، و«الزَّيْنَةُ»، و«الْجَلْسَةُ»، و«الْفَعْدَةُ». وقد يُطْلَقُونَ «الدَّعَوَى» بمعنى ما يُدْعَى به، والأصل المصدر، وإتوا جاء ما ذكرناه على حذف قولهم: «ضَرَبُ الْأَمِيرِ» بمعنى مَضْرُوبِهِ، و«تَشِجُ الْيَمَنِ» بمعنى منسوجه، ومثل «الدَّعَوَى»: «الْحَذْيَا» و«البَقْيَا»، أصلهما المصدر، وأوقعا على المفعول.

الضرب الثاني: من الثلاثي غير المتعدي، وتنقسم أبنية فعله إلى انقسام أبنية المتعدي، ويخصه «فَعْلٌ»، «يَفْعُلُ». وهذا البناء لا يكون في المتعدي البتة، ومن ذلك «فَعْلٌ» «يَفْعُلُ»، ولمصدره أربعة أبنية: «فُعُولٌ»، قالوا: «جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا»، وهو

الكثير، وعليه القياس. وقد شبهوه بالمتعدي، فجاءت بعضُ مصادره على مصادر المتعدي. قالوا: «حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا»، جاءوا به على «فَعَلَ» حملوه على «السَّرَق» في المتعدي. وقالوا: «عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا»، حملوه على الضَّرْب في المتعدي، وقالوا: «سَرَى يَسْرِى سَرًى»، كما قالوا: «هُدًى»، وليس في المصادر ما هو على «فَعَلَ» إلا «الهُدًى»، و«السَّرًى».

وقد كثر في الأصوات «فَعِيلٌ»، قالوا: «الصَّهِيل»، و«التَّهِين»، و«الضَّجِيج». وقد يُتعاور «فَعِيلٌ»، و«فُعَالٌ»، قالوا: «شَحَجَ البغل شَحِيجًا وشَحَاجًا»، و«نَهَقَ البعير نَهِيقًا ونُهَاقًا»، وهو كثير. اتفقا في المصدر كما اتفقا في الصفة من نحو «عَجِيبٌ»، و«عُجَابٌ»، و«خَفِيفٌ»، و«خُفَافٌ».

وأما «فَعَلَ يَفْعُلُ» بالضم، فهو في غير المتعدي أكثر من «فَعَلَ» «يَفْعِلُ»، بالكسر، وله أبنية، منها «فُعُولٌ»، وهو الكثير والذي عليه القياس، نحو: «قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا» و«خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا»، ومنها «فُعَالٌ»، وهو في الكثرة بعد «فُعُولٍ»، نحو: «ثَبَّتَ ثَبَاتًا»، و«ثَبَّتَ ثَبَاتًا وَثَبُوتًا»، على القياس. وقد جاء فيه أيضًا «الفُعَالُ» بالضم، كما جاء «الفُعُولُ» و«الفُعَالُ»، قالوا: «عَطَسَ عَطَاسًا»، و«نَعَسَ نُعَاسًا». وكثر «الفُعَالُ» فيما كان صوتًا، نحو: «الصُّرَاخُ»، و«الثَّبَاحُ».

وقالوا: «سَكَنَتِ يَسْكُنُ سَكَنًا»، جاءوا به على «فَعَلَ»، جعلوه كـ«الْفَعْلُ» في المتعدي، وقالوا فيه أيضًا: «سُكُونًا» على القياس، وقالوا: «الْمَكْتُ»، جاءوا به على «فَعَلَ»، جعلوه كـ«الْقَبْحُ» في المتعدي. وقالوا: «فَتَقَ يَفْتَقُ فِتْقًا»، جعلوه كـ«الذَّكْرُ» في المتعدي. وقالوا: «عَمَرَ الْمَنْزِلُ عِمَارَةً» جعلوه كـ«الشُّكَايَةُ» و«الْقِصَارَةُ» في المتعدي. وأما «الْحِجْجُ» فذكره سيويه^(١) في المصادر، جعله كـ«الذَّكْرُ» في المتعدي، وعن أبي زيد أن «الحِجْجَ» بالفتح المصدر، و«الحِجْجُ» بالكسر اسم الحاج، وأنشد [من الكامل]:

٨٧٣- وكانَ عاقِبَةُ النُّشُورِ عليهم جِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي الْمَجَازِ نُزُولُ

(١) الكتاب ١٠/٤.

٨٧٣ - التخريج: البيت لجريز في ديوانه ص ١٠٤؛ والاشتقاق ص ١٢٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٩؛ ولسان العرب ٢/٢٢٦ (حجج).

اللغة والمعنى: النشور: العودة أحياء من القبور. الحجج: الحاج. ذو المجاز: موضع. أراد أنهم سيحجون بعد مماتهم وعودتهم من القبور يوم القيامة.

الإعراب: «وكانَ»: الواو: بحسب ما قبلها، «كانَ»: حرف مشبه بالفعل. «عاقبة»: اسم «كانَ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «النشور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عليهم»: جاز ومجرور متعلقان باسم المفعول «النشور». «حجج»: خبر «كانَ» مرفوع بالضمة. «بأسفل»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر «نزل». «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف =

ورواه الجوهري^(١): «حَجَّ» بالضم، جعله جمع «حاج» كـ «عائذ»، و«عُوذُ». وأما «فَعِلَ يَفْعَلُ» في اللازم؛ فالباب فيه «فَعَلٌ»، قالوا: «غَضِبَ غَضَبًا»، و«بَطَرَ بَطَرًا»، و«أَثِيرَ أَثَرًا»، هذا هو الكثير والمفيس، وقد يُخَالِف كما خالف ما قبله، قالوا: «ضَحِكَ ضَحْكًا»، و«لَعِبَ لَعَبًا»، كما قالوا: «الْخَلْفُ»، وقالوا: «شَبَعَ شَبَعًا»، و«الشَّبَعُ» بالإسكان اسم ما يُشْبِع، ونظيرُ «الشَّبَع» قولهم: «رَوَيْتُ مِنَ الْمَاءِ رِيًّا، وَرِيًّا، وَرَوِيًّا»، و«رَضِيْتُ عَنْهُ رَضًى».

وقالوا: «حَرَدَ يَحْرَدُ حَرْدًا»، وقولهم في الاسم منه: «حَارِدٌ» يدلُّ أنه مُسَكَّنٌ خرج عن باب «غَضِبَ غَضَبًا» فهو غَضْبَانٌ بقولهم: «حَارِدٌ».

وأما ما كان مما لا يتعدى مخنصًا ببناء لا يشركه فيه المتعدي، فهو «فَعَلٌ»، وذلك إما يكون خَصْلَةً في الشيء غير عَمَلٍ، ولا علاج. ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها، وهي: «فَعَالٌ»، و«فَعَالَةٌ»، و«فَعْلٌ». فالأول «جَمَلٌ جَمَالًا»، و«بَهُوٌ بَهَاءً». والثاني: «قَبِیحٌ قَبَاحَةً»، و«بَهُوٌ بَهَاءَةً»، و«شَبَعٌ شَبَاعَةً»، و«وَسَمٌ وَسَامَةً». والثالث: «خَسَنٌ خُسْنًا»، و«تَبَلَّ تَبَلًّا».

و«فَعَالَةٌ» أكثر. وقد يجيء مصدره على «فَعَلٍ»، قالوا: «ظَرَفَ ظَرْفًا» جعلوه كـ «السَّكَّتِ»، وعلى «فَعَلٍ»، قالوا: «شَرَفَ شَرْفًا»، شبهوه بالـ «غَضَبِ»، و«الْبَطَرِ» لا شراكها في عدم التعدي، وقد جاء على «فَعَلٍ»، قالوا: «عَظَّمَ عَظْمًا»، و«صَغَّرَ صِغْرًا»، و«كَبَّرَ كِبَرًا»، جعلوه كـ «الشَّبَعِ». وقالوا: «قَبِیحٌ قُبُوْحَةً»، و«سَهَلٌ سُهُولَةً»، بنوه على «فُعُولَةٍ»، كما بنوه على «فَعَالَةٍ» كـ «القَبَاحَةِ»؛ وريما جاء على «فَعْلَةٍ» قالوا: «كَثُرَ كَثْرَةً وكَثَارَةً» على القياس. وقالوا: «كَدِرَ الْمَاءُ كُدُورَةً»، و«كَدَّرَ كَدْرًا»، و«كَدِرَ الطَّائِرُ كُدْرَةً»: صار لونه كُدْرَةً، وهي عُبْرَةٌ.

وقد جاءت مصادرُ على مثال واحد في اللازم، وإن اختلفت أبنية أفعالها لتقارب معانيها، وذلك، نحو: «الْعَلْيَانِ»، و«التَّرْوَانِ»، فـ «الْعَلْيَانُ» مصدرُ «عَلَى يَغْلِي» مثل «جَلَسَ يَجْلِسُ» في الصحيح، و«التَّرْوَانُ» مصدرُ «تَرَا يَنْزُو» مثل «قَعَدَ يَقْعُدُ». فأبنية الأفعال مختلفة، ومصادرُها متفقة على «فَعْلَانٍ»؛ وذلك لتقارب معانيها. وإنما يكون ذلك إما فيه اضطرابٌ وحركةٌ في ارتفاع، نحو: «التَّقْرَانِ»، و«التَّفْرَانِ»، ومثله «العَسْلَانِ»، و«الرَّتْكَانِ»، وهما ضربان من العَدُوِّ.

= «المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نزول»: صفة «حج» مرفوعة بالضمّة.

وجملة «كان...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «حج» أراد بها اسم الحاج.

(١) الصحاح (حجج).

وأكثر ما يكون «الْفَعْلَان» في هذا الضرب مما فيه حركة واضطراب، ولا يجيء فعله متعدّي الفاعل إلا أن يشذ شيء، نحو: «شَيْئُهُ شَتَاتًا»، ولا نعلمه جاء متعدّيًا إلا في هذا الفعل، لا غير، فجميع مصادر الثلاثي اثنان وسبعون مصدرًا، وجميع أبنيتها اثنان وثلاثون بناءً على ما ذكر.

والأصل منها فيما كان متعدّيًا «فَعَلَ» بفتح الفاء وسكون العين، نحو: «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، وعليه مدارُ الباب، وما عداه ليس بأصل لاختلافه، وطريقه أن يُحْفَظَ جَفْظًا، وإنما قلنا ذلك: لكثرة «فَعَلَ» في الثلاثي، وأطراده فيما كان متعدّيًا منه، والذي يدلّ على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة، فإنما ترجع إلى «فَعْلَةً» على أي بناء كان الثلاثي، وذلك قولك: «ذهبت ذهابًا»، ثم تقول: «ذهبت ذَهَبَةً واحدة».

والأصل في غير المتعدي «فَعُولٌ»، و«فَعَالٌ»، نحو: «قَعَدَ قُعُودًا»، و«خَرَجَ خُرُوجًا»، و«ثَبَّتَ ثَبَاتًا»، و«ثَبَّتَ ثَبَاتًا»، وما عداهما فليس بأصل، بل يحفظ، وذلك لكثرتهم جعلوا الزيادة في المصدر كالعرض من التعدي؛ فأما «دَخَلَتْهُ دُخُولًا»، و«وَلَجَّتْهُ وَلُوجًا»، فهما في الحقيقة غير متعديين، والمراد «دخلت فيه»، و«ولجت فيه» فحذف حرف الجرّ لكثرة الاستعمال، فاعرفه.

فصل

[أوزان المصدر من الثلاثي المزيد فيه والرباعي]

قال صاحب الكتاب: ويخترى في أكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سَنَن واحد، وذلك قولك في «أَفْعَلْ»: «إِفْعَالٌ»، وفي «أَفْتَعَلْ»: «إِفْتِيعَالٌ»، وفي «انْفَعَلْ»: «انْفِيعَالٌ»، وفي «اسْتَفْعَلْ»: «اسْتِيفْعَالٌ»، وفي «افْعَلْ»، و«افْتَعَلْ»: «افْإِفْعَالٌ»، و«افْإِفْعَالٌ»، وفي «افْعُولٌ»: «افْإِفْعُولٌ»، وفي «افْإِفْعُولٌ»: «افْإِفْعُولٌ»، وفي «تَفَاعَلَ»: «تَفَاعُلٌ»، وفي «افْعَلَلْ»: «افْعِلَالٌ». وقالوا في «فَعَلَ»: «تَفْعِيلٌ»، و«تَفْعِيلَةٌ»، وعن ناس من العرب «فَعَالٌ». قالوا: «كلمته كِلَامًا» وفي التنزيل ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾^(١)، وفي «فَاعَلَ»: «مَفَاعَلَةٌ»، و«فِيعَالٌ»، ومن قال: «كِلَامٌ» قال: «قِيَتَالٌ». وقال سيبويه^(٢) في «فِيعَالٌ»: كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في «قِيَتَالٌ» ونحوها، وقد قالوا: «مارِئْتَهُ مِرَاءً»، و«قَاتَلْتَهُ قِتَالًا»، وفي: «تَفْعَلٌ»: «تَفْعُلٌ»، و«تَفِيعَالٌ»، فِيمَنْ قال «كِلَامٌ». قالوا: «تَحْمَلْتَهُ يَحْمَالًا». وقال [من الطويل]:

٨٧٤- ثلاثة أخبابٍ فحَبَّ عَلاَقَةٌ وَحُبُّ يَمِلاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) الكتاب ٨١/٤.

(١) النبأ: ٢٨.

٨٧٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣٤٧/١٠ (ملق)؛ ومجالس ثعلب ٢٩/١.

وفي «فَعْلَلْ»: «فَعْلَلَّةٌ»، و«فَعْلَلَّ»: قال رؤبة [من الرجز]:

أَيُّمًا سِرْهَافِ ٨٧٥-

وقالوا في المضاعف: «قِلْقَالَ»، و«زَلْزَالَ» بالكسر والفتح، وفي «تَفَعَّلَلْ»: «تَفَعَّلَلْ».

قال الشارح: اعلم أنّ ما جاوز من الأفعال الماضية ثلاثة أحرف، سواء كانت بزيادة، أو بغير زيادة، فإنّ مصادرهما تجري على سَنَنٍ لا يختلف، وقباس واحد مطّرد في غالب الأمر وأكثره. وذلك لأنّ الفعل بها لا يختلف، والثلاثية مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرهما، ولعدم اختلاف ما زاد منها على الثلاثة، جرت على منهاج واحد لم يختلف، وجملة الأمر أنّ ما زاد على الثلاثة من الأفعال على ضربين:

= اللغة: أحباب: ج حب. حبّ غلاقة: حبّ ملازم للقلب. حبّ تملّاق: حبّ تودّد وتضرع فوق ما ينبغي.

المعنى: الحب ثلاثة أنواع: حبّ ملازم للقلب، وآخر فيه تودّد وتضرع فوق ما ينبغي، وثالث يودي بصاحبه لشدة.

الإعراب: «ثلاثة»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «الحب»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «أحباب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «فحب»: الفاء: استئنافية، و«حب»: خبر لمبتدأ محذوف. «غلاقة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وحب»: الراو: حرف عطف، و«حب»: معطوف على «حب» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «تملاق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وحب»: الراو: حرف عطف، «حب»: معطوف على «حب» مرفوع بالضمة الظاهرة. «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «القتل»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «الحب ثلاثة أحباب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فحب...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هو القتل»: في محل رفع خبر لـ «حب».

والشاهد فيه قوله: «تَيْمَلِّقُ» حيث جاء مصدرًا، على وزن «تَيْفَعَالُ»، للفعل «تَمَلَّقَ».

٨٧٥ - التخريج: الرجز برواية:

سرعهفته ما شئت من سِرْهَافِ

للمعاج في ديوانه ١/١٦٩؛ والأشباه والنظائر ١/٢٨٩؛ وسمط اللآلي ص ٧٨٨؛ ولرؤبة في خزانة الأدب ٢/٤٥، ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٧؛ ولم أتع عليه في ديوانه. وهو برواية:

قد سِرْهَافُها أَيُّمًا سِرْهَافِ

بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١١٥١.

اللغة: سرهفته وسرهفته: أحسنت غذاءه. والراجز يعني ابنه.

الإعراب: «أَيُّمًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ما»: حرف زائد. «سرهاف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «سِرْهَافِ» حيث جاء مصدرًا، على وزن «فَعْلَلَالِ»، للفعل «سَرَهَفَ».

أحدهما: بحروف كلها أصول، ولا يكون إلا على أربعة أحرف لا غير.
والثاني: بزيادة عليه، وذلك على ثلاثة أضرب: مُوَازِنٌ للرباعي على سبيل الإلحاق به، وموازن له من غير إلحاق، وغير موازن له.

فأما الملحق بالرباعي فحكمه حكم الرباعي في الماضي والمضارع والمصدر، نحو: «شَمَلٌ يَشْمَلُ شَمْلَةً»، و«خَوَّلَ يَخْوِلُ خَوْفَةً»، و«بَيَّطَرَ يَبَيِّطُ بَيَّطَرَةً» كما تقول: «دَخَرَجٌ يَدْخِرُجُ دَخَرَجَةً».

وأما المُوَازِن من غير إلحاق، فثلاثة أبنية: «أَفْعَلٌ»، و«فَعَّلٌ»، و«فَاعَلٌ»، فهذه الأبنية وإن كانت على وزن «دَحْرَج» في حركاته وسكناته، فذلك شيء كان بحكم الاتفاق من غير أن يكون مقصوداً إليه، فلذلك لم يأت مصدره على نحو «الدَّخَرَجَةِ»، بل قالوا في «أَفْعَلٌ»: «إِفْعَالٌ»، نحو: «أَعْطَى يُعْطِي إعطاءً»، و«أَكْرَمَ يُكْرِمُ إكراماً»، وذلك أن الرباعي له مصدران:

أحدهما: «الْفَعْلَلَةُ»، نحو: «الدَّخَرَجَةُ»، و«السَّرْمَقَةُ»، والآخر: «الْفِعْلَالُ»، نحو: «السَّرْهافُ»، و«الزُّنْزَالُ». والأول أغلبُ وألزمُ، وربما لم يأت منه «فِعْلَالٌ»، ألا ترى أنهم قالوا: «دَخَرَجَتُهُ دَخَرَجَةً»، ولم يُسَمَّع فيه «دِخْرَاجٌ»، فجاء مصدرُ الملحق على الأغلب، نحو: «الْبَيَّطَرَةُ»، و«الْجَهْوَرَةُ»، ومصدرُ ما وازَنَ من غير إلحاق على «فِعْلَالِي»، نحو: «الإكرام»؛ ليكون قد أخذ بحكم الشبه والموازنة من الرباعي بنصيب.

وأما «فَعَّلٌ»، فإن مصدره يأتي على «التَّفْعِيلِ»، نحو: «كسرتَه تَكْسِيرًا»، و«عذبتَه تعذيبًا». قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١)، كأنهم جعلوا التاء في أوله بدلاً من العين المزيادة في «فَعَّلَ»، وجعلوا الياء قبل الآخر بمنزلة الألف التي في «الإفعال»، غيروا أوله كما غيروا آخره كما فعلوا في «الإفعال». وقال قوم: «كَلَمْتُهُ كِلَامًا»، و«حَمَلْتُهُ حِمَالًا». قال الله تعالى: ﴿وَكَذَبُوا بِكَلِمَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٢) كأنهم نحوا نحو «أَفْعَلٌ إِفْعَالًا»، فكسروا الأول، وزادوا قبل الآخر ألفاً.

وأما «فَاعَلٌ»، فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً «مُفَاعَلَةٌ»، نحو: «فَاتَلْتُهُ مُفَاتَلَةً»، و«جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً». جاء لفظه كالمفعول؛ لأنَّ المصدر مفعولٌ. قال سيويه^(٣): جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرف منه. يعني أن في «فِعالٍ» قد حذفت الألف التي كانت بعد الفاء، وفي «مُفَاعَلَةٍ» حذفت الألف التي قبل الآخر، فعوض منها. وفي الجملة: «المُفَاتَلَةُ»، و«المُخَالَفَةُ» هنا كـ«المَضْرَبِ»، و«المَقْتُلِ» في مصدرٍ «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، جاء على غير قياس أفعالهما.

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) النبأ: ٢٨.

(٣) الكتاب ٨٠/٤.

ومنهم من يقول: «قَاتَلْتُهُ قَيْتَالًا»، و«ضَارِبُهُ ضَيْرَابًا»، كأنهم يستوفون حروف «فَاعَلْ»، ويزيدون الألف قبل آخره، ويكسرون أوّل المصدر على حدّ «إِكْرَامٍ»، و«إِخْرَاجٍ»، وإذا كسروا الأوّل، انقلبت الألف ياء.

ومنهم من يحذف هذه الياء تخفيفًا، فيقول: «قَاتَلْتُهُ قِتَالًا»، و«مَارَيْتُهُ مِرَاءً»، والمصدر اللازم في «فاعلت»: «المُفَاعَلَةُ». وقد بدعوا «الْفِعَالُ»، و«الْفِيْعَالُ»، ولا يدعون «المُفَاعَلَةَ»، قالوا: «جالسته مُجَالَسَةً»، ولم يسمع: «جلاسًا»، ولا «جِيلَاسًا»، ولا «قِعَادًا»، ولا «قِيْعَادًا».

وأما غير الموازن فأبنيته عشرة، منها اثنان ليس في أوّلها همزة، وهما «تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ»، وثمانية قد لزمت أوّلها همزة الوصل، ثلاثة خُماسِيَّةٌ، وهي «انْفَعَلَ»، و«افْتَعَلَ»، و«افْعَلَ»، وخمسة سُدَاسِيَّةٌ، وهي «اسْتَفَعَلَ»، و«افْعَالَ»، و«افْعَوْعَلَ»، و«افْعَوَّلَ»، و«افْعَنَّلَ».

فأما «تَفَعَّلَ»، فبأيه «التَّفَعُّلُ»، نحو: «تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا»، و«تَقَوَّلْتُ تَقْوَلًا». جاءوا في المصدر بجميع حروف الفعل، وضمّوا العين، لأنّه ليس في الأسماء ما هو على «تَفَعَّلَ» بفتح العين، وفيها «تَفَعَّلَ» بضمّ العين، نحو «تَنَوَّطٌ» لطنّيز، ولم يزيدوا ياء ولا ألفًا قبل آخره، لأنهم جعلوا التاء في أوّله، وتشديد العين عوضًا مما يُزاد في المصدر.

وأما الذين قالوا: «كَيْدَابًا»، فإنهم يقولون: «تَحَمَّلْتُ تَحْمَالًا»، أرادوا أن يُدخلوا الألف قبل آخره، كما أدخلوها في «أَفْعَلْتُ»، وكسروا الحرف الأول كما كسروا أوّل «إِفْعَالٍ»، وإنّما يزيدون في المصدر ما ليس في الفعل فرقًا بينهما، وخضوا المصدر بذلك؛ لأنّه اسمٌ، والأسماء أخفّ من الأفعال، وأخفّ للزيادة. فأما البيت الذي أنشده [من الطويل]:

وهو ثلاثة أخبارٍ... إلخ

فإنّ البيت أنشده ثَغَلَبٌ في أماليه عن الأعرابي، والشاهد فيه قوله: «يَمْلَأُ»، جاء به على «تَمَلَّقَ» مطاوع «مَلَّقَ». ويروي: «فَحَبُّ عِلَاقَةٍ» بالتنوين وبغير تنوين، والإضافة في الموضعين، جعله منقوصًا من الأجزاء الخماسية. يريد أنّه قد جمع أنواع المحبة: حُبُّ عِلَاقَةٍ، وهو أصفى المودة، وحُبُّ تَمْلَاقٍ، وهو التودّد. قال سيبويه^(١): كأنّه يحمله على أمر تخيّلته عنه، يقال: «مَلَّقَ لَهُ مَلَقًا وَيَمْلَأُهَا»، وحُبُّ هو القتل، يريد العُلُوّ في ذلك.

وأما «تَفَاعَلَ»، فمصدره «التَّفَاعُلُ» كما كان مصدر «تَفَعَّلَ» «التَّفَعُّلُ»، لأنّ الزنة،

(١) لم أقع على هذا القول في كتاب سيبويه.

وعدة الحروف واحدة، و«تَفَاعَلْتُ» من «فَاعَلْتُ»، بمنزلة «تَفَعَّلْتُ» من «فَعَّلْتُ». وضموا العين لأنهم لو كسروا، لأشبه الجمع، نحو: «تَنَضَّبَ»، و«تَنَاضَبَ»، ولم يفتحوه، لأنه ليس في الأسماء «تَفَاعَلْ».

وأما ما في أوله همزة الوصل، فمصدره أن تأتي به على منهاج «الإكرام»، و«إخراج»، فتزيد ألفاً قبل آخره، وتستوفي حروف الفعل، وتثبت الهمزة موصولة في أوله كما ثبت كذلك في أول الفعل، لأن العلة الموجبة لاجتلابها في الفعل موجودة في المصدر، وهو سكون أوله، فنقول في الخماسي: «انْطَلَقَ انْطِلَاقًا»، و«اِحْتَسَبَ اِحْتِسَابًا»، و«اِخْمَرُ اِخْمِرًا». ونقول في السداسي: «اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا»، و«اشْهَبَ اشْهَبَاتًا» و«اغْدُوْدَنَّ اغْدِيدَانًا» و«اجْلُوْذُ اجْلُوْذًا»، و«افْعُتْسَسَ افْعُنْسَاسًا». وأما «افْعَلْ»، نحو: «اِخْمَرُ اِخْمِرًا»، فهو مقصور من «اِخْمَارٌ».

وأما «فَعَلَّلَ»، فهو بناء يختص به بنات الأربعة الأصول، نحو: «دَخَرَجَ يَدْخَرِجُ»، و«سَرَهَفَ يُسَرِّهِفُ». وله مصدران: «الفَعْلَلَةُ»، و«الفِعْلَالُ»، وذلك: نحو: «دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً»، و«سَرَهَفْتُهُ سَرَهَفَةً»، جعلوا التاء عوضاً من الألف التي تزداد قبل الآخر في مثل «الإعطاء»، و«الإكرام». وقالوا: «السَرَهَافُ»، والغالب الأول؛ لأنه لازم لجميعها، وربما لم يأت «فِعْلَالٌ»، تقول: «دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً»، ولم يسمع: «دِخْرَاجٌ». وقالوا: «زَلَزَلْتُهُ زَلَزَلَةً»، و«فَلَقَلْتُهُ فَلَقَلَةً»، وقالوا: «الزَّلْزَالُ»، و«الْقَلْقَالُ» كـ«السَرَهَافِ»، وربما فتحوا الأول في المضاعف، فقالوا: «الزَّلْزَالُ»، و«الْقَلْقَالُ» ولا يقولونه في غيره، فلا يقولون: «السَرَهَافِ» بفتح السين، كأنهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأول. وإنما حذفوا التاء، وأتوا بالألف قبل الآخر عوضاً عنها، وفتحوا الأول كما فتحوا أول التفعيل من نحو: «كَلَمْتُهُ تَكْلِيمًا»، ومن كسر، جعله كـ«الكَلَامِ» و«الكِذَابِ»؛ فأما قوله [من الرجز]:

سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرَهَافٍ

فإن صاحب الكتاب أنشده لرؤية، وهو للعباج، وقبلة:

والتَّسْرُقُ قد يَزْكُضُ وهو هَافٍ بُدِّلَ بِعَدْرِيشِهِ الْعُذَافِ

فَنَازِعًا مِنْ رَغَبٍ خَوَافٍ سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرَهَافٍ

القَنَازِعُ: جمع قُنَزَعَةٍ، وهو الشَّعْرُ حول الرأس. والرَّغَبُ: الشعرات الصَّغَرُ على ريش القَرْحِ، والخَوَافِي: ما دون الريشات العشر من مُقَدِّمِ الجَنَاحِ، وسَرَهَفَ الصَّبِيُّ: أَحْسِنَ غِذَاؤَهُ. يُقَالُ: «سَرَهَفَهُ»، و«سَرَعَفَهُ». والشاهد فيه قوله: «سِرَهَافٍ»، جاء بالمصدر على «فِعْلَالٍ».

وما لحقته الزيادة من بنات الأربعة، وجاء على مثالي «استفعلت»، فإن مصدره يجيء على «استفعال»، نحو: «اِخْرُئِجْمَنْتُ اِخْرِئِجَامًا»، و«اِطْمَأْنَنْتُ اِطْمِئْنَانًا»،

و«افشغرزت افشغرازاً»؛ فأما «الطَّمَائِنَةُ» و«القُشَغِيرَةُ» فاسمان، وليسا مصدرين جاريتين على «اطمأنَّ»، و«افشغَرَ»، وإنما هما بمنزلة «الثَّبات» من «أَثَبَتْ».

فصل

[المصدر على وزن اسم الفاعل واسم المفعول]

قال صاحب الكتاب: وقد يرد المصدرُ على وزنِ اسمِ الفاعل والمفعول، كقولك: «قَمْتُ قائِماً»، وقوله [من الطويل]:

وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ^(١)

وقوله [من الوافر]:

٨٧٦- كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي [وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِنْ طَالَ شَافِي]

ومنه «الفاضِلة»، و«العافية»، و«الكاذبة»، و«الدالة»، و«الميسور»، و«المفسور»،

(١) تقدم بالرقم ٢٧٧.

٨٧٦ - التخریج: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٤٢؛ وخزانة الأدب ٤/٤٣٩، ١٠/٤٧٧، ٤٨٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٤؛ ولأبي حنيفة النيميري في لسان العرب ١٥/١٩٥ (قفا)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٨، ١١٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٣/٤٤٣، ٦/٣٩٧؛ والخصائص ٢/٢٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٧٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٣٥، والمقتضب ٤/٢٢؛ والمنصف ٢/١١٥.

اللغة: النَّاي: البعد والفراق.

المعنى: لتكف عن مباعدها عني، فليس لي ما يشغيني مما خلّقه في نفسي حُبها من الضعف. الإعراب: «كفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «بالنَّاي»: الباء: حرف جر زائد، و«النَّاي»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل لـ «كفى». «من أسماء»: جار ومجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بحال من «النَّاي». «كافي»: مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة للضرورة (كما سنرى بعد قليل). «وليس»: الواو: حالية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «لحبها»: جار ومجرور متعلقان بـ «شافي». «إن»: حرف شرط جازم. «طال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «شافي»: اسم «ليس» مرفوع بضمّة مقدرة، وخبرها محذوف، والتقدير: وليس شافٍ لحبها كائنًا عندي. وروي «لأنها» مكان «لحبها».

وجملة «كفى بالنَّاي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس لحبها شاف»: في محل نصب حال. وجملة «إن طال...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طال» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن «كافي» مصدر للمفعول «كفى» على وزن اسم الفاعل. والوقف على الاسم المنصوب بالسكون لغة، فإن «كافياً» مفعول مطلق، وهو مصدر مؤكّد لقوله: «كفى»، وكان القياس أن يقول: «كافياً» بالنصب، لكنه حذف التنوين ووقف بالسكون، والمنصوب خفه أن يبدل تنوينه ألفاً في الوقف.

و«المرفوع»، و«الموضوع»، و«المعقول»، و«المجلود»، و«المفتون» في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَكُمُ الْمَفْتُونُ﴾^(١)، ومنه «المكروهة»، و«المصدوقة»، و«الماوية»، ولم يُقْبَلْ سيبويه^(٢) الواردة على وزن «مفعول»، و«المُضْبَح»، و«المُنْسَى»، و«المُجْرَب»، و«المُقَاتِل»، و«المُتَحَاثِل»، و«المُدْخَرَج». قال [من البسيط]:

٨٧٧- الخَمْدُ لِلَّهِ مُسَانَا وَمُضْبَحْنَا
بِالْخَيْرِ صَبَحْنَا وَبَنِي وَمَسَانَا
وقال [من الطويل]:

٨٧٨- [وَقَدْ دُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ] وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجْرَبِ

(١) القلم: ٦.

(٢) الكتاب ٨١/٤.

٨٧٧- التخريج: البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٦٢ وإصلاح المنطق ص ١٦٦، والأغاني ٤/ ١٣٢، وخزانة الأدب ١/ ٢٤٨، ٢٤٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩٢، والكتاب ٤/ ٩٥، ولسان العرب ١٥/ ٢٨٠ (مسا).

اللغة: المسمى: الإسماء، أي الدخول في المساء. المصباح: الإصباح، أي الدخول في الصباح. الإعراب: «الحمد»: مبتدأ مرفوع. «الله»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «مسانا»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «الحمد» أو بالخبر المحذوف، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «ومصبحنا»: الواو: حرف عطف، و«مصبحنا»: معطوف على «مسانا»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «بالخير»: جار ومجرور متعلقان بـ «صبحنا». فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وبني»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «ومسانا»: الواو: حرف عطف، و«مسانا»: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «الحمد لله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بالخير صبحنا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مسانا»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «مسانا ومصبحنا» حيث ورد الاسمان دالّين على زمان الحدث بمعنى الإسماء والإصباح، وهما على وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي المزيد. وقد يكونان دالّين على مصدرين أو موضعين للإسماء والإصباح، فيكونان اسمين للمكان.

٨٧٨- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥١.

اللغة: دُقْتُمُونَا: رأيتم بأسا وفوتنا. البيان: الكشف.

المعنى: لقد رأيتم بأسا وفوتنا مراراً، وبالتجربة والاختبار يقف الإنسان على حقيقة الأمور، ويكشف مكنوناتها.

الإعراب: «وقد»: الواو بحسب ما قبلها، و«قد»: حرف تحقيق. «دُقْتُمُونَا»: فعل ماضٍ، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «مرة»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «دُقْتُم». «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «دُقْتُم»، وهو مضاف. «مرة»: مضاف إليه مجرور. «وعلم»: الواو استئنافية، و«علم»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «بيان»: =

وقال [من الطويل]:

٨٧٩- [تُرَادَى عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ] فَإِنَّ الْمُنْدَى بِخَلَّةٍ فَرُكُوبٌ
وقال [من الرجز]:

٨٨٠- إِنَّ الْمَوْقَى بِمِثْلِ مَا وَقَبْتُ

= مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «المرء»: مضاف إليه مجرور. «عند»: ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف. «المجرب»: مضاف إليه مجرور. وجملة «قد ذقمتونا»: بحسب ما قبلها. وجملة «علم بيان المرء...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «المجرب» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول، والمراد به المصدر، أي: التجربة، وهذا جائز.

٨٧٩ - التخریج: البيت لعلمة الفحل في ديوانه ص ٤٢؛ وسقط اللآلي ص ٢٥٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٤ (ركب)، ١٣/ ١٥٨ (دمن)، ١٥/ ٣١٨ (ندی)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ٢٨٠١١ (رحل)؛ والمقتضب ٢/ ٣٩.

اللغة: تُرَادَى: تُرَادَى، أي: يُغْرَضُ عليها الماء مرةً بعد مرة. والذَّمْنُ: جمع دمنة، وهي البعير والتراب والقذی، والمرجين، ويُسمى الماء المملوء بهذه الأشياء دمنةً أيضًا. وتَعَفَّ: أي تأبى نفسها أن تشرب من هذا الماء، المندى: أن ترعى الإبل قليلاً حول الماء، ثم ترد ثانية للشرب.

المعنى: يصف المشقة ومواصلته المسير في رحلته، فهو يعرض على إبله الماء الآتين مرة تلو أخرى، فإن أنفت الشرب منه، فليس له إلا مواصلة السير بدلاً من التندية.

الإعراب: «تُرَادَى»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هي. «على دمن»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تُرَادَى».

«الحياض»: مضاف إليه مجرور. «فإن»: الفاء: حرف استئناف، و«إن»: حرف شرط جازم.

«تعف»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «فإن»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«إن»: حرف مُشَبِّه بالفعل. «المندى»: اسم «إن» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «رحلة»: خبر «إن» مرفوع. «فركوب»: الفاء: حرف عطف، و«ركوب»: اسم

معطوف على «رحلة» مرفوع.

وجملة «ترادى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن تعف فإن المندى رحلة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعف»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن المندى رحلة»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

والشاهد فيه قوله: «المندى» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول. وهو بمعنى «التندية».

٨٨٠ - التخریج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٢٥؛ والكتاب ٤/ ٩٧.

اللغة: المُرْقَى: التوقية، الحفظ والصون. وقُبْتُ: حفظت وصنت.

المعنى: أن الحفظ مثل حفظي.

الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الموقى»: اسم «إن» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف

للتعذر. «مثلما»: «مثل»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة الظاهرة، و«ما»: مصدرية، والمصدر المؤول من =

وقال [من الطويل]:

٨٨١- أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا [وَأَنْجُو إِذَا حُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ]
وما فيه مُحْتَمَلٌ، وقال [من الرجز]:

٨٨٢- كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُضَلَّصِلَةٍ

= «ما» والفعل «وَقَيْت» في محل جر بالإضافة. «وَقَيْت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. وجملة «إِنَّ المَوْقَى مثلما وَقَيْت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «المَوْقَى» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول من الفعل «وَقَى». وهو بمعنى «التوقية».

٨٨١ - التخریج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ١٨٤؛ ولسان العرب ٥٤٩/١١ (قتل)؛ ولولده مالك بن أبي كعب في حماسة البحرني ص ٤٢؛ والكتاب ٩٦/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٩١؛ وأما علي ابن الحاجب ص ٣٧٥؛ والخصائص ٣٦٧/١، ٣٠٤/٢؛ والمحتسب ٦٤/٢؛ والمقتضب ٧٥/١. وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ١٣٢ برواية:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمُكَيِّسُ
اللغة: أَقَاتِلْ: أحارب. المقاتل: القتال. حَمَّ: أصابته الحمى. الكرب: الحزن.

المعنى: يصف الشاعر حسن تصرفه في المعارك، فإنه يخوضها بشجاعة، مغالبًا الأقران، حتى إذا ما رأى أَنَّ ترك المعركة أحزم والفرار أحكم، نفّض يده منها غير خوار العزيمة، وهذا وقت يأخذ الخوف فيه الجبان، فلا يتمكن من الفرار، فيقع في قبضة عدوه.

الإعراب: «أَقَاتِلْ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «حَتَّى»: حرف غاية وجر. «لَا»: حرف نفي. «أَرَى»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤول في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «أَقَاتِلْ». «لِي»: جار ومجرور متعلقان بـ «أَرَى». «مُقَاتِلًا»: مفعول به منصوب. «وَأَنْجُو»: الواو: حرف عطف، و«أَنْجُو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «إِذَا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «حُمَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «الجبان»: نائب فاعل مرفوع. «من الكرب»: جار ومجرور متعلقان بـ «حَمَّ».

وجملة «أَقَاتِلْ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أَنْجُو...»: معطوفة على جملة «أَقَاتِلْ». وجملة «حَمَّ الجبان»: في محلّ جرّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «مُقَاتِلًا» حيث جاء على وزن اسم المفعول من الفعل «قَاتَلَ». وهو مصدر معناه: «القتال»، وهذا جائز.

٨٨٢ - التخریج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣٦٨/١؛ ولسان العرب ٣٨١/١١ (صلل)؛ والمنصف ٢٧/٣.

اللغة: الصنج: آلة تتخذ من نحاس، وهما صنجان يُضرب بأحدهما الآخر. المصلصل: صوت اللجام.

قال الشارح: اعلم أن المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل والمفعول كما قد يجيء المصدر، ويُراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم: «ماءٌ غَوْرٌ»، أي: غائرٌ، و«رجلٌ عَدْلٌ»، أي: عادلٌ. وقالوا: «درهمٌ ضَرَبُ الأمير»، أي: مضروبُهُ، و«هذا خَلْقُ اللَّهِ» والإشارة إلى المخلوق. وقالوا: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا»، أي: راكضًا، و«قتلته ضَبْرًا»، أي: مصبورًا. كذلك قالوا: «قُمْ قائمًا» فانتصب انتصاب المصدر المؤكد، لا انتصاب الحال، والمراد: قم قيامًا، فأما قوله [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ
على جُلْفَةٍ لَا أَشْنِمُ الدُّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٌ^(١)

فإنهما للمفرد. والشاهد فيه قوله: «ولا خارجًا»، وضعه موضع «خروجًا»، والتقدير: لا أشتُم شتمًا، ولا يخرج خروجًا. وموضع «خارجًا» موضع «خروجًا»؛ لأنه على ذلك أقسم، لأن «عاهدت» بمعنى «أقسمت». هذا مذهب سيبويه^(٢). وكان عيسى بن عمر يذهب إلى أن «خارجًا» حالٌ، وإذا كان حالًا، فلا بد أن يكون الفعل قبله في موضع الحال، لأنه معطوف عليه، والعاملُ فيهما «عاهدت»، والتقدير: عاهدتُ ربِّي لا شاتمًا ولا خارجًا من في زورٍ كلام، أي: في هذه الحال، ولم يذكر ما عاهد عليه، وأما قول الآخر [من الوافر]:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي
فِيَا لَكَ حَاجَةً وَمَطَالَ شَوْفِي وَقُطِّعَ قَرِينَةٌ بَعْدَ اثْتِلَافٍ

الشعر لبشرٍ، والشاهد فيه نصبُ «كاف» على المصدر، وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل، والمراد: «كافيًا»، وإنما أسكن الباء ضرورةً، جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور، وقد جاء ذلك كثيرًا. ومنه قوله [من الطويل]:

٨٨٣- وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَاوَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى خَضِرْمُوتٍ اهْتَدَى لَبَا

= المعنى: صوت لجامه كصوت الصنوج يُضرب بعضها ببعض.

الإعراب: «كَانَ»: حرف مشبه بالفعل. «صوت»: اسم «كَانَ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الصنوج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في مصلصلة»: جازٍ ومجرور متعلقان بخبر «كَانَ» المحذوف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. وجملة «كَانَ صوت...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مصلصلة» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول. وهو بمعنى «الصلصلة».

(١) تقدم بالرقم ٢٧٧.

(٢) الكتاب ١/٣٤٦.

٨٨٣ - التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٧١، ٤٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٨؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/٢٨٩؛ والدرر ١/١٦٦؛ وشرح الأشموني ١/٤٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٧٧، ٣/١٨٣؛ وجمع الهوامع ١/٥٣.

وفاعل «كفى» ما بعد الباء ومثله «وَكَفَى بِاللَّهِ شَيْدًا»^(١).

ومما جاء من المصادر على «فَاعِلٍ» قولهم: «الفاضلة» بمعنى الفضل والإفضال، و«العافية» بمعنى المُعَاْفَاة، يقال: «عافاه الله، وأعفاه معافاةً وعافيةً».

و«العاقبة» من قولهم: «عَقِبَ فلانٌ مكانَ أبيه»، أي: خَلَفَهُ، وعاقبة كل شيء: آخره، وفي الحديث: «السَّيِّدُ والعاقِبُ»^(٢)، فالعاقب: من يخلف السيّد، وقول النبي ﷺ: «أنا العاقِبُ»^(٣)، أي آخر الأنبياء.

و«الدالة»: الدَلُّ من قولهم: «فلانةٌ حسنةُ الدَّلالِ والدَّلِّ والدَّالَّةِ»، وهو كالغنج. و«الكاذبة» من قوله تعالى: «لَيْسَ لَوْعَتِهَا كاذِبَةٌ»^(٤) بمعنى الكذب، ونحوه قوله تعالى: «فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ»^(٥)، أي: من بقاء، والحق أنها أُسْمَاءُ وُضِعَتْ موضع المصادر.

وأما ما جاء بلفظ المفعول، قولهم: «المَبْسُور»، و«المَعْسُور»، و«المرفوع»، و«الموضوع»، و«المعقول»، و«المجلود»، فأكثر النحويين يذهبون إلى أنها مصادر جاءت

= المعنى: لحظي السيء فإن كل وشاة العرب بتقصود الإيقاع بيني وبين ليلي، ولا أدري لماذا؟! الإعراب: «ولو أن واشٍ»: الواو: حسب ما قبلها، و«لو»: حرف امتناع لامتناع، و«أن»: حرف مشبه بالفعل، و«واشٍ»: اسمها منصوب بالفتحة المقدرة للثقل على الياء المحذوفة شذوذاً لعله تنوين المنقوص. «باليمامة»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «داره»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «وداري»: الواو: حالية، و«داري»: مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، و«دار»: مضاف. والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «بأعلى»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، و«أعلى»: مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعال. «حضر موت»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه مركب مزجي ممنوع من الصرف. «اهتدى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «ليا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل اهتدى، والألف: للإطلاق.

وجملة «لو أن واشٍ اهتدى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «باليمامة داره»: في محل نصب صفة لاسم (إن) والخبر محذوف والتقدير: قصدني. وجملة «داري بأعلى حضر موت»: حالية محلها النصب. وجملة «اهتدى ليا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. والمصدر المؤول من «أن واشٍ...» في محل رفع فاعل لفعل محذوف بعد لو تقديره «ثبت» وجملته فعل الشرط لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

والشاهد فيه قوله: «لو أن واشٍ» فقد نون اسمها بالكسر والصواب التنوين فتحاً والتقدير «لو أن وأميناً».

(١) الرعد: ٤٣.

(٢) انظر: صحيح البخاري، المغازي ٧٢؛ وصحيح الترمذي، مناقب ٣٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري، مناقب ١٧؛ وصحيح الترمذي، أدب ٦٧.

(٤) الواقعة: ٢. (٥) الحاقة: ٨.

على «مفعول»؛ لأن المصدر «مفعول»، فالميسور بمعنى اليُسْر، والمعسور بمعنى العُسْر، يُقال: «يُسِرُّ، وَيُسَرُّ، وَيَسَرُّ، وَعُسِرَ، وَعُسِرَ، وَ«ميسور»، و«معسور»، وهما نقيضان في المعنى. يُقال: «دَعَا إِلَى ميسوره، وَإِلَى معسوره» أي: إلى زمن يُسَرِّه وَعُسِرِه، كما يُقال: «مَقْدَمُ الْحَاجِّ، وَخُفُوقُ النَّجْمِ».

و«المرفوع» و«الموضوع» بمعنى الرَّفْع والوَضْع، وهما ضربان من السير. يُقال: «رفع البعير في السير» إذا بَالَعَ، قال طَرَفَةُ [من المريع]:

٨٨٤- موضوعها زؤل ومرفوعها كَمَرٌ صَوْبٌ لِحِبِّ وَنَسْطٍ رِيحٍ
ويُقال أيضًا: «وَضَعْتُ الشَّيْءَ مِنْ يَدِي مَوْضُوعًا، وَوَضَعًا».

ومثله «المعقول» بمعنى «العقل»، يُقال: «ما له معقول»، أي: عقلٌ.

و«المجلود» بمعنى الجَلَادَة، يُقال: «رَجُلٌ جَلَدُ بَيْنِ الْجَلَادَة، وَالْمَجْلُودُ»، وبه قالوا في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»^(١)، أي: بَأَيْتِكُمُ الْفِتْنَةَ، وكان سيويه^(٢) لا يرى أن يكون «مفعول» مصدرًا، ويحمل هذه الأشياء على ظاهرها، ويجعل «الميسور»، و«المعسور» زمانًا يُوسِرُ، وَيُعَسِرُ فيه، كما تقول: «هذا وقتٌ مضروبٌ»؛ لأن الضرب يقع فيه. ومثله قوله [من الكامل]:

٨٨٥- حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْزُودَةٍ كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُخْلَلِ

٨٨٤ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٦؛ ولسان العرب ٨/ ١٣٠ (رفع)؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٤٢٤، ٦/ ١١٨؛ ومجمل اللغة ٢/ ٢٠٧، ٤٠٧؛ وأساس البلاغة (رفع)؛ وتاج العروس ١٨/ ٣١٩ (خفض)، ٢١/ ١٠٩ (رفع)، ٢٢/ ٣٤٥ (وضع)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ١٤٦ (خفض).

اللفظة والمعنى: الموضوع والمرفوع: نوعان من السير. الزول: الخفيف الحركات، والعجيب.

الصوب: المطر المنهمر بحيث ينفع ولا يؤذي. اللجب: المضطرب الحركات.

يصف ناقته بخفة الحركات وسلامتها، وشبه سيرها بهطول المطر مع اشتداد الريح.

الإعراب: «موضوعها»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر

مضاف إليه. «زؤل»: خبر مرفوع بالضمة. «ومرفوعها»: الواو: حرف عطف، «مرفوعها»: تعرب

إعراب «موضوعها». «كمر»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل رفع خبر، وهو مضاف،

«مر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «صوب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الجب»: نعت

نعت «صوب» مجرور بالكسرة. «وسط»: مفعول فبه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف

متعلق بالمصدر: «مر». «ريح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة الشعر.

وجملة «موضوعها زؤل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «مرفوعها كمر».

والشاهد فيه قوله: «موضوعها زؤل ومرفوعها كمر السحاب» بمعنى وضعها ورفعها.

(٢) الكتاب ٤/ ٩٧.

(١) القلم: ٦.

٨٨٥ - التخريج: البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة =

في رواية من خفض، جعل الليلة مزوودةً من حيث كان الرُّؤد فيها، فإذا قال: «دَعُهُ إِلَى ميسوره ومعسوره»؛ فكأنه قال: «إلى زمانٍ يُوسر فيه، ويُعسر فيه»، وجعل المرفوع والموضوع ما ترفعه وما تضعه، وجعل المعقول من «عَقَلْتُ الشيء» أي: حبسته وشددته كأنه عقل له ثَبَةً، وشَدَّ، وقيل في قوله: ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾: إن الباء زائدة على حد زيادتها في ﴿تَبَّتْ يُدَّةُ الْإِنْسَانِ﴾^(١) في أصح القولين، والمراد: فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ، واستغني بهذه المفعولات عن الفعل الذي يكون مصدرًا، لأن فيها دليلًا على الفعل، وقيل: المراد بالمفتون الجنني، لأن الجنني مفتون، وذلك أن الكفار قالوا: إن النبي ﷺ مجنون، وأن به جنينًا، فقال سبحانه: ﴿فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾^(٢) يعني الجنني.

ومن ذلك «المكروهة»، و«المصدوقة»، و«المأوية» على التفسير المتقدم. فأما «المُضْبَح» و«المُمْسَى» ونحوهما، فمصادرٌ غير ذي شك، وذلك أن المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة، كان على مثال المفعول؛ لأن المصدر مفعولٌ، تقول: «أدخلته مُدْخَلًا»، و«أخرجته مُخْرَجًا» كما قال تعالى: ﴿أَنزَلْنَاهُ مِنزَلًا مُّبَارَكًا﴾^(٣)، وقال الله: ﴿تَجَرَّبَهَا وَتَرَسَّهَا﴾^(٤)، والمفعول به «مُدْخَلٌ»، و«مُخْرَجٌ». وكذلك لو بنيت من الفعل اسمًا للمكان والزمان، كان كل واحد منهما على مثال المفعول، لأن الزمان والمكان مفعولٌ فيهما، والفعلُ يعملُ فيها كلها عملًا واحدًا، فلما اشتركت في وصول الفعل إليها ونُصِبَها، اشتركت في اللفظ، فقالوا في المكان والزمان: «مُمْسَى»، و«مُضْبَحٌ»، وكذلك إذا أرادوا المصدر.

= للمرزوقي ص ٨٧؛ ولسان العرب ١١/ ١٧٦ (حمل)؛ وله أو لابن جمره في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢٦، ٢/ ٩٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٧ (شمل).

اللفظة: مزوودة: مذعورة، خائفة. النطاق: شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها. المعنى: إن الشاعر يقول: إنه ممن حملته أمه وهي مذعورة غير مستعدة للفرار، فتشأ محمودًا مرضيًا، وقد كانت العرب تستحسن إتيان المرأة وهي مذعورة ليأتي الولد نجيًا. الإعراب: «حملت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للثاني، والفاعل: مستتر تقديره هي. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل حملت. «في ليلة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل حملت. «مزوودة»: صفة ليلة مجرورة مثلها. «كرها»: حال منصوب. «وعقد»: الواو: واو الحال، «عقد»: مبتدأ مرفوع. «نطاقها»: مضاف إليه مجرور، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «لم»: حرف جازم. «يحلل»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وحرك بالكسر للضرورة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره هو «نطاقها». وجملة «حملت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يحلل»: في محل رفع خبر المبتدأ، عقد. وجملة «عقد... لم يحلل»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ليلة مزوودة» حيث جاءت مفعولة بمعنى المفعول فيها، أي حيث الرُّؤد فيها.

(١) المؤمنون: ٢٠. (٢) القلم: ٥ - ٦.

(٣) المؤمنون: ٢٩. (٤) هود: ٤١.

ومنه «المُجَرَّبُ»، و«المُقَاتِلُ»، و«المُتَحَامِلُ»، و«المُدْخَرُجُ»، فـ«المُفْعَلُ» في هذا كالمفعول في الثلاثي، إلا أنهم يضمون الأول فيما زاد على الثلاثة، كما ضَمُوا أول الفعل منه، فـ«مُدْخَلٌ» كـ«يُدْخَلُ»، و«مُنْزَلٌ» كـ«يُنْزَلُ»، فأما قوله [من البسيط]:

الحمد لله مُمَسَانًا وَمُصَبِّحًا^(١) . . . إلخ

فالبيت لأُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ، والشاهد فيه استعمال «الممسي»، و«المصبح» بمعنى الإمساء والإصباح، والمراد وقت الإمساء، ووقت الإصباح، كما يُقال: «أَتَيْتُهُ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ، وَخُفُوقَ النَّجْمِ»، أي: وَقْتَهُ؛ فالممسي ههنا، والمصبح نصبٌ على الظرف، وأما قول الآخر [من الطويل]:

وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ^(٢)

فالبيت لرجل من بني مازن، وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عجل، فقتلوه، فغدت بنو عجل على جار من بني مازن، فقتلوه، وصدر البيت:

وَقَدْ دُقُّمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ

والشاهد فيه وضع «المُجَرَّبِ» موضع «التَّجَرُّبَةِ»، يريد أن بالتجربة يُعَرَفُ ما يُخْبِئُهُ الْمَرْءُ، وقوله [من الطويل]:

فَإِنَّ الْمُنْدَى رِخْلَةً فَرَكُوبُ^(٣)

الشعر لعَلْفَمَةَ بن عَبْدَةَ، وصدره:

تُرَادَى عَلَى دِمَنِ الْجِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ

وقبله:

فَأُزِدْتُهَا مَاءً كَأَنْ جِمَامَهُ مِنْ الْأَجْنِ جِنَاءٌ مَعَا وَصَبِيبُ

والشاهد فيه وضع «المُنْدَى» موضع «التَّنْدِيَةِ». يُقال: «تَدَبَّ الإِبِلُ» إذا رعت بين النَّهْلِ وَالْعَلَلِ، تَنْدُو نَدْوًا، وَأَنْدَيْتُهَا أَنَا، وَتَنْدِيَّةٌ، وَالْمَكَانُ الْمُنْدَى، وكذلك المصدر؛ يصف إبلاً ترعى على دمن المياه، فإن عافت الرِّعْيَ، اسْتَعْمَلَتْ فِي الرِّحِيلِ وَالرَّكُوبِ، فهو كقوله [من الكامل]:

٨٨٦- [بِسَوَاهِمِ لُحْقِي الْأَيَاطِلِ شُرْبٍ] فَعَلِيْقُهَا الْإِنْسَرَجُ وَالْإِلْجَامُ

(١) تقدم بالرقم ٨٧٥.

(٢) تقدم بالرقم ٨٧٦.

(٣) تقدم بالرقم ٨٧٧.

٨٨٦ - التخرُّج: البيت لأبي تمام في ديوانه ٧٥/٢.

اللغة: السواهم: المنغبرات الوجوه. لُحْق: جمع لحوق. الأياطل: جمع أَيْطَل، وهو الكُثْع. =

وإنما عطف «الركوب» بالفاء دون الواو، ليؤذن بأن ذلك متّصل لا ينقطع، كما يُقال: «مُطرنا ما بين زُبالة فَالْتَعْلَبِيَّة»، إذا أردت أن المطر انتظم الأماكن التي بين هاتين القرينتين، يقرؤها شيئاً فشيئاً بلا فُرْجة، ولو قلت: «مطرنا ما بين زُبالة والشعلبية»، فإنّما أفدت بهذا القول أن المطر وقع بينهما، ولم ترد أنه اتّصل في هذه الأماكن من أولها إلى آخرها. وأما قول الراجز:

إِنْ الْمَوْقَى مِثْلُ مَا وَقَبْتُ^(١)

فهو لرؤبة بن العجاج، وقبلة:

يَا رَبِّ إِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ نُسِيتُ فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ

الشاهد فيه استعمال «الموقى» بمعنى «التوقيّة»، أي: أن التوقية مثل توقيتي، وكان قد وقع في أيدي الحرورية، وأما قول الآخر [من الطويل]:

أَفَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا

فإنّ هذا المصراع قد استعمله شاعران أحدهما مالك بن أبي كعب، وتماه:

وَأَنْجُو إِذَا حُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَزْبِ^(٢)

والشاهد فيه استعمال «مُقَاتِل» بمعنى القتال، أي: حتى لا تبقى لي قُدرة على القتال، وأنجو عند الغلبة بالفرار إذا هلك الجبان، وأُجِيطَ به لعجزه عن الدفع والنّجاة، والآخر زيد الخيل، وتماه [من الطويل]:

وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمُكَبِّسُ

أي: الكيس العاقل؛ لأنه يعرف وجه التخلص، وأما قوله [من الرجز]:

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصْلَصِلِهِ^(٣)

= شَرْب: ضواير.

الإعراب: «بسواهم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ملا» في البيت السابق، وصرف الشاعر «سواهم» للضرورة الشعرية. «لحق»: نعت مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الأياطل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شَرْب»: نعت ثان مجرور بالكسرة الظاهرة. «فعليقها»: الفاء حرف استئناف، و«عليق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «الإسراج»: خبر مرفوع بالضمّة. «والإلجام»: حرف عطف واسم معطوف مرفوع بالضمّة. وجملة «فعليقها الإسراج والإلجام» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وليس في البيت شاهد نحويّ، ولكنه أتى به توكيداً على كثرة سفر الرواحل.

(١) تقدم بالرقم ٨٨٠.

(٢) تقدم بالرقم ٨٨١.

(٣) تقدم بالرقم ٨٨٢.

الشعر، فالشاهد فيه استعمال «المصلصل» بمعنى «الصُّلْصُلَة». شبه صهيل الفرس بصوت الصنج، والصنج الذي تعرفه العرب، فهو الذي يُتخذ من صُفْر يُضْرَب أحدهما بالآخر، وأما ذو الأوتار فهو للعجم. والصلصلة: الصوت، يُقال: «تَصْلَصَلَ الخَلْيُ على صدر المرأة»، أي: صَوَّت. ويجوز أن يكون شبه علك اللجام لجزيه بصوت الصنج، وصلصلة اللجام: صوته.

فصل

[المصدر على «تفعال»]

قال صاحب الكتاب: و«التَّفَعَال» ك«التَّهْدَار»، و«التَّلْعَاب»، و«التَّرْدَاد»، و«التَّجْوَال»، و«التَّقْتَال»، و«التَّسْيَار» بمعنى «الْهَذَر»، و«الْلَعْب»، و«الرَّذَة»، و«الْجَوْلَان»، و«الْقَتْل»، و«السَّيْر» مما بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه.



قال الشارح: هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدر «فَعَلْتُ» فيه على غير ما يجب له، بأن زيد فيه زوائد للإيذان بكثرة المصدر وتكريره، كما جاءت «فَعَلْتُ» بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره، وذلك قولك في «الْهَذَر»: «التَّهْدَار». يُقال: «هَذَرَ الشَّرَابُ يَهْدِرُ هَذَرًا وَتَهْدَارًا» إذا غَلَى، فالتهدار: الهَذَرُ الكثير.

وقالوا في اللَّعْب: «التَّلْعَاب» وفي «الصَّفْق»: «التَّصْفَاق» وفي «الرَّذَة»: «التَّرْدَاد»، وفي «الْجَوْلَان»: «التَّجْوَال»، وفي «الْقَتْل»: «التَّقْتَال» وفي «السَّيْر»: «التَّسْيَار»، فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على «فَعَلْتُ» لكن لما أردت التكثير؛ عدلت عن مصادرهما، وزدت فيها ما يدل على التكثير؛ لأن قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى، ألا ترى أنهم يقولون: «خَشِنَ الشيء»، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة، قالوا: «اخْشَوْشَنَ»، وقالوا: «عَشَبَتِ الأرض»، وإذا أرادوا الكثرة، قالوا: «اغْشَوْشَبَتِ»، فهي مصادرٌ جرت على غير أفعالها.

وقال الكوفيون: «التَّفَعَال» هنا بمنزلة التَّفْعِيل، ولا بأس به لأن «التفعيل» مصدر «فَعَّلَ»، وهو بناء كثرة فلم يأتوا بلفظه؛ لئلا يتوهم أنه منه، فغيروا الباء بالألف، وبقوا التاء مفتوحة. فأما «التَّيْبَان»، فلم ترد التاء فيه للتكثير، ولو كانت كذلك، لفتحت، لكنّها زيدت لغير علة، و«الْبَيَان» و«التَّيْبَان» واحد، وكذلك «التَّلْفَاء» و«الْلَفَاء» واحد، وليس في المصادر «تَفَعَالٌ» بكسر التاء إلا هذين المصدرين، وما عداهما «تَفَعَالٌ» بالفتح.

وقد جاءت أسماء يسيرة غير مصادر على «تَفَعَال» تبلغ نحو ستة عشر اسمًا، قالوا: «تَهْوَاءُ»، و«تَبْرَأُ»، و«تَغْشَارُ»، و«تَزْبَاعُ» لمواضع، و«تَمْسَاحُ» للدابة المعروفة، و«تَمْسَاحُ» للرجل الكذاب، و«تَجْفَافُ» لما يلبس الفرس عند الحرب، والجمع نجافيف، و«تَمْشَالُ» للصورة، و«تَمْرَادُ» بيت صغير للحمام، والجمع تماريد، و«تَلْفَاقُ» ثوبان

يُلْفَقَان، و«يُلْقَام» سريع اللِّقْم، و«يَضْرَاب» لوقت الضَّرَاب، و«يُلْعَاب» كثير اللَّعْب، و«يَقْصَارُ»، و«يُنْبَالُ» للقصور.

فصل

[المصدر على «فَعِيلِي»]

قال صاحب الكتاب: و«الفَعِيلِي» كذلك، نقول: «كان بينهم رَمِيًّا»، وهي التَّرامِي الكثير، و«الحَجَبِيَّ»، و«الحِثِّيَّ» كثرة الحَجَزِ والحِثِّ، و«الدَّلِيلِيَّ» كثرة العِلْم بالدلالة والرُّسُوح فيها، و«القَيْثِيَّ» كثرة التَّمِيمَة.

قال الشارح: اعلم أن هذه المصادر جاءت على «فَعِيلِيَّ» مُضَعَّفَة العين للمبالغة والتكثير، يُقَال: «كان بينهم رَمِيًّا»، أي: تَرَام، ولا يريد مطلق الرَّمِي، بل الكثرة، وكذلك «الحَجَبِيَّ»، و«الحِثِّيَّ» المراد كثرة الحَجَز، والحِثِّ، كما أن الرَّمِيًّا كذلك، ولا يكون من واحد؛ لأن المراد الترامي والتحاجز والتحاوُّث، وقد يجيء هذا الوزن لواحد، قالوا: «الدَّلِيلِيَّ» والمراد بها كثرة العِلْم بالدلالة، وقالوا: «القَيْثِيَّ» بمعنى التَّمِيمَة، و«الحِجَبِيَّ» كثرة الكلام السَّيِّء. وعن عُمَرَ رضي الله عنه: «لولا الخِلْفِيَّ لأدُنْتُ»، أي: لولا الخلافة والاشتغال بأمرها عن تعهّد أوقات الأذان، لأدُنْتُ، يشير بذلك إلى فضل الأذان.

وهذه الألفاظ من المصادر جاءت مؤنَّثة بالآلف، ولم تأتِ إلّا مقصورةً، نحو: «الدَّغْوِيَّ» و«الرُّجَعِيَّ» و«خَصَّه بالشيء خُصُوصًا، وخُصُوصِيَّةً، وخِصْصِيَّيَّ»، وحكى الكسائي: «خِصْصِيَّيَّ» بالمد، و«الأمر بينهم قِيْضُوصِيَّ»، والقِيْضُوصِيَّ: الأمر المشترك، وأجاز المد في جميع الباب قياسًا، وخالفه جميع البصريين في ذلك، والفراء من أصحابه.

فصل

[صياغة مصدر المَرَة]

قال صاحب الكتاب: وبناء المَرَة من المجرّد على «فَعْلَة»، نقول: «قَمْتُ قَوْمَةً»، و«شَرِبْتُ شَرِبَةً»، وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم: «أَتَيْتُهُ إِيْثَانَةً»، و«لَقِيْتُهُ لِقَاءَةً»، وهو ممّا عدها على المصدر المستعمل كـ«الإِغْطَاءَة» و«الانْطِلَاقَة» و«الابْتِسَامَة»، و«التَّزْوِيحَة»، و«التَّقْلِبَة» و«التَّغَاوُلَة»؛ وأمّا ما في آخره ناء، فلا يتجاوز به المستعمل بعينه، نقول: «قَاتَلْتُهُ مَقَاتَلَةً واحدةً»، وكذلك «الاستِغَاة» و«الدَّخْرَجَة».

قال الشارح: قد تقدّم أن أصل مصدر الفعل الثلاثي المجرّد من الزيادة أن يأتي على

«فَعَلَ»، فإذا أرادوا المَرَّةَ الواحدة، ألحقوه التاء، وجاؤوا به على «فَعْلَةً»، قالوا: «ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً»، و«قَتَلْتُهُ قَتْلَةً»، و«أَتَيْتُهُ أَتِيَةً»، و«لَقِيتُهُ لَقِيَةً»، وكذلك لو كان في المصدر زيادة، نحو «جلس جُلُوسًا»، و«قعد قُعُودًا»، فإنَّك تُسْقِطُ الزيادة إذا أردت المَرَّةَ الواحدة، وتأتي به على «فَعْلَةً»، نحو: «جلس جَلَسَةً»، و«قعد قَعْدَةً»؛ لأن الأصل «جَلَسَ»، و«قَعَدَ». وقولهم: «الجُلُوس»، و«الذُّهَاب» ونحوهما ليست الزيادة فيه من الأصل، لأنها لم تكن في الفعل، ولم تلزم الزيادة فيه لزومها ما كانت موجودة في فعله، نحو: «الإفْعَال» في باب «أَفْعَلَ»، و«الاستفعال» في باب «استفعل»، فالضَرْبُ والقَتْلُ ونحوهما جمع «فَعْلَةٍ»، نحو: «تَمَرَةٍ»، و«تَمَرٍ»، و«تَخْلَةٍ»، و«تَخْلٍ»؛ لأن المصدر يدل على الجنس، كما أن «النخل» و«التمر» يدلان على الجنس، فـ«ضَرْبَةٍ» نظير «تمرٍ»، و«ضَرْبٍ» نظير «تمرٍ».

وقد يزيدون التاء على المصدر المزداد فيه، فيريدون به المَرَّةَ الواحدة، قالوا: «أَتَيْتُهُ إِيْتَانَةً»، و«لَقِيتُهُ لِقَاءَةً»، جاؤوا به على المصدر المستعمل، كأنهم نزلوا الزيادة غير اللازمة منزلة اللازمة، فكما يقولون: «أَعْطَيْتُهُ إعْطَاءَةً»، و«استغفرتُهُ استغْفَارَةً»، كذلك قالوا: «أَتَيْتُهُ إِيْتَانَةً»، و«لَقِيتُهُ لِقَاءَةً».

«وهو فيما عداه على المصدر المستعمل»، يعني ما عدا الفعل الثلاثي المجرد من الزيادة، والمراد أن ما كان من الفعل زائدًا على الثلاثة، فإنَّ المَرَّةَ الواحدة تكون بزيادة الهاء على مصدره المستعمل، نحو قولك: «استغاث استغَاثَةً»، و«أعطاه إعْطَاءَةً»، و«كسره كَسِيرَةً» يراد بذلك كله المَرَّةَ الواحدة، وسواء ما كان زائدًا على الثلاثة بحروف كلها أصول، نحو: «الدُّخْرَجَةُ»، و«السَّرْهَقَةُ» أو بزيادة على بنات الثلاثة، نحو: «أَعْطَيْتُهُ إعْطَاءَةً»، و«أُطْلِقَ انْطِلَاقَةً».

فإن كان فيه هاء، لم يُجْتَلَبْ للمَرَّةِ هاءٌ، واكتفي بالهاء التي فيه عن هاء تجتلبها، وذلك قولك: «قاتلته مُقَاتَلَةً»، ولا تقول في المَرَّةِ: «قِتَالَةً»؛ لأن أصل المصدر في «قَاعَلٍ» المُفَاعَلَةُ لا «الِفْعَال»؛ لأنه على وزن «الدُّخْرَجَةُ»، ومثله «أَقْلَتُهُ إِقَالَةً»، و«اسْتَعْنَتْ به استعانةً».

ولو قيل - في قولك إذا قلت: «استعنتُ به استعانةً»، وأراد المصدر، ثم قال: «استعانةً» وأراد المَرَّةَ الواحدة - إنَّ هذه التاء غير تلك التاء الأولى، كما أنك إذا قلت: «يا مَنْصُ» في لغة من قال: «يا حارُّ»، فإنَّ الضمة فيه غير ضمة الصاد التي كانت فيه؛ لكان قولاً قوياً.

فصل

[مصدر النوع]

قال صاحب الكتاب: وتقول في الضرب في الفعل: «هو حَسَنُ الطَّعْمَةِ، والرَّكْبَةِ،

والجِلْسَة، والقَيْدَة، «وَقَتْلُهُ قِتْلَةً سَوْءٌ»، و«بُسْتُبِ المَيْتَةُ»، و«العِذْرَةُ» ضَرْبٌ مِنَ الاعتذار.

قال الشارح: إنما قال: «فِي الضَرْبِ مِنَ الفِعْلِ»: لأن المصدر يدلُّ على جنس الفعل، فإذا قلت: «ضَرْبٌ»، أو «قَتْلٌ»، دلَّ على الضَرْبِ والقَتْلِ الذي يتناول جميع أنواع الضَرْبِ والقَتْلِ، وأنت هنا لم تُرِدْ به الجنس ولا العدد، إنما أردت نوعاً من الجنس، فإذا قلت: «الطَّغْمَةُ»، و«الرُّكْبَةُ»، و«الجِلْسَةُ» ونحوها، فإثما تريد الحالة التي عليها الفاعل، والمراد أنه إذا ركب؛ كان ركوبه حسناً، أي: ذلك عادته في الركوب والجلوس. وكذلك «هو حسنُ الطَّغْمَةِ»، المراد أن ذلك لما كان موجوداً فيه لا يفارقه؛ صار حالة له. والقَيْدَةُ حالةٌ وَقْتُ قعوده، ومثله «القِتْلَةُ» للحالة التي قُتِلَ عليها.

و«بُسْتُبِ المَيْتَةُ»، أي: أنه مات مَيْتَةً سَوْءٌ، أي: حالةٌ وقت الموت كانت سيئة. و«العِذْرَةُ»: حالةٌ وقت الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربين: أحدهما للحالة على ما ذكرنا، والآخر أن يكون مصدراً لا يُراد به الحالة، وذلك نحو: «دَرَيْتُ دِرْيَةً»، و«لَفَلَانٍ شِدَّةً وَبَأْسٌ»، و«شَعُرْتُ بِالْأَمْرِ شِعْرَةً»، وقولهم: «لَيْتَ شِعْرِي»، المراد: «لَيْتَ شِعْرَتِي» أي: عِلْمِي وَمَعْرِفَتِي، وإثما حذفوا التاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

فصل

[بناء المصدر من المَعْتَلِّ العَيْنِ من «أَفْعَلْ» والمَعْتَلِّ اللام من «فَعَلْ»]

قال صاحب الكتاب: وقالوا فيما اعتَلَّتْ عَيْنُهُ من «أَفْعَلْ»، واعتَلَّتْ لَامُهُ من «فَعَلْ»: «إِجَارَةً»، و«إِطَاقَةً»، و«تَغْرِيزَةً»، و«تَسْلِيَةً»، معوضين التاء من العَيْنِ واللام الساقطتين، ويجوز ترك التعويض في «أَفْعَلْ» دون «فَعَلْ». قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾^(١)، وتقول: «أَرَيْتُهُ إِراءً»، ولا تقول: «تَسْلِيًا، ولا تَغْرِيزًا»، وقد جاء «التَّغْبِيلُ» فيه في الشعر. قال [من الرجز]:

٨٨٧- فَهِيَ تُنْزِي ذُلَّهَا ثَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً ضَبِيًّا

(١) النور: ٣٧.

٨٨٧ - التخریج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٢٨؛ والخصائص ٢/٣٠٢؛ وشرح التصريح ٢/٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٦٥؛ ولسان العرب ١١/٣٧٣ (شهْل)، ١٥/٣٢٠ (نزا)؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٧١؛ والمقرب ٢/١٣٤؛ والمنصف ٢/١٩٥.

اللغة: تنزي: توثب، تحرك. الشهلة: العجوز.

المعنى: إنها تحرك دلوها لاستخراج الماء تحريكاً ضعيفاً شبيهاً بتحريك المرأة العجوز لصبي ترقصه.

قال الشارح: أما ما كان من الأفعال على «أفعل» معتل العين، نحو: «أجاز يُجيز»، و«أطاق يطيق» ونظائرها من نحو «أقام»، و«أقال»، فإن المصدر منها على «إجازة»، و«إطاقة»، و«إقامة»، و«إقالة»، والأصل: «إجواز»، و«إطواق»؛ لأنه من «أجاز يجيز»، و«أطاق يطيق»، فهو كقولك: «أكرمَ يُكرمُ إكرامًا»، إلا أنه لما اعتلت العين من «أجاز يجيز»، و«أطاق يطيق» قلبها ألفًا؛ أعلوا المصدر حملًا على الفعل بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم قلبت العين ألفًا؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، وكانت الألف بعدها ساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكتين، وعوض من المحذوف التاء. فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن المحذوف ألف «إفعال» لأنها زائدة، فهي أولى بالحذف، وأبو الحسن الأخفش والفراء يذهبان إلى أن المحذوف الألف المبدلة من العين، وهو القياس، ولذلك اختاره صاحب الكتاب، فقال: «معوّضين من العين واللام»، يريد العين من «إطاقة»، واللام من «تَغْرِيبَة» وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، ومن ذلك «استعنته استعانة»، و«استخار استخارة»، والأصل: «استغوانًا»، و«استخيارًا».

فأما قولهم: «أزَيْتُهُ إِرَاءَةً» فإنه، وإن لم يكن معتل العين لأن الأصل «أزَيْتُهُ»، عينه همزة لأنه «أفعل» من «زأيت»، فالهمزة حرف صحيح، لكنه دخله نقص بتخفيف الهمزة، ولزوم ذلك حتى صار الأصل مرفوضًا، وذلك أنهم ألقوا حركة الهمزة على الراء، وأسقطت الهمزة، فأتوا بالهاء عوضًا من ذلك النقص. والذي يدل على أن الهاء عوض من المحذوف أنك تقول: «اخترتُ اختيَارًا»، و«انقاد انقيَادًا»، فلا تُلحق الهاء، لأنه لم يسقط من المصدر شيء؛ لأنه لم يلق فيه ساكنان. وأجاز سيبويه^(١) أن لا يأتوا بالعوض، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾^(٢). والفراء يجيز حذفها فيما كان مضافًا، نحو الآية؛ فكان الإضافة عوض من التاء، وسيبويه لم يفصل بين ما كان مضافًا وغير مضاف، فهو يجيز «أقام إقامًا»، والفراء لا يجيزه.

= الإعراب: «فهي»: الفاء بحسب ما قبلها، و«هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «تنزي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «دلوها»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «تنزيًا»: مفعول مطلق منصوب. «كما»: الكاف حرف جر، و«ما»: مصدرية. والمصدر المؤول من «ما» والفعل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ «تنزيًا» محذوفة. «تنزي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «شهلة»: فاعل مرفوع. «صبيا»: مفعول به منصوب.

وجملة «هي تنزي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «تنزي دلوها»: في محل رفع خبر المبتدأ «هي». والشاهد فيه قوله: «تنزيًا» حيث ورد مصدر الفعل الذي على وزن «فعل» المعتل اللام على «تفعليل» كما جيء في الصحيح اللام، وهذا شاذ، وقياسه: «تفعلة»، نحو: «تسمية»، و«ترضية».

وَأَمَّا «فَعَّلَ»، فله في الصحيح مصدران: «التَّفْعِيلُ»، و«التَّفْعِيلَةُ»، نحو: «كَرَّمْتَهُ تَكْرِيمًا وَتَكْرِمَةً»، و«عَظَّمْتَهُ تَعْظِيمًا وَتَعْظُمَةً»، و«التَّفْعِيلُ»، هو الأصل، لأنه هو اللازم، فأما إذا كان معتلّ اللام بالياء أو الواو؛ ألزموه «تَفْعِيلَةً» ولم يأتوا بالمصدر الآخر، لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرة، فيحتمل ثقل، وعنه مندوحة إلى المصدر الآخر، وذلك قولك: «عَزَيْتَهُ تَغْزِيَةً»، و«عَذَيْتَهُ تَغْذِيَةً». قال أبو بكر بن السراج: الأصل «تَغْزِيًا»، و«تَغْذِيًا»، فحذفت ياء من الياء المشددة، ودخلت التاء عوضًا من المحذوف.

وكلام الشيخ يُصْرَحُ فيه بأن المحذوف اللام، وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوجهٌ عندي، لأن اللام باقية في الصحيح من نحو «تَكْرِمَةً»، فكذاك يكون في المعتلّ، ولا يجوز إسقاط التاء من هذا، فيقال في «تغزية»: «تَغْزٍ»، كما جاز في «إقامة»، فقالوا: «إقامٌ»، والفرق بينهما أن نحو «أقامٌ»، و«أقالٌ» و«استحاذٌ» قد استعمل على الأصل، فقالوا: «أَطَوَلْتُ إِطْوَالًا»، و«استحوذْتُ استِخْوَادًا». فلمّا كان قد ورد تامًا على الأصل، جاز أن لا يعوّض منه؛ فأما نحو «تَغْزِيَةً»، و«تَغْذِيَةً»، فلم يرد الأصل البتة، فلزم العوض لذلك، وقد جاء «التَّفْعِيلُ» فيه في الشعر، قال [من الرجز]:

فَهِيَ تُسْرِي ذُلَّوْهَا تُسْرِيًا . . إلخ

والشاهد فيه قوله: «تُسْرِيًا»، والقياس: «تَنْزِيَةً»، لكنه راجع الأصل ضرورة، لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة، يُقال: «امْرَأَةٌ شَهْلَةٌ» إذا كانت نَصَفًا، وصار كالاسم لها بالعَلَبَةِ، ولا يُقال ذلك للرجل. يصف امرأة تستقي ماء، والمراد أنها ترفع ذُلَّوْهَا كما ترفع المرأة الصبي عند ترفيقه.

فصل

[إعمال المصدر]

قال صاحب الكتاب: ويُعْمَلُ المصدر إعمالَ الفعل مفردًا، كقولك: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرٍا زَيْدٌ»، ومضافًا إلى الفاعل، أو إلى المفعول، كقولك: «أَعَجَبَنِي ضَرْبُ الْأَمِيرِ اللَّصِّ، وَدَقُّ الْقَصَارِ الثَّوبِ، وَضَرْبُ اللَّصِّ الْأَمِيرِ، وَدَقُّ الثَّوبِ الْقَصَارِ»، ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة، كقولك: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا»، ونحوه قوله عز اسمه: «أَوْ إِنْطَعْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسَعٍ يَمِينًا»^(١)، و«مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو»، و«مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ»، أي: من أن ضَرْبَ زَيْدٍ، أو ضَرْبَ، ونحوه قوله تعالى: «وَهُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْمِهِمْ سَكَتُونَ»^(٢)، ومعرفًا باللام كقوله [من المتقارب]:

٨٨٨- ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ يَحَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ

(٢) الروم: ٣.

(١) البلد: ١٤ - ١٥.

٨٨٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٣؛ وخزانة الأدب ١٢٧/٨؛ والدرر =

وقوله [من الطويل]:

[لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُبِيرَةِ أَتْنِي] كَزَزْتُ فَلَمْ أَتَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ بِسَمْعَا^(١)

قال الشارح: والمصدر يعمل عمل الفعل المأخوذ منه: إن كان الفعل غير متعد، كان المصدر غير متعد، فكما تقول: «قام زيد»، ولا تجاوز الفاعل، كذلك تقول: «أعجبني قيام زيد». وإن كان يتعدى إلى واحد، يتعدى مصدره إلى واحد، فتقول: «أعجبني ضرب زيد عمراً». وتقول: «أعجبني إعطاء زيد عمراً درهمًا»، فتعديه إلى مفعولين كما يفعل ذلك الفعل، نحو: «أعطيْتُ زيداً درهمًا». وإن كان يتعدى فعله بحرف جزاء كان المصدر كذلك، فتقول: «أعجبني مرورك بزيد».

وإنما يعمل من المصادر ما كان مقدراً بـ«أن» والفعل، نحو قولك: «أعجبني ضرب زيد عمراً»، وتقديره: أن ضرب زيد عمراً. فأما إذا كان مؤكداً لفعله، أو عاملاً فيه الفعل الذي أخذ منه على وجه من الوجوه، لم يعمل؛ لأنه لا يقدر بـ«أن» والفعل، وذلك نحو قولك: «ضربتُ زيداً ضرباً شديداً»؛ لأنه لا يحسن أن تقول فيه: «ضربتُ زيداً أن ضربتُ زيداً». فأما قولهم في الأمر: «ضرباً زيداً»، فكثير من النحويين يقولون: العامل في «زيد»: «ضرباً».

والذي عليه المحققون أن العامل فيه الفعل الذي نصب المصدر، وتقديره: اضرب

= ٢٥٢/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١؛ وشرح الأشموني ٢٢٣/١؛ وشرح التصريح ٦٣/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١١؛ والكتاب ١٩٢/١؛ والمقرب ١/١٣١؛ والمنصف ٧١/٣؛ وجمع الهوامع ٩٣/٢.

اللفظة: النكابة: إغصاب الغير وقهره. الفرار: الهرب. يراخي الأجل: يبعد الموت.

المعنى: أنه جبان، لا يقهر الأعداء، ويعتمد على الهرب ظناً منه بأنه يبعد الموت.

الإعراب: «ضعيف»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وهو مضاف. «النكابة»: مضاف إليه مجرور. «أعداء»: مفعول به للمصدر «النكابة» منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «يخال»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الفرار»: مفعول به منصوب. «يرايخي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الأجل»: مفعول به منصوب، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة «... ضعيف النكابة»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «يخال الفرار»: في

محلّ رفع خبر ثان. وجملة «يرايخي الأجل»: في محلّ نصب مفعول به ثان لـ «يخال».

والشاهد فيه قوله: «النكابة أعداء» حيث نصب المصدر المقترن بـ «أل»، وهو قوله: «النكابة»، مفعولاً به، وهو قوله: «أعداء».

(١) تقدم بالرقم ٨٤٢.

ضرباً زيداً، ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في «زيد» لنيابته عن الفعل، لا بحكم أنه مصدر، وجاء كقولك: «زيد في الدار قائماً»، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل؛ كذلك ههنا، ويكون فيه ضمير فاعل نُقل إليه من الفعل، وهو ضمير المخاطب، كما نقل الضمير من الفعل إلى الظرف في «زيد في الدار قائماً». ولو أظهر الفعل، وقلت: «اضربت ضرباً زيداً»، لم يكن العامل في «زيداً» إلا الفعل دون المصدر، كما أنك لو أظهرت العامل في الظرف، وقلت: «زيد استقر في الدار قائماً»، لم يكن العامل في الحال إلا الفعل دون الظرف، وكان خالياً من الضمير، ولو قلت: «أنكرت ضربك زيداً»، لكان في معنى «أن» والفعل، لأنه يحسن أن تقول: «أنكرت أن تضرب»، إذ العامل فيه من غير لفظه. ولك أن تقدّره بـ«أن» والفعل المسند إلى الفاعل، نحو قولك: «أعجبني ضربك زيداً»، والتقدير: «أن ضربت زيداً». ولك أن تقدّره بالفعل الذي لم يسم فاعله، نحو: «ساءني ضربك»، والتقدير: «أن ضربت»، والفرق بينهما بالقرائن.

وإنما عمل المصدر إن كان على هذه الصفة، لأنه في معنى الفعل على ما ذكرنا، ولفظه متضمن حروف الفعل، فجرى مجرى اسم الفاعل، فعمل عمله، ألا ترى أن «أن» وما بعدها من الفعل، لما كانت في تأويل المصدر، أعطيت حكمه، ف وقعت فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها، نحو قولك: «أعجبني أن قم»، فـ«أن» وما بعدها من الفعل في موضع مرفوع بأنه الفاعل. وتقول: «أكره أن تقوم»، والمعنى: أكره قيامك، كذلك المصدر إذا كان مقدراً بـ«أن» والفعل؛ كان له حكم الفعل من العمل.

وإنما اشترط أن يكون لفظ المصدر العامل متضمناً حروف الفعل ليدل على الفعل، فلذلك تقول: «مروري بزيد حسن، ومروري بعمرو قبيح»، ولو قلت: «وهو بعمرو قبيح»، لم يجز؛ لزوال حروف الفعل من لفظه.

وهذا المصدر يعمل على ثلاثة أضرب: إذا كان مفرداً منوئاً، وإذا كان مضافاً، وإذا كان معرّفاً بالألف واللام.

فأما الأول، وهو ما كان منوئاً، فهو أقيسُ الضروب الثلاثة في العمل، وذلك من قبل أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والتنوين يدل على التذكير، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء.

وأما المضاف، فإعماله في الجزء بعد الأول، لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء وبابها التعريف والتخصيص، وذلك مما لا يكون في الأفعال، إلا أن الإضافة قد تقع منفصلة، فلا تفيد التعريف على حد وقوعها في اسم الفاعل، فلما كان التعريف قد يتخلف عن الإضافة؛ لم تكن الإضافة منافيةً لمعنى الفعل من كل وجه، إذ قد توجد غير معرفة.

وأما ما عَمِلَ من المصادر، وفيه الألف واللام، فهو أضعفها؛ لأن الألف واللام لا تكون في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا معرفةً، فلذلك ضعف أعمالها. وإنما قلنا: «في أسماء الأجناس» تحرُّراً من الأعلام، فإن الألف واللام قد تدخلها لا لمعنى التعريف، نحو: «الحسن»، و«العباس»، ونحو قوله [من الرجز]:

بَاعَدَ أُمَّ الْقَمَرِ مِنْ أَسِيرِهَا^(١)

فمثال ما عمل من المصادر منوئاً قولك: «أعجبني ضرب زيد عمرًا»، وإن شئت قلت: «أعجبني ضرب عمرًا زيد» فتقدّم المفعول على الفاعل، وذلك قليل في الاستعمال. وإنما جاز أن تأتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول، ولم يجر أن تأتي بعد اسم الفاعل إلا بالمفعول، وذلك من قِبَل أن المصدر غيرُ الفاعل والمفعول، فلم تستغن بذكره عن ذكرهما. وليس كذلك اسم الفاعل، فإنه هو الفاعل، فلم تحتج إلى ذكره بعده، فلذلك لم تجز إضافته إلى الفاعل، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

وجملة الأمر أن الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستة:

أولها: أن الألف واللام في اسم الفاعل تفيد التعريف مع كونها بمعنى «الذي»، والألف واللام في المصدر تفيد التعريف لا غير.

الثاني: أن اسم الفاعل يتحمّل الضمير كما يتحمّل الفعل؛ لأنه جارٍ عليه، والمصدر لا يتحمّل ضميراً؛ لأنه بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه منوئاً مقدّراً غير مستتر فيه.

الثالث: أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، واسمُ الفاعل لا يضاف إلا إلى المفعول لا غير، وقد ذكر.

الرابع: أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، واسمُ الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال.

الخامس: أن المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه، سواء كانت فيه الألف واللام، أو لم تكن، واسمُ الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام.

السادس: أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله، والمصدر يعمل معتمداً، وغير معتمد. فمما جاء مُعْتَمِلاً من المصادر منوئاً قوله تعالى: ﴿أَوْ لَطَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَبْسَآذًا مَقْرَبَةً﴾^(٢)، ف«يَبْسَآذًا» منصوب بالمصدر الذي هو «إطعام»، والتقدير: أو إطعام هو، فيكون الفاعل مقدّراً محذوفاً. فإن صرّحت بالفعل، كان الفاعل مستتراً، نحو

(١) نقدم بالرقم ٦٩.

(٢) البلد: ١٤ - ١٥.

قولك: «أو أن أطمع يتيماً»، ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٨٨٩- فلولا رجاء النضر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالنوايرد

فأعمل «رهبة» في «عقابك»، ومن ذلك قول الآخر [من الوافر]:

٨٩٠- بضرب بالسيف رؤوس قوم أزلنا هامهن على المقييل

فنصب «الرؤوس» بـ«ضرب».

وأما إعماله وهو مضاف، فإنه يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول لتعلقه بكل واحد منهما، فتعلقه بالفاعل وقوعه منه. وتعلقه بالمفعول وقوعه به، وإضافته إلى الفاعل

٨٨٩ - التخریج: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٩٣/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٩.

اللغة: الموارد: الطرق المؤدية إلى الماء.

المعنى: لولا أنهم يرجون أن تنصرهم علينا إن حاربناهم، ولولا أنا نرهب عقابك إن قتلناهم، لصاروا لنا أذلاء، نطأهم كما نطأ الطرق المؤدية إلى المياه.

الإعراب: «فلولا»: الفاء: حسب ما قبلها، «لولا»: حرف شرط غير جازم. «رجاء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود. «النضر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «منك»: جار ومجرور متعلقان بحال من «النضر». «ورهوة»: الواو: حرف عطف، «ورهوة»: معطوف على «رجاء» مرفوع مثله. «عقابك»: مفعول به منصوب بالفتحة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «قد»: حرف تحقيق لا محل له. «صاروا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع اسم «صار». «لنا»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الموارد». «كالموارد»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب خبر «صار»، وهو مضاف، و«الموارد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لولا رجاء النضر منك...» قد صاروا لنا كالموارد: بحسب الفاء، والفاء بحسب ما قبلها. وجملة «رجاء منك موجود»: لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «صاروا لنا كالموارد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رهبة عقابك» حيث أعمل «رهبة» في المفعول به مع تنوينها، وهي مصدر. فـ«عقابك» منصوب بـ«رهبة».

٨٩٠ - التخریج: البيت للمرار بن منذر التميمي في المقاصد النحوية ٤٩٩/٣؛ وبلا نسبة في شرح أبيات

سيبويه ٣٩٣/١؛ وشرح الأشموني ٣٣٣/٢؛ واللمع ص ٢٧٠؛ والمحنتب ٢١٩/١.

اللغة: الهام: ج الهامة، الرأس. المقييل: العنق، ومكان القيلولة.

الإعراب: «بضرب»: جار ومجرور متعلقان بـ«أزلنا». «بالسيف»: جار ومجرور متعلقان بـ«ضرب». «رؤوس»: مفعول به للمصدر «ضرب»، وهو مضاف. «قوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أزلنا»: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «هامهن»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «على المقييل»: جار ومجرور متعلقان بـ«أزلنا».

والشاهد فيه قوله: «بضرب... رؤوس» حيث عمل المصدر المنون عمل فعله، فنصب مفعولاً به.

أحسن، لأنه له، وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه به اتصل، وفيه حلٌّ، وذلك نحو قولك: «سَرَّني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا»، إذا أضفَّته إلى الفاعل، و«ضَرْبُ زيدٍ عمرًا»، إذا أضفَّته إلى المفعول تخفض ما تضيفه إليه إن كان فاعلاً، وإن كان مفعولاً، فإن أضفَّته إلى الفاعل، جررت الفاعل، ونصبت المفعول؛ وإذا أضفَّته إلى المفعول، جرَّرتَه أيضًا ورفعت الفاعل. ومما جاء من ذلك مُعَمَّلاً، وهو مضاف، قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بِبَعْضٍ﴾^(١) أضافه إلى الفاعل، ونصب «الناس»؛ لأنه مفعول. ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

٨٩١- عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ قَبْلُ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ
أضاف «العهد» إلى الياء، وهو في موضع الفاعل، ونصب «الحي» لأنه مفعول، و«عهدي»: مبتدأ، وقوله: وفيهم إلى آخر البيت في موضع الحال، وقد سُدَّ مَسَدُ الخبر، كقولك: «قيامُك ضاحكًا»، و«ضَرْبِي زيدًا قائمًا».

وقد يضاف إلى الفاعل، ولا يُؤْتَى له بمفعول، وذلك، نحو: «عجبت من ضربِ زيدٍ»، أي: من أن ضَرَبَ زيدٌ، أو ضَرِبَ زيدٌ. إن شئت قدَّرتَه بما سُمِّيَ فاعله، وإن شئت قدَّرتَه بما لم يسم فاعله. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ مُسَيِّئُونَ﴾^(٢)، أي:

(١) البقرة: ٢٥١، والحيج: ٤٠.

٨٩١- التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٦/١، ولسان العرب ١٩٨/٤ (حضر)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٥٠.

اللغة: الجميع: المجتمعون. الميسر: القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين. وندام: من المنادمة، والندام جمع نديم أو ندمان.
المعنى: وصف دارًا خلت من أهلها، فذكر ما كان فيها من اجتماع الحي مع سعة الحال والقمار على الجزور.

الإعراب: «عهدي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير المتكلم في محل جر بالإضافة، وقد سُدَّ مسد الخبر الجملة الحالية (فيهم ميسر). «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«عهدي». «الحي»: مفعول به للمصدر (عهدي) منصوب بالفتحة. «الجميع»: صفة لـ«الحي» منصوبة بالفتحة. «وفيهم»: الواو: حالية، «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف، والتقدير: ميسر كائن فيها. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالخبر المحذوف السابق الذكر. «التفرُّق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ميسر»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «وندام»: الواو: حرف عطف، و«ندام»: معطوف على «ميسر».

وجملة «عهدي مع الخبر المقدّر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فيهم ميسر وندام»: جملة حالية محلها النصب سُدَّتْ مسد الخبر.

والشاهد فيه: نُصِبَ «الحي» بـ«عهدي»، لأن معناه عهدتُ بها الحي، و«عهدي» مصدر غير منون.

من بعد أن عُلبُوا. ومن إضافته إلى المفعول قوله [من الطويل]:

٨٩٢- أَمِنْ رَسَمِ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمُصَيِّفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ
والتقدير أَمِنْ أَنْ رَسَمَ دَارًا مَرِيعًا وَمُصَيِّفًا. وقد يضاف إلى المفعول من غير ذكر
الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(١)، والأصل: من دعاء الخير هو،
والتقدير: من أن يدعو الخير، ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْيكِ﴾^(٢)، أي: بسؤال
نعمتك هو، وحذف الفاعل للعلم به، ودلالة الحال عليه، لأن المصدر لا يتحمل ضميرًا
بخلاف الصفة. فأما قوله [من الطويل]:

٨٩٣- فَلَا تُكْثِرْهُ لَوْ مِثْلُ أَخَاكَمَا بِذِكْرِهِ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ مُولَعٌ

٨٩٢ - التخريج: البيت للحطيفة في ديوانه ص ٨١؛ والأغاني ١٥٣/١٧، ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١٢١/٨،
١٢٣، ١٢٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٠؛ ولسان العرب ٢٤١/١٢ (رسم)؛ وبلا نسبة في
أمالى المرنضى ٤٧/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٠٠.

اللغة: الرسم (هنا): مصدرٌ رَسَمَ المطرُ الدارَ، أي صَبَرَهَا رَسْمًا بَأَن غَقَّاهَا. الوكيفُ: مصدر وكف
البيت بالمطر، والعين بالدمع، أي: سال شيئًا فشيئًا. الشؤون: مجاري الدمع من الرأس إلى العين.

المعنى: ألعينيك هذه الدموع تنهال من أجل رسوم دارٍ هو موضع الحلول في الربيع والصيف؟
الإعراب: الهمزة: حرف استفهام. «من رسم»: جار ومجرور متعلقان بغير المبتدأ «وكيف»،
والتقدير: «ألعينيك وكيف من ماء الشؤون من أجل رسم دار». «دارٍ»: مضاف إليه. «مربع»:
فاعل للمصدر «رسم». «ومصيف»: الراو: حرف عطف، «مصيف»: معطوف على «مربع». «لعينيك»: جار ومجرور متعلقان بغير مقدم محذوف، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «من ماء»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «الشؤون»: مضاف إليه. «وكيف»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

جملة «ألعينيك من ماء الشؤون وكيف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: أن «رسم دار» مصدر مضاف إلى مفعوله، و«مربع» فاعله.

(١) فصلت: ٤٩.

(٢) ص: ٢٤.

٨٩٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢٣٣/١.

اللغة: بذكره: بذكره. المولع: المغرور والعاشق بشدة.

المعنى: يطلب من صاحبه أن يقللًا تعنيفهما له، فهو يتعشق تذكر ليلي العامرية.

الإعراب: «فلا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: ناهية جازمة. «تكثره»: فعل مضارع مجزوم بحذف
النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لومي»: مفعول
مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر
بالإضافة. «فإن»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «أخاكما»: اسم «إن» منصوب بالألف
لأنه من الأسماء الستة، و«كما»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «بذكره»: الباء: حرف جر،
«ذكرى»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة،
والجار والمجرور متعلقان بـ«مولع». «ليلى»: مفعول به لاسم المصدر «ذكرى» منصوب بالفتحة =

ففي البيت مصدران:

أحدهما: «اللوم» والآخر «الذكري» ف«اللوم» مضاف إلى المفعول، والمراد: لا تكثر لومك إيتي، و«الذكري» مضاف إلى الفاعل، وهو الهاء، و«ليلي» المفعول في محل منصوب. وأما الضرب الثالث: وهو إعمال المصدر، وفيه الألف واللام، فنحو قولك: «عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا»، أي: من أن ضرب زيدٌ عمرًا، ولا أعلمه جاء في التنزيل. فأما قوله [من المتقارب]:

ضعيفُ الشكَايةِ أَعْدَاءُهُ^(١)... إلخ

أنشده سيبويه^(٢) غُفْلًا، ولم يذكر شاعره، والشاهد فيه نصب «الأعداء» بـ«النكايه»، لمنع الألف واللام الإضافة كمنع التنوين، وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منونٌ محذوف تقديره: ضعيفُ النكايه نكايه أعداءه، وذلك لضعف إعمال المصدر، وفيه الألف واللام. يهجو رجلًا يقول: هو ضعيفٌ عن أن يثكأ أعداءه، وجبانٌ فلا يثبت لقبزه، فيلجأ إلى الفِرار، ويخاله مؤخرًا لأجله. وأما قول الآخر [من الطويل]:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٣)

فهو في الكتاب^(٤) منسوب إلى المزار الأسدي، ورواه بعضهم في شعر مالك بن زُغبة الباهلي، ويَعده:

وَإِنِّي لِأَعْيَدِي الْحَبِيلَ تَعَثَّرُ بِالقَنَا جَفَاطًا عَلَى الْمَوْلَى الْحَدِيدِ لِيُثْمِنَا

ورواية البيت في كتاب سيبويه «لحقت» مكان «كررت»، والاحتجاج على رواية من روى «كررت»، فيكون «مسمع» منصوبًا بـ«الضرب»؛ وأما من روى «لحقت»، يجوز أن يكون «مسمع» منصوبًا به لا بالمصدر، فلا يكون فيه حجة.

فإن قيل: ولا يكون أيضًا في رواية من روى «كررت» حجة؛ لاحتمال أن يكون المراد: كررت على مسمع، فلم أنكل عن ضربه، بحذف الجاز؛ قيل: لا يحسن ذلك؛ لأن حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله بابٌ ضرورة، وطريقه السماع، فلا يُحتمل عليه ما وُجد عنه مندوحة.

= المقذرة على الألف. «العامة»: صفة منصوبة بالفتحة. «مولع»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة. وجملة «لا تكثرا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن أخاكم مولع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بذكراه ليلي» حيث أضاف «الذكرى» - وهي هنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله - إلى فاعلها وهو ضمير الغيبة العائد على «الأخ»، ثم أتى بعدها بمفعول المصدر (ليلي).

(١) تقدم بالرقم ٨٨٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٩٢.

(٣) تقدم بالرقم ٨٤٢.

(٤) الكتاب ١/ ١٩٣.

يقول: قد علم أول من لقيت من المُغيرين أنني صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم، ولحقّت عبيدّهم، فلم أنكل عن ضربه بسيفي. والنكول: الرجوع عن القِرْن جُبْتًا، وكانت بنو ضُبَيْعَةَ قد أغارت على باهلة، فلحقّتهم باهلة فهزمتهم. و«المُغيرة»: اسم فاعل من «أغار». و«أولاهها» بضمّ الهمزة وهي مُقدّمُها، وهي تأنيث «أول». وقد تقدّم القول: إن إعمال المصدر وفيه الألف واللام ضعيف، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنك إذا قلت: «أردتُ الضرب زيّدًا»؛ فإنّما تنصبه بإضمار فعل لا بـ«الضرب». وبعضهم يقدّره بمصدر ليس فيه ألف ولا ميم، كأنه قال: «ضعيفُ النكاية نكاية أعداءه». والصواب أنه منصوب بالمصدر المذكور على ضغفه، وذلك لأن الألف واللام بمنزلة التنوين، فعجل وفيه الألف واللام، كما يعمل وفيه التنوين، فاعرفه.

فصل

[شاهد على نصب المعطوف حملًا على محلّ المعطوف عليه المجرور]

قال صاحب الكتاب: وبیت الكتاب [من الرجز]:

٨٩٤- قد كنت دابنت بها خناتًا مخافة الإفلاس والليانا
إنما نُصب فيه المعطوفُ محمولاً على محلّ المعطوف عليه، لأنّه مفعولٌ، كما
خملَ لبيدُ الصفة على محلّ الموصوف في قوله [من الكامل]:

٨٩٤- التخرّيج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢؛ ولزياد العنبري في شرح النصريح ٢/ ٦٥؛ وله أر لرؤبة في الدور ٦/ ١٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٥/ ١٠٢؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

اللغة: دابنت بها: أخذتها بدلاً من دين لي عنده. الليان: المظل. المعنى: يقول: إنه قد أخذ قينة بدلاً من دين له عند حنان خرقاً من إفلاسه ومماطلته. الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «دابنت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دابنت». «حناتًا»: مفعول به منصوب. «مخافة»: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف. «الإفلاس»: مضاف إليه مجرور. «والليانا»: الواو: حرف عطف، و«الليانا»: معطوف على «الإفلاس» تبعه محلاً على أنه مفعول به لـ «مخافة» منصوب، والألف: للإطلاق. وجملة «قد كنت دابنت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دابنت»: في محلّ نصب خبر «كان».

والشاهد فيه قوله: «والليانا» حيث عطف «الليان» على «الإفلاس» فبُعه على المحلّ، وهو مفعول به للمصدر «مخافة». وقيل: «الليان» مفعول به لفعل محذوف تقديره: «خفت». وقيل: يجوز أن يكون معطوفاً على «مخافة»، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة الليان، وبهذا المضاف، «مخافة»، أقيم المضاف إليه «الليان» مقامه، فانتصب انتصابه.

[حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهُ] طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)
أي: كما يطلب المعقب المظلوم حقه.

قال الشارح: إذا عطف على ما خُفِضَ بالمصدر، جاز لك في المعطوف وجهان: أحدهما: أن تحمله على اللفظ، فتخفضه، وهو الوجه.

والآخر: أن تحمله على المعنى؛ فإن كان المخفوض مفعولاً في المعنى، نصبت المعطوف؛ وإن كان فاعلاً، رفعت، فتقول: «عجبت من ضرب زيد وعمرو»، وإن شئت: و«عمراً»، فهو بمنزلة قولك: «هذا ضاربُ زيد وعمرو، وعمراً». وإنما كان الوجه الجَرّ لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى، كان مردوداً على الأول في معناه، وليس مُشاكلاً له في لفظه. وإذا حصل اللفظ والمعنى، كان أجود من حصول المعنى وحده، وإذا نصبت؛ فدرت المصدر بالفعل، كأنك قلت: «عجبت من أن ضرب أو من أن يُضرب»، ليتحقق لفظ الفاعل والمفعول. فأما قوله [من الرجز]:

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَنًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا
يُحْسِنُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

الشعر لزياد الغنيري، والشاهد فيه نصب «الليان» بالعطف على المعنى، وذلك كأنه قال: «وتخافُ الليان». ويجوز أن يكون معطوفاً على «مخافة»، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة الليان، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وكذلك «القيان» هو منصوب على معنى الأصل، لأن المراد: يحسن أن يبيع الأصل والقيان. والفَيْتَةُ: الأَمَةُ مُعْتَبَةٌ كانت أو غيرَ مُعْتَبَةٍ، يريد أنه دائن بها - يعني الإبل - حسان؛ لأنه مَبْلِيءٌ لا يُمَاطِلُ مخافة أن يُدَايِنَ غيره ممن ليس بمَبْلِيءٍ، فيمَاطِلُ لإفلاسه. والليان: مصدر بمعنى «اللي»^(٢). ومنه قوله عليه السلام: «لَيْتُ الْعَنِي ظَلَمَ»^(٣).

والنعت في ذلك كالعطف في جواز الحمل على اللفظ والمعنى، تقول فيه: «عجبت من ضرب زيد الظريف» بالخفض على اللفظ، و«الظريف» بالرفع على المعنى. ومنه قول لبيد [من الكامل]:

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

يصف غيراً، يقول: حتى تهجر في الرواح، أي: سار في الهاجرة، وهاجه: يعني

(١) تقدم بالرقم ٢٣٧.

(٢) الحديث بلفظ «مطل العني ظلم» في صحيح مسلم كتاب المساقاة، رقم ١٥٦٤؛ وصحيح الترمذي في كتاب البيوع، رقم ١٣٠٨؛ وسنن أبي داود في كتاب البيوع، رقم ٣٣٤٥؛ وسنن النسائي في كتاب البيوع بالرقم ٤٦٩٢، والرقم ٤٦٩٥.

أثارة، أي: العير، و«طلب» منصوب على المصدر بما دلّ عليه المعنى، أي: طَلَبَ الماءَ طَلْبًا مثلَ طلبِ المعقّب حقه المظلوم، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. والمعقّب: الممطول بذئنه، قيل له ذلك لأنه يتبع عَقِبَ المدين، و«المظلوم»: نعت له على المعنى. ولو خفض، لكان أجود، لو ساعدت القافية.

فصل

[عمل المصدر ماضيًا ومستقبلًا]

قال صاحب الكتاب: ويعمل ماضيًا كان أو مستقبلًا. تقول «أعجبنى ضرب زيدًا أمس»، و«أريد إكرام عمرو أخاه غدًا».



قال الشارح: يشير بذلك إلى الفرق بين اسم الفاعل والمصدر في العمل، وذلك لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك: «هذا ضارب زيدًا غدًا، ومُكرّم عمرًا الساعة». ولا يعمل بمعنى الماضي، بل يكون مضافًا إلى ما بعده، نحو: «هذا ضارب زيدًا أمس». وسيأتي الكلام عليه مستوفى. وأمّا المصدر فإنه يعمل على كل حال، سواء كان ماضيًا، أو حاضرًا، أو مستقبلًا. والعلة في ذلك أن اسم الفاعل إنما عمل لجزيائه على الفعل المضارع في حركاته وسكناته وعددي حروفه على ما سيوضح؛ فأما إذا كان بمعنى الماضي، فإنه لا مشابهة بينه وبين الفعل الماضي، ألا ترى أن «ضرب» ثلاثة أحرف كلها متحركة، و«ضارب» أربعة أحرف، الثاني منها ساكن، فلذلك لم يعمل إذا كان بمعنى الماضي. وأمّا المصدر، فإنه لم يكن عمله لما ذكرناه في اسم الفاعل، وإنما كان عمله لما فيه من حروف الفعل، وتقديره بـ«أن» وما بعده من الفعل، وهذا المعنى موجود في كل الأزمنة، فالمقتضى لعمل المصدر موجود، سواء كان بمعنى الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، وليس اسم الفاعل كذلك، فاعرف الفرق بينهما إن شاء الله تعالى.

فصل

[عدم تقدّم معمول المصدر عليه]

قال صاحب الكتاب: ولا يتقدّم عليه معموله، فلا يقال: «زيدًا ضربك خير له»، كما لا يقال: «زيدًا أن تضرب خير له».



قال الشارح: قد تقدّم القول: إن المصدر موصول، ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدّرًا بـ«أن» والفعل، و«أن» موصولة كـ«الذي»، فلذلك لا يتقدّم عليه ما كان من صلته، لأنه من تمامه، بمنزلة الياء والdal من «زيد»، بخلاف اسم الفاعل، فإنه

يجوز تقديم معموله عليه، لأنه ليس موصولاً، ولم يكن مقدراً بـ«أن»، إلا أن يكون فيه الألف واللام، نحو: «الضارب»، فإنه لا يجوز تقديم شيء من معموله عليه؛ لأن الألف واللام موصولة كـ«الَّذِي»، فعلى هذا لا تقول: «زيداً ضربك خيرٌ له»، فيكون «الضرب» مبتدأ، وهو مضاف إلى الفاعل، و«زيد» مفعول، و«خير له» الخبر. فإذا قدمت «زيداً» على المصدر، وهو من صلتته إذ كان معمولاً له، بطلت المسألة.

وتقول: «أعجب زيداً ركوبُ الدابةِ عمرو» والمراد: أعجب زيداً أن ركب الدابةَ عمرو، فـ«زيد» منصوب بـ«أعجب»، فهو خارج من الصلة، و«أن» وما بعدها في موضع مرفوع بأنه فاعلُ «أعجب»، و«الدابة»، و«عمرو»، و«ركب» من صلة «أن»، فلا يجوز تقديم شيء منه على «أن»، ولا على المصدر أيضاً، لأنه مقدّر بـ«أن».

وكذلك لا يُفصل بين المصدر، وما عمل فيه بأجنبي. والمراد بقولنا: «أجنبي» أن لا يكون للمصدر فيه عملٌ، فلو قلت: «أعجب ركوبُ الدابةِ زيداً عمرو»، لم يجز، لأن «زيداً» أجنبي من المصدر الذي هو «الركوب»، إذ لم يكن فيه تعلقٌ، وقد فصلت به بين المصدر، وما عمل فيه، وهو «عمرو».

وتقول: «أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً اليوم عند جعفر»، إن جعلت الظرفين متعلقين بالمصدر، لم يجز أن تُقدمهما عليه، وإن جعلت اليوم متعلقاً بـ«أعجبنى»، وجعلت ظرف المكان متعلقاً بالمصدر، لم يجز ذلك، لأنك قد فصلت بين الصلة والموصول بأجنبي منهما. فإن جعلت الظرفين متعلقين بالمصدر، جاز تقديم أيهما شئت على صاحبه؛ لأنهما جميعاً من الصلة، ولا يجوز تقديمهما على المصدر؛ لأنهما من صلتته، فلو علقتهما جميعاً بـ«أعجب»، جاز تقديمهما على المصدر، وعلى الفعل أيضاً؛ لأنهما ليسا من المصدر في شيء، فاعرف ذلك، وقس عليه ما كان مثله، تُصِبُّ إن شاء الله تعالى.

اسم الفاعل

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو ما يجري على «يَفْعَلُ» من فعله كـ «ضارب»، و«مُكْرِم»، و«مُنْطَلِق»، و«مُسْتَخْرِج»، و«مُدْخِرَج»، ويعمل عَمَلُ الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، كقولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غَلَامُهُ عَمْرًا»، و«هو عَمْرًا مُكْرِمٌ»، و«هو ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرًا» أي: «وضاربٌ عَمْرًا».



قال الشارح: اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى؛ أمّا اللفظ فلا تَهْ جَارِ عِيَه فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ، وَيَطْرُدُ فِيهِ، وَذَلِكَ، نَحْوُ: «ضَارِبٍ»، و«مُكْرِمٍ»، و«مُنْطَلِقٍ»، و«مُسْتَخْرِجٍ»، و«مُدْخِرَجٍ»، كُلُّهُ جَارٍ عَلَى فَعْلِهِ الَّذِي هُوَ «يَضْرِبُ»، و«يُكْرِمُ»، و«يَنْطَلِقُ»، و«يَسْتَخْرِجُ»، و«يُدْخِرَجُ». فَإِذَا أُرِيدَ بِهِ مَا أَنْتَ فِيهِ، وَهُوَ الْحَالُ أَوْ الْاِسْتِقْبَالُ. صَارَ مِثْلُهُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ وَالْمَعْنَى، فَجَرَى مَجْرَاهُ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ، كَمَا حُمِلَ فَعْلُ الْمَضَارِعِ عَلَى الْأِسْمِ فِي الْإِعْرَابِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُشَاكَلَةِ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ أَوْ الْاِسْتِقْبَالُ، يَعْمَلُ عَمَلُ الْفَعْلِ إِذَا كَانَ مَنْوًى، أَوْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ تُعَاقِبُ الْإِضَافَةَ، فَتَقُولُ مَعَ التَّنْوِينِ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غَلَامُهُ عَمْرًا غَدًا»، فَ«زَيْدٌ» مَبْتَدَأٌ، وَ«ضَارِبٌ» الْخَبَرُ، وَ«غَلَامُهُ» مَرْتَفَعٌ بِهِ ارْتِفَاعُ الْفَعْلِ، وَ«عَمْرًا» مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ؛ لِأَنَّهُ جَارٌ مَجْرَى «يَضْرِبُ غَلَامُهُ عَمْرًا». وَتَقُولُ: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا»، فَفِي «الضَّارِبِ» ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى مَدْلُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، لِأَنَّهُمَا تَدَلَّ عَلَى الَّذِي، وَلِذَلِكَ كَانَتْ مَوْصُولَةً.

وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفًا، وإذا زال التنوين عاقبته الإضافة، والمعنى معنى ثبات التنوين، ولذلك لا يكون إلا نكرة. قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَكْلَعُ الْكَبَبُ﴾^(١)، فَلَوْ لَمْ يُرَدَّ بِهِ التَّنْوِينُ لَمْ يَكُنْ صِفَةً لـ «هَذَا»، وَهُوَ نَكْرَةٌ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌّ﴾^(٢) وَصَفَ «عَارِضًا» وَهُوَ نَكْرَةٌ بِقَوْلِهِ: «مَمْطَرْنَا». وَمِنْهُ قَوْلُهُ

(٢) الأحقاف: ٢٤.

(١) المائدة: ٩٥.

تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾^(١) و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٢).

وإنما قلنا: إن التنوين مراد، لأنه لو لم يكن مراداً؛ لكان معرفة، ولو كان معرفة؛ لكنت قد أخبرت عن النكرة بالمعرفة، وذلك قلب القاعدة، فالتقدير: «إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا»، و«كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ». والتنوين هو الأصل، والإضافة دخلت تخفيفاً، ولو لم يكن التنوين هو الأصل، لما جاز دخول التنوين؛ لأنه ثقیل.

ومما يدل على إرادة التنوين وانفصاله مما أضيف إليه، أنك قد تجمع بين الإضافة والألف واللام، فتقول: «هذا الضارب الرجل والضارباً زيد»، ولا تقول: «الغلام الرجل» ولا «الغلاماً زيد».

وإذا كان التنوين مراداً حكماً، وهو الأصل، كانت الإضافة منفصلة، وكان المخفوض منصوباً في الحكم، لأنه مفعول، وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلا إلى المفعول، ولا يضاف إلى الفاعل كالمصدر، فلا تقول: «هذا ضاربٌ زيد»، و«الضارب» هو «زيد»، لأن الاسم لا يضاف إلى نفسه.

وقوله: «يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار» إشارة إلى قوة عمل اسم الفاعل لقوة مشابهته للفعل من الجهات التي ذكرناها. فمثال إعماله مقدماً: «هذا ضاربٌ زيداً»، ف«هذا» مبتدأ، و«ضارب» الخبر، و«زيد» منصوب ب«ضارب»، وقد تقدم الكلام عليه. ومثاله مؤخراً: «هو عمرٌ مكرمٌ»؛ فأما إعماله مضمراً، فقد فسره بقوله: «هو ضاربٌ زيدٍ وعمرٌ» بمعنى أنك إذا عطفته على المخفوض، كان بتقدير ناصب، فبعضهم يقدره فعلاً، أي: ويضرب عمرٌ، لأن اسم الفاعل في معنى الفعل، وبعضهم يقدره اسم فاعل منوّن، يكون الظاهر دليلاً عليه. والحق أن انتصاب المعطوف على معنى الأول، لأنه مفعول والتنوين مراد، فهو كقول الشاعر في المصدر [من الرجز]:

مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْنَانِ^(٣)

وإذا كان في اللفظ ما ينصبه؛ لم نحتج إلى تقدير محذوف، ولذلك مثله سيبويه بقوله [من البسيط]:

٨٩٥- جَشْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بِنِ سَيَارِ

(١) مريم: ٩٣.

(٢) آل عمران: ١٨٥، والعنكبوت: ٥٧.

(٣) تقدم بالرقم ٨٩٤.

٨٩٥ - التخریج: البيت لجبریر فی دیوانه ص ٢٣٧؛ والكتاب ١/ ٩٤، ١٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/

٦٦؛ والمقتضب ٤/ ١٥٣؛ وبلا نبة في المحتسب ٢/ ٧٨.

قال^(١): لأن «جثني» في معنى «هات»؛ فحمل النصب على معناه. والنصبُ في الأول أقوى، لأن اسم الفاعل أصله التنوين والنصب، و«جثني» أصله الجرّ؛ لأنّه لا يتعدّى إلّا بالباء، وقد تقدّم الكلام عليه. وينبغي أن يكون إعماله مضمراً في نحو قولك: «أزيدا أنت ضاربُهُ» لما اشتغل اسم الفاعل عن مفعوله الذي هو «زيد» بضميره، لم يعمل فيه، وكان العامل مقدّراً دلّ عليه الظاهر، كأنك قلت: «أضاربُ زيدا أنت ضاربُهُ». ومثله «أعمراً أنت مكرمُ أخاه»، والتقدير: «أمكرمُ عمراً أنت مكرمُ أخاه».

فإن قيل: الهاء في «زيداً أنت ضاربُهُ» في موضع خفض، فكيف تنصب ما ضميره مجرور، قيل: لما كان هذا الضمير المجرور في حكم المنصوب من حيث كان التنوين مراداً، و«ضاربُ» في معنى الفعل، صار كقولك: «أزيدا مررت به»، الضميرُ مجرور، وهو في الحكم منصوب.

[إعمال مبالغة اسم الفاعل]

قال صاحب الكتاب: قال سيبويه^(٢): وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يُبالِغوا في الأمر مُجَرَّاه، إذا كان على بناء «فَاعِلٍ»، يريد نحو: «شَرَّابٍ»، و«ضُرُوبٍ»، و«مُنْحَارٍ»، وأنشد للفلاّح [من الطويل]:

٨٩٦- أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا [وليسَ بولاجِ الخوالفِ أعقلا]

= اللغة: بنو بدر: هم بيت فزارة وعدّهم، وكذلك منظور بن زيان بن مبار من فزارة أيضاً، وهم أخوال جرير.

المعنى: هل في قومك مثل بني بدر، أو مثل أهل منظور بن زيان بن سيار؟ فإن كان في قومك بمثلهم، تقدّر على هجائي والوقوف أمامي.

الإعراب: «جثني»: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). «بمثل»: جار ومجرور متعلقان بـ(جثني).

«بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «بدر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «القومهم»: «لقوم»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، بتقدير (جثني بمثلهم كافين)،

و«هم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «أو»: حرف عطف. «مثل»: مفعول به منصوب بالفنحة لفعل محذوف تقديره (هات). «أسرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «منظور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة (منظور) أو (بذل منه) مجرورة بالكسرة. «سيار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «جثني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هات مثل» (المقدّرة معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب).

والشاهد فيه قوله: «جثني بمثل... أو مثل» حيث عطف الاسم المنصوب (مثل) على الاسم المجرور (بمثل) ظاهراً، وفي الحقيقة هو عطف جمل.

(١) أي: سيبويه؛ وانظر: الكتاب ١/ ١٧٠.

(٢) الكتاب ١/ ١١٠.

ولأبي طالب [من الطويل]:

٨٩٧- ضُرُوبٌ بِنَضْلِ السَّيْفِ سُوْقٌ سِمَانِيهَا [إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ]

= سيبويه ١/٣٦٣؛ وشرح النصريح ٢/٦٨؛ والكتاب ١/١١١؛ ولسان العرب ١١/٨٣ (ثعلب)؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣١٩؛ وأوضح المسالك ٣/٢٢٠؛ والمقتضب ٢/١١٣؛ وجمع الهوامع ٢/٩٦.

اللمعة: أخو الحرب: خائن غمارها. اللباس: كثير اللبس. الجلال: هو ما يوضع على ظهر الدابة، وهنا بمعنى الدرع. ولأج: كثير الولوج، أي الدخول. الخوالف: جمع الخالفة، وهي عماد البيت، أو البيت مجازاً، أو النساء. الأعقل: الكثير الخرف.

المعنى: أنه رجل حرب، ويلبس لبوسها، ويخوض غمارها، وليس بضعيف أو جبان يختبئ في البيوت بين النساء تلافياً لمقارعة الأبطال.

الإعراب: «أخا»: حال من الباء في «إني» في البيت السابق، منصوبة بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الحرب»: مضاف إليه مجرور. «لباساً»: حال ثانية منصوبة. «إليها»: جار ومجرور متعلقان بـ «لباس». «جلالها»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وليس»: الواو: حرف عطف، و«ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «بولأج»: الباء: حرف جر زائد، و«لأج»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف. «الخوالف»: مضاف إليه مجرور. «أعقلاً»: خبر ثانٍ لـ «ليس» منصوب.

وجملة «ليس بولأج الخوالف»: معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: «لباساً إليها جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة «لباساً» عمل الفعل، فنصب بها المفعول به «جلالها».

٨٩٧- التخريج: البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في خزنة الأدب ٤/٢٤٢، ٢٤٥، ١٤٦/٨، ١٤٧، ١٥٧؛ والدرر ٥/٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٧٠؛ وشرح النصريح ٢/٦٨؛ والكتاب ١/١١١؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٣٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢١؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٢٧٥؛ والمقتضب ٢/١١٤؛ وجمع الهوامع ٢/٩٧.

اللمعة: ضروب: كثير الضرب. نصل السيف: حديدته. السوق: جمع ساق. سمان: جمع سمين. هدموا: فقدوا.

المعنى: إنه كريم ينحز للأضياف سمين النوق.

الإعراب: «ضروب»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. «بنصل»: جار ومجرور متعلقان بـ «ضروب»، وهو مضاف. «السيف»: مضاف إليه مجرور. «سوق»: مفعول به لصيغة المبالغة «ضروب»، وهو مضاف. «سمانها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «عدموا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «زاداً»: مفعول به منصوب. «فإنك»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«إن»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «عاقرة»: خبر «إن» مرفوع.

وجملة «... ضروب»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استئنافية. وجملة «عدموا...»: =

وحكى عن العرب «إنه ليمحار بوائكها»، و«أما العسل فانا شربا»، وأنشد [من الطويل]:

٨٩٨- [بكيت أخوا اللأواء يحمّد يومه] كريمة رؤوس الدارعين ضروب

وجوز: «هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل».

قال الشارح: قد ذكرنا أن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، إنما أعمل عمل الفعل المضارع، لجزايانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه. وقد أجروا ضربنا من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة معجى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وإن لم يكن جارياً عليه في اللفظ، فقالوا: «زيد ضرب عبيده، وقتل أعداءه»، كما قالوا: «زيد يضرب عبيده، ويقتل أعداءه»، إذا كثر ذلك منه، وكان «ضرب»، و«قتل» بمنزلة «ضارب»، و«قاتل»، كما كان «يضرب»، و«يقتل» بالتشديد بمنزلة «يضرب» و«يقتل» من غير تشديد؛ لأنه يريد به ما أراد بـ«فاعِل» من إيقاع الفعل، إلا أن فيه إخباراً بزيادة مبالغة، وتلك الأسماء «فَعُول»، و«فَعَالٌ»، و«مِفْعَالٌ»، و«فَعِلٌ»، و«فَعِيلٌ». فجميع هذه الأسماء تعمل عمل «فاعِل»، وحكمها في العمل حكم «فاعِل» من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، فتقول: «هذا ضروب زيداً»، كما تقول: «هذا ضارب زيداً»،

= في محل جرّ بالإضافة. وجملة «إنك عاقر»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

وجملة «إذا عدموا زاداً فإنك عاقر» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ضروب ينصل السيف سوق سمانها» حيث عملت صيغة المبالغة، وهي قوله: «ضروب»

عمل الفعل، فرفعت الفاعل، وهو الضمير المستتر فيها، ونصبت المفعول، وهو قوله: «سوق».

٨٩٨ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيهويه ٤١٢/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٧٩؛

والكتاب ١١١/١.

اللغة: اللأواء: الشدة. الدارعين: لابسى الدروع.

المعنى: الشاعر يرثي رجلاً عظيماً يدخر ليوم الشدة، كريم، محمودة أفعاله، قوي، ماهر باستعمال

السيف والسلاح، تهايه الأعداء.

الإعراب: «بكيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل

مبني في محل رفع فاعل. «أخا»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء

الستة. «اللأواء»: مضاف إليه مجرور. «يحمّد»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة. «يومه»:

ثائب فاعل مرفوع، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «كريم»: خبر لمبتدأ محذوف

تقديره: هو. «رؤوس»: مفعول به منصوب مقدم لصيغة المبالغة «ضروب». «الدارعين»: مضاف إليه

مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «ضروب»: خبر ثانٍ مرفوع.

وجملة «بكيت أخا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحمّد يومه»: في محل نصب صفة.

وجملة «هو ضروب»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «رؤوس الدارعين ضروب» حيث أعمل صيغة مبالغة اسم الفاعل «ضروب»،

فنصبت مفعولاً «رؤوس» مع تقدّمه عليها.

و«ضَرَابَ عَمْرًا، وَمُنْحَارًا إِبْلَهُ، وَخَذِرُ عَدُوَّهُ، وَرَجِيمُ أَبَاهُ». والتقديم في ذلك كله والإضمار جائز، كما كان في «فاعِلٍ». وتقول: «هو ضُرُوبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا»، وإن شئت «وعَمْرًا»، كما فعلت في «ضاربٍ»، وتقول: «أزِيدًا أَنْتَ ضُرُوبُهُ»، كما تقول: «أزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ»، فأما قوله [من الطويل]:

أخا الخرب لبَّاسًا إليها جلالها وليس بولَّاجِ الخوالِفِ أغفلًا
فإن البيت للفلَّاح بن خزن التميمي، والشاهد فيه نصب «الجلال» بـ«لبَّاسٍ». و«لبَّاس»: تكثير «لبس». يصف رجلاً بالشجاعة، والمراد بالجلال الدروع، وما يلبس للحرب، جعلها جلالاً. والولَّاج: الكثير الولوج، وأراد بالخوالِف البيوت، وهو جمع خالفة، وأصلها الشقة تكون في أسفل البيت. والأعقل: الذي يضطرب رجلاه من الفزع. قال سيبويه: وسمعنا من يقول: «أما العسلُ فأنا ضَرَابٌ» فنصب العسل بـ«ضَرَابٍ» كما تقول: «أما العسلُ فأنا ضاربٌ» فهو شاهد على الإعمال، وجواز التقديم. وأما قوله [من الطويل]:

ضروبٌ بتضل السيف سوق سمانها إذا غديموا إذا فإِنَّكَ عاقِرُ
البيت لأبي طالب بن عبد المطلب، والشاهد فيه إعمال «فَعُول» كإعمال «فاعل»، فنصب «سوق سمانها» بـ«ضروب» كما تنصبه بـ«ضارب»، يرثي أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله، ويصفه بالكرم، والمراد أنه يعقِر الإبل السمان للأضياف عند عدم الزاد وشدة السنة. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

بَكْنَيْتُ أَخَا الْأَوَاءِ يُخَمِّدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ
البيت لأبي طالب، والشاهد فيه إعمال «فَعُول» كـ«فاعِلٍ»، وفيه دلالة على جواز تقديم معموله عليه، لأن المراد: ضروب رؤوس الدارعين، ثم قُدِّم. وحكى سيبويه عن العرب: «إنه لَمُنْحَارٌ بِوَأْتِكْهَا»، نصب «البوائك» بـ«منحار»، وهذا نصٌّ على إعمال «مفعول». والبوائك: جمع بائكة، وهي السمينة الفتيّة. قال الكسائي: باكت الناقة تبوك إذا سميت. وقد أنشد سيبويه في إعمال «فَعِل» [من الكامل]:

٨٩٩- خَذِرُ أُمُورًا لَا تُضْبِرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

٨٩٩- التخريج: البيت لأبان اللاحي في خزنة الأدب ١٦٩/٨؛ ولأبي يحيى اللاحي في المقاصد النحوية ٥٤٣/٣؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ١٥٧/٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١؛ وشرح الأشموني ٣٤٢/٢؛ والكتاب ١١٣/١؛ ولسان العرب ١٧٦/٤ (حذر)؛ والمقتضب ١١٦/٢. اللغة: لا تضير: أي لا تضر.

المعنى: يصف الشاعر إنساناً جاهلاً بقوله: إنه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

نصب «الأمور» بـ«حذير»، لأنه تكثير «حاذر» بعمل عمل الفعل؛ لأنه في معناه، وإنما غير عن بنائه للتكثير، ومنه قول ابن أحمر [من الكامل]:

٩٠٠- أو مِنَحَلْ شَنِجْ عِضَادَةَ سَمَحَجْ بِسَرَاتِهِ نَذَبَ لَهَا وَكُلُومْ

الشاهد فيه نصب عضادة بـ«شنيج»، وهو تكثير «شانج». وشانج: في معنى مُلازم، وفعله: «شنجته» كـ«لزمته». وأنشد في إعمال «فَعِيل» لساعدة بن جؤية [من البسيط]:

٩٠١- حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاتَتْ طِرَائِبًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْتَمِ

= الإعراب: «حذر»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «أمورا»: مفعول به. «لا»: نافية. «تضير»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «وآمن»: الواو حرف عطف، «آمن»: معطوف على «حذر» مرفوع. «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ«آمن». «ليس»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «منجيه»: خبر «ليس» منصوب بالفنحة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جز بالإضافة. «من الأقدار»: جار ومجرور متعلقان بـ«منجيه». وجملة «هو حذر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تضير»: في محل نصب نعت «أمورا». وجملة «ليس منجيه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «حذر أمورا» حيث عملت صيغة المبالغة «حذر» عمل فعلها، فنصب مفعولاً به «أمورا».

٩٠٠ - التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٥؛ وخزانة الأدب ١٦٩/٨؛ وشرح أبيات سيويه ٢٤/١؛ ولسان العرب ٢٩٣/٣ (عضد)، ٤٧٥/١١ (عمل)؛ والمقاصد النحوية ٥١٣/٣؛ ولعمرو بن أحمر في الكتاب ١١٢/١؛ وليس في ديوانه.

اللغة: المسحل: الحمار الوحشي. الشنج: الملازم. العضادة: الجنب. السمعج: أتان الوحش. السراة: أعلى الظهر. النذب: آثار الجروح. الكلوم: الجروح. المعنى: يصف الشاعر ناقته التي شبهها بحمار الوحش الملازم لأناته التي ترمحه على ظهره فتحدث فيه خدوشاً وكلوماً.

الإعراب: «أو»: حرف عطف. «محل»: معطوف على «مسدم» في البيت السابق مرفوع. «شنيج»: نعت «محل» مرفوع. «عضادة»: مفعول به لـ«شنيج» منصوب، وهو مضاف. «سمحج»: مضاف إليه مجرور. «بسراته»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جز بالإضافة. «نذب»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «لها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«نذب». «وكلوم»: الواو: حرف عطف، «كلوم»: معطوف على «نذب» مرفوع. وجملة «بسراته نذب...»: في محل رفع نعت «مسحل».

والشاهد فيه قوله: «شنيج عضادة سمحج» حيث عملت صيغة المبالغة «شنيج» عمل اسم الفاعل، فرفعت فاعلاً هو الضمير المستتر، ونصب مفعولاً به «عضادة».

٩٠١ - التخريج: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ١٥٥/٨، ١٥٨، ١٦٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣؛ والكتاب ١١٤/١؛ ولسان العرب ٤٧٥/١١، ٤٧٧ (عمل)، ٤١٨/١٤ (شأي)؛ والمصنف ٧٦/٣؛ وللهمذلي في لسان العرب ١٠/١٠ (أنق)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/١١٥؛ والمغرب ١٢٨/١.

والشاهد فيه نصب الـ «موهن» بـ «كليل»، لأنه بمعنى «مُكِلٌّ»، أو «كَالٌ»، وإنما غيره للتكثير والمبالغة.

وخالف سيبويه أكثر النحويين في بناءين من هذه المُثُل الخمسة، وهما «فَعِلٌ» و«فَعِيلٌ». قالوا: لأن «فَعِيلًا» و«فَعِيلًا» بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما كقولك: «رجل كريم وظريف»، و«رجل عَجَلٌ ولَقِنٌ»، إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما احتج به من الأبيات على غير ما ذكره. فأما البيت الأول فقالوا: لم يصح عن العرب، وروى عن المازني أن اللاحقي قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي «فَعِلٍ»، فعملتُ له هذا البيت. ويروى أيضًا أن البيت لابن المقفع. وأما البيت الثاني:

أو مسحل شنج عضادة سمحج

فهو للبيد، فقالوا: انتصاب «عضادة سمحج» على الظرف لا على المفعول، ومعنى «عضادة سمحج»: قوائمها، وشنج: لازم. ومسحل: هو العَير. وسمحج: الأتان، كأنه قال: أو عَيْرٌ لازمٌ يَمْنَةُ أتان، أو يَسْرَةُ أتان، فيكون المراد بالعضادة الناحية. وأما البيت الثالث وهو:

حتى شأها كليل موهناً عمل

= اللغة: شأها: دفعها وساقها. الكليل: الضعيف المتعب. الموهن: متصف الليل. طرابًا: جمع طربة وهي المشتاقة.

المعنى: إن السحاب يمشي تبعًا يدفعه الريح طورًا، ويزجره البرق طورًا، والمطر يهطل لم يتوقف طيلة الليل.

الإعراب: «حتى»: حرف غاية وجر. «شأها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن» المضمره والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «كليل»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «موهناً»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق باسم الفاعل «كليل». «عمل»: صفة مرفوعة بالضممة الظاهرة. «باتت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوارًا تقديره: هي. «طرابًا»: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. «وباتت»: الواو: عاطفة، «باتت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو. «الليل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «ينم». «لم ينم»: «لم»: حرف نفى وقلب وجزم، «ينم»: فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوارًا تقديره: هو.

جملته «باتت طرابًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملته «بات الليل لم ينم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملته «لم ينم»: في محل نصب خبر «بات».

والشاهد فيه قوله: «كَلِيلٌ موهناً» حيث عمل «كليل» في قوله «موهناً»، إذ «كليل» مبالغة «كَالٌ»، وإذا حوّل «فاعل» إلى «فَعِيلٌ» فإنه يعمل.

فقالوا: هو البرق الضعيف، ومنه قولهم: «رجلٌ كليلٌ»، إذا كان مُعْطِياً، من «كلٌّ يَكِلُ»، فهو فعل غير متعدٍّ، ألا ترى أنه لا يقال: «كلٌّ زيدٌ عمرًا»، والمؤن: الساعة من الليل، فهو لا ينتصب في غير الظرف، وإذا كان انتصابه على الظرف؛ لم يكن فيه حجةٌ. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة؛ جاز أن تتعدى. فمن ذلك «فَعُولٌ»، و«مِفْعَالٌ»، و«فَعَالٌ»، فهكذا سبيلُ «فَعِيلٌ» إذا كان معدولاً، كقولك: «رَجِيمٌ» من «راحِمٌ»، و«عَلِيمٌ» من «عالمٌ»، فيجوز: «زَيْدٌ رَحِيمٌ عمرًا»، كما تقول: «راحِمٌ عمرًا»؛ لأنه معدول عنه، هذا مع السماع؛ فأما قولهم عن البيت الأول، وهو:

حَسْبُكَ أَمْـُورًا... إلـُـخ

فإن سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقة، لا سبيلٌ إلى زَدَ ما رواه. وأما البيت الثاني فإن ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهر، وما ذكروه تأويلٌ، وذلك أن «شَنْجًا» في المعنى لازمٌ، والمراد بـ«العضادة» القوائم، وليست ظرفاً، فالمراد أنه لازمٌ عضادةً صحيح، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرّحاً به في قول الآخر [من الرجز]:

٩٠٢- قالت سُلَيْمَى لَسْتُ بِالْحَادِي الْمُدِلِ مَالِكٌ لَا تَلْزَمُ أَعْضَادَ الْإِبِلِ

٩٠٢ - التخريج: الرجز لحيان بن جزء في أساس البلاغة (عضد).

اللغة والمعنى: الحادي: راعي الإبل الذي يشدو لها لتسير. المدل: المرشد، الذي يعرف الطريق جيداً. أعضاء الإبل: قوائمها.

غيرته سليمى بأنه ليس راعياً جيداً، وتساءلت لم لا يترك الإبل تسيير على هواها؟! الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «سليمى»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «لست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع منحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «لست». «بالحادي»: الباء: حرف جر زائد، و«الحادي»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «المدل»: نعت الحادي منصوب بالفتحة (على المحل) وأو مجرور بالكسرة (على اللفظ)، وسكنٌ لضرورة الشعر. «ما»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «لك»: جاز ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «لا»: حرف نفي. «تلزم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وقاعله ضمير مستتر وجوباً تقدير: أنت. «أعضاء»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الإبل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكنٌ لضرورة الشعر.

وجملة «قالت سليمى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لست بالحادي»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «مالك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تلزم»: في محل نصب حال من الضمير «لك».

والشاهد فيه قوله: «أعضاء الإبل» حيث نصبها بالفعل «تلزم»، وبالتالي فـ«شنج» (في قول ابن أحمر المتقدم) ينصب «عضادة صحيح» كذلك.

فـ«أعضاء» هنا بمعنى «عضادة سمحج»، وقد نصبها بـ«تلزم». و«شنج» في معنى ذلك على أنه قد جاء لزيد الخيل [من الوافر]:

٩٠٣- أناني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرمليين لها قديد
قال: «مزقون عرضي» كما ترى، فأجراه مجرى «مُزَقِّين»، وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل، وعليه معنى الشعر، لأنه وصف المستحل، وهو غير الوحش، بالشطاط والهياج، وشبه ناقته به في هذا الحال، ولو كان المعنى على التفسير الآخر، لقصر في وصف ناقته.

وأما البيت الثالث، فإن «كليلاً» بمعنى «مُكَبَّلٌ»، وإنما غُيِّرَ عنه للتكثير، و«فِعِيلٌ» بمعنى «مُفْعِلٌ» كثير. قالوا: «عذاب أليم» بمعنى مؤلِّم، و«داع سميع» بمعنى مُسْمِع. قال عمرو بن معديكرب [من الوافر]:

٩٠٤- أين زئحانة الداعي السميع يُؤزِّقني وأضحابي هُجوعٌ

٩٠٣- التخريج: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ١٦٩/٨؛ والدرر ٢٧٢/٥؛ وشرح التصريح ٦٨/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٠؛ والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٣؛ وشرح فطر الندى ص ٢٧٥؛ والمقرب ١٢٨/١.

شرح المفردات: أناني: بلغني. مزقون: ج المزق، وهو صيغة مبالغة من مزق، تعني: كثير الهتك. العرض: موضع المدح والذم. جحاش: ج جحش، وهو صغير الحمار. الكرمليين: اسم ماء في جبل طي. فديد: صوت الماشية.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس قد هتكوا عرضي، فلم أهتم لأقوالهم لأنهم بمثابة أصوات الجحاش التي ترد ماء الكرمليين للشرب.

الإعراب: «أناني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «أنهم»: «أن»: حرف شبهة بالفعل، و«هم»: ضمير في محل نصب اسم «أن». «مزقون»: خبر «أن» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لـ«أناني» عرضي: مفعول به لاسم المبالغة «مزقون»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. «جحاش»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الكرمليين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «لها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «فديد»: مبتدأ مرفوع.

وجملة «أناني أنهم...» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «جحاش...» الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «لها فديد» الاسمية: في محل نصب حال، أو في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة، فتصب به المفعول به، وهو قوله: «عرضي».

٩٠٤- التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٠؛ والأصمعيات ص ١٧٢؛ والأغاني ١٠/٤؛ وخزانة الأدب ١٧٨/٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١١٩/١١؛ وسمط اللآلي ص ٤٠؛ والشعر والشعراء ٣٧٩/١؛ ولسان العرب ١٦٤/٨ (سمع)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/١٠ (أنق).

أي؛ المُسْمِع، والمراد أنه يصف وحشيًا، وأنها نظرت إلى برق مستمطر دال إلى الغَيْث يُكَلِّلُ المَوْجِينَ بِدَوَاهِ وَثَوَالِي لَمَعَانِهِ، كما يقال: «أَتَعَبْتُ لَيْلَتَكَ»، أي: سرّت فيها سِرًّا مُتَعَبًا، والمَوْجِينَ: وقتٌ من الليل، فشأها ذلك البرق، أي: شاقها، وأزعجها، فبانت طَرَبَةً إِلَيْهِ مُنْقَلِبَةً نحوه، وهذا واضح.

فصل

[عمل اسم الفاعل المثنى والمجموع]

قال صاحب الكتاب: وما تُثْنِي من ذلك وَجُمِعَ مَصْحَحًا أو مَكْسَرًا يَعْمَلُ عَمَلُ المفرد، كقولك: «هما ضاريان زيدًا»، و«هم ضاريون عمرًا»، و«هم قُطَانٌ مَكَّةَ»، و«هنَّ حَوَاجٌ بَيْتَ اللَّهِ» و [من الكامل]:

٩٠٥ - [بِمَنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنًا] غَوَاقِدُ حُبِّكَ الشُّطَاقِ [فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ]

= اللغة والمعنى: «ريحانة»: اسم محبوبته، أو اسم مريض. يوزقني: يجعل النوم بعيدًا عن عيني. الهجوع: النائمون.

هل يناديني منادٍ من ريحانة، إنه مسموع عندي، وقد أبعد عني النوم، بينما يغط أصحابي في نومهم. الإعراب: «أمن ريحانة»: الهمزة: حرف استفهام. «من ريحانة»: جازٍ ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، متعلقان بـ«يوزقني». «الداعي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء. «السميع»: نعت «الداعي» مرفوع بالضمة. «يوزقني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وأصحابي»: الواو: حالية، «أصحاب»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «هجوع»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «الداعي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يوزقني»: في محل رفع خبر. وجملة «أصحابي هجوع»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «السميع» بمعنى السمع.

٩٠٥ - التخریج: البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/١٩٢، ١٩٣، ١٩٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٢٧، ٢/٩٦٣؛ والشعر والشعراء ٢/٦٧٥؛ والكتاب ١/١٠٩؛ ولسان العرب ١١/٦٨٨ (هبل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٥٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٦؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٣؛ ومغني اللبيب ٦٨٦/٢.

اللغة: حملن: الضمير يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر. الحُبْك: الطرائق. الشطاق: الإزار، ما تشد المرأة به وسطها. شَبَّ: قوي وترعرع. المُهَبَّل: المدعّر عليه بالهبل وهو الشكل، وقيل: هو المعنوه الذي لا يتماذك.

المعنى: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش، فنشأ محمودة مرضيًا.

وقال الفجاج [من الرجز]:

٩٠٦- أوالفأ مكّة من وُزقي الحمي

وقال طرفة [من الرمل]:

٩٠٧- ثم زادوا أنهم في قومهم عُفِرْدَتْنَهُمْ غَيْرُ فُحَزْ

= الإعراب: «ممن»: «من»: حرف جر، «مَنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «حملن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حملن». «وهن»: الواو: حالية «هن»: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «عواقد»: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. «حبك»: مفعول به لاسم الفاعل «عواقد» منصوب بالفتحة. «النطاق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «قشب»: الفاء: عاطفة، «شب»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل: هو. «غير»: حال منصوبة بالفتحة. «مهيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «حملن»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «شب»: معطوفة على الجملة السابقة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هن عواقد»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «عواقد» حيث عملت عمل مفردتها «عاقدة» فنصب الاسم بعدها.

٩٠٦ - التخرّيج: الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١؛ والدرر ٤٩/٣؛ والكتاب ٢٦/١، ١١٠؛ ولسان العرب ٢٩٣/١٥ (منى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١؛ والمحاسب ٧٨/١؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٥٤، ٤/٢٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٩٤؛ والإنصاف ٢/٥١٩؛ والخصائص ٣/١٣٥؛ والدرر ٦/٢٤٤؛ ورصف المباني ص ١٧٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢١؛ وشرح التصريح ٢/١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٣، ٤٧٦؛ وجمع الهوامع ١/١٨١، ٢/١٥٧. وقبله:

والسقاطنات البسيت غير الرئيم

اللغة: أوالفأ: أي التي تألف المكان وترضى العيش فيه. الودق: جمع الودقاء، وهي الحمامة البيضاء. الحمي: الحمام.

الإعراب: «أوالفأ»: حال من «القاطنات» في البيت السابق، منصوبة. «مكة»: مفعول به لـ «أوالفأ» منصوب. «من ورق»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «أوالفأ». «الحمي»: مضاف إليه مجرور.

والشاهد فيه قوله: «أوالفأ مكة» حيث عمل جمع اسم الفاعل «أوالفأ» عمل اسم الفاعل المفرد، فنصب مفعولاً به «مكة».

٩٠٧ - التخرّيج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/١٨٨؛ والدرر ٥/٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٦٨؛ وشرح التصريح ٢/٦٩؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٢؛ والكتاب ١/١١٣؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٤٨؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٧؛ وشرح الأشموني ٢/٣٤٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٦؛ وجمع الهوامع ٢/٩٧.

وقال الكُمَيْت [من البسيط]:

٩٠٨- شَمَّ مَهاوِينَ أَبْدانَ الجُزورِ مَحا مِيصَ العِشِيَّاتِ لا خورٍ ولا قَزَمٍ



= اللغة: الغفر: جمع الغفور، وهو الذي يتغاضى عن الذنب، ويعفو عنه. الفخر: جمع الفخور، وهو المعتد بنفسه، المتباهي.

المعنى: إنهم فضلاً عن قوتهم وقدرتهم يغفرون ذنوب المسيئين دون أن يملكهم الغرور، ويعصف بهم التكبر.

الإعراب: «ثم»: حرف عطف. «زادوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والالف: فارقة. «أنهم»: حرف مشبّه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «في قومهم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من اسم «أن»، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «غفر»: خبر «أن» مرفوع. «ذنبيهم»: مفعول به لـ «غفر» منصوب، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها في محل جر بحرف جرٍ مقدّر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «زادوا». «غير»: خبر ثانٍ لـ «أن» مرفوع، وهو مضاف. «فخر»: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة «زادوا»: معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: «غفر ذنبيهم» حيث عمل جمع التكسير «غفر» عمل مفردة «غفور» الذي يعمل عمل فعلة، فنصب المفعول «ذنبي».

٩٠٨ - التخریج: البيت للكُميت بن زيد في ديوانه ١٠٤/٢؛ وخزانة الأدب ١٥٠/٨، ١٥٨؛ ولسان العرب ٤٣٩/١٣ (هون)؛ وللكُميت بن معروف في المقاصد النحوية ٥٦٩/٣؛ ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه ٢١٥/١؛ وللكُميت بن زيد، أو للكُميت بن معروف، أو لابن مقبل في الدرر ٥/٢٧٥؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٩٦/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٧٠؛ وجمع الهوامع ٩٧/٢.

اللغة: الشم: جمع أشم وهو السيد مرتفع قصة الأنف. المهاوين: جمع يهوان، وهو الذي يبذل النوق وينحرها. أبدان: جمع بدنة، وهي الناقة المستنة المعذة للنحر، وكذلك الجزور، وجمعه جزر. المخاميص: جمع مخماص، وهو الشديد الجوع. الخور: جمع أخور وهو الضعيف. القزم: رذال الناس، يقال للمذكر والمؤنث والمفرد والجمع.

المعنى: هم سادة كرماء يقدمون للضيف أحسن ما عندهم، وقد يؤخرون العشاء حتى يجوعون في انتظار الضيف المحتمل، وهم ليسوا ضعافاً ولا من رذال الناس.

الإعراب: «ثم»: صفة «مجلس» مجرورة بالكسرة (تقدّم الموصوف في بيت سابق). «مهاوين»: صفة «مجلس» مجرورة بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. «أبدان»: مفعول به لـ «مهاوين» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الجزور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مخاميص»: صفة «مجلس» مجرورة بالفتحة، وهو مضاف. «العشيات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا خور»: حرف نفي، و«خور»: صفة «مجلس» مجرورة بالكسرة. «ولا قزم»: الواو: للمعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي، و«قزم»: صفة «مجلس» مجرورة بالكسرة.

قال الشارح: قد تقدّم أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، لكن اسم الفاعل يثنى ويجمع على حسب ما يكون له من الفعل، فتكون تثنية اسم الفاعل وجمعه جاريًا مجرى الفعل. وأولى الجموع بذلك الجمع السالم، لأنه يسلم فيه لفظ واحد، فتكون طريقته طريقة الواحد، والواحد جار مجرى الفعل على ما ذكرناه، وزيادة التثنية والجمع تجري مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل، فتقول: «هذان ضاربان زيدًا»، كما تقول: «يضربان زيدًا»، و«هم ضاربون زيدًا»، كما تقول: «يضربون زيدًا».

ويجوز تقديم منصوبيهما عليهما كما كان كذلك في الواحد، تقول: «هذان زيدًا ضاربان»، و«هؤلاء زيدًا ضاربون»، ثم أجروا الجمع المكسر مجرى الجمع السالم، إذ كانا جميعًا جمعين، وإن كان التكسير في الصفات قليلًا، فقالوا: «الزيدون ضاربٌ عمرًا»، و«الزيدون عمرًا ضاربٌ»، و«الهنداتُ ضواربٌ عمرًا»، و«عمرًا ضواربٌ»، وقد كثر ذلك في «قواعلٍ» لأطراذه في جمع «فَاعِلَةٌ» أطراذ جمع السلامة فيه. قال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ السُّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلٍ

سُرف «عواقد» ضرورة، ونصب به «حُبِّكَ». وعواقد: جمع عاقدة، يريد أن أمه حملت به مكرهة، والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكرهة؛ جاء الولد نجيبًا؛ فأما ما أنشده من قوله [من الرجز]:

أَوَالَيْقَا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمِي

فالشعر للعجاج، وأوالف: جمع أَلَفَ، وصرفه ضرورة، وصف حمام مكة بأنها قد أَلَفَتْ مَكَّةَ، لأنها فيها، ويروى: «قواطئًا» وهو جمع «قاطنة»، وهي المُقِيمَةُ الساكنة. والوُزْقُ: جمع وَزَقَاءَ، وهي التي لونها إلى العُبرة نحو الحُضرة، ويريد بالحَمِي: الحمام، وإنما حَذَفَ، ويحتمل ذلك أمرين:

أحدهما: أن يكون حذف الميم على حدّ الترخيم في غير النداء ضرورة، ثم أبدل من الألف ياء، كما أبدل من الياء أَلَفَ في نحو «مَدَارٍ»، و«صَحَارٍ».

الأمر الثاني: أن يكون حذف الألف تخفيفًا لزيادتها، فاجتمع الميمان، فأبدل من الثانية ياءً لكراهية التضعيف، على حدّ الإبدال في «تَطَلَّيْتُ»، والأصل «تَطَلَّيْتُ» وفي قوله [من البسيط]:

٩٠٩- [بَا لَيْتَمَا أَمْنَا شَأْلَتْ نَعَامَتُهَا] أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى النَّارِ

= والشاهد فيه قوله: «مهاوين أبدان...». حيث عمل جمع صيغة المبالغة «مهاوين» عمل مفردة «مهران»، الذي يعمل عمل فعلة، فنصب المفعول «أبدان».

٩٠٩ = التخريج: البيت للأحوص في ملحقات ديوانه ص ٢٢١؛ ولسان العرب ٤٦/١٤ (أما)، وللسعد بن =

ومن ذلك قولهم: «هَنْ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» جمع «حَاجَّة»، وفيه نية التنوين، وإنما سقط لأنه لا يتصرف، فكأن ما فيه من أسباب منع الصرف بمنزلة التنوين، فلذلك نصب ما بعدها، كأنك قلت: «حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ»، ويجوز «حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» بالخفض، ويُتَوَى سقوط التنوين للإضافة، لا لمنع الصرف.

وقالوا: «فُطَانُ مَكَّةَ» حملوا «فُعَالًا» على «فَوَاعِلَ»؛ لأنهما جميعًا جمع «فاعل» وإن كان الأول أكثر. وقد أعملوا جمع ما أُريد به المبالغة والتكثير كما أعملوا واحده، وكما أجزوا «فَوَاعِلَ» مجرى «فاعل»، فقالوا: «هَمْ غُفْرُ ذَنْبِ الْجَنَّةِ، وَمَهَاوِينُ الْأَعْدَاءِ»، أي: يغفرون ذنب الجنة، ويُهينون أعداءهم. فأما قوله [من الرمل]:

ثُمَّ زَادُوا أَتْهُمْ... إلخ

ويروى: «فُجَّرَ» بالجمع، البيتُ لَطَرَفَةٌ، والشاهد فيه أنهم أجزوا جمع «فُعُولٍ» وما كان للمبالغة في باب المتعدي مجرى جمع «فاعل» في التعدي، فـ«غُفْرُ» جمع «غُفُورٍ»، وقد عُدَّوه إلى «ذنبهم» كما عُدَّوا «غُفُورًا» نفسه، مدح قومه بأن لهم فضلًا في الناس وزيادة عليهم، وأنهم يغفرون ذنب المُذنب إليهم، ولا يفخرون بذلك سِترًا لمعروفهم، ومن روى «غَيْرُ فُجَّرَ» بالجمع، فالمراد أنهم يَعْفُونَ عن الفواحش، والرواية الأولى أصح. وأما قوله [من البسيط]:

ثُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانِ الْجَزُورِ... إلخ

= قرط في خزانة الأدب ٨٦/١، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢؛ والدرر ١٢٢/٦؛ وشرح التصريح ١٤٦/٢؛ وشرح شواهد المغني ١٨٦/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٣؛ والمحتسب ٢٨٤/١، ٣١٤/٢؛ والمقاصد النحوية ١٥٣/٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٤١٤؛ ووصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٤٢٥/٢؛ ومغني اللبيب ٥٩/١؛ وجمع الهوامع ١٣٥/٢.

اللغة: شالت نعامتها: أي هلكت. وأصل «شالت» بمعنى: رفعت.

المعنى: يتمنى الشاعر الموت لأنه غير مهتم بمصيرها، وسواء عنده أذهبت إلى الجنة أو إلى النار. الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ليتما»: كافة ومكشوفة. «أمتنا»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جزر بالإضافة. «شالت»: فعل ماضٍ، والتاء للأنثى. «نعامتها»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جزر بالإضافة. ورويت «أمتنا»: بالنصب، فعليه تكون «ليت عاملة»، و«أمتنا» اسمها، وجملة «شالت»: في محل رفع خبر «ليت». «أيتما»: هي «إنا» على لغة تميم، وهي حرف تقسيم. «إلى جنة»: جار ومجرور متعلقان بـ«شالت». «أيتما»: حرف عطف. «إلى نار»: جار ومجرور متعلقان بـ«شالت».

وجملة «ليتما أمتنا شالت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شالت نعامتها» في محل رفع خبر المبتدأ «أمتنا».

والشاهد فيه قوله: «أيتما إلى نار» حيث تجرّد «أيتما» الثانية من الواو، وهذا شاذ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها «ياء».

البيت للكميت، والشاهد فيه نصب «أبدان الجزور» بقوله: «مهاوين»، وهو جمع «مِهْوَانٍ»، و«مِهْوَانٌ» تكثير «مُهَيْنٍ»، كما كان «مِنْحَارٌ» تكثير «نَاحِرٍ»، فعمل الجمع عمل واحد، كما كان اسم الفاعل كذلك، وصف قومًا بالعزِّ والأثفة، وكُنِيَ عن ذلك بالشَّمَم، وهو ارتفاع الأثف، كما يُقال للعزيز: «شامخ الأثف». والأبدان: جمع «بَدَنَةٍ»، وهي الناقة المتخذة للنحر، يريد أنهم يهينون الإبل، فينحرونها للأضياف. وقوله: «مخاميص العشيّات»، المراد أنهم يجوعون في العشايا، لأنهم يؤخرون عشاءهم رغبةً في حضور ضيف. والخور: الضعفاء. والقرم: الأزدال من الناس، ولا يشئ ولا يجمع ولا يؤث لأن أصله المصدر.

فصل

[شرط إعمال اسم الفاعل]

قال صاحب الكتاب: ويُشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فلا يُقال: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمس»، ولا: «وخشيّ قاتلٌ حمزةً يومَ أُحُدٍ»، بل يستعمل ذلك على الإضافة، إلا إذا أريدت حكاية الحال الماضية، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ لِيُصِطُّ ذِرَاعِيهِ﴾^(١)، أو أدخلت عليه الألف واللام، كقولك: «الضاربُ زيدًا أمس».

قال الشارح: اعلم أن اسم الفاعل يجيء على ثلاثة أضرب: للماضي وللحال وللإستقبال، كما أن الفعل كذلك، إلا أن الفعل يختلف صيغته للزمان، وتتفق في اسم الفاعل؛ لأن الفعل بابُه التصرف، والأسماء بابها الجمود وعدم الاختلاف.

وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومكرمٌ خالدًا الساعة»؛ لأنه على لفظ المضارع إذ كان جاريًا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، وهو في معناه، فلما اجتمع فيه ما ذكر؛ عمل عمله.

فأما إذا كان بمعنى الماضي، فإنك لا تُعمله، إذ لا مضارعةً بينه وبين الماضي، ألا ترى أن «ضاربًا» ليس على عددٍ «ضَرَبَ»، ولا مثله في حركاته وسكناته، فلذلك لا تقول: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمس»، ولا «وخشيّ قاتلٌ حمزةً يومَ أُحُدٍ». وهذا وحشيّ ثوبيّ من سودانٍ مكة، يُكنى أبا ذيمّة، وهو مولى طُعَيْمَةَ بن عدي، وقيل مولى جُبَيْر بن مُطْعِم. فلا تنصب بـ«قاتل» هنا؛ لأنه في معنى «قتل»، ولا بـ«ضارب»؛ لأنه في معنى «ضرب». وقد بينت أنه لا مضارعةً بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه، فلما لم يكن بينهما مضارعةٌ ما بينه وبين الفعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، لم يُعملوه عمله،

بل يكون مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسميّة، فتقول: «هذا ضاربُ زيدٍ أمس»، و«وحشيُّ قاتلُ حمزة يوم أحد»، بالإضافة، ولا يجوز تنوينه والنصب به، فهو كقولك: «هذا غلامُ زيدٍ»، ولا يجوز: «غلامُ زيداً» بالتنوين وإعماله فيما بعده، ولا أن تجمع فيه بين الألف واللام والإضافة، فتقول: «هذا الضاربُ الرجلِ أمس»، كما تقول إذا أردت الحال أو الاستقبال، كما لا تقول: «الغلامُ الرجلِ». وتقول: «هؤلاء حَوَاجُ بيتِ الله أمس» بالخفض لا غير، وتقول: «مررت برجلٍ ضاربه الزيدان»، كما تقول: «أخواه الزيدان».

وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وأن يُقال: «هذا ضاربُ زيداً أمس»، واحتج بأمرٍ، منها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(١)، فأعمل «باسط» في «الذراعين»، وهو ماضٍ. ومن ذلك ما حكاه عن العرب: «هذا مارٌ يزيد أمس»، فأعملوه في الجاز والمجرور. ومن ذلك قولهم: «هذا مُعْطِي زيد درهمًا أمس». ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُتْبَانًا﴾^(٢). ومن ذلك: «هذا الضاربُ زيداً أمس»، تَعْمِلُهُ إذا كان فيه الألف واللام لا محالة.

والجواب؛ أمّا الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٣) فحكايةُ حال ماضية، كقوله: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾^(٤)، ثم قال: ﴿هَئِذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَئِذَا مِنْ عَدُوَّتِهِ﴾^(٥)، والإشارة بهذا إنما يقع إلى حاضرٍ، ولم يكن ذلك حاضرًا وقت الخبر عنه. وأمّا قولهم: «هذا مارٌ يزيد أمس»، فإنما أعمله في الجاز والمجرور، ولم يعمله في مفعول صريح، والجاز والمجرور يجري مجرى الظرف، والظروفُ يعمل فيها روائعُ الأفعال.

وأما ما فيه الألف واللام من نحو: «هذا الضاربُ زيداً أمس»، فإنما عمل لأن الألف واللام فيه بمعنى «الذي»، واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسمٌ لفظًا، وفعلٌ معنىً. وإنما حُوِّلَ لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكان الذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.

وكان الأخفش يزعم أن المنصوب في قولك: «هذا الضاربُ زيداً» إذا كان ماضيًا، إنما ينتصب كما ينتصب: «هذا الحسنُ الوجهُ» على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح.

(١) الكهف: ١٨.

(٢) الأنعام: ٩٦. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٤/١٨٦؛ وتفسير الطبري ١١/٥٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٢٩٨.

(٤) القصص: ١٥.

(٣) الكهف: ١٨.

(٥) القصص: ١٥.

والمذهب الأول، وعليه سيبويه، ولذلك استثناه صاحب الكتاب فقال: «إلا إذا أردت حكاية الحال، أو أدخلت عليه الألف واللام»، لأنه إذا أريد حكاية الحال؛ كان في حكم الحال، ولذلك يأتي بلفظ الحال، وإذا كان فيه الألف واللام، كان في معنى الفعل إذ كان في معنى الصلة.

وأما ما يتعدى إلى مفعولين من نحو: «هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهماً»، فإن كثيراً من النحويين يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمار فعل تقديره: «هذا معطي زيد أعطاه درهماً»، وليس بالحسن، ألا ترى أن ما يتعدى إلى مفعولين ما لا يجوز أن يُذكر أحدهما دون الآخر، وأنت تقول: «هذا ظانٌ زيد منطلقاً أمس»، فلو كان الثاني ينتصب بإضمار فعل؛ لكنت في الأول مقتصرًا على مفعول واحد، وهو ما أُضيف إليه اسمُ الفاعل، وذلك لا يجوز. والجيد أن يكون منصوبًا بهذا الاسم، وذلك لأن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة على ما سيذكر في موضعه، ولذلك بُني على حركة، فكما مُيز الفعل الماضي بتلك المضارعة، بأن بني على حركة، كذلك أعمل الاسم الذي في معناه عملاً دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع، فكما أعطوا الفعل الماضي حظاً بالشبه، وهو بناؤه على حركة؛ كذلك أعطوا الاسم الذي في معناه حظاً من العمل، وذلك بأن أعملوه في المفعول الثاني لما لم تمكن الإضافة إليه، لأنه لا يُضاف إلى اسمين، فأضيف إلى الاسم الذي يليه، وصارت إضافته إليه بمنزلة التنوين له، فعمل في الثاني بحكم أنه في معنى الفعل، وأنه كالمنون.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالِقُ الإِصْبَاحِ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾^(١)، فإن أكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيًا، لأن الفلق والجعل قد كانا، فعلى هذا يكون نصب «سكناً» وما بعده بإضمار فعل على القول الأول، وبالفعل المذكور على الثاني تحجز الإضافة بينهما. وكان أبو سعيد السيرافي يجيز أن يكون ذلك للحال والاستقبال، لأن ذلك كل يوم يحدث، وعلى هذا يكون «سكناً» منصوبًا بالفعل المذكور، والاسم الأول في معنى منصوب، ويكون الشمس والقمر معطوفًا على المعنى، كما قلنا في «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً غداً»؛ وهذا القول يُضعفه قوله: ﴿وَالْقَمَرَ حَسْبَانَا﴾^(٢)؛ لأنه ماضٍ قد كان لا محالة، لا يتجدد كل يوم، فاعرفه.

فصل

[ما يعتمد عليه اسم الفاعل للعمل]

قال صاحب الكتاب: ويُشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف

استفهام، أو حرف نفي كقولك: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ غَلَامُهُ»، و«هذا رَجُلٌ بَارِعٌ أَذْبَهُ»، و«جاءني زَيْدٌ رَاكِبًا جَمَارًا»، و«أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ»، و«ما ذَاهَبَ غَلَامَاكَ». فَإِنْ قُلْتَ: «بَارِعٌ أَذْبَهُ» مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعِيدَهُ بِشَيْءٍ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ رَفَعْتَ بِهِ الظَّاهِرَ؛ كُذِّبْتَ بِامْتِنَاعِ «قَاتِمُ أَخَوَاكَ».



قال الشارح: قد تقدّم القول بأن أصل العمل إنما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء، واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ عُلِمَ ذلك، فَلْيَنْظُرْ أَنْ الْفُرُوعَ أَبَدًا تَنْحَطُّ عَنْ دَرَجَاتِ الْأَصُولِ، فَلَمَّا كَانَتْ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ فُرُوعًا عَلَى الْأَفْعَالِ؛ كَانَتْ أَوْعَفُ مِنْهَا فِي الْعَمَلِ. وَالَّذِي يُؤَيِّدُ عِنْدَكَ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا»، و«زَيْدٌ ضَارِبٌ لِعَمْرٍو»، فَتَكُونُ مَخِيرًا بَيْنَ أَنْ تُعْذِيَهُ بِنَفْسِهِ، وَبَيْنَ أَنْ تُعْذِيَهُ بِحَرْفِ الْجَزِّ لَضَعْفِهِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ، فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبْتُ لَزَيْدًا». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ فَلْتَنَهَا إِذَا﴾^(١)، فَعُذِيَ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٢) فَعُذِيَ الْاسْمُ بِاللَّامِ. قَالَ الشَّاعِرُ [مَنْ الْوَافِرُ]:

٩١٠- وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخِطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا
ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي. وذلك من قبل أن هذه الأماكن للأفعال، والأسماء فيها في تقدير الأفعال، ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنما يكون بالفعل، لأنه هو الذي يجهله المخاطب، أو مما يجوز أن يجهل مثله، لأن الأفعال حادثة منقضية، وكذلك الصفة والحال، لأنك إنما تحكيه بفعل أو ما يرجع إلى فعل.

(١) الشعراء: ٢٠. (٢) البروج: ١٦.

٩١٠ - التخریج: البيت لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٨٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧٠/٤.

اللفظة والمعنى: سخط: غضب، وكره.

أي: نحن قادرون على ترك ما بغضنا، أو ترك ما نكره، وقادرون على أخذ ما نرضى.

الإعراب: «ونحن»: الواو: حرف استئناف. «نحن»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «التاركون»: خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «لما»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر. «سخطنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ونحن الآخذون لما رضينا»: الواو: حرف عطف، ويعرب الباقي إعراب «نحن التاركون لما سخطنا».

وجملة «نحن التاركون»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «نحن الآخذون». وجملة «سخطنا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وكذلك هي جملة «رضينا». والشاهد فيه قوله: «التاركون لما، الآخذون لما» حيث عذَى اسم الفاعل باللام إلى الاسم الموصول، ولم يعدها مباشرة.

وأما الاستفهام فهو في موضع الأفعال، لأنك إنما تسأل عما تشك فيه، وأنت إذا قلت: «أزيد قائم»؟ فإنما تشك في قيام زيد، لا في ذاته؛ لأن ذاته معلومات معروفة، وكذلك النفي إنما يكون للأفعال، فاسم الفاعل لضعفه في العمل لا يعمل أو يعتمد، والفعل لقوته لا يفتقر إلى ذلك. وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: «قائم زيد»، فيكون «قائم» مبتدأ، و«زيد» مرفوع بفعله، وقد سد مسد الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل وأنشد^(١):

.....

ولا ضمير في اسم الفاعل عنده؛ لأنه قد رفع ظاهراً، فلا يكون له فاعلان. وسيبويه يجيز المسألة على أن يكون «زيد» مبتدأ، و«قائم» خبراً مقدماً، وعلى هذا يكون فيه ضمير من «زيد» كما لو كان مؤخراً.

والى هذا أشار صاحب الكتاب بقوله: «فإن قلت: «بارع أذبه» وزعمت أنك رفعت به الظاهر، كذبت بامتناع «قائم أخواك»، يعني أن قولهم: «قائم زيد» جائز عند سيبويه على تقديم الخبر لا على رفعه الظاهر، ومن ظن ذلك بطل عليه بامتناع سيبويه من جواز «قائم أخواك»، لأنه لا يرفع «الأخوين» بـ«قائم»، لأنه لا يعمل من غير اعتماد، ولا يكون خبراً مقدماً؛ لأنه مفرد، والمفرد لا يكون خبراً على المشى.

واعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل بثلاثة أشياء:

أحدها: ما تقدم من قولنا: إن اسم الفاعل لا يعمل، أو يعتمد على كلام قبله، والفعل يعمل معتمداً، وغير معتمد، لقوته.

الثاني: أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، برز ضميره، نحو قولك: «زيد هند ضاربها هو»، فـ«زيد» مبتدأ، و«هند» مبتدأ ثان، و«ضاربها» خبر «هند»، والفعل لـ«زيد»، فقد جرى على غير من هو له، فلذلك برز ضميره، وخلا اسم الفاعل من الضمير، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع، فتقول: «الزيدان الهندان ضاربهما هما»، و«الزيدون الهندات ضاربهن هم»، ولا تقول: «ضارباهما» ولا «ضاربوهن»؛ لخلوّه من الضمير، لأنه جار مجرى الفعل، والفعل إذا تقدم، وُحِدَ، ولو كان فعلاً، لم يبرز الضمير، وكنت تقول: «زيد هند يضربها»، فيكون في «يضربها» ضمير مستكن مرفوع، و«ها» المفعول، لأن الأفعال أصل في اتصال الضمير بها.

الثالث: أن اسم الفاعل لا يعمل، إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، ولا يعمل إذا كان ماضياً، والفعل لقوته يعمل في الأحوال الثلاث.

(١) لم يذكر ما أنشد في الطبعتين، ولعل سقطاً أو خرقاً وقع في المخطوطة التي أخذت عنها الطبعتان.

اسم المفعول

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو الجاري على «يَفْعَلُ» من فِعْله، نحو: «مَضْرُوبٌ»؛ لأنَّ أصله «مُفْعَلٌ»، و«مُكْرَمٌ»، و«مُنْطَلَقٌ به»، و«مُسْتَخْرَجٌ»، و«مُدْخَرَجٌ»، ويعمل عمل الفعل، تقول: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غلامه، ومُكْرَمٌ جاره، ومُسْتَخْرَجٌ متاعه، ومُدْخَرَجٌ بيده الحجر»، وأمره على نحو من أمر اسم الفاعل في إعمالٍ مثناه ومجموعه، واشتراط الزمانين، والاعتماد.

قال الشارح: اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل، وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، ف«مَفْعُولٌ» مثل «يَفْعَلُ»، كما أن «فاعلاً» مثل «يَفْعَلُ»، فالميم في «مفعول» بدل من حرف المضارعة في «يَفْعَلُ»، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل، والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع، لا اعتداداً بها، فهي كالياء في «الذراهم» ونحوه، أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي.

وهو يعمل عمل فعله الجاري عليه، فتقول: «هذا رجلٌ مَضْرُوبٌ أخوه»، ف«أخوه» مرفوع بأنه اسم ما لم يسم فاعله، كما أنه في «يُضْرَبُ أخوه» كذلك، وتقول: «محمَّدٌ مستخرجٌ متاعه»، كما تقول: «يُستخرج متاعه»، وكذلك بنات الأربعة، فتقول: «زيدٌ مُدْخَرَجٌ بيده الحجر»، كما تقول: «يُدْخَرَجُ بيده الحجر»، ف«مُدْخَرَجٌ» جارٍ على «يدخرج» لفظاً، و«مَضْرُوبٌ» جارٍ على «يُضْرَبُ» حكماً وتقديراً، وتقول «هذا مُغْطَى أخوه درهماً»، تقيم المفعول الأول مقام الفاعل، وتنصب الثاني على حد انتصابه قبل بنائه للمفعول، ولا يجوز أن يُبْنَى «مفعول»، إلاّ ممّا يجوز أن يبني منه «يَفْعَلُ»؛ لأنّه جارٍ عليه، فلا تقول: «مَقُومٌ»، ولا «مَقْعُودٌ»؛ لأنّهما لأزمان، كما لا تقول: «يُقَامُ»، ولا «يُقْعَدُ»، إلاّ أن يتصل به جارٌّ ومجرور، أو ظرف، أو مصدر مخصّص، فإنّه يجوز حينئذ أن تبنيه لما لم يسم فاعله.

وشرط إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل في أنّه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله،

كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال، ولا يعمل أيضًا إلا إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، نحو قولك: «هذا مضروبٌ غلامُه الساعة»، و«مررت برجلٍ مكرمٍ أخوه غداً»، كما تقول: «هذا ضاربٌ غلامَه الساعة»، و«مررت برجلٍ مكرمٍ أخاه غداً»، وتقول في التثنية: «هذان مضروبان»، و«مررت برجلين مضروبين»، ففي «مضروب» ضميرٌ مستكنٌ، وهو ضمير الفاعل، والألف والياء علامة التثنية على حدهما في قولك: «رجلان»، و«رجلين» لأنه اسم كما أنه اسم، وتقول: «هذان مضروبٌ غلامُهما»، فترفع به الظاهر، ولا تلحقه علامة التثنية، لأنه لا ضمير فيه.

فإن قيل: إذا كنت إنما ثنيته وجمعته إذا كان فيه ضميرٌ؛ فهلاً قلت: إن هذه الحروف هي الضمير، كما كانت كذلك في الفعل إذا قلت: «هذان يضربان»؟ قيل: الفرق بينهما أن «يضرب» فعلٌ، والفعل نفسه لا يثنى، ولا يجمع، وإنما ذلك للضمير الذي يكون فيه؛ وأما اسم الفاعل، واسم المفعول، فهما اسمان تدخلهما التثنية والجمع. والذي يدل أن العلامة اللاحقة حرفٌ دالٌّ على التثنية والجمع، وليسا اسمين انقلابهما وتغيرهما للإعراب، نحو: «جاءني الضاربان». و«رأيت الضاربين»، و«مررت بالضاربين»، كما تقول: «جاءني الرجلان»، و«رأيت الرجلين»، و«مررت بالرجلين». وإنما لم تلحقهما علامة التثنية والجمع إذا رفعاً ظاهراً؛ لأنهما حينئذ يكونان في مذهب الأفعال، والفعل إذا لم يكن فيه ضمير لم تلحقه علامةٌ، فلذلك تقول: «هذان رجلان ضاربٌ أخوهما، ومضروبٌ غلامُهما»، فاعرف ذلك.

الصفة المشبهة

فصل

[تعريفها]

قال صاحب الكتاب: هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهة بها في أنها تُذَكَّر وتؤنَّث، وتُجَمَّع وتُجَمَّع، نحو: «كَرِيم»، و«حَسَن»، و«صَغْب» وهي لذلك تعمل عمل فعلها، فيقال: «زَيْدٌ كَرِيمٌ حَسْبُهُ، وَحَسَنٌ وَجْهُهُ، وَصَغْبٌ جَانِبُهُ».



قال المشرح: الصفة المشبهة باسم الفاعل ضربٌ من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جَزَيَّ أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جَرَيانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وإنما لها شَبَهٌ بها، وذلك من قِبَل أنها تُذَكَّر، وتؤنَّث، وتدخلها الألف واللام، وتُثَنَّى، وتُجَمَّع بالواو والنون، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها أو أكثرها شَبِهوه بأسماء الفاعلين، فأعملوه فيما بعده، وذلك نحو: «حَسَنٌ»، و«شَدِيدٌ»، و«صَغْبٌ»، و«كَرِيمٌ». فـ«حَسَنٌ» من «حَسَنٌ يَحْسُنُ»، و«شَدِيدٌ» من «شَدَدٌ يَشْدُدُ»، و«صَغْبٌ» من «صَغَبٌ يَضْغَبُ»، وليست مثلها في حركاتها وسكناتها كما كانت أسماء الفاعلين.

وإنما لها شَبَهٌ بأسماء الفاعلين من الجهات المذكورة، فلذلك تقول: «مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، وَزَيْدٍ كَرِيمٍ حَسْبُهُ، وَشَدِيدٍ سَاعِدُهُ، وَصَغْبٍ جَانِبُهُ»، فترفع ما بعد هذه الصفات من الأسماء بفعلها، كما كنت صانعاً في اسم الفاعل حيث قلت: «هذا قائمٌ أبوه، وقاعدٌ أخوه»، لأنك تقول: «حَسَنٌ»، و«حَسَنَةٌ»، و«شَدِيدٌ»، و«شَدِيدَةٌ»، و«صَغْبٌ»، و«صَغْبَةٌ»، و«كَرِيمٌ»، و«كَرِيمَةٌ»، فتدْخُلُ فيهما الألف واللام. وتقول: «حَسَنَانٌ»، و«حَسَنُونَ»، فتثني بالألف والنون، وتجمعه بالواو والنون، كما تقول: «ضَارِبٌ»، و«ضَارِبَةٌ»، و«ضَارِبَانٌ»، و«ضَارِبُونَ»، و«الضَّارِبُ»، و«الضَّارِبَةُ»، فـ«حَسَنٌ» مُشَبَّهٌ بـ«ضَارِبٍ»، و«ضَارِبٌ» مُشَبَّهٌ بـ«يَضْرِبُ»، و«حَسَنَانٌ»، مثل «ضَارِبَانِ»، مثل «يَضْرِبَانِ»، و«حَسَنُونَ» مثل «ضَارِبُونَ»، مثل «يَضْرِبُونَ»، إلّا أن «ضَارِبًا» و«ضَارِبَاتٍ» من أفعال متعدية حقيقة، فنصبت كما تنصب أفعالها، و«حَسَنٌ»، و«بَظُلٌّ»، و«كَرِيمٌ» من أفعال غير متعدية

على الحقيقة، فكان حكمها في عدم التعدي حكم أفعالها، لأنها فروع في العمل عليها، فأقصى درجاتها أن تُساوئها، وأما أن تفرقها فلا.

وإنما تعذيبها على التشبيه لا على الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد ضارب عمراً»، فالمعنى أن الضرب وقع بعمرو، وإذا قلت: «زيد حسن الوجه»، فليست تُخبر أن «زيداً» فَعَلَ بالوجه شيئاً، بل «الوجه» فاعِلٌ في المعنى، لأنه هو الذي حسن، ولذلك قال سيبويه: ولا تعني أنك أوقعت فعلاً، وإنما أخبرت عن «زيد» بالحسن الذي للوجه، كما قد تصفه بذلك إذا قلت: «مررت برجلٍ حسن الوجه»، وكان الأصل «مررت برجلٍ حسن وجهه»، وصفته بحسن وجهه، وقد يوصف الشيء بفعلٍ غيره إذا كانت بينهما وُضلةٌ في اللفظ بضمير يرجع إلى الموصوف، نحو: «مررت برجلٍ قائم أبوه» حليته بقيام أبيه للعلقة التي ذكرناها، كذلك ههنا.

واعلم أن الصفات على ثلاث مراتب: صفةً بالجاري كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفةً مشبهةً باسم الفاعل، فهي دونها في المنزلة؛ لأن المشبهة بالشيء أضعفُ منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبهة، ثم المشبهة بالمشبهة، وهي المرتبة الثالثة، وستأتي بعد. فلما كانت الصفات المشبهة في المرتبة الثانية، وهي فروع على أسماء الفاعلين إذ كانت محمولة عليها؛ انحطت عنها، ونقص تصرفها عن تصرف أسماء الفاعلين، كما انحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال، فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: «هذا الوجه حسنٌ»، كما تقول: «هذا زيداً ضاربٌ»، ولا تُضمِره، فلا تقول: «هذا حسنٌ الوجه والعين»، فتُنصب «العين» على تقدير: «حسن العين»، كما تقول: «هذا ضاربٌ زيد وعمراً» على تقدير، و«ضاربٌ عمراً».

ولا يحسن أن تفصل بين «حسن» وما يعمل فيه، فلا تقول: «هو حسنٌ في الدار الوجه»، وكريمٌ فيها الأب»، كما تقول: «هذا ضاربٌ في الدار زيداً»، فاسمُ الفاعل يتصرف، ويجري مجرى الفعل لقوة شَبْهه، وجزيانه عليه، وهذه الصفات مشبهة باسم الفاعل، والمشبّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم، فلذلك تعمل في شيئين لا غير؛ أحدهما: ضمير الموصوف، والثاني: ما كان من سبب الموصوف. ولا تعمل في الأجنبية، فتقول: «مررت برجلٍ حسن»، فيكون في «حسن» ضميرٌ يعود إلى الموصوف، وهو في موضع مرفوع بـ«حسن». وتقول: «مررت برجلٍ حسنٍ وجهه» فترفع «الوجه» بـ«حسن»، وهو من سبب «رجل». ولولا الهاء العائدة على «رجل» من «وجهه»، لم تجز المسألة.

ولو قلت: «مررت برجلٍ حسنٍ عمرو»، لم يجز، لأن الحسن لـ«عمرو»، فلا

يجوز أن يُجعل وصفاً لـ «رجل» إلا بعلقة، وهي الهاء التي وصفنا. وتقول: «مررت برجل كريم أبوه، وبرجل حسنة جاريته»، وإنما توثت «حسنة»، وهي صفة لمذكر، لأنه فعل «الجارية»، وإنما وُصف به «الرجل» للعلقة اللفظية التي بينهما، فإن أردت التثنية أو الجمع، لم تُثنِ الصفة ولا تَجْمَع؛ لأنها بمنزلة فعل متقدم، فتقول: «مررت برجل كريم أبواه، وبرجال كريم آباءهم»، فاعرفه.

فصل

[دلالاتها وإضافتها إلى فاعلها]

قال صاحب الكتاب: وهي تدلّ على معنى ثابت، فإن قصد الحدوث، قيل: «هو حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل». ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَافِيَّ يَوْمَئِذٍ أَصْدَرُ﴾^(١)، وتضاف إلى فاعلها، كقولك: «كريم الحسب وحسن الوجه»، وأسماء الفاعل والمفعول يُجرّيان مجراها في ذلك، فيقال: «ضامر البطن»، و«جائلة الشراح»، و«معمور الدار»، و«مؤدّب الخدام».



قال الشارح: اعلم أن هذه الصفات وإن كانت مشبهة باسم الفاعل، فبينهما تباين وطريقتهما مختلف، وذلك أن «حسناً» مأخوذ من فعل ماضٍ، وأمرٌ مستقرٌّ، ومع ذلك فإذا أضفته إلى معموله، فلا يتعرّف، وإن كان ما أُضيف إليه معرفة، وتصف به النكرة، فتقول: «مررت برجل حسن الوجه»، وليس كذلك اسم الفاعل إذا كان في مذهب «حسن» من المُضَيّ، بل يكون معرفة إذا أُضيف إلى معرفة.

فإن قيل: فإذا زعمتم أن هذه الصفات ونحوها في معنى الماضي؛ فما بالكُم تُعْمِلونها، واسم الفاعل الذي شُبّهت به إذا كان ماضياً؛ لا يجوز أن يعمل، وهل هذا إلا إعطاء الفرع فوق مرتبة الأصل؟ قيل: هذه الصفات، وإن كانت من أفعال ماضية، إلا أن المعنى الذي دلّت عليه أمرٌ مستقرٌّ ثابت متصل بحال الإخبار، ألا ترى أن «الحسن» و«الكرم» معنيان ثابتان، ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار، فلما كان في معنى الحال، أُعْمِلَ فيما بعده، ولم يخرج بذلك عن منهج أسماء الفاعلين.

فإن قصد الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدالّ على الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: «هذا حاسن غداً» أي: سيحسُن، و«كارم الساعة». ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَصَافِيَّ يَوْمَئِذٍ أَصْدَرُ﴾^(٢)، أي: بلغ ما أنزل إليك بصدرٍ فسيح من غير التفات إلى استكبارهم واستهزائهم. وعدل

عن «ضَبَقَ» إلى «ضائق»؛ ليدلّ على أنه ضَيِّقٌ عارضٌ في الحال غير ثابت. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَامِينَ﴾^(١)، عدل عن «عَمِينَ» إلى «عَامِينَ» لهذا المعنى، وعلى هذا تقول: «زَيْدٌ سَيِّدٌ جَوَادٌ»، تريد أن السيادة والجود ثابتان له. فإذا أردت الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ قلت: «سائِدٌ»، و«جائِدٌ».

وقد يُعاملون اسم الفاعل معاملة الصفة المشبهة إذا كان لازماً له غير متعدٍّ، وذلك أن اسم الفاعل يجوز أن يرفع السبب، فتقول: «هذا رجلٌ قائمٌ أبوه، وقاعدٌ غلامه»، فنصفه بفعلٍ غيره للمعلّقة التي بينهما، فإذا كان غير متعدٍّ عاملاً في السبب، شأبه باب «الحسنُ الوجه»، فجاز أن تنقل الفعل إلى الموصوف، ثم تضيفه إلى من كان فاعلاً على سبيل البيان، فتقول: «هذا رجلٌ قائمٌ الأب» فيكون في «قائم» ضمير مرتفع به يعود إلى «الرجل»، كما كان كذلك في «الحسن الوجه». يدلّ على ذلك قولك: «هذه امرأةٌ قائمةٌ الأب»، فتأنيثُ «قائمة» دليل على ما قلناه. وقد قالوا: «هذه امرأةٌ ضامرٌ البطن»، والمراد ضامرٌ بطئها، إلّا أنهم نقلوا الفعل إلى الموصوف على ما ذكرناه.

فإن قيل: فكان ينبغي أن يقال: «ضامرةٌ البطن»، فيؤنث؛ لأن فيه ضميراً مؤنثاً يعود إلى المرأة؛ قيل: جاء ذلك على سبيل النسب، كقولهم: «تاجرٌ»، و«لابنٌ»، ومنه قولهم: «امرأةٌ حائضٌ»، و«طاهرٌ». قال الشاعر [من السريع]:

عَهْدِي بِهَا فِي الْخَيِّ قَدْ سُرِبَتْ هَيْفَاءُ بِمِثْلِ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ^(٢)

وقالوا: «امرأةٌ جائلةٌ الوشاح»، والمراد: جائِلٌ وشاحها، أي: يضطرب لوفوره. والوشاح: كالقِلادة من آدم فيه جوهرٌ. وقالوا: «طاهرٌ الدَّبَلُ» إذا وصفوه بالعِفّة، وقالوا في المفعول: «فلائٌ معمورٌ الدار»، والمراد: معمورة داره، و«مؤدّبٌ الخُدام»، أي: مؤدّبٌ خدامه، أجروه مجرى «حسنُ الوجه».

فصل

[أوجه إعراب عبارة «حسن وجهه»]

قال صاحب الكتاب: وفي مسألة «حسن وجهه» سبعة أوجه: «حسن وجهه»، و«حسن الوجه»، و«حسن وجهًا». قال أبو زُبَيْدٍ [من البسيط]:

٩١١- هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُذْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَثْيَابًا

(١) الأعراف: ٦٤.

(٢) تقدم بالرقم ٨٠٨.

٩١١ - التخرّيج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٦؛ والكتاب ١/١٩٨؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٨٧ (هلب)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٣.

اللغة: الهيفاء: الضامرة الخصر. والعجْزاء: العظيمة العجيزة، والمحطوطة: مستوية القد. جُدِلَتْ:

أُطِفَ خَلْقُهَا، أي: إن لحمها ليس بمُسْتَرْخٍ. وَشَنْبُ الثغر: بريفه وبرده.

و«حَسَنُ الوجة». قال النابغة [من الوافر]:

٩١٢- وَنَأْخُذُ بِغَدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
و«حَسَنُ وَجْهِ». قال حُمَيْدٌ [من الرجز]:

٩١٣- لَاجِئِ بَطْنٍ بِقُرَا سَمِينِ

= المعنى: يصف امرأة بأنها جمعت من صفات الحسن ضموه الخصر وكبر العجيزة، وحسن الخلفة ويزد الفم.

الإعراب: «هيفاء»: خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع بالضممة. «مقبلة»: حال منصوبة بالفتحة. «عجزاء»: خبر ثانٍ، مرفوع بالضممة. «مدبرة»: حال منصوبة بالفتحة. «محطوطة»: خبر ثالث مرفوع بالضممة. «جدلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي»، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «شبناء»: خبر خامس مرفوع بالضممة. «أنبياء»: اسم منصوب به «شبناء» على التشبيه بالمفعول به أو تمييز منصوب.

وجملة «هي هيفاء عجزاء...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جدلت»: في محل رفع خبر رابع.

والشاهد فيه قوله: «شبناء أنبياء» حيث نصب «أنبياء» بالصفة المشبهة «شبناء»، كما نصب «وجهاً» به «حسن» في «حسن وجهاً».

٩١٢ - التخریج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٦؛ والأغاني ٢٦/١١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥١١، ٣٦٣/٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٨/١؛ والكتاب ١٩٦/١؛ والمقاصد النحوية ٥٧٩/٣، ٤/٤٣٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٠٠؛ والأشياء والنظائر ١١/٦؛ والاشتقاق ص ١٠٥؛ وأمالی ابن الحاجب ٤٥٨/١؛ والإنصاف ١٣٤/١؛ وشرح الأشموني ٥٩١/٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨؛ ولسان العرب ٢٤٩/١ (حب)، ٣٩٠ (ذنب)؛ والمقتضب ١٧٩/٢.

اللغة: الذناب: الأطراف. أجَبَ الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

المعنى: إن هلك أبو قابوس، أجذب الخير وانقطع الرخاء عن الناس، وغدوا في عسرة من أمرهم وكدر في عيנם.

الإعراب: «ونأخذ»: الواو: حرف عطف، و«نأخذ»: فعل مضارع معطوف على فعل مضارع مجزوم في بيت سابق، مجزوم مثله، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. ويجوز أن يكون مرفوعاً، فتكون الواو استئنافية، ومنصوباً فتكون الواو للمعية. «بعده»: ظرف زمان منصوب متعلق به «نأخذ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «بذناب»: جار ومجرور متعلقان به «نأخذ»، وهو مضاف. «عيش»: مضاف إليه مجرور. «أجب»: حال منصوبة بالفتحة، أو مفعول به لفعل محذوف. «الظهر»: اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ليس» المحذوف. «سنام»: اسم «ليس» مرفوع.

وجملة «نأخذ» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس له سنام»: في محل جر نعت له «عيش».

والشاهد فيه قوله: «أجب الظهر» حيث نصب «الظهر» به «أجب» على التشبيه بالمفعول به في «حسن الوجة».

٩١٣ - التخریج: الرجز لحميد الأرقط في الكتاب ١٩٧/١؛ وشرح أبيات سيبويه ١٧٤/١؛ ولسان =

و«حَسَنَ وجهه». قال الشَّماخ [من الطويل]:

٩١٤- أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْنَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

و«حَسَنَ وجهه». قال [من الرجز]:

٩١٥- [أُنْعَمْتُهَا إِيَّيْ مِنْ نُعْمَاتِهَا] كُسُومَ الذُّرَى وَادِقَةَ مُسْرَاتِهَا

= العرب ١٣/١٧٩ (رزن)، ١٥/٤٠٠ (وقى).

اللغة: اللاحق: الضامر. القراء: الظاهر.

المعنى: وصَفَ فرساً بضَمُور البطن، ثم ثَقَى أَنْ يَكُونَ ضَمُورُهُ نَاجِئًا عَنِ الْهَزَالِ بِدَلِيلِ أَنَّ ظَهْرَهُ سَمِينٌ.

الإعراب: «لاحق»: صفة مجرورة لموصوف مجرور في بيت سابق، وهو مضاف. «بطن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يقراء»: جار ومجرور متعلقان بـ «لاحق»، فـ «قراء» مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً. «سمين»: صفة لـ «قراء» مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «لاحق بطن» حيث أضاف «لاحق»، وهي الصفة المشبهة، إلى «بطن»، كما أُضِيفَ «حسن» إلى «وجه».

٩١٤- التخریج: البيت للشماخ في دبوته ص ٣٠٧-٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٣؛ والدرر ٥/٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠؛ والكتاب ١/١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٨٧؛ وجمع الهوامع ٢/٩٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٢٢٠، ٢٢٢؛ والمقرب ١/١٤١.

اللغة: الربعان: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس، والجارتان هما الأنثيتان. الكميت: اللون بين الأسود والأحمر. الجونة: المواد. المصطفى: مريض احتراق النار.

الإعراب: «أقامت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «على ربعيهما»: جار ومجرور متعلقان بـ «أقامت»، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «جارتا»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. «صفاً»: مضاف إليه مجرور. «كميناً»: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. «الأعالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. «جونتاً»: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. «مصطلاهما»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «أقامت... جارتا صفاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جونتاً مصطلاهما» حيث أضاف الصفة المشبهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها كما في «حسن وجهه».

٩١٥- التخریج: الرجز لعمر بن لُجَأ التيمي في الأصمعيات ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/٢٢١؛ والدرر ٥/٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٨٣.

اللغة: الضمير في «أنعتها» دال على الإبل، وأنعتها: أصفها، وثَعَّت: جمع ناعت. الكوم: جمع كؤماء، مثل خُضِرَ جمع خُضراء، والكؤماء: الناقة العظيمة السنام. الذرى: بضم الذال جمع ذرورة، =

قال الشارح: اعلم أن هذه المسألة يجوز فيها عدة أوجه: فأولها «هذا رجلٌ حسنٌ وجهه، وكثيرٌ ماله»، فهذا هو الأصل، لأن الحُسْنَ إنما هو للوجه، والكثرة إنما هي للمال، ولذلك ارتفعاً بفعلهما، وليس فيه نقلٌ، ولا تغييرٌ. والهاء في «وجهه»، و«ماله» هو العائد إلى الموصوف الذي هو رجلٌ.

الثاني: «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه، وهو المختار بعد الأول. وإنما كان المختار من قِبَل أنك لما نقلت الفعل عن «الوجه»، وأسندته إلى ضمير الموصوف الذي كان متصلاً بالوجه للمبالغة، ووجه المبالغة أنك جعلته حسن العامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه؛ كان المختار الإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه.

أما اختيار الإضافة؛ فلأن هذه الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين غير مُعْتَدَ بفعلها، لأن أفعالها غير مؤثرة كـ «ضاربٍ» و«قاتلٍ»، وإنما حدث لها هذا المعنى والشبهة بأسماء الفاعلين بعد أن صارت أسماء، وكانت غير مستغنية عن الاسم الذي بعدها، فأضيفت إلى ما بعدها كسائر الأسماء إذا اتصلت بأسماء، نحو: «غلامٌ زيدٌ»، و«دارٌ عمروٌ»، فلذلك اختير فيها الإضافة؛ وأما اختيار الألف واللام في «الوجه»؛ فلأنه إنما كان معرفة بإضافته إلى الهاء التي هي ضمير الأول، فلما نزعوا ذلك الضمير، وجعلوه فاعلاً مستكثراً، عوضوا عنه الألف واللام، لئلا يخرج عن منهاج الأصل في التعريف.

وأما الثالث: وهو «هذا رجلٌ حسنٌ وجهها»، فيحتمل نصب «وجه» أمرين:

أحدهما: أنه منصوب بـ «حسن» على حدّ المفعول، كما يعمل «ضاربٌ» في «زيد»

= وهي أعلى السنام هنا. وادقة: من ودق: أي: دنا، لأن الإبل إذا سمت ذنت إلى الأرض من سمتها، يقال بعير وديق السرة أي: سميها.

المعنى: يصف الإبل، وهو من وصافها العارفين بها جيداً.

الإعراب: «أنعتها»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «إني»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «من نعاتها»: جار ومجرور متعلقان بخبر «إن»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «كوم»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخض، وهو مضاف. «الذرى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «وادقة»: حال منصوبة. «مراتها»: اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو مضاف. و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «أنعتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إني من نعاتها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «أخض كوم الذرى».

والشاهد فيه قوله: «وادقة مراتها» حيث نصب «مراتها» بالصفة المشبهة «وادقة»، كما نصب «وجهه» بـ «حسن» في «حسنٌ وجهه».

إذا قلت: «هذا ضاربٌ زيدًا» على التشبيه به، كما رُفِعَ «الوجه» في قولك: «حسنٌ وجهه» على التشبيه به.

والثاني: أن يكون منصوبًا على التمييز، كما تقول: «هذا أحسنُ منك وجهًا»، و«ما في السماء موضعٌ راحٍ سحابًا»؛ لأنك بينت بـ«الوجه» موضع الحسن، كما بين «السحاب» نوع المقدار، وهو نكرة كما أنه نكرة. فأما قوله [من البسيط]:

هيفاء مُقْبِلَةٌ... إلخ

البيت لأبي زُبَيْد الطائي، والشاهد فيه نصب «أنيابًا» بـ«شبناء» لما فيه من نية التنوين، إلا أنه لا ينصرف، فامتناع التنوين منه لعدم الصرف، لا للإضافة، فهو كقولك: «هؤلاء حواج بيت الله». وصف امرأة، قال: إذا أقبلت رأيت لها خضرًا أهيف - والهيف: ضمير البطن والخصر - وإذا أدبرت رأيت لها عجيزة مشرفة. والمحطوطة: الملساء الظهر، يريد أنها غير متغضنة الجلد من كبر، وجدلت: أحكم خلقها من الجديل، وهو زمام من آدم.

الرابع: قولهم: «هذا حسنٌ وجهه». ومنه قولهم: «هو حديثٌ عهدٌ بالنعمة». وهو مثل «حسنٌ الوجه»، إلا أنهم حذفوا الألف واللام تخفيفًا، ولأنه موضع أمين فيه اللبس لعلم السامع أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه، ولأن الوجه لا يُعرف حسنًا لأنه في نية الانفصال. ويدل على تنكيره مع إضافته إلى المعرفة جواز دخول الألف واللام عليه في قولهم: «مرت بالرجل الحسن الوجه». فأما قوله [من الرجز]:

لاحق بطنٍ بقرًا سمين

البيت لحَمِيد الْأَزْهَقِي، والشاهد فيه إضافة «لاحق» إلى «البطن» مع حذف الألف واللام، فهو بمنزلة «حسنٌ وجهه». واعلم أن قوله «لاحق بطن» وإن كان أصله اسم فاعل كـ«ضارب» و«خارج»، فإنما ذكر في هذا الباب لأنه أُجْرِي مجرى الصفة المشبهة، فقَدَر بـ«لاحق بطنه»، كما قَدَر «حسنٌ وجهه» بـ«حسنٌ وجهه» فـ«البطن» فاعلٌ في المعنى كما أن «الوجه» فاعلٌ في المعنى، واسمُ الفاعل لا يضاف إلى الفاعل. لا تقول: «هذا ضاربٌ زيد»، و«زيدٌ» فاعل؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، وليس كذلك الصفة، لأنها نُفِلَت النقل الذي لا يكون في اسم الفاعل. وصف فرسًا بضمير البطن. واللاحق: الضامر، وحقيقته أن يلحق بطنه ظهره ضميرًا، ثم نفى أن يكون ضميره من هزال، فقال: «بقرًا سمين». والقرا: الظهر.

الخامس: قولهم: «هو حسنٌ الوجه»، وذلك على رأي من يقول: «هو حسنٌ وجهًا»، فانتصاب «الوجه» هنا على التشبيه بالمفعول، وذلك لأنه لما أضمر الفاعل في الصفة؛ جعل الثاني كالمفعول، فصار بمنزلة قولك: «هذا الضارب الرجل»، و«الفاعل

الحق». حملوا هنا الصفة على اسم الفاعل، فنصبوا بها، وإن كانت غير متعدبة، كما حملوا اسم الفاعل على الصفة المشبهة، حيث قالوا: «مررت بالضارب الرجل». وإنما قلنا ذلك لأنه معرفة لا يحسن نصبه على التمييز. وقد أجاز أبو علي، ومن وافقه، أن يكون منصوباً على التمييز، وإن كان فيه الألف واللام، وذلك أنه قال: لا فرق بين دخول الألف واللام وعدمها، لو قال: «هو حسنٌ وجهًا»، وإذا قد جاء «الجَمَاءُ الغفير»، و«فأه إلى في»، و«أرسلها العيراك»، ولم يمتنع من كون مثل هذا منصوباً على الحال؛ لأن فائدته فائدة النكرة، فلم يمتنع أن يكون هذا منه، وهو وجه حسنٌ لولا شناعة في اللفظ. فأما قوله [من الوافر]:

ونأخذ بعده... إلخ

فإن الشاهد فيه نصب «الظهر» مع الألف واللام بـ«أجب»، لأنه في نية التنوين، ولو كان في غير نية التنوين لانجز ما بعده بالإضافة. وصف الثُعمان بن المُنذر، وأنه إن هلك صار الناس بعده في أسوأ حال، وأضيق عيش، وتمسكوا بمثل ذنبٍ بغيرِ أجب، وهو الذي لا سنام له من الهزال، والذئاب والذئابى: هو الذئب.

السادس: وهو قولك: «مررت برجل حسنٍ وجهه»، بإضافة «حسن» إلى «وجهه»، كما تقول: «حسن الوجه» أجازته سيبويه^(١)، قال: شبهوه بـ«حسن الوجه»، يعني جعلوا الإضافة مُعاقبةً للألف واللام. قال: وهو رديء، يعني أنه قد جاء عن العرب مع رداءته، وذلك أن الأصل «كان زيدٌ حسنٌ وجهه»، فالهاء تعود إلى «زيد»، فنقلت الهاء إلى الصفة، وصارت الصفة مُسنَّدة إلى عانة بعد أن كانت مسندة إلى خاصة، واستكن الضمير في الصفة، وصار مرفوع الموضع بفعله، بعد أن كان مجرور الموضع بالإضافة، فلا بحسن إعادتها مع إسناد الصفة إليها؛ لأن أحدهما كاف، فلذلك كان رديئاً.

ووجه جوازه جعل الضمير مكان الألف واللام، لأنهما يتعاقبان، وبقي الضمير الأول على حاله، فعاد إلى الأول ضميران: أحدهما مرفوع، والآخر مجرور بمنزلة قولك: «زيدٌ ضاربٌ غلامه»، ففي «ضارب» ضميرٌ يعود إلى «زيد» مرفوع، وفي «الغلام» ضميرٌ يعود إليه مجرور. وأنشد [من الطويل]:

أَمِنْ دُمْنَيْنِ عَرَّجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِخَفْلِ الرُّخَانِي قَدْ غَفَا طَلَاهُما
أقامت على زبغيهما جازنا صفًا كُمَيْنَا الْأَعَالِي جَوْنُنَا مُصْطَلَاهُما

البيتان للشماخ، والشاهد في البيت الثاني في قوله: «جوننا مصطلاهما» فـ«جوننا» مثنى بمنزلة «حسنًا»، وقد أضيف إلى «مصطلاهما»، فـ«مصطلاهما» بمنزلة «وجوههما»

إذا قلت: «جاءني رجلان حسناً وجوههما»، فالضمير الذي في «مصطلاهما» يعود إلى قوله «جارتا صفا». أعاده بعد إسناد الصفة إليه، فلذلك كان رديفاً. يصف الأنافي، والصفاء: الجبل؛ لأن الأثفتين تبنى في أصل الجبل في موضعين، والجبل الثالث. وقوله: «كميتا الأعالي» يعني أن أعالي الأثفتين لم تسود لبُعدها عن مباشرة النار، فهي على لون الخيل. وقوله: «جوتنا مصطلاهما» يعني مُسَوِّدَتَا المصطلى، وهو موضع الوقود منهما.

وقد أنكر بعض النحويين هذا الاستدلال، وزعم أن الضمير من «مصطلاهما» غير عائد إلى «الجارتين»، إنما يعود إلى «الأعالي»، كأنه قال: «كميتا الأعالي جوتنا مصطلى الأعالي»، فهو بمنزلة: «زيد حسن وجه الأخ جميل وجه الأخ». وذلك جيد بلا خلاف. ويجوز أن تكني عن «الأخ»، فتقول: «زيد حسن وجه الأخ جميل وجهه»، والهاء تعود إلى «الأخ» لا إلى «زيد»، فإن أعدته إلى «زيد»، لم يجز، وإن أعدته إلى «الأخ»؛ جاز. كذلك قوله: «كميتا الأعالي جوتنا مصطلاهما» إن أعدته إلى «الأعالي» جاز، وإن أعدته إلى «الجارتين»، لم يجز.

فإن قلت: كيف يجوز أن يعود الضمير إلى «الأعالي» وهو جمع، والمضمر مثنى، والضمير إنما يكون على حسب ما يرجع إليه؟ قيل: «الأعالي» هنا في موضع «الأغليتين»، وذلك أن الجمع في هذا النحو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿صَفَتْ قُلُوبُكُنَّ﴾^(١) والحقيقة قلبان، لأنه لا يكون لكل واحد إلا قلب واحد، فجاز أن يعود إليه الضمير مثنى على الأصل، ونحوه قول الشاعر [من الوافر]:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي قَرْدَيْنِ تَرْجُفُ زَوَانِفُ أَلَيْتَيْنِكَ وَتُسْتَطَارَا^(٢)

فرد الضمير في «تستطارا» إلى «الرائفتين» على الأصل.

والأول: مذهب سيبويه، واستدلالة صواب؛ لأنه الظاهر، وما ذكرناه تأويل على خلاف الظاهر، والأخذ بالظاهر هو الوجه.

السابع: قولهم: «مررت برجل حسن وجهه»، بنصب «الوجه» مع إضافته إلى ضمير الموصوف وانتصابه على التشبيه بالمفعول به، ومن نصب الوجه في قولهم: «مررت برجل حسن الوجه» على التمييز نصب هذا على التمييز، فلم يعتد بتعريفه، لأنه قد علم أنهم لا يعنون من الوجوه إلا وجه المذكور، وأنشد قولهم [من الرجز]:

أَنَعَتْهَا إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا كَوْمُ الذَّرَى وَادِقَةُ سُرَاتِهَا^(٣)

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٥.

(١) التحريم: ٤.

(٣) تقدم منذ قليل.

هكذا أنشده أبو عمر الزاهد بكسر التاء من «سزاتها»، جعله منصوباً بـ«وادة»، فهو مثل «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ».

ويجوز إدخال الألف واللام على الصفة، ويجوز فيها بعد أكثر الوجوه المتقدمة، فتقول: «مررت بالرجل الحسن وجهه» برفع «الوجه» هنا كما كنت ترفعه قبل، و«مررت بالرجل الحسن الوجه». قال سيبويه^(١): وليس في العربية مضاف تدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، والعلّة في جواز ذلك أن الإضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً إذ كانت في تقدير الانفصال، وإن لم تكسوها الإضافة تعريفاً؛ لم تمنعها من دخول الألف واللام عليها إذا احتيج إلى التعريف. وتقول: «مررت بالرجل الحسن وجهها»، فتنصب «وجهها» على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به، كما كان يُنصب قبل دخول الألف واللام مع التنوين. ولا يجوز أن تقول: «مررت بالرجل الحسن وجهه»، كما جاز «حسني وجهه»، كرهوا أن تضاف المعرفة في اللفظ إلى نكرة، إذ كان في ذلك تناقض في الظاهر مع آتة مخاليف لسائر أبواب العربية. وتقول: «مررت بالرجل الحسن الوجه» بنصب الوجه. قال سيبويه^(٢): وهي عربية جيدة، تنصب مع الألف واللام كما كنت تنصبه مع التنوين إذا قلت: «حسن الوجه»؛ لأن الألف واللام بدل من التنوين. قال الشاعر [من الوافر]:

٩١٦- فما قومي بثغلبة بن سعد ولا بفزارة الشُّعر الرُّقابا

(١) الكتاب ١/١٩٩.

(٢) الكتاب ١/٢٠١.

٩١٦ - التخرّيج: البيت لحارث بن ظالم في الأغاني ١١/١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٨؛ وشرح اختيارات المفضل ٣/١٣٣٥؛ والكتاب ١/٢٠١؛ والمقاصد النحوية ٣/٦٠٩؛ والمقتضب ٤/١٦١؛ ويلا نسبة في خزنة الأدب ٧/٤٩٢.

اللغة: ثعلبة بن بكر: الأشهر هو ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وفزارة: هو فزارة بن ذبيان. الشعر: جمع أشعر وهو الكثير الشعر.

المعنى: ينتضل الشاعر من أن يكون قومه من نسب سعد بن ذبيان، فهم ليوا من بني ثعلبة بن سعد، ولا من بني فزارة بن سعد، ويصف بني فزارة بفزارة الشعر في رقابهم وهذا دليل غباء، كما كانوا يعتقدون.

الإعراب: «فما»: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية تعمل عمل «ليس». «قومي»: اسم «ليس»: مرفوع بالضمّة المقدّمة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «بثعلبة»: الباء: حرف جر زائد، «ثعلبة»: اسم مجرور لفظاً بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً على أنه خبر «ما». «ابن»: صفة مجرورة بالكسرة. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «فزارة»: الباء: حرف جر زائد، «فزارة»: اسم مجرور لفظاً بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً =

بروي: «الشُعْرَى» بألف، وهو مؤنث «الأشْعَر» كـ «الكُبْرَى». ويروي: «الشُعْر» بغير ألف، وهو جمع «أشعر»، كـ «أحمر وحُضِر». فمن أنث أراد القبيلة، ومن جمع أراد كل واحد منهم هذه صفته. وكانت العرب تمدح الجَلَى وخَفَةَ الشُّعْر؛ كأنه يهجوهم بكثرة شعر القفا والوجه. وينشد: «الشُعْرَى رَقَابًا» من غير ألف ولا م، و«الرقابا» بالألف واللام. فمن قال: «الرقابا» بالألف واللام، كان كـ «الحسن الوجهة»، ومن قال: «رقابًا» كان كـ «الحسن وجهًا».

وتقول: «مررت بالرجل الحسن الوجهة» برفع «الوجهة»، وفيه نُظِرَ لَحُلُوهُ من العائد، وهذه الصفات إنما عملها في ضمير الموصوف، أو فيما كان من سببه، وجوازُه عند الكوفيين على تنزيل الألف واللام منزلة الضمير، فيكون قولهم: «الحسن الوجهة» بمنزلة «الحسن وجهه». ويتأولون قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَبْوَ الْأَذْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَىٰ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾^(١) على أن المراد: مأواه، والذي عليه الأكثر أنه على حذف العائد للعلم بموضعه. والمراد: «مررت بالرجل الحسن الوجهة منه»، وكذلك الآية، أي: «المأوى له»، والعائد قد يحذف تخفيفًا للعلم به، وموضع حذفه الصلة للطول، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) وقد يحذف من الصفة من نحو ما حكاه سيبويه من قولهم^(٣): «الناس رجلا ن؛ رجلٌ أكرمْتُ، ورجلٌ أهنتُ»، والمراد: أكرمتُه، وأهنتُه، وأنشد [من الوافر]:

٩١٧- فما أدري أغَيَّرَهم تناءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

= لأنه معطوف على «ثعلبة». «الشعر»: صفة مجرورة بالكسرة. «الرقابا»: مفعول به منصوب بالفتحة للصفة المشبهة بالفعل «الشعر»، ويمكن إعرابه تمييزًا على رأي من يجيز أن يكون التمييز معرفة. والشاهد فيه قوله: «الشعر الرقابا» حيث نصب بجمع «أفعل» التفضيل مفعولاً به، مستدلاً على أنه إذا كان الجمع «الشعر» قد نصب، فالمفرد «الأشعر» أولى بالعمل لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل.

(١) النزاعات: ٣٧ - ٤١.

(٢) الفرقان: ٤١.

(٣) انظر: الكتاب ٨٧/١.

٩١٧ - التخريج: البيت للحرث بن كلة في الأزهية ص ١٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٦٥/١؛ ولجبر في المقاصد النحوية ٦٠/٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١٢١.

اللغة: التناهي: التباعد.

الإعراب: «فما»: الفاء بحسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي. «أدري»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «أغَيَّرَهم»: الهمزة: للاستفهام. «غَيَّرَ»: فعل ماضٍ، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «تناء»: فاعل مرفوع. «وطول»: الواو: حرف عطف، «طول»: معطوف على «تناء» مرفوع، وهو مضاف. «العهد»: مضاف إليه مجرور. «أم»: حرف عطف. «مال»: معطوف على «طول». «أصابوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة.

أراد أصابوه، فحذف الهاء وهو يريد بها. وقد يحذف من الخبر أيضاً، وهو قليل. قال الشاعر [من الرجز]:

قد أصبحت أمّ الخبيار تدّعي عليّ ذنباً كُلُّهُ لم أضنّع^(١)

أراد: أضنّعهُ، والكثير حذفهُ من الصلة للطول، ثم حذفهُ من الصفة في الحُسن بعد الأول، تُشَبَّه الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وهو في الخبر قليل. فأما قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لِّمُ الْأَبْوَابِ﴾^(٢)، فقال بعضهم: إن الألف واللام أغنت عن المضمّر العائد، إذ كانت مُعَايِية للإضافة، والمراد: أبوابها. وهو ضعيف، إذ لو جاز مثل هذا، لجاز «جاءني الذي قام الغلام» على إرادة «غلامه». وذلك لا يجوز بلا خلاف. وقال قومٌ - وهو رأي أكثر البصريين - إن العائد محذوف، والمراد: مفتحةٌ لهم الأبواب منها. واختيارُ أبي عليّ أن تكون الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف، فيكون على هذا في «مفتحة» ضميرُ «الجئات»، لأنه يقال: «فُتحت الجئات»، إذا فُتحت أبوابها. وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾^(٣)، وتكون «الأبواب» مرتفعة على البديل من الضمير في «مفتحة» بدلَ البعض من الكل، بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤). وقد أنشدوا بيت امرئ القيس [من الطويل]:

٩١٨ - كِبْكُرِ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ مُحْلَلٍ

= وجملة «ما أدري»: بحسب ما قبلها. وجملة «أغيرهم تناء»: سدت مد مفعولي «أدري». وجملة «أصابوا»: في محل رفع نعت «مال». والشاهد فيه قوله: «مال أصابوا» حيث حذفت الهاء من الفعل لوقوع الجملة نعتاً «أصابوا». وهذا جائز، والتقدير: «مال أصابوه».

(١) تقدم بالرقم ٢٤٥.

(٢) ص: ٥٠.

(٣) النبأ: ١٩. وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر ونافع وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٤١٢/٨؛ والنشر في القراءات العشر ٣٦٤/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤٦/٨ - ٤٧.

(٤) آل عمران: ٩٧.

٩١٨ - التعرّيج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦؛ ولسان العرب ٢٣٦/٥ (نمر)، ١٦٩/١١ (حلل)، ٢٠٥/١٥ (فتا).

اللغة والمعنى: المقاناة والمقناة: الموضع الظليل لا تطلع الشمس عليه. نمير الماء: طيّبه.

أراد: إنها عذراء بيضاء مصفرة لا تراها الشمس، يقدّم لها الماء الطيب.

الإعراب: «كبكُر»: جاز ومجرور متعلّقان بما تقدّم، وهو مضاف: «المقانة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «البياض»: نعت مجرور بالكسرة. «بصفرة»: جاز ومجرور متعلّقان بما تقدّم. «غذاها»:

فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب =

على ثلاثة أوجه: الجزّ، والنصب، والرفع، فالجزّ كقولك: «الحسن الوجه»،
والنصب كقولك: «الحسن الوجه» على التشبيه بالمفعول به، والرفع كقولك: «الحسن
الوجه» على ما ذكرناه من إرادة العائد. فاعرفه.

= مفعول به. «تعبير»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الماء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
«غير»: حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «محلل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «غذاها»: في محلّ جزّ صفة لبكر.
والشاهد فيه قوله: «المقانة البياض» على أنه يروى بثلاثة أوجه: الجزّ، كقولك: «الحسن الوجه»
كما رأينا في الإعراب، والنصب، كقولك: «الحسن الوجه» على التشبيه بالمفعول به، والرفع،
كقولك: «الحسن الوجه».

أفعل التفضيل

فصل

[صياغته]

قال صاحب الكتاب: قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه ممّا ليس بِلَوْنٍ ولا عَيْبٍ، لا يقال في «أجاب»، و«انطلق»، ولا في «سَمَرَ»، و«عَوَرَ»: «هو أجْوَبُ منه وأَطْلَقُ»، ولا «أَسَمَرُ منه، وأَعْوَرُ»، ولكن يتوصّل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يُصاغ «أَفْعَلُ» ممّا يصاغ منه، ثم يُمَيّز بمصادرهما، كقولك: «هو أجْوَدُ منه جَوَابًا، وأسْرَعُ انطلاقًا، وأشدُّ سُمْرَةً، وأقْبَحُ عَوْرًا».

قال الشارح: اعلم أن هذا البناء لا يكون إلّا من فعل ثلاثي دون ما زاد عليه، وكذلك بناء «أَفْعَلُ» التعجب، نحو: «ما أَفْعَلَهُ!» و«أَفْعِلْ به!» فكلُّ ما لا يجوز فيه، «ما أَفْعَلَهُ» لا يجوز فيه: «هذا أَفْعَلُ من هذا». وإنما جرى «هذا أَفْعَلُ من هذا» مجرى التعجب؛ لاتفافهما في اللفظ وتفاوُيهما في المعنى. أمّا اللفظ فبناؤهما على «أَفْعَلُ»، فكما لا يكون «أَفْعَلُ» في التعجب ممّا زاد على الثلاثة، فكذلك لا يكون هذا في باب «أَفْعَلُ من هذا»؛ لاستحالة أن يكون هذا البناء ممّا زاد على الثلاثة؛ لأن ذلك إنّما يكون بهمزة زائدة أولًا وثلاثة أحرف أصولٍ بعدها، فلو رُمِتْ بناءً مثل ذلك ممّا زاد على الثلاثة، لزمك أن تحذف منه شيئًا، فيكون حينئذٍ هَذَا لا بناءً؛ وأمّا المعنى فلائِه تفضيل كما أنّه تفضيل، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما أَغْلَمَ زيدًا!» كنت مُخْبِرًا بأنّه فاق أشكّالَه، وإذا قلت: «زيدٌ أَعْلَمُ من عمرو»؛ فقد قضيت له بالسُّبْق والسُّمُو عليه.

فأمّا الألوان والعيوب، فإن الخليل^(١) اعتلّ لل منع منه بأنّ الألوان والعيوب تجري مجرى الخَلْق، نحو: «الْيَدُ» و«الرَّجُلُ»، فكما لا تقول: «ما أَيْدَاهُ!» ولا «ما أَرْجَلُهُ!» لبُعده عن الفعل، فكذلك لا تقول: «ما أَسْوَدَهُ!» ولا «ما أَعْوَرَهُ!»، لأنهما معاني لازمة تجري مجرى الخلق، وكما لا يجوز: «ما أَسْوَدَهُ!» ولا «ما أَعْوَرَهُ!» لا يجوز «هذا أسود من هذا» ولا «هذا أعور». وبعضهم احتجّ بأن أصلها يرجع إلى ما زاد على الثلاثة، نحو:

(١) الكتاب ٩٨/٤.

«اسْوَادَ»، و«اسْوَدَّ»، و«اعواز»، و«اعوز»، وأمّا «خَوَلَ»، و«غَوَرَ»، و«ضَيَّدَ البعير» فممنقوصاتٌ من «أحوال»، و«اعواز»، فهي في الحكم زائدة على الثلاثة يدلّ على ذلك صحة الواو والياء فيها. ولولا ملاحظة الأصل، لقلت: «عار»، و«حال»، و«صاد». ألا ترى أنّ في هذه الأفعال ما في «خاف»، و«هاب»، ونحوهما من مُوجب القلب والإعلال. فعلى هذا لا تقول من «أجاب»، و«انطلق»: «هذا أجوب من هذا»، ولا «أطلق منه»؛ لأن فعليهما زائدان على الثلاثة، ألا ترى أن الهمزة في أوّل «أجاب» زائدة، والهمزة والنون من «انطلق» زائدتان. فإذا أردت التفضيل من ذلك أو التعجب، جئت بفعل ثلاثي يفيد شدة ذلك الأمر وثباته، وتنصب مصادر تلك الأفعال المقصودة بالتفضيل أو التعجب بوقوع تلك الأفعال عليها، وذلك نحو: «هذا أسرع انطلاقًا من غيره»، وأجود جوابًا، وهذا معنى قوله: «يتوضّل إلى التفضيل بأن يصاغ أفعل ممّا يصاغ منه»، أي من الأفعال الثلاثية، ثمّ تُمَيِّز بمصادرهما، أي: تُبَيِّن المعنى المراد تفضيله، فنقول من الإكرام: «هو أشدّ إكرامًا»، ومن الكرم: «هو أكرم». وكذلك تقول: «هو أشدّ سُمرّة منه»، ولا تقول: «هو أسمر من فلان»، إلا إذا أردت معنى المُسامرة، «وهو أقبح غورًا»، ولا تقول: «هو أعور من هذا»، وكذلك الألوان، لا تقول: «هو أحمر من هذا»، وأنت تريد الحمرة، فإن أردت معنى البِلادة، جاز، ولا تقول «هو أبيض من البياض»، فإن وصفت طائرًا بكثرة البيض، جاز، وعلى ذلك فقبض.

فصل

[ما شدّ منه]

قال صاحب الكتاب: ومما شدّ من ذلك: «هو أعطاهم للدینار، والدرهم، وأولاهم للمعروف»، و«أنت أكرم لي من زيد»، أي: أشدّ إكرامًا، و«هذا المكان أفقر من غيره» أي: أشدّ إفقارًا، و«هذا الكلام أخصر»، وفي أمثالهم «أفلس من ابن المذلق»^(١)، و«أحمق من هَبْتَقَة»^(٢).



(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١٠٧/٢؛ والدرّة الفاخرة ٣٢٧/١، ٣٣٢؛ والمرصّع ص ٢٧٧؛ ومجمع الأمثال ٨٣/٢؛ والمنقضي ٢٧٥/١. وابن المذلق: رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة لم يكن يجد بيته ليلة واحدة، وآبأوه وأجداده كانوا معروفين بالإفلاس.

(٢) ورد المثل في الألفاظ الكتابية ص ٢٨٠؛ وثمار القلوب ص ١٤٣؛ وجمهرة الأمثال ٣٨٥/١؛ والدرّة الفاخرة ١٣٥/١؛ وزهر الأكم ١٣٨/٢؛ والعقد الفريد ٧١/٣؛ ولسان العرب ٣٦٥/١٠ (هبتق)؛ ومجمع الأمثال ٢١٧/١؛ والمنقضي ٨٥/١.

وهبتقة: هو يزيد بن ثروان أحد بني فيس بن ثعلبة.

قال الشارح: اعلم أن سبويه يجيز بناء «أَفْعَل» من كل فعل ثلاثي قياسًا، نحو: «ما أكرم زيدًا!» من «كُرُم» و«ما أضرب محمدًا!» من «ضرب»، و«ما أعلم جعفرًا!» من «علم». وبعضهم يجيزه أيضًا مما كان من «أَفْعَل»، وهو مذهب سبويه، وذلك قولهم: «هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف»، و«أنت أكرم لي من زيد»، أي: أشد إكرامًا، و«المكان أفقر من غيره»، إنما هو من «أَفْقَر». ومن ذلك المثل السائر: «هو أفلس من ابن المذلق»، وهو رجل من بني عبد شمس فقير مُدَقِّع ما كان يحصل على بيت ليلة، وآبأوه وأجداده كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

٩١٩- فإتاك إذ تزجو تميمًا ونضرها كراجي الندى والعُرف عند المذلق
ومنه المثل الآخر: «أحمق من هَبْتَقَة». وهبتقة: لقب ذي الذعات، واسمه يزيد بن نزار بن قيس بن ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الحُفَق. قال الشاعر [من الخفيف]:

٩٢٠- عِشْ بِجَدٍّ وَكُنْ هَبْتَقَةً الْقَيْدِ سَيٍّ أَوْ مِثْلَ شَيْبَةَ بْنِ الْوَلِيدِ

٩١٩ - التخریج: البيت بلا نسبة في تاج العروس ٣٢٤/٢٥ (ذلق)؛ وجمهرة الأمثال ١٠٧/٢؛ والدررة الفاخرة ٣٢٧/١، ٣٣٢؛ والمرضع ص ٢٧٧؛ والمستقصى ٢٧٥/١؛ ومجمع الأمثال ٨٣/٢.

اللغة والمعنى: تميم: قبيلة عربية، الندى: المعروف، العرف: العطية، المذلق: اسم شخص. إن من يرجو نصر تميم، كمن يرجو عطاء ومعروفًا من هذا الفقير المدقع.

الإعراب: «فإتاك»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «إذ»: ظرف زمان لما مضى مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق باسم الفاعل «راجي». «ترجو»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «تميمًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ونضرها»: الواو: واو المعية، «نصر»: مفعول معه منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «كراجي»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع خبر «إن»، وهو مضاف، «راجي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل، وهو مضاف. «الندى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «والعرف»: الواو: للعطف، «العرف»: اسم معطوف على «الندى» مجرور بالكسرة. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المذلق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إنك كراجي»: بحسب الفاء. وجملة «ترجو»: في محل جر مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «عند المذلق» حيث أكد أن المذلق معروف بال فقر.

٩٢٠ - التخریج: البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك البزدي في لسان العرب ٥١٣/١٣ (عجه)؛ وتاج العروس (هبتق) (عجه)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣٦٥/١٠ (هبتق).

اللغة والمعنى: هبتقة وشيبة: رجلان أحققان.

يسخر الشاعر من مهجوه، فيطلب إليه أن يحيا أحقق كهذين الرجلين.

الإعراب: «عش»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «بجد»: جاز ومجرور متعلقان بـ«عش»، أو بمفعول مطلق مقدّر. «وكن»: الواو: حرف عطف، «كن»: فعل =

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز بناء «أفعل من كذا» من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلّت أو كثرت، كـ «استفعل»، و«افتعل»، و«انفعل»؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف. قال: وإنما قالوا: «ما أعطاه للمال، وأولاه للخير»؛ لأنه ثلاثي الأصل، وهذا المعنى موجود في «انطلق»، ونحوه ممّا فيه زيادة، وتابّعه أبو العباس المبرّد. وهو فاسد، وذلك من قبل أنّ ما في أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة، ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره، نحو قول امرئ القيس [من الطويل]:

٩٢١- وَتَعْطُو بِرْخَصٍ غَيْرِ شَنْ كَأَنَّهُ أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْجِلٍ
وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة، وإنما الهمزة داخلّة عليه، فجاز أن يُعتقد عدم دخولها، وتُقدّر الهمزة محذوفة غير موجودة، وليس كذلك «استخرج»، و«انطلق»، فإنّ الكلمة منهما صيغت على هذا البناء، فافترق أمرُهما، فلم يجز أن يقاس على

= أمر ناقص مبني على السكون، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «هبنقة»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «القيسي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عطف. «مثل»: اسم معطوف على «هبنقة» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «شبية»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «ابن»: صفة مجرورة بالكسرة، وهي مضافة. «الوليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «عش»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «كن». والشاهد فيه قوله: «كن هبنقة القيسي» تركيذاً للمثل في حمقه.

٩٢١ - التخرّيج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٦٣، ٥٤٣؛ وحاشية يس ٨٥/٢؛ ولسان العرب ١٥٣/٨ (سرّ)، ٣٣١/١١ (سحل)، ٢٣٢/١٣ (شش)، ٢٤/١٥ (ظبا)؛ والمنصف ٥٨/٣.

اللغة والمعنى: تعطو: تتناول، وتعطو إليه يدها: ترفعها إليه. الرخص: اللين الناعم. الشش: الغليظ الخشن. الأساريع: جمع الأسروع وهو دود أبيض لها رؤوس حمرة تشبه بها أصابع النساء. المساويك: جمع مساوك وهو عود لتنظيف الأسنان. الإسحل: شجر يُستاك بفروعه. يصفها باللينة والدعة، فهي تمد إليه يداً لينة ناعمة تشبه ساق الغزال الناعمة، أو أغصان شجرة الإسحل الناعمة الطرية.

الإعراب: «وتعطو»: الواو: بحسب ما قبلها، «تعطو»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي: «برخص»: جاز ومجرور متعلّقان بـ «تعطو». «غير»: صفة مجرورة بالكسرة، وهي مضافة. «شش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كأنه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأن» «أساريع»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «ظبي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عطف. «مساويك»: كمعطوف على «أساريع» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «إسحل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «تعطو»: بحسب الواو. وجملة «كأنه أساريع»: في محلّ جرّ صفة لـ «رخص». والشاهد فيه قوله: «وتعطو»، حيث استعمل الفعل «أعطى» بدون همزة.

«أعطى» و«أولى»، وبابه. فعلى هذا يكون قولهم: «هو أعطاهم للدينار، والدرهم، وأولاهم للخير» شاذًا من جهة الاستعمال لا القياس. فأما قول الشاعر [من الرجز]:

٩٢٢- جاريةٌ في دِزْعِها القَضْفاضِ أَبْيَضُ من أختِ بني إِباضِ
وقول الآخر [من البسيط]:

٩٢٣- إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكلُهُمُ فأنتَ أبْيَضُهُم سِرْبَالُ طَبَاحِ

٩٢٢ - التخریج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٢ (بيض)، ومعني الليب ٢/ ٦٩١.

اللغة: الجارية: الفتية من النساء. درعها: قميصها. القضااض: الواسع. بنو أباض: قوم اشتهروا بياض بشرتهم.

المعنى: هذه المرأة البيضاء الفتية، تلبس قميصًا واسعًا، أكثر بياضًا من بني أباض.

الإعراب: «جارية»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هي» مرفوع بالضمّة. «في درعها»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «جارية»، و«ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «القضااض»: صفة مجرورة بالكسرة. «أبيض»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة. «من أخت»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أبيض». «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «أباض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هي جارية»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أبيض» حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والساد، وبأباه البصريون.

٩٢٣ - التخریج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٤ (بيض)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٩؛ وأمثالي المرتضى ١/ ٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٣ (بيض)، ١٥/ ٩٦ (عمى)؛ والمقرب ١/ ٧٣.

اللغة: شتوا: دخلوا في الشتاء. اشتد: صار شديدًا عسيرًا. السربال: القميص، أو كلّ ما لبس.

المعنى: يهجو أحدهم واصفًا إياه بالبخل الشحيح، فيقول: عندما يدخل الناس في فصل الشتاء، ويعسر عليهم إيجاد ما يأكلونه، تكون أنت أكثر الناس شحًا، فطباخك لا يعمل، بل تبقى ملابسه بياض، لأنك لا تولم لأحد، ولا تطبخ شيئًا.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، يتضمن معنى الشرط، متعلق بالجواب. «الرجال»: فاعل مرفوع بالضمّة لفعل محذوف تقديره (شتا). «شتوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة لاتقاء الساكنين، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «واشتدّ»: الواو: حرف عطف، «اشتدّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «أكلهم»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «فأنت»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «أبيضهم»: خبر مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «سربال»: تمييز منصوب بالفتحة. «طباخ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إذا الرجال شتوا...»: الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شتا الرجال»: في محلّ جرّ

فمن اعتلَّ بأنَّ المانع من التعجُّب من الألوان أنَّها معانٍ لازمةٌ كالخَلْقِ الثابت، نحو: «اليد»، و«الرُّجُل»، فهذان البيتان شاذَّان قياسًا واستعمالًا عنده، ومن علَّل بأنَّ المانع من التعجُّب كونُ أفعالها زائدةً على الثلاثة، فهما شاذَّان عند سيبويه^(١) وأصحابه من جهة القياس والاستعمال؛ أمَّا القياس فإنَّ أفعالها ليست ثلاثيةً على «فعل»، ولا على «أفعل»، إنَّما هو «افعل»، و«افعال»، وأمَّا الاستعمال فأمره ظاهر. وأمَّا عند أبي الحسن الأخفش والمبرد، فإنَّهما ونحوهما شاذَّان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس؛ لأنَّ أفعالها ثلاثيةٌ بزيادةٍ، فجاز تقديرُ حذفِ الزوائد.

فصل

[اسم التفضيل ممَّا لا فعل له]

قال صاحب الكتاب: وقد جاء «أفعل» ولا فِعْلَ له، قالوا: «أَحْنَكُ الشَّائِنِ»، و«أَحْنَكُ البَعِيرِ». وفي أمثالهم: «أَبْلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ»^(٢).



قال الشارح: قد تقدَّم القول: إنَّ «أَفْعَلَ من كذا» لا يصاغ إلَّا ممَّا يصاغ منه فعلا التعجُّب، وقد قالوا: «أَحْنَكُ الشَّائِنِ»، و«أَحْنَكُ البَعِيرِ» مشتقَّ من «الحَنَكُ»، وهو ما تحت الدَّقْنِ، والقياسُ يأبى ذلك، والذي سَوَّغَه أن المراد بقولهم: «أَحْنَكُ الشَّائِنِ» أكثرهما أَكْلًا، فكأنَّهم قالوا: «أَكَلُ الشَّائِنِ» لأنَّ الأَكِلَ يُحَرِّكُ حَنَكَه، فلمَّا كان المراد به حرَّكته عند الأكل لا عَظْمَهُما؛ استعملوه استعمالَ ما هو في معناه.

وأما قولهم: «أَبْلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ»، ف«حُنَيْفٌ» هذا رجلٌ من بني تَيْمِ اللات بن ثَعْلَبَةَ، فالمراد به الجَذْقُ في رَعْيِ الإبل، والعلمُ بذلك. ومن كلامه الدالُّ على أبلَّته قوله: «من قاط الشَّرَفَ، وتربَّع الحَزْنَ، وتَشَتَّى الصَّمَانَ، فقد أصاب المَرَعَى». والشرف: في بلاد بني عامر، والحزن: من زُبَالَةٍ مُضْعِدًا في بلاد نَجْدٍ، والصمان: في

= بالإضافة. وجملة «شتوا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اشتدَّ»: معطوفة على جملة «شتوا» لا محل لها. وجملة «فأنت أبيضهم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أبيضهم» حيث اشتق أفعال التفضيل من اللون الأبيض، والألوان عادة لا تستخدم في التفضيل مباشرة بل يقال (أكثر بياضًا، أو أشد، أو أنصع...).

(١) الكتاب ٩٧/١.

(٢) ورد المثل في ثمار القلوب ص ١٠٧؛ وجمهرة الأمثال ٢٠٠/١؛ والدرَّة الفاخرة ٧٠/١؛ ومجمع الأمثال ٨٦/١؛ والمستقصى ١/١.

وأبل: بَيِّنُ الإبلِة، وهو البصير بالإبل ومعالجتها. وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة كان شديد الكبير والفخر.

بلاد بني تميم - قال الجوهري^(١): الصَّمَانُ موضع إلى جنب رمل عالج . وبناء «أَفْعَلُ» من هذا أسهلُّ أمراً مما قبله، لأنه مأخوذ من قولهم: «أَبَلَ الرجلُ» بالكسر «يَأْبَلُ» «أَبَالَةً» مثل «شَكِسَ شَكَاةً»، فهو أَبَلَ، أي: حاذقٌ بِمَضْلَحَةِ الإبل، فهو مأخوذ من فعل ثلاثي، كأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلاً، وتَصَرَّفوا فيه كسائر الأفعال، وأصلُ هذا المَثَلُ .

فصل

[قياسه وشدوذه]

قال صاحب الكتاب: والقياس أن يُفْضَلَ على الفاعل دون المفعول، وقد شَذَّ نحو قولهم: «أشغلُّ من ذابَّ النَّحْيَيْنِ»^(٢)، و«أزهى من ديك»^(٣)، و«هو أَعْدُرُ منه، وألوم وأشهر، وأعرف، وأنكر، وأزجى، وأخوف، وأهيب، وأحمد»، و«أنا أَسْرُ بهذا منك» . قال سيويه: «وهم بَيَّانه أغنى» .



قال الشارح: قد تقدَّم القول: إنه لا يبنى «أفعلُ من كذا» إلا ممَّا يقال فيه: «ما أَفْعَلُهُ»، و«أَفْعِلْ به»، فلَمَّا لا يُتَعَجَّب من فعل ما بُني للمفعول من الأفعال، نحو: «ضرب»، و«شتم»، فلا يقال: «ما أَضْرَبَهُ!» ولا «أَضْرَبْ به!» وقد وقع به الضربُ، فكذلك لا يقال: «هو أَضْرَب من فلان»، ويكون مضرورياً؛ لأنهم لو فعلوا ذلك، لوقع لبسٌ بين التعجب من الفاعل، وبين التعجب من المفعول، ولأنَّ التعجب إنما يكون ممَّا يكثر حتى صار كالغريزة له، والضربُ ونحوه إذا وقع بالمحلِّ؛ فليس من فعل المفعول إنما هو للفاعل، فلا يصير فعلٌ غيره غريزةً له، لأنَّ الغريزة ما كان جُلْفَةً في المحلِّ كالسَّواد والبياض، فإذا تَكَرَّرَ الفَعْلُ من الفاعل، جُعِلَ كالغريزة . والموجودُ من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن لا نفس الضرب . فإن تعجبت من الاحتمال والتمرن، جاز

(١) انظر: الصحاح، مادة (صمم) .

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في ثمار القلوب ص ٢٣٥، ٢٩٣؛ وجمهرة الأمثال ٥٦٤/١، ٣٢٢/٢؛ والدرة الفاخرة ٢٦٠/١، ٤٠٥/٢؛ رزهر الأكم ٢٣٢/٣؛ والفاخر ص ٨٦؛ وكتاب الأمثال ص ٣٧٤؛ ولسان العرب ٣١٢/١٥ (نحا)؛ والمرصع ص ٢٩٨؛ ومجمع الأمثال ٢٥٨/١، ٣٧٦، ٣٨٨؛ والمستقصى ١٩٦/١؛ والوسيط في الأمثال ص ٤٤ .

وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تباع السمن في الجاهلية، فأناها خوات بن جبير الأنصاري، وساومها، فحلَّتْ نَخِيًا (زُفًا)، فنظر إليه، ثم قال: أمسك به حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حلَّ نَخِيًا آخر، ففعل، فنظر إليه، فقال: أريد غير هذا فأمسك به، ففعلت، فلما شغل يديها ساورها، فلم تقدر على دفعه لأنها كانت ممسكة بمني النحيين .

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص ١٣٥؛ والدرة الفاخرة ٢١٣/١؛ وكتاب الحيوان ٣٠٤/٣، ٣٠٥؛ ١٠/٧؛ ومجمع الأمثال ٣٢٧/١؛ والمستقصى ١٥١/١ .

لأنهما من فعله، وإن تعجبت من الضرب؛ لم يجر لأنه ليس له، ولذلك لا يبنى منه «أفعل من كذا».

وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة تُحفظ جُفْظًا، ولا يقاس عليها، ولذلك قال: القياس أن يفضّل على الفاعل دون المفعول»، وقد شدّت ألفاظ يسيرة متأولة؛ من ذلك قولهم في المثل: «أشغل من ذات النحيين»، وهي قصة خوات بن جُبَيْر الأنصاري مع امرأة من العرب، أتت سوق عكاظ، ومعها بخيا سمن، فاعترضها خوات، وفتح فم أحد النحيين، وذاقه، ودفعه إليها، فأمسكته بيدها الواحدة، ثم فتح فم الآخر، ودفعه إليها، فأمسكته بيدها الأخرى، فاشتغلت يداها بتمسك فمي النحيين، ثم واقعتها، فضرب المثل بها في الاشتغال. والذي سهل ذلك أنها وإن كانت مشغولة، فهي ذات شغل، ويجوز أن يكون المراد: أشغل من ذات النحيين ليتديها، فلا يكون حينئذ شاذًا، وكذلك سائر ما ذكر من قوله: «أزهي من ديك»، و«هو أعذر منه»، و«ألوم»، و«أشهر»، ألا ترى أنه ذو زهو، وذو عذر، وذو لوم، وذو اشتها؟ وكذلك البقية، فاعرفه.

فصل

[تعريفه بـ«أل» وتجرده منها]

قال صاحب الكتاب: وتعتوره حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة «من»، ولزوم التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: «زيد الأفضل من عمرو»، ولا «زيد أفضل»، وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما، لا يقال: «فضلي»، ولا «أفضلان»، ولا «فضليان»، ولا «أفاضل»، ولا «فضليات» ولا «فضل»، بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة، كقولك: «الأفضل»، و«الفضلي»، و«أفضل الرجال»، و«فضلي النساء».



قال الشارح: هذا الضرب من الصفات موضوع للتفضيل، وأصله أن يكون موصولا بـ«من»، و«من» فيه لا ابتداء الغاية، فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو»، فالمراد أن فضله ابتداء راقيا من فضل عمرو، وكل من كان مقدار فضله كفضل عمرو، فكأنك قلت: «علا فضله على هذا المقدار»، فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء، ولم يعلم موضع الانتهاء، فصار كقولك: «سار زيد من بغداد»، فعلم الموضع الذي ابتداء سيره منه، وتجاوزته، ولم يعلم أين انتهى، فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل؛ لم يكن بد من «من» ظاهرة، أو مضمرة، لإفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفه - والحالة هذه - لا بالألف واللام، ولا بالإضافة، لأنه بمنزلة الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة، لأنه موضوع للخبر، والمراد من الخبر الفائدة، فلو عرّف لم يبق مفيدا.

وإنما قلنا إنه في معنى الفعل لأمرتين :

أحدهما : أنك إذا قلت : «زيدٌ أفضل منك» فإنما المراد أن فضله يزيد على فضلك ،

فهو عبارة عن الفعل .

والأمر الثاني : أنه متضمنٌ المصدر وزيادةً ، فكان كالفعل الدال على الحدث

والزمان ، فلما كان الفعل لا يضاف ، ولا تدخله لامُ التعريف ؛ لم تدخل على ما هو في

معناه ، فلذلك لا تقول : «زيد الأفضل من عمرو» ، ولا «الأحسن من خالد» لما ذكرناه ،

ولأن «مِنْ» تكتسب ما تنصل به من «أفعل» هذه تخصيصاً ما . ألا ترى أن فيه إخباراً بابتداء

التفضيل وزيادة الفضل من المفضول ؟ وهذا اختصاصُ الموصوف بهذه الصفة ، و«مِنْ»

هاهنا وقع بعد الفضل من قوله تعالى : ﴿إِنْ كَرِهْنَا أَقْلَ مِنْكَ﴾^(١) . فلما كانت «مِنْ»

للتخصيص ، واللام إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثر مما تفيد «مِنْ» من

التخصيص ، كرهوا الجمع بينهما ، فيكون نقضاً لغرضهم وتراجعاً عما حكموا به من قوة

التعريف إلى ما هو دونه ، فلما لم يجز الجمع بين اللام و«مِنْ» لما ذكرناه ، عاقبوا بينهما ؛ فإذا

وجد أحدهما ، سقط الآخر ، ولم يجز أن يسقطاً معاً ، لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص

المفاد من «مِنْ» والتعريف المفاد من الألف واللام ، لا يقال : «زيد الأفضل من عمرو» ، ولا

«الأحسن من خالد» ، ولا يقال : «زيدٌ أفضل» . وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما ، لا يقال :

«فُضِّلِي» ، ولا «أفضلان» ، ولا «فُضِّلَيان» ، ولا «أفاضل» ، ولا «فُضِّلَات» ، ولا «فُضِّل» . لا

بد من «مِنْ» أو التعريف بالألف واللام ، أو الإضافة ، لما ذكرناه .

فصل

[أحكامه مع «مِنْ» وبدونها]

قال صاحب الكتاب : وما دام مصحوباً بـ«مِنْ» استوى فيه الذَّكَرُ والأنثى والاثنتان

والجمع ، فإذا عُرِف باللام ، أُنْثِي ، وَجُمِع ، وإذا أَضْبِف ، ساغ فيه الأمران ، قال الله

تعالى : ﴿أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا﴾^(٢) ، وقال : ﴿وَلَنَجْذِثَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾^(٣) ، وقال ذو

الرمة [من الوافر] :

٩٢٤- وَمِثَّةُ أَحْسَنِ الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا وَسَالِفَةُ وَأَخْسَنُهُ قَدْالًا

(١) الكهف : ٣٩ .

(٢) الأنعام : ١٢٣ .

(٣) البقرة : ٩٦ .

٩٢٤ - التخریج : البيت للذي الرمة في ديوانه ص ١٥٢١ ؛ والأشباه والنظائر ١٠٦/٢ ؛ وخزانة الأدب ٩/٣٩٣ ؛ والخصائص ٤١٩/٢ ؛ والدرر ١٨٣/١ ؛ ولسان العرب ٨٨/١١ (نقل) ؛ وبلا نسبة في أمالي =

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «أفعل منك» موضوع للتفضيل، وهو بمنزلة الفعل، إذ كان عبارة عنه ودالاً على المصدر والزيادة، كدلالة الفعل على المصدر والزمان، فمنع التعريف كما لا يكون الفعل معرفاً، ومنع التثنية والجمع كما لا يكون الفعل مثنى ولا مجموعاً، وكذلك لا يجوز تأنيثه، إنّما تقول: «هذ أفضل منك» من غير تأنيث، وذلك لأنّ التقدير: «هذ يزيد فضلها على فضلك»، فكأنّ «أفعل» ينتظم معنى الفعل والمصدر، وكل واحد من الفعل والمصدر مذكّر، لا طريق إلى تأنيثه.

فإن قيل: فأنت تقول: «قامت المرأة»، و«انطلقت الجارية»، فتلحق الفعل علم التأنيث، فما بالك لا تفعل ذلك فيما كان في معناه؟ فالجواب أن الفعل نفسه لا يؤنث، فإذا قلت: «قامت هذ»، فالعلامة إنّما لحقته لتأنيث الفاعل، بدليل أنها لا تلحقه إلّا إذا كان الفاعل مؤنثاً للإيدان بأنّ الفعل مسند إلى مؤنث، ولو كان ذلك التأنيث للفعل نفسه، لجاز تأنيثه مع الفاعل المذكر، نحو: «قامت زيد»، وذلك لا يقوله أحد، وهذا أحد ما يدل على اتحاد الفاعل والفعل، وأنهما كالشيء الواحد.

فأمّا إذا أدخلت الألف واللام، نحو: «زيد الأفضل»، خرج عن أن يكون بمعنى الفعل، وصار بمعنى الفاعل، واستغنى عن «مِنْ» والإضافة، وعلم أنّه قد بان بالفضل، فحينئذ يؤنث إذا أريد المؤنث، ويشئى، ويجمع، فنقول: «زيد الأفضل»، و«الزيدان الأفضلان»، و«الزيدون الأفضلون»، و«الأفاضل»، و«هذ الفضلى»، و«الهندان الفضليان»، و«الهندات الفضليات»، و«الفضل» إن شئت تثني، وتجمع، وتؤنث، كما تفعل بالفاعل، لأنّه في معناه.

فأمّا إذا أضيف، ساغ فيه الأمران: الأفراد في كل حال، نقول: «زيد أفضلكم»، و«الزيدان أفضلكم»، و«الزيدون أفضلكم»، وتقول في المؤنث: «هذ أفضلكم»،

= ابن الحاجب ٣٤٩/١؛ ورصف المباني ص ١٦٨؛ وجمع الهوامع ٥٩/١.

اللغة: الثقلان: الإنسان والجن. الجيد: العنق. السالفة: صفحة العنق، أو الشعر الملاصق لها. القذال: ما بين الأذنين من مؤخر الرأس.

المعنى: إنّ مية أحسن الإنسان والجنّ عنقاً وشعرًا ورأسًا.

الإعراب: «ومية»: الواو: بحسب ما قبلها، و«مِية»: مبتدأ مرفوع. «أحسن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الثقلين»: مضاف مجرور بالياء لأنّه مثنى. «جيدًا»: تمييز منصوب. «وسالفة»: الواو: حرف عطف، و«سالفة»: معطوف على «جيدًا» منصوب. «وأحسنه»: الواو: حرف عطف، و«أحسنه»: معطوف على «أحسن» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «قذالًا»: تمييز منصوب.

وجملة «مِية أحسن...»: لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائية، أو معطوفة على جملة سابقة. والشاهد فيه قوله: «أحسن الثقلين»، وقوله: «وأحسنه» حيث إنّ أفعل التفضيل إذا أضيف جاز في المضاف إليه الوجهان: الجمع والأفراد.

و«الهندان أفضلكم»، و«الهندات أفضلكم»، والتثنية والجمع إذا وقع على مثنى أو مجموع، نحو قوله تعالى: ﴿أَكْثَرُ مُجْرِمِينَ﴾^(١)، والمعنى بقولنا: «زيدٌ أفضل منكم»، و«زيد أفضلكم» واحدًا، إلّا إنك إذا أتيت بـ«مِنْ»؛ فـ«زيدٌ» منفصلٌ مَن فضّلته عليه، وإذا أضفته، كان واحدًا منهم.

وإنما جاز الأمران فيما أضيف، لأن الإضافة تُعاقِب الألف واللام، وتجري مجراها، فكما أنك تؤنّث وتثني وتجمع مع الألف واللام، كذلك تفعل مع الإضافة التي هي بمنزلة ما فيه الألف واللام.

وأما علّة الإفراد، فلأنك إذا أضفته، كان بعض ما تضيفه إليه، تقول: «حمارك خير الحُمير»؛ لأن الحمار بعض الحمير، ولو قلت: «حمارك أفضل الناس»، لم يجز؛ لأنه ليس منهم، لأن الغرض تفضيل الشيء على جنسه، وإذا كان كذلك، فهو مضارع للبعض الذي يقع للمذكّر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد، فلم يُثنَّ، ولم يجمع، ولم يؤنث كما أن البعض كذلك، فأما قوله [من الوافر]:

ومَيَّة أحسن... إلخ

فالشاهد فيه تذكير «أفعل» وإن كان جاريًا على مؤنث، ألا ترى أنّه قال: «أحسن الثقلين»، وهو خبرٌ عن «مَيَّة»؛ فأما الإفراد الراجع في قوله: «أحسنه قذالا»، وإن كان ما تقدّم تثنية في معنى جمع؛ فذلك من قبل أنّه موضعٌ يكثر فيه استعمالُ الواحد، كقولهم: «هو أحسنُ فتى في الناس»، وإن كان الأصل الجمع، والواحد واقعٌ موقعه، فترك الأصل، فوجب الوضع على الإفراد، لأنّه ممّا يؤلّف، وعلى ذلك يقولون: «هو أحسن الرجال، وأجملُهُ».

واعلم أنّه متى أضيف «أفعل» على معنى «مِنْ»؛ فهو نكرة عند بعضهم، وعليه الكوفيون، وإذا أضيف على معنى اللام؛ فهو معرفة. وفي قول البصريين المتقدمين إنّهُ معرفة على كلّ حال، إلّا إذا أضيف إلى نكرة، والمتأخرون يجعلونه نكرة؛ لأن المضاف إليه مرفوع في المعنى، والأوّل القياس. مَيَّة: اسم امرأة يُشَبَّب بها. والثَّقَلان: الجنّ والإنس، والجيد: العُنق، والجيد: بالتحريك طول العنق وحُسْنُهُ، والسالفة: مُقدِّم العنق من لدن معلق القُرْط إلى التَّرْقُوة، والقَذال: مُؤخَّر الرأس، وهو مُغْبَد البُذار من الفرس، يصف المرأة بحسن التفصيل، فاعرفه.

فصل

[ما حُذِفَتْ مِنْهُ «مِنْ» وهي مقدّرة]

قال صاحب الكتاب: وممّا حُذِفَتْ مِنْهُ «مِنْ»، وهي مقدّرة، قوله عز وجل: ﴿يَعْلَمُ

أَلَيَّرَ وَأَخْفَى^(١)، أي: وأخفى من السر، وقول الشاعر [من الرجز]:

يا لَيْسَها كانت لأَهْلِي إِيلاً أوْهَرَلْتُ في جَذْبِ عامٍ أوْلاً^(٢)

أي: أوّل من هذا العام، و«أوّل» من «أَفْعَلَ» الذي لا فعل له كـ«أَبَلَ»، ومما يدلّ على أنه «أَفْعَلَ»: «الأوّل»، و«الأوّل». ومما حُذِفَتْ منه «مِنْ» قولك: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وقول الفرزدق [من الكامل]:

٩٢٥- إِنْ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا ذَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

قال الشارح: اعلم أنهم قد يحذفون «مِنْ» من «أَفْعَلَ» إذا أُريدَ به التفضيل، ومعنى الفعل، وهم يريدونها، فتكون كالمنطوق بها، نحو: «زَيْدٌ أَكْرَمُ وَأَفْضَلُ»، فلم تأت بألف ولام، كما لم تأت بها مع «مِنْ»؛ لأن الموجود حكمًا كالوجود لفظًا، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَنْ يَجْهَرَ بِالْقَوْلِ فَإِنْهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٣) أي: أخفى منه، أي: من السرّ، وهو حديث النفس.

(١) طه: ٧.

(٢) تقدم بالرقم ٨٦٢.

٩٢٥ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢؛ والأشباه والنظائر ٥٠/٦؛ وخزانة الأدب ٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٧؛ ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبر)، ٣٧٤/٥ (عزّز)، والمقاصد النحوية ٤٢/٤؛ وبلا تبة في شرح الأشموني ٣٨٨/٢.

اللغة: سمك: زَفَعَ.

المعنى: إِنَّ الله بنى لهم بيتًا عزيزًا طويل الدعائم.

الإعراب: «إِنَّ»: حرف مشبّه بالفعل. «الذي»: اسم موصول مبني في محل نصب اسم «إِنَّ». «سمك»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «السما»: مفعول به منصوب. «بنى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«بنى». «بيتًا»: مفعول به منصوب. «دعائمه»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «أعزّ»: خبر المبتدأ مرفوع. «وأطول»: الواو: حرف عطف، و«أطول»: معطوف على «أعزّ» مرفوع.

وجملة «إِنَّ الذي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سمك»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بنى»: في محل رفع خبر «إِنَّ». وجملة «دعائمه أعزّ»: في محل نصب نعت «بيتًا».

والشاهد فيه قوله: «أعزّ وأطول» حيث حذف المفضول. وقيل: إنه استخدمهما هنا في غير التفضيل، إذ لو فاضل بين عزّ بيته وعزّ بيت مهجّوه، لاعترف بأن المهجّوه بيتًا عزيز الجانب، وطويل الدعائم، وهذا ما لا يريده.

(٣) طه: ٧.

والذي يدل على إرادة «مين» أنّ «أخفى» لا ينصرف، كما لا ينصرف «آخر» من قولك: «مررت برجل آخر»، إذا أردت «مين» معه، وإن لم تذكره، وهذا الحذف يكثر في الخبر، ويقبل في الصفة، وذلك من قبل أن الغرض من الخبر إنما هو الفائدة، وقد يكتفى في حصولها بقرينة.

فأما الصفة فإنها في الكلام على ضربين: إما التخليص والتخصيص، وإما المدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظاهر الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف بها. ومن ذلك «أول» من قولك: «ما رأيته مذ عام أول»، أي: «أول من هذا العام»، فـ«أول» وصف على زنة «أفعل» فاؤه وعينه واو، ولم يستعملوا منه فعلاً. والذي يدل على ما قلناه قولهم في المؤنث: «أولى»، والأصل: «وولى» بواوَيْن، فقلبت الأولى التي هي فاء همزة؛ لاجتماع الواوَيْن على حد «وقبية»، و«أواقي»، وجمع المؤنث «أول» على حد «الأضغر»، و«الصُّغرى»، و«الصُّغَر»، و«الأكبر»، و«الكبرى»، و«الكبر»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْذَى لِكُلِّ ذَكَرٍ﴾ (١) فـ«أول» «أفعل»، و«أولى» «فعلَى»، و«أول» «فعل»، وهو وإن كان صفة، فإنهم قد اتسعوا فيه، واستعملوه استعمالَ الأسماء، فقالوا: «مررت بأول منه»، ولم يقولوا: «رجل أول». ولم يُخرجه هذا الاتساع عن كونه وصفاً، ألا ترى أن «الأبطح»، و«الأجرع»، وإن كانا قد استعملا استعمالَ الأسماء حتى يسري إليهما تكسيرها، فقالوا: «الأباطح»، و«الأجارع»؛ لم يُخرجهما ذلك عن الوصفية، فلذلك لا ينصرفان كما لم ينصرف نحو «أبيض» و«أصفر»؟

فأما رفضهم استعمالَ الفعل منه؛ فلأن الفعل يتصرف بالماضي والمستقبل، والأمر والنهي، فلو استعملوا منه فعلاً، لكان يتكرر فيه حرف العلة. وإذا كانوا قد تركوا تصريف ما لا يتكرر فيه هذه الحروف كاستعمال ماضي «يَذْعُ»، ومضارع «عَسَى»، وقالوا: «رجل أبْلُ الناس»، ولم يلفظوا منه بفعل، فإذا جاء هذا النحو من الصحيح غير متصرف؛ فإن لا يصرفوا نحو: «أول» كان أولى.

وإذا ثبت أنه «أفعل» صفة؛ فالوجه أن يكون متصلاً بـ«مين»، كما أن سائر ما كان مثله كذلك. فإذا حذف «مين» وأنت تريد، لم تصرف الاسم؛ لأنه يكون في حكم الموجود، وإن حذفته. وأنت لا تريد - صرفته، وكان كسائر الأسماء، نحو: «أفكل» لأنه إنما يكون صفة إذا كان معه «مين». وعلى هذا لو سُميت رجلاً بـ«أفضل»، كان كـ«أخمر»، فلو نكرته، لانصرف بلا خلاف، ولا يكون كـ«أحمر» إذا سُمي به، لأنه إنما يكون صفة إذا كان معه «مين» وقد استعمل «أول» الذي هو صفة ظرفاً. قال سيبويه (٢):

سألته، يعني الخليل، عن قولهم: «مذ عام أول»، فقال: جعلوه ظرفاً في هذا المكان، فكأنه: «مذ عام قبل عاميك». وقد استعملت أشياء من الصفات ظرفاً، نحو استعمالهم «أسفل» ظرفاً من قوله تعالى: ﴿وَالرَّحْبُ اسْتَقَلَ مِنْكُمْ﴾^(١)، وكاستعمالهم «قريباً» في قولهم: «إن قريباً منك زيذاً»، و«ملياً» من «النهار». فيحصل من ذلك أن «أول» على ثلاثة أضرب: تكون صفة على تقدير «مين»، وتكون ظرفاً، وتكون اسماً، وذلك إذا حذفت منها «مين» وأنت لا تريدها، فعلى هذا يجوز أن تكون «أول» من قوله [من الرجز]:

بالببتها كانت... إلخ

مخفوضاً على الصفة لـ «عام» إلا أنه لا ينصرف، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرف، وهذا المستعمل ظرفاً هو المبني على الغاية من قولهم: «إنذاً به أول»، وقوله [من الطويل]:

لعمرك ما أدري وإنني لأؤجلُ على أينّا تغدو المنيّة أول^(٢)

إذا قدرت فيه حذف الإضافة، ألا ترى أن معظم هذا القبيل الذي هو غاية إنما هو ظروف، وأن ما ليس بظرف مما قد حذف منه المضاف إليه، لم يبين، وذلك قولهم: «جاءني كل قائماً». وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٍ﴾^(٣). وذهب أبو الحسن الأخفش في قولهم: «ليس غير» على أنه على حذف المضاف إليه، وكذلك قال في قول العجاج [من الرجز]:

خالط من سلمى خياشيم وفا ٩٢٦-

(١) الأنفال: ٤٢.

(٢) تقدم بالرقم ٦٢٣.

(٣) النمل: ٨٧.

٩٢٦ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٢٥؛ وإصلاح المنطق ص ٨٤؛ وخزانة الأدب ٣/٤٤٢، ٤٤٤؛ والدرر ١/١١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/١٥٢؛ والمقتضب ١/٢٤٠؛ والممتع في التصريف ص ٤٠٨؛ ويلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٤٣٧، ٦/٥١٠، ٧/٢٤٤، ٢٤٦. اللغة: الخياشيم: جمع خيشوم، وهو أقصى الأنف.

المعنى: يريد أن طعم خياشيم سلمى، وطعم فيها مثل طعم الخمرة التي يصفها فيما بعد. الإعراب: «خالط»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «من سلمى»: جار ومجرور متعلقان بحال من «خياشيم». و«خياشيم»: مفعول به. «وفا»: الواو: حرف عطف. «فا»: معطوف على «خياشيم» منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة، والتقدير عند الأخفش: «وفاها» فحذف المضاف إليه، وهذا موطن الشاهد. وفاعل «خالط» هو «صها» المذكورة في بيت لاحق.

وجملة «خالط»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب والشاهد فيه قوله: «فا» إذ الأصل: «فاها» فحذف المضاف إليه كما يقول الأخفش، وفي البيت توجيهات أخرى ذكرها البغدادي في «الخزانة».

وزعم أن منهم من ينون، فيقول: «ليس غير»، وإذا كانت هذه المبنية ظرفًا، وجب أن تكون «أول» المبنية ظرفًا أيضًا، ولا تكون ظرفًا حتى تكون صفةً، ولا تكون صفةً حتى تكون «مين» معها مرادة، أو مضافةً إلى ما يُعاقب الإضافة؛ وأما الاسم، فهو ما حذف منه «مين» وليست مرادة، نحو قولهم: «ما تركتُ له أولًا، ولا آخرًا»، أي: قديمًا ولا حديثًا؛ فأما قوله:

يَا لَيْسَهَا كَانَتْ... إلخ

فالشاهد فيه حذف «مين» من الصفة، وهو يريد بها، ولذلك لم يصرف «أول»، وهو مخفوض على الصفة لـ «عام»، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرف، أي: في جذب عام قبل هذا العام، يتحسر على ذهاب إبله في أخصب سنة، ويتمنى لو أنها غنمها أهله، أو هلك في عام الجذب.

وقالوا: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، والمراد أكبر من كل شيء، يدل على ذلك أنه لو لم تكن «مين» مرادة؛ لوجب صرف الاسم كما وجب صرف «أفكل» ونحوه مما هو على «أفعل»، ولا معنى للوصف فيه، وإذا لم ينصرف، دل على أن «مين» مرادة، وأنها كانت محذوفة من اللفظ، فهي في حكم المُثَبَّت.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْنِ﴾^(١)، ويجوز أن يكون «أهون» هاهنا بمعنى «هين»؛ لأنه سبحانه ليس عليه شيء أهون من شيء. فأما قول الفردزق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ... إلخ

فالشاهد فيه حذف «مين» أيضًا، أي أعز من غيره، وأطول من غيره، «وأطول» هاهنا من «الطُول» الذي هو الفضل، لا من «الطُول» الذي هو ضد القصر، ودل على إرادة «مين» امتناعه من الصرف. يصف قومه وبنيته، وأن دعائم بيته أعز دعامه وأكرمها، فاعرفه.

فصل

[حكم «آخر»]

قال صاحب الكتاب: ولـ «آخر» شأنٌ ليس لأخواته، وهو أنه التزم فيه حذف «مين» في حال التنكير، تقول: «جاءني زيدٌ آخرٌ»، و«مررتُ به وبآخر»، ولم يستَوِ فيه ما استوى في أخواته حيث قالوا: «مررت بأخريين، وأخريين، وأخريين، وأخريين».

قال الشارح: «آخرٌ»: «أفعل» صفةً، و«مين» محذوفة منه مرادة في التقدير، ولذلك

لا ينصرف، وقضية الدليل أن يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع، كما لو كانت «مِنْ» ملفوظًا بها، إلا أنهم لما كثُر حذف «مِنْ» معها، وكثُر استعمالها مُفْرَدَةً من الموصوف، نحو: «مررت برجل كذا وبآخر كذا»، أجروها مجرى الأسماء، فثبوها، وجمعوها، وأنثوها، فقالوا: «مررت بآخرين، وبآخرين». قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَتَرَتَهُمْ﴾^(١). وفي المؤنث: «أخرى»، وفي التثنية «أخريان»، وفي الجمع «أخر». قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا مَنَاصِبَهُمْ﴾^(٢). وقالوا: «أخريات» أيضًا، قال [من البسيط]:

٩٢٧- [حتى إذا ما جلا عن وجهه فلق هاديه] في أخريات الليل مُنتصبُ
فصار لها حكمان: حكم الصفة في منع الصرف، وحكم الأسماء في التانيث والتثنية والجمع، وهذا معنى قوله: «ولآخر شأنٌ ليس لأخواته»، أي: إن أخواته إذا حذفت منها «مِنْ» وهي مرادة؛ استوى فيها المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، وإذا حذفت منها «مِنْ» ولم يربدها؛ أجروها مجرى الأسماء في التثنية والجمع، و«آخر» قد أخذ خطأ من الطرفين، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل

[استخدام «دُنْيَا» و«جُلَى» بغير «أل»]

قال صاحب الكتاب: وقد استعملت «دُنْيَا» بغير ألف ولا م، قال الغنجا [من الرجز]:

٩٢٨- في سَنِي دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ

(١) التوبة: ١٠٢.

(٢) آل عمران: ٧.

٩٢٧- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٠؛ ولسان العرب ٣١٠/١٠ (فلق)؛ وبلا نسية في لسان العرب ٣٠٣/١٠ (فرق).

اللغة: وجهه: وجه الثور. الفلق: الصبح. هاديه: أوله. منتصب: مرتفع. الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء. «إذا»: ظرف زمان مبني متعلق بالفعل «عدا» الذي في بيت بعد البيت الشاهد. «ما»: حرف زائد. «جلا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «عن»: حرف جر. «وجهه»: اسم مجرور، وهو مضاف، والجاز والمجرور متعلقان بـ«جلا»، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «فلق»: فاعل مرفوع بالضمّة. «هاديه»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الباء للثقل، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «في أخريات»: جاز ومجرور متعلقان بـ«منتصب»، و«أخريات»: مضاف. «الليل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «منتصب»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة «إذا ما جلا...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هاديه في أخريات الليل منتصب»: في محلّ رفع نعت لـ«فلق».

والشاهد فيه قوله: «أخريات» جمعًا لـ«أخرى».

٩٢٨- التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ص ٤١٠؛ وخزانة الأدب ٢٩٦/٨، ٢٩٨، ٢٩٩؛ وشرح =

لأنها غلبت، فاختلطت بالأسماء، ونحوها «جُلِّي» في قوله [من البسيط]:

٩٢٩- وإن دَعَوْتَ إِلَى جُلِّي وَمَكْرُمَةٍ [يَوْمًا سِرَافَةَ كَرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

وَأَمَّا «حُسْنِي» فَيَمِّنْ قَرَأَ ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(١)، و«سُوءِي» فَيَمِّنْ أُنْشِدْ [من الوافر]:

٩٣٠- وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ بِسُوءِي [وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غِلْظِ بَلْبِن]

= شواهد الإيضاح ص ٣٥٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣١٦/٨.

اللغة: مُدَّت: تطاولت وامتدت.

المعنى: إن النفوس ستري حصيلة أمورها التي أخذت أبعادها رمداءها في هذه الدنيا المديدة.

الإعراب: «في سعي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «غَبَّت» المذكور في بيت سابق. «دنيا»: مضاف

إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «طالما»: كافة. مكفوفة «قد»: حرف تحقيق.

«مُدَّت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للثأيت لا محل لها، وحُرِّكَتْ لضرورة

القافية، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «مُدَّت»: صفة لـ «دنيا» محلها الجر.

والشاهد فيه: أن «دنيا» قد جُرِّدَتْ من الألف اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة.

٩٢٩- التخريج: البيت لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ٣٠١/٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

ص ١٠١؛ وعبون الأخبار ٢٨٧/١؛ ولسان العرب ١١٧/١١ (جلل)؛ وبلا نسبة في المحاسب ٣١٣/٢.

اللغة: الجُلِّي: الجليلة، أي: الأمر الهام. المكرومة: فعل الخير. السُرَافَة: اسم مفرد بمعنى الرئيس،

وقيل: اسم جمع، وقيل: جمع سري، وهو الشريف.

المعنى: يطلب إليها، إن دعت كرام الناس إلى أمر خطير، أو إلى ملمة آَلَمَتْ، أن تدعوهم لأنهم من

هؤلاء الكرام.

الإعراب: «وإن»: الواو: حرف عطف، و«إن»: حرف شرط جازم. «دَعَوْتَ»: فعل ماضٍ مبني على

السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إلى جُلِّي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل

«دعوت»، و«مكرومة»: الواو: حرف عطف، و«مكرومة»: معطوفة على «جُلِّي» مجرورة مثلها.

«يومًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «دعوت». «سُرَافَة»: مفعول به منصوب.

«كرام»: مضاف إليه مجرور، وكذلك «الناس». «فادعينا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«ادعينا»:

فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وباء المؤنثة المخاطبة: ضمير

متصل مبني في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «إن دعوت... فادعينا»: معطوفة على جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «دعوت» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة «ادعينا» جواب الشرط

في محل جزم.

والشاهد فيه: أن «الجُلِّي» قد جُرِّدَتْ من الألف اللام والإضافة، لكونها بمعنى الخطبة العظيمة، إذ

ليس فيها معنى التفصيل.

(١) البقرة: ٨٣؛ وهذه قراءة الجمهور، وقرأ حمزة، والكسائي، والأعمش، وغيرهم: «حسًا». انظر:

البحر المحيط ٢٨٤/١؛ وتفسير الطبري ٢٩٤/٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢١٨/٢؛ ومعجم

القراءات القرآنية ٨٠/١.

٩٣٠- التخريج: البيت لأبي الغول الطهري في الحيوان ١٠٦/٣؛ وخزانة الأدب ٣١٤/٨؛ وشرح ديوان =

فليستا بتأنيئي «أحسن» و«أسوأ»، بل هما مصدران كـ«الرُجعى» و«البُزى». وقد غطىء ابن هانئ في قوله [من البسيط]:

٩٣١- كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا [خَضْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]
وَقَوْلُ الْأَعْشَى [مَنْ السَّرِيع]:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَلَأَنَّمَا الْعَمْرَةُ لِلْكَائِرِ] ^(١)
ليست «مِنْ» فيه بالتى نحن بصددِها، هي نحو «مِنْ» في قولك: «أنت منهم الفارسُ الشجاع»، أي: من بينهم.



- = الحماسة للمرزوقي ص ٤٠؛ والشعر والشعراء ٤٣٦/١؛ وللطهري في لسان العرب ٩٦/١ (سوا).
اللغة: السُّوءى: مصدر كالرُجعى. يجوزون: يحاسبون عقاباً أو مكافأة.
المعنى: إنهم قوم يحسنون إلى من يحسن إليهم، ويردون على المسيء بمثل صنيعه.
الإعراب: «ولا»: الواو: بحسب ما قبلها، و«لا»: نافية. «يجزون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وراو الجماعة: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من حسن»: جار ومجرور متعلقان بـ «يجزون». «بسوءى»: كإعراب «من حسن». «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: نافية. «يجزون»: كإعراب السابق. «من غلظ»: جار ومجرور متعلقان بـ «يجزون»، وكذلك «بليين». وجملة «يجزون» الأولى: بحسب ما قبلها، وعطف عليها جملة «يجزون» الثانية. والشاهد فيه: أن «سوءى» مصدر كـ «الرُجعى» و«البُزى»، وليست مؤنث «أسوأ».
- ٩٣١- التخريج: البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٢٧٧/٨، ٣١٥، ٣١٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٦/٢؛ ومغني اللبيب ٣٨٠/٢.
- اللغة: الفواقع: ما يعلو الماء أو غيره من التفاحات، ويروى: «فقاقعها». الحصباء: الحجارة الصغيرة. المعنى: إن الفقاقيع التي علت الكأس شبيهة بالحجارة الصغيرة من الدرّ منتشرة على أرض ذهبية اللون.
- الإعراب: «كان»: حرف مشبه بالفعل. «صغرى»: اسم «كان» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «وكبرى»: الواو: حرف عطف، و«كبرى»: معطوف على «صغرى» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «من»: حرف جز. «فواقعها»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «حصباء»: خبر «كان» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «درّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على»: حرف جز. «أرض»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من خبر «كان». «من»: حرف جز. «الذهب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «أرض».
- وجملة «كان صغرى... حصباء» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
- والتشبيه به قوله: «صغرى وكبرى» حيث جاء بأفعل التفضيل مجرّداً من «أل» والإضافة ومؤنثاً، وكان حقه أن يأتي به مذكرًا مفردًا، ولذلك لحن النحاة أبا نواس في هذا القول وقيل: إن الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة.
- (١) تقدم بالرقم ٣٦٤.

قال الشارح: القياس في «دُنْيَا» أن يكون بالألف واللام، لأنه صفة في الأصل على زنة «فُعْلَى» ومذكّره «الأَدْنَى»، مثل «الأَكْبَر» و«الكُبْرَى»، وهو من «دَنَوْتُ»، فقلبت الواو في «الأَدْنَى» ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وذلك بعد قلبها ياء لوقوعها رابعة. وقد تقدّم أن الألف واللام تلزم هذه الصفة، إلا أنهم استعملوا «دُنْيَا» استعمالَ الأسماء، فلا يكادون يذكرون معه الموصوف، ولذلك قلبوا اللام منه ياءً لضرب من التعادل والعوض، كأنهم أرادوا بذلك الفرق بين الاسم والصفة، فلما غلب عليها حكمُ الأسماء؛ أجروها مجرى الأسماء، وكانت الألف واللام لا تلزم الاسم، فاستعملوها بغير ألف ولام كسائر الأسماء. فأما قول العجاج [من الرجز]:

يَوْمَ تَرَى النّفُوسَ مَا أَعْدَتْ فِي سَعْيِ دُنْيَا طَائِمًا قَدْ مُدَّتْ

فالشاهد استعمالها نكرةً من غير ألف ولام، إجراءً لها مجرى الأسماء؛ لكثرة استعمالها من غير تقدّم موصوف. يصف أمر الآخرة، ويُرغّب في السعي لها، والسَّعي يستعمل في الخير، والسَّعاية في الشر؛ فأما «جُلَى» من قوله [من البسيط]:

وإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمَكْرَمَةٍ يَوْمًا سَرَاءَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

البيت من شعر الحماسة لبعض بني قيس بن ثعلبة، وقيل: إنه لبشامة بن خزن التَّهَمَلِيّ. والشاهد فيه قوله: «جُلَى» من غير ألف ولام، ولا إضافة، فالجيد أن يكون مصدرًا، كـ«الرُّجْعَى» بمعنى الرجوع، و«البُشْرَى» بمعنى الإشارة، وليس بتأنيث «الأجل» على حدّ «الأَكْبَر»، و«الكُبْرَى»؛ لأنه إذا كان مصدرًا، جاز تعريفه وتنكيره، فتقول: «بُشْرَتُهُ بُشْرَى والبُشْرَى»، و«رُجْعَتُهُ رُجْعَى والرُّجْعَى»، فلذلك حملناه على المصدر، ولم نحمله على الصفة. يقول إن أشدّ بذكر خيار الناس لجليلةً نابت، أو مكرمةً عرضت؛ فأشيدى بذكرنا. وظاهرُ هذا الكلام استعطافُ لها. وسَرَاءُ القوم: سادتهم، والجمع السَّرَوَات، ورجلٌ سَرِيٌّ: بين السَّرَوِ، والكِرَامِ هنا: الذين يحمون، ويدفعون الضَّيْمَ، ومثله ما حكى أن بعضهم قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(١) فإن حُمِلَ على الصفة؛ كان شاذًّا، والجيد أن يحمل على المصدر لما ذكرناه من أن المصدر يكون معرفة ونكرة، وكذلك «سَوْءَى» من قول أبي العول الطُّهَوِيّ [من الوافر]:

وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ بِسَوْءَى وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غِلَظِ بِلِينِ

الشاهد فيه قوله: «بسَوْءَى»، ويروى على ثلاثة أوجه: بِسَوْءٍ، وبَسِيءٍ، وبُسَوْءَى، فمن رواه: «بِسَوْءٍ» فهو مصدرُ «سَاءَ يَسْوؤُهُ سَوْءًا، وسَوْءًا»، وهو نقيضُ «سَرَّه يَسْرُهُ سُرُورًا» ومن قال: «بَسِيءٍ» جعله صفة، وأصله «سَيِيءٌ» بالتشديد على حدّ «جَيِّدٍ»، و«سَيِّدٍ» وإنما خففه

(١) البقرة: ٨٣. وهي قراءة الحسن والأخفش وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٢٨٥/١؛ وتفسير الطبري

بحذف إحدى الياءين كما يقولون: «هَيْنٌ»، و«لَيْنٌ» ومن قال: «سُوءِي» ففيه نُظَرُ: إن جعلته صفة، كان شاذًا، وصحَّةُ مَنْحَلِهِ أن تجعله مصدرًا على ما تقدّم. والمعنى أنهم يجزون كُلًّا بفعله، إن خبرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌ، وهو خلاف قول الغنبري [من البسيط]:

٩٣٢- يجزون من ظَلَمَ أَهْلَ الظُّلَمِ مَغْفِرَةً ومن إساءة أهل السُّوءِ إحسانًا
فأما قول ابن هانيء [من البسيط]:

كَأَنَّ صُغْرِي وَكُبْرِي مِنْ فَوَاقِعِهَا خَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فقد عابه بعضهم؛ لكونه استعملها نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يُستعمل إلا معرّفًا. والاعتذار عنه أنه استعمله استعمالَ الأسماء؛ لكثرة ما يجيء منه بغير تقدّم موصوف، نحو: «صغيرة»، و«كبيرة»، فصار كـ«الصاحب»، و«الأجرع»، و«الأبطح»، فاستعمله لذلك نكرة. ويجوز أن يكون لم يُرد فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأنه قال: «كَأَنَّ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً مِنْ فَوَاقِعِهَا» على حدّ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾^(١) في أحد القولين. يقال: «فَاقِعَةٌ وَفَقَاعَةٌ»، وجمع «الفَقَاعَةُ»: «الْفَقَاقِيعُ»، وهي النفاخات التي تكون على وجه الماء. يصف خُمْرًا، وما عليه من الحَبِّ، شبه الحَبِّ بالدز، وهو اللؤلؤ، والخمر تحته بأرض من ذهب، ولقد أحسن. وأما قول الأعشى [من السريع]:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ خَصِي وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ^(٢)

فقد تعلق بظاهره الجاحظ، وزعم أن في ذلك نقضًا لما أضله النحويون من امتناع الجمع بين الألف واللام و«ين» في هذا الضرب من الصفات. والوجه في ذلك أن يكون «منهم» في موضع الحال من تاء «لست»، كقولك: «لست منهم بالكثير مالا»، و«ما أنت

٩٣٢- التخريج: البيت لقريط بن أنيف الغنبري في المقاصد النحوية ٧٢/٣؛ وشرح ديوان الحماسة

للتبريزي ١٠/١، ولبعض شعراء بلقنتر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١/١.

اللغة والمعنى: إنهم كرماء قادرون، فيغفرون ظلم الظالمين، ويُحِينُونَ لِمَنْ أَسَاءَ إِلَيْهِمْ.

الإعراب: «يجزون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من ظلم»: جاز ومجرور متعلقان بـ«يجزون». «أهل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الظلم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مغفرة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ومن إساءة»: الواو: حرف عطف، «من إساءة»: جاز ومجرور متعلقان بـ«يجزون» المقدّر. «أهل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «السوء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إحسانًا»: مفعول به منصوب لفعل محذوف يفتره المذكور في أول البيت.

وجملة «يجزون»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «ويجزون من إساءة»: المقدّرة. وليس في البيت شاهد نحوي، فالشاعر مدح قومًا بأنهم يجازون الظالم بالمغفرة، ويجازون المسيء بالإحسان إليه، وقد أثبت ابن يعيش هنا لإظهار ما يخالف معنى البيت السابق له.

منهم بالحسن وَجْهًا، أي: لست من بينهم، وفي جملتهم بهذه الصفة، وليست «من» التي تصحب «أفعل» هذه لتخصيص، لأن لام المعرفة تُغني عنها، ألا ترى أن «مِنْ» إنما تُخصَّص ما يُخصَّص باللام، فتقول: «زيدٌ أفضل من عمرو»، فإذا قلت: «الأفضل»، دخل فيه «عمرو» وغيره؟ فـ«مِنْ» تقتضي تفضيله على المجرور بها لا غير، واللام تقتضي تفضيله عليه وعلى غيره، فعلى هذا يكون العامل في «منهم» نفس «ليس» لا الأكثر، والحروف الجازة تعمل فيها المعاني، وما ليس بفعل، وإذا كان يعمل فيها ما هو أبعد شَبَهاً من «ليس»، كان عملُ «ليس» فيها أولى.

ونظيرُ هذا تعلقُ الظرف بـ«كَانَ» في قوله تعالى: ﴿أَكَاَنَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(١). فقوله: «للناس» متعلقٌ بـ«كان»، وذلك أنه لا يخلو إما أن يكون متعلقاً بـ«عجبا»، أو بـ«أوحينا»، أو بـ«كان»، فلا يجوز أن يتعلّق بـ«عجبا» نفسها، لأنه مصدرٌ، ومعموله من صلته، فلا يتقدّم عليه، ولا يكون صفةً لـ«عجبا» على أنه يتعلّق بمحذوف لتقدّمه عليه، والصفة لا تتقدّم على الموصوف، ولا يجوز أن يتعلّق بـ«أوحينا»؛ لأنه في صلته، ولا يجوز تقديمه عليه، وإذا بطل تعلّقه بما ذكرنا؛ تَعَيَّنَ أن يكون متعلقاً بـ«كان» نفسها، تعلقُ الظرف بالفعل، وكذلك الظرف في البيت، ويجوز أن يكون متعلقاً بـ«الأكثر» على حدّ ما يتعلّق به الظرف لا على حدّ «هو أفضل من زيد»، كأنه قال: «ولست بالأكثر فيهم»؛ لأن «أفعل» بمعنى الفعل أظهرُ منه في «ليس»، يدلّ على ذلك نصبُ الظرف في قوله [من الطويل]:

فإِذَا رَأَيْنَا الْعِرْضَ أَخْرَجَ سَاعَةً إِلَى الصُّونِ مِنْ زَيْطٍ يَمَانٍ مُسْتَهْمٍ^(٢)

ألا ترى أن الظرف هنا لا يتعلّق إلا بـ«أخرج»، وتعلّقُ الظرف بـ«ليس» ليس بالسهل؛ لجزّيه مجرى الحروف، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٣). ولو كان بالفعل، لدخل بينه وبين «أن» حاجزٌ كالذي في قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾^(٤)، ونظائره كثيرة. و«الحصا» من قوله [من السريع]:

ولست بالأكثر منهم حصاً^(٥)

العدد الكثير، قال يعقوب: وأصله مثل الحصا، وموضعه نصب على التمييز.

فصل

[عدم إعمال أفعل التفضيل]

قال صاحب الكتاب: ولا يعمل عملُ الفعل، لم يُجيزوا: «مررتُ برجل أفضلَ منه

(١) يونس: ٢.

(٤) المزمّل: ٢٠.

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٩.

(٥) تقدم بالرقم ٣٦٤.

(٣) النجم: ٣٩.

أبوه»، و«لا خير منه أبوه»، بل رفعوا «أفضل»، و«خيرًا» بالابتداء، وقوله [من الطويل]:
 ٩٣٣- [أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ] وَأَضْرَبَ مَثَلًا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا
 العاملُ فيه مضمَرٌ، وهو «يَضْرِبُ» المدلولُ عليه بـ«أَضْرَبَ».



قال الشارح: قد تقدّم القول إن مقتضى هذه الصفات أن لا تعمل من حيث كانت
 أسماء، والأسماء لا تعمل في أسماء مثلها؛ فأما الصفة المشبهة فإنها لما جرت على
 الموصوف، ثم نُقل الضمير إلى الأول، فجعل عاملاً في اللفظ؛ ثني، وجمع، وأنث
 على مقدار ما فيه من الضمير من نحو: «مررت برجلٍ حسنٍ الوجه»، وبرجلينِ حسنَي
 الوجهين، وبرجالٍ حسنَي الوجوه، وبامرأةٍ حسنةِ الوجه، أشبهت اسمَ الفاعل، فعملت
 عمله، كما أن اسمَ الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره صار محلّه
 محلّ الفعل، فعمل عمله.

فأما «أَفْعَلُ» هذه وبائها، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فبعد من شبه اسم
 الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال، كقولك: «مررت برجلٍ
 قُطِرَ جُبُّهُ، وبرجلٍ كَتَانٌ ثوبُهُ». ألا ترى أن «القطن» لا يثنى ولا يجمع، وكذلك
 «الكتان»، وجُعلا مبتدأ وخبراً في موضع النعت، كقولك: «مررت برجلٍ أخوك أبوه».

وإنما لم يُثنَ «أفعل»، ولم يجمع، ولم يؤنث؛ إما تقدّم من أنه قد تضمن معنى
 الفعل والمصدر، وكلُّ واحد منهما لا تصح تثنيته، ولا جمعه، ولا تأنيثه؛ كذلك ما كان

٩٣٣- التخرّيج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩؛ والأصمعيّات ص ٢٠٥؛ وحامسة البحري
 ص ٤٨؛ وخزانة الأدب ٣١٩/٨، ٣٢١؛ وشرح التصريح ٣٣٩/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
 ص ٤٤١، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ١٨٤/٦ (قنس)؛ ونوادير أبي زيد ص ٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه
 والنظائر ٣٣٤/١، ٧٩/٤؛ وأمالى ابن الحاجب ٤٦٠/١؛ وخزانة الأدب ١٠/٧.
 اللغة: قونس: جمع قونس، وهو مقدمة الرأس.

المعنى: لم أر أكثر منهم حماية للحقيقة، ولم أر مثل كرمهم، ولكن كنا أفضل منهم بضربنا الرؤوس
 بسيفنا.

الإعراب: «أكر»: صفة لـ «حيًا» في بيت سابق، منصوبة بالفتحة الظاهرة. «وأحمى»: الواو:
 عاطفة، «أحمى»: اسم معطوف على «أكر» منصوب مثله بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «للحقيقة»:
 جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أحمى». «منهم»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أحمى».
 «وأضرب»: الواو: عاطفة، «أضرب»: صفة لـ «قوانيسا» في البيت السابق. «منا»: جار ومجرور
 متعلقان باسم التفضيل «أضرب». «بالسيوف»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أضرب».
 «القوانيسا»: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.
 وجملة «نضرب القوانيسا»: في محل نصب حال من الضمير في «منا».
 والشاهد فيه قوله: «القوانيسا»، فقد نصبه بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل «أضرب».

في معناهما، أو متضمنًا معناهما. وقد أجاز قوم من العرب: «مررت برجل أفضل منه أبوه، وخير منه عمُّه». وذلك أنه مأخوذ من الفعل، وإن بُدَّ شَبَّهَ بأسماء الفاعلين. قال سيبويه^(١): وهو قليل رديء لما ذكرناه. فأما قوله [من الطويل]:

أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا
فالبيت للعباس بن مرداس، والشاهد فيه نصب «القوانس» بـ«أضرب». وحقيقته نصبه بإضمار فعل دلَّ عليه «أضرب»، وتقديره: ضربنا بالسيف، أو نضرب القوانس، ولا يجوز أن تتأوله «أفعل» هذه التي للتفضيل والمبالغة لما ذكرناه.

ومثله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٢) فـ«حيث» هاهنا في موضع نصب بأنه مفعول به، لا ظرف؛ لأنه لا تخلو حيث حيث هذه من أن تكون مجرورة أو منصوبة، فلا يجوز أن تكون مجرورة، لأنه يلزم أن يكون «أفعل» مضافًا إليه، و«أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعض له، وذلك هنا لا يجوز، وإذا لم يكن مجرورًا؛ كان منصوبًا بفعل مضمر دلَّ عليه «أَعْلَمُ»، كأنه قال: يعلم مكان رسالته، ولا يكون انتصابه على الظرف؛ لأن عِلْمَهُ سبحانه لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة. يصف قومه بالحفاظ والشهامة، والحققة: ما يلزم الإنسان أن يحميه، ويقال: الحقيقة: الرأية، ومنه قول عامر بن الطفيل [من الطويل]:

٩٣٤- [لَقَدْ عَلِمْتَ عَلِيًّا هَوَازِنَ أَنِّي] أَنَا الْفَارَسُ الْحَامِي حَقِيقَةً جَعْفَرِ

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٩ - ٣٠. (٢) الأنعام: ١٢٤.

٩٣٤ - التخريج: البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٦١؛ ولسان العرب ١٠/٥٢ (حقيق)؛ وتاج العروس ٢٥/١٧٢ (حقيق).

اللغة والمعنى: هوازن: قبيلة عربية، وعليها هوازن: أشرافها وساداتها. الجعفر: النهر، والناقة الغزيرة اللبن، وأراد أنه كريم كالنهر.

علم سادة هوازن أنني الفارس الكريم المغوار الذي أحمي رايانهم.

الإعراب: «لقد»: اللام: موطئة لجواب القسم، «قد»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «عليًا»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «هوازن»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي. «أنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «أنا»: ضمير فصل مبني لا محل له من الإعراب. «الفارس»: خبر «أن» مرفوع بالضمة، ويجوز إعراب «أنا» مبتدأ، و«الفارس» خبره، والجملة «أنا الفارس» خبرًا لـ«أن». «الحامي»: خبر ثانٍ مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. «حقيقة»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «الحامي». «جعفر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «علمت» جواب القسم لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول من «أنني الفارس»: سدت مسد مفعولي «علم».

والشاهد فيه قوله: «الحامي حقيقة» حيث نصب «حقيقة» باسم الفاعل، وجاء بها في معنى الرأية، أو ما يجب على المرء حمايته.

والقوانيس: جمع قونس، وهو أعلى تَبَضَّة الحديد، قال الشاعر [من الطويل]:

٩٣٥- بِمُطَرِدٍ لَذِينَ صِحَاحٍ كُغُوبُهُ وذِي رَوْنَقٍ غَضِبٍ يَفْقُدُ الْقَوَانِيسَا

والقونس أيضًا: العَظَمُ النَّاتِيءُ بَيْنَ أُذُنِي الْفَرَسِ، قال طَرَفَةُ [من المنسرح]:

٩٣٦- [اضربَ عَنْكَ الهموم طارقها] ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

٩٣٥- التخریج: البيت لحسبيل بن شحیح (أو: سحیح أو: سحیح) الضبي في لسان العرب ١٨٤/٦ (قنس)، والتنبیه والإيضاح ٢٩٥/٢؛ وتاج العروس ٤٠٥/١٦ (قنس).

اللغة والمعنى: المطرد: المتتابع. اللدن: اللين. الكعوب: جمع كعب وهو أسفل الرمح. الرونق: الصفاء والحسن. العضب: السيف القاطع. يقد: يقطع.

يصف فارسًا (أو نفسه) متقلدًا سيفًا لامعًا قاطعًا خوذ الأعداء، وحاملًا رمحًا يتابع اهتزازة وهو طري ومستقيم. الإعراب: «مطرد»: جاز ومجرور متعلقان بسا تقدم. «اللدن»: نعت مجرور بالكسرة. «صحاح»: نعت ثانٍ مجرور بالكسرة. «كعوبه»: فاعل للصفة المشبهة «صحاح» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وذى»: الوار: حرف عطف، «ذى»: اسم معطوف على «مطرد» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «رونق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عضب»: نعت مجرور بالكسرة. «يقد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «القوانيسا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق. وجملة «يقد»: وصفية محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «يقد القوانيسا» حيث جاء بها بمعنى أعلى بيضة الحديد في خوذ الفرسان.

٩٣٦- التخریج: البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ٤٥٠/١١؛ والدور ٥/ ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٩٣٣/٢؛ ولسان العرب ١٨٣/٦ (قنس)، ٤٢٩/١٣ (نون)؛ والمقاصد النحوية ٣٣٧/٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٢، ١١٧٦؛ والخصائص ١٢٦/١؛ وسر صناعة الإعراب ٨٢/١؛ ولسان العرب ٧١١/١١ (هول)؛ والمحتسب ٣٦٧/٢؛ وشرح الأشموني ٥٠٥/٢؛ ومغني اللبيب ٦٤٣/٢؛ والمتعم في التصريف ٣٢٣/١. اللغة: طارقها: اسم الفاعل من «طرق يطرق» إذا أتى ليلاً. قونس الفرس: العظم الناتئ بين أذني الفرس.

المعنى: اصرف عن نفسك هموم الحياة وكدرتها بسهولة، كما تضرب نوء أذني الفرس ليستقيم. الإعراب: «اضرب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة الشعرية، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «هناك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل اضرب. «الهموم»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. «طارقها»: «طارق»: بدل من الهموم منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «ضربك»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. «بالسيف»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر ضربك. «قونس»: مفعول به للمصدر (ضربك). «الفرس»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وجملة «اضرب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: استعماله كلمة «القونس» بمعنى العظم الناتئ بيني أذني الفرس.

أسماء الزمان والمكان

فصل

[صياغتهما]

قال صاحب الكتاب: ما بُني منهما من الثلاثي المجرّد على ضربين: مفتوح العين ومكسورها، فالأول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كـ«المشرب»، و«الملبس»، و«المذهب»، أو مضمومة كـ«المنضد»، و«المقتل»، و«المقام»، إلا أحد عشر اسمًا، وهي: المنسك، والمجزر، والمنبت، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمسط، والمسكن، والمرفق، والمسجد.

قال الشارح: الغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضرب من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تفيد منها مكان الفعل وزمانه؛ ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الثلاثي، ولا يكاد يكون من الرباعي، وذلك يجيء على مثال الفعل المضارع على «يفعل»، إلا أنك توقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل، فإذا كان المضارع منه على «يفعل» مفتوح العين؛ فـ«المفعَل» منه كذلك، نحو: «الملبس»، و«المشرب»، و«المذهب»، وكان يلزم على هذا أن يقال فيما المستقبل منه «يفعل» بالضم: «مفعَل»، فيقال في المكان من «قتل يقتل»: «مقتَل»، ومن «قعد يقعد»: «مقعد» غير أنهم عدلوا عن هذا؛ لأنه ليس في الكلام «مفعَل» إلا بالهاء، كقولك: «مكرمة»، و«مقبزة» ونحوهما، فعدلوا إلى أحد اللفظين الآخرين، وهو «مفعَل» بالفتح؛ لأن الفتح أخف.

وقد جاءت عن العرب أحد عشر اسمًا على «مفعَل» في المكان ممّا فعله على «يفعل» بالضم، وذلك «منسك» لمكان السنك، وهو العبادة، وهو من «نسك ينسك»، إذا عبد، و«المجزر» لمكان جزر الإبل، وهو نخرها، يُقال: «جزرتُ الجَزور أجزرها» بالضم إذا نحرثها، وجلدتها، و«المنبت» لموضع الثبات، يُقال: «نبت البقل ينبت» إذا طلع، و«المطلع» مكان الطلوع، وقد يكون مصدرًا بمعنى الطلوع، وعليه قراءة من قرأ: «حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ»^(١).

(١) القدر: ٥. وهذه قراءة الكسائي، والأعمش، وابن محبسن، وغيرهم. انظر: البحر المحيط =

ومن ذلك «المَشْرِيق»، و«المَغْرِب» لمكان الشروق والغروب، وقالوا: «المَقْرِق» لَوَسَطِ الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر، وكذلك «مَقْرِق»: الطريق للموضع الذي يَنْشَعِبُ منه طريق آخر، و«المَنْقِيط» موضع السقوط، يُقال: «هذا مسقط رأسي»، أي: حيث وُلِدْتُ، و«أنا في مسقط رأسي» أي حيث سقط.

و«المَسْكِن»: موضع المُسْكِنِ، يُقال: «سكنتُ داري أسكنها». والمسكين: الموضع، والمصدر: «المَسْكَن» بالفتح. و«المَرْفِق»: موضع الرَفْق، والرفق: ضدَّ العُنْف، يُقال: «رفقتُ به أرفق»، والمكان «المَرْفِق»، وقالوا: «المَسْجِد»، وهو اسمُ للبيت، وليس المراد موضع السجود، أي: موضع جَنْبَتِكَ، إذ لو أُريدَ ذلك؛ لَقِيلَ: «المَسْجِد» بالفتح، كسروا هذه الألفاظ، والبابُ فيها الفتح، أدخلوا الكسر فيها؛ لأنه أحدُ البناءين، كما أدخلوا الفتح فيها.



قال صاحب الكتاب: والثاني بناؤه من كلِّ فعل كانت عينُ مضارعه مكسورة كـ«المَخْبِس»، و«المَجْلِس»، و«المَبِيت»، و«المَصِيف»، و«مَضْرِب» الناقة، و«مَنْتِجها» إلّا ما كان منه معتلّ الفاء أو اللام، فإنَّ المعتلَّ الفاء مكسورٌ أبدًا كـ«المَوْعِد»، و«المُورِد»، و«المَوْضِع»، و«المَوْجِل»، و«المَوْجِلُ». والمعتلُّ اللام مفتوحٌ أبدًا، كـ«المَأْتَى»، و«المَرْمَى»، و«المَأْوَى»، و«المَثْوَى»، وذكر القراء أنه قد جاء: «مَأْوِي الإِبِل» بالكسر.



قال الشارح: أمّا ما كان عينُ المضارع منه «يَفْعِلُ» بالكسر، فالمكان والزمان منه «مَفْعِلُ» بالكسر، كـ«المَخْبِس» و«المَجْلِس»، و«المَبِيت»، و«المَصِيف»، و«مَضْرِب» الناقة، و«مَنْتِجها». فـ«المَخْبِس» موضع الخَبَس، يُقال: «حبستُه أَخْبِسُهُ»، أي: منعته الانبعاث. و«المَجْلِس»: موضع الجلوس؛ لأنه من «جَلَسَ يجلس»، وقالوا: «المَبِيت» للمكان يُبات فيه؛ لأنَّ بات يَبِيتُ كـ«جلس يجلس»، وأمّا «المَصِيف» فالمراد به الزمان، وهو من «صاف يصيف» وكذلك «مَضْرِب الناقة» لزمن ضرابها، يُقال: «أتى مضرب الثَّوَل»، و«انقضى مضربها»، أي: أتى زمانه، وانقضى زمانه، وكذلك «المَنْتِج» لزمان النتاج، يُقال: «أتت الناقة على منتجها»، أي: الوقت الذي تنتج فيه.

وأما المعتلُّ من هذا الضرب، فإنه لا يخلو من أن يكون معتلّ الفاء أو العين أو اللام، فما كان منه معتلّ الفاء، فإنه بجري على منهاج واحد، لا يختلف باختلاف حركة عين المضارع منه، كما كان كذلك في الصحيح، فيجيء مكسور العين على كلِّ حال،

سواء كان مفتوح العين، أو مكسوره في المضارع، ولذلك استثناء؛ لأنه مخالف لما تقدمه، وذلك، نحو: «المؤيد»، و«المؤرد»، وهما من «وَعَدَ يَعِدُ»، و«وَزَدَ يَزِدُ» بالكسر، وقالوا: «المؤجل»، و«المؤجل»: فكسروا أيضًا، وهو من «وَجَلَ يَوْجُلُ»، و«وَجَلَ يَوْجُلُ» بالفتح.

والعلة في ذلك أن ما كان على «فَعَلَ»، وأوله واو، فإنه يلزم مستقبله «يَفْعُلُ»، ويلزمه الإعلال بحذف واوه في المستقبل، نحو: «يَعِدُ»، و«يَزِدُ»، فكسروا المفعَل منه على القاعدة، ثم حملوا ما كان منه على «فَعَلَ يَفْعُلُ» على ذلك، فقالوا: «مَوْجُلُ»، و«مَوْجُلُ»، وذلك لأن «يوجُلُ»، و«يوجُلُ» في هذا الباب قد يعنل، فتقلب الواو ياء مرة، نحو: «يَنْجُلُ»، و«يَنْجُلُ»، وألفا أخرى، نحو: «يَاجُلُ»، و«يَاجُلُ»، فلما كان كذلك، شبهوها بالأول، لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو فيها في موضع الواو من الأول، وهم كثيرًا ما يشبهون الشيء بالشيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء، وإن اختلفا من جهات أخرى. وقد حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه^(١) أن ناسًا من العرب يقولون: «مَوْجُلُ»، و«مَوْجُلُ» بالفتح حيث كان المضارع مفتوحًا في «يَوْجُلُ»، و«يَوْجُلُ»، فجروا فيه على الأصل، وهذا القول أقيس، والأول أفصح.

وأما ما كان معتل العين، فإنه يجري على قياس الصحيح فما كان منه مضموم العين، فإن «المفعَل» منه مفتوح، نحو: «المقام»، و«المقال»، لأنه من «قال يقول»، و«قام يقوم»، فهو كـ«المقتل»، و«المخرَج»، من «قتل يقتل»، و«خرج يخرج». وما كان مكسور العين فـ«المفعَل» منه مكسور، نحو: «المقييل»، و«المبيت»؛ لأنه من «بات ببيت»، و«قال يقييل»، كـ«ضرب يضرب»، و«جلس يجلس».

وأما المعتل اللام، فإنه يأتي «مفعَل» منه على منهاج واحد كالمعتل الفاء إلا أن المعتل الفاء «مفعَل» منه مكسور، والمعتل اللام «مفعَل» منه مفتوح، وذلك، نحو: «المأوى»، و«المزوى»، و«المأوى»، و«المأوى». وذلك لأنه معتل، فكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسر مع الياء، ففروا إلى «مفعَل» بالفتح، إذ كان مما يئتي عليه المكان والزمان، فإذا كان ذلك فيما لاه ياء؛ كان في ذوات الواو أولى، نحو: «المزوى»، و«المذعى»؛ لأنه على «فعل يفعُل» بالضم، مثل «دَعَا يَدْعُو» و«غَزَا يَغْزُو»، وفيه ما في ذوات الياء، لم يخرج من ذلك إلا «مأوي الإبل»، فإنه قد جاء مكسورًا فيما حكاه الفراء، وذكر غيره: «مأوى الإبل» بالفتح على القياس، فاعرفه.

فصل

[مجيئهما على «مَفْعَلَة» و«مَفْعَلَة»، و«مَفْعَلَة»]

قال صاحب الكتاب: وقد يدخل على بعضها تاء التانيث كـ«المَزَلَة»، و«المَظَنَة»، و«المَقْبَرَة»، و«المَشْرِقَة»، و«مَوْقَعَة الطائر»، وأما ما جاء على «مَفْعَلَة» بالضم، كـ«المَقْبَرَة»، و«المَشْرِقَة»، و«المَسْرَبَة»، فأسماء غير ملهوب بها مذهب الفعل.

* * *

قال الشارح: وقد أنثوا بعض هذه الأسماء، كأنهم أرادوا البُقْعَة، فقالوا: «المَزَلَة» لموضع الرُّلُل، وكسروه لأن المضارع منه مكسور، وقالوا: «المَظَنَة» لموضع الظن، ومألّفه، وهو مفتوح لأنه من «ظُنَّ يَظُنُّ» بالضم، و«المَقْبَرَة» لموضع القبر، و«المَشْرِقَة» لموضع شروق الشمس، وهو موضع القعود فيها، وقالوا: «مَوْقَعَة الطائر»، وهو الموضع الذي يقع عليه، وهو مفتوح القاف من «وقع يَقَعُ» مفتوح لمكان حرف الحلق.

فأما ما جاء مضمومًا، نحو: «المَقْبَرَة»، و«المَشْرِقَة»، و«المَسْرَبَة»، للعرْفة، فهي أسماء، فالمقبرة: اسمٌ لموضع القبور، وليس لمكان الفعل، والمشرقة: اسمٌ للموضع الذي يقع فيه التشريق، وكذلك المشرية: اسمٌ للعرْفة، ولو أريد مكان الفعل، لقليل: «المَقْبَرَة»، و«المَشْرِقَة»، و«المَسْرَبَة» بالفتح.

فصل

[اشتقاقهما من الثلاثي المزيد فيه والرباعي]

قال صاحب الكتاب: وما بُني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي، فعلى لفظ اسم المفعول، كـ«المُدْخَل»، و«المُخْرَج»، و«المُفَار» في قوله [من الطويل]:

٩٣٧- [وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ] مُفَارِ بْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خُثْعَمَا

٩٣٧ - التخریج: البيت لحميد بن ثور الهلالي في الأشباه والنظائر ٣٩٤/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٧؛ وليس في ديوانه؛ وللطماح بن عامر في حاشية الخصائص ٢٠٨/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥١؛ والخصائص ٢٠٨/٢؛ ولسان العرب ٢٠٥/٦ (لحن)، ٢٦٢/١٠، ٢٦٨ (علق)؛ والمحتسب ١٢١/٢.

اللغة: الإزار: المئزر. والعلقة: ثوب إلى الفخذين بلا كمين تلبسه الجارية. المعنى: وصف امرأة بصغر السن، كانت تلبس ثيابًا خاصة بالصغار، عندما أغار ابن همام على حَيِّ خُثْعَمَا.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: نافية لا محل لها. «هي»: ضمير متفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «في إزار»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «وعِلْقَةٍ»: الواو: حرف عطف، و«عِلْقَةٍ»: معطوفة على «إزار». «مُفَار»: مفعول فيه =

وقولهم: «فلان كريم المَرْكَبِ، والمُقَاتِلِ، والمُضْطَرِبِ، والمُنْقَلَبِ، والمُتَحَامِلِ، والمُدْخَرَجِ، والمُخْرَنْجِمِ». قال المعْجَاج [من الرجز]:

مُخْرَنْجِمُ الْجَائِلِ وَالنُّوِي ٩٣٨-

قال الشارح: اعلم أن أسماء المكان والزمان مما زاد على الثلاثة بزيادة أو غيرها فإنهما يكونان على زنة مفعولهما، وذلك كـ «المُدْخَلِ»، و«المُخْرَجِ»، و«المُعَارِ». ويشمل هذا اللفظ المكان والزمان والمصدر والمفعول. وإنما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونُصِبَ إليها، فلما اشتركت في ذلك، اشتركت في اللفظ. وأيضاً فإن اسم المكان جارٍ على المضارع في حركاته وسكناته، ولذلك ضموا الميم منه، كما أن أول المضارع مضمومٌ، وكانت الزيادة ميمًا؛ لثلاث يُلَسَّ بالفعل، وفتح ما قبل آخره، لأنه جارٍ على زنة المفعول به، نحو: «المُدْخَلِ»، والمفعول على زنة ما لم يسم فاعله؛ نحو: «يُخْرَجُ»، وكان فعلٌ ما لم يسم فاعله أولى به؛ لأنه مبني للمفعول به، فهذا اللفظ يشمل اسم الزمان والمكان والمصدر، وهو على منهاج واحد لا يختلف.

فإن قلت: فلم يختلف المكان في الثلاثي، نحو: «المُضْرِبِ»، و«المَقْتُلِ»، و«المَقْبُزَةِ»، ولم يختلف فيما زاد عليه؟ فالجواب أن ما يُشْتَقُّ للمكان فهو مبنيٌّ على لفظ المضارع، والمضارع من الثلاثي مختلف يأتي على «يفعل» بالفتح، وعلى «يفعل» بالكسر، وعلى «يفعل» بالضم، فلما اختلف المضارع، اختلف المَفْعَلُ النّبي على زنته، ولما كان مضارعٌ ما زاد على الثلاثة على منهاج واحد لا يختلف وهو الكسر، لم يختلف اسم المكان فيه.

= ظرف زمان على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: وقت منار، والظرف متعلق بالخبر المحذوف، منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «همام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على حي»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «مُعَارِ»، و«حي» مضاف. «خثعما»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

وجملة «ما هي إلا في إزار»: بحسب الواو.

والشاهد فيه: نصب «مُعَارِ» على الظرفية الزمانية.

٩٣٨ - التخرّيج: الرجز للمعْجَاج في ديوانه ٤٨٤/١؛ وخزانة الأدب ٢٧٥/١١.

اللغة: المحرّنجِم: المكان الذي تحرّنجِم، أي: تجتمع فيه الإبل. الجامل: القطيع من الإبل. النوي: مجزئ يحفر حول الخيمة ليقيها السيل.

الإعراب: «محرّنجِم»: اسم معطوف على اسم معطوف في البيت السابق، وحرف العطف محذوف، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «الجامل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «والنوي»:

الواو: حرف عطف، و«النوي»: اسم معطوف على «محرّنجِم» مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

والشاهد فيه قوله: «محرّنجِم» حيث جاء اسم مكان على وزن اسم المفعول.

فأما الأبيات التي أشدها فقد تقدّم الكلام عليها في المصادر.

فأما «المُغار» فهو موضع الإغارة، ويستعمل في المكان والزمان والمفعول به.

و«المُرْكَب»: الأصل والمنصب، يُقال: «فلان كريم المُرْكَب» أي: كريم الأصل والمنصب. و«المُتَقَلَّب» بالتاء واللام المشددة بمعنى التقلب، ويكون موضع الفعل وزمانه. و«المُقَاتِل» الموضع من قاتل. وكذلك «المُضْطَرَب» موضع الاضطراب، فاعرفه.

فصل

[صيغة «مفعلة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء]

قال صاحب الكتاب: وإذا كثر الشيء بالمكان، قيل فيه: «مفعلة» بالفتح. يُقال: «أرض مسبعة» ومأسدة، ومذابة، ومخياة، ومفعاة، ومفتأة، ومبطنخة. قال سيبويه^(١): ولم يجيؤوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو «الصفديع»، و«الثعلب» كراهة أن يثقل عليهم؛ لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: «كثيرة الثعالب».



قال الشارح: اعلم أن هذا الضرب من الأسماء مما لزمته فيه الهاء، لأنه ليس أسماء للمكان الذي يقع فيه الفعل، وإنما هي صفة الأرض التي يكثر فيها ذلك الشيء، والأرض مؤنثة، فكانت صفتها كذلك، ولم يأت ذلك عنهم في كل شيء إلا أن تقيس، وتعلم أن العرب لم تستعمله، ولم يجيؤوا بمثل هذا في الرباعي من نحو «الصفديع»، و«الثعلب»، كراهية أن يثقل عليهم، وكان لهم عنه مندوحة أن يقولوا: «كثيرة الثعالب». وإنما اختصوا بذلك بنات الثلاثة لخفتها، ولو قالوا من بنات الأربعة، نحو: «مأسدة»، لقليل: «مُثْعَلَبَةٌ»؛ لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظيره المفعّل بزنة المفعول، ويستوي فيه المصدر والمكان والزمان الذي في أوله الميم زائدة، ويكون بلفظ المفعول وليس كذوات الثلاثة، فنقول في الثلاثة: «المضرب» في المصدر مفتوحاً، و«المضرب» بالكسر في المكان والزمان، وفي المفعول: «مضروب»، فلفظ المفعول غير لفظ المكان والزمان، ونقول فيما جاوز الثلاثة: «المقاتل»، و«المسرح»، و«الموقفي» في معنى القتال والتسريح والتوقية، وكذلك المكان والزمان، ولفظ المفعول كذلك، فقالوا على ذلك: «أرض معقرنة ومثعلبة»، فيأتي على لفظ المفعول لمجاوزة الثلاثة، ومن قال: «ثعالة» قال: «أرض مفعلة»؛ لأنه ثلاثي كـ «مأسدة».

وقالوا: «أرض مخياة» إذا كثر فيها الحيات، و«أرض مفعاة» إذا كثر فيها الأفاعي، ومذهب سيبويه^(٢) أن عين «حية» ياء، فهو من لفظ «حيث». وقال غيره: العين واو،

والأصل: خَوَيْتُهُ، فقلبت ياءً على حدّ قلبها في «طَوَيْتُهُ طَبًّا»، و«لَوَيْتُهُ لَيْتًا»، فيكون من لفظ «خَوَيْتُهُ»، وحكى صاحب الغين^(١): «أَرْضٌ مَخَوَاةٌ»، ويشهد لهذا القول قولهم: «خَوَاةٌ» لصاحب الحيات، وسيبويه يجعل «خَوَاةً» من معنى «الحَيَّة»، لا من لفظها، فاعرفه.

فصل

[عدم إعمال اسم الزمان واسم المكان]

قال صاحب الكتاب: ولا يعمل شيء منها، و«المَجْرُ» في قول النابغة [من الطويل]:
 ٩٣٩- كَأَنَّ مَجْرَ الرِّاسَاتِ ذُبُولَهَا عليه قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ
 مصدر بمعنى الجز، وقبله مضاف محذوف، تقديره: كأَنَّ أثرَ جَرِّ الراسات.

قال الشارح: قوله: «ولا يعمل منها شيء»، أي: لا يعمل اسم المكان والزمان عملَ المصدر، لأنه ليس في معنى الفعل؛ فأما قول النابغة [من الطويل]:
 كَأَنَّ مَجْرَ الرِّاسَاتِ ذُبُولَهَا

فلا يجوز حمله على ظاهره، لأنه لا يخلو إما أن يكون مصدرًا بمعنى الجز، أو اسم مكان؛ فإن جعلته اسم مكان، فسد إعماله ونصبه «ذُبُولَهَا»، لأنك لا تقول: «جَلَسْتُ

(١) كتاب العين ٣/٣١٧ (حبر).

٩٣٩- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣١؛ وجمهرة اللغة ص٩٧٧؛ وخزانة الأدب ٢/٤٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٤؛ وشرح شواهد الشافية ص١٠٦؛ ولسان العرب ١٠/٣٦١ (نمق)، ١١/٢٦٠ (ذيل)، ١٢/٤٨٨ (قضم)؛ وبلا نسية في شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص٧٣٣.

اللغة: المجز: مصدر بمعنى «الجز». الراسات: الرياح التي تثير التراب. القضييم: جلد يُكْتَب عليه. نَمَّقَتْ: كتبه. الصوانع: الكتاب.

المعنى: يصفُ الشاعرُ ريقًا عفا بعد أهله، فأصبح بفعل الرياح كقطعة جلد عليها آثار كتابة. الإعراب: «كَأَنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «مَجْرَ»: اسم «كَانَ» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «الرَّاسَاتِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ذُبُولَهَا»: مفعول به للمصدر «مَجْرَ»، منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «عليه»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر «مَجْرَ». «قَضِيمٌ»: خبر «كَانَ» مرفوع بالضمة الظاهرة. «نَمَّقَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والناء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الصَّوَانِعُ»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «كَانَ مَجْرَ... قَضِيمٌ...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نَمَّقَتْ الصَّوَانِعُ»: في محل رفع صفة لـ «قَضِيمٌ».

والشاهد فيه: أن «مَجْرَ» مصدر بمعنى «الجز»، عامل عمل فعله، ناصب «ذُبُولَهَا» على المفعولية، وليس اسم مكان، لأنه لا يعمل شيئًا.

في مَجَرَّ زَيْدٍ ذَبْلَهُ»، وأنت تريد المكان، وإنما تقول «في مَجَرَّ ذَيْلِ زَيْدٍ» كما تقول: «في مكان زيد»، وإن جعلته مصدرًا، فسد من جهة المعنى؛ لأنه شبهه بـ«قُضِيمٍ»، والقُضِيمُ: جِلْدٌ أبيض يكتب فيه، وقيل: نِطْعٌ منقوشٌ. وطريق صحته على تقدير مضاف محذوف، كأنه قال: كَانَ أَثَرُ مَجَرَّ الرامسات، أو موضع مجرّ الرامسات، على معنى موضع جرّ الرامسات. والرامسات: الرياح، فيكون منصوبًا بالمصدر، يصف رَسْمًا عفا بعد أهله، ولعبت به الرياح، فصار ما أَبْقَتْ منه بمنزلة نطع حالّ عن جذته، وبقي أثرُ صنْعته، وهو القُضِيمُ، فلذلك كان محمولاً على حذف المضاف دون ظاهره، فاعرفه.

اسم الآلة

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو اسم ما يعالج به ويُنقل، ويجيء على «مِفْعَلٍ»، و«مِفْعَلَةٌ»، و«مِفْعَالٍ» كـ«المِقْصَص»، و«المِخْلَب»، و«المِكْسَحَة»، و«المِضْفَاة»، و«المِقْرَاض»، و«المِفْتَاح».

قال الشارح: كل اسم كان في أوله ميم زائدة من الآلات التي يعالج بها وينقل، وكان من فعل ثلاثي، فإن ميمه تكون مكسورة، كأنهم أرادوا الفرق بينه وبين ما يكون مصدرًا أو مكانًا، فـ«المِقْصَصُ» بالكسر ما يُقْصَصُ به، و«المَقْصَصُ» بالفتح المصدر والمكان، وأبنيته ثلاثة^(١): «مِفْعَلٌ»، و«مِفْعَلَةٌ»، و«مِفْعَالٌ»، وذلك، نحو: «المِخْلَبُ»، لما يُخْلَبُ فيه، و«المِئْجَلُ» الذي يقطع به الرُّطْبَة والْقَت، وقالوا: «مِكْسَحَةٌ» وهي كالمِكْسَحَة. يُقال: «كسحت البيت»، أي: كنسته، و«مِسْلَةٌ» لواحدة المَسَالِ، وهي الإِبرُ العظام، وقالوا: «مِطْرَقَةٌ»، و«مِطْرَقٌ»، وهو القضيْب يضرب به الصوف، وآلةُ الحِذَادِ والصائغ، و«مِضْفَاةٌ»، و«مِضْفَاةٌ»، وهي آلةٌ يُصْفَى بها الشراب وغيره، أنشأ «مِفْعَلًا»، كما أنشأ المكان، لأنه آلةٌ، وقد يجيء «مِفْعَالٌ»، قالوا: «مِقْرَاضٌ»، و«مِفْتَاحٌ»، و«مِضْبَاحٌ». وقيل: إن «مِفْعَلًا» مقصور عن «مِفْعَالٍ»، وإن كان «مِفْعَلٌ» أكثر استعمالاً. ويؤيد ذلك أن كل ما جاز فيه «مِفْعَلٌ»، جاز فيه «مِفْعَالٌ» نحو: «مِثْرَاضٌ»، و«مِقْرَاضٌ»، و«مِفْتَاحٌ»، و«مِفْتَاحٌ»، وليس كل ما جاز فيه «مِفْعَالٌ» جاز فيه «مِفْعَلٌ». قالوا: ولذلك صحت العين في «مِخْلَبٍ»، و«مِجْوَلٍ»، ولم تقلب كما قلبت في «مِقَالٍ»، و«مِقَامٍ»، قالوا: لأنها مقصورة عما تلزم

(١) وذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى قياسية الأوزان الأربعة التالية:

— فاعِلَةٌ، نحو: «قاطرة»، و«كاسحة»، و«رافعة».

— فاعُول، نحو: «ساطورة»، و«حاسوب»، و«ناقورة».

— فِعال، نحو: «قطار»، و«إيجام»، و«إِنام».

— فعالة، نحو: «غسالة»، و«ثلاجة»، و«كنارة».

انظر: كتاب «في أصول اللغة» ١/ ١٩.

صحته، وهو «مِخْبَاط»، و«مِجْوال»؛ لوقوع الألف بعدها، ونظير ذلك: «العَوَاوِرُ»، ولم يقلبوا الواو همزة كما قلبوها في «أَوَانِلَ»، وذلك أن «العواور» مقصور عن «العواوير»، فكما لا يلزم القلب في «العواوير» لبُعد الواو عن الطرف، كذلك ههنا، فاعرفه.

فصل

[المضموم الميم والعين من أسماء الآلة]

قال صاحب الكتاب: وما جاء مضموم الميم والعين من نحو «المُسْعَط»، و«المُنْخَل»، و«المُدَق»، و«المُذْهَن»، و«المُكْحَلَة»، و«المُخْرُصَة»، فقد قال سيبويه^(١): لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية.



قال الشارح: هذه الأحرف شذت عن مقتضى القياس، وما عليه الاستعمال بأن جاءت مضمومة، وهي ما يُعَالَج به ويُنْقَل، كأنهم جعلوها أسماء لما يُوعَى فيه، ولم يُراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق، كما قالوا: «المُغْفُور» لضرب من الصُّنْع يقع على الشجر خُلُو، و«المُغْرُود»^(٢) لضرب من الكَمَاة، فهذه على زنة «مُفْعُول»، وهي أسماء أشياء لم يَرِد فيها معنى الفعل، كذلك هذه الأحرف وهي «المُسْعَط» وهو ما يجعل فيه السَّعُوط من دواء، أو من دُهن فيُسْعَط به العليل أو الصبي في أنفه، أي يجعل فيه. و«المُنْخَل»: ما يُنْخَل به الدقيق ونحوه، وجمعه: مَنَاجِل، و«المُدَق» وهو اسم ما يُدَق به الشيء كفهْر العطار، ويد الهاون، و«المُذْهَن» بضم الميم والهاء لما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره، و«المُكْحَلَة» لوعاء الكُخْل زجاجاً كان، أو غيره، هذه الخمسة حكاه سيبويه^(٣)؛ فأما «المُخْرُصَة» فوعاء الخُرْص وهو الأشنان، والكسر هو المشهور، ولا أعرف الضم فيها.

(١) الكتاب ٩١/٤.

(٢) في الطبعتين: «المغرور» بالراء. وهذا تصحيف، وقد صوّته طبعة ليزنغ في جدول التصويبات

الملحق بها ص ٩٠٩.

(٣) الكتاب ٢٧٣/٤.

ومن أصناف الاسم

الثلاثي

فصل

[أبنية الاسم الثلاثي المجرد والمزید]

قال صاحب الكتاب: للمجرد منه عشرة أبنية، أمثلتها: «صَفَرٌ»، و«عِلْمٌ»، و«بُرْدٌ»، و«جَمَلٌ»، و«إِبِلٌ»، و«طُشْبٌ»، و«كَيْفٌ»، و«رَجُلٌ»، و«ضَلَعٌ»، و«صَرْدٌ»، وللمزید فيه أبنية كثيرة، ولعل الأمثلة التي أنا ذاكرها تُحيط بها أو بأكثرها.

قال الشارح: الأسماء المتمكنة على ثلاثة أضرب: ثلاثي ورباعي وخماسي لا تكون أصلاً على أكثر من الخمسة لثقله، ولثلاً يُتوهم أنه مركب من ثلاثيتين، وكذلك ما زاد. وذهب الفراء والكسائي إلى أن الأصل الثلاثي، وأن الرباعي فيه زيادة حرف، وأن الخماسي فيه زيادة حرفين. والمذهب الأول وهو رأي سيوييه، ولذلك نُزِهُه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأمر على ما ذكر لقول الزائد بمثله البتة.

وللثلاثي عشرة أبنية كما ذكر تكون أسماء وصفات.

وقوله: «للمجرد»، أي: للمجرد من الزيادة، فمن ذلك «فَعَلَ» بفتح الأول وسكون الثاني، يكون اسماً وصفة، فالاسم: «صَفَرٌ»، و«كَلْبٌ»، والصفة: «ضَعْبٌ»، و«ضَخْمٌ». و«فَعَلَ» بكسر الأول وسكون الثاني، يكون اسماً وصفة، فالاسم منه «عِذْلٌ»، و«عِلْمٌ»، والصفة: «نِقْضٌ»، و«بِضْوٌ».

و«فَعَلَ» بضم الأول وسكون الثاني يكون اسماً وصفة، فالاسم: «بُرْدٌ»، و«قُفْلٌ»، والصفة: «عَبْرٌ»، و«مُرٌ»، يقال: «ناقَةٌ عَبْرُ أسْفَارٍ»، أي: يسافر عليها.

و«فَعَلَ» بفتح الأول والثاني يكون اسماً وصفة، فالاسم «جَبَلٌ»، و«جَمَلٌ»، والصفة «بَطْلٌ»، و«حَسَنٌ».

و«فَعَلَ» بفتح الأول وكسر الثاني يكون اسماً وصفة، فالاسم: «كَيْدٌ»، و«كَيْفٌ»، والصفة: «حَذِرٌ»، و«وَجِعٌ».

و«فَعَلَّ» بفتح الأول وضَمَّ الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «عَضْدٌ»، و«رَجُلٌ»، والصفة: «حَدَثٌ»، و«حَذَرٌ»، يُقال: «رجل حدث»، أي: حسن الحديث، و«حَذَرٌ» أي: مُتَيْقِظٌ.

و«فَعِلَّ» بكسر الأول وفتح الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «ضِلَعٌ»، و«عِنَبٌ»، والصفة: قالوا: «قومٌ عَدَى»، ولا نعلمه جاء صفة في غير هذا وحده من المعتل، وهو اسم جنس وُصف به الجمع كـ«السَّقر» و«الرَّكَب»، وليس بتكسير لعدم نظيره في الجموع.

و«فَعِلَّ» بكسر الفاء والعين يكون اسمًا وصفة، قالوا: «إِبِلٌ»، قال سيبويه^(١): وهو قليل ليس في الأسماء غيره، وقال أبو الحسن: يُقال للخاصرة «إِطِلٌ»، و«أَبْطَلٌ». قال [من الطويل]:

٩٤٠- لها أَبْطَلًا ظَنَبِي وساقا نَعَامَه [وإِرخاءٍ سِرْحَانٍ وَتَقْرِبُ تَثْقِلِ]
وقالوا في الصفة: «امرأةٌ بِلَزٌ»، وهي العظيمة، وقيل القصيرة.

و«فَعِلَّ» بضم الفاء والعين يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «طُنْبٌ»، و«عُنُقٌ»، والصفة: «ناقةٌ سُرْحٌ وطُلُقٌ».

و«فَعِلَّ» بضم الأول وفتح الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم «خُزَزٌ» و«رُبْعٌ»، والصفة «حُطَمٌ» و«كُتْعٌ». قال [من الرجز]:

قد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِي حُطَمٍ^(٢)

فهذه الأمثلة يجمعها كلها كونها ثلاثية، وإن كانت مختلفة الأبنية؛ لأن وزن كلِّ مثال منها غير الآخر، وليس في الأسماء «فَعِلَّ» إلا «دُؤْلٌ» معرفة فيما حكاه الأخفش، ولم

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٥.

٩٤٠ - التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٣.

اللغة: الأيطل أو الإطل: الخاصة. الإرخاء: ضرب من العدو. السرحان: الذئب. التقريب: وضع الرجلين مكان اليدين في العدو. التثقل: ولد الثعلب.

المعنى: يشبه الشاعر خاصرتي فرسه بخاصرتي الظبي في الضمر، وساقه يساقي النعامة في الطول والانتصاب، وعدوه بإرخاء الذئب، وسيره بتقريب ولد الثعلب.

الإعراب: «لها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «أيطلا»: مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثنى، وهو مضاف. «ظبي»: مضاف إليه مجرور. وساقا نعامة، وإرخاء سرحان، وتقريب تنفل: تعرب إعراب «إطلا ظبي».

وجملة «إله أيطلا ظبي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إطل» استدراكًا لما ذكره سيبويه من أسماء على وزن «فعل».

(٢) تقدم بالرقم ١٠٥.

يذكره سيبويه، والمعارف غير مُعَوَّل عليها في الأبنية؛ لأنه يجوز أن يسمي الشخص بالفعل والحرف والجملة، وليس في الكلام «فَعْلٌ» بكسر الفاء وضَمَّ العين؛ لأنهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثَقِيلٌ إلى الضم الذي هو أَثْقَلُ منه، والثلاثي أَعْدَلُ الأبنية لأنه حرفٌ يُبتدأ به لا يكون إلا متحرِّكًا، وحرفٌ يوقف عليه لا يكون إلا ساكنًا وحرفٌ يكون حَشْوًا فاصلاً بينهما، وليس المراد بالاعتدال قلة الحروف، ألا ترى أنَّ في الكلام نحو «مَنْ»، و«كَمْ» ولسنا نقول إنها أَعْدَلُ الأبنية؟

فأما المزيد فيه، فهي كثيرة جدًا تُقَارَبُ.

فصل

[نوعا الزيادة]

قال صاحب الكتاب: والزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في «فُعْدُدٌ»، و«مَهْدَدٌ»، أو من غير جنسها كهزمة «أَفْكَلٌ»، و«أَخْمَزٌ»، أو للإلحاق كواو «جَوْهَرٌ»، و«جَذُولٌ» أو لغير الإلحاق كالف «كاهِلٌ»، و«غَلَامٌ».

قال الشارح: معنى الزيادة أن يُضَافَ إلى الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصارييف الكلمة، ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام، وذلك يكون إما بتكرير حرف من نفس الكلمة، نحو الباء من «جَلْبَبٌ»، والدال من «فُعْدُدٌ»، أو بزيادة حرف من غير جنسها من حروف «اليوم تنساء»، نحو واو «جَوْهَرٌ» وياء «صَيْرَفٌ»، وهزمة «أَفْكَلٌ»، و«أَخْمَزٌ»، والغرض من ذلك: إما إفادة معنى لم يكن، وإما إلحاق بناء ببناء غيره، وإما المد وتكثير البناء لا غير، كالف «غَلَامٌ»، وواو «عَجُوزٌ»، وياء «صَحِيفَةٌ»، و«سَعِيدٌ» ونحوها.

فأما الأول، فنحو أَلَف «ضَارِبٌ» وميم «مَضْرُوبٌ»، ألا ترى أن الألف في «ضارب» يفيد أنه فاعلٌ، والميم في «مضروب» يفيد معنى المفعولية، ونحو حروف المضارعة يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى، وأشبه ذلك كثيرة.

وأما الثاني، وهو المزيد للإلحاق، فنحو الدال في «فُعْدُدٌ»، و«مَهْدَدٌ». فـ«فُعْدُدٌ» ملحق بـ«بُرْئِي»، ولذلك لم يُدْغَمِ المثلان فيه كما ادْغَمَا في «حُبٌّ»، و«وُدٌّ»، و«الْفُعْدُدُ»: القريب الآباء من الجد الأعلى، و«مَهْدَدٌ» ملحق بـ«جَعْفَرٌ»، وهو اسم امرأة، وكذلك «جَوْهَرٌ»، و«صَيْرَفٌ» ألحقا بالواو والياء بـ«جعفر» و«ذخرج».

وأما الزيادة للمد وتكثير البناء، فنحو واو «عَجُوزٌ»، وألف «غَلَامٌ» وياء «سَعِيدٌ»، لم يُزِدْ بهذه الزيادة إلا امتداد الصوت وتكثير اللفظ، لأنهم كثيراً ما

يحتاجون إلى المذَّ عوضًا من شيء قد حُذِف، أو للين الصوت به. ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل نحو قوله [من الطويل]:

٩٤١- أَقِيمُوا بَنِي الثُّعْمَانِ عَنَّا صُدُوزَكُم وَلَا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَا
ونحو قول الآخر [من الطويل]:

٩٤٢- لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الْحَيَاةِ لَزَاهِدٌ وَفِي الْعَيْشِ مَا لَمْ أَلَقْ أُمَّ حَكِيمٍ
إنما لزم الرُّدْف ليكون عوضًا من السَّبب المحذوف من «مفاعيلن؟» فاعرفه.

٩٤١ - التخریج: البيت ليزيد بن الخدّاق في شرح اختيارات المفضل ص ١٢٨٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤٩٩/١٢ (قوم)؛ وتاج العروس (قوم).

اللفّة: أَقِيمُوا عَنَّا: أَزِيلُوا أو أَبْعَدُوا وَنَحُوا. صَاغِرِينَ: مَرغَمِينَ، كَارِهِين.

المعنى: ابْتَعِدُوا عَنَّا يَا بَنِي الثُّعْمَانِ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا يَرْضَى ابْتَعَدْتُمْ مَرغَمِينَ.

الإعراب: «أَقِيمُوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «بَنِي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «الثُّعْمَانِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عَنَّا»: جار ومجرور متعلقان بـ«أَقِيمُوا».

«صُدُوزَكُم»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«كُم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «وَالَا»: الواو: استئنافية، «إِلَا»: مركبة من «إِنْ»: الشرطية، و«لَا»: النافية. «تُقِيمُوا»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) يحذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «صَاغِرِينَ»: حال منصوبة بالياء والنون لأنه جمع مذكر سالم. «الرُّؤُوسَا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أَقِيمُوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تُقِيمُوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالقاء، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إِلَا تُقِيمُوا»: جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «تَفْعَلُوا» المقدرة جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «بَنِي الثُّعْمَانِ»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: لزوم الرُّدْف ليكون عوضًا من السبب المحذوف من «مفاعيلن».

٩٤٢ - التخریج: البيت لقطري بن الفجاءة في الكامل ص ١٢٢٦؛ وله أو لصالح بن عبد الله العيشي، أو لعبدة بن هلال اليشكري، أو لعمر القنا، أو لحبيب بن سهم التميمي في الأغاني ١٤٨/٦، ١٤٩، ١٥٧.

المعنى: يحلو الزهد في الحياة إن لم تكن أم حكيم معي، فلا طعم للعيش بدون لقائها.

الإعراب: «لَعَمْرُكَ»: اللام: حرف ابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: قسمي. «إِنِّي»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إِنْ». «فِي الْحَيَاةِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«لَزَاهِدٌ». «لَزَاهِدٌ»: اللام: مزحلقة للتوكيد، «زَاهِدٌ»: خبر «إِنْ» مرفوع بالضمة. «وَفِي الْعَيْشِ»: الواو: حرف عطف، «فِي الْعَيْشِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«لَزَاهِدٌ». «مَا»: حرف نفي. «لَمْ»: حرف نفي وقلب وجزم. «أَلَقْ»: فعل مضارع مجزوم يحذف حرف العلة من آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «أُمَّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «حَكِيمٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

فصل [الزيادة المُجانسة]

قال صاحب الكتاب: والزيادة المُجانسة لا تخلو من أن تكون تكريرًا للعين، كـ«خَفَيْقَد»، و«قَيْب»؛ أو لللام كـ«خَفَيْقَد»، و«جَذَب»، أو للفاء والعين كـ«مَرْمَرِيْس»، و«مَرْمَرِيْت»، أو للعين واللام كـ«صَمَخَمَج»، و«بَرَهْرَهَة»، وما عداها من الزوائد حروف «سألتمونيها».

قال الشارح: المراد بالزيادة المُجانسة أن يكون الحرف المزيّد من جنس حروف أصول الكلمة، كأنهم كزروا ما هو من نفس الكلمة، وذلك يكون بتكرير العين، قالوا: «خَفَيْقَد»، وهو الظليم السريع، وهو من قولهم: «خَفَدَ الظليم» إذا أسرع، ألحقوه بزيادة الياء وتكرير العين بـ«سَفَرَجَل». وقالوا: «قَيْب» النون الثانية زائدة مكسرة من غير فصل، ووزنه «فَعْل» ملحق بـ«دِرْهَم».

وقد كزروا اللام، قالوا: «خَفَيْقَد» للظليم أيضًا، زادوا الياء وكزروا اللام للإلحاق بـ«سَفَرَجَل» أيضًا، إلا أن المكرّر هنا اللام من «خَفَيْقَد»، والعين من «خَفَيْقَد». وقالوا: «جَذَب»، أي: ضَحَم، ومثله «هَجَف» كزروا اللام من غير فصل للإلحاق بـ«قَمَطَر»، وأما الفاء، فلم تأتْ مكسرة في شيء من كلام العرب، إلا في حرف واحد، وهو «مَرْمَرِيْس» للداهية الشديدة في قول الراجز:

جَذَبَاءُ مَرْمَرِيْس - ٩٤٣

وزنه «فَعْفَعِيل» لأنه من «المراسة» وهي الشدة، فكزرت الفاء والعين. فأما «مَرْمَرِيْت»، فلم يحكه سيبويه، وهو الأرض الملساء التي لا نبات بها من قولهم: «مَكَانٌ مَرَّتْ بَيْنَ المُرُوتَةِ».

وقد كزروا العين واللام، قالوا: «صَمَخَمَج» للعظيم الضخم، كزروا العين واللام للإلحاق بـ«سَفَرَجَل»، ومثله قالوا: «بَرَهْرَهَة» للصفية اللون، كُزرت فيه العين واللام.

= وجملة «لعمرك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إني لراهد»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم ألق»: في محلّ نصب حال. والشاهد فيه: كالذي قبله.

٩٤٣ - التخرّيج: لم ألق عليه فيما عدت إليه من مصادر. وفي الطبعين: «جذباء» بالحاء، وهذا تحريف صوّبته طبعة ليبزغ في جدول التصويبات الملحق بها ص ٩٠٩. الإعراب: تعرب «جذباء» بحسب ما قبلها، وكذلك «مرمريس». والشاهد فيه قوله: «مرمريس» على وزن «فَعْفَعِيل»، بتكرير الفاء والعين.

وما عداها من الزوائد فمن حروف «سألتمونيها»، أي: ما عدا ما ذكر من التكرير، فلا تكون الزيادة إلا بحروف «سألتمونيها». والاول قياس، والثاني مسموع غير قياس، فتقول في «خُزج» إذا شئت: «خُزَجْ»، و«جَرَجْ» قياساً على «جَلَبَبْ»، و«قَنَبْ» ولا تقول: «خَزَوْجْ»، ولا «خَبَزَجْ» قياساً على «جَوْهَرْ»، و«صَيَزَفْ»، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

فصل

[عدد الأحرف الزائدة ومواضعها]

قال صاحب الكتاب: والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثاً وأربعاً، ومواقعها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام، ولا تخلو من أن تقع مفترقة أو مجتمعة.



قال الشارح: الزيادة في الكلمة قد تكون واحدة، نحو الهمزة في «أخْمَر»، وثنتين في نحو «منطلق»، وثلاثاً في نحو «مستخرج»، وأربعة في نحو «أشهباب». وذلك أكثر ما تنتهي إليه الزيادة، وتبلغ بنات الثلاثة بالزيادة سبعة، فتكون الزيادة فيها أربعة أحرف، نحو: «اغريراق»^(١) و«أشهباب»، ويبلغ ذلك بنات الأربعة، نحو: «عَبَوْثُرَانِ»، وهو نبت طيب الريح، و«أحرنجام»، فتكون الزيادة فيه ثلاثة أحرف، وأكثر ما تبلغ بنات الخمسة بالزيادة ستة أحرف، نحو: «عُضْرُفُوط»^(٢) و«قَبَعَثْرَى»^(٣)، لم يتصرفوا فيها أكثر من زيادة واحدة.

وإنما كثر التصرف في الثلاثي بالزيادة لكثرتة، وقُلَّ في الخماسي لقلته، وإذا لم تكثر الكلمة، لم يكثر التصرف فيها، ألا ترى أن كلَّ مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة في التكسير للقلّة والكثرة، وليس للرباعي إلا مثال واحد، القليل والكثير فيه سواء، وهو «فَعَالِلُ»، نحو: «خَنَاجِر»، و«بَرَاثِن»؛ ولم يكن للخماسي مثال في التكسير، لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وكان محمولاً على الرباعي، نحو: «قَرَارِذ»، و«سَفَارِج»، ولذلك كثرت الزيادة في الثلاثي، وتوسّطت في الرباعي، وقلّت في الخماسي.

وأما مظاهر الزيادة، فما قبل الفاء، وبعد الفاء، وبين العين واللام، وبعد اللام، فسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً إن شاء الله.

(١) في الطبعين: «عرقان»، وهذا تحريف.

(٢) العُضْرُفُوط: دويّة بيضاء ناعمة، وقيل: ذُكْرُ العطاء. (لسان العرب ٧/ ٣٥١) (عُضْرُفُوط).

(٣) القَبَعَثْرَى: الجمل العظيم، وقيل: الفصيل المهزول، (لسان العرب ٥/ ٧٠) (قَبَعَثْرَى).

فصل

[الزيادة الواحدة قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو: «أَجْدَلِي»، و«إِثْمِدِي»، و«إِضْبَعِي»، و«أَضْبَعِي»، و«أَبْلُمِي»، و«أَكْلُبِي»، و«تَنْضُبِي»، و«تُذْرَأِي»، و«تُثْقَلِي»، و«تَحْلِيِي»، و«يَرْمَعِي»، و«مَقْتَلِي»، و«يَنْبَرِي»، و«مَجْلِسِي»، و«مُنْخَلِي»، و«مُضْخَفِي»، و«مِنْخَرِي»، و«هَبْلَعِي» عند الأخفش.

* * *

قال الشارح: لما قُدم الكلام على مواقع الزيادة مُجْمَلًا؛ لزمه بيان ذلك مفضلًا مشروحًا، فمن الزيادة أولًا الهمزة، نحو: «أَجْدَلِي»، وهو الصِّغَر، الهمزة فيه زائدة؛ لوقوعها في أول بنات الثلاثة، ولأنه من الجَذَل، وهو الفُتْل، كأنه يفتل الضريبة ليصيدها. وهذا البناء يكون اسمًا وصفة، فالاسم ما ذكرناه من «أَجْدَلِي»، و«أَفْكَلِي» وهو الرغدة، والصفة: «أَبْيَضِي»، و«أَحْمَرِي». و«إِثْمِدِي»، بكسر الهمزة والميم، وهو حجر يتكحل به، الهمزة زائدة في أوله لوقوعها في أول بنات الثلاثة.

فإن قيل: فالميم أيضًا من حروف الزيادة، قيل: الميم إذا وقعت حشورًا لا يُحْكَم بزيادتها، إلا إذا قامت الدلالة على ذلك، فلذلك قُضي بزيادة الهمزة دون الميم. ومثله «إِجْرِدِي» وهو نبت، ولا نعلمه جاء صفةً، وأما «إِضْبَعِي» فالهمزة في أولها زائدة؛ لوقوعها في أول بنات الثلاثة، وتذكر وتؤثت، وفيها خمس لغات: «إِضْبَعِي»، بكسر الهمزة وفتح الباء، وهي أشهرها، ومثله «إِبْيَنِي» وهو موضع بَعْدَن، و«إِشْفِيِي»، الذي للإسكاف، وهو المِخْرَز، ولم يأت صفةً. وقالوا: «أَضْبَعِي» بضم الهمزة وفتح الباء، وقالوا: «إِضْبَعِي» بكسر الهمزة والباء، كأنهم أتبعوا الباء الهمزة، في الكسر، وقالوا: «أَضْبَعِي» بضم الهمزة والباء، أتبعوا الباء أيضًا ضم الهمزة، وقالوا: «أَضْبَعِي» بفتح الهمزة وكسر الباء.

ومن ذلك «أَبْلُمِي»، و«أَكْلُبِي»، الهمزة فيهما زائدة لما ذكرناه، و«الْأَبْلُمِي» خصوص الثمفل، وفيه لغات. قالوا: «أَبْلُمِي» بضم الهمزة واللام، ولا نعلمه جاء صفةً، وقالوا: «أَبْلُمِي» بفتحهما، و«إِبْلُمِي» بكسرهما، والواحدة بالتاء. وأما «أَكْلُبِي» فجمع «كَلْبِي» وليس في الأسماء المفردة ما هو على «أَفْعَلِي»، إنما ذلك في الجمع، نحو: «أَعْبُدِي»، و«أَفْلُسِي».

ومن ذلك «تَنْضُبِي» وهو شجر كالنَّعْج، والنَّعْج: شجر يُتخذ منه القسي، والتَنْضُب يُتخذ منه السهام، والتاء فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام «فَعْلَلِي» مثل «جَعْفَرِي» بضم الفاء، و«تُذْرَأِي»، التاء فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل «جَعْفَرِي» بضم الجيم، وهي عند الأخفش أيضًا زائدة من جهة الاشتقاق، لأنه من «الدَّرْء» وهو الدفع، و«التدْرَأِي»، من معنى الدفع. يقال: «رجل ذو تُذْرَأِي»، أي: صاحب قوة على دفع الأعداء، وقد جاء في

الأسماء، قالوا: «تُرْتَبُّ»، وبعضهم يجعله وصفاً، فيقول: «أَمُرُّ تُرْتَبُّ»، أي: راتب، وقال [من الطويل]:

٩٤٤- [ملكنا ولم نُملكْ وقُدنا ولم نُقدْ] وكان لنا فضلٌ على الناس تُرْتَبُّ وقالوا: «ناقَةٌ تُحَلَبَةُ»، أي: تُحَلَبُ قبل أن يضربها الفحل، و«تُحَلَبَةُ»، و«تُحَلَبَةُ» أيضاً. ومن ذلك «تُتْفَلُّ»، وهو من أسماء الثعلب بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضَمِّ الفاء، وفيه أربع لغات: قالوا: «تُتْفَلُّ» على ما تقدّم، و«تُتْفَلُّ»، كأنه ملحوق بـ«بُرْتُنْ»، و«تُتْفَلُّ»، كـ«تُدْرَأُ»، كأنه ملحوق بـ«جُنْدَبٍ»، و«تُتْفَلُّ»، مثل «جَعْفَرٍ» والتاء فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام «فُتْلُلٌ» مثل «جَعْفَرٍ»، فهو مثل «تَنْضُبٍ». وإذا ثبت أنها زائدة في هذه اللغة؛ كانت في لغة من قال «تُتْفَلُّ» بالضم أيضاً زائدة، وإن كانت على زنة «بُرْتُنْ»؛ لأنه قد ثبت زيادتها على لغة من فتح التاء، ولا تكون أصلاً في لغة، زائدة في لغة أخرى، لأن اللفظ واحد، والمعنى واحد.

وأما «تُخَلِيءُ» فإنه «تُفْعِلُ» بكسر التاء والعين، وهو مهموز من «خَلِيءُ الأديم» إذا فسد، ولا يكون إلا اسماً، وهو قليل والتخليء: فسادٌ يلحق الجلد من السكين عند السِّلْخِ، وقيل: إنه بشارة الأديم، يقال: «خَلَّاتُ الأديم» إذا بشرته، فالتاء فيه زائدة للاشتقاق.

و«الْيَرْمَعُ»: حجارةٌ بيضٌ تلمع، والياء في أوله زائدة، لأنها لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة، ولم يأت هذا البناء إلا في الأسماء دون الصفات. ومثل «يرمع» «يَلْمَقُ»، وهو القباء، فارسيّ معرّب.

٩٤٤ - التخريج: البيت لزيادة بن زيد العذري في لسان العرب ١/ ٤١٠ (رتب)؛ وتاج العروس ٢/ ٤٨١ (رتب). ورواية المعجز فيهما:

❖ وكان لنا حقاً على الناس تُرْتَبُ ❖

والتقدير في هذه الرواية: «وكان ذلك لنا حقاً راتباً»، أي بتقدير ضمير في «كان». الإعراب: «ملكنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولم»: حرف عطف. وحرف جزم. «نُملكُ»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «وقدنا ولم نُقدْ»: تُعرب إعراب «ملكنا ولم نُملكْ». «وكان»: الواو: حرف استئناف، و«كان»: فعل ماضٍ ناقص. «لنا»: جازٍ ومجرور متعلقات بمحذوف خبر مقدّم لـ«كان». «فضل»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «على الناس»: جارٍ ومجرور متعلقان بـ«فضل». «ترتب»: نعت «فضل» مرفوع بالضمّة. وجملة «ملكنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «ولم نُملكْ»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «قدنا» وجملة «لم نُقدْ». وجملة «وكان لنا فضل على الناس ترتب»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «فضل ترتب» بمعنى: فضل راتب.

ولم يأت في الأسماء ولا الصفات «يُفْعِلُ» بضم الياء وكسر العين، وقد وقعت الميم زائدة أولاً في بنات الثلاثة، نحو: «مَقْتُلٌ»، و«مِثْبَرٌ»، و«مَجْلِسٌ»، فـ«المقتل» يقع على المصدر والزمان والمكان، وقد تقدّم الكلام عليه، وقالوا: «مِثْبَرٌ» للآلة التي يَنْبِرُ عليها الخطيب، أي: يرفع صوته من «نَبَرَ يَنْبِرُ»، أي: رفع صوته. و«المجلس» مكان الجلوس، وإذا أريد المصدر، قالوا: «المَجْلِسُ» بالفتح، وقد ذكر.

ومنه «مُثَحِّلٌ» اسم آلة التَّحْلِيلِ، فهو كـ«المُذْهَنُ» و«المُسْعَطُ»، وقد تقدّم شرح ذلك. ومنه «المُضْحَفُ» من لفظ الصحيفة، تقول: «أصحفته فهو مُضْحَفٌ»، أي: جعلته صحيفةً، وربما كسروا أوله، وقالوا: «مِضْحَفٌ» يشبهونه بالآلة.

وقالوا: «مُنْخَرٌ» لموضع التَّخْيِيرِ، فهو كـ«الْمَسْجِدِ»، و«الْمَنْبِتِ»، وهو في الصفة قليل. وقالوا: «هَبْلَعٌ»، و«هَجْرَعٌ» الهاء فيهما زائدة عند الأخفش، لأن «هَبْلَعًا» مشتق من «البَلْعِ»، و«الهَجْرَعُ» من «الجَرَعِ»، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُّول، وسيبويه^(١) يجعل الهاء أصلاً لقلّة زيادة الهاء أولاً، فهو كـ«دِرْهَمٍ». فهذه الألفاظ في أولها زائدٌ واحدٌ لما ذكرناه.

فصل

[الزيادة الواحدة بين الفاء والعين]

قال صاحب الكتاب: وما بين الفاء والعين في نحو «كاهِلٍ»، و«خاتمٍ»، و«شأْمَلٍ»، و«ضَيْغَمٍ»، و«قُتْبِرٍ»، و«جُنْدَبٍ»، و«عَنْسَلٍ»، و«عَوْسَجٍ».

قال الشارح: هذه الأسماء مما وقعت الزيادة فيه ثانياً بعد الفاء، من ذلك الألف، وهو موضع زيادتها؛ لأنه لا يمكن زيادتها أولاً لأنها ساكنة، والساكن لا يمكن الابتداء به، قالوا: «كاهِلٌ»، وهو الحارك، فالألف فيه زائدة، لأنها لا تكون مع بنات الثلاثة إلا زائدة، ومثله «حائِمٌ»، وهو القاضي من «حتم الأمر» إذا أحكمه، وقضاه، وهو الغراب أيضاً، قالوا: لأنه يحتم بالفراق. وقالوا في الصفات: «ضاربٌ»، و«قاتلٌ»، الألف فيهما زائدة، لأنه من «الضرب» و«القتل».

وقد زيدت الهمزة ثانية. قالوا: «شأْمَلٌ» للريح، فالهمزة زائدة، ووزنه «فُعْلَلٌ»؛ لقولهم: «شَمَلَتِ الرِّيحُ» إذا هبّت شمالاً، ولا نعلمه جاء صفة، وفيه لغات: قالوا: «شَمَلٌ» بسكون الميم، و«شَمَلٌ»، بفتحها، و«شَمَالٌ»، و«شَمَالٌ»، و«شأْمَلٌ» على ما ذكرنا.

ومن ذلك الياء، زيدت ثانية في الاسم والصفة، فالاسم «زَيْنَبٌ»، و«غَيْلَمٌ»، والغيلم: السِّلْحَفَةُ، والصفة: «ضَيْغَمٌ» للأسد، قيل له ذلك لعضه، والضغَم: العضُّ،

وقالوا: «صَيَّرَ» لِلصَّرَاف. قال سيبويه^(١): ولا نعلم في الكلام «فَيَعْل» بالضم، ولا «فَيَعِل» بالكسر في غير المعتل.

وقد زادوا النون ثانية أيضًا، قالوا: «قُنْبَرٌ»، وهو طائر معروف، ويقال له أيضًا: «القُنْبَرَاء»، و«القُبْرَة»، والجمع: قُبْرٌ، النون في «القنبر» زائدة؛ لأنه ليس في الأسماء «جَعْفَرٌ» بفتح الفاء، ولقولهم فيه: «قُبْرَةٌ» بغير نون. وقالوا: «جُنْدَبٌ» لذكر الجراد، وقالوا: «عَنْسَلٌ» وهي الناقة السريعة، والنون فيه زائدة؛ لأنه من «عَسَلٌ» الذئب إذا أسرع.

وقد زادوا الواو ثانية أيضًا، قالوا: «كَوَكَبٌ»، و«عَوَسَجٌ»، لضرب من الشوك، فالواو فيه زائدة؛ لأنها لا تكون مع بنات الثلاثة إلا كذلك.

فصل

[الزيادة الواحدة بين العين واللام]

قال صاحب الكتاب: وما بين العين واللام في نحو: «شَمَالٌ»، و«غَزَالٌ»، و«جِمَارٌ»، و«غَلَامٌ»، و«بَعِيرٌ»، و«عَثِيرٌ»، و«عَلِيبٌ»، و«عُرْنَدٌ»، و«قَعُودٌ»، و«جَذُولٌ»، و«خِرْزُوعٌ»، و«سُدُوسٌ»، و«سُلَمٌ»، و«قُتَبٌ».

قال الشارح: قد وقعت الزيادة في هذه الأسماء ثالثة بعد العين، قالوا: «شَمَالٌ» للريح في إحدى لغاتها، وقد ذكرت. ومن ذلك الألف، قالوا: «غَزَالٌ»، و«حِمَارٌ»، و«غَلَامٌ»، فالألف زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلا كذلك، ف«غَزَالٌ» «فَعَالٌ»، و«غَلَامٌ»، «فَعَالٌ» من «الغُلْمَة»، وهي شهوة النكاح، وإنما قيل للصغير: «غلام» على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ بين الاحتلام، و«جِمَارٌ»، «فَعَالٌ» من «الحُمْرة»؛ لأن الغالب على حُمْر الوَحْش التي هي أصلها الحمرة.

وقد زادوا الياء ثالثة في الاسم والصفة، فالاسم: «بَعِيرٌ»، و«قَضِيبٌ»، ف«البعير» الياء فيه زائدة لوقوعها مع بنات الثلاثة، وهو يقع على الذكر والأنثى. وحكي عن بعض العرب: «صرعنتي بعيري» أي: ناقتي، ويقال «شربت من لبن بعيري» فهو كالإنسان في وقوعه على الذكر والأنثى، والناقة كالجارية، والجمل كالرجل، قال الفراء: «الجمل زوج الناقة»، و«القَضِيب» واحد القَضَبَان. والصفة قالوا: «طَوِيلٌ»، و«ظَرِيفٌ».

وقد جاء على «فَعِيلٍ» اسمًا وصفةً، فالاسم «عَثِيرٌ»، وهو الغبار، و«جَمِيرٌ» قبيلة، والصفة قالوا: «رَجُلٌ طَرِيمٌ» إذا كان طويلًا، و«الطَرِيمُ»: السحاب الكثيف؛ وأما «عَلِيبٌ» وهو اسم وادٍ، فبناءً نادرًا لم يأت اسم مضموم الفاء ساكن العين مفتوح الياء غيره.

وقالوا: «عُرُنْدٌ» النون فيه زائدة لمخالفته الأصول، إذ ليس في الأصول مثل «جُعْفَرٌ»، بضم الجيم والعين وسكون الفاء. وحكى سيبويه^(١): «وَتَرَّ عُرُنْدٌ»، أي: غليظ. وقالوا أيضًا: «عَرُنْدٌ»، أي: ضَلَبٌ، كأنه ألحق بـ«سَفَرَجَلٍ».

وقد جاءت الواو زائدة ثالثة في «فُعُول»، و«فَعُول»، و«فُعُول»، و«فُعُول»، وأما «فُعُول» فيكون اسمًا وصفة، فالاسم: «قُعُود»، و«خُرُوف»، والصفة: «صَدُوق»، و«صَبُور»، فـ«القُعُود» من الإبل البَكْر حين يُرَكَّب، كأنه أمكن من اقتعاد ظهره، و«الخُرُوف»: الحَمَل، وربما سمي المهر خروفاً.

وأما «فُعُول» فيكون اسمًا وصفة، فالاسم: «جَدُول»، و«جَزُول»، والصفة: «جَهْور»، و«حَشُور»، يقال: «رجل جهور»، و«جَهْورِي الصوت»، أي رفيعه، والحشور: المنتفخ الجنبين، يقال: «فرس حشور». والجَدُول: النهر الصغير، والجَرُول: الحجارة.

أما «فُعُول» بكسر الفاء وفتح الواو فهو قليل، قالوا: «جَزُوعٌ»، و«عَثُورٌ». فالخروج نبت معروف، وكل نبت ضعيف يثني فهو خروع، والعثور: اسم واد، لم يأت منه إلا هذان الحرفان من الأسماء، ولا نعلمه جاء صفة.

وأما «فُعُول» فقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «أُتَيٌّ»، و«سُدُوسٌ»، فالأُتَيُّ: مَسِيل الماء، وبعضهم يفتح الهمزة، وأنكر الضم الأصمعي. فمن ضم، فهو عنده «فُعُول» لا محالة، والأصل «أُتُويٌّ»، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء على حد «طَوَيْتَه طَيًّا»؛ لأنه ليس في الأسماء «فُعِيلٌ» بضم الفاء. ومن فتح الهمزة، جاز أن يكون «فُعُولًا»، وقلبت الواو فيه ياء على ما قلنا، وجاز أن يكون «فُعِيلًا». وأما «سُدُوسٌ» بالضم فضرِب من الطيَالِيسَة الملونة، و«سُدُوسٌ» بالفتح قبيلة، هذا قول أكثر أهل اللغة، وذهب الأصمعي إلى أن «سُدُوسًا» بالفتح الطيَالِيسان، و«سُدُوسٌ»، بالضم القبيلة، فالواو في ذلك كله زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلا كذلك.

وأما «سَلَمٌ» فهو «فُعُلٌ»، وقد جاء هذا البناء اسمًا وصفة، فالاسم: «سَلَمٌ» وهو واحد السَلالِم، و«حُمَرٌ»، جمع «حُمَرَةٍ»، وهو طائر، والصفة قالوا: «زَمَمٌ»، و«زَمَلٌ»، فالزَمَم بالزاي المعجمة والحاء غير المعجمة فهو اللثيم، وقيل: القصير الدميم، والزَمَل: الجبان. قال [من الرجز]:

خُلِقْتُ غَيْرَ زَمَلٍ وَلَا وَكَلٍ ٩٤٥-

(١) انظر الكتاب ٤/٣٢٢.

٩٤٥ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الوكل: العاجز.

الإعراب: «خلقت»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في =

وأما «قُتِبَ» فهو «فَعَّلَ»، ويكون اسماً وصفة، فالاسم: «قُتِبَ» وهو نبت معروف، و«إمَّرَ» فهو ولد النضآن، والصفة: «إمَّعَةً»، و«هَيَّجَ»، فالإمَّعة الذي لا رأي له ويتبع كل قول، والهَيَّج: الهائج. فاعرفه.

فصل

[الزيادة الواحدة بعد اللام]

قال صاحب الكتاب: وما بعد اللام في نحو «عَلَّقَى»، و«مِعَزَى»، و«بُهْنَى» و«سَلَمَى»، و«ذُكْرَى»، و«حُبْلَى»، و«ذُفْرَى»، و«شُعْبَى»، و«زَعَشَنَ»، و«فِرْسَنَ»، و«بِلَغْنَنَ»، و«قَزْدَدَ»، و«شُرْبَبَ»، و«عُنْدَدَ»، و«رُمْدَدَ»، و«مَعْدَدَ»، و«جَدَبَ»، و«جُبْنَنَ»، و«فِلَزَنَ».



قال الشارح: قد جاءت الزيادة منفردة آخرًا كثيرًا. من ذلك الألف، وقد جاءت رابعة لا زيادة في الكلمة غيرها، وذلك على ضربين: أحدهما أن تكون ملحقة، والآخر أن تكون للتأنيث، وذلك؛ نحو «عَلَّقَى»، و«مِعَزَى»، الألف فيهما زائدة للإلحاق، ف«عَلَّقَى» ملحق بـ«جَعْفَر»، و«مِعَزَى»، ملحق بـ«درهم». والعلقى: نبت، والواحدة علقاة. ومثله «أَرْطَى»، وهو نبت أيضًا. و«بُهْنَى»، و«سَلَمَى»، و«ذُكْرَى» الألف فيها زائدة للتأنيث، والبهمنى: نبت، وسلمى: أحد جبلي طي، و«ذُكْرَى»: بمعنى الذكر مصدر، وألفه للتأنيث. وأما «ذُفْرَى» بالذال المعجمة، فهو من القفا حيث يعرق من خلف الأذن، وألفه زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف، وبعضهم ينونه، ويُلققه بـ«درهم»، والأول الكثير. ومن ذلك «شُعْبَى»، بضم الشين وفتح العين، وهو موضع، وألفه للتأنيث، ولذلك لا ينصرف.

وقد زادوا النون آخرًا مفردة، قالوا: «زَعَشَنَ» للذي يرتعش، يقال: «رجلٌ رَعَشَنَ»، و«جمل رَعَشَنَ» لاهتزازه في السير، فتوئله زائدة للإلحاق بـ«جَعْفَر»؛ لأنه من الرَعَش. ومثله «ضَيْفَنَ»، وهو من لفظ «الضَيْف» ومعناه. وقالوا: «فِرْسَنَ»، والفرسن للبعير كالحافر للدابة، ونونه زائدة للإلحاق بـ«زُبْرَج»؛ لأنه من «فرست». وقالوا: «بِلَغْنَنَ» أي: بليغ من البلاغة، بكسر الفاء وفتح العين. ومثله قولهم: «عِرْضَنَ» للفرس تُعرَض في عَدُوها نشاطًا، وناقَة عِرْضَنَة.

وقالوا: «قَزْدَدَ» للأرض الغليظة، ويقال لها: «القُرْدُود» أيضًا، كررت فيها الدال للإلحاق بـ«جَعْفَر»، ولذلك لم يَدْغَم المثلان فيها، ومثله «مَهْدَدَ» اسم امرأة. وقالوا:

= محل رفع نائب فاعل. «غير»: حال منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «زمل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «وكل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة المقدرة، منع من ظهورها حركة القافية.

وجملة «خلقت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «زُمِّلَ» على وزن «فُعِّلَ»، بمعنى: الجبان.

«سُرْدُدٌ»، و«شُرُوبٌ»، بضم الفاء واللام فـ«سردد» اسم موضع، و«شرب» شجرٌ، وقيل: موضعٌ، والبدال والباء زائدتان للإلحاق بـ«بُرُوثُنٍ».

وقالوا في الصفة: «فُعْدُدٌ»، وهو أقرب القبيلة إلى جدّه، ومنهم من يفتحها، وذلك ممّا يقوّي بناء «جُحْدَبٍ»، إذ لولا إرادة الإلحاق به لما فُكَّ الازدغام.

وقد جاء من ذلك «فُعْلِيلٌ» بكسر الفاء واللام، قالوا: «زَمَادٌ رَمِيدٌ»، أي: هالكٌ، ألحقوه بتكرير اللام بـ«زَبْرِيجٍ»، وهو قليل لم يأت إلّا صفة. وأمّا «مَعْدَدٌ» اسم قبيلة فإنّ ميمه أصلٌ، والبدال الثانية زائدة، لقولهم: «تَمَعْدَدٌ»، إذا صار على خُلُقٍ مَعْدَدٌ، ولم يُرَدّ بالزيادة الإلحاق، ولذلك أدغمّا. ومثله «شَرَبَةٌ» وهو مكان.

وقالوا: «جَدَبٌ» مثل «هَجَفٌ» وهو الضَّخْمُ الجافي. وقالوا: «جُبْنَةٌ، وَجُبْنَةٌ» لهذا المأكول، يقال: «جُبْنٌ»، و«جُبْنٌ»، وقد يصفقونه. قال [من الرجز]:

جُبْنَةٌ مِنْ أَطْيَبِ الْجُبْنِ ٩٤٦-

ومثله «دُجْنٌ»، والواحد «دُجْنَةٌ»، وهو العَيْمُ، وقالوا في الصفة: «قُمْدٌ»، و«صُمْلٌ»، أي شديدان. وقالوا: «فِلْرٌ» لما ينفيه الكبير من حَبَثٍ ما يذاب من جواهر الأرض، فالزاي الثانية زائدة. فهذه الأسماء كلّها وقعت الزيادة فيها آخرًا بعد اللام، فاعرفه.

فصل

[زيادة حرفين بينهما فاء الكلمة]

قال صاحب الكتاب: والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو «أدَابِرٍ»، و«أَجَادِلٍ»، و«الْتَجَجِ»، و«الْتَدَدِ»، وزنُهما «أَفْعَلٌ»، و«مُقَاتِلٌ»، و«مُقَاتِلٌ»، و«مَسَاجِدَ»، و«تَنَاضَبَ»، و«يَرَامِعَ».

قال الشارح: قد وقع في الأسماء ما فيه زيادتان فرق بينهما الفاء، وذلك في أسماء صالحة العِدّة. منها ما هو جمع، ومنها ما هو مفرد، فأما الجمع، فنحو «أَجَادِلٍ»، و«مَسَاجِدَ»، و«تَنَاضَبَ»، و«يَرَامِعَ»، فـ«أَجَادِلَ» جمع «أَجْدَلٍ»، وهو الصفر، فالهمزة في أوله زائدة؛ لأنها كانت في أول واحد مزيّدة، والألف مزيّدة للجمع، والجيم التي هي فاء قد فصلت بين الزيادتين.

٩٤٦ - التخرّيج: لم أُنْع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «جَبْنَةٌ»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، بتقدير: هي جَبْنَةٌ. «من أطيّب»: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة للجَبْنَةِ. «الجبن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هي جَبْنَةٌ» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جَبْنَةٌ» و«الجبن» بتشديد النون لغة في «الجبن» بتخفيفها.

وكذلك «مَسَاجِدُ» في جمع «مَسْجِدٍ»، فالميم زائدة، لأنه من «السُّجود»، والألف للجمع، والسين فاءٌ فاصلةٌ بينهما. و«تَنَاضُبٌ»، جمع «تَنْضُبٍ»، وهو ضرب من الشجر، فالتاء فيه زائدة لما تقدم من مخالفة بنائه للأصول، والألف مزيدة للجمع، والنون التي هي فاءٌ، قد فصلت بين الزيادتين أيضاً. و«يَرَامِعُ» جمع «يَرَمَعُ»، وهو الحجارة الرقاق، فالياء زائدة فيه لما تقدم من أنها لا تكون أصلاً مع الثلاثة، والألف زائدة للجمع، والراء فاصلة بينهما.

وأما المفرد فقد جاء على «أُفَاعِلُ» بضَمِّ الهمزة، قالوا: «أُجَارِدُ» وهو موضع، والصفة «أُدَابِرُ»، و«أُبَاتِرُ». وذكر سيبويه^(١) «أُدَابِرُ» في الأسماء، والصواب أنه صفة، يقال: «رجلٌ أُدَابِرٌ» للذي يقطع رَحْمَهُ، ولا يلوي على أحد، كأنه يُعْرِضُ عنهم، ويؤْلِيهم دُبْرَهُ. ومثله: «أُبَاتِرُ» للذي يقطع رحمه، فالألف فيه زائدة؛ لأنها لا تكون في بنات الثلاثة فصاعداً إلا زائدة. وإذا ثبت زيادة الألف، كانت الهمزة في أوله زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في أول بنات الثلاثة، مع أن «أُدَابِرَ»، و«أُبَاتِرَ» من «الدُّبَرِ» و«البُّثْرِ»، وقد فصلت الفاء بين الزيادتين.

وجاء أيضاً على «أَفْعَلُ»، قالوا في الاسم: «أَلْتَحَجَّ»، وهو العود يُتَبَخَّرُ به، ويقال فيه: «يَلْتَحَجُّ»، و«أَلْتُجُوجُ»، وكذلك «أَلْتَدُّ» اللام فاصلة بين الزيادتين التي هي الهمزة والنون، و«الألندد» بمعنى «الألدُّ»، يقال: «خَضَمَ أَلْتَدُّ»، أي: خَصِمَ، قال [من الكامل]:

٩٤٧- [يوفي على جذم الجدول كأنه] خَضَمَ أَبْرَ على الخُصُوم أَلْتَدُّ

(١) الكتاب ٢٤٦/٤.

٩٤٧- التخريج: البيت للطرماح في ديوانه ص ١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/٢؛ ولسان العرب ٣/ ٣٩١ (للد)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٠٥.

اللغة: يوفي: يُشْرِفُ. والجذم: أصل الشجرة. والجدول: جمع جذل، وهو أيضاً الأصل من الشجرة. وأبر: غلب. وألندد: الشديد الخصومة.

المعنى: وصف حرياء، فشبهه في تحريك يديه عند استقبال الشمس لما يجد من أذى الحر، بخضم ظهر على خصمه، فظَلَّ يحرك يديه حرصاً على الكلام وسروراً بالغلبة.

الإعراب: «يوفي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «على جذم»: جار ومجرور متعلقان بـ«يوفي»، والمجرور مضاف. «الجدول»: مضاف إليه مجرور. «كأنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمه. «خَضَمَ»: خبر لـ«كَانَ» مرفوع. «أبر»: فعل ماض مبني على الفتح، فاعله مستتر جوازاً تقديره «هو». «على الخصوم»: جار ومجرور متعلقان بـ«أبر». «أَلْتَدُّ»: صفة لـ«خَضَمَ» مرفوع بالضم.

وجملة «يوفي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأنه خصم»: في محل نصب حال. وجملة «أبر»: صفة لـ«خَضَمَ» محلها الرفع.

والشاهد فيه: مجيء «أَلْتَدُّ» صفة بمعنى «ألد»، و«الألد» من «اللدد»، وهو شدة الخصام.

فالنون فيهما زائدة؛ لأنها قد وقعت ثالثة ساكنة في بنات الخمسة، ولا تكون إذا كانت كذلك إلا زائدة، نحو: «شَرَبْتُ»^(١) و«غَضَضْتُ»، وإذا ثبت زيادة النون؛ لم تكن الهمزة إلا زائدة، لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا زائدة، وقد فصل بين الزيادتين بالقاء التي هي اللام.

وأما «مُقَاتِلٌ»، فهو اسم فاعل من «قَاتَلَ»، و«مُقَاتَلٌ»، مفعول منه، والميم والألف فيه زائدتان، والقاف التي هي فاء قد فصلت بينهما، ولا نعلمه جاء اسمًا.

فصل

[زيادة حرفين بينهما عين الكلمة]

قال صاحب الكتاب: وبينهما العين في نحو «عاقُولٌ»، و«ساباطٌ»، و«طومارٌ»، و«خَيْتَامٌ»، و«دِيماسٌ»، و«تَوْرَابٌ»، و«قَيْصُومٌ».

قال الشارح: يريد أنه قد وقع في الأسماء ما فيه زيادتان، والعين فاصلة بينهما، فأحدى الزيادتين بعد الفاء، والأخرى بعد العين، وذلك سبعة أبنية، منها «فاعُولٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: نحو «عاقُولٌ»، و«نامُوسٌ»، فالعاقُولُ: ما اعوجَّ من نهر أو واد. والناموس: قُتْرة الصائد التي يقعد فيها، والناموس صاحب سِرِّ الإنسان، ومُوسَى كان يأتيه الناموس، وهو جَبْرَائِيلُ عليه السلام.

وقالوا في الصفة: «حاطُومٌ» و«جارُوفٌ»، والحاطوم: المُفْرِىء، يقال: «ماء حاطوم» أي: مُفْرِىء، والجارُوف: الموت العام، كأنه يجترف الأنفس والمال، وسيلُ جارُوفٍ: ما يُمَرُّ عليه، والألف والواو فيهما زائدتان؛ لأنهما لا تكونان في بنات الثلاثة إلا كذلك، وقد وقعت الأولى التي هي الألف بعد الفاء التي هي العين، والزيادة الثانية بعد العين التي هي القاف، ففصلت العين بينهما.

ومن ذلك «فاعالٌ» قالوا: «ساباطٌ»، وهو كل سقيفة بين حائطين تحتها طريقٌ، و«خاتامٌ» لغة في «الخاتَمِ»، ولا نعلمه جاء وصفًا، فالألف فيهما زائدة، والباء والتاء اللتان هما عينان قد فصلنا بينهما.

ومن ذلك «فوعالٌ»، قالوا: «طومارٌ»، و«سولافٌ»، ف«طومارٌ»: واحد الطوامير وهي السِّجَلَات، و«سولافٌ»: أرضٌ، ولم يأت وصفًا.

ومن ذلك «فَيْعَالٌ»، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «خَيْتَامٌ»، و«دِيماسٌ»، و«شَيْطَانٌ»، والصفة «بَيْطَارٌ»، و«غَيْدَاقٌ»؛ فالخَيْتَام: واحد «الخَوَاتِيمِ»، يقال: «خاتَمٌ»،

(١) الشَّرْبْتُ والشَّرَابُ: القبيح الشديد، وقيل: هو الغليظ الكثيف. (لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شرب)).

و«خَاتِمٌ»، بالفتح والكسر، و«خَاتَامٌ»، و«خَيْتَامٌ»، كله بمعنى واحد، وقد فصلت التاء بين الزائدتين، وهما الياء والألف فيمن قال: «خَيْتَامٌ» وبين الألفَيْنِ في «خَاتَامٌ».

وقالوا «دَيْمَاسٌ»، و«دِيمَاسٌ»، بالفتح والكسر، والدِيمَاسُ: سجنٌ كان للحجاج، وقد يقال للقبر: «دِيمَاسٌ»، كأنه من «دمسته»، أي: دفته، فالياء والألف زائدتان لذلك، وقد وقعت الميم التي هي عين فاصلةً بينهما. وقد قالوا في جمعه: «دَيَامِيْسٌ»، و«دَمَامِيْسٌ». فمن قال: «دياميس» بالياء كانت الياء عنده غير منقلبة عن غيرها، والأقيس أن يكون جمع «دَيْمَاسٍ» بالفتح. ومن قال: «دَمَامِيْسٌ» كانت الياء في «دِيمَاسٍ» منقلبة من الميم الأولى، إذ الأصل «دِيمَاسٌ» كما قالوا: «قِيْرَاطٌ» في «قِيْرَاطٍ» لقولهم: «قَرَارِيْطٌ». و«الشَّيْطَانُ» معروف، والياء والألف زائدتان، وقد فصلت بينهما العين التي هي الطاء، وذلك على رأي من يأخذه من «شَطَنٌ»، أي: بَعْدُ. و«البَيْطَارُ» معروف، وهو مأخوذ من «بَطَرْتُ»، أي: شققت، فالياء والألف زائدتان، وقد وقعت العين التي هي الطاء فاصلةً بينهما. و«العَيْدَاقُ»: الرجل الكريم، وهو أيضًا من ولد الضَّبِّ.

وقالوا: «تَوْرَابٌ» بمعنى الثراب، ففصلوا بالراء التي هي عين بين الزائدتين، وفي «التراب» لغات، قالوا: «تُرَابٌ»، و«تَوْرَابٌ»، و«تَوْرَبٌ»، و«تَيْرَبٌ»، و«تُرَبٌ»، و«تُرْبَةٌ»، و«تَرْبَاءٌ».

ومن ذلك «فَيَعُولٌ»، وقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «قَيِّصُومٌ»، و«خَبِزُومٌ»، والصفة «قَيُّومٌ»، و«دَيِّمُومٌ»، فالقيصوم: نبتٌ؛ والحيزوم: الصدر، لأنه موضع الحزام؛ والقَيُّومُ: «فَيَعُولٌ» من «قام بالأمر يقوم»، إذا تكفل به، وهو من صفات الله عز وجل، لأنه المتكفل بأرزاق العباد؛ و«الدَّيِّمُومُ»: المَفَازة التي لا ماء فيها. قال [من الرجز]:

٩٤٨- قَدْ عَرِضْتُ دَوِيَّةً دَيِّمُومُ

فاعرفه.

٩٤٨- التخريج: الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٦٦/٤.

اللغة: الدَوِيَّةُ: الفلاة، نُسِبَتْ إلى الدَّوْرِ، وهي الصحراء. الديمومة: الطامة الأعلام، والتي لا يرى بها شخص ماء، وأصله من دَمَت الشيء أدَمَهُ إذا طليته، فكان الدوية طَلِيَتْ آثارها فَطُمِسَتْ معالمها.

المعنى: يقول: لقد دخلنا صحراء ليس فيها ما يُهْتَدَى به.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «عَرِضْتُ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث حرف لا محل له من الإعراب. «دَوِيَّةٌ»: فاعل مرفوع بالضم. «دَيِّمُومٌ»: صفة لدوية مرفوعة بالضم.

وجملة «عرضت دوية» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء الصفة على وزن (فَعُول) ف(دَيِّمُوم) وزنها (فَعُول)، وهي صفة كما لاحظنا.

فصل

[زيادة حرفين بينهما لام الكلمة]

قال صاحب الكتاب: وبينهما اللام في نحو «قُصَيْرِي»، و«قَرْنِي»، و«جُلُنْدِي»، و«بَلَنْصِي»، و«خُبَارِي»، و«خَفِيدِي»، و«جَرْنِي».

قال الشارح: يريد أنه قد وقع الزائدان في الكلمة، وفصل بينهما اللام، فكان أحد الزائدين قبل اللام، والآخر بعده. فمن ذلك «القُصَيْرِي» للضَّلَع الآخرة الواهنة، وهو تصغير «القُصْرِي» مؤنث «الأقصر»، وقد فصل بين الزائدتين باللام التي هي الراء، وهو بناء تصغير يكون في الأسماء والصفات، فالأسماء: «القُصَيْرِي»، و«الْعُلَيْقِي»، والصفة: «خَيْلِي»، و«سُكَيْرِي». و«القَرْنِي» دويبة طويلة الرجلين شبيهة بالخنفساء أعظم منها، والنون فيه والألف زائدتان، فالنون فيه زائدة؛ لأنها وقعت ثالثة ساكنة فيما هو خمسة أحرف، والألف زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً مع الثلاثة فصاعداً، والاسم ملحق فيهما بـ«سَفَرَجَل».

وهذا البناء كثير في الصفة، نحو: «سَبْنَتِي»، و«سَبْنَدِي»، وهو الجريء المُقْدِم من كل شيء، و«عَقْرَنِي» الشديد القوي، الألف في ذلك كله زائدة للإلحاق، يدل على ذلك لحاق الهاء لها إذا أريد المؤنث، نحو: «قَرْنَبَاة»، و«سَبْنَتَاة»، و«عَقْرَنَاتَاة». وقد اكتنف اللام في ذلك الزائدان النون والألف.

وأما «جُلُنْدِي»، بضم الجيم وفتح اللام، فاسم ملك عُمان، النون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على زنة «سَفَرَجَل» بضم السين، والألف في آخره زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلا كذلك. وقد فرقت بين الزائدين الدال التي هي لام.

و«بَلَنْصِي»: طير، واحده «بَلَنْصُوص»، جاء الجمع على غير قياس، فالنون زائدة لسقوطها في «بلصوص»، والألف في آخره زائدة أيضاً؛ لأنها لا تكون مع بنات الثلاثة فصاعداً أصلاً. وقد فرقت اللام التي هي الصاد بينهما.

و«خُبَارِي»: طائر، والألفان فيه زائدتان، وقد فصل بينهما الراء التي هي لام الكلمة، وهذا البناء في الاسم كثير، نحو: «سُمَانِي» وهو طائر، و«شُكَاعِي»، وهو نبت، والألف في آخره للتأنيث، ولذلك لا ينصرف في النكرة. وحكى أبو الحسن «شُكَاعَاة»، وحكى البغداديون: «سُمَانَاة»، فعلى هذا يكون الألف لغير تأنيث، بل لتكثير الكلمة. ولا يكون هذا البناء وصفاً إلا أن يكون جمعاً، نحو: «كُسَالِي»، و«سُكَارِي».

وأما «خَفِيدِي» فاسم الظليم، ووزنه «فَعِيلَلٌ»، وهو السريع، ولا نعلمه جاء اسماً، الياء فيه زائدة، وكذلك الدال الآخرة مكررة للإلحاق. و«الجَرْنَبَة»، العانة من حُمُر

الوحش، والكثير أيضًا، ويقال فيه: «جَرَبَةٌ»، وقد فصلت اللام بين الزيادتين، وهما النون والناء، فاعرفه.

فصل

[زيادة حرفين بينهما فاء الكلمة وعيئها]

قال صاحب الكتاب: وبينهما الفاء والعين في نحو: «إغصار»، و«إخريط»، و«أُسْلُوب»، و«إذْوَون»، و«مِفْتَاح»، و«مَضْرُوب»، و«مِنْذِيل»، و«مَغْرُود»، و«تِمْشال»، و«تَرْدَاد»، و«يَزْبُوع»، و«يَغْضِيد»، و«تَنْبِت»، و«تَذْنُوب»، و«تَنْوُط»، و«تُبْشِر»، و«تَهْبِط».



قال الشارح: يريد أنه قد يُزاد في الكلمة زائدان: أحدهما أولًا قبل الفاء، والآخر قبل اللام، فيفرق بين الزائدين الفاء والعين، وذلك نحو من أربعة عشر بناء.

الأول: «إفعال» وذلك يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «إغصار»، و«إمحاض»، والصفة: «إسكاف». فالإعصار: ريحٌ شديدة الهبوب تُثير غبارًا إلى السماء، كأنه عمود نار، وقيل إن لم يكن فيها نارٌ، فليست إعصارًا، والألف زائدة؛ لأنها مع ثلاثة أحرف أصول. وإذا ثبت زيادة الألف، كانت الهمزة زائدة؛ لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا كذلك، وقد فصل بين الزيادتين بالفاء والعين، و«الإمحاض» مصدرٌ «أمحضته الحديث إمحاضًا»، إذا صدقته، والألف والهمزة زائدتان فيه؛ لأنه من «المَحْض»، وهو الخالص، و«الإسكاف»: الثَّجَار، وكلّ صانع عند العرب إسكاف.

الثاني: «إفْعِيلٌ»، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «إخريط»، وهو ضرب من الحَمْض، و«إكْلِيلٌ»، وهو تاج الملك، ومنزَلٌ من منازل القمر. والصفة «إضليلٌ»، و«إجفيلٌ». يقال: «سيفٌ إصليٌ»، أي: صقيل، و«إجفيلٌ»: جَبَان. و«ظليمٌ إجفيلٌ»: يهرب من كل شيء.

الثالث: «أفْعُولٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «أُسْلُوب»، و«أُخْدُودٌ»، والصفة: «أُمْلُودٌ»، و«أُسْكُوبٌ»، فالأُسْلُوب: واحد الأساليب، وهو الفنون. والأخدود: الشق في الأرض، والجمع: أخايدٌ. والأُمْلُود: الناعم. يقال: «عُضْنُ أملود»، أي: ناعم. والأسكوب: المنسكب، يقال: «ماء أسكوب» أي منسكب. قال الشاعر [من البسيط]:

٩٤٩- الطَّاعِنُ الطُّغْنَةَ الشُّجْلَاءَ يَتَّبِعُهَا مُشْعَنْجِرٌ مِنْ دَمِ الْأَجْوَابِ أُسْكُوبٌ

٩٤٩ - التخرّيج: البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٥٨٠؛ ولسان العرب ٤٧٠/١ (سكب)؛ والتنبيه والإيضاح ٩٦/١؛ وتاج العروس ٦٥/٣ (سكب)؛ وأساس البلاغة (سكب)؛ ولربطة أخت عمرو ذي الكلب في الأغاني ٣٥٦/٢٢؛ ولعمرة أخت ذي الكلب الهذلي في حماسة البحري ص ٢٧٣؛ وللهمزية في جمهرة اللغة ص ١١٩٤. ويروى «أثعوب».

الرابع: «إِفْعُولٌ» بكسر الهمزة وفتح العين، جاء اسماً وصفة، فالاسم: «إِذْرُونٌ» وهو الذَّرْن والدَّنْس، يقال: «فلان يرجع إلى إدرونه»، أي: إلى أصله التَّجْس. وأما الصفة فـ«الإِسْخَوْفُ»، و«الإِزْمُولُ». والإِسْخَوْف: الواسع مَخْرَج الإِخْلِيل، وهو مخرج البَوْل، ومخرج اللبن من الضَّرْع؛ والإِزْمُول: الذي يَزْمُل، أي: يتبع غيره لضعفه.

الخامس: «مِفْعَالٌ» يكون اسماً وصفة، فالاسم: «مِثْقَارٌ»، و«مِفْتَاحٌ»، والصفة: «مِضْحَاكٌ»، و«مِضْلَاحٌ». والمِثْقَار: للطائر والتَّجَار. والمِفْتَاح: واحد المِفْتَاحِج، والمضْحَاك: الكثير الضُّحْكَ. والمِضْلَاح: الكثير الصِّلاح، فالألف زائدة فيها؛ لأنها لا تكون أصلاً مع ذوات الثلاثة. وإذا ثبت زيادة الألف، كانت الميم زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في أول بنات الثلاثة، وقد فُرق بينهما بالفاء والعين.

السادس: «مَفْعُولٌ»، ويكون اسماً وصفة، فالاسم: «مَعْقُولٌ» بمعنى العقل، و«مَحْصُولٌ»، بمعنى الحاصل، وهو البَقِيَّة، والصفة: «مَعْرُورٌ»، و«مَضْرُوبٌ». والمَعْرُور من الإِبِل: الذي أصابه العَرُ، وهو قروح كالقُوبَاء تخرج بالإِبِل في مشافرها، وقوائمها يسيل منها ماء أصفر، فَتُكْوَى الصُّحَا ح لثلاً تُغْذِيهَا المِراضُ. و«مَضْرُوبٌ»: مفعول من الضرب.

السابع: «مِفْعِيلٌ» قد جاء اسماً وصفة، فالاسم: «مِثْدِيلٌ»، والصفة «مِسْكِينٌ». فالمنديل معروف، يقال منه: «تَنَذَلَ الرجلُ» إذا حمل المنديل، فالميم زائدة، والياء زائدة، وفصل بينهما بالنون والداال، وهما الفاء والعين.

الثامن: «تِفْعَالٌ» بكسر التاء، وقد جاء اسماً وصفة، فالاسم «تِمْثَالٌ» للصُّورة، ويجمع على «تِمَائِيلٍ». وقالوا: «تَجْجَافٌ»، و«تَيْيَانٌ». والتجفاف: واحد تَجَافِيْف الفرس، وهو ما يُلبس عند الحرب والزينة. وتَييَان: بمعنى البَيَان، فمنهم من يجعله مصدرًا من قبيل الشاذ؛ لأن المصادر إنما تجيء على «تَفْعَالٍ» بالفتح، نحو:

= اللغة: التجلأ: الراسة. المشنجر: السائل ينبع بعضه بعضًا. الأسكوب: المنسكب.

الإعراب: «الطاعن»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة تقديره: هو؛ أو بحسب ما قبلها. «الطعنة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «التجلأ»: نعت منصوب بالفتحة. «يتبعها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مشنجر»: فاعل مرفوع بالضمة. «من دم»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لمشنجر. «الأجواف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أسكوب»: نعت لـ«مشنجر» مرفوع بالضمة.

وجملة «هو الطاعن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يتبعها مشنجر»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «دم أسكوب» بمعنى منسكب.

«التَّلْعَاب»، و«التَّهْدَار». ولم يَجِء بالكسر إلا حرفان، وهما «تَبْيَان»، و«تَلْقَاء». وسيبويه^(١) يجعلهما من الأسماء التي وُضعت موضع المصادر كـ«الغارة» وُضعت موضع «الإغارة». وقد حكى السيرافي منها ألفاظًا متعددة. وقالوا في الصفة من ذلك: «تَضْرَاب»، و«ضارب»، وهي التي تضرب حاليَّها، فالتاء فيه زائدة للاشتقاق، لأنه من المثل والجفاف والضرب، والألف زائدة لما ذكرناه من وقوعها مع ثلاثة أحرف أصول، وقد فصل بينهما بالفاء والعين.

التاسع: «تَفْعَالٌ» بفتح الأوَّل، نحو: «التَّرْدَاد»، و«التَّهْدَار» بمعنى الرَّد والتهذر، وقد تقدَّم الكلام عليه في المصادر.

العاشر: «يَفْعُولٌ» جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «يَزْبُوعٌ»، و«يَعْقُوبُ»، و«يَسْرُوعٌ»، والصفة: «يَحْمُومٌ»، و«يَزْقُوعٌ». واليربوع: دويَّة شبيهة بالفأرة تستطيعها العرب، واليعقوب: ذكر القَبْج، واليسروع: دويَّة حمراء تكون في البقل، ثم تسَلَخ، فتكون كالفراشة. واليَحْمُوم لونٌ كالكنة، يقال: «فرسٌ يحمومٌ»، إذا كانت كُمْتُهُ إلى السواد، مأخوذ من الحُمة، وهي السواد؛ واليرقوع: من صفات الجُوع، يقال: «جُوعٌ يَزْقُوعٌ»، أي: شديد.

والحادي عشر: «يَفْعِيلٌ»، قالوا: «يَغْضِيذٌ»، و«يَقْطِينٌ»، فاليعضيد: بقلة، وأحسبها الطَّرْحُون؛ واليقطين: كل ما ليس له ساق من النبات كالْبَطِيخ ونحوه، وفيهما زائدان، وهما الباءان، وقد فصل بينهما الفاء والعين.

الثاني عشر: «تَفْعِيلٌ» بالتاء المعجمة من فوق، قالوا في الاسم: «تمميز»، و«تنبيت»، ولم يأت صفة، وقد يكسر أوَّلُه، والتاء والياء فيهما زائدتان، وقد فصل بينهما الفاء والعين.

الثالث عشر: «تَفْعُولٌ» بالتاء المعجمة من فوق، قالوا: «تَغْضُوضٌ»، وهو ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة يكثر بهَجَر، وقالوا: «تَذَنُوبٌ» للْبُسْر يبدو به الإرتاب من قِبَل ذَنبِه، يقال منه: «ذَنَّبَ الْبُسْرُ تَذَنِيْبًا»، فالتاء في أوَّلِه زائدة، وكذلك الواو، وقد فصلت الفاء والعين بينهما.

الرابع عشر: قالوا: «تُبْشُرٌ»، و«تُنُوْطٌ»، و«تَهْبُطٌ»، على بناء ما لم يسم فاعله، ولم يأت صفة، فتُبْشِرُ: طائرٌ كأنه سَمِي بالفعل، وتُنُوْطُ أيضًا طائر. قال الأصمعي: سَمِي بذلك لأنه يُدَلِّي خُيُوطًا من شجرة ثم يَفْرُخ فيها؛ وأما «تَهْبُطٌ»، فقليل إنه أرضٌ، وقال أبو عبيدة: هو طائر، فالتاء فيه زائدة، والشين الثانية من «تُبْشُر» أيضًا زائدة، وقد فصلت الباء والشين الأولى بينهما، وكذلك أختاها، فاعرفه.

فصل

[زيادة حرفين بينهما عينُ الكلمة ولاهما]

قال صاحب الكتاب: وبينهما العين واللام في نحو: «خَيْزَلِي»، و«خَيْزَرِي»، و«جَنْطَاوُ».

قال الشارح: قد فُصل بالعين واللام بين الزبادتين، فمن ذلك «فَيْعَلِي»، قالوا: «خَيْزَلِي» وهو ضربٌ من المَشْيِي فيه تَفَكُّكٌ كمشي النسوان. يُقال: «خَيْزَلِي»، و«خَيْزَرِي»، ومثله «الْخَوْزَرِي»، قال [من الرجز]:

والناشِئَات الماشِئَات الْخَوْزَرِي ٩٥٠-

ولا نعلمه جاء صفة، فالخيزلي فيه زائدان: الياء، والألف، وقد فصل بينهما العين واللام، ومثله «الخوزري» الواو زائدة والألف، لأنهما لا تكونان أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول.

وأما «جَنْطَاوُ» فهو القصير، وقيل: العظيم البطن، و«الْكَنْثَاوُ» العظيم اللُحْيَة، ولا نعلمه جاء اسماً، فالنون فيهما زائدة؛ لقولهم في تصغيره: «حُطَيْة»، و«كثأت لحيته» إذا كثرت، قال [من الطويل]:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَثَّأَتْ لَكَ لِحْيَةٌ كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوالِقِي ٩٥١-

٩٥٠ - التخریج: الرجز لعروة بن الورد في لسان العرب ٢٣٧/٤ (خزر)؛ والتنبيه والإيضاح ١١٤/١؛ وتاج العروس ١٥٨/١١ (خزر)؛ ومجمل اللغة ١٨٥/٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (خزر).

المعنى: لعله يصف فتيات صغيرات يمشين مشية فيها تفكك. الإعراب: «والناشئات»: الواو: بحسب ما قبلها، «الناشئات»: قد تكون اسماً معطوفاً، أو مبتدأ مرفوعاً على المحلِّ ومجروراً على اللفظ بواو ربِّ. «الماشيات»: صفة للناشئات مثلها بحركة الإعراب. «الخوزري»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر. والشاهد فيه قوله: «الخوزري» لغة في الخيزلي والخيزوي.

٩٥١ - التخریج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٣٧/١ (كثأ)؛ وتاج العروس ٣٨٤/١ (كثأ).

اللغة والمعنى: الجوالق: الكيس من الخيش ونحوه.

شبهه لحية الطويلة بكيس خشن اختبأ فيه صاحبها.

الإعراب: «وَأَنْتَ»: الواو: بحسب ما قبلها، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «امْرُؤٌ»: خبر مرفوع بالضمّة. «قَدْ»: حرف تحقيق. «كثأت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للأنثى. «لَكَ»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل. «لحيتي»: فاعل مرفوع بالضمّة. «كَأَنَّكَ»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كَانَ». «منها»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر بعدهما. «قاعدها»: خبر «كَانَ» مرفوع بالضمّة. «في جوالق»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر «قاعدها».

فصل

[زيادة حرفين بينهما الفاء والعين واللام]

قال صاحب الكتاب: وبينهما الفاء والعين واللام في نحو: «أَجْفَلَى»، و«أَنْزَجَ»، و«إِرْزَبَ».

* * *

قال الشارح: يريد أن الزيادتين قد تقعان في الكلمة على تباعد بينهما، إحداهما في أول الكلمة قبل الفاء، والأخرى آخرًا بعد اللام، فيفصل بينهما بالفاء والعين واللام، وذلك «أَفْعَلَى». قالوا: «أَجْفَلَى»، ولم يأت منه غيره، وهو اسم، وهو الدُّعْوَةُ العامة، يُقال: «دُعِيَ فلان في النَّقَرَى لا في الجَفَلَى والأَجْفَلَى»، أي: في الخاصة. قال الأصمعي: لا أعرف «الأَجْفَلَى» وحكاها غيره، فالألف الأخيرة في «الأَجْفَلَى» زائدة غير ذي شك؛ لأنها لا تكون أصلًا في بنات الثلاثة فصاعدًا، وإذا ثبتت زيادة الألف آخرًا، كانت الهمزة في أولها زائدة أيضًا؛ لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا زائدة.

ومن ذلك «أَفْعَلٌ» يكون اسمًا، ولم يأت صفة، وذلك، نحو: «أَنْزَجَ»، و«أُسْكَفَةٌ»، فأنزَجَ: الجيم الثانية زائدة لقولهم في معناه: «نَزَجَ». وإذا كانت الجيم زائدة، كانت الهمزة أيضًا زائدة في أوله؛ لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا كذلك. والأسكفة معروفة، وهي عَتَبَةُ الباب، والهمزة في أولها زائدة، والفاء الثانية. فأما تاء التانيث فلا اعتداد بها في البناء، لأنها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم.

و«الإِرْزَبَ» القصير، والباء الأخيرة زائدة فيه، كأنها ألحقته بـ«جِرْدَخِلٍ»، وكذلك «الإِرْزَبَةُ» من الحديد، الباء فيه زائدة لقولهم فيه: «مِرْزَبَةٌ» بالتخفيف.

فصل

[زيادة حرفين مجتمعين قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: والمجتمعان قبل الفاء في نحو «مُنْطَلِقٍ»، و«مُسْطِيعٍ»، و«مُهْرَاقٍ»، و«إِنْقَحِلٍ»، و«إِنْقَحِرٍ».

* * *

قال الشارح: قد تكون الزيادتان مجتمعتين أولاً قبل الفاء وحشواً، وآخرًا؛ فأما اجتماعهما قبل الفاء، فيكون ذلك فيما كان جارياً على الفعل من نحو «منطلق»،

= وجملة «أنت امرؤ»: بحسب الواو. وجملة «كثأت»: في محل نصب حال. وجملة «كأنك قاعد»: في محل رفع صفة للحية.

والشاهد فيه قوله: «كثأت لك لحية» بمعنى كثرت وطالت.

و«منكسر»، الميم والنون في أولهما زائدتان. وقالوا: «مُسْطَيْعٌ» من «اسْطَاعَ، يَسْطِيعُ»، فالميم والسين زائدتان، فهو جارٍ على الفعل.

وقالوا: «مُهْرَاقٌ» الميم والهاء زائدتان، لأنه من «أَهْرَاقَ، يُهْرِيقُ». ومن قال: «هَرَّاقٌ، يُهْرِيقُ» كانت الهاء عنده بدلاً من همزة «أَرَّاق».

وقد جاءت الزيادتان في أول غير الجاري على الفعل، وهو قليل جداً في لفظتين، أو ثلاث لا غير، قالوا: «رَجُلٌ إِنْقَحَلٌ»، أي: مُبِينٌ يَبْسُ الْجِدُّ عَلَى الْعَظَمِ من قولهم: «قَحَلَ الشَّيْءُ يَقْحَلُ» إذا يبس، فالهمزة والنون في أوله زائدتان لما ذكرناه من الاشتقاق، ولقولهم في معناه: «قَحْلٌ» بفتح القاف، وسكون الحاء. وقالوا رجلٌ: «إِنْزَهُوْ»، لِلْمُرْدَهَى، فالهمزة والنون في أوله زائدتان، لأنه من «الزَّهْوُ»، وهو القُخْر. وقالوا: «إِنْفَخَرُ» وهو في معنى «إِنْزَهُوْ»، فاعرفه.

فصل

[زيادة حرفين مجتمعين بين الفاء والعين]

قال صاحب الكتاب: وبين الفاء والعين في نحو: «خَوَاجِرَ»، و«غَيَالِمَ»، و«جَنَادِبَ»، و«دَوَاسِرَ»، و«صِيَهْمَ».



قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن الزيادتين قد تقع حَشَوًا، وذلك بعد الفاء فيما كان جمعًا، نحو: «قَوَاعِلُ» في الاسم والصفة، فالاسم: «حَاجِرٌ»، و«خَوَاجِرُ»، و«حَائِطُ»، و«خَوَائِطُ»، والصفة: «دَوَاسِرُ»، و«دَوَاسِرُ»، وهو الجمل الضَّخْم، و«ضَارِبَةٌ»، و«ضَوَارِبُ».

ومن ذلك «قَنَاعِلُ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «جُنْدَبٌ» و«جَنَادِبُ»، و«خُنْفَسٌ»، و«خَنَافَسٌ»، والصفة: «عَنْبَسٌ»، و«عَنَابِسُ» وهو من صفات الأسد، كأنه وُصف بالعبُوس. و«عَنْتَلٌ»، و«عَنَاسِلُ» للناقة السريعة، وهو من «العَسَلَان» لضرب من العَدَو.

ومن ذلك «قِيَاعِلُ» فيهما، فالاسم «عَيْلَمٌ»، و«غَيَالِمٌ» وهو السُّلْخَفَاة، و«عَيْطَلٌ»، و«عِيَاطِلُ»، وعيطل اسم ناقة معروفة، والصفة: «صَيْرِفٌ»، و«صَيَارِفٌ»، و«عَيْطَلُ»، و«عِيَاطِلُ»، وهي الطويلة العُنُق من النساء والنوق والخيول.

فأما «قَوَاعِلُ» فإن الواو فيه زائدة؛ لأنها بدلٌ من ألف «فَاعِلٍ»، وهي زائدة، والألف بعدها مزيدة للجمع.

وأما «قَنَاعِلُ»، نحو: «جَنَادِبَ»، و«عَنَابِسَ»، فالنون فيه زائدة، كأنها ألحقته بـ«جُنْدَبَ»، والألف مزيدة للجمع.

وأما «فَيَاغِلُ»، فالياء فيه زائدة؛ لأنها زائدة في الواحد، نحو: «غَيْلَمَ»، و«غَيْطَلُ»، و«صَيْرَفَ»، لأن الياء لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة، فهي زائدة للإلحاق بـ«جَعْفَرُ»، والألف مزيدة للجمع، وأما «صِيَهُمْ»، فصفة ولم يأت اسماً، وهو الرافع رأسه، والياءان زائدتان بعد الفاء وقبل العين.

فصل

[زيادة حرفين مُجْتَمِعِينَ بين العين واللام]

قال صاحب الكتاب: وبين العين واللام في نحو: «كَلَاءَ»، و«خُطَافَ»، و«جَتَاءَ»، و«جَلَوَاحَ»، و«جَزَيَالَ»، و«عُضْوَادَ»، و«هَبْيَخَ»، و«بِكْذِيُونَ»، و«بُطَيْخَ»، و«قُبَيْطَ»، و«قَبَامَ»، و«ضَوَامَ»، و«عَقَنْقَلَ»، و«عَنْوَيْلَ»، و«عَبْجُولَ»، و«سُبُوحَ»، و«مُرَيْقَ»، و«خُطَائِطَ»، و«دَلَامِصَ».



قال الشارح: قد فصل بالزيادة بين العين واللام، وذلك في عدة أبنية، منها: «فُعَالٌ» يكون اسماً وصفة، فالاسم: «كَلَاءَ»، والصفة: «شَرَابَ»، و«لَبَاسَ». فالكلَاء مشدّد ممدود موضع بالبصرة، كأنهم يَكَلَوُونَ سُفُنَهُمْ هناك، أي: يحفظونها. قال سيبويه^(١) هو «فُعَالٌ» من كَلَأَ، والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها. ومنهم من يجعلها «فُعَلَاءَ»، فلا يصرفها من «كَلٌ» إذا أغيّا، لأنها تُرْفَأُ فيها السفنُ، كأنها تكبَلُ فيها من الجَرِي. ونحوه «المِبْنَاءُ» بالمد والقصر، وهو «يَفْعَالٌ» أو «يَفْعَلٌ» من «النُونِ» وهو الفتور، وصاحب هذا الكتاب اختار الأول، فالألف زائدة والعين الثانية، وهي اللام، لأن التضعيف يكون بتكرير الحرف الأول.

ومن ذلك «فُعَالٌ» بضم الفاء وتضعيف العين، ويكون اسماً وصفة، فالاسم: «خُطَافَ»، و«كَلَابَ»، والصفة: «حُسَانَ»، و«عَوَازَ»، فالخُطَاف: طائر صغير، والكَلَاب: المِئشال، فالطاء الأخيرة من «الخُطَافَ» والألف زائدتان، لأنه من الخطف، وكذلك اللام الثانية والألف في «كَلَابَ» زائدتان، وقد فصل بهما بين العين واللام.

ومن ذلك «فُعَالٌ» بكسر الفاء وتضعيف العين، قالوا: «جَتَاءَ» و«قَتَاءَ»، ولا نعلمه صفةً، فالجَتَاء النون الثانية والألف زائدتان؛ لأنه من التَّحْيَةِ، وهو جنساب اليد، وكذلك التاء الثانية من «قَتَاءٍ»؛ لقولهم: «أَرْضٌ مَقْتَاءَةٌ».

ومن ذلك «يَفْعُولُ» جاء اسماً وصفة، فالاسم: «بِرَواشَ»، و«عُضْوَادَ»، والصفة: «جَلَوَاحَ»، و«بِرَواحَ»، فالقرواش والعصواد بالصاد غير المعجمة: الأمر العظيم، هكذا

جاء في ديوان الأدب بالكسر. وذكر السيرافي أنه جاء بالضم والكسر، وكيف ما كان فالواو والألف زائدتان. والجُلُوح: الوادي الواسع، والْبِرْواح: الناقة الطويلة القوائم. وقيل لبعض العرب: ما القرواح: قال النبي كأنها تمشي على أرماح، وهو أيضًا الفضاء البارز للشمس الذي لا سائر له.

ومن ذلك «فَعِيَال» في الاسم، نحو: «جِرْيَال»، و«كِرْيَاس»، فالجِرْيَال الذهب، وهو أيضًا صَبْنُ أحمر، ولا نعلمه صفة. والكِرْيَاس: واحد الكِرَايس، وهو الكَيْف في أعلى السطح.

ومن ذلك «فَعْبَلٌ»، قالوا: «هَبَيْخُ» بفتح الهاء والباء والياء المشددة، وهو صفة، يُقال: «غلامٌ هَبَيْخٌ»، أي: سمين، مأخوذ من «الهَبَخ»، وهو الزرم.

ومن ذلك «فَعْبُولٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «كِذْبُونٌ» وهو عَكْرُ الزيت، والصفة: «عِذْبُونٌ» وهو الذي يُخْبِث عند الجماع.

ومن ذلك «فَعْبَلٌ» بكسر الفاء وتشديد العين، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «بَطْبَيْخٌ» لهذا المعروف، و«خَرْيْتُ»، بمعنى الدليل. والصفة: «سِكَيْرٌ»، و«شِرْيَبٌ»، و«خَمِيرٌ»، فالياء والطاء الثانية زائدتان لقولهم: «مَبْطَخَةٌ» لموضع البطيخ، وكذلك الياء والراء الثانية من «خَرْيْتُ» زائدتان؛ لأنه مأخوذ من «خَرَّتْ الأرضُ» إذا عرفها، وكذلك هي في «السكير»، و«الشريب»، و«الخمير»؛ لأنه من السَّكْر والشَّرْب والخَمَر.

ومن ذلك «فَعْبَلٌ» بضم الفاء وتشديد العين وفتحها، جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «عَلْبَيْقٌ»، و«قَبْبَيْقٌ»، والصفة: «زُمَيْلٌ»، و«سُكَيْتٌ»، فالعَلْبَيْق: شجر له شوكٌ وثمرٌ يُشْبِه الفُرْصَادَ، والقَبْبَيْق: ضرب من الحُلُوى، والزُمَيْل: الضعيف، والسُكَيْت: الذي يجيء من الخيل في الحَلَبَةِ من العشر المعدودات آخرًا، وقد يخفف، فيقال: «سُكَيْتٌ» مثل «كُمَيْتٌ»، وهو الفُسَيْكِل. وما جاء بعد ذلك فلا يُعْتَد به.

و«القَبَامُ» بمعنى «القَبُوم» وقرئ: «الْخَيْ الْقَبَامُ»^(١). وذكره في هذا الفصل كالغلط، لأن هذا الفصل يتضمن اجتماع الزائدتين، وأن يفصلا بين العين واللام. و«القَبَامُ»: «قَبْعَالٌ»، أصله: «قَبُومٌ»، فلما اجتمعت الواو والياء، وسبق الأول منهما بالسكون؛ قلبوا الواو ياءً، واذغموا الياء في الياء. والصواب: «القَوَامُ» بواو مشددة على زنة «فَعَالٍ»، إلا أنه كان يصير كـ«الكَلَاء»، وقد ذكر هذا البناء.

ومن ذلك «فَعَالٌ» وقد جاء مفردًا اسمًا، قالوا: «حُمَاضٌ»، و«سُمَاقٌ»، وفي

(١) آل عمران: ٢. وهذه قراءة ابن مسعود، والأعمش، وجعفر الصادق، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٣٧٧/٢؛ وتفسير الطبري ١٥٥/٦؛ وتفسير القرطبي ١/٤؛ ومعجم القراءات

الصفات، نحو: «صَوَام»، و«قَوَام»، وقد فصل الزائدان بين العين واللام.

ومن ذلك «فَعْنَعْلَ» قالوا: «عَفْنَقْلَ»، و«سَجْنَجْلَ»، والعفْنَقْل: رملٌ متراكمٌ كالجبل، والنون فيه زائدة لوقوعها ثالثةً في الخماسي، والقاف بعدها زائدة مكررة للإلحاق بـ«سَفَرَجْلَ»، وكذلك «سجنجل» وهي البراة.

ومن ذلك «فَعَوْعَلٌ»، قالوا: «رجل عَوَوِّلٌ وعِوَوِّلٌ»، الواو والثاء الثانية زائدتان، والعوَوِّل: القدم القبيح المسترخي.

ومن ذلك «فِعْوَلٌ»، يكون اسماً وصفة، فالاسم: «عَجْوَلٌ»، و«عَجَاجِيلٌ»، ومثله «سِنْوَرٌ»، و«قِلْوَبٌ»، للذئب، والصفة: «جِنْوَصٌ» لولد الخنزير، و«سِرْوُطٌ»، فالجيم الثانية والواو هما الزائدتان لقولهم في معناه «عَجَلٌ».

ومن ذلك «فُعُولٌ»، قالوا: «سُبُوخٌ»، و«قُدُوسٌ»، وهما اسمان من أسماء الله تعالى، والفتح جائزٌ فيهما، وليس في الأسماء ما هو على «فُعُولٍ» بالضم، إلا «سَبُوحٌ»، و«قُدُوسٌ»، فإنَّ الضمَّ فيهما أكثر، وما عداهما فمفتوح.

ومن ذلك «فُعِيلٌ»، قالوا: «مُرَيْقٌ» بضم الميم وكسر الراء وتشديدها، وهو الإخريض، أي: العصفُر. وقالوا في الصفة: «كوكِبٌ دُرِيٌّ وِدْرِيٌّ»، والضمُّ أضعف اللغات، وهو «فُعِيلٌ» مثل «مُرَيْقٌ»، إلا أنَّ «مُرَيْقًا» اسم، و«دُرِيٌّ»، صفة، وهو مأخوذ من «الدَّزء»، وهو الدفع، كأنَّ ضَوْءَهُ متتابعٌ يدفع بعضه بعضًا.

ومن ذلك «فُعَائِلٌ»، قالوا: «حُطَائِطٌ»، وهو صفة بمعنى الصغير، كأنه من الشيء المحطوط، ومثله: «جُرَائِضٌ»، للثقل، كأنه من «الجَرَضِ»، وهو الغَصَّ يُغَصُّ به كلٌّ من يراه، فالألف والهمزة زائدتان، وقد فصلنا بين العين واللام.

ومن ذلك: «فُعَائِلٌ»، قالوا: «دِرْعٌ دُلاَمِصٌ»، فهو صفة بمعنى البراق، فالميم زائدة لقولهم في معناه: «دِلَاصٌ»، فسقوط الميم دليل على أنها زائدة هناك، والألف زائدة غير ذي شك؛ لكونها مع ثلاثة أحرف أصول، وقد فصلت الزيادتان بين العين واللام. وقد أجاز المازني أن تكون الميم أصلاً، ويكون «دلاص» من معنى «دلامص»، كـ«سَبِيطٍ»، و«سَبْطَرٍ»، وذلك لقلة زيادة الميم غير أول، فاعرفه.

فصل

[زيادة حرفين مُجْتَمِعِينَ بعد اللام]

قال صاحب الكتاب: وبعد اللام في نحو «ضَهْيَاءَ»، و«طَرَفَاءَ»، و«قُبَاءَ»، و«جَلْبَاءَ»، و«رَحْضَاءَ»، و«بَيْرَاءَ»، و«جَنْفَاءَ»، و«سَعْدَانِ»، و«كَزْوَانِ»، و«عُثْمَانِ»، و«سِرْحَانِ»، و«ظَرَبَانِ»، و«السَّبْعَانِ»، و«السُّلْطَانِ»، و«عِرْضَتِي»، و«دِفْقِي»، و«هَبْرِيَّةَ»،

و«سَنَبَتَ»، و«قَزَنُوهُ»، و«عُنْصُوهُ»، و«جَبَرُوتَ»، و«فُسْطَاطَ»، و«جَلْبَابَ»، و«جَلَبَتَ»، و«ضَمَحَمَحَ»، و«ذَرَحَرَحَ».

قال الشارح: قد وقعت الزيادتان مجتمعتين بعد اللام، وذلك في أبنية. منها «فَعْلَاءُ» وذلك اسم وصفة، فالاسم: «ضَهْيَاءُ»، و«طَرَفَاءُ»، والصفة: «حمراء»، و«صفراء»؛ والضهياء: الأرض التي لا نبات فيها، وقد تكون صفة بمعنى المرأة التي لا ينبت لها ثدي، وقيل: التي لا تحيض. وفيها لغتان: القصر والمذ، قالوا: «ضَهْيَاءُ» مقصور، و«ضَهْيَاءُ»، ممدود، فمن مذ كانت الهمزة عنده زائدة للتأنيث، لا محالة، ولذلك لا تنصرف، ووزنها عنده «فَعْلَاءُ». وعلى ذلك يكون قد وقع في آخرها زائدان بعد اللام، وهما الهمزة للتأنيث، والألف للمذ قبلها. ومن قصر، وقال: «ضَهْيَاءُ» فالهمزة عنده أيضاً زائدة، والياء أصل، والكلمة مصروفة، ووزنها «فَعْلَاءُ»؛ لأنها قد انحذفت في لغة من مذ، فكانت زائدة لذلك.

وأجاز أبو إسحاق أن تكون هذه الهمزة أصلاً والياء زائدة، وأن وزن الكلمة «فَعْلَاءُ»، كأنه اشتقها من قولهم: «ضَاهَأْتُ»، وذلك أنه يُقال: «ضَاهَأْتُ» بالهمزة، و«ضَاهَيْتُ» غير مهموز، أي: مائلت. قال: والضَّهْيَاءُ التي لا تحيض، وقيل: التي لا ثدي لها، وفي كلا الحالتين ضاهت الرجل، وهو مذهب حسن من الاشتقاق، إلا أنه ليس في الكلام «فَعْلِيلٌ» بفتح الفاء، إنما هو «فَعْلِيلٌ» بكسرها.

والطَّرَفَاءُ: ضربٌ من الشجر، الواحدة طَرْفَةٌ، وليس بتكسير، إنما هو اسم جنس كـ«قَضْبَاءُ». قال الأصمعي: هو جمع، والألف والهمزة بعده زائدتان، ولذلك لا ينصرف.

ومنها «فُعْلَاءُ». قالوا: «القُوبَاءُ»: و«الحُشَاءُ»، فالقوباء: داءٌ معروف، ويُداوى بالريق، وفيه لغتان: «قُوبَاءُ» بالفتح، و«قُوبَاءُ» بإسكان الواو، فمن فتح فهمزته للتأنيث، ولذلك لا ينصرف، فهو كـ«الرُّخْضَاءُ»، و«العُشْرَاءُ». ومن أسكن الواو صرفه، وكانت الهمزة عنده زائدة للإلحاق بـ«قُرْطَاسٍ».

والحُشَاءُ: العَظْمُ النَّاتِيءُ وراءَ الأذن، قال ابن السكيت: وليس في الكلام «فُعْلَاءُ» بضمّ الفاء وسكون العين إلا هذان الحرفان.

ومن ذلك «فِعْلَاءُ»، نحو: «عَلْبَاءُ» و«جِرْبَاءُ» ولا نعلمه جاء وصفاً، فالعلباء غصب العنق، وهما علباوان بينهما مَنَبَتُ العُرْفِ، وهو ملحق بـ«مِيزْدَاحٍ»، والسرداح: الناقة الكثيرة اللحم، وجِرْبَاءُ: دويبةٌ معروفة.

ومن ذلك «فُعْلَاءُ» بضمّ الفاء وفتح العين، ويكون اسماً وصفة، فالاسم:

«رُحَضَاءُ»، و«قُوبَاءُ»، والصفة: «عُشْرَاءُ»، و«نُقَسَاءُ». والرحضاء: العَرَق في أثر الحُمَى، وهذا البناء في الجمع كثير، نحو: «خُلَفَاءُ»، و«ظرفاء»، و«شرفاء».

ومن ذلك «فِعَلَاءُ» بكسر الفاء وفتح العين، قالوا في الاسم: «السَّيرَاءُ»، و«الخَيْلَاءُ»، ولم يأتِ صفة، والسيراء: بُرْدٌ فيه خطوطٌ.

ومن ذلك «فَعَلَاءُ» بفتح الفاء والعين، قالوا: «جَتَفَاءُ»، و«قَرَمَاءُ»، فالجنفاء: ماءٌ لمُعَاوِيَةَ بنِ عامر. قال الشاعر [من الوافر]:

٩٥٢- رَحَلْتُ إِلَيْكَ مِنْ جَتَفَاءٍ حَتَّى أَنْخُتَ فَنَاءَ بَيْنَتِكَ بِالْمَطَالِ
وقرماء: بالقاف وتحريك العين موضع. والجوهري^(١) ذكره بالفاء، وهو مُصَحَّفٌ، إنما هو بالقاف، وقالوا في الصفة: «الشَّادَاءُ» بمعنى الأُمَّة، يُقال: «تَأْدَاءُ»، و«ذَأْنَاءُ»، مقلوب منه. قال ابن السكيت: ليس في الكلام «فَعَلَاءُ» بالتحريك إلا حرف واحد وهو «الدَّأْنَاءُ» يعني في الصفات، فهذه الأسماء الألفان في آخرها زائدان.

ومما زيد في آخرها زائدان «فَعَلَانُ» بفتح الفاء وسكون العين في الاسم والصفة، فالاسم: «السَّغْدَانُ»، و«الضُّمْرَانُ»، والصفة: «الرَّيَّانُ» و«العَطْشَانُ»، فالسعدان: نبتٌ له شوك، وهو من أفضل مَرَاعِي الإبل، وفي المثل: «مَرْعَى وَلَا كَالسَّغْدَانِ»^(٢)، وضمْرَانٌ: بالضاد المعجمة نبتٌ أيضًا.

ومن ذلك «فَعَلَانُ» بفتح الفاء والعين فيهما، فالاسم: «كَرَوَانُ»، و«وَرَشَانُ»،

٩٥٢- التخریج: البيت لابن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٩٢؛ ومعجم ما استعجم ص ٣٩٨؛ ولزبان بن سيار الفزاري في شرح أبيات سيوبه ٤١٢/٢؛ ولسان العرب ٣٤/٩ (جنف)، ١٥/١٥ (طلا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٩١؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٣٣؛ ولسان العرب ١٠٢/٣ (تاد)، ٤٥٢/١٢ (فرم).

اللغة: جَتَفَاءُ: اسم موضع في بلاد بني فزارة. والمطالي: مناطق المياه، واحدها مِطْلَاءٌ، وقيل: جمع مَطْلَى، وهو وادٍ في بلاد بني بكر، وجمعه الشاعر بما حَوَّلَهُ، فجعله مَطَالِي.

المعنى: لقد رحلت إليك من بلدي جَتَفَاءً إلى أَنْ حَطَطْتُ وحالي في فناء بيتك الكائن بالمطالي.

الإعراب: «رحلتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «إليك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رحلتُ). «من جتفاء»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رحلتُ)، وعلامة جر «جَتَفَاءُ» الفتح لأنه ممنوع من الصرف. «حتى»: حرف غاية وابتداء. «أَنْخُتُ»: مثل (رحلتُ). «فِنَاءُ»: اسم منصوب بنزع الخافض، والأصل: بفناء بيتك. «بيتك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والكاف: ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. «بالمطالي»: جار ومجرور متعلقان بحال من «بيتك».

وجملة «رحلتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَنْخُتُ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جَتَفَاءُ» اسمًا لموضع.

(١) انظر: الصحاح، مادة (فرم).

(٢) جمهرة الأمثال ٢/٢٥٤؛ وزهر الأكم ٣/٥٥؛ والعقد الفريد ٣/١٠٨؛ وكتاب الأمثال ص ١٩٩؛ والمستقصى ٢/٢٤٤؛ ومجمع الأمثال ٢/٢٧٧.

والصفة: «صَمِيَانٌ»، و«قَطْوَانٌ». فالكروان، والورشان: طائران؛ والصميان: الشجاع الجريء، يُقال: «رجُلٌ صميان»، أي: شجاع جريء، والقطوان: البطيء في مشيه مع نشاط، يُقال: «قطا يقطو فهو قطوان».

ومن ذلك «فُعْلَانٌ» بضم الفاء وسكون العين في الاسم والصفة، فالاسم نحو: «عُثْمَانٌ»، و«دُؤْيَانٌ»، وهو كثير في الجمع، نحو «جُرْبَانٍ»، و«قُضْبَانٍ» تكسير «جَرِيْبٍ»، و«قُضِيْبٍ». والصفة، نحو: «عُزْيَانٍ»، و«خُمْصَانٍ». يُقال: «رجُلٌ خُمْصَانٌ»، و«امرأةٌ خُمْصَانَةٌ».

ومن ذلك «فُعْلَانٌ» بفتح الفاء وكسر العين، نحو: «ظُرْبَانٍ»، وهي دويبةٌ مُثَيِّنة الريح؛ و«الْقَطِرَانُ»، ولم يأت صفةً.

ومن ذلك «فُعْلَانٌ» بفتح الفاء وضم العين، وذلك قليل، قالوا: «السَّبْعَانُ» اسم مكان، و«الشَّبْهَانُ»، وهو شجر من العِضَاءِ، فهو اسم، وقيل: الثَّمَام من الرِّيَاحِينِ، فعلى هذا يكون صفة، والفتح فيه أكثر.

ومن ذلك «فُعْلَانٌ» بتضعيف اللام، قالوا: «سِلْطَانٌ» ولم يأت غيره، فهذا قد اجتمع في آخره ثلاث زوائد: الطاء الثانية المضاعفة، والألف، والنون.

ومن ذلك «فِعْلَتْنِي». قالوا: «ناقةٌ عِرْضَتْنِي» لنتي من عاداتها أن تمشي معارضةً للنشاط. يُقال: «عِرْضَتْنِي»، و«عِرْضَتْنَةٌ»، وهو اسم، والنون والألف فيه زائدة، لأنه من الإعراض، فالنون للإلحاق بـ«سَبَطَرٍ» والألف للبناء، ولذلك تقول في التصغير: «عُرْيُضَنٌ»، فثبتت النون وتحذف الألف؛ لأنها ليست للإلحاق.

ومن ذلك «فِعْلَتْنِي» بكسر الفاء والعين فيهما، فالاسم: «زِمَكْنِي»، و«زِمَكْنِي» للذنب الطائر، والصفة: «كِمَرْنِي»، وهو: العظيم الكَمَرَة.

ومن ذلك «فِعْلَتْنِي» بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: «دِفْقَتْنِي»، وهو ضرب من المشي بسرعة، يقال: «مشى الدفقَتْنِي»، وهو اسم، ولا نعلمه صفةً.

ومن ذلك «فِعْلَتْنِي» بكسر الفاء وسكون العين، قالوا: «هَبْرِيَّةٌ»، و«جَذْرِيَّةٌ»، في الاسم، وقالوا في الصفة: «عِفْرِيَّةٌ»، و«زِنِيَّةٌ». والهبرية: شيء يقع في الشَّعْر كالتُّخَالَة، يُقال: «في رأسه هبريةٌ». والحذرية: مكان غليظ. والعفريّة: الداهية. يُقال: «شيطانٌ عفريّةٌ». والزبينية: واحد الزَّبَانِيَةِ، وهو الشديد، وفي آخرها زائدان، وهما الياء والتاء، فالياء زائدة لأنها مع ثلاثة أحرف أصول، والتاء زائدة للتأنيث. وإنما اعتد بتاء التأنيث، وإن كانت تاء التأنيث ليست من البناء في شيء، لأن التاء لازمة لـ«فِعْلِيَّة» كما لزمث «فَعَالِيَّةً»، كـ«كِرَاهِيَّةٍ»، و«زَفَاهِيَّةٍ».

ومن ذلك «فَعْلَتْنَةٌ». قالوا: «مَضَتْ سَبْتَتَةً من الدهر»، أي: قطعةً منه، فهو اسم،

ولم يأت صفة، وفي آخره زائدان، وهما التاءان: الأولى من بناء الكلمة، والثانية للتأنيث. والذي يدل على زيادة الأولى قولهم في معناه: «سَنَبَ»، و«سَنَبَةً»، مثل «تمر»، و«تمرة»، فسقوط التاء من «سنب»، و«سنبه»، قاطع على زيادتها في «سنبته».

ومن ذلك «فَعْلُوَّةٌ». قالوا: «تَرْقُوَّةٌ»، و«قَرْئُوَّةٌ»، فالترقوة: العظم النابت بين ثغرة اللُحْخَر وبين العاتق. والقرنوة: نبت له ورق أغبر شبيه بالحنذقوق يُذْبَغ به، يُقال منه: «سِقَاءُ قَرْئَوِيٍّ» إذا ذُبغ بالقرنوة، فالواو زائدة، لأنها لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة، وتاء التأنيث زائدة، لا محالة.

ومن ذلك «فُعْلُوَّةٌ». قالوا: «عُنْصُوَّةٌ»، و«عنفوة»، ولم يأت صفة. فالعنصوة: الخُصْلَة من الشَّعر، والجمع: عَنَاصِرُ، يُقال: «في رياض بني فلان عناصر من النبت» أي: قليل متفرق، والهاء لازمة لهذه الواو، لا تُفَارِقُها كما كانت لازمة للياء في «جَذَرِيَّةٌ».

ومن ذلك «فَعْلُوتٌ» يكون اسماً وصفة، فالاسم: «جَبْرُوتٌ»، و«رَهْبُوتٌ»، و«رَحْمُوتٌ». والصفة «الْحَلْبُوتُ»، و«التَّرْبُوتُ»، فالرحموت والرهوت مصدران بمعنى الرُّخْمة والرَّهْبَة. والجَبْرُوت: التجبر. والحلبوت: الأسود، يُقال: «أسود حلبوت»، أي: حالك. والتربوت: الذلول، يُقال: «جمل تربوت»، و«ناقة تربوت» الذكر والأنثى فيه سواء، والواو والتاء في ذلك كله زائدة. أما الرحموت والرهوت ففلاشتقاق؛ وأما قولهم: «أسود حلبوت»، فالتاء زائدة لقولهم في معناه: «حُلْبُوبٌ»، أي: حالك، وهذا ثَبَّتَ في زيادة التاء، والواو أيضاً زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً.

ومن ذلك «فُعْلَالٌ»، قالوا: «قُرْطَاطٌ»، و«فُسْطَاطٌ». قال سيبويه^(١): وهو قليل في الكلام، ولا نعلمه جاء صفة، فالقرطاط: البَرْدَعَة التي تكون تحت الرُّحْل، ويُقال: «قُرْطَانٌ» بالنون أيضاً. والفسطاط: البيت من الشَّعر، يُقال: «فُسْطَاطٌ»، و«فِسْطَاطٌ»، والطاء زائدة مكررة، وكذلك الألف قبلها، وهو ملحق بـ«قُرْطَاسٍ»، و«حُمْلَاقٍ».

ومن ذلك «فُعْلَالٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «جَلْبَابٌ»، وهو المِلْحَفَة. والصفة: «شِمْلَالٌ» للناقة السريعة، يُقال: «ناقة شِمْلَال، وشِمْلِيل» أي: سريعة.

ومن ذلك «فُعْلِيلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم «جَلْتِيَّتٌ» والصفة «صِنْدِيدٌ» و«شِمْلِيلٌ»، فالحلثيت: ضرب من الصَّمغ.

ومن ذلك «فَعْلَعْلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «الْحَبْرَبْرُ»، و«التَّبْرَبْرُ»، وهما بمعنى واحد. حكى سيبويه: «ما أصاب منه حبربْرًا، ولا تبربْرًا، ولا حَوْرَوْرًا»^(٢)، أي:

(١) الكتاب ٤/٢٥٦.

(٢) لم أتع على هذا القول في كتاب سيبويه، وهو في اللسان ٤/١٦١ (حبر) منسوباً إلى سيبويه.

شيئاً. ويُقال: «ما في الذي تحدّثنا به حبربر»، أي: شيء. والصفة: «صَمَحَمَح»، و«دَمَكَمَك». فالصمحمح: الشديد، وقيل: القصير الغليظ؛ والدملك: الشديد، كزّر فيهما العين واللام، وأنكر الفراء أن يكون على «فَعْلَعَل»، وقال: هو فَعْلَلٌ، مثل «سَفَرَجَلٍ»، قال: ولو جاز أن يُقال: إنه «فَعْلَعَل» بتكرير لفظ العين واللام؛ لجاز أن يكون وزن «صَرَصَر»، «فَقَعَع» بتكرير لفظ الفاء والعين، والصواب الأول، وهو رأي سيبويه، وذلك أن الحرف لا يُحكّم بزيادته إلا بزيادته بعد إحراز ثلاثة أحرف أصول، و«صَرَصَر» وأشابهه لم يوجد فيه ذلك.

ومن ذلك «فَعْلَعَلٌ» في الاسم، قالوا: «ذُرْخَرَحَّ»، و«جُلْعَلَع»، ولا نعلمه صفة، فالذرحح: واحد الذراريح، والجُلْعَلَع: الجُعَل، فهذه الأسماء كلّها في آخرها زائدان، فاعرفه.

فصل

[زيادة ثلاثة أحرف مفترقة]

قال صاحب الكتاب: والثلاث المفترقة في نحو: «إِهْجِيرَى»، و«مَخَارِيقُ»، و«تَمَائِيلُ»، و«يَرَابِيعُ».

قال الشارح: قد زيد في الاسم ثلاث زوائد، فيكون الاسم بها على ستة أحرف، وتلك الزوائد تكون مفترقة ومجمعة. فالمفترقة تكون في الجمع والمفرد، فالمفرد: «إِفْعِيلَى». قالوا: «إِهْجِيرَى»، و«إِهْجِيرَاهُ»: دأبه وعادته، و«الإِجْرِيَاءُ» كذلك العادة، وهو من «الجَرْيِ»، فالهمزة زائدة، والياء الأولى المذغمة والألف الأخيرة.

وأما الجمع، فمن ذلك «مَفَاعِيلُ» يكون اسماً وصفة، فالاسم: «مَفَاعِيحُ»، و«مَخَارِيقُ»، والمخاريق: جمع مخراق، وهو المنديل يُلَفُّ لِيُضْرَبَ به، وفي الحديث: «الْبَرْقُ مَخَارِيقُ الْمَلَائِكَةِ»^(١). وقالوا في الصفة: «مَحَاصِيرُ»، و«مَنَاسِيبُ». والمحاضير: جمع مَحْضِيرٍ، وهو الشديد العَدُوِّ من الخيل، والمناسيب: جمع مَنُشُوبٍ، فالميم في أولها زائدة، لأنها في الواحد كذلك، والألف مزيدة للجمع، والياء الأخيرة زائدة، لأنها بدل من ألف زائدة.

ومن ذلك «تَفَاعِيلُ»، وهو بناء جمع أيضاً، قالوا في الاسم: «تَجَافِيْفُ»، و«تَمَائِيلُ»، في جمع «تَجْفَافٍ»، و«تَمَثَالٍ» بمعنى الصورة، ويكون على «يَفَاعِيلُ» في الاسم والصفة، فالاسم: «يَرَابِيعُ» جمع «يَرْبُوعٍ»، وهي دويبة، و«يَعَاقِيْبُ» جمع

(١) ورد الحديث في كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٢٦/٢.

«يَغْقُوبُ»، وهو ذكر القَبَج. والصفة: «يَحَامِيمُ»، و«يَخَاضِيرُ». فاليحَامِيمُ: جمع يَحْمُومٍ، وهو الدخان يصفون به إذا أرادوا الحُلْكَةَ. واليخاضِيرُ: جمع يَخْضُورٍ، وهو الأخضر، وصفوا به كما وصفوا باليحموم.

فصل

[زيادة ثلاثة أحرف مجتمعة قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: والمجتمعة قبل الفاء في «مُسْتَقْبَلٍ».

قال الشارح: لا يكون هذا المثال إلا صفة فيما كان جاريًا على الفعل، نحو: «مستخرج»، و«مستعلم» فالميم والسين والتاء زوائد، لأنها تسقط في «خرج»، و«علم».

فصل

[زيادة ثلاثة أحرف بين العين واللام]

قال صاحب الكتاب: وبين العين واللام في «سَلَايِمَ»، و«قَرَاوِيحَ».

قال الشارح: قد فصلوا بهذه الزيادات الثلاث بين العين واللام، وذلك في «فَعَالِيلَ» نحو: «سَلَايِمَ». وذلك أن واحده «سُلَمٌ»، فاللام الثانية زائدة. وإذا كُسِرَ للجمع، زيدت ألف الجمع بعد اللام الأولى، وبعدها اللام الزائدة، وبعد اللام الياء للإشباع، كأنهم كسروا «سَلَامًا»، فكانت ثلاث زوائد بين العين واللام.

ومن ذلك «فَعَاوِيلُ»، نحو: «قِرْزَاجَ»، و«قَرَاوِيحَ»، معك في الواحد الواو والألف زائدتان، وزيدت ألف الجمع قبل الواو، فاجتمع ثلاث زوائد قبل اللام.

فصل

[زيادة ثلاثة أحرف بعد اللام]

قال صاحب الكتاب: وبعد اللام في «صَلْيَانِ»، و«عُنْفُوانَ»، و«عِرْفَانَ»، و«تَبْقَانِ»، و«كِبْرِيَاءَ»، و«سَبِيْمَاءَ»، و«مَرَحِيًّا».

قال الشارح: قد جاءت هذه الزيادات الثلاث آخرًا بعد اللام. من ذلك «فَعْلِيَانِ» بكسر الفاء، جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «صَلْيَانُ»، و«بَلْيَانُ»، والصفة: «العِنْظِيَانِ»، و«الخِرْبَانِ»، ف«الصَّلْيَانِ» نبت؛ والبَلْيَانُ: قالوا: بلدٌ، ويُقال: «ذهب بذي بَلْيَانِ»، أي: حيث لا يدري، والعِنْظِيَانِ: الجافي، وقيل: «الشَّابُّ الطَّرِيَّ»؛ والخِرْبَانُ: الجَبَانُ.

ومن ذلك «فُعْلُوَانٌ»، قالوا: «عُنْظُوَانٌ»، و«عُنْفُوَانٌ»، ولم يأتِ صفة. فالعنْظُوَانُ: شجرٌ، والعنفُوَانُ: أولُ الشباب.

ومن ذلك «فُعِلَّانٌ» بكسر الفاء والعين وتشديد اللام في الاسم، قالوا: «فِرْكَاَنٌ»، و«عِرْبَانٌ»؛ فالفِرْكَاَنُ: البُغض من «فركب المرأة زوجها»، وهو اسم؛ وعِرْقَانُ: مصدر بمعنى المَعْرِفَةِ، وهو اسم رجلٍ أيضًا.

ومن ذلك «فَعِلَّانٌ». قالوا: «تَيْقَانٌ» وهو اسم، ومعناه أولُ الشيء، يُقال: «جاءنا على ثِقَانٍ ذلك»، أي: أوله، فالألف والنون والحرف الأخير من المضاعف زوائد.

ومن ذلك «فُعْلِيَاءٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم «كِبْرِيَاءٌ» و«سِيْمِيَاءٌ»، والصفة: «جِرْيَاءٌ». فالكبرياء: مصدر بمعنى الكِبَر، وفي آخره ثلاث زوائد، وهي الياء والهمزة والألف قبلها والسيمياء: العلامة. والجربياء: الثُكْبَاء من الرياح، وهي بين الشمال والذُبُور.

ومن ذلك «فَعَلِيَّانٌ». قالوا: «مَرَحِيَّانٌ» وهو زَجَرٌ يُقال عند الرَّمْي؛ و«بَرَدِيَّانٌ» وهو نهر بالشام، هكذا في كتاب سيبويه^(١)، والمعروف «بَرَدِيٌّ»، قال الشاعر [من الكامل]:

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيضِ عَلَيْهِمْ بَرَدِيٌّ يَصْفَقُ بِالرَّجِيْقِ السُّلْسِلِ^(٢)

فصل

[زيادة ثلاثة أحرف: اثنان منها مجتمعان والثالث منفرد]

قال صاحب الكتاب: وقد اجتمعت ثنتان، وانفردت واحدة في نحو «أَفْعُوَانٌ»، و«إِضْجِيَانٌ»، و«أَرْوَنَانٌ»، و«أَرْبِعَاءٌ»، و«أَرْبُعَاءٌ»، و«قَاصِعَاءٌ»، و«فَاسَاطِيْطٌ»، و«سَرَاجِيْنٌ»، و«ثَلَاثَاءٌ»، و«سَلَامَانٌ»، و«قَرَامِيَّةٌ»، و«قَلَسُوءَةٌ»، و«خُنْفَسَاءٌ»، و«تَيْتَحَانٌ»، و«عُمْدَانٌ»، و«مَلَكَمَانٌ».



قال الشارح: هذا الفصل موافقٌ للفصل الذي قبله من جهة، ومخالفٌ من جهة أخرى؛ فالموافقة أن في كل واحد من هذه الأسماء ثلاث زوائد كالفصل المتقدم؛ وأمّا جهة المخالفة، فإنّ الزوائد في هذه الأسماء منفردة، منها اثنتان مجتمعتان، وواحدة منفردة، وذلك في أسماء مختلفة البناء أيضًا، فمنها ما هو على زنة «أَفْعُلَانٌ»، بضمّ الهمزة والعين، ويكون اسمًا وصفة. فالاسم: «أَفْعُوَانٌ»، و«أَفْعُوَانٌ»، والصفة: «أُسْعُلَانٌ»، و«أَلْعُبَانٌ»؛ فالأفعوان: ذَكَرُ الأفاعي، والهمزة في أوله زائدة، والألف والنون

(١) الكتاب ٢٦٥/٤.

(٢) تقدم بالرقم ٣٩٦.

في آخره زائدتان، يدلّ على ذلك قولهم: «فعوة السّم». وهذا قاطع على أن الفاء والعين أصلان دون الباقي. والأقحوان: نبت طيب الريح، حوالبه ورق أبيض، وسطه أصفر، وهو البابونج، الهمزة في أوله زائدة، والألف والنون في آخره زائدتان، لقولهم: «دواء مَفْحُو»، إذا كان فيه الأقحوان. والإسحلان: التام. والألعبان: اللّغاب.

ومن ذلك «إفعلان» بكسر العين وكسر الهمزة، وهو قليل يكون في الاسم والصفة، فالاسم: «إسحمان»، والصفة «ليلة إضحيانة». فالإسحمان: جَبِيلٌ بعينه؛ والإضحيانة: الْمُضِيئة.

ومن ذلك «أفعلان» بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين، ولم يأت إلا صفة، قالوا: «عَجِيْنٌ أَتْبَجَانٌ»، إذا سُقِيَ كثيراً وأُجِيدَ عَجْنُهُ. و«أزوانان»، يُقال: «يومٌ أرونانٌ»: أي: شديد.

ومن ذلك «أفعللاء». قال سيبويه^(١): ولا نعلمه جاء إلا في «الأزبعاء»، وقد بفتح الباء كأنه جمع «زَبِيع»، وهو من أبنية التكسير، نحو: «شَقِيٌّ» و«أشَقِيَاء»، و«صَفِيٌّ» و«أصفياء»، و«نَبِيٌّ» و«أنبياء».

ومن ذلك «فاعلاء»، نحو: «القاصعاء»، و«الناقعاء»، وهما من جِحرَةِ الزَبُوع، ولا نعلمه جاء صفة.

ومن ذلك «فَعَالِيلٌ»، وهو من أبنية التكسير جاء اسماً وصفة، فالاسم: «ظَنَابِيْبٌ»، و«فَسَاطِيطٌ»، والصفة: «شماليل»، و«بهاليل». ف«ظنابيب»: جمع ظَنُوبٍ، وهو عَظْمُ الساق، والألف زائدة للجمع، والياء المبدلة من واو «ظنبوب» زائدة أيضاً، لأنها بدل من زائد. وإنما صارت ياء لانكسار ما قبلها. والباء مكررة للإلحاق بـ«جَزْمُوقٍ». والفَسَاطِيطُ: جمع فُسْطَاطٍ، وهو ضرب من الأبنية، والطاء زائدة مكررة للإلحاق بـ«قُرْطَاسٍ»، وكذلك اللام في «شِمْلَالٍ» للإلحاق بـ«جَمْلَاقٍ». واللام في «بُهْلُولٍ» مكررة أيضاً للإلحاق بـ«جَزْمُوقٍ». والشّمَالِيلُ: جمع شِمْلَالٍ، وهي الناقة السريعة، والبهاليل: جمع بُهْلُولٍ، وهو من الرجال الضَّحَاكُ.

ومن ذلك «فَعَالِيْن». قالوا في الاسم: «سَرَاحِيْنٌ»، و«فَرَازِيْنٌ»، ولا نعلمه جاء صفة. فالسراحين: جمع سِرْحَانٍ، وهو الذئب، وقد يستعمل في الأسد. والفرازين: جمع فِرْزَانٍ.

ومن ذلك «فَعَالَاء». قالوا في الاسم: «ثَلَاثَاءٌ»، و«براكاء»، وفي الصفة «عَيَايَاءٌ»، و«طَبَاقَاءٌ». فالثلاثاء من الأيتام معروف، الثاء واللام فيه أصلٌ، وما عداه زائد. وبراكاء:

اسم الثبات في الحرب، وهو من «البُرُوك». ويُقال: «رجُلٌ عَيَاءٌ»، أي: ذو عَيٍّ في الأمر والمنطق، ومثله «طَبَاقٌ»، وهو من الإبل الذي لا يُخسِن الضراب، وقد يوصف به الرجل الأحمق.

ومن ذلك «فَعَالَان». قالوا: «سَلَامَانٌ»، و«خَمَاطَانٌ»، ولم يأتِ صفة. فالسلامان: شجر. وحماطان: موضع في قول العِزْمِي، وأنشد [من الرجز]:

يا دَارَ سَلَمَى في حَمَاطَانٍ اسْلَمِي ٩٥٣-

وقال ثَعْلَبٌ: هو نَبْتُ.

ومن ذلك «فُعَالِيَّة» بضم الفاء في الاسم والصفة، فالاسم: «هَبَارِيَّة»، و«صُرَاجِيَّة»، والصفة، نحو: «العَفَارِيَّة»، و«القِرَاسِيَّة». فالهبارية كالحزاز في الرأس. والصراحية كالتصريح والتلخيص للشيء. والعفارية: الشديد. والقراسية: الفحل العظيم، فالالف زائدة في هذه الأسماء؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة الأصول إلا زائدة، والياء كذلك، وتاء التأنيث، وهي لازمة في هذا البناء.

ومن ذلك «فَعُتْلَوَّة». قالوا: «فَلْتُسُوَّة»، فالنون زائدة، لأنه ليس في الأسماء مثل «سَفَرُجَلَّة» بضم الجيم، والواو أيضا زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلا كذلك، والتاء لازمة لهذه الواو.

ومن ذلك «فُعُتْلَاء» بضم الفاء وفتح العين، نحو: «خُنْفَسَاء» ولم يأتِ صفة، فالخنفساء: دويبة وهي الخُنْفَسُ أيضًا. وقد حكى فيها العُورِي الضم، فقال: «خُنْفَسَاء»، و«خُنْفَسُ» بضم الفاء والعين، ووزنه فُعُتْلٌ، فالنون زائدة، لأنه ليس في الكلام «فُعُتْلٌ»، ولا «فُعُتْلٌ»، مثل: «جُحْدُبٍ». وإذا كانت زائدة في لغة من فتح؛ فهي زائدة في لغة من ضم، لأنها لا تكون زائدة في لغة، أصلاً في أخرى.

ومن ذلك «فَيَعْلَان» جاء اسماً وصفة، فالاسم: «قَيَقْبَانٌ»، و«سَيَسْبَانٌ»، والصفة:

٩٥٣ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٧٧/٧ (حط)؛ وتاج العروس ٢١٣/١٩ (حط).

المعنى: يدعوا لدار حبيته سلمى بالسلامة في هذا الموضع.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دار»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «سلمى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للمتعذر. «في حماطان»: جاز ومجرور (ممنوع من الصرف) متعلقان بمحذوف حال. «اسلمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنثة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

وجملة النداء: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسلمي»: استئنافية لا محل لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «في حماطان» حيث جاءت اسم موضع لذا لم يجرها بالياء والنون كالمثنى، بل بالفتحة عوضاً عن الكسرة كالممنوع من الصرف.

«هَيَّيَّانُ»، و«تَيَّحَانُ». فالقيقيبان: شجر يُتخذ من السُّروج، والسَّيَّيْبَان: شجر أيضًا. والهيَّيَّان: الجبان، وهو من الهَيْبَةِ، يُقال: «هَيَّيَّانُ» بالفتح والكسر. وكذلك «تَيَّحَانُ»، يُقال: «رجل مَيَّيَّحٌ وتَيَّحَانُ»، إذا تَعَرَّضَ لِمَا لَا يَغْنِيهِ، و«فرس مَيَّيَّحٌ وتَيَّحَانُ» إذا اعترض في مَشْيِهِ نشاطًا. و«فَيَّيَّعِلَانُ» بالكسر من أبنية المعتلِّ، ولا يكون منه في الصحيح، قال سيبويه^(١): «ولا نعلم في الكلام: «فَيَّيَّعِلَانُ» بالكسر غير المعتلِّ».

ومن ذلك «فُعْلَانُ» فيهما، فالاسم: «خُوْمَانُ»، و«الصفة» «عُمْدَانُ»، و«جُلْبَانُ».

ومن ذلك «مَفْعَلَانُ»، نحو: «مَلَكْعَانُ»، و«مَلَأْمَانُ»، وهما اسمان معرفتان لا يستعملان إلا في النداء، فملأمان: من اللُّؤْم، الميم في أوله زائدة، والألف والنون في آخره زائدتان؛ و«ملكعان» كقولك: «يا لَكْعُ»، وهو بمعنى الهُجْنَةِ.

فصل

[زيادة أربعة أحرف]

قال صاحب الكتاب: والأربعة في نحو: «اشْهِيَابُ»، و«اخْمِيرَارُ».

قال الشارح: هذه غاية ما ينتهي إليه بنات الثلاثة في الزيادة، فيصير الاسم الثلاثي على سبعة أحرف، وذلك نحو: «اشْهِيَابُ»، و«اخْمِيرَارُ» مصدر «اشْهَابُ»، و«احْمَارُ»، والشَّهْبَةُ في الألوان: بياضٌ يغلب على السواد، يُقال: «اشْهَابُ» و«اشْهَبُ» مقصور منه. وكذلك «احْمَارُ» و«احْمَرُ». و«الاحْمِيرَارُ»: مصدر «احْمَارُ» والاحْمَارُ: مصدر: «احْمَرُ»، فالزائد في «اشْهِيَابُ» الهمزة الأولى، جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن، والياء التي بعد الهاء زائدة أيضًا، وهي بدل من أَلِف «اشْهَابُ»، قُلِبَتْ ياءٌ لانكسار ما قبلها، والألف بعد الباء الأولى والياء الثانية أيضًا زائدة، لأنها مكررة، ألا ترى أنها ليست موجودة في «الشَّهْبَةُ»؟ وكذلك «احْمِيرَارُ»، لأن الراء الثانية ليست موجودة في «الحُمْرَةُ»، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

الرُّباعيُّ

فصل

[أبنية الاسم الرباعي المجرد]

قال صاحب الكتاب: للمجرد منه خمسة أبنية، أمثلتها: «جَعْفَرٌ»، و«دِرْهَمٌ»، و«بُرْثُنٌ»، و«زَبْرَجٌ»، و«فَطْلُخٌ». وتُحِيط بأبنية المزيد فيه الأمثلة التي أذكرها، والزيادة فيها ترتقي إلى الثلاث.

قال الشارح: قوله: «للمجرد منه» احتراز من المزيد فيه من الرباعي، وأبنيته خمسة. من ذلك «فُعْلُلٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «جَعْفَرٌ»، و«عَنْتَرٌ»، والصفة: «سَلْهَبٌ» و«خَلْجَمٌ». فجعفر نهرٌ، وقد سُمِّيَ به. والعنتر: الذباب الأزرق، ونونه أصل، لأن الأصل عدم الزيادة، والسلب من الخيل: الطويل. والخلجم: الطويل.

ومن ذلك «فُعْلُلٌ» بكسر الفاء وفتح اللام، يكون اسمًا وصفة. فالاسم: «دِرْهَمٌ»، و«قَلْعَمٌ»، والصفة: «هَجْرَجٌ»، و«هَبْلَعٌ» عند سيبويه^(١). فالدرهم معروف، وهو فارسيّ معرّب. والقلع: الشيخ الكبير. والهجرع: الطويل. والهبلع: الأكل. وسيبويه^(١) يرى أن الهاء فيهما أصل، وذلك لقلّة زيادة الهاء، وأبو الحسن كان يذهب إلى أن الهاء في «هجرع»، و«هبلع» زائدة، لأنه كان يأخذه من «الجَرَج»، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُول، وهبلع من البلع.

ومن ذلك «فُعْلُلٌ» بضَمّ الفاء واللام فيهما، فالاسم «بُرْثُنٌ»، و«خُبْرُجٌ»، والصفة «جُرْشُعٌ»، و«كُنْدُرٌ». فالبرثن: واحد البراثين، وهو من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، والمخْلَبُ كالظفر منه. والحبرج: هو الحَرَب، وهو ذَكَرُ الحُبَارَى عن أبي سعيد؛ والجَرَشع: من الإبل العظيم، والكندر القصير.

(١) الكتاب ٢٨٩/٤.

ومن ذلك «فَعْلَلٌ». فالاسم: «زَبْرَجٌ»، و«زَبْرَجٌ»، والصفة: «عَنْفَصٌ»، و«خَرْمِلٌ». فالزبرج: الزينة، ويُقال هو الذهب؛ والزبر: ما يعلو الفَرْخَ والشوب الجديد كالخَز. والعنقص: المرأة البديئة القليلة الحياء. والخرميل بالحاء المعجمة: المرأة الحَمَقاء.

ومن ذلك «فَعَلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «فَطَحَلٌ»، و«فَمَطَرٌ»، والصفة: «هَزِيرٌ»، و«سَبَطَرٌ». والفطحل: زمن من قبل خلق الناس. والفمطر: وعاء يجعل فيه الكتب. والهزير: الجري، وهو من صفات الأسد. والسبتر: الممتد، يقال: «سَبَطَ»، و«سَبَطَرٌ».

وأضاف أبو الحسن بناءً سادساً، وهو «فَعْلَلٌ» وحكى: «جُخْدَبٌ» بفتح الدال، وسيبويه^(١) لم يثبت هذا الوزن، ويرويه: «جُخْدَبًا» بالضم كـ«بُرْثَنٌ»، وحمل رواية الأخفش على أنهم أرادوا «جُخَادِبَ»، ثم حذفوا، وذلك لأنهم يقولون: «جُخْدَبًا»، و«جُخَادِبًا»، كما قالوا: «عَلِبَطٌ»، و«عَلَابِطٌ»، و«هَدِيدٌ»، و«هَدَايِدٌ». قال سيبويه: والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال «فُعَالِلٌ» جائز فيه، فكما قالوا في «عَلِبَطٌ»، و«هَدِيدٌ»: أنه مخفف من «عَلَابِطٌ»، و«هَدَايِدٌ»، فكذلك «جُخْدَبٌ» مخفف من «جُخَادِبِ»، إلا أن جُخْدَبًا مخفف من جهتين: بحذف الألف، وسكون الخاء، وجميع ما تقدم مخفف بحذف الألف لا غير. وأرى القول ما قاله أبو الحسن، لأن الفراء قد حكى: «بُرْقَعٌ»، و«بُرْقَعٌ»، و«طُحْلَبٌ»، و«طُحْلَبٌ»، و«قُعْدَدٌ»، و«قُعْدَدٌ»، و«دُخْلَلٌ»، و«دُخْلَلٌ»، وهذا وإن كان المشهور فيه الضم، إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة، ولا سبيل إلى رده. ويؤيد ذلك أنهم قد قالوا: «سُودَدٌ»، و«عُوطُطٌ»، فـ«سودد» من لفظ «سبد»، و«عوطط» من لفظ «عائط»، فإظهار التضعيف فيهما دليل على إرادة الإلحاق، كما قالوا: «مَهْدَدٌ»، و«قَرْدَدٌ» حين أرادوا الإلحاق بـ«جعفر»، وعلى هذا يكون الألف في «بُهْمَاءَ»، و«دُنْيَاءَ» فيما حكاه ابن الأعرابي للإلحاق بـ«جُخْدَبِ».

وقوله: «ونحيط بأبنية المزيد فيه الأمثلة التي أذكرها»، يريد أنه قد يزداد على الرباعي كما قد زيد في الثلاثي، وسنذكر أبنية المزيد فيه مفصلاً بعد.

وقوله: «والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث»، يريد أن تصرفهم بالزيادة في الرباعي ليس كتصرفهم في الثلاثي، وإنما قلّ تصرفهم في الرباعي لقلته، وإذا لم تكثر الكلمة، لم يكثّر التصرف فيها.

فصل

[زيادة حرف واحد قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو «مُدْخَرَجٌ».

قال الشارح: الزيادة في بنات الأربعة تكون على ضربين: للإلحاق ولغير الإلحاق، فإذا كان على خمسة أحرف منها حرف زائد، وكان نظم متحركاته وسواكنه على نظم الخمسة؛ كان ملحقا، نحو: «عَمَيْثَلِ» الياء فيه زائدة، و«جَحَنْفَلِ» النون أيضا فيه زائدة، وهما ملحقان بالياء والنون بمثال «سَفَرَجَلِ». ألا ترى أنهما مثله في عدده وحركاته وسكناته؟ وما كان لغير إلحاق فهو ما كان فيه زائد، وخالف فيه أبنية الأصول.

وقد تكون الزيادة واحدة، وتكون اثنتين، وتكون ثلاثا، وأكثر ما ينتهي إليه الاسم الرباعي بالزيادة سبعة أحرف، فيكون المزيد فيه ثلاثة أحرف، نحو: «اخْرُتْجَام». ولا يلحق ذوات الأربعة شيء من الزوائد أولا، وذلك لقلة التصرف في الرباعي، وأن الزيادة أولا لا تتمكن نمكتها حشواً وأجزاً، ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزداد أولا البتة، وتزداد حشواً مضاعفةً وغير مضاعفة، فالمضاعفة، نحو: «كَرَّوْسٍ»، و«عَطَّوْدٍ»، و«اجْلَوْدٍ»، و«اخْرَوْطٌ» وغير المضاعفة، نحو: واو «عَجُوزٍ»، وواو «جَرْمُوفٍ»، فلذلك إذا رأيت همزة أو ميماً بعدها أربعة أحرف أصول؛ حكمت على الهمزة والميم بأنهما أصلان، إلا أن يكون الاسم جارياً على الفعل، نحو: «دَحْرَجَ»، و«سَرْهَفَ»، و«مُدْخَرَجَ»، و«مسرَهَفَ»، فتلحق الميم اسم الفاعل، كما تلحق «أَفْعَلْتُ» من «أَكْرَمْتُ»، فأنا مُكْرَمٌ. ولو كان ثلاثياً وفي أوله همزة، أو ميم، لم تكونا إلا زائدتين، نحو: «أَكْرَمَ»، و«أَفْكَلِ»، فلذلك قلنا: إن الهمزة في أول «إبراهيم»، و«إسماعيل» أصل، لأنها في أول بنات الأربعة، وذلك لأن الياء والراء والهاء والميم أصول، والألف والياء زائدتان، لأنهما لا تكونان مع الثلاثة فصاعداً، إلا كذلك، ومثله «إسماعيل» السين والميم والعين واللام أصول، فالهمزة إذا أصل كذلك، فاعرفه.

فصل

[زيادة حرف واحد بعد الفاء]

قال صاحب الكتاب: وهي بعد الفاء في نحو: «قِنْفَخِرٍ»، و«كُنْتَالٍ»، و«كَنْهَلٍ»^(١).

قال الشارح: قد وقعت الزيادة في الرباعي على ضربين نحن نذكرها، فمن ذلك وقوعها ثانياً على «قُنْعَلِ» ويكون اسماً وصفة، فالاسم: «خُنْثَبَةٌ» وهي الناقة، والصفة «قِنْفَخِرٌ»، و«كُنْتَالٌ». فالقنفخر: الفائت في نوعه، والنون فيه زائدة للاشتقاق، ألا ترى أنهم قالوا في معناه: «قُفَاخِرٌ»، و«قُفَاخِرِي»، فسقوط النون في «قفاخر»، و«قفاخري» دليل على زيادتها في «قنفخر». ولو حُلِينَا والقياس، لكانت أصلاً، لأنها بإزاء الراء من

(١) يفتح الباء وضمها.

«جُرْذَخْلٍ»^(١)، و«قِرْطَظٍ»^(٢)، لكن ورد من السماع ما أرغب عن القياس، على أنه حكي السيرافي: «قُنْفَقَرٌ» بضم القاف، فعلى هذا تكون النون زائدة للمثال، لأنه ليس في الكلام «جُرْذَخْلٌ» بضم الجيم.

ومن ذلك «كُنْتَالٌ» وهو القصير، والنون زائدة، لأنه ليس في الكلام «فُعْلَلٌ».

ومن ذلك «فَتَعَلَلٌ» قالوا: «كَنَهَبَلٌ»، وهو شجر، فالتون زائدة، لأنه ليس في الأصول «سَفَرَجَلٌ» بضم الجيم، وهو قليل.

فصل

[زيادة حرف واحد بعد العين]

قال صاحب الكتاب: وبعد العين في نحو: «عُذَافِرٌ»، و«سَمَيْدَعٌ»، و«فَدَوْكَسٌ»، و«حَبَارِجٌ»، و«حَزَنْبَلٌ»، و«قَرَنْقَلٌ»، و«عَلَكُدٌ»، و«هَمَّقِعٌ»، و«شُمَخِرٌ».

قال الشارح: وقد جاءت الزيادة بعد العين في تسعة أبنية، من ذلك «فُعَالِبِلٌ»، وقد جاء اسماً وصفة، فالاسم: «جُحَادِبٌ»، و«بُرَائِلٌ»، والصفة: «فُرَافِصٌ»، و«عُذَافِرٌ»، فالجُحَادِبُ والجُحَادِبُ: ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، وألفه زائدة. و«بُرَائِلُ الديك» هو ريش رَقَبَتِهِ، يُقال: «بَرَأَلُ الديك»، إذا نفش برائله ليقاتل، والألف فيه زائدة. والفُرافِص: الأسد. والعُذَافِرُ: الجمل الشديد.

ومن ذلك «فُعَيْلَلٌ»، ولا يكون إلا صفة، وذلك نحو: «سَمَيْدَعٌ»، وهو السبد، و«عَمَيْثَلٌ»، وهو «الذِيَال» بذنبه، ويُقال: «ناقَةٌ عَمَيْثَلَةٌ»، أي: جسيمة.

ومن ذلك «فُعُولَلٌ»، يكون اسماً وصفة، فالاسم: «حَبَوُكُرٌ» و«فَدَوْكَسٌ»، والصفة: «سَرَوْمَطٌ»، و«عَشْوُزَنٌ». فالحبوكر: الداهية. والفدوكس: الأسد. والسرومط: الطويل من الإبل وغيرها. والعشوزن: الصلب الشديد، والمؤنث عشوزنة.

ومن ذلك «فُعَالِبِلٌ»، وهو بناء تكسير يكون اسماً وصفة، فالاسم: «حَبَارِجٌ» تكسير «حُبْرَجٍ»، والصفة: «قَرَاثِبٌ»، وهو تكسير «قِرْثَبٌ» بكسر القاف، وهو المُسَبِن، وقد وقعت الزيادة فيهما بعد العين.

فمن ذلك «فَعَنْتَلٌ» بفتح الفاء والعين واللام، ولا يكون إلا صفة، قالوا: «جَحَنْقَلٌ»

(١) الجردخل من الإبل: الضخم. (لسان العرب ١١/١٠٩ (جردخل)). وسيشرحها المؤلف في الفصل التالي.

(٢) القرطعب: السحاب كما سيشرحها المؤلف في الفصل التالي. وفي لسان العرب ١/٦٧١ (قرطعب): «ما عليه قرطبة، أي: قطعة خرقعة».

لـلـغـلـيـظ الشـفـة، و«حَزَنْبَلٌ» لـلـقـصـير المـوـثـوق الحَلَقَى، والنون زائدة فيه بعد العين، ألحقته بـ«شَمَرْدَلٍ»؛ لأنها لا تكون ثالثة ساكنة في الخمسة إلا زائدة، وذلك لكثرة ما ظهر من ذلك بالاشتقاق من نحو: «حَبْطَى»، و«دَلَنْطَى»، ثم حمل غير المشتق على المشتق.

ومن ذلك «فَعَنْلٌ» بضم اللام في الاسم، وهو قليل، قالوا: «عَرَنْتَنٌ»، و«قَرَنْفَلٌ». فالعرنتن: نبت يدبغ به. والقرنفل: نبت وهو من طيب العرب، والنون فيه زائدة لما ذكرناه، ولأنه ليس في الأصول ما هو على مثال «سَقَرَجَلٍ» بضم الجيم.

ومن ذلك «فَعَلٌ» بكسر الفاء وفتح العين مضاعفة، ولا نعلمه جاء إلا صفة، قالوا: «عَلَكْدٌ»، و«هَلْفَسٌ». فالعلكد: الغليظ، وقال المبرد: العجوز المُسَيِّتة. والهلفس: الشديد من الجمال والناس، واللام الثانية التي هي عين مضاعفة زائدة.

ومن ذلك «فَعَلْلٌ» بضم الفاء، وفتح العين مضاعفة وكسر اللام الأولى، قالوا في الاسم: «هُمَّقِعٌ»، وفي الصفة: «رُمْلِقٌ». الهمقع: نبت. قال الجرمي: هو ثمر التَّضْب، فعلى هذا هو اسم. قال الفراء: قال لي شَبِيلٌ: هو الأحمق، فعلى هذا يكون صفة، والأوّل مضمون كلام سيبويه^(١). والرُمْلِق: الذي يُنزل قبل أن يُجامع، وقيل: الذي ينسك، ويخرج من بين القوم، يُقال: «رُمْلِقٌ»، و«رُمْلِقٌ»، مثل «هَدْبِدٍ».

ومن ذلك «فَعَلٌ» بضم الفاء وتشديد العين وإسكان اللام الأولى، قالوا: «شَمَخِرٌ»، و«صُمَخِرٌ»؛ فالشَمَخِر: العظيم من الإبل والناس، والصُمَخِر: المتعظم، قال رؤبة [من الرجز]:

٩٥٤- أنا ابنُ كلِّ مُضْعَبٍ شُمَخِرٍ سام على رُغَمِ العِدَى صُمَخِرٍ
يا أيها الجاهلُ ذو التَّنْزِي لا تُوعِدَنَّ حَيَّةً بالُّكُزِ

(١) الكتاب ٢٩٨/٤.

٩٥٤- التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦٣، ٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٧١/١؛ والمقاصد النحوية ٢١٩/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦٩/٥؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ والمقتضب ٢١٨/٤.

اللغة: التنزي هنا خفة الجهل، وأصل التنزي الوثب.

الإعراب: «أنا»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «ابن»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «كلّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «مُضْعَبٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شُمَخِرٌ»: نعت مجرور بالكسرة. «سام»: نعت ثانٍ مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. «على»: حرف جر. «رُغَمِ»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بـ«سام»، وهو مضاف. «العِدَى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المفردة على الألف للتعذر. «صُمَخِرٌ»: نعت مجرور بالكسرة. «يا»: حرف للنداء. «أيها»: «أي»: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف للتنبيه. «الجاهل»: صفة لـ«أي» مرفوعة. «ذو»: صفة لـ«الجاهل» مرفوعة بالواو لأنه من الأسماء الستة. «التنزي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للتثقل. «لا»:

والزيادة في ذلك كله وقعت ثالثة بعد العين .

فصل

[زيادة حرف واحد بعد اللام الأولى]

قال صاحب الكتاب : وبعد اللام الأولى في نحو «قَنْدِيل»، و«زُنْبُور»، و«عُرْنَيْق»، و«فِرْدَوْس»، و«قَرَبُوس»، و«كَنْهَوز»، و«صُلْصَال»، و«سِرْدَاح»، و«شَفْلَح»، و«صُفْرُق» .

قال الشارح : قد جاءت الزيادة رابعة بعد اللام الأولى في أسماء صالحة العدة ، تُقَارِبُ عشرة أبنية ، من ذلك «فَعْلِيل» وذلك في الاسم والصفة ، فالاسم : «قَنْدِيل»، و«بَرْطِيل»، والصفة : «شَنْطِير»، و«هَمْهِيم». فالقنديل : معروف ، والبرطيل : حجر طويل قدر الذراع . والشنطير : السبيء الخلق . والههميم : الذي يُرَدِّدُ بِهِمِهِمْ ، ويقال : «جِمَارٌ هَمْهِيمٌ» ، أي : في صوته ترديد من الهمهمة .

ومن ذلك «فُعْلُول» في الاسم والصفة ، فالاسم : «عُصْفُورٌ»، و«زُنْبُورٌ»، والصفة : «سُرْحُوبٌ»، و«قُرْضُوبٌ» . فالعصفور والزنبور معروفان ، والسرحوب : الطويل . والقرضوب : السيف القاطع . والقرضوب : الفقير ، وهو من أسماء السيف ، وربما قيل للض قرضوب .

ومن ذلك «فُعْلِيل» بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى ، قالوا في الصفة : «عُرْنَيْقٌ»، وهو الرفيع السيد ، والغرنيق من طيور الماء طويل العنق . قال الهذلي يصف غواصاً [من الطويل] :

٩٥٥- [أجاز إليها لُجَّةً بعد لُجَّةٍ] أزل كعُرْنَيْقِ الضُّحُولِ عَمُوجُ

= حرف نهي . «توعدن» : فعل مضارع مبني في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون حرف تركيد . «حِجَّةٌ» : مفعول به منصوب بالفتحة . «بالنكر» : جار ومجرور متعلقان بـ«توعدن» .

وجملة «أنا ابن . . .» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «يا أيها الجاهل» : استئنافية لا محل لها من الإعراب . وجملة «لا توعدن» : جواب النداء لا محل لها من الإعراب . والشاهد فيه قوله : «شمخر» و«ضمخر» على وزن «فُعْلٌ» .

٩٥٥ - التخريج : البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٣٤ ؛ ولان العرب ١٠/ ٢٨٧ (غرنق) ؛ وناج العروس (غرنق) .

اللغة والمعنى : أجاز : عبر . اللجة : معظم الماء . الأزل : الغائص .

يقول : عبر إليها غائصاً كغرنق يتلوى في مياه ضحلة .

الإعراب : «أجاز» : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو . «إليها» :

جاز ومجرور متعلقان بالفعل . «لجة» : مفعول به منصوب بالفتحة «بعد» : مفعول فيه ظرف مكان =

الضحول: جمع ضَحْل، وهو الماء القليل، والعموج: الاعوجاج، يُقال: «سَهْمٌ عَمُوجٌ»: يلتوي. قال الجوهري^(١): وإذا وصف به الرجال؛ قالوا: «غِرْنِيقٌ» بكسر الفاء، و«غِرْنِيقٌ» بالضم، والجمع: غِرَانِقٌ بالفتح، وغرانيق.

ومن ذلك «فَعْلُولٌ» جاء في الاسم والصفة، فالاسم «فِرْدَوْسٌ»، و«جِرْدُونٌ»، والصفة «عِلْطَوْسٌ». فالفردوس: هو البستان، ويقال هو حديقة في الجنة، والحرذون: دويبة كالقطة. والعلطوس: الناقة الفارسة.

ومن ذلك: «فَعْلُولٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «قَرَبُوسٌ»، و«زَرَجُونٌ»، والصفة: «قَرَقُوسٌ» و«خَلْكُوكٌ». فالقربوس: للسرج معروف، و«الزَّرَجُون»: العُخْمَر، سُميت بذلك للونها، وأصلها بالفارسية «زركون»: الزر: الذهب، والكون: اللون، وقال أبو عمر الجرمي: هو صِبْغٌ أحمر.

ومن ذلك «فَعْلُولٌ» بفتح الفاء والعين وسكون اللام وفتح الواو، قالوا: «كَنْهَوْرٌ»، و«بَلَهَوْرٌ»، والكنهور: السحاب العظيم، والبَلَهَوْر: من ملوك الهند، يُقال لكل ملك عظيم منهم: بلهور، ولا نعلمه اسمًا.

ومن ذلك «فَعْلَالٌ»، ولا يكون في الكلام إلا في المضاعف من ذوات الأربعة، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «الزُّلْزَالُ»، و«الحَثْحَاثُ»، والصفة: «الصلصال»، و«القسقاس». فالزُّلْزَال: مصدر كالزُّلْزَلَة، والحثحات: بمعنى الحثثة، يُقال: «حَثْثُهُ»، و«حَثْحَثُهُ». والصلصال: الطين الحرّ، حُلِطَ بالرمْل، فصار يتصلصل إذا جفّ، فإن طُبِخ، فهو الفَخَّار. والقسقاس: الدليل الهادي.

وقد جاء حرف واحد على «فَعْلَالٌ» غير مضاعف، قالوا: «ناقة بها خَزَعَالٌ»، وهو سُوءٌ مَشِي من داء.

ومن ذلك «فَعْلَالٌ» بكسر الفاء يكون اسمًا وصفة، فالاسم، نحو: «سِرْبَالٌ»، و«حِمْلَاقٌ»، والصفة: «سِرْدَاحٌ»، و«هَلْبَاجٌ». والسِرْبَال: القميص، والحملَاق: ما تغطيه الأجناف من العين، والسِرْدَاح: الأرض الواسعة، والهلباج: الكثير العيوب.

= منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «أجاز». «لجة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أزل»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أزل. «كفرنيق»: جاز ومجرور متعلقان بـ«أزل» «الضحول»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «عموج»: خبر ثان مرفوع بالضمّة.

وجملة «أجاز»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو أزل»: في محلّ نصب حال. والشاهد فيه قوله: «كفرنيق» حيث جاءت اسمًا لطير طويل العنق من طيور الماء. ولم تأت صفة بمعنى السيد.

(١) الصحاح (غرق).

ومن ذلك «فَعَلَّلَ» بفتح الفاء والعين، وتضعيف اللام الأولى، يكون اسماً وصفة، فالاسم: «شَفَّلَحَ»، و«هَمَرَّجَة»، والصفة: «العَدْبَسُ»، و«العمَلَسُ» فالشَفَّلَحَ: هنا ثمر الكَبَر، وقد يكون صفة بمعنى الغليظ الشفة. والهَمَرَّجَة: الاختلاط، يُقال: «هَمَرَجْتُ عليه الخَبَرَ»، أي: خلطته. والعَدْبَسُ: الضَّخْم، والعمَلَسُ: الخفيف، وقيل للذئب: عملَسَ.

ومن ذلك «فُعَلَّلَ» بضم الفاء والعين، وسكون اللام، وهو قليل، قالوا: «الصُّفْرُقُ»، و«الزُّمَرْدُ» وهما اسمان. فالصُّفْرُقُ: نبت، والزُّمَرْدُ: من الجواهر معروف، والصُّعْرُورُ.

فصل

[زيادة حرف واحد بعد اللام الأخيرة]

قال صاحب الكتاب: وبعد اللام الأخيرة في نحو: «خَبَرَكِي»، و«جَحْجَجِي»، و«هَزَبَدِي»، و«هِنْدَبِي»، و«سَبَطَرِي»، و«سَبَهَلَلِي»، و«قِرْشَبَ»، و«طُرْطُبَ».

قال الشارح: قد وقعت الزيادة الواحدة آخرًا أيضًا بعد اللام، فمن ذلك «فَعَلَّى» بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى، قالوا: «خَبَرَكِي»، و«جَلْعَبِي»، ولا نعلمه إلا صفة، فالجَحْجَجِي: الطويل الظهر القصير الرجلين، فهو صفة، وقد يكون القُرَادُ، الواحدة: حَبَرَكَاةٌ، وألفه للإلحاق بـ«سَفَرَجَل»، بدلًا على ذلك دخول تاء التأنيث عليه، ولو كانت للتأنيث، لم يدخل عليها علامة التأنيث. والجَلْعَبِي: هو الغليظ الشديد، يُقال: «رجلٌ جَلْعَبِي العين»، أي: شديد البَصَر.

ومن ذلك «فَعَلَلَى» بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، وذلك في الأسماء دون الصفات، قالوا: «جَحْجَجِي»، و«قِرْقَرِي». فجَحْجَجِي: حيٌّ من الأنصار، وقِرْقَرِي: موضع، والألف في آخره زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف.

ومن ذلك «فِعْبَلَى» بالكسر، قالوا: «هَزَبَدِي» وهي مشية. ومن ذلك «هِنْدَبِي» وهو اسم هذه البقلة.

ومن ذلك «فَعَلَّى»، وهو قليل، قالوا: «سَبَطَرِي»، وهي مشية فيها تبخثر، و«الضَّبْغَطِي» وهو شيء يُفَرَّع به الصبيان، ولم يأتِ صفة.

ومن ذلك «فَعَلَّلَ» قالوا: «سَبَهَلَلٌ»، و«قَفْعَدَدٌ»، ولم يأتِ صفة. فالسَبَهَلَلُ: الفارغ، وفي الحديث قال عمر رضي الله عنه: «إني لأكره أن أرى أحدكم سبهلاً لا في عمل دنيا ولا في عمل آخرة»^(١). والقَفْعَدَدُ: القصير.

ومن ذلك «فِعْلَلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «عَبْرَبَدٌ»، والصفة: «قِرْشَبٌ».

(١) ورد الحديث في كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٢/ ٣٤٠ (سبهل).

فالعربيد: حية تنفخ، ولا تضر، ومنه اشتقاق «المُعزبد». والقرشب: الممين، والباء الأخيرة زائدة مكررة للإلحاق بـ «قِرْطَبٍ».

ومن ذل «فُعَلَلٍ». قالوا: «طُرُطُبٌ»، و«قُسُقُبٌ»، ولا نعلمه اسمًا. فالطرُطُبُ: الثدي الطويل، و«امرأة طرُطبة»، أي: ذات ثدي كبير. والقسُقُبُ: الضخم، والباء في آخره زائدة لتكررها، وليس المراد بذلك الإلحاق، لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه الزنة، فيكون ملحقًا به.

فصل

[زيادة حرفين مفترقين]

قال صاحب الكتاب: والزيادتان المفترقتان في نحو «حَبَوَكَرَى»، و«خَيْتَعُورٍ»، و«مَنْجُنُونٍ»، و«كُنَابِلٍ»، و«جِحْنَارٍ».

* * *

قال الشارح: وقد وقع في الأسماء الرباعية زيادتان مفترقتان، كما كان ذلك في الثلاثية، فمن ذلك «فَعَوَّلَلَى»، ولا يكون إلا اسمًا، ولا يكون صفة، فالاسم: «حَبَوَكَرَى»، كأنهم أنثوا «حَبَوَكَرًا» بمعنى الداهية، فالواو زائدة للإلحاق بـ «سفرجل»، والألف للتأنيث، وقد فصل بين الزيادتين اللامان.

ومن ذلك «فَعَيَّلُول» في الاسم والصفة، فالاسم: «خَيْتَعُورٌ»، و«خَيْسَفُوجٌ»، والصفة: «عَيْسَجُورٌ»، و«عَيْطَمُوسٌ». فالخيتعور: أيضًا الداهية، وقيل: كل ما يغتر ويخدع كالسراب ونحوه، والدنيا خيتعور، لأنها لا تدوم. والخيسفوج: قيل شجرٌ، قال ابن فارس: الخيسفوجة سَكَّان السفينة. والعيسجور من النوق: الصلبة. والعيطموس من النساء: التامة الخلق، وكذلك من الإبل، وجمعه «عَطَائِمِي».

ومن ذلك «فَعَنَّلُول»، وهو قليل، قالوا في الاسم: «مَنْجُنُونٌ»، وفي الصفة: «حندقوق». فالمنجنون: الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه. والحندقوق: الطويل المضطرب، وقيل: هو شبيه بالمنجنون لإفراط طوله واضطرابه. وأما هذا النبت الذي تسميه العامة حندقوقًا، فهو الذُرْق عند العرب. وأما المنجنون، فلا أرى هذا الفصل موضع ذكره، وذلك لأنه ضمه أن يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعي، و«منجنون» فيه قولان:

أحدهما: أنه من ذوات الثلاثة، والنون الأولى فيه زائدة، والواو وإحدى النونين الأخيرتين زائدتان، ويجمع على هذا على «مَجَانِيْنٍ»، ويكون من الثلاثة، وفيه ثلاث زوائد، وموضعه ما تقدّم.

والثاني: أنه رباعي، والنون الأولى أصل، والواو زائدة، وإحدى النونين، ويجمع حينئذ على «مَنَاجِيْنٍ»، وهو المسموع من العرب، فعلى هذا، وإن كان

رباعياً، وفيه زيادتان؛ فليستا مفترقتين على ما شرط في هذا الفصل.

ومن ذلك «فُعَالِيلُ» بضم الفاء، وهو قليل لم يأت إلا في اسم واحد، قالوا: «كُنَابِيلُ»، وهو اسم أرض معروفة، والألف والياء زائدتان، وهما مفترقتان على ما ترى.

ومن ذلك «فُعَيْلَالُ» بكسر الفاء والعين، وهو قليل لم يأت إلا صفة، قالوا: «جَحِينْبَارُ»، و«جَعِينْبَارُ». والجحنيبار: الضخم العظيم الخلق، والجعنيبار كذلك.

فصل

[زيادة حرفين مجتمعين]

قال صاحب الكتاب: والمجمعتان في نحو «قَنْدَوِيلُ»، و«قَمَحْدُوَّةُ»، و«سُلْخَفِيَّةُ»، و«عَنْكَبُوتُ»، و«عَرْطَلِيلُ»، و«طَرِمَاحُ»، و«عَقْرِيَاءُ»، و«هَنْدِيَاءُ»، و«شَعَشَعَانُ»، و«عُقْرِيَانُ»، و«جَنْدِمَانُ».



قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على ما فيه زيادتان مجتمعتان من الرباعي، فمن ذلك «قَنْدَوِيلُ» جاء في أسماء قليلة، قالوا: «قَنْدَوِيلُ»، و«هندويل»، فالواو والياء فيهما زائدتان، لأنهما لا تكونان في ذوات الثلاثة فصاعداً إلا كذلك، ولم يأت صفة، فالقندويل: العظيم الرأس مأخوذ من القَنْدَل، وهو العظيم الرأس. والهندويل: الضخم.

ومن ذلك «قَعْلُوَّةُ». قالوا: «قَمَحْدُوَّةُ»، ونظيره من الثلاثي «قَلْنُسُوَّةُ». فالقمحدوة من الرأس: مؤخره، والميم أصل؛ لأنها لا تكون حشواً زائدة إلا ببت من الاشتقاق، والواو زائدة، لأنها لا تكون مع الثلاثة فصاعداً إلا كذلك، والتاء لازمة هنا، ولذلك اعتد بها في البناء، فقد توالى فيها زائدان: الواو والتاء.

ومن ذلك «فُعَلْيَّةُ». قالوا: في الاسم «سُلْخَفِيَّةُ»، و«سُخَفِيَّةُ»، ونظيره من الثلاثي «بُلْهَنِيَّةُ». فالسلخفية: دابة تكون في الماء جلدها عظام، وقد توالى فيها زائدان: الياء وتاء التانيث، فهي لازمة لهذه الياء، كما لزمت واو «قَمَحْدُوَّةُ». والبلهنية: عيش لا كدر فيه.

ومن ذلك «فَعْلَلُوتُ». قالوا: «عَنْكَبُوتُ»، و«تَخْرَبُوتُ»، ولم يأت صفة. فالعنكبوت: معروفة، وهي دويبة تنسج لها بيتاً من خيوط واهية. والتخربوت: الناقة الفارهة، والواو والتاء في آخرهما زائدان، زيدا في آخر الرباعي كما زيدا في آخر الثلاثي من نحو «مَلَكُوتُ»، و«رَهَبُوتُ».

ومن ذلك «قَعْلَلِيلُ» مضاعفاً صفة. قالوا: «عَرْطَلِيلُ»، و«قَمَطَرِيرُ»، ولا نعلمه جاء اسماً. العرطليل: الطويل، وقيل: «الغليظ». والقمطيرير: الشديد، واللام في آخره مكزرة زائدة، والياء قبلها.

ومن ذلك «فِعْلَالٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «جِنْبَارٌ»، والصفة: «الطَّرِمَاحُ». ونظيره من الثلاثي «الجِلْبَابُ». فالجِنْبَارُ: فرخ الحُبَارَى. والطَّرِمَاحُ: الطويل. والجَلْبَابُ: القميص، فالألف فيها وما قبلها من اللام المضاعفة زوائد.

ومن ذلك «فَعْلَلَاءُ» بفتح الأول وسكون الثاني. قالوا: «بَرْنَسَاءُ»، و«عَقْرَبَاءُ»، ولا نعلمه جاء صفة. فالبرنسَاءُ: الناس، وفيه لغتان: بَرْنَسَاءُ مثل عَقْرَبَاءُ، وبَرْنَسَاءُ. قال ابن السكيت: يُقال: «ما أدري أيُّ البرنسَاءِ هو»، و«أيُّ البرنسَاءِ هو»، أي: أيُّ الناس. والعقرباء: الأنثى من العقارب، وفي آخرها زائدان، وهما الألفان: ألف التأنيث المبدلة همزة، وألف المد قبلها، ولذلك لا تنصرف كـ«صَخْرَاءُ» و«طَرْفَاءُ».

ومن ذلك «فِعْلِلَاءُ» بكسر الفاء وإسكان العين. قالوا في الاسم: «هِنْدَبَاءُ»، ولم يأت صفة. والهندباء بفتح الدال ممدود: اسم لهذه البقلة، وفي آخره ألف التأنيث، كما ترى، ولذلك لا ينصرف، وقد يُقَصَّر، فيقال: «هِنْدِبَاءُ». قال أبو زيد: «الهندباء» بكسر الدال بمدً ويقصر.

ومن ذلك «فَعْلَلَانٌ»، وهو قليل. قالوا: «شَعْشَعَانٌ»، وهو صفة، وفي الاسم: «زَعْقَرَانٌ». يُقال: «رجُلٌ شَعْشَعَانٌ، وشَعْشَاعٌ»، أي: حسن طويل، فالألف والنون في آخره زائدتان لقولهم في معناه «شعشاع».

ومن ذلك «فُعْلَلَانٌ» جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «عُقْرُبَانٌ»، و«عَرْقِصَانٌ»، والصفة: «قردمان»، و«قرقان». فالعقربان: ذُكْرُ العقارب، وقيل: هو دُخَالُ الأذن. والعرقصان: الحَنْدَقُوق. والقردمان: القَبَاءُ المحشوُّ كالِكِبَرِ للحرب. والرُقْرَقان: البَرَاق الذي يترفرق، ففي آخر كل واحد من هذه الأسماء زيادتان، وهما الألف والنون.

ومن ذلك «فِعْلِلَانٌ» يكون اسمًا وصفة، وهو قليل في الكلام؛ فالاسم: «جِنْدِمَانٌ»، والصفة: «حدرجان». فالحندمان: اسم قبيلة. والحدرجان: القصير، والألف والنون فيهما زائدتان أيضًا.

فصل

[زيادة ثلاثة أحرف]

قال صاحب الكتاب: والثلاث في نحو: «عَبْوُثْرَانٌ»^(١)، و«عُرَيْقِصَانٌ»، و«جُخَادِبَاءُ»، و«برنسَاءُ»، و«عُقْرُبَانٌ».

قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على ما اجتمع فيه ثلاث زوائد من الرباعي، وهو

(١) بضمّ الناء وفتحها.

غاية ما ينتهي إليه زيادته، فيكون على سبعة أحرف، كأن ذلك لنقص تصرّفه عن تصرّف الثلاثي، فزيد في الثلاثي أربع زوائد، نحو: «اشهيباب» ولم يزد في الرباعي إلا ثلاث زوائد، فمن ذلك «فَعَوَّلَان» يكون اسمًا، قالوا: «عَبَوْتُرَان» وهو نبت، ولا نعلمه جاء صفة، وقد اجتمع فيه ثلاث زوائد: الواو بعد العين والألف والنون آخرًا.

ومن ذلك «فُعَيْلَلَان». قالوا: «عُرَيْقِصَان»، و«عَبَيْثُرَان» ولا نعلمه جاء صفة. فالعريقصان: لغة في «العَرْقِصَان» وهو الحنْدَقُوق. والعبيثران: لغة في «العَبَوْتُرَان»، وهو نبت، وفيه ثلاث زوائد: الياء بعد العين والألف والنون آخرًا، ويُقال: عَبِيثُرَان أيضًا.

ومن ذلك «فُعَالِلَاء»، وهو قليل. قالوا: «جُخَادِيَاء»، وهو ضرب من الجَنَادِب، ويُقال: إنه دابة شبيهة الجِرَبَاء، يُقال: «جُخَادِيَاء»، و«جُخَادِب»، و«جُخْدُب».

ومن ذلك «فُعَلَلَاء». قالوا: «بَرَنَاسَاء»، وهو لغة في «الْبَرَنَسَاء»، بمعنى الناس.

ومن ذلك «فُعَلَلَان» بضم الفاء، وإسكان العين، وضم اللام الأولى، وتضعيف اللام الثانية. قالوا: «عُقْرَبَان» لغة في «العُقْرَبَان» بالتخفيف، وفي «العُقْرَبَان» ثلاث زوائد: الباء الثانية المضاعفة والألف والنون.

ومن أصناف الاسم

الخُماسيُّ

فصل

[أبْتِيَةُ الاسمِ الخُماسِيِّ المُجَرَّد]

قال صاحب الكتاب: للمجرَّد منه أربعة أبْتِيَة، أمثلتها «سَفَرَجَلٌ»، و«جَحْمَرِشٌ»، و«قُدْعَمِلٌ»، و«جِرْدَخَلٌ».

قال الشارح: هذا الفصل جامعٌ لأصول الخُماسِيِّ، كما كان ما قبله جامعاً لأصول الرباعيِّ، ووزنُ كلِّ واحدٍ من هذه الأبْتِيَة غير وزن الآخر، لكنّها يجمعها كونُها خُماسِيَة، فمن ذلك «فَعْلَلٌ» يكون اسماً وصفة، فالاسم: «سَفَرَجَلٌ»، و«فرزدق»، والصفة: «شمردل»، و«همرجل». فالشمردل بالبدال المهملة: السريع من الإبل وغيره، والناقاة: همرجلة.

ومن ذلك «فَعْلَلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «قُدْعَمِلٌ»، والصفة: «خُبْعَيْنٌ». فالقُدْعَمِل: الشيء التافه، يُقال: «ما عنده قُدْعَمِلَةٌ»، أي: شيء، ولا يستعمل إلاّ منفياً، ويكون صفة بمعنى المرأة القصيرة الخسيسة، ويُقال للناقاة الشديدة: قُدْعَمِلَة.

ومن ذلك «فَعْلَلِلٌ» قالوا: «جَحْمَرِشٌ»، و«صَهْصَلِقٌ» ولم يأتِ صفة. فالجَحْمَرِش: العجوز المُسَيِّة. والصَهْصَلِق: الصوت، والصَهْصَلِق: العجوز الصَّخَابَة.

ومن ذلك «فَعْلَلٌ» يكون اسماً وصفة، فالاسم «قِرْطَعِبٌ»، و«جِنْبَثَرٌ»، والصفة: «جِرْدَخَلٌ»، و«جِنْرَقَرٌ». فالقِرْطَعِب: السحاب. يُقال: «ما في السماء قرطعِبٌ، ولا قرطعِبَةٌ»، أي: سحابة. وقال ثعلبٌ: قرطعِبٌ دَابَّةٌ. والحنبتر: الشدة. والجردحل: الضخم الشديد. والجِنْرَقَر: القصير الدميم.

وقد ذكر محمد بن السَّرِيِّ بناء خامساً، وهو «هَنْدَلِيعٌ» لبقلة، وأحسبه رباعياً، والنون فيه زائدة. ولو جاز أن يجعل «هندلِع» بناء خامساً، لجاز أن يجعل «كَنْهَبَلٌ» بناء سادساً، وهذا يؤدّي إلى خرق متسع. فهذه أصول الأسماء المجردة من الزيادة.

وقد ذهب الفراء والكسائي إلى أن الأصل في الأسماء كلها الثلاثي، وأن الرباعي فيه زيادة حرف، والخماسي فيه زيادة حرفين. والمذهب الأول، ولذلك نزهه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأمر على ما ذكرا، لقوبل الزائد بمثله، وإنما لم يكن للسداسي أصل، لأنه ضعف الأصل الأول، فيصير كالمرتب من ثلاثيين، مثل «خَضْرَمَوْتُ»، فافهمه.

فصل

[أبنية الاسم الخماسي المزيد]

قال صاحب الكتاب: وللمزيد فيه خمسة، ولا تتجاوز الزيادة فيه واحدة، وأمثلتها: «خَنْدَرِيْسٌ»، و«خَزْغِيلٌ»، و«عَضْرَفُوطٌ»، ومنه «يَسْتَعُورٌ»، و«قِرْطَبُوسٌ»، و«قَبْعَثَرِيٌّ».

قال الشارح: لم يتصرفوا في الاسم الخماسي بأكثر من زيادة واحدة، كأن ذلك لقلتها في نفسها، فلما قلت؛ قلّ التصرف فيها، فكانهم تنكبوا كثرة الزوائد لكثرة حروفها، فمن ذلك «فَعْلَلِيلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «سَلْسَلِيلٌ»، و«خَنْدَرِيْسٌ»، والصفة: «دَرْدِيْسٌ»، و«عَلْطَمِيْسٌ». فالسلسيل: اللين الذي لا حُسونة فيه. والخندريس: من أسماء الخمر. والدرديس: الداهية، وهي العجوز المُسِنَّة، وخَزَزَةٌ تُحِبُّ المرأة إلى زوجها. والعلطميس: المرأة الشابة.

ومن ذلك «فَعْلَلِيلٌ» يكون اسماً وصفة، فالاسم: «خَزْغِيلٌ»، والصفة «قُدْغَمِيلٌ» فالخَزْغِيل: الباطل من كلام ومزاج. والقُدْغَمِيل: في معنى «قُدْغَمِيلٌ»، وقد فترناه.

ومن ذلك «يَعْلَلُولٌ»، نحو: «عَضْرَفُوطٌ»، و«قِرْطَبُوسٌ»، و«يَسْتَعُورٌ». فأما عَضْرَفُوطٌ فالواو فيه زائدة، وهو دابة، قيل: هو ذكر العطاء، وكذلك الواو في «قِرْطَبُوسٌ». والقِرْطَبُوس: الداهية. ويستعور: بلدٌ بالحجاز، والباء في أوله أصل، لأن الزيادة لا تقع في أول بنات الأربعة إلا ما كان جارياً على فعله، نحو: «مُدْحَرَجٌ»، ف«يَسْتَعُورٌ» بمنزلة «عَضْرَفُوطٌ».

ومن ذلك «فَعْلَلِيٌّ»، وهو قليل قالوا: «قَبْعَثَرِيٌّ»، و«ضَبْعَطَرِيٌّ»، وهما صفتان، فالقبعثرى: الجمل الضخم؛ والضبطرى: الشديد، والألف في آخرهما زائدة لتكثير الكلمة على حذها في «كُثْرَتِيٌّ»، وليست للتأنيث، لأنه قد سمع فيهما التثنية، ولو كانت للتأنيث؛ لم يجز صرفهما، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة، فتلحق به، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الثاني في الأفعال

فصل

[تعريف الفعل]

قال صاحب الكتاب: الفعل ما دلّ على افتترانِ حَدَثِ بزمان، ومن خصائصه صحة دخولِ «قَدْ»، وحرْفِي الاستقبال، والجوازم، ولحوقِ المنصل البارز من الضمائر، وتاءِ التانيث ساكنة؛ نحو قولك: «قَدْ فَعَلَ»، و«قَدْ يَفْعَلُ»، و«سَيَفْعَلُ»، و«سَوْفَ يَفْعَلُ»، و«لَمْ يَفْعَلْ»، و«فَعَلْتُ»، و«يَفْعَلُنَّ»، و«افْعَلِي»، و«فَعَلْتُ».

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على القسم الأول في الأسماء، وجب أن ينتقل إلى الكلام على القسم الثاني في الأفعال. وهذا الفصل يشتمل منه على شيئين: ما هو في نفسه، وما علاماته.

فأما الفعل فكل كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد يضيف قومٌ إلى هذا الحدّ زيادةً قَيْدٍ، فيقولون: بزمان محصّل، ويرومون بذلك الفرقَ بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدلّ على زمان، إذ الحَدَثُ لا يكون إلا في زمان، لكنّ زمانه غير متعين كما كان في الفعل. والحقُّ أنّه لا يُحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك، لكان المصدر كافياً، فدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة.

وقولنا: «مقترون بزمان» إشارة إلى أن اللفظ وُضع بإزائهما دفعةً واحدةً، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج؛ لأن المصدر تُعَقَّلُ حقيقته بدون الزمان، وإتّما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً، وليست من اللفظ، فلا اعتدادَ بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه.

وقول صاحب الكتاب في حدّه: «ما دلّ على افتترانِ حدثِ بزمان» رديءٌ من وجهين:

أحدهما: أن الحدّ ينبغي أن يُؤْتَى فيه بالجنس القريب، ثم بالفصل الذاتيّ، وقوله:

«ما دلّ» فـ«مَا» من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيد أن يُقال: «كلمة»، أو «لفظة»، أو نحوهما، لأنهما أقرب إلى الفعل من «مَا».

فإن قلت: «مَا» ههنا وإن كان عامًا؛ فالمراد به الخصوص، ووضع العام موضع الخاص جائز، قيل: حاصل ما ذكرتم المجاز، والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء، فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة.

والآخر: قوله «على اقتران حدث بزمان»، لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وجد تبعًا، فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم. ثم هذا يُبطل بقولهم: «القتال اليوم»، فهذا حدث مقترن بزمان، وليس فعلًا، فوجب أن يؤخذ في الحد «كلمة» حتى يندفع هذا الإشكال.

وأما «خصائصه» فجمع «خصيصة»، وهي لوازمه المختصة به دون غيره، فهي لذلك من علاماته. والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمر اللازمة، والحد بالذاتية. والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تُفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن، بطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك، ألا ترى أننا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان، لبطلت حقيقة الفعل؟ وليس كذلك العلامات من نحو «قد» والسين، وسوف، فإن عدم صحة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح في فعليتها، ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول شيء مما ذكرنا عليهما، وهما مع ذلك أفعال؟

فمن خصائص الفعل صحة دخول «قد» عليه، نحو: «قد قام»، و«قد قعد»، و«قد يقوم»، و«قد يقعد»، و«حرفي الاستقبال»، وهما السين وسوف، نحو: «سيقوم»، و«سوف يقوم». وإنما اختصت هذه الأشياء بالأفعال؛ لأن معانيها في الأفعال، فـ«قد» لتقريب الماضي من الحال، والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه، فهي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء، وكذلك حروف الجزاء، نحو: «إن تقم أقم»؛ لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود، على دخول غيره في الوجود، والأسماء ثابتة موجودة، فلا يصح هذا المعنى فيها؛ لأنها موجودة، ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال، ولا يكون بالماضي، ولا الحاضر؛ لأنهما موجودان.

وقوله: «ولحوق المتصل البارز من الضمائر» إنما قيد بالبارز تحرُّزًا من الصفات، نحو: «ضارب»، و«مضروب»، و«حسن»، و«شديد»، فإن هذه الأسماء تتحمل الضمائر كتحمّل الأفعال، إلا أن الضمير لا تبرز له صورة كما يكون في الأفعال، نحو: «ضربت»، فالتاء فاعلة، وهو ضمير المتكلم، و«يفعلن» ضمير جماعة المؤنث، و«افعلي» ضمير المؤنثة المخاطبة، وهو بارز غير مستتر، كما يكون في «ضارب» من قولك: «زيد

ضاربٌ». ألا ترى أنَّ في «ضارب» ضميراً يرجع إلى «زيد»، إلاَّ أنه ليس له صورة بارزة، وذلك لقوَّة الأفعال في اتصالها بالفاعلين، وكونها الأصل في تحمُّل الضمير. وهذه الأسماء إنَّما تحمَّلت الضمير بحكم جريانها على الأفعال، وكونها من لفظها.

وأما تاء التانيث، فنحو: «قامت»، و«ضربت»، وإنَّما قيِّد ذلك بكونها ساكنة؛ للفرق بين التاء اللاحقة للأفعال، وبين التاء اللاحقة للأسماء، وذلك أنَّ التاء إذا لحقت الفعل، فهي لتانيث الفاعل لا لتانيث الفعل، فهي في حكم المنفصلة من الفعل، ولذلك كانت ساكنة، وبناء الفعل قبلها على ما كان، والتاء اللاحقة بالأسماء لتانيثها في نفسها، فهي كحرف من حروف الاسم، فلذلك امتزجت بها، وصارت حرف إعراب الاسم، تتحرَّك بحركات الإعراب، فلذلك جعلها إذا كانت ساكنة من خصائص الأفعال.

فإن قيل: ولِمَ لُقِّب هذا النوع فعلاً، وقد علمنا أنَّ الأشياء كلّها أفعال الله تعالى؟ قيل: إنَّما لُقِّب هذا القبيل من الكلم بالفعل؛ للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وحُصِّ بهذا اللقب؛ لأنَّه دالٌّ على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلُقِّب بما دلَّ عليه.

فإن قيل: فإنَّه يدلُّ على الزمان أيضاً، فهلَّا لُقِّب به. قيل: الفعل مشتق من لفظ المصدر، وليس مشتقاً من لفظ الزمان، فلمَّا اجتمع فيه الدلالة على المصدر، وأنَّه من لفظه؛ كان أخصَّ به من الزمان.

ومن أصناف الفعل

الماضي

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: وهو الدالّ على اقترانِ حَدَثِ بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح، إلا أن يعترضه ما يوجب سكوته، أو ضَمُّه، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر، والضمُّ مع واو الضمير.

قال الشارح: لما كانت الأفعال مُساوِقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلّك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماضٍ، ومستقبل، وحاضر. فالماضي ما عُدِمَ بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: «الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»، أي: قبل زمان إخبارك. ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك؛ لكان الحدّ فاسداً. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده؛ وأمّا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده. وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وُجد، فيكون ماضياً، وإلا فهو مستقبل، وليس ثمّ ثالث. والحقّ ما ذكرناه، وإن لطّف زمان الحال لما ذكرناه.

وقال: «وهو مبني على الفتح». وللسائل أن يسأل، فيقول: لِمَ بُني الفعل الماضي على الفتح؟ فالجواب أن أصل الأفعال كلّها أن تكون ساكنة الآخر، وذلك من قبل أن العلّة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها، لأن العلّة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال إلا أن الأفعال انقسمت

ثلاثة أقسام: قسم ضارع الأسماء مضارعة تامّة، فاستحقّ به أن يكون معرباً، وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع، وسيوضح أمر ذلك. والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي. والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر.

فإذاً قد ترتبت الأفعال ثلاث مراتب: أولها: الفعل المضارع، وحقّه أن يكون معرباً، وآخِرُها فعل الأمر الذي ليس في أوله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم البتّة، فبقي على أصله، ومقتضى القياس فيه السكون. وتوسّط حال الماضي، فنقص عن درجة الفعل المضارع، وزاد على فعل الأمر؛ لأن فيه بعض ما في المضارع، وذلك أنه يقع موقع الاسم، فيكون خبراً، نحو قولك: «زيد قام»، فيقع موقع «قائم»، ويكون صفة نحو: «مررت برجل قام»، فيقع موقع «مررت برجل قائم». وقد وقع أيضاً موقع الفعل المضارع في الجزاء، نحو قولك: «إن قمت قمت»، والمراد «إن تقم أقم»، فلمّا كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة، ميّز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه، إذ كان المتحرّك أمكّن من الساكن، ولم يُغزّب كالمضارع لقصوره عن مرتبته، فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الأمر.

فإن قيل: ولِمَ كانت الحركة فتحة؟ فالجواب أن الغرض بتحريكه أن يجعل له مزيّة على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض كما تصل بالضمّ، والكسر. والفتح أخفّ، فوجب استعماله. ووجه ثان وهو أن الجزّ لما مُنع من الفعل، وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، ولم يجز أن يبنى على الضمّ؛ لأن بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في «قاموا»: «قام»، كما قال [من الوافر]:

٩٥٦- فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَسَانَا مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءِ

٩٥٦ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/٧؛ والحيوان ٢٩٧/٥؛ وخزانة الأدب ٥/٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١/١٧٨؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٥١؛ وجمع الهوامع ٥٨/١.

اللغة: الأطباء: جمع طبيب. الأساء: جمع آس وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ. المعنى: حتى لو كان الأطباء والمشافون والمداونون حولي لما أراحوني مما يؤلم قلبي من العشق، حتى لو قالوا إن المشافين هم الذين يداونون الجروح. الإعراب: «فلو»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «أن»: حرف مشبّه بالفعل. «الأطباء»: اسم «أن» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف (أو على الهززة المحذوفة). «كان»: فعل ماضٍ ناقص، والواو المحذوفة: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «حولي»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الباء، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، والظرف =

فلو بُني على الضمّ، لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فُعْدِلَ عن الضمّ مخافة الإلباس والكسر لما ذكرناه، فلم يبق إلاّ الفتح، فُبني عليه.

وقوله: «إلاّ أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمّه»، فالسكون عند الإعلال أو لحوق بعض الضمائر؛ أمّا عند الإعلال فنحو «عَزَا»، و«رَمَى» ونحوهما ممّا اعتلّت لامه من الأفعال الماضية. والأصل: «عَزَوْ»، و«رَمِي»، فتحركت الواو والياء، وقبلهما مفتوح، فقلبتا ألفين، والألف لا تكون إلاّ ساكنة، فهذا معنى قوله: «عند الإعلال».

وأما «لحوق بعض الضمائر» فيريد ضمير الفاعل البارز، نحو: «ضربتُ»، و«ضربتُنا»، و«ضربتُ»، و«ضربتُما»، و«ضربتُهم»، فإنّ لام الفعل تُسكّن عند اتّصاله به، وذلك لثلاث ينوَالِي في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم، نحو قولك: «ضربتُ» لو لم تسكّن. وقولنا: «لوازم» تحرّز من ضمير المفعول، نحو: «ضربك»، و«ضربته»؛ لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل، وقد تقدّم الكلام على ذلك وعلّة اختصاص السكون بالآخِر. وأمّا ضمّه، فعند اتّصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكّرين، نحو: «ضربوا»، و«كتبوا»؛ لأن الواو هنا حرف مدّ، لا يكون ما قبلها إلاّ مضمومًا.

فإن قيل: وقد يُقال: «رَمَوْا»، و«عَزَوْا»، فيكون ما قبلها مفتوحًا، قيل: الأصل «رَمَيُوا»، و«عَزَوْوا»، فتحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفين، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفعل بعدها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الألف المحذوفة. فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل، والإسكان والضمّ عارض فيها لما ذكرنا، فاعرفه.

= متعلّق بخبر «كانوا»، أو هو الخبر على رأي ثان، والمصدر المؤثّل من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «وكان»: الواو: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «مع»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بمحذوف خبر «كان» المقدم. «الأطباء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «الأساة»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. وجملة «لو أن الأساة كانوا حولي ما أذهبوا» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «ثبت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانوا حولي»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «كان الأساة مع الأطباء»: معطوفة على سابقتها في محل رفع. والشاهد فيه قوله: «كان» حيث حذف الشاعر واو الجماعة، واكتفى بالضمة دلالة عليها.

ومن أصناف الفعل

المضارع

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائب: «تَفْعَلُ»، وللغائب: «يَفْعَلُ»، وللمتكلم: «أَفْعَلُ»، وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة: «تَفْعَلُ»، وتُسمى الزوائد الأربع. ويشترك فيه الحاضر والمستقبل. واللام في قولك: «إِنْ زَيْدًا لِيَفْعَلُ» مُخْلِصَةٌ للحال كالسين أو سوف للاستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارَعَ الاسم، فأعرب بالرفع والنصب، والعزم مكان الجزم.

قال الشارح: هذا القبيل من الأفعال يستميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع: المُشَابِه، يُقال: «ضارَعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيتَه» إذا صرَتْ مثله. وأصل المضارعة تقابل السَّخْلَيْنِ على ضَرْع الشاة عند الرضاع، يُقال: «تَضارَع السخلان»، إذا أخذ كل واحد بحلْمَةٍ من الضرع، ثم اتَّسع، ف قيل لكلٍ مُشْتَبِهَيْنِ: متضارعان، فاشتقاقه إذا من «الضرع» لا من «الرضع». والمراد أنه ضارَعَ الأسماء، أي: شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: «أقوم» و«نقوم»، و«تقوم»، و«يقوم»، فأعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوجبَتْ له الإعراب، وإنما لما دخلت عليه، جعلته على صيغة صار بها مشابهاً للاسم، والمشابهة أوجبَتْ له الإعراب.

فإن قيل: فمن أين أشبه الاسم؟ فالجواب من جهات: أحدها: أنا إذا قلنا: «زيدٌ يقوم»، فهو يصلح لزمانَي الحال والاستقبال، وهو مبهمٌ فيهما، كما أنك إذا قلت: «رأيت رجلاً»، فهو لواحد من هذا الجنس مبهمٌ فيهم، ثم يدخل على الفعل ما يُخْلِصُه لواحد بعينه، ويقصره عليه، نحو قولك: «زيدٌ سَيَقوم، وسوف يقوم»، فيصير مستقبلاً لا غير بدخول السين وسوف، كما أنك إذا قلت: «رأيت الرجل»، فأدخلت على الواحد

المبهم من الأسماء الألف واللام، قصره على واحد بعينه، فاشتبهها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولاً مبهمتين.

ومنها أنه يقع في مواقع الأسماء، ويؤذي معانيها، نحو قولك: «زيدٌ يضرب»، كما تقول: «زيدٌ ضاربٌ»، وتقول في الصفة: «هذا رجلٌ يضرب» كما تقول: «هذا رجلٌ ضاربٌ»، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد.

والثالث: أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم؛ لأنها في الحقيقة لام الابتداء، نحو قولك: «إِنَّ زيدًا ليقوم»، كما تقول: «إِنَّ زيدًا لقائمٌ». ولا يجوز دخولها على الماضي لبُعْد ما بينه وبين الاسم، فلا يقال: «إِنَّ زيدًا لقَامَ» على معنى هذه اللام. فلما ضارح الاسم من هذه الأوجه؛ أعرب لمضارعة الم عرب.

وإعرابه بالرفع والنصب والجزم، ولا جَز فيه كما لا جَزَم في الأسماء، وهذا معنى قوله: «والجزم مكان الجز». وسنذكر علّة ذلك بعد، فاعرفه.

فصل

[إعراب الفعل المضارع الذي من الأفعال الخمسة]

قال صاحب الكتاب: وهو إذا كان فاعله ضمير اثنين، أو جماعة، أو مخاطب مؤنث، لحقته معه في حال الرفع نونٌ مكسورة بعد الألف، مفتوحة بعد أختيها، كقولك: «هما يفعلان»، و«أنتما تفعلان»، و«هم يفعلون»، و«أنتم تفعلون»، و«أنتِ تفعلين». وجُعِل في حال النصب كغير المتحرك، فقل: «لَنْ يفعلا»، و«لن يفعلوا»، كما قيل: «لم يفعلا»، و«لم يفعلوا».



قال الشارح: اعلم أن هذه الأمثلة أعني «يفعلان»، و«تفعلان»، و«يفعلون»، و«تفعلون»، ليست تثنية للفعل، ولا جمعًا له في الحقيقة، لأن الأفعال لا تُثنى، ولا تجمع، لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظُ الفعل يُعبّر به عن القليل والكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع. وذلك نحو قولك: «قام زيدٌ»، و«ضرب زيدٌ عمرًا»، فيجوز أن يكون قد قام مرّة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا، وكذلك الضرب. ولو وجبت تثنية الفعل أو جمعه إذا أُسند إلى فاعلين أو جماعة، لجازت تثنيته إذا أُسند إلى واحد، وتكرر الفعل منه، فكان يُقال: «قامًا زيدٌ»، وذلك فاسد.

فإذا كان الفعل نفسه لا يثنى ولا يجمع؛ فالتثنية في قولك: «يفعلان»، والجمع في قولك: «يفعلون» إنما هي للفاعل لا للفعل، والألف في قولك: «بضربان» اسمٌ، وهي

ضمير الفاعل، وليست كالألف في «الزيدان»؛ لأن الألف في «الزيدان» حرف، وهي في «يضرِبَان» اسمٌ. وكذلك الواو في «يضرِبُون» ونحوه إنما هي ضمير الفاعل، وليست كالواو في «الزيدون»؛ لأن الواو في «الزيدون» حرف، وهي في «يضرِبُون» اسم. وكذلك الياء في «تضرِبِين».

وكان سيبويه^(١) يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان: حال تكون فيها أسماء، وذلك إذا تقدّمتها ظاهرٌ، نحو قولك: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، فالألف في «قاما» اسمٌ، وهو ضمير، والواو في «قاموا» اسم، وهو ضمير، وإذا قلت: «قاما الزيدان»، فالألف في «قاما» علامة مؤذنة بأن الفعل لاثنين، وكذلك الواو في «الزيدون قاموا» اسمٌ؛ لأنه ضمير الفاعل، وإذا قلت: «قاموا الزيدون»، فالواو حرف، وعلامة مؤذنة بأن الفعل لجماعة، وعلى ذلك يحمل قولهم: «أكلُوني البراغيثُ»، ومنه قوله [من المتقارب]:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيحِ لِي قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَغْدُلُ^(٢)

ونظير ذلك نون جماعة المؤنث إذا قلت: «الهندات قُمنَ»، فالنون ضمير، فإذا قلت: «قُمنَ الهندات»، فالنون حرف مؤذن بأن الفعل لمؤنث بمنزلة التاء في «قامت هندٌ». ومنه قول الفرزدق [من الطويل]:

وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانٍ يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ^(٣)

وكان أبو عثمان المازني وجماعة من النحويين يذهبون إلى أن الألف في «قاما»، و«يقومان» حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، والواو في «قاموا»، و«يقومون» حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة، وأنت إذا قلت: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو: «زيد قام»، إلا أن مع الواحد لا يُحتاج إلى علامة، إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل؛ فأما إذا كان لاثنين أو جماعة، افتقر إلى علامة، إذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد.

والصحيح المذهب الأول، وهو رأي سيبويه؛ لأنك إذا قلت: «الزيدان قاما»، فقد حلت هذه الألف محلَّ «غلامهما» إذا قلت: «الزيدان قام غلامهما»، فلمّا حلت محلَّ ما لا يكون إلا اسمًا، قضي بأنها اسم.

فأما الياء في «اضْرِبِي»، و«اخرُجِي» ونحو ذلك، فإنها اسم أيضًا، وهو ضمير فاعل مؤنث. وكثيرٌ من النحويين يذهبون إلى أنها حرف علامة تأنيث، والفاعل مستكنٌ كما كان في المذكّر كذلك، نحو: «قُمنَ»، و«اذْهَبْ». والصحيح المذهب الأول؛ لأنها تسقط

(١) الكتاب ٣١٩/١.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٤.

(٣) تقدم بالرقم ٤٤٢.

في حال التثنية، نحو: «اضْرِبْنَا»، و«اخرِجَا». ولو كانت علامة، لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط في «قَامَتَا»، و«ضَرَبَتَا».

والنون لحقت علامة للرفع في هذه الأمثلة الخمسة، وجعلوا سقوطها علامة للجزم. والنصب محمول عليه كما حُمِلَ النصب على الجرّ في تثنية الأسماء وجمعها، لأن الجرّ والجزم نظيران، وهذا معنى قوله: «وجُعِلَ في حال النصب كغير المتحرّك» يريد بغير المتحرّك: المجزوم.

فإن قيل: ولم كان إعراب هذه الأفعال بالحروف؟ قيل: المقتضي لإعراب هذه الأفعال قبل اتصال هذه الضمائر بها موجود قائم، فوجب إعرابها لذلك، وكان حرف الإعراب من هذه الأفعال قد تَعَذَّرَ تحمّله حركات الإعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعده. ألا ترى أن الألف في نحو «يضربان» لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فلا يمكن إعرابه؛ لأنك لو أعربته، ومن جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون، فكان يلتقي ساكنان، فكان يؤدي إلى حذف الألف التي هي ضمير الفاعل، فكانت الألف أيضاً تنقلب واواً في حال الرفع لانضمام ما قبلها، وكذلك الواو كان يلزم أن تسقط في الجزم. فلما نبا حرف الإعراب عن تحمّل حركات الإعراب، ولم يمكن أن تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر، لأنها أجنبية في الحقيقة من الفعل، فجعل ما بعدها وهو النون، إذ كان الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل، وإذا كان ضميراً متصلاً، اشتدّ اتصاله بالفعل وامتزاجه به، فلم يُعْتَدَ به فاصلاً.

وإنما خُصَّتْ النون بذلك، لأنها أقرب الحروف إلى حروف المدّ واللين، وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين، نحو: «يضربان»، و«تضربان»، وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في ثنية الأسماء، لا فرق بينها.

وكانت مع الواو والياء في مثل «يضربون»، و«تضربون» مفتوحة؛ لثقل الكسرة بعد الياء والواو، كما كان كذلك في الجمع، نحو: «الزيدون»، و«العمريّن». فإذا قلت: «يضربان»، و«تضربان»، و«يضربون» و«تضربون»، و«تضربين»، كان مرفوعاً لا محالة، ولا تحذف هذه النون إلا لجزم ونصب، ولا تثبت إلا للرفع. فأما ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر [من البسيط]:

٩٥٧- لولا فوارس من نغم وأسرّتهم يَوْمَ الصُّلَيْعَاءِ لَمْ يُوقَفُونَ بِالْجَارِ

٩٥٧ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ١/٢٠٥، ٩/١٠٣، ١١/٤٣١؛ والدرر ٥/٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/٤٤٨؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٦؛ ولسان العرب ٩/١٩٨ (صلف)، والمحتسب ٢/٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٤٦؛ وجمع الهوامع ٢/٥٦.

فشاذ، فسبيله عندنا على تشبيه «لَمْ» بـ«لَا». ومثله قول الآخر [من مجزوء الكامل]:

٩٥٨- أَنْ تَهَيِّطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ بِمَرْتَعُونَ مِنَ السَّطَلَاخِ
فهذا على تشبيه «أَنْ» بـ«مَا» المصدرية. وهذا طريق الكوفيين؛ فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن والحديث، والمراد: أنه تهيطين، فاعرفه.

= اللغة: نعم: قبيلة من قبائل العرب. صليعاء: تصغير «صلعاء» ويوم الصليعاء: موقعة الصليعاء. وتروى (الصليعاء) وهي موقعة كذلك.

المعنى: إن رجال نعم هم الذين جعلوهم يحافظون على عهد الجوار.
الإعراب: «لولا فوارس»: «لولا»: حرف امتناع لوجود، و«فوارس»: مبتدأ مرفوع بالضممة. «من نعم»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«فوارس». و«وأمرتهم»: الواو: عاطفة، «أمرة»: اسم معطوف على «نعم» مرفوع بالضممة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«الميم»: للجماعة. «يوم»: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (يوفي). «الصليعاء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم يوفون»: «لم» حرف جزم مهمل بمعنى ما، و«يوفون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بالجار»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يوفون).

وجملة «لولا فوارس لم يوفوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فوارس موجودون»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يوفون بالجار»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لم يوفون» حيث جاءت «لم» نافية غير جازمة، وقيل: ضرورة شعرية.
٩٥٨ - التخريج: البيت للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢/٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٨/٤٢١؛ ويلا نسبة في الأزهية ص ٦٥؛ ووصف المباني ص ١١٣؛ ومنز صناعة الإعراب ٢/٤٤٨؛ ولسان العرب ٢/٥٣٢ (طبع)، ٩/١٩٨ (صلف)، ١٣/٣٦ (أنن).

اللغة: زعيم: كفيل. نويقة: تصغير ناقة، وهي أنثى الجمل. الرزاح: السقوط من الإعياء والهزال. المنون: الموت. الطلاح: نوع من الشجر.

الإعراب: «أَنْ»: مخففة من «أَنْ» الثقيلة، واسمها ضمير محذوف تقديره: «أَنَّكَ» أو ضمير شأن محذوف. «تهيطين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير في محل رفع فاعل. «بلاد»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «قوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يرتعون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. «من الطلاح»: جار ومجرور متعلقان بـ«يرتعون».

وجملة «تهيطين»: في محل رفع خبر «أَنْ». وجملة «يرتعون»: في محل جر نعت «قوم». والشاهد فيه قوله: «أَنْ تهيطين» حيث أعمل «أَنْ» المخففة عمل «أَنْ» الثقيلة فرفعت اسماً لها وهو كاف الخطاب المحذوف، أو ضمير الشأن، ولم يفصل بين «أَنْ» وخبرها أي فاصل.

فصل

[بناء المضارع]

قال صاحب الكتاب: وإذا انفصلت به نون جماعة المؤنث، رجع مبنياً، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر، لأنها منها، وذلك قولك: «لم يَضْرِبَنَّ»، و«لن يَضْرِبَنَّ». ويبنى أيضاً مع النون المؤكدة، كقولك: «لا تَضْرِبَنَّ»، و«لا تَضْرِبَنَّ».

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه النون تلحق آخر الفعل علامة للجمع والضمير في نحو قولك: «الهندات قُمنَ، وَيَقُمنَ»، وعلامة للجمع مجزدة من الضمير في نحو «قمن الهندات» على ما تقدم شرحه. فإذا تقدم الظاهر، كانت النون اسماً وضميراً. وإذا تقدم الفعل، كانت حرفاً مؤدناً بأنه لجماعة مؤنثة، إلا أنها إذا انفصلت بفعل مضارع، أعادته مبنياً على حاله الأول من البناء على السكون، وإن كانت العلة الموجبة للإعراب، وهي المضارعة قائمة موجودة، حملاً له على الفعل الماضي من نحو: «جلستُ»، و«ضربتُ». فكما أُسكن ما قبل الضمير، وهو لام الفعل، كذلك أُسكن في المضارع تشبيهاً له به، لأنه فعلٌ كما أنه فعل، وأجره متحركٌ كما أن آخر «فعلٌ» متحرك. قال سيوبه^(١): وليس ذلك فيها بأبعد إذ كانت هي و«فعلٌ» شبيهاً واحداً من «يَفْعَلُ»، إذ جاز فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء، وليست بأسماء. يعني أنه ليس حملُ المضارع في نسكين آخره على الماضي، وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية، بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، وهما حقيقتان مختلفتان.

وتفتح هذه النون؛ لأنها نون جمع كما تفتح نون الجمع في قولك: «الزيدون»، و«العُمَرون». فإذا قلت: «هَنَ يَضْرِبَنَّ»، كان الفعل في محل رفع، وإذا قلت: «لن يَضْرِبَنَّ»، كان في موضع نصب، وإذا قلت: «لم يَضْرِبَنَّ»، كان في محل مجزوم، وذلك لأن موجب الإعراب موجود، وذلك لأن المضارعة قائمة، وإنما وجد مانعٌ منه، فحكم على محله بالإعراب.

ولا تسقط هذه النون لجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون، لأنها ضمير كالواو في «يَضْرِبُونَ»، والألف في «يَضْرِبَانِ». فكما لا تسقط الواو والألف هناك، كذلك لا تسقط ههنا. قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخْفُوكَ أَوْ يَخُفُّوا أَلَّذِي يَدْعُوهُ عُقْدَةٌ الْكِتَابِ﴾^(٢)، فأثبت النون لأنها ضمير، وليست علامة رفع كالتي في «لم يَضْرِبُوا»، و«لن يَضْرِبُوا».

ونظير هذه النون في بناء الفعل عند اتصالها به نون التأكيد الخفيفة والثقيلة في نحو: «وَاللَّهُ لَيَقْوِمَنَّ، وليَضْرِبَنَّ، وليَقْرَمَنَّ، وليَضْرِبَنَّ». وذلك من قبل أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإنما أُعْرِبَ منها ما أُعْرِبَ لِلشَّبهِ بِالاسْمِ. فإذا دخلت عليها نون التأكيد، أَكْدَتْ معنى الفعلية، وَمَكَّنَتْه، فغلب جانبُ الفعل، وبَعُدَ من الاسم، فعاد إلى أصله.

ونحوه ما لا ينصرف، إنما مُنِعَ من الصرف لَشَبِّهِ الفعل، فإذا دخلت عليه الألف واللام، أو أَضِيفَ، بَعُدَ من الفعل، وَتَمَكَّنَتْ فِيهِ الْاسْمِيَّةُ، فعاد إلى أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الأصل، هذا مع ما في التركيب من الخروج عن التمكن، وسيوضح أمرُ ذلك في الحروف، إن شاء الله.

ذكر وجوه إعراب المضارع

فصل

[وجوه إعراب الفعل المضارع]

قال صاحب الكتاب : هي الرُّفْعُ والنُّصْبُ والجَزْمُ ، وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم ، لأنَّ الفعل في الإعراب غيرُ أصيل ، بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفَيْن في منع الصرف ، وما ارتفع به الفعلُ وانتصب وانجزم ، غيرُ ما استوجب به الإعرابُ ، وهذا بيانُ ذلك .

قال الشارح : لَمَّا وجب للأفعال المضارعة أن تكون معربة بالحمل على الأسماء والشبه لها ، وكان الإعرابُ جنسًا تحته أنواعٌ ؛ كان القياس أن يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجَزْم كما كان في الاسم كذلك ، إلَّا أن الجزَّ امتنع من الأفعال لأمرين : أحدهما : أن الجزَّ يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل ، وهي حروف الجزِّ والإضافة ، فحروف الجزِّ لها معان من التبعيض والغاية والمِلْك وغير ذلك ممَّا لا معنى له في الأفعال ؛ وأمَّا الإضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص ، والأفعال في غاية الإبهام والتنكير ، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريفٌ ، ولا تخصيصٌ ، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة .

الأمر الثاني : أن الفعل يلزمه الفاعل ، ولا يفارقه ، والمضاف إليه داخل في المضاف ومن تمامه ، وواقع موقع التنوين منه ، ولا يبلغ من قوَّة التنوين أن يقوم مقامه شيان قويان .

فإن قيل على الوجه الأوَّل : كما أن الجزَّ لا يكون إلَّا بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال ، فكذلك الرفع والنصب في الأسماء ، إنما هما للفاعل والمفعول ، ولا يكونان إلَّا بالأفعال وحروف يستحيل دخولها على الأفعال ، ومع ذلك فقد دخل الأفعال على غير ذُنُك الحذيين بأدوات غير أدواتهما في الأسماء ، فهلَّا كان الجزَّ كذلك يدخل الأفعال على غير منهاجه في الأسماء وبأدوات غير أدواته في الأسماء ؟

فالجواب : أن الرفع والنصب في الأسماء ، الأصلُ فيهما أن يكونا للفاعلين

والمفعولين، وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشَّبه بهما، ويكون لهما أدوات مجازية، ولا يصير المرفوع بها فاعلاً حقيقةً، ولا المنصوب مفعولاً حقيقةً، وذلك في نحو: «كان زيد قائماً»، ألا ترى أن «زيداً» ههنا ليس بفاعل وقع منه فعلٌ، ولا «قائماً» مفعول وقع به فعل، وإنما ذلك على سبيل التشبيه اللفظي؟ وكذلك «إنَّ زيداً قائم» مشبَّهان بالفاعل والمفعول، وكذلك المبتدأ والخبر يُرفعان على التشبيه بالفاعل، وعاملُهما معنى غير لفظ، وليس كذلك الجزر، فإنه لا يكون إلا بحروف الجر أو بالإضافة.

فلما كان الرفع والنصب قد تَوَسَّعَ فيهما في الأسماء، وجاء على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه؛ جاز أن يكونا في الأفعال المشابهة للأسماء، وجعل لهما أدوات غير أدوات الأسماء، ولم يكن الجزر كذلك، لأن أدواته في الأسماء على منهاج واحد لا تختلف، فلما لم يتسعوا فيه اتساعهم في الرفع والنصب، امتنع دخوله في الأفعال، ولم يُجعل له أدوات غير تلك الأدوات، فجعل الجزم فيها مكانه، وساغ دخوله عليها إذ كان حدقاً وتخفيفاً، إذ الأفعال ثقيلة، فلذلك صار إعراب الأفعال ثلاثة: رفعاً ونصباً وجزماً.

وقوله: «وليسَت هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم» يعني أن الإعراب في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني، فكلُّ واحد من أنواعه أمانة على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجزر علم الإضافة، وليس في الأفعال كذلك، وإنما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية، ولا النصب على معنى المفعولية، كما كان في الأسماء كذلك.

وقوله: «بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفين في منع الصرف» يعني أن منزلة دخول الإعراب في الأفعال المضارعة بمنزلة الألف والنون في «سكران»، و«عطشان»؛ لأن الألف والنون إنما منعنا الصرف لشبههما بألفي التأنيث في نحو: «بيضاء»، و«حمراء»، وإن كان منع الصرف في ألفي التأنيث إنما هو للتأنيث ولزومه، وليس منع الصرف في نحو «سكران»، و«عطشان» كذلك، بل بالحمل على ألفي التأنيث، كما كان دخول الإعراب في الأسماء لحاجة الأسماء إليه في الفصل بين المعاني، وفي الأفعال على غير هذا المنهاج.

وقوله: «وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب»، يريد أن الرفع فيه بعامل، وهو وقوعه مع الاسم، والنصب بالنواصب، والجزم بالجوازم؛ فأما الإعراب فيه، وهو استحقاقه لدخول هذه الأنواع عليه، فبالمضارعة، فاعرف الفرق بين موجب الرفع وغيره من أنواع الإعراب، وبين موجب الإعراب نفسه، ولا تغلط، وسيوضح أمر العوامل بعد، إن شاء الله تعالى.

[المضارع] المرفوع

فصل

[عامل رفع المضارع]

قال صاحب الكتاب: هو في الارتفاع بعاملٍ معنويٍّ نظيرُ المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، كقولك: «زيدٌ يضرب» رفعته، لأن ما بعد المبتدأ من مَظَانٍ صحّة وقوع الأسماء، وكذلك إذا قلت: «يضرب الزيدان»، لأن من ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصفت، لم يلزمه أن يكون أول كلمة يفوه بها اسماً أو فعلاً، بل مَبْدَأُ كلامه موضعُ خِيَرَةٍ في أي قبيل شاء.



قال الشارح: قد تقدّم القول: إن عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع إنما هو وقوعه موقع الاسم، وموجب الإعراب مضارعة الاسم فيهما غيران، والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: «يضرب زيد»، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول: «أخوك زيد»، لأنه موضع ابتداء كلام، وليس من شرط من أراد كلاماً أن يكون أول ما ينطق به فعلاً أو اسماً، بل يجوز أن يأتي فيه بأيهما شاء. ولذلك قال: «هو موضع خيرة»، أي كان المتكلم بالخيار إن شاء أتى بالاسم، وإن شاء أتى بالفعل، هذا مذهب سيبويه^(١).

وقد توهّم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه؛ أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه. والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا. وذهب جماعة من البصريين إلى أن العامل في الفعل المضارع الرفع إنما هو تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً. وذلك ضعيف؛ لأن التعرّي عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملاً. وزعم الفراء من

(١) الكتاب ٩/٣ - ١٠.

الكوفيين^(١) أن العامل فيه الرفع إنما هو تجرّده من النواصب والجوازم خاصّة، وهو أيضًا ضعيف لأمرين:

أحدهما: أنه تعليل بالعدم المحض، وقد أفسدناه.

والثاني: أن ما قاله يقضي بأن أوّل أحوال الفعل المضارع النصب والجزم، والأمر بعكسه. وذهب الكسائيّ منهم أيضًا إلى أن العامل فيه الرفع ما في أوّله من الزوائد الأربع. قال: لأنه قبلها كان مبنيا، وبها صار مرفوعا، فأضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها. وهو قول وإيه أيضًا، لأن حرف المضارعة إذا دخل الفعل، صار من نفس الفعل كحرف من حروفه، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه، لأنه يكون عاملا في نفسه. ووجه ثان أن الناصب يدخل عليه، فينصبه، والجازم يجزّمه، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي العاملة الرفع؛ لم يجر أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يدخل ناصب على جازم، ولا جازم على ناصب.

فإن قيل: فأنت قد تقول: «إن لم يفعل فلان كذا وكذا، فعلت كذا وكذا» فتدخل حرف الشرط على «لم» وهي جازمة مثله، وغلب أحدهما على الآخر، فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل، فإذا دخل عليه ناصب أو جازم؛ غلب فصار العمل له؟ فالجواب أن الفرق بينهما أن «إن» الشرطيّة بطل عملها بعامل بعدها لقربه من المعمول، وفيما نحن فيه يبطل بعامل قبله، وكلاهما لفظي، فبان الفرق بينهما.

فإن قيل: فإذا قلتم: إنه يرتفع بوقوعه موقع الاسم، فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في قولك: «زيد يضرب»، و«ظننت زيدا يضرب»، و«مررت بزيد يضرب»، وهلا اختلف إعراب الفعل بحسب اختلاف إعراب الاسم الواقع موقعه؟ فالجواب أن عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف؛ وأمّا اختلاف إعراب الاسم، فيحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها.

فإن قيل: ولِمَ كان وقوعه موقع الاسم يوجب له الرفع دون غيره من نصب أو جزم؟ قيل: من قبل أن وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيا، فأشبهه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي، فعمل مثل عمله، فاعرفه.

(١) انظر المسألة الرابعة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٥٥٠ - ٥٥٥.

فصل

[استعمال الفعل المضارع في مواضع لا يُستعمل الاسم فيها]

قال صاحب الكتاب: وقولهم: «كاد زيد يقوم»، و«جعل يضرب»، و«طفق يأكل»، الأصل فيه أن يُقال: «قائمًا»، و«ضاربًا»، و«آكلًا»، ولكن عُدل عن الاسم إلى الفعل لغرض، وقد استعمل الأصل فيمن روى بيت الحماسة [من الطويل]:

٩٥٩- فأبئتُ إلى فهمٍ وما كذتُ آيَبًا [وكنم مثلها فارقتها وهي تصفر]

* * *

قال الشارح: كأنَّ صاحب الكتاب لما قرَّر أن الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم، اعترض على نفسه بقولهم: «كاد زيد يقوم»، و«جعل يضرب»، و«طفق يأكل»، فإن هذه الأفعال مرتفعة في هذه المواضع، ولا يستعمل الاسم فيها، فلا يُقال: «كاد زيد قائمًا»، و«طفق آكلًا»، ولا «جعل ضاربًا»، ثم أجاب عن ذلك بأن قال: الأصل في «كاد زيد

٩٥٩ - التخرُّج: البيت لتأبُّط شراً في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ١٥٩/٢١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ٣٩١/١؛ والدرر ١٥٠/٢؛ وشرح التصريح ١/٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣/٣٨٣ (كيد)؛ والمقاصد النحويَّة ١٦٥/٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٥٤٤/٢؛ وخزانة الأدب ٩/٣٤٧؛ ورصف المباني ص ١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وجمع الهوامع ١/١٣٠.

اللغة: أبئت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تنأسف.

المعنى: عدت إلى قبيلتي بعد أن عزَّ الرجوع إليهم لمشارفتي على التلف، وكنم مثلها فارقتها وهي تنأسف.

الإعراب: «أبئت»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«أبئت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إلى فهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «أبئت». «وما»: الواو حالية، و«ما»: حرف نفي. «كذت»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كاد». «آيَبًا»: خبر «كاد» منصوب. «وكنم»: الواو: حرف استئناف، و«كنم»: خبرية تكتيرية مبنية في محل رفع مبتدأ. «مثلها»: مضاف إليه مجرور، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «فارقتها»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وهي»: الواو حالية، و«هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «تصفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.

وجملة «أبئت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «وما كذت آيَبًا»: في محل نصب حال. وجملة «كنم مثلها فارقتها...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فارقتها»: في محل رفع خبر المبتدأ «كنم». وجملة «هي تصفر»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كذت آيَبًا» حيث جاء خبر «كاد»، وهو «آيَبًا»، اسمًا مفردًا على الأصل، وإنما القياس استعمال الفعل.

يقوم» أن يُقال: «فائماً» وفي «جعل يضرب»: «ضارباً»، وفي «طفق يأكل»: «آكلًا»، وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض. وذلك الغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به، فإذا قلت: «كدت أفعل»، كأتك قلت: «مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه»، ولست بمنزلة من لم يتعاطه، بل قريت من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقفته. وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم.

والذي يدل على صحة ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب، فنقول هي في محل نصب، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوباً، ونظير ذلك «عسى»، نحو قولك: «عسى زيد أن يقوم»، والتقدير: عسى زيد القيام، وإن كان المصدر غير مستعمل. ونظائر ذلك كثيرة، فأما بيت الحماسة [من الطويل]:

فأبئت إلى فهم وما كدث آتياً وكم مثليها فارقتها وهي تُصْفِرُ

فالبيت لناًط شراً، ويروى: «ولم أك آتياً». فمن قال: «ولم أك آتياً»، لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ، والمراد: ولم أك آتياً في نظرهم، لأنهم كانوا قد أحاطوا به. ومن روى: «وما كدث آتياً»، وهي الرواية الصحيحة المختارة، فالشاهد أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: «كدت أقوم»، أصله: «كدت قائماً»، والمعنى: وما كدث أؤوب إلى أهلي، وهم بنو فهم، لأنه أحيط بي، وأشفيت على الثلف، وفاربت أن لا أرجع إليهم. ومثله في مراجعة الأصل المرفوض قوله [من الرجز]:

٩٦٠ - أكرثت في العذل مُلْحَا دَائِماً لا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَنِيتُ صائِماً

٩٦٠ - التخريج: الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢؛ والخصائص ٨٣/١؛ والدرر ١٤٩/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ١٦١/٢؛ وبلا نبة في الأشباه والنظائر ١٧٥/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/٣٧٤، ٣٧٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١٢٨/١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤؛ ومغني اللبيب ١٥٢/١؛ وهمع الهوامع ١٣٠/١.

اللمعة: العذل: اللوم. ملحاً: ملجأ.

الإعراب: «أكرثت»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير في محل رفع فاعل. «في العذل»: جار ومجرور متعلقان بـ«أكرثت». «ملحاً»: حال منصوبة. «دائماً»: نعت «ملحاً» منصوب. «لا»: ناهية جازمة. «تكثرن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: للتوكيد، وهو في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «إني»: حرف مبه بالفعول، والياء: ضمير في محل نصب اسم «إن». «عسيت»: فعل ماضٍ ناقص، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «عسى». «صائماً»: خبر «عسى» منصوب.

جملة «أكرثت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تكثرن»: استئنافية لا محل لها من =

ومن ذلك: «عَسَى الْعُزَيْرُ أَنْ يُسَا»^(١)، فاستعمل الاسم موضع الفعل .
 ووجه ثان في ارتفاع الفعل بعد «كاد» أن الأصل في «كاد زيد يقوم»: «زيد يقوم»،
 فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ، ثم دخلت «كاد» لمقاربة الفعل، ولم
 يكن لها عمل في الفعل، فبقي على حاله من الرفع .

= الإعراب . وجملة «إني عسيت...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب . وجملة «عسيت»: في محل رفع خبر «إن» .
 والشاهد فيه قوله: «عسيت صائماً» حيث استعمل الشاعر الاسم (صائماً) موضع الفعل .
 (١) هذا مثل ، وقد تقدم تخريجه .

[المضارع] المنصوب

فصل

[نصب المضارع]

قال صاحب الكتاب: انتصابه بـ«أَنْ» وأخواته، كقولك: «أرجو أن يغفر الله لي»، و«لَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ»^(١)، و«جئتُ نبي تُعْطِينِي»، و«إِذَنْ أَكْرَمَكَ».

قال الشارح: قد تقدّم الكلام في إعراب الفعل، وأتته يدخله الرفع والنصب والجزم، وقد استوفيتُ الكلام على رفعه؛ فأما النصب فيه فبعواملٍ لفظية، وهي «أَنْ»، و«لَنْ»، و«كَيْ»، و«إِذَنْ». هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها، وما عداها فبإضمار «أَنْ» معها على ما سيأتي بيانه. والأصل من هذه الأربعة «أَنْ»، وسائر النواصب محمولة عليها. وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجز في الأسماء لاختصاصها بها، وأما عمل النصب فلسببه «أَنْ» الخفيفة بـ«أَنْ» الثقيلة الناصبة للاسم. ووجهُ المشابهة من وجهين: من جهة اللفظ والمعنى: فأما اللفظ فهما مثلاً، وإن كان لفظ هذه أنقص من تلك، ولذلك يستقبحون الجمع بينهما، كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين، فلا يحسن عندهم «إِنْ أَنْ تقومَ خيرٌ لك»، كما يستقبحون «إِنْ أَنْ زيدًا قائمٌ يُعْجِبُنِي» في معنى «إِنْ قيام زيد يعجبني». وأما المعنى فمن قبل أن «أَنْ» وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، كما أن «إِنْ» المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم، جعلت هذه ناصبة للفعل.

فإن قيل: فهلاً ينصبون بـ«مَا» المصدرية في قولك: «يعجبني ما تصنع»، وهي مع ما بعدها مصدرٌ كما كانت «أَنْ» كذلك؟ فالجواب أن الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن «أَنْ» نصبتُ لمشابهة «أَنْ» الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص؛ فأما «مَا» فلم تستحق به العمل، لأنه لا اختصاص لها بالفعل، ألا ترى أنه يقع بعدها الفعل والاسم، فكما يُقال: «يعجبني ما تصنع» بمعنى صَنِيعُكَ، فكذلك يُقال: «يعجبني ما أنت صانع» في معنى صَنِيعِكَ أيضًا، فلمَّا لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل، لم يؤثر فيها شبهة «أَنْ».

(١) يوسف: ٨٠.

والوجه الثاني: أن «أن» المخففة أشبهت «أن» الثقيلة من وجهين: من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى على ما تقدم. وأما «ما» فإنها أشبهت من جهة واحدة، وهي كونها مع ما بعدها مصدرًا كما أن تلك كذلك، فلم تستحق العمل من جهة واحدة، على أن من العرب من يُلغِي عمل «أن» تشبيهاً بـ«ما»، وعلى هذا قرأ بعضهم: «أَنْ يَيْتُمَ الرِّضَاعَةَ»^(١) بالرفع. ومنه قوله [من البسيط]:

٩٦١- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا مَتْنِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
والذي يُلغِي «أن» عن العمل لمشابهة «ما»، فإنه لا يُغْمَل «ما» لمشابهة «أن»، لعدم اختصاصها، فاعرفه.

وأما «لَنْ» فحرف ناصب عند سيبويه^(٢)، وهو نقيض «سوف»، وذلك أن القائل إذا قال: «سوف يقوم زيد»؛ فنفي هذا «لَنْ يقوم زيد». ويجوز أن ينقدّم عليها ما عملت فيه من الفعل المنصوب، نحو قولك: «زيدًا لَنْ أضرب» بخلاف «أن»، لأن «أن» وما بعدها مصدر، فلا يتقدّم عليه ما كان في حيزه، وليس كذلك «لَنْ»، لأنها إنما تنصب لشبهها بـ«أن». ووجه الشبه بينهما اختصاصها بالأفعال وثقلها إيّاها إلى المستقبل كما كانت «أن» كذلك.

(١) البقرة: ٢٣٣. وهذه قراءة مجاهد. انظر: البحر المحيط ٢/٢١٣.
٩٦١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشياء والنظائر ١/٣٣٣؛ والإنصاف ٢/٥٦٣؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ وجواهر الأدب ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١/٣٩٠؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/٣٣ (أُنْ)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/٣٠؛ والمنصف ١/٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٨٠.
الإعراب: «أن»: حرف نصب مهمل. «تقرآن»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «على أسماء»: جار ومجرور متعلقان بـ«تقرآن»، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها بحسب ما قبلها. «ويحكمَا»: مفعول مطلق، وقيل: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «ألزكمَا الله ويحَا»، وهو مضاف، و«كما»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «متني»: جار ومجرور متعلقان بـ«تقرآن». «السلام»: مفعول به لـ«تقرآن». «وأن»: الواو: حرف عطف، و«أن»: حرف مصدرين ونصب. «لا»: حرف نفي. «تشعرا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق. «أحدًا»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «... ويحكمَا»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «أن تقرآن» حيث لم تعمل «أن»، تشبيهاً لها بـ«ما» المصدرية.
(٢) الكتاب ٥/٣.

وكان الخليل^(١) يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الأصل في «لن»: «لا» ثم خففت لكثرة الاستعمال، كما قالوا: «أيش»، والأصل: «أي شيء»، فخففت، وكما قالوا: «كَيُونَةُ»، والأصل «كَيُونَة». وهو قول بضعف، إذ لا دليل يدل عليه، والحرف إذا كان مجموعاً يدل على معنى، فإذا لم يدل دليل على التركيب؛ وجب أن يُعتقد فيه الأفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل. ورد سبويه هذه المقالة لجواز تقدم معموله عليه، ولو كانت مركبة من «لا أن»، لكان ذلك ممتنعاً كاستناع «زيداً لا أن أضرب». وللخليل أن يقول: إنهما لما رُكبا، زال حكمهما عن حال الأفراد. وكان الفراء يذهب إلى أن الأصل في «لن»، و«لم»، «لا»، وإنما أبدل من ألف «لا» النون في «لن»، والميم في «لم». ولا أدري كيف أطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يُطلع عليه إلا بنص من الواضع.

وأما «إذن»، فحرف ناصب أيضاً لاختصاصه، ونقله الفعل إلى الاستقبال، كـ«لن»، وهي جواب وجزاء، فيقول القائل: «أنا أزورك»، فتقول: «إذن أكرمك». فإنما أردت إكراماً توقعه في المستقبل، وهو جواب لكلامه وجزاء زيارته، ولها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب، فهذه يجب إعمالها لا غير، نحو قولك: «إذن أكرمك» في جواب: «أنا أزورك». قال الشاعر، وهو عبد الله بن محمد الضبي [من البسيط]:

٩٦٢ - أَرَدْتُ جِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْغَيْرِ مَكْرُوبٌ

(١) الكتاب ٥/٣.

٩٦٢ - التخريج: البيت لعبد الله بن عنمة الضبي في الأصمعيات ص ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٨/٤٦٢؛ ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٨؛ وشرح أبيات سبويه ٢/١٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤١؛ ولسان العرب ١/٧١٣ (كرب)، ١٣/١٤ (أذن)؛ والمعاني الكبير ص ٧٩٣؛ ولسان بن عوية الضبي في لسان العرب ١٤/٤١٦ (سوا)؛ وللضبي في المفتض ٢/١٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢١؛ وجواهر الأدب ص ١٤١؛ ووصف المباني ص ٦٣.

اللغة: اردد حمارك: إنه نفسك عن التعرض لنا. المكروب: المداني المقارب، كناية عن تقييد حركة الحمار، من «كربت القيد» أي ضيقته على المقيد به. العير: هو الحمار نفسه.

المعنى: انتو عتاً، وازجر نفسك عن التعرض لنا، ولأرَدَدْنَاكَ مُضَيَّقًا عَلَيْكَ مَمْنُوعًا مِنْ إِوَادَتِكَ.

الإعراب: «اردد»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت. «حمارك»: مفعول به، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح محله الجر. «لا»: ناهية جازمة، «يرتع»: فعل

مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «بروضتنا»: جار ومجرور متعلقان

بـ«يرتع»، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «إذن»: حرف نصب وجواب. «يرد»: فعل مضارع مبني

للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «وقيد»: الواو: حالية، «قيد»: مبتدأ مرفوع.

«العير»: مضاف إليه مجرور. «مكروب»: خبر مرفوع بالضم.

والثاني: أن يكون ما قبلها واوًا أو فاء، فيجوز إعمالها وإغاؤها، وذلك قولك: «زيدٌ يقوم، وإذن يذهب»، فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين: وذلك أنك إن عطفت، «وإذن يذهب» على «يقوم» الذي هو الخبر، ألغيت «إذن» من العمل، وصار بمنزلة الخبر، لأن ما عطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكأنك قلت: «زيد إذن يذهب»، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها، لأنه خبر المبتدأ. وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأعمل لذلك، ونُصب به قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْتَمِتُونَ عِظْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١)، وفي قراءة ابن مسعود «وإذا لا يلبثوا» بالنصب على ما ذكرنا، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يُولُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾^(٢).

وأما الحالة الثالثة: فإن تقع متوسطة لا محالة، معتمدًا ما بعدها على ما قبلها، أو كان الفعل فعلًا حال غير مستقبل، وذلك في جواب من قال: «أنا أزورك»: «أنا إذن أكرمك»، فترفع هنا، لأن الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو «أنا». وكذلك لو قلت: «إن تكرمني إذن أكرمك»، فتجزم لأن الفعل بعد «إذن» معتمد على حرف الشرط، وإنما ألغيت في هذه الأحوال؛ لأن ما بعد «إذن» معتمد على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهي لا تعمل إلا مبتدأة، ولا يصح أن تُقدَّر مبتدأة لاعتماد ما بعدها على ما قبلها، وكانت مما قد يُلغى في حال، فألغيت هنا، فأما قول الشاعر [من الرجز]:

٩٦٣ - لا نَشْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْ أَهْلِيكَ أَوْ أَطِيرًا

= وجملة «أردد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يرتع»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قيد العبير مكروب»: حالية، محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «إذن يرد» حيث جاءت «إذن» حرفًا ناصبًا، نصبت الفعل «يرد» بعدها.

(١) الإسراء: ٧٦.

(٢) النساء: ٥٣.

٩٦٣ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٦، ٤٦٠؛ والدرر ٤/ ٧٢؛ ورصف المباني ص ٦٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٠؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٨ (شطر)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٣؛ والمقرب ١/ ٢٦١؛ وجمع الهوامع ٢/ ٧. اللغة: الشطير: البعيد والغريب. أهلك: أموت. أطير: أذهب بعيدًا.

الإعراب: «لا»: حرف نهي. «تركتني»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، في محل جزم، والنون: للتوكيد. والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«تركت». «شطيرًا»: مفعول به ثانٍ منصوب. «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم «إذن». «إذن»: حرف نصب. «أهلك»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «أو»: حرف عطف. «أطيرًا»: فعل مضارع منصوب معطوف على «أهلك»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والألف: للإطلاق.

وجملة «لا تركني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إني...»: استئنافية لا محل لها من

فإنه شاذٌّ، وإن صحت الرواية، فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفاً، وابتداءً «إذن» بعد تمام الأول بخبره. وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه، كأنه قال: «لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إني أذلُّ، إذا أهلك أو أطير»، أو يكون شبه «إذن» هنا بـ«لن» فلم يُلغها، لأنهما جميعاً من نواصب الأفعال المستقبلية، ويشبه «إذن» من عوامل الأفعال بأفعال الشك واليقين، لأنها أيضاً تُعْمَل وتُلغى، إلا أن أفعال الشك، إذا تأخرت أو توسّطت، يجوز أن تعمل، و«إذن»، إذا توسّطت بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر، لم يجوز أن تعمل لأنها حرف، والحروف أضعف في العمل من الأفعال، فلذلك جاز في أفعال اليقين والشك الإعمال إذا توسّطت، أو تأخرت، ولم يجوز إعمال «إذن» في الموضع الذي ذكرناه.

وأما «كَيَّ» فللعرب فيها مذهبان: أحدهما: أن تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة «أن»، وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم، كما كانت «أن» كذلك. والآخر أن تكون حرف جرّ بمنزلة اللام، فينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن» كما ينتصب بعد اللام. فإذا كانت بمنزلة «أن»، جاز دخول اللام عليها. قال الله تعالى: ﴿يَكْنَلَاتُأَوَّعَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾^(١)، و﴿لَيْكَ لَا يَكَلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً﴾^(٢). وقياس «كَيَّ» هذه أن تكون بمنزلة «أن»، ولولا ذلك، لم يجوز دخول اللام عليها، لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله، فأما قول الشاعر [من الوافر]:

٩٦٤- فلا واللّه لا يُلقَى لِمَا بِي ولا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا ذَوَاءً

= الإعراب. وجملة «أهلك»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «أطير»: معطوفة على جملة «أهلك». والشاهد فيه قوله: «إني إذن أهلك» حيث نصب الفعل المضارع «أهلك» بعد «إذن» مع أنها ليست منصّرة، بل مسبوقة بـ«إني». وقيل: إنها ضرورة، وقيل: خبر «إن» محذوف، و«إن» واقعة في صدر جملة متأنفة.

(٢) النحل: ٧٠.

(١) الحديد: ٢٣.

٩٦٤ - التخرّيج: البيت لمسلم بن عبد الوالبي في خزنة الأدب ٢/٣٠٨، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ٥/١٤٧، ٥٣/٦، ٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١؛ والجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٢؛ ووصف المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤١٠؛ وشرح التصريح ٢/١٣٠، ٢٣٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦؛ والمحتسب ٢/٢٥٦؛ ومغني اللبيب ص ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/١٠٢؛ والمقرب ١/٣٣٨؛ وجمع الهوامع ٢/١٢٥، ١٥٨.

اللفظة: يلقي: يوجد. لما بي: أي للذي عندي من الحقد عليهم. لما بهم: أي للذي عندهم من الحقد أيضاً. دواء علاج.

المعنى: يقول ليس هناك من علاج لما ملأ قلبي وقلوبهم من حقد وضغينة.

فشاذ لا يحمل عليه غيره مما كثر وقشاً. وإذا كانت حرف جز، جاز دخولها على الأسماء كدخول حرف الجز، من ذلك قول بعض العرب: «كَيْمَةٌ»، فأدخل «كي» على «ما» في الاستفهام، كما يدخل عليها حروف الجز، نحو: «لَيْمٌ»، و«بَيْمٌ»، و«عَمٌ» فحذف الألف كما يحذفها مع حروف الجز، وأدخل عليها هاء السكت في الوقف، فقال: «كَيْمَةٌ»، كما يقال: «فَيْمَةٌ»، و«عَمَةٌ». فإذا قلت: «جئتُ لكي تُكْرِمَنِي»، لم تكن إلا الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها. وإذا قلت: «جئتُ كي تكرمني» من نحو قوله تعالى: ﴿كَى لَا يَكُونُ دُولَةً﴾^(١)، جاز فيه الأمران جميعاً. على أنه قد حُكي عن الخليل أنه لا ينتصب بشيء إلا بـ«أن»، إما أن تكون ظاهرة أو مفدرة، وهذا يقتضي أن يكرن النصب بعد «كي»، و«إذن»، بإضمار «أن»، فاعرفه.

فصل

[نصب المضارع بـ«أن» مضمرة]

قال صاحب الكتاب: وينتصب بـ«أن» مضمرة بعد خمسة أحرف، وهي «حَتَّى» واللام، و«أَوْ» بمعنى «إلى»، و«وَأَوْ» الجمع، والفاء في جواب الأشياء الستة: الأمر، والنهي، والتفخي، والاستفهام، والتمني، والعرض. وذلك قولك: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا»، و«جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي»، و«لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُغْفِيتَنِي حَقِّي»، و«لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، و«إِيتِنِي فَأُكْرِمَكَ»، و«وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكَ غَضَبِي»^(٢)، و«مَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا» و«فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَةٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا»^(٣)، و«يَلْبِسُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُوزُ»^(٤)، و«أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا».



= الإعراب: «فلا»: الفاء بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «والله»: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «لا»: حرف نفي. «يلقى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. «لما»: جار ومجرور متعلقان بـ«يلقى». «بي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول المقدّر بـ«استقر». «ولا»: الوار: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «لما»: اللام الأولى: حرف جز، واللام الثانية: تأكيد لفظي للأولى. «ما»: اسم موصول مبني في محلّ جز بحرف الجز. «بهم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول المقدّر بـ«استقر». «أبداً»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«يلقى»: «دواء»: نائب فاعل مرفوع.

وجملة «والله»: ابتدائية. وجملة «لا يلقى»: جواب القسم، وجملة «استقر بي» المحذوفة: صلة الموصول. وجملة «استقر بهم»: مثلها.

والشاهد فيه قوله: «لما بي» حيث أكد الشاعر اللام الجازة، وهي حرف جوابي، تأكيداً لفظياً، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكّد والتوكيد. والتوكيد على هذا الشكل شاذ.

(٢) طه: ٨١.

(١) الحشر: ٧.

(٤) النساء: ٧٣.

(٣) الأعراف: ٥٣.

قال الشارح: اعلم أن الفعل ينتصب بعد هذه الأحرف التي ذكرها، وهي خمسة، منها اثنان من حروف الجر، وثلاثة من حروف العطف، وهما «حَتَّى»، واللام، وذلك قولك: «سرت حتى أدخلها»، و«جئتكَ لتكرمني»، فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب بإضمار «أَنْ» لا بها نفسها.

فإن قيل: ولمَ قلتم: إنَّ «أَنْ» مقدّرة بعد هذه الحروف، ولم تكن مقدّرة بعد «إِذَنْ»، و«لَنْ»، و«كَيْ»؟ قيل: إنَّ «إِذَنْ»، و«لَنْ»، و«كَيْ» في أحد وجهيها تلزم الأفعال، وتُخَدِّث فيها معاني، فصارت كـ«أَنْ» في لزومها الفعل، فحُمِلت عليها، وعملت عملها لمشاركتها إياها على ما وصفنا؛ فأما اللام و«حَتَّى»، فهما حرفا جرّ، وعواملُ الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإذا وُجد الفعل بعدهما منصوبًا، كان بغيرهما. فإذا قدّرت «أَنْ» صارت اللام، و«حتى»، عاملتين في اسم على أصلهما، لأنَّ «أَنْ» والفعل في تأويل الاسم.

وإنما ساغ حذف «أَنْ» والنصب بهما، لأنَّ «حتى»، واللام صارتا عوضين منها، فكانت كالموجودة لوجود العوض منها. وقال الكوفيون^(١): النصب في قولك: «جئتُ لأكرمك»، و«سرت حتى أدخل المدينة»، إنّما هو باللام، و«حتى»، فاللام هي الناصبة لـ«أكرمك»، وهي بمنزلة «أَنْ»، وليست هي لام الخفض التي في الأسماء، ولكنها لا تمّ تفيد الشرط، وتستعمل على معنى «كَيْ». وإذا أنت اللام مع «كَيْ»؛ فالنصب باللام، و«كَيْ»، مؤكّدة لها. وإذا انفردت «كَيْ»، فالعمل بها، وإن جاءت «أَنْ» مظهرّة بعد «كَيْ»، فهو جائز عندهم، وصحيح أن يُقال: «جئتكَ لكي أن تكرمني»، ولا موضع لـ«أَنْ»، لأنها تؤكد لـ«كَيْ» كما أكّدتها في قوله [من الطويل]:

٩٦٥- أردتُ لِكَيْمَ أَنْ تَطِيرَ بِقَرَبَتِي وَتَشْرُكَهَا شَأْبَ بَيْدَاءَ بَلْقَعِ

(١) انظر المسألة التاسعة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٥٧٥ - ٥٧٩.

٩٦٥ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢؛ والجنى الداني ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١٦/١، ٨/٨١، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ووصف المباني ٢١٦، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٥٤٩/٣؛ وشرح التصريح ٢٣١/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١؛ ومغني اللبيب ١/١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٠٥.

اللغة: القرية: جلد ماعز أو نحوه يشخذ للماء. الشَّن: القرية البالية. البلقع: الخالي.

المعنى: لقد ذهبت بقربتي بعيدًا وتركتها ممزقة بالية في صحراء خالية من الناس.

الإعراب: «أردت»: فعل ماضٍ، والشاء: ضمير في محل رفع فاعل. «لكيما»: اللام: حرف جر وتعليل، «كَيْ»: حرف تعليل مؤنّدة للام، «ما»: زائدة. «أَنْ»: حرف مصدرية ونصب، وقد تكون مؤكّدة لـ«كَيْ» إذا اعتبرت حرف مصدر. «تطير»: فعل مضارع منصوب، وقاعله ضمير مستتر فيه =

ولذلك أجازوا ظهورها بعد «حتى» كظهورها بعد «كي»، والنصب عندهم بـ«حتى» كالنصب بـ«أن»، فإذا قلت: «لأبصرن حتى أن أصبح القادسية»، فهو جائز، والنصب بـ«حتى»، و«أن»، تأكيد لـ«حتى» كما كانت تأكيداً لـ«كي».

وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في «جئت لأكرمك»، و«سرت حتى أدخل المدينة»: إن المستقبل منصوب باللام و«حتى»، لقيامهما مقام «أن»، فخالف أصحابه، لأنهم يقولون: إن النصب بهما بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين، لأنه يقول: إن النصب بهما لا بمضمر بعدهما.

وما احتج به الكوفيون أنهم قالوا: لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة، لجاز أن تقول: «أمرت بتركهم» على معنى «أمرت بأن تتركهم»، والجواب أن حروف الجر لا تتساوى في ذلك، لأن اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملة، يجوز أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: «لِمَ فعلت؟» فيقال: لـ«كذا»؛ لأن لكل فاعل غرضاً في فعله، وباللام يخبر عن جميع ذلك، و«كي»، و«حتى» في معناها، فكانها دخلت على «أن» والفعل، لأنهما مصدر لإفادة «أن» ذلك الغرض من إيقاع الفعل المتقدم، ثم حذفت «أن» تخفيفاً، فصارت هذه الحروف كالمعوض منها، ولذلك لا يجوز ظهورها، وليس ذلك بأول ما حذف لكثرة الاستعمال.

فإن قيل: ولِمَ كانت «أن» أولى بالإضمار من سائر الحروف؟ قيل: لأمرين:

أحدهما: إن «أن» هي الأصل في العمل، لما ذكرناه من شبهها بـ«أن» المشددة، فوجب أن يكون المضمرة «أن» لقوتها في بابها، وأن يكون ما حُمِلَ عليها يلزم موضعاً واحداً، ولا يتصرف.

والأمر الآخر: أن لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها، ألا ترى أن «أن» يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنها لا يليها إلا المستقبل؟ فلما كان لها من التصرف ما ذكر، جعلت لها مزية على أخواتها بالإضمار، فاعرفه.

= وجوباً تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«أردت». «بقربتي»: جار ومجرور متعلقان بـ«نظير»، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. «وتركها»: الواو: حرف عطف، «تركها»: فعل مضارع منصوب، لأنه معطوف على «نظير»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به. «شئاً»: مفعول به ثانٍ منصوب. «بيداء»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «شئاً». «بلقع»: نعت «بيداء» مجرور بالكسرة.

وجملة «أردت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تركها»: معطوفة على جملة «نظير». والشاهد فيه قوله: «لكيما أن» حيث ظهرت «أن» بعد «كي» ضرورة. وقبل: إن «أن» زائدة. وقيل غير ذلك.

وأما «حتى»، فإذا نصبت الفعل بعدها؛ فهي فيه حرف جرّ على ما ذكرنا، فإذا قلت: «سرت حتى أدخلها»، فالفعل منتصب بـ«أن» مضمرة، و«أن» والفعل في تأويل مصدر، والمصدر في محلّ مخفوض بـ«حتى»، و«حتى» وما بعدها من المصدر في موضع نصب بالفعل، كما أن الجارّ والمجرور كذلك في قولك: «مررت بزيد»، و«نزلت على عمرو». ولها في النصب معنيان:

أحدهما: أن تكون غاية بمعنى «إلى أن»، والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلًا بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في متنها، كقولك: «سرت حتى أدخلها»، فيكون السير والدخول جميعًا، قد وقعا، كأنك قلت: «سرت إلى دخولها»، فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الذي يؤدّي إلى الدخول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١) بالنصب، أي: زلزلوا إلى أن قال الرسول.

والثاني: أن تكون بمعنى «كي»، فيكون الفعل الأوّل في زمان، والثاني في زمان آخر غير متصل بالأوّل، وذلك نحو قولك: «كلمته حتى يأمر لي بشيء»، والمراد: كلمته كي يأمر لي بشيء، وكذلك «أسلمت حتى أدخل الجنة». ولـ«حتى» مواضع آخر قد ذكر بعضها في العطف، وسيذكر الباقي في موضعه، إن شاء الله تعالى.

وأما اللام، فهي من حروف الجرّ، ومعناها الغرض، وأن ما قبلها من الفعل علّة لوجود الفعل بعدها، كما كانت «كي» كذلك، وقد تقدّم الكلام عليها.

وأما حروف العطف، فـ«أو»، و«الواو»، و«الفاء»، فهذه الحروف أيضًا ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، وليست هي الناصبة عند سيبويه^(٢)، وذلك من قبل أنها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال. وكلّ حرف يدخل على الأسماء والأفعال لا يعمل في أحدهما، فلذلك وجب أن يقدر «أن» بعدها ليصخّ نصب الفعل، إذ كانت هذه الحروف ممّا لا يجوز أن يعمل في الأفعال. وذهب الجرمي إلى أنها هي الناصبة بأنفسها، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف، لأنها عطفت ما بعدها على غير شكّله، وذلك أنه لما قال: «لا تظلمني فتندم»، دخل النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم. فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحقّ النصب بالخلاف، كما استحقّ ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: «لو تركت والأسد لأكلك». قال: وذلك من قبل أن الأفعال فروع للأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل ناصبًا، وجب أن يكون في الفرع كذلك. والخلاف الموجب للنصب في الأسماء عندهم في

أشياء، منها نصبُ الظروف بعد الأسماء، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«زَيْدٌ خَلَقَكَ». لَمَّا خَالَفَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ مَا قَبْلَهَا، تُصَيِّتُ عَلَى الْخِلَافِ.

والمذهب الأول؛ فأما قول الجرمي إنها هي الناصبة، فقد أبطله المبرد بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها؛ لكانت كـ«أَنْ»، وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على «أَنْ»، فكان يلزم أن يجوز عنده أن يُقال: «مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي فَأَحْذَثْكَ، وَفَأَكْرِمَكَ» لأن الفاء هي الناصبة، وكان يجوز أن يُقال: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنُ» لأن الواو هي الناصبة، ألا ترى أن الواو في القَسَمِ، لَمَّا كَانَتْ هِيَ الْعَامِلَةُ لِلخَفْضِ مَكَانَ الْبَاءِ، سَاغَ دُخُولُ حَرْفِ الْعِطْفِ عَلَيْهَا، وَجَازَ أَنْ يُقَالَ: «وَاللَّهِ وَلِلَّهِ». وَلَمَّا كَانَتْ وَاوُ «رُبُّ» أَصْلَهَا الْعِطْفُ، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ حَرْفِ الْعِطْفِ عَلَيْهَا، فَلَا يُقَالُ فِي مِثْلِ [مَنْ الرِّجْزُ]:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أَيْسُسٌ^(١)

«ووبلدة». كذلك ههنا، لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها؛ لجاز دخول حرف العطف عليها، كما جاز دخوله على واو القسم. ولَمَّا امْتَنَعَ مِنْهَا ذَلِكَ، دَلَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا الْعِطْفُ كَوَاوِ «رُبُّ». وبذلك احتج سيبويه في دفع هذه المقالة.

فأما «أَوْ» فأصلها العطف حيث كانت، وتستعمل في النصب على وجهين:

أحدهما: أن يتقدم فعلٌ منصوبٌ بناصبٍ من الحروف، ثم يعطف عليه بـ«أَوْ»، كما يعطف بسائر الحروف، وذلك نحو: «مَدَحْتُ الْأَمِيرَ كَيْ يَهَبَ لِي دِينَارًا، أَوْ يَحْمِلَنِي عَلَى دَابَّةٍ»، ومعناها أحد الشيئين. وهذا الوجه يقع فيه المرفوع والمجزوم إذا تقدم مرفوع أو مجزوم، وليس بختم أن يقع فيه منصوب، فتقول في المرفوع: «أَنَا أَكْرَمُكَ، أَوْ أَخْرَجُ»، وتقول في المجزوم: «لِيُخْرِجْ زَيْدٌ إِلَى الْبَصْرَةِ أَوْ يُقِمَ فِي مَكَانِهِ». والوجه الآخر ما نحن بصدد، وهو أن يُخَالِفَ مَا بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا «إِلَّا أَنْ». والفرق بين هذا الوجه والأول أَنَّ الْأَوَّلَ لَا تَعْلُقُ فِيهِ بَيْنَ مَا قَبْلَ «أَوْ» وَبَيْنَ مَا بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مَلَابَسَةٌ، إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا مَلَابَسَةَ بَيْنَ قَوْلِهِ «فَقَتِّلُوهُمْ»^(٢) وَبَيْنَ «يَتَلَمَّوْنَ»^(٣)، فَهُوَ كَعِطْفِ الْأِسْمِ عَلَى الْأِسْمِ بِـ«أَوْ»، نَحْوِ قَوْلِكَ: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو».

والوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ كَالْعَامِّ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَالثَّانِي كَالْمُخْرِجِ لَهُ عَنْ عَمُومِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «لَا لَزَمْتُكَ» أَنَّ ذَلِكَ عَامٌّ فِي كُلِّ الْأَزْمَنَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: «أَوْ

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

(٢) الفتح: ١٦ «قُلْ لِلْمُخْلِفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّوهُمْ إِلَى قَوْمِ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ».

(٣) الفتح: ١٦.

تَقْضِيَنِي حَقِّي؛ فقد أخرجت بعض الأزمنة المستقبلية من ذلك، وجعلته ممتداً في جميع الأوقات سوى وقت القضاء، ففي الأول كان مطلقاً، وبالثاني صار مقيّداً، وهو في الوجه الأول عطف ظاهر، وفي الثاني عطف متأول، لأنك في الأول تعطف ما بعدها على ما قبلها، وتُشركه في إعرابه وظاهر معناه.

والنصبُ بعد «أو» هذه ليس بإضمارٍ «أن»، إنما هو بالناصب الذي نصب ما قبلها، ثم عطف عليه بحرف العطف المُشرك بينهما في العامل، وأمّا العطف المتأول فنحو: «لألزمك، أو تُعْطِيَنِي حَقِّي»، فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر، لأنه لم يُرد إيجاب أحدهما، إنما يريد إيجاب اللزوم ممتداً إلى وقت الإعطاء، فلما لم يرد فيه العطف الظاهر، تأولوه بـ«أن»، وتوهموا المصدر في الأول؛ لأن الفعل يدلّ على المصدر، ونصبوا الثاني بإضمارٍ «أن»، لأن «أن» والفعل مصدرٌ، وصارت «أو» قد عطفت مصدراً في التأويل على مصدر في التأويل، ولذلك لا يجوز إظهار «أن»، لئلا يصير المصدر ملفوظاً به، فيؤذي إلى عطف اسم على فعل، وذلك لا يجوز.

ومما يؤكد عندك الفرق بينهما أنك إذا قلت: «ستُكَلِّمُ زيداً، أو يَقْضِيَ حاجتك»، فتنصب «يقضي» على معنى: «إلا أن يقضي»، فقد جعلت قضاء حاجتك سبباً لكلامه. وإذا عطف، فإنما تُخَيِّرُ بأنه سيقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى، ويوضح ذلك لك أن الفعلين اللذين في العطف نظيران، أيهما شئت قدّمته فيصح به المعنى، فتقول: «سيقضي حاجتك زيدٌ أو تكلّمه»، إذا عطف، فأيهما قدّمت كان المعنى واحداً، وإذا نصبت اختلف المعنى، فدلّ على السبب كما بيّنت لك، ولا يصحّ على هذا «سيقضي حاجتك زيدٌ أو تكلّمه»، إلا أن تريد أن تجعل الكلام سبباً لإبطال قضاء حاجته، فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه، فهو يقضي حاجته إن سكت، وإن كلمه، لم يقضها.

فإن قيل: وأي مناسبة بين «أو» و«إلا أن» حتى كانت في معناها؟ قيل: بينهما مناسبة ظاهرة، وهو العدول عن ما أوجبه اللفظ الأول، وذلك أنا إذا قلنا: «جاءني القومُ إلا زيداً»، فاللفظ الأول قد أوجب دخول «زيد» فيما دخل فيه القوم؛ لأنه منهم، فإذا قلت: «إلا»، فقد أبطلت ما أوجبه الأول، وإذا قلت: «جاءني زيد أو عمرو»، فقد أوجبت المجيء لزيد في اللفظ قبل دخول «أو». فلما دخلت، بطل ذلك الوجوب، ولأجل هذه المخالفة احتيج إلى تقدير الفعل الأول مصدراً، وعطف الثاني عليه على التقدير الذي مضى. ومن النحويين من يقدر «أو» هذه بـ«إلى»، ويجعل ما بعد «أو» غاية لما قبلها، وإياه اختار صاحب هذا الكتاب. والوجه الأول، وهو اختيار سيبويه^(١)، لأن قوله: «لألزمك» يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، فوجب أن يُستثنى الوقت الذي يقع

فيه انتهاؤه، فلذلك قدروه بـ«إلا»، فيكون المعنى أن الفعل الأول يقع، ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد «أو»، فيكون سبباً لارتفاعه، وعلى قيلهم يكون ممتداً إلى غاية وقوع الثاني، فمن ذلك قول امرئ القيس [من الطويل]:

٩٦٦- فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملئنا أو نموت فنعذرا
والقوافي منصوبة، والتقدير فيه ما قدمناه. ولو رفع، لجاز على تقديرين: أحدهما على الوجه الأول، وهو أن يكون معطوفاً على «نحاول»، أو يكون مستأنفاً، كأنه قال: «أو نحن نموت، فنعذر». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَدَّعَيْنَ إِلَى قَوْمِ أُولَى بِأَمْرِ شَيْدٍ لَقِيلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾^(١) بالرفع على الاشتراك بين الثاني والأول، أو على الاستئناف، كأنه قال: «أو هم يسلمون». وقد وجد في بعض المصاحف، «أو يسلموا» بحذف النون للنصب على الوجه الثاني. والفرق بينهما أن من رفع كان المراد أن الواقع أحد الأمرين: إما القتال، وإما الإسلام، وعلى الوجه الثاني يجوز أن يقع القتال، ثم يرتفع بالإسلام. وأما الواو، فت نصب الأفعال المستقبلية إذا كانت بمعنى الجمع، نحو قولهم: «لا

٩٦٦ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٦؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢، ٥٤٤/ ٨، ٥٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٩/ ٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٤٧؛ واللامات ص ٦٨؛ والمقتضب ٢٨/ ٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٣؛ والجنى الداني ص ٢٣١؛ والخصائص ١/ ٢٦٣؛ ورصف المباني ص ١٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤؛ واللمع ص ٢١١.

المعنى: يخاطب الشاعر رفيقه عمرو بن قميئة حين استصحبه في مسيره إلى قيصر الروم ليساعده على بني أسد، فقال له: لا تبك إنما نحاول طلب الملك، أو نموت فيعذرننا الناس.
الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«قلت». «لا»: ناهية جازمة. «تبك»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. «عينك»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني، في محل جز بالإضافة. «إنما»: حرف مشبه بالفعل بطل عمله لدخول «ما» عليه. «نحاول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «ملئنا»: مفعول به منصوب. «أو»: حرف عطف. «نموت»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» المضمرة، ويجوز فيه الرفع (وهو موطن الشاهد)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «فنعذرا»: الفاء: حرف عطف، و«نعذرا»: فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب عطفاً على «نموت» والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن.

وجملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تبك...»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «نحاول ملئنا»: تعليلية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «نموت» حيث أجاز فيه سببوه الرفع إما بالعطف على «نحاول»، أو بالقطع، أي: نحن نموت.

تأكل السمك وتشرب اللبن» أي: لا تجمع بينهما، ومنه قول الأخطل [من الكامل]:

٩٦٧- لا ثثة عن حُلقي وثأيتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

فالمراد: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولا تجمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله، والنصب في ذلك كله بإضمار «أن» بعد الواو عندنا، كما كان بعد «أو»، وحمله على الفعل الأول، ألا ترى أنهم لم يريدوا بقولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» النهي عن أكل السمك منفرداً، وشرب اللبن منفرداً، وإنما المراد أن ينهاء عن الجمع بينهما، لما في ذلك من الفساد والضرر؟

ولو جزمه بالعطف على ما تقدم، لكان داخلاً في حكم الأول، وكان التقدير: لا

٩٦٧- التخريج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤؛ والأزهية ص ٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨؛ وجمع الهوامع ١٣/ ٢؛ وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٥٦/ ١٢؛ وحماسة البحتري ص ١١٧؛ والعقد الفريد ٣١١/ ٢؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٤٤٧/ ٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكتاني في الدرر ٨٦/ ٤؛ والمقاصد النحوية ٣٩٣/ ٤؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٥٦٤/ ٨ - ٥٦٧؛ وللأخطل في الرد على النحاة ص ١٢٧؛ والكتاب ٤٢/ ٣؛ ولحسن بن ثابت في شرح أبيات سيويه ١٨٨/ ٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/ ٦؛ وأمالى ابن الحاجب ٨٦٤/ ٢؛ وأوضح المسالك ١٨١/ ٤؛ وجواهر الأدب ص ١٦٨؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ ورصف المياني ص ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٧٧؛ ولسان العرب ٤٨٩/ ١٥ (وا)؛ ومغني اللبيب ٣٦١/ ٢؛ والمفتضب ٢٦/ ٢.

المعنى: احذر أن تنهى عن عمل شائن وثأيتي مثله، وإلا لزمت العار الكبير.

الإعراب: «لا»: ناهية. «تته»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: أنت. «عن خلق»: جار ومجرور متعلقان بـ«تته». «وثأيتي»: الواو: للمعية، «تأتي»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد واو المعية، والفاعل: أنت، والمصدر المؤول من «أن تأتي» معطوف على مصدر متزع مما قبله. «مثله»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جز بالإضافة، «عار»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك عارٌ. «عليك»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«عار». «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بخبر «عار» المحذوف. «فعلت»: فعل ماضٍ. والتاء: فاعل. «عظيم»: نعت لـ«عار» مرفوع. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا فعلت ذلك فإنّه عار عظيم عليك».

وجملة «لا تته...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية، أو ابتدائية. وجملة «ذلك عار عليك»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها تعليلية، أو تفسيرية. وجملة «فعلت»: في محلّ جز بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «وثأيتي» حيث جاءت الواو دالة على المعية وقبلها نهي، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة. ولا يجوز أن نسّمى ما بعدها مفعولاً معه لأنه فعل، وليس باسم.

تته عن خلق، ولا تأت مثله. ولو كان قال ذلك، لكان قد نهاه أن ينهى عن شيء، ونهاه أن يأتي شيئاً من الأشياء، وهو محال. فلما استحال، حَمَلَ الثاني على الأول، كأنه تَخَيَّل مصدر الأول إذ كان الفعل دالاً عليه مع موافقة المعنى المراد، فصار كأنه قال: «لا يكن منك نهْيٌ»، ثم أضمر «أن» مع الثاني، فصار مصدرًا في الحكم، ثم عطف مصدرًا متوَّلاً على مصدر متوَّلاً، ولذلك لا يجوز إظهار «أن» فيه، لئلا يصير المصدر مصرِّحاً به، ثم تعطفه، فتكون قد عطفست اسمًا صريخًا على فعل صريخ. فلو كان الأول مصدرًا صريخًا، لجاز لك أن تُظهِر «أن» في الثاني، نحو قوله [من الوافر]:

٩٦٨- لَلْبُسُ غِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
ولو قال: «وأن تقَرَّ عيني»، لجاز؛ لأن الأول مصدر، فـ«لبس عباءة» مبتدأ، و«تقرَّ عيني» في موضع رفع بالعطف عليه، و«أحبُّ إليَّ» الخبرُ عنهما. والمعنى أن لبس الثَّخِينِ من الثياب مع فَرَّةِ العين أحبُّ إليَّ من لبس الشُّفُوفِ، وهو الرفيق من الملبوس، فالتفضيلُ لهما مجتمعين على لبس الشُّفُوفِ، ولو انفرد أحدهما، بطل المعنى الذي أراده، إذ لم يكن مراده أنَّ لبس عباءة أحبُّ إليه من لبس الشُّفُوفِ، فلما كان المعنى يعود إلى ضمِّ «تقرَّ عيني» إلى «لبس عباءة»، اضطرَّ إلى إضمار «أن» والنصب. وقد حُكي عن الأصمعي أنه قال: لم أسمعهُ إلا «وتأتي مثله» بإسكان الباء يجعله مرفوعًا على

٩٦٨- التخريج: البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٠٤؛ والدرر ٩٠/٤؛ وشرح صناعة الإعراب ٢٧٣/١؛ وشرح التصريح ٢٤٤/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٣؛ ولسان العرب ٤٠٨/١٣ (من)؛ والمحتسب ٣٢٦/١؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٧؛ والمقاصد التحوية ٣٩٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٢٧٧/٤؛ وأوضح المسالك ٤/١٩٢؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٥٢٣/٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٤٥/٣؛ والمقتضب ٢٧/٢.

اللغة: العبء: الرداء الواسع. تقرَّ عيني: تطمئن، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرفيق الناعم. المعنى: إن لبس العبء مع راحة البال أحبُّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضرات. الإعراب: «البس»: اللام: لام الابتداء، «لبس»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «عباءة»: مضاف إليه مجرور. «وتقرَّ»: الوار: حرف عطف، «تقرَّ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والمصدر الموزَّل من «أن تقرَّ» معطوف على «لبس» في محل رفع. «عيني»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الباء، وهو مضاف، والباء: ضمير في محلِّ جز بالإضافة. «أحبُّ»: خبر المبتدأ مرفوع. «إلي»: جار ومجرور متعلقان بـ«أحب». «من لبس»: جار ومجرور متعلقان بـ«أحب»، وهو مضاف. «الشفوف»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «لبس عباءة...»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وتقرَّ» حيث نُصِبَ الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة بعد الوار التي بمعنى «مع».

الاستئناف، أو يجعله حالاً، أي: لا تنه عن خلقٍ وأنت تأتي مثله، أي: في حال إتيانك مثله. وهذا قريب من معنى النصب.

فأما قوله تعالى: ﴿يَلَيِّنَانَا نُرْذِلُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، فقد قرئت على وجهين: برفع الفعلين الآخرين، وهما «لا نكذب» و«نكون»، وبنصبهما. وأما الرفع، فكان عيسى بن عمر يجعلهما متممين معطوفين على «نرذ» ويقول: إن الله تعالى: أكذبهم^(٢) في تمنيهم على قول من يرى التمني خيراً. وكان أبو عمرو بن العلاء يرفعهما لا على هذا الوجه، بل على سبيل الاستئناف، وتأويل: «ونحن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون من المؤمنين إن رددنا»، فالفعلان الأخيران خبران غير متممين، ولذلك أكذبهم الله، ولم يكن يرى التمني خيراً. فأما النصب - وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفص - فعلى معنى الجمع، والتقدير: يا ليتنا نجتمع لنا الرذ وترك الكذب والكون من المؤمنين، ويكون المعنى كالوجه الأول في دخولهما في التمني، ويكون الكذب على رأي من يرى التمني خيراً، فاعرفه.

فأما «الفاء» فينتصب الفعل بعدها على تقدير «أن» أيضاً، وذلك إذا وقعت جواباً للأشياء التي ذكرناها، وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والغرض. ومنهم من يضيف إليها الدعاء، ويجعلها سبعة، ومنهم من يجتزئ عن كل ذلك بالأمر وحده لأن اللفظ واحد، فالأمر، نحو قوله: «إيتني فأكرمك». ومنه [من الرجز]:

٩٦٩- يا نائقٍ سيري غنقاً فبيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) أكذبهم: وجدهم كاذبين، أو بين كذبهم.

٩٦٩ - التخريج: الرجز لأبي النجم في الدرر ٥٢/٣، ٧٩/٤؛ والرد على النحاة ص ١٢٣؛ وشرح التصريح ٢٣٩/٢؛ والكتاب ٣٥/٣؛ ولسان العرب ٨٣/٣ (نسخ)؛ والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤؛ وجمع الهوامع ١٠/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٢/٤؛ ورصف المباني ص ٣٨١؛ وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، ٢٧٤؛ وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، ٥٦٢/٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٠؛ وشرح قطر الندى ص ٧١؛ واللمع في العربية ص ٢١٠؛ والمقتضب ١٤/٢؛ وجمع الهوامع ١٨٢/١. اللغة والمعنى: نائق: ترخيم «ناقة». العنق: نوع من السير السريع. الفسيح: الواسع الخطى. سليمان: هو سليمان بن عبد الملك بن مروان. يقول الشاعر لناقته: يا نائقي أسرع في سيرك لنصل إلى سليمان بن عبد الملك، فنحظى بعطابه ونرتاح.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «نائق»: منادى مرخم مبني على الضم المقدّر في محل نصب على النداء. «سيري»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن اتصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير في محل رفع فاعل. «غنقاً»: صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: «سيري سيراً غنقاً». «فسيحاً»: نعت «غنقاً» منصوب. «إلى»: حرف جز. «سليمان»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، =

ومثال النهي «لا تأب زيدا فيبهينك». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿لَا تَقْرَءُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْجِتَكُمْ بِهِآب﴾^(٢).

ومثال النفي: «ما تأتيني فتحدثنني». قال زياد [من البسيط]:

٩٧٠- وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلي هم

= والجار والمجرور متعلقان بـ«سيري». «فستريحها»: الفاء السببية: عاطفة، «نستريحها»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن نستريحها» معطوف على مصدر متشزع مما قبله، والتقدير: ليكن منك سير فاستراحة. وجملة «يا نافع...» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (ميري) الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. والشاهد فيه قوله: «فستريحها» حيث نصب الفعل المضارع «نستريح» بـ«أن» مضمرة بعد فاء السببية.

(١) طه: ٨١.

(٢) طه: ٦١.

٩٧٠- التخريج: البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، ٢٥٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٥، ١٣٧، ٤٢٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٠١؛ ومعجم الشعراء، ص ٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٦؛ ولبدر بن سعيد أخي زياد (أو المرار) في الأغاني ١٠/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٨٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٥١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٦. المعنى: يقول: ما إن تعرف إلى قوم في أسفاره، وعاشرهم، حتى ازداد لقومه حبا، وتفضيلا لهم على سواهم لمكارم أخلاقهم.

الإعراب: «وما»: الواو بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. «أصاحب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنا». «من»: حرف جر زائد. «قوم»: اسم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه مفعول به لـ«أصاحب». «فأذكرهم»: الفاء السببية، «أذكرهم»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنا»، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن أذكرهم» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. «إلا»: حرف حصر. «يزيدهم»: فعل مضارع مرفوع بالضم، و«هم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. «حبا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «إلي»: جار ومجرور متعلقان بـ«يزيد». «هم»: ضمير متصل في محل رفع فاعل «يزيد».

وجملة «ما أصاحب...»: الفعلية بحسب ما قبلها. وجملة «أذكرهم»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يزيدهم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «فأذكرهم»: حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة بعد فاء السببية، وشاهد آخر في قوله: «إلا يزيدهم حبا إلي هم» حيث فصل الضمير المرفوع «هم»؛ والقياس أن يجيء به ضميرا متصلا بالفاعل الذي هو «يزيد» فيقول: «إلا يزيدونهم»، ولكنه فصله للضرورة. ويحتمل أن يكون فاعل «يزيد» ضميرا مستترا تقديره: «هو» يعود إلى المصدر المفهوم من «أذكر»؛ وكأنه قال: «لا يزيدهم ذكرني لهم حبا إلي»، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر.

وأما الاستفهام، فنحو قولك: «أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَرْوِّكَ». قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا بَيْتٌ مِّنْ دُونِ الَّذِي بَنَيْنَا لَكُمُ الدَّيَارَ﴾^(١). وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٧١- هل مِن سَبِيلٍ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرِبَهَا أم هل سَبِيلٌ إِلَى تَضْرِبِ بْنِ حَجَّاجٍ
والتمني: «ليت لي مالا فَأَنْفِقَهُ». قال الله تعالى: ﴿يَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ سَأَلْتَهُ طَائِفَتًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ يَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾^(٢). والعرض: «ألا تنزلُ فتُحَدِّثُ».

فهذه الأفعال تُنْصَبُ بعد هذه الفاء بإضمار «أن» إذا كانت جواباً. وإنما أضممت «أن» ههنا، ونُصِبَ بها من قبل أنهم تَخَيَّلُوا في أَوَّلِ الكلام معنى المصدر، فإذا قال: «رُزِّنِي فَأَرْوِّكَ»، فكأنه قال: «لِتَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ»، فلمَّا كان الفعل الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يسغ عطف الفعل الذي بعده عليه، لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمروا «أن» قبل الفعل، صار مصدرًا، فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم.

وإنما تَخَيَّلُوا في الأول مصدرًا لمخالفة الفعل الثاني الفعل الأول في المعنى، ولذلك إذا قلت: «ما تَزَوَّرْنِي فَتُحَدِّثْنِي»، لم ترد أن تنفيهما جميعًا، إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معًا، ولكنتك تريد: ما تزورني مُحدِّثًا، أي: قد تزورني ولا حديث، فأثبت له الزيارة، ونفيت الحديث. فلمَّا اختلف الفعلان، ولم يجز العطف على ظاهر

(١) الأعراف: ٥٣.

٩٧١ - التخرُّج: البيت لفرقة بنت همام في خزنة الأدب ٤/ ٨٠، ٨٤، ٨٨، ٨٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٤ (مني)؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٢٧١.

اللغة والمعنى: نصر بن حجاج هذا رجل مشهور بجماله في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وهذه الشاعرة التي تعرف بالتمنية تتمنى الخمر لتشربها كما تتمنى أن تُلِمَّ بنصر بن حجاج هذا. الإعراب: «هل»: حرف استئناف. «من»: حرف جر زائد. «سبيل»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على الابتداء. «إلى خمر»: جار ومجرور متعلقان بخبر «سبيل». «فأشربها»: الفاء: عاطفة وسببية. «أشربها»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد الفاء السببية، و«ها»: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنا». «أم»: حرف عطف. «هل»: حرف استفهام. «سبيل»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «إلى نصر»: جار ومجرور متعلقان بخبر «سبيل» المحذوف. «ابن»: صفة لـ«نصر» مجرورة مثله. «حجاج»: مضاف إليه مجرور، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد الفاء، ومن الفعل «أشرب» معطوف على مصدر متزعم من قبل، والتقدير: هل يكون خمر قُشِرَبَ لهذه الخمر. جملة «هل من سبيل إلى خمر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل سبيل إلى نصر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فأشربها» حيث نصب بـ«أن» مضمرة بعد الفاء السببية. ويروى «ألا سبيل» مكان «هل من سبيل» على أن «ألا» فيه للتمني. ولهذا سُمِّيَتْ قائله هذا الشعر بالتمنية.

(٢) النساء: ٧٣.

الفعل الأول، عدلوا عن الظاهر، وأضمروا مصدره، إذ الفعل يدلّ على المصدر، فاضطّروا لذلك إلى إضمار «أن» لما ذكرت لك.

وأما مجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر، لأنه ليس هناك فعلٌ يجوز عطف هذا الفعل المتأخر عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «أين بيتك؟» ليس هناك فعل يعطف عليه «أزورك»، فحمل على المعنى؛ لأن معناه «ليكن تعريف بيتك منك فزيارة مني»؛ لأن معنى «أين بيتك»: «عرّفني».

واعلم أن هذه الفاء التي يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرفُ الشرط، ولو قلت: «ما تزورني، فتحدّثني»، فرفعت «تحدّثني»، لم يكن الكلام جملة واحدة، بل جملتين، لأن التقدير: «ما تزورني، وما تحدّثني»، فقولك: «ما تزورني» جملة على جبالها، و«ما تحدّثني» جملة ثانية كذلك. والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه: إنه منصوب على الصرف، وهذا الكلام، إن كان المراد به أنه لما لم يُرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول، صُرف عن الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمروا «أن»، ونصبوا بها، فهو كلام صحيح. وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عاملٌ، فهو باطلٌ، لأن المعاني لا تعمل في الأفعال المنصبة، إنما المعنى يعمل فيها الرفع، وهو وقوعه موقعَ الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم، فاعرفه.

فصل

[معنى الجملة المتضمنة فاء السببية]

قال صاحب الكتاب: ولقولك: «ما تأتينا فتحدّثنا» معنيان أحدهما: «ما تأتينا فكيف تحدّثنا» أي: «لو أتيتنا لحَدَّثنا، والآخرُ «ما تأتينا أبداً إلاّ لم تحدّثنا»، أي: منك إنيانٌ كثيرٌ، ولا حديثٌ منك، وهذا تفسيرٌ سيّويه^(١).



قال الشارح: إذا قلت: «ما تأتينا فتحدّثنا»، فيجوز في الفعل الثاني النصب والرفع، فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للأول. فأحد المعنيين: ما تأتينا مُحدّثاً، أي: ما تأتينا إلاّ لم تُحدّثنا، أي: قد يكون منك إتيانٌ، ولا يكون منك حديثٌ.

والوجه الآخر: ما تأتينا، فكيف تحدّثنا؟ فهذا معنى غير المعنى الأول، لأن معناه: لو زُرّتنا، لحَدَّثنا، فأنت الآنَ نافيٌّ للزيارة، ومُعْلِمٌ أن الزيارة لو كانت، لكان الحديث. وأما الرفع، فعلى وجهين أيضاً:

أحدهما: أن يكون الفعل الآخر شريكاً للأول داخلاً معه في النفي، كأنك قلت: ما تأتينا، وما تحدثنا، فهما جملةتان متفيتان.

والوجه الثاني: أن يكون معنى: «ما تأتينا فحدثنا»، أي: ما تأتينا فأنت تحدثنا، كقولك: «ما تُعطيني، فأشكرك»، أي: ما تعطيني، فأنا أشكرك على كل حال. ومثله في الجزم: «لم تُعطيني فأشكرك»، أواد: لم تعطيني، فيكون شكر. فإن أراد العطف على الأول؛ قال: «لم أعطك، فتشكرني» بالجزم؛ فأما قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(١)، فهو على قولك: «لا تأتيني، فأعطيتك»، على أن تكون «لا» نافية، أي: لو أتيتني، لأعطيتك؛ فأما قوله تعالى: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢) فالرفع لا غير؛ لأنه لم يجعل «فيكون» جواباً من هذا الباب؛ لأنه ليس ههنا شرط.

فصل

[ظهور «أن» مع لام «كي»]

قال صاحب الكتاب: ويمتنع إظهار «أن» مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانت لام «كي»، فإن الإظهار جائز معها، وواجب إن كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه «لا»، كقولك: «لئلا تُعطيني»؛ وأما المؤكدة فليس معها إلا التزام الإضمار.



قال الشارح: قد تقدّم الكلام على هذه الحروف، وأنها ليست الناصبة بأنفسها، وإنما تنصب بإضمار «أن» بعدها، وأتينا على العلة في امتناع ظهور «أن» بعدها؛ فأما اللام، فإن الفعل ينتصب بعدها بإضمار «أن»، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَكَ رَجِيمًا﴾^(٣) و﴿وَإِنِّي كُنْتُ مَدْعُوهُمْ لِيَتَغْفَرَ لَهُمْ﴾^(٤). ويجوز ظهور «أن» بعدها، فتقول: «جئتك لأن تُكرمني»، و«فصدتُك لأن تزورني». ولا خلاف بين أصحابنا في صحة استعمال ذلك، ولا أعلمه جاء في التنزيل، وإنما جاز ظهور «أن» بعد اللام في الموجب، لأن «أن» والفعل مصدر، واللام تدخل على المصادر التي هي أغراضُ الفاعلين، وهي قابلة أن يسأل بها عن كل فعل، فيقال: «لِمَ فعلت؟» فتقول: «لكذا»؛ لأن لكل فاعل غرضاً في فعله، وباللام يتوصل إلى ذلك، ولذلك كنت مخيراً بين حذفها وإظهارها.

فأما مع «لا» النافية، فيجب ظهور «أن»، ولا يحسن حذفها، كقوله تعالى: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٥). والعلة في ذلك أن هذه اللام هي اللام في قوله: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٦)، لكنها في الموجب باشرت لفظ الفعل، وأصلها أن تدخل على الاسم، إذ

(٤) نوح: ٧.

(٥) الحديد: ٢٩.

(٦) يوسف: ٥٢.

(١) فاطر: ٣٦.

(٢) البقرة: ١١٧.

(٣) الجن: ٢٨.

كانت حرف جرّ، وحروف الجرّ مختصة بالاسم، فباشروا باللام هنا لفظ الفعل؛ لأنّ «أنّ» حاجزٌ مقدّرٌ بينهما مع أنّ الفعل مُشابهٌ للاسم وخصوصاً المضارع، وتاليّ له في المرتبة، فلم يجيزوا دخوله على الحرف لبُعده من الاسم، بخلاف لفظ الفعل. ووجه ثان، وهو أنهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظاً «لا»، فيتوالى لآمان، وذلك مستثقل، فأظهروا «أنّ» ليزول ذلك الثقل، لأن حذف «أنّ» إنّما كان لضرب من التخفيف، فلمّا أذى إلى ثقل من جهة أخرى؛ عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف «أنّ» الناصبة.

وأما المؤكّدة، وهي لام الجحود، فهي تكون مع النفي في باب «كَانَ» الناقصة، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(١). وهذه اللام هي اللام في قولك: «جئتُ لشُعْطَيْتِي»، وهي التي أجازوا معها إظهار «أنّ». فلمّا اعترض الكلام النفي، وطال شيئاً، لزم الإضمار مع النفي؛ لأنه جوابٌ، ونفيّ لإيجابٍ فيه حرفٌ غير عامل في الفعل، فوجب أن يكون بإزائه حرفٌ غير عامل، فقولك: «سيفعل زيدٌ»، أو «سوف يفعل»، فإنّ نفيه «ما كان زيد ليفعل». ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْذِنَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٢)، فيبائس الفعل في حال النفي حرفٌ غير عامل فيه، كما كان كذلك في حال الإيجاب.

ووجه ثان، وهو أنه إنّما قبح ظهور «أنّ» بعد لام الجحد، لأنه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، وذلك أنّا إذا قلنا: «ما كان زيد ليخرج»، فهو قبل الجحد كان «زيد سيخرج»، وسوف يخرج». فلو قلنا: «ما كان زيد لأن يخرج» بإظهار «أنّ»؛ لكنّا قد جعلنا مُقَابِلَ «سوف يخرج»، و«سيخرج» اسماً، فكرهوا إظهار «أنّ» لذلك؛ لأن النفي يكون على حسب الإثبات. وقال الكوفيون^(٣) لام الجحد هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام، نحو قولك: «ما كنتُ زيداً لأضرب»، وأنشدوا [من الطويل]:

٩٧٢ - لقد وعدتني أمّ عمرو ولم أكن مَفَالَتْهَا مَا كُنْتُ خِيّاً لَأَسْمَعَا

(١) آل عمران: ١٧٩. (٢) الأنفال: ٣٣.

(٣) انظر المسألة الثانية والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين». ص ٥٩٣ - ٥٩٧.

٩٧٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٥٧٨/٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٦.

اللغة: عدل: لام وعاتب.

المعنى: لقد عاتبني أم عمرو مع أنني لم أكن يوماً لأسمع عتابها ولومها لي.

الإعراب: «لقد»: اللام حرف ابتداء وتوكيد، «قد»: حرف تحقيق. «وعدتني»: «وعد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، التاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، والنون للوقاية، والياء: =

ولا دليل في ذلك؛ لأننا نقول إنه منصوب بإضمار فعل، كأنه قال: «ولم أكن لأسمع مقالتها» ثم بيّن ما أضمر بقوله: «لأسمع»، كما في قوله [من الطويل]:

٩٧٣- [وَأَنِّي أَمْرٌ مِّنْ عُصْبَةٍ خِثْدَفِيَّةٍ] أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا
التقدير: أبَتْ أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا لِلْأَعَادِي، ثُمَّ كَرَّرَ الْفِعْلَ بَيَانًا لِلْمَضْمَرِ، فَأَعْرَفَهُ.

= ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «أم»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «عمرو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ولم»: الواو عاطفة، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «أكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: «أنا». «مقالتها»: مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه الفعل المذكور، وتقديره: لم أكن أسمع مقالتها، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والضمير «ها» مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «ما كنت»: «ما»: مصدرية، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. والفاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. «حيثا»: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف «أسمع». «لأسمع»: اللام لام الجحود، «أسمع»: فعل مضارع منصوب بأن المضمر وجوباً، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنا»، والمصدر المؤول من أن وما بعدها صلة الموصول الحرفي.

وجملة «عدلني أم عمرو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لم أكن...»: معطوفة على السابقة لا محل لها. وجملة «كنت...»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسمع»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مقالتها» أراد «ولم أكن لأسمع مقالتها» وقدم منصوب لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فدلّ على جواز ذلك.

٩٧٣ - التخرّيج: البيت لعمارة في المقتضب ١٩٩/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٥٩٦/٢.

اللغة: عُصْبَةٌ: جماعة من الناس. خِثْدَفِيَّةٌ: منسوبة إلى خثداف، وهي امرأة الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، واسمها ليلى بنت حلوان. والخثدفة، الإسراع في السير. ويروى: «تديخ» مكان «تذلّ»؛ وتديخٌ: تخضع وتذل.

المعنى: إنني رجل من جماعة خثداف القوية العظيمة التي رفضت أن تخضع لأعدائها.

الإعراب: «وَأَنِّي»: الواو: بحسب ما قبلها، «إني»: حرف شبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «أمرؤ»: خبر مرفوع بالضمة. «من عصبة»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «أمرؤ». «خثدفة»: صفة أولى مجرورة بالكسرة. «أبت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة، لاتصاله ببناء التانيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي». «لِلْأَعَادِي»: جار ومجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بالفعل «تذلّ». «أَنْ تَذِلَّ»: أن حرف مصدرية ونصب، «تذلّ»: فعل مضارع منصوب بالفتحة. «رقابها»: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به.

وجملة «إني أمرؤ»: بحسب ما قبلها. وجملة «أبت لِلْأَعَادِي»: في محل جر صفة ثانية. وجملة «تذلّ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا» فاللام في قوله لِلْأَعَادِي لا تكون من صلة «أَنْ تَذِلَّ» بل من صلة فعل مُقَدَّرٍ قبله، وتقديره: «أبت أَنْ تَذِلَّ» وجعل هذا المظهر تفسيراً لذلك المقدّر.

فصل

[النصب والرفع بعد «حتى»]

قال صاحب الكتاب: وليس يحتم أن يُنصب الفعل في هذه المواضع، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساعاً، فله بعد «حتى» حالتان هو في إحداهما مستقبل، أو في حكم المستقبل، فيُنصب، وفي الأخرى حال أو في حكم الحال، فيُرفع، وذلك قولك: «سرتُ حتى أدخلها»، و«حتى أدخلها». ننصب إذا كان دخولك مترقياً لما يوجد، كأنك قلت: «سرتُ كي أدخلها»، ومنه قولهم: «أسلمتُ حتى أدخل الجنة»، و«كلمته حتى يأمر لي بشيء»، أو كان متقضباً إلا أنه في حكم المستقبل من حيث أنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقياً.

* * *

قال الشارح: ليس النصب لازماً في هذه الأشياء بحيث لا يجوز غيره، بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدم، فيشاركه في إعرابه، إن رُفعا، وإن جُزما. ألا ترى أنك إذا قلت: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بجزم الثاني؛ كنت قد عطفت الثاني على الأول، ويكون المعنى أنك نهيت عن كل واحد على الانفرد حتى لو أكل السمك وحده، كان عاصياً، ولو شرب اللبن وحده؛ كان عاصياً. فإذا أريد النهي عن الجمع لا عن كل واحد منهما، عدل إلى النصب، فهذا معنى قوله: «بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساعاً»، أي: إذا أريد غير معنى العطف الصريح، وكان له مساعاً؛ عدلوا إليه. فمن ذلك «حتى» وقد تقدم الكلام عليها والخلاف فيها، وهي إذا دخلت على الفعل كانت مذهبتين: أحدهما أن يقع الفعل بعدها منصوباً، والآخر أن يكون مرفوعاً، وذلك على تقديرين: فإذا نصبت الفعل بعدها؛ كان بإضمار «أن»، وكانت «حتى» هي الجارة للاسم من نحو قوله تعالى: ﴿سَلِّهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١)، كما أن اللام كذلك.

وظاهر أمرها الغاية، وأصل معنى الغاية لـ «إلى»، و«حتى» محمولة في ذلك عليها، فهي حرف جرّ مثلها، ولذلك جرّت كما جرّت تلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَيْمَنُوا أَنْبِيَاءَ إِلَى إِلَيْهِمْ﴾^(٢)، وكلاهما غاية كما نرى، إلا أن «حتى» تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى، فمعناها إذا خفضت كمعناها إذا تُسّق بها، فلذلك خالفت «إلى». فإذا قلت: «أكلت السمكة حتى رأسها» بالخفض، كان المعنى أنني لم أُنَبِّ منها شيئاً كما لو كانت العاطفة، وإذا كانت الجارة على ما قرّرنا، فجاء الاسم ليس بناصب للفعل، فإذا انتصب الفعل بعدها، فيكون بإضمار «أن»، و«أن» والفعل مصدر مجرور

بـ«حتى»، و«حتى» وما عملت فيه في موضع نصب بالفعل المتقدم، أو ما هو في حكم الفعل مما يتعلق به «حتى».

ويكون النصب بـ«حتى» هذه على وجهين: ضرب يكون الفعل الأول سبباً للثاني، فتكون «حتى» بمنزلة «كَي»، وذلك قولك: «أطع الله حتى يُدْخَلَكَ الجنة»، و«كلمته حتى يأمر لي بشيء»، فالضلالة^(١) والكلام سببان لدخول الجنة، والأمر له بالشيء، ولا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبب. والثاني أن لا يكون سبباً للثاني، فيكون التقدير «إلى أن»، وذلك قولك: «سرتُ حتى تطلع الشمس»، فهذه لا تكون إلا بمعنى «إلى أن»؛ لأن طلوع الشمس لا يؤديه فعلك، ومثله: «لأَنْتَظِرُنَّهْ حتى يَفْدَمَ» فالانتظار متّصل بالقدم، لأن المعنى «إلى أن يقدم»، فكل ما عتوره هذان المعنيان فالنصب له لازم.

وقول صاحب الكتاب: «هو في إحداهما مستقبل، أو في حكم المستقبل فيُنْصَب» يريد أن العوامل الظاهرة لا تعمل في فعل الحال، لأنه يُشَبِّه الأسماء لدوامه، فلم تعمل فيه عوامل الأفعال الظاهرة كما لم تعمل في الأسماء، ولا تعمل إلا في المستقبل، فإذا رأيت الفعل منصوباً، كان مستقبلاً، أو في حكم المستقبل. مثال الأول: «أطع الله حتى يُدْخَلَكَ الجنة»، فالسبب والمسبب معاً مستقبلان، لأن الطاعة لم توجد بعد، ودخول الجنة لم يتحقق بعد، وإنما هو منتظر مترقب، وقوله: «كلمته حتى يأمر لي بشيء» فالسبب قد وُجد، والمسبب لم يتحقق بعد إذ قد تحقق منه الكلام، والأمر بشيء مترقب. ومثال الثاني «سرتُ حتى أدخلها»، فالسبب والمسبب جميعاً وإن كانا قد وُجدا، إلا أن الأول هو المفعول من أجل وجود الثاني، وهو السبب، وكان مترقباً منتظراً، فهو في حكم المستقبل الآن، فالسبب في كلا الوجهين مستقبل إما حقيقة وإما حكماً.

قال صاحب الكتاب: وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال، كأنك قلت: «حتى أنا أدخلها الآن». ومنه قولهم: «مرض حتى لا يرجونه»، و«شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه»، أو نقضى، إلا أنك تحكي الحال الماضية، وقرئ قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ^(٢)﴾ منصوباً ومرفوعاً.

(١) كذا في الطبعين، والصواب: «الطاعة».

(٢) البقرة: ٢١٤. وقراءة الفتح، هي قراءة الجمهور وقرأ نافع والكسائي ومجاهد وغيرهم بالرفع. انظر: البحر المحيط ٢/ ١٤٠؛ والكشاف ١/ ١٣٠؛ والنشر في الفراءات المشر ٢/ ٢٢٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٦٥.

قال الشارح: اعلم أن «حَتَّى» يرتفع الفعل بعدها، وهي التي تكون حرف ابتداء، فيرتفع الاسم بعدها على الابتداء والخبر من نحو قوله [من الطويل]:

[سَرِنْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ] وحتى الجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

فهي فيه بمنزلة «أَمَّا»، و«إِنَّمَا»، و«إِذَا»، وليست الخافضة كما كانت إذا انتصب الفعل بعدها، فالرفع بعدها على وجهين يرجعان إلى وجه واحد، وإن اختلفت مواضعها، وذلك أن يكون ما قبلها موجباً لما بعدها، ولكن ما يوجهه قد يجوز أن يكون عقيماً له ومتصلاً به، وقد يجوز أن لا يكون متصلاً به، ولكن يكون مَوْطَأً مُسَهَّلاً بالفعل الأول، وذلك نحو: «سرت حتى أدخلها»، أي: كان مني سيرٌ فدخلتُ، فليس في هذا معنى «كَيْ» ولا معنى «إِلَى أَنْ»، وإنما أخبرتُ بأن هذا كذا وقع منك، فالسببُ والمسببُ جميعاً قد مضيا.

والوجه الآخر أن يكون السير متقدماً غير متصل بما تُخبر عنه، ثم يكون مؤدياً إلى هذا، كقولك: «مرض حتى لا يرجونه»، أي: هو الآن كذلك.

وقالوا: «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه»، أي: وُجد الشرب فيما مضى، وهو الآن يجر بطنه، فهو منقطع من الأول، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك بأنهما يرجعان إلى شيء واحد. فإن قيل: فكيف يرجعان إلى شيء واحد والفعل الواقع بعد «حَتَّى» في الوجه الأول ماضٍ، وفي الثاني حال؟ قيل: وإن كان ماضياً متقضياً، إلا أنك تحكي الحال التي كان عليها، فصار وإن كان قد تَقَضَّى في حكم الحال. وقولنا: «إنهما يرجعان إلى شيء واحد» نعني به أن الفعل الذي قبل «حَتَّى» موجبٌ ما بعدها، والفعل الذي بعدها حالٌ أو في حكم الحال على ما بيَّنا، فإذا نصبت، كانت بمعنى الغاية، أو بمعنى «كَيْ»، وإذا رفعت كان ما قبلها موجباً لما بعدها.

فأما قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٢)، فقد قرئ برفع الفعل الذي هو «يقول» ونصبه، فالنصب على وجهين؛ وهو أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذا الرسول في حال قول، والآخر أن تكون «حَتَّى» بمعنى «كَيْ»، فتكون الزلزلة علّة للقول، كأنه لما آل إلى ذلك؛ صار كأنه علّة له. والرفع على وجهين أيضاً: أحدهما: أن يكون «الزلزال» اتصل بالقول بلا مهلة بينهما، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع، والآخر أن يكون «الزلزال» قد مضى، والقول واقع الآن، وقد انقطع «الزلزال».

قال صاحب الكتاب: ونقول: «كان سيري حتى أدخلها»، بالنصب ليس إلا، فإن زدت

«أَمْسٍ» وَعَلَّقْتَهُ بِ«كَانَ»، أَوْ قُلْتَ: «سَيَرًا مُتَعَبًا»، أَوْ أَرَدْتَ «كَانَ» التَّامَّةَ؛ جاز فيه الوجهان، وتقول: «أَمِيزَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا» بالنصب، و«أَيُّهُمْ سارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» بالنصب والرفع.

قال الشارح: إذا قلت: «كان سيري حَتَّى أَدْخُلَهَا»، لم يحسن فيه إلا النصب، ولا يسوغ الرفع؛ لأنك إذا رفعت ما بعد «حَتَّى»، كانت حرف ابتداء كـ«إِذَا» و«أَمَّا»، يقع بعدها الجملة، والجملة إذا لم يكن فيها عائذ إلى الأولى، وقعت منقطعة منها أجنبيَّة، فلا يسوغ أن يكون خبرًا، كما لو قلت: «كان سيري فَإِذَا أنا أَدْخُلَهَا»، لم يجز؛ لأنك لم تأتِ بِ«كَانَ» بخبر. وإذا نصبت، كانت حرف جرٍّ في موضع الخبر، كما تقول: «كان زيد من الكرام».

فإن زدت «أَمْسٍ»، وقلت: «كان سيري أَمْسٍ حَتَّى أَدْخُلَهَا»، جاز النصب والرفع، وذلك على تقديرين: إن جعلت «أَمْسٍ» خبرًا، جاز الرفع لحصول الخبر. وهذا معنى قوله: «وعَلَّقْتَهُ بِكَانَ»، أي: جعلته خبرًا. وإنما حقيقة تعليقه بمحذوف إذا وقع خبرًا، وإن علَّقْتَهُ بالمصدر الذي هو السير، وجب النصب، ولم يجز الرفع، لأنك لم تأتِ بخبر، وكذلك لو قلت: «كان سيري سِيرًا مُتَعَبًا حَتَّى أَدْخُلَهَا»، جاز الرفع؛ لأنك جئت بِ«كَانَ» بخبر، وهو قولك: «سِيرًا مُتَعَبًا».

وكذلك إن جعلت «كَانَ» التَّامَّةَ؛ جاز الرفع والنصب، لأنها لا تفتقر إلى خبر إذ كانت المكثفة بفاعلها.

وأما قولهم: «أَسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا»؟ فلا يجوز فيه إلا النصب، لأنه قد تقدّم من قولنا إن الرفع بعد «حَتَّى» يوجب أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها وموجبًا له، فلا بد أن يكون واجبًا، وأنت إذا استفهمت، كنت غير موجب، فلا يصلح أن يكون سببًا، فبطل الرفع، وتعيّن النصب؛ لأن النصب قد يكون الثاني فيه غاية للأوّل غير مسبّب عنه، وإن كان السبب والغاية يتقاربان في اشتراكهما في اتّصال ما قبلهما بما بعدهما.

فأما إذا قلت: «أَيُّهُمْ سارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا»، فإنه يجوز معه الأمران، لأن السؤال إنما وقع عن فاعل السير وتعيينه؛ فأما السير فمُتَحَقِّقٌ، فجاز أن يكون سببًا وموجبًا، فحينئذٍ يجوز الرفع؛ لأنه سبب، والنصب على الغاية أو معنى «كَيْ».

فصل

[أوجه إعراب الفعل المضارع بعد «أو»]

قال صاحب الكتاب: وقرئ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا عَنْ ذُنُوبِهِمْ لَأَرْسِلَنَّ رُسُلًا بِالنَّاصِرِ﴾ (١) بالنصب على

إِضْمَارِ «أَنْ»، والرفع على الإِشْرَافِ بين «يسلمون»، و«تقاتلونهم»^(١) أو على الابتداء، كأنه قيل: «أو هم يسلمون».



قال الشارح: قد تقدّم القول: إن أصل «أو» العطف، ومعناها أحد الأمرين، وهي تكون على ضربين:

أحدهما: أن تجري على مقتضى العطف، فإن كان ما قبلها مرفوعاً؛ رفعت ما بعدها، نحو قولك: «أنا أكرمك، أو أخرج معك»، أي: يكون مني أحد الأمرين، وكذلك إن كان ما قبلها فعلاً منصوباً أو مجزوماً، فمثال النصب قولك: «أريد أن تُعْطِيَنِي ديناراً، أو عشرة دراهم»، وتقول في الجزم: «ليخرج زيدٌ أو يقم عندنا».

والثاني: أن يخالف ما قبلها ما بعدها، ويكون معناها «إلا أن». والفرق بين الوجه الأول والثاني أن الأول لا يُلْعَقُ بين ما قبل «أو» وبين ما بعدها، وإنما هو دلالة على أحد الأمرين، كعطف الاسم على الاسم بـ«أو»، نحو قولك: «جاءني زيد أو عمرو»، وعلى الثاني الفعل الأول كالعام في كل زمان، والثاني كالمُخْرِجِ له عن عمومته، ولذلك صار معناه «إلا أن».

فأما قوله تعالى: ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأَنفُسِكُمْ فَذَرُوهُمْ أَوْ يُسْلَمُوا﴾^(٢)، فالثاني فيه عطف على الأول، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين: إما القتال، وإما الإسلام، فهو خبرٌ بوجود أحدهما من غير تعيين. وقال الزجاج: هو استثناء، أي: هو خبرٌ مبتدأ محذوف، تقديره: أو هم يسلمون، فهو عطف جملة على جملة. وحكى سيبويه^(٣) أنه رأى في بعض المصاحف: «أو يسلموا»، وقيل: هي قراءة لأبي. هذا ينتصب على معنى «إلا أن»، فيجوز أن يقع القتال، ثم يرتفع بالإسلام. وقال الكسائي: معناه: حتى يسلموا، وعلى هذا يكون خبراً بوقوع القتال والإسلام، ويكون القتال سبباً للإسلام، أو يكون الإسلام غاية ينتهي القتال عند وجوده.

قال صاحب الكتاب: وتقول: «هو قاتلي أو أفتدي منه»، وإن شئت ابتدأته على «أو أنا أفتدي». وقال سيبويه^(٤) في قول امرئ القيس [من الطويل]:

فقلتُ له لا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوْتَ فَتُغْذَرَا^(٥)

(١) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ أبي زيد بن علي بالنصب. (انظر: البحر المحيط ٩٤/٨؛ والكشاف ٥٤٦/٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٠٦/٦).

(٢) الفتح: ١٦.

(٣) الحكاية للسيرافي، لا لسبويه. انظر: الكتاب ٤٧/٣، الحاشية.

(٤) الكتاب ٤٧/٣.

(٥) تقدم بالرقم ٩٦٦.

ولو رفعت، فكان غريبًا جائزًا على وجهين: على أن تُشرك بين الأول والآخر، كأنك قلت: «إنما نحاول، أو إنما نموت»، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعًا من الأول بمعنى «أو نحن ممن يموت».



قال الشارح: اعلم أن هذه المسألة على منهاج الآية يجوز: فيها النصب والرفع، فالنصب على معنى «إلا أن»، والمعنى: «يَفْتُلْنِي، أو أَفْتِدِي» والمراد أن القتل قد يكون ويرتفع بالفدية. ولو رفعت، جاز على معنى: أو أنا ممن يَفْتِدِي. ومثله بيت امرئ القيس [من الطويل]:

فقلت له لا تبك... إلخ

يجوز فيه الوجهان: النصب على معنى «إلا أن نموت»، فَنُعْذِرَا ويجوز أن يكون «أو» ههنا بمعنى «حتى»، كأنه قال: «حتى نموت، فنعذرا». ويكون المراد بالمحاولة على هذا طلبه قبل الظفر به، وببساطته بعد بلوغه، فيكون المعنى إنا نجد في الطلب حتى إذا متنا على طلب معالي الأمور؛ كنا معذورين. والرفع على الإشراك^(١) بين الثاني والأول. قال سيويه^(٢): هو عربي جيد، والمراد: لا تبك عينك، فإنه لا بد من أحد هذين الأمرين. ويجوز أن يكون على القطع والاستئناف بمعنى: أو نحن ممن يموت، فنعذر، إلا أن القوافي منصوبة. ويروى «فنعذرا» بكسر الذال، أي: نبلغ العذر، يقال: «أعذر الرجل» إذا أتى بعذر. قال هذا لعمرو بن قميصة^(٣) اليشكري حين استصحبه في سيره إلى قنصر.



فصل

[جواز النصب والجزم بعد الواو في بعض الأساليب العربية]

قال صاحب الكتاب: ويجوز في قوله تعالى: «وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ»^(٤) أن يكون «تكتموا» منصوبًا ومجزومًا كقوله [من الطويل]:

٩٧٤- وَلَا تَشْتِمِ الْمَوَالِي وَتَبْلُغْ أَذَانَهُ [فإنك إن تفعل تُسَمِّه وتجهل]

(١) في الطبعين: «الاشتراك»، وهذا تصحيف. وقد صححتها طبعة لبيزغ في ذيل التصحيحات، ص ١٤٩٧.

(٢) الكتاب ٤٧/٣.

(٣) في الطبعين: «قمة»، وهذا تصحيف.

(٤) البقرة: ٤٢.

٩٧٤ = التخريج: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ولجحدر العكلي أو للخطيم من الملاص في شرح أبيات سيويه ١٣٤/٢، ١٨٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب =

وتقول: «رُزني وأزورك» بالنصب تعني: لبتجتمع الزيارتان. كقول ربيعة بن جشم [من الرافرا]:

٩٧٥- فقلت ادعني وأدعوني إن أئدى لصوت أن يسادي داعيان
وبالرفع تعني: زيارتك علي كل حال، فلنكن منك زيارة، كقولهم: «دعني ولا أعود»، وإن أردت الأمر، أدخلت اللام، فقلت: «ولأزرك»، وإلا فلا محمل لأن تقول: «رُزني وأزرك»؛ لأن الأول موقوف.



= ٣١٤/١؛ لسان العرب ٢٧/١٤ (أدى).

اللغة: المولى هنا: ابن العم. الأداة: الأذى. سَفَّهه: نبه إلى السَفْه، وهو الجهل، وخفة الحلم. المعنى: ينهى الشاعر عن شتم ابن العم وعن أذيته لما في ذلك من العار على الشاتم. الإعراب: «ولا»: الواو: بحسب ما قبلها، و«لا»: ناهية جازمة. «تشنم»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «المولى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «وتبلغ»: الواو: حرف عطف، «تبلغ»: فعل مضارع معطوف على «تشنم»، مجزوم ويجوز نصبه بـ «أن» المضمرة. «أذاته»: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «فإنك»: الفاء: حرف استئناف، و«إنك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسم «إن» في محل رفع. «إن»: حرف شرط جازم. «تفعل»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «تُسَفَّه»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «وتجهل»: فعل مضارع معطوف على «تُسَفَّه» بواو العطف، مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر لضرورة الفافية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «تشنم»: بحسب الواو. وجملة «تبلغ»: معطوفة على جملة «تشنم». وجملة «إنك إن تفعل تُسَفَّه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن تفعل تُسَفَّه»: خبر «إن» محلها الرفع. وجملة «تفعل» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تُسَفَّه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محل لها من الإعراب. وجملة «تجهل»: معطوفة على جملة «تُسَفَّه». والشاهد فيه: جراز جزم الفعل «تبلغ» بالعطف، أو نصبه بـ «أن» المضمرة.

٩٧٥- التخریج: البيت للأعشى في الدرر ٨٥/٤؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ والكتاب ٤٥/٣؛ وليس في ديوانه؛ وللرزق في أمالي القالي ٩٠/٢؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ١٥٩/٢؛ وسقط اللآلي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ٣١٦/١٥ (ندى)؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لذار بن شيبان في شرح التصريح ٢٣٩/٢؛ وشرح شواهد المغني ٨٢٧/٢؛ والمقاصد النحرية ٣٩٢/٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢؛ والإنصاف ٥٣١/٢؛ وأوضح المسالك ١٨٢/٤؛ وجواهر الأدب ص ١٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤١؛ ولسان العرب ٥٦٠/١٢ (لوم)؛ ومجالس ثعلب ٥٢٤/٢؛ وجمع الهوامع ١٣/٢.

اللغة: أئدى: أفعل تفضيل من الندى. ويقال: فلان أئدى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت. =

قال الشارح: أنا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَتُِبُوا الْحَقَّ﴾^(١)، فيجوز أن يكون «تكتموا» مجزوماً بالعطف على لفظ «لا تلبسوا»، فيشاركه في إعرابه، ويكون النهي عن كل واحد منهما، وتقديره: ولا تلبسوا الحق بالباطل، ولا تكتموا الحق. ويجوز أن يكون منصوباً، وحذف النون من «تكتموا» علامة النصب، ويكون النهي عن الجمع بينهما على حدّ «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»: أي لا تجمع بينهما.

وجرت هذه المسألة يوماً في مجلس قاضي القضاة بحلب، فقال أبو الجزم الموصلي: لا يجوز النصب في الآية، لأنه لو كان منصوباً، لكان من قبيل «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، وكان مثله في الحكم يجوز تناول كل واحد منهما كما يجوز ذلك في «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، فقلت: يجوز أن يكون منصوباً ويكون النهي عن الجمع بينهما، ويكون كل واحد منهما منهيّاً عنه بدليل آخر. ونحن إنما قلنا في قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»: إنه يجوز تناول كل واحد منهما، لأنه لا دليل إلا هذا، ولو قدرنا ثمّ دليلاً آخر للنهي عن كل واحد منهما منفرداً، لكان كآية، فانقطع عند ذلك، وأما قول الشاعر [من الطويل]:

وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتُبْلُغْ أَذَانَهُ فِيمَاكَ إِنْ تَفَعَّلَ تَسْفَةً وَتَجْهَلِ^(٢)

فالبيت لجريز، والشاهد فيه جزم «تبليغ» لدخوله في النهي، والمعنى: لا تشتمه، ولا تبليغ أذانه، والمولى هنا ابن العم.

وتقول: «رُزني، وأزورك» بالنصب، ولا يجوز الجزم؛ لأنه لم يتقدّم ما تحمله عليه، لأن الذي تقدّم فعل أمر مبني على السكون، فلا يصح عطف المضارع المعرب

= المعنى: تعالي ندعو معاً فيبعد صوتنا أكثر، أو: تعالي ندعو معاً، لأن الصوتين قد يكونان أبعد مدى الإعراب: «فقلت»: الفاء بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ، والباء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أدعي»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بباء المخاطبة، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وأدعو»: الراو: للمعنية، و«أدعو»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. والمصدر المؤول من «أن أدعو» معطوف على مصدر منتزع ممّا قبله. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «أندى»: اسم «إن» منصوب بالفنحة المقدّرة على الألف. ويمكن اعتبارها: خير مقدّم لـ «إن» مرفوع بالضمّة المقدّرة، واسم «إن» المصدر المؤول من «أن ينادي». «لصوت»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أندى». «أن»: حرف نصب ومصدر. «ينادي»: فعل مضارع منصوب. «داعيان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى.

وجملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أدعي»: في محل نصب مفعول به لـ «قلت». وجملة «إن أندى لصوت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «أن ينادي داعيان» المؤولة بمصدر في محل رفع خبر «إن»، والتقدير: «إن أندى» لصوت مناداة داعيين.

والشاهد فيه قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعية.

عليه، لأن حرف العطف يُشرك في العامل، والأوّل بلا عامل، فلم يمكن حمله عليه. ولا يصح إرادة الأمر في الثاني؛ لأن المتكلّم إذا أمر نفسه؛ لم يكن ذلك إلّا باللام، لأن أمر المتكلّم نفسه كأمر الغائب، لا يكون إلّا باللام، ولو جاز أن يكون معطوفاً على الأمر بغير لام؛ لجاز أن تقول مبتدئاً: «أزرك»، وتريد الأمر، وذلك ممّا لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر، كقوله [من الوافر]:

٩٧٦- محمّد تُفدِ نفسك كلّ نفسٍ إذا ما خفت من أمرٍ تبالاً
وإذا امتنع الجزم، نُصب على تقدير «أنّ»، ويكون المراد الجمع، أي: لتجتمع الزيارتان: زيارة منك، وزيارة مني، فيصح المعنى واللفظ. ويجوز الرفع، فيكون المعنى: إن زيارتك عليّ واجبة على كلّ حال، فلنكنّ منك زيارة، ولم يُزد معنى الجمع، وأمّا قوله [من الوافر]:

فقللت ادعي... إلخ

فالبيت أنشده صاحب الكتاب، وعزاه إلى زبيعة بن جشّم، وقيل هو للأعشى، وقيل: للخطيئة، والشاهد فيه أنه كالمسألة المتقدمة: لما امتنع عطف الثاني إلى الأوّل لما

٩٧٦- التخرّيج: البيت لحسان أو لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩؛ وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٦١/٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١؛ والإنصاف ٥٣٠/٢؛ والجنى الداني ص ١١٣؛ ووصف المباني ص ٢٥٦؛ وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١؛ وشرح الأسموني ٥٧٥/٣؛ وشرح شواهد المغني ٥٩٧/١؛ والكتاب ٨/٣؛ واللامات ص ٩٦؛ ومغني اللبيب ٢٢٤/١؛ والمقاصد النحويّة ٤١٨/٤؛ والمقتضب ١٣٢/٢؛ والمقرب ٢٧٢/١؛ وجمع الهوامع ٥٥/٢.

اللغة: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: رماه بمصائبه.

المعنى: يخاطب الشاعر النبي ﷺ بقوله: يا محمّد إنّ كلّ النفوس مستعدة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

الإعراب: «محمّد»: منادى مبني على الضمّ في محل نصب على النداء. «تفد»: فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة بتقدير: «لتفدي»، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. «نفسك»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «كلّ»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «نفس»: مضاف إليه مجرور. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «تفد». «ما»: حرف زائد. «خفت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من أمر»: جار ومجرور متعلقان بـ «خفت». «تبالاً»: مفعول به منصوب. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا ما خفت من أمر تبالاً لتفد نفسك...».

وجملة «محمّد»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «تفد نفسك»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «خفت من أمر»: في محلّ جرّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «تفدي» يريد: «لتفدي» فحذف لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات.

ذكرناه؛ نَضَبَهُ بِإِضْمَارِ «أَنْ»، والمعنى: لَيْكُنْ مَبْنًى أَنْ تُذْعِي، وَأَذْعُو، وَيُرَوِّى: «وَأَذْعُ» عَلَى الْأَمْرِ بِحَذْفِ اللَّامِ، وَأُذْدَى: أَبْعَدُ صَوْتًا، وَالتَّذَى: بُعِدَ الصَّوْتُ.

قال صاحب الكتاب: وذكر سيويه^(١) في قول كَغِبِ الْغَنَوِي [من الطويل]:

٩٧٧- وما أنا للشيء الذي ليس نافعِي وَنَغْضِبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ
النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكُمْ وَتُفَرِّقُ الْأَنْزَامَ مَا نَشَاءُ﴾^(٢) أَيِ:
وَنَحْنُ نَقَرُ.

قال الشارح: روى سيويه هذا البيت منصوبًا ومرفوعًا، فالنصب بإضمار «أَنْ» عطفًا على قوله: «للشيء الذي ليس نافعِي»، وتقديره: «وما أنا بقَوْلٍ للشيء غير النافعِي، ولا لغَضْبِ صَاحِبِي بِقَوْلٍ». والمراد: بقَوْلٍ لِمَا يَكُونُ سَبَبًا لَغَضْبِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ الْغَضْبُ. وأما الرفع، فبالعطف على موضع «ليس»؛ لأنها من صلة «الَّذِي»، و«الَّذِي» تُوَصَّلُ بِالْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهَا فَعَلًا مُضَارِعًا،

(١) الكتاب ٤٦/٣.

٩٧٧ - التخریج: البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٧٦؛ والرذ على النحاة ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٥٦٩/٨، ٥٧٣؛ والكتاب ٤٦/٣؛ ولسان العرب ٥٧٣/١١ (قول)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٠٤/١؛ والمقتضب ١٩/٢؛ والمنصف ٥٢/٣.

المعنى: لست ممن يقول قولاً يغضب صاحبي منه، ولا سيما إذا لم يكن قولِي هذا ينفعني شيئاً. الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «أنا»: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «ما». «للشيء»: جار ومجرور متعلقان بـ «قَوْلٍ». «الذي»: اسم موصول مبني في محلّ جزّ صفة «الشيء». «ليس»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «نافعِي»: خبر «ليس» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جزّ مضاف إليه. «ويغضب»: الواو: للعطف، و«يغضب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، ويجوز فيه النصب بـ «أَنْ» المضمرة بعد الواو. «منه»: جار ومجرور متعلقان بـ «يغضب». «صاحبي»: فاعل «يغضب» مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جزّ بالإضافة. «بقَوْلٍ»: الباء: حرف جرّ زائد، و«قَوْلٍ»: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ما».

وجملة «ما أنا بقَوْلٍ»: بحسب ما قبلها. وجملة «ليس نافعِي»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يغضب» (في حال الرفع): معطوفة على جملة «ليس نافعِي» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ويغضب» حيث جوز سيويه فيه الوجهين: الرفع والنصب.

(٢) الحج: ٥.

كان في حكم المبتدأ به، فلا يكون إلا مرفوعاً. والرفع هنا أَوْجَهُ الوجهين؛ لأنه ظاهرُ الإعراب صحيحُ المعنى، والنصب على ظاهره غيرُ صحيح؛ لأنك تعطفه على الشيء، وليس بمصدر، فيسهلُ عطْفُه عليه. وإذا عطفته عليه، كان في حكم المخفوض باللام؛ لأنه معطوف على ما خُفِض باللام، فيصير التقدير: وما أنا لغضب صاحبي بقوول. والغضب ليس مقولاً، فيفتقر إلى التأويل الذي قدّرناه. وقد ردّ أبو العباس المبرّد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع هنا، وسيبويه لم يُقدِّم النصب، لأنه أحسن من الرفع، وإنما قدّمه لما بني عليه الباب من النصب بإضمار «أن».

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكُمْ وَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا فَتَاءُ﴾^(١)، لم يأت «ونقر» إلا مرفوعاً على الابتداء والاستثناء، كأنه قال: «نحن نقرُّ في الأرحام». ولو نصب، لاختل المعنى، إذ كان بعدُ إذ ذلك لَيَبَيِّنَ لكم القدرة على البَغْث، لأنه إذا كان قادراً على ابتداء هذه الأشياء بعد أن لم تكن، كان أَقْدَرَ على إعادتها إلى ما كانت عليه من الحياة، لأن الإعادة أسهل من الابتداء.

فصل

[جواز الرفع بعد فاء السببية]

قال صاحب الكتاب: ويجوز في «ما تأتينا فنحدّثنا» الرفع على الإشراك، كأنك قلت: «ما تأتينا فما تحدّثنا». ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يُوَدِّنُ لَهُمْ قَعْنَذِرُونَ﴾^(٢)، وعلى الابتداء، كأنك قلت: «ما تأتينا فأنْتَ تُجْهَلُ أمرنا». ومثله قول العنبري [من الخفيف]:

٩٧٨- غِبْرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بِبَقِيْنِ فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ الثَّأْمِيْلَا

(١) الحج: ٥.

(٢) الرسائل: ٣٦.

٩٧٨ - التخريج: البيت لبعض الحارثيين في خزانة الأدب ٥٣٨/٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ والكتاب ٣/٣١، ٣٣، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٧٢/٢؛ والمقرب ٢٦٥/١.

اللمعة: الترجي: الأمل.

المعنى: إذا لم تأتينا بما يدفع الشك عن نفوسنا، فنحن نأمل خلاف ذلك.

الإعراب: «غير»: اسم منصوب على الاستثناء. «أنا»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها في محل جر مضاف إليه «لم تأتينا»: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، و«تأت»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

«ببقين»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تأت». «نرجي»: الفاء السببية: عاطفة، و«نرجي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن: «ونكثر»: الواو: عاطفة، و«نكثر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «الثأملا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

أي: فنحن نُرَجِّي، وقال [من الطويل]:

٩٧٩- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّيْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ وَهَلْ يُخْبِرُنْكَ الْبَيُومَ بِنِدَاءِ سَمَلَقْ
قال سيبويه^(١): لم يجعل الأول سبب الآخر، ولكنه جمعه ينطق على كل حال،
كأنه قال: فهو مما ينطق، كما تقول: «إبني فأحدثك»، أي: فأنا ممن يحدثك على
كل حال، وتقول: «وَدَّ لو تأتيه فتحدثه»، والرفع جند، كقوله تعالى: ﴿وَدَّأَوْ تُوْذَنُ

= وجملة «لم تأتينا» في محل رفع خبر «أن». وجملة «نرجي»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف
تقديره: نحن. وجملة «نحن نرجي»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «نكسر التأميلا»:
معطوفة على جملة «نرجي» محلها الرفع.
والشاهد فيه قوله: «نُرَجِّي» حيث رفعه بعد فاء السببية.

٩٧٩ - التخريج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧؛ والأغاني ١٤٦/٨؛ وخزانة الأدب ٥٢٤/٨،
٥٢٥؛ والدور ٨١/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٠١/٢؛ وشرح التصريح ٢٤٠/٢؛ وشرح شواهد
المغني ٤٧٤/١؛ ولسان العرب ١٦٤/١٠ (سملق)؛ والمقاصد النحوية ٤٠٣/٤؛ وبلا نسبة في
أوضح المسالك ١٨٥/٤؛ والجنى الداني ص ٧٦؛ والدور ٨٦/٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛
ورصف المباني ص ٣٧٨، ٣٨٥؛ والكتاب ٣٧/٣؛ ولسان العرب ٣٠٠/١ (حذب)؛ ومغني اللبيب
١٦٨/١؛ وجمع الهوامع ١١/٢، ١٣١.

اللغة: الربيع: مكان الإقامة، أو الدار. القواء: الأرض المقفرة التي لا أنيس فيها. الببداء:
الصحراء. السملق: الأرض التي لا نبات فيها، أو الأرض المستوية.

المعنى: جرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه بقوله: أَلَمْ تَسْأَلِ عن أحبابك الدار التي أضحت
موحشة بعد أن غادرها أهلها؟ ثم يستدرك فيقول: وهل تجيب صحراء مقفرة؟

الإعراب: «أَلَمْ»: الهمزة: حرف استفهام، و«لَمْ»: حرف نفي وجزم وقلب. «تَسْأَلِ»: فعل مضارع
مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.
«الربيع»: مفعول به منصوب. «القواء»: نعت «الربيع» منصوب. «فينطق»: الفاء: حرف استئناف،
و«ينطق»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. و«هل»: الواو: حرف
عطف، و«هل»: حرف استفهام. «يخبرنك»: فعل مضارع مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد،
والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «اليوم»: ظرف زمان منصوب متعلق
بـ «تخبرنك». «بيداء»: فاعل مرفوع بالضم. «سملق»: نعت «بيداء» مرفوع بالضم.

وجملة «أَلَمْ تَسْأَلِ الربيع»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «ينطق»: استئنافية لا محل
لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، فتكون الجملة «هو ينطق»:
استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل تخبرنك...»: معطوفة على جملة «أَلَمْ تَسْأَلِ» لا
محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فينطق» حيث بقي الفعل المضارع مرفوعاً بعد الفاء الاستئنافية، وليست السببية
كما يُتوهم.

بَكْذِهِنَّ»^(١)، وفي بعض المصاحف «فَيَذْهَبُونَ»^(٢)، وقال ابن أَحْمَرَ [من الوافر]:

٩٨٠- يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِيَهَا فَيَنْتِجُهَا حَوَارًا
كَأَنَّهُ قَالَ: «يُعَالِجُ، فَيَنْتِجُهَا»، وإن شئت على الابتداء.

قال الشارح: قد تقدّم القول في نحو «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»: إنه يجوز في الثاني النصب والرفع، فالنصب من وجهين، وقد تقدّم الكلام عليهما، والرفع أيضًا من وجهين: أحدهما: أن تريد بالثاني ما أردت بالأول، وتُشْرِكُ بينهما، فتعطف، «تحدّثني» على «ما تأتيني»، ويكون النفي قد شملهما، كأنه قال: «ما تأتينا، وما تحدّثنا»، فهو عطف فعل على فعل. ومثله قوله تعالى: «هَذَا يَوْمٌ لَا يَظْفِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ»^(٣)، أي: فلا يعتذرون.

(١) الفلم: ٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٠٩/٨؛ وتفسير الرازي ٨٤/٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٩٦/٧.
٩٨٠- التخرّيج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٧٣؛ والمعاني الكبير ص ٨٤٦، ١١٣٤؛ والكتاب ٣/ ٥٤.

اللغة: العاقر: التي لا تلد. الإلقاح: أن يحمل عليها الفحل حتى تلتفح. والحَوَارُ بضم الحاء، وكسرهما: ولد الناقة من الوضع إلى القِطام، ويُقال: نَشِجْتُ الناقة أَنْجَحًا إِذَا أَنْجَحْتَ عِنْدَكَ وَأَنْشَجْتَ إِذَا دَنَا بِنَاجِحِهَا.

المعنى: هذا الرجل يحاول مضرتي، وإذلالتي، وهو في عجزه عن ذلك كمن يحاول أن يُلْقِجَ عَاقِرًا أو ينتجها.

الإعراب: «يُعَالِجُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «عَاقِرًا»: مفعول به منصوب. «أَعْيَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: حرف للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بـ «أَعْيَتْ». «لِيُلْقِيَهَا»: اللام: حرف جر يفيد التعليل، و«يلقيها»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد لام التعليل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يلقيها» في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ «يُعَالِجُ»، والتقدير: يعالج عاقراً لإلقاحها. «فَيَنْتِجُهَا»: الفاء: حرف استئناف، و«ينتجها»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «حَوَارًا»: مفعول به ثانٍ منصوب.

وجملة «يُعَالِجُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَعْيَتْ»: صفة لـ «عاقراً» محلها النصب. وجملة «ينتجها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: رفع «ينتجها» على العطف على «يُعَالِجُ»، أو على الابتداء، ولو نصب خُملاً على المنصوب قبله، لكان أحسن، لأن رفعه يوجب كون الناتج وقوعه، ونتائج العاقر لا يكون ولا يقع.

(٣) المرسلات: ٣٥ - ٣٦.

والوجه الثاني: أن يكون الإتيان منفياً، والحديث مُوجِباً، ويكون فيه عطف جملة على جملة، كأنه قال: «ما تأتيني فأنت تحدثني على كل حال»، وليس أحدهما متعلقاً بالآخر، ولا هو شرط فيه. ومثله قول الشاعر [من الخفيف]:

غير أنا لم... إلخ

البيت لبعض الحارثيين، والشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعُه، ولو أمكنه النصب على الجواب، لكان أحسن، فهذا لا يكون إلا على الوجه الثاني، كأنه قال: «فنحن نُرْجِي، ونُكْثِرُ التأميلاً»، فهو خبر مبتدأ. ولم يجز الوجه الأول؛ لأن الأول مَجْزُوم. ومنه قول الآخر وهو جميل بن مَعْمَر [من الطويل]:

ألم تسأل الرابع... إلخ

فالشاهد فيه قطع «ينطق» مما بعده، ورفعُه على الاستئناف، أي: فهو ينطق على كل حال. ولا يجوز الوجه الأول، لأن الفعل الأول مجزوم، ولو أمكنه النصب، لكان أحسن، لكن القوافي مرفوعة. والقواء: القفر، وجعله ناطقاً للاعتبار، أي: يُجِيب اعتباراً، لا جوازاً لدروسه، وتغيره. ثم يُراجع كالمُنْكَر على نفسه بأن الرّبع لا يجيب حقيقةً، فقال: «وهل يُخْبِرُنكَ اليومَ بَيِّدَاءَ سَمْلَقٍ». والبيداء: القفر، والسملق: التي لا شيء فيها.

قال سيبويه^(١): لم يجعل الأول سبباً للآخر، أي: لو أراد ذلك، لنصب، قال: ولكنه جعله ينطق على كل حال على ما ذكرنا.

ومثله «إيتني فأحدثك» بالرفع، قال الخليل^(٢): لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً للحديث، ولكنت أردت: إيتني، فإنني ممن يحدثك البتة جئت أو لم تجيء. وتقول: «وَدَّ لو تأتينا وتحدثنا» بالنصب والرفع، فالنصب على معنى التمني، لأن معناه: ليتك تأتينا، فتحدثنا، فتنصب مع «وددت» كما تنصب مع «لَيْتَ»؛ لأنها في معناها، والرفع جيد أيضاً بالعطف على لفظ «تأتينا»؛ لأنه مرفوع، ويكون التقدير: وددت لو تأتينا، ووددت لو تحدثنا.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ يَدْهِنُونَ﴾^(٣)، الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الأول، لأنه شريكه في معناه. وحكى سيبويه^(٤) أنها في بعض المصاحف، «فيدهنوا» بالنصب على معنى التمني. وأنشد [من الوافر]:

بمعالج عاقراً... إلخ

(٢) الكتاب ٣/٣٦.

(١) الكتاب ٣/٣٧.

(٣) القلم: ٩.

(٤) الكتاب ٣/٣٦، وفيه: «وزعم هارون (أي: هارون بن موسى النحوي البصري) أنها في بعض المصاحف «ودوا لو تدهنوا فيدهنوا».

البيت لابن أحمز، والشاهد فيه رفعه «فَينْتَجُها» إمّا بالعطف على «يعالج» كأنه قال: «يعالج فينتج» أو على القطع عما قبله والابتداء به، كذا الرواية، ولو نصبت؛ لجاز بالعطف على المنصوب قبله، وهو أجود، لأنه إذا رفع؛ فقد أوجب وجوده ونتاج العاقر، والمعنى أَنَّ هذا يُحاول مُضَرَّتَه، ولا يقدر على ذلك، فهو بمنزلة من يحاول نتاج ما لا يُلْقَح، والحوار: ولد الناقة.

فصل

[جواز العطف على المضارع المنصوب بالرفع]

قال صاحب الكتاب: وتقول: «أريد أن تأتيني، ثم تحدثني» ويجوز الرفع. وخيّر الخليل^(١) في قول عُرْوَة العُدْرِي [من الطويل]:

٩٨١- وما هو إلا أن أراها فجاءةً فَأُبْهَتْ حَتَّى ما أكادُ أُجِيبُ

(١) الكتاب ٥٤/٣.

٩٨١ - التخرّيج: البيت لكثير عُرْوَة في ديوانه ص ٥٢٢؛ والحماسة الشجرية ٥٢٨/١؛ وسط اللآلي ص ٤٠٠؛ وللمجنون في ديوانه ص ٤٩؛ وللأحوص في ملحقات ديوانه ص ٢١٣؛ والأغاني ٢٥٠/٤؛ وخزانة الأدب ١٧/٢؛ ولعروة بن حزام في خزانة الأدب ٥٦٠/٨، ٥٦١؛ والشعر والشعراء ص ٦٢٦.

اللغة: فُجاءة: بغتة. أُبْهَتْ: أذهش وأتخبر.

المعنى: إذا ما قصدتُ الحبيبة، لم يكن مني إلا أن أفاجا برؤيتها فيعقد لساني، وكأنني غير قادر على الكلام.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: نافية مهيمنة. «هو»: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «أن»: حرف ناصب ومصدري. «أراها»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أرى» في محل رفع خبر للمبتدأ «هو»، والتقدير: ما هو إلا رؤيتي إياها. «فجاءة»: حال على تأويل: «مُفاجأ بها»، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أفاجا فجاءة. «فأُبْهَتْ»: الفاء: حرف عطف أو استئناف، و«أُبْهَتْ»: روي بالنصب معطوفاً على الفعل «أراها»، وروي بالرفع على الاستئناف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «حتى»: حرف غاية وابتداء. «ما»: نافية مهيمنة. «أكادُ»: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «أجيبُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا.

وجملة «ما هو إلا رؤيتي إياها»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «أُبْهَتْ»: (بالرفع) استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة «أجيبُ»: في محل نصب خبر «أكادُ».

والشاهد فيه: جواز الرفع على القطع والاستئناف في «أُبْهَتْ»، أو النصب عطفًا على «أراها» منصوبًا بـ «أن».

بين النصب والرفع في «فأبته». ومما جاء منقطعاً قول أبي اللّحّام الثّغليّ
[من الطويل]:

٩٨٢- على الحَكَم المَآتِي يوماً إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ
أَي: عليه غير الجور، وهو يقصد، كما تقول: «عليه أن لا يجور، وينبغي له
كذا». قال سيبويه^(١): ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشرك على هذا المثال.

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف من حروف العطف أعني الواو، والفاء،
و«ثم»، إذا عطف أدخلت الثاني في حكم الأول، وأشركته في معناه، فإذا قلت: «أريد
أن تأتيني ثم تحدثني»، جاز النصب بالعطف على الأول، ويكون الثاني داخلاً في الإرادة
كالأول، كأنك قلت: «أريد أن تأتيني ثم أريد أن تحدثني». ويجوز الرفع على القطع
والاستئناف، كأنك قلت: «أريد أن تأتيني، ثم أنت تحدثني». قال سيبويه، وسألت
الخليل عن قول الشاعر [من الطويل]:

وما هو إلا أن أراها... إلخ

٩٨٢ - التخريج: البيت لأبي اللّحّام الثّغليّ في خزنة الأدب ٨/٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨؛ وشرح أبيات
سيبويه ١٨٢/٢؛ ولعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب ٣/٥٦؛ ولأبي اللّحّام أو لعبد الرحمن في
لسان العرب ٣/٣٥٣ (قصد)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ١٦٩؛
وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٨؛ والمحتسب ١/١٤٩، ٢/٢١.

اللفظة: الحَكَم: الحاكم. المآتي: اسم المفعول من أتى. لا يجور: لا يظلم أو لا يميل إلى الحق.
المعنى: يجب على الشخص الذي يتولى الحكم والقضاء بين الناس أن لا يتجاوز الحق، بل يجب
أن يعدل في حكمه.

الإعراب: «على الحكم»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم. «المآتي»: صفة لـ «الحكم»
مجرورة مثله. «يوماً»: ظرف زمان متعلق باسم المفعول «المآتي». «إذا»: ظرف زمان متعلق بالفعل
«يجور»، مبني على السكون في محل نصب. «قضى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «قضيّته»: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل مبني في
محل جر بالإضافة. «أن لا يجور»: «أن»: حرف مصدري ونصب، «لا»: نافية، «يجور»: فعل
مضارع منصوب بـ «أن»، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والمصدر المؤول من «أن»
والفعل «يجور» مبتدأ مؤخر. «ويقصد»: الواو: حرف استئناف، و«يقصد»: فعل مضارع مرفوع،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «قضى قضيّته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «يقصد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
وجملة «على الحكم أن لا يجور»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «أن لا يجور ويقصد» حيث رفع الفعل «يقصد» على القطع الذي قد يجيء بعد
الواو غير الجمعية.

فقال: أنت في «فأبهت» بالخيار. إن شئت حملتها على «أن»، وإن شئت، لم تحملها عليها، فرفعت. البيت لغزوة العذري، وقيل: هو لبعض الحارثيين. والشاهد فيه جواز الرفع والنصب، فالنصب بالعطف على أن المراد المصدر، والتقدير: فما هو إلا الرؤية فأبهت، على نحو قوله [من الطويل]:

فإن المُنْدَى رَحْلَةً فَرَكُوبٌ^(١)

والرفع على القطع والاستئناف، والمعنى: فإذا أنا مبهور، وأما قول الآخر [من الطويل]:

على الحَكَمِ المَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَيَقْصِدُ
البيت لعبد الرحمن بن أمّ الحَكَمِ، وقيل: هو لأبي اللّحَامِ التَّغْلِبِي، وقبلة:
عَمِرْتُ وَأَكْثَرْتُ التَّفَكُّرَ خَالِيَا وَسَاءَلْتُ حَتَّى كَادَ عُمْرِي يَنْقُذُ
فَاضَحَتْ أُمُورُ النَّاسِ يَغُشَّيْنِ عَالِمَا بِمَا يُتَقَى مِنْهَا وَمَا يُتَعَمَّدُ
جَدِيرٌ بَأَن لَّا أَسْتَكْبِرَنَّ وَلَا أَرَى إِذَا حَلَّ أَمْرٌ سَاخَتِي أَتَبَلَّدُ

والشاهد فيه رفع «يقصد» وقطعه عما قبله، فهنا لا يصح النصب بالعطف على الأول، لأنه يُقْصِدُ المعنى، لأنه يصير عليه غير الجوز وغير القصد، وذلك فاسد. والوجه الرفع على الابتداء، والمراد: عليه غير الجوز، وهو يقصد، والقصد: الغذل، فهو خبر، ومعناه الأمر على حدّ قوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدَاتُ رُضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^(٢)، أي: ينبغي لهنّ ذلك فَلْيَفْعَلْنَ ذلك. ومثله «أريد أن تأتيني، فتشمني» لا يجوز النصب ههنا؛ لأنك لم ترد الشتيمة، ولكن المراد: كلما أردت إتيانك تشمني، فهو منقطع من «أن»، ونحوه قول الراجز:

٩٨٣- [الشعرُ صَغْبٌ وَطَوِيلٌ سَلْمُهُ]

(١) تقدم بالرقم ٨٧٩.

(٢) البقرة: ٢٣٣

٩٨٣ - التخريج: الرجز للحطيثة في ديوانه ص ٢٣٩؛ والأزهية ص ٢٤٢؛ والدرر ٨٦/٦؛ ولروية في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ والكتاب ٥٣/٣؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ١٤٩/٦؛ والمقتضب ٣٣/٢؛ وجمع الهوامع ١٣١/٢؛ ولسان العرب ١٣٦/٧ (حضر).

اللغة: ارتقى: صعد. الحضيض: قرار الأرض عند سفح الجبل. زلت: سقطت. الإعراب: الوضوح؛ والأعجام: عدم الإفصاح.

المعنى: من يريد أن يكون شاعرًا مفلحًا فعليه الجد والاجتهاد والدّقة، فطريقه صعبة، والصعود فيه إلى عالم الشهرة طويل، فمن فعل بلا تمكن سقط إلى أسفل، واحتقره الناس، لأنه كمن أراد الشرح فأبهم.

الإعراب: «الشعر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «صعب»: خبر مرفوع بالضمة. «وطويل»: الواو: =

إذا ارتقى فيه الذي لا يَعْلَمُه
زَلْتُ به إلى الحضيض قَدَمُه
يُرِيدُ أن يُغْرِبَه فَيُعْجِمَه

فإنه رفع على الاستئناف وإرادة «فهو يعجمه»؛ لأنه لو نصبه، لكان داخلاً في الإرادة، وليس المعنى عليه.

قال سيبويه: ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال، والمراد أن الرفع جائز في كل ما يجوز أن يَشْرَكَ الأول من نصب أو جزم إذا تقدّم ناصب أو جازم على القطع والاستئناف، ويكون واجباً فيما لا يجوز حمله على الأول نحو ما ذكرناه.

= للعتف، «طويل»: معطوف على «صعب» مرفوع بالضمّة. «سلمه»: فاعل للصفة المشبهة (طويل) مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «ارتقى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «فيه»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ارتقى». «الذي»: اسم موصول في محلّ رفع فاعل لـ«ارتقى». «لا يعلمه»: «لا»: حرف نفي، «يعلمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو»، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «زَلْتُ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: للتأنيث. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ«زَلْتُ». «إلى الحضيض»: جار ومجرور متعلّقان بـ«زَلْتُ». «قدمه»: فاعل «زَلْتُ» مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «يريد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو». «أن يعربه»: «أن»: حرف مصدريّة ونصب، «يعربه»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو»، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يعربه» مفعول به. «فيعجمه»: الفاء: للاستئناف، «يعجمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو». وجملة «الشعر صعب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ارتقى»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لا يعلمه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «زَلْتُ»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يريد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يعربه»: صلة الموصول الحرّفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فيعجمه»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، بتقدير (فهو يعجمه)، وجملة «فهو يعجمه»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إذا ارتقى... زلت»: خبر ثالث للمبتدأ (الشعر) محلّها الرفع. والشاهد فيه قوله: «فيعجمه» حيث ارتفع الفعل المضارع، ولم ينتصب على العطف.

[المضارع] المجزوم

فصل

[جوازم المضارع]

قال صاحب الكتاب: تعمل فيه حروف وأسماء، نحو قولك: «لَمْ يخرج»، و«لَمَّا يحضر»، و«ليضرب»، و«لا تفعل»، و«إن تُكرهني أُكرِمك»، و«ما تصنع أصنع»، و«أبنا تضرب أضرب»، و«بِمَنْ تَمُرُّز أمرز به».

قال الشارح: اعلم أن عوامل الجزم على ضربين: حروف وأسماء كما ذكر، فالحروف خمسة، وهي «إِنْ»، و«لَمْ»، و«لَمَّا»، و«لَا»، و«لَا» في النهي، فهذه الأصول في عمل الجزم. وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء. والحرف إذا اختصَّ، عمل فيما يختص به. وهذه الحروف قد أثرت في الأفعال تأثيرين، وذلك أن «إِنْ» نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط، و«لَمْ» نقلته إلى الماضي والنفي، و«لَمَّا» كذلك، إلا أن «لَمَّا» لنفي فعل معه «قَدْ»، و«لَمْ» لنفي فعل ليس معه «قَدْ»، فإذا قال القائل: «قام زيد»؛ قلت في نفيه: «لم يقم»، وإذا قال: «قد قام»، قلت في نفيه: «لما يقم». ولأَم الأمر نقلته إلى الاستقبال، والأمر والنهي كذلك.

فإن قيل: ولِمَ كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم، وبعضها النصب، فالجواب عن ذلك أن ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم، عمل فيه إعراباً لا يكون في الاسم، ولَمَّا كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال، عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلا في الأفعال.

وأما «لَمْ»، و«لَمَّا»، فإنهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حد لا يكون في الاسم، لأن الحد الذي يكون في الاسم إنما يكون بقرينة الوقت، كقولك: «زيد ضارب أمس»، ولا يجوز «زيد يضرب أمس»، فننقل الفعل المضارع إلى الماضي بقرينة، كما فعلت في الاسم، ويجوز «لم يضرب أمس»، فلَمَّا نقلته على حد لا يجوز في الاسم، عملت فيه إعراباً لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمة.

فإن قيل: فالحروف الناصية، نحو: «أَنْ»، و«لَنْ»، و«إِذَنْ»، و«خِي» قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الأسماء، فهلا كانت جازمة؟ قيل: لَعَمري لقد كان القياس فيها ما

ذكرت، غير أنه عرض فيها شبه من «أن» الثقيلة، فعملت عملها على ما سبق، فلذلك تقول: «لم يخرج زيد»، فتدخلها على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي. ألا ترى أنك تقول: «لم يقم زيد أمس»، ولو كان المعنى كاللفظ؛ لم يجز هذا كما لم يجز «يقوم زيد أمس».

وكذلك «لما» بمنزلة «لَمْ» في الجزم. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^(١)، فجزم كما تجزم «لَمْ»، إلا أن الفرق بينهما أن «لَمْ» لا تكتفي بها في الجواب، لو قال قائل: «قام زيد»، لم يجز أن تقول في جوابه: «لَمْ» حتى تقول: «لم يقم». وإذا قال: «قد قام»، جاز أن تقول: «لَمَّا»؛ لأنها بزيادة ما عليها والتركيب قد خرجت إلى شبه الأسماء، فجاز أن تكتفي بها في الجواب، كما تكتفي بالأسماء، ولذلك وقع بعدها مثال الماضي في قولك: «لَمَّا جئت جئت».

وأما لام الأمر، فنحو قولك: «ليضرب زيد عمرًا»، إذا كان للغائب. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْتُلُنَّ مَنِ اتَّبَعْتُمْ﴾^(٢)؛ وأما إذا كان المأمور حاضرًا، لم يُحتج إلى اللام من قبل أن المواجهة تُغني عنها، وربما جاءت اللام مع فعل المخاطب، نحو قوله تعالى في قراءة أبي: ﴿فَبَذَلْتَ فَلْتَفَرَّحُوا﴾^(٣). وقد جاء في بعض كلام النبي ﷺ في غزاة: ﴿لِنَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ﴾^(٤).

وتقول في النهي: «لا تضرب»، فهذه الحروف هي الجازمة لما بعدها بلا خلاف. وأما «إن» الشرطية، فتجزم ما بعدها، وهي أم حروف الشرط، ولها من التصرف ما ليس لغيرها، ألا تراها تُستعمل ظاهرة، ومضمرة مقدرة، ويحذف بعدها الشرط، ويقوم غيره مقامه، وتليها الأسماء على الإضمار؟

فأما عملها ظاهرة، فنحو قولك: «إن تكرمني أكرمك». قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَصُورُوا اللَّهَ يَصْرُكُمْ﴾^(٥).

وأما عملها مقدرة، فبعد خمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والغرض، والتمني، وهو كالجواب بالناء إلا الجحد، فإنه لا يجاب بالجزم، وسيوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

واعلم أنك إذا قلت في الشرط: «إن تكرمني أكرمك» مثلاً، فالفعل الأول مجزوم

(٢) الحج: ٢٩.

(١) آل عمران: ١٤٢.

(٣) يونس: ٥٨. وهي قراءة ابن عامر وعثمان بن عفان والحسن وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٥/

١٧٢؛ وتفسير الطبري ٨٨/١١؛ والكشاف ٢/٢٤١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٨٠.

(٤) ورد الحديث في تفسير القرطبي ٨/٣٥٤.

(٥) محمد: ٧.

بـ«إن» بلا خلاف فيما أعلم، وهو الشرط. ومعنى الشرط العلامة والأمانة، فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه، ومنه أشرأط الساعة، أي: علاماتها. قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(١).

وأما الجُزء، فيُختلف فيه، فذهب أبو العباس المبرد إلى إن الجازم للشرط «إن»، و«إن» وفعلُ الشرط جميعًا عملاً في الجُزء، فهو عنده كالمتبداً والخبر، فالعامل في المتبداً الرافع له الابتداء، والابتداء والمتبداً جميعًا عملاً في الخبر، وكذلك «إن» هي العاملة فيما بعدها من فعل الشرط، وفعلُ الشرط وحرف الشرط جميعًا عملاً في الجُزء؛ لأن الجُزء يفتقر إلى تقدُّمهما افتقارًا واحدًا، وهما المقتضيان لوجود الجواب، فليس نسبة العمل إلى أحدهما بأولى من نسبته إلى الآخر.

وهذا القول، وإن كان عليه جماعةٌ من حُذَّاق أصحابنا، فإنه لا ينفك من ضَعْف، وذلك لأن «إن» عاملة في الشرط لا محالة، وقد ظهر أثرُ عملها فيها. وأما الشرط فليس بعامل هنا، لأنه فعلٌ، والجُزء فعلٌ، وليس عملُ أحدهما في الآخر بأولى من العكس. وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل، فإضافة ما لا أثر له إلى ما له أثرٌ لا أثر له. ويمكن أن يُقال: إن الشيء قد يؤثر بانفراده أثرًا، فإذا انضاف إلى غيره، ورُكِبَ معه، حصل له بالتركيب حكمٌ لم يكن له قبلُ.

والذي عليه الأكثرُ أنَّ «إن» هي العاملة في الشرط وجوابه؛ لأنه قد ثبت عملها في الشرط، فكانت هي العاملة في الجُزء، إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة، وفي الجُزء بواسطة الشرط، فكان فعل الشرط شرطًا في العمل لا جزءًا من العامل. وكذلك تقول في المتبداً والخبر: إن الابتداء عامل في المتبداً بلا واسطة، وفي الخبر بواسطة المتبداً. وقد شبه بعض النحويين ذلك بالماء والنار، فقال: إذا وضعت الماء في قِدر، وسَخَّنْته بالنار، فالنار هي المؤثرة في القدر والماء الإسْخَانُ، إلا أنَّ تأثيرها في القدر بلا واسطة، وفي الماء بواسطة القدر.

ويحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول: إن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معرَّبين، وإنما هما مبتنيان؛ لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط، فقد وقعا موقعًا لا يصلح فيه الأسماء، فبعُدَا من شَبَّهها، فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال، وهذا القول ظاهرُ الفساد، وبأدنى تأملٍ يَضِحُ؛ وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول «إن» عليه، لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم، لأن الأسماء لا تقع فيها فاعرفه.

أما الأسماء، فأحد عشر اسمًا فيها معنى «إن»، لذلك بُنيت، وقد تقدَّم الكلام على بنائها في المبتنيات من فصل الاسم، وهي على ضربين: أسماء وظروف، فالأسماء:

«مَنْ»، و«مَا»، و«مَهْمَا»، و«أَيَّ»، والظروف «أَيَّ»، و«أَيْنَ»، و«مَتَى»، و«حَيْثُمَا»، و«إِذَا مَا»، و«إِذَا مَا»، فجميعها تجزى ما بعدها من الأفعال المستقبلية، كما تجزى «إِنْ». وإنما عملت من أجل تضمينها معنى «إِنْ»، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى «إِنْ» إلى الاستفهام، أو معنى الذي لم تجزى، نحو قولك في الاستفهام: «مَنْ يَقْرَأُ؟»، و«أعجبني من تكرمه» إذا أردت معنى الذي تكرمه.

فأما «مَنْ» فهو لمن يعقل من الثقلين والملائكة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْرَأْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ بِهَا حَسَنَةً﴾^(١).

وأما «مَا»، فلما لا يعقل. قال الله تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ لِلْأَنفُسِ مِنْ زُجُمٍ فَلَا تُمِكَ لَهُ﴾^(٢)، وإذا كان الجواب بالفاء، فما بعده جملة مستقلة، والفاء ربطتها بالأول.

وأما «مَهْمَا»، فمن أدوات الشرط تُستعمل فيها استعمال «مَا». تقول: «مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ مِثْلَهُ». قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُحَرِّكَ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٣). وقد اختلفوا فيها، فذهب قوم إلى أنها اسم بكمالها يُجَارَى به، قالوا: لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقَدَّم عليه إلا بدليل، فلو وُزِنَتْ، لكانت «فَعْلَى»، وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها. والغالب في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فكانت متضمنة لمعنى الحرف، وعَوِذُ الضمير إليها يدل على اسميتها.

وقال الخليل^(٤): هي مركبة، كأن الأصل «ما» الشرطية التي في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾^(٥)، زيدت عليها «ما» أخرى توكيداً، و«ما» تزداد كثيراً مع أدوات الشرط. ألا ترى أنها قد زيدت مع «إِنْ»، وأدغمت النون في الميم لسكونها، لأن النون الساكنة تُدْغَم في الميم، فقالوا: «إِنَّمَا تَأْتِيَنِي آتِيكَ». قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٦). وزادوها أيضاً مع «مَتَى»، و«أَيْنَ»، فقالوا: «مَتَى مَا تَأْتِيَنِي آتِيكَ»، و«أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ»، فصار اللفظ بها «ماما»، وكرهوا توالي لفظين، حروفهما واحدة، فأبدلوا من ألف «ما» الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج، وكانت ألف «ما» الأولى أجدر بالتغيير من الثانية، لأنها اسم. والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال.

وقال قوم: هي مركبة من «مَهْ» بمعنى «اكْفُفْ»، و«مَا»، فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير، لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما. وحكى الكوفيون في أدوات الشرط

(٤) الكتاب ٥٩/٣.

(١) الشورى: ٢٣.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٢) فاطر: ٢.

(٦) مريم: ٢٦.

(٣) الأعراف: ١٣٢.

«مَهْمَنْ» وهذا يقوّي القول الثالث، لأن هذه «مَهْ» ضُمّت إلى «مَنْ» كما أن تلك «مَهْ» ضُمّت إلى «مَا»، فاعرفه.

والوجه قول الخليل؛ لأنه به يلزم أن يكون كلّ موضع جاء فيه «مهما» أريد فيه معنى الكفّ، وما أظنّ القائل [من الطويل]:

٩٨٤- [أَغْرَكَ بِئْسَى أَنْ حُبَّكَ قَاتِلِي] وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ
أراد: وإنك اكففي ما تأمري القلب يفعل، ولذلك تُكْتَبُ بالألف. ولو كانت كلمة واحدة، لَكُنْتُ بالياء لأن الألف إذا وقعت رابعة، كُنْتُ ياء. والدليل على أن «مهما» فيها معنى «ما» أنه يجوز أن يعود إليه الضمير، والضمير لا يعود إلّا إلى الاسم، كقولك: «مهما تعمل من مَصَالِحٍ تُجَازَ عَلَيْهِ»، فالهاء في «عليه» تعود إلى «مهما»، وقال الشاعر [من المتقارب]:

٩٨٥- إِذَا سُذِّثَ سُدَّتْ بِطَوَاعَةٍ وَمَهْمَا وَكَلْتُ إِلَيْهِ كَفَاءَ

٩٨٤- التخرّيج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣؛ والدرر ٣٠٨/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠؛ والكتاب ٤/٢١٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦؛ والخصائص ٣/١٣٠؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٤؛ وجمع الهوامع ٢/٢١١.
اللغة: أغرّك: هل حملك على الغرور.

المعنى: هل غرّك مني كون حبّك قاتلي، وكون قلبي متقاداً لأوامرك.
الإعراب: «أغرّك»: الهمزة للاستفهام، «غرّك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحّة الظاهرة، والكاف ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «من»: حرف جرّ، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «غرّ». «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «حيث»: اسم «أنّ» منصوب بالفتح، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محلّ رفع فاعل للفعل «غرّك». «قاتلي»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة. وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «وأنّك»: الوار حرف عطف، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنّ». والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها معطوف على المصدر قبله في محلّ رفع. «مهما»: اسم شرط جازم مبني في محلّ رفع مبتدأ. «تأمرين»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «القلب»: مفعول به منصوب بالفتح الظاهرة. «يفعل»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر مراعاة للروني، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير ستر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «أغرّك...»: ابتداءية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر «أنّ». والشاهد فيه قوله: «مهما تأمري القلب يفعل»، حيث جزم بـ«مهما» فعلين مضارعين يسمّى الأول فعل الشرط، والثاني جوابه.

٩٨٥- التخرّيج: البيت للمتخلّ الهذلي في الأغاني ٢٣/٢٦٥؛ وأمالى المرتضى ١/٣٠٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٧٧؛ والشعر والشعراء ٢/٦٦٤؛ ولسان العرب ٨/٢٤٠ (طوع)؛ وله أو لذي الإصبع =

فالهاء في «كفاه» تعود إلى «مَهْمَا» كما تعود إلى «ما». ومما يؤيد قول الخليل أنه قد استفهم بـ«مَهْمَا» كما يُستفهم بـ«ما»، نحو قول الشاعر، أنشده أبو زيد في نواذره [من السريع]:

٩٨٦- مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْذَى بَنَغْلِي وَيَزْبَالِيَهْ

= العدواني في خزانة الأدب ٤/١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ٢٦/٩، ٢٧. اللغة: سُدته: من المساودة، وهي المساواة. وكل إليه الشيء: فوضه به، أو عليه. المطرّاع: الكثير الطرّيع والانتقياد.

المعنى: إذا ساررت طارعتك، وساعدتك، وإن وكلته بأمر شيء قام على رعايته خير قيام. الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «سدت». «سُدته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وناء الفاعل محلها الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «سُدّت»: مثل الأول. «مطوعة»: مفعول به منصوب. «ومهما»: الواو: حرف عطف، «مهما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «وكلت»: مثل «سدت». «إليه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «وكلت». «كفاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدور على الألف للتعذر، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره: «هو».

وجملة «إذا سدت سدت مطوعة»: خبر لـ«لكن» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «سُدته»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «سُدّت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «مهما وكلت إليه كفاه»: معطوفة على جملة «إذا سدت سدت مطوعة». وجملة «وكلت إليه»: جملة الشرط لا محل لها، والفعل «وكلت» محله الجزم. وجملة «كفاه»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط والجواب خبر للمبتدأ «مهما»، محله الرفع. والشاهد فيه قوله: «ومهما... كفاه» حيث عاد الضمير في «كفاه» على «مهما» وهذا دليل اسميتها، كما مر في الإعراب.

٩٨٦ - التخرّيج: البيت لعمرو بن ملقط في الأزهية ص٢٥٦؛ وأمالى ابن الحاجب ص٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٩/١٨، ١٩، ٢٣؛ والدرر ٥/٣، وشرح شواهد المغني ص٣٣٠، ٧٢٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٥٨؛ ونواذر أبي زيد ص٦٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥١، ٦١١؛ وخزانة الأدب ٩/٥٢٤؛ ولسان العرب ١٣/٥٤٣ (مهه)؛ وجمع الهوامع ٢/٥٨.

اللغة: أودى الشيء: هلك، وهوى؛ وأردى به: أهلكه، وأضله. السربال: القميص، وقيل: الدرع. المعنى: يستغرب الشاعر، ويستعظم ما حلّ به هذا اليوم حتى زلت قدمه وهوى في الهاوية.

الإعراب: «مهما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «لي»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «الليلة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالخبر المحذوف. «مهما لي»: مثل الأولى، أما الهاء، فهي هاء السكت. «أودى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدور على الألف للتعذر. «بتعلي»: الباء: حرف جر، «تعلّي»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه مشئى، وباء المتكلم: مضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أودى». «وسرباليه»: الواو: حرف عطف، «سرباليه»: معطوف على «تعلّي» مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الياء، وباء المتكلم: مضاف إليه، والهاء: للسكت. وجملة «مهما لي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مهما لي»: تأكيد للأولى. وجملة «أودى بتعلّي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن «مهما» فيه اسم استفهام بمعنى «ما».

يريد: ما لي.

وأما «أيّ»، فإنها اسم مبهم منكور، وهي بعض ما تُضاف إليه: إن أضفتها إلى الزمان، فهي زمان، وإن أضفتها إلى المكان، فهي مكان، إلى أيّ شيء أضفتها، كانت منه.

ويُجازى بها كأخواتها مضافةً ومفردة. تقول: «أَيُّهُمْ بَأْيُنِي آيَهُ»، و«أَيُّهُمْ يُخَيِّنُ إِلَيَّ أَحْسَنُ إِلَيْهِ»، ترفع «أَيًّا» بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر، لأن «أَيًّا» هنا الفاعل في المعنى، لأن المبتدأ إذا تقدّم؛ امتنع أن يكون فاعلاً صناعياً، وارتفع بالابتداء، وأُسند فعل الشرط إلى ضميره. وتقول: «أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَضْرَبَ»، تنصب «أَيًّا» بـ«تضرب»؛ لأنه واقع عليه في المعنى، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل. والفعل في باب الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أن ما بعد الاستفهام ليس بصلة لما قبله، فجاز أن يتقدّم معموله. والفعل إذا كان مجزوماً بعملٍ عملَه غير مجزوم. قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(١)، فد «أَيًّا» منصوب بـ«تدعوا»، وكذلك حكم «مَنْ»، و«مَا» في العمل.

وأما الظروف، فمنها «أَيّ»، وأصلها الاستفهام، تأتي تارة بمعنى «مِنْ أَيّ»، وتارة بمعنى «كَيْفَ». قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ لَكُ هَذَا؟﴾^(٢)، أي: من أين لك هذا؟ وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عِلْمٌ﴾^(٣)، وقال: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لِي وَلَدٌ؟﴾^(٤)، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَذْكُرُوا؟﴾^(٥)، ويجازى بها، فيقال: «أَيّ تكن أكن». قال الشاعر [من الطويل]:

فأَضْبَحْتَ أَيّ نَأْيِهَا تُلْتَبِسُ بها كَلَّا مَرَكَبِيهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرٌ^(٦)

جزمت «تأتي» بـ«أَيّ»، وهو شرط، و«تلتبس» لأنه جزاء، والمعنى أنه يخاطب رجلاً قد وقع في مُعْضِلَةٍ وقضية ضُغْبَةٍ، فقال: كيف أتيت هذه المعضلة من قدام أو من خلف. وشاجر: داخل تحت الرجل، ويروى: «رَحَلَكَ» بالحاء، و«رَجَلَكَ» بالجيم، وكل شيء دخل بين شيئين، ففرجهما، فقد شجرهما، ومركبتيها يعني المعضلة.

وأما «أَيّ»، فاسم من أسماء الأمكنة مبهم يقع على الجهات الست، وكل مكان يُستفهم بها عنه، فيقال: «أين بيتك؟» «أين زيد؟» وتنقل إلى الجزاء، فيقال: «أين تكن أكن»، والمراد: إن تكن في مكان كذا أكن فيه، والأكثر في استعمالها أن تكون مضمومة

(١) الإسماء: ١١٠.

(٢) آل عمران: ٣٧.

(٣) آل عمران: ٤٠.

(٤) المناقرون: ٤.

(٥) تقدم بالرقم ٦٥١.

إليها «مَا»، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنِ الْمَوْتِ﴾^(١)، وليس ذلك فيها بلازم، بل أنت مخير فيها. قال الشاعر [من الخفيف]:

أَيْنَ تَضَرِّفُ بِهَا الْعُدَّةَ نَجِدُنَا تَضَرِّفُ الْعَيْسَ نَحْزُوهَا لِلثَّلَاقِي^(٢)

وأما «مَتَى تَخْرُجُ؟» فاسم من أسماء الزمان، يستفهم به عن جميعها، نحو قولك: «مَتَى تَقُومُ؟» «مَتَى تَخْرُجُ؟» قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٣)، فهي في الزمان بمنزلة «أَيْنَ» في المكان، وتنقل إلى الجزاء كـ «أَيْنَ». قال الشاعر [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ نَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ^(٤)

وقال طرفة [من الطويل]:

٩٨٧ - مَتَى تَأْتِيْنَا أَصْبَحْكَ كَأَسَا رَوْيَةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَائِبًا فَاغْنِ وَأَزِدِّ

(١) النساء: ٧٨.

(٢) تقدم بالرقم ٦٤٦. وفي طبعة ليزغ «الغداة» مكان «العداة» وهذا تحريف.

(٣) النمل: ٧١.

(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

٩٨٧ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٣٨/٢؛ ولسان العرب ٥٠٤/٢ (صبح)، ١٣٧/١٥ (غنا)؛ والمقتضب ٤٩/٢.

اللغة: تَضَبَّحَكَ: تَسْفِكَ الصَّبُوحَ، وهو شَرْبُ الغَدَاةِ. والكأس: الخمر في إنائها. والروية: المروية، وهي قَيْلَة بمعنى «مُفْعَلَة». والغاني والمستغني: سواء، يقال: غَيَّتُ عن الشيء بمعنى «اسْتَفْتَيْتُ». المعنى: يصف طرفة كَلْفَةً بالخمر، واستهلاكه في شربها، يقول لمخاطبه: إِذَا مَا أَتَيْتَنَا قَدْ مَنَا الْخَمْرَةُ لَكَ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَإِنْ كُنْتَ مَسْتَغْنِيًا عَنْهَا فَلَمْ تَتَرَدَّ.

الإعراب: «مَتَى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «أَصْبَحْكَ». «تَأْتِيْنَا»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أَنْتَ». «أَصْبَحْكَ»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أَنَا». «كَأَسَا»: مفعول به ثانٍ لـ «أَصْبَحْكَ». «رَوْيَةً»: صفة لـ «كَأَسَا» منصوبة بالفتحة. «وَإِنْ»: الواو: حرف عطف، «إِنْ»: حرف شرط جازم. «كُنْتَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون في محل جزم، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم «كَانَ». «عَنْهَا»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل (غانيا). «غانيا»: خبر «كَانَ» منصوب بالفتحة. «فَاغْنِ»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «اغْنِ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أَنْتَ». «وَأَزِدِّ»: الواو: حرف عطف، «أَزِدِّ»: فعل أمر مبني على السكون، وحُرْكَ بالكسر للثقافية، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أَنْتَ».

وجملة «مَتَى تَأْتِيْنَا أَصْبَحْكَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَأْتِيْنَا»: مضاف إليها، محلها الجر. وجملة «أَصْبَحْكَ»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَائِبًا فَاغْنِ»: معطوفة على جملة «مَتَى تَأْتِيْنَا أَصْبَحْكَ». وجملة «كُنْتَ غَائِبًا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «اغْنِ»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء، فمحلها الجزم. وجملة «أَزِدِّ»: معطوفة على جملة «اغْنِ».

والشاهد فيه قوله: «مَتَى تَأْتِيْنَا أَصْبَحْكَ» حيث جزم فعل الشرط وجوابه بـ «مَتَى».

وَلَكَّ استعمالُها في الجزء مضمومًا إليها «مَا» وغير مضموم إليها، إن شئت، قلت: «متى تذهب أذهب»، و«متى ما تذهب أذهب».

وَأَمَّا «حَيْثُ» و«إِذَا»، و«إِذَا» فظروفٌ أيضًا، ف«حيث» ظرف من ظروف الأمكنة مبهم، يقع على الجهات الست، و«إِذَا»، و«إِذَا» ظرفا زمان، ف«إِذَا» إما ماضى، و«إِذَا» إما يُستقبل، وكلّ الظروف التي يجازى بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يضم إليها «ما» ما خلا «حَيْثُمَا» وأختيها، وذلك لأنها مبهمة تفتقر إلى جملة بعدها توضحها وتبينها، فتنزّلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول، فكانت في موضع جر بإضافتها إليها منزلةً منها منزلة الجزء من الكلمة، فلَمَّا أرادوا المجازاة بها، لزمهم إبهامها، وإسقاط ما يوضحها، فالزموها «ما» كما ألزموا، «إِنَّمَا»، و«كَأَنَّمَا»، و«زَيَّنَمَا» وجعلوا لزوم «ما» دلالةً على إبطال مذهبها الأول، فجعلوا «حيثما» بمنزلة «أَيْنَ» في الجزء، ولم تنزل عن معناها الأول، فتقول: «حيثما تكن أكن»، كما تقول: «أين تكن أكن»، و«حيثما تقم يُخَبِّك أهلها». قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(١)، ف«كنتم» في موضع مجزوم، ولذلك أجابه بالفاء، وجعلوا «إِذَا» و«إِذَا» بمنزلة «متى»، فقالوا: «إِذَا مَا تَأْتِي أَتِكَ»، و«إِذَا مَا تُخَيِّنَ إِلَيَّ أَشْكُرَكَ»، قال العباس بن مرداس [من الكامل]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ^(٢)
وقال عبد الله السُّلُولِيُّ [من الطويل]:

٩٨٨- إِذَا مَا تَرِنِي الْيَوْمَ أَزْجِي مَطِيطِي أَصْعَدُ سَبِيرًا فِي الْبِلَادِ فَأُفْرِغُ
[فإنني من قوم يواكفم وإنما رجالي فهم بالججاري وأشجع]

(٢) تقدم بالرقم ٦٣٦.

(١) البقرة: ١٤٤.

٩٨٨ - التخريج: البيتان لعبد الله بن همام السلولي في الأزهية ص ٩٨؛ وخزانة الأدب ٢٩/٩، ٣٣؛ ولسان العرب ٢٥٢/٣ (صعد).

اللغة: الإزجاء: السَّوْق. الظعينة: المرأة ما دامت في الهُودج. وصعد في الوادي تصعيدًا: انحدر فيه، بخلاف الصعود، فإنه الارتفاع، وأفزع إفراغًا: صعد وارتفع.

المعنى: إِذَا مَا تَرِنِي الْيَوْمَ جَوًّا آفاق، فإنني من قوم غيركم، وهم بنو فهم وبنو أشجع المقيمون في الحجاز. الإعراب: «إِذَا مَا»: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تريني»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفاعل «تريني». «أزجي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «مطيطي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف. والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. «أصعد»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «سبيرا»: مفعول مطلق منصوب، وعامله الفعل «أصعد»، ويجوز إعرابه حالًا. «في البلاد»: جار ومجرور متعلقان =

ف«أَتَيْتُ» في موضع جزم بـ«إِذَا» إلا أنه مبني، إذ كان ماضيًا فلا يظهر فيه الإعراب، وتقول في «إِذَا مَا»: «إِذَا مَا تَأْتِي أُخْبِرُ إِيَّاكَ». قال ذو الرُّمَّة [من البسيط]:
 تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا لِلرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي عَزْزِهَا تَثِيبٌ^(١)
 وَرَبِّمَا جُوزَى بِـ«إِذَا» مِنْ غَيْرِ «مَا»، وهو قليل لا يكون إلا في الشعر. قال قيس بن الخطيم [من الطويل]:
 إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَغْدَانَا فَنُضَارِبٌ^(٢)
 وقال الفرزدق [من البسيط]:

٩٨٩- يَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيسِرَاتُهُمْ تَقِيدُ

= بـ «سِرًا»، أو بـ «أَصْعَدَ». «وَأَفْرَعُ»: الواو: حرف عطف، و«أَفْرَعُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «فَإِنِّي»: الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، و«إِنِّي»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إِن». «مَنْ قَوْمٌ»: جار ومجرور متعلقان بخبر «إِن». «سَوَاكُم»: نعت لـ «قَوْمٌ» مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، و«كَمْ» ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وَأِنَّمَا»: الواو: حرف عطف. و«إِنَّمَا»: كافة، ومكفوفة. «وَجَالِي»: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «فَهَمٌ»: خبر مرفوع. «بِالْحِجَازِ»: جار ومجرور متعلقان بحال من «فَهَمٍ». «وَأَشْجَعُ»: الواو: حرف عطف، و«أَشْجَعُ»: معطوف على «فَهَمٍ» مرفوع مثله. وجملة «إِذَا مَا تَرِينِي... فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَرِينِي»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَزْجِي»: حالية محلها النصب. وجملة «أَفْرَعُ» معطوفة على جملة «أَصْعَدَ»، وكلاهما تفسيران لا محل لهما من الإعراب. وجملة «إِنِّي مِنْ قَوْمٍ»: جَراب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «وَجَالِي فَهَمٌ بِالْحِجَازِ»: معطوفة على جملة «إِنِّي مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُم». والشاهد فيهما مجيء «إِذَا مَا» بمنزلة «مَنْ».

(١) تقدم بالرقم ٦٣٩.

(٢) تقدم بالرقم ٦٤٠.

٩٨٩ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٦؛ والأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٢؛ والكتاب ٣/ ٦٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٦.

اللغة: خندف: قبيلة عربية. خمدت النار: خبت وخفت انتقادها.

المعنى: يفخر الشاعر بقبيلة خندف فيقول: إنها ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة، والحقيقة أن الله - جلّ وعزّ - يرفعني من خلالها.

الإعراب: «يرفع»: فعل مضارع مرفوع. «لي»: جار ومجرور متعلقان بـ«يرفع». «خندف»: فاعل مرفوع. «والله»: الواو: حرف استئناف، «الله»: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع. «يرفع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «لي»: جار ومجرور متعلقان بـ«يرفع». «نارًا»: مفعول به منصوب. «إِذَا»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. =

فإن قيل: «إذ» ظرف زمان ماضٍ، والشرط لا يكون إلا بالمستقبل، فكيف تصح المجازاة بها؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن «إذ» هذه التي تستعمل في الجزاء مع «ما» ليست الظرفية، وإنما هي حرف غيرها ضُمَّت إليها «ما» فركباً للدلالة على هذا المعنى كـ«إنَّما».

والثاني: أنها الظرف، إلا أنها بالعقد والتركيب غُيِّرَتْ ونُقِلَتْ عن معناها بلزوم «ما» إيَّاهَا إلى المستقبل، وخرجت بذلك إلى حيز الحروف، ولذلك قال سيبويه^(١): «ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذ» حتى يضمَّ إلى كل واحد منهما «ما»، فتصير «إذ» مع «ما» بمنزلة «إنَّما»، و«كأنَّما» وليست «ما» فيهما بلفظ، ولكنَّ كل واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد.

فأما «إذما» فإنَّ سيبويه لم يذكرها في الحروف، والقياس أن تكون حرفاً كـ«إذما»، ولذلك لا يعود إليها ضميرٌ ممَّا بعدها كما يعود إلى غيرها ممَّا يجازى به من نحو «مَنْ»، و«ما»، و«مَهُما»، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل

[الجزم بـ«إن» مضمرة]

قال صاحب الكتاب: ويُجْزَم بـ«إن» مضمرة إذا وقع جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تَمَنٍّ، أو عرض، نحو قولك: «أَكْرِمْني أَكْرَمَكَ»، و«لا تفعل يكن خيراً لك»، و«ألا تأتيني أحذثك»، و«أئن بيثك أُرْزِك؟» و«ألا ماء أشربه»، ولَيْثَه عندنا يحذثنا»، و«ألا تنزل تُصَبَّ خيراً»، وجوازُ إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها، قال الخليل^(٢): إن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب.



= «خمدت»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، والتاء: للتأنيث. «نيرانهم»: فاعل مرفوع بالضمة، و«هم»: ضمير متصل في محلِّ جزٍّ بالإضافة. «تقد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر مراعاة للروني.

وجملة «يرفع لي»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «الله يرفع»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «يرفع»: في محلِّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «خمدت»: في محلِّ جزٍّ بالإضافة. وجملة «تقد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلَّ لها من الإعراب. والجملة الشرطية: وصفية «ناراً» محلُّها التَّصَبُّ.

والشاهد فيه قوله: «إذا خمدت نيرانهم تقد» حيث وردت «إذا» شرطية جازمة، وهذا نادر وفي الشعر

فقط.

(١) الكتاب ٣/ ٥٨، ٥٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٤.

قال الشارح: اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوماً، وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة، وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تام. ألا ترى أنك إذا أمرت، فإنما تطلب من المأمور فعلاً؟ وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جواباً، لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب، كان على هذا الطريق، فإذا قلت في الأمر: «إيتني أكرمك»، و«أحسن إليّ أشكرك»، فتقديره بعد قولك: «إيتني إن تأتني أكرمك»، كأنك ضمنت الإكرام عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان، وليس ذلك ضماناً مطلقاً، ولا وعداً واجباً إنما معناه: إن لم يوجد لم يجب، وهذه طريقة الشرط والجزاء.

والنهي قولك: «لا تزُرْ زيداً يَهْنِك» على تقدير: إن لا تزره يهتك، ولذلك قال النحويون: إنه لا يجوز أن تقول: «لا تَدُنْ من الأسد يأكلُك»؛ لأن التقدير: «لا تدن من الأسد إن لا تدن من الأسد يأكلُك»، وهذا محال؛ لأن تباعده لا يكون سبباً لأكله؛ لأنه يُعاد لفظ الأمر والنهي، ويُجعل شرطاً وجوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي، وإذا قلنا: «أكرم زيداً يكرمُك»، فالذي تضمنه من الشرط «إن تكرم زيداً». ولو قلت: «لا تدن من الأسد يأكلُك بالرفع»، جاز؛ لأن معناه: يأكلُك إن دنوت منه، وكذلك لو قلت: «لا تدن من الأسد فيأكلُك» بالفاء والنصب؛ لأنه يكون تقديره: «لا يكن دُنُو فأكُل».

والاستفهام: «أين بيتك أُرْزُك؟» كأنه قال: «أين بيتك؟ إن أعلم مكان بيتك أُرْزُك»، وتقول: «أأتيتنا أمس تُعْطِيك اليوم؟» معناه: أأتيتنا أمس؟ إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. وإن كان قولك: «أأتيتنا أمس» تقريراً، ولم يكن استفهاماً، لم يجز الجزم؛ لأنه إذا كان تقريراً، فقد وقع الإتيان، وإنما الجزاء في غير الواجب. قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيَا آلَ لَيْثٍ ءَامُوا هَلْ أَذْكَرٌ عَلَىٰ بَحْرِكُمْ تُجِيبُهُمْ رَبُّكَ بِأَلَمٍ لَّا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾^(١)، ولما انقضى ذكرها، قال: ﴿يَقْفَرُ لَكُمْ دُونَكُمْ﴾^(٢) جزم؛ لأنه جواب «هل».

وقال الزجاج: ﴿يَقْفَرُ لَكُمْ﴾ جواب قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٣) الآية، فهو أمر بلفظ الخبر، وليس جواب «هل»؛ لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان، إنما تحصل بنفس الإيمان والجهاد، ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود: «آمنوا بالله» مكان «تؤمنون».

والأظهر الوجه الأول، وهو أن يكون جواب «هل»؛ لأن «تؤمنون» إنما هو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها، ولو فسرها على لفظها، لقال: «أن تؤمنوا»؛ لأن «أن

(١) الصف: ١٠، ١١.

(٣) الصف: ١١.

(٢) الصف: ١٢.

تؤمنوا اسم، و«تجارة» اسم، والاسم يُبدل من الاسم، ويقع موقعه. وقوله: «تؤمنون» كلام تام قائم بنفسه، وفيه دلالة على المعنى المراد، فمن حيث كان تفسيراً للتجارة، فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بـ«هل»، والاعتماد في الجواب على «هل»، و«هل» في معنى الأمر، لأنه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المُنجية: هل يدلون، أو لا يدلون عليها، وإنما المراد الأمر والدعاء والحث على ما يُنجيهم. ومثله قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾^(١)، فإن المراد: انتهوا، لا نفس الاستفهام.

وأما التمني، فقولك: «ليت زيداً عندنا يُحَدِّثُنَا»، فـ«يُحَدِّثُنَا» جزم لأنه جواب، والتقدير: إن يكن عندنا. ومنه قولهم: «ألا ماء أشربنه»، فهذا أيضاً معناه التمني، وهي «لا» النافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وقد عملت في النكرة، فأحدث دخولها معنى التمني، فـ«ألا» مع ما بعدها في موضع نصب بما دلّ عليه «ألا» من معنى التمني.

وقال أبو العباس المبرد: هو على ما كان، ويُحَكِّم على موضعه بالرفع على الابتداء، وثمره الخلاف تظهر في الصفة، فتقول على مذهب سيبويه: «ألا ماء بارداً» بنصب الصفة، لأن موضعها نصب، وأبو العباس يرفع النعت، ويقول: «ألا ماء بارداً»، وإذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمني، جاز أن يجاب بالجزم، فيقال: أشربنه، كما لو صرحت بالتمني، وقلت: «ليت لي ماء أشربنه».

وأما العرض، فقولك: «ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيراً»، فقولك: «ألا تنزل» هو العرض، يقول الرجل للآخر: «ألا تفعل كذا وكذا» يعرضه عليه، و«تصب خيراً» جوابه، وهو داخل في جواب الاستفهام، إلا أنه لما كان القصد فيه إلى العرض، وإن كان لفظه استفهاماً، سماه عرضاً، وتقديره: إن تنزل عندنا تصب خيراً. وهذه الأشياء إنما أضمر حرف الشرط بعدها، لأنها تُغني عن ذكره، وتكتفي بذكرها عن ذكره؛ إذ كانت غير واجبة، وصار الثاني مضمون الوجود إذا وُجد الأول. فلذلك قال الخليل^(٢): هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن»، ولذلك انجزم الجواب.

فصل

[الجزم بما فيه معنى الأمر والنهي]

قال صاحب الكتاب: وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلهما في ذلك، تقول: «انقِ اللّه امرؤ وفعل خيراً يَنْبِ عليه» معناه: ليَتَّقِ اللّه، وليفعل خيراً، و«حَسْبُكَ يَنْمِ الناس».

(١) المائدة: ٩١.

(٢) الكتاب ٩٤/٣.

قال الشارح: قد تقدّم من كلامنا أن الأمر والنهي قد يُجابان بالجزم، على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما؛ إما بينهما من المشاكلة.

فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أُجيب يكون مجزوماً، لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى، لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر.

فمن ذلك قولهم: «اتقى الله امرؤً وفعل خيرًا يُثَبِّ عليه»؛ لأن المعنى: لِيَتَّقِيَ اللَّهَ، وَلِيَفْعَلَ خَيْرًا. وليس المراد الإخبار بأن إنساناً قد اتقى الله، وإنما يقوله مثلاً الواعظ حاثاً على التَّقَى والعمل الصالح. ويُقدَّر بعده حرف الشرط كما كان يقدَّر بعد الأمر الصريح. والخبرُ قد يستعمل بمعنى الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُضَيِّعْنَ أَمْوَالَهُمْ حَوْلَىٰ حَوَالِيٍّ كَامِلِينَ﴾^(١)، أي: ليرضعن، ومن ذلك قولهم في الدعاء: «رَجِّمَهُ اللَّهُ» لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر.

ومن ذلك قولهم: «حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ»، معنى «حَسْبُكَ» هنا الأمر، أي: اكْتَفِ، واقْطَعْ، ومثله: «كَفَيْكَ»، و«شَرَعَكَ» كلها بمعنى واحد، وكذلك «قَدْكَ»، و«قَطَّكَ» كله بمعنى «حَسْبُ». وقولهم: «حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ» كأن إنساناً قد كان يُكْثِرُ الكلام ليلاً، ويصيح بحيث يُثَلِّقُ من يسمعه، فقل له ذلك، أي: اكْتَفِ واقْطَعْ من هذا الحديث، فإن تفعل يَنْمُ النَّاسُ، ولا يَسْهَرُوا. و«حَسْبُكَ» هنا مرفوع بالابتداء، والخبرُ محذوف لعلم المخاطب به، وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مَبْلَغًا فيه كفاية، فيقال له هذا لِيَكْفَ ويكتفي بما قد علمه المخاطب، وتقدير الخبر: «حَسْبُكَ هذا، أو حَسْبُكَ ما قد علمته»، ونحو ذلك، فاعرفه.

فصل

[الجزاء شرط الجزم]

قال صاحب الكتاب: وحق المضممر أن يكون من جنس المظهر، فلا يجوز أن نقول: «لا تَذُنْ من الأسد يأكلُك» بالجزم؛ لأن النفي لا يدلّ على الإثبات، ولذلك امتنع الإضمار في النفي، فلم يُقَل: «ما تأتينا تحدثنا»، ولكنت ترفع على القطع، كأنك قلت: «لا تَذُنْ منه، فإنه يأكلُك». وإن أدخلت الفاء ونصبت، فحسن.



قال الشارح: اعلم أن المعنى إذا كان مراداً، لم يجر حذف اللفظ الدالّ عليه، لأنه يكون إخلالاً بالمقصود، اللّهُمَّ إلا أن يكون ثمّ ما يدلّ على المعنى، أو على اللفظ

الموضوع بإزاء ذلك المعنى، فيحصل العلم بالمعنى ضرورة العلم بلفظه. وههنا إنما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدم ما يدل عليه من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، فيلزم أن يكون المضمر من جنس الظاهر، إذ لو خالفه لَمَا دَلَّ عليه، فإذا كان الظاهر موجباً، كان المضمر موجباً، وإذا كان نفيًا كان المضمر مثله. والأمرُ كالموجب من حيث كان طَلَبَ إيجاب، والنهي كالنفي من حيث كان طلب نفي، فلذلك كان حكم الأمر كحكم الموجب، فكما يكون الموجب بأداة وبغير أداة، نحو: «إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ»، و«زَيْدٌ قَاتِمٌ»، كذلك يكون الأمر بأداة وبغير أداة، نحو: «لِيَقُمْ زَيْدٌ»، و«قُمْ يَا زَيْدٌ». وكما لا يكون النفي إلا بأداة، كان النهي كذلك، نحو: «لَا تَقُمْ». فإذا كان الظاهر أمرًا، كان المضمر فعلاً موجباً، وذلك إذا قلت: «أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ»، كان التقدير: «إِنْ تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ»، وإذا قلت: «لَا تَعْصِ اللَّهَ يَدْخُلَكَ الْجَنَّةَ»، كان المعنى: إِنْ لَا تَعْصِيهِ يَدْخُلَكَ الْجَنَّةَ.

قال النحويون: إنه لا يجوز أن تقول «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ» بالجزم؛ لأن التقدير عندهم أن يُعاد لفظ الأمر والنهي، فيجعل شرطاً جوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي، فيصير التقدير: إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، وهذا محال.

قال: ولذلك امتنع: «مَا تَأْتِينَا تَحْدُثُنَا» بالجزم، يشير إلى أن المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنع مع النهي، لأنه يصير التقدير: «مَا تَأْتِينَا إِنْ لَا تَأْتِنَا تَحْدُثُنَا»، وذلك محال. وليس الأمر على ما ظن؛ لأن النهي يجوز في موضع، ويمتنع في آخر: أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «لَا تَعْصِ اللَّهَ يَدْخُلَكَ الْجَنَّةَ»، كان صحيحاً، لأن التقدير «إِنْ لَا تَعْصِيهِ» وهذا كلام شديد، ولو قلت: «لَا تَعْصِ اللَّهَ يَدْخُلَكَ النَّارَ»، كان محالاً؛ لأن عدم المعصية لا يوجب النار. وأنت في طرف النفي لا تُجَوِّزُ الجواب بالجزم بحال، فعلم أن العلة المانعة في طرف النفي غير العلة المانعة في طرف النهي. وإنما لم يجز الجواب مع النفي بالجزم؛ لأنه ليس فيه معنى الشرط، إذ كان النفي فيه يقع على القطع، نحو قولك: «مَا يَقُومُ زَيْدٌ»، فقد قطع بأنه ليس يقوم، فالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، فليس فيه قطع بوقوع الفعل، فحين هنا تضمن معنى الشرط.

قال: ولكنك ترفع على القطع، يريد إذا رفعت الفعل في جواب النهي، جاز على الاستثناف، لا على أنه جواب، كأنك قلت: «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ، إِنَّهُ مِمَّا يَأْكُلُكَ فَاحْذَرْ». ومثله «لَا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عَلَيْهِ» الجزم فاسد، والرفع جيد.

فإن جئت بالفاء ونصبت، كان حسناً، لأن الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف، فكأنه قال: «لَا يَكُنْ مِنْكَ دَنُوءٌ فَأَكُلْ»، وكذلك الرفع، فاعرفه.

فصل

[أوجه الرفع إن لم يُقصد الجزاء]

قال صاحب الكتاب: وإن لم تقصد الجزاء، فرفعت، كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة، كقوله عز وجل: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي﴾^(١) أو حالاً، كقوله: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُفَيْفِهِمْ يَتَمَوَّنُونَ﴾^(٢)، أو قطعاً واستئنافاً، كقولك: «لا تذهب به تغلب عليه»، و«قَمْ يدعوك». ومنه بيت الكتاب [من البسيط]:

٩٩٠- وقال رائدُهم أرسوا نزاولُها [فكل حثف امرئ يجري بمقدار] ومما يحتمل الأمرين: الحال والقطع قولهم: «دَرَهُ يقول ذاك»، و«مَرُهُ يخفِرُها»، وقول الأخطل [من البسيط]:

٩٩١- كَرُوا إلى خَرَّتَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إلى أوطانِها البَقَرُ

(١) مريم: ٥ - ٦.

(٢) الأنعام: ١١٠.

٩٩٠- التخريج: البيت للأخطل في خزانة الأدب ٨٧/٩؛ ومعاهد التنصيص ٢٧١/١ والكتاب ٩٦/٣؛ ولم أتع عليه في ديوانه.

الإعراب: «وقال»: الواو: بحسب ما قبلها، و«قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «رائدُهم»: فاعل مرفوع، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «أرسوا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «نزاولُها»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «فكل»: الفاء استئنافية، و«كل»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «حثف»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «امرئ»: مضاف إليه مجرور. «يجري»: فعل مضارع مرفوع بالضم المقتدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بمقدار»: جار ومجرور متعلقان بـ «يجري».

وجملة «قال رائدُهم»: بحسب الفاء. وجملة «أرسوا»: مقول القول، محلها النصب. وجملة «نزاولُها»: حالية محلها النصب، أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كل حثف يجري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يجري»: خبر المبتدأ «كل» محلها الرفع. والشاهد فيه: رفع «نزاولُها» على القطع والاستئناف.

٩٩١- التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٨٧/٢؛ والكتاب ٩٩/٣؛ ولسان العرب ٤٥١/١٣ (وطن)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤٨١؛ وبلا نسبة في المقرب ٢٧٣/١. اللغة: كزوا: ارجعوا. الحرة: أرض ذات حجارة سود نخرة. تعمرونهما: تجعلونهما عامرتين.

المعنى: يعير الشاعر خصومه بالتزول إلى الحرة، لحصانتها وامتناع الدليل بها.

وقوله عز وجل: ﴿فَأَضَرَّتْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تُخَشِي﴾^(١).



قال الشارح: يريد أن هذه الأشياء التي تجزم على الجواب في الأمر والنهي وأخواتهما، إذا لم تقصد الجواب والجزاء، رفعت. والرفع على أحد ثلاثة أشياء: إما الصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به؛ وإما حالاً إن كان قبله معرفة؛ وإما على القطع والاستثناف.

مثال الأول قولك: «أعطيني درهمًا أنفقته»، إذا لم تقصد الجزاء، رفعت على الصفة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾^(٢)، ففُرىء بالجزم والرفع، فالجزم على الجواب، والرفع على الصفة، أي: هب لي من لدنك وليًا وارثًا. والرفع هنا أحسن من الجزم، وذلك من جهة المعنى، والإعراب؛ أما المعنى فلائنه إذا رفع فقد سأل وليًا وارثًا؛ لأن من الأولياء من لا يرث. وإذا جزم، كان المعنى إن وهبته لي، ورثني، فكيف يُخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه. ومثله قوله تعالى: ﴿وَرَدَّاهُ يُصَدِّقُنِي﴾^(٣) بالرفع والجزم.

= الإعراب: «كروا»: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إلى حرّيتكم»: جار ومجرور متعلقان بـ «كروا»، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «تعمرونهما»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. و«هما»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «كما»: الكاف: حرف جر، و«ما»: مصدرية. «تكرّ»: فعل مضارع مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة مفعول مطلق محذوف، والتقدير: «كروا كروا ككرّ البقر». «إلى أوطانها»: جار ومجرور متعلقان بـ «تكرّ»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «البقر»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «كروا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعمرونهما»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «تعمرونهما» حيث رفع الفعل إما على القطع والاستثناف، وإما على الحال.

(١) طه: ٧٧.

(٢) مريم: ٥ - ٦. وقراءة الرفع هي المثبتة في النص المصحفي، وقرأ الكسائي والأعمش وابن محيصن وغيرهم بالجزم.

انظر: البحر المحيط ١٧٤/٦؛ وتفسير الطبري ٣٨/١٦؛ وتفسير القرطبي ٨١/١١؛ والكشاف ٢/ ٥٠٣؛ والنشر في القراءات العشر ٣١٧/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣١/٤.

(٣) القصص: ٣٤. وقراءة الرفع هي المثبتة في النص المصحفي، وقرأ الكسائي وابن عامر وأبو عمرو وغيرهم بالجزم.

انظر: البحر المحيط ١١٨/٧؛ وتفسير الطبري ٤٨/٢٠؛ وتفسير القرطبي ٢٨٧/١٣؛ والنشر في القراءات العشر ٣٤١/٢؛ والكشاف ١٧٦/٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٢/٥.

ومثال الثاني: «خَلُّ زَيْدًا يَمْزُحُ» أي: مازحًا، لأنه لا يصلح أن يكون وصفًا لما قبله لكونه معرفة، والفعل نكرة، ومثله قوله تعالى: ﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾^(١) فهو حالٌ من المفعول في «ذرهم» ولا يكون حالاً من المضمر في «خوضهم» لأنه مضاف، والحال لا يكون من المضاف إليه.

والثالث: أن يكون مقطوعاً عما قبله مستأنفاً، كقولك: «لا تذهب به تُغَلِّبْ عليه». وذلك أن الجزم ههنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى، إذ يصير التقدير: إن لا تذهب به تُغَلِّبْ عليه، فيصير عدم الذهاب به سبب الغلب عليه، وليس المعنى عليه، فكان مستأنفاً، كأنك أخبرت أنه ممن يُغَلِّبْ عليه على كل حال. وكذلك «قُمْ يَدْعُوكَ»، أي: إنه يدعوك، فأمرته بالقيام، وأخبرته أنه يدعوه البتة، ولم ترد الجواب على أنه إن قام دعاه، وأما بيت الكتاب وهو [من البسيط]:

وقال رائدُهم أرسوا نُزاولُها فكلُّ ختفٍ امرئٍ يُقضى بِمقدارِ
البيت للأخطل، والشاهد فيه رفع «نزاولها» على القطع والاستئناف، ولو أمكنه الجزم على الجواب، لجاز. يصف شرباً ذهب رائدُهم في طلب الخمر، فظفر بها، فقال لهم: «أرسوا»، أي: انزلوا نشرها. نُزاولُها، أي: نُخايلُ صاحبها عنها، فكل ختف امرئٍ يُقضى بِمقدار، أي: الموت لا بد منه، فلنحصل على لذة النفس قبل الموت.

قال: ومما يحتمل الأمرين: الحال والقطع: «دَرَهُ يَقُولُ ذاك». يجوز الرفع في «يقول» على الحال، أي: ذره قائلاً، ويجوز أن يكون مستأنفاً، كأنه قال: دَرَهُ فَإِنَّه ممن يقول ذاك.

وأما قولهم: «مَرَهُ يَحْفَرُها»، فيجوز فيه الجزم والرفع، فالجزم من وجه واحد، وهو الجواب، كأنه قال: «إن أمرت يحفرها»، وأما الرفع فعلى ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون «يحفرها» على معنى «فإنه ممن يحفرها»، كما كان في «لا تدن من الأسد يأكلك».

والثاني: أن يكون على الحال، كأنه قال: «مَرَهُ فِي حال حَفَرها»، ولو كان اسماً أظهر النصب فيه، فكنت تقول: «مَرَهُ حافراً لها».

والثالث: أقلها، وذلك أن تريد: «مَرَهُ أن يحفرها»، فتحذف «أن»، وترفع الفعل، لأن عامله لا يضم، وقد أجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير «أن»، وعليه قوله [من الطويل]:

ألا أيُّ هذا الزاجري أخضر الوعى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخَلِّدي^(٢)

والجزم أظهر، ومنه قول الأخطل [من البسيط]:

كُزُوا إِلَى خَرَّتِيكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تُكْرُ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ^(١)

الشاهد فيه رفع «تعمرُونَهُمَا» إمّا على الاستئناف، وقُطِعَ عنه قبله، وإمّا على الحال، كأنه قال: «عامرين»، أي: مقدّرين ذلك وصائرين إليه. ولو أمكنه الجزم على الجواب، لجاز. الحِزّة: أرض ذات حجارة سود، وكأنّه يعبرهم بنزولهم في الحِزّة لخصانتها، وهي حِزّة بني سُلَيْم، وثناها لحِزّة أخرى تُجاورها.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَضْرَبَ لَهم طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ مَسَاحًا لَّا غَرَقُوا وَكُلًّا تَحْشَى﴾^(٢)، فيجوز أن يكون رفع «لا تخاف»، و«لا تحشى» على الحال من الفاعل في «اضرب لهم طريقًا في البحر غير خائف دركًا ولا خاشيًا». ويقوّي رفع «لا تخاف» إجماعُ القراء على رفع «ولا تحشى»، وهو معطوف على الأول، ويجوز أن يكون رفعه على القطع والاستئناف، أي: أنت لا تخاف دركًا. ويجوز أن يكون صفة لـ «طريق»، والتقدير: لا تخاف فيه دركًا، ثم حذف حرف الجرّ، فوصل الفعل، فنصب الضمير الذي كان مجرورًا، ثم حذف المفعول اتساعًا، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾^(٣)، والتقدير: لا يجزي فيه. ومن جزم «لا تخاف»، جعله جوابًا لقوله: «واضرب لهم»، على تقدير: إن تضرب لا تَخَفْ دركًا ممن خلّفك، ويرفع «تحشى» على القطع، أي: وأنت غير خاشٍ، فاعرفه.

فصل

[إعراب المضارع الداخل بين الشرط والجزاء]

قال صاحب الكتاب: وتقول: «إن تأتيني تسألني أعطيك»، و«إن تأتيني تمشي أنش معك»، ترفع المتوسط، ومنه قول الحطّينة [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْمُرُوهُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(٤)

وقال عُبَيْدُ اللَّهِ بن الحرّ [من الطويل]:

٩٩٢- مَتَى تَأْتِيْنَا تُلِمُّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَظْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا
فَجَزَمَهُ عَلَى الْبَدَلِ.

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) طه: ٧٧.

(٣) لقمان: ٣٣.

(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

٩٩٢- التخرّيج: البيت لعبيد الله بن الحر في خزّانة الأدب ٩٠/٩ - ٩٩؛ والدرر ٦/٦٩؛ وشرح أبيات سيويه ٦٦/٢؛ وشرح صناعة الإعراب ص ٦٧٨؛ وبلا نسبة في وصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ص ٤٤٠؛ والكتاب ٨٦/٣؛ ولسان العرب ٥/٢٤٢ (نور)؛ والمقتضب ٦٣/٢؛ وجمع الهوامع ١٢٨/٢.

قال الشارح: اعلم أنه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء، ويكون على ضربين: أحدهما: مرفوع لا غير، والآخر: يدخل بين المجزومين، وتكون أنت مخيراً بين الجزم على البدل من الأول، وبين الرفع على الحال. فأما ما يكون رفعاً لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل، فلا يكون بدلاً منه، وذلك «إن تأتينا نسألك» و«إن يأتني زيد يضحك أكرمه». لا يحسن في ذلك غير الرفع، لأن «يضحك» و«تسأل» ليس من الإتيان في شيء، فهو في موضع الحال، كأنه قال: «إن يأتني زيد ضاحكاً»، و«إن تأتني سائلاً». فإن أبدلته منه على أنه بدل غلط، لم يمتنع، كأنك أردت الثاني، فسبق لسألك إلى الأول، فأبدلته منه، وجعلت الأول كاللغو على حد مررت برجل حمار. ولا يكون في الفعل من البدل إلا بدل الكل، وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدل بعض، ولا اشتمال، ولو قلت: «إن تأتني تمشي أمشي معك» جاز أن ترفع «تمشي»، فيكون معناه: «إن تأتني ماشياً أمشي معك»، وجاز أن تجزم على البدل من الأول؛ لأن «تأتني» في معنى «تمشي» لأن المشي ضرب من الإتيان والضحك والسؤال ليسا من جنس الإتيان. فأما قوله [من الطويل]:

مشى تأته نعيشو... إلخ

الشاهد فيه رفع «تعشو» على أنه حال، والمراد: متى تأته عاشياً، أي: قاصداً في الظلام، يقال: «عشوته» أي: قصده ليلاً، ثم أتسع، فقبل لكل قاصد: «عاشي». وعشوت النار أغشوا إليها إذا استدلت عليها بنظر ضعيف. تجد خير نار، أي: تجدها مَعْدَةً للضيف الطارق. وأما قول الآخر [من الطويل]:

مشى نسألكا تسلمم... إلخ

= الإعراب: «متى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به متعلق بـ «تجد». «تأتينا»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و«نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «تسلمم»: فعل مضارع، بدل من «تأتينا»، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «بنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «تسلمم». «في ديارنا»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير «نا» في قوله: «بنا»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «تجد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «حطباً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «جزلاً»: نعت منصوب بالفتحة. «وناراً»: الواو: حرف عطف، و«ناراً»: اسم معطوف منصوب. «تأججاً»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحطب أو إلى النار، والألف: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعاً، وأصله: تأججن، فحذفت إحدى التاءين، وقلت النون ألفاً. وجملة «متى تأتنا... تجد»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأتينا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تجد»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «تأججاً»: في محل نصب نعت لـ «حطباً» أو «ناراً». والشاهد فيه قوله: «متى تأتنا تسلمم» حيث جزم الفعل «تسلمم» على البدل من الفعل «تأتينا».

فالشاهد فيه الجزم؛ لأنه بدل من قوله: «تأتنا»، لأن الإلمام ضرب من الإتيان، فهو على حدّ قولك في الأسماء: «مررت برجل عبد الله»، فسر الإتيان بالإلمام، كما فسر الاسم الأول بالاسم الثاني، ولو رفع على الحال، لجاز في العربية، لولا انكسار وزن البيت. وقوله: «تأججاً» يجوز أن يكون تشبیه على الصفة للحطب والنار، وذكر الراجع لأن الحطب مذكر، فغلب جانبه، ويجوز أن يكون مفرداً من صفة الحطب، لأنه أهم، إذ النار به تكون، ويجوز أن يكون من صفة النار، وذكر على معنى شهاب، أو على إرادة النون الخفيفة، وأبدل منها ألفاً في الوقف. يمدح في هذا البيت بغيضاً، وهو من بني سعد بن زيد مناة. وبعد هذا البيت [من الطويل]:

إذا خرجوا من غَمْرَةٍ رَجَعُوا لَهَا بِأَسْبَافِهِم وَالطَّنْغُ جِئَ تَفَرُّجًا^(١)

فصل

[جواز الجزم والرفع في المعطوف على الجواب المجزوم]

قال صاحب الكتاب: وتقول: «إن تأتني آتِك فأحدثك» بالجزم، ويجوز الرفع على الابتداء، وكذلك الواو، وثم، قال الله تعالى: «مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لَمٍّ وَيَذَرُهُمْ^(٢) وَفَرَىء: «وَيَذَرُهُمْ»^(٣)، وقال: «وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ»^(٤)، وقال: «وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ بَوَلُوكُمُ الْأَذْيَارُ ثُمَّ لَا بُعُورُكُمْ»^(٥).

قال الشارح: اعلم أنك إذا عطفت فعلاً على الجواب المجزوم؛ فلنك فيه وجهان: الجزم بالعطف على المجزوم على إشراك الثاني مع الأول في الجواب، والرفع على القطع والاستئناف. وذلك قولك: «إن تأتني آتِك فأحدثك»، كأنه وعده إن أتاه، فإنه يأتيه فيحدثه عقيبته، ويجوز الرفع بالقطع واستئناف ما بعده، كما قال [من الرجز]:

يُرِيدُ أَنْ يُغَيِّرَهُ فَبُغِجِمُهُ^(٦)

أي: فهو يُغَيِّرُهُ على كل حال. ومثله قوله تعالى: «وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَشْرِكِكُمْ أَوْ

(١) في طبعة لبيخ «تعرّجاً»، وهذا نصيف.

(٢) الأعراف: ١٨٦.

(٣) هذه قراءة حمزة، والكسائي، والأعمش، وخلف، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤/٤٣٣؛ وتفسير القرطبي ٧/٣٣٤؛ والكشاف ٢/١٠٦؛ والنشر في القراءات

العشر ١/٢٧٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٤٢٦.

(٤) محمد: ٣٨.

(٥) آل عمران: ١١١.

(٦) تقدم بالرقم ٩٨٣.

تُخَفَّوْهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ^(١)، قرئ: «فيغفر» جزماً ورفعاً^(٢) على ما تقدم، ولا فرق في ذلك بين الفاء، والواو، و«ثُمَّ»، من حروف العطف، حكم الجميع واحد في ذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَالَهَادِي لَمْ يَذُرْهُمْ﴾^(٣) فقد قرئ «ويذرهم» جزماً ورفعاً^(٤)، فالجزم بالعطف على الجزاء وهو «فلا هادي له» لأن موضعه جزم. والمراد بالموضع أنه لو كان الجواب فعلاً، لكان مجزوماً. والرفع على القطع والاستثناف على معنى «وهو يذرهم في طغيانهم»، فعطف هنا بالواو كما عطف في الآية قبلها بالفاء.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِن تَنَزَّلُوا بِمَنَابِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ تَدَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَإِن يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ أَلاَّ تَعْلَمُونَ﴾^(٦) ففيهما شاهد على العطف بـ«ثُمَّ» كما عطف بالفاء إلا أنه جزم في الأولى، ورفع في الثانية، وكلٌّ جائز صحيح، وحكم الجميع واحد، إلا الفاء، فإنه قد أجاز بعضهم فيه النصب، وقرأ الزعفراني: «يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء»^(٧). وقد استضعفه سيبويه^(٨)، لأنه موجب، فصار من قبيل [من الوافر]:

٩٩٣- [سَأَتْرُكُ مُنْزِلِي لِبَنِي نَمِيمٍ] وَالْحَقُّ بِالْجِجَازِ فَاسْتَرْيَخَا

(١) البقرة: ٢٨٤.

(٢) قراءة الرفع هي المثبتة في النص المصحفي، وقراءة الجزم هي قراءة نافع والأعمش والكسائي واليزيدي وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٦٠؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٤٢٣؛ والكشاف ١/ ١٧١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢٢٩.

(٣) الأعراف: ١٨٦.

(٤) قراءة الرفع هي المثبتة في النص المصحفي، وقراءة الجزم هي قراءة الأعمش، والكسائي، وحمزة، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٣٣٤؛ والكشاف ٢/ ١٠٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٢٦.

(٥) محمد: ٣٨.

(٦) آل عمران: ١١١.

(٧) البقرة: ٢٨٤.

(٨) الكتاب ٣/ ٩٠. وفيه: «وبلغنا أن بعضهم قرأ: ... ويعذب» بالنصب.

٩٩٣ - التخريج: البيت للمغيرة بن حبناء في خزائن الأدب ٨/ ٥٢٢؛ والدرر ١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ ووصف المباني ص ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٥؛ والكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

والذي حسنه قليلاً كونه معطوفاً على الجزاء، والجزاء لا يجب إلاً بوجود الشرط، وقد يتحقق، وقد لا يتحقق، فاعرفه.

فصل

[العطف بالجزم على جواب الأمر المنصوب على تَوْهُم سقوط فاء السببية]

قال صاحب الكتاب: وسأل سيبويه الخليل^(١) عن قوله عز وجل: ﴿لَوْلَا أَلْفَرْجُ إِلَّا أَجَلٌ قَرِيبٌ فَأَصْدَفَ وَأَكُنْ مِنَ الْضَالِّينَ﴾^(٢)، فقال هذا كقول عمرو بن معديكرب [من الكامل]:

٩٩٤- دَعْنِي فَأَذْهَبْ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبًا

= المعنى: سأغادر منزلي تخلصاً من مجاورة بني تميم الذين لا يرعون حق الجار، وأسكن الحجاز لعلي أجد هناك راحة لنفسي.

الإعراب: «سأترك»: السين: حرف تنفيس، «أترك»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «متزلي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. «البنى»: اللام: حرف جر، «بنى»: اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والجار والمجرور متعلقان به «أترك»، وهو مضاف. «تميم»: مضاف إليه مجرور. «والحق»: الواو: حرف عطف، «الحق»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «بالحجاز»: جار ومجرور متعلقان «الحق». «فأستريح»: الفاء السببية عاطفة، «أستريح»: فعل مضارع منصوب به «أن» مضمرة، والالف: للإطلاق، والفاعل: أنا، والمصدر المؤول من «أن أستريح» معطوف على مصدر مترع منا قبل الفاء، والتقدير: لحاق فاستراحة.

وجملة «سأترك متزلي»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «الحق بالحجاز»: معطوفة على جملة «سأترك متزلي».

والشاهد فيه قوله: «فأستريح» حيث نصبه به «أن» مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

(١) الكتاب ٣/ ١٠٠؛ وليس فيه قول عمرو بن معديكرب الآتي.

(٢) المناقبون: ١٠.

٩٩٤ - التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه ص ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٠٠.

المعنى: اتركني أذهب في شطر من الأرض فأساعدك بما لي.

الإعراب: «دعني»: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «فأذهب»: الفاء: حرف عطف وسببية، «أذهب»: فعل مضارع منصوب به «أن» مضمرة بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «أذهب» معطوف على مصدر متوهم أو مترع مما تقدم، والتقدير: ليكون منك ترك، فذهاب مني. «جانبًا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «أذهب». «يوماً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «أذهب». «وأكفك»: الواو: حرف عطف، «وأكفك»: فعل مضارع مجزوم على التوهم، والكاف: =

وكقوله [من الطويل]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا مَاقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا^(١)
أي: كما جزوا الثاني، لأن الأول قد تدخله الباء، فكأنها ثابتة فيه، فكذلك جزموا
الثاني، لأن الأول يكون مجزومًا، ولا فاء فيه، فكأنه مجزوم.

قال الشارح: «لَوْلَا» معناه الطلب والتحضيض، فإذا قلت: «لَوْلَا تُعْطِينِي»،
فمعناه: أَعْطِنِي، فإذا أتيت لها بجواب، كان حكمه حكم جواب الأمر إذ كان في
معناه، وكان مجزومًا بتقدير حرف الشرط على ما تقدّم. وإذا جئت بالفاء، كان
منصوبًا بتقدير «أَنْ». فإذا عطفت عليه فعلاً آخر، جاز فيه وجهان: النصب بالعطف
على ما بعد الفاء، والجزم على موضع الفاء، لو لم^(٢) تدخل، وتقدير سقوطها.
ونظير ذلك في الاسم «إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَمْرُو وَعَمْرًا»، إن نصبت؛ فبالعطف على ما
بعد «إِنْ» وإن رفعت؛ فبالعطف على موضع «إِنْ» قبل دخولها، وهو الابتداء. فأما
قول عمرو بن مَعْدِيكِرَب [من مجزوء الكامل]:

دَعْنِي فَأَذْهَبَ... إلخ

فالشاهد فيه أنه عطف على جواب الأمر، واعتقد سقوط الفاء، فجزم على المعنى؛
لأنه لو لم ندخل الفاء، لكان مجزومًا. وقد شبهه الخليل بقول الآخر [من الطويل]:

بَدَا لِي أَنِّي... إلخ

البيت لصِرْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وقيل: لَزُهَيْرٍ، والشاهد فيه أنه خفض «سابق» بالعطف
على خبر «ليس» على توهم الباء؛ لأن الباء تدخل في خبر «ليس» كثيرًا. فلما كان
خبرها مَظْنَةً الباء، اعتقد وجودها، فخفض المعطوف عليه، وهو قوله: «ولا سابق»،
ومثله [من الطويل]:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا «نَاعِبٌ» إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(٣)

= ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «جانبًا»:
مفعول به منصوب.

وجملة «دعني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أنه عطف الفعل «أكفك» مجزومًا، على فعل جواب الأمر «فأذهب» المنصوب به «أَنْ»
المضمرة بعد فاء السببية، وذلك على توهم سقوط الفاء، وجزم «أذهب» في جواب الأمر.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٨.

(٢) في الطبعين: «لولا»، وهذا تحريف.

(٣) تقدم بالرقم ٢٦٩.

بجَرَّ «ناعب» على توهُم الباء في الخبر الذي هو «مصلحين». وقريبٌ من ذلك قوله [من الرجز]:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّخْمِ بَعْظَمَ الرَّقِيبَةِ^(١)
فإنه توهم «إن»، فأدخل اللام في الخبر، حتى كأنه قال: «إن أُمَّ الْحُلَيْسِ»، إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرًا. وعكس ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَوْا فَلَا حَوَافَّ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، قدّر حذف «إن» عند سيبويه^(٣)، ثم أدخل الفاء في خبر «الذين». وحاصله أنه غلط، فاعرفه.

فصل

[اجتماع الشرط والقسم]

قال صاحب الكتاب: وتقول: «والله إن أتيتني لا أفعل» بالرفع، و«أنا والله إن تأتيتني لا آتيك» بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط.

قال الشارح: اعلم أن اليمين لا بد لها من جواب، لأن القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى، فإذا أقسمت على المجازاة، فالقسم إنما يقع على الجواب، لأن جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق والتكذيب، والقسم إنما يؤكد الإخبار. ألا ترى أنك لا تقول: «والله هل تقوم»، ولا «والله قم»؛ لأن ذلك ليس بخبر، فلما كان القسم معتمدًا به الجواب؛ بطل الجزم، وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة، فتقول: «والله إن أتيتني لا أفعل» بالرفع، لأنه جواب القسم، والشرط ملغى، كأنك قلت: «والله لا أفعل إن أتيتني»، وصار الشرط معلقًا على جواب اليمين، كما كان معلقًا عليه الظرف من نحو إذا قلت: «والله لا أفعل يوم الجمعة».

وتقول: «والله إن أتيتني آتيتك»، والمراد: لا آتيتك، ف«لا» تُحذف من القسم في الجحد للعلم بموضعها، إذ لو كان إيجابًا، فزمت اللام والنون، نحو: «والله لا آتيتك». ومنه قوله تعالى: ﴿نَالَهُ تَفْتَوًا نَذَرَ يُؤْتَى﴾^(٤)، أي: لا تفتؤ. ولو جزمت الشرط، وقلت: «والله إن تأتيتني لا آتيتك» لم يحسن؛ لأن حرف الشرط لا يجزم ما لا جواب له، والجواب هنا للقسم. فإن تقدّم القسم شيء، ثم أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة

(١) تقدم بالرقم ٤٧٦.

(٢) الأحقاف: ١٣.

(٣) الكتاب ٩٤/٣.

(٤) يوسف: ٨٥.

على ذلك الشيء، وألغى القسم، نحو قولك: «أنا والله إن تأتني لا آتيك»، اعتمد الشرط والجزاء على «أنا»، وصار القسم حشواً ملغى، كأنه ليس في اللفظ. ألا ترى أنك تقول: «زيد والله منطلق»، ولو قدّمت القسم، لزمك أن تأتني باللام، فتقول: «الله لزيد منطلق»؟ فبان الفرق أنّ القسم إذا وقع حشواً ملغى، وكان من قبيل الجمل المعترضة في الكلام، ف«أنا» مبتدأ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره لا حكّم له، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

مِثَالُ الْأَمْرِ

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته، إلا أن تنزع الزائدة، فتقول في «تَضَعُ»: «ضَع»، وفي «تُضَارِبُ»: «ضَارِبُ»، وفي «تُدْخِرُجُ»، «دَخِرْجُ»، ونحوها مما أوله متحرك. فإن سكن، زدت لثلاً تبتدىء بالساكن همزة وصل، فتقول في «تَضْرِبُ»: «اضْرِبُ»، وفي «تَنْطَلِقُ»، «تَنْتَخِرْجُ»: «انْطَلِقُ»، و«استَخِرْجُ». والأصل في «تُكْرِمُ»: «تَوْكْرِمُ» كـ«تُدْخِرْجُ»، فعلى ذلك خرج «أَكْرِمُ».

قال الشارح: اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى مَنْ دونه، قيل له: «أمر»، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: «طلب»، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: «دعاء»، وأما قول عمرو بن العاص لمعاوية: [من الطويل]

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني^(١)

فيحتمل أن يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والإصابة في المشورة مع أن الشعر موضع ضرورة، فجاز أن يستعير فيه لفظ الأمر في موضع الطلب والدعاء.

وأما صيغته فمن لفظ المضارع يُنْزَعُ منه حرف المضارعة، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، أبقيته على حركته، نحو قولك في «تُدْخِرْجُ»: «دَخِرْجُ»، وفي «تُسْرِهِفُ»: «سْرِهِفُ»، وفي «تُرْدُ»: «رْدُ»، وفي «تَقُومُ»: «قُمُ». وإن كان ساكناً، أثبت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن.

(١) تقدم بالرقم ٢٤٩.

وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث منه مضمومًا، فإنه يضمّ إبتاعًا لضمّته، وكراهية الخروج من كسر إلى ضمّ، والحاجز بينهما ساكنٌ غير حصين فهو كلاً حاجز. والكوفيون^(١) يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعةً لثالث المستقبل، إن كان مضمومًا ضممتها، وإن كان مكسورًا كسرتها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لثلاً يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحو: «اعلم»، و«اعلم».

فإن قيل: ولم حذف حرف المضارعة من أمر الحاضر، قيل: لكثرة في كلامهم، فأثروا تخفيفه. لأن الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على أن المأمور هو المخاطب، ولأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو ترك حرف الخطاب على حاله.

فإن قيل: ولم كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل: لما كان زمن الأمر المستقبل؛ أخذ من اللفظ الذي يدلّ عليه، وهو المضارع.

وقوله: والأصل في «تُكْرِمُ»: «تُؤْكِرُمُ» كـ«تُدْخِرُجُ»، كأنه جواب دخل مقدّر، كأنه قيل: لم قالوا في الأمر من «تُكْرِمُ»، و«تُدْخِرُجُ» ونظائرهما: «أُكْرِمُ»، و«أُخْرِجُ» بهمزة مفتوحة مقطوعة، وهلا جاؤا فيه بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا في «تَضْرِبُ»، و«تَخْرِجُ» حين سكن ما بعد حرف المضارعة؟ فالجواب أن الأصل «تُؤْكِرُمُ» بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة، وذلك أن الماضي «أُكْرِمُ»، و«أُخْرِجُ» بهمزة التَّعْدِيَّة على وزانٍ «دَخَرَجُ»، فالهمزة بإزاء الدال، فإذا رددته إلى المضارع، زدت في أوله حرف المضارعة، وكان القياس «تُؤْكِرُمُ»، نحو: «تُدْخِرُجُ»؛ لأن حرف المضارعة إنما تراد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه، إلا أنهم حذفوا الهمزة من أوله كراهية اجتماع همزتين في فعل المُخْبِر عن نفسه، نحو: «أُكْرِمُ»، ثم حملوا عليه سائر المضارعة، ليجري الباب على منهاج واحد في الحذف، ولا يختلف كما فعلوا ذلك في «يَعِدُّ»، و«تَعِدُّ»، و«أَعِدُّ»، وإن لم يقع الواو بين ياء وكسرة، وإذا أمرت منه، حذفت حرف المضارعة. وإذا زال حرف المضارعة، عادت الهمزة، فقلت: «أُكْرِمُ»، و«أُخْرِجُ»، وذلك لأمرين أحدهما. أن الموجب لحذفها قد زال، وهو حرف المضارعة. والآخر أنه لما حذف حرف المضارعة، وكان ما بعده ساكنًا. احتيج إلى همزة الوصل، وكان رَدُّ ما حذف منه أولى فاعرفه.

(١) انظر المسألة السابعة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٧٣٧ - ٧٤١.

فصل [الأمر باللام]

قال صاحب الكتاب: وأما ما ليس للفاعل، فإنه يؤمر بالحرف داخلاً على المضارع دخول «لا»، و«لَمْ»، كقولك: «لِيُضْرَبْ أَنْتَ»، و«لِيُضْرَبْ زَيْدٌ»، و«لَا تُضْرَبْ أَنَا»، وكذلك ما هو للفاعل، وليس بمخاطب، كقولك: «لِيُضْرَبْ زَيْدٌ»، و«لَا تُضْرَبْ أَنَا».

قال الشارح: الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر، إذ الحروف هي الموضوع لإفادة المعاني كـ«لا» في النهي، و«لَمْ» في النفي، إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة إما ذكرناه من الغنية عنه، بدلالة الحال وتخفيفاً لكثرة الاستعمال. ولما حذفوه، لم يأتوا بلام الأمر، لأنها عاملة، والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن أن يكون معرباً، فلم يدخل عليه العامل.

وما عدا المخاطب من الأفعال المأمور بها تلزمها اللام، لأنه لم يجر حذف حرف المضارعة منه، لتلا يُلَيس، ولعدم الدليل عليه.

فمن ذلك ما ليس للفاعل، وهو فعل ما لم يسم فاعله، إذا أمرت به، لزمته اللام، نحو: «لَتُعَنْ بِحَاجَتِي»، و«لَتَوْضَعْ فِي تِجَارَتِكَ»، و«لَتَزْةَ عَلَيْنَا يَا رَجُلُ». فهذا القبيل لا بد فيه من اللام، وإن كان مخاطباً حاضراً؛ لأن هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته، فلم تحذف منه اللام أيضاً وحرف المضارعة لتلا يكون إجحافاً به، وإذا لم يجر حذف مع المخاطب، فأن لا يجوز مع الغائب أولى.

فلذلك تقول: «لِيُضْرَبْ يَا زَيْدٌ»، و«لِيُضْرَبْ هُوَ»، وكذلك لو كان الأمر لغائب أو متكلم، لم يكن بد من اللام، نحو: «لِيَقُمْ»، و«لِيَخْرُجْ بِكَرٍّ»، و«لَأُقَمْ»، و«لَاخْرَجْ». وذلك من قبل أن حرف المضارعة يلزم هنا للدلالة على المقصود منه، وإذا لزم حرف المضارعة، وجب الإتيان بلام الأمر لإفادة معنى الأمر، وكان المحل قابلاً من حيث كان معرباً إما فيه من حروف المضارعة، وربما حذفوا هذه اللام في الشعر، وجزموا بها، أنشد أبو زيد [من الطويل]:

٩٩٥- فَتُضْجِي ضَرْبَةً لَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ وَلَا تُسْمَعُ الدَّاعِي وَيُسْبِغُكَ مَنْ دَعَا

٩٩٥ - التخریج: البيت لعمران بن حطان في المسائل البغداديات، ص ٤٦٩ (نقلًا عن محقق كتاب سر

صناعة الإعراب ٣٩٠/١ (الحاشية))؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٠/١.

المعنى: تغدو غير قادر على الحراك والسمع، حتى يناديك الداعي فتسمعه.

الإعراب: «فتضجي»: الفاء: بحسب ما قبلها، «تضحي»: فعل مضارع ناقص مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنت». «صريفاً»: خبر «تضحي» منصوب =

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٩٩٦- على مثل أصحاب البعوضة فإخمشي لك الويل حُرّ الوجه أو يَبْكُ من بكى

وأنشد أيضًا [من الوافر]:

محمّد تُفدِ نفسك كل نفس إذا ما جُفست من شيء تبالا^(١)
أي: ليقبذ، وهو قليل.

= بالفتحة. «لا»: حرف نفي. «نقوم»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره «أنت». «لحاجة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «ولا»: الوار: حرف عطف. «لا»: حرف لتوكيد النفي. «تسمع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت». «الداعي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الباء للثقل. «ويسمعك»: الواو: للاستئناف، «يسمع»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة للضرورة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من»: اسم موصول مبني على محل رفع فاعل. «دعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو». وجملة «تضحى»: بحسب الفاء. وجملة «لا نقوم»: في محل نصب خبر ثانٍ، أو بدل منه، وعطف عليها جملة «لا تسمع». وجملة «يسمعك من دعا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دعا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ويسمعك» حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة أو المقدّرة.

٩٩٦ - التخريج: البيت لمتنم بن نيرة في ديوانه ص ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٩٨/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٩٩/٢؛ والكتاب ٩/٣؛ ولسان العرب ١٢/٥٦٠ (لوم)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٦١، ١٠٣٣، وبلا نسبة في وصف المبانى ص ٢٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٩١؛ ولسان العرب ٧/١٢١ (بعض)؛ والمقتضب ٢/١٣٢.

اللغة: البعوضة: اسم مكان بعينه، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر. المعنى: فلتخمشي وجهك على قتلى موقعة البعوضة، وليك عليهم البواكي.

الإعراب: «على مثل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أخمشي. «أصحاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «البعوضة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فإخمشي»: الفاء زائدة. «أخمشي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لك»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «الويل»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «حرّ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الوجه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عاطف. «بيك»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وعلامة الجزم حذف حرف العلة. «من»: اسم موصول في محل رفع فاعل. «بكى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو». وجملة «أخمشي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لك الويل»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بيك»: معطوفة على «أخمشي» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بكى»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أو بيك»: فالفعل «بيك» مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وأصل الكلام «أو ليك» فحذف لام الأمر وأبقى عملها، أو أن «بيك» مجزوم حملاً على معنى «فأخمشي» لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال: «على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي وجهك أو بيك من بكى».

فإن قيل: ولِمَ زعمتم أن أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دَعَبَ الحال إلى تخفيفه؟ قيل: لأن الغائب لبُعْده عنك إذا أردت أن تأمره، أمرت الحاضر أن يؤدِّي إليه أنك تأمره، نحو قولك: «يا زيدُ قُلْ لعمرو قُمْ»، ولا تحتاج في أمر الحاضر إلى مثل ذلك، فكان أكثر؛ لأنك تحتاج في أمر الغائب إلى أمر الحاضر، ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب. ومما يؤكد عندك قوَّة الحاضر وَعَلَيَّتِه الغائب أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمَّى بها الفعل في الأمر، نحو «صَبَّ»، و«مَمَّ»، و«إِيَّه»، و«إِيَّهَا»، و«دُونَكَ»، «عِنْدَكَ». لا تقول: «دونه زيدًا»، ولا «عليه بكرًا»، ولهذا المعنى غلب ضميرُ الحاضر ضميرَ الغائب، فنقول: «أنت وهو فعلتَها»، ولا نقول: «فَعَلَا». وإذا صاغوا لهما اسمًا كالتثنية، صار على لفظ الحضور، نحو قولك: «أنتما فعلتما»، ولا تقول: «هما فعلا»، فاعرفه.

فصل

[أمر الفاعل المخاطب بالحرف]

قال صاحب الكتاب: وقد جاء قليلًا أن يُؤمَر الفاعل المخاطب بالحرف، ومنه قراءة النبي ﷺ: «فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا»^(١).

قال الشارح: قد تقدَّم القول: إن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر، وهو اللام، فإذا قلت: «اضرب»، فأصله «لِتَضْرِبْ»، و«قُمْ» أصله «لِتَقُمْ» كما تقول للغائب: «ليضرب زيدًا»، و«لنذهب ههنا»، غير أنها حُذفت منه تخفيفًا ولدلالة الحال عليه، وقد جاءت على أصلها شاذة. فمن ذلك القراءة المعزوة إلى النبي ﷺ، وهي قوله تعالى: «فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا»، وقرأ بها أيضًا عثمان بن عفَّان، وأبي بن كعب، وأنس بن مالك^(٢)، وروي عنه في بعض غزواته: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»^(٣)، أي: خذوا مصافكم، وإنما أدخل اللام مراعاةً للأصل.

فصل

[بناء الأمر]

قال صاحب الكتاب: وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة^(٤)، وهذا خلف من القول.

(١) يونس: ٥٨.

(٢) وقرأ بها أيضًا ابن عامر، وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم. انظر البحر المحيط ٥/١٧٢؛ وتفسير

الطبري ١١/٨٨؛ وتفسير القرطبي ٨/٣٥٤؛ والكشاف ٢/٢٤١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٨٠.

(٣) تقدَّم تخريج هذا الحديث.

(٤) انظر المسألة الثانية والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين» ص ٥٢٤ - ٥٤٩.

قال الشارح: اعلم أن فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجزّداً من الزيادة في أوله، كان مبنيّاً عندنا، خلافاً للكوفيين. وإنما قلنا ذلك؛ لأن أصل الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وإنما أغرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكيثونته على صيغة ضارّغ بها الأسماء، فإذا أمرنا منه، ونزعنا حرف المضارعة من أوله، فقلنا: «اضرب»، «اذقّب»، فتتغير الصورة والبنية التي ضارّع بها الاسم، فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال الأولى.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بـ«لام» محذوفة، وهي لام الأمر، فإذا قلت: «اذهب»، فأصله «ليذهب»، وإنما حذفت اللام تخفيفاً، وما حُذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به، فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدّر. ويؤيد عندك أنه مجزوم أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو «يزمي»، و«يغزو»، و«يخشى»، حذفت لاماتها، كما تفعل في المجزوم من نحو «ليغزو»، و«ليزّم»، و«ليخشى». والبناء لا يوجب حذفاً.

والجواب عن كلام الكوفيين: أمّا قولهم: «إنه معرب»، فقد تقدّم القول: إن أصل الأفعال البناء، وسبب إعراب المضارع ما في أوله من الزوائد، وقد فُقدت هنا. وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ، لأن عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفها وإعمالها، كما لم يجر ذلك في «لَمْ» و«لَنْ» ونظائرها، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع. وعوامل الأسماء على ضربين: أفعالٌ وحروفٌ، فما كان من الأفعال، فقد يجوز حذفه وتبقيّة عمله، نحو: «لولا زيد»، و«هلاً عمرو»، ويجوز: «زيداً ضربته» وأشباه ذلك. وما كان من الحروف، نحو: «إنّ» وأخواتها وحروف الجرّ، فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقيّة عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع، مع أنّنا نقول لو كان فعل الأمر مجزوماً بـ«لام» محذوفة، لبقى حرف المضارعة كما بقي في قوله [من الوافر]:

مَحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ^(١)

وكما قال [من الطويل]:

أَوْ يَسْبُكُ مِّنْ بَكْى^(٢)

فلما حذف حرف المضارعة، وتغيّرت بنية الفعل؛ دلّ على ما قلناه. وأما حذف حرف العلة من نحو «ازم»، و«اغزو»، و«اخش»، فلاّنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح، نحو: «لم تذهب» و«اذقّب»، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتلّ، فحذفوا آخره في البناء؛ ليوافق آخره آخر المجزوم، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

المتعدي وغير المتعدي

فصل

[أنواعهما]

قال صاحب الكتاب: فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعدي إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة. فالأول نحو قولك: «ضربت زيداً»، والثاني نحو: «كسوتُ زيداً جُبّةً»، و«علِمتُ زيداً فاضلاً»، والثالث نحو: «أعلِمتُ زيدَ عمراً فاضلاً». وغير المتعدي ضرب واحد، وهو ما تخصص بالفاعل كـ«ذهبَ زيدٌ»، و«مَكَثَ»، و«خَرَجَ»، ونحو ذلك.



قال الشارح: اعلم أن الأفعال على ضربين: متعدي وغير متعدي، فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل. والتعدي التجاوز، يُقال: «عدا طَوْرَه»، أي: تجاوز حُدّه، أي: إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب: «بِمَنْ فعلت؟» فيقال: «فعلتُ بفلان»، فكل ما أتت لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل، فهو متعدي، نحو: «ضرب»، و«قتل». ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، وما لم يُنبئ لفظه عن ذلك، فهو لازم غير متعدي، نحو: «قام»، و«ذهب». ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل، وكذلك الذهاب؟ ولذلك لا يقال: «هذا الذهاب بمن وقع» وكذلك القيام، بخلاف «ضرب» وأشباهه، فإنه لا يكون ضرباً حتى يوقعه فاعله بشخص.

والمتعدي على ثلاثة أضرب: متعدي إلى مفعول واحد، يكون علاجاً، وغير علاج، فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: «ضربت زيداً»، و«قتلت بكراً». وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون ممّا يتعلّق بالقلب، نحو: «ذكرت زيداً»، و«فهمت الحديث»، وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل، نحو: «أكرمتُ زيداً»، و«شربت الماء»، و«أزوى أخاك الماء».

ومن المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس، كلّها يتعدى إلى مفعول واحد،

نحو: «أبصرته»، و«شممته»، و«ذُفِنه»، و«لمسنه»، و«سمعته». وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصر يقتضي مُبْصَرًا، والشم يقتضي مَشْمومًا، والسمع يقتضي مسموعًا، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة، تقول: «أبصرت زيدًا»؛ لأنه مما يُبْصَر، ولو قلت: «أبصرت الحديث أو القيام»، لم يجز؛ لأن ذلك مما ليس يُدْرَك بحاسة، وكذلك سائرهما.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن «سمعت» خاصة بتعدى إلى مفعولين، ولا يكون الثاني إلا مما يُسْمَع، كقولك: «سمعتُ زيدًا يقول ذاك». ولو قلت: «سمعت زيدًا يضرب» لم يجز، لأن الضرب ليس مما يسمع، فإن اقتضرت على أحد المفعولين، لم يكن إلا مما يسمع، نحو: «سمعت الحديث والكلام». ولا أراه صحيحًا؛ لأن الثاني من قولنا: «سمعتُ زيدًا يقول» جملة، والجملة لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: «ظننت»، و«علمت»، وأخواتهما. و«سمعت» ليس منها، والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته، ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يُسْمَع، فإن عُدِنه إلى غير مسموع، فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد ما يسمع منه، فإذا قلت: «سمعت زيدًا يقول»، ف«زيد» المفعول على تقدير حذف مضاف، أي: قول زيد، و«يقول» في موضع الحال، وبه علم أن المراد قوله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾^(١)، فالمفعول الضمير المتصل به وهو ضمير المخاطبين، وحسن ذلك بقوله: «إذ تدعون»؛ لأن به علم أن المراد دعاؤهم. فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ﴾^(٢)، فلا إشكال فيه، لأن الدعاء مما يسمع.

فأما «دخلت البيت»، فقد اختلف العلماء فيه: هل هو من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد، أو من اللازم؟ وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر، وتارة بغيره، نحو: «دخلت البيت» و«دخلت إلى البيت». والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة. وإنما يتعدى بحرف الجر، نحو: «دخلت إلى البيت». وإنما حذف منه حرف الجر توسعًا لكثرة الاستعمال. والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على «فُعُول»، نحو: «الدُّخُول»، و«فُعُول» في الغالب إنما يأتي من اللازم، نحو: «الْقُعُود»، و«الجلوس»، وأن مثله وخلافه غير متعد، ف«دَخَلْتُ» مثل «غَبَرْتُ»، فكما أن «غَبَرْتُ» غير متعد، فكذلك «دخلت». وخلافه «خرجت»، وهو لازم أيضًا. وفل ما نجد فعلًا متعديًا إلا وخلافه ومضاده كذلك، ألا ترى أن «تَحَرَّكَ» لازم وضده «سَكَنَ»، وهو كذلك؟ و«اسودَّ» و«ابيضَّ» كذلك.

ومثل «دخلت البيت» «ذهبت الشام» أمرهما واحد، ولا يُقاس عليهما غيرهما؛ لقلة ما جاء من ذلك.

واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه، نحو قولك: «ضرب زيدًا عمرو»، و«عمرو ضرب زيدًا»، كل ذلك عربي جيد، وذلك إذا لم يلتبس؛ لأن الإعراب يفصل بين الفاعل والمفعول، فإن لزم من ذلك لبس بأن يكون الاسمان مبتنيين، أو لا يظهر فيهما الإعراب لاعتلال لامتئهما، نحو: «ضرب هذا ذاك»، و«أكرم عيسى موسى»، فحينئذ يلزم حفظ المرتبة؛ ليُعرف الفاعل بتقدمه، والمفعول بتأخره.

وأما ما يتعدى إلى مفعولين، فهو على ضربين: أحدهما ما يتعدى إلى مفعولين، ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني. والآخر أن يتعدى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأول في المعنى.

فأما الضرب الأول، فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول، وتؤثر فيه، نحو قولك: «أعطى زيد عبد الله درهمًا»، و«كسا محمد جعفرًا جبةً»، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبة في جعفر. ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: «أعطيت زيدًا درهمًا» فـ«زيد» فاعل في المعنى لأنه أخذ الدرهم؟ وكذلك «كسوت زيدًا جبةً» فـ«زيد» هو اللابس للجبة.

ومن هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين، إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه من غير واسطة، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر، ثم اتسع فيه، فحذف حرف الجر، فصار لك فيه وجهان، وذلك نحو قولك: «اختزلت الرجال بكرًا»، وأصله: «من الرجال». قال الله تعالى: ﴿وَأَخَذَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، أي: من قومه. ومنه «استغفرت الله ذنبًا»، أي: من ذنب. قال الشاعر [من البسيط]:

٩٩٧- أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]

(١) الأعراف: ١٥٥.

٩٩٧- التخریج: البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤؛ والأشياء والنظائر ٤/١٦؛ وأوضح المسالك ٢/٢٨٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وخزانة الأدب ٣/١١١، ٩/١٢٤؛ والدرر ٥/١٨٦؛ شرح أبيات سيويه ١/٤٢٠؛ وشرح التصريح ١/٣٩٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١؛ والكتاب ١/٣٧؛ ولسان العرب ٥/٢٦ (غفر)؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٢٦؛ والمقتضب ١/٣٢١؛ وجمع الهوامع ٨٢/٢.

اللغة والمعنى: لست محصيه: لست أعرف عدده. إليه الوجه والعمل: أي إليه تتوجه الوجوه الأعمال الصالحة.

يقول: إني أستغفر الله من ذنوبي العديدة، وهو رب العباد الذي إليه تتوجه الوجوه والأعمال الصالحة.

ومن ذلك: «سَمِيَتْهُ بَرِيدًا»، و«كَتَبْتُهُ بِأَبِي بَكْرٍ»، فإنه يجوز التوسّع فيه بحذف حرف الجز بقولك: «سَمِيَتْهُ زَيْدًا»، و«كَتَبْتُهُ أَبَا بَكْرٍ». وكلّ ما كان من ذلك فإنه يجوز فيه التقديم والتأخير، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا»، و«أَعْطَيْتُ دَرَهْمًا زَيْدًا»، و«زَيْدًا أَعْطَيْتُ دَرَهْمًا». كل ذلك جائز؛ لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زَيْدًا. فإن كان الثاني ممّا يصحّ منه الأخذُ، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا»، وجب حفظُ المرتبة؛ لأنّ كلّ واحد منهما يصحّ منه الأخذُ.

وأما الثاني وهو ما يتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأوّل في المعنى، وهذا الصنفُ من الأفعال لا يكون من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعال المؤثّرة، إنّما هي أفعالٌ تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبرَ يقيّنًا أو شكّا. ونلك سبعة أفعال، وهي: حسبت، وظننت، وخلصت، وعلمت، ورأيت، ووجدت، وزعمت. فـ«حسبت»، و«ظننت»، و«خلصت» متواخية؛ لأنها بمعنى واحد، وهو الظنّ، و«علمت»، و«رأيت»، و«وجدت» متواخية؛ لأنها بمعنى واحد، وهو اليقين، و«زعمت» مفرد؛ لأنه يكرن عن علم وظنّ، وذلك قولك: «حسبت زَيْدًا أَخَاكَ»، و«ظنّ زَيْدٌ مُحَمَّدًا عَالِمًا»، و«خلصت بِكَرًا ذَا مَالٍ»، و«علمت جَعْفَرًا ذَا حِفَاطٍ»، و«وجدت اللَّهَ غَالِبًا»، و«زعمت الأمير عادلاً». فهذه الأفعال المفعولُ الثاني من مفعولَيْها هو الأوّل في المعنى، ألا ترى أنّ زَيْدًا هو الأخ في قولك: «حسبت زَيْدًا أَخَاكَ»، وكذلك سائرُها.

وإنّما كان كذلك؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، وخبرُ المبتدأ إذا كان مفردًا، كان هو المبتدأ في المعنى، والذي يدلّ أنها داخلة على المبتدأ والخبر أنّك لو أسقطت الفعل والفاعل، لعاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، و«مُحَمَّدٌ عَالِمٌ» بخلاف «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا»؛ لأنّ المفعول الثاني في «أَعْطَيْتُ» غير الأوّل، فلا يكون خبرًا. ولكونها داخلة على المبتدأ والخبر، لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وذلك أنّك إذا قلت: «ظننت زَيْدًا مُنْطَلَقًا»، فإنّما شككت في انطلاق زَيْدٍ، لا

= الإعراب: «أَسْتَغْفِرُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «الله»: اسم الجلالة مفعول به أول. «ذُنْبًا»: مفعول به ثان. «لست»: فعل ماضٍ ناقص. والتاء: ضمير في محل رفع اسم «ليس». «محضيه»: خبر «ليس» منصوب، وهو مضاف. والهاء: ضمير في محل جر بالإضافة. «ربّ»: بدل من «الله» منصوب، أو نعت «الله» منصوب، وهو مضاف. «العبادة»: مضاف إليه مجرور. «إليه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره «حاصل». «الوجه»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «والعمل»: الواو: حرف عطف، «العمل»: معطوف على «الوجه» مرفوع. وجملة «أَسْتَغْفِرُ الله» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «لست محضيه» الفعلية: في محلّ نصب نعت «ذُنْبًا». وجملة «إليه الوجه والعمل» الاسمية: في محلّ نصب حال من «الله». والشاهد فيه قوله: «أَسْتَغْفِرُ الله ذُنْبًا» حيث حذف الجار من ثاني مفعولي «أَسْتَغْفِرُ» الذي تعدّى إليه بواسطة الحرف، والأصل: أَسْتَغْفِرُ الله من ذنب.

فيه؛ لأن المخاطب يعرف زيدًا كما يعرفه المخاطب، فالمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر، ولذلك من المعنى لم يجز الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر، فلا تقول: «زيدًا» حتى تقول: «قائمًا»، ولا تقول: قائمًا حتى تقول: «زيدًا»؛ لأن الظن يتعلق بالقيام ونحوه، إلا أنك لو اقتصرت عليه، لم يُعَلِّم القيام لِمَنْ هو، فاحتجت إلى ذكر المُخْبِر عنه ليعلم أن القيام له، فصار بمنزلة قولك: «قائم» في أنه لا فائدة فيه إلا بعد تقدّم المبتدأ، وبأن بما ذكرنا تعلق هذه الأفعال بالمبتدأ والخبر.

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة، فهو أفعال منقولة مما كان يتعدى إلى مفعولين، نحو: «أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً»، و«أزيت محمدًا خالدًا ذا حفاظ»، ف«أعلم» منقول من «عَلِمَ»، وقد كان مما يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما هو الأول، وصار بعد نقله بالهمزة يتعدى إلى ثلاثة، وكذلك «أزى». وسيأتي الكلام على هذا الفصل بأوضح من هذا بعد، إن شاء الله.

فصل

[تعدي الفعل اللازم]

قال صاحب الكتاب: وللتعدي أسباب ثلاثة، وهي: الهمزة، وتثقيب الحشو، وحرف الجز، تتصل ثلاثها بغير المتعدي، فتصيره متعديًا، وبالمتعدي إلى مفعول واحد، فتصيره ذا مفعولين، نحو قولك: «أذهبته»، و«فرجته»، و«خرجته به»، و«أحفرته بئرًا»، و«علمته القرآن»، و«غصبت عليه الضيعة»، وتتصل الهمزة بالمتعدي إلى اثنين، فتنقله إلى ثلاثة، نحو: «أعلمت».



قال الشارح: قد ذكرنا أن الأفعال على ضربين، منها ما هو لازم للفاعل غير متجاوز له إلى مفعول، ويقال له: «غير متعدٍ»، ومنها ما يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، ويقال له: «المتعدي». فإذا أردت أن تُعَدِّي ما كان لازمًا غير متعدٍ إلى مفعول، كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة، وهي الهمزة، وتضعيف العين، وحرف الجز.

فأما الأول، وهو زيادة الهمزة في أوله، فنحو: «ذهب»، و«أذهبته»، و«خرج»، و«أخرجته». قال الله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَكُمْ﴾^(١)، وقال: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَاكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾^(٢). ألا ترى أنه حدث بدخول الهمزة تعدًى لم يكن قبل؟ ولهذا البناء معانٍ أخر تُذكر بعد، إلا أن الغالب عليه التعدي.

وأما التضعيف، فنحو قولك: «فرح زيد»، و«فرحته»، و«غرم»، و«غرمته»، و«نبل»، و«نبلة»، و«نزل»، و«نزلة». والمراد: حملته على ذلك وجعلته يفعله، ولذلك صار متعدياً بعد أن لم يكن كذلك. وهذا البناء يُشارك «أفعل» في أكثر معانيها، إلا أن أحدهما قد يكثر في معنى، ويقال في معنى آخر على ما سنذكر.

وأما حروف الجر، فنحو قولك: «مررت بزيد»، و«نزلت على عمرو»، فهذه الحروف إنما دخلت الاسم للتعدي، وإبصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه، لأنها أفعالٌ ضَعُفَتْ عَزْفاً واستعمالاً، فوجب تقويتها بالحروف الجارة، فيكون لفظه مجروراً، وموضعه نصباً بأنه مفعول، ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان: الجر والنصب، نحو قولك: «مررت بزيد وعمرو، وعمراً»، فالجرُّ على اللفظ، والنصب على الموضع. وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل من جهة أنه به وصل إلى الاسم، فكان كالهزمة في «أذهبت»، والتضعيف في «فرحته». وتارةً يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به، ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب، فالجرُّ على الاسم وحده، والنصب على موضع الحرف والاسم معاً، وكما تُعَدِّي هذه الأشياء الثلاثة غير المتعدي إلى مفعول، نحو قولك: «أذهبت زيداً»، فكذلك تزيد في تعدي ما كان متعدياً منها، فإذا كان يتعدي إلى مفعول واحد، وأتيت بالهزمة، أو أُخْتِنِها صار يتعدي إلى مفعولين، نحو: «أضربتُ زيداً عمراً»، أي: حملته على الضرب، فصار الفاعل مفعولاً. وإن كان يتعدي إلى مفعولين، صار يتعدي إلى ثلاثة، نحو قولك في «علمت زيداً قائماً»، و«رأيت عمراً عالماً»: «أعلمني بكرّ زيداً قائماً»، و«أراني عبدُ الله عمراً عالماً». كان المتكلم قبل النقل فاعلاً، فصار بعد النقل بالهزمة مفعولاً، وليس وراء الثلاثة متعدياً^(١) إليه.

واعلم أنه متى عُدِّيت الفعل بالهزمة، أو التضعيف، لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر، لأنَّ الغرض تعديُّ الفعل، فبأي شيء حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما، فتقول: «أدخلت زيداً الدار»، و«أذهبت خالدًا»، و«دخلت بزيد الدار»، و«ذهبت به». قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَآءُ بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾^(٢)، ولا يجوز «أدخلت بزيد الدار»، ولا «أذهبت به»، فتجمع بين الهزمة والباء لما ذكرت لك، فاعرفه.

فصل

[أنواع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل]

قال صاحب الكتاب: والأفعال المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب: ضربٌ منقول بالهزمة عن المتعدي إلى مفعولين، وهو فعلان: «أعلمت»، و«أزيت»، وقد أجاز الأخفش

(١) في الطبعين: «متعد» بدون ألف، وقد صححتها طبعة لينز في ذيل التصحيحات.

(٢) النور: ٤٣.

«أظننت»، و«أحسبت»، و«أخَلت»، و«أزعمت». وضرب متعدي إلى مفعول واحد قد أجرى مُجَرَّي «أعلمت» لموافقته له في معناه، فعُدِّي تعديته، وهو خمسة أفعال: «أنبأت»، و«نبأت»، و«أخبرت»، و«خبرت»، و«حدثت». قال الحارث بن جِلْزَةَ [من الخفيف]:

٩٩٨- [إِنْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ] فَمَنْ حُذِ دِثْمُوهُ لِه عَلَيْنَا الْغَلَاءُ
وضرب متعدي إلى مفعولين وإلى الظرف المُتَّسِع فيه، كقولك: «أعطيت عبد الله ثوباً اليوم»، و«سرق زيد عبد الله الثوب الليلة». ومن التحويين من أبى الاتساع في الأفعال ذات المفعولين.

قال الشارح: اعلم أن هذا الباب منقول من باب «ظننت» وأخواتها، نحو: «أعلم»، و«أزى»، فهذان الفعلان منقولان من «علمت»، و«رأيت»، وهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين لا يجوز الافتصار على أحدهما. كان الأصل قبل النقل: «علم زيد عمراً قائماً» و«رأى بكرٌ محمداً ذا مال»، فلما نقلته من «فعل» إلى «أفعل»، صار الفاعل مفعولاً،

٩٩٨ - التخريج: البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧ وتخليص الشواهد ص ٤٦٨؛ والدرر ٢/ ٢٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٥؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧؛ وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٥؛ وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢؛ والمعاني الكبير ٢/ ١٠١١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٣؛ وجمع الهوامع ١/ ١٥٩.

اللفظة: منعتم ما تسألون: منعتم عنا ما نسألكم من الموارد والإخاء. الغلبة. المعنى: إنكم إذا منعتم ما سألتمكم من الموارد والإخاء، فأني قوم أخبرتم عنهم أنهم فضلونا؟ فلا قوم أمتع منا، ولا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم.

الإعراب: «إن»: حرف شرط جازم. «منعتم»: فعل ماضٍ، و«تم» ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «تسألون»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «فمن»: الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، و«من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «حدثتموه»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، و«تم» ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والواو: للإشباع، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به ثانٍ. «له»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «علينا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «الغلاء»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم.

وجملة «إن منعتم... فمن...» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «منعتم»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسألون»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «من حدثتموه»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «حدثتموه»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «له علينا الولاء»: في محل نصب مفعول به ثالث لـ «حدثت».

والشاهد فيه قوله: «حدثتموه... له علينا الولاء» حيث تعدى الفعل «حدثت» إلى ثلاثة مفاعيل، هي: نائب الفاعل (تم)، والهاء في «حدثتموه»، والجملة الاسمية «له علينا الولاء».

فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل، نحو قولك: «أعلمت زيداً عمراً قائماً»، و«أريت بكراً محمداً ذا مال»، فالمفعول الأول هنا كان فاعلاً قبل النقل، وذلك أنك إذا قلت: «علم زيدٌ عمراً قائماً»، جاز أن يكون ذلك العلم بمُعْلِمٍ، فإذا ذكرته، صار هو الفاعل من حيث كان مُعْلِماً، و«زيدٌ»، الذي كان فاعلاً عالمًا مفعولٌ من حيث كان مُعْلِماً. وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع من العرب، فبعضهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه إلى غيره.

وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما، فيجيز: «أظنُّ زيدٌ عمراً أخاك قائماً»، و«أزعم بكرٌ محمداً جعفرًا منطلقاً». والمذهب الأول لقلّة ذلك.

وأما الضرب الثاني: فما كان في معنى العلم، وهي خمسة أفعال: «أخبرَ»، و«أنبأَ»، و«خبرَ»، و«نبأَ»، و«حدّثَ»، فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبارُ إعلامٌ. فلما كانت في معنى الإعلام، تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدّى «أعلم»، فتقول: «أخبرتُ زيداً عمراً ذا مال»، و«أنبأتُ محمداً جعفرًا مقيماً» و«نبأتُ أباك أخاك منطلقاً»، و«خبرتُ زيداً الأميرَ كريماً»، و«حدّثتُ محمداً أخاه عالمًا»؛ فأما قول الحارث بن جِلزَةَ التَّشْكُرِي [من الخفيف]:

إِنْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ
يَذُبُّمُوهُ لِه عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

فأنشده شاهداً على صحة الاستعمال، وأنه متعدّ إلى ثلاثة مفعولين: فالتاء والميم المفعول الأول، وقد أُقيم مقامُ الفاعل، والهاء المفعول الثاني، و«له علينا العلأ» جملةٌ في موضع المفعول الثالث. والمعنى: إن منعتُم ما تُسألون من الإنصاف، فمَن حَدَّثْتُم عنه أنه قهرنا؟

وحقيقة تعدّي هذه الأفعال بتقدير حرف الجرّ، فإذا قلت: «أنبأتُ زيداً خالدًا مقيماً»، فالتقدير: عن خالد؛ لأنّ «أنبأتُ» في معنى «أخبرتُ»، والخبر يقتضي «عَنْ» في المعنى، فهو بمنزلة «أمرتُك الخيرَ»، والمراد: بالخير؛ لأن الفعل في كلّ واحد منهما لا يتعدّى إلّا بحرف جرّ. فإذا ظهر حرفُ الجرّ، كان الأصل، وإذا لم يذكر، كان على تقدير وجوده واللفظ به؛ لأن المعنى عليه، واللفظُ مُخَوِّجٌ إليه، وليس ذلك كالباء، ولا كـ«مِنْ» في قولك: «ليس زيدٌ بقائم»، و«ما جاءني من أحدٍ»؛ لأن اللفظ مستغنٍ عنهما، فأدخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد. فإذا لم يذكر، لم يكونا في نية الثبوت، وليس كذلك «عَنْ» في قولك: «أخبرتُ زيداً عن عمرو» لأن حرف الجرّ هنا دخل، لأن اللفظ مُخَوِّجٌ إليه، فإذا حذفته، كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصح اللفظ إلّا به، مع أنّ «عَنْ» لم ترد قطّ إلّا بمعنى يُخَوِّجُ الكلام إليه. فإذا وجدناها في شيء، ثم فقدناها منه، علمنا أنها مقدّرة.

واعلم أن هذه الأفعال لا يجوز إلغاؤها كما جاز فيما نُقلت عنه؛ لأنك إذا قلت: «علمت»، أو «ظننت» ونحوهما؛ فهي أفعال ليست واصله، ولا مؤثرة، إنما ذلك شيء وقع في نفسك، لا شيء فعلته. وإذا قلت: «أعلمت»، فقد أثرت أثراً أوقعته في نفس غيرك، ومع ذلك فإن «علمت»، و«ظننت»، من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فإذا ألغيت، عاد الكلام إلى أصله من المبتدأ والخبر؛ لأن المُلغى نظير المحذوف، فلا يجوز أن يُلغى من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام. وأنت إذا قلت: «زيدٌ ظننتُ منطلقاً» بإلغاء «ظننت»، كان التقدير: «زيدٌ منطلقاً»، فدخل الظن، والكلام تام. ولو أخذت تُلغى «أعلمت»، و«أزيت»، ونحوهما في قولك: «أعلمت بشراً خالداً خير الناس»، لبقى «بشرٌ خالدٌ خير الناس»، وهو كلام غير تام ولا منظم، لأن «زيداً» يبقى بغير خبر.

واعلم أنه يجوز الاختصار في هذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين على المفعول الأول، وأن لا يذكر الثاني، ولا الثالث؛ لأن المفعول الأول كان فاعلاً في باب «علمت» قبل النقل، فكما يجوز الاختصار على الفاعل في باب «علمت»، كذلك يجوز الاختصار على المفعول الأول. في باب «أعلمت»، ولا يجوز على الثاني ولا الثالث، كما لا يجوز الاختصار على المفعول الأول دون الثاني، وعلى الثاني في باب «علمت»، و«رأيت»، وهذا لا خلاف فيه. والظاهر من كلام سيبويه أن لا يجوز الاختصار على المفعول الأول^(١). والصواب ما ذكرناه، ويُحتمل كلام سيبويه على التَّبَحُّج، لا على عدم الجواز.

وأما الضرب الثالث، فما كان من الأفعال متعدية إلى مفعولين، ثم تعدى إلى الظرف، ويجعل الظرف مفعولاً على سعة الكلام، وقولك: «أعطيت عبد الله ثوباً اليوم»، و«سرق زيدٌ عبد الله الثوب الليلة»، ف«أعطيت» فعلٌ وفاعلٌ، و«عبد الله» مفعولٌ أولٌ، و«ثوباً»، مفعول ثانٍ، و«اليوم»، مفعول ثالث لا تجعله ظرفاً، كأن الفعل وقع به لا فيه.

وأما «سرق زيدٌ عبد الله الثوب الليلة»، فأصله أن يتعدى إلى مفعول واحد، وهو «الثوب» مثلاً، و«عبد الله» منصوب على تقدير حرف الجز، والأصل «من عبد الله»، و«الليلة» ظرفٌ جعل مفعولاً على الاتساع.

وأما قوله: «ومن النحويين من يأبى الاتساع في الظروف في الأفعال ذات المفعولين»، فذلك من قبل أن الفعل إذا كان لازماً، وعذبتة إلى الظرف، نحو: «قمت اليوم»، فتنصب «اليوم» على أنه مفعول به اتساعاً، وتُشَبَّه من الأفعال بما يتعدى إلى

(١) كلام سيبويه واضح في أنه لا يجوز الاختصار على المفعول الأول، ولا على الثاني، ولا على الثالث، فهو يقول: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى. (الكتاب ٤١/١).

مفعول. وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، وجئت بالظرف، وجعلته مفعولاً به على السعة، صار كالأفعال المتعدية إلى مفعولين. وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، وجئت بالظرف، وجعلته مفعولاً به، صار كالأفعال المتعدية إلى ثلاثة. فإذا كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ثم جئت بالظرف، فمن النحويين من يأبى الاتساع في الظرف حينئذ، لأن الثلاثة نهاية التعدي، وليس وراءها ما يلحق به. ومنهم من أجاز ذلك؛ لأنه لا يخرج عن حكم الظرفية، بدليل جواز تعدّي الفعل اللازم، والمنتهى في التعدي إليه، فاعرف ذلك.

فصل

[عمل الفعل المتعدي وغير المتعدي في نصب ما عدا المفعول به

من المفاعيل الأربعة]

قال صاحب الكتاب: والمتعدي وغير المتعدي يتان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة، وما ينصب بالفعل من المُلْحَقَات بهنّ كما تنصب ذلك بنحو: «ضَرَبَ»، و«كَسَا»، و«أَغْلَمَ»، تنصبه بنحو: «ذَهَبَ»، و«قَرَّبَ».

قال الشارح: يريد أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعاً يشتركان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال، نحو قولك في اللازم: «قام زيد قِياماً يوم الجمعة عندك ضاحكاً»، وتقول في المتعدي: «أكرم زيد عمرًا اليوم خَلْفَكَ مستبشراً».

وإنما اشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة، لأن المتعدي إذا انتهى في التعدي، واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل، صار بمنزلة ما لا يتعدى، وكل ما لا يتعدى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها، واقتضائه إياها.

وما يدلّ عليه صيغة الفعل أقوى ممّا لا يدلّ عليه الصيغة، فتعدّيه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان؛ لأن الفاعل قد فعله، وأحدثه، ولم يفعل الزمان، إنما فعل فيه.

والزمان أقوى من المكان، لأن دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية، ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ، فدلالته عليه تضمين، ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنما هي من خارج، فهي التزام، ودلالة التضمين أقوى، فأنت إذا قلت: «ذهب»، فهذا اللفظ بُني ليدلّ على حصول الذهاب في زمن ماضٍ، وإذا قلت: «يذهب»، فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماضٍ، وليس كذلك المكان، فإن لفظ الفعل لا يدلّ عليه، ولا يحصل لك مكاناً دون مكان. ولذلك يعمل الفعل في كل شيء من الزمان عمّله، ولا يعمل في كل شيء من المكان هذا العمل.

ثم المكان أقوى من الحال، لأنهما وإن كانت دلالة الفعل عليهما من خارج، إلا أن الحال محمول على المكان، وفي تأويله، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاء زيد ضاحكاً»، فمعناه: في هذه الحال؟ ولتقاربهما في المعنى، جاز عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا لَهُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(١)، فعطف «وبالليل» على الحال؛ لأن المعنى: في الصباح، وفي الليل.

وقوله: «وما يُنْصَبُ بالفعل من الملحقات بهن»، يريد الملحق بهذه الأشياء الأربعة من نحو المفعول معه، والمفعول له. وإنما قلنا: إن المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الأشياء الأربعة، وليساً منها، وإن كان أكثر النحويين لا يفصلهما عن هذه الأربعة؛ لأن الفعل قد يخلو من المفعول له، والمفعول معه، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال. ألا ترى أن إنساناً قد يتكلم بكلام مُفِيدٍ، وربما فعل أفعالاً منتظمةً، وهو نائم أو ساهٍ، فلم يكن له فيه غرض، فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له، وكذلك قد يفعل فعلاً لم يُشاركه فيه غيره، فلم يكن فيه مفعول معه.

والمفعول له أقوى من المفعول معه؛ لأن الفعل أدل عليه، إذ الغالب من العاقل أن لا يفعل فعلاً إلا لغرض، ما لم يكن ساهياً أو ناسياً، وليس كذلك المفعول معه؛ لأنه ليس من الغالب أن يكون للفاعل مشارك في الفعل. ولما ذكرنا من قوة المفعول له تعدى إلى المفعول له تارة بحرف الجز، وتارة بغير حرف جز، ولم يتعد إلى المفعول معه إلا بواسطة حرف لا غير، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

المبنى للمفعول

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ»، ويسمى «فعلٌ ما لم يسمَّ فاعله». والمفاعيلُ سواءٌ في صحة بنائه لها، إلا المفعولَ الثاني في باب «علمتُ»، والثالث في باب «أعلمتُ»^(١)، والمفعولُ له، والمفعولُ معه^(٢). تقول: «ضرب زيدٌ»، و«سيرَ سيرٌ شديدٌ»، و«سيرَ يومٌ الجمعة»، و«سيرَ قُرسخانٍ».



قال الشارح: اعلم أن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بُني على فعلٍ صيغ له على طريقة «فُعِلَ»، كما بُنِيَ الفاعل على فعلٍ صيغ له على طريقة «فَعَلَ»، ويُجْعَلُ الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصح به وبفعله الفائدة. ويحسن السكوت عليه، كما يحسن السكوت على الفاعل، وبُصاغ لمن وقع منه، ويُقال له: فعلٌ ما لم يسمَّ فاعله، فـ«ما» ههنا موصولة بمعنى «الذي»، والتقدير: فعلٌ المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، لأن الذي صيغ له قد كان مفعولاً، وكان له فاعلٌ مذكورٌ.

فكلَّ فعلٍ يبنى لما لم يسمَّ فاعله، فلا بدَّ فيه من عملٍ ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة «فُعِلَ».

أمَّا حذف الفاعل، فلا مَورٍ منها: الخَوْفُ عليه، نحو قولك: «قُتِلَ زيدٌ»، ولم تذكر فاعله خوفاً من أن يؤخذ قولك شهادةً عليه، أو لجلالته، نحو قولك: «قُطِعَ اللَّصُّ»،

(١) لأنه قد يكون جملة، نحو: «ظننتُ زيداً قام». والفاعل لا يكون جملة، وكذلك ما قام مقامه.

(٢) وكذلك الحال والتمييز.

و«قُتِلَ القاتِل»، ولم نقل: «قَطَعَ الأمير»، ولا «قَتَلَ السلطان» ونحو ذلك، تُرك ذكره لجلالته. قال الله تعالى: ﴿قِيلَ الْخَرْصُونَ﴾^(١)، والمراد: قتل اللُّهُ الخَرَّاصِينَ.

وقد لا يذكر الفاعل لدناءته، نحو قولك: «عَمِلَ الكَيْف»، و«كُنِسَ السُّوق».

وقد يكون للجّهالة به. وقد يُترك الفاعل إيجازًا واختصارًا، كأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير، فترك الفاعل إيجازًا للاستغناء عنه.

فإذا حذف الفاعل، وجب رفع المفعول، وإقامته مقام الفاعل، وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة، فإذا حذف فاعله من اللفظ؛ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يُقام مقامه اسم آخر مرفوع، ألا ترى أنهم قالوا: «مات زيد»، و«سقط الحائط»، فرفعوا هذين الاسمين، وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة.

وشيء آخر، وهو أن المفعول إذا لم يذكر من فعل، صار الفعل حديثًا عنه، كما كان حديثًا عن الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: «ضُرب»، فالمحدث عنه هو المفعول كما أنك إذا قلت: «قام زيد»، فالمحدث عنه هو الفاعل لاكتفاء الفعل بهما عن غيرهما، فلمّا شارك هذا المفعول الفاعل في الحديث عنه، رُفع كما رفع. ولا يلزم إذا حذف المفعول أن يُقام غيره مقامه، لأنه فضلة لا يُخرج انعقاد الكلام إليه.

وأما تغييره فبثقله من «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ».

وجملة الأمر أن الفعل، إذا بُني لما لم يسم فاعله، فلا يخلو من أن يكون ماضيًا أو مضارعًا، فإن كان ماضيًا، ضُمَّ أوله، وكُسِر ما قبل آخره ثلاثيًا كان أو زائدًا عليه، نحو قولك: «ضُرب زيد»، و«دُخِرَج الحجر»، و«استُخِرَج المال». وإن كان مضارعًا، ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره، نحو قولك: «يُضْرَب زيد»، و«يُدْخَرَج الحجر»، و«يُسْتَخْرَج المال»، هذا إذا كان الفعل صحيحًا.

فإن كان معتلًا، نحو: «قَالَ»، و«بَاعَ»، فما كان من ذلك من ذوات الواو، فإن واوه تصير ياء في أعلى اللغات، فتقول: «قِيلَ القول»، و«صِيغَ الخاتم»، وكان الأصل: «قُولَ»، بضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح، فأرادوا إعلاله حملًا على ما سُمِّي فاعله، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف بعد إسكانها، ثم قلبوا الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ياء، فصار اللفظ بها «قِيلَ» بكسرة خالصة وياء خالصة، فاستوى فيه ذوات الواو والياء.

وتقول في اللغة الثانية: «قِيلَ» بإشمام القاف شيئًا من الضمة جرّصًا على بيان

الأصل.

ونقول في اللغة الثالثة: «قَوْلُ الْقَوْلِ»، فُتَبِّقِي ضَمَّةَ الْقَافِ حَرْصًا عَلَى بِنَاءِ الْكَلِمَةِ، فعلى هذا تكون قد حُذِفَتْ كسرة الواو حَذْفًا مِنْ غَيْرِ نَقْلِ.

وما كان من ذوات الباء، ففيه ثلاثة أوجه أيضًا:

أحدها: «بَيْعُ الْمَتَاعِ»، والأصل: «بُيْعٌ» بضمّ الباء وكسر الياء، فنقلت الكسرة من الياء إلى الباء من غير قلب.

وتقول في الوجه الثاني: «بَيْعٌ» بإشمام الباء شيئًا من الضمّة. وقرأ الكسائي ﴿وَبَيْعَ أَلْمَاءَ﴾^(١) بالإشمام، وقرأ غيره من القراء بإخلاص الكسرة على الوجه الأول.

وفي الوجه الثالث: «بُيُوعُ الْمَتَاعِ»، كأنك أبقيت ضمة الباء^(٢) إشعارًا بالأصل، ومحافظةً على البناء، وحذفت كسرة الباء على ما ذكرنا في الواو، فصار اللفظ «بُيُوعُ الْمَتَاعِ»، فتسوي ذوات الباء والواو، وأنشد ابن الأعرابي [من الرجز]:

٩٩٩- لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُيُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

فإن قيل: ولم يجب تغيير الفعل إذا لم يسم فاعله؟ قيل: لأن المفعول يصح أن يكون فاعلاً للفعل، فلو لم يُغَيَّرِ الفعل، لم يُعْلَمِ هل هو فاعل حقيقي، أو مفعول أقيم مقام الفاعل، ولهذا يجب تغييره.

فإن قيل: ولم يجب التغيير إلى هذا البناء المضموم الأول المكسور ما قبل الآخر؟ قيل: لأن الفعل لما حُذِفَ فاعله الذي لا يخلو منه، جُعِلَ لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمي فاعلها خوف الإشكال، وقيل: إنما ضُمَّ أوله؛ لأن الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالًّا على فاعله، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه.

(١) هود: ٤٤. (٢) في الطبعين «القاف»، وهذا خطأ.

٩٩٩- التصريح: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١؛ والدور ٢٦/٤، ٢٦٠/٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨١٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢؛ وجمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٦٥. الإعراب: «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «وما»: الواو حرف استئناف، «ما»: حرف استفهام. «ينفع»: فعل مضارع مرفوع. «شيئًا»: مفعول به منصوب. «ليت»: فاعل «ينفع». «ليت»: حرف مشبّه بالفعل مؤكّد للأول. «شبابًا»: اسم «ليت» منصوب. «بُيُوعَ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». «فاشتريت»: الفاء حرف عطف، «اشتريت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

وجملة «ليت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما ينفع...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بُيُوعَ»: في محل رفع خبر «ليت». وجملة «اشتريت»: معطوفة على جملة «بُيُوعَ». والشاهد فيه قوله: «بُيُوعَ» على لغة بعض العرب، والمشهور «بيع».

فإن قيل على الوجه الأول: هلا عدل إلى «فِعْلٌ» بكسر الأول وضَمّ الثاني؛ لأنه أيضًا بناء لا نظير له؟ قيل: كيلا البناءين وإن كان لا نظير له، إلا أن الأول أَوْلَى؛ لأنه أخفٌ عندهم؛ لأن الخروج من ضم إلى كسر أخف من الخروج من الكسر إلى الضم؛ لأنه إذا بُدِء بالأخف وتُتِي بالأنقل، كانت الكلفة فيه أثقل من الابتداء بالأنقل، ثم يوتى بالأخف، فلذلك بُني على هذه الصيغة، ألا ترى أنه لو قُتِح ثانيه، أو سُكُن، أو ضُم، لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال؟

وأما قوله: «معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فَعِلَ» إشارة إلى أن هذه الصيغة مُنشأة ومركبة من باب الفاعل، وعليه الأكثر من النحويين.

ومنها من يقول: إن هذا الباب أصل قائم بنفسه، وليس معدولاً من غيره، واحتج بأن ثَمَ أفعالاً لم يُنطَق بفاعليها، مثل: «جُنَّ زيدٌ»، و«حُمَّ بكرٌ». والمذهب الأول لقولهم: «بُويعَ زيدٌ» و«سُويِرَ خالدٌ» وموضع الدليل أنه قد عُلِمَ أنه متى اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، فإن الواو تقلب ياءً، ويدغم الأول في الثاني، نحو: «طَوَيْتُهُ طَيًّا»، و«شَوَيْتُهُ شَيًّا»، وههنا قد اجتمعتا على ما ترى، ومع ذلك لم تقلب وتدغم؛ لأن الواو مدَّة منقلبَةٌ من أَلِفٍ «سَايَرٌ» و«بَايَعٌ»، فكما لا يصح الإدغام في «سايِر»، و«بايَع»، فكذلك لا يصح في «فَوَعِلَ» منه مراعاة للأصل، وإذنا بأنه منه.

وأما إقامة المفعول مقام الفاعل في هذا الباب، فلأن لا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه، فإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: «ضرب زيدٌ عمرًا»، حذفت الفاعل، وأقامت المفعول مقامه، فقلت: «ضُربَ عمرٌو»، فصار المفعول يقوم مقام الفاعل، إذ كان الكلام يتم، وبقي بلا منصوب؛ لأن الذي كان منصوباً قد ارتفع. وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، نحو: «أعطيت زيداً درهماً»، فرددته إلى ما لم يسم فاعله، قلت: «أُعْطِي زيدٌ درهماً»، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وبقي منصوبٌ واحدٌ يتعدى إليه هذا الفعل، لأن الفعل إذا رفع فاعلاً في اللفظ، فجميع ما يعلّق بالفعل سواء يكون منصوباً، فلذلك نصبت «الدرهم» هنا، وصار منصوباً بفعل المفعول، كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل.

وكذلك إن كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: «أعلم الله زيداً عمرًا خيرَ الناس»، فإن لم يسم الفاعل، قلت: «أعلم زيدٌ عمرًا خيرَ الناس»، فقام أحد المفاعيل مقام الفاعل، وبقي معك مفعولان.

فهذا حكم الباب: إن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، ورددته إلى ما لم يسم فاعله، صار من قبيل الأفعال اللازمة. وإن كان يتعدى إلى مفعولين، ورددته إلى ما لم يسم فاعله، صار من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد. وكذلك إن كان يتعدى إلى ثلاثة،

وبنيته لما لم يسم فاعله، صار يتعدى إلى مفعولين. فهذا عكس ما تقدم من نقل «فعل» إلى «أفعل» لأنك في ذلك تزيد واحداً واحداً، وفي هذا الباب تُقَيِّصُ واحداً واحداً.

وقوله: «والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها» يريد أن المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لما لم يسم فاعله، وإقامة أي المفاعيل شئت مقام الفاعل، سواء كان مفعولاً به من نحو: «ضرب زيد»، و«أعطي عمرو درهماً»، و«أعطي درهماً عمراً»، و«أعلم زيداً عمراً خير الناس»، أو مصدرًا من نحو: «سير بزيد سيراً شديداً» إذا لم يكن معه مفعول به، أو ظرف زمان، أو ظرف مكان، من نحو: «سير به يوم الجمعة»، و«سير به فرسخان»، إلا ما استثناه، وهو المفعول الثاني في باب «علمت»، والثالث في باب «أعلمت»؛ لأن المفعول الثاني في باب «علمت» قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول كان مبتدأ، والمفعول الثاني كان خبراً للمبتدأ. فلذلك كل ما جاز أن يكون خبراً جاز أن يكون مفعولاً ثانيًا، من نحو المفرد والجملة والظرف، فالمفرد نحو: «ظننت زيداً قائماً»، والجملة نحو: «ظننت زيداً قام»، و«ظننت زيداً أبوه قائم»، والظرف «ظننت زيداً في الدار». والفاعل لا يكون جملة، وكذلك ما وقع موقعه؛ لأن ما وقع موقع الفاعل يجري مجراه في جواز إضماره وتعريفه، والجملة لا تكون إلا نكرات، ولذلك لا يصح إضمارها، مع أنه ربما تغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: «ظننت زيداً أخاك» فالشك إنما وقع في الأخوة، لا في «زيد»، كما أنك إذا قلت: «ظننت زيداً قائماً» فالشك إنما وقع في قيام زيد، فلو قدمت «الأخ»، وأخرت «زيداً»، لصارت الأخوة معلومة، والشك واقع في التسمية، فإذا كان الفعل يتغير بالتقديم، فبإسناد الفعل إليه أولى؛ لأنه يكون في الحكم مقدماً.

وكذلك المفعول الثالث لا يُبنى الفعل له؛ لأنه المفعول الثاني في باب «علمت»، وقد تقدم القول في المنع من إقامته مقام الفاعل، وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه، لا يقام شيء منها مقام الفاعل. فأما الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل، فإذا قلت: «سير بزيد قائماً»، و«تصبب بذن عمرو عرقاً»، فلا يجوز أن تُقِيمَ «قائماً»، أو «عرقاً» مقام الفاعل؛ لأنهما لا يكونان إلا نكرتين، والفاعل وما قام مقامه يُضْمَرُ كما يُظْهَرُ، والمضمر لا يكون إلا معرفة.

وكذلك المفعول له، لا يجوز أن ترده إلى ما لم يسم فاعله، لا يجوز «غفر لزيد ادخاره» على معنى: لا دخاره، لأنك لما حذف اللام على الاتساع، لم يجز أن تنقله إلى مفعول به، فتتصرف في المجاز تصرفاً بعد تصرف؛ لأنه يبطل المعنى بتباعده عن الأصل.

وأما المفعول معه، فلا يجوز أيضاً أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله، لأنهم قد توسعوا فيه، وأقاموا واو العطف فيه مقام «مع»، فلو توسعوا فيه، وأقاموه مقام الفاعل، لبعد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكون تراجعاً عما اعتزموه، ونقصاً للغرض الذي قصدوه.

فإن كان الفعل غير متعدي إلى مفعول به، نحو: «قام». و«سار»، لم يجوز رذه إلى ما لم يسم فاعله؛ لأنه إذا حذف الفاعل، يصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل، فأى شيء يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله، فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل، أو ظرف من الظروف المتمكنة زماناً كان أو مكاناً، أو مصدر مخصص، فحينئذ يجوز أن تنبه لما لم يسم فاعله، لأن معك ما يقوم مقام الفاعل، فتقول: «سرتُ يزيد فرسخين يومين سيراً شديداً».

فإن بنيته لما لم يسم فاعله، جاز أن تقيم أي هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل، وهي مستوية في ذلك، فتقول: «سيرُ يزيد فرسخين يومين سيراً شديداً»، فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل؛ لأنه في تقدير المفعول به؛ لأن الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة، فقولك: «قام زيد» و«أقمت» بمنزلة «قمتُ به» و«ذهب زيد»، و«أذهبته» بمنزلة «ذهبْتُ به». قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾^(١)، والمعنى: لأذهب سمعهم وأبصارهم. فلما كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل، تعدى إلى ما تعلقت به الباء، فيجوز على هذا «قيم يزيد»، و«ذهب بعمره»، كما تقول: «أذهب زيد»، و«أقيم عمرو». ولا يجوز على هذا أن تقدم «يزيد» على «سير»؛ لأنه فاعل.

ويجوز أن تقول: «سير يزيد فرسخان يومين سيراً شديداً»، فتقيم «الفرسخين» مقام الفاعل، ولذلك رفعته. فإن أقمت «اليومين» مقام الفاعل؛ جاز أيضاً، ورفعته، فتقول: «سير يزيد فرسخين يومان سيراً شديداً»، فإن أقمت المصدر مقام الفاعل، قلت: «سير يزيد فرسخين يومين سيرٌ شديداً»، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل، وتنصب سائر إخوانه.

واعلم أن المصادر، والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً في هذا الباب حتى تُقدَّر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح، كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح، فحينئذ يجوز أن يُقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل، فإذا كان كذلك، فالمصادر تجيء على ضربين: منها ما يُراد به تأكيد الفعل من غير زيادة فائدة، ومنها ما يُراد به إبانة فائدة. فما أُريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام، ولا يُقام مقام الفاعل، وما كان فيه فائدة جاز أن تجعله مفعولاً على السعة،

وأن تقيمه مقام الفاعل، فتقول: «قمت القيام»، و«قيم القيام»، إلا أن لا يكون متمكناً، فإذا لم يكن متمكناً، لم يقم مقام الفاعل، نحو: «سبحان الله»، فتقول: «سبح في هذا الدار تسبيح كثير لله». ولا يجوز أن تقول: «سبح في هذه الدار سبحان الله»، وإن كان معناه معنى التسبيح، وكذلك لا يجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل إلا ما يجوز أن تجعله مفعولاً على السعة، نحو: «اليوم»، و«الليلة»، و«المكان»، و«الفرسخ» وما أشبهها من المتمكنة؛ فأما غير المتمكنة نحو: «إذ»، و«إذا»، و«عند»، و«مُنذ»، فلا يجوز التوسع فيها وجعلها مفعولاً على السعة، فلا يجوز إقامتها مقام الفاعل، فاعرفه.

فصل

[بقاء المفعول به الثاني والثالث

على انتصابهما إذا بُني الفعل للمجهول]

قال صاحب الكتاب: وإذا كان للفعل غير مفعول، فبُني لواحد، بقي ما بقي على انتصابه، كقولك: «أعطي زيدَ درهمًا»، و«علم أخوك منطلقًا»، و«أعلم زيدَ عمرًا خيرَ الناس».



قال الشارح: يريد أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعولين أو أكثر، ثم رددته إلى ما لم يسم فاعله، أقمت المفعول الأول مقام الفاعل، ورفعته، وتركت ما بقي منها منصوبًا على حد انتصابه قبل البناء لِمَا لم يسم فاعله. وذلك أن الفعل إذا ارتفع به فاعل ظاهر، فجميع ما يتعلق به بعد سوى ذلك الفاعل منصوب، وكذلك إذا صُغته للمفعول، فرفعته به، فجميع ما يتعلق به سواه منصوب.

فلذلك وجب في قولك: «أعطي عبدُ الله المالَ»، و«علم أخوك منطلقًا» نصبُ «المال»، و«منطلقًا»، لأن «عبد الله»، و«أخاك» قد ارتفعا بالفعلين، وصيغا له، وتعلق المال والانطلاق بالفعلين، فوجب نصبهما، فصار فعل المفعول يتعدى إلى مفعول واحد، كما كان فعل الفاعل فيهما يتعدى إلى مفعولين، وكذلك لو كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة، ونقلته لِمَا لم يسم فاعله، صار فعل المفعول يتعدى إلى اثنين. كقولك: «أعلم زيدَ عمرًا خيرَ الناس»، وقد كان: «أعلم الله زيدًا عمرًا خيرَ الناس».

ومن النحويين من يقول: إن هذا مبنيٌّ على الخلاف الذي ذكرناه، فمن قال إن فعل ما لم يسم فاعله منقول من الفعل المبني للفاعل، قال إن «الدَّهر» في قولك: «أعطي زيدَ درهمًا» منصوب بذلك الفعل بقي على حاله، ومن قال: إنه باب قائم بنفسه غير منقول من غيره، كان منصوبًا بهذا الفعل نفسه، فاعرفه.

فصل

[أولوية المفعول به في النيابة عن الفاعل على سائر ما بُني له الفعل]

قال صاحب الكتاب: وللمفعول به المتعدّي إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بُني له أنه متى ظُفر به في الكلام، فممنوع أن يُستند إلى غيره، تقول: «دفع المال إلى زيد»، و«بُلغ بعطائك خمسَ مائة» برفع «المال»، و«خمسِ المائة». ولو ذهبْتَ تنصِبهما مُستندًا إلى «زيد»، و«بعطائك»، قائلًا: «دفع إلى زيد المال»، و«بُلغ بعطائك خمسَ مائة»، كما تقول: «مُنِحَ زيدُ المالَ»، و«بُلغَ عطاؤك خمسَ مائة»، خرجت من كلام العرب.

* * *

قال الشارح: الفعل المتعدّي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به، إلا أنه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه، وعن المفعول على سبيل الفضلة. فإذا أُريد الاقتصار على الفاعل منه، حُذف المفعول، لأنه فضلة، فلم يُحتج إلى إقامة شيء مقامه. ومتى أُريد الاقتصار على المفعول، حُذف الفاعل، وبقي الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظ فاعل على ما تقدّم، فلكون الفعل حديثًا عن المفعول به في الأصل متى ظُفر به، وكان موجودًا في الكلام؛ لم يَقم مقام الفاعل سواء ممّا يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان، لأن الفعل صيغ له، وما تُقيمه مقام الفاعل غيره، فإنما ذلك على جَعْلِهِ مفعولًا به على السعة على ما تقدّم.

وقوله: «المتعدّي إليه بغير حرف جرّ» تحرّز به ممّا يتعدّى إليه بحرف الجرّ، نحو: «سرت بزيد»، فإنّ الجارّ والمجرور هنا متعلّق بالفعل تعلّق المفعول به بالفعل. فإذا انفرد، أُقيم مقام الفاعل على ما ذكرنا، فإن اجتمع معه مفعول صحيح، لم يَقم مقام الفاعل سواء، لأن الفعل وصل إليه بغير واسطة، فكان تعذي الفعل إليه أقوى، فإذا قلت: «دفعْتُ المالَ إلى زيد»، فـ«المال» مفعول به صحيح، والجارّ والمجرور في موضع المفعول به أيضًا، فلذلك تلزم إقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل.

فتقول: «دفعُ المالُ إلى زيد»، فترفع «المال» لإقامتك إياه مقام الفاعل، والجارّ والمجرور في موضع نصب، فبقي على حاله. وكذلك تقول: «بُلغُ الأميرُ بعطائك خمسَ مائة»، فـ«خمس مئة» مفعول صحيح، والجارّ والمجرور متأوّل، فإذا بنيت له لما لم يسم فاعله، لم يَقم مقام الفاعل إلا المفعول الصحيح. فتقول: «بُلغ بعطائك خمسَ مائة» برفع «خمس مائة» لا غير. ولو عكست، وأُقيمت الجارّ والمجرور مقام الفاعل، ونصبت المفعول الصحيح، فقلت: «دفعُ إلى زيد المالَ» بنصب «المال» وإقامة الجارّ والمجرور

مقام الفاعل، لم يجز، وكنت قد خرجت عن كلام العرب. والغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب.

وسبيل ما يجيء من ذلك أن يتأول، ويحمل على الشذوذ، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾^(١)، فليس على إقامة الجاز والمجورور مقام الفاعل ونصب «الكتاب» على أنه مفعول به، وإنما الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمَّر في الفعل يعود على «الطائر» في قوله: ﴿وَكُلُّ إِنْشَيْنَ الزَّمَنَةِ طَائِرٌ فِي عُنُقِهِ﴾^(٢). و«كتاب» منصوب على الحال، والتقدير: ويُخْرِجُ له يوم القيامة طائره - أي: عمله - كتابًا، أي: مكتوبًا، وهو محذوف في قراءة الجماعة، ويُخْرِجُ له يوم القيامة كتابًا، أي: ونخرج له طائره - أي: عمله - كتابًا، ويؤيد ذلك قراءة يعقوب^(٣): «وَيُخْرِجُ - أي: يخرج عمله - كتابًا». فأما قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٤)، ففيه إشكال، وذلك أنه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه، وتقديره: ليجزى الجزاء قوماً بما كانوا يكسبون، وهو شاذ قليل.

فأما قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٥)، فقال قوم: إنه كالأية المتقدمة، والتقدير: نجى النجاء المؤمنين، والصواب أن يكون «نجى» فعلاً مضارعاً، والأصل «نُنَجِّي» بنونين، فأخفيت النون الثانية عند الجيم، فظنتها قوماً إذغاماً، وليس به، ويؤيد ذلك إسكان الياء. وأما قول الشاعر [من الوافر]:

١٠٠٠ - فلو ولدت فُفيرة^(٦) جزو كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجزو الكلاب

(١) الإسراء: ١٣. وهي أيضاً قراءة مجاهد ويحيى بن وثاب.

انظر: البحر المحيط ١٥/٦؛ وتفسير القرطبي ٢٢٩/١٠؛ والكشاف ٤٤١/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣١١/٣.

(٢) الإسراء: ١٣.

(٣) وكذلك قراءة الحسن. انظر: البحر المحيط ١٥/٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣١١/٣.

(٤) الجاثية: ١٤. (٥) الأنبياء: ٨٨.

(٦) في الطبعين: «فقيرة»، وهذا تحريف.

١٠٠٠ - التخريج: البيت لجبر في خزنة الأدب ٣٣٧/١؛ والدرر ٢٩٢/٢، ولم أفع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٩٧/١؛ ومعجم الهوامع ١٦٢/١.

اللغة: فُفيرة: اسم أم الفرزدق. الجرو: ولد السبع، ومنها الكلاب.

المعنى: ذم الشاعر فُفيرة بأنها لو ولدت جرواً، لُسب بسبه كل الكلاب؛ لسوء خلفه وخلفه.

الإعراب: «فلو»: الفاء: بحسب ما قبلها. «لو»: حرف شرط غير جازم. «ولدت»: فعل ماضٍ مبني

على الفتح، والفاء: للتأنيث لا محل لها. «فُفيرة»: فاعل مرفوع بالضممة. «جرو»: مفعول به منصوب. «كلب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لُسب»: اللام: واقعة في جواب «لو». «سب»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «يذلك»: الياء حرف جر. «ذا»: اسم إشارة مبني على =

فقد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو «الكلاب»، وقد تأوله بعضهم بأن جعل «الكلاب» منصوباً بـ«ولدت»، ونصب «جرو كلب» على النداء. وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: فلو ولدت فقيرة الكلاب، يا جرو كلب، لَسَبَّ السَّبُّ بذلك.

قال صاحب الكتاب: ولكن إن قصدت الاختصارَ على ذكر المدفوع إليه، والمبلوغ به، قلت: «دفع إلى زيد»، و«بلغ بعطائك»، وكذلك لا تقول: «ضرب زيداً ضرباً شديداً، ولا يوم الجمعة، ولا أمام الأمير»، بل ترفعه^(١) وتنصبها.

قال الشارح: يريد أن الفعل المتعدي إلى مفعول أو أكثر، إذا كان معه جاز ومجرور، جاز أن تقتصر على المجرور، ولا تذكر المفعول الصحيح، نحو قولك: «دفع عمرو إلى زيد»، فإذا بنيت لما لم يسم فاعله، جاز أن تقيم الجاز والمجرور مقام الفاعل، نحو قولك: «دفع إلى زيد»، و«بلغ بعطائك»، وكذلك لو كان معك ظرف أو مصدر، جاز أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل، نحو: «ضرب اليوم»، و«ضرب الضرب الشديد»؛ لأنك إذا لم تذكر المفعول، كان بمنزلة الفعل اللازم.

قال صاحب الكتاب: وأنا سائر المفاعيل فمستوية الأقدام، لا تفاعل بينها إذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لأيتها شئت صحيح غير ممتنع، تقول: «استخف بزيد استخفاً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير» إن أسندت إلى الجاز مع المجرور، ولك أن تُسند إلى «يوم الجمعة»، أو أي غيره، وتترك ما عداه منصوباً.

قال الشارح: يريد أن ما عدا المفعول به مما ذكرنا من الجاز والمجرور، والمصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، متساوية في جواز إقامة أيها شئت

= السكون في محل جر بحرف الجر. واللام للبعد، والكاف للخطاب، والجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل. «الجرو»: بدل من اسم الإشارة مجرور. «الكلاب»: مفعول به. فيل للفعل «سب» وقيل لفعل محذوف تقديره «أذم». وقيل غير ذلك. والالف: للإطلاق.

وجملة «لو ولدت... لسب» بحسب الفاء. وجملة «ولدت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لسب»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح، فقد جعل هؤلاء «بذلك» نائين عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح «الكلاب».

(١) أي: ترفع «زيداً»، وتنصب المفاعيل الأخرى.

مقام الفاعل، إذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله. لا يمتنع إقامة شيء منها مقام الفاعل، كما كان ذلك مع المفعول به، فهذا ما لا خلاف فيه، لأن فيه فائدة، إنما الخلاف في الأولى منها، فذهب قوم إلى أن الاختيار إقامة الجار والمجرور؛ لأنه في مذهب المفعول به، فإذا قلت: «سرتُ يزيد»، فالسير وقع به، وقال قوم: الظرف أولى لظهور الإعراب فيه.

فإن قيل: فالإعراب أيضًا يظهر في المصدر كما يظهر في الظرف، قيل: ذاك صحيح، إلا أن الظرف فيه زيادة فائدة، لأن الفعل دال على المصدر، وليس بدال على الظرف. وقولنا: «مستوية الأقدام» يحمل على التساوي في الجواز فاعرفه.

فصل

[ما يتوب عن الفاعل عند وجود مفعولين متغايرين]

قال صاحب الكتاب: ولك في المفعولين المتغايرين أن تُسند إلى أيهما شئت، تقول: «أعطي زيدَ درهمًا»، و«كُسي عمرو جُبَّةً»، و«أعطي درهمَ زيدًا»، و«كُسيَتْ جُبَّةُ عمرو»، إلا أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن، وهو «زيد»، لأنه عاط، و«عمرو»، لأنه مكنس.



قال الشارح: اعلم أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين على ضربين:

أحدهما: ما كان داخلًا على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعله، فنصَّبهما جميعًا، واعتبار ذلك بأن يكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى، نحو: «ظننت» وأخواتها، تقول: «ظننت زيدًا قائمًا»، فتجد القائم هو زيد، وزيد هو القائم.

والثاني: ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول، نحو: «أعطيت زيدًا درهمًا»، و«كسوت بكرًا جُبَّةً»، فما كان من الضرب الثاني، وبني لما لم يسم فاعله، كان لك أن تقيم أيهما شئت مقام الفاعل، فتقول: «أعطي زيدَ درهمًا»، إذا أتمت الأول مقام الفاعل، فإن شئت قلت: «أعطي درهمَ زيدًا»، فتقيم الثاني مقام الفاعل؛ لأن تعلُّقهما بالفعل تعلُّق واحد، فكان حكمهما واحدًا، إلا أن الأولى إقامة الأول منهما مقام الفاعل من حيث كان فاعلًا في المعنى؛ لأنه هو الآخذ للدرهم، فلما اضطُررنا إلى إقامة أحدهما مقام الفاعل، كان إقامة ما هو فاعل مقام الفاعل أولى، وهذا معنى قوله: «لأنه عاط»، أي: آخذ، من «عَطَا يَعْطُو» إذا تناول.

واعلم أن صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد، والصواب أن يُقال: «ما لم يكن هناك لبس أو إشكال، فإن عرض في الكلام لبس أو إشكال، امتنع إقامة الثاني

مقام الفاعل، وذلك إذا قلت: «أعطى زيدٌ محمدًا عبده»، أو نحوه مما يصح أخذه، فإن هذا ونحوه مما يصح منه الأخذ، إذا بنيت لما لم يسم فاعله، لم تُقيم مقام الفاعل إلا المفعول الأول، فتقول: «أعطى محمدٌ عبدًا»، ولا يجوز إقامة «العبد» مقام الفاعل، فتقول: «أعطى عبدٌ محمدًا»؛ لأن «العبد» يجوز أن يأخذ «محمدًا» كما يجوز لمحمد أن يأخذ العبد، فيصير الآخذ مأخوذًا. فأما «أعطى درهمٌ زيدًا» فحسن؛ لأن «الدراهم» لا يأخذ زيدًا، فإن رُفع؛ فلا تتوهم فيه أنه آخذ لزيد.

وما كان من الضرب الأول، وهو ما كان داخلًا على المبتدأ والخبر، نحو: «ظننت وأخواتها»؛ فإنك إذا بنيت من ذلك فعلًا ما لم يسم فاعله، لم تُقيم مقام الفاعل إلا المفعول الأول، نحو: «ظنن زيدًا قائمًا». ولا تقيم المفعول الثاني مقام الفاعل؛ لأن المفعول هنا قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبرًا لمبتدأ، نحو قولك: «علمتُ زيدًا أبوه قائمًا». والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه، ولأنه قد يتغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا أخاك»، فالشك واقع في الأخوة لا في «زيد»، كما أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا قائمًا»، فالشك إنما وقع في قيام زيد، فلو قدّمت «الأخ»، وأخرت «زيدًا»، لصارت الأخوة معلومة، والشك واقع في التسمية، فلذلك لا يجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لتغير المعنى.

وقد أجاز ابن درستويه: «ظنن خارج زيدًا»، فيقيم المفعول الثاني من مفعولي «ظننت» مقام الفاعل إذا كان نكرة مفردًا، وذلك لزوال الإشكال، قال: لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لا يكون نكرة، وكذلك المفعول الأول لا يكون نكرة.

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فيلزمه إقامة المفعول الأول مقام الفاعل إذا بني لما لم يسم فاعله، لأنه فاعل في المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: «علم زيدٌ عمرًا خير الناس» أن زيدًا هو العالم بحال عمرو، ثم قلت: «أعلم الله زيدًا عمرًا خير الناس» فيصير زيدٌ مفعولًا؟ فإذا لم يسم الفاعل، وجب أن يُقام من هو فاعل في المعنى مقام الفاعل، وهو المفعول الأول. ولو أقمت الثاني، لتغير، ولم يُغْلَم أنه الفاعل في الأصل، أو المفعول، فلذلك لم تكن بالخيار. ولا يجوز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لما تقدّم ذكره من أنه قد يكون جملة، وربما أشكل على ما وصفنا في باب «ظننت»، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

أفعال القلوب

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي سبعة: «ظننتُ»، و«حسبتُ»، و«خلتُ»، و«زعمتُ»، و«علمتُ»، و«رأيتُ»، و«وجدتُ»، إذا كُنَّ بمعنى معرفة الشيء على صفة، كقولك: «علمتُ أخاك كريماً»، و«رأيتُه جواداً»، و«وجدتُ زيداً ذا الجفاظ». تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إضماؤها على الشك واليقين، فتتصبب الجزءين على المفعولية. وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما.



قال الشارح: اعلم أن هذه الأفعال أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك. فالعلم هو القطع على شيء بتقني أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضرورياً وعقلياً، فالضروري كالمذكر بالحواس الخمس، نحو: «علمنا بأن السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأنّ الاثنين أكثر من واحد، وأقل من الثلاثة». ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية كالعلم بالألم واللذة ونحوهما. وأمّا العقلي، فما كان عن دليل من غير معارض، فإن وجد معارض من دليل آخر، وتردد النظر بينهما على سواء، فهو شك. وإن رجح أحدهما، فالراجع ظن، والمرجوح وهم.

والأفعال الدالة على هذه الأمور سبعة: «علمتُ»، و«رأيتُ»، و«وجدتُ»، و«ظننتُ»، و«حسبتُ»، و«خلتُ»، و«زعمتُ». فالثلاثة الأول متواخية، لأنها بمعنى العلم. والثلاثة التي تليها متواخية، لأنها بمعنى الظن. و«زعمتُ» مفردة لأنه يكون عن غير علم وظن والغالب عليه القول عن اعتقاد.

والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «علمتُ زيداً منطلقاً»، فإنما وقع علمك بانطلاقه إذ كنت عالماً به من قبل، فالمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ.

وهذا معنى قوله: «إذا كنّ بمعنى معرفة شيء على صفة» يعني أن المخاطب قد كان يعرفه لا متصفاً بهذه الصفة، وفائدة الإخبار الآن اتصافه بصفة كان بجهلها، وذلك متعلق بالخبر، والضمير في قوله: «إذا كنّ» يعود إلى الثلاثة الأواخر، وهي «رأيت»، و«علمت»، و«وجدت»؛ لأنها بمعنى العلم والمعرفة، وسائر أخواتها شكٌّ وظنٌّ، ولما كانت هذه الأفعال داخلّة على المبتدأ والخبر ومعناها متعلّقة بهما جميعاً لا بأحدهما: أمّا تعلّقها بالخبر، فلأنه موضع الفائدة، وبالمبتدأ فللإيدان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقّنة، وجب أن تنصبهما جميعاً؛ لأن الفعل إذا اشتغل بفاعلٍ وزفعه، فجميع ما يتعلّق به غيره يكون منصوباً، لأنه يصير فضلة.

وقوله: «إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين» تحرّز ممّا إذا قصد إلغاؤها، فإنها لا تعمل شيئاً.

وقوله: «وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما» يعني شرائط المبتدأ والخبر وأحوالهما، لا تتغيّر ذلك بدخول هذه الأفعال عليهما.

فصل

[استعمال «أرى» و«أقول» بمعنى «ظننت»]

قال صاحب الكتاب: ويُسْتَعْمَل «أرى» استعمال «ظننت»، فيقال: «أرى زيداً منطلقاً»، و«أرى عمراً ذاهباً»، و«أرى ثرياً بشراً جالساً»، ويقولون في الاستفهام خاصة: «متى تقول زيداً منطلقاً؟» و«أقول عمراً ذاهباً؟» و«أكل يوم تقول عمراً منطلقاً؟» بمعنى «تظنّ». قال [من الوافر]:

١٠٠١ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

١٠٠١ - التخرّيج: البيت للكميت بن زيد في خزنة الأدب ٩/١٨٣، ١٨٤؛ والدرر ٢/٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٢؛ وشرح التصريح ١/٢٦٣؛ والكتاب ١/١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٢٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي المرنّضى ١/٣٦٣؛ وأوضح المسالك ٢/٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ وخزنة الأدب ٢/٤٣٩؛ وشرح الأشموني ١/١٦٤؛ وشرح ابن عفيف ص ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/٣٤٩؛ وجمع الهوامع ١/١٥٧.

اللغة: الجهال: من الجهل، وهو السفه والعصيان، أو عدم المعرفة. المتجاهل: هو المتظاهر بالجهل.

المعنى: أنظروا أن بني لؤي جهال حقيقة، أم أنهم يتظاهرون بالجهل؟

الإعراب: «أجهالاً»: الهمزة: للاستفهام، و«جهالاً»: مفعول به ثاني مقدم لـ «تقول» منصوب.

«تقول»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «بني»: مفعول به أول

منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «لؤي»: مضاف إليه مجرور. «لعمري»:

اللام: للابتداء، و«عمر»: مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «قسمي»، وهو مضاف. «أبيك»: مضاف =

وقال عُمَرُ بن أَبِي زَيْبَةَ [من الكامل]:

١٠٠٢ - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا
وبنو سُلَيْمٍ يَجْعَلُونَ بَابَ «قُلْتُ» أَجْمَعَ مِثْلَ «ظَنَنْتُ» .

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ «أَرَى» ممّا يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، وهو منقول من «رَأَيْتُ»، و«رَأَى»، إذا كان من رؤية القلب، له معنيان: أحدهما العلم، والآخر الجسبان والظن. فإذا بني لما لم يسم فاعله، أُقيم المفعول الأول مقام الفاعل، ونُصب ما بقي من المفاعيل، فتقول: «أَرَيْتُ عمراً منطلقاً»، أي: ظننت

= إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «أم»: حرف عطف. «متجاهلينا»: معطوف على «جهالاً» منصوب بالياء، والألف: للإطلاق.

وجملة «تقول...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. والشاهد فيه قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظنّ»، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهالاً»، والثاني قوله: «بني لؤي». ومع أنه فصل بين حرف الاستفهام والفعل بفواصل، وهو قوله: «جهالاً»، فإن هذا الفصل لم يمنع الإعمال، لأنّ الفاصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثاني.

١٠٠٢ - التخرّيج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢؛ وخزانة الأدب ٤٣٩/٢، ١٨٥/٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١٧٩/١، والكتاب ١٢٤/١؛ ولسان العرب ٥٧٥/١١ (قول)؛ والمقاصد النحويّة ٢/٤٣٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ ورصف المباني ص ٨٩؛ وشرح التصريح ١/٢٦٢؛ ولسان العرب ٢٧٩/١١ (رحل)، ٢٦٦/١٢ (زعم)؛ والمقتضب ٣٤٩/٢.

المعنى: إنّ الرحيل محتمّ اليوم أو غداً، فمتى يا ترى تجمعنا دار واحدة؟ الإعراب: «أما»: حرف شرط وتأکید. «الرحيل»: مبتدأ مرفوع. «فدون»: الفاء: ربطة لجواب «أما»، و«دون»: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. «بعد»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «غد»: مضاف إليه مجرور. «فمتى»: الفاء: حرف استئناف، و«متى»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب على الظرفيّة الزمانيّة، متعلّق بـ «تقول». «تقول»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «الدار»: مفعول به أول منصوب. «تجمعنا»: فعل مضارع مرفوع، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. وجملة «أما الرحيل فدون...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «متى تقول...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقول»: في محلّ جز بالإضافة. وجملة «تجمعنا»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تقول».

والشاهد فيه قوله: «تقول الدار تجمعنا» حيث استعمل الفعل «تقول» بمعنى «تظنّ»، ونصب به مفعولين: أولهما قوله: «الدار»، وثانيهما جملة «تجمعنا»، ولم يقصد به الحكاية، ولولا ذلك لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محلّ رفع خبر، وكانت جملة المبتدأ وخبره في محلّ نصب مقول القول.

عمراً منطلقاً. فإذا أَظَنَّهُ غيرَه، فقد ظنَّ، فلذلك تقول: «أَرَى زَيْدًا منطلقاً» بمعنى «ظننتُ»، و«أَيْنَ تَرَى بشراً جالساً»، والمراد: أين تظنُّ؟ لأنه ظانٌّ إذا أَظَنَّهُ غيرَه، وأكثرُ ما يُستعمل ذلك مع المتكلم.

وقد يُجرون القَوْلَ مجرى الظنِّ، فيُعمِلونه عمله، فإذا دخل على المبتدأ والخبر، نصبهما؛ لأن القول يدخل على جملة مُفيدة فيتصوّرُها القلبُ، ويرجع عنده، وذلك هو الظنُّ والاعتقاد، والعبارة باللسان عنه هو القول، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه. ألا ترى أنه يُقال: «هذا قولُ فلان»، و«مذهبُ فلان»، و«ما تقول في مسألة كذا؟» ومعناه: ما ظنُّك؟ وما اعتقادُك؟ فمنهم من يعملُه عملَ الظنِّ مطلقاً، نحو: «قال زيدُ عمراً منطلقاً»، ويقول زيدُ عمراً منطلقاً، من غير اشتراط شيء، كما أن الظنَّ كذلك، وهي لغة بني سُلَيْم.

ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهامٌ، وأن يكون القول فعلاً للمخاطب، وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف. فأما اشتراط الاستفهام؛ فلأن بابه أن يقع محكيًا، ولا يدخل في باب الظنِّ إلا مع الاستفهام، لأن الغالب أن الإنسان لا يُسأل عن قوله، إذ ذاك ظاهرًا، إنما يسأل عن ما يُجنُّه ويعتقده لُحْفَاهُ.

وأما اشتراط الخطاب، فلأن الإنسان لا يُسأل عن ظنِّ غيره، إنما يسأل عن ظنِّ نفسه، فلذلك تقول: «متى قلتَ زيدًا منطلقاً؟» و«أتقول زيدًا قائماً؟» ولا يجوز بياء الغيبة، فلا تقول: «متى يقول زيدًا قائماً؟» ولا يفصل بينه وبين أداة الاستفهام بغير الظرف، فلا يجوز: «أأنت تقول زيدًا قائماً؟» لأنك تفصل بالاسم المبتدأ بين أداة الاستفهام والفعل، فخرجت «تقول» عن الاستفهام، وعادت إلى حكمها من الحكاية، كما تقول: «أأنت زيدٌ مررت به؟» ترفع، والاختيارُ النصب؛ لأن الاستفهام لم يقع على الفعل، فأما قوله [من الوافر]:

أَجْهَالًا تَقُولُ... إلخ

فإن البيت للكُمَيْت، والشاهد فيه إعمالُ «تقول» عملَ «تظنُّ»؛ لأنها بمعناها، ولم يرد قولُ اللسان، وإنما أراد اعتقاد القلب. ولم يفصل الاسمُ هنا؛ لأنه مفعول مؤخر في الحكم. والتقدير: أتقول بني لؤي جهالاً، أي: أتظنُّهم كذلك، وأراد بني لؤي قُرَيْشًا؛ لأنها تنتمي إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، والنضر أبو قريش.

وهذا البيت من قصيدة يفخر بها على اليَمَن، ويذكر فضل مُضَرَ عليهم، فيقول: أتظنُّ قريشًا جاهلين أو متجاهلين حين استعملوا اليَمانيين على ولايتهم، وآثروهم على

المُضْرِبِينَ مع فضلهم عليهم . والمتجاهل الذي يستعمل الجهل ، وإن لم يكن من أهله ،
ألا ترى إلى قول الآخر [من الرجز]:

١٠٠٣- إذا تَخَاوَزْتُ وما بي مِن خَزَرٍ

وأما قول الآخر [من الكامل]:

أما الرحيل... إلخ

فالبيت لعمَرَ بن أبي زُبَيْعة المَخْزُومِي ، والشاهد فيه نصب الدار بـ «تقول» لما ذكرناه من
خروجها إلى معنى الظن كما تقدّم . يقول: قد حان رحيلنا عَمَّنْ نُحِبُّ ، ومفارقتنا في غِدِّ ، وعبر
عنه بقوله: دون بعد غد ، فمتى تجمعنا الدار بعد هذا الافتراق فيما تظنُّ ، وتعتقد؟

فصل

[المعاني الأخرى لأفعال القلوب]

قال صاحب الكتاب: ولها ما خلا «حسب» و«خلت» و«زعمت» معاني أخرى، لا
تتجاوز عليها مفعولاً واحداً، وذلك قولك: «ظننته» من الظنة، وهي التهمة. ومنه قوله
تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾^(١)، و«علمته» بمعنى: عرفته.



١٠٠٣- التخريج: الرجز لأرطاة بن سهية في سمط اللآلي ص ٢٩٩؛ ولعمرو بن العاص في شرح أبيات
سبويه ٣٩٤/٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٦؛ والمحتسب ١٢٧/١؛ والمقتضب ٧٩/١.
وجاء في سمط اللآلي ص ٣٠٠ أن بعض الناس يروي الرجز لأبي غطفان الصاردي، ومن قال إنها
لعمرو بن العاص فقد أخطأ وإنما قالها عمرو متمثلاً. وفي شرح أبيات سبويه ٣٩٤/٢، ٣٩٥ أن
الرجز لعمرو بن العاص قاله في يوم صفين، وأنه يروي أيضاً للنجاشي الحارثي، ثم قال صاحب
الشرح: «وأظن أنه يروي لغيرهما أيضاً». ويَعْدُه:

ثُمَّ كَسَزْتُ الْعَيْنَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ

أَلْفَيْتَنِي الْوَزَى بِعَبْدِ الْمُتَنَنَزِرِ

ذَا ضَوْلَةٍ فِي الْمُضْمَنَاتِ الْكُبَرِ

اللغة: التَخَاوَزُ: أن تُقَارِبَ ما بين جفنيك إذا نظرت. والخَزَرُ: ضيق مؤخر العين خلقة.

المعنى: يقول: قاربْتُ ما بين جفوني على اتساع عيني إيهاماً بأنني لا أدقُّ النظر.

الإعراب: «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق

بالجواب. «تخاوزت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «الفاعل»، والهاء: ضمير متصل مبني على

النظم في محل رفع فاعل. «وما»: الواو: حالية، «ما»: نافية. «بي»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم.

«من»: حرف جر زائد. «خَزَرُ»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وقد سَكَنَ لضرورة القافية.

وجملة «تخاوزت»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «ما بي من خَزَرٍ»: حالية، محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «تَخَاوَزْتُ» بمعنى تكَلَّفَ الخَزَر.

قال الشارح: اعلم أنه قد توجه بعض هذه الأفعال إلى معانٍ آخر، فلا تفتقر إلى مفعولين، وتكتفي بمفعول واحد، فمن ذلك «ظننت» وهي تُستعمل على ثلاثة أضرب: ضربٌ على بابها، وهو بإزاء ترجيح أحد الدليليْن المتعارضين على الآخر، وذلك هو الظن، وهي، إذا كانت كذلك، تدخل على المبتدأ والخبر، ومعناها متعلق بالجملة على ما تقدم. وقد يقوى الراجع في نظر المتكلم، فيذهب بها مذهب اليقين، فتجري مجرى «علمت»، فتقتضي مفعولين أيضاً. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَبَّ الْمَجْرُومِ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَافِعُوهَا﴾^(١)، فالظنُّ ههنا يقينٌ، لأنَّ ذلك الحين ليس حين شك. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٠٤- فقلتُ لهم ظنُّوا بالقيِّ مُدْجِجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارَسِي الْمُسَرَّدِ
والمراد: اعلّموا ذلك وتيقنوه؛ لأنه أخرجه مخرج الوعيد، ولا يحصل ذلك إلا مع اليقين. وقد يقوى الشك بالنظر إلى المرجوح، فتصير في معنى الوهم، فتقول: «ظننتُ زيداً» في معني أنَّهمته، أي: اتخذته مكاناً لوهمي، فهي لذلك تكتفي بمفعول واحد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾^(٢)، أي: بمُتَّهَمٍ، و«ظنين» هنا بمعنى مظنون، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ كان مفعولاً، فأقيم مقام الفاعل.

(١) الكهف: ٥٣.

١٠٠٤ - التخريج: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٧؛ ولسان العرب ٢٧٢/١٣ (ظنن)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٦؛ والمحاسب ٣٤٢/٢؛ ومجالس ثعلب ص ١٩٩.

اللغة: المدجج: المسلح كثيراً، والقنفذ. سراة القوم: ساداتهم. المسرد: الدرع المحكم النسيج. المعنى: اجعلوا هؤلاء الفرسان المسلحين، والذين يرتدي ساداتهم وقادتهم الدروع الفارسية المحكمة النسيج، موضع ظنكم.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: استئنافية، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«قلت». «ظنوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لانصالة بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بالقي»: جار ومجرور متعلقان بـ«ظنوا»، (علامة الجز الياء لأنه مثني). «مدجج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سراتهم»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«هم»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «في الفارسي»: جار ومجرور متعلقان بخبر «سراة المحذوف، بتقدير: «متدرعون». «المسرد»: صفة «الفارسي» مجرورة بالكسرة.

وجملة «فقلت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ظنوا»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «سراتهم متدرعون»: في محل جر صفة.

والشاهد فيه قوله: «ظنوا بالقي» حيث استعمل الفعل «ظن» لليقين.

(٢) التكويد: ٢٤. وفي النص المصحفي: «بظنين» وقرأ الكسائي وابن عباس وابن محيصن ومجاهد وكثيرون غيرهم: «بظنين».

انظر: البحر المحيط ٤٣٥/٨؛ وتفسير الطبري ٥٢/٣٠؛ وتفسير القرطبي ٢٤٢/١٩؛ والكشاف ٤/٢٢٣؛ والنشر في القراءات العشر ٣٩٨/٢، ٣٩٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨٥/٨ - ٨٦.

وأما من قرأ «بِضْنين»، فإنه أراد بتخيّل. و«فَعِيلٌ» ههنا بمعنى فاعِلٍ، أي: باخل، لأنه لازمٌ، لا يَبْتَنِي منه مفعولٌ، فلذلك لا يصح أن يقدر «ضنين» به.

ومن ذلك «علمت» إذا أُريد به معرفة ذات الاسم، ولم يكن عارفاً به قبل ولا بدّ فيه من شيء من إدراك الحاسة، فتقول: «علمت زيداً» أي: عرفته شخصه، ولم تكن عرفته قبل، وليس بمنزلة قولك: «علمت زيداً عالمًا» إذا أخبرت أنك علمته متصفًا بهذه الصفة، ولم تكن عرفته قبل بذلك، وإن كنت عارفاً بذاته مجردة من هذه الصفة.

قال صاحب الكتاب: و«رأيت» بمعنى «أبصرته»، و«وجدت الضالّة» إذا أصبّتها، وكذلك «أريث الشيء» بمعنى بَصُرْتُهُ، أو عُرِفْتُهُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرَانَا مَنَاسِكَا﴾^(١)، و«أثقول إن زيداً منطلق؟» أي: أثقوه بذلك.

قال الشارح: «رأيت» تجيء على ضربين: أحدهما بمعنى إدراك الحاسة، تقول: «رأيت زيداً»، أي: أبصرته، فتتعدّى إلى مفعول واحد. ولا يكون ذلك المفعول إلّا ممّا يُبْصَر. قال الله تعالى: ﴿وَنَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٢)، ف«نرى» ههنا بمعنى: بَصُرَ العين، والهاء والميم به مفعول، و«ينظرون إليك» في موضع الحال. والثاني أن تكون من رؤية القلب، فتتعدّى إلى مفعولين. وله معنيان: الجسبان والعلم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَوْهُ قَرِيبًا﴾^(٣)، أي: يحسبونه بعيدًا، ونراه قريبًا، أي: نعلمه، لأن القديم سبحانه عالمٌ بالأشياء من غير شك ولا حسابان.

ومن ذلك «وجدت»، فلها أيضًا معنيان: أحدهما وجود القلب بمعنى العلم، فتتعدّى إلى مفعولين كما يتعدّى العلم إليهما، فتقول: «وجدت زيداً عالمًا»، أي: علمت ذلك منه. وتكون بمعنى الإصابة، فتكتفي بمفعول واحد، كقولك: «وجدت زيداً ضالته»، أي: أصابها.

وأما «أريث»، فقد تقدّم من قولنا أنها تستعمل على ضربين: أحدهما أن تكون من رؤية القلب، فتتعدّى إلى مفعولين، والثاني أن تكون من رؤية العين، فتكتفي بمفعول واحد، فعلى هذا الثاني إذا نقلتها بالهمزة، صارت تتعدّى إلى مفعولين، نحو قولك: «أريث زيداً عمرًا»، أي: جعلته يراه.

قال الله تعالى: ﴿وَأَرَانَا مَنَاسِكَا﴾^(٤)، فعذاها إلى مفعولين. فإذا بنيتها لما لم يسم فاعله، فقلت: «أريث الشيء»، أقمت المفعول الأول مقام الفاعل فرفعته، وهو التاء،

(٢) الأعراف: ١٩٨.

(١) البقرة: ١٢٨.

(٤) البقرة: ١٢٨.

(٣) المعارج: ٦ - ٧.

وتركت الثاني على حاله منصوبًا، فقد صارت «أُريتُ» لها معنيان: أحدهما أن تكون من رؤية القلب، فتتعدى إلى مفعولين. وأصلها قبل بنائها لما لم يسم فاعله أن تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. والثاني أن تكون من رؤية العين، فتكتفي بمفعول واحد، وأصلها قبل بنائها لما لم يسم فاعله أن تتعدى إلى مفعولين، ولذلك ذكرها ههنا؛ لأنها على معنيين.

وأما «أتقول إن زيدًا منطلق؟» فإنه يجوز في «أن» الكسر والفتح، لكن على تقديرين: إن جعلت القول على بابهِ من الحكاية، كانت «إن» بعد الفعل مكسورة، نحو قولك: «قال زيد إن عمرًا منطلق؟» لأنك إنما تحكي قوله ولفظه مبتدئًا بكسر «إن»؛ ولذلك قال: «أتقوه بذلك»، يريد أنه من عمل اللسان، لا من فعل القلب. وإن اعتقدت أنه بمعنى الظن، فتحت «أن»، وقلت: «أتقول أن زيدًا منطلق؟» كما تقول: «أظن أن زيدًا منطلق؟» ويكون من فعل القلب، ليس للسان فيه حظ، وتكون «أن» واسمها وخبرها قد سدت مسد مفعولين. وأما على رأي بني سُلَيم، فيجوز فتح «أن» بعد جميع أفعال القول؛ لأنهم يُجرون باب القول أجمع مجرى الظن.

فأما «خال»، و«حسب»، و«زعم»، فليس لها إلا قِسْم واحد، وهو معنى الشك، ولذلك استثناها في أول الفصل.

فصل

[الاقتصار على أحد المفعولين]

قال صاحب الكتاب: ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد المفعولين في نحو: «كسوت»، و«أعطيت» مما تغاير مفعولاه غير ممتنع، تقول: «أعطيت درهمًا»، ولا تذكر من أعطيته، و«أعطيت زيدًا»، ولا تذكر ما أعطيته. وليس لك أن تقول: «حسبت زيدًا»، ولا: «منطلقًا» وتسكت، لفقْد ما عقدت عليه حديثك.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن الأفعال المتمتعية إلى مفعولين على ضربين: ضرب لا يكون الفعل فيه^(١) من أفعال الشك واليقين، ولا يدخل^(٢) على مبتدأ وخبر، نحو: «أعطيت»، و«كسوت». تقول: «كسوت زيدًا ثوبًا»، و«أعطيته درهمًا»، فالمفعول الأول مُغايرٌ للمفعول الثاني من طريق المعنى، وهو فاعل، ألا ترى أن زيدًا يكتسي الثوب، وأنه آخذٌ للدرهم، وليس الدرهم بزيد، ولا زيدٌ بالثوب؟ ألا ترى أنك لو أسقطت الفعل والفاعل، لم يجز أن تقول: «زيدٌ ثوبٌ» ولا «زيدٌ درهمٌ» لأن الثاني ليس

(١) في الطبعتين: «فيها»، وهذا تحريف، وقد صوّته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص ٩٨٩.

(٢) في الطبعتين: «تدخل»، وهذا تحريف، وقد صوّته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص ٩٨٩.

الأول؟ فلذلك قال: «مما تغاير فيه المفعولان». وإذا كان ذلك كذلك، جاز في هذه المسألة ثلاثة أوجه: منها الاكتفاء بالفاعل مع الفعل، فتقول: «أعطيت»، و«كسوت»؛ لأن الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها، ويحصل بها فائدة للمخاطب.

وذكر المفعول فائدة أخرى تزيد على إفادة الجملة، فإن ذكرت المفعولين، كان تناهياً في البيان والفائدة بذكر المُعْطِي وهو الفاعل، ومن أُعْطِيَ، وهو المفعول الأول، وما أُعْطِيَ، وهو المفعول الثاني.

ولك أن تقتصر على أحد المفعولين، ويكون توسطاً في البيان والفائدة. فتقول: «أعطيت درهماً»، فأفدت المخاطب جنس ما أعطيت من غير تعيين من أعطيت.

وأما الضرب الآخر، فإنه يتعدى إلى مفعولين، وهو من أفعال الشك واليقين، وتدخل على المبتدأ والخبر، نحو: «ظننت زيدا قائماً»، و«حسبت بكرًا منطلقاً»، وقد تقدم ذكرها قبل. فما كان من هذه الأفعال، فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين فيها دون الآخر، وذلك لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، ولا بد لكل واحد منهما من صاحبه؛ لأن بمجموعهما تتم الفائدة للمخاطب، فالمفعول الثاني معتمد الفائدة، والمفعول الأول معتمد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: «ظننت زيدا قائماً» فالثبوت إنما وقع في قيام زيد، لا في ذاته؟ وإنما ذكرت المفعول الأول لبيان من أسند إليه هذا الخبر، فلما كانت الفائدة مرتبطة بهما جميعاً، لم يجز إلا أن تذكرهما معاً، فلو قلت: «ظننت زيدا»، وسكت، أو «ظننت قائماً»، لم يجز كما جاز في «أعطيت» لما ذكرناه. وهذا معنى قوله: «لقد ما عقدت عليه حديثك»، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: فأما المفعولان معاً، فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين. قال الله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى الْوَعْدِ﴾^(١)، وفي أمثالهم: «من يسمع يخل»^(٢)، وأما قول العرب: «ظننت ذاك»، ف«ذاك» إشارة إلى الظن، كأنهم قالوا: «ظننت»، فاقترضوا. وتقول: «ظننت به» إذا جعلته موضع ظنك، كما تقول: «ظننت في الدار». فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها في «ألقى بيديه»، لم يجز السكوت عليه.

(١) الفتح: ١٢.

(٢) ورد المثل في أمثال ٥٦٤/٢؛ وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢؛ وفصل المقال ص ٤١٢؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩٠؛ ولسان العرب ٢٢٦/١١، ٢٢٧ (خيل)؛ والمستقصى ٣٦٢/٢؛ ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢.

يُخَلُّ: يظن ويثبته. بقوله الرجل إذا بلغ شيئاً عن رجل فأنهمه. وقيل: معناه أن من يسمع أخبار الناس ومعانيهم، يقع في نفسه المكروه عليهم.

قال الشارح: أما باب «أعطى»، و«كسا»، فقد تقدّم الكلام عليه في جواز السكوت على الفاعل؛ لأنها جملة من فعل وفاعل يحصل للمخاطب منها فائدة، وهو وجود الإعطاء والكسوة، إذ قد يجوز أن يوجد منه ذلك. وأمّا أفعال القلوب، وهي باب «ظننت» وأخواتها، فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل. فامتنع قوم من جواز ذلك، وقالوا: لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم. فإذا قلت: «ظننت»، أو «علمت»، لم يجز؛ لأنك أخبرت بما هو معلوم عنده. والوجه جوازه؛ لأنك إذا قلت: «ظننت»، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين. وإذا قلت: «علمت»، فقد أخبرت أنه ليس عندك شك.

وكذلك سائرهما، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه، وعليه أكثر النحويين. قال الله تعالى: ﴿وظَنَنْتُمْ ظَنَّكُمْ كَثْرًا﴾^(١)، فأتي بالمصدر المؤكّد، وكأنّه قال: «وظننتم»؛ لأن التأكيد كالتركيب. ومن أمثال العرب «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»، ففي «يخل» ضمير فاعل، ولم يجيء بالمفعولين، فعلى هذا تقول: «ظننت ظناً»، و«ظننت يوم الجمعة»، و«ظننت خلقك». كل ذلك جائز، وإن لم تذكر المفعولين.

وأما قول العرب: «ظننت ذاك»، فإنما يعنون ذلك الظن، فيكون «ذا» إشارة إلى المصدر لدلالة الفعل عليه. وقد جاز أن تقول: «ظننت» من غير مفعولين. وإذا جثت بـ«ذاك» وأنت تعني المصدر؛ فإنما أكّدت الفعل، ولم تأت بمفعول يُخرج إلى مفعول آخر، فـ«ظننت» ههنا يعمل في «ذاك» عمله في الظن، كما يعمل «ذهبت» في «الذهاب».

وتقول: «ظننت به» إذا جعلته موضع ظنك، كما تقول: «نزلت به»، و«نزلت عليه» مجراه ههنا مجرى الظرف، فلا يخرج إلى ذكر مفعول آخر. فإن جعلت الباء زائدة، كان الضمير مفعولاً، ولم يكن بدّ من ذكر المفعول الثاني؛ لأنك ذكرت المفعول الأول، وصار التقدير: «ظننت زبداً»، كما كان التقدير في «ألقى بيده»: ألقى يده. والباء تزداد مع المفعول كثيراً. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢)، و﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَى اللَّهَ رِئْ﴾^(٣). ولو لم تكن الباء زائدة، لما جاز أن يكون الاسم معها فاعلاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنْ بِأَلْفِ شَيْءٍ﴾^(٤). والتقدير: كفى الله. والذي يدل على زيادتها أنها إذا حذفت، يرتفع الاسم بفعل، نحو قول الشاعر [من الطويل]:

كفى الشئب والإسلام للمرء ناهياً^(٥)

(١) الفتح: ١٢.

(٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) العلق: ١٤.

(٤) النساء: ٧٩، ١٦٦.

(٥) تقدم بالرقم ٣٣٩.

فصل

[جواز إعمال أفعال القلوب وإلغائها]

قال صاحب الكتاب: ومنها أنها إذا تقدمت، أعملت، ويجوز فيها الإعمال والإلغاء متوسطة ومتأخرة. قال [من البسيط]:

١٠٠٥ - أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
ويُلغى المصدر إلغاء الفعل، فيقال: «متى زيد ظنك ذاهب»، و«زيد ظني مقيم»،
و«زيد أخوك ظني» وليس ذلك في سائر الأفعال.



قال الشارح: قد تقدم القول عن ضعف إعمال هذه الأفعال في المفعولين لكونها غير مؤثرة، ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيما تعلق بها. وإنما أعملت؛ لأن فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم، كما أن قولك: «ذكرت زيذا» يتعدى إلى «زيد»؛ لأن الذكر اختص به، وإن لم يكن مؤثراً فيه،

١٠٠٥ - التخريج: البيت لجبرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١؛ ولسان العرب ٢٢٦/١١ (خيل)؛ وللمعين المنقري في تخلص الشواهد ص ٤٤٥؛ وخزانة الأدب ٢٥٧/١؛ والدرر ٢٥٦/٢؛ وشرح التصريح ٢٥٣/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠؛ والكتاب ١٢٠/١؛ والمقاصد النحوية ٤٠٤/٢؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٨٤/٢؛ وأوضح المسالك ٥٨/٢؛ واللمع ص ١٣٧.

اللغة: الأراجيز: ج الأرجوزة، وهي شعر منظوم على بحر الرجز. توعدني: تهذني. خلت: ظنت. الخور: الضعف.

المعنى: أتهذني بأراجيزك وأنت لا تحسن نظمها، إن الأراجيز مظنة لزوم وضعف نفس الإعراب: «أبالأراجيز»: الهمزة: للاستفهام، و«بالأراجيز»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «توعدني». «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «اللؤم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «توعدني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «وفي»: الواو: حالية، و«في»: حرف جر. «الأراجيز»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «خلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «اللؤم»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «والخور»: الواو: حرف عطف، و«الخور»: معطوف على «اللؤم» مرفوع بالضمة. وجملة «أبالأراجيز توعدني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا ابن اللؤم»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «في الأراجيز اللؤم والخور»: في محل نصب حال. وجملة «خلت»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وفي الأراجيز، خلت، اللؤم والخور» حيث ألغى عمل الفعل «خلت» لتوسطه بين المبتدأ والخبر.

فلذلك تعدت هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة، لتعلقها بما ذكرنا واختصاصها به. ولأجل كونها ضعيفة في العمل، جاز أن تلغى عن العمل. وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة: تكون متقدمة على المبتدأ والخبر، وتكون متوسطة بينهما، وتكون متأخرة عنهما.

فإذا تقدمت، لم يكن بد من إعمالها؛ لأن المقتضى لإعمالها قائم لم يوجد ما يوجب الفعل، ويسوغ إبطال عمله، فوزد الاسم، وقد تقدم الشك في خبره، فمتعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه قبل دخول الشك.

فأما إذا توسطت، أو تأخرت، فإنه يجوز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها. فإذا تقدمت الجملة أو شيء منها، جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، وصير الفعل في تقدير ظرف له، كأنك قلت: «زيد منطلق في ظني»، مع أن الفعل يضعف عمله إذا تقدم معموله بإبعاده عن الصدر. ألا ترى أن قولك: «ضربت زيداً» أقوى في العمل من قولك: «زيداً ضربت»؛ ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجر إذا تقدم معموله عليه، فتقول: «لزيد ضربت»، ولا يحسن ذلك مع تأخره؟ فكذلك إذا قلت: «زيد أظن منطلق» يجوز الإعمال والإلغاء، نحو قولك: «زيد حسب منطلق»، و«زيداً حسب منطلقاً»، و«زيد منطلق حسب». فإذا ألغيت، كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر، كأنك قلت: «زيد منطلق في جنباني وظني». وإذا عملت، كان الفعل في حكم الأفعال المؤثرة، نحو: «أبصرت»، و«ضربت»، و«أعطيت».

واعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر، ضعف عمله، فإذا قولك: «زيداً حسب قائماً» أقوى من قولك: «زيداً قائماً حسب»؛ و«زيداً قائماً حسب» أقوى من قولك: «زيداً قائماً اليوم حسب». كلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخر. فاما قوله [من البسيط]:

أبـالـأـراجـيـز . . . إلـخ

البيت للعين المنقرتي يهجو الحجاج. والشاهد فيه إلغاء «خلت» حين قدم الخبر، وهو الجاز والمجور، وتوسط الفعل. فاللؤم مبتدأ، و«الخور» معطوف عليه، و«في الأراجيز» الخبر، و«خلت» ملغى لتوسطه، والمعنى: أنه قد دني بالهجاء والأراجيز، وذلك من أفعال اللؤم والتؤكة، ومن لا قدرة له؟

وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل، فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل، ومعنى إلغائه إبطال عمله لا إبطال إعرابه، فتقول: «متى زيد ظنك ذاهب؟» و«زيد ذاهب ظني»، ف«زيد» مرتفع بالابتداء، وخبره «ذاهب»، و«متى» ظرف للذهاب، و«ظنك» مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى، كأنك قلت: «متى زيد تظن ظنك منطلق». وهذا تمثيل؛ لأنه قبيح أن يؤكد الفعل الملغى. وإنما جاز مع المصدر إذا كان منفرداً، لأنه قد صار

كالبديل من الفعل، فلما كان في تقدير الفعل، جاز إلغاؤه، كما يلغى الفعل إذا توسط بين المبتدأ والخبر، وكذلك إذا تأخر، نحو قولك: «زيدٌ ذاهبٌ ظنني أو ظننا مني». والإلغاء هنا أحسن إذ كان متأخرًا، كما كان الفعل كذلك، فإن بدأت بالمصدر، وقلت: «ظنني زيدٌ ذاهبٌ اليوم»، كان الإلغاء قبيحًا ممتنعًا، كما كان في الفعل كذلك إذا قلت: «أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ»؛ لأن تقديره تقدير الفعل. فإن تقدّمه ظرفٌ أو نحوه من الكلام، نحو قولك: «متى ظنني زيدٌ ذاهبٌ؟» و«أين ظنني زيدٌ ذاهبٌ؟» جاز الإلغاء؛ لأن قبله كلامًا، فصار الفعل كأنه حشو، فإن نصبت الاسمين، وقلت: «متى ظنك زيدًا ذاهبًا؟» رفعت المصدر على الابتداء، والظرف خبره، لأن ظروف الزمان تقع أخبارًا عن الأحداث، وقد أعملت المصدر إعمال فعله، وهو أحسن هنا من الإلغاء.

وقوله: «وليس ذلك بسائر الأفعال»، يريد في باقي أخوات «ظننت» لا يجوز: «زيدٌ حسابني ذاهبٌ»، وذلك لكثرة استعمال «ظننت»، فأعرفه.

فصل

[تعليقها]

قال صاحب الكتاب: ومنها أنها تُعلّق، وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي، كقولك: «ظننتُ زيدٌ منطلقٌ»، و«علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو، وأيُّهم في الدار»، و«علمتُ ما زيدٌ بمنطلقٍ». ولا يكون التعليق في غيرها.



قال الشارح: اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظًا وتقديرًا، والتعليق إبطال عمله لفظًا لا تقديرًا، فكلُّ تعليق إلغاء، وليس كلُّ إلغاء تعليقًا. ولما كان التعليق نوعًا من الإلغاء، لم يجز أن يُعلّق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلب، وهي «علمت» وأخواته.

وإنما تُعلّق إذا وليها حروفُ الابتداء، نحو الاستفهام وجوابات القسم، فيُبطّل عملها في اللفظ، وتعمل في الموضع، فتقول: «قد علمت أزيدٌ في الدار، أم عمرو»، و«علمت إن زيدًا لقائمٌ»، و«إخالَ لعمرو أخوك»، و«أخيبَ ليقومن زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَنَّ الَّذِينَ أَحْسَنُ لِمَا بَشَّرَ أَمدًا﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَّقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَّقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢).

ومن النحويين من يجعل «ما»، و«لا»، كـ«إن» واللام، فيقول: «أظنُّ ما زيدٌ منطلقٌ»، و«أحسبُ لا يقوم زيدٌ»، فلا يُغَيَّل في اللفظ شيئًا، بل يحكم على الموضع

بالنصب؛ لأن «ما»، و«لا» يجاب بهما في القسم، فتقول: «وَاللَّهِ مَا زِيدَ مَنْطَلِقٌ»، و«تَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ».

وإنما علقت هذه الأشياء العامل؛ لأن لها صدر الكلام، فلو أعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها، لخرجت عن أن يكون لها صدر الكلام؛ وأما حروف الجز، فيجوز أن تعمل فيها، نحو قولك: بـ«مَنْ مررت»، و«إِلَى أَيُّهُمْ ذهبت»، وذلك من قبل أن الجاز والمجرور بمنزلة الشيء الواحد؛ فأما قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْفِلُونَ﴾^(١)، فـ«أَيَّ» هنا منصوب بالفعل بعده، وهو «ينقلبون» لا بـ«سيعلم».

وقوله: «ولا يكون التعليق في غيرها»، أي: لا يكون إلا في الأفعال التي تُلغى، نحو: «ظننت»، و«علمت»؛ لأن التعليق نوع من الإلغاء على ما ذكرنا، فلذلك لا تقول: «لأضربن أيهم قام»؛ لأنه فعل مؤنث لا يجوز إلغاؤه، فلا يجوز تعليقه؛ وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾^(٢)، فإن الخليل^(٣) كان يحمل ذلك على الحكاية وإضمار قول، تقديره: لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه: «أيهم أشد»، فـ«أيهم» هنا عنده استفهام مرفوع بالابتداء رفع إعراب، و«أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا» الخبر على حذف قوله [من الكامل]:

فَأَيُّهُمْ لَا خَرَجَ وَلَا مَحْرُومٌ^(٤)

أي: بالذي يُقال فيه ذلك؛ وأما سيبويه^(٥) فكان يذهب إلى أنه اسم موصول بمعنى «الَّذِي»، وقد حذف العائد من صلته، وأصله: «أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ»، فحذف «هُوَ» العائد المرفوع، ومثله قراءة من قرأ: ﴿ثَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٦)، والمراد: الذي هو أحسن، وحين حذف العائد من صلته، أشبه الغايات من نحو «قبل»، و«بعد». فإنه لما حذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضم، كذلك «أَيُّهُمْ»، لما حذف من صلتها العائد الذي هو من تمامها وبه إيضاؤها، صار كحذف المضاف إليه، فُبُنيت على الضم لذلك، وموضعها نصب بالفعل الذي هو «لننزعن». ومثله «أَضْرَبُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ». أنشد الخليل^(٧) [من المتقارب]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَمَنْ لَمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٨)

(١) الشعراء: ٢٢٧.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) تقدم بالرقم ٤٩١.

(٥) الكتاب ٣٩٨/٢ - ٣٩٩.

(٦) الأنعام: ١٥٤. وهي قراءة الأعمش والحسن وابن أبي إسحاق وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢٥٥/٤؛ وتفسير الطبري ٢٣٦/١٢؛ وتفسير القرطبي ١٤٢/٧؛ والكشاف ٢/

٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٣٥.

(٧) ليس البيت التالي في كتاب سيبويه. (٨) تقدم بالرقم ٤٩٢.

والكوفيون^(١) لا يعرفون هذا الأصل، ويُجرون «أَيًّا» مجزئ «مَنْ»، و«ما» في الاستفهام والجزاء، فإذا وقع الفعل عليها، وهي بمعنى «الذي»، نصبوها لا محالة، فيقولون: «أضرب أيُّهم أفضل». ولا فرق عندهم بين «أيُّهم هو أفضل» وبين «أيُّهم أفضل»، وحكى هارون^(٢) عنهم أنهم قرؤوا الآية بالنصب. ويؤيد ذلك ما حكاه الجرمي، قال: خرجتُ من الخَنْدَق - يعني خندق البصرة - حتى صرْتُ إلى مَكَّة، فلم أسمع أحدًا يقول: «أضرب أيُّهم أفضل»، أي: كلُّهم بنصب، ولم يذكر الكوفيون «أيُّهم أفضل»، وحكاه البصريون. فأما الآية ورفعها، فلم يرد فيها أقوال:

أحدها: - وهو قول الكسائي والفراء - أن الفعل اكتفى بالجار والمجرور عن مفعول صريح، كما يقال: «قتلت من كل قبيل»، و«أكلت من كل طعام»، فكذاك وقعت الكفاية بقوله: «لتنزعن من كل شيعة»، ابتداء بقوله: «أيُّهم أشد على الزحمن عتياً».

الثاني: وهو أن العامل في الجملة فعل دل عليه «شيعة»؛ لأن الشيعة الأعوان، والمعنى: ثم لتنزعن من كل قوم تشايخوا لينظروا أيُّهم أشد. والنظر والعلم من أفعال القلب، يجوز تعليقهما وإسقاط عملهما إذا وليهما استفهام. وكان يونس^(٣) يرى تعليق «لتنزعن» وما كان نحوه من غير أفعال القلوب، نحو: «أضرب أيُّهم أفضل» على تعليق العامل، وشبهه بـ«أشهد إنك لرسول الله». وقد تقدّم إفساد ذلك، وأنه لا يكون إلا في أفعال القلب.

والوجه ما ذهب إليه سيبويه، لأن نظير «أيُّهم»، «مَنْ»، و«ما»، وهما مبنيان، وكان حق «أيُّهم» أن يكون مبنياً كأخواته لوقوعه موقع حرف الاستفهام، أو الجزاء، أو موقع «الذي»، فلما سقط أحد جزئي الجملة من الصلة، وهو العائد، نقص، فعاد إلى الأصل، وهو البناء. وأما مذهب الخليل وإرادة الحكاية وإضمار القول، فهو شيء بابه الضرورة، والشعر أجمل به، فلا يُصار إليه، وعنه مندوحة. قال سيبويه^(٤): ولو اتسع هذا في الأسماء، لقل: «أضرب الفاسق الخبيث»^(٥) على الذي يُقال له: «الفاسق الخبيث». وأما قول يونس وتشبيهه إياه بـ«أشهد إنك لرسول الله»، فلا يُشبهه؛ لأن ما بعد «أشهد» كلام مستقل قائم بنفسه، وليس كذلك «أيُّهم أفضل».

(١) انظر المسألة الثانية بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين». ص ٧٠٩ - ٧١٦.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) أي: الذي يقال له الفاسق الخبيث.

فصل

[اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فيها]

قال صاحب الكتاب: ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول، فتقول: «علمتني منطلقاً»، و«وجدتك فعلت كذا»، و«رأه عظيمًا».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الأفعال المؤثرة إذا أوقعها الفاعل بنفسه، لم يجوز أن يتعدى فعل ضميره المتصل إلى ضميره المنصل، فلا يُقال: «ضربتني»، ويكون الضميران للمتكلم، ولا «ضربتك»، ويكون الضميران للمخاطب، ولا نحو ذلك. فإذا أرادوا شيئاً من ذلك، قالوا: «ضربت نفسي»، و«أكرمت نفسي»، ونحو ذلك.

وإنما امتنع ذلك؛ لأن الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم، وأفعال النفس هي الأفعال التي لا تتعدى، نحو: «قام زيد»، و«جلس بكر»، و«ظرف محمد»، ونحو ذلك. فإذا اتحد الضميران، فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه. وكان أبو العباس يحتج لذلك بأن الفاعل بالكناية لا يكون المفعول بالكناية. وهذا معنى قولنا: لأنه لا بد من مغايرة ما؛ ألا ترى أنه يجوز «ما ضربني إلا أنا»؛ لأن الضميرين قد اختلفا من جهة أن أحدهما متصل، والآخر منفصل، فلم يتحدا من كل وجه؟

قال الزجاج: استغنوا عن «ضربتني» بـ«ضربت نفسي»، كما استغنوا بـ«كِلَيْهِمَا» عن ثنية «أجمع»، فلم يقولوا: «قام الزيدان أجمعان»، وإن كانوا قد جمعه، فقالوا: «قام القوم أجمعون». كذلك لم يقولوا: «ضربتني». استغنوا عنه بـ«ضربت نفسي»؛ لأن النفس كغيره ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب نفسه، فيقول: «يا نفس لا تفعلي»^(١) كما يخاطب الأجنبي؟ فكان قوله: «ضربت نفسي» بمنزلة «ضربت غلامي».

وأما أفعال القلب التي هي «ظننت» وأخواتها، فإنه يجوز ذلك فيها، ويحسن، فيتعدى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني، فتقول: «ظننتني عالماً»، و«حسبتك غنياً». وذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني، ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني، لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفاً عنده، فصار ذكره كالتلغو؟ فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني؛ لأن الأول كالمعدوم، والتعدي في الحقيقة إلى الثاني.

وقوله: و«رأه عظيمًا» في المثال، يريد إذا كان المفعول الأول هو الفاعل المضممر في «رأى»، فاعرفه.

(١) في الطبعتين: «تفعلين»، وهذا خطأ، وقد صوّته طبعة ليبز في ذيل التصحيحات ص ١٤٩٧.

قال صاحب الكتاب: وقد أجزت العرب «عدمْتُ»، و«فقدْتُ» مُجرها، فقالوا: «عدمْتُ»، و«فقدْتُ». قال جرّان العود [من الطويل]:

١٠٠٦ - لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرْتَيْنِ عِدْمَتِي وَعَمَّا أَلَايِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّحُ
ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: «شتمتني»، ولا «ضربتكَ»، ولكن «شتمت نفسي»، و«ضربت نفسك».



قال الشارح: قد أجزت العرب «عدمْتُ»، و«فقدْتُ» مجرى «ظننتُ» ونحوه من الأفعال التي يجوز إلغاؤها فيما حكاه الفراء، فيقولون: «عدمْتُني»، و«فقدْتُني». وذلك لأن معناهما يؤول في التحصيل إلى معناها. ألا ترى أن معنى «عدمْتُ الشيء»: علمته غير موجود. وإذا كانا في معنى العلم، أُجريا مجراها مع أن النّظر يُجِيل «عدمْتُني». ألا ترى أنك إذا قلت: «عدمْتُني»، فمعناه علمتني غير موجود، ومحال أن تعلم شيئاً، وأنت غير موجود؛ لأنك إذا علمت كنت موجوداً، وصحّته على الاستعارة، وأصله: عِدْمَتِي غيري، وإنما استعير إلى المتكلم، وأما قوله [من الطويل]:

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرْتَيْنِ ... إلخ

وبعده:

هَما العُودُ والسُّعْلَةُ خَلَقِي مِنْهُمَا مَخْدَشُ مَا بَيْنَ الشَّرَاقِي مَكْدَحُ

الشاهد فيه «عدمْتُني» باتّحاد الضميرين المتصلين، والمعنى: أنه كان له امرأتان ضرتيهما، فخدشتا وجهه، والضرتان: المرأتان، فاعرفه.

١٠٠٦ - التخرّيج: البيت لجران العود في ديوانه ص ٤٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢١.

المعنى: لقد كان لي متزحج عن الجمع بين ضرتين، لو كنت أعلم بالذي سينالني من أذاهما. الإعراب: «لقد»: اللام: حرف موطنٍ للقسم، و«قد»: حرف تحقيق. «كان»: فعل ماض ناقص. «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. «عن»: حرف جر. «ضرتين»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بـ «متزحج». «عدمْتُني»: فعل ماض، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وعمّا»: الواو: حرف عطف، و«عن»: حرف جر، و«ما»: حرف مصدرّي. «الألي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. والمصدر المذول من «ما ألي» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «منهما»: جار ومجرور متعلقان بـ «الألي». «متزحج»: اسم «كان» مؤخّر مرفوع بالضمّة. وجملّة «كان» ومعموليها: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملّة «عدمْتُني»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عدمْتُني» حيث استعمل هذا الفعل استعمال أفعال القلوب، فجمع فيه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول.

ومن أصناف الفعل

الأفعال الناقصة

فصل

[تعدادها، وعملها، وعلة تسميتها]

قال صاحب الكتاب: وهي «كَانَ»، و«صَارَ»، و«أَصْبَحَ»، و«أَمْسَى»، و«أَضْحَى»، و«ظَلَّ»، و«بَاتَ»، و«مَا زَالَ»، و«مَا بَرَحَ»، و«مَا انْفَكَّ»، و«مَا فَتَى»، و«مَا دَامَ»، و«لَيْسَ». يدخلن دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويسمى المرفوع اسماً، والمنصوب خبراً. ونقصانهن من حيث أن نحو «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، كلامٌ متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً.



قال الشارح: اعلم أن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ومجراها في ذلك مجرى «ظننت» وأخواتها، و«إِنَّ»، وأخواتها، في كونها من عوامل المبتدأ والخبر، إلا أن شَبَّهَها بأفعال القلوب كـ«ظننت» وأخواتها، أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر، و«كَانَ» تفيد زمان وجود الخبر، فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر، وتعلقهما بالخبر. ولذلك قال سيبويه^(١) في التمثيل تقول: «كان عبد الله أخاك»، وإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت «كَانَ» لتجعل ذاك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت الأول في «ظننت». وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «يدخلن دخول أفعال القلوب».

وتسمى أفعالاً ناقصة، وأفعالاً عبارة. فأما كونها أفعالاً، فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل، نحو قولك: «كان»، «يكون»، «كُنْ»، «لا تكن»، و«هو كائن».

وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك:

(١) الكتاب ٤٥/١.

«ضَرَبَ»، فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و«كَانَ» إنّما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط، و«يَكُونُ»، تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط. فلما نقصت دلالتها، كانت ناقصة.

وقيل: «أفعال عبارة» أي: هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنّه سُمّي باسم مدلوله. فلما كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث، لم تكن أفعالاً إلاّ من جهة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل: «أفعال عبارة»، إلاّ أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالمعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب.

وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مُشَبَّهة للفعل من جهة اللفظ، وجب لها أن ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، فقالوا: «كان زيد قائماً»، و«أصبح البرد شديداً». وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين؛ أفرد الكلام عليه في باب منفرد، ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول، ولذلك قيل لمرفوعها: «اسم» ولمنصوبها «خبر»، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول. والذي يدلّ أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال، عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك في «كان زيد قائماً» إذا أسقطت «كان»: «زيد قائم».

فصل

[ما يلحق بها]

قال صاحب الكتاب: ولم يذكر سيبويه^(١) منها إلاّ «كان»، و«صار»، و«ما دام»، و«ليس»، ثم قال: «وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر». وممّا يجوز أن يُلْحَقَ بها «أَضَرَّ»، و«عَادَ»، و«غَدَا»، و«زَاخَ». وقد جاء «جاء» بمعنى «صار» في قول العرب: «ما جاءت حاجتك». ونظيره «قعد» في قول الأعرابي: «أزهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة».



قال الشارح: سيبويه لم يأت على عدتها، وإنما ذكر بعضها، ثم نبّه على سائرها بأن قال: «وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر». يريد ما كان مجزئاً من الحدث، فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث. وهي على ما ذكر: «كَانَ»، و«أَمْسَى»، و«أَضْبَحَ»، و«ظَلَّ»، و«أَضْحَى»، و«مَا دَامَ»، و«مَا زَالَ»، و«صَارَ»، و«بَاتَ»،

و«لَيْسَ». فـ«كَانَ» مقدّمة؛ لأنها أمّ الأفعال لكثرة دَوْرها، وتشعّب مواضعها. و«أَصْبَحَ»، و«أَمْسَى»، أُختان؛ لأنهما متقابلان في طَرَفَيِ النهار. و«ظَلَّ»، و«أَضْحَى»، أُختان لانتفاقيهما في المعنى، إذ كانا لصدر النهار. و«ما دام»، و«ما زال»، و«ما انفكَّ»، و«ما فتىء»، و«ما برّخ» أخوات لانعقادها بما في أولها. و«بات»، و«صار» أُختان لاشتراكهما في الاعتلال. و«لَيْسَ» منفردة؛ لأنها وحدها من بين سائر أخواتها لا تتصرف، وأما «أَضَى»، و«عَادَ»، فقد يجوز أن يُلْحَقا بها، ويعملا عملها، وذلك أن «أَضَى» «بَبِيضُ» بمعنى «عَادَ» «يَعُودُ»، ومنه قولهم: «وَقَالَ أَيْضًا». وقد يستعمل بمعنى «صَارَ». قال زهير يذكر أرضاً قطعها [من الطويل]:

١٠٠٧ - قَطَعْتُ إِذَا مَا الْآلَ أَضَى كَأَنَّهُ سَيْوْفٌ تَنْحَى سَاعَةً ثُمَّ تَلْتَقِي

وأما «عَادَ» و«زَاحَ»، فقد يجريان هذا المجرى، فيقال: «غدا زيدٌ ماشيًا»، و«راح محمدٌ راكبًا»، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة. فالغَدُوَّةُ: من حين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس، والزَّوْاحُ نقيضُ الغَدُوِّ، وهو اسمٌ للوقت من بعد الزوال إلى الليل. والذي يدلُّ أن المنصوب بهما في مذهب الخبر، وليس بحالٍ، وقوْعُ المعرفة في نحو قولك: «غدا زيدٌ أخاك»، و«راح محمدٌ صديقك»، كما تقول: «كان زيدٌ أخاك». وأما قولهم: «ما جاءت حاجتك»، فـ«جاءَ» فعلٌ استعمل على ضربين: متعدٍّ، وغير متعدٍّ. تقول: «جاء زيدٌ إلى عمرو»، و«جاء زيدٌ عمرًا»، كما يقال: «لَقِيَ زيدٌ عمرًا»،

١٠٠٧ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٤٨؛ ولكعب بن زهير في لسان العرب ٧/ ١١٦ (أيضً)، ولم أقع عليه في ديوان كعب.

اللغة والمعنى: أَضَى: عاد، استحال، صار. الآل: السراب. تنحى: تبتعد.

يصف رحلته التي قطعها في صحراء مهلكة آن السراب قد صار كالسيوف تلتحم وتخفى. الإعراب: «قطعت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجواب الشرط. «ما»: زائدة. «الآل»: فاعل مرفوع بالضمّة لفعل محذوف بفسره المذكور. «أَضَى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو». «كَأَنَّهُ»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كَأَنَ». «سَيْوْفٌ»: خبر «كَأَنَ» مرفوع بالضمّة. «تَنْحَى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعلّذ، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي». «سَاعَةً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل «تَنْحَى». «ثُمَّ»: حرف عطف. «تَلْتَقِي»: فعل مضارع مرفوعة بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي». وجملة «قطعت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أَضَى الآل»: المقدّرة: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أَضَى»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كَأَنَّهُ سَيْوْفٌ»: في محلّ نصب حال. وجملة «تَنْحَى»: في محلّ رفع صفة للسيوف، وعطف عليها جملة «تَلْتَقِي». والشاهد فيه قوله: «الآلَ أَضَى» حيث جاء الفعل «أَضَى» بمعنى صار واستحال.

ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الأفعال. وقد قالت العرب: «ما جاءت حاجتك»، بتأنيث «جاء»، وإلحاقه التاء، ونصب «حاجتك». وأوّل من تكلم به الخوارج حين أتاها ابن العباس يدعوهم إلى الحق من قبل علي - عليه السلام - فأجروا «جاء» ههنا مجزى «صار»، وجعلوا لها اسمًا وخبرًا. ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في «كَانَ» لما بينهما من الشبّه. وذلك أنّ قولك: «جاء زيد إلى عمرو» كقولك: «صار زيد إلى عمرو»؛ لأنّ في «جاء» من الانتقال مثل ما في «صار». فلمّا كانت في معناها، أُجريت مجراها، فـ«ما» اسمٌ مبتدأ مرفوعٌ الموضع، و«جاءت» فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ مرفوعٌ يعود إلى «ما»، وأنّث حملًا على المعنى؛ لأنّ «ما» هو الحاجة في المعنى، والتقدير: أيّ حاجة جاءت حاجتك؟ و«حاجتك» منصوبةٌ لأنها الخبر، والجملة خبرٌ «ما». ونظير ذلك «مَنْ كانت أمك؟» فالضمير في «كانت»، وإن عاد إلى «مَنْ»، إلاّ أنّه «أنّث» حملًا على المعنى، إذ التقدير: أيّ امرأة كانت أمك، ولم يُسَمَّ هذا المثل إلا بالتأنيث، ولا عهد لنا بـ«جاء» في معنى «صار» إلا في هذا المثل.

قال: ونظيره «قَعَدَ» في قول الأعرابي: «أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة»، ففي «قعدت» ضميرٌ يعود إلى الشفرة، و«كأن» واسمها وخبرها في موضع نصب خبرٍ «قعدت». وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد الصيرورة والانتقال، فلذلك ضاهت «صَارَ»، فاعرفه.

فصل

[أحكام اسمها وخبرها]

قال صاحب الكتاب: وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء من أنّ تكون المعرفة اسمًا، والتكررة خبرًا حدّ الكلام. ونحو قول القطامي [من الوافر]:

١٠٠٨ - [قفي قبل الشُّفْرِقِ يا ضُباعا] وَلَا يَكُ مُؤَوِّفَ بِمَنِكَ الْوُدَاعَا

١٠٠٨ - التخرّيج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٣٦٧/٢؛ والدرر ٣/٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٤٤/١؛ وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢؛ والكتاب ٢٤٣/٢؛ ولسان العرب ٢١٨/٨ (ضبع)، ٣٨٥/٨ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٢٩٥/٤؛ والمقتضب ٩٤/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٨٥/٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢/٧٣؛ وشرح الأشموني ٤٦٨/٢.

اللفظة: ضباعة: اسم علم لفظة.

المعنى: تمهلي يا ضباعة لأودعك، ولا تجعلني فراقنا هذا آخر عهدي بك.

الإعراب: «قفي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «قفي»، وهو مضاف. «الشُّفْرِقُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «يا ضباعا»: «يا»: =

وقولِ حَنَّانٍ [من الوافر]:

١٠٠٩ - [كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْنَتِ رَأْسٍ] يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وبيت الكتاب [من الوافر]:

١٠١٠ - [فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بِغَدِّ حَوْلِي] أَظُنِّي كَانَ أُمُّكَ أَمْ جِمَارٌ

= حرف نداء، و«ضباعا»: منادئ مفرد علم مرخم مبني على الضم المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم، وأبقى الفتحة على العين على لغة من ينتظر، والألف: للإطلاق. «ولا يك»: الواو: حرف عطف، و«لا»: ناهية جازمة، «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. «موقف»: اسم «يك» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «منك»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «الوداعا»: خبر «يك» منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.

وجملة «قفي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يك موقف منك الوداعا»: معطوفة على جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولا يك موقفٌ منك الوداعا» حيث جعل «موقفًا» (النكرة) اسم «يك» والوداع (المعرفة) «الخبر»، والحقّ المكس، إلّا أنّه لمّا أمّن الالتباس، قلب.

١٠٠٩ - التخرّيج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١؛ والأشياء والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠؛ وشرح شراهد المغني ص ٨٤٩؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ١/ ٩٣ (مبأ)، ٦/ ٩٤ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جني)، والمحتسب ١/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٩.

الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «سبيئة»: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وخبرها في بيت لاحق. «من بيت»: «من»: حرف جر، و«بيت»: اسم مجرور. والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة. «رأس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «يكون»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «مزاجها»: خبر «يكون» مقدّم منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «عمل»: اسم «يكون» مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره. «وماء»: الواو: عاطفة، «ماء»: اسم معطوف على «عمل» مرفوع مثله بالضمّة الظاهرة.

وجملة «يكون مزاجها عسل»: في محلّ نصب صفة لـ «سبيئة». وجملة «كأن سبيئة»: في محلّ نصب حال لاسم في بيت سابق.

والشاهد فيه قوله: «يكون مزاجها عسل» حيث جاء اسم «كان» نكرة، وخبرها معرفة.

١٠١٠ - التخرّيج: البيت لخداش بن زهير في تخلص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شراهد المغني ٢/ ٩١٨؛ والكتاب ١/ ٤٨؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٧؛ ولثروان أو لخداش في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ - ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، ١١/ ١٦٠.

اللغة: الظلي: الغزال. الحول: العام.

المعنى: لا تبالي بعد قيامك بنفسك، واستغنائك عن أبويك، بمن انتسبت إليه من شرب أو وضع.

من القلب الذي يشجع عليه أمرُ الإلباس . ويجيئان معرفتين معاً، ونكرتين، والخبر مفرداً وجملَةً بتقاسيمهما .

قال الشارح : اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة، فالذي يُجَنَّل اسم «كان» المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت : «كان زيد قائماً»، فد «قائم» هنا خبرٌ عن الاسم الذي هو «زيد»، كما كان في الابتداء كذلك .

وقولُ النحويين : خبرُ «كان» إنما هو تقريبٌ وتبيينٌ على المبتدئ، لأن الأفعال لا يُخْبَر عنها . ولو قلت : «كان رجل قائماً»، أو «كان إنسان قائماً»، لم تُفِد المخاطب شيئاً؛ لأن هذا معلومٌ عنده أنه قد كان، أو قد يكون، والخبر موضوعٌ للفائدة . فإذا قلت : «كان عبدُ الله»، فقد ذكرت له اسماً يعرفه، فهو يتوقع الفائدة فيما تُخْبِر به عنه، ولذلك لو قُرِبت النكرة من المعرفة بالأوصاف، لجاز أن تُخْبِر عنها؛ لأن فيها فائدة، وذلك نحو قولك : «كان رجلٌ من بني تميم عندي»؛ لأن هذا مما يجوز أن لا يكون، فيجوز ههنا كما يجوز في الابتداء، نحو قولك : «رجلٌ من بني تميم عندي»؛ لأنه بالصفة قد تخصص، فُقِرِب من المعرفة .

وربما اضطرَّ شاعرٌ فقلب، وجعل الاسم نكرة، والخبر معرفة . وإنما حَمَلَهُم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأَيُّهُمَا عَرَفَتْ تَعَرَفَ الْآخَرُ . وهذا معنى قول صاحب الكتاب : «الذي شَجَعَهُم على ذلك أمرُ الإلباس» .

فأما الأبيات التي أنشدها شاهدة على صحة الاستعمال، فمن ذلك قوله [من الوافر] :

بِفِي قَبْلِ التَفَرَّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ بِمِثْلِكَ الْوَدَاعَا

= الإعراب : «فإنك» : الفاء : بحسب ما قبلها، و«إن» : حرف مشبه بالفعل، والكاف : ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها . «لا» : نافية . «تباي» : فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت . «بعد» : ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «تباي»، وهو مضاف . «حول» : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . «أظي» : «أ» : حرف استفهام، و«ظي» : اسم مرفوع لفعل ناقص محذوف يفسره الفعل الظاهر . «كان» : فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو . «أمك» : خبره منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف : ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة . «أم» : حرف عطف . «حمار» : اسم معطوف على «ظي» مرفوع مثله بالضمّة الظاهرة .

وجملة «فإنك لا تباي» : بحسب الفاء . وجملة «لا تباي» : في محل رفع خبر «إن» . وجملة «أكان ظي» : في محل نصب مفعول به . وجملة «كان أمك» : تفسيرية لا محل لها من الإعراب . والشاهد فيه قوله : «كان أمك» حيث قلب، فقَدَّم خبر «كان» على اسمها .

البيت للقطامي، واسمه عُمَيْرُ بن شَيْتَمٍ، والشاهد فيه رفع «الموقف»، وهو نكرة، ونصب «الوداع»، وهو معرفة. وحسن ذلك وصفُ الموقف بالجازَ والمجرور الذي هو «مِثْلُ»، والتقدير: موقفٌ كائنٌ منك. والنكرة إذا وُصفت قربت من المعرفة، وقد روي: «ولا يك موقفي» بالإضافة، وهذا لا نَظَرَ فيه إذ لا ضرورة. وضَبَاعًا: ترخيم ضِبَاعَةَ اسم امرأة، وهي ضِبَاعَةُ بنت زُقَر بن الحارث الكلابي. ومن ذلك قول حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه [من الوافر]:

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
الشاهد فيه نصب «المزاج» بأنه خبرٌ «يكون»، وهو معرفة، ورفعُ «العسل» و«الماء» بأنه اسمُها، وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة. وهو في هذا البيت أسهل من الذي قبله من حيث كان «المزاج» مضافاً إلى ضمير «سبيبة»، وهي نكرة. وضميرُ النكرة لا يفيد المخاطبَ أكثرَ مما يفيد ظاهرها، وإن كان المضمّر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه عائدٌ إلى المذكور، إلا أن المذكور غير متميّز، فكانَ حكمه حكم النكرة مع أن «عسلاً» و«ماءً» جنسان، ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصّه، بل يُعَبَّرُ عنه بلفظ الجنس. فإذا لا فرق بين قولك: «عسلٌ»، و«العسلُ»، إذا أُريدَ الجنس. ألا ترى أنك تقول: «عندي عسلٌ»، و«عندك درهمٌ منه»، و«عندي عسلٌ»، و«عندك كثيرٌ». وقد رواه أبو عثمان المازني «يكون مزاجُها عسلاً وماءً» برفع «المزاج» على أنه اسمٌ «يكون» وهو معرفة، و«عسلاً» الخبر، وهو نكرة على شرط الباب. و«ماءٌ» مرفوع حَمَلاً على المعنى، لأن كلَّ شيء مازَجٌ شيئاً، فقد مازَجَه الآخرُ، فصار التقدير: ومازَجَهُ ماءٌ، أي: خالَطَهُ. والسبيبة: الخمر، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُسَبَّأُ، أي: تُشْتَرَى. ويروى: «سُلافةٌ»، والسلافة من الخمر: ما جرى من غير اعتصار، واشتقاقها من «سلف»، إذا تقدّم. وبيت رأس: موضع بعينه بالشام، وقيل: رأس: اسمُ حَمَارٍ معروف بجودة الخمر. ووصفها بالمزاج لأنها شاميةٌ إن لم تُمَزَجَ قَتَلَتْ، وأما بيت الكتاب [من الوافر]:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظُنِّي كَانَ أُمُّكَ أَمْ جِمَارُ
فإن الشعر لخدش بن زُهَيْرٍ، والشاهد فيه جعلُ اسم «كان» نكرةً، والخبر معرفة؛ لأنها أفعالٌ مشبهةٌ بالأفعال الحقيقية، وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة، والمفعول معرفة، فأجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطرار.

قال سيبويه^(١): وهو ضعيف مع ما تقدّم، لأنهما لعمين واحدة، فإذا عُرف أحدهما

يُعرَف الآخر؛ لأنه هو في المعنى، فإذا ذكرت «زيداً»، وجعلته خبراً، عُلِمَ أنه صاحب الصفة. وقد ردَّ أبو العباس المبرد على سببويه الاستشهاد بهذا البيت، وقال اسم «كان» هنا مضمراً في «كان» يعود إلى «الظبي»، والمضمرات كلها معارف، و«أنتك» الخبر، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان، وذلك جائز، نحو: «كان عبد الله أخاك».

وسببويه كأنه نظر إلى المعنى من كون ضمير النكرة في التحصيل، لا يزيد على ظاهره، إذ لا يُميَّز واحداً من واحد، وإن كان من حيث علم المخاطب بأنه يعود على المذكور معرفة، وقد تقدّم نحو ذلك.

وقد ذهب بعضهم إلى أن «ظبياً» في قولك: «أظبي كان أُنْتُك أم حمار» مرتفع بـ«كان» مضمرة تُفسَّرُها «كان» هذه الظاهرة؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل، فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة. ولا يحسن ذلك عندي؛ لأن الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام، وإن كان خبره فعلاً، فارتفاعه بالابتداء. ولا يحسن ارتفاعه بفعل محذوف، إلا مع «هل»، وقد تقدّم نحو ذلك.

والمعنى أنه يصف إضراب الناس عن الشرف بالأنساب، وأنه إذا حصل للإنسان الاستغناء بنفسه، لم يُبالِ إلى من انتسب من الأُمَهاة. وضرب «الظبي» و«الحمار» مثلاً لفضل «الظبي»، ونقص «الحمار». وذكر الحول لذكر «الظبي» و«الحمار»؛ لأنهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما. فتقرَّر بما ذكرناه أنَّ باب «كان» القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة، ولا يحسن عكس ذلك إلا عند الاضطرار.

وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين، نحو قولك: «كان زيد أخاك»، وإن شئت قلت: «كان أخوك زيداً». أنت في ذلك مخير، وعليه قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)، وَ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢). وإن شئت رفعت الأول. وإذا نصبت الأول، كان «أن» مع الفعل في تأويل اسم مرفوع. وإذا رفعت الأول، كان في تأويل اسم منصوب، لأن «أن» والفعل في تأويل معرفة، إذ «أن» والفعل في تأويل مصدر مضاف إلى فاعل ذلك الفعل، والتقدير: «إلا قولهم»؛ ولذلك يحسن الابتداء به، فنقول: «أن ذهب خير لك» على معنى: ذهابك خير لك، ومثله قوله [من الطويل]:

١٠١١ - لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءُهَا بِتَهْلَانٍ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَفْقُودُهَا

(١) النمل: ٥٦.

(٢) الجاثية: ٢٥.

١٠١١ - التخريج: البيت لمجلس الأسد في شرح أبيات سببويه ٢٧٨/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر

١٨٤/٥؛ والمحنتب ١١٦/٢.

اللغة: تهلان: اسم لجبل.

المعنى: لقد عرف الجميع أن هذه الكتيبة لم يكن لانهازها سبب سوى جبن قائدها.

لك في «الخزي» الرفع والنصب على ما تقدم. ومتما بذلك أن «أن» والفعل مصدر معرفة امتناع دخول لام التعريف عليه.

وقد يكونان نكرتين، نحو قولك: «ما كان أحد مثلك»، و«ما كان أحد مجترئاً عليك»، وإنما جاز الإخبار عن نكرة هنا، لأن «أحدًا» في موضع «الناس». والمراد أن يعرفه أنه فوق الناس كلهم حتى لا يوجد له مثل، أو دونهم حتى لا يوجد له في الصفة مثل. وهذا معنى يجوز أن يُجهل مثله، فيكون في الإخبار فائدة.

وكذلك إذا قلت: «ما كان أحد مجترئاً عليك»، فالمراد أنه ليس في الناس واحدٌ فما فوقه مجترئٌ عليه. فقد صار فيه فائدة لما دخله من العموم. وتقول: «ما كان فيها أحد مجترئاً عليك»، فيجوز فيه وجهان: أحدهما رفع «مجترئ» على أنه صفة «أحد»، و«فيها» الخبر، وقد تقدم. والآخر نصبه على الخبر، ويكون الظرف ملغى من متعلقات الخبر.

واعلم أن الظرف، إذا كان خبراً، فالأحسن تقديمه، وإذا كان لغواً، فالأحسن تأخيره، مع أن كلا جائز، وهما عربيان. ومنه قوله تعالى في: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١): ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٢)، ف«له» لغوٌ هنا والخبر «كفوًا».

فإن قلت: فالقرآن يُتخير له لا عليه، قيل: «له» الظرف هنا وإن لم يكن خبراً فإن سقوطه يُخلُ بمعنى الكلام الأول، ألا تراك لو قلت: «ولم يكن كفوًا أحد» لم يصح الكلام إذ كان معطوفاً على الخبر الذي هو «لَمْ يَلِدْ»؟ والخبر إذا كان جملة، افتقر إلى عائِد، فلما لزم الإتيان به، ولم يجز سقوطه؛ صار كالخبر الذي يتوقف المعنى عليه، فقدم لذلك، فأما قول الشاعر [من الرجز]:

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ خِيًّا

= الإعراب: «لقد»: اللام: موطئة للقسم، حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «علم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الأقوام»: فاعل مرفوع بالضمة. «ما»: حرف نفي. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «داهها»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «بشعلان»: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «إلا»: حرف حصر. «الخزي»: اسم «كان» مؤخر مرفوع بالضمة. «ممن»: جار ومجرور متعلقان بـ«يقود». «يقودها»: «يقود»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو»، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

وجملة «علم»: حسب ما قبلها. وجملة «كان داهها»: في محل نصب مفعول به لـ«علم». وجملة «يقودها»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ما كان داهها إلا الخزي» حيث أخرج المبتدأ المعرفة، وقدم الخبر المعرف بالإضافة.

وقد دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا^(١)

فإنه قدّم الجازَ والمجرور مع أنه لغو؛ لأنه شعرٌ، والشاعرُ له أن يأتي بالجازِ، وإن لم يكن المختار، مع أنه قد أفاد بقوله «فيهن» المعنى المراد. ولو حذف «فيهن»، لكان على معنى آخر، وهو التأبيد، كقولك: «لا أَكَلُمُكَ ما طار طائرٌ، وما طلعت الشمسُ». فلما كان المعنى يقتضي وجودَ «فيهن»، إذ المعنى عليه، ولو أسقط لتغير المعنى، فصار في لزومه وتيسير الحاجة إليه كالخبر، فلذلك قدّمه.

فإذا كانا نكرتين، جاز الإخبار بأحدهما عن الآخر؛ لأنهما قد تَكَافَأَا كما لو كانا معرفتين. وأما إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، لم يجز الإخبار فيه عن النكرة؛ لأنه قَلْبُ الفائدة.

وأما قوله: «والخبر مفردًا وجملةً بتقاسيمهما»، فإنه يريد أن خبر هذه الأفعال كأخبار المبتدأ، والخبر من المفرد والجملة. وقوله: «بتقاسيمهما» يريد تقاسيم المفرد والجملة؛ لأن الخبر، إذا كان مفردًا، ينقسم إلى قسمين: قسم خالٍ من الضمير، نحو: «زيدٌ أخوك»، وقسم يتحمل الضمير، نحو: «زيدٌ منطلقٌ». وهو في خبر «كانَ» كذلك، نحو: «كان زيدٌ أخاك»، و«كان زيدٌ منطلقًا».

وأما الجملة، فعلى أربعة أضرب: فعلية، نحو: «زيدٌ ذهب»، واسمية، نحو: «زيدٌ ذاهبٌ»، وشرطية، نحو: «زيدٌ إن تُحسِنَ إليه يَشْكُرَكَ»، وظرفية، نحو: «زيدٌ عندك».

وكذلك تقع هذه الأشياء أخبارًا عن هذه الأفعال، فتقول: «كان زيدٌ يخرج»، إلا أنه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار «كان» وأخواته؛ لأن أحد اللفظين يُغْنِي عن الآخر. وتقول في الاسمية: «كان زيدٌ قائمًا»، وفي الشرطية: «كان زيدٌ إن تحسن إليه يشكرك»، وفي الظرف: «كان زيدٌ من الكرام»، فاعرف ذلك.

فصل

[أوجه «كان»]

قال صاحب الكتاب: و«كانَ» على أربعة أوجه: ناقصةٌ كما ذكر، وتامةٌ بمعنى «وَقَعَ» و«وُجِدَ»، كقولهم: «كانت الكائنةُ»، و«المقدورُ كائنٌ»، وقوله تعالى: «كَانَ فَيَكُونُ»^(٢).



قال الشارح: اعلم أن «كانَ» أمُّ هذا الباب، وأكثرها تصرفًا، فلها: أربعة مواضع

كما ذكر. أحدها: أن تكون ناقصة، فتفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه؛ لأنها لا تدلّ على حَدَثٍ، بل تفيد الزمان مجرّداً من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر، لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها، فإذا قلت: «كان زيد قائماً»، فهو بمنزلة قولك: «قام زيد» في إفادة الحدث والزمن.

واعلم أنّ «كَانَ» قد اجتمع فيها أمران، كل واحد منهما يقتضي جواز حذف الخبر، ومع ذلك فإنّ حذفه لا يجوز. وذلك أنّ هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، وحذف خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره، نحو قولك: «زيد قائم وعمرو»، والمراد: «وعمرّو قائم»، وكذلك تقول لمن قال: «مَن عندك»: «زيد»، والمراد: «زيدٌ عندي». ولا يجوز مثل ذلك مع «كَانَ». والآخر: أن هذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية وفاعليها ومفعوليها، والمفعول يجوز إسقاطه، وأن لا تأتي به، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال، وإن كانت مشبهة بتلك. والعلة في ذلك ما ذكرناه من أن الخبر قد صار كالعوض من الحدث، والفائدة منوطة به، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في «قام زيد»، فكذلك لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه مثله.

واعلم أن هذه الأفعال، لما كانت متصرفّة تصرّف الأفعال الحقيقية ومشبهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فنقول: «كان زيد قائماً»، و«كان قائماً زيد»، و«قائماً كان زيد». كل ذلك حسن. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، ف«حقاً» خبر مقدّم. وتقول: «من كان أخوك»، و«من كان أخاك»، إن رفعت «الأخ»، ف«مَن» في موضع منصوب بأنّه الخبر، وقد تقدّم، وإن نصبته ف«مَن» في موضع رفع بالابتداء، فأما قوله تعالى: ﴿وَبَاطِلًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) في قراءة مَن نصب، ففيها دلالة على جواز تقديم خبر «كَانَ» عليها، لأنك قدّمت معمول الخبر؛ لأنّ «ما» زائدة للتأكيد على حذفها في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمْتَنِي اللَّهُ﴾^(٣)، و«باطلاً» منصوب بـ«يعملون»، وقد قدّمه، وتقديم معمول يؤذّن بجواز تقديم العامل؛ لأن مرتبة العامل قبل المعمول، فلا يجوز تقديم المعمول، حيث لا يجوز تقديم العامل، وكذلك سائر أخواتها، يجوز فيها التقديم والتأخير.

الموضع الثاني: أن تكون تامّة بمعنى الحدوث، وقيل لها تامّة لدلالاتها على

(١) الروم: ٤٧.

(٢) الأعراف: ١٣٩؛ وهود: ١٦. وقراءة نصب قرأها في سورة هود أبي وعبد الله بن مسعود. انظر: البحر المحيط ٢١٠/٥؛ وتفسير الفرطبي ١٥/٩؛ والمحتسب ٣٢٠/١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٠٤/٣.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

الحدث، نحو قولك: «كان الأمر» بمعنى: حدث ووقع. ويقال: «كانت الكائنة» أي: حدثت الحادثة. ومنه قولهم: «المقدور كائن»، المراد ما يقضيه الله ويقدره كائن، أي: حادث وواقع، لا رادّ له.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١)، أي اخُذْتُ فَيَحْدُثُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحُكْمٍ﴾^(٢)، أي: تقع تجارة. ومنه بيت الكتاب وهو لمفاس [من الطويل]:

١٠١٢ - فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب
أي: إذا حدث. وتسمى هذه الناقة؛ لدلالاتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها، فهي في عداد الأفعال اللازمة. وتسمى الأولى ناقصة لافتقارها إلى منصوبها.

قال صاحب الكتاب: وزائدة في قولهم: «إن من أفضلهم كان زيذا». وقال [من الوافر]:

١٠١٣ - جياذ بني أبي بكر ثمامي على كان المستومة العراب

(١) آل عمران: ٤٧.

(٢) البقرة: ٢٨٢، والنساء: ٢٩.

١٠١٢ - التخريج: البيت لمفاس العائذي في الأهمية ص ١٨٦؛ وشرح أبيات مبيوه ٢٥٢/١؛ ولسان العرب ٣٦٦/١٣ (كون)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٥؛ ولسان العرب ٥٠٩/١ (شهب)، ٣٧٨/١٢ (ظلم)؛ والمقتضب ٩٦/٤.

اللفظة: ذو كواكب: صاحب نجوم، وهي كناية عن الظلام. الأشهب: الأبيض فيه سواد، ويوم أشهب أي بارد، أو صعب.

المعنى: أفدي بني ذهل بن شيبان من بكر بن وائل بناقتي، وهي أغلى ما أملك، إذا ما وقعت الحرب الصعبة، وكان يومًا ارتفع فيه الغبار حتى صار كالظلام تلمع السيوف فيه كالنجوم.

الإعراب: «فدى»: خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف. «لبني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، متعلقان بـ«فدى». «ذهل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة «ذهل» مجرور بالكسرة، (ويصح إعرابها بدلًا مجرورًا). «شيبان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «ناقتي»: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط. «كان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «يوم»: فاعل «كان» مرفوع بالضمة. «ذو»: صفة «يوم» مرفوعة بالواو لأنها من الأسماء الستة. «كواكب»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «أشهب»: صفة ثانية. «يوم» مرفوعة بالضمة.

وجملة «فدى... ناقتي» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان»: في محل جر بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «كان يوم» حيث جاء «كان» فعلًا تامًا بمعنى «وقع».

١٠١٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأهمية ص ١٨٧؛ وأسرار العربية ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ٤/

٣٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٢٠٧/٩ - ٢١٠، ١٨٧/١٠؛ والدرر ٧٩/٢؛

ورصف المبانى ص ١٤١، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥؛ وشرح التصريح ١٩٢/١؛ وشرح ابن عقيل =

ومن كلام العرب: «ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلَة من بني عَبَس لم يوجد كان بثَلهم»، والتي فيها ضمير الشأن.

قال الشارح: الوجه الثالث من وجوه «كَانَ»: أن تكون زائدة؛ دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر. وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا: «زائدة» أن لا يكون لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان، وفاعلها مصدرها، وشبهها بـ«ظننت» إذا أُلغيت، نحو قولك: «زيد ظننت منطلق»، فالظن ملغى هنا لم تُعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من البقين إلى الشك، كأنك قلت: «زيد منطلق في ظني».

والذي أراه الأول، وإليه كان يذهب ابن السراج. قال في أصوله: وحق الزائد أن لا يكون عاملاً، ولا معمولاً، ولا يُحدث معنى سوى التأكيد. ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيْبًا﴾^(١): إن: «كَانَ» في الآية زائدة، وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة، لأفادت الزمان. ولو أفادت الزمان، لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك مُعْجِزَةٌ؛ لأن الناس كلهم في ذلك سواء. فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان، لكانت كالناقصة، ولم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة.

فمن مواضع زيادتها قولهم: «إن من أفضلهم كان زيداً»، والمراد: إن من أفضلهم زيداً. و«كَانَ» مزيدة لضرب من التأكيد إذ المعنى أنه في الحال أفضلهم، وليس المراد:

= ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)؛ واللمع في العربية ص ١٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤١/ ٢؛ وجمع الهوامع ١٢٠/ ١.

اللغة: تسامي: ترتفع. المسؤمة: من الخيل التي جعلت لها علامة تُعرف بها. العراب: الكريمة، السالمة من الهجنة.

المعنى: إن جياذ بني أبي بكر من الجياذ العربية التي تسمو على سائر الخيول، والتي تبعد كل البعد عن الهجنة.

الإعراب: «جياذ»: مبتدأ مرفوع بالضم، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تسامي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «على»: حرف جر. «كان»: زائدة. «المسؤمة»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ«تسامي». «العراب»: نعت «المسؤمة» مجرور بالكسرة.

وجملة «جياذ بني أبي بكر تسامي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسامي»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «على كان المسؤمة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور.

أنَّه كان فيما مضى، إذ لا مَدَح في ذلك؛ ولأنَّك لو جعلت لها اسمًا وخبرًا، لكان التقدير: إنَّ زيدًا كان من أفضلهم، وكنت قد قدَّمت الخبر على الاسم، وليس بظرف، وذلك لا يجوز، لأنَّ زيدًا يكون اسم «إنَّ»، و«كأنَّ» وما تعلَّق بها الخبر، فلذلك قيل: إنَّ «كأنَّ» هنا زائدة. فأما قول الشاعر [من الوافر]:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تسامى... إلخ

فالشاهد فيه زيادة «كأنَّ». والمراد: على المسوِّمة العراب.

وقال قوم: إنَّ «كأنَّ» إذا زيدت، كانت على وجهين: أحدهما: أن تُلغى عن العمل مع بقاء معناها. والآخر: أن تلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد. فالأوَّل نحو قولهم: «ما كان أحسنَّ زيدًا»، المراد: أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى: ما أحسن زيدًا أمس. وهي في ذلك بمنزلة «ظننت»، إذا ألغيت بظُلِّ عملها لا غير، نحو قولك: «زيدٌ ظننتُ منطلقًا». ألا ترى أن المراد: في ظني؟ وأما الثاني فنحو قوله [من الوافر]:

على كان المسوِّمة العراب

ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(١)، والمراد: كيف نكلِّم من في المهد صبيًّا؟ ولو أريد فيها معنى المُضَيِّ، لم يكن لعيسى عليه السَّلام في ذلك معجزة؛ لأنه لا اختصاص له بهذه الحكم دون سائر الناس.

وأما قولهم: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلهم»، فالمراد بالكملة: الجماعة، وهو جمع «كامل»، كـ«حافِدٍ»، و«خَفْدَةٍ»، و«خائِنٍ»، و«خَوْنَةٍ». والمراد: أن هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في الكمال والفضل، و«كأنَّ» زائدة، وهؤلاء الكملة هم بنو زيد العبَّسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأثمارية، وهي إحدى المُنجِبات، ولدت ربيعًا وعمارة وأنسًا، وكل واحد منهم أبو قبيلة، وقيل لها يومًا: أيُّ بنيك أفضل؟ فقالت: ربيعُ الواقعة، بل عمارةُ الواهب، بل أنسُ الفوارس، ثكلتُهم إن كنتُ أدري أيُّهم أفضل. وكانت رأت في منامها أن قاتلاً قال لها: «أعشرة هَذَرَةٌ أحبُّ إليك أم ثلاثةٌ كعشرة؟» فلما انتبهت، قصَّت رؤياها على زوجها، فقال لها: إن عاودك فقولي: ثلاثةٌ كعشرة، فولدت بنين ثلاثة. وفيهم يقول قيس بن زُهَيْر [من الوافر]:

١٠١٤- لَعَمْرُكَ مَا أَضَاعَ بَنُو زَيْسَادٍ ذِمَارَ أَبِيهِمْ فَيَمْنُ يُضِيعُ

(١) مريم: ٢٩.

١٠١٤- التخرُّج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: الذمار: ما يجب الدفاع عنه كالأهل والعرض والدار.

والوجه الرابع: أن تكون بمعنى الشأن والحديث، وذلك قولك: «كان زيد قائمًا»،
ترفع الاسمين معًا. قال الشاعر [من الطويل]:

إذا مُتَّ كان الناسُ نصفان: شامتٌ وأخرُ مُثني بالذي كنتُ أضنعُ^(١)

يروى: نصفان، ونصفين، فمن نصب، جعلها الناقصة، ومن رفع جعلها بمعنى
الشأن والحديث.

وعادة العرب أن تُصَدَّر قبل الجملة بضمير مرفوع، ويقع بعده جملة تُفسره، وتكون
في موضع الخبر عن ذلك المضمير، نحو قولك: «هو زيد قائمًا»، أي: الأمرُ زيدُ قائمٌ.
وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه. وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواعظ،
لما فيها من الوعد والوعيد، ثم تدخل العوامل على تلك القضية، فإن كان العامل ناصبًا،
نحو «إنَّ» وأخواتها، و«ظننت» وأخواتها؛ كان الضمير منصوبًا، وكانت علامته بارزةً،
نحو قولك: «إنَّه زيدُ قائمٌ»، فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث. وبرز لفظها؛ لأنها
منصوبة، والمنصوبُ يبرز لفظه، ولا يستتر. قال الله تعالى: ﴿وَأَتَرْنَا فَأَمْ عَبْدُ اللَّهِ؟﴾^(٢).
وربما جعلوا مكان الأمر والحديث القصة، فأنثوا، فيقولون: «إنَّها قامت جاريك». قال
الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾^(٣). وأكثر ما يجيء إضمارُ القصة مع المؤنث،
وإضمارها مع المذكر جائز في القياس. وتقول: «ظننته زيدُ قائمٌ»، والمراد: ظننت الأمر
والحديثُ زيدُ قائمٌ، فالهاء المفعول الأول، والجملة المفعول الثاني. فإذا دخلت «كانَ»
عليه صار الضمير فاعلاً، واستتر، لأن الفاعل متى كان مضمراً واحداً لغائب، لم تظهر له
صورة، وتقع الجملة بعده للخبر. وهي كالمفسرة لذلك الضمير، ويسميه الكوفيون
الضمير المجهول؛ لأنه لا يعود إلى مذكور. وكان الفراء يجيز «كان قائماً زيداً» و«كان

= يقسم أن بني زياد قد حافظوا على ما تركه أجدادهم، ولم يضيعوها كغيرهم.

الإعراب: «العمرُ»: اللام: موطنة للقسم، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والكاف:
ضمير متصل مبني في محلِّ جز مضاف إليه، وخبره محذوف وجوباً تقديره: قسمي. «ما»: حرف
نفي. «أضاع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بنو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر
السالم، وهو مضاف. «زيداً»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فما»: مفعول به منصوب بالفتحة،
وهو مضاف. «أبهم»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«هم»:
ضمير متصل مبني في محلِّ جز مضاف إليه. «فيمن»: جاز ومجرور متعلقان بـ«أضاع». «يضيع»:
فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

وجملة «القسم»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «أضاع»: استئنافية لا محلَّ لها من
الإعراب. وجملة «يضيع»: صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بنو زياد» وأراد بهم بني زيد العبسي، الكلمة المشهورين.

(١) تقدم بالرقم ١٢٣.

(٢) الجن: ١٩.

(٣) الحج: ٤٦.

قائماً الزيدان» و«كان قائماً الزيدون»، فيجعل «قائماً» خبر ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به. والبصريون لا يجيزون أن يكون الخبر عنه إلا جملة من الجمل الخبرية.

وهذا القسم من أقسام «كان» يؤول إلى القسم الأول، وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر. وإنما أفردوها بالذكر وجعلوها قسماً قائماً بنفسه؛ لأن لها أحكاماً تنفرد بها وتخاليف فيها الناقصة، وذلك أن اسم هذه لا يكون إلا مضمراً، وتلك يكون اسمها ظاهراً ومضمراً. والمضمر هنا لا يعود إلى مذكور، ومن تلك يعود إلى مذكور، ولا يُعطف على هذا الضمير، ولا يُؤكد ولا يُبدل منه بخلاف تلك. ولا يكون الخبر ههنا إلا جملة على المذهب، وتلك يكون خبرها جملة ومفرداً. والجملة في خبر هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبر عنه، وفي تلك يجب أن يكون فيها عائد.

فلما خالفتهما في هذه الأحكام، جعلت قسماً قائماً بنفسه. وقد كان ابن ذرستوبو يذهب إلى أن هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر، ولا تفتقر إلى مرفوع، قال: لأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه، فيكون حكمها كحكمه، ولا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة. والقول الأول، وهو المذهب؛ لأننا لا نقول إنها مفسرة على حد تفسير «زيداً ضربته». وإنما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الإخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت الجملة هي ذلك الضمير في المعنى، لأنك إذا قلت: «كان زيد قائماً»، فالمعنى: كان الحديث زيد قائماً، فالحديث هو زيد قائماً، كما أنك إذا قلت: «كان زيد أخاك»، فالأخ هو زيد. فلما كانت الجملة هي الضمير، فسرته وأوضحته لا أنها أنبت منابه، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: وقوله عز وعلا: ﴿لَمَّا كَانَ لَمْلَمُ الْقَلْبِ﴾^(١) يتوجه على الأربعة، وقبل في قوله [من الطويل]:

١٠١٥- بئيهاء قفرٍ والمطبي كائها قطا الحزن قد كائت فراخا بيوضها

(١) ق: ٣٧.

١٠١٥- التخريج: البيت لعمر بن أحمز في ديوانه ص ١١٩؛ والحيوان ٥/٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/٢٠١؛ ولسان العرب ٧/١٨٦ (عرض)، ١٣/٣٦٧ (كون)؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨؛ والمعاني الكبير ١/٣١٣. اللغة: التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الأنس. القطا: نوع من الطير يشبه الحمام يعيش في الصحراء. الحزن: الأرض الغليظة. وقد أضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء، والقطا أشد عطشاً، فإذا أراد الماء أسرع.

المعنى: أن المطبي كانت في صحراء مقفرة تسير بخطى سريعة شبيهة بخطى القطا التي فارقت بيرضاً صارت فراخاً، فهي تسير بسرعة إلى فراخها.

إِنَّ «كَانَ» فِيهِ بِمَعْنَى «صَارَ».



قال الشارح: أما قوله تعالى: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(١)، فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون «قلب» هو الاسم، والجار والمجرور هو الخبر، وقد تقدم. والنعرة يجوز الإخبار عنها إذا كان الخبر جارًا ومجرورًا وتقدم على النكرة، نحو قولك: «كان فيها رجل»، و«كان تحت رأسي سرج».

ويجوز أن تكون الناقصة التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاج إلى خبر، ويكون «قلب» اسمها، والجار والمجرور في موضع الحال، كأنه كان صفة النكرة، وقد تقدم عليها.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، والمراد: لمن له قلب، ويكون «له قلب» جملة في موضع الصلة، أي: لمن له قلب.

الوجه الرابع: أن تكون بمعنى «صار»، أي: لمن صار له قلب، وأما قوله [من الطويل]:

بـتـبـهـاء قـفـر . . .

البيت، فإنه لابن كثرزة، والشاهد فيه استعمال «كان» بمعنى «صار». والعرب تستعير هذه الأفعال، فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا «كان» هنا موقع «صار»؛ لما بينهما من التقارب في المعنى؛ لأن «كان» لما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك تقول: «قد كنت غائبًا، وأنا الآن حاضر»؟ ف«صار» كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك: «صار زيد غنيًا»، أي: انتقل من حال إلى هذه الحال، كما استعملوا «جاء» في معنى «صار» في قولهم: «ما جاءت حاجتك»؛ لأن «جاء» تفيد الحركة والانتقال، كما كانت «صار» كذلك.

يصف سيرة في فلاة موحشة أغيت المطي فيها وهزلت. شبه مطيته لسرعة مشيها

= الإعراب: «بتبهاء»: جار ومجرور متعلقان بـ «تجري» في البيت السابق. «قفر»: نعت «تبهاء» مجرور. «والمطي»: الواو: حالية، و«المطي»: مبتدأ مرفوع. «كأنها»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كان». «قطا»: خبر «كان» مرفوع، وهو مضاف. «الحزن»: مضاف إليه مجرور. «قد»: حرف تحقيق. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «فراخًا»: خبر «كان» منصوب. «بيوضها»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة.

وجملة «المطي كأنها. . .»: في محل نصب حال. وجملة «كأنها قطا الحزن»: في محل رفع خبر المبتدأ «المطي». وجملة «كانت فراخًا بيوضها»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «قد كانت فراخًا بيوضها» حيث استعمل «كان» بمعنى «صار».

وعدم لبنها بالقطا؛ لأنها إذا فَرَحَتْ لا تستقر، بل تُسرع الطيرَان لطلب الثُجعة. والتهيء:
القَفَر المُضلة، ليس بها عِلْم يُهتدى به، كأنه يُنأى فيها. والقَفَر: الخالية. والحَزَن: ما
غلظ من الأرض. وقد حمل بعضهم «كَانَ» في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ
صَبِيًّا﴾^(١) على أنها بمعنى «صار». ومنه قول العجاج [من الرجز]:

والرأسُ قد كان له شَكِيرٌ - ١٠١٦ -

أي: قد صار. والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها. قال الشاعر [من
الطويل]:

١٠١٧ - [إذا مات منهم مَيِّتٌ سَرَقَ ابنُهُ] ومن عَصَةٍ ما يَنْبُتُ شَكِيرُهَا

(١) مريم: ٢٩.

١٠١٦ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨٤؛ ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٤ (وفيه
«قتير» مكان «شكير»).

اللغة: أراد: تفرع الأصل، أو صارت له أولاد وفروع.

الإعراب: «والرأس»: الواو: بحسب ما قبلها، «الرأس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، أو اسم معطوف على
مرفوع. «قد»: حرف تحقيق. «كان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «له»: جازٍ ومجرور متعلقان بخبر
«كان» مقدّم محذوف، أو هما في محلّ نصب خبر «كان» المقدّم. «شكير»: اسم «كان» مرفوع
بالضمة.

وجملة «الرأس كان له شكير»: بحسب الواو (إن أعربنا «الرأس» مبتدأ، وإن أعربناه اسمًا معطوفًا فلا
جملة). وجملة «كان له شكير»: في محلّ رفع خبر المبتدأ، أو في محلّ نصب حال منه.
والشاهد فيه قوله: «كان له شكير» حيث جاءت «كان» بمعنى «صار».

١٠١٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٢، ٦/ ٢٨١، ١١/ ٢٢١، ٤٠٣؛ وشرح
الأشموني ٢/ ٤٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣؛ وشرح
شواهد المغني ٢/ ٧٦١؛ والكتاب ٣/ ٥١٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٢٦ (شكير)، ١٣/ ٥١٦، ٥١٨
(عصه)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٠.

اللغة: العصة: نوع من الشجر. الشكير: ما ينبت في أصول الشجر.

المعنى: إذا مات منهم أحد عقبه ابنه، ولا عجب في ذلك لأنّ العصة لا تنبت إلا الشكير.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «مات»: فعل ماضٍ. «منهم»:
جارٍ ومجرور متعلّقان بـ «مات». «ميت»: فاعل مرفوع. «سرق»: فعل ماضٍ. «ابنه»: فاعل مرفوع
بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جر بالإضافة. «ومن عصة»: الواو: حرف استئناف،
والجار والمجرور متعلّقان بـ «ينبت». «ما»: زائدة للتوكيد. «ينبت»: فعل مضارع مبني على الفتح،
والنون للتوكيد. «شكيرها»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ
بالإضافة.

وجملة «إذا مات...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات ميت»: في محلّ
جرّ بالإضافة. وجملة «سرق ابنه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينبت
شكيرها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

فصل

[معنى «صار»]

قال صاحب الكتاب: ومعنى «صار» الانتقال، وهو في ذلك على استعمالين: أحدهما قولك: «صار الفقير غنياً، والطيب خزفاً»، والثاني «صار زيد إلى عمرو». ومنه «كل حي صائر إلى الزوال».



قال الشارح: قد تقدم القول: إن «صار» معناها الانتقال والتحول من حال إلى حال، فهي تدخل على الجملة الابتدائية، فتفيد ذلك المعنى فيها بعد أن لم يكن، نحو قولك: «صار زيد عالماً»، أي: انتقل إلى هذه الحال، و«صار الطيب خزفاً»، أي: استحال إلى ذلك، وانتقل إليه. وقد تستعمل بمعنى «جاء»، فتتعدى بحرف الجز، وتفيد معنى الانتقال أيضاً، كقولك: «صار زيد إلى عمرو»، و«كل حي صائر للزوال». فهذه ليست داخلة على جملة ألا تراك لو قلت: «زيد إلى عمرو» لم يكن كلاماً، وإنما استعمالها هنا بمعنى «جاء»، كما استعملوا «جاء» بمعنى «صار» في قولهم: «ما جاءت حاجتك»، أي: ما صارت، ولذلك جاء مصدرها «المصبر»، كما قالوا: «المنجي». قال الله تعالى: ﴿وَلِيَ الْمَصِيرُ﴾^(١).

فصل

[معاني «أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى»]

قال صاحب الكتاب: و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى» على ثلاثة معان: أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة «كان». والثاني: أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات، كـ«أظهر»، و«أعتم». وهي في هذا الوجه تامة ينكت على مرفوعها. قال عبد الواسع بن أسامة [من الطويل]:

١٠١٨ - ومن فعلائي آتني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها



= والشاهد فيه قوله: «ومن عضة ما...» حيث جاء بالعجز لتأكيد معنى الشكير.

تبيه: من أمثال العرب «في عضة ما ينبتن شكيرها» (خزانة الأدب ٢٢/٤؛ ومجمع الأمثال ٧٤/٢)، وهو يضرب في تشبيه الولد بأبيه.

(١) لقمان: ١٤.

١٠١٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٢٩٥؛ والدرر ٦١/٢.

اللغة: القرى: إكرام الضيف. الليلة الشهباء: الليلة الباردة والمجدبة. أضحى: دخل في الضحى، وهو ارتفاع الشمس.

قال الشارح: قد استعملت هذه الأفعال على ثلاثة معانٍ كما ذكر:

أحدها: أن تدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمانها في الخبر، فإذا قلت: «أصبح زيدٌ عالمًا»، و«أمسى الأمير عادلاً»، و«أضحى أخوك مسرورًا»، فالمراد: أنَّ علم زيد اقترن بالصباح، وعدل الأمير اقترن بالمساء، وسرور الأخ اقترن بالضحى. فهي كـ«كَانَ» في دخولها على المبتدأ، وإفادة زمانها للخبر، إلا أن أزمانه هذه الأشياء خاصة، وزمان «كَانَ» يعم هذه الأوقات وغيرها، إلا أن «كَانَ» لما انقطع، وهذه الأفعال زمانها غير منقطع، ألا ترى أنك تقول: «أصبح زيد غنيًا»، وهو غني وقت إخبارك غير منقطع.

الثاني: أن تكون تامة تجتزئ بمرفوع لا غير، ولا تحتاج إلى منصوب، كقولك: «أصبحنا»، و«أمسينا»، و«أضحينا»، أي: دخلنا في هذه الأوقات، وصرنا فيها، ومنه قولهم: «أفجزنا»، أي: دخلنا في وقت الفجر. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠١٩- فما أفجزت حتى أهب بسُخْرَةٍ علاجيم عيني ابني صباح يُشيرها

= المعنى: يقول: إنه كريم يطعم الضيوف في أيام الجذب والشدة.

الإعراب: «ومن فعلاتي»: الواو: بحسب ما قبلها، و«من فعلاتي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أنتي»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أَنْ». «حسن»: خبر «أَنْ» مرفوع، وهو مضاف. «القرى»: مضاف إليه مجرور. «إذا»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط مبنية على السكون متعلقة بالجواب المحذوف. «الليلة»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. «الشهاء»: نعت «الليلة» مرفوع. «أضحى»: فعل ماضٍ تام. «جليدها»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. والمصدر المؤول من «أَنْ» وما بعدها في محل رفع مبتدأ. وجملة «الليلة الشهاء»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أضحى جليدها»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أضحى جليدها» حيث ورد الفعل «أضحى» تأمًا بمعنى الدخول وقت الضحى.

١٠١٩- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤٥/٥ (فجر)، ١٩١ (نثر).

شرح المفردات: أفجزت: دخلت في وقت الفجر. السحرة: آخر الليل قبيل الفجر. العلاجيم: جمع علجوم وهو ذكر الضفادع أو البط.

ما كاد يدخل وقت الفجر حتى أنهضته ذكور الضفادع (أو البط) من نومه بعدما أثارها ابنه صباح الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها (استئنافية)، «ما»: نافية لا محل لها. «أفجزت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي». «حتى»: حرف غاية وابتداء. «أهب»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «بسحرة»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «علاجيم»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «هبن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «ابني»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «صباح»: بدل من «ابني» مجرور بالكسرة. «يشيرها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، =

ومثله قول الآخر [من الطويل]:

١٠٢٠ - فأصبحوا والنوى عالي مَعَرَّبِهِمْ وليس كُلُّ النوى تُلقِي المَساكِينُ
أي: أصبحوا وهذه حالهم. ومنه «أشْمَلْنَا»، و«أَجْنَبْنَا»، و«أَضَيَّنَا»، أي: دخلنا في
أوقات هذه الرياح، وكذلك يُقال: «أدْنَف»، كأنه دخل في وقت الدَّنَف. وأكثر ما
يستعمل ذلك في وقت الأحيان. فأما قوله [من الطويل]:

ومن فعلاتي... إلخ

البيت لعبد الواسع بن أسامة، والشاهد فيه قوله: «أضحى جليدها»، والاكتفاء
بالمرفوع، أي: صار جليدها في وقت الضحى. يصف نفسه بالكرم، وأنه حسن القرى
للأضياف حتى عند عزة الطعام والجذب، وأراد بالليلة الشهباء المُجْدِبَة الباردة التي

= وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هو» و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.
وجملة «ما أفجرت»: حسب الفاء (استثنائية لا محل لها). وجملة «أهب»: ابتدائية لا محل لها من
الإعراب. وجملة «بثريها»: في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «أفجرت» أي دخلت في وقت الفجر.

١٠٢٠ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في الأزمنة والأمكنة ٣١٧/٢؛ والأشياء والنظائر ٧٨/٦، ٧/١٧٩
وأمثالي ابن الحاجب ص ٦٥٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٧؛ والكتاب ٧٠/١، ١٤٧؛
والمقاصد النحوية ٨٢/٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ١٧٩/٧؛ وخزانة الأدب
٢٧٠/٩؛ وشرح أبيات سيويه ١٧٥/١؛ وشرح الأشموني ١١٧/١؛ والمقتضب ١٠٠/٤.
اللغة: أصبحوا: دخلوا في الصباح. النوى: ج نواة التمر. المعزس: مكان نزول القوم ليلاً.
المعنى: يصف الشاعر كرمه فيقول: إن الضيوف قد نزلوا به ليلاً، وعند الصباح ظهر لهم نوى التمر
كومة كبيرة، مع العلم أنهم لم يرموا جميع نوى التمر الذي أكلوه، بل بَلَّغُوا بعضاً منها. وهذا دليل
على كثرة ما قَدَّم لهم من التمر.

الإعراب: «فأصبحوا»: الفاء بحسب ما قبلها، «أصبحوا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محل رفع
فاعل. «والنوى»: الوار: الحالية، «النوى»: مبتدأ مرفوع. «عالي»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو
مضاف. «معزسهم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محل جر بالإضافة.
«وليس»: الواو استثنائية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر هو ضمير الشأن. «كل»:
مفعول به مقدم منصوب، وهو مضاف. «النوى»: مضاف إليه مجرور. «تلقى»: فعل مضارع مرفوع
بالضمة المقدرة. «المساكين»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «أصبحوا»: بحسب ما قبلها. وجملة «والنوى عالي معزسهم»: في محل نصب حال. وجملة
«ليس كل النوى...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلقى المساكين»: في محل
نصب خبر «ليس».

والشاهد فيه قوله: «فأصبحوا» أي صاروا في وقت الصباح، وهم على هذه الحال. ويرى البيت
شاهدًا على قوله: «وليس كل النوى تلقى المساكين» حيث إن اسم «ليس» ضمير مستتر هو ضمير
الشأن.

أضحى جليدها، أي: دخل جليدها في وقت الضحى. يريد أنه طال مكثه لشدة البرد، ولم يذُب عند ارتفاع النهار. والجليد: ما جمد من الثدي.

قال صاحب الكتاب: والثالث أن تكون بمعنى «صار»، كقولك: «أصبح زيد غنياً وأمسى فقيراً». وقال عديّ [من الخفيف]:

١٠٢١- ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَزَقَّ جَفَّ - فَمَالَوْثَ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

قال الشارح: الوجه الثالث: أن تستعمل بمعنى «كان»، و«صار»، من غير أن يُقصد بها إلى وقت مخصوص، نحو قولك: «أصبح زيد فقيراً، وأمسى غنياً»، تريد به أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص. ومنه قول عديّ بن زيد [من الخفيف]:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَق... إلخ

يريد أنهم صاروا إلى هذه الحال. شبه أجبأه وانقراضهم بورق الشجر وتغيّره وجفافه، وذكر الصبا والدبور - وهما ريحان - لأن لهما تأثيراً في الأشجار. ومثله قول الآخر [من المنسرح]:

١٠٢٢- أَصْبَحْتُ لَا أُحْمِلُ السُّلَاحَ وَلَا أُمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

١٠٢١ - التخریج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٠؛ والدرر ٥٧/٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٠؛ والشعر والشعراء ٢٣٢/١؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٢١١.

اللغة: ألوث به: نثرته. الصبا والدبور: ريحان متقابلتان.

الإعراب: «ثم»: حرف عطف. «أضحوا»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «أضحى». «كأنهم»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «ورق»: خبر «كأن» مرفوع. «جفّ»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً نفديره: هو. «فألوث»: الفاء: حرف عطف، و«ألوث»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألوث». «الصبا»: فاعل مرفوع. «والدبور»: الواو حرف عطف، و«الدبور»: معطوف على «الصبا» مرفوع.

وجملة «أضحوا»: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «كأنهم ورق» في محل نصب خبر «أضحى». وجملة «جفّ»: في محل رفع نعت «ورق». وجملة «ألوث...»: معطوفة على سابقتها. والشاهد فيه قوله: «أضحوا» حيث استعمل الفعل «أضحى» بمعنى «صار» دون أن يقصد بها وقتاً محدداً.

١٠٢٢ - التخریج: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ٢٥٥/١؛ وحماسة البحري ص ٢٠١؛ وخزانة الأدب ٣٨٤/٧؛ وشرح التصريح ٣٦/٢؛ ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن)؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٩٨؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٤؛ والمحتسب ٩٩/٢. اللغة: نفر البعير: هاج خوفاً.

فصل

[معنيا «ظَلَّ» و«بات»]

قال صاحب الكتاب: وَ«ظَلَّ»، و«بات» على معنيين، أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتَيْن الخاصَّين على طريقة «كَانَ». والثاني: كَيَّنُونَهُمَا بمعنى «صار». ومنه قوله عز اسمه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾^(١).

قال الشارح: حكم هذَيْن الفعلين كحكم «أصبح» و«أضحى». يكونان ناقصَيْن، فيدخلان على المبتدأ والخبر، لإفادة الوقت الخاص في الخبر، فتقول: «ظَلَّ زيدٌ يفعل كذا» إذا فعله في النهار دون الليل، و«بات خالدٌ يفعل كذا» إذا فعله ليلاً، والجملة بعده في موضع الخبر. ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَظُنُّهُمْ فَفُكَّهُونَ﴾^(٢). و«ظلت» مخفَّفٌ من «ظَلَّيْتُ» بكسر اللام، كأنه حذف منه اللام المكسورة، يُقال: «ظَلَّيْتُ أفعُل كذا، أَظَلُّ ظُلُولاً». قال الشاعر [من الكامل]:

١٠٢٣ - ولقد أبيتُ على الطَّوَى وأظْلُهُ حتى أنالَ به كَرِيمَ المأكَلِ

= المعنى: بئ كبراً، فلم أعد أحمل السلاح، وصرت واعثاً فلا أستطيع السيطرة على توجه البعير إن هاج.

الإعراب: «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمه. «لا أحمل»: «لا»: حرف نفي، «أحمل»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنا». «السلاح»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «أملك»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنا». «رأس»: مفعول به منصوب بالفتحة. «البعير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إن»: حرف شرط جازم. «نفرا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محلّ جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجملة عليه، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو».

وجملة «أصبحت لا أحمل»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا أحمل»: في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة «لا أملك»: معطوفة عليها في محلّ نصب. وجملة «نفرا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أصبحت لا أحمل» حيث استخدم «أصبح» بمعنى «صار» دون أن يقصد بها وقتاً محدداً.

(٢) الواقعة: ٦٥.

(١) النحل: ٥٨.

١٠٢٣ - التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٤٩؛ ولسان العرب ١١/٤١٩ (ظلل)؛ والمخصص ٥/٣٤، ١٤/٧٣، ١٤٢؛ وكتاب العين ٧/٤٦٦؛ وتاج العروس (ظلل)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٣٠/٣.

اللفظة والمعنى: الطوى (بكسر الطاء): الجوع.

= أراد أنه بجوع، ويدوم جوعه، شرط ألا يفقد شيئاً من عزة نفسه، ويأكل عزيزاً كريماً غير مهان.

وقد يستعملان استعمال «كان»، و«صار»، مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة، فيقال: «ظَلَّ كَثْبًا»، و«بَاتَ حَزِينًا»، وإن كان ذلك في النهار؛ لأنه لا يُراد به زمانٌ دون زمان. ومنه قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا يُشْرَأْهُمْ يَلْأَنفُسُهُمْ يَلْأَنفُسُهُمْ يَلْأَنفُسُهُمْ يَلْأَنفُسُهُمْ﴾^(١)، والمراد أنه يُخَدَّثُ به ذلك، ويصير إليه عند البشارة، وإن كان ليلاً. وقد تستعمل «بَات» تامةً تجتزئ بالمرفوع، فيقال: «بَاتَ زَيْدٌ» بمعنى أنه دخل في المبيت. يقال منه: «بَاتَ يَبِيتُ وَيَبَاتُ يَبِيتُ».

فصل

[معنى الأفعال الناقصة التي أوائلها الحرف النافي]

قال صاحب الكتاب: والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه. ولدخول النفي فيها على النفي جرث مجرى «كَانَ» في كونها للإيجاب، ومن ثم لم يجر: «ما زال زيدٌ إلا مُقيماً». وخُطِئَ ذو الرُّمَّة في قوله [من الطويل]:

١٠٢٤ - خَرَّاجِيْجٌ مَا تَشْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً [على الحُخْنَفِ أو نرمي بها بلدًا قفرا]

= الإعراب: «ولقد»: الواو: للاستئناف، واللام: حرف موطنٍ للقسم، و«قد»: حرف تحقيق. «أبيت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم (بات). «على الطوى»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «بات» المحذوف، أو هما في محل نصب خبره. «وأظله»: الواو: للعطف، «أظّل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب خبره. «حتى»: حرف غاية وجزء «أنال»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «به»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «كريم»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المأكّل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أبيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «أظله». وجملة «أنال»: في محلّ جز بحرف الجز، والجاز والمجرور متعلقان بخبر «أظله».

والشاهد فيه قوله: «وأظله»، الذي فيه دلالة على أنّ الأصل: «ظَلَّلت»، بكسر اللام.

(١) النحل: ٥٨.

١٠٢٤ - التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩؛ تخلص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٩؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٧٧ (فكك)؛ والمحاسب ١/ ٣٢٩؛ وجمع الهوامع ١/ ١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأنباء والنظائر ٥/ ١٧٣؛ والجنى الداني ص ٥٢١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٣؛ وجمع الهوامع ١/ ٢٣٠.

قال الشارح: أما ما في أوله منها حرفٌ نفي، نحو: «ما زال»، و«ما برح»، و«ما انفك»، و«ما فتىء»، فهي أيضًا كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، كما أن «كان» كذلك، فيقال: «ما زال زيدٌ يفعل». قال الله تعالى: ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكِّ﴾^(١). وكذلك أخواتها. ومعناها على الإيجاب، وإن كان في أولها حرفٌ النفي. وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، فـ«زال»، و«برح»، و«انفك»، و«فتىء» كلها معناها خلاف الثبات. ألا ترى أن معنى «زال»: «برح»؟ فإذا دخل حرفٌ النفي، نُفي البرح، فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال. فإذا قلت: «ما زال زيدٌ قائمًا»، فهو كلامٌ معناه الإثبات، أي: هو قائمٌ، وقيامه استمرَّ فيما مضى من الزمان، فهو كلامٌ معناه الإثبات، ولهذا المعنى لم تدخل إلا على الخبر، فلا يجوز: «لم يزل زيدٌ إلا قائمًا»، كما لم يجز: «ثبت زيدٌ إلا قائمًا»؛ لأن معنى «ما زال»: ثبت. فأما قول ذي الرُّمَّة [من الطويل]:

حراجيجٌ ما تنفكُ إلا مُناخَةٌ على الخسْفِ أو تُرمي بها بِلْدًا قَفْرًا

فإن الأصمعيّ والجزميّ قالا: أخطأ ذو الرُّمَّة، ووجهُ تخطئته أن يكون «مناخة» الخبر، وتكون «إلا» داخلَةً عليه، وذلك خطأً على ما تقدّم. قال المازني: «إلا» فيه زائدة، والمراد: ما تنفكُ مناخة. وقيل: الخبر: «على الخسْف»، و«مناخة» حالٌ. والمراد: ما تنفكُ على الخسْفِ إلا مُناخة، فما تكون «إلا» قد دخلت على الخبر. وقيل:

= اللغة: حراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: باركة على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

المعنى: هذه النوق السُّمان إما باركة على الجوع، وإما مجتازةٌ بلادًا خالية من أثر الحياة، يعني أنها لا تخلو من أحد هذين الأمرين.

الإعراب: «حراجيج»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمّة. «ما تنفك»: «ما»: نافية، و«تنفك»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، يعود على «حراجيج». «إلا»: حرف زائد لا يدلّ على معنى. «مناخة»: خبر «ما تنفك» منصوب بالفتحة. «على الخسْف»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مناخة». «أو»: حرف عطف. «نرمي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة بعد «أو»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها معطوف على مصدر منتزِع من الكلام السابق، والتقدير: بقاؤها على الخسف أو رمينا بها. . . «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرمي». «بلدًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «قفرًا»: صفة منصوبة بالفتحة.

وجملة «هي حراجيج»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما تنفك»: في محلّ رفع صفة لـ «حراجيج».

والشاهد فيه قوله: «ما تنفكُ إلا مُناخة» حيث دخلت «إلا» على خبر «ما تنفك» وهذا غير جائز. وفي تخرّيج الشاهد آراء عدة أورد بعضها الرضي في شرح الكافية، بالإضافة إلى الرأي الذي جعلناها فيه زائدة.

إِنْ «إِلَّا» واقعة في غير موقعها، والنيةُ بها التأخير، والمراد: «ما تنفك مناخة إلا على الخسف». ومثله في وقوع «إِلَّا» في غير موقعها قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(١)، وقول الشاعر [من المتقارب]:

١٠٢٥ - [أَحَلَّ لَسَةُ الشَّيْبِ أَثْقَالَهُ] وما اغترَّه الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا
ألا ترى أنك لو حملت الكلام على هذا الظاهر الذي هو عليه، لم يكن فيه فائدة،
لأنه: لا يُظَنُّ إِلَّا الظَّنُّ، ولا يغترَّه الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا، فإذا كان كذلك، علمت أن المعنى
والتقدير: إن نحن إلا نظنُّ ظنًّا، وما اغترَّه إلا الشَّيْبُ اغْتِرَارًا.

فإن قيل: ما ذكرته من وقوع «إِلَّا» في غير موضعها، إنما أخرت عن
موضعها، ومعناه التقديم، وما ذكرته «إِلَّا» فيه مقدمة، وأنت تنوي بها التأخير،
وذلك خلاف ما ذكرته.

فالجواب: أنه إذا جاز التأخير، جاز التقديم، لأنه مثله في أنه واقع في غير موقعه.
ويجوز أن يكون الشاعر راعى اللفظ، لأنه منفي، ولم ينظر إلى المعنى، فأدخل «إِلَّا»
لذلك، ومثله كثير. قال الله تعالى: ﴿أَتَىٰ ذَٰلِكَ يَقْدِرُ عَلَىٰ أَنْ يَجِيَّ الْكُوفُ﴾^(٢)، فأدخل الباء في
الخبر لوجود لفظ النفي؛ لأن الباء إنما تزداد لتأكيد النفي، والمعنى فيها على الإيجاب.
ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾^(٣) في قول بعضهم: إن «إِنْ» هنا بمعنى «تعم»،
ودخلت اللام لوجود لفظ، «إِنْ»، وإن لم يكن المعنى معناها.

(١) الجاثية: ٣٢

١٠٢٥ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في الجنى

الداني ص ٤٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤.

اللمعة: أحل: أنزل. أنقاله: متاعبه، اغتره. خدعه.

المعنى: لقد فاجأته الشيوخوخة بأعبائها وهمومها، كما داهمه الشيب على حين غرة منه ولم يكن قد
فكر فيه من قبل.

الإعراب: «أحل»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أحل).

«الشيب»: فاعل مرفوع بالضم. «أنقاله»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء:

ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وما اغتره»: الواو: عاطفة، وما: نافية، و«اغتر»: فعل ماضٍ

مبني على الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «الشيب»: فاعل مرفوع

بالضمة الظاهرة. «إلا اغترارًا»: «إلا»: حرف حصر، و«اغترارًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «أحل الشيب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وما اغتره الشيب»: معطوفة على

جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما اغتره الشيب إلا اغترارًا» فقد أخرج «إلا» إلى ما بعد الفاعل وقبل المفعول

المطلق، وكان يجدر به أن يقول: «وما اغتره اغترارًا إلا الشيب».

واعلم أن «زال» من قولهم: «ما زال يفعل» وزنه «فَعِلَ» بكسر العين، وإنما قلت ذلك؛ لقولهم في المضارع: «يَزَالُ» على «يَفْعَلُ» بالفتح، و«يَفْعَلُ» مفتوح العين إنما يأتي من «فَعِلَ» بكسر العين دون غيره، إلا أن تكون العين أو اللام حرفًا حلقياً، نحو: «سَأَلَ»، «يَسْأَلُ»، و«قَرَأَ»، «يَقْرَأُ»، وعينه من الياء، وليس من لفظ «زال»، «يزول»؛ لقولهم: «زَيْلُهُ»، «زَال»، «وزايلته». وهذه دلالة قاطعة تشهد أنه من الياء.

فإن قيل: يجوز أن يكون «زَيْلُهُ»: «فَيْعَلُهُ»، مثل «يَنْظُرُهُ». وإذا جاز أن يكون كذلك، فلا يكون فيه دليل. قيل: لو كان «فيعلته»، لجاء مصدره «زَيْلُهُ» على وزن «فَيْعَلُهُ»، وحيث لم يجيء، دل ذلك على أنه «فَعَلَ» لا «فَيْعَلَ». ومما يدل على ذلك قولهم: «لم يَزَلْ» بالفتح، ولو كان من «زال»، «يزول»، لقليل: «لم يَزُلْ» بالضمة. وأصل «زال» ههنا أن يكون لازماً غير متعد، نحو قولك: «زال الشيء»، أي: فات، و«برح»، إلا أنه جُرد من الحدث لدلالته على الزمان، وأدخل على المبتدأ والخبر، كما كانت «كَانَ» كذلك.

وأما «برح» من قولهم: «ما برح»، فهو بمعنى «زال»، و«جاوز». ومنه قيل لليلة الخالية: «البارحة»، وكذلك قيل: «أبرحت رباً»، وأبرحت جازاً»، أي: جاوزت ما يكون عليه أمثالك من الجلال المرضية. فقالوا: «ما برح يفعل» بمعنى: «ما زال».

وقد فرق بعضهم بين «ما زال» و«ما برح»، فقال: «برح» لا يستعمل في الكلام إلا ويراد به البراح من المكان، فلا بد من ذكر المكان معه، أو تقديره. وذلك ضعيف؛ لأنه قد جاء في غير المكان. قال الله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾^(١)، ف«لا أبرح» هذه لا يجوز أن يراد بها البراح من المكان؛ لأنه من المُحال أن يبلغ مجمع البحرين، وهو في مكانه لم يبرح منه. وإذا لم يجز حملُه على البراح، ثَعِنَ أن يكون بمعنى «لا أزال».

وأما «انفك» من قولهم: «ما انفك يفعل»، فهي أيضاً بمعنى «زال» من قولك: «فككت الشيء من الشيء»، إذا خلصته منه. وكلّ مشتبهين فصلت أحدهما عن الآخر فقد فككتهما. وفك الرقبة: أعتقها. ثم جردت من الدلالة على الحدث، ثم أدخلت على المبتدأ والخبر، كما فعل بـ«كان». وأما «فتى» من قولهم: «ما فتى يفعل»، فهو أيضاً بمعنى «زال». يُقال منه: «فتى» و«فتأ» بالكسر والفتح، ويُقال منه: «ما أفتأت تفعل»، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: وتجيء محذوقاً منها حرفُ النفي. قالت امرأة سالم بن قُحْفَانَ [من الطويل]:

١٠٢٦- تَزَالُ جِبَالَ مُبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا [لها ما مَشَى، يوماً، على خُفِّهِ جَمَلٌ]
وقال امرؤ القَيْس [من الطويل]:

١٠٢٧- فَقُلْتُ لَهَا وَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا [ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي]

١٠٢٦ - التخریج: البيت لامرأة سالم بن قحطان في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٥؛ وسمط اللآلي ص ٦٣١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٢٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٢، ٢٤٥.
المعنى: أنها حلفت أنها لا تزال تُعدُّ الجبال المبرمات لهذه الإبل مدى الحياة، لتكون جاهزة لمن يطلبها.

الإعراب: «تزال»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضممة. «جبال»: اسم «تزال» مرفوع بالضممة. «مبرمات»: صفة لـ «جبال» مرفوعة مثلها. «أعدها»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ «أعدها». «ما»: مصدرية زمانية. «مشى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مشى» منصوب على الظرفية متعلق بـ «أعدها». «يومًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة «مشى». «على خُفِّهِ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «مشى»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «جَمَلٌ»: فاعل «مشى» مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «تزال جبال... لها من مشى»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعدها»: خبر «تزال» محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: «تزال» حيث حذف الثاني منه وهو جواب قسم، والتقدير: يميّأ لا تزال.

١٠٢٧ - التخریج: البيت لامرء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/ ٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٤؛ والدرر ٤/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ والكتاب ٣/ ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٣، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٦٢؛ وجمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: أبرح قاعدًا: أي لا أبرح، أي أبقي قاعدًا. الأوصال: ج الوصل، وهو كل عضو يفصل عن الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبيته بأنه سيفي عندها لا يفارقها ولو أذى ذلك إلى هلاكه.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ «قلت». «والله»: الواو: حرف جر، و«الله»: لفظ الجلالة اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «أبرح»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «قاعدًا»: خبر «أبرح» منصوب. «ولو»: =

وقال [من مجزوء الكامل]:

١٠٢٨- تَنفَكَ تَسْمَعُ مَا حَسِبَ شَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ
وفي التنزيل: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾^(١).

قال الشارح: قد ذكرنا أن هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد، نحو: «ما زال»، و«لم يزل»، و«لا يزال». وذلك من قبل أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراره. وذلك إنما يكون مع مقارنة حرف النفي؛ لأن استعمالها مجردة من حرف

= الواو: حالية، و«لو»: وصلية زائدة. «قطعوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «رأسي»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لديك»: ظرف مكان متعلق بـ «قطعوا»، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وأوصالي»: الواو: حرف عطف، و«أوصالي»: معطوف على «رأسي» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة «فلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «القسم»: في محل نصب مفعول به. وجملة «أبرح»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو قطعوا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أبرح قاعداً» حيث حذف النافي من الفعل المضارع الناقص «أبرح» الذي هو جواب القسم، والتقدير: أقسم لا أبرح.

١٠٢٨- التخریج: البيت لخليفة بن برّاز في خزانة الأدب ٩/٢٤٢، ٢٤٣؛ والدور ٢/٤٥؛ والمقاصد النحوية ٢/٧٥؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٨؛ وجمع الهوامع ١/١١١.

المعنى: إنك تسمع طيلة حياتك بالموت الذي سيأتيك حتماً.

الإعراب: «تنفك»: فعل مضارع ناقص بالضمّة الظاهرة، واسم «تنفك» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «تسمع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ما»: مصدرية زمانية. «حييت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل «تسمع». «بهالك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تسمع». «حتى»: حرف غاية وجر. «تكونه»: فعل مضارع ناقص منصوب بـ «أن» المضمرة بعد «حتى»، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب خبر «كان»، واسم «كان» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن تكونه» في محل جر بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تسمع».

وجملة «تنفك تسمع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسمع»: في محل نصب خبر «تنفك».

والشاهد فيه قوله: «تنفك» حيث حذف حرف النفي، والتقدير: لا تنفك.

النفي يُنافي هذا الغرض، لأنها إذا عرِيت من حرف النفي، لم تغد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر. ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي على ما تقدّم، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع، وهو مراد. وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القسم، وذلك لأمن اللبس، وزوال الإشكال. فمن ذلك [من الطويل]:

تزالُ جبالٌ مُبْزَماتٌ أَعْدُها لها ما مشى يوماً على خُفِّه جَمَلٌ

والمراد: واللّه لا تزال، فحذف «لا». والحبال: العهود. والمبرمات: المُحكّمات. أعدّها لها، أي: للمحبوبة مدّة مشي الجمّل على خفّه، كما يُقال: «ما طار طائرٌ»، و«ما ختت النيب». ودلّ على إرادة القسم حذف حرف النفي، فلو لا القسم، لَمّا ساغ الحذف، ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير «لا»، نحو: و«اللّه أقوم»، والمراد: لا أقوم. وإنما لم يجر حذف غيرها؛ لأنه لا يجوز حذف «لَمْ»، و«مَا»؛ لأنّ «لَمْ» عاملة فيما بعدها، والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل. وكذلك «ما» قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز. ولا يكون هذا الحذف إلا في القسم؛ لأنه لا يُلبس بالموجب، إذ لو أريد الموجب، لأُتي بـ«إِنَّ» واللام، والنون، وهو كثير. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

فقلْتُ لها تالِّه أُنْزَحُ فاعِداً ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وأُصالي

أي: لا أبرح. وقال أيضاً [من مجزوء الكامل]:

تَنفَكَ تَسْمَع... إلخ

وقال [من البسيط]:

١٠٢٩- تالِّه يَبْقَى على الأَيام مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رِباعٌ سيُّهُ غَرْدٌ

١٠٢٩ - التخرّيج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٦/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٧؛ ولسان العرب ١٥٥/٥ (كور)؛ ولحالك بن خويلد الهذلي في لسان العرب ٦١/١١ (بقل)؛ وللهذلي في إصلاح المنطق ص ٣٦٦.

المبتقل: طالب البقل، أو أكله. الجون: الأبيض، والأسود. سراة كلّ شيء: أعلاه، وسراة الفرس: أعلى منته. الرباعي من الدواب: ما ظهرت رباعيتاه وهما السنان بين الشئبة والناب في كلّ فك. الغرد: الرافع صوته بالغناء.

يقسم بالله تعالى أنه لن يعيش أبداً حيوان مهما كان عيشه طيباً وهانئاً.

الإعراب: «تالِّه»: التاء: حرف جرّ وقسم، «الله»: لفظ الجلالة مجرور بالكسرة. «يبقى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذر. «على الأيام»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «مبتقل»: فاعل مرفوع بالضمة. «جون»: نعت مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «السراة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «رباع»: نعت ثانٍ مرفوع بضمة مقدّرة على الباء المحذوفة للتثنية. «سنه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «غرد»: خبر =

ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾^(١)، أي: لا تزال تذكر يوسف حتى تكون حرَضًا، أي: ذا حرص، وهو الحُزْنُ.

فصل

[معنى «ما دام»]

قال صاحب الكتاب: و«ما دام» توقيت للفعل في قولك: «أجلس ما دمت جالسًا»، كأنك قلت: «أجلس دوام جلوسك»، نحو قولهم: «آتيك خفوق النجم، ومقدم الحاج». ولذلك كان مفتقرًا إلى أن يشفع بكلام؛ لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه.



قال الشارح: أما «ما دام» من قولك: «ما دام زيد جالسًا»، فليست «ما» في أولها حرف نفي على حدّها في «ما زال»، و«ما برح»، إنما «ما» ههنا مع الفعل بتأويل المصدر، والمراد به: الزمان. فإذا قلت: «لا أكلمك ما دام زيد قاعدًا»، فالمراد: دوام قعوده، أي: زمن دوامه، كما يُقال: «خفوق النجم»، و«مقدم الحاج». والمراد: زمن خفوق النجم، وزمن مقدم الحاج. ومما يدلّ على أن «ما» مع ما بعدها زمان، أنها لا تقع أولًا، فلا يُقال: «ما دام زيد قائمًا»، ويكون كلامًا تامًا، ولا بدّ أن يتقدّمه ما يكون مظروفًا، وليس كذلك «ما زال» وأخواتها، فإنك تقول: «ما زال زيد قائمًا»، ويكون كلامًا مفيدًا تامًا. و«ما» من قولك: «ما دام» تقع لازمة لا بدّ منها، ولا يكون الفعل معها إلا ماضيًا، وليس كذلك «ما زال»، فإنه يجوز أن يقع موقع «ما» غيرها من حروف النفي، ويكون الفعل مع النافي ماضيًا ومضارعًا، نحو: «ما زال»، و«لم يزل»، و«لا يزال».

فصل

[معنى «ليس»]

قال صاحب الكتاب: و«ليس» معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: «ليس زيد قائمًا الآن»، ولا تقول: «ليس زيد قائمًا غدًا». والذي يصدق أنه فعلٌ لحوق الضمائر وناء التانيث ساكنة به. وأصله «لَيْسَ» كـ«صَيَدَ البعير».



= المبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة «تالله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبقى مبتقل»: جواب القسم لا محلّ لها كذلك. وجملة «سته غرد»: في محلّ رفع نعت ثالث. والشاهد فيه قوله: «تالله يبقى» حيث حذف «لا» النافية مع إرادتها.

قال الشارح: اعلم أن «لَيْسَ» فعلٌ يدخل على جملة ابتدائية، فينفى بها في الحال، وذلك أنك إذا قلت: «زيدٌ قائمٌ»، ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت: «ليس زيدٌ قائمًا»، فقد نفيت هذا المعنى.

فإن قيل: فمن أين زعمتم أنها فعلٌ، وليس لها تصرفُ الأفعال بالمضارع واسم الفاعل كما كان ذلك في «كَانَ» وأخواتها، وإنما هي بمنزلة «ما» في دلالتها على نفي الحاضر؟ قيل: الدليل على أنها فعلٌ اتصالُ الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها، على حدِّ اتصاله بالأفعال، وهو الضمير المرفوع، نحو قولك: «لستُ»، و«لسنا»، و«لستَ»، و«لستمَا»، و«لستمُ»، و«لستِ»، و«لستنِ»، ولأن آخرها مفتوحٌ كما أواخر الأفعال الماضية. وتلحقها تاءُ التانيث ساكنةٌ وصلًا ووقفًا، نحو: «ليستُ ههنا قائمًا»، كما تقول: «كانت ههنا قائمًا». وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب، نحو: «قائمةٌ»، و«قاعدةٌ»، فلمَّا وُجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال، دلَّ على أنها فعلٌ.

فإن قيل: الأفعال بأبها التصرف، و«لَيْسَ» غير متصرفة، فهلَّا ذلكم ذلك على كونها حرفًا. قيل: عدمُ التصرف لا يدلُّ على أنها ليست فعلًا، إذ ليس كلُّ الأفعال متصرفةً، ألا ترى أن «ينعم»، و«يشن»، و«عسى»، وفعل التعجب كلها أفعال، وإن لم تكن متصرفة؟ وأما كونها بمنزلة «ما» في النفي، فلا يُخرجها أيضًا عن كونها فعلًا؛ لأنه يدلُّ على مشابهة بينهما، وهو الذي أوجب جمودها، وعدمَ تصرفها، وأما أن يدلَّ أنها حرفٌ، فلا، إذ الدلالة قد قامت على أنها فعلٌ. وممَّا يدلُّ أنها فعلٌ وليست حرفًا، أنها تتحمل الضمير كما أنه يتحمل الضمير، فتقول: «زيدٌ ليس قائمًا»، فيستكن في «لَيْسَ» ضميرٌ من «زيد». ولا يكون مثلُ ذلك في «ما»، فلا يقال: «زيدٌ ما قائمًا»، فيجعل في «ما» ضميرٌ «زيد». وأيضًا فإن «لَيْسَ» لا يُبطل عملها دخولُ «إلا» في خبرها، فتقول: «ليس زيدٌ إلا قائمًا»، ولا يكون مثلُ ذلك في «ما»، لا تقول: «ما زيدٌ إلا قائمًا».

ومن المانع «لَيْسَ» من التصرف أنك تقول: «كان زيدٌ»، فتفيد المُضي، وتقول: «يكون زيدٌ»، فتفيد الاستقبال، وأنت إذا قلت: «ليس زيدٌ قائمًا الآن»، فقد أدت «لَيْسَ» المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي، واستغني عن زيادة حرف مضارعة فيها. وقوله: «لا تقول ليس زيدٌ قائمًا غدًا»، يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير، ولا يُنفى بها في المستقبل. وقد أجازاه أبو العباس المبرِّد وابن دُرستويه.

فإن قيل: وزنه «فَعْلٌ» ساكنُ العين كـ«لَيْتَ»، وليس في الأفعال الماضية ما هو على هذه الزنة، فهلَّا ذلكم ذلك على أنها حرف. قيل: لما مُنع التصرف لما ذكرناه، ولم يُنَّ بناءُ الأفعال من بنات الباء، نحو: «باع»، و«سار»، مُنع ما للأفعال من الإعلال والتغيير؛ لأن الإعلال والتغيير ضربٌ من التصرف.

والأصل في «لَيْسَ»: «لَيْسَ» على زنة «خَرَجَ»، و«صَعِدَ». وإنما قلنا ذلك؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه فعل. فالأفعال الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب: «فَعَلَ»، كـ«ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، و«فَعِلَ»، كـ«عَلِمَ»، و«سَلِمَ»، و«فَعُلَ»، كـ«ظُرِفَ»، و«شُرِفَ»، وليس فيها ما هو على زنة «فَعَلَ» بسكون العين. وإذا كان كذلك، وجب أن لا يخرج عن أبنية الأفعال، فلذلك قلنا: إن أصله «لَيْسَ» على «فَعِلَ» بكسر العين، فيكون من قبيل «صَبَدَ البعير» إذا رفع رأسه من داء. وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها على حدّ «باع» و«سار»، إلا أنهم لما لم يريدوا تصريف الكلمة، أبقوها على حالها، ثم خففوها بالإسكان على حدّ قولهم في «كَتِفٍ»: «كَتَفْتُ»، وفي «فَجَذٍ»: «فَجَذْتُ»، وألزموها التخفيف؛ لعدم تصريفها ولزوم حالة واحدة.

وإنما قلنا إن أصله «فَعِلَ» بالكسر؛ لأنه لا يخلو من أن يكون على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعِلَ» على ما ذكرنا، فلا يجوز أن يكون على «فَعَلَ» بالفتح؛ لأنه لو كان مفتوحاً، لم يجز إسكانه؛ لأن الفتحة خفيفة. ألا ترى أنهم لا يخففون نحو «قَلِمَ»، و«جَبَلَ»، بالسكون؟ ولا يجوز أن يكون على «فَعُلَ» بالضم، لأن هذه البناء لم يأت من بنائه الياء، فلما امتنع أن يكون على «فَعَلَ»، و«فَعُلَ»، تعين أن يكون «فَعِلَ» بالكسر، وصُحِّحَ كما صُحِّحَ «صَبَدَ البعير». وليس المراد أن العلة واحدة وإنما ذلك لإبداء النظر، وذلك لأن العلة في تصحيح «لَيْسَ» إرادة عدم التصريف، والعلة في تصحيح «صَبَدَ» إنما هو لأنه في معنى «أَصْبَدَ» كـ«غَوَرَ»، و«حَوَلَ»، إذ كانا في معنى «أَغَوَرَ»، و«أَحَوَلَ».

فصل

[نوعا الأفعال الناقصة من حيث تقديم خبرها عليها]

قال صاحب الكتاب: وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتى في أوائلها «ما» يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها، وقد حُوِّلَ في «لَيْسَ» فجعل من الضرب الأول. والأول هو الصحيح.



قال الشارح: قد تقدم أن هذه الأشياء لما كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مقتضية لهما جميعاً، وجب من حيث كانت أفعالاً بالدلائل المذكورة، أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية، وكانت الأفعال الحقيقية ترفع فاعلاً، وتنصب مفعولاً، فرفعت هذه الاسم، ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل، والمنصوب كالمفعول من نحو: «كان زيد قائماً»، كما تقول: «ضرب زيد عمراً».

ولما كان المرفوع فيها كالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها. ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل، وعلى

الفعل نفسه، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، وعليها أنفسها ما لم يمنع من ذلك مانع، فلذلك تقول: «كان زيد قائماً». قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفْوَكَ رَحِيمًا﴾^(١)، وقال: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(٢)، ونقول: «كان قائماً زيد»، فتقدم الخبر على الاسم، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، وقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٤)، فقوله: «حقاً خبر»، وقد تقدم على الاسم الذي هو «أن أوحينا»؛ لأن «أن» والفعل في تأويل المصدر، وذلك المصدر مرفوع بأنه اسم «كان».

ونقول: «قائماً كان زيد»، فتقدم الخبر على الفعل نفسه. قال الله تعالى: ﴿وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ﴾^(٥)، فلولا جواز تقديم الخبر على نفس الفعل، لما جاز تقديم معموله عليه، وذلك أن «أنفسهم» معمول «يظلمون»، وهو الخبر، وقد تقدم أنه لا يقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل. ألا ترى أنه لا يجوز «القتالُ زيداً حين يأتي» حيث لم يجز تقديم عامله الذي هو «يأتي»؛ لأن المضاف إليه لا يتقدم المضاف؟ وكذلك باقي أخواتها.

فأما ما في أوله حرف النفي، وحروف النفي أربعة: «ما»، «لم»، «لن»، و«لا»، فإن كان النفي بـ«ما»، نحو: «ما زال»، و«ما انفك»، و«ما فتى»، و«ما برح»، فمذهب سيويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال: «قائماً ما زال زيد»، وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء. وذلك أن «ما» للنفي، وأنه يستأنف بها النفي، ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بـ«إن» واللام في الإيجاب، فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام، فكان له صدر الكلام، وإنما صار للاستفهام صدر الكلام. لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما، كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كذلك هنا. ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام: «زيداً أضربت؟» لم يجز، كذلك ههنا لو قلت: «قائماً ما زال زيد»، لم يجز؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه، ويجوز ذلك مع «لم»، و«لن»، و«لا»، فتقول: «قائماً لم يزل زيد»، و«منطلقاً لن يبرح بكر»، و«خارجاً لا يزال خالد».

وإنما ساغ ذلك مع «لم»، و«لن»، و«لا» ولم يسغ مع «ما»؛ لأن «لم»، و«لن»، لما اختصتا بالدخول على الأفعال، صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع «لم»، و«لن»؛ لأنهما كأحد حروفه، وأيضاً فإن «لم أفعل» نفياً «فعلت»، و«لن أفعل» نفياً «سأفعل». وحكم النفي حكم إيجابه، فكما يسوغ في

(١) النساء: ٩٦.

(٣) الروم: ٤٧.

(٢) الفرقان: ٥٤.

(٥) الأعراف: ١٧٧.

(٤) يونس: ٢.

الإيجاب التقديم، فكذاك مع النفي، فجرى النفي هنا مجرى الإيجاب، كما جرى مجراه في «لَنْ» إذ لم يُتْلَقْ به القَسَم. ألا ترى أنك لا تقول: «والله لن أضرب»، كما لا تقول: «والله سأضرب»؟ وكذا لا تقول: «والله لم أضرب» كما لا تقول: «والله ضربت». وأما «لا»، وإن كانت قد يُتْلَقُ بها القسم، وتدخل على الأسماء والأفعال، فإنها تصرّفت تصرّفًا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنه يتخطأها العامل، فيعمل فيما بعدها، نحو قولك: «خرجت بلا زاد»، و«عوقبت بلا جُزْم»، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها. وأجاز ذلك الكوفيون^(١)، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، فيقولون: «قائمًا ما زال زيد»، وكذا ما كان في معناها من أخواتها، فإنهم يشبهونها بـ«لَمْ».

وأما «ما دام»، فإنها لا تستعمل إلا بلفظ الماضي كما كانت «لَيْسَ» كذلك. ولا يتقدمها إلا فعل مضارع، نحو: «لا أكلمك ما دام زيد قائمًا». ولا يتقدم عليها نفيها، لأن «ما» فيها مصدرية لا نافية، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان. ألا ترى أنك إذا قلت: «لا أفعل هذا ما دام زيد قائمًا»، كان التقدير فيه: زمن دوام قيام زيد، كقولك: «جئتكم مقدّم الحاج، وخفوق النجم»، أي: زمن خفوق النجم، وزمن مقدم الحاج؟ إلا أنه حذف المضاف الذي هو الزمان للعلم به، وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه.

وإذا كانت «ما» في «ما دام» بمنزلة المصدر، كان ما يتعلّق بها من صلتها وتمايها، فلا يتقدم عليها. وأما تقديم أخبارها على أسمائها، فجائز بلا خلاف، لأن المقتضى لجواز ذلك موجود، وهو كون العامل فعلاً، ولا مانع هناك، فلذلك جاز أن تقول: «ما زال قائمًا زيد»، و«ما انفك عالمًا بكر».

وأما «لَيْسَ»، ففيها خلاف، فمنهم من يُغَلَّبُ عليها جانب الحرفية، فيُجرى مجرى «ما» النافية؛ فلا يُجيز تقديم خبرها على اسمها، ولا عليها، لا يقولون: «ليس قائمًا زيد»، و«لا قائمًا ليس زيد». وعليه حمل سيبويه^(٢) قولهم: «ليس الطيب إلا المسك»، و«ليس خلق الله أشعر منه». أجزاها مجرى «ما».

ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفيها، نحو: «قائمًا ليس زيد»، وهو قول سيبويه^(٣) والمتقدمين من البصريين^(٤)، وجماعة من المتأخرين كالسيرافي، وأبي علي،

(١) انظر المسألة السابعة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ١٥٥ - ١٦٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٧.

(٣) الكتاب ١/ ١٤٧.

(٤) انظر المسألة الثامنة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ١٦٠ - ١٦٤.

وإليه ذهب الفراء من الكوفيين . واحتجوا لذلك بالنص والمعنى . أما النص فقوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾^(١) ، ووجه الدليل أنه قدّم معمول الخبر عليها ، وذلك أن «يَوْمَ» معمول «مَصْرُوقًا» الذي هو الخبر ، وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل ؛ لأنه لا يجوز أن يقع معمول حيث لا يقع العامل ؛ لأن رتبة العامل قبل معمول .

وأما المعنى فإنه فعلٌ في نفسه . وإنما مُنِع المضارع ؛ للاستغناء عنه بلفظ الماضي ، وهذا المعنى لا ينقص حكمها ، وصار كـ «يَدْعُ» ، و«يَذَرُ» ، لما منعنا لفظ الماضي منهما استغناء عنه بـ «تَرَكَ» ، لم نقص من حكم عملهما . ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها ، وهو مذهب الكوفيين ، وأبي العباس المبرّد . وقال السيرافي وأبو عليّ : لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها ، إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها . وحكى ابن درستويه في كتاب الإرشاد أنّ فيه خلافاً على ما تقدّم .

وقوله : «وقد خولف في «لَيْسَ» فجُعل من الضرب الأول» ، يريد الذي لا يجوز تقديم خبره عليه ، وهو ما كان في أوله «ما» ، فيه إشارة إلى أنّ من مذهبه جواز تقديم خبرها عليها .

وقوله : «والأول هو الصحيح» ، يريد الأول من القولين ، وهو جواز تقديم خبرها عليها ، وهو الذي أفتى به . والثاني ما حكاه من قول المخالف ، وهو عدم جواز تقديمه .

فصل

[تفصيل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيرها بين اللغو منه والمستقر]

قال صاحب الكتاب : وفصل سيبويه^(٢) في تقديم الظرف وتأخيرها بين اللغو منه والمستقر ، فاستحسن تقديمه إذا كان مستقراً ، نحو قولك : «ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك» ، وتأخيرها إذا كان لغوًا ، نحو قولك : «ما كان أحدٌ خيراً منك فيها» ، ثم قال : وأهل الجفاء يقرؤون^(٣) : ﴿وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ﴾^(٤) .



قال الشارح : سيبويه كان يسمي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحدٌ منهما خبراً مستقراً ؛ لأنه يُقدَّر بـ «استقرّ» . ومتى لم يكن خبراً ، سَمَاهُ لَغْوًا . وذلك نحو قولك : «زيدٌ فيها قائماً» ، الظرف هُنا مستقرٌّ ، لأنه الخبر ، والتقدير : «زيدٌ استقرّ فيها» ، و«قائماً» حالٌ ، فإن رفعت «قائماً» وجعلته الخبر ، فقلت : «زيدٌ فيها قائمٌ» كان الظرف لغوًا ، لأنه

(١) هود : ٨ .

(٢) الكتاب ٥٥ / ١ - ٥٦ .

(٣) في الكتاب ٥٦ / ١ «يقولون» .

(٤) الإخلاص : ٤ ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ .

ليس بخبر، إنما الخبر «قائم» والظرف من متعلقات الخبر الذي هو «قائم». ومتى جعلته خبراً، كان ظرفاً، ووعاءً للاستقرار. ومتى جعلته لغواً، كان ظرفاً للقيام. فإذا فهمت القاعدة، فسيبويه يختار تقديم الظرف إذا كان مستقراً؛ لأنه مضطراً إليه، وتأخيرُه إذا كان لغواً؛ لأنه فضلة. وذلك نحو قولك: «ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك»، فـ«أحدٌ» اسمُ «كان»، و«خيرٌ منك» صفته، والظرف الخبر، ولذلك قدّمه، فإن نصبت «خيراً» وجعلته الخبر، أخرت الظرف، لأنه ملغى، نحو قولك: «ما كان أحدٌ خيراً منك فيها» فـ«أحدٌ» الاسم، و«خيراً منك» الخبر، و«فيها لغو» من متعلقات الخبر، وتقديمُ الظرف وتأخيرُه إذا كان مستقراً جائز، قال سيبويه: كلُّ عربيٍّ جيّدٌ كثيرٌ، وإنما اختار تقديمه إذا كان مستقراً، ولا كلامٌ في جواز تأخيرِه.

فإن قيل: فما تصنع بقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(١)، فقدّم الجاز والمجرور مع أنه لغو؟ قيل: لما كانت الحاجة ماسةً، والكلامُ غيرُ مستغنٍ عنه؛ صار كأنه خبرٌ، فقدّم لذلك، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَصْكَمٌ﴾^(٢) متبداً وخبرٌ، وقوله: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٣) خبرٌ ثانٍ، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ معطوف عليه. وما عطف على الخبر، كان في حكم الخبر، فلذلك لم يكن بدٌ من العائد في قوله: ﴿لَمْ يَكُنْ﴾؛ لأن الجملة إذا وقعت خبراً، افتقرت إلى العائد.

قال: وأهل الجفاء يقرؤون: «ولم يكن كفواً له أحدٌ»، فيؤخرون الجاز والمجرور لقوة التأخير في الملغى عندهم. والمرادُ بأهل الجفاء: الأعراب الذين لم يبالوا بخط المصحف، أو لم يعلموا كيف هو. فأما قول الشاعر [من الرجز]:

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلُذِيًّا ما دام فيهنّ فصيلٌ حيًّا^(٤)

فإنه قدّم الظرف هنا، وإن لم يكن مستقراً، وذلك أن «فصيل» اسمُ «ما دام»، و«حيًّا»، الخبر، و«فيهنّ»، ظرفٌ للخبر. وذلك لجواز التقديم عنده مع أنه قد تدعو الحاجةُ إليه. ولا يسوغ حذفه، إذ لو حذف، لتغير المعنى، ويصير بمعنى الأبد، كما يُقال: «ما طلعت الشمس»، و«ما حنت النيب». فلما كان المعنى متعلقاً به، صار كالمستقر، فقدّمه لذلك. والجلذبيّ: السَّير الشديد، ويجوز أن يكون اسم ناقته، ثم ناداها مُرحمًا، فاعرفه.

(١) الإخلاص: ٤.

(٢) الإخلاص: ٣.

(٢) الإخلاص: ٢.

(٤) تقدم بالرقم ٥٢٠.

ومن أصناف الفعل

أفعالُ المُقارَبةِ

فصل

[أحكام «عسى»]

قال صاحب الكتاب: منها «عسى»، ولها مذهبان: أحدهما أن تكون بمنزلة «قارب»، فيكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ، إلا أن منصوبها مشروطٌ فيه أن يكون «أن» مع الفعل متأولاً بالمصدر، كقولك: «عسى زيدٌ أن يخرج» في معنى: قارب زيدٌ الخروج. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ الْفَتْحُ﴾^(١). والثاني أن تكون بمنزلة «قرب»، فلا يكون لها إلا مرفوعٌ، إلا أن مرفوعها «أن» مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: «عسى أن يخرج زيدٌ» في معنى: قارب خروجه. قال الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢).



قال الشارح: معنى قولهم: «أفعال المقاربة»، أي: تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على باب «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر. والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر. ألا ترى أن «كان» وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر؟

فمن ذلك «عسى»، وهو فعلٌ غير منصرف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي. قال سيبويه^(٣): معناه الطمّع والإشفاق، أي: طمّع فيما يستقبل، وإشفاقٌ أن لا يكون. واعلم أن أصل الأفعال أن تكون منصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان، ولولا ذلك، لأغنت المصادر عنها. ولهذا قال سيبويه^(٤): فأما الأفعال فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِمَا مضى، ولما يكون، ولما هو كائنٌ لم ينقطع.

وهذه «عسى» قد خالفت غيرها من الأفعال، ومُنعت من التصرف، وذلك لأمر؛ منها: أنهم أجروها مجرى «لَيْسَ»، إذ كان لفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل، لأنَّ

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٤) الكتاب ١/١٢.

(١) المائدة: ٥٢.

(٣) الكتاب ٤/٢٣٣.

الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، فصارت كـ«لَيْسَ» في أنها بلفظ الماضي، ويُتَقَى بها الحال، فَمُنَعَتْ لذلك من التصرف كما منعت «لَيْسَ».

الثاني: أنها تَرَجُّ، فشابهت «لَعَلَّ». وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل، قال: وذلك أن شَبَّه الحرف معنًى مُضعِفً للاسم لا للفعل، ألا ترى أن أكثر الأسماء المبنية نحو «كَمْ»، و«مَنْ»، إنما كان يُشَبَّه الحروف؛ فأما الفعل فإنه، إذا أشبه بمعناه الحرف، فإنه لا يُمنَع التصرف، وذلك لأن معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال، ألا ترى أن «إِلَّا» في الاستثناء نائبة عن «أستثنى»، والهمزة في الاستفهام نائبة عن «أستفهم» و«ما»، النافية نائبة عن «أنفي»؟ والشيء إنما يُغَطَّى حكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه، وأما إذا أشبهه في معنًى هو له، أو يساويه فيه، فلا. ولو جاز أن يُمنَع التصرف «عَسَى»؛ لأنها في معنًى «لَعَلَّ»، لجاز أن يمنع «استثنى» التصرف لمشاركة «إِلَّا»، ولجاز أن يمنع «أنفي» التصرف لمشاركة «ما». وذلك قول من قال: إن «لَيْسَ» ممنوعة التصرف لمشاركة «ما» في معناها.

والآخر: أنها لما دلت على قُرب الفعل الواقع في خبرها؛ جرت مجرى الحروف لدلالاتها على معنًى في غيرها، إذ الأفعال تدل على معنًى في نفسها، لا في غيرها، فجمدت لذلك جمود الحروف.

فإن قيل: ما الدليل على أنها أفعال مع جمودها جمود الحروف، وعدم تصرفها؟ فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال، نحو قولك: «عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا»، و«عَسَيْتُ» بالكسر أيضاً، وهما لغتان. قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ^(١)، وَقُرْء بالكسر، والمؤنث «عَسَتْ»، فتوئله بالناء الساكنة وصلاً ووقفاً على ما يكون عليه الأفعال. ولما كانت فعلاً، افتقرت إلى فاعلٍ ضرورة انعقاد الكلام. وهي في ذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة «كان» الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها «قَارَبَ».

والضرب الثاني: أن تكون بمنزلة «كان» التامة، فتكتفي بمرفوع، ولا تفتقر إلى منصوب، وتكون بمعنى «قُرِبَ». فالأول نحو قولك: «عسى زيد أن يقوم»، ولا يكون الخبر إلا فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بـ«أن» الناصبة للفعل. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ^(٢) بِالْفَتْحِ، فـ«زيد» اسم «عسى»، وموضع «أن» مع الفعل نصب، لأنه خبر. والذي يدل على ذلك قولهم في المثل: «عسى العَوْنُ أَنْ يُؤْسَا^(٣)»، والمراد: أن يبأس، فقد

(٢) المائدة: ٥٢.

(١) محمد: ٢٢.

(٣) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

انكشف الأصل كما انكشف أصل «أقام»، و«أطال» بقوله [من الطويل]:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم^(١)

وأنبؤس في المثل^(٢) جمع «بأس»، لأن «فعلًا» يجمع على «أفعل»، نحو «كَلَب»، و«أَكَلَب»، وبما يدل أن خبرها في موضع اسم منصوب، وإن لم يُنطق به، أن الفعل في خبرها، إذا تجرد من «أن»، كان مرفوعًا، والفعل إنما يُرْفَعُ بوقوعه موقع الاسم، نحري قوله [من الطويل]:

١٠٣٠ - عسى الله يُغني عن بلاد ابن قاذر بمنتهر جؤن الرباب سكوب
وقول الآخر [من الوافر]:

١٠٣١ - عسى الكرب الذي أمتنت فيه بكون وراءه فُزج قريب

(١) تقدم بالرقم ٥٤٤.

(٢) في الطبعين: «البيت»، وهذا سهو من الناسخ أو المؤلف.

١٠٣٠ - التخريج: البيت لهذبة بن الخشرم في ديوانه ص ٧٦؛ وخزانة الأدب ٣٢٨/٩؛ والكتاب ٣/ ١٥٩، ١٣٩/٤؛ ولسماعة النعماني في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢؛ وشرح النصريح ٣٥١/٢؛ ولسان العرب ٥٥/١٥ (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٨؛ واللمع ص ٣٣٣؛ والمقتضب ٤٨/٣، ٦٩. اللغة: جؤن الرباب: سود السحاب. السكوب: الكثير المطر.

الإعراب: «عسى»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال الرجاء. «الله»: اسم الجلالة، اسم «عسى» مرفوع. «يغني»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «عن بلاد»: جار ومجرور متعلقان بـ«يغني»، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «قادر»: مضاف إليه مجرور. «بمنتهر»: جار ومجرور متعلقان بـ«يغني». «جؤن»: نعت أزل لـ«منتهر» مجرور، وهو مضاف. «الرباب»: مضاف إليه مجرور. «سكوب»: نعت ثانٍ لـ«منتهر» مجرور. وجملة «عسى الله...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يغني»: في محل نصب خبر «عسى».

والشاهد فيه قوله: «عسى الله يغني» حيث جاء خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مرفوعاً، وهذا دليل على أن خبر «عسى» في موضع اسم منصوب؛ لأن الفعل إنما يُرْفَعُ بوقوعه موقع الاسم.

١٠٣١ - التخريج: البيت لهذبة بن خشرم في خزانة الأدب ٣٢٨/٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١؛ والدرر ١٤٥/٢؛ وشرح النصريح ٢٠٦/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣؛ والكتاب ١٥٩/٣؛ واللمع ص ٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ١٨٤/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العريّة ص ١٢٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٣١٦/٩؛ والجنى الداني ص ٤٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦؛ والمفرب ٩٨/١؛ ومغني اللبيب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٧٠/٣؛ وجمع الهوامع ١٣٠/١.

اللفظ: الكرب: الهم والغم.

الإعراب: «عسى»: فعل ماضٍ ناقص. «الكرب»: اسم «عسى» مرفوع. «الذي»: اسم موصول مبني =

فارْتَفَاعٌ «يُغْنِي»، و«يَكُونُ»، عند تجزئتهما من الناصب دليلٌ على ما قلناه.

فإن قيل: فلمَ لزم أن يكون الخبر «أن» والفعل؟ قيل: أما لزوم الفعل؛ فلأنه لما منع لفظ المضارع، واجتزأ عنه بلفظ الماضي؛ عَوِضَ المضارع في الخبر. وأيضاً فإنه لما كانت «عسى» طَمَعاً، وذلك لا يكون إلا فيما يستقبل من الزمان؛ جعلوا الخبر مثلاً يفيد الاستقبال، إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص. وأما لزوم «أن» الخبر؛ فلما أُريد من الدلالة على الاستقبال، وصرف الكلام إليه؛ لأن الفعل المجزء من «أن» يصلح للحال والاستقبال، و«أن»، تُخْلِصُه للاستقبال. والذي يؤيد ذلك أن الغرض بـ«أن» الدلالة على الاستقبال لا غير. وأما قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٣٢ - عسى طييء من طييء بعد هذه سئطفيء غلات الكلى والجوانح

= في محل نعت «الكرب». «أُمسيت»: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في رفع اسم «أُمسى». «فيه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «أُمسى». «يكون»: فعل مضارع ناقص. «وراء»: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر «يكون» المقدم، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «فرج»: اسم «يكون» مؤخر مرفوع. «قريب»: نعت «فرج» مرفوع.

وجملة «عسى الكرب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أُمسيت فيه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يكون...»: في محل نصب خبر «عسى». والشاهد فيه قوله: «عسى الكرب... يكون...» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مرفوعاً، وهذا دليل على أن خبر المصدرة. وذلك تشبيهاً لـ «عسى» بـ «كاد».

١٠٣٢ - التصريح: البيت لقاسم بن رواحة في خزنة الأدب ٩/ ٣٤١؛ والدور ٢/ ١٤٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٠؛ وشرح شواهد المعني ص ٤٤٥؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٢٧؛ ومعجم الشعراء ص ٣٤٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٠؛ وحاشية يس على شرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وجمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: طييء: قبيلة. غلات: جمع غلة وهي شدة العطش. الكلى: جمع كلبة وهي معروفة. الجوانح: جمع جانحة وهي الضلع القصيرة.

المعنى: المرجو أن يثار ذور القتلى لقتلاهم في المستقبل، فتسكن النفوس وتبرد القلوب. الإعراب: «عسى»: فعل ماض ناقص. «طييء»: اسم «عسى» مرفوع بضمة ظاهرة. «من طييء»: جار ومجرور متعلقان بـ «تطفيء». «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «تطفيء». «هذه»: اسم إشارة مبني في محل جر بالإضافة. «ستطفيء»: السين: حرف تنفيس، و«تطفيء»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «غلات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. «الكلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «والجوانح»: الواو: حرف للعطف، و«الجوانح»: معطوف على «الكلى» مجرور بالكسرة.

وجملة «عسى طييء ستطفيء...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ستطفيء»: في محل نصب خبر «عسى».

لما كانت السين كـ «أن» في الدلالة على الاستقبال، وضعها موضعها، وإن اختلفت من حيث إن الفعل لا يكون معها في تأويل المصدر.

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب، وتكون «عسى» بمعنى «قرب»، إلا أن مرفوعها لا يكون إلا «أن» والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(١)، فـ «أن تكرهوا» بموضع رفع بأنه فاعل، ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر. ويجوز في قولك: «عسى أن يقوم زيد» أن يكون «زيد» مرفوعاً بـ «عسى»، و«أن يقوم» في موضع نصب بأنه خبر مقدم، ويكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من «زيد» يظهر في التثنية والجمع، نحو قولك: «عسى أن يقوموا الزيدان»، و«عسى أن يقوموا الزيدون»؛ لأن التقدير: «عسى الزيدان أن يقوموا»، و«عسى الزيدون أن يقوموا». فيجوز لك في ذلك وما كان نحوه وجهان أبداً: أحدهما أن يكون «أن» والفعل في موضع مرفوع، وأن يكون في موضع منصوب بأنه خبر مقدم. فأما قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾^(٢)، فلا يجوز فيه إلا وجه واحد، وهو أن يكون «ربك» فاعل «يبعث»، و«أن» مع ما بعدها في موضع رفع بـ «عسى». ولا يجوز أن يكون «أن» في موضع نصب على الوجه الآخر؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي؛ لأن «مقاماً محموداً» منصوبة بـ «يبعث»، فلا يكون «الرب» مرتفعاً إلا به، وإلا كان أجنبياً، إذ لم يكن عاملاً فيه.

فصل

[أحكام «كاد»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «كاد» ولها اسم وخبر، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأولاً باسم فاعل، كقولك: «كاد زيدٌ يخرج». وقد جاء على الأصل [من الطويل]:
[فَأُبْنْتُ إِلَى فَهْمٍ] وما كَذْتُ أَبْنًا^(٣)
[وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَضْفِرُ]
كما جاء «عسى الغُوَيْرُ أَبُوسًا»^(٤).

قال الشارح: قوله: «ومنها» يعني من أفعال المقاربة «كاد». نقول: «كاد زيدٌ يفعل»، أي: قاربَ الفعل، ولم يفعل، إلا أن «كاد» أبلغ في المقاربة من «عسى»، فإذا قلت: «كاد زيدٌ يفعل»، فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلا أنه لم يقع بعد؛ لأنك لا

= والشاهد فيه قوله: «عسى... ستطفيء» حيث جاء بعد «عسى» فعل مضارع مقرون بالسين، وهذا - كما قال - لأن السين قد قامت مقام «أن».

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) الإسراء: ٧٩.

(٣) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

(٤) تقدم بالرقم ٩٥٩.

تقوله إلا لمن هو على حدّ الفعل كالدّاخل فيه، لا زماناً بينه وبين دخوله فيه. قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَافِرُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾^(١). ومن كلام العرب: «كاد النعمان يطير».

وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملاً لها على «كان»؛ لدخولها على المبتدأ والخبر وإفادة معناها في الخبر. واشتراطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض، وجرد ذلك الفعل من «أن»؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، وإن تصرّف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين. ولما كان الخبر فعلاً محضاً مجرداً من «أن»، قدّروه باسم الفاعل، لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو: «زيدٌ يقوم»، والمراد: قائمٌ، ودلّ على أنه منصوب قول الشاعر [من الطويل]:

فَأُبَيِّنُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِبَا

كما دلّ قولهم: «عسى الغوير أبوّسّا» على أن موضع «أن يَبَاس» نصب. فأما البيت، فهو لتأبط شراً، ويروى: «ولم أك آتِبَا»، فلا يكون فيه شاهد. والرواية الأولى أقيس من جهة المعنى؛ لأن المراد: رجعت إلى فهم – وهي قبيلة – وكدت لا أوؤب لمشارفتي التلّف. قال ابن الأعرابي الرواية: ما كدت آتِبَا، ورواية من روى: «ولم أك آتِبَا» خطأ. وأرى أنها جائزة، والمعنى: ولم أك في نظري واعتقادي أنني أسلم. وقصته معروفة.

وأما قولهم في المثل: «عسى الغوير أبوّسّا»، قال الأصمعي: إنه كان غار فيه ناسٌ، فأنهار عليهم، أو أتاهاهم فيه عدوٌّ، فقتلوهم، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شرٌّ. قال ابن الكلبي: الغوير ماءٌ للكلب. وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللّحمي بالأجمال الطريق المهيّج، وأخذ على الغوير.

فإن قيل: فهلاً منعتم «كاد» من التصرّف، كما فعلتم ذلك بـ«عسى»، إذ معناهما واحد. قيل: له جوابان:

أحدهما: أن «كاد» قد يُخبر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل، نحو قولك: «كاد زيدٌ يقوم أمس»، و«يكاد يخرج غداً». فلما أريد بها معنى الماضي والاستقبال، أتت لها بالأمثلة التي تدلّ على الأزمنة، وهو بناء الماضي والمضارع. ولما كانت «عسى» طمعاً، والطمع يختص بالمستقبل فقط، اختير له أخفّ الأبنية، وهو مثال الماضي، ولم تكن حاجة إلى تكلف زيادة المضارع.

والجواب الثاني: أنهم قد غالوا في «عسى»، فاستعملوها موجبةً، ولم تأت في

الكتاب العزيز إلا موجبة، إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَفَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَتْوَجًا خَيْرًا مِّنْكَ﴾^(١). قال: ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

١٠٣٣ - ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَىٰ وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَنْتَازِعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ

والمراد: ظنني بهم كاليقين. فلما تناهت «عسى» في بابها، وكان فيها ما ليس في «كاد»، أخرجت عن بابها وباب الفعل إلى حيز الحروف وجمودها. وأما قول حسان [من الكامل]:

١٠٣٤ - وَتَكَادُ تَكْسِلُ أَنْ تَجِيءَ فِرَاشُهَا فِي جَنَمٍ خَزَعَبَةٍ وَخُسْنِ قَوَامٍ
فإنه قد قيل: إن «تكاد» فيه زائدة، والمراد أنها تكسل أن تجيء فراشها لدلالها.

(١) التحريم: ٥.

١٠٣٣ - التخریج: البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٦١؛ والأضداد ص ١٨٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٧ (جوز)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٧، ٨٤٥؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٥ (جوب)، ١٣/ ٢٧٢ (ظن)، ١٥/ ٥٥ (عسا).

اللغة: التنوفة: الفلاة. ينتازعون: يتجادبون. جوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد. المعنى: يريد أن ظنه بهم كاليقين في حال كونهم في الفلاة يتجادبون أطراف الحديث والأمثال السائرة.

الإعراب: «ظنني»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «بهم»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «ظني». «كعسى»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع خبر المبتدأ «ظني»، و«عسى»: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. «وهم»: الواو: حالية، «هم»: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع. «بتنوفة»: جاز ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «ينتازعون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محله الرفع. «جوائز»: مفعول به منصوب. «الأمثال»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «ظني بهم كعسى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هم بتنوفة»: في محل نصب حال. وجملة «ينتازعون»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه: إن «عسى» تأتي بمعنى اليقين كما في البيت.

١٠٣٤ - التخریج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٠٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٤ (كبد)؛ والمحاسب ٢/ ٤٨.

اللغة والمعنى: تكسل: تتكامل. الخرجة: الشابة الحسنة الخلق الناعمة.

هي تتكامل عن المجيء إلى الفراش دلالاً، وحق لها، فهي شابة مكتملة الخلق، حسنة القدر.

الإعراب: «وتكاد»: الواو: بحسب ما قبلها، «تكاد»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي». «تكسل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي». «أن»: حرف مصدريه ونصب. «تجيء»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. والمصدر الموزول من «أن تجيء» في محل نصب بنزع الخافض. «فراشها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل =

فصل

[تشبيه «كاد» بـ«عسى»، والعكس]

قال صاحب الكتاب: وقد شَبَّهَ «عسى» بـ«كاد» مَنْ قال [من الوافر]:

عَسَى الْكَزْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(١)
و«كاد» بـ«عسى» مَنْ قال [من الرجز]:

قد كاد من طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْضَحَا ١٠٣٥-

قال الشارح: قد تقدّم القول أن الأصل في «عسى» أن يكون في خبرها «أن» إما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، و«أن» مؤذنة بالاستقبال. وأصل «كاد» أن لا يكون في خبرها «أن»؛ لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال، إلا أنه قد تشبه «عسى» بـ«كاد»، فيتنزع من خبرها «أن». فأما قوله [من الوافر]:
عسى الهمم الذي أمسيت فيه... إلخ

= جز مضاف إليه. «في جسم»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «تجيء» «خرعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وحسن»: الواو: للعطف. «وحسن»: اسم معطوف على «جسم» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «قوام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «تكاد تكسل»: بحسب الواو. وجملة «تكسل»: في محل نصب خبر «تكاد». والشاهد فيه قوله: «وتكاد تكسل» حيث اعتبر أن «تكاد» هنا زائدة.
(١) تقدم بالرقم ١٠٣١.

١٠٣٥ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والدرر ٢/ ١٤٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كود)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩؛ وأسرار العربية ص ٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٩٨ (مصح)؛ والمقتضب ٣/ ٧٥؛ وجمع الهوامع ١/ ١٣٠.
اللمعة: بمصح: يذهب، ويذرس.

المعنى: وصف منزلاً بأنه يكاد يذهب، ويدرس لقدمه.
الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «كاد»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على المنزل الذي يصفه الشاعر. «من طول»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يمصح». «البلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «أن»: حرف مصدري ناصب. «يمصحا»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على المنزل أيضاً، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يمصح» في محل نصب على أنه خبر «كاد».

وجملة «كاد أن يمصح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: اقتران خبر «كاد» بـ«أن» تشبيهاً لـ«كاد» بـ«عسى».

فاليبت لهذبة بن الحخرم، والشاهد فيه إسقاط «أن» من الخبر، ورفع الفعل على التشبيه بـ«كاد». يقول هذا لرجل من قومه أسير.

وقد تشبه «كاد» بـ«عسى»، فيُشَفَّع خبرها بـ«أن»، فيقال: «كاد زيد أن يقوم». وقد جاء في الحديث: «كاد الفقر أن يكون كُفْرًا»^(١)؛ فأما قولهم [من الرجز]:

قد كاد من طول البلى أن يَمُصَّحَا

فاليبت لرؤية، وقبله:

زُبْعُ غَفَاهُ الذَّهْرُ طَوْلًا فَانْمَحَى

والشاهد فيه دخول «أن» على «كاد» تشبيهًا لها بـ«عسى»، والوجه سقوطها. وصف منزلاً بالقدم وغفّر الأثر. ويَمُصَّحُ: في معنى «يَذْهَبُ»، يقال: «مصح الظل» إذا انتعله الشخص عند قيام الظهيرة. فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما. وطريق الحمل والمقاربة أن «عسى» معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال: «عسى زيد»، فكأنه قَرُبَ حتى أشبه قرب «كاد». وإذا أدخلوا «أن» في خبر «كاد»، فكأنه بُعد عن الحال حتى أشبه «عسى». ومن قال: «عسى زيد يفعل»، فقد أجرى «عسى» مجرى «كان»، ويجعل الفعل في موضع الخبر، كأنه قال: «عسى زيد فاعلاً». وقد صرح الراجز عند الضرورة بذلك، فقال [من الرجز]:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ لِي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٢)

كما صرحوا في المثل، فقالوا: «عسى العَوْنُ أَبُوسًا»^(٣).

فصل

[تصريف «عسى»]

قال صاحب الكتاب: وللعرب في «عسى» ثلاثة مذاهب: أحدها أن يقولوا: «عَسَيْتَ أن تفعل»، و«عَسَيْتَمَا»، إلى «عَسَيْتَن»، و«عسى زيد أن يفعل»، و«عَسَيْتَا إلى عَسَيْن»، و«عَسَيْتُ»، و«عَسَيْنَا». والثاني ألا يتجاوزوا «عسى أن يفعل»، و«عسى أن يفعلًا»، و«عسى أن يفعلوا». والثالث أن يقولوا: «عساك أن تفعل» إلى «عساكن»، و«عساه أن يفعل» إلى «عساهن»، و«عساني أن أفعل»، و«عسانا».

قال الشارح: اعلم أن «عسى» في اتصال الضمير بها على ثلاثة مذاهب: أحدها: أن تكون كـ«لَيْسَ» في اتصال الضمير بها واستتاره فيها، فتقول: «عَسَيْتَ

(١) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

(٢) تقدم بالرقم ٩٦٠.

(٣) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

أن تفعل كذا يا هذا»، فالتاء ضمير المخاطب، وهو الفاعل، والياء قبلها بدل من الألف التي كانت في «عسى»؛ لأنها في موضع متحرك. ولما اتصل الضمير بها، سكن، فعادت الياء إلى أصلها كما كانت. وتقول في التثنية: «عسيتم»، وفي الجمع: «عسيتم»، كما تقول: «لست» و«لستم»، و«لستم». وتقول في المتكلم: «عسي أن أفعل»، وفي التثنية والجمع: «عسينا»، وتقول في الغائب: «زيد عسى أن يفعل»، فـ«زيد» مبتدأ، و«عسى» وما بعدها الخبر، وفي «عسى» ضمير يرجع إلى «زيد»، ويظهر ذلك الضمير في التثنية والجمع، فتقول: «الزيدان عسي أن يقوم»، وفي الجمع: «الزيدون عسوا أن يقوموا»، وفي المؤنث: «عست»، وفي التثنية: «عستنا»، وفي الجمع: «عسين أن يقمن».

الثاني: أن تكون في موضع رفع فاعله، فتقول: «زيد عسى أن يفعل»، فـ«أن يفعل» في موضع رفع بأنه الفاعل، والجملة في موضع خبر المبتدأ. وتقول في التثنية: «الزيدان عسى أن يفعلا»، وفي الجمع: «الزيدون عسى أن يفعلوا». وتقول في المؤنث: «هند عسى أن تقوم»، و«الهندان عسى أن تقوما»، و«الهندات عسى أن يقمن»، فـ«عسى» في هذا الوجه منحطّة عن درجة «لست». ألا ترى أن «لست» تتحمل الضمير، ويظهر في التثنية والجمع، فتقول: «زيد ليس قائماً»، و«الزيدان ليسا قائمين»، و«الزيدون ليسوا قیامًا». وليست «عسى» في هذا الوجه كذلك، فإنها لا تتحمل الضمير، ولذلك لا يظهر في تثنية، ولا جمع، وذلك لغلبة الحرفيّة عليها وجمودها، وعدم تصرّفها لفظاً وحكمًا. أمّا اللفظ فظاهراً، وأمّا الحكم، فإنها لزمّت طريقة واحدة بأن لا يكون منصوبها إلا فعلاً، ولا يقع اسمًا إلا ضرورة، فتقول: «عسى زيد أن يفعل»، ولا تقول: «عسى زيد الفعل». وليست «لست» كذلك، فإنه يقع خبرها فعلاً واسماً، نحو: «ليس زيد قائماً»، وإن شئت «يقوم». فلما انحطت عنها مع الظاهر، انحطت عنها مع المضمّر.

وأما الوجه الثالث: وهو قولهم: «عساك أن تفعل»، و«عساكما أن تفعل»، و«عساكم أن تفعلوا»، ومنه قول رؤبة [من الرجز]:

يا أَبَنَّا غَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

فذهب سيبويه^(٢) إلى أن الكاف في موضع نصب، وأن خبر «عسى» هنا مرفوع محذوف^(٣)، وأن «عسى» هنا بمنزلة «لعل» تنصب الاسم وترفع الخبر، والخبر محذوف، كما أن «علك» في قولك «علك أو عساك» خبره محذوف مرفوع، والكاف اسمها، وهي

(١) تقدم بالرفم ٢١٣.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) في الطبعتين، بعد هذه الكلمة في الطبعتين: «والكاف في موضع نصب»، وقد حذفها لأنها مكررة.

منصوبة. والذي يدلّ على ذلك أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك، قلت: «عساني». قال عمران بن حطان الخارجي [من الوافر]:

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني^(١)

فالنون والياء فيما آخره ألف لا يكون إلا نصبا، وكان لـ«عسى» في الإضمار هذه الحال، كما كان لـ«لولا» في قولهم: «لولاي»، و«لولاك» حال ليست لها مع الظاهر، وكما كان لـ«لذن» مع «غذوة» حال ليست لها مع غيرها من الأسماء. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الكاف والياء والنون في موضع رفع، وحبّته أن لفظ النصب استعير للرفع في هذا الموضع، كما استعير لفظ الجرّ في «لولاي»، و«لولاك». والقول الثالث: قول أبي العباس المبرّد: إن الكاف والنون والياء في «عساك» و«عساني» في موضع نصب بأنّه خبر «عسى»، واسمها مضمّر فيها مرفوع، وجعله من الشاذّ الذي جاء الخبر فيه اسما غير فعل، كقولهم: «عسى الغوير أبوسا»^(٢). وحكي عنه أيضا أنه قدّم الخبر لأنه فعل، وحذف الفاعل لعلم المخاطب، كما قالوا: «لَيْسَ إِلَّا»، فاعرفه.

فصل

[تصريف «كاد»]

قال صاحب الكتاب: وتقول: «كاد يفعل» إلى «كِذَن»، و«كِذَت تفعل» إلى «كِدَتَن»، و«كِدَتُ أفعل»، و«كدنا». وبعض العرب يقول: «كُدْتُ» بالضم.



قال الشارح: يشير بذلك إلى الفرق بين «كاد»، و«عسى»، وإن كان نصرّفهما بجري على منهاج واحد كسائر الأفعال المتصرّفة، فتقول: «زيدُ كاد يفعل»، فيكون في «كاد» ضميرٌ مرفوعٌ يعود إلى «زيد»، كما كان ذلك في «كَانَ» من قولك: «زيدُ كان قائما»، و«الزيدان كادا يقومان»، و«الزيدون كادوا يقومون»، كما تقول ذلك في «كَانَ». وتقول في المؤنث: «هندُ كادت تقوم» كما تقول: «كانت». وفي الثنية: «كادتا»، وفي الجمع: «كِذَنَ». لما سكنت اللام لاتّصال ضمير الفاعل به. سقطت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك مع المخاطب والمتكلّم.

واعلم أنهم قد اختلفوا في ألف «كاد»: أمن الواو هي أم من الياء؟ والأمثل أن تكون من الواو، وأن تكون من بابِ «فَعِلَ يَفْعُلُ» مثل «علم بعلم». ونظيره من المعتل: «خِفْتُ أَخَافَ». وإنما قلتُ: إنها من الواو لأمرٍ، منها أن انقلاب الألف إذا كانت عينا

(١) تقدم بالرقم ٣٦٧.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

عن الواو أضعافُ انقلابها عن الياء، والعملُ إنما هو على الأكثر. الثاني قولهم في مصدره: «كُوِّدَ». زعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول: «لا أفعُلُ ذلك ولا كُوِّدًا»، فقولهم: «كُوِّدَ» في المصدر دليلٌ أنه من الواو، كما أن «الْقَوْلَ» دليلٌ أن أَلَفَ «قالَ» من الواو. وقولهم في المضارع: «يكاد» دليلٌ أن ماضيه «فَعِلَ» بالكسر، نحو: «خاف يخاف»، و«نام ينام». فإذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب، قلت: «كِدْتُ» بكسر الفاء لأنهم نقلوا كسرة العين إلى الفاء؛ ليكون ذلك أمانةً على تصرفه، ودليلاً على المحذوف. ألا ترى أنهم لما لم يريدوا في «لَيْسَ» التصرف، لم يغيروا حركة الفاء، بل أبقيوها مفتوحةً على ما كانت؟ وليس في كسر الفاء دليلٌ أنه من الياء كما لم يكن في «جَفْتُ» و«بُمْتُ» دلالةٌ أنه من الياء. وتقول: «كِدْنَا»، فيستوي لفظ الاثنين والجمع. وحكى سيبويه^(١) عن بعض العرب: «كُدْتُ» بالضم، كأنه جعله «فَعَلَ يَفْعَلُ» بالفتح في الماضي والمستقبل، مثل: «زَكَنَ يَزْكُنُ»، و«أَبَى يَأْبَى». وفي ذلك دلالةٌ أنه من الواو أيضًا؛ لأن النقل إلى «فَعَلَ» بالضم إنما يكون من الواو لا من الباء، فاعرفه.

فصل

[الفرق بين معنى «عسى» ومعنى «كاد»]

قال صاحب الكتاب: الفصل بين معني «عسى»، و«كاد» أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: «عسى الله أن يشفي مريضك»، تريد أن قُرِبَ شِفائه مرجوٌ من عند الله مَطْمُوخٌ فيه، و«كاد»، لمقاربتِه على سبيل الوجود والحصول، تقول: «كادت الشمس تغرب»، تريد أن قُرِبَها من الغروب قد حصل.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على الفرق بين «عسى»، و«كاد»، بما أغنى عن إعادته.

فصل

[استعمال «كاد» منفيةً]

قال صاحب الكتاب: وقول تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكُدُّ لِرَبِّكَ بَرَهًا﴾^(٢) على نفي مقاربة الرؤية، وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية، ونظيره قول ذي الرمة [من الطويل]:

١٠٣٦ - إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُدْ رَبِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيْتَةٍ يَنْبِرُ

(٢) النور: ٤٠.

(١) الكتاب ٣/ ١١ - ١٢.

١٠٣٦ - التخريج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١١٩٢ وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٩ - ٣١٢؛ ولسان العرب ٩٧/ ٦ (رسم).

قال الشارح: قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة، لأن «كاد» معناها «قارب»، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري. والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله: «ظَلَمْتُ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ»^(١). ومنهم من قال: التقدير: لم يرها، ولم يكد. وهو ضعيف؛ لأن «لَمْ يَكْدْ» إن كانت على بابها، فقد نقض أول كلامه بآخره، وذلك أن قوله: «لم يرها» يتضمن نفي الرؤية، وقوله: «ولم يكد» فيه دليل على حصول الرؤية، وهما متناقضان. ومنهم من قال: إن «يكد» زائدة، والمراد: لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين. والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهد ويأس من رؤيتها. والذي يدل على ذلك قول تأبط شراً [من الطويل]:

فَأُبْتُ إِلَى قَهْمٍ وَمَا كَدْتُ أَيْبًا^(٢)

والمراد: ما كدْتُ أَوْوُبُ، كما يُقال: «سلمتُ وما كدْتُ أَسْلَمُ». ألا ترى أن المعنى: أنه أبَّ إلى قَهْمٍ، وهي قبيلة، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب؟ وعلَّة ذلك أن «كاد» دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت «كان» لإفادة الزمان في الخبر. فإذا دخل النفي على «كاد» قبلها كان أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: «إذا أخرج يده يكاد لا يراها»، فـ«كاد» هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب، كان الفعل غير واقع، وإذا افترن بها حرف النفي، كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا

= اللغة: النأي: الهجران والبعد. رسيس الهوى: أثر الحب. يبرح: يبقى. المعنى: إذا ابتعد العشاق عمن يحبون فقد يسلمونهم فيزول عنهم ما يعانونه، أمّا أنا فحبّتها راسخ في قلبي لن يزول.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط خافض لشرطه متعلق بجوابه. «غير»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الهجر»: فاعل مرفوع بالضمّة. «المحبين»: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يكد»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «رسيس»: اسم «يكد» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور. «من حبّ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «رسيس الهوى»، وهو مضاف. «مية»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «يبرح»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «إذا غير الهجر...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غير الهجر...»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «لم يكد...»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «يبرح»: في محل نصب خبر «يكد».

والشاهد فيه: أنه ينفي بـ «لم يكد» مقاربة الفعل، وأن في هذا مبالغة عن نفي الفعل نفسه، فهو ينفي هنا مقاربة زوال رسيس الهوى من حبّ مية، ليدل بذلك على فضل تمكّن حبّها من قلبه.

(١) النور: ٤٠.

(٢) تقدم بالرقم ٩٥٩.

مفتضى اللفظ فيها، وعليه المعنى، والقاطع في هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١)، وقد فعلوا الذبح بلا زَيْبٍ. فأما قول ذي الرُّمَّة [من الطويل]:

إذا غيّر النأي المحبين... إلخ

فقد قيل: إنه لما أنشده، أنكر عليه، وقيل له: «فقد برح حبها»، فغيّره إلى قوله: «لم أجد ريس الهوى»، وعليه أكثر الرواة. وإن صحت الرواية الأولى، فصحتُها مَحْمَلُهَا على زيادة «يكاد»، والمعنى: لم يبرح ريس الهوى من حب مئة. فهذا عليه أكثر الكوفيين، والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب. ومثله قوله [من الكامل]:

ونكاد نكسل أن تجيء فراشها^(٢)

«تكاد» فيه زائدة، فاعرفه.

فصل

[استعمال «أوشك»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «أَوْشَكَ» يُسْتَعْمَلُ استعمالَ «عسى» في مذهبيها، واستعمالَ «كاد». تقول: «يُوشِكُ زيدٌ أن يجيء»، و«يوشك أن يجيء زيدٌ»، و«يوشك زيدٌ يجيء». قال [من المنسرح]:

١٠٣٧ - يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَزِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

(٢) تقدم بالرقم ١٠٣٤.

(١) البقرة: ٧١.

١٠٣٧ - التصريح: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢؛ وشرح أبيات ميبويه ١٦٧/٢؛ وشرح التصريح ٢٠٧/١؛ والعقد الفريد ١٨٧/٣؛ والكتاب ١٦١/٣؛ ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)، ١٨٨ (كأس)؛ والمقاصد النحوية ١٨٧/٢؛ ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣؛ ولامية أول رجل من الخوارج في نخليص الشواهد ص ٣٢٣؛ والدرر ١٣٦/٢؛ وبلا نسية في أوضح المسالك ٣١٣/١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٨؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨؛ والمقرب ٩٨/١؛ وجمع الهوامع ١/١٢٩، ١٣٠.

اللغة: المنيّة: الموت. الغزات: ج الغزّة، وهي الغفلة. يوافقها: يصادفها.

المعنى: إنّ الذي يفرّ من ساح المعارك طمعا بالنجاة، فإنّ الموت لا بدّ ملاقيه في غفلة من غفلاته. وبمعنى آخر: إنّ الإنسان مصيره إلى الهلاك لا محالة.

الإعراب: «يوشك»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «من»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم «يوشك». «فرز»: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. «من منيته»: جار ومجرور متعلّقان بـ «فرز»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «في بعض»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يوافقها»، وهو مضاف. «غراته»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «يوافقها»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه =

قال الشارح: اعلم أن «أَوْشَكَ» يستعمل استعمال «عسى» في المقاربة، فيقال: «أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ»، فـ«زَيْدٌ» فاعلٌ، و«أَنْ يَقُومَ» في موضع المفعول، والمراد: قارب زَيْدٌ القيامَ. ويُقال: «أَوْشَكَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، فتكون «أَنْ» وما بعدها في موضع مرفوع كما كانت «عسى» كذلك، وقد أُسْقِطَ من خبرها «أَنْ» تشبيهاً بـ«كاد»، نحو قولك: «أَوْشَكَ زَيْدٌ يَقُومَ». قال الشاعر [من المنسرح]:

يوشك من فر... إلخ

البيت لأُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ، والشاهد فيه إسقاط «أَنْ» بعد «يوشك» تشبيهاً بـ«كاد»، كما أُسْقِطَ بعد «عسى» تشبيهاً بـ«كاد». ومعنى «يوشك»: يُقَارِبُ، يُقال: «أَوْشَكَ فَلَانٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» إذا قَارَبَهُ. وهو من السرعة من قولهم: «خرج وَثِيكًا»، أي: سريعًا، ومنه: «وُشْكُ البَيْنِ»، أي: سرعة الفراق. فقولهم: «يوشك أن يفعل»، أي: يُسْرِع. وضدّه يُبْطِئُ، أي: يُبْعِدُ، ومعنى «أَنْ» فيه صحيحٌ، لأنه في معنى يقرب أن يفعل. والغيَرَةُ: الغفلة عن الدهر، ووقع صروفه، أي: لا ينجي من المنية شيء، فاعرفه.

فصل

[استعمال أفعال الشروع]

قال صاحب الكتاب: ومنها «كَرَبَ»، و«أَخَذَ»، و«جَعَلَ»، و«طَفِقَ» يُستعملن استعمال «كاد». تقول: «كرب يفعل»، و«جعل يقول ذاك»، و«أخذ يقول». قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾^(١).

قال الشارح: اعلم أن هذه الأفعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمال «كاد». تقول: «كَرَبَ يفعل»، كما تقول: «كاد يفعل» بمعنى «قرب». ولا يكون الخبر إلّا فعلًا صريحًا، ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع في خبر «كاد». ولم يسمع فيه «أَنْ» ولا يمتنع معناه من ذلك، إذ كان معناه «قرب». وأنت لو قلت: «قرب أن يفعل»، لكان صحيحًا على معنى: قرب فعله. وهو من قولهم: «كرب الشيء»، أي: ذنًا، و«إناء كَرَبَانٌ»: إذا قارب الامتلاء، ومنه «كربت الشمس»، أي: دنت للغروب.

= جوازًا تقديره هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. وجملة «يوشك...»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «فر من منيته»: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «يوافقها»: في محل نصب خبر «يوشك». والشاهد فيه: مجيء خبر «يوشك» فعلًا مضارعًا غير مقترن بـ«أَنْ».

و«أخذ»، و«جعل»، و«طفق» كلّها بمعنى واحد، وهو مقاربة الشيء، والدخول فيه. ولا يكون الخبر فيها إلاّ فعلاً محضاً. ولا يحسن دخول «أن» عليه؛ لأنهم أخرجوا الفعل فيه مُخْرِجَ اسم الفاعل، ولم يذهبوا به مذهب المصدر. فإذا قلت: «أخذ يفعل»، أو «جعل يفعل»، كان المعنى أنه داخل في الفعل، فهو بمنزلة «زيد يفعل» إذا كان في حال فعل، و«أخذ»، و«جعل» لتحقيق الدخول فيه، يقال: «طَفِقَ يفعل كذا» بمعنى: أخذ في فعله، قال الأخفش: وبعضهم يقول: «طَفِقَ» بالفتح، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

فعلا المدح والذم

فصل

[تعدادهما ولغاتهما]

قال صاحب الكتاب: هما «نعم» و«يثنى»، وُضعا، للمدح العام، والذم العام، وفيهما أربع لغات: «فَعِلَ» بوزن «حَمِدَ»، وهو أصلهما. قال [من الرمل]:

١٠٣٨ - [مَا أَقْلْتُ قَدَمَ نَاعِلَهَا] نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ
و«فَعِلَ»، و«فَعَلَ»، بفتح القاء وكسرهما وسكون العين، و«فَعِلَ»، بكسرهما.
وكذلك كلُّ فعلٍ أو اسمٍ على «فَعِلَ» ثانيه حرفٌ خَلَقَ كـ«شَهَدَ»، و«فَعِلَ»، ويُستعمل
«ساء» استعمال «يثنى»، قال الله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(١).

١٠٣٨ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)؛ وخزانة
الأدب ٣٧٦/٩، ٣٧٧؛ والدرر ١٩٦/٥؛ ولسان العرب ٥٨٧/١٢ (نعم)؛ والمحاسب ٣٤٢/١، ٣٥٧
وهمع الهوامع ٨٤/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢٢٨/٢؛ والمقتضب ١٤٠/٢.
اللغة: أَقْلْتُ: حملت. الناعل: لابس النعل. الأمر المير: هو الأمر الذي يعجز الناس عن دفعه وإبطاله.
المعنى: ما أحسن الذين يسعون في تخفيف ما يزعج الناس، ويعجزهم، هذا التفضيل يبقَى ما بقيت
أقدام الناس تحملهم.

الإعراب: «ما»: مصدرية زمانية. «أقْلْتُ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة.
«قدم»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف
زمان، متعلق بالمصدر «فداء» في بيت سابق. «ناعلها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف.
و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح.
«الساعون»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. «في الأمر»: جاور ومجرور متعلّقان
بـ «الساعون». «المير»: صفة لـ «الأمر» مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة الشعر.
وجملة «نعم الساعون» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: استعمال «نَعِمَ» على الأصل، بفتح النون وكسر العين.

(١) الأعراف: ١٧٧.

قال الشارح: اعلم أنَّ «نعم»، و«بش»، فعلان ماضيان، فـ«نعم» للمدح العام، و«بش»، للذم العام. والذي يدل أنهما فعلان أنك تُضمير فيهما، وذلك أنه إذا قلت: «نعم رجلاً زيداً». و«نعم غلاماً غلامك» لا تضمير إلا في الفعل. وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال. قالوا: «ينغما رجلين»، و«ينغمو رجلاً»، كما، تقول: «ضرباً»، و«ضربوا». حكى ذلك الكسائي عن العرب. ومن ذلك أن تلحقها تاء التأنيث الساكنة، وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال، نحو: «ينغمت الجارية هنداً»، و«بنست الجارية جاريك»، كما تقول: «قامت هنداً»، و«قعدت». وأيضاً فإن آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك، إلا أنهما لا يتصرفان، فلا يكون منهما مضارع، ولا اسم فاعل. والعلّة في ذلك أنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل. وذلك أنهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلما أفادت فائدة الحروف، خرجت عن بابها، ومنعت التصرف كـ«ليس»، و«عسى». هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب سائر الكوفيين^(١) إلى أنهما اسمان مبتدآن، واحتجوا لذلك بمفارقتهما الأفعال بعدم التصرف، فإنه قد تدخل عليهما حروف الجرّ، وحكوا: «ما زيدٌ ينغم الرجل»، وأنشدوا لحسان بن ثابت [من الطويل]:

١٠٣٩ - أَلَسْتُ بِنِغَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتُهُ أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُضِرِّمَا

(١) انظر المسألة الرابعة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٩٧ - ١٢٦.

١٠٣٩ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٨؛ وخزانة الأدب ٣٨٩/٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٧.

اللفة: يؤلفه: يجعله يألف ويعتاد. آخر قلّة: المعقل، الفقير. المصرم: المقطوع، المعدم؛ وأصلها من الناقة المصرمة: التي انقطع لبنها وجف ضرعها.

المعنى: ألسنت خير من ينعم على الفقراء والمحتاجين، وقد جعلتهم بالفون زيارتي بئذ مالي لهم، ولقائي بهم بأشأ ضاحكاً.

الإعراب: «ألسنت»: الهمزة: حرف استفهام، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «بنعم»: الباء: حرف جر زائد، والاسم المجرور محذوف، والتقدير: «ألسنت بجارٍ مقول فيه: نعم الجار» وهو منصوب محلاً على أنه خبر «لست»، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح. «الجار»: فاعل «نعم» مرفوع بالضمّة. «يؤلف»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو». «بيتة»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «أخا»: خبر ثانٍ لـ«لست» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. «قلّة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عطف. «معدم»: معطوف على «أخا» فهو منصوب مثله بالفتحة. «المال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مصرما»: صفة لـ«أخا» منصوبة بالفتحة.

وحكى الفراء أن أعرابياً بَشُرَ بمولودة، فقبل له: «نعم المولودة مولودتك»، فقال: «والله ما هي بنعم المولودة». وحكوا: «يا نعم المولى، ونعم النصير». فنداؤهم إياه دليل على أنه اسم. والحق ما ذكرناه. وأما دخول حرف الجر، فعلى معنى الحكاية والمراد: ألسنت بجارٍ مقولٍ فيه: «نعم الجار»، وكذلك البواقي. وأما النداء فعلى تقدير حذف المناذرى، والمعنى: يا مَنْ هو نعم المولى ونعم النصير، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا يَأْتِيهِمْ نَذِيرٌ﴾^(١)، والمراد: ألا يا قوم اسجدوا، أو يا هؤلاء اسجدوا.

وفيهما أربع لغات: «نعم» على زنة «خيم» و«غليم»، وهو الأصل، و«نعم» بكسر الفاء والعين، و«نعم» بفتح الفاء، وسكون العين، و«نعم» بكسر الفاء وسكون العين. وليس ذلك شيئاً يختص هذين الفعلين، وإنما هو عملٌ في كلِّ ما كان على «فعل» مما عينه حرفُ حلق، اسماً كان أو فعلاً، نحو: «فخِذ»، و«شهِذ»، فإنه يسوغ فيهما، وفي كلِّ ما كان مثلهما أربعة أوجه. والعلّة في ذلك أن حرف الحلق يُستثقل إذا كان مستقبلاً وإخراجه كالتهوع، فلذلك آثروا التخفيف فيه، وكلُّ ما كان أشدَّ تسقلاً، كان أكثر استقبلاً.

فمن قال: «نعم»، و«يئس»، بكسر العين وفتح الفاء، فقد أتى بهما على الأصل، وقد قرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ﴾^(٢) ابنُ عامر وحمزة والكسائي^(٣)، والذي يدلُّ أن هذا البناء هو الأصل أنه يجوز فيه أربعة أوجه. وذلك إنما يكون فيما كان على «فعل» مما عينه حرف حلق، وأيضاً فإنه لا يخلو من أن يكون «فعل»، أو «فعل»، أو «فعل»، فلا يكون «فعل» بالفتح، إذ لو كان مفتوح العين، لم يجز إسكائه لخفة الفتحة، ألا ترى أنهم لم يقولوا في نحو «جَبَل»، و«حَمَل»: «جَبَلٌ»، و«حَمَلٌ»، كما قالوا: «كُتِفَ»، و«عُضِدَ» في «كُتِفَ»، و«عُضِدَ»؟ وكسر أولهما دليلٌ على أنه «فعل» دون «فعل» بالضم؛ لأن الثاني لو كان مضموماً، لم يجز كسر الأول؛ لأنه لا كسرة بعده. فيكسر الأول للكسرة التي بعده، وليس في أبنية الثلاثي من الأفعال الماضية التي تسمى فاعلوها، إلا هذه الأقسام الثلاثة، فصخ بما ذكرناه أنه «فعل» مثل «غليم».

= جملة «ألسنت بنعم...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نعم الجار»: في محل نصب مفعول به (أو نائب فاعل) لاسم المفعول المقدر به «مقول». وجملة «يؤلف بيته»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «بنعم» حيث دخلت «الباء» على «نعم» وهذا دلالة الاسمية، لا الفعلية كما يقول البصريون.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(١) النمل: ٢٥.

(٣) وكذلك حمزة، وخلف، والأعمش.

انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٢٤؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٣٤؛ والكشاف ١/ ١٦٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢١٠.

ومن قال: «نِعِمَّ» بكسر الفاء والعين، أتبع الكسر الكسر؛ لأن الخروج من الشيء إلى مثله أخف من الخروج إلى ما يخالفه. ومن ذلك: «مِثْنٌ»، و«مِنْجَرٌ»، بكسر الميم إتباعاً لما بعدها. وعليه قراءة زيد بن علي، والحسن ورؤبة: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»^(١) بكسر الدال.

ومن قال: «نَعَمَ» بفتح النون وسكون العين، فإنه أسكن العين تخفيفاً، كما قالوا في «كَنِفٍ»، «كَنَفٌ»، وفي «فَخِذٌ»: «فَخَذٌ». وقد قرأ يحيى بن وثاب «فَنَعَمَ عُقْبَى الدَّارِ»^(٢). ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٤٠ - فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِنْ الْأَدَمِ ذُبِرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
أراد: ضَجِرَ، وَذُبِرَتْ، فأسكن تخفيفاً، ومن قال: نِعَمَ بكسر النون وسكون

(١) الفاتحة: ٢ وغيرها. وهي أيضاً قراءة إبراهيم بن أبي عبلة وغيره.

انظر: البحر المحيط ١/١٨؛ وتفسير القرطبي ١/١٣٦؛ والكشاف ١/٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/١.

(٢) الرعد: ٢٤، وانظر: البحر المحيط ٥/٣٨٧؛ والكشاف ٢/٣٥٨؛ والمحاسب ١/٣٥٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢١٦.

١٠٤٠ - التخريج: البيت للأخطل في لسان العرب ٤/٤٨١ (ضجر)، ١٢/١٢ (آدم)؛ وبلا نسبة في المنصف ١/٢١.

اللغة: أهجه: أسبه. البازل: هو البعير الذي بزغت نابه في نحو عامه التاسع. الأدم: جمع آدم وأدماء، والآدم: الأسمر اللون. دبتر: أصابها الدبر وهي قرحة الدابة. الصفحتان: الجانبان. الغارب: الكاهل، أو ما بين السنام والعتق.

المعنى: فإذا ما قلت شعراً أعددت مساوئه وعيوبه يتبرم وتضيق نفسه، كما يضيق البعير الفتى الأسمر عندما يتقرب جسمه من الأعلى ومن الجانبين.

الإعراب: «فإن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «أهجه»: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) يحذف حرف العلة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «أنا». «يضجر»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بالسكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو». «كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق. «ما»: حرف مصدر. «ضجر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بازل»: فاعل مرفوع بالضمة. «من الأدم»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «بازل». «دبتر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التانيث الساكنة. «صفحتاه»: فاعل مرفوع بالالف لأنه مثني، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «وغاربه»: الواو: للعطف، «غارب»: اسم معطوف على مرفوع، مرفوع مثله بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة «إن أهجه...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجبة «أهجه»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب وجملة «يضجر»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محل لها من الإعراب. وجملة «ضجر بازل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «دبتر»: في محل رفع صفة لـ «بازل».

والشاهد فيه قوله: «ضجر» و«دبتر» بتسكين الحرف الثاني وحقه التحريك، وهذا لطلب التخفيف.

العين، وهي اللغة الفاشية، فإنه أسكن بعد الإتياع، كما قالوا في «إِبِلٍ»: «إِبِلٌ»، وعليه أكثر القراء.

وقد يستعمل «ساء» استعمال «بئس» بمعنى الذم، فيقال: «ساء رجلاً زيداً»، كما تقول: «بئس رجلاً زيداً»، فيكون في «ساء» ضمير مستتر يفسره الظاهر، كما يكون في «بئس». وهو من «ساء الشيء يسوؤه» ضد «سره». فإذا نقلته إلى معنى «بئس»، نقلته إلى «فعل» بضم العين، وصار لازماً بعد أن كان متعدياً، فبصير تقديره: «سوء»، مثل: «فقة»، و«شرف».

وإنما قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على حذف «طال». قال الله تعالى: ﴿مَسَاءَ نَسَاءَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(١). وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب «نعم» و«بئس»، فتحولها إلى «فعل»، فتقول: «علّم الرجل زيداً»، و«جاء الثوب ثوبه»، و«طاب الطعام طعامه». وإذا تعجبت، فهو مثل: «نعم الرجل زيداً» تمدح، وأنت متعجب، وحكي عن الكسائي أنه كان يقول في هذا: «فَضُو الرجل»، و«دَعُو الرجل»، إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء. قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٣).

وكل ما كان من ذلك بمعنى «نعم»، و«بئس»، يجوز نقل حركة وسطه إلى أوله، وإن شئت، تركت أوله على حاله، وسكنت وسطه، فتقول: «ظُرف الرجل زيداً»، و«ظُرف الرجل زيد»، فمن قال: «ظُرف»، فأصله: «ظُرف» نقل الضمة إلى الظاء للإيذان بالمراد والأصلي، ومن قال: «ظُرف» بفتح الظاء، لم ينقل، وتركها على حالها ثقةً بدليل الحال، كما قال [من الطويل]:

١٠٤١ - فقلتُ اقتلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) النساء: ٦٩.

(٣) الكهف: ٥.

١٠٤١ - التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣؛ وإصلاح المنطق ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١؛ والدرر ٥/ ٢٢٩؛ وشرح شواهد الشافعية ص ١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٥١ (قتل)، ١٥/ ٢٢٧ (كفى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٣، ٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦؛ وجمع الهوامع ٢/ ٨٩.

اللغة: اقتلوا: امزجوها بالماء لتضعف حذتها.

المعنى: يدعو الشاعر السقاة بأن يضعفوا حدة الخمر بمزجها بالماء، لتطيب ويعذب طعمها.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «اقتلواها»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، =

يروى بفتح الحاء وضمها. ولا تنتقل حركة وسطه إلى أوله، إلا إذا كان بمعنى «نعم» و«بئس».

فصل

[أحكام فاعلهما وما بعده]

قال صاحب الكتاب: وفاعلهما إما مظهر معرف باللام، أو مضاف إلى المعرّف به، وإما مضمّر مميّز بنكرة منصوبة. وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح، أو الذم، وذلك قولك: «نعم الصاحب، أو نعم صاحب القوم زيد»، و«بئس الغلام، أو بئس غلام الرجل بشر»، و«نعم صاحبًا زيد»، و«بئس غلامًا بشر».



قال الشارح: قد ثبت بما ذكرناه كون «نعم»، و«بئس» فعلين. وإذا كانا فعلين، فلا بد لكل واحد منهما من فاعل ضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة. وفاعلهما على ضربين: أحدهما: أن يكون الفاعل اسمًا مظهرًا فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام.

والضرب الآخر: أن يكون مضمّرًا، فيفسّر بنكرة منصوبة. مثال الأول «نعم الرجل عبد الله»، و«بئس المرأة هند»، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: «نعم غلام الرجل عمرو»، و«بئس صاحب المرأة بشر». فالألف واللام هنا لتعريف الجنس، وليست للمعهد، إنما هي على حدّ قولك: «أهلك الناس الدرهم والدينار»، و«أخاف الأسد والدب». ولست تعني واحدًا من هذا الجنس بعينه، إنما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾^(١). ألا ترى أنه لو أراد معيّنًا، لمّا جاز الاستثناء منه

= والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «عنكم»: جار ومجرور متعلقان بـ «اقتلوا». «بمزاجها»: جار ومجرور متعلقان بـ «اقتلوا»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «وحب»: الواو: حرف عطف، و«حب»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «بها»: الباء: حرف جرّ زائد، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «مقتولة»: حال منصوبة. «حين»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «حب». «تقتل»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. وجملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «اقتلوا»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «حب»: معطوفة على سابقتها. وجملة «تقتل»: في محلّ جرّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: أن «حُب» فيه للمدح والتعجب. وأصله «حَبَب» بضم العين، نقلت حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها، وبعد الإدغام صار «حُب»، ويجوز فيه حذف الضمة، فيصير «حَب». والإدغام في صورتين واجب.

بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١). ولو كان^(٢) للعهد، لم يجز وقوعه فاعلاً بـ«نعم»، أو «بش»، لو قلت: «نعم الرجل الذي كان عندنا»، أو «نعم الذي في الدار»، لم يجز. وقول صاحب الكتاب: «وفاعلهما إما مظهر معرّف باللام أو مضاف إلى المعرّف به»، يريد تعريف الجنس لا غير؛ وأما إطلاقه فليس بالجيد.

فإن قيل: ولم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا جنساً؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: ما يحكى عن الزخاج أنهما لما وُضعا للمدح العام والذم العام؛ جعل فاعلهما عامّاً ليُطابق معناهما، إذ لو جعل خاصّاً، لكان نقضاً للغرض؛ لأن الفعل إذا أسند إلى عامٍّ، عمّ، وإذا أسند إلى خاصٍّ، خَصَّ. وقد تقدّم نحو ذلك في الخطبة.

الوجه الثاني: أنهم جعلوه جنساً ليدلّ أنّ المدح والمذموم مستحقّ للمدح، والذم في ذلك الجنس، فإذا قلت: «نعم الرجل زيد»، أعلمت أن زيداً المدح في الرجال من أجل الرُّجولِيّة، وكذلك حكم الذمّ. وإذا قلت: «نعم الظريف زيد»، دللت بذكر «الظريف» أنّ زيداً ممدوحٌ في الظراف من أجل الظُرف. ولو قلت: «نعم زيد». لم يكن في اللفظ ما يدلّ على المعنى الذي استحقّ به زيد المدح؛ لأنّ لفظ «نعم» لا يختصّ بنوع من المدح دون نوع، ولفظ «زيد» أيضاً لا يدلّ إذ كان اسماً غلباً وُضع للتّفريق بينه وبين غيره، فأُسند إلى اسم الجنس ليدلّ أنه ممدوح، أو مذموم في نوع من الأنواع.

والمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، يعمل «نعم» و«بش» فيه كما يعمل في الأوّل، وإنّما ذكرنا اسم الجنس، على عادة النحويين إذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع؛ لأنهم يقصدون بهما الاحتواء على الأشخاص، وهما في هذا الحكم واحد.

الثاني: وهو ما كان فاعله مضمراً قبل الذكر، فيفسر بنكرة منصوبة، نحو قولك: «نعم رجلاً زيداً»، و«بش غلاماً عمرو»، ففي كلّ واحد من «نعم»، و«بش» فاعلٌ أضمّر قبل أن يتقدّمه ظاهرٌ، فلزم تفسيره بالنكرة؛ ليكون هذا التفسير في تبينه بمنزلة تقدم الذكر له. والأصل في كلّ مضمّر أن يكون بعد الذكر، والمضمّر ههنا الرجل في «نعم رجلاً»، و«الغلام» في «بش غلاماً» استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسّره؛ لأنّ كلّ مبهم من الأعداد إنّما يفسر بالنكرة المنصوبة. ونصب النكرة هنا على التمييز، وقيل: على التشبيه بالمفعول؛ لأنّ الفعل فيه ضميرٌ فاعل، وإنّما خضوا بهذا أبواباً معيّنة.

فإن قيل: فلمْ خُصّت «نعم»، و«بش»، بهذا الإضمار فيهما؟ قيل: لأنّ المضمّر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبهة من النكرة، إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى

(١) العصر: ٣.

(٢) في الطبعين: «كانا»، وهذا تحريف. وقد صوّته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص ١٤٩٧.

يُفسَّر. وقد بيتا أن «نعم» و«بئس» لا تليهما معرفة محضة، فصارَع المضمَرُ هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس.

فإن قيل: فما الفائدة في هذا الإضمار؟ وهلا اقتصروا على قولهم: «نعم الرجل زيد»، قيل: فيه فائدتان: إحداهما التوسع في اللغة، والأخرى التخفيف، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام.

وقد جاء فاعل «نعم» و«بئس» على غير هذين المذهبين، قالوا: «نعم غلام رجل زيد»، فرفعوا بـ«نعم» النكرة المضافة إلى ما لا ألف ولا لام فيه. زعم الأخفش أن بعض العرب يقول ذاك، وأنشد لحسان بن ثابت، وقيل هو لكثير بن عبد الله النهشلي [من البسيط]:

١٠٤٢ - فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
قال أبو علي: وذلك ليس بالشائع، ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه؛ لأن المرفوع بـ«نعم» و«بئس» لا يكون إلا دالاً على الجنس، لو قلت: «أهلك الناس شاةً وبعير»، لم يدل على الجنس كما يدل عليه الشاة والبعير. ولو نصبت «صاحب قوم» في غير هذا البيت على التفسير، لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك: «نعم رجلاً»، لكنت ضعيفاً ههنا؛ لعطفك في قولك: «وصاحب الركب عثمان». والمرفوع لا يعطف على المنصوب. وكان الذي حسن ذلك في البيت قوله: «وصاحب الركب»، لما عطف عليه ما فيه الألف واللام، دل على أنهما في المعطوف عليه مراده؛ لأن المعنى واحد، فاعرفه.

١٠٤٢ - التخریج: البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ٢١٣/٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٠؛ والمقاصد النحوية ١٧/٤؛ وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان في خزانة الأدب ٩/٤١٥، ٤١٧؛ وليس في ديوان حسان؛ وبلا نسبة في المقرب ١/٦٦؛ وجمع الهوامع ٢/٨٦.
الإعراب: «فنعمة»: الفاء بحسب ما قبلها، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «صاحب»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «قوم»: مضاف إليه مجرور. «لا»: نافية للجنس. «سلاح»: اسم «لا» مبني في محل نصب. «لهم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «لا». «وصاحب»: الواو: حرف عطف، و«صاحب»: معطوف على «صاحب» الأولى، مرفوع، وهو مضاف. «الركب»: مضاف إليه مجرور. «عثمان»: مبتدأ مؤخر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «بن»: نعت «عثمان» مرفوع، وهو مضاف. «عفانا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

وجملة «نعم صاحب قوم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا سلاح لهم»: في محل جر نعت «قوم». وجملة «نعم صاحب الركب»: معطوفة على الجملة الأولى. والشاهد فيه قوله: «نعم صاحب قوم» حيث ورد فاعل «نعم»، وهو قوله: «صاحب» نكرة مضافة إلى نكرة. وهذا من القليل.

فصل

[الجمع بين فاعلهما وتمييزهما]

قال صاحب الكتاب: وقد يُجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميّز تأكيداً، فيقال: «نعم الرجل رجلاً زيداً». قال جرير [من الوافر]:

١٠٤٣ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

قال الشارح: قد اختلف الأئمة في هذه المسألة، فمنع سيويه من ذلك، وأنه لا يُقال: «نعم الرجل رجلاً زيداً»، وكذلك السيرافي، وأبو بكر بن السراج. وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي. واحتج في ذلك سيويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدهما كافٍ عن الآخر. وأيضاً فإن ذلك ربما أزهّم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك، آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك. وحجّة المبرد في الجواز العلوّ في البيان والتأكيد. والأول أظهر، وهو الذي أراه لما ذكرناه. فأما بيت جرير وهو [من الوافر]:

تَزَوَّدَ مِثْلَ... إلخ

١٠٤٣ - التخرّيج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٧ (طبعة صادر)؛ وخزانة الأدب ٣٩٤/٩، ٣٩٩؛ والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦؛ والدرر ٥/٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧؛ ولسان العرب ٣/١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ ومغني اللبيب ص ٤٦٢؛ والمقتضب ٢/١٥٠.

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه، ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما. الإعراب: «تزوّد»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «مثل»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «زاد»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «أبيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فينا»: جار ومجرور متعلقان بـ «تزوّد». «فنعم»: الفاء: استئنافية، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «الزاد»: فاعل مرفوع. «زاد»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. «أبيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «زاداً»: تمييز منصوب.

وجملة «تزوّد»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نعم الزاد...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ رفع خبر للمبتدأ «زاد»، وتكون بذلك جملة «زاد أبيك نعم...»: استئنافية. والشاهد فيه قوله: «فنعم الزاد زاداً» حيث جمع بين الفاعل «الزاد» والتمييز «زاداً» للتوكيد، وهذا غير جائز عند البصريين.

فإنه أنشده شاهداً على ما ادعى من جواز ذلك، فإنه رفع «الزاد» المعرف بالألف واللام بأنه فاعل «نعم»، و«زاد أبيك» هو المخصوص بالمدح، و«زاداً» تمييز وتفسير. والقول عليه: إنا لا نسلّم أن «زاداً» منصوب بـ«نعم»، وإنما هو مفعول به لـ«تزوّد»، والتقدير: تزوّد زاداً مثل زاد أبيك فينا. فلما قَدِمَ صفة عليه، نصبها على الحال. ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكّداً محذوف الزوائد، والمراد: تزوّد تزوّدًا، وهو قول الفراء. ويجوز أن يكون «الزاد» تمييزاً لقوله: «مثل زاد أبيك فينا»، كما يُقال: «لي مثله رجلاً». وعلى تقدير أن يكون العامل فيه «نعم»، فإن ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السراج، وما ثبت للضرورة بتقدير بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً. ومثله قول الأسود بن شعوب [من الوافر]:

١٠٤٤- ذُرَانِي أَصْطَبِخْ بِأَبْكَرُ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامٍ
تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ وَنَعَمَ السَّمْرَةُ مِنْ زَجَلِ تِهَامٍ

١٠٤٤- التخرّيج: البيتان لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب اللبني أو لبجير بن عبد الله في الدرر ٢١١/٥؛ والمقاصد التحوية ٢٢٧/٣، ١٤/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٩٥/٩؛ والبيت الثاني لأبي بكر بن الأسود في شرح التصريح ٣٩٩/١، ٩٦/٢.

اللغة: ذرني: اتركني. أصطبخ: أشرب الصبح، وهو شراب الصباح. نقّب: هجم. هشام: هشام بن المغيرة، أحد أشواف قريش. تهامي: من تهامة، وهي بلاد شمال الحجاز. المعنى: دعني أشرب شراب الصباح، فقد توفي هشام بن المغيرة، فالموث لم يعدل عنه، ولنعم هذا الرجل التهامي الكامل الصفات.

الإعراب: «ذراني»: فعل أمر، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، «أنت». والنون حرف للموقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أصطبخ»: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «يا»: حرف نداء. «بكراً»: منادى مبني على الضم في محل نصب. «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء اسمه. «وأيت»: فعل وفاعل. «الموت»: مفعول به منصوب. «نقّب»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «عن هشام»: جار ومجرور متعلقان بـ«نقّب». «تخيّرته»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو»، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به. «ولم»: الواو حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «يعدل»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «سواه»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جزّ بالإضافة. «ونعم»: الواو: حرف استئناف، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «المرء»: فاعل مرفوع. «من»: حرف جرّ زائد. «رجل»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه تمييز. «تهام»: نعت «رجل» مجرور.

وجملة «ذراني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «أصطبخ»: في محلّ نصب حال. وجملة «إني رأيت الموت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نقّب»: في محلّ نصب نعت «الموت». وجملة: «تخيّرته...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لم يعدل...» معطوفة على الجملة السابقة. وجملة: «نعم المرء...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «من رجل»، فهو كقوله: «رجلاً»؛ لأنّ «منّ» تدخل على التمييز. وهو من ضرورة الشعر.

فقوله: «من رجل تهاجم» كقوله: «رجلاً»؛ لأن «مِنْ» تدخل على التمييز، وذلك كله من ضرورة الشعر، فاعرفه.

فصل

[فاعِل «نعم» ومميّزه في قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾]

قال صاحب الكتاب: وقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾^(١) «نعم» فيه مُسْنَدٌ إلى الفاعل المضمر، ومميّزه «ما»، وهي نكرة، لا موصولة، ولا موصوفة، والتقدير: فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ.

قال الشارح: اعلم أن «ما» قد تستعمل نكرة تامة غير موصوفة، ولا موصولة على حدّ دخولها في التعجب، نحو: «ما أحسن زيداً»، والمراد: «شيء أحسنه»، ولذلك من الاستعمال قد يفسر بها المضمر في باب «نعم»، كما يفسر بالنكرة المحضة، فيقال: «نعم ما زيد»، أي: «نعم الشيء شيئاً زيداً». وقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٢)، فـ«ما» هنا بمعنى شيء، وهي نكرة في موضع نصب على التمييز مُبَيَّنَةٌ للضمير المرتفع بـ«نعم»، والتقدير: «نعم شيئاً هي»، أي: نعم الشيء شيئاً هي. فـ«هي» ضميرُ «الصدقات»، وهو المقصود بالمدح. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْطِئُ كَيْدَهُ﴾^(٣)، فـ«ما» في موضع نصب تمييز للمضمر، و«يعظكم به» صفةٌ للمخصوص بالمدح، وهو محذوف، والتقدير: «نعم الشيء شيئاً يعظكم به»، أي: نعم الوَعْظُ وعظاً يعظكم به. وحذف الموصوف على حدّ قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^(٤) والمعنى: قومٌ يحرفون، ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى اللَّفَاقِ﴾^(٥)، أي: قومٌ.

وكان الكسائي يجيز «نعم الرجل يقوم، وقَامَ، وعِنْدَكَ»، والمراد: رجلٌ يقوم، ورجلٌ قام، ورجلٌ عندك. ومنع ابنُ السراج من ذلك وأباه، واحتج بأن الفعل لا يقوم مقام الاسم، وإنما تُقام الصفاتُ مقام الأسماء لأنها أسماءٌ يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، وإن جاء من ذلك شيء، فهو شاذٌّ عن القياس، فسيبُله أن يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه.

فصل

[مذهبا رفع الاسم المخصوص]

قال صاحب الكتاب: وفي ارتفاع المخصوص مذهبان: أحدهما أن يكون مبتدأً، خبره ما تقدّمه من الجملة، كأن الأصل: «زيدٌ نعم الرجل» والثاني أن يكون خبرٌ مبتدأً

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٤) النساء: ٤٦.

(١) البقرة: ٢٧١.

(٣) النساء: ٥٨.

(٥) التوبة: ١٠١.

محذوف، تقديره: «نعم الرجل هو زيد»، فالأوّل على كلام، والثاني على كلامين.

قال الشارح: اعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم «عبد الله» مثلاً من قولك: «نعم الرجل عبد الله» مرفوع^(١) وفي ارتفاعه وجهان: أحدهما أن يكون مبتدأ، وما تقدّم من قولك: «نعم الرجل» هو الخبر، وإنّما آخر المبتدأ، والأصل: «عبد الله نعم الرجل»، كما تقول: «مررت به المسكين»، تريد: «المسكين مررت به». وأمّا الراجع إلى المبتدأ، فإنّ «الرجل» لما كان شائعاً ينتظم الجنس، كان «عبد الله» داخلاً تحته، إذ كان واحداً منه، فارتبط به. والقصد بالعائد ربط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ؛ ليعلم أنها حديث عنه، فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذي يعود عليه، فأجروا الذكر المعنوي مجرى الذكر اللفظي. ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٤٥ - فأما صدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازاً شديداً ضريرها^(٢)
فالصدور مبتدأ، وقوله: «لا صدور لجعفر» جملة في موضع الخبر. ولما كان النفي عامّاً شمل «الصدور» الأوّل، ودخل الأوّل تحته، فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد. ونحوه قول الآخر [من الطويل]:

١٠٤٦ - فأما القتال لا قتال لذيكم ولكن سيرة في عراض المواقب

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعين.

١٠٤٥ - التخرّيج: البيت لرجل من ضباب في خزنة الأدب ١١/٣٦٤، ٣٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦؛ وخزانة الأدب ١/٤٥٢، ٥٢٥/٧؛ رمز صناعة الإعراب ١/٢٦٥؛ ولسان العرب ٤/٤٨٥ (ضرر).

اللغة: الصدور هنا: كبار القوم وفرسانهم. الأعجاز هنا: النساء. الضريز: الضرر. المعنى: هجا الشاعر قبيلة جعفر هذه بأن رجالها لا تستطيع فعل شيء، أمّا نساؤها فشديدات الضرر.

الإعراب: «فأما»: الفاء: استئنافية، «أما»: حرف تفصيل وتوكيد. «الصدور»: مبتدأ مرفوع. «لا»: نافية للجنس. «صدور»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «لجعفر»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف. «ولكن»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبه بالفعل. «أعجازاً»: اسم «لكن» منصوب. «شديداً»: صفة لـ «أعجازاً» منصوبة. «ضريرها»: فاعل للصفة المشبهة «شديداً»، و«ها»: مضاف إليه، محله الجرّ، وخبر «لكن» محذوف لدلالة السياق عليه. وجملة «أما الصدور لا صدور لجعفر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا صدور لجعفر»: خبر للمبتدأ «الصدور» محلها الرفع. وجملة «لكن أعجازاً شديداً ضريرها لجعفر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

(٢) في الطبعين «ضريها»، بالصاد، وهذا تحريف.

١٠٤٦ - التخرّيج: البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١/٤٥٢؛ =

وإنما آخر المبتدأ، وحقه أن يكون مقدماً لامرين: أحدهما: أنه لما تضمن المدح العام أو الذم، جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد. فكما أن حروف الاستفهام متقدمة، فكذلك ما أشبهها. الأمر الثاني: أنه كلامٌ يجري مجرى المثل، والأمثال لا تُغيّر، وتحمل على ألفاظها، وإن قاربت اللَّحْن. والوجه الثاني من وجهي رفع المخصوص أن يكون «عبد الله» في قولك: «نعم الرجل عبد الله» خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: «نعم الرجل»، فهم منه ثناءً على واحد من هذا الجنس، فقيل: «من هذا الذي أثبت عليه؟» فقال: عبد الله، أي: هو عبد الله. وهذا من المبتدآت التي تُقدّر ولا تُظهر. فعلى الوجه الأول يكون «نعم الرجل» له موضعٌ من الإعراب، وهو الرفع بأنه خبرٌ عن «عبد الله»، ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر. وعلى الوجه الآخر يكون جملتين: جملة أولى فعلية لا موضع لها من الإعراب، وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الأولى. وليست إحداها متعلقة بالأخرى تعلّق الخبر كما كانت الأولى كذلك، فالأولى على كلام واحد، والثانية على كلاتين.

فصل

[حذف المخصوص]

قال صاحب الكتاب: وقد يُحذف المخصوص إذا كان معلوماً، كقوله عز وجل:

= والدرر ٥/١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦؛ والأشياء والنظائر ٢/١٥٣؛ والجنى الداني ص ٥٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ والمنصف ٣/١١٨؛ ومغني اللبيب ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ١/٥٧٧، ٤/٤٧٤، والمقتضب ٢/٧١؛ وجمع الهوامع ٢/٦٧.

اللغة: العراض: الناجية. المواكب: ج الموكب، وهو الجماعة من الناس. المعنى: يقول: أما القتال فلا تحسنونه، ولستم من أهله، وإنما أنتم تحسنون السير مع الجماعات التي لا تقاتل، أي للاستقبال أو للاستعراض.

الإعراب: «فأما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أما»: حرف شرط وتفصيل. «القتال»: مبتدأ مرفوع. «لا»: نافية للجنس. «قتال»: اسم «لا» مبني في محل نصب. «لديكم»: ظرف مكان مبني، متعلق بمحذوف خبر «لا» وهو مضاف، «كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ولكن»: الواو: حرف استئناف، «لكن» حرف شبه بالفعل، واسمه ضمير المخاطب المحذوف تقديره: «لكنكم». «مسيرًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «تسيرون سيرًا» وهذه الجملة في محل رفع خبر «لكن». وقيل «سيرًا» اسم «لكن» منصوب، والخبر محذوف تقديره: «ولكن لكم سيرًا». «في عراض»: جار ومجرور متعلقان بـ«سيرًا»، وهو مضاف. «المواكب»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «أما القتال...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا قتال لديكم»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «لكن سيرًا...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: كالشاهد السابق.

﴿نِعِمَّ الْعَبْدُ﴾^(١)، أي: «نعم العبد أيوب»، وقوله: ﴿نِعِمَّ الْمَهْدُونَ﴾^(٢)، أي: «فنعم الماهدون نحن».



قال الشارح: الأصل أن يُذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدلّ عليه. وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفاً. قال الله تعالى: ﴿نِعِمَّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٣)، والمراد: أيوب عليه السلام، ولم يذكره لتقدّم قصته. وقال: ﴿وَالْأَرْضُ فَرَشْنَاهَا فَنِعِمَّ الْمَهْدُونَ﴾^(٤)، أي: فنعم الماهدون نحن. وقال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعِمَّ الْقَدِيرُونَ﴾^(٥)، أي: نحن. وقال: ﴿وَلَنِعِمَّ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٦)، أي: دارهم. وقال: ﴿فَنِعِمَّ عُقْبَى الدَّارِ﴾^(٧)، أي: عقباهم. وقد جاء مذكوراً، قال: ﴿يَسْكَا أَشْرَؤُا يَوْمَ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾^(٨)، ف«أن يكفروا» في موضع رفع بأنّه المخصوص بالذم، أي: كُفّرهم. وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه مرفوع بالابتداء، وما تقدّم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وأما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد، فاعرفه.

فصل

[تأنيث الفعل وتثنية فاعلهما وجمعه]

قال صاحب الكتاب: ويؤنث الفعل، ويثنى الاسمان، ويجمعان، نحو قولك: «نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ»، وإن شئت، قلت: «نِعِمَّ الْمَرْأَةُ». وقالوا: «هذه الدار نِعِمَّتِ الْبَلَدُ» لما كان البلد الدار، كقولهم: «من كانت أمك». وقال ذو الرمة [من البسيط]:

١٠٤٧- أو حُرّة غَيْطَلٌ ثَبِجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمُ الرُّؤَبِ نِعِمَّتْ زُورِقُ الْبَلَدِ

(١). ص: ٤٤.

(٢). الذاريات: ٤٨.

(٣). ص: ٤٤.

(٤). الذاريات: ٤٨.

(٥). المرسلات: ٢٣.

(٦). النحل: ٣٠.

(٧). الرعد: ٢٤.

(٨). البقرة: ٩٠.

١٠٤٧ - التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٠، ٤٢٢؛ ولسان المرب ١٤٠/ ١ (زورق)، ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ وبلا نسبة في المقرب ٦٨/ ١.

الإعراب: «أو حرة»: «أو»: حرف عطف، و«حرة»: معطوف على الفاعل «غوج» في بيت سابق مرفوع مثله. «غَيْطَلٌ»: صفة لـ «حرة» مرفوعة مثلها، وكذلك «ثَبِجَاءُ» و«مُجْفَرَةٌ». و«دَعَائِمُ»: اسم =

وتقول: «نعم الرجلان أخواك»، و«نعم الرجال إخوتك»، و«نعمت المرأتان هند ودعد»، و«نعمت النساء بنات عمك».



قال الشارح: اعلم أن «نعم» و«بش» إذا وليهما مؤنث، كنت مخيرًا في إلحاق علامة التأنيث بهما وتركها، فتقول: «نعمت الجارية هند»، و«بش الأمة جاريثك»، وإن شئت قلت: «نعم الجارية هند»، و«بش الأمة جاريثك».

فإن قيل: فمن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من «نعم» و«بش» إذا وليهما مؤنث، ولم يحسن ذلك في غيرهما من الأفعال؟ قيل: أما من ألحق علامة التأنيث، فأمره ظاهر، وهو الإيذان بأنه مسند إلى مؤنث قبل الوصول إليه، كما يكون في سائر الأفعال كذلك، من نحو: «قامت هند». ومن أسقطها، فعلة ذلك أن الفاعل هنا جنس، والجنس مذكر. فإذا أثبت، اعتبر اللفظ، وإذا ذُكر، حُمل على المعنى. وعلى هذا تقول: «هذه الدار نعمت البلد»، فتؤنث؛ لأنك تعني دارًا، فهو من الحمل على المعنى. ومثله قولهم: «من كانت أمك؟» فتؤنث ضمير «من»؛ لأنه في المعنى الأم؛ فأما قوله [من البسيط]:

أو حزة عسطل... إلخ

فالشاهد فيه قوله: «نعمت زورق البلد» أثبت الفعل مع أنه مسند إلى مذكر، وهو «زورق البلد»، لأنه يريد به الناقة، فأثبت على المعنى، كما أثبت مع «البلد» في قوله: «نعمت البلد» حين أراد به الدار. والحزة: الكريمة، والعسطل: الطويلة العنق، وتبجاء: عظيمة السنام، والمجفرة: العظيمة الجنب، يقال: «فرس مجفر»، و«ناقة مجفرة» إذا كانت عريضة المخزم، ودعائم الزور: قوائمها، وصفها بأنها عظيمة القوائم، وكنى عن ذلك بدعائم الزور. والزور: أعلى الصدر. وانصب «دعائم الزور» على التشبيه بالمفعول

= منصوب على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة، وهو مضاف. «الزور»: مضاف إليه. «نعمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «زورق»: فاعل «نعم» مرفوع، وهو مضاف. «البلد»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «نعمت زورق البلد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والمختص بالمدح في الجملة محذوف، والتقدير: نعمت زورق البلد هذه الناقة. وفي إعراب المختص بالمدح وجوه: منها أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي هذه الناقة، وهذه الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب؛ ومنها أنه مبتدأ مؤخر، وخبره جملة «نعمت زورق البلد»، وجملته على ذلك استئنافية لا محل لها من الإعراب؛ ومنها أنه بدل من «زورق البلد».

والشاهد فيه: أن «نعم» قد يؤنث لكون المختص بالمدح مؤنثًا، وإن كان الفاعل مذكرًا، فقد أثبت «نعم» مع أنه مسند إلى مذكر، وهو «زورق البلد» لأنه يريد الناقة كما لاحظنا، فأثبت على المعنى.

به، فهو من باب «الحَسَنُ الوجه». وقيل: انتصابه على التمييز، وهو ضعيف؛ لأنه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة. وقيل: إنما حسن إسقاط علامة التأنيث من «نعم» و«بش»، إذا وليهما المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل، فجرى مجرى الجمع. والفعل إذا وقع بعده جماعة المؤنث، جاز تذكير الفعل كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَتَوَلَّى فِي الْمَدِينَةِ﴾^(١)، فصار قولك: «نعم المرأة» بمنزلة «نعم النساء»، فلهذا حسن التذكير في هذين الفعلين، ولم يحسن في غيرهما من الأفعال.

وتقول: «نعم الرجلان أخواك»، و«نعم الرجل إخوانك»، فالرجلان فاعل «نعم»، وهو جنس. وليست الألف واللام للعهد، والمراد: نعم هذا الجنس إذا مَيَّزُوا اثنين اثنين، ونعم هذا الجنس إذا مَيَّزُوا جماعة جماعة. وكذلك تقول: «نعمت المرأتان هند ودعد»، و«نعمت النساء بنات عمك».

وإذا قلت: «نعم رجلين»، أو «نعم رجالاً»، كان منصوباً على التمييز، والفاعل مضمَر كقولك: «نعم رجلاً». وهذا إما يَضْلِيحُه وَيُفْسِدُه التقدير والاعتقاد، فإن اعتقد في الألف واللام العهد، امتنع ذلك؛ لأنَّ فاعل «نعم» و«بش» لا يكون خاصاً، وإن اعتقد فيهما الجنس والشمول، جاز. وعلى ذلك تقول: «نعم العُمَرُ عمرُ بن الخطَّاب»، و«بش الحجاجُ حجاجُ بن يوسف»، تجعل «العمر» جنساً لكل من له هذا الاسم، وكذلك «الحجاج»، فاعرفه.

فصل

[مطابقة المخصوص والفاعل]

قال صاحب الكتاب: ومن حقَّ المخصوص أن يجانس الفاعل، وقوله عز وجل: ﴿سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٢) على حذف المضاف، أي: ساء مثلاً مثلاً القوم. ونحوه قوله تعالى: ﴿بَشْ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾^(٣)، أي: مَثَلُ الَّذِينَ كَذَبُوا، ورُبِّي أن يكون محلُّ «الذين» مجروراً صفةً للقوم، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً، أي: بش مَثَلُ الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ مَثَلُهُمْ.



قال الشارح: حقُّ المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله؛ لأنه إذا لم يكن من جنسه، لم يكن به تعلق، والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، فيلزم أن يكون من جنسه ليدلَّ عليه بعمومه، ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع إليه، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فيكون كالتفسير للفاعل. وإذا لم يكن من

(١) يوسف: ٣٠.

(٢) الأعراف: ١٧٧.

(٣) الجمعة: ٥.

جنسه، لم يصح أن يكون تفسيراً له مع أن المراد بـ«نعم الرجل زيد» أنه محمود في جنسه. وإذا قلت: «بئس الرجل خالد»، كان المراد به أنه مذموم في جنسه. وإذا كان كذلك، لم يكن بـذ من حذف المضاف في قوله: «مَلَأَ مَثَلًا الْقَوْمُ»^(١)، أي: مثلُ القوم، فحذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، وذلك أن «ساء» ههنا بمعنى «بئس»، وفيها ضميرٌ فستره «مثلاً»، فيلزم أن يكون المخصوصُ بالذم من الأمثال، وليس القوم بمثل، فوجب أن يكون هناك مضاف محذوف. والتقدير: ساء مثلاً مثلُ القوم، فيكون المخصوصُ من جنس المرفوع.

فأما قوله تعالى: «يَقْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا»^(٢) فيجوز أن يكون «الذين» هو المخصوص بالذم، وأن يكون في موضع رفع. ولا بـذ من تقدير مضاف محذوف، معناه: مثَلُ الذين كَذَبُوا، ثم حذف المضاف، كما تقدّم في الآية المتقدمة. ويجوز أن يكون «الذين» صفةً للقوم، ويكون في موضع خفض، والمخصوصُ محذوف تقديره: بئس مثَلُ المُكذِّبين مثَلهم.

فصل

[أحكام «حَبَّذا»]

قال صاحب الكتاب: وَ«حَبَّذا» مِمَّا يَنَاسِبُ هَذَا الْبَابَ. ومعنى «حَبَّ»: صار محبوباً حَبَّاً، وفيه لغتان: فَتَحُ الْحَاءِ وَضَمُّهَا. وعليهما زُوي قوله [من الطويل]:
وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ نُقْتَلُ^(٣)

وأصله: حَبَبٌ، وهو مسندٌ إلى اسم الإشارة، إلا أنهما جريا بعد التركيب مجرى الأسماء التي لا تُغَيَّرُ، فلم يُضَمَّ أَوَّلُ الْفِعْلِ، ولا وُضِعَ مَوْضِعُ ذَا غَيْرِهِ من أسماء الإشارة، بل التزمَتْ فيهما طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ.



قال الشارح: اعلم أن «حَبَّذا» تُقَارِبُ فِي الْمَعْنَى «نِعَمَ»؛ لأنها للمدح كما أن «نعم» كذلك، إلا أن «حَبَّذا» تَفْضُلُهَا بِأَنَّ فِيهَا تَقْرِيباً لِلْمَذْكُورِ مِنَ الْقَلْبِ، وليس كذلك «نعم»، و«حَبَّذا»، مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، فالفعلُ «حَبَّ» وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من راد واحد، وفيه لغتان: «حَبَّبْتُ»، و«أَحْبَبْتُ». و«أَحْبَبْتُ» أَكْثَرُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ، قال الله تعالى: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ»^(٤)، فهذا مِنْ «أَحَبَّ». وقال سبحانه: «هَآتَيْنَهُمْ آيَاتِنَا وَلَآ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحْيُونَكُمْ»^(٥). وقال عليه السَّلام: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) آل عمران: ٣١.

(٣) الجمعة: ٥.

(٤) آل عمران: ١١٩.

(٥) تقدم بالرقم ١٠٤١.

لقاء»^(١)، وقال: «أَحْبَبَ حَبِيبَكَ هَرُونَ مَا»^(٢)، فأما «حببت» فمتمعد في الأصل، ووزنه «فَعَلَّ» بفتح العين. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠٤٨- فَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَوْ كَانَ أَذْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمِشْرِقِي
فَإِذَا أُريدَ به المدح، نُقل إلى «فَعَلَّ» على ما تقدّم فتقول: «حُبَّ زَيْدٌ»، أي: صار محبوبًا، ومنه قوله [من الطويل]:

وَحُبٌّ بِهَا مَفْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

فضمّ الفاء منه دليل على ما قلناه، وكذلك قول الآخر [من الكامل]:

١٠٤٩- هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ [وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلَيْكَ تَشَعَّبُ]

(١) ورد الحديث في صحيح البخاري باب الرقاق الرقم ٢٤٤٣، ٢٤٤٤؛ وصحيح مسلم باب الذكر: ٢٦٨٣ - ٢٦٨٦؛ وصحيح الترمذي باب الجنائز: ١٠٦٦، ١٠٦٧.

(٢) ورد الحديث في كتاب الجامع الصغير للترمذي رقم ١٩٩٨.

١٠٤٨ - التخریج: البيت لغيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب ٢٨٩/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤١٠/٢؛ وخزانة الأدب ٤٢٩/٩؛ وشرح شواهد المغني ٧٨٠/٢؛ والخصائص ٢٢٠/٢.

المعنى: يقول: أقسم بالله لولا وجود التمر عنده ما أحببته، ولا زرتة، ولا كان أقرب إليّ وأحب إليّ من ولدي: حبيب ومشرق.

الإعراب: «فوالله»: الفاء: حرف عطف، الواو: واو قسم وجر، «الله»: لفظ الجلالة مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أقسم. «لولا»: حرف امتناع لوجود، متضمن معنى الشرط. «تمره»: مبتدأ مرفوع، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا. «ما حببته»: «ما»: نافية، «حببته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «الفاعل»، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «ولو»: الواو: حرف عطف، «لو»: حرف شرط غير جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هو». «أدنى»: خبر كان منصوب بالفتح المقدور. «من عبيد»: جار ومجرور متعلقان بأدنى. «ومشرق»: الواو: حرف عطف، «مشرق»: اسم معطوف على سابقه مجرور مثله.

وجملة «ما حببته»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولا تمره» اعتراضية. وجملة «أقسم والله»: معطوفة على سابقتها. وجملة «تمره» وخبرها المحذوف: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان أدنى»: جملة شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «حببته» حيث أكد أن الفعل «حَبَّ» متمعد.

١٠٤٩ - التخریج: البيت لساعدة بن جؤية في الأشباه والنظائر ٢١/٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٩٧؛ ولسان العرب ٢٩٢/١ (حبب)، ٤٩٩ (شعب)، ٦٥٠ (غضب)، ٤١١/١٥ (ولى)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٩٩؛ وخزانة الأدب ٤٢٩/٩؛ ولسان العرب ٤٢/١٥ (عدا).

اللغة والمعنى: هجرت: تركت وداده. يتجنب: يبتعد. العوادي: المصائب. وليك: محبك، وحليفك: تشعب: تنفرق.

فارت غضوب، وأكرم بها من مبتعدة، وحلت مصائب تفرق بين الأحباب.

وقد ذهب الفراء إلى أنّ «حَبَّ» أصله «حَبَبٌ» على وزن «فَعْلٌ» مضموم العين كـ«كُزْمٌ»، واستدلّ بقولهم: «حَبِيبٌ»، و«قَبِيلٌ»، بآبِهِ^(١) «فَعْلٌ» كـ«ظريف» من «ظَرْفٌ»، و«كريم»، من «كُزْمٌ». والصواب ما ذكرناه؛ لأنه قد جاء متعدياً، و«فَعْلٌ» لا يكون متعدياً. فأما قولهم: «حَبِيبٌ»، فلا دليل فيه، لأنه هنا مفعول، فـ«حَبِيبٌ» و«محبوبٌ» واحد، فهو كـ«جريح» و«قتيل»، بمعنى «مجروح»، و«مقتول». و«حبيب» من «حَبَّ» إذا أُريد به المدح فاعلٌ كـ«ظريف»، و«حَبَّ» فعل متصرف، لقوله منه: «حَبَّه يُحِبُّه» بالكسر. وهو من الشاذ؛ لأنَّ «فَعْلٌ» إذا كان مضاعفاً متعدياً، فمضارعُه «يفْعُلُ» بالضم، نحو: «زَدَهُ يَزِدُّه»، و«شَدَّهُ يَشُدُّه». وقالوا في المفعول: «محبوبٌ»، وقلَّ «حَابٌ» وكثُرَ «مُحِبٌّ» في اسم الفاعل، وقلَّ «مُحَبٌّ»^(٢).

ولمّا نُقل إلى «فَعْلٌ» لأجل المدح والمبالغة كما قالوا: «قَضُو الرجلُ»، و«زَمُو» إذا حَدَّقَ القضاء، وأجاد الرَّمْيَ، مُنع التصرف؛ لمضارعتِه بما فيه من المبالغة والمدح باب التعجب. و«نعم»، و«بش»، و«حَبْدًا»، لزم طريقة واحدة، وهو لفظ الماضي.

وفاعله «ذَا»، وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجرّداً من حرف التنبيه؛ وذلك لأنهم لمّا ركبوا الفعل والفاعل، وجعلوهما شيئاً واحداً، لم يأتوا بحرف التنبيه؛ لثلاً تصوير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وليس ذلك من كلامهم، وجعلوا ذلك الاسم مفرداً مذكّراً إذ كان المفرد أخفّ، والمذكر قبل المؤنث، فهو كالأصل له، فلذلك تقول:

= الإعراب: «هجرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، «غضوب»: فاعل مرفوع بالضمة. و«حب»: الواو: للاستئناف، «حب»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «من»: اسم موصول مبني في محلّ رفع نائب فاعل. «يتجنب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقدير: «هو». «وعدت»: الواو: حرف عطف، «عدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «هواد»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة للتونين. «دون»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«عدت»، وهو مضاف. «وليك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «تشعب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي». وجملة «هجرت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حب من»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يتجنب»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عدت عواد»: معطوفة على الجملة الابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تشعب»: في محلّ رفع صفة للعوادي. والشاهد فيه قوله: «حب من» بضمّ الحاء، أي صار محبباً.

(١) في ذيل التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ (ص ١٤٩٧): «وفعليل أنّ بابه...»، ولا أرى هذا التصحيح صحيحاً.

(٢) كذا في الطبعين، ولعلّ الصواب: وقالوا في المفعول: «محبوبٌ»، وقلَّ «مُحَبٌّ»، وكثُرَ «مُحِبٌّ» في اسم الفاعل، وقلَّ «حَابٌ».

«حَبَذَا زَيْدٌ»، و«حَبَذَا هَنْدٌ»، و«حَبَذَا الزَيْدَانِ»، و«حَبَذَا الزَيْدُونِ». ولا يُقال: «حَبَّيْهِ» في المؤنث، ولا «حَبَّيْ» قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٥٠- يا حَبَذَا القَمْرَاءَ وَاللَّيْلُ السَّاجِ وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَاجِ
وقال آخر [من البسيط]:

١٠٥١- لا حَبَذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شَعُوبٌ هَوَى مِثِّي وَلَا تُقَمُّ

١٠٥٠ - التخرّيج: الرجز للحارثي في لسان العرب ٣٧١/١٤ (سجا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١١٥/٢. اللغة والمعنى: القمراء: ضوء القمر. الليل الساج: ليل ليس فيه برد، ولا ريح، ولا سحب، وغير مظلّم. الملاء: جمع مُلَاءة وهي الملحفة، أو ما يفرش على السرير. يتمنى لو كانت ليته ساكنة هادئة يئرها ضوء القمر، ويتمنى لو كانت دروبه هينة مستوية كسباط الناسج. الإعراب: «يا»: حرف نداء والمنادى محذوف. «حَبَذَا»: فعل ماضٍ على الفتح، و«ذَا»: اسم إشارة مبني في محل رفع فاعل. «القمراء»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «والليل»: الواو: حرف عطف، «الليل»: اسم معطوف على «القمراء» مرفوع بالضمة. «الساج»: نعت لليل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتثنية، وسكّن للضرورة الشعرية. «وطرُق»: الواو: للعطف. «طرق»: اسم معطوف على «الليل» مرفوع بالضمة. «مثل»: نعت مرفوع بالضمة، وهو مضاف، «ملاء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «النساج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن للضرورة الشعرية. وجملة «حَبَذَا»: في محل رفع خبر مقدّم للمبتدأ (القمراء).

والشاهد فيه قوله: «يا حَبَذَا القمراء» حيث جاء به «حَبَذَا» مفرّداً مذكّراً مع أن المقصود بالمدح متعدّد ومؤنث. ١٠٥١ - التخرّيج: البيت للمرار العدوي، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، ويقال: المرار بن منقذ في خزانة الأدب ٢٥٠/٥ والدرر ٢٢٦/٥ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٢٥٧/١ وله أو لبدر أخي المرار بن سعيد في شرح شواهد المغني ١٣٤/١ وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٩/٢.

اللغة: صنعاء: اسم لمدينة في اليمن، ولقرية في غوطة دمشق قديماً. شعوب: الموت، واسم قبيلة. نقم: جبل مطلّ على صنعاء اليمن قرب غمدان. المعنى: لم أحبك يا صنعاء، ولست موضعاً أرتاح إليه وفيه، وحتى جبل (نقم) وقبيلة (شعوب) لا أحبهما ولا أهواهما.

الإعراب: «لا حَبَذَا»: «لا»: حرف نفي، «حب»: فعل ماضٍ جامد، «ذَا»: اسم إشارة في محل رفع فاعل. «أنت»: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. «يا صنعاء»: «يا»: حرف نداء، «صنعاء»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «من بلد»: حرف جر زائد، «بلد»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز. «ولا»: الواو: للعطف، «لا»: حرف نفي. «شعوب»: اسم معطوف على «أنت» مرفوع بالضمة. «هوى»: تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على الألف. «مِثِّي»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ «هوى». «ولا»: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «نقم»: اسم معطوف على «شعوب» مرفوع بالضمة.

وجملة «لا حَبَذَا»: في محل رفع خبر مقدّم لـ «أنت». وجملة النداء: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «لا حَبَذَا أنت» حيث جاء به «لا حَبَذَا» التي للذم وهي نقيض «حَبَذَا»، والممدوح مؤنث.

وذلك من قبل أن «حَبَّذَا» لما رُكِبَ الفعل فيه مع الفاعل، لم يَجْزِ تأنيث الفعل، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك. والذي يدلّ أنهما بُنِيَا، وجُعِلَا شيئًا واحدًا، أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين «ذَا» بشيء، ولا يُقال: «حَبَّ في الدار ذَا»، ولا «حَبَّ اليومَ ذَا».

فإن قيل: لِمَ خُصَّ «حَبَّ» بالتركيب مع «ذَا» من بين سائر الأسماء؟ قيل: لأن «ذَا» اسم مبهم يُنْتَقَت بالأجناس، وحكْمُ «حَبَّ» هنا كحكْمِ «نعم»، فركبوه مع «ذَا» لينوب عن أسماء الأجناس، إذ لا يُنْتَقَت إلّا بها، والنعتُ والمنعوتُ شيء واحد أيضًا، فإن «ذَا» مبهم، فصار بمنزلة المضمَر في «نعم»؛ ولذلك قُسر بالكرة كما يفسر في «نعم»، فتقول: «حَبَّذَا رجلًا»، كما تقول: «نعم رجلًا»، فقياسهما واحد. فلما صار «حَبَّذَا» في الحكم كلمة واحدة؛ غلبَ عليها بعضهم جانبُ الاسمِية، واعتقدوا أنه اسمٌ له موضع من الإعراب. وموضعه هنا رفعٌ بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبر. وليس في العربية فعلٌ وفاعلٌ جُعِلَا في موضع مبتدأ إلّا «حَبَّذَا»، لا غير.

فإن قيل: ولِمَ غلبَ هؤلاء معنى الاسمِية فيه؟ قيل: لأن الاسم أقوى من الفعل، والفعل أضعف، فلما رُكِبَا، وجُعِلَا شيئًا واحدًا، غلبَ جانب الاسم لقوته وضعف الفعل، واستدلوا على اسميته بكثرة نحو قولهم: «يا حَبَّذَا». قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٥٢ - يا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا
وقال آخر [من الرجز]:

يا حَبَّذَا القُمَرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاحِجُ وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النُّسَاجِ^(١)
وهو كثير.

١٠٥٢ - التخريج: البيت لجريز في ديوانه ص ١٦٥؛ والدرر ٥/٢٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٣؛ ولسان العرب ١/٢٩١ (حب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٩٠، ٨٦٧؛ والمقرب ١/٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٣؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ١١/١٩٧ - ١٩٩.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف. «حَبَّذَا»: فعل ماضٍ، و«ذَا»: اسم إشارة مبني في محلّ رفع فاعل. «جَبَلُ»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «الريّان»: مضاف إليه مجرور. «من»: حرف جر زائد. «جَبَلُ»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز. «وحبذا ساكن الريّان»: تعرب إعراب سابقتها. «من»: اسم موصول مبني في محلّ رفع خبر مقدم لـ «كانا». «كانا»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والألف للإطلاق.

وجملة «حَبَّذَا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «حَبَّذَا»: الثانية معطوفة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «من كان»: في محلّ رفع نعت لـ «ساكن» والشاهد فيه قوله: «يا حَبَّذَا»، وهو كثير في كلام العرب مما يُغلب جانب الاسمِية في «حَبَّذَا».

(١) تقدم بالرقم ١٠٥٠.

ومنهم من غلب جانب الفعل، ويجعل الاسم كالمُلْتَمَى، ويرفع الاسم بعده رَفَعَ الفاعل، فإذا قلت: «حَبَّذَا زَيْدًا»، فـ«حَبَّذَا» فعلٌ، و«زَيْدًا» فاعلٌ، و«ذَا» لَفْظٌ. وإنما غلبوا جانب الفعل هنا؛ لأنه أسبق لفظًا. ويدلُّ على ذلك أنهم قد صرفوه، فقالوا: «لَا يُحَبِّذُهُ بما لا ينفعه». والأوَّلُ أمثل. وقولهم: «لَا يُحَبِّذُهُ»، كأنهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة، كقولهم: «حَمِّدْهُ» في حكاية «الحمد لله»، و«سَبِّحْهُ» في حكاية «سبحان الله»، فهذان وجهان عربيان كما ترى.

ومنهم من لا يغلب أحدهما على الآخر، ويُجرِّبهما على ظاهرهما، وهو المذهب المشهور، فيجرِّبهما مجرى «نعم»، و«بش»، ويكون «حَبَّ» فعلاً ماضياً، و«ذَا» فاعلاً في موضع رفع، والاسم الأخير يرتفع من حيث يرتفع بعد «نعم» من الوجهين المذكورين، فيكون «زَيْدًا» مثلاً من قولك: «حَبَّذَا زَيْدًا» إمَّا مبتدأ، و«حَبَّذَا» الخبر، كما كانت في «نعم» كذلك، وإمَّا أن يكون في موضع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو زَيْدٌ. ويُضاف إليه الوجوه التي ذكرناها، وهو أن يكون خبر «حَبَّذَا» على رأي من يجعل «حَبَّذَا» مبتدأ، وأن يكون فاعلاً على رأي من يجعل «حَبَّذَا» فعلاً، ويُلغى الاسم الذي هو «ذَا»، وأن يكون بدلاً من «ذَا»، فقد صار ارتفاع «زَيْدٍ» في قولك: «حَبَّذَا زَيْدًا» من خمسة أوجه.

وقوله: «حَبَّذَا مِمَّا يُنَاسِبُ هَذَا الْبَابَ» يعني باب «نعم» و«بش»؛ لما فيها من معنى المدح والمبالغة.

وقوله: «وفيه لغتان: فتح الفاء، وضمها» يعني «حَبَّ» إذا أُريدَ بها المدح من غير إسنادها إلى «ذَا»، وذلك أنك إذا قلت: «حَبَّ رَجُلًا»، فمعناه: صار محبوباً جداً، وأصله «حَبَبٌ» مضموم الباء؛ لأنه منقول من «حَبَبٌ» مفتوح الباء لما أُريدَ فيه من المبالغة على ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾^(١)، حين أُريدَ به المبالغة في الذم، وإجرائه مجرى «بش»، إلا أنَّ منهم من ينقل حركة العين إلى الفاء عند الإدغام إيذاناً بالأصل. ومنهم من يحذف الضم حذفاً، ويبقي الفاء مفتوحةً بحالها، وعليه قوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ^(٢)

البيت لحسان^(٣)، والشاهد فيه قوله: «وحبَّ بها مقتولة»، فإنه قد رُوِيَ بفتح الحاء وضمها، لِمَا ذكرناه، يصف الحَمْرَ. فأما إذا رُكِبَتْ مع «ذَا»؛ فإنَّ الحاء لا تكون إلا مفتوحة، لأنه لما أسند إلى «ذَا»، ولزم المعنى، جرى مجرى الأمثال، فلم تُغَيَّرِ الأمثالُ،

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٤١.

(٣) كذا في الطبعتين، وهو للأخطل.

بل يُؤْتَى بها على لفظها، وإن قَارَبَت اللَّحْنَ، نحو قولهم: «الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ»^(١)،
تقوله للمذكر بكسر التاء على التأنيث؛ لأن أصله للمؤنث، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وهذا الاسم في مثل إيهام الضمير في «نعم»، ومن ثم فُسِّرَ
بما فُسِّرَ به، فقيل: «حبذا رجلاً زيد»، كما يُقال: «نعم رجلاً زيد»، غير أن الظاهر فُضِّلَ
على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر، فقيل: «حبذا زيد»، ولم يقولوا: «نعم زيد»؛
ولأنه كان لا يتفصل المخصوص عن الفاعل في «نعم»، وينفصل في «حبذا».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن «ذا» من «حبذا» يجري مجرى الجنس من حيث
إنها اسم ظاهر، يكون وَضْلَةً إلى أسماء الأجناس، ولذلك لا يوصف إلا بها. ومجرى
المضمر في «نعم» من جهة إيهامه ووقوعه على كل شيء كما كان المضمر على شريطة
التفسير كذلك، ولذلك فُسِّرَ بالنكرة، فقيل: «حبذا رجلاً»، كما تقول: «نعم رجلاً»، إلا
أنه في «حبذا» يجوز أن تأتي بالمفسر، وتقول: «حبذا زيد»، ولا يجوز ذلك في
«نعم»، فلا تقول: «نعم زيد». وذلك لأن «ذا» اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف
واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا، فاستغنى عن المفسر لذلك، فكما تقول: «نعم
الرجل زيد»، ولا تأتي بمفسر، كذلك تقول: «حبذا زيد»، ولا تقول: «نعم زيد». وأيضاً
فإنه ربما أُلْبِسَ في «نعم» لو قيل^(٢)، ولا يُلبس في «حبذا». وذلك أن «حَبَّ» فعل عمل
في «ذا» واستوفى ما يقتضيه، فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعاً، لا يُشكّل بأن
يُتوهم أنه فاعل؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان، وليست «نعم» كذلك؛ لأن فاعلها مستتر
لا يظهر، فافتقر إلى تفسير. فلو لم تأت بالمفسر، وأوليت المخصوص بالمدح مرفوعاً؛
لجاز أن يظن ظاناً أنه فاعل «نعم»، وأنه ليس في «نعم» فاعل. وهذا معنى قوله: «ولأنه
كان لا يتفصل المخصوص عن الفاعل»، يعني في «نعم»، فاعرفه.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/٣٢٤، ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٥؛
والدرة الفاخرة ١/١١١؛ والفاخر ص ١١١؛ وفصل المقال ص ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩؛ ومجمع الأمثال
٢/٦٨؛ والمستقصى ١/٣٢٩.

يُضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه.

(٢) في الطبعيتين: «فعل»، وهذا تحريف وقد صوّته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات الملحقة بها
ص ١٤٩٧.

ومن أصناف الفعل

فعلا التعجب

فصل

قال صاحب الكتاب: هما نحو قولك: «ما أكرمَ زيدًا!» و«أكرمَ يزيدًا!» ولا يُبينان إلاّ ممّا يُبنى منه أفعلُ التفضيل، ويتوصل إلى التعجب ممّا لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما يتوصل بها إلى التفضيل، إلاّ ما شذ من نحو: «ما أعطاه»، و«ما أولاه للمعروف!» ومن نحو: «ما أشهاها!» و«ما أمقته!». وذكر سيويه^(١) أنهم لا يقولون: «ما أفنّله» استغناء عنه بـ«ما أكثّر قائلته!» كما استغنوا بـ«تركتُ» عن «وذرتُ».

قال الشارح: اعلم أن التعجب معنًى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يُجهل سببه، ويقال في العادة وجود مثله. وذلك المعنى كالدهش والخيرة. مثال ذلك أنا لو رأينا طائرًا يطير، لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح، لوقع التعجب منه؛ لأنه خرج عن العادة، وخفي سبب الطيران، ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم سبحانه، لأنه عالم لا يخفى عليه شيء. فأما قراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾^(٢) بضمر التاء، فتأولته على رد الضمير إلى النبي ﷺ، أي: قُلْ: «بل عجبت ويسخرون»، أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيمًا لأمره وتفخيّمًا له. وإنّما قال: «فعلا التعجب» بلفظ التثنية، والتعجب معنًى واحد، لأنه يكون بلفظتين: أحدهما «أفعل»، ويبنى على الفتح لأنه ماض، نحو: «أكرم»، و«أخرج»، والثاني: «أفعل»، ويبنى على الوقف، لأنه على لفظ الأمر.

فأما الضرب الأول، وهو «أفعل»، فلا بد أن يلزمه «ما» من أوله، فتقول: «ما

(١) الكتاب ٩٩/٤.

(٢) الصافات: ١٢. وهي قراءة الكسائي وحزمة، وعلي بن أبي طالب، والأعمش، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٣٥٤/٧ وتفسير القرطبي ٦٩/١٥؛ والكشاف ٣/٣٣٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٥٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/٢٣١.

أحسن زيداً! و«ما أجمل خالداً!» وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر، ف«ما» اسم مبتدأ في موضع رفع، وهي هنا اسم غير موصول، ولا موصوف بمعنى «شيء»، كأنك قلت: «شيء حسن زيداً»، ولم تُرد شيئاً بعينه، إنما هي مبهمة، كما قالوا: «شيء جاء بك»، أي: ما جاء بك إلا شيء، ونحو قوله تعالى: ﴿فَعِصْيَاهُ﴾^(١)، أي: نعم شيئاً هي. ولما أريد بها الإبهام، جعلت بغير صلة، ولا صفة، إذ لو وُصفت، أو وُصِلت، لكان الأمر معلوماً.

فإن قيل: ولِمَ خصوا التعجب بـ«ما» دون غيرها من الأسماء؟ قيل: لإبهامها، والشيء إذا أبهم، كان أفخم لمعناه، وكانت النفس متشوّفة إليه، لاحتماله أموراً.

فإن قيل: فإذا قلتم: إن تقدير «ما أحسن زيداً» «شيء أحسنه، وأصاره إلى الحسن»، فهلاً استعمل الأصل الذي هو «شيء»؟ فالجواب: أنه لو قيل: «شيء أحسن»، لم يُفهم منه التعجب؛ لأن «شيئاً»، وإن كان فيه إبهام، إلا أن «ما» أشد إبهاماً، والمتعجب مُعْظَم للأمر، فإذا قال: «ما أحسن زيداً!» فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملة فيه. ولو قال: «شيء أحسن زيداً»، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن؛ لأن الشيء قد يستعمل للقليل. وأما «أفعل» في التعجب، ففعل ماضٍ غير متصرف، لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارع، ولا أمر، ولا اسم فاعل، فلا تقول في «ما أحسن زيداً»: «ما يُحسِن زيداً»، ولا نحوه من أنواع التصرف. وقد خالف الكوفيون^(٢) في ذلك، وزعموا أن «أفعل» في التعجب بمنزلة «أفعل» في التفضيل، واحتجوا بجواز تصغيره نحو قوله [من البسيط]:

يا ما أميلح غزلاًنا شذناً لنا من هوَلِنا بُكِّن الضال والسُّمِرِ^(٣)

والأفعال لا يصغر شيء منها. قالوا: وأيضاً فإنه نصح عينه في التعجب، نحو: «ما أقوله!» و«ما أبتعه!» وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء، نحو: «زيد أقوم من عمرو، وأبتع منه». ولو كان فعلاً، لاعتل بقلب عينه ألفاً، نحو: «أقال»، و«أباع». والحق ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأمر، منها أنه قد يدخل عليها نون الوقاية، نحو: «ما أحسنني عندك!» و«ما أظرفني في عينك!» و«ما أعلمني في ظنك!» ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل، لا على الاسم، فتقول: «أعلمني»، ولا تقول: «معلمني»، وتقول: «ضربني»، ولا تقول: «ضاربني».

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) انظر المسألة الخامسة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين» ص ١٢٦ - ١٤٨.

(٣) تقدم بالرقم ١٠٤.

فإن قلت: «فقد جاء ضاربني». قال [من البسيط]:

١٠٥٣- [ألا فتى من بني ذبيان يحملني] وليس حاملني إلا ابن خصال
فقليل من الشاذ الذي لم يلتفت إليه، مع أن الرواية الصحيحة: «وليس يخيلني». وأما قولهم: «قذني»، و«قطني»، فشاذ أيضاً، مع أنهم قد قالوا: «قذي» من غير نون. قال [من الرجز]:

قذني من نضر الخبيبتين قذي^(١)

ولم يقولوا في التعجب: «ما أحسنني»، فافترق الحال فيهما. والذي حسن دخول نون الوقاية في «قذني»، و«قطني»، كونهما أمرًا في معنى «اكتف»، و«افطع».

الأمر الثاني: أنه ينصب المعارف والنكرات، نحو قولك: «ما أحسن زيدًا!»، و«ما أجمل غلامًا اشتريته!». و«أفعل»، إذا كان اسمًا، لا ينصب إلا نكرة على التمييز، نحو: «زيد أكثر منك مالاً وأكرم منك أبًا». ولو قلت: «زيد أكثر منك المال والعلم»، لم يجز. ولما جاز «ما أكثر علمه!» و«ما أكبر بيته!» دلّ على ما قلنا من أنه فعل.

الأمر الثالث: أنه مبني على الفتح من غير موجب دلّ على ما قلناه.

وأما الجواب عما تعلق به الكوفيون: أما عدم التصرف، فلا يدل على اسميته؛ لأن ثم أفعالاً لا زبّ فيها، وهي غير متصرفة، نحو: «عسى»، و«ليس». والذي منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب. والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف، فلما أفاد فائدة الحروف؛ جمّد جمودها، وجرى في امتناع التصرف مجراها.

١٠٥٣- التخرّيج: البيت لأبي محلم السعدي في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٩٦/٦؛ والكامل ص ٤٦٤.

اللفّة: حاملني: حاملي، ودخول نون الوقاية على الاسم شذوذ.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «فتى»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتّعذر. «من بني»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لبـ«فتى». و«بني»: مضاف. «ذبيان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «يحملني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وليس»: الواو: استنافية، «ليس»: فعل ماض ناقص، «حاملني»: «حامل»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «إلا»: حرف حصر. «ابن»: اسم «ليس» مرفوع بالضمّة. «حمال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ألا فتى يحملني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحملني»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «ليس حاملني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حاملني» حيث دخلت نون الوقاية على الاسم، وهذا شذوذ.

(١) تقدم بالرقم ٣٥٦.

ووجه ثان أن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجودٌ مشاهدٌ، والماضي قد يُتعجب منه؛ لأنه شيءٌ قد وُجد، وقد يتصل آخره بأول الحال، ولذلك جاز أن يقع حالاً إذ اقترن به. فلو استعمل لفظ المضارع، لم يُعْلَم التعجب مما وقع من الزمانين، فيصير اليقين شكاً.

وأما التصغير فإنما دخله - وإن كانت الأفعال لا تُصغّر - من قبل أنه مُشابهٌ للاسم من حيث لزم طريقة واحدة، وامتنع من التصرف، وكان في المعنى «زيدٌ أحسنٌ من غيره»، فلذلك من الشبهة حمل عليه في التصغير.

فإن قيل: ولم يختص هذا الفعل ببناء «أفعل»؟ فالجواب لأنه منقول من الفعل الثلاثي للتعدي، فهو بمنزلة «ذهب»، و«أذهبته». فإذا قلت: «ما أحسن زيداً!» فأصله: حَسَنَ زيدٌ، فأردت الإخبار بأن شيئاً جعله حسناً، فنقلته بالهمزة، كما تقول في غير التعجب: «زيدٌ أحسنٌ عمراً»، إذا أخبرت أنه فعل به ذلك. ولا يكون هذا الفعل إلا من الأفعال الثلاثية، نحو: «ضرب»، و«علم»، و«ظرف». فإذا تعجبت منها، قلت: «ما أضرّبه!» و«ما أعلمه!»، و«ما أظرفه!» لا يكون الفعل إلا من الثلاثة.

فإن قيل: إذا زعمتم أن هذه همزة التعدي، وهمزة التعدي أبداً تزيد مفعولاً، وأنت في التعجب إذا قلت: «ما أضرّبت زيداً»، فما زاد تعدياً؛ لأنه بعد النقل يتعدى إلى مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل، بل إذا قلت: «ما أعلم زيداً» فإنه ينقص بهذا التعدي؛ لأنه قبل التعجب قد كان مما يتعدى إلى مفعولين، وفي التعجب صار يتعدى إلى مفعول واحد لا غير، فما بال ذلك كذلك؟

فالجواب أن التعجب بابٌ مبالغٍ مدح أو ذم، وذلك لا يكون إلا بعد تكرّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فحينئذ تنقله في التقدير إلى «فعل» بالضم، فيصير «ضرب»، و«علم»، كما قالوا: «قَضَوْا الرجل»، و«رَمَوْا» حين أرادوا المدح والمبالغة، وهذا البناء لا يكون متعدّياً. فإذا أريد التعجب منه، نقلوه بالهمزة، فيتعدى حينئذ إلى مفعول واحد؛ لأنه قبل النقل كان غير متعدّ.

فإن قيل: ولم لا يكون هذا النقل إلا من فعل ثلاثي، ولا يكون مما زاد على الثلاثي؟ قيل: النقل في التعجب كالنقل في غير التعجب بزيادة الهمزة في أول الثلاثي، نحو: «دخل زيدٌ الدار»، و«أدخله غيره»، و«حَسَنَ زيدٌ»، و«أحسنه الله»، فجروا في ذلك على عادة استعمالهم. وأيضاً فإن فعل التعجب محمولٌ على «أفعل» في التفضيل؛ لأن مجراهما واحدٌ في المبالغة والتفضيل، و«أفعل» هذا لا يكون إلا من الثلاثة، نحو قولك: «زيدٌ أفضل، وأكرم، وأعلم». ولذلك قال صاحب الكتاب: «لا يُبنى إلا مما يبنى منه أفعلُ التفضيل».

وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين: أحدهما: ما زاد سواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً، أو غير أصل، والآخر الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب؛ لأن فعلها زائد على الثلاثة أصلاً، وغير أصل. فلو زدت عليه همزة التعدي، لخرج عن بناء «أفعل». وقد قالوا: «ما أعطاه الدرهم، وأولاه للخير!» فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يُجيز منه إلا ما تكلمت به العرب. فالتعجب من «فعل» قياس مطرد، ومن «أفعل» مسموع لا يُجاوز ما ورد عن العرب. وزعم الأخفش: أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كـ «استفعل»، و«افعل»، و«انفعل»؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف، وقاسه على «ما أعطاه»، و«ما أولاه» كأنه يحذف الزوائد، ويرده على الثلاثة. وتابعه أبو العباس المبرّد على ذلك، وأجازه. وذلك ضعيف؛ لأن العرب لم تقل: «ما أعطاه» إلاً والفعل للمُعْطِي؛ لأنه منقول من «عَطَوْتُ»، و«عَطَوْتُ» للأخذ. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

وَتَعَطُّوْا بِرَخْصٍ غَيْرِ شَيْءٍ كَأَنَّهُ أُسَارِيعُ ظَنِّي أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْجَلٍ^(١)

وكذلك: «ما أولاه» إنما هو للمؤنّي لا لمن وَلِيَ شيئاً. وإنما ساء ذلك في «أفعل» عند سيبويه دون غيره من الأبنية المزيّد فيها، لأن «أفعل» أمره ظاهر، فلو لا ظهور المعنى وعدم اللبس، لَمَّا ساء التعجب منه. وأمّا غيره من الأفعال المزيّد فيها من نحو «اقتطع»، و«انقطع»، و«استقطع»، فلو تعجّبنا بشيء منها بحذف الزيادة، لم يُعْلَم أيّ المعاني نريد. وكذلك لو وقع التعجب من «اضطرب»، وقيل: «ما أضرت!» لم يعلم: أضرَب هو أم مضطرب في نفسه.

وأما الألوان والعيوب فنحو الأبيض والأصفر والأحمر والأحور، فلا يُقال: «ما أبيض هذا الطائر!» ولا «ما أصفره!» إذا أريد البياض والصُّفْرَة، فإن أريد كثرة النّبيض والصّفير، جاز. وكذلك لا تقول: «ما أسود فلان!» من «السود» الذي هو اللون، فإن أردت السُّود جاز. وكذلك «ما أحمره» إن أردت الحُمْرَة، لم يجر، وإن أردت البِلَادَة، جاز. وذلك لأن أفعالها تزيد على الثلاثة من نحو: «أبيض»، و«أصفر»، و«أحمر»، و«أسود»، و«أبيض»، و«أصفر»، و«أحمر»، و«أسود». وكذلك العيوب الخلقية، لا يُقال في شيء منها: «ما أعور!» ولا «ما أخول!» لما ذكرناه من أن أفعالها زائدة على الثلاثة، فهي كالألوان، نحو: «اعور»، و«أحول»، و«اعوار»، و«أحوال».

فإن قيل: فقد يُقال: «عور»، و«حول»، فقل على هذا: «ما أخول!» و«ما أعوره!» فالجواب أن هذا غير جائز؛ لأنه منقول «أفعل». والدليل على أنه منقول منه صَحّة عينه، إذ لو كان أصلاً غير منقول من غيره، لاعتلت عينه، فكنت تقول: «عارث»، و«حالت»،

كـ «قالت»، و«قامت». وقال الخليل^(١): إنه ما كان من هذا لونا، أو عيبا فقد ضارع الأسماء، وصار خلقة كاليد والرجل ونحوهما، فلا تقول فيه: «ما أفعله»، كما لم تقل: «ما أيداه!»، و«ما أرجله!».

فإن قيل: فقد جاء في الكتاب العزيز: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَلِيلِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(٢)؟ قيل: يحتمل ذلك أمرين أحدهما: أن يكون من عمى القلب، وإليه يُنسب أكثر الضلال. والثاني: أن يكون من عمى العين ولا يُراد به التفضيل، ولكنه أعمى كما كان في الدنيا كذلك، وهو في الآخرة أضل سبيلا.

فإذا أُريد التعجب من شيء من ذلك، فحكمه في التعجب أن تبني «أفعل» من الكثرة، أو القلة، أو الشدة، أو نحو ذلك، ثم تُوقع الفعل على مصادر هذه الأفعال، كقولك: «ما أكثر دخرجة زيد!» و«ما أشد حُمرة عمرو!» و«ما أقل حوله!» وإنما بُنيت «أفعل» من هذه الأشياء خاصة من أجل أن المتعجب منه لا يخلو من كثرة، أو قلة، أو شدة خارجة عما عليه العادة، ولذلك وجب التعجب، فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارة عما لا يمكن التعجب منه من الأفعال، إذ كانت الأفعال كلها غير منفكة من هذه المعاني، كما عُبر بـ«كان» عن الأحداث كلها.

فصل

[معنى أسلوب التعجب]

قال صاحب الكتاب: ومعنى «ما أكرم زيدا!»: شيء جعله كريما، كقولك: «أمر أفعذه عن الخروج»، و«مهم أشخصه عن مكانه» تريد أن قعوده وشخصه لم يكونا إلا لأمر، إلا أن هذا النقل من كل فعل؛ خلا ما استثنى منه مختص باب التعجب، وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى.

قال الشارح: معنى «ما أكرم زيدا!»: شيء جعله كريما، ف«ما» ههنا بمعنى شيء، وهو اسم منكور في موضع رفع بالابتداء، وقد تقدم الكلام على «ما» والخلاف فيها بما فيه مقنع. والمراد ههنا إبداء النظر لجواز الابتداء بالنكرة، وإنما جاز الابتداء هنا لأنه في تقدير النفي، وذلك أن المعنى في قولك: «ما أحسن زيدا!»: شيء جعله حسنا. والمراد: ما جعله حسنا إلا شيء، كما قالوا: «شر أهر ذا ناب»^(٣)، أي: ما أهره إلا شر. ومنه

(٢) الإسراء: ٧٢.

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزنة الأدب ٤٦٩/٤، ٢٦٢/٩؛ وزهر الأكم ٣/٢٢٩؛

ولسان العرب ٥/٢٦١ (هرز)؛ ومجمع الأمثال ١/٣٧٠؛ والمستقصى ٢/١٣٠.

«أمر أقعده عن الخروج»، و«مُهِمُّ أشخصه عن مكانه». والمراد أن قعوده وشخصه لم يكونا إلا لأمر، فساغ الكلام؛ لأنه في معنى النفي، والنكرة في تأويل الفاعل، فلذلك جاز الابتداء به.

وأما قوله: «إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى منه»، فالغرض من ذلك أن نقل الفعل الثلاثي بالهمزة في غير التعجب موقوف على السماع، غير مطرد في القياس، لأنه قد يكون بتشديد العين. ألا ترى أنك تقول: «عرف زيد الأمر»، و«عرفته إياه»، ولم يقولوا: «أعرفته». وقالوا: «عَرِمَ زيد»، و«عَرِمته»، ولم يقولوا: «أعَرِمته»، فلا يسوغ النقل بالهمزة إلا فيما استعملته العرب، وهو في باب التعجب قياس مطرد بالهمزة في جميع الأفعال الثلاثية، إلا ما استثنى، وهو ما كان من الألوان والعيوب. والألوان، نحو: «سَمِرَ» من السُمرة، و«خَمِرَ» من الخُمرة، و«شَهَبَ» من الشَّهبة، و«سَوَدَ» من السَّواد. والعيوب نحو: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ». كل ذلك لا يُنقل بالهمزة في التعجب، ولا غيره، فلا نقول في شيء منها: «أفَعَلَ»، فلا يقال: «ما أسمره»، ولا «ما أحمره» ونحوهما من الألوان، ولا «ما أعوره» ولا «ما أحوله» ونحوهما من العيوب. والكوفيون^(١) يجيزون التعجب من البياض والسواد خاصة، ويحتجون بقول الشاعر [من الرجز]:

جارية في دزعها القُضْفاضِ أبْيَضُ من أخت بني إياض^(٢)

ووجه الاستدلال به أنه قال: «أبيض من أخت بني إياض». و«أفعل من كذا»، و«ما أفعله» مجراهما واحد في أن لا يستعمل أحدهما إلا حيث استعمل الآخر. والجواب عنه أنه شاذ معمول على فساد للضرورة، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه مع أنه يحتمل أن تكون «أفعل» ههنا التي مؤنثها «فَعْلَاء»، نحو: «حمراء»، و«أحمر». وليس الكلام في ذلك إنما الكلام في «أفعل» التي معناها التفضيل، وتكون من صفة متعلقة بمحذوف وتقديره: «كائنة من أخت بني أباض» كما قال [من الطويل]:

١٠٥٤ - [لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ] بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ

(١) انظر المسألة السادسة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ١٤٨ - ١٥٥.

(٢) تقدم بالرقم ٩٢٢.

١٠٥٤ - التخریج: البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ١١٨/٥.

اللغة: السمهري: الرمح الصلب، منسوب إلى سمهر زوج ردينة، وكانا مثقفين للرماح، فنسب الرماح الجيدة إليهما، فيقال: سمهري، وردني. الصقيل: المجلو، اللامع المستوي. المعنى: لما دعاه أحدهم برمحه الصلب إلى القتال، أجابه منحدياً بسيفه اللامع الأبيض الصقيل المصنوع من ماء الحديد.

أي: كائن من ماء الحديد.

فإن قيل: لو كان الأمر كما قلتم، لقيل: «بَيْضَاء»؛ لأنه من صفة «الجارية»؟ قيل: إنما قال: «أبيض»؛ لأنه أراد: في درعها الفضفاض جسدًا أبيض، فارتفاعه بالابتداء، والجار والمجرور قبله الخبر، والجملة من صفة «الجارية».

وإنما اختاروا النقل بالهمزة في التعجب، لأنها أكثر في النقل، ولزم هذا اللفظ الواحد، ولم يتجاوزوا إلى غيره، وإن كان غيره مستعملًا في باب النقل، وذلك حين منع فعله من التصرف، وإن كان أصله التصرف. وهذا معنى قوله: «وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى». وذلك نحو: «ما»، و«لا»، و«لات» ألا ترى أن «ما»، و«لا»، و«لات» تشبه بـ«لَيْسَ»، فتعمل عملها من رفع الاسم ونصب الخبر، كما أن «لَيْسَ» كذلك، فلم يتصرفوا في «ما» كتصرفهم في «لَيْسَ»، فمنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها، ومن دخول «إلا» على الخبر، وقصروا «لا» على العمل في النكرة دون المعرفة، وقصروا «لات» على العمل في الأحيان دون غيرها، وإن كان مجرى الجميع في الشبه واحدًا، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: وأما «أكرم بزيد»، فقول: أصله: «أكرمَ زيدًا»، أي: صار ذا كرم، كـ«أعدَّ البعير»، أي: صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: «رَحِمَهُ اللَّهُ». والباء مثلها في «كفى بالله»، وفي هذا ضرب من التعسف. وعندني أن أسهل منه ماخذًا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(١) للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية. هذا أصله، ثم

= الإعراب: «لما»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط، مبني في محل نصب مفعول فيه. «دعائي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «السمهري»: فاعل مرفوع بالضمة. «أجبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «بأبيض»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلقان بـ«أجبت». «من ماء»: جار ومجرور متعلقان بصفة (أبيض) المحذوفة. «الحديد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «صقيل»: صفة لـ«أبيض» مجرور بالكسرة.

وجملة «لما دعائي...»: الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «دعائي...»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أجبت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. والشاهد فيه قوله: «بأبيض» حيث جاء «أفعل» صفة مشبهة ليست للتفضيل، فيكون الجار والمجرور «من ماء الحديد» متعلقان بمحذوف صفة لـ«أبيض» والتقدير: بأبيض كائن من ماء الحديد.

جري مجرى المثل، فلم يُغَيَّرْ عن لفظ الواحد في قولك: «يا رجلان أكرمّ بزيّد»، و«يا رجال أكرمّ بزيّد».

قال الشارح: اعلم أن هذا الفعل منقول من «أفعل» التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل، من قولهم: «أنخز الرجل» إذا صار ذا مال فيها الثخاز، و«أجرب» إذا كان ذا إبل فيها الجرب، و«أغدّ البعير» إذا صار ذا غدّة. فكذلك لما أرادوا التعجب من الكرمّ والحسن، نقلوه إلى «أكرمّ» و«أحسن»، ثمّ تعجبوا منه بصيغة الأمر، فقالوا: «أكرمّ»، و«أحسن». اللفظ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكان آخره، ومعناه الخير. فالنقل هنا نظير النقل في «ما أكرمّ زيداً!» ألا ترى أنك ما عدّيته بالهمزة إلا بعد أن نقلته إلى «أفعل» التي معناها المبالغة؛ لأن التعجب لا يكون إلا فيما قد ثبت واستقرّ حتى فاق أشكائه، وخرج عن العادة، فلا يُقال لمن أنفق درهمًا: «ما أكرمّه!» ولا لمن ضرب مرّة: «ما أضربه!» إنما يُقال ذلك لمن قدّم تكرّر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة، وذلك قولك: «يا زيد أكرمّ بعمرو»، و«يا هند أكرمّ بعمرو»، و«يا رجلان أكرمّ بعمرو». وكذلك جماعة الرجال والنساء؟ قال الله تعالى: ﴿أَتَمْنَعُ بِهِمْ وَأَبْصِرُ﴾^(١)، والمعنى: ما أستمعهم، وما أبصرهم، وخذت لفظ الفعل، وذكرته، لأنك لست تأمر المخاطبين الذين تحدّثهم، ولا تسألهم أن يُكرّموا أحدًا، إنما تُخبرهم أن عمرًا كريم. وقولك: «يا زيد» إنما هو تنبيه له على استماع كلامك وحديثك. والفعل الذي هو «أكرمّ» ليس لزيد، فيتأثّر بتأنيبه، ويتذكّر بتذكيره، ويُسّئ له، ويُجمّع، وإنما هو لعمرو. والمجورور بالباء فموضعه رفع، والباء زائدة على حدّ زيادتها في ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾^(٢) والمراد: وكفى الله، والذي يدلّ على ذلك أنك إذا أسقطت الباء، ارتفع الاسم. قال [من الطويل]:

كفى الشئب والإسلام للمرء ناهيا^(٣)

وإنما قلنا: إن المجورور في «أحسن بزيّد» هو الفاعل؛ لأنه لا يفعل إلا بفاعل، وليس معنى ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجورور بالباء، وهو الذي قد كرم وحسن، فاللفظ محتمل والمعنى عليه. ولزمت الباء هنا لتؤيّد بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار.

فإن قيل: فكيف صار الفاعل هنا المتعجب منه فاعلاً، وهو في قولك: «ما أكرمّ زيداً» مفعول؟ فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: «ما أحسن زيداً»، فتقديره: شيء حسن زيداً، وذلك الشيء ليس غير زيد؟ فإنّ الحسن لو

(١) مريم: ٣٨.

(٢) النساء: ٦، وغيرها كثير.

(٣) تقدم بالرقم ٣٣٩.

حَلَّ في غيره، لم يحسن هو، فكأن ذلك الشيء مثلاً عينه أو وجهه، وليساً غيره. فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ، وفاعلاً في هذا اللفظ، إذا المعنى واحد.

فإن قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسع في العبارة، والمبالغة في المعنى. أما التوسع فظاهر؛ لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد. وأما دخول الباء؛ فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب، إذ لو أريد الأمر، لكان كسائر الأفعال، ويتعدى بما يتعدى تلك الأفعال، فكنت تقول في «أخين بزيد»: «أحسن إلى زيد»؛ لأنك تقول: «أحسنت إلى زيد»، ولا تقول: «أحسنت بزيد».

فأما قول صاحب الكتاب: «وفي هذا ضرب من التعسف وعندي أن أسهل مأخذاً منه أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً» إلى آخر الفصل، فإن المذهب الأول مذهب سيبويه والجماعة. وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذاً، وعزاه إلى نفسه، فهو شيء يُخكى عن أبي إسحاق الزجاج. وذكر في الباء وجهين:

أحدهما: أن تكون مزيدة للتأكيد على حذها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، والمراد: أيديكم.

والوجه الثاني: أن تكون للتعدي، ويكون معنى «أكرم بزيد»: صبر الكرم في زيد، كما يقال: «نزلت بالجبل»، أي: في الجبل. وذلك بعيد من الصواب، وذلك لأمر: منها أنه وإن كان بلفظ الأمر، فليس بأمر، وإنما هو خبرٌ محتمل للصدق والكذب، فيصح أن يقال في جوابه: «صدقت»، أو «كذبت»؛ لأنه في معنى «حسن زيد جداً». ومنها أنه لو كان أمراً، لكان فيه ضميرُ المأمور، فكان يلزم تشيئه وجمعه وتأنيئه على حسب أحوال المخاطبين. ومنها أنه كان يصح أن يُجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر، نحو: «أكرم بعمرو فيشكر»، و«أجمل بخالد فيعطيك» على حد قولك: «أعطني فأشكر». فلما لم يجر شيء من ذلك، دل على ما ذكرناه، فاعرفه.

فصل

[«ما» التعجيبة]

قال صاحب الكتاب: واختلفوا في «ما»، فهي عند سيبويه^(٢) غير موصولة ولا موصوفة، وهي مبتدأ ما بعده خبره، وعند الأخفش موصولة، صلها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر، وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام، كأنه قيل: «أي شيء أكرمه؟»



قال الشارح: قد تقدّم القول في «ما» هذه التي للتعجب، وأنّ مذهب سيبويه والخليل فيها أنها اسم تامّ غير موصول، ولا موصوف، وتقديرها: بشيء، والمعنى فيها «شيء حسن زيّد»، أي: جعله حسناً، وهي في موضع مرفوع بالابتداء، و«أحسن» فعل ماضٍ غير متصرف، وفيه ضمير يرجع إلى «ما»، و«زَيْدًا»، مفعول به، والجملة في موضع الخبر، كما تقول: «عبد الله أحسن زيّدًا».

وأما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسمًا تامًا غير استفهام، ولا جزاء، فاضطرب مذهبه فيها، فقال - وهو المشهور من مذهبه - إنها اسم موصول بمعنى «الذي»، وما بعدها من قولك: «أحسن زيّدًا» الصلة، والخبر محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيّدًا شيء، وعليه جماعة من الكوفيين. واحتج من يقول ذلك بقولهم: «حَسْبُكَ»، فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر؛ لأن فيه معنى التّهي، فكانت «ما» كذلك.

وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرّة: «ما» في التعجب بمعنى «الذي»، إلّا أنه لم يؤت لها بصلّة، ومرّة يقول: هي الموصوفة، إلّا أنه لم يؤت لها بصفة، وذلك لما أريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر. وهذا قريب من مذهب الجماعة.

وأما الأول فضعيف جدًّا، وذلك لأمر: منها أنه يعتقد أن الخبر محذوف، والخبر إنما ساع حذفه إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، ولا دليل ههنا، فلا يسوغ الحذف. ومنها أنهم يقدرون المحذوف بشيء، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الحُسن ونحوه إنما يكون بشيء أَوْجَبَهُ، فقد أضمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدة. الثالث أن باب التعجب باب إبهام، والصلة موصحة للموصول، ففيه نقض لما اعتزمه في باب التعجب من إرادة الإبهام.

وكان ابن درستويه يذهب في «ما» هذه إلى أنها التي يُستفهم بها في قولك: «ما تصنع؟» و«ما عندك؟» فهي بمنزلة «مَنْ» و«أَيُّ» في الإبهام. قال: وإنما وُضع هذا في التعجب؛ لأجل أن التعجب فيه إبهام، وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحدّ المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنه لا يُلْغَ وَضْفُهُ، ولا يُوقَف على كُنهه، فقولك: «ما أحسن زيّدًا!» في المعنى كقولك: «أَيُّ رجل زيّد» إذا عנית أنه رجل عظيم، أو جليل ونحو ذلك. وهو مذهب الفراء من الكوفيين، إلّا أن الفراء كان يذهب إلى أن «أَفْعَل» بعدها اسم حقه أن يكون مضافًا إلى ما بعده. والمذهب الأول، وما ذكره من أن «ما» استفهام فبعيد جدًّا؛ لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنما يُخبره بأنه حسن. ولو كانت «ما» استفهامًا، لم يسغ فيها صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر، فاعرفه.

فصل

[عدم التصرف في الجملة التعجبية]

قال صاحب الكتاب: ولا يُتصَرَّف في الجملة التعجبية بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، فلا يُقال: «عبد الله ما أحسن»، ولا: «ما عبد الله أحسن»، ولا «يزيد أكرم»، ولا «ما أحسن في الدار زيدا»، ولا «أكرم اليوم يزيد». وقد أجاز الجزمي الفصل، وغيره من أصحابنا. ويتصره قول القائل: «ما أحسن بالرجل أن يصدق!»

قال الشارح: صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على «ما» ولا على الفعل، فلا يجوز: «زيدا ما أحسن»، ولا «ما زيدا أحسن»، كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو: «زيدا عبد الله أكرم»، و«عبد الله زيدا أكرم». ذلك لضغف فعل التعجب، وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه من نحو «ما أميلحه!» و«ما أقومه!» فأما الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه، فمختلف فيه. فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد إلى المنع من ذلك، واحتجوا بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع، نحو قولهم: «الصف ضيعب اللبن» يقال ذلك بلفظ التأنيث، وإن كان المخاطب مذكرا.

وذهب آخرون كالجزمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف، نحو قولك: «ما أحسن اليوم زيدا!» و«ما أجمل في الدار بكرا!» واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفا، فلا ينحط عن درجة «إن» في الحروف. وأنت تجيز الفصل في «إن» بالظرف من نحو: «إن في الدار زيدا»، و«لئت لي مثلك صديقا». وإذا جاز ذلك في الحروف، كان في الفعل أجوز، وإن ضغف؛ لأنه لا يتقاصر عن الحرف. فأما سيبويه فلم يُصرِّح في الفعل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم، فقال: ولا يجوز أن تُقدِّم «عبد الله»، وتؤخر «ما»، ولا أن تُزيل شيئا عن موضعه، فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم «ما» في أول الكلام، وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بالظرف.

وقولهم: «ما أحسن بالرجل أن يصدق»، فشاهد على جواز الفصل، لأن «أن يصدق» في موضع المفعول المتعجب منه، وقد فصل بالجاز والمجرور الذي هو «بالرجل» بينه وبين الفعل. والجواب عنه أن هذا، وإن كان قد ورد عن العرب، فقد فارق ما نحن فيه. وذلك أن التعجب، وإن كان واقعا في اللفظ على «أن» وصلتها، فيرجع التعجب في المعنى إلى «الرجل» المجرور، وذلك أن «أن» وصلتها مصدر، والمصادر واقعة من فاعليها، والمدح والذم إنما يلحقان الفاعلين. فلما كان يرجع التعجب إلى «الرجل»، لم يقبح الفصل به إذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة.

ولإنما اختص التعجب بلفظ الماضي، لأن التعجب مدح، ولا يُمدح الإنسان إلا بما ثبت فيه، وعُرف به، فاعرفه.

فصل

[زيادة «كان» في التعجب للدلالة على المضني]

قال صاحب الكتاب: ويقال: «ما كان أحسن زيداً» للدلالة على المضني، وقد حكى «ما أضبح أبردها»، و«ما أمسى أذفاها» والضمير للعداة.



قال الشارح: اعلم أنه قد تدخل «كان» في باب التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: «ما كان أحسن زيداً!» إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى. ف«ما» مبتدأة على ما كانت عليه، و«أحسن زيداً» الخبر، و«كان» ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي، كما تقول: «من كان ضرب زيداً؟» تريد: «من ضرب زيداً؟» و«من كان يكلمك؟» تريد: «من يكلمك؟» ف«كان» تدخل في هذه المواضع، وإن ألغيت من الإعراب، فمعناها باق، وهي ههنا نظيرة «ظننت» إذا ألغيت، فإنه يُنظّل عملها، ومعنى الظن باق. وذلك أن الزيادة على ضربتين: زيادة مُبْطَلَة العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه، وزيادة لا يُراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقياً، نحو: «ما جاءني من أحد»، والمراد: ما جاءني أحد. ومثله قولهم: «بحسبك زيد»، والمراد: حسبك، و«وَكُنْ يَا لَهْ»^(١) والمراد: كفى الله. وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون «كان» ههنا غير زائدة، وتكون خبر «ما»، وفيها ضمير من «ما»، و«أحسن زيداً» خبر «كان». وقد حكاه الزجاجي، وفيه بُعد؛ لأن فعل التعجب لا يكون إلا «أفعل» منقولاً من «فعل»، فجعله على غير هذا البناء عديم النظر.

وقد قالوا: «ما أحسن ما كان زيداً» ترفع «زيداً» هنا لا غير، و«كان» تامة هنا. و«زيد» فاعل، و«ما»، مع الفعل مصدر، والتقدير: «ما أحسن كون زيداً» وجاز التعجب من الكون، وهو في الحقيقة لزيد، لأن كونه ملتبس به، ألا ترى إلى قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٥٥ - [وتشرق بالقبول الذي قد أذعته] كما شرفت صدر القناة من الدَّم

(١) النساء: ٦، وغيرها كثير.

١٠٥٥ - التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأشياء والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦؛ والدرر ٥/ ١٩؛ وشرح أبيات سبويه ١/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩؛ وجمع الهوامع ٢/ ٤٩.

اللفظة: شرق: غص. القناة: الرمح. أذاع: فضح وأفشى.

المعنى: إنك غير مستودع للسر، كالرمح لا يستطيع حفظ الدماء التي عليه.

كيف أنت الفعل، وهو للصدر، إذ كان صدر القناة ملتبسا بالقناة؟ ولا يجوز نصب «زيد» هنا، لأنه إذا نُصب، كان خبراً، لـ «كان»، ويكون اسمها مضمراً فيها، وذلك المضممر هو «زيد» في المعنى، لأنه مفرد. والخبر إذا كان مفرداً كان هو الأول في المعنى، وذلك الضمير راجع إلى «ما»، و«ما» لا يعقل، و«زيد» يعقل، فكان يتنافى المعنيان، فاعرفه.

ولا يزداد في باب التعجب إلا «كان» وحدها دون غيرها من أخواتها، وذلك لأنها أم الأفعال لا ينفك فعل من معناها.

وقد قالوا: «ما أصبح أبزدها!» و«ما أُنسى أذفاها!» حكى ذلك الأخفش، ولم يحكه سيبويه. وأنت الضمير، لأنه أراد الغداة والعشية. وفي ذلك بُغْد؛ لأنهم جعلوا «أصبح»، و«أُسى» بمنزلة «كان»، وليسا مثلها؛ لأنهما لا يكونان زائدين بخلاف «كان». ومن الفرقان بينهما أن «كان» لا تدل على شيء في الحال، وإنما تدل على ماضٍ، نحو قولك: «كان زيد قائماً». وليس كذلك «أصبح»، و«أُسى»، فإنهما يدلان على وجود الأمر في الحال، نحو قولك: «أصبح زيد غنياً» أي: هو في الحال كذلك.

واعلم أن «كان» في حال زيادتها لا اسم لها، ولا خبر، ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل، هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي علي. وكان السيرافي يذهب إلى أنه لا بد لها من فاعل بحكم الفعلية، وذلك الفاعل معنوي يُقدَّر بالمصدر، ولفظ «كان» يدل عليه على حد قولهم: «من كذب كان شراً له»، أي: كان الكذب، فاعرفه.

= الإعراب: «وتشرق»: الواو: حسب ما قبلها، «تشرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنت». «بالقول»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تشرق. «الذي»: اسم موصول في محل جر صفة. «قد»: حرف تحقيق. «أذعته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالناء المتحركة، والناء: ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «كما»: الكاف: حرف جر، «ما»: مصدرية. «شرقته»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والناء: لتأنيث. «صدر»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. «القناة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «من الدم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل شرقته. والمصدر المؤول من «ما شرقته» في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لمصدر محذوف.

وجملة «وتشرق»: بحسب الواو. وجملة «أذعته»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «شرقته»: صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «صدر القناة» حيث أنت المضاف المذكور من إضافته إلى المؤنث وكان الحق أن يقول: شرق صدر.

ومن أصناف الفعل

الثلاثي

فصل

[أبنية الفعل الثلاثي المجرد]

قال صاحب الكتاب: للمجرد منه ثلاثة أبنية: «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فَعُلَ». وكل واحد من الأولين على وجهين: متعد وغير متعد، ومضارع على بناءين: مضارع «فَعَلَ» على «يَفْعِلُ»، و«يَفْعُلُ»، ومضارع «فَعِلَ» على «يَفْعَلُ»، و«يَفْعِلُ»، والثالث على وجه واحد غير متعد، ومضارع على بناء واحد، وهو «يَفْعُلُ». فمثال «فَعَلَ»: «ضَرَبَهُ»، «يَضْرِبُهُ»، و«جَلَسَ»، «يَجْلِسُ»، و«قَتَلَ»، «يَقْتُلُهُ»، و«قَعَدَ»، «يَقْعُدُ». ومثال «فَعِلَ»: «شَرِبَهُ»، «يَشْرِبُهُ»، و«فَرِحَ»، «يَفْرَحُ»، و«وَمِقَهُ»، «يَمِيقُهُ»، و«وَتَقَّ»، «يَتَقُّ». ومثال «فَعُلَ»: «كَرُمَ»، «يَكْرُمُ».



قال الشارح: اعلم أن الأفعال على ضربين: ثلاثية ورباعية لا غير، كأنها نقصت عن درجة الأسماء؛ لقوة الأسماء، واستغنائها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ففضلت الأسماء بأن جعلت ثلاثية ورباعية وخماسية، والأفعال لا تكون إلا ثلاثية ورباعية. فأما الثلاثي، فيكون مجرداً من الزيادة، وغير مجرد منها، فالمجرد ثلاثية أبنية: «فَعَلَ» بفتح العين، و«فَعِلَ»، بالكسر، و«فَعُلَ» بالضم، وأما «فَعِلَ» بضم الفاء وكسر العين، فبناء ما لم يسم فاعله، وليس بأصل في الأبنية، إنما هو منقول من «فَعَلَ»، أو «فَعِلَ». وقد تقدّم الكلام عليه، والخلاف فيه مستقصى، وليس في الثلاثي «فَعُلَ» ساكن العين. إنما ذلك من أبنية الأسماء، نحو: «فَلَسَ»، و«كَغِبَ». فأما قوله الشاعر [من الطويل]:

فإن أهجُه يَضْعِزُ كما ضَجَرَ بازِلٌ من الأدم ذبُرَتْ صَفْحَتاه وغاريه^(١)

(١) تقدم بالرقم ١٠٤٠.

فإنه أراد «ضَجَرَ» بالكسر، و«ذَبَرَتْ»، وإنما أسكن تخفيفاً، كما قالوا في «عَلِمَ»: «عَلِمَ»، وفي «شَهِدَ»: «شَهِدَ». وقالوا في الاسم: «كَثَفَ» في «كَتِيفَ»، و«فَخَذَ» في «فَخِذَ». فأما قول الآخر [من الطويل]:

١٠٥٦ - وما كان مُبْتِغاً ولو سَلَفَ ضَفْقُهُ يُرَاجِعُ مَا قَدْ فَائَهُ بِزِدَادٍ
فإنه أراد «سَلَفَ» بالفتح، وإنما أسكن ضرورة، فإسكان المفتوح ضرورة، وإسكان المضموم والمكسور لغة.

فما كان من الأفعال «فَعَلَ» بفتح العين، فإنه يجيء على ضربين: متعدّ وغير متعدّ. فالمتعدّي «ضَرَبَهُ»، و«قَتَلَهُ»، وغير المتعدّي «قَعَدَ»، و«جَلَسَ». والمضارع منه يجيء على «يَفْعِلُ»، و«يَفْعُلُ»، بالكسر والضم. ويكثران فيه حتى قال بعضهم: إنه ليس لأحدهما أولى من الآخر. وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس، حتى يُطْرَحَ الآخر ويقبح استعماله. وقال بعضهم: إذا عُرِفَ أن الماضي «فَعَلَ» بفتح العين، ولم يُعْرَفَ المستقبل، فالوجه أن يكون «يَفْعِلُ» بالكسر؛ لأنه أكثر، والكسر أخف من الضم. وقيل: هما سواء فيما لا يُعْرَف. وقيل: إن الأصل في مضارع المتعدّي الكسر، نحو: «يَضْرِبُ»، وإن الأصل في مضارع غير المتعدّي الضم، نحو: «يَسْكُنُ»، «يَسْكُتُ»، و«يَقْعُدُ»، «يَقْعُدُ». يقال: هذا مقتضى القياس، إلا أنهما قد يتداخلان، فيجيء هذا في هذا. وربما تعاقبا على الفعل الواحد، نحو: «عَرَّشَ»،

١٠٥٦ - التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٥٢٨؛ وأدب الكاتب ص ٥٣٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٨؛ ولسان العرب ١٧٣/٣ (ردد)؛ والمصنف ٢١/١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٨/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٤٤/١؛ ولسان العرب ٥٨/٩ (سلف)؛ والمحتسب ٥٣/١، ٦٢، ٢٤٩. اللغة والمعنى: سلف: وجب. صفقه: بيعه، والصَّفْقُ: التبايع. الرداد: فسخ البيع، وهو اسم من الاسترداد.

ليس من الممكن دوماً استرجاع ما بعته سابقاً.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «مبتاع»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. «ولور»: الواو: حالية، «لور»: زائدة. «سلف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «صفقه»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «يراجع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو». «ما»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «قد»: حرف تحقيق. «فاته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «برداد»: جاز ومجرور متعلقان بـ«يراجع».

وجملة «ما كان مبتاع»: بحسب الواو. وجملة «سلف صفقه»: في محلّ نصب حال. وجملة «يراجع»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «فاته»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «سَلَفَ» حيث سَكَنَ الثاني المفتوح من الفعل الثلاثي ضرورة.

«يَغْرِشُ»، و«يَغْرِشُ»، و«عَكَفَ»، و«يَعْكُفُ»، و«يَعْكُفُ»، وقد قرئ بهما^(١).

وما كان «فَعِلَ» بكسر العين، فإنه على ضربين: متعدٍّ وغير متعدٍّ، فالمتعدِّي، نحو: «شَرَبَهُ»، و«أَقَمَهُ»، وغير المتعدِّي، نحو: «سَكَّرَ»، و«فَرَّقَ». والمضارع منهما على «يَفْعُلُ» بالفتح، نحو: «يَشْرَبُ»، و«يَلْقُمُ»، و«يَسْكُرُ»، و«يَفْرُقُ». وقد شذَّ من ذلك أربعة أفعال جاءت على «فَعِلَ»، «يَفْعُلُ»، بالكسر في المضارع والماضي، وبالفتح في المضارع أيضًا، قالوا: «حَبَبَ»، «يَحْبِبُ»، و«يَحْسَبُ»، و«يَيْسُ»، و«يَيْسُ»، و«يَنَاسُ»، و«يَنَعِمُ»، و«يَنَعِمُ»، و«يَنْعَمُ»، و«يَنْسُ»، و«يَنْسُ»، و«يَنَاسُ». قال سيبويه^(٢): سمعنا من العرب من يقول [من الطويل]:

١٠٥٧ - [أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي] فَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْمَعْصَرِ الْخَالِي
والفتح في هذا كله هو الأصل، والكسر على التشبيه بـ«ظَرَفَ»، «يَظَرُفُ». وقد

(١) قرئ الفعل «يعكفون» في الآية: «وجاوزنا ببني إسرائيل البحر، فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم» [الأعراف: ١٣٨] بضم الكاف وكسرهما. وقراءة الضم هي المثبتة في النسخ المصحفي، وقراءة الكسر هي قراءة الكسائي، وأبي عمرو، والأعمش، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٣٧٧/٤؛ وتفسير القرطبي ٢٧٣/٧؛ والكشاف ٨٧/٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢٧١/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٩٧/٢.
(٢) الكتاب ٣٨/٤.

١٠٥٧ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٠، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٧١/٢، ٤٤/١٠؛ والدرو ١٩٢/٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠؛ والكتاب ٣٩/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠٥/٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٩؛ وجمع الهوامع ٨٣/٢.

اللفظة: عم: أنعم. الطلل: ما بقي شاخصًا من آثار الدار. الخالي: الماضي.
المعنى: يحني الشاعر أهل الطلل عبر إلقاء التحية على الطلل الذي أمحت آثاره، وتفرق أهله، ويتساءل عما إذا نعموا عند هذا التغيير، ولعله يعني نفسه التي أضناها ألم الفراق.
الإعراب: «أَلَا»: أداة استفهام. «عم»: فعل أمر، والفاعل... وجربا «أنت». «صباحًا»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«عم». «أينها»: منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها» للتشبيه. «الطلل»: عطف بيان على «أي»، أو نعت «أي» مرفوع. «البالي»: نعت «الطلل» مرفوع. «فهل»: الفاء: حرف استئناف، و«هل»: حرف استفهام. «ينعمن»: فعل مضارع مبني على الفتح لأنصالة بنون التوكيد. «من»: اسم موصول مبني في محل رفع فاعل. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره «هو». «في المعصر»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». «الخالي»: نعت «المعصر» مجرور.

وجملة «عم صباحًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينعمن...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان في المعصر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «ينعمن من...» حيث جاءت العين مكسورة، والشائع فتحها.

يكثر في المعتل «فَعِلَ»، «يَفْعُلُ» بكسر العين في الماضي والمضارع على قلته في الصحيح، نحو: «وَرِثَ»، «يَرِثُ»، «وَوَلِيَ»، «يُؤَلِّي»، «وَوَرِمَ»، «يَرِمُ». والعلة في ذلك كراهيتهم الجمع بين واو وياء لو قالوا: «يُؤَلِّي»، «يُؤَزِّثُ»، فحملوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه. وربما جاء منه شيء على «فَعِلَ»، «يَفْعُلُ»، بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل، قالوا: «فُضِّلَ يُفْضَلُ»، وهو قليل شاذ على ما سيوضح أمره بعد إن شاء الله.

وأما البناء الثالث - وهو «فَعَلَ» مضموم العين - فلا يكون إلا غير متعد، نحو: «كُرِّمَ»، «وَطَّرَفَ». قال سيبويه^(١): وليس في الكلام «فَعَلْتُهُ» متعدياً. ولا يكون مضارعه إلا مضموماً، نحو: «يَكْرُمُ»، «يَطْرَفُ»، لأنه موضوع للغرائز والهيئة من غير أن يفعل بغيره شيئاً، بخلاف «فَعَلَ» و«فَعِلَ» اللذين يكونان لازمين ومتعديين، ولم يشذ منه شيء إلا ما حكاه سيبويه^(٢) من أن بعضهم قال: «كَذْتُ» «أَكَاذُ»، والقياس «أَكُوذُ».



قال صاحب الكتاب: وأما «فَعَلَ» «يَفْعَلُ» فليس بأصل، ومن ثم لم يجيء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة، والهاء، والحاء، والعين، والغين، والفاء، إلا ما شذ من نحو «أَبَى»، «يَأْبَى»، «وَرَكَنَ»، «يَرْكَنَ».



قال الشارح: - أدام الله أيامه - أما «فَعَلَ» «يَفْعَلُ»، فلم يأت عنهم إلا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق، وليس ذلك بالأصل، إنما هو لضرب من التخفيف بتجائس الأصوات. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والفاء. هذا ترتيبها، فالهمزة والهاء من أول مخرج الحلق مما يلي الصدر، فأقصاه الهمزة، ثم يليه الهاء والحاء والعين من وسط الحلق، والحاء قبل العين والغين، والحاء من الجانب الآخر مما يقرب من الفم، والغين قبل الخاء لا على ما رتبها صاحب الكتاب. وذلك نحو: «قَرَأَ»، «يَقْرَأُ»، «وَجَبَهُ»، «يَجْبُهُ»، «وَقَلَعَ»، «يَقْلَعُ»، «وَذَبَحَ»، «يَذْبَحُ». وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عيناً: «سَأَلَ»، «يَسْأَلُ»، «وَبَعَثَ»، «يَبْعَثُ»، «وَنَفَرَ»، «يَنْفَرُ»، «وَفَخَّرَ»، «يَفْخَرُ».

وإنما فعلوا ذلك، لأن هذه الحروف الستة حلقية مستفلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج، ضارعا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات، ويكون العمل من وجه واحد. وقد جاء شيء من هذا النحو على الأصل،

(١) الكتاب ٣٨/٤.

(٢) انظر الكتاب ١١/٣ - ١٢.

قالوا: «بَرَأَ»، «يَبْرُؤُ»، وَ«هَنَا»، «يَهْنُؤُ»، وَ«زَارَ»، «يَزِيرُ»، وَ«نَامَ»، «يَنْبُمُ»، وَ«نَهَقَ»، «يَنْهَقُ». والأصل في الهمزة والهاء أقل؛ لأنهما أدخل في الحلق. وكلما سفل الحرف، كان الفتح له ألزم، وقالوا: «نَزَعَ» «يَنْزَعُ»، وَ«رَجَعَ» «يَرْجِعُ»، وَ«نَطَحَ» «يَنْطَحُ»، وَ«جَنَحَ» «يَجْنَحُ». والأصل في العين أقل منه في الحاء؛ لأنها أقرب إلى الهمزة من الحاء، والأصل في العين والحاء والغين والحاء أحسن من الفتح؛ لأنها أشد ارتفاعاً إلى الفم، وذلك نحو: «نَزَعَ» «يَنْزَعُ»، وَ«صَبَغَ» «يَصْبِغُ»، وَ«نَفَخَ» «يَنْفُخُ»، وَ«طَبَخَ» «يَطْبُخُ». فإن كانت هذه الحروف فاءً، نحو: «أَمَرَ» «يَأْمُرُ»، لم يلزم الفتح فيه لسكون حرف الحلق في المضارع. والساكن لا يوجب فتح ما بعده لضغفه بالسكون، وقالوا: «أَبَى» «يَأْبَى»، وَ«قَلَى» «يَقْلَى» وَ«غَسَا اللَّيْلُ» «يَغْسِي»، وَ«سَلَا» «يَسْلَا». وقالوا: «زَكَنَ» «يَزْكَنُ»، وَ«هَلَكَ» «يَهْلِكُ». وقرأ الحسن «وَيَهْلِكُ الْحَزْتُ وَالسُّلُ»^(١). فكان محمّد بن السري يذهب في ذلك كله إلى أنها لغات تداخلت، وهو فيما آخره ألف أسهل، لأن الألف تُقارب الهمزة، ولذلك شبه سيبويه^(٢) «أَبَى» «يَأْبَى»، بـ«قَرَأَ» «يَقْرَأُ»، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وأما «فَعَلَ»، «يَفْعُلُ»، نحو: «فَضِلَ»، «يَفْضُلُ»، وَ«مَيَّتَ»، «تَمُوتُ»، فمن تداخل اللغتين، وكذلك «فَعُلَ»، «يَفْعُلُ»، نحو: «كُذِّتَ»، «تَكَادَ». وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناءً تمرّ في أثناء التقاسيم يعون الله، والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة، أو من غير جنسها، كما ذكر في أبنية الأسماء.

قال الشارح: لم يأت عنهم «فَعَلَّ»، «يَفْعُلُ» بكسر العين في الماضي، وضمها في المستقبل إلا أحرف يسيرة، لا اعتداداً بها لقلتها وندرتها، قال أبو عثمان: أنشدني الأصمعي [من الطويل]:

١٠٥٨ - ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ يَوْمِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضِلَ

(١) البقرة: ٢٠٥. وهي أيضاً قراءة أبي عمرو، وابن محيصن، وابن أبي إسحاق، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ١١٦/٢؛ وتفسير الطبري ٢٤٣/٤؛ وتفسير القرطبي ١٧/٣؛ والكشاف ١/ ١٢٧؛ ومعجم الفراءات القرآنية ١٥٧/١.

(٢) الكتاب ١٠٥/٤.

١٠٥٨ - الشخريج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٠، ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٨٥؛ والمتنصف ١/ ٢٥٦؛ وبلا نسبة في المخصص ١٤/ ١٢٦.

الإعراب: «ذَكَرْتُ»: فعل وفاعل. «ابن»: مفعول به، وهو مضاف. «عباس»: مضاف إليه مجرور. «بَابِ»: جازّ ومجرور متعلقان بـ«ذَكَرْتُ». «ابن»: مضاف إليه مجرور. «عامر»: مضاف إليه مجرور. «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «مرّ»: =

وقد منع من ذلك أبو زيد، وأبو الحسن، وقد جاء عن غير سيبويه «حَضِرَ»، «يَحْضُرُ». وقالوا في المعتل: «مِتَّ» «تَمُوتُ»، و«دِمَتَ» «تَدُومُ»، وذلك كله من لغات تداخلت. والمراد بتداخل اللغات أن قومًا يقولون: «فَضَلَ» بالفتح «يَفْضُلُ» بالضم، وقومًا يقولون: «فُضِلَ» بالكسر «يَفْضُلُ» بالفتح. ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى، لا أن ذلك أصل في اللغة.

وأما «فَعَّلَ» مضموم العين في الماضي فبناء لا يكون إلا لازماً غير متعدي؛ لأنه بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئاً، ولا يكون مضارعه إلا مضموماً، بخلاف «فَعَّلَ» و«فَعِلَ» اللذين يكونان لازمين ومتعديين. ولم يشذ منه شيء إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: «كُذِّتُ» بضم الكاف، «أكاذ»، وهو من تداخل اللغات. فهذه جملة الأفعال الثلاثية المجردة من الزيادة.

فأما ذوات الزيادة، فمعنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها إما لإفادة معنى، وإما لضرب من التوسع في اللغة، فهي تَنَفَّ وعشرون بناء على ما سيأتي الكلام عليها شيئاً فشيئاً. والزيادة اللاحقة للأفعال ضربان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف من أصل الفعل، نحو قولهم: «جَلَبَبَ»، و«شَمَلَلْ»، كُرِّرَتِ اللام فيها لتُلَحِّقَ ببناء «دَخَرَجَ»، كما فعلوا ذلك في الاسم من نحو: «مَهْدَدٍ»^(١)، و«قَرَدَدٍ»^(٢)، وذلك قياس مطرد، لك أن تقول من «ضرب»: «ضَرَبَبَ»، ومن «خرج»: «خَرَجَجَ»؛ إذا أردت إلحاقه بـ«دَخَرَجَ»، كما فعلوا ذلك بـ«جَلَبَبَ»، و«شَمَلَلْ».

الضرب الثاني: أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التي يجمعها «اليوم تُسَاء» من نحو: «جَهْوَزَ» و«بَيَّقَرَ»، زيدَ فيهما الواو والياء لتُلَحِّقَا بـ«دَخَرَجَ». وذلك مسموع يوقف عند ما قالوه من غير مجاوزة له إلى غيره، فاعرفه.

= فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «من»: حرف جرّ. «يومي»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ«مز»، والياء مضاف إليه. «ذكرت»: فعل وفاعل. «وما»: الواو: حرف عطف. و«ما»: اسم موصول مبني في محل نصب. «فضل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وقد سَكُنَ للضرورة الشعرية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». وجملة «ذكرت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «ذكرت»: الثانية معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «فضل».

والشاهد فيه قوله: «فضيل»، بكسر الضاد، وهذا نادر؛ لأنّ مضارعه «يفضل» بالضم.

(١) مهدد: اسم امرأة. (لسان العرب ٤١١/٣ (مهدد)).

(٢) القردد من الأرض: قرنة إلى جنب وهدد. (لسان العرب ٣٥١/٣ (قرد)).

فصل

[أبنية الفعل الثلاثي المزيد]

قال صاحب الكتاب: وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب: مُوازِنٌ للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازِنٌ له على غير سبيل الإلحاق، وغيرُ موازن له. فالأول على ثلاثة أوجه: مُلْحَقٌ بـ«دَخَرَجَ»، نحو: «سَمَلَلٌ»، و«خَوَقَلٌ»، و«بَيَطَرَ»، و«جَهْوَزَ»، و«قَلَنَسَ»، و«قَلَسَى». و«ملحق» بـ«دَخَرَجَ»، نحو: «تَجَلَبَبَ»، و«تَجَوَزَبَ»، و«تَشَيَّطَنَ»، و«تَرَهَوَّكَ»، و«تَمَسَّكَنَ»، و«تَغَافَلَ»، و«تَكَلَّمَ». و«ملحق» بـ«أَخْرَجَ»، نحو: «أَفْعَنَسَسَ»، و«اسْتَلَفَى». ومِضْدَاقُ الإلحاق اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ. والثاني نحو: «أَخْرَجَ»، و«جَرَّبَ»، و«قَاتَلَ»، يُوزَنُ «دَخَرَجَ»، غير أن مصدره مخالف لمصدره. والثالث نحو: «انْطَلَقَ»، و«افْتَدَرَ»، و«اسْتَخْرَجَ»، و«اشْهَبَ»، و«اشْهَبَ»، و«اغْدَوَدَنَ»، و«اغْلَوَطَ».



قال الشارح: اعلم أن أبنية المزيد فيه من الثلاثي على ثلاثة أضرب: موازِنٌ للرباعي على طريق الإلحاق، وذلك أن يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي لا لإفادة معنى توسعاً في اللغة. والثاني موازِنٌ لا على سبيل الإلحاق. وذلك أن الموازنة لم تكن الغرض، وإنما الزيادة لمعنى آخر، والموازنة حصلت بحكم الاتفاق. وغيرُ موازن.

فالأول يكون على ضربين: ضربٌ بتكرير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها، والآخر يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها. وهذا إنما يكون من حروف الزيادة، وذلك، نحو: «سَمَلَلٌ» و«جَلَبَبَ»، إحدى اللامتين فيه زائدة، لأنه من «الجلب» و«الشمَل». وإنما كُزِرَت اللام للإلحاق بـ«دَخَرَجَ»، و«سَرَهَفَ»، فصار موازناً له في حركاته وسكناته، ومثله في عدد الحروف. ولا يدغم المثلان فيه كما أدغما في «شُدَّ»، و«مَدَّ»، لثلاث تبطل الموازنة، فيكون نقصاً للغرض من الإلحاق. وهذا القبيح من الإلحاق مطرد ومقيس، حتى لو اضطرَّ ساجعٌ أو شاعرٌ إلى مثل «ضَرَبَبَ» و«خَرَجَجَ»، جاز له استعماله، وإن لم يسمعه من العرب؛ لكثرة ما جاء عنهم من ذلك.

وأما الثاني: وهو ما ألحق بزيادة من حروف الزيادة التي هي «اليوم تنساء»، فنحو الواو في «جَهْوَزَ»، و«خَوَقَلٌ»، ونحو الياء في «شَيَّطَنَ»، و«بَيَطَرَ»، والألف في نحو «سَلَفَى»^(١)، و«قَلَسَى»^(٢)، والنون في «قَلَنَسَ»^(٣). فهذا كله أيضاً ملحق بـ«دَخَرَجَ»، و«سَرَهَفَ».

(١) سلفى الرجل: صدمه ودفعه، أو مده على ظهره. (لسان العرب ١٠/ ١٦٣ (سلف)).

(٢) قلّس الرجل: ألبسه القلنسوة. (لسان العرب ٦/ ١٨١ (قلّس)).

(٣) قلّس الشيء: غطاه وستره. (لسان العرب ٦/ ١٨٢ (قلّس)).

ويكون متعديًا وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو «ضَوِّعْتُهُ»، و«بَيَّعْتُهُ»، وغير المتعدّي، نحو: «حَوَّلَ»، و«بَيَّعَ»، يُقال: «حوَّلَ الشيخُ» إذا أدبر عن النساء، و«بَيَّعَ» إذا هاجر من موضع إلى موضع. وهذا القبيل مقصور على السماع لقلته.

ومضارع هذه الأفعال كمضارع الرباعي، نحو: «يُسَمِّلُ»، و«يُجَلِّبُ»، و«يُحَوِّلُ»، و«يُبَيِّعُ»، ومصدره «السَّمْلَةُ»، و«الجَلْبَةُ»، و«الحَوَّلَةُ»، و«البَيْعَةُ» كمصدر الرباعي، نحو: «الدُّخْرَجَةُ»، و«الزَّلْزَلَةُ»، و«الْقَلْفَلَةُ». وربما جاء على «فيعال» نحو: «جيقال». قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٥٩- يا قومُ قد حَوَّلْتُ أو دَنَوْتُ وشَرُّ جيقال الرجالِ الموتُ
فـ«فيعال» هنا ملحق بـ«فعلال»، نحو: «السَّزَاف». وقالوا: «سَلَفَيْتُهُ سِلْفَاءً»، فهو «فعلاء» ملحق بـ«فعلال» كـ«السَّزَاف»، و«الزَّلْزَال». واعتبارُ الإلحاق بالمصدر الأول، لأنه أغلب في الرباعي وألزم، وربما لم يأت منه «فعلال»، قالوا: «دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً»، ولم يسمع «الدُّخْرَاجُ»، ولذلك قال سيبويه^(١): تقول: «دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحدةً»، و«زَلَزْتُهُ زَلْزَلَةً واحدةً»، نجى بالواحد على المصدر، لأنه الأغلب الأكثر.

فأما قوله في «تَجَلَّبَبَ»، و«تَجَوَّزَبَ»، و«تَشَنَّبَطَنَ»، و«تَرَهَوَّكَ» أنها ملحقات بـ«تدحرج»، فكلامٌ فيه تسامُحٌ؛ لأنه يُؤْهَم أن التاء مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأن حقيقة الإلحاق في «تجللب» إنما هي بتكرير الباء ألحقت «جللب» بـ«دَحْرَجَ»، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في «تدحرج» لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة، إنما يكون حشوًا، أو آخرًا، وكذلك «تَجَوَّزَبَ»، و«تَشَنَّبَطَنَ»، و«تَرَهَوَّكَ»، الإلحاقُ بالواو والياء، لا بالتاء على ما ذكرنا.

١٠٥٩- التخرُّج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٠؛ والمقاصد النحوية ٥٧٣/٣؛ ويلا نسبة في لسان العرب ١٦٢/١١ (حقول)؛ والمحنتب ٣٥٨/٢؛ والمقتضب ٩٦/٢؛ والمنصف ٣٩/١، ٧/٣.
اللغة: حوَّلَ: كَبَّرَ.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «قوم»: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. «قد»: حرف تحقيق. «حوَّلْتُ»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «أو»: حرف عطف. «دَنَوْتُ»: معطوف على «حوَّلْتُ»، فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «وشَرُّ»: الوار استثنائية، «شَرُّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «جيقال»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الرجال»: مضاف إليه مجرور. «الموت»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة النداء «يا قوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حوَّلْتُ»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دَنَوْتُ»: معطوفة على سابقتها. وجملة «شَرُّ...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «جيقال» حيث ورد مصدر «حوَّلَ» على وزن «فيعال» وحقه أن يكون على وزن «فوعلة».

وأما «تَمَسَّكَنَّ»، و«تَغَافَلَ»، و«تَكَلَّمَ»، فليست الزيادة فيها للإلحاق، وإن كان على عذة الأربعة. فقولهم: «تَمَسَّكَنَّ» شاذٌّ من قبيل الغلط، ومثله قولهم: «تَمَذَّرَغَ»، و«تَمَنَدَلَ»، والصواب «تَسَكَّنَ»، و«تَذَرَّغَ»، و«تَنَدَلَ». وكذلك «تَغَافَلَ» ليست الألف للإلحاق؛ لأن الألف لا تكون حشواً مُلْحَقَةً، لأنها مَذَّةٌ مُحَضَّةٌ، فلا تقع موقع غيرها من الحروف، إنما تكون للإلحاق إذا وقعت آخرًا لنقص المد فيها، مع إن حقيقة الإلحاق إذا وقع آخرًا إنما هو بالياء، لكنها صارت ألفاً لوقوعها موقع متحرك، وقبلها فتحة. و«تَكَلَّمَ» كذلك، تضعف العين لا يكون ملحقًا، فإطلاقه لفظ الإلحاق هنا سهوٌ.

وأما «أَحْرَنْجَمَ»، ففعلٌ رباعيٌّ، والنون فيه للمطاوعة، فهو في الرباعي بمنزلة «أَفْعَلَ» في الثلاثي، نحو: «حَسَرْتُهُ فَنَحَسَرُ»، و«كَسَرْتُهُ فَنَكْسِرُ». و«أَسَحَنَكْتُ»، و«أَفْعَنْسَسَ» ثلاثي ملحق بـ«أَحْرَنْجَمَ». وحقيقة الإلحاق بتكرير اللام، ولذلك لا يدغم المثلان فيه، والنون مزيدة لمعنى المطاوعة، ولذلك لا يتعدى.

وأما الضرب الثاني، وهو الموازن من غير إلحاق، فهي ثلاثة أبنية: «أَفْعَلَ»، و«فَعَّلَ»، و«فَاعَلَ»، نحو: «أَخْرَجَ»، و«أَكْرَمَ»، و«جَرَبَ»، و«كَسَرَ»، و«قَاتَلَ»، و«حَارَبَ». فهذه الأبنية، وإن كانت على وزن «دَحْرَجَ» في حركاته وسكناته، فذلك شيء كان بحكم الاتفاق، وليست الموازنة فيها مقصودة. والذي يدل على ذلك أنك تقول: «أَكْرَمَ إِكْرَامًا»، و«كَسَرَ تَكْسِيرًا»، و«قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَفِتَالًا»، فلم تأتِ مصادرها على نحو «الدَّخْرَجَةِ»، و«الرُّزْلَةِ»، فلما خالفت مصادر الرباعي، علم أنها ليست للإلحاق، وإن اتفقت في المضارع؛ لأن الاعتبار بالمصادر التي هي أصلها. وأمر آخر يدل على ما ذكرنا أن ما زيد للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتيان لفظٍ للفظ لا غير، نحو: «وَإِذَا جَوْهَرٌ» و«جَهْوَرٌ» دخلت للإلحاق هذا البناء الثلاثي ببناء «دَحْرَجَ» الرباعي. فهو شيء يخص اللفظ من غير أن يُحْدِثَ معنى. وهكذا الأبنية الثلاثة التي هي «أَفْعَلَ»، و«فَعَّلَ»، و«فَاعَلَ»، فالزيادة في كل واحد منها أفادت معنى لم يكن قبل، وقد استقصيت معانيها في كتابي في شرح الملوكي في التصريف.

وأما غير الموازن، فهو سبعة أبنية على ما ذكر، وذلك نحو: «انطلق»، و«اقتدر»، و«استخرج»، و«اشتهب»^(١)، و«اشتهب»^(٢)، و«اغدودن»^(٣)، و«اغلوط»، فهذه الأبنية قد لزم أولها همزة الوصل، وذلك لسكون أولها. وإنما سكن كراهية أن يتوالى فيها أكثر من

(١) اشتهب الزرع: قارب الهنج فاتيض. (لسان العرب ٥٠٨/١ - ٥٠٩ (شهب)).

(٢) اشتهب الغرس: صار لونه أبيض يصده سواد. (لسان العرب ٥٠٨/١ (شهب)).

(٣) اغدودن النبث: اخضر حتى ضرب إلى السواد. واغدودن الشعر: طال وتم. (لسان العرب ١٣/٣١١ (غدن)).

ثلاث متحرّكات. ألا ترى أنا لو حرّكنا النون من «انطلق»، والطاء واللام والقاف متحرّكات؛ لتوالى فيها أربع متحرّكات، وذلك مفقود في كلامهم. وكذلك «افتعل» نحو: «اقتدر»، وسائرهما محمول على ما ذكرنا.

فصل

[معاني «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ»]

قال صاحب الكتاب: فما كان على «فَعَلَ» فهو على معانٍ لا تُضَيِّطُ كثرةً وسَمَةً. وبابُ المبالغة مختصٌّ بـ«فَعَلَ يَفْعُلُ»، كقولك: «كارَمَنِي، فَكَرَمْتُهُ، أَكْرَمُهُ، وكَاثَرَنِي، فَكَثَرْتُهُ، أَكْثَرُهُ». وكذلك: «عَارَزَنِي، فَعَرَزْتُهُ»، و«خَاصَمَنِي، فَخَصَمْتُهُ»، و«هَاجَنِي، فَهَجَوْتُهُ»، إلّا ما كان معتلاً الفاء كـ«وَعَدْتُ»، أو معتلاً العين أو اللام من بنات الياء كـ«بَغْتُ»، و«رَمَيْتَ»، فإنك تقول فيه: «أَفْعَلُهُ» بالكسر، كقولك: «خَايَرْتُهُ، فَخَرْتُهُ، أَجْبَرُهُ». وعن الكسائي أنّه استثنى أيضاً ما فيه أحدُ حروفِ الحلق، وإنه يُقال فيه «أَفْعَلُهُ» بالفتح. وحكى أبو زيد: «شَاعَرْتُهُ، أَشْعَرُهُ»، و«فَاخَرْتُهُ، أَفْخَرُهُ» بالضم. قال سيبويه^(١): وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول: «نَارَعَنِي، فَتَرَعْتُهُ» استغفني عنه بـ«عَلَبْتُهُ».



قال الشارح: يريد أنّ «فَعَلَ» مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعاً فيه لخفة البناء واللفظ، واللفظ إذا خفّ، كثر استعماله واتّسع التصرف فيه، فهو يقع على ما كان عملاً مرئياً. والمراد بالمرئي ما كان متعلّقاً فيه علاجٌ من الذي يُوَقَّعُ بالذي يُوَقَّعُ به، فيُشَاهَدُ، ويُرَى، وذلك نحو: «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، ونحوهما ممّا كان علاجاً مرئياً. وقالوا في غير المرئي: «شَكَرَ»، و«مَدَحَ». وقالوا في اللازم: «فَعَدَ»، و«جَلَسَ»، و«ثَبَتَ»، و«ذَهَبَ». وقالوا: «نَطَقَ الإنسانَ»، و«هَدَلَ الحَمَامَ»، و«صَهَلَ الفرسَ»، و«ضَبِحَ» ونحو ذلك ممّا معناه الصوت. وقالوا في خلافه: «سَكَتَ»، و«هَمَسَ»، و«صَمَتَ». وقالوا في القطع: «جَدَعَ أَنْفَهُ»، و«صَرَبَ النَبَاتَ»، و«صَرَمَ الصَّدِيقَ». وقالوا: «نَعَسَ»، و«هَجَعَ»، و«رَقَدَ»، و«هَجَدَ»، ونحو ذلك ممّا معناه النوم. وقالوا: «أَكَلَ الإنسانَ»، و«رَتَعَ الفرسَ»، و«رَغَى» كلّهُ أَكَلٌ، وقالوا: «نَكَحَ»، و«ضَرَبَهَا الفَخْلُ»، و«قَرَعَهَا»، كلّهُ بمعنى الجَماع.

وممّا لا يكون إلّا فَعَلَ إذا كان الفعل بين اثنين كـ«قاتلته»، و«شامتته». فإذا غلب أحدهما، كان فعله على «فَعَلَ يَفْعُلُ» بفتح العين في الماضي، والضم في المستقبل،

نحو: «كَارَمَنِي، فَكَرَمْتُهُ، أَكْرَمُهُ»، و«خَاصَمَنِي، فَخَصَمْتُهُ، أَخْصَمُهُ»، و«هَاجَمَنِي، فَهَجَوْتُهُ، أَهْجُوهُ». وإنما كان كذلك؛ لأن «فَعَلَ» أخف الأبنية، ولأن الكسر يغلب عليه الأدواء والأحزان، والمغالبة موضوعة للمفْلَج والظَّقِر، فتحاموه لذلك. ولم يُبَيَّنْ على «فَعَلَ» بالضم؛ لأنه بناء لازم، لا يكون منه «فَعَلْتُهُ»، وفعل المغالبة متعد، فلم يأت عليه. ومضارعُه مضموم، لأنه يجري مجرى الغرائز، إذ كان موضوعاً للغالب، فصار كالخصلة له، إلا أن يكون لاه أو عينه ياء، أو فاؤه واواً، فإنه يلزم مضارعُه الكسر، نحو: «خَايَرَنِي، فَخَيَرْتُهُ، أَجَيِّرُهُ»، و«رَامَانِي، فَرَمَيْتُهُ، أَرْمِيهِ»، و«وَاعَدَنِي، فَوَعَدْتُهُ، أَعِدُّهُ»، و«وَاحَلَنِي، فَوَحَلْتُهُ، أَجْلُهُ»؛ لأن الكسر له في الوصل قياساً مستمراً لا ينكسر، فجاؤوا به هنا على منهجها، وليس كذلك ما تقدّم من الأبنية؛ لأن مضارعها مختلف.

وحكى عن الكسائي أنه استثنى ما فيه أحد حروف الحلق، وأنه يقال فيه: «أَفْعَلُهُ». والحق غيره؛ لأن ما فيه حرف الحلق قد لا يلزم طريقة واحدة، ويأتي على الأصل، نحو: «بَرَأَ، يَبْرُؤُ»، و«هَتَأَ، يَهْتَأُ»، و«نَهَقَ، يَنْهَقُ»، و«نَزَعَ، يَنْزِعُ» على ما سيأتي بيانه بعد، وليس كما ذكرناه مما يلزم فيه الكسر لا غير.

وقد حكى أبو زيد: «شَاعَرْتُهُ، أَشْعُرُهُ»، أي: غلبته في الشُّغْر، و«فَاخَرْتُهُ، أَفْخُرُهُ» بالضم. وهذا نص على أنه لا يلزم فيه الفتح، ولا يكون ذلك في كل شيء. ألا ترى أنه لا يقال: «نَازَعَنِي، فَنَزَعْتُهُ»؟ كأنهم استغنوا عنه بـ«غلبته»، كما استغنوا عن «ودعته»، و«وذرت»، بـ«تركته»، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: و«فَعِلَ» يكثر فيه الأعراض من العِلَل والأحزان وأضدادها، كـ«سَقِمَ»، و«مَرِضَ»، و«حَزِنَ»، و«فَرِحَ»، و«جَذِلَ»، و«أَثِيرَ»، والألوان كـ«أَدِمَ»، و«شَهِبَ»، و«سَوَدَ». و«فَعَلَ» للخصال التي تكون في الأشياء، كـ«حَسَنَ»، و«قُبِحَ»، و«صَفُرَ»، و«كَبُرَ».



قال الشارح: وأما «فَعِلَ» بالكسر، فقد استعمل أيضاً في معانٍ متشعبة، نحو: «شَرِبَ الدَّوَاءَ»، و«سَمِعَ الحديثَ»، و«خَيَّرَ العدوَّ»، و«عَلِمَ العلمَ»، و«رَجِمَ المسكينَ». ويكثر فيما كان داءً، نحو: «مَرِضَ»، و«سَقِمَ»، و«حِطَّ البعيرُ، وحججَ»، وهو أن ينتفخ بطنه من أكل العَرَفَج. وقالوا: «غَرِثَ»، و«عَطِشَ»، و«ظَمِئَ»؛ لأنها أدواء. وقالوا: «فَزِعَ»، و«فَرِقَ»، و«وَجِلَ»؛ لأنه داء وصل إلى فؤاده. وقالوا: «حَزِنَ»، و«غَضِبَ»، و«حَرِدَ»، و«سَخِطَ»؛ لأنها أحزان وأدواء في القلب، وقالوا فيما يضاد ذلك: «فَرِحَ»، و«بَطِرَ»، و«أَثِيرَ»، و«جَذِلَ».

وقد جاء في الألوان، قالوا: «أَدِمَ الرجلُ أَدَمَةً»، وهي الشُّفْرَة، و«شَهِبَ الشيءُ

شُهْبَةً»، وهو بياضٌ غلب على السواد، يُقال منه: «أشهب الرأس»، أي: كثر بياضُ شعره، وقالوا: «سَوَدَ الرجلُ» بمعنى «أسودَّ». قال نُصَيْبٌ [من الطويل]:

١٠٦٠- سَوَدْتُ وَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي [وتحتة] قَمِيصٌ مِنَ الْقَوَاهِي بِيضٌ بِنَائِقُهُ

وأما «فعل» بالضم، فبناؤه موضوع للغرائز والخصال التي يكون عليها الإنسان من حُسْنٍ وقبحٍ ونحوهما، فمن ذلك «حَسَنَ الشيءُ يحسُن» و«مَلَحَ يملَحُ»، و«وَسَمَ يوسُمُ»، و«جَمَلَ يَجْمَلُ»، و«قَبَحَ يَقْبَحُ»، و«سَهَمَ وَجْهَهُ يَسْهَمُ». وقالوا في معناه: «شَتَع، يَشْتَعُ، فهو شَتِيع»، و«جَهَمَ وَجْهَهُ جُهومةً»، وقالوا: «شَرَفَ»، و«ظَرَفَ»، و«سَهَّلَ سهولةً»، و«صَعَّبَ صعوبةً». وقالوا: «عَظَّمَ الشيءُ»، و«ضَعَفَ»، إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر، وبأبائه ما ذكرناه، فاعرفه.

فصل

[معنى «تَفَعَّلَ»]

قال صاحب الكتاب: «وَتَفَعَّلَ» بجيء مُطَاوَعٌ «فَعَّلَلَ» كـ«جَوَرَبَه، فَتَجَوَرَبَ».

١٠٦٠- التخريج: البيت لتصيب في ديوانه ص ١١٠؛ والأشياء والنظائر ٢٧/٦؛ والأغاني ١/٣٣٣؛ والخصائص ١/٢١٦؛ وذيل الأمالي ص ١٢٧؛ ولسان العرب ٣/٢٢٤ (سود)، ١٠/٢٨ (بتى)، ١٣/٥٣٢ (نوه).

اللغة: سَوَدْتُ: خُلِفْتُ أَسْوَدَ مِنَ السَّوَادِ. والقَوَاهِي: ضَرَبٌ مِنَ الثَّيَابِ أبيض. والبنائق: جمع بَنَيْقَةٍ وهي الزين يُخَاطُ في جيب القميص، تُثَبَّتُ فيه الأزار.

المعنى: يقول: إن كنت أسود فلم أملك سوادِي، وأجلبه، لأنه خلقة، على أن ذلك لا يضيرني ما دام خُلِفْتُ أبيض.

الإعراب: «سَوَدْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«تاء الفاعل»، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل. «وَلَمْ»: الواو: حرف عطف، «لَمْ»: حرف نفي وجزم وقلب. «أَمْلِكُ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر، وفاعلُه ضمير ممتنع وجوباً تقديره «أنا». «سَوَادِي»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «وتحتة»: الواو: استئنافية، «تحتة»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بخبر المبتدأ «قميص»، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «قميص»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. «من القَوَاهِي»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«قميص». «بيض»: صفة لـ«قميص» مرفوعة بالضمة الظاهرة. «بنائقه»: فاعل للمصفة المشبهة «بيض» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، ومُكَّنَ للضرورة الشعرية.

وجملة «سَوَدْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أملك»: معطوفة على «سَوَدْتُ». وجملة «تحتة قميص»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: سَوَدْتُ، وهو يريد: اسودذْتُ. فَبَنَاءٌ عَلَى «فَعَّلْتُ»، وتروى «سَدْتُ» من السيادة، فيكون قد جاء بها على أصل الألف من «ساد، يسود».

و«جَلِبَنَةً، فَتَجَلِبَبُ» وبناءً مقتضياً كـ«تَسْهَوُكَ»^(١)، و«تَرْهَوُكَ»^(٢).

فصل

[معاني «تَفَعَّلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«تَفَعَّلَ» يجيء مطاوع «فَعَّلَ»، نحو: «كَسَرْتُهُ، فَتَكَسَّرَ»، و«قَطَعْتُهُ، فَتَقَطَّعَ»، وبمعنى التكلف، نحو: «تَشَبَّعَ»، و«تَصَبَّرَ»، و«تَحَلَّمَ»، و«تَمَرَّأَ». قال حاتم [من الطويل]:

١٠٦١ - تَحَلَّمْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِي وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْجَلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا
قال سيبويه^(٣): وليس هذا مثل «تَجَاهَلَ»؛ لَأَنَّ هَذَا يَطْلُبُ أَنْ يَصِيرَ حَلِيمًا. ومنه
«تَقَيَّسَ»، و«تَنَزَّرَ». وبمعنى «استفعل» كـ«تَكَبَّرَ»، و«تَعَزَّظَ»، و«تَعَجَّلَ الشَّيْءَ»، و«تَيَقَّنَهُ»،
و«تَقَضَّاهُ»، و«تَشَبَّهَهُ»، و«تَبَيَّنَهُ». وللفعل بعد العمل في مُهْلَةٍ كقولك: «تَجَرَّعَهُ»،
و«تَحَسَّاهُ»، و«تَعَرَّقَهُ»، و«تَفَوَّقَهُ». ومنه «تَفَهَّمُ»، و«تَبَصَّرَ»، و«تَسَمَّعَ». وبمعنى اتِّخَاذِ

(١) تسهوك: صُرِعَ. (لسان العرب ٤٤٥/١٠) (سهك)).

(٢) ترهوك: مَثَى كَأَنَّهُ يَمْوُجُ فِي مَشِيَّتِهِ. (لسان العرب ٤٣٥/١٠) (رهك)).

١٠٦١ - التخریج: البيت لحاتم الطائي في أدب الكاتب ص ٤٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٩٥١/٢؛
والكتاب ٧١/٤؛ والممتع في التصريف ١٨٤/١؛ ونوادير أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في لسان
العرب ١٤٦/١٢ (حلم).

اللفظة: الحلم: رجاحة العقل وسعة الصدر وطول الأناة معاً. الأذنين: الأقارب.

المعنى: ابن المودة فيمن هم أدنى منك، وتحمل ما استطعت الإساءة منهم، وبذلك تكون حليماً حكيماً.

الإعراب: «تحلم»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.
«عن الأذنين»: «عن»: حرف جر، و«الأذنين»: اسم مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والجار
والمجرور متعلقان بالفعل «تحلم». «واستبق»: الواو: عاطفة، و«استبق»: فعل أمر مبني على حذف
حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ودهم»: مفعول به منصوب بالفتحة
الظاهرة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «ولن»: الواو: استئنافية،
و«لن»: حرف ناصب. «تستطيع»: فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره: أنت. «الحلم»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «حتى»: حرف غاية وجر.
«تحلما»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمر بعد «حتى»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن تحلما» في محل جرٍّ بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان
بالفعل «تستطيع».

وجملة «تحلم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استبق ودهم»: معطوفة على ابتدائية لا
محل لها من الإعراب. وجملة «لن تستطيع الحلم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تحلم» حيث جاء على وزن «تفعل» بمعنى التكلف.

(٣) الكتاب ٧١/٤.

الشيء، نحو: «تدبَّرتُ المكانَ»، و«توسَّدتُ الشَّرابَ». ومنه «تبَّهًا». ويعمَّن التجنُّب، كقولك: «تحوَّبَ»، و«تأنَّم»، و«تهجَّدَ»، و«تحرَّجَ»، أي: تجنَّب الحُوبَ، والإثْمَ، والهَجُودَ، والخَرْجَ.

فصل

[معاني «تفاعل»]

قال صاحب الكتاب: و«تَفَاعَلَ»، لما يكون من اثنين فصاعدًا، نحو: «تضاربا»، و«تضاربوا». ولا يخلو من أن يكون من «فَاعَلَ» المتمدِّي إلى مفعول، أو المتمدِّي إلى مفعولين. فإن كان من المتمدِّي إلى مفعول، كـ«ضاربٌ»؛ لم يتمدَّ، وإن كان من المتمدِّي إلى مفعولين، نحو: «تأزَعَتْهُ الحديثُ»، و«جاذبته الثوبُ»، و«ناسيته البغضاء»، تمدَّى إلى واحد، كقولك: «تأزَعْنَا الحديثُ»، و«تجاذبنا الثوبَ»، و«تناسينا البغضاء». ويجيء لِتِيرَتِكَ الفاعلُ أَنَّهُ في حال لبس فيها، نحو: «تغافلْتُ»، و«تعاميتُ»، و«تجاهلتُ». قال [من الرجز]:

إِذَا تَخَاوَزْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَزٍ^(١)

وبمنزلة «فَعَلْتُ»، كقولك: «توانيتُ في الأمرِ»، و«تقاضيتَه»، و«تجاوز الغايةَ»، و«مطاوَعُ «فاعلتُ»، نحو: «باعذتُه، فتباعدُ».

فصل

[معاني «أفعل»]

قال صاحب الكتاب: و«أَفْعَلَ» للتعدي في الأكثر، نحو: «أجلسته»، و«أمكنته». وللتعريض للشيء، وأن يُجْعَلَ بسبب منه، نحو: «أقتلته»، و«أبغته»، إذا عرَضَتْهُ لِلْقَتْلِ والْبَيْعِ. ومنه «أقبرته»، و«أشفيته»، و«أسقيته»، إذا جعلت له قَبْرًا وَشِفَاءً وَسُقْيَا، وجعلته بسبب منه من قِبَلِ الهِبَةِ أو نحوها. ولصَبْرُورَةِ الشيءِ ذَا كَذَا، نحو: «أَعَدُّ البعيرُ» إذا صار ذَا عُدَّةٍ، و«أجرب الرجلُ»، وأنحز، وأحال «صار ذَا جَرَبٍ وَنَحَاذٍ^(٢)» وجبالٍ^(٣) في ماله. ومنه «الأم»^(٤)، و«أراب»^(٥)، و«أصرم النَّخْلُ»^(٦)، و«أحصَد

(١) تقدم بالرقم ١٠٠٣.

(٢) التحاز: سعال الإبل إذا اشتدَّ. (لسان العرب ٤١٥/٥ (نحز)).

(٣) الجبال: غير الحوايل. والمال هنا التَّعَمُّ. (لسان العرب ١٩٠/١١ (حول)).

(٤) آلام: صار ذا لوم.

(٥) أراب: صار ذا رية.

(٦) أصرم النخل: حان له أن يُصرم. والصرم: القطع البائز، وعمَّ بعضهم القطع أي نوع كان. (لسان

العرب ٣٣٤/١٢ (صرم)).

الزُّرْعُ^(١)، وأجز^(٢). ومنه «أبشر»، و«أفطر»، و«أكب»، و«أشع الغنيم». ولوجود الشيء على صفة، نحو: «أحمدته»، أي: وجدته محموداً، و«أحييت الأرض»: وجدتها حية النبات. وفي كلام عمرو بن مغديكرب لمجاشع السلمي: «لله ذرُكم يا بني سليم، قاتلتاكم فما أجبتاكم، وسألتاكم فما أبخلتاكم، وهاجبتاكم فما أفحمتاكم». وللأسب، نحو: «أشكته»، و«أعجمت الكتاب» إذا أزلت الشكاية والعُجمة. ويجيء بمعنى «فعلت»، تقول: «قلت البيع وأقلته»، و«شغلته وأشغلت»، و«بكر، وأبكر».

فصل

[معاني «فَعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَعَلَ» يُؤَاخِي «أَفْعَلَ» في التعدية، نحو: «فرحته»، و«غرّمته». ومنه «خطأته»، و«فسقته»، و«زنته»، و«جدعته»، و«عقرته». وفي السلب، نحو: «فرعته»، و«قدّبت عينه»، و«جلدت البعير وقزّده»، أي: أزلت الفرع والقذّي والجلد والقزاد. وفي كونه بمعنى «فَعَلَ»، كقولك: «زَلَّته»، و«عُضّته وعوّضته»، و«مِزّته ميزته». ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه، كقولك: «قطعت الثياب»، و«غلقت الأبواب»^(٣)، و«هو يُجَوِّل، ويُطَوِّف»، أي: يُكثِّر الجَوْلان والطَّواف، و«بَرَكَ النِّعَم»، و«ربض الشاء»، و«موت المال»^(٤)، ولا يقال للمواحد.

فصل

[معاني «فَاعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَاعَلَ» لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه، كقولك: «ضاربته»، و«قاتلته». فإذا كنت الغالب، قلت: «فاعلني، ففعلته». ويجيء مجيء «فعلت»، كقولك: «سافرت»، وبمعنى «أفعلت»، نحو: «عافاك الله»، و«طارقت النفل»، وبمعنى «فعلت»، نحو: «ضاعفت»، و«ناعمت».

فصل

[معاني «أَفْعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«أَفْعَلَ»، لا يكون إلا مطاوع «فَعَلَ»، كقولك: «كسرتُه، فأنكسر»، و«حطمتُه، فأنحطم»، إلا ما شذ من قولهم: «أفحمتُه، فأنقحم»، و«أغلقتُه، فأنغلق»، و«أسفقتُه، فأنسفق»، و«أزعجتُه، فأنزعج». ولا يقع إلا حيث يكون علاج

(١) أخصد الزرع: استحق الحصاد، حان له أن يُحصَد. (لسان العرب ٣/ ١٥١ (حصد)).

(٢) أجز: حان أن يُجز، أي: يقطع ثمره، وأيضاً حان أن يُزرع. (لسان العرب ٥/ ٣٢١ (جزز)).

(٣) يوسف: ٢٣. (٤) أي: النعم.

وتأثير، ولهذا كان قولهم: «انعدم» خطأ. وقالوا: «قُلْتُهُ، فانتقال»؛ لأن القائل يعمل في تحريك لسانه.



قال الشارح: فأما «انفعل»، فهو بناء مطاوع لا يكون متعدياً ألبتة. وأصله الثلاثة، ثم تدخل الزيادة عليه من أوله، نحو: «قطعته، فانقطع» و«شرحته، فانشرح»، و«حسرتة، فانشحسرت». وقالوا: «طردته، فذهب» ولم يقولوا: «انطرد»، استغنوا عنه بـ«ذهب». فأما «انطلق»، فإنه لم يستعمل فعله الذي هو مطاوعه، ومثله: «أزْعَجْتُهُ، فانزعج»، و«أغلقت الباب، فانغلق»، كأنهم طأوعوا به أفعل. ومنه قوله [من البسيط]:

١٠٦٢ - [لا خطوتي تتعاطى غير موضعها] ولا يبدي في حبيب السكّين تُندخلُ
جاء به على «أدخلته، فاندخل»، وهذا شاذ. ولا يكون «فعل» الذي «انفعل» مطاوعُ
له إلا متعدياً، نحو: «كسرتة، فانكسر»؛ فأما قول الشاعر [من الطويل]:

وكم منزل لولاي طيحت كما هوى بأجرامه من قلة النبي مُنْهَوِي^(١)

فإنه استعمله من «هوى، ينهوي»، وهو غير متعدي كما ترى ضرورة، مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب. واعلم أنه لا يستعمل «انفعل» إلا حيث يكون علاج وعمل، فلذلك استضعف «انعدم الشيء»، وقالوا: «قلت الكلام فانتقال»؛ لأن القول له تأثير في إعمال اللسان وتحريكه.

١٠٦٢ - التخريج: البيت للكميث بن زيد في ديوانه ١٣/٢؛ وأدب الكاتب ص ٤٥٦؛ ولسان لعرب ٢٣٩/١١ (دخل)؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١٩١/١؛ والمحتسب ٢٩٦/١؛ والمنصف ٧٢/١. اللغة والمعنى: الحميت: الشديد من كل شيء. السكن (يفتح السين وسكون الكاف): أهل الدار وسكانها. أراد أنه لا يتدخل في ما لا يعنيه، فلا يلج موضوعاً لا يليق به، ولا يتدخل في خصوصيات أهل الدار. الإعراب: «لا»: حرف للنفي. «خطوتي»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «تتعاطى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي». «غير»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «موضعها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «ولا»: الواو: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «يدي»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «في حميت»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تندخل». «السكن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تندخل»: فعل مضارع مرفوع بضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي».

وجملة «لا خطوتي تتعاطى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «ولا يبدي تندخل». وجملة «تتعاطى»: في محلّ رفع خبر، وكذلك جملة «تندخل». والشاهد فيه قوله: «تندخل» حيث جاء بمطاوع «أدخل» وهذا شاذ.

(١) تقدم بالرقم ٤٦٧.

فصل

[معاني «افْتَعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«افْتَعَلَ» يُشَارِكُ «انْفَعَلَ» في المطاوعة، كقولك: «غممته، فاغتم»، و«شويته، فاشتوى»، ويقال: «انغم»، و«اشتوى». ويكون بمعنى «تَفَاعَلَ»، نحو: «اجتوروا»، و«اختصموا»، و«التَقَوْا». وبمعنى الاتخاذ، نحو: «اذْبَحْ»، و«اطْبَحْ»، و«اشتوى»، إذا اتخذ ذبيحةً وطَبِخًا وشِواءً لنفسه. ومنه «اكتال»، و«انزن». وبمنزلة «فَعَّلَ»، نحو: «قرأتُ، واقرأتُ»، و«خَطَفْتُ، واختطفْتُ». وللزيادة على معناه، كقولك: «اكتسب» في «كَسَبَ» و«اعتمَلَ»، في «عَمَلَ». قال سيبويه^(١): «أما «كسبتُ»، فإنه يقول: «أصبتُ»، وأما «اكتسبتُ» فهو التصرّف والطلب، والاعتماد بمنزلة الاضطراب.

* * *

قال الشارح: أما «افْتَعَلَ»، فهو بمنزلة «انْفَعَلَ» في العدة، ومثله في حركاته وسكناته. وله معانٍ، أغلبها الاتخاذ، يُقال: «اشتوى القوم اللحم» إذا اتخذوه شِواءً. وأما «شَوَيْتُ» فكقولك: «أنضجتُ»، وكذلك «اختبز العجينَ»، و«خَبَزَهُ». وله معانٍ أُخَرُ:

أحدها: أن يُسْتَعْمَلَ بمعنى المطاوعة، فَيُشَارِكُ «انْفَعَلَ»، ولا يتعدى، كقولك: «غممته، فانغمَ»، و«شويته، فاشتوى»، و«اشتوى»، وهو قليل.

الثاني: أن يكون بمعنى «تَفَاعَلَ»، نحو: «اضطربوا»، والمراد: تضاربوا، و«اقتتلوا» في معنى «تقاتلوا»، ومنه «اعتنوا»، و«اجتوروا» في معنى «تعاونوا»، و«تجاوروا».

الثالث: أن يجيء بمعنى «فَعَّلَ»، لا يُراد به زيادةٌ معنى، وتلزمه الزيادة، نحو: «افتقر» في معنى «فَقَّرَ»؛ ولذلك تقول في الفاعل منه: «فَقِيرَ». جاؤوا به على المعنى. ومن ذلك «اشتدَّ»، فهو «شديد»، و«استلم الحجرَ». ولا يستعمل «سَلَّمَ» ولا «يَسْلُمُ».

وأما قولهم: «كسب»، و«اكتسب»، قال سيبويه: فرق بينهما: «كسب» بمعنى: أصاب مالاً، و«اكتسب»: نصرَفَ، واجتهد، فهو بمنزلة الاضطراب. وقال غيره: لا فرق بينهما. قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٢)، والمعنى واحد.

فصل

[معاني «اسْتَفْعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«اسْتَفْعَلَ» لطلب الفعل، تقول: «استخفه»، و«استعمله»،

(١) الكتاب ٧٤/٤، وفيه: وأما «كسب»، فإنه يقول: «أصاب»، وأما «اكتسب»، فهو التصرّف والطلب، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب.

(٢) البقرة: ٢٨٦.

و«استعجله»، إذا طلب خِفَّتَهُ وَعَمَلَهُ وَعَجَلَتَهُ، و«مَرَّ مستعجلاً»، أي: مرَّ طالباً ذلك من نفسه مُكَلِّفُهَا إِيَّاهُ. ومنه «استخرجته»، أي: لم أزلْ أَتَلَطَّفُ وَأَطْلُبُ حَتَّى خَرَجَ. وللتحوّل، نحو: «اسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ»^(١)، و«اسْتَوَقَّ الْجَمَلُ»^(٢)، و«استحجر الطينُ»، و«إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْبِرُ»^(٣). وللإصابة على صفة، نحو: «استعظمته»، و«اسْتَنْمَتَهُ» و«استجذته»، أي: أصبته عظيمًا وسمينًا وجيدًا. وبمنزلة «فَعَلَ»، نحو: «قَرَّ»، و«استقرَّ»، و«علا قِرْنَهُ، واستعلاه».



قال الشارح: أمّا «اسْتَفْعَلَ»، فهو على ضريين: متعدّ وغير متعدّ. فالمتعدّي قولهم: «استحقّه»، و«استفبحه». وغير المتعدّي: «استقدم»، و«استأخر». ويكون فعلٌ منه متعدّيًا، وغير متعدّ. فالمتعدّي، نحو: «عَلِمَ»، و«استعلم»، و«فَهِمَ»، و«استفهم». وغير المتعدّي، نحو: «فَتَّحَ»، و«استفبح»، و«حَسَنَ»، و«استحسن». وله معانٍ: أحدها: الطلب والاسنداء، كقولك: «استعطيت»، أي: طلبت العطية، و«استعبت»، أي: طلبت إليه العُتْبَى. ومنه «استفهمت»، و«استخبرت». الثاني: أن يكون للإصابة، كقولك: «استجذته»، و«استكرمته»، أي: وجدته جيّدًا وكريمًا.

وقد يكون بمعنى الانتقال والتحوّل من حال إلى حال، نحو قوله: «اسْتَوَقَّ الجمل»، إذا صار على خُلُقٍ النافعة، و«اسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ»، إذا أشبهت التَّيْسَ.

ومنه: «استحجر الطين»، إذا تحوّل إلى طَبْعِ الحجر في الصلابة. وقد يكون بمعنى «تَفَعَّلَ» لتكَلَّفِ الشَّيْءِ وتعاطيه، نحو: «استعظم» بمعنى «تَعَطَّم»، و«استكبر» بمعنى «تَكَبَّرَ»، كقولهم: «تَشَجَّعَ»، و«تجلّد».

وربّما عاقَبَ «فَعَلَ»، قالوا: «قَرَّ في المكان، واستقرَّ»، و«عَلَا قِرْنَهُ، واستعلاه». قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَوْا آيَةً يَنْتَحِرُونَ﴾^(٤)، أي: يسخرون، و«يَسْتَرْوُونَ»، أي: يَرْوُونَ. والغالب على هذا البناء الطلب والإصابة، وما عدا ذَئِكَ فإنه يُحَفِّظُ حِفْظًا، ولا يُقَاسُ عليه.

(١) أي: صارت كالتيس.

(٢) أي: صار كالنافعة.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١٩٧/١ وزهر الأكم ١٠٢/١ والعقد الفريد ٩١/٣؛ وفصل المقال ص ١٢٩؛ وكتاب الأمثال ص ٩٣؛ ولسان العرب ١١٩/٢ (بغت)، ٢٠٥/٥ (نسر)، ٣٣٧/١١ (سعل)؛ ومجمع الأمثال ١٠/١؛ والمستقصى ٤٠٢/١.

والبغاث، بفتح الباء وكسرهما وضمها: ما يُصَاد من الطيور. وأحدثها بغاثه. تستنسر: تصيح نسرًا، فلا يُقدَّر على صيدها. يضرب في قوم أعزاء يتصل بهم الذليل فيعزّ بجوارهم.

(٤) الصفات: ١٤.

فصل

[معنى «أَفْعُوْعَلَّ»]

قال صاحب الكتاب: و«أَفْعُوْعَلَّ» بناءٌ مبالغة وتوكيد، ف«أخشوشن»، و«أعشوشبت الأرض»، و«أخلولَّى الشيء» مبالغاتٌ في «خَشَنَ»، و«أعشبت»، و«حَلَا». قال الخليل^(١) في «أعشوشبت»: إنما يريد أن يجعل ذلك عامًا قد بَالَعٌ.

قال الشارح: أمَّا «أَفْعَالٌ»، فأكثر ما يكون في الألوان، نحو: «أشهب»، و«أبياض». ولا يكون متعديًا. وهو، إذا لم يُدْغَم، بزنةٍ «استفعل» في حركاته وسكناته، وقد يُقَصَّر «أَفْعَالٌ» لطلوه، فيرجع إلى «أَفْعَلٌ». قال سيويه: وليس شيء يُقال فيه «أفعال»، إلَّا ويُقال فيه «أفعل»؛ إلَّا أنه قد تقلَّ إحدى اللغتين في الكلمة، وتكثر في الأخرى، فقولهم: «أبيض»، و«أحمر»، و«أصفر»، و«أخضر» أكثر من «أبياض»، و«أحماز»، و«أصفاز»، و«أخضاز». وقوله: «أشهب» و«أدهام»، أكثر من «أشهب»، و«أدهم».

وقد يأتي «أفعالٌ» في غير الألوان، قالوا: «أفطارًا النبت» إذا وَلَّى وأخذ يَجِفُّ، و«أبهاز الليل» إذا أَظْلَمَ. وقد يأتي الألوان على «فَعِلٌ»، قال: «أُدِمَ، بِأُدْمَ»، و«شَهَبَ، يَشْهَبُ» و«قَهَبَ، يَقْهَبُ»، وهو سوادٌ يضرب إلى حمرة. وقالوا: «كَهَبَ، يَكْهَبُ»، و«سَوَدَ يَسْوَدُ». قال نُصَيْبٌ [من الطويل]:

سَوَدْتُ وَلَمْ أَفْلِكْ سَوَادِي وَتَخَنَهُ فَمِيصٌ مِنَ الْقُوْهِ يَبِضُ بَنَائِفُهُ^(٢)

وربما ضموا ذلك جميعه. وذكر بعض النحويين أنَّ «فَعِلٌ» مخفف عن «أَفْعَالٌ»، واستدلَّ على ذلك بتصحيح العين، نحو: «غَوَرَ»، و«حَوَلَ». قال: صَحَّتِ الواو هنا حيث صَحَّتْ في «اعواز»، إذ كان هو الأصل.

وأما «أَفْعُوْعَلَّ»، فبناءٌ موضوع للمبالغة، قالوا: «خَشَنَ المكان» إذا حَزُنَ. فإذا أرادوا المبالغة والتوكيد؛ قالوا: «أَخْشَوْشَنَ». وقالوا: «أَعْشَبَتِ الأرضُ»، فإذا أرادوا العموم والكثرة، قالوا: «أَعْشَوْشَبَتَ» لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، فمعنى «خَشَنَ»، و«أعشب» دون معنى «أخشوشن»، و«أعشوشب». وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، إذ الألفاظ قوالب المعاني. وقد جاء متعديًا، قالوا «أَخْلَوَلَّيْتُهُ»، أي: اسنطيتُهُ، قال حُمَيْدٌ [من الطويل]:

١٠٦٣ - فلَمَّا مضى عَمانَ بعد انفصاله عن الضَّرْعِ وأخلولَّى دِمَانًا يَرُودُهَا

(١) الكتاب ٧٥/٤. (٢) تقدم بالرقم ١٠٦٠.

١٠٦٣ - التخریج: البيت لحمد بن ثور في ديوانه ص ٧٣؛ وشرح أبيات سيويه ٣٦٥/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١٧؛ ولسان العرب ١٤/١٩١ (حلا)؛ والمحتسب ٣١٩/١؛ وبلا نسبة في أدب =

وربما بُني الفعل على الزيادة، ولم تُفارقهُ، نحو: «اعْرَوْزَيْتُ الْفُلُو»، إذا ركبته عُرِيًا، وهو مخالفٌ لما قبله من «أَفْعَالٌ»؛ لأن المكرر هنا العين، وما قبله المكرر فيه اللام، فزيادة الواو هنا كزيادة الألف فيما قبله. وقالوا: «أَذْلَوْنِي الرَّجُل» إذا أسرع، ألحقوه بـ«اعرورئى»، وبنوه على الزيادة، ولم تُفارقهُ.

وأما «أَفْعُولٌ»، نحو «اجْلُوذٌ» إذا أسرع، و«اخزوط السير» إذا امتدّ، و«اعلوط البعير» إذا ركب عنقه، ومعناه المبالغة كـ«أَفْعَوْعَلٌ»؛ لأنه على زنته إلا أن المكرر هناك العين، وهنا الواو الزائدة.

= الكاتب ص ٤٧٠؛ والممتع في التصريف ص ١٩٦؛ والمنصف ١/ ٨١.

اللغة: اخلُولِي: استمرأ، وطاب واستطاب، واخلُولِي الشيء اشتدت حلاوته. والدَّمَائُ: جمع (دَمَتْ)، وهو السَّهْل من الأرض الكثير النبات. ويرود المكان: بجيء إليه ويذهب عنه.

المعنى: يصف ولد ناقة بأنه بعد أن مضى عامان في إصالة أخذ يقصد ذلك المرعى ويأكل من نباته.

الإعراب: «فَلَمَّا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لَمَّا»: ظرفية حينية مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، تتضمن عند بعضهم معنى الشرط غير الجازم متعلقة بجوابها. «مَضَى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «عامان»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف، لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «تَغَذَّى»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة متعلق بالفعل (أتى). «انفصاله»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. «عن الضَّرْع»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (انفصاله). «واخلُولِي»: الواو: حرف عطف، «اخلُولِي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره «هو». «دَمَائًا»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. «يرودها»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره «هو»، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

وجملة «مضى عامان»: مضاف إليه محلها الجر. وجملة «اخلُولِي»: معطوفة على جملة «مضى». وجملة «يرودها»: صفة لـ«دَمَائًا» محلها النصب.

والشاهد فيه: تعدي «اخلُولِي»، وهو على زنة «أَفْعَوْعَلٌ».

ومن أصناف الفعل

الرُّباعيُّ

فصل

[أبنية المجرّد والمزيد منه]

قال صاحب الكتاب: للمجرّد منه بناءٌ واحدٌ «فَعْلَلٌ»، ويكون متعدّياً، نحو: «ذَخَرَخَ الحَجَرَ»، و«سَرَهَفَ الضَّبِّيَّ»، وغير متعدّ، نحو: «ذَرَبَخَ»، و«بَرَهَمَ»، وللمزيد فيه بناءان: «افْعَلَّلَ»، نحو: «احرنجم»، و«افْعَلَّلَ»، نحو: «اقشعر».

قال الشارح: اعلم أن الرباعي له بناءٌ واحدٌ، وهو «فَعْلَلٌ». وهو على ضربين: متعدّ وغير متعدّ. فالمتعدّي، نحو: «سَرَهَفْتُهُ»، إذا أصلحتَ غِذاءَهُ، و«دَحَرَجْتُهُ». وغير المتعدّي، نحو: «دَرِيخَتِ الحَمَامَةُ»، إذا خضعتَ لذكرها، و«بَرَهَمَ»، أي: أدام النظر، وأسكن طَرَفَهُ.

وللمزيد فيه بناءان: «افْعَلَّلَ»، نحو: «احرنجم» بمعنى الازدحام والتجمّع، والمراد به هنا: المطاوعة، فهو في الرباعي كـ«انْفَعَلَ» في الثلاثي.

والثاني «افْعَلَّلَ»، كـ«اقشعر» و«اطمأنَّ»، وهو كـ«احمرَّ» و«اصفرَّ»، في الثلاثي، ولذلك لا يتعدّى، و«اسْحَنَكْكَ»^(١)، و«اقْعَنَسَسَ»^(٢)، و«اخْرَنْبَأَ»^(٣) كلّ ذلك ملحق بـ«احرنجم»، وأصله الثلاثة، والكاف الثانية والسين الثانية مكرّرتان، ولذلك لا يدغم المثلان فيه كما لا يدغم نحو: «جلبب»، و«شمّل».

فصل

[مزيّدات الرُّباعي]

قال صاحب الكتاب: وكلا بناءي المزيد فيه غير متعدّ وهما في الرباعي نظيرُ

(١) اسْحَنَكْكَ الليل: أظلم، واسْحَنَكْكَ الكلامُ عليه: تعذّر. (القاموس المحيط (سحك)).

(٢) اقْعَنَسَسَ: تأخّر ووجع إلى خلف، واقْعَنَسَسَ البعير وغيره: امتنع فلم يتبع. (لسان العرب ٦/ ١٧٧ - ١٧٨ (قمي)).

(٣) اخْرَنْبَأَ الرجلُ: تهيأ للغضب والشر. (القاموس المحيط (حربا)).

«انْفَعَلَ»، و«افْعَلَ»، في الثلاثي. قال سيبويه^(١): وليس في الكلام «احرنجمته»؛ لأنه نظير «انفعلت» في بنات الثلاثة، زادوا نوناً وألفاً وصل كما زادوهما في هذا. وقال^(٢): وليس في الكلام «أفعللته» ولا «أفعاللته»، وذلك نحو: «احمررت»، و«اشهابت». ونظير ذلك من بنات الأربعة «اطمأنتت»، و«اشماززت».



قال الشارح: قد تقدّم القول على هذين البناءين، وأنّ بناء «احرنجم» بناءً مطاوعة، فهو بمنزلة «انفعل» في الثلاثي، ولذلك لا يتعدى؛ لأنه إذا طَوَّعَ لا يفعل بغيره شيئاً. وكذلك «أفعللت»، و«أفعاللت»، لا يتعدى شيء من ذلك، فلا يُقال: «احرنجمته»، ولا «احمررته»، ولا «اشهابته»؛ لأنها مختصة بالألوان، فهي جارية مجرى الخُلُق، فلا تتجاوز الفاعل، فاعرفه.

(١) الكتاب ٧٧/٤.

(٢) الكتاب ٧٧/٤، وفيه: وليس في الكلام «أفعللته» و«أفعاللته»، ولا «أفعاللته»، ولا «أفعللته»، وهو نحو: «احمررت» و«اشهابت».

القسم الثالث في الحروف

فصل

[تعريف الحرف]

قال صاحب الكتاب: الحَرْف ما دلَّ على معنى في غيره، ومن ثَمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه.

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على قسمي الاسم والفعل، انتقل إلى الكلام على الحرف. والحرف كلمة دلَّت على معنى في غيرها. فقولنا: «كلمة» جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: «دلَّت على معنى في غيرها» فصلٌ مبرزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: «الغلام» فهم منه المعرفة، ولو قلت: «أل» مفردة، لم يفهم منه معنى؟ فإذا قرن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلّته في غيره.

وقولهم: «ما دلَّ على معنى في غيره» أمثل من قول من يقول: «ما جاء لمعنى في غيره»؛ لأن في قولهم: «ما جاء لمعنى في غيره» إشارة إلى العلة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات، لا على العلة التي وُضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره. وقولنا: «كلمة» أسدُّ من قوله: «ما دلَّ»؛ لأن الكلمة أقرب من الحرف، فهي أدلُّ على الحقيقة.

وقد زعم بعضهم أن هذا الحد يفسد بـ «أبْن»، و«كَيْف»، ونحوهما من أسماء الاستفهام، و«مَنْ»، و«ما» ونحوهما من أسماء الجزاء، فإن هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء، فتعلّق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف. والجواب عن هذا الإشكال أن هذه الأسماء دلَّت على معنى في نفسها بحكم الاسمية، فـ «أبْن» دلّت على المكان، و«كَيْف» دلّت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء، فـ «مَنْ» دلّت على من يعقل، و«ما» دلّت على ما لا يعقل. وأمّا دلّتهما على الاستفهام والجزاء، فعلى تقدير حرقبهما، فهما شيان دلّا على شيئين، فالاسم دلّ على مسماه، والحرف أفاد في غيره معناه. ويؤيد ذلك بناؤها لتضمّنها معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقية على بابها من الاسمية والتمكّي، وقد دلّت على هاتين الدالتين، ليكون كاسراً للحدّ. وربما احترز بعضهم من ذلك، فقال: «ما دلَّ على معنى في غيره

فقط»، فيفصل بقوله: «فقط» بين هذه الأسماء، والحروف، إذ هذه الأسماء قد دلت دلالتين: دلالة الأسماء، ودلالة الحروف.

ومنهم من يضيف إلى هذا الحد، «ولم يكن أحد جزءي الجملة»، كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإن هذه الأسماء، وإن دلت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد تكون أحد جزءي الجملة، ألا ترى أن «أين» و«كيف» يكون كل واحد منهما جزءاً لجملة من نحو «أين زيد؟» و«كيف عمرو؟» ف«زيد» مبتدأ، و«أين» الخبر، وكذلك «عمرو؟» مبتدأ و«كيف» الخبر. وتقول: «من عندك؟» فيكون «من» مبتدأ، و«عندك» الخبر، فهذه الأشياء قد تكون أحد جزءي الجملة، أي: مبتدأ، أو خبر مبتدأ، وليس كذلك الحروف، فإنه لا يُخبر بها، ولا عنها، لا تقول: «إلى قائم» على أن يكون «إلى» مبتدأ، و«قائم» الخبر، كما تقول: «زيد قائم؟» ولا: «عن ذاهب». كما تقول: «زيد ذاهب»... وقد صرح ابن السراج بهذا المعنى في تحديد الحرف، فقال: هو الذي لا يجوز أن يُخبر عنه، ولا يكون خبراً.

قال أبو علي الفارسي: من زعم أن الحرف ما دل على معنى في غيره، فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفاً؛ لأنها تدل على معان في غيرها، فإن قال: فإن القيام يُتوهم منفرداً من القائم، قيل له: فإن الإلصاق والتعريف الذي يدل عليهما باء الجزر ولازم المعرفة قد يُتوهمان منفردين عن الاسمين. ولو كان هذا كما قال، لوجب أن يكون «هو» الذي للفصل حرفاً، لأنه يدل على معنى في غيره. ألا ترى أنها تجيء لتدل على أن الخبر معرفة، أو قريب من المعرفة، أو لتؤيد أن الاسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها؟ ويلزم أن تكون أسماء التأكيد حروفاً؛ لأنها تدل على تشديد المؤكد وتبيينه، ألا ترى أن منها ما لا يتقدم على ما قبله مثل «أكتعين»، «أبصعين؟» وينبغي أن تكون الصفات كذلك أيضاً؛ لأنها تدل على معان في غيرها. وينبغي أن تكون «كم» في الخبر في نحو: «كم رجل» حرفاً، لأنها تدل على تكثير في غيرها، وهو تكثير الرجال. وينبغي أن تكون «مثل» حرفاً؛ لأنها تدل على تشبيه في غيرها. وينبغي أن لا تكون «ما» حرفاً في قولهم: «إنك ما وخيزا؟» لأنها لا تدل على معنى في غيرها، وكذلك «ما حاجتي؟» وأن لا تكون «ما» في قوله: «إما لا» حرفاً؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها، وإنما تدل على الفعل المحذوف. وكذلك «أما أنت منطلق انطلقت؟». وكذلك قول من قال: إنه الذي لا يجوز أن يكون خبراً، ولا مخبراً عنه فاسد، لأن الأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتصلة والمنفصلة لا تكون أخباراً، ولا مخبراً عنها، وكذلك الفصل نحو «هو» لا يكون خبراً، ولا مخبراً عنه، انتهى كلام أبي علي.

قال الشارح: كأن أبا علي أورد هذه التشكيكات للبحث، وإذا أنعم النظر، كانت غير لازمة. أما أسماء الأحداث، فكلها أسماء يُخبر عنها كما يخبر عن الأعيان، نحو

قولك: «العلمُ حسنٌ»، و«الجهلُ قبيحٌ»؛ لأن العلم والجهل ونحوهما سِمَاتٌ على مُسَمِّيَاتٍ معقولة متوهمة منفصلة عن محالها، وإن كانت لا تنفصل بالوجود من حيث كانت أعراضاً، والعرض لا يقوم بنفسه.

وأما قوله: إن الباء تدلّ على الإلصاق، واللام تدلّ على التعريف، والإلصاق والتعريف يُتوَهَمَانِ منفردَيْنِ، فالقول في ذلك: إن الإلصاق والتعريف اسمان يُتوَهَمَانِ منفردَيْنِ، لا فرقَ بينهما وبين غيرهما من الأحداث. ولا كلامٌ فيهما، إنما الكلام في الباء نفسها، فإنها لا تدلّ على الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنه يتحصل منها مفردة، وكذلك القول في لام التعريف ونحوها من حروف المعاني.

وأما الأسماء المضمرة التي تكون فصلاً، من نحو «كنتُ أنا القائمُ»، و«كنا نحن القائمين»، وقوله تعالى: ﴿كَنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، فهي أسماء قد سُلِبَتْ دلالتها على الاسمية، وسُلك بها مذهب الحروف بأن أُلغِيَتْ. ومعنى إلغاء الكلمة أن تأتي لا موضع لها من الإعراب، وأنها متى أُسْقِطَتْ من الكلام، لم يختل الكلام، ولم يتغير معناه، وتصير كالحروف الملغاة من نحو «ما» في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾^(٢)، والمراد: مثلاً بعوضة، وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْا مِنْ اللَّهِ لَئِنْ لَهِمْ﴾^(٣). فلولا إلغاء «ما»، لم يَنخَطِ الخافضُ، وعَمِلَ فيها بعدها، فتجري هذه الأسماء مجرى الحروف. وكونها قد صارت في مذهبها، لم يخبر عنها كما لم يخبر عن سائر الحروف، فاعرفه.

وأما أسماء التأكيد، فإنها أسماء دالة على معانٍ في أنفسها. ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني زيدٌ بنفسه»، فالنفس دلت على ما دلّ عليه زيدٌ، فصار ذلك كتكرار اللفظ، نحو قولك: «زيدٌ زيدٌ». فزيدُ الثاني لم يدلّ على أكثر مما دلّ عليه الأول، والتأكيد والتشديد معنى حصل من مجموع الاسمين، لا من أحدهما.

وأما الصفات من نحو «جاء زيدٌ العاقلُ»، فإن الصفة التي هي العاقل لم تدلّ على معنى في الموصوف، وإنما دلت على معنى في نفسها، نحو: «العاقل»، فإنه دلّ على ذاتٍ باعتبار العقل. فإذا جمعت بين الصفة والموصوف، نحو قولك: «زيدٌ العاقلُ»، حصل البيان والتعريف من مجموع الصفة والموصوف، لا من أحدهما، فبان لك أن الصفة لم تدلّ على معنى في غيرها، وإنما دلت على معنى تحتها. وأما «مِثْلُ» فأمرها كأمر الصفة، لأنها بمعنى «مُشَابِهٍ» و«مُمَاثِلٍ»، وذلك معنى معقول في نفس الاسم. وأما كونها تقتضي مماثلاً، فليس ذلك بذاتي لها، ولا من مقوماتها، وإنما ذلك من لوازمها.

وأما «كَمْ» في الخبر، فهي اسمٌ بمعنى العدد والكثير، وأما كونها تدلّ على كثرة

(١) المائدة: ١١٧.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٢) البقرة: ٢٦.

الرجال مثلاً إذا قلت: «كم رجل»، فإن الكثرة لم تُفدّها «كَمْ» في الرجال، وإنما «كم» لعددٍ مبهم يقع على القليل منه والكثير. فإذا أُضيفت إلى ما بعدها، بيّن أن المراد الكثير، فجرى مجرى الألفاظ المُجملة المترددة بين أشياء، وبيّنها غيرها من قرينة حالٍ أو لفظٍ. ولا يُخرّجها ذلك عن أن تكون دالة على ذلك الشيء.

وأما الحروف الزائدة، فإنّها وإن لم تُفدّ معنى زائداً، فإنّها تفيد فضل تأكيد وبيان، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤدّنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام.

وأما إفسادهم قول من عرّف الحرف بأنه الذي لا يجوز أن يكون خبراً، ولا مخبراً عنه بالأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتصلة والمنفصلة، فالقول أن امتناع الإخبار عن هذه الأسماء وبها، لم يكن لأمرٍ راجع إلى معنى الاسم، وإنما ذلك لأنها صيغٌ موضوعةٌ بإزاء اسمٍ مخفوضٍ أو منصوب. فلو أخبر عنها، وجب أن ينفصل الضمير المجرور، ويصير عوضه ضميرٌ مرفوعٌ الموضع، نحو: «أنت»، وشبهه. وكذلك الضمير المنصوب لو أخبر به أو عنه، لتغير إعرابه، ووجب تغيير صيغة الإعراب. فامتناع الإخبار عن هذه الأشياء لم يكن إلا من جهة الإعراب.

قال الزمخشري: لو كان الحرف يدلّ على معنى في نفسه، لم يُفضل بين «ضرب زيد»، و«ما ضرب زيد»؛ لأنه كان يبقى معنى النفي في نفسه.

وقوله: «ومن ثم لا ينفك من اسم أو فعل يصحبه»، يريد: ولكونه لا يدلّ على معنى إلا في غيره، افتقر إلى ما يكون معه ليفيده معناه فيه.

وجملة الأمر أنه دخل الكلام على ثلاثة أضرب لإفادة معنى فيما يدخل عليه، ولتعليق لفظ بلفظ آخر ورّبطه به، ولزيادة ضرب من التأكيد.

فالأول ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل على الاسم، نحو: «الرجل»، و«الغلام»، فالألف واللام أفادت معنى التعريف فيهما؛ لأنهما كانا نكرتين. الثاني: أنه يدخل الفعل، نحو: «فدّ»، و«السين»، و«سوف»، نحو قولك: «قد قام»، و«سيقوم»، و«سوف يقوم». فهذه الحروف أحدثت بدخولها على الفعل معنى لم يكن قبل، ففدّ قرّنته من الحاضر، والسين وسوف مختصة بالاستقبال، وخلصته له بعد أن كان شائعاً في الحال والاستقبال. فهذه الحروف في الأفعال نظيرة الألف واللام في الأسماء. الثالث: أن يدخل على الكلام التام والجملة المفيدة، نحو قولك: «أزيد عندك؟» و«ما قام خالد». فلما دخلت الهمزة، أحدثت فيه معنى الاستفهام، وقد كان خيراً، وكذلك «ما» أحدثت معنى النفي، وقد كان موجباً.

وأما الضرب الثاني من القسمة الأولى: فهو في أربعة مواضع: أحدها: أن يدخل

لرَبِطَ اسم باسم، وهو معنى العطف، نحو قولك: «جاء زيدٌ وعمرو». الثاني: أن يدخل لربط فعل بفعل، نحو: «قام زيدٌ وقعد». الثالث: أن يدخل لربط فعل باسم، نحو قولك: «نظرتُ إلى زيد»، و«انصرفْتُ عن جعفر»، وهو معنى التعدية. الرابع: أن يدخل لربط جملة بجملة، نحو قولك: «إن تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ»، وكان الأصل: «تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ»، وليس بين الفعلين اتصال، ولا تعلق، فلَمَّا دخلت «إن» عُلِّقَتْ إحدى الجملتين بالأخرى، وجعلت الأولى شرطًا والثانية جزاءً.

وأما الضرب الثالث: وهو أن يدخل زائداً لضرب من التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمْتَنِي اللَّهُ﴾^(١)، ونحو قوله: ﴿فِيمَا نَقَّضْتَنِي﴾^(٢). ألا ترى أن «ما» لو كان لها موضع من الإعراب، لَمَّا تَخَطَّاهَا الباءُ، وعَمِلَ فيما بعدها، وكذلك «لا» من قولهم: «ما قام زيدٌ ولا عمرو»، والواو هي العاطفة، و«لا»، لَمَّا كَانَهُمْ شَبَّهُوا بـ«ما»، فزادوها. ومن ذلك «إن» الخفيفة المكسورة، في نحو قوله [من الوافر]:

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَذَوْلَةُ آخِرِينَا^(٣)

والمراد: «فما طَبَّنَا». وكذلك المفتوحة في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٤). فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الإعراب، ولا معنى لها سوى التأكيد.

قال صاحب الكتاب: إلا في مواضع مخصوصة حُذِفَ فيها الفعل، واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولك: «نَعَمْ»، و«بَلَى»، و«إِي»، و«إِنَّ»، و«يَا زَيْدُ»، و«قَدْ» في قوله [من الكامل]:

أَزَفَ الشَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَابِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

(١) آل عمران: ١٥٩. (٢) النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.

(٣) تقدم بالرقم ٨٢١. (٤) يوسف: ٩٦.

١٠٦٤ - التخريج: البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٨٩، والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ٨/١١؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/١٩٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠؛ والدرر اللوامع ٢/٢٠٢، ١٧٨/٥؛ وشرح التصريح ٣٦/١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤؛ ولسان العرب ٣/٣٤٦ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧١؛ والمقاصد النحوية ٨٠/١، ٣١٤/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/٢، ٣٥٦؛ وأمالى ابن الحاجب ١/٤٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/٩، ٢٦٠/١١؛ ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٢؛ والمقتضب ١/٤٢؛ وجمع الهوامع ١/١٤٣، ٨٠/٢.

قال الشارح: لما اشترط في الحرف أن يكون مصحوبًا بغيره، إذ لا معنى له في نفسه، استثنى منه حروفاً قد حُذِفَ الفعل منها، وبقي الحرف وحده مقيداً معنى، وربما ظنَّ ظانٌّ أن تلك الفائدة من الحرف نفسه، والفائدة إنما حصلت بتقدير المحذوف. وتلك الحروف التي يجاب بها، وهي: «نعم»، و«بلى»، و«إي»، و«إنه»، بمعنى «نعم» من قوله [من مجزوء الكامل]:

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْرِ ح يَلْمُنَنِي وَأَلْوْمُهُنَّ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ غَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ وَقُلْتُ إِنَّهُ^(١)

أي: نعم قد علاني الشيب، فهذه الأشياء قد يكتفى بها في الجواب، فيقال: «أقام زيد؟» فيقال في جوابه: «نعم»، أي: نعم قد قام. ف«نعم» قد أفادت إيجاب الجملة بعدها، إلا أنها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها. واللفظ إذا حُذِفَ، وكان عليه دليل، وهو مراد، كان في حكم الملفوظ، وكذلك سائرهما. ألا ترى أنه قد ساءت الإمالة في «بلى» و«لا» لوقوع الكناية بهما في الجواب بنيايتهما عن الجمل المحذوفة، فكذلك «يا» في النداء من نحو «يا زيد»، ف«يا» قد نابت هنا مثاب «أدعو»، و«أنادي».

وقد ذهب بعضهم إلى أنها قد دخلت لمعنى التنبيه، والفعل مراد بعدها، والعمل في الاسم بعدها إنما هو لذلك الفعل لا لها. وقال آخرون: إنما العمل لها بالنيابة،

= اللغة: أفد: دنا. الترحل: الرحيل. الركاب: المطايا. لما تزل: لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطية لتركب. كأن قد: أي كأن قد زالت لاقترب موعد الرحيل. المعنى: قرب الترحل ومفارقة الديار، ولكن الإبل لم تزل فيها، وكأنها قد فارقتها، وذلك لقرب وقت الارتحال.

الإعراب: «أزف»: فعل ماضٍ. «الترحل»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «غير»: مستثنى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «أن»: حرف مشبه بالفعل. «ركابنا»: اسم «أن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لما»: حرف جزم. «تزل»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «برحالتنا»: الباء: حرف جر، و«رحالتنا»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تزل»، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «وكان»: الواو: حرف عطف، و«كان»: حرف مشبه بالفعل مخفف من «كأن»، واسمه ضمير شأن محذوف. «قد»: حرف تحقيق مبني على السكون، وحركه بالكسر للضرورة الشعرية، وقد حذف مدخوله، والتقدير: «قد زالت».

وجملة «أزف الترحل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لما تزل برحالتنا»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «كأن قد»: معطوفة على جملة «لما تزل». والجملة المحذوفة: في محل رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه مجيء «قد» كلمة مستقلة بصلح الوقف عليها.

ولذلك ساعدت فيها الإمالة. والذي يدل أن العمل لها دون الفعل المحذوف أن ما حُذف فيه الفعل إذا ظهر الفعل، لم يتغير المعنى، وأنت لو أظهرت «أدعو» و«أنادي» لتغير المعنى، وصار خبرًا، والنداء ليس بخبر.

الأمر الثاني: أن العرب قد أوصلت حروف النداء إلى المناذى تارة بأنفسها، وأخرى بحرف الجر، وذلك نحو: «يا زيد»، و«يا لزيد»، و«يا بكر»، و«يا لبكر»، فجرى ذلك مجرى «جئت زيدًا»، و«جئت إليه»، و«سُميت زيدًا»، و«سُميت بزيد». ويؤيد ذلك جواز الإمالة فيه كما جاز في «بلى» و«لا». هو في «بلى» أسهل لتمام اللفظ ومجيئها على عدة الأسماء، و«لا» و«يا»، لنقص لفظهما.

فإن قيل: ولم جيء بالحروف؟ وما كانت الحاجة إليها؟ فالجواب أن حروف المعاني جُمع جيء بها نيابةً عن الجمل، ومفيدةٌ معناها من الإيجاز والاختصار. فحروف العطف جيء بها عوضًا عن «أعطف»، وحروف الاستفهام جيء بها عوضًا عن «أستفهم»، وحروف النفي إنما جاءت عوضًا عن «أنفي»، وحروف الاستثناء جاءت عوضًا عن «أستثنى» أو «لا أعني»، وكذلك لأم التعريف نابت عن «أعرف»، والتنوين نابت عن «خف»، وحروف الجر جاءت نائبةً عن الأفعال التي هي بمعناها، فالباء نابت عن «ألبس»، والكاف نابت عن «أشبه»، وكذلك سائر الحروف. ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني كحروف الجر ونحوها؛ لأن الغرض منها الاختصار، واختصار المختصر إجحاف.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الحروف نائبةً عن الأفعال على ما زعمتم، والأفعال معناها في نفسها، لم كانت الحروف معناها في غيرها، والخلف لا يخالف الأصل في حق الحكم؟ فالجواب أن كل فعل متعذر بنفسه وبواسطة، فإنما هو عبارة ولفظ دال على فعل واصل إلى المفعول، فإذا قلت: «أدعو غلام زيد»، فد«أدعو» ليس واصلًا بنفسه إلى غلام زيد، وإنما هو دال على الدعاء الواصل إلى الغلام. فحروف «أدعو» عبارة عن حروف الدعاء، وليس كذلك قولك: «يا غلام زيد»، فإن إضافة «يا» إلى ما بعدها فهم منها معنى الدعاء الدال عليه «أدعو»، فأنت إذا قلت: «يا غلام زيد»، فهو نفس الدعاء، وإذا قلت: «أدعو» كان إخبارًا عن وقوع الدعاء، وكذلك إذا قلت: «أستفهم»، كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: «أقام زيد؟» كان نفس الطلب. فلما اختلفت معناهما، اختلف حكمهما، فافهمه، ففهمه، ففهمه، ففهمه.

ومن أصناف الحرف

حروفُ الإضافة

فصل

[تسميتها]

قال صاحب الكتاب: سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ وَضَعَهَا عَلَى أَنْ تُفْضِيَ بِمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي قَوْضَى في ذلك، وإن اختلفت بها وجوه الإنشاء.

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجز؛ لأنها تجز ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها. وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صفاتٍ لما قبلها من النكرات. وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعَمَلِ الخفض، وإن اختلفت معانيها في أنفسها، ولذلك قال: «هي قَوْضَى في ذلك»، أي: متساوية، يُقال: «قَوْمٌ قَوْضَى»، أي: متساوون لا رئيسَ لهم. قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٦٥ - لَا يَصْلُحُ النَّاسُ قَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ وَلَا سَرَاةَ إِذَا جُهِلَ لَهُمْ سَادُوا

١٠٦٥ - التخريج: البيت للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٠؛ ولسان العرب ٧/ ٢١٠ (فرض)؛ وتاج العروس ٤٩٦/ ١٨ (فوض)؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (فوض).

اللغة والمعنى: فوضى: متساوون. السراة: جمع السري وهو السيد الشريف.

لا يصلح الناس إذا كانوا جميعاً متساوين في الحكم، ويختفي السادة الأشراف فيما لو حكمهم جاهل أو أحمق. الإعراب: «لا»: حرف نفي. «يصلح»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «الناس»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فوضى»: حال منصوب بالفتحة. «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن» «سراة»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «لهم»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «لا» المحذوف، أو أنهما في محل رفع خبر. «ولا»: الواو: حرف استئناف «لا»: حرف نفي. «سراة»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالخبر المحذوف. «جهالهم»: فاعل مرفوع بالضمّة، لفعل محذوف يفتره المذكور، وهو مضاف، «هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «سادوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف للتفريق.

فلما كانت هذه الحروف عاملة للجزء، من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يُقضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة، ألا تراك تقول: «ضربتُ عمرًا»، فيُقضي الفعلُ بعد الفاعل إلى المفعول، فينصب، لأن في الفعل قوَّةً أفضت إلى مباشرة الاسم. ومن الأفعال أفعالٌ ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه، وذلك نحو: «عجبتُ»، و«مررتُ»، و«ذهبتُ». لو قلت «عجبتُ زيدًا»، أو «مررتُ جعفرًا»، أو «ذهبتُ محمَّدًا»، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العُرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء. على أن ابن الأعرابي قد حكى عنهم: «مررتُ زيدًا»، كأنه أعمله بحسب اقتضائه، ولم ينظر إلى الضعف، وهو قليل شاذ. وأنشدوا [من الوافر]:

١٠٦٦- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

= وجملة «لا يصلح الناس»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا سراة لهم»: في محل نصب حال. وجملة «لا سراة موجودون»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ساد جهالهم»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «سادوا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الناس فوضى» بمعنى أنهم متساوون لا رئيس لهم.

١٠٦٦- التخرُّج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٧٨؛ والأغاني ١٧٩/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ١١٨/٩، ١١٩، ١٢١؛ والدور ١٨٩/٥؛ وشرح شواهد المغني ٣١١/١؛ ولسان العرب ١٦٥/٥ (مرر)؛ والمقاصد النحوية ٥٦٠/٢؛ ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٥/٦، ٨/٢٥٢؛ وخزانة الأدب ١٥٨/٧؛ ووصف المباني ص ٢٤٧؛ ومغني اللبيب ١٠٠/١، ٤٧٣/٢؛ والمقرب ١١٥/١؛ وجمع الهوامع ٨٣/٢.

اللغة: عاج: مال، أو أقام.

المعنى: يقول الشاعر لأصحابه إذا مروا بديار الحبيبة ولم يميلوا فإنه سيقطع علاقته بهم، ولن يكلمهم بعد ذلك.

الإعراب: «تمرُّونَ»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. «الديار»: مفعول به منصوب بنزع الخافض تقديره: «تمرُّون بالديار». «ولم»: الواو حالية، «لم»: حرف جزم. «تعوجوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والالف: للتعريق. «كلامكم»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه «عليّ»: جاز ومجرور متعلقان بـ«حرام». «إذا»: حرف جواب. «حرام»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.

جملة «تمرُّونَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم تعوجوا»: في محل نصب حال. وجملة «كلامكم علي حرام»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «تمرُّون الديار» حيث حذف حرف الجز، وأوصل الفعل اللازم إلى المجرور فنصبه، وهذا شاذ. وأصل الكلام «تمرُّون بالديار».

فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصلة لها إليها. فقالوا: «عجبتُ من زيد»، و«نظرتُ إلى عمرو»، وخص كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تداخلت، فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة، وجعلت تلك الحروف جائزة، ولم تُقضى إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها؛ لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره؛ ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف. وجعلت هذه الحروف جائزة؛ ليعتبر لفظ ما بعدها لفظاً ما بعد الفعل القوي. ولما امتنع النصب لما ذكرناه، لم يبق إلا الجز؛ لأن الرفع قد استبدّ به الفاعل، واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجز؛ لأن الجز أقرب إلى النصب من الرفع؛ لأن الجز من مخرج الباء، والنصب من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو.

فإن قيل: فإذا قلتم: إن هذه الحروف إنما أتت بها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، فما بالهم يقولون: «زيدٌ في الدار»، و«المالُ لخالِدٍ» فجاء بهذه الحروف، ولا فعل قبلها؟ فالجواب أنه ليس في الكلام حرفٌ جزٌ إلا وهو متعلقٌ بفعل، أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير. أمّا اللفظ، فقولك: «انصرفت عن زيد»، و«ذهبت إلى بكرٍ»، فالحرف الذي هو «إلى» متعلقٌ بالفعل الذي قبله. وأمّا تعلُّقه بالفعل في المعنى، فنحو قولك: «المالُ لزيدٍ»، تقديره: المالُ حاصلٌ لزيد. وكذلك «زيدٌ في الدار» تقديره: زيدٌ مستقرٌّ في الدار، أو يستقرُّ في الدار، فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف إنما جيء بها مُقَوِّيةً ومُوصِلةً لما قبلها من الأفعال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء.

فإن قيل: فما لهم لا يخفَضون بالواو في المفعول معه، نحو «استوى الماء والخَشْبَةُ»، و«جاء البرْدُ والطَّيَالِسَةُ»، و«إلا» في الاستثناء، نحو: «قام القَوْمُ إلا زَيْدًا»، وكلُّ واحد منهما إنما دخل مُقَوِّيةً للفعل قبله، ومُوصِلةً له إلى ما بعده كما كانت حروف الجز كذلك، وفي عدم اعتبار ذلك دليلٌ على فساد العلة؟ فالجواب أن حروف الجز إنما عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء، واختصت بعمل الجز دون غيرها، لما ذكرناه من العلة. فأما واو المفعول معه، و«إلا» في الاستثناء فلم يستحقاً أصل العمل لعدم اختصاصهما، فلم يعملوا جرّاً ولا غيره. وأمّا الواو، فلأن أصلها العطف، وحرف العطف لا عمل له لعدم اختصاصه بالأسماء دون الأفعال.

والذي يدلُّ على ذلك أنها لا تستعمل بمعنى «مَعَ» إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفةً، نحو قولك: «قمتُ وزَيْدًا»، أي: مع زيد؛ لأنه يجوز أن تقول: «قمتُ وزَيْدًا»، فترفع «زَيْدًا» بالعطف على موضع التاء.

وكذلك: «لو تُرَكَتِ الناقَةُ وفَصِيلُهَا» بمعنى: مع فصيلها، فإنه قد كان يجوز أن تقول: «وفَصِيلُهَا»، بالرفع بالعطف على «الناقَة».

ولو قلت: «مات زيدٌ والشمسُ»، أي: مع الشمس، لم يصح؛ لأنه لا يصح عطف «الشمس» على «زيد» المُستند إليه الموت، إذ لا يصح فيها الموت. وكذلك لو قلت: «لا تنظرنَّك وطلوعُ الشمس»؛ لم يصح؛ لأنك لو رفعت بالعطف على الفاعل، لم يجز؛ لأن «الشمس» لا يصح منها الانتظار. هذا مع أن أبا الحسن الأخفش كان يذهب إلى أن انتصاب المفعول معه انتصاب الظرف، يعمل فيه روائع الأفعال، فلا يحتاج إلى مقبُول للفعل.

وأما «إلا» في الاستثناء، فكَذلك لا اختصاص لها بالأسماء، ولا يصح إعمالها فيما بعدها، ألا تراك تقول: «ما جاء زيدٌ قطَّ إلاَّ يضحك»، و«ما مررت به إلاَّ يُصلي»، و«لا رأيته قطَّ إلاَّ في المسجد»؟ فلما كانت تدخل على الأفعال والحروف على حد دخولها على الأسماء؛ لم يكن لها عملٌ، لا جزٌ، ولا غيره. كيف وأبو العباس المبرد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعلٌ دلَّ عليه مجرى الكلام، تقديره: «أستثني»، أو «لا أعني» ونحوه، فلا تكون «إلا» مُقَوِّية. فافترق حالُ هذين الحرفين، أعني الواو و«إلا»، وحال حروف الجر.

واعلم أن حرف الجر إذا دخل على الاسم المجرور، فيكون موضعُ الحرف الجار والاسم المجرور نصبًا بالفعل المتقدم. يدلُّ على ذلك أمران:

أحدهما: أنَّ عبرة الفعل المتعدي بحرف الجرَّ عبرة ما يتعدى بنفسه إذا كان في معناه، ألا ترى أن قولك: «مررت بزيد» معناه كمعنى «جُزْتُ زيدًا»، و«انصرفْتُ عن خالدٍ» كقولك: «جاوِزْتُ خالدًا؟» فكما أنَّ ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوبٌ، فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجرِّ؛ لأن الاقتضاء واحدٌ، إلاَّ أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال، فافتقرت إلى مقبُول.

والأمر الآخر: من جهة اللفظ، فإنك قد تنصب ما عطفته على الجار والمجرور، نحو قولك: «مررت بزيد وعمراً»، وإن شئت: «وعمرو» بالخفض على اللفظ، والنصب على الموضع. وكذلك الصفة، نحو: «مررت بزيد الظريف (بالنصب) والظريف (بالخفض)». فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب. ولذلك قال سيويه^(١): إنك إذا قلت: «مررت بزيد»، فكأنك قلت: «مررت بزيدًا». يريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف جرٍّ، لكان منصوبًا.

وجملة الأمر أن حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدى به، فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو «أذهبْتُ زيدًا»، و«فرحتُه»، فاعرفه.

[أنواعها]

قال صاحب الكتاب: وهي على ثلاثة أضرب: ضرب لازم للحرفية، وضرب كائن اسماً وحرفاً، وضرب كائن حرفاً وفِعْلاً. فالأول: تسعة أحرف: «مِنْ»، و«إِلَى»، و«حَتَّى»، و«فِي»، و«الْبَاءُ»، و«الْلَامُ»، و«رُبَّ»، و«وَاوُ الْقَسَمِ»، و«تَاوَهُ». والثاني: خمسة أحرف: «عَلَى»، و«عَنْ»، و«الْكَافُ»، و«مُذَّ»، و«مُنْذُ». والثالث ثلاثة أحرف: «حَاشَا»، و«عَدَا»، و«خَلَا».



قال الشارح: قد قسم حروف الجز إلى هذه ثلاثة الأقسام: قسم استعملته العرب حرفاً فقط، ولم تُشْرِكْه في لفظ الاسم والفعل، ولم يُجْزَوْه في موضع من المواضع مجرى الأسماء، ولا مجرى الأفعال. وقسم آخر يكون اسماً وحرفاً. وقسم ثالث: وهو ما يستعمل حرفاً وفِعْلاً. والمراد بذلك أن يكون اللفظ مشتركاً، لا أن الحرف بنفسه يكون اسماً أو فعلاً، هذا محال.

فأما القسم الأول: وهو الحروف التي استعملت حرفاً فقط، وهي تسعة «مِنْ»، و«إِلَى»، و«حَتَّى»، و«فِي»، و«الْبَاءُ»، و«الْلَامُ»، و«رُبَّ»، و«وَاوُ الْقَسَمِ»، و«تَاوَهُ». فهذه لا تكون إلّا حروفاً؛ لأنها تقع في الصلوات وقوعاً مطرداً من غير قُبْح، نحو قولك: «جاءني الذي من الكرام»، و«رأيت الذي في الدار»، وكذلك سائرهما. ولو كانت أسماء، لم يجز وقوعها هنا في الصلوات؛ لأن الصلة لا تكون بالمفرد، ولأنها لا تقع موقع الأسماء فاعلةً ومفعولةً، ولا يدخل على شيء منها حرف الجز، ولا تكون أفعالاً، لأنها تقع مضافةً إلى ما بعدها، والأفعال لا تضاف، وسيأتي الكلام على كل حرف منها مفصلاً.

وأما القسم الثاني: وهو ما استعمل حرفاً واسماً، وهي خمسة: «عَلَى»، و«عَنْ»، و«الْكَافُ»، و«مُذَّ»، و«مُنْذُ». فهذه تكون حروفاً، وقد تُشَارِكُهَا في لفظها الأسماء على ما سيأتي بيانه مشروحاً.

وكذلك القسم الثالث: يكون حروفاً وأفعالاً، وهي ثلاثة «حَاشَا»، و«عَدَا»، و«خَلَا»، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

فصل

[معاني «مِنْ»]

قال صاحب الكتاب: فـ«مِنْ» معناها ابتداء الغاية، كقولك: «سرتُ من البَصْرَةِ»، وكونها مُبْعَضَةٌ في نحو: «أخذتُ من الدراهم»، ومُبَيِّنَةٌ في نحو: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ

الْأَوَّلَيْنِ^(١)، ومزيدة في نحو: «ما جاءني من أحد» راجع إلى هذا. ولا تُزاد عند سيبويه إلا في النفي، والأخفش يجوز الزيادة في الواجب، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْيِرْ لَكُمْ مِنْ دُونِكُمْ^(٢)».

قال الشارح: قد صدر صاحب الكتاب كلامه وابتدأه بـ«من»، وهي حريةٌ بالتقديم؛ لكثرة دورها في الكلام، وسعة تصرفها ومعانيها، وإن تعددت فمتلازمة، فمن ذلك كونها لا ابتداء الغاية مُناظرةً لـ«إلى» في دلالتها على انتهاء الغاية؛ لأن كل فاعل أخذ في فعل فلفعله ابتداء منه يأخذ، وانتهاء إليه ينقطع، فالمبتدأ ثبائره «من»، والانتهاؤ ثبائره «إلى»، والغالب على استعمال «من» في هذا المعنى، ولا تكون «من» عند سيبويه^(٣) إلا في المكان، وأبو العباس المبرد يجعلها ابتداء كل غاية، وإليه يذهب ابنُ درستويه، وغيره من البصريين، فتقول: «خرجتُ من الكوفة»، و«عجبتُ من فلان»، وفي الكتاب^(٤): «من فلان إلى فلان». قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ عَدَوْتُ مِنْ أَهْلِكَ^(٥)» أي: من دار أهلك، وقال تعالى: ﴿وَلَدَيْتَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ^(٦)»، وقال: ﴿ثَوْرِكُ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ^(٧)»، فـ«من» في «الشجرة» و«الشاطئ» لا ابتداء غاية النداء. وقد أجاز الكوفيون^(٨) استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العباس المبرد، وابن درستويه من أصحابنا، كـ«مُدَّ»، و«مُنْذُ»، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُيُسُ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ^(٩)»، ويقول الشاعر [من الكامل]:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُتَّةِ الحِجْرِ أَقْوَنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(١٠)

ومن لا يرى استعمالها في الزمان يتأول الآية بأن ثم مضافاً محذوفاً تقديره: من تأسيس أول يوم، ومن مرَّ حجج ومرَّ دهر. فهذا فيه دلالة على استعمالها في غير المكان؛ لأن التأسيس والمر مصدران، وليسا بزمانين، وإن كانت المصادر تُضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلاً.

وأما كونها للتبعيض، فنحو قولك: «أخذت درهماً من المال» فدلَّت «من» على أن الذي أخذت بعض المال، وفيه معنى الابتداء أيضاً؛ لأن مَبْدَأُ أَخَذَكَ الْمَالُ. قال الله

(١) الحج: ٣٠.

(٢) الأحقاف: ٣١، ونوح: ٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٥) آل عمران: ١٢١.

(٦) مريم: ٥٢.

(٧) القصص: ٣٠.

(٨) انظر المسألة الرابعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين». ص ٣٧٠ - ٣٧٦.

(٩) تقدم بالرقم ٦٣٤.

(١٠) التوبة: ١٠٨.

تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(١)، أي: بعضُها، ومنه: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(٢). قال أبو العباس المبرد: وليس هو كما قال سيبويه عندي، لأن قوله: «أخذت من ماله» إنما جعل ماله ابتداءً غايةً ما أخذ، فدلَّ على التبعض من حيث صار ما بقي انتهاءً له، والأصل واحد.

وكونها لتبيين الجنس، كقولك: «ثوبٌ من صوفٍ»، و«خاتمٌ من حديدٍ». وربما أوهم هذا الضربُ التبعضُ، ولهذا قلنا: إِنَّ مَرْجِعَهَا إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٣). وذلك أَنَّ سائر الأرجاس يجب أن تُجتنب، وبين المقصود بالاجتناب من أي الأرجاس، واعتباره أن يكون صفةً لما قبله، وأن يقع موقعه «الذي»، ألا ترى أن معناه: فاجتنبوا الرجس الذي هو وثنٌ. وقد حمل بعضهم الآية على القلب، أي: الأوثان من الرجس. وفيه نعتٌ من جهة اللفظ، والمعنى واحدٌ. وقد قيل في قول سيبويه: «هذا بابٌ علِّم ما الكلام من القرية»^(٤) أنه من هذا الباب؛ لأن الكلام قد تكون عربية، وغير عربية، فبيّن جنس الكلام بأنها عربية.

وتكون «مين» زائدة، كقوله [من البسيط]:

وما بالربيع من أحدٍ^(٥)

وإنما نزاد في النفي مُخْلِصَةً للجنس، مؤكدةً معنى العموم، وقد اشترط سيبويه^(٦) لزيادتها ثلاثة شرائط:

أحدها: أن تكون مع النكرة.

والثاني: أن تكون عاقبة.

والثالث: أن تكون في غير الموجب، وذلك نحو: «ما جاءني من أحدٍ». ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: «ما جاءني من أحدٍ»، وبين قولك: «ما جاءني أحدٌ»؛ لأن «أحدًا» يكون للعموم. فأما قولك: «ما جاءني من رجلٍ»، فقال الأكثر: لا تكون زائدة على حد زيادتها مع «أحدٍ»؛ لأنها قد أفادت استغراق الجنس، إذ قد يُقال: «ما جاءني رجلٌ»، ويُراد به نفي رجل واحد من هذا النوع، وإذا قال: «من رجلٍ» استغرق الجميع. وعندي يجوز أن يُقال: «ما جاءني من رجلٍ»، على زيادة «مينٍ»، كما يكون كذلك في «ما جاءني من أحدٍ». وذلك أنه كما يجوز أن يُقال: «ما جاءني رجلٌ»، ويُراد به نفي واحد من النوع، كذلك يجوز أن يُقال: «ما جاءني رجلٌ»، ويُراد به نفي الجنس، كما تنفيه

(١) التوبة: ١٠٣.

(٢) الحج: ٣٠.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) الكتاب ١/ ١٢١؛ وهذا الباب هو أول أبواب الكتاب.

(٥) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٦) تقدم بالرقم ٣٠١.

بقولك: «ما جاءني أحد». فإذا أدخل «مِنْ»، فإنما تُدخلها توكيداً؛ لأن المعنى واحد. وإنما يزداد «مِنْ»؛ لأن فيه تناوُل البعض، كأنه ينفي كلَّ بعض للجنس الذي نفاه مفرداً، كأنه قال: «ما جاءني زيدٌ، ولا بكرٌ، ولا غيرهما من أبعاض هذا الجنس»، فالنفي بـ«مِنْ» مفضلاً، وبغير «مِنْ» مُجَمَّلاً.

فإذا قلت: «ما جاءني رجلٌ» وأردت الاستغراق، ثم قلت: «ما جاءني من رجلٍ»، كانت «مِنْ» زائدة. فأما إذا قلت «ما جاءني من أحدٍ»، فـ«مِنْ» زائدة لا محالة للتأكيد، لأن «مِنْ» لم تفد الاستغراق، لأن ذلك كان حاصلًا من قولك: «ما جاءني أحدٌ». ولذلك لا يرى سببويه زيادة «مِنْ» في الواجب، لا تقول: «جاءني من رجلٍ»، كما لا تقول: «جاءني من أحدٍ»؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي.

وقد أجاز الأخفش زيادتها في الواجب، فيقول: «جاءني من رجلٍ»، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(١)، والمراد: ما أمسكن عليكم، ويقول تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٢)، والمعنى: سيئاتكم، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٣). والجواب عما تعلق به، أما قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(٤) فـ«مِنْ» هنا غير زائدة، بل هي للتبعض، أي: كلوا منه اللحم دون الفَرْث والدَّم، فإنه محرّم عليكم؛ وأما قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٥)، فإن «مِنْ» للتبعض أيضًا، لأن الله عزَّ وجلَّ وعد على عمل ليس فيه التوبة، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة، واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات. يدل على ذلك قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَيَمْسَأِرُوا وَإِنْ تُغْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُسْقَةَ فَهِيَ خَبْرٌ لَّكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٦)، فجسيء بـ«مِنْ» ههنا، وفي قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾^(٧) لم يأت بـ«مِنْ»؛ لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد بإخراج الصدقة على ما خدَّ فيها تكفير بعض السيئات، فاعرفه.

وقول صاحب الكتاب: «وكونها مُبْعُضَةً... وزائدة... راجع إلى هذا»، المعنى: إلى ابتداء الغاية، فإن ابتداء الغاية لا يُقَارِفُها في جميع ضروبها، فإذا قلت: «أخذتُ من الدراهم درهمًا»، فإنك ابتدأت بالدرهم، ولم تنته إلى آخر الدراهم،

(١) المائدة: ٤.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٥) البقرة: ٢٧١.

(٦) البقرة: ٢٧١.

(٣) النساء: ٣١.

(٧) النساء: ٣١.

(٤) المائدة: ٤.

فالدهرم ابتداء الأخذ إلى أن لا يبقى منه شيء، ففي كل تبعيض معنى الابتداء،
فالبعض الذي انتهاؤه الكل.

وأما التي للتبيين، فهي تخصيص الجملة التي قبلها كما أنها في التبعيض تخصيص
الجملة التي بعدها، فكان فيها ابتداء غاية تخصيص كما كان في التبعيض.

وأما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك: «ما جاءني من رجل»، فإتاما
جعلت «الرجل» ابتداء غاية نفى المجيء إلى آخر الرجال، ومن ههنا دخلها معنى
استغراق الجنس.

وقد أضاف بعضهم إلى أقسامها قسمًا آخر، وهو أن تكون لانتهاء الغاية، وذلك بأن
تقع مع المفعول، نحو: «نظرت من داري الهلال من خلل السحاب»، و«شممت من
داري الرنحان من الطريق»، ف«من» الأولى لابتداء الغاية. والثانية لانتهاء الغاية، قال ابن
السراج: وهذا خلط معنى «من» بمعنى «إلى»، والجيد أن تكون «من» الثانية لابتداء الغاية
في الظهور، وبدلاً من الأولى.

فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(١)، فقد تكررت «من» في
ثلاثة مواضع، فما معناها في كل موضع منها؟ قيل: إن الأولى لابتداء الغاية، والثانية
يجوز فيها وجهان: أحدهما التبعيض على أن «الجبال» برّد تكثيراً له، فينزل بعضها.
والآخر: على أن المعنى من أمثال الجبال من القيم، فيكون هذا المعنى لابتداء الغاية،
كقولك: «خرجت من بغداد من داري إلى الكوفة». وأما الثالثة فتكون على وجهين:
التبعيض والتبيين؛ أما التبعيض فعلى معنى ينزل من السماء بعض البرد؛ وأما التبيين فعلى
أن الجبال من برد. وهذا على رأي سيويه، ومن لا يرى زيادة «من» في الواجب، وأما
على رأي أبي الحسن، ومن يرى رأيي، فيحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون «من» الأولى لابتداء الغاية، وموضعها نصب على أنه ظرف،
والثانية زائدة على أنه مفعول به، فتكون «الجبال» على هذا تعظيماً لما ينزل من السماء
من البرد والمطر، و«فيها» من صفة «الجبال»، وفيه ضمير من الموصوف. و«من» الثالثة
ليبان الجنس، كأنه بيتن من أي شيء هو المكثّر، كما تقول: «عندي جبال من مال»،
فكثّر ما منه عندك، ثم تبيين المكثّر بقولك: «من المال». ويجوز أن تكون «من» الثالثة
زائدة، وموضعها رفع بالظرف الذي هو «فيها»، ولا يكون فيه ضمير على هذا، لأنه قد
رفع ظاهراً، وذلك في قول سيويه والأخفش جميعاً؛ لأن سيويه لا يعمل الظرف حتى
يعتمد على كلام قبله، وههنا قد اعتمد على الموصوف، والأخفش يعمل معتمداً وغير

معتمد، ويكون التقدير: وينزل من السماء جبلاً، أي: أمثال الجبال فيها بردٌ. ويجوز أن يكون «برد» مبتدأ، و«فيها» الخبر، والجملة في موضع الصفة.

وأما الوجه الثاني: فإن يكون موضع «من» الثانية نصباً على الظرف، وتكون الثالثة زائدة في موضع نصب على المفعول به، أي: وينزل من السماء من جبالٍ فيها برداً.

والوجه الثالث: أن تكون «من» الأولى لابتداء الغاية، والثانية نصباً على الظرف، والثالثة لبيان الجنس، وفي ذلك دلالة على أن في السماء جبالَ برد، وكأنه على هذا التأويل ذكر المكان الذي ينزل منه، ولم يذكر المتزل للدلالة عليه، ووضح الأمر فيه، فاعرفه.

فصل

[معاني «إلى»]

قال صاحب الكتاب: و«إلى» معارضة لـ«من» دالة على انتهاء الغاية، كقولك: «سرت من البصرة إلى بغداد»، وكونها بمعنى المصاحبة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(١) راجع إلى معنى الانتهاء.



قال الشارح: اعلم أن «إلى» تدل على انتهاء الغاية كما دلت «من» على ابتدائها، فهي نقيضتها، لأنها طَرَفٌ بإزاء طَرَفٍ «من»، ولذلك قال: إنها مُعَارِضَةٌ «من»، أي: مُجَابِيَةٌ، ومضادة لها. ولا تختص بالمكان كما اختصت «من» به، كقولك: «خرجت من الكوفة إلى البصرة»، ف«إلى» دلت أن منتهى خروجك البصرة، وكذلك إذا قلت: «رَغِبْتُ إلى الله»، دللت به على أن منتهى رَغْبَتِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وإذا كتبت، فقلت: «من فلان إلى فلان»، فهو النهاية، ف«من» للابتداء، و«إلى» للانتهاء. وجائز أن تقول: «سرت إلى الكوفة»، وقد دخلت الكوفة، وجائز أن تكون قد بلغتْها، ولم تدخلْها؛ لأن «إلى» نهاية، فجائز أن تقع على أول الحذر. وجائز أن تتوغل في المكان، ولكن تُمتنع من مجاوزته؛ لأن النهاية غاية، وما كان بعده شيء لم يُسمَّ غايةً.

وتحقيق ذلك أنها لانتهاء غاية العمل، كما أن «من» لابتداء غاية العمل، إلا أنه قد يلبس الابتداء موضعاً من المواضع، فيكون من أجل تلك الملازمة ابتداءً للغاية، وقد يلبس انتهاء الغاية موضعاً من المواضع، فيكون من أجل تلك الملازمة انتهاءً للغاية، وذلك نحو: «خرجت من بغداد إلى الكوفة»، فعلى هذا تكون «المَرافِق» داخلَةً في الغَسَل من قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢).

ولا يُعَدَّل عن هذا الأصل إلاً بدليل، وإذا قلت: «كتابي إلى فلان»، فمعناه أنه غاية الكتابة، إذ لا مطلوب بعده، وليس هناك عمل يتصل إلى فلان كما يتصل عمل السير والخروج وما أشبهه من النزول وغيره. ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾^(١)، وقوله: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَيْهَتِهِمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿آلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٣) و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾^(٤)، فالثمر غاية للنظر، والأب غاية للرجوع، والله تعالى غاية لصعود الكلم ينتهي عنده، وليس في ذلك عمل يتصل بالغاية.

فأما قول من جعلها بمعنى «مَعَ» وبمعنى غيرها من الحروف، فيحتج بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٦)، ويحمل عليه قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٧)، قالوا: لأنه لا يُقال: «نصرت إلى فلان»، بمعنى: «نصرت»، ولا «أكلت إلى مال فلان»، بمعنى: «أكلته»، وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى «مَعَ»، ولذلك دخلت «المرافق» في الغسل.

والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف، والآخر يصل بآخر؛ فإن العرب قد تشعب، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لَكُمْ لَيْلَةٌ أَلْفِيَاوِ أَرْفَتْ إِلَىٰ سَائِلِكُمْ﴾^(٨)، وأنت لا تقول: «رفت إلى المرأة»، إنما يُقال: «رفت بها»، لكنه لما كان الرفت هنا في معنى الإفضاء، وكنت تُعْذِي «أفضيت» به إلى؛ جئت به إلى؛ إيداناً بأنه في معناه. وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟﴾^(٩)، لما كان معناه: من يُضَاف في نصري إلى الله؛ جاز لذلك أن تأتي به إلى؛ ههنا. وكذلك قوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(١٠)، لما كان معنى الأكل ههنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ والبلع، عذاه به إلى؛ إذ المعنى: لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم.

فأما قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(١١)، فقد ذكرنا الوجه في دخول «المرافق» في الغسل. وفيه وجه ثان أن «إلى» هنا غاية في الإسقاط، وذلك أنه لما قال: «اغسلوا وجوهكم وأيديكم»؛ تناول جميع اليد، كما تناول جميع الوجه، واليد اسم للجراحة من رأس الأنامل إلى الإبط، فلما قال: «إلى المرافق»؛ فصار إسقاطاً إلى المرافق، فالمرافق غاية في الإسقاط، فلم تدخل في الإسقاط، وبقيت واجبة الغسل. ولو كانت «إلى»

(١) الأنعام: ٩٩.

(٢) يوسف: ٦٣.

(٣) الشورى: ٥٣.

(٤) فاطر: ١٠.

(٥) آل عمران: ٥٢.

(٦) النساء: ٢.

(٧) المائدة: ٦.

(٨) البقرة: ١٨٧.

(٩) آل عمران: ٥٢.

(١٠) النساء: ٢.

(١١) المائدة: ٦.

بمعنى «مَعَ»، لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى «مَعَ». وأنت لو قلت: «سرتُ إلى زيد» تريد: مع زيد؛ لم يجز؛ إذ لم يكن معروفاً في الاستعمال، ولذلك قال صاحب الكتاب: «وكونها بمعنى المصاحبة راجع إلى معنى الانتهاء»، فاعرفه.

فصل

[معاني «حَتَّى»]

قال صاحب الكتاب: «وَحَتَّى» في معناها، إلا أنها تُفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منه، لأن الفعل المَعْدِي بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، وذلك قولك: «أكلت السمكة حتى رأيتها»، و«نمت البارحة حتى الصباح»، ولا تقول: «حتى نصفها، أو ثلثها»، كما نقول: «إلى نصفها، وإلى ثلثها». ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتي «السمكة» و«البارحة»، فقد أكل الرأس، ونيم الصباح. ولا تدخل على مضمر، فتقول: «حتاه»، كما تقول: «إليه». وتكون عاطفة، ومبتدأ ما بعدها في نحو قول امرئ القيس [من الطويل]:

[سَرَنْتُ بِهِمْ حَتَّى نَكِلَ مَطِيَّهُمْ] وحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

ويجوز في مسألة «السمكة» الوجوه الثلاثة.



قال الشارح: اعلم أن «حَتَّى» من عوامل الأسماء الخافضة، وهي حروف كاللام لا تكون إلا حرفاً. ومعناها منتهى ابتداء الغاية بمنزلة «إلى»؛ ولذلك ذكرها بعدها، إلا أن «حَتَّى» تُدْخِلُ الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى، ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها، ينتهي الأمر به. فهي إذا خفضت، كمعناها إذا نُسِقَ بها. فـ«حتى» تُخَالِفُ «إلى» من هذه الجهة، وذلك قولك: «ضربت القوم حتى زيد»، و«دخلت البلاد حتى الكوفة»، و«أكلت السمكة حتى رأسها» فـ«زيد» مضروب كالقوم، و«الكوفة» مدخولة كالبلاد، و«السمكة» مأكولة جميعاً، أي: لم أبق منها شيئاً.

وهذا معنى قوله: «أكلت السمكة حتى رأيتها»، و«نمت البارحة حتى الصباح»... قد أكل الرأس، ونيم الصباح. وإنما وجب أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها من قبل أن معناها أن تستعمل لاختصاص ما تقع عليه: إما لرفعته، أو دناءته، كقولك: «ضربت القوم»، فالقوم عند من تخاطبه معروفون، وفيهم رفيع وذنيء. فإذا قلت: «ضربت القوم حتى زيد»، فلا بد من أن يكون «زيد» إما أرفعهم، أو أدناهم، لتدل بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء، أو الوضعاء. فإن لم يكن زيد هذه صفته، لم يكن لذكره فائدة، إذ

كان قولك: «ضربت القوم» يشتمل على «زيد» وغيره، فلما كان ذِكْرُ «زيد» يفيد ما ذكرناه، وجب أن يكون داخلًا في حكم ما قبله، وأن يكون بعضًا مما قبله، فيُستدلّ بذكره أن الفعل قد عمّ الجميع، ولذلك لا تقول: «ضربت الرجال حتى النساء»؛ لأن النساء ليست من جنس الرجال، فلا يتوهم دخولهنّ مع الرجال. وإنما يذكر بعد «حتى» ما يشتمل عليه لفظ الأوّل. ويجوز أن لا يقع فيه الفعل لرفعته أو دئاعته، فينبّه بـ«حتى» أنه قد انتهى الأمر إليه.

وربما استعملت غايةً، ينتهي الأمر عندها كما تكون «إلى» كذلك، وذلك نحو قولك: «إنّ فلانًا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر»، والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز فيه على هذا إلّا الجزّ؛ لأن معنى العطف قد زال؛ لاستعمالها استعمال «إلى»، و«إلى» لا تكون عاطفة، فلا يجوز أن ينتصب «يوم الفطر» لأنه لم يَصْغُ، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها، نحو قولك: «قام القوم حتى الليل»، والتأويل: قام القوم اليوم حتى الليل، فعلى هذا إذا قلت: «نمتُ البارحة حتى الصباح»، لم يلزمه نومُ الصباح، لأنه ليس من جنسه، ولا جزءاً منه.

قال: ولا تدخل على مضمر، ولا تقول: «حتّاه»، ولا: «حتّاك». قال سيبويه^(١): استغنوا عن الإضمار في «حتى» بقولهم: «دَعُ حَتَّى ذاك»، وبالإضمار في «إلى»، كقولهم: «دَعُ إِلَيْهِ»؛ لأن المعنى واحد. يريد: إلى ذلك. فذلك اسمٌ مبهمٌ، وإنما يُذكر مثل ذلك إذا ظنّ المتكلّم أن المخاطب قد عرف من يَغْنِي، كما يكون المضمر كذلك. ولذلك لا يرى سيبويه الإضمار مع كاف التشبيه، ولا مع «مُدَّ»، ولا بجيز «كَّه»، ولا «كي». قال: استغنوا عن ذلك بـ«مِثْلُهُ»، و«مِثْلِي»، وعن «مُدَّ»، بـ«مُدَّ ذاك». هذا رأي سيبويه، وكان أبو العباس المبرّد يرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر في هذا الباب، ولا يمنع منها، ويقول إذا كان بعد «حتى» منصوبًا: «إِيّاه»^(٢)، وإذا كان مرفوعًا: «حتى هو»، وإذا كان مجرورًا: «حتّاه»، و«حتّاك». ويقول في «منذ ذلك»، إذا كان ما بعدها مرفوعًا: «مُدَّ هو» وإذا كان مجرورًا: «مُدَّه»، و«مُنْذُك». والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لموافقة كلام العرب. وربما جاء في الشعر بعض ذلك مضمرًا، نحو قوله [من الرجز]:

١٠٦٧ - [خَلَى الدُّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبًا] وَأُمُّ أَوْعَالٍ كُنْهًا أَوْ أَقْرَبًا

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٣. (٢) أي: حتى إيّاه.

١٠٦٧ - التخرّيج: الرجز للمعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥؛ والكتاب ٢/ ٣٨٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٢١٢؛ والمقاصد النحرية ٣/ ٢٥٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦.

أنشده سيبويه للعجاج، وهو ضرورة.

واعلم أنهم قد اختلفوا في الخافض لما بعد «حَتَّى» في الغاية^(١)، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الخفض بـ«حَتَّى»، وهي عندهما حرف من حروف الجز بمنزلة اللام، وذهب الكسائي إلى أن خفض ما بعدها بإضمار «إلى»؛ لأنها نفسها نص على ذلك في قوله تعالى: «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(٢)، فقال: إن الخفض بـ«إلى» المضمر.

وقال الفراء: «حَتَّى» من عوامل الأفعال مجراها مجرى «كُنِيَ»، و«أَنْ»، وليس عملها لازماً في الأفعال، ألا تراك تقول: «سرتُ حتى أدخلها»، و«وقعتُ حتى وصلتُ إلى كذا» فلا تعمل لهن شيئا؟ ثُمَّ لَمَّا نابت عن «إلى»، خفضت الأسماء لنيابتها وقيامها مقام «إلى». وهو قول واو فيه بُعد؛ لأنه يؤدي إلى إبطال معنى «حَتَّى». وذلك أن باب «حَتَّى» في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها وداخلاً في حكمه مما يُستبعد وجوده في العادة، كقولنا: «قاتلتُ السباع حتى الأسود»، فقتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره، وكذلك «اجترأ عليّ الناس حتى الصبيان»؛ لأن اجترأ الصبيان أبعد في النفوس من اجترأ غيرهم، ولو جعلنا مكان «حَتَّى» «إلى»؛ لَمَّا أَدَّى هذا المعنى.

فإن قيل: ولم قلتُ إن «حَتَّى» هي الخافضة بنفسها؟ قيل: لظهور الخفض بعدها في نحو «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(٣). ولم تقم الدلالة على تقدير عامل غيرها، فكانت هي العاملة. ومما يؤكد ذلك قولهم: «حَتَّى؟» وأما كونها عاطفة، فنحو قولك: «قام القوم حتى زيد»، أي: وزيد، و«رأيت القوم حتى زيداً»، و«مررت بالقوم حتى زيداً»، أجروها في ذلك مجرى الواو.

= اللغة: الذنابات: اسم موضع. شمالاً: ناحية الشمال. كثباً: قريباً. أم أوعال: اسم هضبة. كها: مثلها.

المعنى: واصفاً حمار وحش هرب جاعلاً الذنابات إلى شماله، وأم أوعال مثلها في البعد أو أقرب. الإعراب: «خلى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الذنابات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «شمالاً»: ظرف مكان منصوب متعلق بـ«خلى». «كثباً»: نعت «شمالاً» منصوب. «وأم»: الواو: حالية، و«أم»: مبتدأ مرفوع بالضم، وهو مضاف وخبره محذوف. «أوعال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كها»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أم أوعال» محذوف. «أو»: حرف عطف. «أقرباً»: معطوف على الضمير المجرور، مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

وجملة «خلى» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «أم أوعال...»: حالية محلها نصب. والشاهد فيه قوله: «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير المتصل «ها» تشبيهاً بـ«مثل»، لأنها في معنى «مثل». ومن شأن الكاف أن تجز الاسم الظاهر والضمير المنفصل، عند بعض النحاة، والذي حصل هنا هو للضرورة.

(١) انظر المسألة الثالثة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٥٩٧ - ٦٠٢.

فإن قيل: ولم قلت: إن أصلها الغاية، وإنها في العطف محمولة على الواو؟
 فالجواب: إنما قلنا إن أصلها الجز؛ لأنها لما كانت عاطفة، لم تخرج عن معنى الغاية.
 ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني القوم حتى زيد» بالخفض؛ فزيد بعض القوم، ولو جعلت
 «حتى» عاطفة؛ لم يجز أن يكون الذي بعدها إلّا بعضاً للذي قبلها. وهذا الحكم تقتضيه
 «حتى» من حيث كانت غاية على ما تقدّم بيانه. ولو كان أصلها العطف، لجاز أن يكون
 الذي بعدها من غير نوع ما قبلها، كما تكون الواو كذلك. ألا ترى أنه يجوز أن تقول:
 «جاءني زيد وعمرو»، ولا يجوز أن تقول: «جاءني زيد حتى عمرو»، كما لا يجوز ذلك
 في الخفض، فدلّ ما ذكرناه على أن أصلها الغاية.

فإن قيل: فمن أين أشبهت «حتى» الواو حتى حُمِلت عليها؟ قيل: لأن أصل
 «حتى»، إذا كانت غاية، أن يكون ما بعدها داخلياً في حكم ما قبلها، كقولك: «ضربتُ
 القوم حتى زيداً»^(١)، فـ«زيد» مضروب مع القوم كما يكون ذلك في قولك: «ضربتُ
 القوم وزيداً». فلما اشتركا فيما ذكرنا، حُمِلت على الواو.

وأما القسم الثالث: فإن تكون حرفاً من حروف الابتداء ليستأنف بعدها الكلام،
 ويُقَطَّع عما قبله كما يستأنف بعد «أما»، و«إذا» التي للمفاجأة، و«إنّما»، و«كأنّما»،
 ونحوها من حروف الابتداء، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، من نحو
 قولك: «سَرَحْتُ القومَ حتى زيدٌ مُسَرَّحٌ» و«أجلستُ القومَ حتى زيدٌ جالسٌ». قال جرير
 [من الطويل]:

١٠٦٨ - فما زالتِ القَتْلَى تَمْجُ دِماءَها بدِجْلَةٍ حَتَّى ماء دجلة أشْكَلُ

(١) في الطبعين «زيد»، بالجز، وهذا خطأ.

١٠٦٨ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٣؛ والأزهية ص ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٥٢؛
 وخزانة الأدب ٩/٤٧٧، ٤٧٩؛ والدرر ٤/٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٧٧؛ واللمع ص ١٦٣؛
 والمقاصد النحوية ٤/٣٨٦؛ وللأخطل في الحيوان ٥/٣٣٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٦٧؛
 والدرر ٤/١١٢؛ وشرح الأشموني ٣/٥٦٢؛ ولسان العرب ١١/٣٥٧ (شكل)؛ وجمع الهوامع ١/
 ٢٤٨، ٢٤٤.

اللغة: تمج: ترمي وتلفظ. دجلة: نهر معروف في شمال سوريا والعراق. أشكل: صار أحمر.
 المعنى: لشدة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمراً لكثرة الدماء
 المنصبة فيه.

الإعراب: «فما»: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية. «زالت»: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيت.
 «القتلى»: اسم «ما زالت» مرفوع بضمة مقدرة على الألف. «تمج»: فعل مضارع مرفوع بالضمة،
 والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «دماءها»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل
 في محل جرّ بالإضافة. «بدجلة»: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من
 الصرف، متعلقان بـ «تمج». «حتى ماء»: «حتى»: حرف ابتداء، «ماء»: مبتدأ مرفوع بالضمة. =

فقوله: «ماء» رفعً بالابتداء، و«أشكل» الخبر، وقال الفرزدق [من الطويل]:

١٠٦٩ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَن أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

والمراد: يسبني الناس حتى كليب تسبني، فوقع بعدها المبتدأ والخبر، وأما البيت الذي أنشده، وهو [من الطويل]:

سَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى يَكُلُ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ^(١)

البيت لامرئ القيس، والشاهد فيه قوله: «وحتى الجياد ما يقدن بأرسان» ف«حتى» حرف ابتداء، ألا ترى أنها ليست حرف خفض لوقوع المرفوع بعدها. وليست حرف عطف لدخول حرف العطف عليها، وهو الواو، فكانت قسمًا ثالثًا. ولذلك وقع بعدها

= «دجلة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «أشكل»: خبر (ماء) مرفوع بالضمّة.

جمله «فما زالت القتلى تمج»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجمله «تمج»: في محلّ نصب خبر لما زالت. وجمله «ماء دجلة أشكل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «حتى ماء» حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء، يُستأنف بعدها الكلام بجمله اسمية. وقد أفادت «حتى» الابتدائية، في هذا الموضع، معنى التعظيم والمبالغة.

١٠٦٩ - التخرّيج: البيت للفرزدق في ديوانه ٤١٩/١؛ وخزانة الأدب ٥/٤١٤، ٩/٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨؛ والدرر ٤/١١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٢، ٣٧٨؛ والكتاب ٣/١٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨١؛ والمقضب ٢/٤١؛ وجمع الهوامع ٢/٢٤.

اللغة: كليب: قبيلة عربية. نهشل ومجاشع: جدّا قبيلتين عربيتين. المعنى: يا للعجب، تصوّروا أن قبيلة كليب تشتمني وتهجونني، أتراها اعتقدت أن مكانتها عالية، وأنها تنتمي إلى نهشل أو مجاشع؟!

الإعراب: «فيا»: الفاء: استئنافية، «يا»: حرف نداء وندبة وتفتّح. «عجبًا»: مفعول مطلق، لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، بتقدير: «فيا نفس اعجبي عجبًا». «حتى كليب»: «حتى»: حرف ابتداء، «كليب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «تسبني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. «أباهَا»: اسم «كأن» منصوب بالآلف لأنّه من الأسماء الّنة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «نهشل»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. «أو مجاشع»: «أو»: حرف عطف، «مجاشع»: معطوف على «نهشل» مرفوع مثله بالضمّة.

جمله «فيا نفس»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «اعجبي عجبًا». وجمله «كليب تسبني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجمله «تسبني»: في محلّ رفع خبر «كليب». وجمله «كأن أباهَا نهشل»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «حتى كليب» حيث جاءت «حتى» ابتدائية، وما بعدها جملة اسمية، استأنف الكلام بها. وقد أفادت «حتى» الابتدائية معنى التحقير.

المبتدأ والخبر، ولم تعمل فيما بعدها. والمعنى أنه يسري بأصحابه حتى يكمل المطني، وينقطع الخيل وتُجهد، فلا تحتاج إلى أوسان. فـ«حَتَّى» هذه يقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. فأما المبتدأ والخبر فقد ذُكر، وأما الفعل فقد يكون مرفوعاً ومنصوباً، فإذا نصبته، كانت حرف جرٍّ بمنزلة «إلى»، وانتصابُ الفعل بعدها بإضمارِ «أَنْ»، فإذا قلت: «سرت حتى أدخلها»، فالتقدير: حتى أن أدخلها، فـ«أدخلها» منصوب بتقديرِ «أَنْ» المضمرة، و«أَنْ» والفعلُ في تأويل المصدر، والمعنى: حتى دخولها، فـ«حَتَّى» وما بعدها في موضع نصب بالفعل المتقدم. وإذا ارتفع ما بعدها، كانت حرف ابتداء تقطع ما بعدها عما قبلها على ما تقدّم. وقد أنشدوا بيتاً جمعوا فيه الباب أجمع، وهو [من الكامل]:

١٠٧٠- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى تَغْلِبَهُ أَلْفَاهَا

١٠٧٠ - التخرّيج: البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤؛ والدور ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والكتاب ١/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدياء ١٩/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥؛ والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢؛ والدور ٦/ ١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٤؛ ووصف المباني ص ١٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ وجمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦.

اللغة: هذا البيت في قصّة المتلمس الذي غضب عليه عمرو بن هند فسيّره هو وطرفة إلى عامله في البحرين مزودين بكتابين فيهما الأمر بقتلها. . . ولما اقترأ المتلمس كتابه، وعلم ما فيه، رمى به في نهر الحيرة. والمعنى أنه ألقى الكتاب والزاد حتى النعل ألقاها أيضاً.

الإعراب: «ألقى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف للتّعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «الصحيفة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كي»: حرف مصدرية ونصب. «يخفف»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «كي» وما بعدها في محلّ جر بحرف جر محذوف هو اللام، والجار والمجرور متعلّقان بـ(ألقى). «وحله»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «والزاد»: الواو: حرف عطف، «الزاد»: معطوف على «الصحيفة» منصوب بالفتحة. «حتى»: حرف ابتداء وعطف. «نعله»: مبتدأ مرفوع بالضمة، خبره جملة «ألقاها»، أو اسم معطوف على «الزاد» منصوب، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «ألقاها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف للتّعذر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

جملة «ألقى الصحيفة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ألقاها» الفعلية: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتى» ثلاثة وجوه: الرفع على الابتداء، و«ألقاها» خبره. والجزء على أنّ «حتى» حرف جرٍّ بمعنى «إلى». والنصب على العطف بـ«حتى».

يروى برفع «النعل» ونصبها وجرّها. فَمَنْ جرّها، جعلها غايةً، وكان «أَلْقَاهَا» تأكيداً، لأن ما بعد «حتى» يكون داخلاً فيما قبلها، فيصير «أَلْقَاهَا» حينئذ تأكيداً؛ لأنه مستغنى عنه. وأما من رفع «النعل» فبالابتداء، و«أَلْقَاهَا» الخبر، فهو معتمد الفائدة. وأما من نصب «النعل»، فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون «حتى» حرف عطف بمعنى الواو، عطف «النعل» على الزاد، وكان «أَلْقَاهَا» أيضاً تأكيداً مستغنى عنه.

والآخر: أن تكون «حتى» أيضاً حرف ابتداء تقطع الكلام عما قبله، وتنصب الفعل بإضمار فعل دل عليه «أَلْقَاهَا»، كأنه قال: «حتى ألقى نعله أَلْقَاهَا»، على حدّ «زيداً ضربته».

ومثله مسألة «السمة» إذا قلت: «أكلت السمكة حتى رأسها»، جاز في «الرأس» ثلاثة أوجه: الجرّ على الغاية، والنصب على العطف، والرفع على الابتداء. وفي الأوجه الثلاثة: الرأس مأكول. أما في الجرّ فلأن ما بعد «حتى» في الغاية يكون داخلاً في حكم الأول. وأما النصب، فلأنه معطوف على «السمة»، وهي مأكولة، فكان مأكولاً مثلاً. وأما الرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: رأسها مأكول، وساغ حذفه للدلالة «أكلت» عليه.

فصل

[معنى «في»]

قال صاحب الكتاب: و«في» معناها الظرفية، كقولك: «زيد في أرضه»، و«الرُكُضُ في الميدان»، ومنه «نظر في الكتاب»، و«سعى في الحاجة». وقولهم في قول الله تعالى: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾^(١): إنها بمعنى «على» غمل على الظاهر، والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظرف فيه.

قال الشارح: أما «في»، فمعناها الظرفية والوعاء، نحو قولك: «الماء في الكأس»، و«فلان في البيت»، إنما المراد أن البيت قد حواه، وكذلك الكأس. وكذلك «زيد في أرضه»، و«الرُكُضُ في الميدان»، هذا هو الأصل فيها، وقد يتسع فيها، فيقال: «في فلان غيب»، و«في يدي دار»، جعلت الرجل مكاناً للعب يحتويه مجازاً أو تشبيهاً. ألا ترى

= ورد الوجه الثالث بأن المعطوف بـ«حتى» لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه، و«النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته. وأجيب بأن البيت مؤوّل والتقدير: «ألقى ما ينقله حتى نعله»، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة.

أن «الرجل» ليس مكانًا للعيب في الحقيقة، ولا اليد مكانًا للدار. ونقول: «أتيت به» عَتَقُوا شَبَابَهُ، وفي أمره ونَهْيِهِ، فهو تشبيه، وتمثيل، أي: هذه الأمور قد أحاطت به.

وكذلك: «نَظَرُ فِي الْكِتَابِ»، و«سَعَى فِي الْحَاجَةِ»، جعل «الكتاب» مكانًا لنَظَرِهِ، و«الحاجة» مكانًا لِسَعْيِهِ، إذ كان مختصًا بها. ومن ذلك قولهم: «في هذا الأمر شكٌّ»، جعل «الأمر» كالمكان لاشتماله على الشك. ومنه قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾^(١) راجع إلى ما ذكرنا، أي: شكٌ مختصٌّ به، وإنما أخرج على طريق البلاغة هذا المخرج، فكأنه قيل: «أفي صفاته شكٌّ؟» ثم أُلغيت الصفات للإيجاز. وإنما قلنا هذا، لأنه لا يجوز عليه سبحانه تشبيه لا حقيقة، ولا بلاغة، ولهذا كان على تقدير: أفي صفاته الدالة عليه شكٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَواتُكُمْ فِي جُدُوعٍ أَلْتَمَلُ﴾^(٢)، فليست في معنى «على» على ما يظنه من لا تحقيق عنده، وإنما لما كان الصلب^(٣) بمعنى الاستقرار والتمكّن، عُذِيَ بـ«في» كما يُعذَى الاستقرار، فكما يُقال: «تمكّن في الشجرة»، كذلك ما هو في معناه، نحو قول الشاعر [من الكامل]:

١٠٧١- بَطَلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَخَةٍ يُحْذَى نَعَالُ السُّبُتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

(١) إبراهيم: ١٠. (٢) طه: ٧١.

(٣) في طبعة ليبزغ: «وإنما كان الصلب» وفي الطبعة المصرية: «ولما كان الصلب».. ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

١٠٧١ - التخریج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٢؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٦؛ والأزهية ص ٢٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥، ٤٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩؛ والمنصف ٣/ ١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢؛ ورصف المباني ص ٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢.

اللغة: السرخة: الشجرة العظيمة العالية. يحذى: يلبس حذاء. السبت: الجلد المذبوغ بالقرظ؛ والقرظ ورق شجر السَلَم يُدبغ به الأدم.

المعنى: إنه بطل صنديد، عظيم الجسم، ثيابه صغيرة قياسًا على علو همته، كأنها معلقة على شجرة، يلبس النعال الجلدية المذبوغة بالقرظ (أي هو غني من الأشراف)، لا مثل له.

الإعراب: «بطل»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف، بتقدير: (هو بطل). «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. «ثيابه»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «في سرخة»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «كأن» المحذوف، بتقدير: (كأن ثيابه معلقة في سرخة). «يُحذى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «نعال»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «السبت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «بتوام»: الباء: حرف جرّ زائد، «توام»: مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

جملة «هو بطل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأن ثيابه...»: في محلّ رفع صفة لـ«بطل». وجملة «يُحذى»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ«بطل».

لأنه قد عُلِمَ أَنَّ الشجرة لَا تُشَقُّ، وتُستودع الثياب، وإنما المراد استقرارها في سرحه، فهو من قبيل الفعلين: أحدهما في معنى الآخر. والسرحة واحدة السرح، وهو الشجر العظام الطوال. ومثله قول امرأة من العرب [من الطويل]:

١٠٧٢- وَنَحْنُ ضَلَبْنَا النَّاسَ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ وَلَا عَطِبْتُ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا^(١)

فصل

[معاني الباء]

قال صاحب الكتاب: و«الباء» معناها الإلصاق، كقولك: «به داء»، أي: التَّصَقَّ به، وخامره، و«مررت به» وإِذْ عَلَى الاتِّسَاعِ، والمعنى: التصق مُروري بموضع يقرب منه. ويدخلها معنى الاستعانة في نحو: «كُتِبْتُ بِالْقَلَمِ»، و«نَجَرْتُ بِالْقَدُومِ»، و«تَوَفَّقِي اللَّهُ حَاجَتِي»، و«يَقْلَانِ أَضْبُتُ الْغُرُضَ»، ومعنى المصاحبة في نحو: «خَرَجَ بِغَشِيرَتِهِ»، و«دَخَلَ عَلَيْهِ بَثْيَابِ السَّفَرِ»، و«اشْتَرَى الْفَرَسَ بِسَرْجِهِ وَلِجَامِهِ».

قال الشارح: اعلم أن الباء أيضًا من حروف الجر، نحو: «مررت بزيد»، و«ظفرت

= وجملة «ليس يتوأم»: في محل رفع صفة ثالثة.

والشاهد فيه قوله: «في سرحه» حيث قيل إن (في) بمعنى (على). والرضي يرى أنها للظرفية، لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعًا لها.

١٠٧٢- التخریج: البيت لسويد بن أبي كاهل في الأزهية ص ٢٦٨؛ وشرح شواهد المغني ٤٧٩/١؛ ولسان العرب ٢٧٧/٣ (عبد)، ١١٥/٦ (شمس)؛ ولا امرأة من العرب في الخصائص ٣١٣/٢؛ ولسان العرب ١٦٨/١٥ (فيا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٦؛ ووصف المباني ص ٣٨٩؛ والمقنضب ٣١٩/٢. اللغة: عطبت: هلكت.

المعنى: ونحن القادرون على صلب من نريد على ساق النخلة ولم تهلك قبيلة شيبان إلا بمقطوع الأنف. الإعراب: «ونحن»: الواو: بحسب ما قبلها، و«نحن»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «صلبنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «الناس»: مفعول به منصوب بالفتحة. «في جلع»: جار ومجرور متعلقان بـ«صلبنا». «نخلة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو: استئنافية، «لا»: نافية. «عطبت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «شيبان»: فاعل مرفوع بالضم. «إلا»: حرف حصر. «بأجدع»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه منوع من الصرف، متعلقان بـ«عطس». والألف: للإطلاق.

وجملة «نحن صلبنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «صلبنا»: في محل رفع خبر «نحن». وجملة «ولا عطبت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ونحن صلبنا الناس في جذع نخلة» حيث عذَى «الصُّلْبُ» بـ«في» لتضمينه معنى «الاستقرار».

(١) في الطبعيتين: «بأجدع»، وهذا تحريف.

بخالدٍ» وهي مكسورة، وكان حقها الفتح؛ لأن كل حرف مفرد يقع في أول الكلمة حقاً أن يكون مفتوحاً، إذ الفتحة أخف الحركات، نحو: واو العطف، وفائه، إلا أنهم كسروا باء الجرّ حملاً لها على لام الجرّ، لاجتماعهما في عمل الجز، ولزوم كل واحد منهما الحرفية بخلاف ما يكون حرفاً واسماً، وكونهما من حروف الدلالة.

ويسمونها مرةً حرف إلصاق، ومرةً حرف استعانة، ومرةً حرف إضافة.

فأما الإلصاق، فنحو قولك: «أمسكتُ زيداً» ويحتمل أن تكون باشرته نفسه، ويحتمل أن تكون منعته من التصرف من غير مباشرة له، فإذا قلت: «أمسكتُ بزيد»؛ فقد أعلمت أنك باشرته بنفسك.

وأما الاستعانة، فنحو قولك: «ضربته بالسيف»، و«كتبت بالقلم»، و«نجرت بالقدوم»، و«توفيق الله حجت». استعنت بهذه الأشياء على هذه الأفعال.

وأما الإضافة، فنحو قولك: «مررت بزيد»، أضفت مرورك إلى زيد بالباء، كما أنك إذا قلت: «عجبت من بكر»، أضفت عجبك منه إليه بـ«من».

واللازم لمعناها الإلصاق، وهو تعليق الشيء بالشيء، فإذا قلت: «مررت بزيد»، فقد علقت المرور به، فـ«زيد» متعلقُ المرور. وذلك على ثلاثة أوجه: اختصاص الشيء بالشيء، وعمل الشيء بالشيء، واتصال الشيء بالشيء. فتعليق الذكر بالمذكور الغائب تعليق اختصاص، وتعليق الفعل بالقدرة أو الآلة تعليق عمل وصل إليه بذلك الشيء. فعلى هذا يجري أمرُ الباب. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾^(١)، فالمعنى: من يريد أمراً من الأمور بالإلحاد، أي: بميل عنه، ثم قال: بظلم، فبين أن ذلك الإلحاد الذي قد يكون بظلم، وغير ظلم إذا وقع، فهذا حكمه. فالباء الأولى على تقدير عمل الشيء بالشيء، والثانية على تقدير تخصيص الشيء بالشيء. وإنما قلنا: إن الأولى على تقدير عمل الشيء بالشيء من أجل أن الإلحاد فيه هو العمل الذي دلّ على النهي عنه، إلا أنه أخرج مخرج ما أضيف إليه مما هو غيره من أجل أنه على خلاف معناه.

وأما كونها بمعنى المصاحبة، ففي قولهم: «خرج بعشيرته»، و«دخل عليه بتياب السفر»، و«اشتري الفرس بسرجه ولجامه»، والتقدير: خرج وعشيرته معه. فهي جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال، والمعنى: مُصاحباً بعشيرته. فلما كان المعنى يعود إلى ذلك؛ لقبوا الباء بالمصاحبة، وكذلك «دخل بتياب السفر»، و«اشتري الفرس بسرجه ولجامه»، أي: وتياب السفر عليه، والسرّج واللجام معه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تُثَبِّتُ بِالذَّهْنِ﴾^(٢) في قول المحققين من أصحابنا، وتأويله: تُثَبِّت ما تُثَبِّت، والذهن فيه، فهو

(١) الحج: ٢٥.

(٢) المؤمنون: ٢٠. وهي قراءة، وقد تقدّم تخريجها.

كقولك: «خرج بشيابه». ونحوه قول الشاعر أنشدته الأصمعي [من المتقارب]:

١٠٧٣- وَمُسْتَلَّةٌ كَاسْتِنَانِ الْخُرُوفِ فِي قَدْ قَطَعَ الْحَبْلُ بِالْبُرُودِ
أي: ومروده فيه. والخروف: المهر له ستة أشهر أو سبعة.

فصل

[زيادة الباء]

قال صاحب الكتاب: وتكون مزيدة في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، وقوله: ﴿بِأَيْتِكُمُ الْفِتْنُ﴾^(٢)، وقوله [من البسيط]:

١٠٧٤- [هَلْ الْحَرَارُ لَا زِيَاةَ أَخْبِرَةً] سُودُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

١٠٧٣- التخريج: البيت بلا نسبة في رصف المباني ص ١٤٥؛ وصر صناعة الإعراب ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٢/ ٩٥ (بنت)، ٩/ ٦٦ (خرف)؛ والمحتسب ٢/ ٨٨.

اللغة والمعنى: المستنة: الجارية في نشاط في جهة واحدة، يقال: استن الحصان: جرى في نشاطه على سنه في جهة واحدة. المروود: الوند.

أي أنها نشيطة كنشاط مهر جامع قطع الحبل واقتلع الوند معه.

الإعراب: «ومستنة»: الواو، واو رب، «مستنة»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «كاستنان»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل رفع صفة للمستنة، وهو مضاف، «استنان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الخروف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «قطع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الحبل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بالمروود»: جاز ومجرور متعلقان بـ«قطع».

وجملة «ومستنة مع خبرها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «قطع»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «بالمروود» حيث أفادت «الباء» معنى المصاحبة فالحبل لا يقطع بالوند، بل المعنى أنه قطع الحبل ومروده مصاحبه، أي: معلق فيه.

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) القلم: ٦.

١٠٧٤- التخريج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٢٢؛ وأدب الكاتب ص ٥٢١؛ ولسان العرب ٤/ ٣٨٦

٣٨٦ (سور)؛ والمعاني الكبير ص ١١٣٨؛ وللفثال الكلاني في ديوانه ص ٥٣؛ وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب ٩/ ١٠٧، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٨٣، ٥١٠، ٨٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٩١، ٣٣٦؛ ولسان العرب ١/ ١٢٨ (قرأ)؛ ٣/ ٣٨٩ (لحد)، ١١/ ٥٤٧ (قتل)، ١٢/ ٢٦٤ (زعم)؛ ومجالس نعلب ص ٣٦٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٤٤.

اللغة: الحرائر: جمع حرة وهي السيدة الشريفة. ربات أخمرة: صاحبات أخمرة، وهي جمع خمار (غطاء رأس المرأة). المحاجر: جمع محجر وهو ما يتحرك من العيين. السور: جمع سورة وهي الجزء المعروف من القرآن الكريم.

وفي المرفوع، كقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١)، و«بخسبك زيد»، وقول امرئ القيس [من الطويل]:

١٠٧٥- أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنْ أَمْرًا الْقَيْسَ بِنَ تَمْلِكَ بِنَقَرًا

= المعنى: أنهن سيدات شريفات يقرآن سور القرآن الكريم، ولن بجوار يشدن رؤوسهن بأغطينها بسبب العمل، ولا يقرآن القرآن.

الإعراب: «هن»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «الحرائر»: خبر مرفوع بالضمّة. «لا ربات»: «لا»: حرف عطف، «ربات»: معطوف على «الحرائر» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «أخمرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سود»: خبر ثان مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «المحاجر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: حرف نفي. «يقرآن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بالسور»: الباء: حرف جر زائد، و«السور»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الراء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الكسر المناسبة لحرف الجر الزائد.

وجملة «هن الحرائر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يقرآن»: في محل رفع خبر ثالث. والشاهد فيه قوله: «لا يقرآن بالسور» حيث زاد حرف الجر في الاسم المنصوب «السور»، فالأصل «لا يقرآن السور».

(١) الرعد: ٤٣، والإسراء: ٩٦.

١٠٧٥ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧؛ والخصائص ١/ ٣٣٥؛ وسمط اللآلي ص ٤٠؛ ولسان العرب ٤/ ٧٥ (بقر)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)؛ والمنصف ١/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٠.

اللغة: جمّة: كثيرة. بيقر الرجل: هاجر من أرض إلى أرض، وخضه بعضهم بالهجرة إلى العراق، وبعضهم إلى الشام.

المعنى: أتراها أخبرت أن امرأ القيس بن تملك هاجر إلى الشام؟! بالرغم من مصائب الدهر الكثيرة. الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «هل»: حرف استفهام. «أتاهَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «والحوادث»: الوار: حالية، و«الحوادث»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «جمّة»: خبر مرفوع بالضمّة. «بأن»: الباء: حرف جر زائد، و«أن»: حرف مشبّه بالفعل. «امراً»: اسم «أن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «القيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «تملك»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «بيقرا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه فاعل «أتاهَا».

وجملة «أتاهَا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الحوادث جمّة»: في محل نصب حال. وجملة «بيقر»: في محل رفع خبر «أن».

والشاهد فيه قوله: «بأن امرأ القيس بيقر» حيث زاد الباء في المصدر المنسبك من «أن» واسمها وخبرها، الذي هو في محل رفع على أنه فاعل الفعل «أتاهَا». وهذه الزيادة من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه.

قال الشارح: قد تزداد الباء في الكلام، والمراد بقولنا: «تزداد» أنها تجيء توكيداً، ولم تُخلِث معنى من المعاني المذكورة، كما أن «ما» في قوله تعالى: ﴿فَمَا تَقْضِيهِمْ﴾^(١)، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٢) و﴿مِنْ خَطَايَاهُمْ﴾^(٣) كذلك. وتقديره: فبثقتهم، وعن قليل، ومن خطاياهم. وجعل الأمر أن الباء قد زيدت في مواضع مخصوصة، وذلك مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول، وفي خبر «لَيْسَ»، و«ما» الحجازية. فأما زيادتها مع المبتدأ، ففي موضع واحد، وهو قولهم: «بخسبك أن تفعل الخير»، معناه: خسبك فعل الخير، فالجاء والمجرور في موضع رفع بالابتداء. قال الشاعر [من المتقارب]:

بخسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مفسر^(٤)

فقولك: «بخسبك» في موضع رفع بالابتداء، و«أن يعلموا» خبره، كأنه قال: «خسبك علمهم». ولا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف؛ فأما في غير الإيجاب، فقد جاء غير الباء. قالوا: «هل من رجل في الدار؟» و«هل لك من حاجة؟»، قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٥)؟ فالجاء والمجرور في موضع رفع بالابتداء.

وأما زيادتها مع الخبر، ففي موضع واحد أيضاً في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْقَلِبُ إِلَى سَيِّئَةٍ﴾^(٦). زعم أن المعنى: جزاء سيئة مثلاً، ودل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٧). ولا يبعد ذلك؛ لأن ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر، نحو لام الابتداء في قول بعضهم: «إن زيدا وجهه لحسن». وقد جاء في الشعر. قال [من الرجز]:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ^(٨)

وزيادة الباء في الخبر أقوى قياساً من زيادتها في المبتدأ نفسه، وذلك أن خبر المبتدأ يُشبه الفاعل من حيث كان مستقلاً بالمبتدأ، كما كان الفاعل مستقلاً بالفعل، والباء تزداد مع الفاعل على ما سنذكر، وكذلك يجوز دخولها على الخبر.

وأما زيادتها مع الفاعل، ففي موضعين: أحدهما: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٩)، والآخر: «أخمين به» في التعجب. قال الله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، وقال الشاعر [من الطويل]:

كفى الشئب والإسلام للمزء ناهياً^(١٠)

(١) النساء: ١٥٥.

(٢) الشورى: ٤٠.

(٣) التنبؤ: ١٢.

(٤) تقدم بالرقم ٤٧٦.

(٥) الرعد: ٤٣، والإسراء: ٩٦.

(٦) تقدم بالرقم ٣٣٩.

(١) النساء: ١٥٥.

(٢) المؤمنون: ٤٠.

(٣) التنبؤ: ١٢.

(٤) تقدم بالرقم ٣٤٠.

(٥) فاطر: ٣.

لَمَّا لَمْ يَأْتِ بِالْبَاءِ، رَفَعَ. وقد زيدت في التعجب، نحو قولك: «أَخِيْنُ بَزِيدُ»، وقوله تعالى: «أَتَعْبُدُونَ مَا يَصْنَعُونَ»^(١). وقد تقدّمت الدلالة على زيادتها فيه في فصل التعجب، وأمّا قول امرئ القيس [من الطويل]:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا... إلخ

فالشاهد فيه زيادة الباء مع الفاعل المرفوع المحلّ. والمراد أنّ امرأ القيس بيقر. يقال: بيقر الرجل. إذا أقام بالحضر، وترك قومه، وقيل: إذا ذهب إلى الشام، والمعنى ألا هل أتاهم ذهب امرئ القيس بن تملك. ومنه قول الآخر [من الوافر]:

١٠٧٦ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ

(١) مريم: ٣٨.

١٠٧٦ - التخرّيج: البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛ والدرر ١/١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٠؛ ولسان العرب ١٤/١٤ (أنى)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٥/٢٨١؛ والإنصاف ١/٣٠؛ والجنى الداني ص ٥٠؛ وجواهر الأدب ص ٥٠؛ وخزانة الأدب ٩/٥٢٤؛ والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/٨٧، ٢/٦٣١؛ وشرح الأشموني ١/١٦٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٤؛ والكتاب ٣/٣١٦؛ ولسان العرب ٥/٧٥ (قدر)، ١٤/٣٢٤ (رضي)، ٤٣٤ (نظي)، ١٥/٤٩٢ (يا)؛ والمحتسب ١/٦٧، ٢١٥؛ ومغني اللبيب ١/١٠٨، ٢/٣٨٧؛ والمقرب ١/٥٠، ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ٢/٥٣٧؛ والمنصف ٢/٨١، ١١٤، ١١٥؛ ومعجم الهوامع ١/٥٢.

اللغة: الأنباء: الأخبار. تنمي: تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

المعنى: يفخر الشاعر بشجاعته ويتساءل عما إذا عرف الناس ما فعل بلبل بني زياد التي استافها وباعها استيفاء لحقه، غير مبالي بما يُعرف عنهم من شجاعة وبأس.

الإعراب: «ألم»: الهمزة: للاستفهام، «لم»: حرف جزم. «يأتيك»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وأثبتت الباء لضرورة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى المفهوم من السياق والقرائن الأخرى، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «والأنباء»: الواو: حالية، «الأنباء»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «تنمي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بما»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يأتي». وذهب بعضهم إلى القول بأن الباء حرف جر زائد، و«ما»: فاعل، والتقدير: «ألم يأتيك الذي لاقته لبون بني زياد»، وفي رأينا الوجه الأول هو الأصوب. «لاقت»: فعل ماضٍ، والهاء: للتأنيث. «لبون»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «زياد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ألم يأتيك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «تنمي»: في محل رفع خبر للمبتدأ «الأنباء». وجملة «الأنباء تنمي»: في محل نصب حال.

وجملة «لاقت...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بما لاقته» حيث عدّ الباء زائدة.

الباء زائدة، والمراد: ما لاقت لبونُ بني زيادٍ. ويجوز أن يكون الفاعلُ في النية، والمراد: ألا هل أتاها الإنباءُ، فعلى هذا تكون الباء مزيدة مع المفعول.

وأما زيادتها مع خبر «لَيْسَ» مؤكدة للنفي، فنحو قولك: «ليس زيدٌ بقائم». وفي التنزيل: «لَيْسُوا بِكَافِرِينَ»^(١)، فالباء الأولى متعلقة باسم الفاعل، والثانية التي تصحب «لَيْسَ».

وأما زيادتها في خبر «ما» الحجازية، فنحو قولك: «ما عمروٌ بخارج». قال الله تعالى: «وَمَا هُمْ بِتَنَابُذَةٍ يُتَخَرِّجُونَ»^(٢) «وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ»^(٣)، والمعنى: مخرجين وغائبين، وليست متعلقة بشيء.

وأما زيادتها مع المفعول، وهو الأكثر، فقوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»^(٤)، فالباء فيه زائدة، والمعنى: لا تلقوا أيديكم. والذي يدل على زيادتها هنا قوله تعالى: «وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ يَنْبِذَ بِكُمْ»^(٥)، وقال سبحانه: «وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِي»^(٦). ألا نرى أن الفعل قد تعدى بنفسه من غير وساطة الباء. ومن ذلك «أَرْزَقَ بِأَنَّهُ اللَّهُ رَزَقَ»^(٧)، الباء زائدة لقوله تعالى: «وَيَسْأَلُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْقَائِمُ»^(٨) من غير باء. ويجوز أن تكون الباء في قوله تعالى: «تَبَّتْ الرُّمُوشُ»^(٩) زائدة، والمعنى: تنبت الدهن، فيكون «الدهن» المفعول، والباء على هذا زائدة، ومن جعلها في موضع الحال، فلا تكون زائدة، لأنها أحدثت معنى، فيكون المفعول محذوفاً، والمعنى تُنبت ما تُنبت أو ثمرة، ودُهنها فيها، فاعرفه.

فصل

[معنى اللام]

قال صاحب الكتاب^(١٠): واللام للاختصاص، كقولك: «المالُ لزيد»، و«السرجُ للداية»، و«جاءني أخٌ له، وابنٌ له»، وقد تقع مزيدة. قال الله تعالى: «رَدِّفْ لَكُمْ»^(١١).

قال الشارح: اعلم أن اللام من الحروف الجازة لا تكون إلا كذلك، وذلك نحو قولك: «المالُ لزيد»، و«الغلامُ لعمرو». وموضعها في الكلام الإضافة. ولها في الإضافة معنيان: المِلْكُ، والاستحقاق، وإنما قلنا المِلْكُ، والاستحقاق، لأنها قد تدخل على ما لا يُمْلِكُ، وما يملك، وذلك نحو قولك: «الدارُ لزيد»، فالمراد أنه يملك الدارَ، وكذلك

(١) الأنعام: ٨٩.

(٢) الحجر: ٤٨.

(٣) الانقطار: ١٦.

(٤) البقرة: ١٩٥.

(٥) النحل: ١٥.

(٦) ق: ٧.

(٧) الملق: ١٤.

(٨) النور: ٢٥.

(٩) المؤمنون: ٢٠.

(١٠) انظر: الكتاب ٢١٧/٤.

(١١) النمل: ٧٢.

«الغلام لعمرو»؛ لأنهما مما يُملَك. وتقول: «السرجُ للدابة»، و«الأخ لعمرو» فالمراد بذلك الاستحقاق بطريق الملابس. والمعنى بالاستحقاق: اختصاصه بذلك. ألا ترى أن «السرج» مختص بالدابة، وكذلك «الأخ» مختص بعمرو، إذ لا يصح ملُكُه. وقيل: أصل ذلك الاختصاص واستعمالها في الملك لما فيه من الاختصاص، لأن كل مالِك مختص بالمال. وقال بعضهم: معنى اللام الملك خاصة في الأسماء، وما ضارغ الملك في الأسماء، وغير الأسماء.

واللام أصل حروف الإضافة، لأن أخلص الإضافات وأصحبها إضافة الملك إلى المالك، وسائر الإضافات تضارع إضافة الملك، فالملك نحو: «المال لزيد»، وما ضارغ الملك مثل قولك: «اللجام للدابة»، و«الرأي لزيد» و«البياض للثلج»، وقولك في الفعل: «أكرمك لزيد»، فالمعنى أنك ملكته الإكرام، واعتقدت أنه ملك ذلك منك.

فأما اللام الداخلة على الأفعال الناصبة لها نحو: «جئت لأكرمك»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ^(١)﴾ و﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ^(٢)﴾، فإنها حرف الجز، وليست من خصائص الأفعال كلام الأمر وغيرها مما هو مختص بالأفعال. وحقيقة نصب الفعل بعدها إنما هو بـ«أن» مضمرة، والتقدير: جئتُك لأن أكرمك. و«أن» والفعل مصدر، وذلك المصدر في موضع خفض باللام، والجار والمجرور في موضع نصب بالفعل. ومعناها الاختصاص، والمراد أن مجيئه مختص بالإكرام، إذ كان سببه.

واعلم أن أصل هذه اللام أن تكون مفتوحة مع المُظهر؛ لأنها حرف يُضطر المتكلم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا، فحُزك بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، وبه يحصل الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه. وإنما كُسرت مع الظاهر؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: «إن هذا لزيد» إذا أردت أنه هو، و«إن هذا ليزيد» إذا أردت أنه يملكه؟

فإن قيل: الإعراب يفصل بينهما، إذ بخفض ما بعد لام الملك يُعَلَم أنه مملوك، ويرفع ما بعد لام التأكيد يعلم أنه هو؛ قيل: الإعراب لا اعتداد بفصله، فإنه قد يزول في الوقف، فيبقى الإلباس إلى حين الوصل، فأرادوا الفصل بينهما في جميع الأحوال، مع أن في الأسماء ما هو غير معرب، وفيها ما هو معرب، غير أنه يتعذر ظهور الإعراب في لامة لاعتلاله، وذلك قولك: «إن زيدًا لهذا». فـ«هذا» مبني لا إعراب فيه، فلولا كسر اللام وفتحها؛ لما عُرف الغرض، فلأنتبس فيما لا يظهر فيه الإعراب. ولذلك تقول: «إن الغلام ليعسى» إذا أردت أنه هو، و«إن الغلام ليعسى» إذا أردت أنه يملكه. فهذه اللام مكسورة مع الظاهر أبدًا لما ذكرناه من إرادة الفرق.

فأما مع المضممر، فلا تكون إلاً مفتوحةً، نحو قولك: «المالُ لكُ ولَهُ»، جاؤوا بها على الأصل ومقتضى القياس، وذلك لأمرين:

أحدهما: زوال اللبس مع المضممر؛ لأن صيغة المضممر المرفوع غير صيغة المضممر المجرور. ألا ترى أنك إذا أردت الملك؛ قلت: «هذا لك»، وإذا أردت التأكيد؛ قلت: «إن هذا لأنت». فلما كان لفظ المجرور غير لفظ المرفوع؛ اكتفوا في الفصل بنفس الصيغة.

الثاني: أنَّ الإضمار مما يرد الأشياء إلى أصولها في أكثر الأحوال، فلما كان الأصل في هذه اللام أن تكون مفتوحة؛ تركت هذه اللام الجارة مع المضممر مفتوحة. وقد شبه بعضهم المظهر بالمضممر، ففتح معه لام الجز، فقال: «المالُ لزيد» وقد قرأ سعيد بن جبني: «وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ»^(١) بفتح اللام، كأنه يردّها إلى أصلها، وهو الفتح. وحكى الكسائي عن أبي حزم المكلبي: «ما كنتُ لأتيناك» بفتح اللام، وربما كسروها مع المضممر تشبيهاً للمضممر بالمظهر. والأول أقيس؛ لأن فيه ردّاً إلى الأصل، وفي الثاني ردُّ أصل إلى فرع. وربما شُبّهت الباء باللام، فقيل: «بُء»، و«بَك»، فاعرفه.

فصل

[معنى «رَب» وأحكامها]

قال صاحب الكتاب: و«رَب» للتقليل، ومن خصائصها أن لا تدخل إلاً على نكرة ظاهرة، أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد، أو جملة، كقولك: «رَب رجلٍ جوادٍ»، و«رَب رجلٍ جاءني»، و«رَب رجلٍ أبوه كريم».



قال الشارح: «رَب» حرفٌ من حروف الخفض، ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض «كَمْ» في الخبر، لأن «كَمْ» الخبرية للتكثير، و«رَب» للتقليل. تقول: «رَب رجلٍ لقيته»، أي: ذلك قليلٌ. وهي تقع في جوابٍ من قال، أو قدّرت أنه قال: «ما لقيت رجلاً»، فقلت في جوابه: «رَب رجلٍ لقيته». قال أبو العباس المبرد: «رَب» تبيينٌ عما أوقعته عليه أنه قد كان، وليس بالكثير، ولذلك لا تقع إلاً على نكرة، إلاً أن الفرق بين «رَب» وبين «كَمْ» في الخبر أن «كَمْ» اسمٌ، و«رَب» حرفٌ. والذي يدلُّ على ذلك أمورٌ، منها: أن «كَمْ» يُخبر عنها، يقال: «كم رجلٍ أفضلُ منك»، فيكون «أفضل» خبراً عن «كَمْ»، كما يكون خبراً عن «زيد» إذا قلت: «زيدٌ أفضلُ منك». حكى ذلك يونس،

(١) إبراهيم: ٤٦. وقرأ الكسائي وابن محيصن ومجاهد وغيرهم: «لتزول». انظر: البحر المحيط ٥/٣٧، ٤٣٨؛ وتفسير الطبري ١٣/١٦١؛ وتفسير القرطبي ٩/٣٨٠؛ والكشاف ٢/٣٨٣؛ والنشر في الفراءات العشر ٢/٣٠٠؛ ومعجم الفراءات القرآنية ٣/٢٤٣.

وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه^(١) عنهما. ولا يجوز مثل ذلك في «رُبَّ». لا تقول: «رُبَّ رجل أفضل منك» على أن تجعل «أفضل» خبراً لـ «رُبَّ»، كما يكون خبراً لـ «كَمْ». ألا تراك تقول «كَمْ غلام لك ذاهبٌ»، و«كَمْ منهم شاهدٌ» فـ «ذاهبٌ»، و«شاهدٌ» خبران لـ «كَمْ». ولو نصبت «ذاهباً»، و«شاهدًا»، فقلت: «كَمْ غلام لك ذاهباً»؛ لم يتم الكلام، وكنت تفتقر إلى خبر. ولا يجوز في «رُبَّ» ذلك، لا تقول: «رُبَّ غلام لك ذاهبٌ»، و«لا رب رجل قائمٌ».

و«رُبَّ» حرفٌ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ «رُبَّ» معناه في غيره، كما أن معنى «مِنْ» في غيرها. فكما أنك إذا قلت: «خرجت من بغداد»؛ فقد دلَّت «مِنْ» على أن «بغداد» ابتداء غاية الخروج، فكذلك إذا قلت: «رُبَّ رجل يقول»؛ دلَّت «رُبَّ» على معنى التقليل في «الرجل» الذي يقول ذلك. وليست «كَمْ» كذلك، لأنها قد دلَّت على معنى في نفسها، وهو العدد.

ومنها أن «كَمْ» يُخَبَّر عنها، تقول: «كَمْ رجل أفضل منك»، فيكون «أفضل» خبراً عن «كَمْ»، كما يكون خبراً عن «زيد»، إذا قلت: «زيدٌ أفضل منك».

ومنها أن «كَمْ» يدخل عليها حرفُ الجز، فتقول: «بكَمْ رجل مررت»، ولا يجوز مثل ذلك في «رُبَّ». وبلي «كَمْ» الفعل، ولا يليه «رُبَّ»، فتقول: «كَمْ بلغ عطاؤك أخاك»، و«كَمْ جاءك رجلٌ»، ولا يجوز مثل ذلك في «رُبَّ».

ومن الدليل على كون «رُبَّ» حرفاً أنها تُوصِل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصالاً غيرها من حروف الجز، فتقول: «رُبَّ رجل عالم أدركت»، فـ «رُبَّ» أوصلت معنى الإدراك إلى «الرجل»، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى «زيد» في قولك: «مررت بزيد» قال سيبويه^(٢): إذا قلت: «رُبَّ رجل يقول ذاك»؛ فقد أضفت القول إلى «الرجل» بـ «رُبَّ». وإذا قال: «رُبَّ رجل ظريف»؛ فقد أضاف الظَرْفَ إلى «الرجل» بـ «رُبَّ». وهذا فيه نظر؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف يُغني عن الإضافة. وحروف الجز إنما توصل معاني الأفعال إلى معمولها لا معنى الصفة إلى الموصوف.

وقد ذهب الكسائي ومن تَابَعَه من الكوفيين^(٣) إلى أنَّ «رُبَّ» اسمٌ مثل «كَمْ»، واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون: «رُبَّ رجل ظريف» برفع «ظريف» على أنه خبرٌ عن «رُبَّ». وقالوا: إنها لا تكون إلا صدراً، وحروف الجز إنما تقع متوسطة؛

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٤٢١/١.

(٣) انظر المسألة الحادية والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين» ص ٨٣٢ - ٨٣٥.

لأنها لا يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء. والصواب ما بدأنا به، وهو مذهب البصريين، لما ذكرناه من الأدلة. وأما ما تعلّقوا به من قول بعض العرب: «رب رجلٍ ظريفٌ» برفع «ظريف»، فهو شاذ. قال ابن السراج: هو من قبيل الغلط والتشبيه، يريد التشبيه بـ«كَمْ». وأما كونها تقع أولاً في صدر الكلام، فليما نذكره بعد إن شاء الله.

ومما يؤيد كونها حرفاً أنها وقعت مبنيةً من غير عارضٍ عَرَضٍ، ولو كانت اسماً؛ لكانت معربةً، وكانت من قبيل «حُبٌّ»، و«ذَرٌّ» في الإعراب.

وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة؛ فلأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز. ألا ترى أن معنى قولك: «رب رجلٍ يقول ذلك»: قل من يقول ذلك من الرجال؟ فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها، ولأنها نظيرة «كَمْ» على ما سبق، إذ كانت «كَمْ» للتكثير، و«رُبَّ» للتقليل، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف.

واعلم أن هذه النكرة المخفوضة بـ«رُبَّ» إما أن تكون اسماً ظاهراً، أو مضمراً. فالظاهر نحو ما ذكرناه، وتلزمه الصفة. وهذه الصفة تكون بالمفرد نحو: «رب رجلٍ جواد»، و«رب رجلٍ عالم»، وبالجمله، فالجمله إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر فالجمله من الفعل والفاعل، نحو قولك: «رب رجلٍ لقيته»، فقولك: «لقيته» جملة من فعل وفاعل في موضع خفض على الصفة لـ«رجلٍ». وأما الجمله من المبتدأ والخبر، فقولك: «رب رجلٍ أبوه قائمٌ»، فـ«أبوه قائمٌ» مبتدأ وخبر في موضع جر على النعت لـ«رجلٍ».

وإنما لزم المجرور هنا الوصف؛ لأن المراد التقليل، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل، ألا ترى أن رجلاً جواذاً أقل من رجلٍ وحده؟ فلذلك من المعنى لزمت الصفة مجرورها، ولأنهم لما حذفوا العامل، فكثُر ذلك عنهم؛ ألزموها الصفة؛ لتكون الصفة كالعرض من حذف العامل.



قال صاحب الكتاب: والمضمرة حقها أن تُفسر بمنصوب، كقولك: «رُبَّ رجلاً». ومنها أن الفعل الذي تُسلطه على الاسم يجب تأخره عنها، وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر، كما حذف مع الباء في «بِسْمِ اللَّهِ». قال الأعشى [من الخفيف]:

١٠٧٧- رُبْ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ السَّيْوَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَفْطَرِ أَثْنَالِ

فـ«هرقته»، و«من معشر» صفتان، لـ«رفد»، و«أسرى»، والفعلُ محذوفٌ.

قال الشارح: اعلم أنهم قد يُدْخِلُونَ «رُبَّ» على المضمر. وإذا فعلوا ذلك؛ جاؤوا بعده بنكرة منصوبة تُفسِّرُ ذلك المضمرَ، فيقولون: «رُبُّهُ رجلاً»، فالمضمر هنا يُشَبِّهُ بالمضمر في «نعم»، و«بئس»، نحو قولك: «نعم رجلاً زيد»، و«بئس غلاماً عبد الله»، إلا أن الفرق بينهما أنَّ المضمر في «نعم» مرفوع لا يظهر؛ لأنه فاعلٌ، والفاعل المضمر إذا كان واحداً يستكن في الفعل، ولا تظهر له صورة، والمضمر مع «رُبَّ» مجرورٌ، وتظهر صورته. وهذا إنما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه، فيكنون عن الاسم قبل جزئي ذكره، ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان. وليس ذلك بمطرِد في الكلام، وإنما يخضون به بعضاً دون بعض.

وهذه الهاء على لفظ واحد، وإن وليها المذكر، أو المؤنث، أو اثنان، أو جماعة، فهي موحدة على كل حال. ويسمى الكوفيون هذا الضمير المجهول؛ لكونه لا يعود إلى مذكور قبله، وقد أطلق عليه صاحب هذا الكتاب التنكير. وغيره لا يرى ذلك من حيث كان مضمرًا، والمضمرات لا تنفك من التعريف، ولذلك لا يوصف كما لا يوصف سائر المضمرات، وإنما هو في حكم المنكور، إذ كان المعنى يؤول إلى النكرة، وليس بمضمر مذكور تقصده، ولذلك ساغ دخول «رُبَّ» عليه، و«رُبَّ» مختصة بالنكرات.

وإنما وجب لـ«رُبَّ» أن يتقدَّم الفعل العامل، وحققها أن تتأخَّر عنه من حيث كانت حرف جرٍّ، وحقَّ حرف الجرِّ أن يكون بعد الفعل؛ لأنه إنما جيء به لإيصال الفعل إلى المجرور به، نحو: «مررت بزيد»، و«دخلت إلى عمرو»، ولكن، لما كان معناها التقليل؛ كانت لا تعمل إلا في نكرة، وصارت مقابلةً «كم» الخبرية. و«كم» الخبرية يجب تصدُّرها لشبكته «كم» الاستفهامية. وقيل: إنها لما دخلت على مفرد

= الإعراب: «رب»: حرف جر شبهه بالزائد. «رفد»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف. «هرقته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لانصالة بضمير رفع متحرك بالياء المتحركة، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «ذا»: اسم إشارة مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «هرقته»، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «اليوم»: بدل منصوب بالفتحة الظاهرة. «وأسرى»: الواو: حرف عطف، و«أسرى»: اسم معطوف على «رفد». «من معشر»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«أسرى». «أقتال»: صفة «معشر» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «رب رفد هرقته»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هرقته»: في محل رفع صفة «رفد» على المحل.

والشاهد فيه: حذف جواب «رب». والتقدير: رب رفدٍ مهراقٍ ضممته إلى أسرى، ورب أسرى من معشر أقبال ملكتهم.

منكور، ويراد به أكثر من ذلك، وكان معناها التقليل، والتقليل نفى الكثرة؛ فصارت حرف النفي إذ كان حرف النفي يليه الواحد المنكور، ويراد به الجماعة، فجعل صدرًا، كما كان حرف النفي كذلك.

ولا بد له من فعل يتعلّق به كالباء وغيرها من حروف الجرّ، نقول: «رب رجل يقول ذلك لقيت أو أدركت»، فموضع «رُبّ» وما انجرّ به نصب، كما يكون الجاز والمجرور في موضع نصب في قولك: «بزيد مررت»، و«يقول ذلك» صفة لـ«رجل».

ولا يكاد البصريون يُظهرون الفعل العامل، حتى إن بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر. وإنما حذف الفعل العامل فيها كثيرًا؛ لأنها جواب لمن قال لك: «ما لقيت رجلاً عالمًا»، أو قدّرت أنه يقول، فتقول في جوابه: «رُبّ رجل عالم»، أي: لقد لقيت، فساغ حذف العامل إذ قد علم المحذوف من السؤال، فاستغني عن ذكره بذلك. وحذف ههنا كحذف الفعل العامل في الباء من «بسم الله»، والمراد: «أبدأ بسم الله»، أو «بدأت بسم الله»، فترك ذكره لدلالة الحال عليه، فأما قوله [من الخفيف]:

رب رفد هرقته... إلخ

فإن البيت للأعشى، والشاهد فيه لزوم الصفة للنكرة. فالرفد بالفتح: القدر العظيم، ويروى بالكسر، وهو مثل، ولم يُرد في الحقيقة رفدًا. والأسرى: جمع أسير. والأفتال: جمع قتل وهو العدو. وقوله: «هرفته» في موضع الصفة، لـ«رفد» المحفوض بـ«رُبّ». والذي يتعلّق به «رُبّ» محذوف تقديره: «سبيت»، أو «ملكّت». وقوله: «من معشر أفتال» في موضع الصفة لـ«أسرى»، فيتعلّق الجاز والمجرور بمحذوف، ولا يتعلّق بنفس «أسرى»؛ لأن المحفوض بـ«رُبّ» لا بد له من الصفة.

قال صاحب الكتاب: ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضيًا، نقول: «رب رجل كريم قد لقيت»، ولا يجوز «سألني»، أو «لألقيت». وتكف بـ«ما»، فتدخل حينئذ على الاسم والفعل، كقولك: «رُبما قام زيد»، و«رُبما زيد في الدار»، قال أبو ذؤاد [من الخفيف]:

١٠٧٨- رُبما الجميل المؤيّل فيهم وعناجيج بنتهن المِهَار

١٠٧٨ - التخرّيج: البيت لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦؛ والأزهية ص ٩٤، ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٥٨٦/٩، ٥٨٨؛ والدرر ١٢٤/٤؛ وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١؛ ومغني اللبيب ١٣٧/١؛ والمقاصد النحوية ٣٢٨/٣؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٤٨، ٤٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٨؛ والدرر ٢٠٥/٤؛ وشرح الأشموني ٢٩٨/٢؛ وشرح التصريح ٢٢/٢؛ وشرح ابن عقيّل ص ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢٦/٢.

وفيهما لغات: «رُبُّ» الرأى مضمومة، والباء مخففة مفتوحة، أو مضمومة، أو مسكنة، و«رَبِّ» الرأى مفتوحة، والباء مشددة، أو مخففة، و«رَبِّتْ» بالتاء، والباء مشددة أو مخففة.



قال الشارح: حكم «رُبُّ» أن يكون الفعل العامل فيها ماضيًا، نحو قولك: «رَبِّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ»، و«رَبِّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ»؛ لأنها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضي؛ لأنه قد يُحقَّق قَلَّتْها، فلذلك لا يجوز: «رَبِّ رجلٍ عالمٍ سألَني، أو لألقين»؛ لأن السين تفيد الاستقبال، والنون تفيد التأكيد، وتصرف الفعل إلى الاستقبال.

وقد تدخل «ما» في «رَبِّ» على وجهين: أحدهما أن تكون كافةً، والآخر أن تكون ملغاةً. فأما دخولها كافةً؛ فلأنها من عوامل الأسماء، ومعناها يصح في الفعل، وفي الجملة. فإذا دخلت عليها «ما»، فكفتها عن العمل، كما تُكفَّ «أَنْ» في قولك: «إنَّما»، ثم يُذكر بعدها الفعل والجملة من المبتدأ والخبر، نحو قولك: «إنَّما ذهب زيدٌ»، و«إنَّما زيدٌ ذاهبٌ». فكذا «رُبُّ» إذا كُفَّت بـ«ما» عن العمل، صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، قال الشاعر [من الخفيف]:

رَبِّمَا تَجَزُّعُ السُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رَلَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِيقَالِ^(١)

فأوقع بعدها جملة من الفعل والفاعل كما ترى، فأما قوله [من الخفيف]:

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ . . . إلخ

فالبيت لأبي ذؤاد الإيادي، والشاهد فيه وقوع المبتدأ والخبر بعدها حيث كُفَّت بـ«ما»، فـ«الجامل» مبتدأ، و«المؤبَّل» نعته و«فيهم» الخبر. والجامل: القطيع من

= اللغة: الجامل: قطيع الجمال. المؤبَّل: الإبل المعدة للاقتناء. العناجيج: ج العنجر، وهو من الخيل الطويل العنق. المهار: ج المهر، وهو ولد الفرس.

المعنى: رب قطيع من الجمال المعدة للاقتناء، وجياد طويلة الأعناق بينها المهار.

الإعراب: «رَبِّمَا»: «رَبِّ»: حرف جز شبيه بالزائد، و«ما»: حرف كاف. «الجامل»: مبتدأ مرفوع. «المؤبَّل»: نعت مرفوع. «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «وعناجيج»: الراو: حرف عطف، و«عناجيج»: معطوف على «الجامل» مرفوع. «بينهن»: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم. «المهار»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «رَبِّمَا الجامل . . .»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بينهن المهار»: في محل رفع نعت «عناجيج».

والشاهد فيه قوله: «رَبِّمَا الجامل» حيث دخلت «ما» الكافة على «رَبِّ»، فكفتها عن عمل الجز، ودخلت على الجملة الاسمية.

الإبل مع رُعَاتِهَا. والمؤبَّلُ: المُعَدُّ للقينية، يُقال: إبلٌ مؤبَّلةٌ، إذا كانت للقينية. والعنَاجِيجُ: جِباد الخيل. والمبَهارُ: جمع مُهَرٍ. يريد أنهم ذوو يسارٍ، عندهم الإبلُ والخيلُ، وبينها أولادُها.

وأما المملِغاةُ، فمؤكَّدةٌ كتأكيدها في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَحِمَتِ اللَّهَ لَيْتَ لَهُمْ﴾^(١)، و﴿فَمَا نَقِضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٢) فتقول على هذا: «ربما رجلٌ عندك»، ويكون دخولُها كخروجِها.

وفيها لغاتٌ، قالوا: «رُبَّ» الرأى مضمومة، والباءُ مشددة، وهو الأصل فيها، إذ لو كان أصلها التخفيف، لم يجز التشديد فيها إلا في الوقف، أو ضرورة الشعر، نحو قوله [من الرجز]:

بِثَلِّ الْحَرِيقِ صَادَفَ الْقَصَبَا^(٣)

وليس الأمر في «رُبَّ» كذلك، فإنها تُستعمل مشددة في حال الاختيار وسعة الكلام، وفي الوصل، والوقف.

وقالوا: «رُبَّ» بضمِّ الراء، وفتح الباء خفيفةً. ويحتمل ذلك وجوهاً. أحدها: أنهم حذفوا إحدى البائتين تخفيفاً كراهيةً للتضعيف، وكان القياس إذا حُفِّت تسكين آخرها؛ لأنه لم يَلْتَبِ فيها ساكنان، كما فعلوا بـ«أَنَّ» ونظائرها حين حَفَفُوهَا، إلا أنَّ المسموع «رُبَّ» بالفتح، نحو قول الشاعر [من الكامل]:

أَرْهَيْتُ إِنْ يَشِبُّ الْقَذَالُ فِلَانَهُ رُبَّ هَبِضٍ لَجِبَ لَفَقْتُ بِهِيْضُ^(٤)

كأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالةً وأمانةً على أنها كانت مثقلةً مفتوحةً. ومثله قولهم: «أَفَ»، لَمَّا حَفَفُوهَا، أبقوا الفتحة دلالةً وتنبيهاً على الأصل. ومثله قوله: «لَا أَكَلُمُ جَرِي دَهْرٍ» ساكنةً الياء في موضع النصب في غير الشعر؛ لأنهم أرادوا التشديد في «جَرِي». فكما أنه لو ادَّغَم الياء الأولى في الثانية؛ لم تكن الأولى إلا ساكنة، فكذلك إذا حُذِفَت الثانية، تبقى الأولى على سكونها دلالةً وتنبيهاً على إرادة الادَّغَام. ويمكن أن يكون إنما قُتِحَ الآخر من «رُبَّ»؛ لأنه لَمَّا لحقه الحذف، وتاءُ التأنِيث؛ أشبهت الأفعالَ الماضية، فَتُحِتْ كَفَتَحُهَا. وقيل: إنهم لَمَّا استثقلوا التضعيف، حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون. وقد قالوا «رُبَّ» بالتخفيف، وسكون الباء على القياس، حذفوا المتحرِّك؛ لأنه أبلغ في التخفيف ولتطرُّفه، وأبقوا الساكن على حاله.

(٣) تقدم بالرقم ٤٤٨.

(٤) تقدم بالرقم ٨٢٠.

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) النساء: ١٥٥.

وقالوا: «رُبَّتْ»، فألحقوه تاء التانيث، كما قالوا: «نُمْتُ»، قال الشاعر [من السريع]:

١٠٧٩- ماويّ يا رُبْسَمَا غَارَةً شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالسَّيْسَمِ
وقال الآخر [من الرجز]:

١٠٨٠- يا صاحباً رُبَّتْ إنسانٍ [حَسَنُ] يسألُ عنكِ اليومَ أو يسألُ عَنْ

وهذه التاء تلحق «رُبَّ» ساكنة كما تلحق الأفعال، ومتحركة كما تلحق الأسماء، فتقول: «رُبَّتْ» بالسكون، و«رُبَّتْ» بالفتح. فقياس مَنْ أسكنها أن يقف عليها بالتاء، كما يقف على «ضَرَبْتُ». وقيامٌ من حركها أن يقف عليها بالهاء، كما يقف على «كَيْتٌ»، و«ذَيْتٌ».

وربما قالوا: «رُبَّ» بضم الراء والباء، كأنهم أتبعوا الضمَّ الضمَّ، وربما قالوا: «رُبَّ»، ففتحوا الراء إتباعاً لفتحة الباء، كما قالوا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» فأتبعوا الكسر الكسر مخففةً ومشددةً على ما تقدّم، فاعرفه.

١٠٧٩- التخرّيج: البيت للضمرة بن ضمرة في الأزهية ص ٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٣٨٤/٩؛ والدرر ٤/

٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ٣٣٠/٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٦/٣؛

والإنصاف ١٠٥/١؛ وخزانة الأدب ٥٣٩/٩، ١٩٦/١١؛ ولسان العرب ٤٠٩/١ (رب)، ٥٥٤/١٣

(هيه)، ٤٣٥/١٤ (شعا)، ٣٠٠/١٥ (موا)، ٤٧٣ (ما)؛ وجمع الهوامع ٣٨/٢.

اللغة: الشعواء: المتفرقة. الميسم: ما يوسم به الدواب.

المعنى: لعل حرباً سريعةً تذلل من نصيبه، وتعدو عازاً عليه طوال العمر.

الإعراب: «ماويّ»: منادى مرخّم، أصله «يا ماوية»، «يا»: حرف تنبيه. «رُبّتْما»: حرف جرّ شبيه

بالزائد، «ما» زائدة غير كافة. «غارّة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. «شعواء»: نعت

«غارّة» مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف على وزن «فعلاء». «كاللذعة»: جار ومجرور متعلقان

بمحذوف خبر لـ «غارّة». «بالميسم»: جار ومجرور متعلقان بـ «لذعة».

جملة النداء «ماويّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا ربّتْما غارّة...»: استثنائية لا

محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ربّتْما غارّة» حيث دخلت «التاء» على ربّ للإشارة إلى تانيث «غارّة».

١٠٨٠- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٢١/٧، ٤٢٢، ٣٨٦/٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠٣.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «صاحباً»: منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء

المتكلم المقلوبة ألفاً، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «ربّت»: حرف جرّ شبيه

بالزائد، والتاء للتانيث. «إنسان»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. «حسن»: نعت

مجرور بالكسرة منع من ظهورها حركة الروي. «يسأل»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر

فيه جوازاً تقديره: هو. «عنك»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «يسأل». «اليوم»: ظرف منصوب متعلّق

بـ «يسأل». «أو»: حرف عطف. «يسأل»: تقدم إعرابها. «هن»: حرف جرّ، والمجرور محذوف،

والتقدير: عني. استثنائية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ربّت إنسان...»: وجملة «يسأل» الأولى:

في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يسأل» الثانية: معطوفة على الأولى في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «ربّت إنسان» حيث ألحق حرف الجرّ «رب» تاء التانيث.

فصل [واو القسم]

قال صاحب الكتاب : و«واو القسم» مُبدلةٌ عن الباء الإنصافية في «أقسمتُ بالله»، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التاء مبدلةٌ عن الواو في «تَاللهُ» خاصةً، وقد روى الأخفش «تَرَبَّ الكَفْبَةِ»، فالباء لأصلتها تدخل على المظهر والمضمر، فتقول : «بِاللهِ، وبِكَ، لأفعلن». والواو لا تدخل إلا على المظهر لتقصانها عن الباء، والتاء لا تدخل من المظهر إلا على واحد؛ لتقصانها عن الواو.



قال الشارح : أصل حروف القسم الباء، والواو مبدلةٌ منها، وإنما قلنا ذلك؛ لأنها حرف الجز الذي يُضاف به فعلُ الحَلْف إلى المحلوف، وذلك الفعل «أخْلِفُ»، أو «أُقْسِمُ»، أو نحوهما، لكنه لما كان الفعل غير منعذ؛ وصلوه بالباء المعذية، فصار اللفظ «أحلفُ بالله»، أو «أقسمُ بالله». قال الله تعالى : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾^(١). قال الشاعر [من السريع] :

١٠٨١ - أَقْسِمُ بِاللَّهِ وَالْآلِهِ وَالْمَرْءِ غَمًّا قَالَ مَسْئُولٌ
وقال [من الطويل] :

١٠٨٢ - فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجَزَهُمْ

(١) الأنعام : ١٠٩، والنحل : ٣٨.

١٠٨١ - التخریج : لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللفظة والمعنى : الآلاء : النِّعم، مفرداها الألو، أو الإلئي، أو الألئي.

يقسم بالله - عز وجل - وبنعمه الكثيرة، إن لسان المرء مسؤوليته وحده.

الإعراب : «أقسم» : فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا «بالله» : جاز ومجرور متعلقان بفعل القسم. «والآله» : الواو : حرف عطف، «آلاء» : اسم معطوف على لفظ الجلالة مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء : ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «والمرء» : الواو : للاستئناف، «المرء» : مبتدأ مرفوع بالضمة. «غماً» : «عن» : حرف جر، «ما» : اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر، والجاز والمجرور متعلقان بالخبر «مسؤول». «قال» : فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو. «مسؤول» : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.

وجملة «أقسم بالله» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «المرء مسؤول» : استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قال» : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله : «أقسم بالله» حيث عذى الفعل «أقسم» إلى لفظ الجلالة بالباء التي عذها أصل حروف القسم.

١٠٨٢ - التخریج : البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٤؛ وخزانة الأدب ٥٨/٦.

الإعراب : «فأقسمت» : الفاء : استئنافية، «أقسمت» : فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير =

وإنما خضوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجرّ لأمرين، أحدهما: أنها الأصل في التعدية. والثاني: أن الباء معناها الإلصاق. والمراد بإبصال معنى الحلف إلى المحلوف، فلذلك كانت أولى، إذ كانت مفيدة هذا المعنى. والذي يؤيد عندك أن الباء الأصل في حروف القسم أنها تدخل على المضمر، كما تدخل على المظهر، فتقول: «بالله لأقومن»، و«به لأفعلن». والواو لا تدخل إلا على المظهر ألْبَتَّة، تقول: «والله لأقومن». ولو أضمرت؛ لقلت: «به لأفعلن»، ولا تقول: «وَهُ»، ولا «وَكْ»، فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل أنها هي الأصل؛ لأن الإضمار يرّد الأشياء إلى أصولها. قال الشاعر [من الوافر]:

١٠٨٣- رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلَا يَسْكُ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا

= رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بالبيت»: جاز ومجرور متعلقان بـ«أقسمت». «الذي»: اسم موصول مبني في محل جر صفة للبيت. «طاف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «حوله»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل قبله، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «رجال»: فاعل «طاف» مرفوع بالضمة. «بنوه»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة منّا لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من قریش»: جاز ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للرجال. «وجرهم»: الواو: للعطف، «جرهم»: اسم معطوف على «قریش» مجرور بالكسرة.

وجملة «أقسمت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طاف رجال حوله»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بنوه»: في محل رفع صفة للرجال. والشاهد فيه قوله: «فأقسمت بالبيت» حيث وصل الفعل اللازم بالباء التعدية إلى المقسم به.

١٠٨٣- التخريج: البيت لعمر بن يربوع في جهمرة اللغة ص ٩٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١٤٦؛ وبلا نسبة في الحيوان ١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٨؛ والخصائص ٢/ ١٩؛ ورصف المباني ص ١٤٦؛ ورسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤؛ ولسان العرب ٣١/ ١١ (أهل).

اللغة: أوضع: أسرع في السير. البكر: الفتى من الإبل.

المعنى: يدعو النساء لديار أهل محبوبته بأن تسلم من أذى البرق والسيل، ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان شيئاً.

الإعراب: «رأى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «برقًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فأوضع»: الفاء: عاطفة، «أوضع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بالفعل أوضع. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فلا»: الفاء: استئنافية، «لا»: نافية لا عمل لها. «بك»: الباء: حرف جر وقسم، والكاف: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف «أقسم». «ما»: نافية لا عمل لها. «أسال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «ولا أغامما»: الواو: حرف عطف، «لا»: =

وقال الآخر [من الوافر]:

١٠٨٤- ألا ناذت أمانةً باختمالٍ لتَحْزُنني فلا بك ما أبالي
لما كنى عن المُقْسَم به، عاد إلى الباء. ولما كثر استعمال ذلك في الحلف؛ أثروا التخفيف، فحذفوا الفعل من اللفظ، وهو مراد؛ لِيُعْلَق حرف الجر به، ثم أبدلوا الواو من الباء توسعاً في اللغة، ولأنها أخف، لأن الواو أخف من الباء، وحركتها أخف من حركة الباء. وإنما خضروا الواو بذلك لأمرين، أحدهما: أنها من مَخْرَجها من الشفتين، والآخر: من جهة المعنى، وذلك أنَّ الباء معناها الإلصاق، والواو معناها الاجتماع. والشيء إذا لاصق الشيء؛ فقد جاء معه.

وأما التاء فمبدلة من الواو، لأنه قد كثر إبدالها منها في نحو: «تُكَاء»، و«تُرأى»، و«تؤرأة»، و«تُحَمَّية»، لشبهها بها من جهة اتساع المخرج. وهي من الحروف المهموسة،

= زائدة لتوكيد النفي، «أغاما»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والالف: للإطلاق والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «رأى برقاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرضع...»: معطوفة على سابقتها.

وجملة «فلا وحقك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسأل»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «أغام».

والشاهد فيه قوله: «فلا بك» حيث دخلت «الباء» على مضمَر.

١٠٨٤- التخريج: البيت لغوية بن سلمى في لسان العرب ٤٤٣/١٥ (با)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥٣؛ والخصائص ١٩/٢؛ ووصف المباني ص ١٤٦؛ ورسالة الإعراب ١/١٠٤، ١٤٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٧؛ ولسان العرب ٣١/١١ (أهل)؛ واللمع ص ٥٨، ٢٥٦. اللغة: الاحتمال: الرحيل.

المعنى: إن المحبوبة أميمة قد أعلنت أنها سترحل وتركني، وقد أعلنت ذلك لتحزني، ولكنني أقسم إنني لا أبالي ولا أكثر لما أعلنت.

الإعراب: «ألا»: حرف لوم وإنكار. «ناذت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: ناء التانيث الساكنة. «أمانة»: فاعل مرفوع بالضم. «باحتمال»: جار ومجرور متعلقان بالفعل نادت. «لتحزني»: اللام: لام التعليل، «تحزني»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، والتون: للوقاية، والباء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تحزن» مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (نادت). «فلا»: الفاء: استئنافية، «لا»: نافية لا عمل لها. «بك»: الباء: حرف جر وقسم، والكاف: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بقسم مقدر. «ما»: نافية لا عمل لها. «أبالي»: فعل مضارع مرفوع بالضمرة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا.

وجملة «ناذت أمانة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحزني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فلا وحقك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب لها. وجملة «أبالي»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فلا بك» حيث دخلت «الباء» على مضمَر، والتقدير «فلا وحقك ما أبالي».

فَنَاسَبَ هَمْسُهَا لِيْنِ حُرُوفِ اللَّيْنِ . وَلَمَّا كَانَتِ الْوَاوُ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ ، وَالبَدَلُ يَنْحَطُّ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ ، فَلِذَلِكَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى كُلِّ ظَاهِرٍ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضْمَرِ ؛ لِانْحِطَاطِ الْفَرْعِ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ . وَالتَّاءُ لَمَّا كَانَتِ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ ، وَكَانَتِ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ ، انْحَطَّتْ عَنْ دَرَجَةِ الْوَاوِ ، فَاخْتَصَّتْ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِكثَرَةِ الْحَلْفِ بِهِ . وَإِلَى هَذَا يُثِيرُ صَاحِبُ هَذَا الْكِتَابِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنْ الْبَدَلُ يَجْرِي مَجْرَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ، وَلَا يَتْقَاصَرُ عَنِ الْأَصْلِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : «صَرَفْتُ وَجُوهَ الْقَوْمِ ، وَأُجُوهَ الْقَوْمِ» ، فَيُبَدِّلُونَ الْهَمْزَةَ مِنَ الْوَاوِ ، وَيُوقِعُونَهَا فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا قَبْلَ الْبَدَلِ .

وَقَالُوا أَيْضًا : «وُسَادَةٌ ، وَأُسَادَةٌ» ، «وِعَاءٌ ، وَإِعَاءٌ» . وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، «ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءٍ أُخِيٍّ»^(١) . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا يَجْرِي فِي الْبَدَلِ مَجْرَى صَاحِبِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ انْحِطَاطُهُ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ . فَأَمَّا إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنْ بَدَلٍ ؛ فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنِ الْأَصْلِ ، وَصَارَ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ ، فَوَجِبَ انْحِطَاطُهُ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ ، وَأَنْ لَا يُسَاوِيَهُ . فَلِذَلِكَ اخْتَصَّتِ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّا يُخْلَفُ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ الْوَاوَ فِي «وَاللَّهِ» بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ فِي «بِاللَّهِ» ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا . أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضْمَرِ ، وَلَا تَقُولُ : «وَهُ» ، وَلَا «وَكْ» ، كَمَا تَقُولُ : «بِكَ لِأَفْعَلْنَ» ، وَ«بِهِ لِأَفْعَلْنَ» ، فَقَدْ تَقَاصَرَ الْفَرْعُ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ كَمَا تَرَى . فَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَاوَ لَمْ يَمْتَنِعْ دُخُولُهَا عَلَى الْمَضْمَرِ لِانْحِطَاطِهَا عَنْ دَرَجَةِ الْبَاءِ ، إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْإِضْمَارَ يَرِدُ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا . أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يَقُولُ : «أَعْطَيْتُكُمْ دَرَهْمًا» ، فَحَذَفَ الْوَاوَ ، وَسَكَنَ الْمِيمَ تَخْفِيفًا ، فَإِنَّهُ إِذَا أَضْمَرَ الْمَفْعُولَ ؛ قَالَ : «أَعْطَيْتُكُمْوَهُ» وَبَرَدَ الْوَاوَ لِأَجْلِ اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِالْمَضْمَرِ ؟ فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تَقُولَ : «بِهِ لِأَفْعَلْنَ» ، وَ«بِكَ لِأَفْعَلْنَ» ، وَلَمْ يَجْزِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ .

وَقَدْ حَكَى أَبُو الْحَسَنِ : «تَرَبَّ الكَعْبَةُ لِأَفْعَلْنَ» ، يَرِيدُونَ : «وَرَبَّ الكَعْبَةَ» ، وَهُوَ قَلِيلٌ شَادٌّ ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْوَاوَ أَصْلًا لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ، وَعَلَّيْتُهَا عَلَى الْبَاءِ ، فَالتَّاءُ تَدْخُلُ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْمِ الَّذِي يَكُونُ الْقَسَمُ بِهِ أَكْثَرُ ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿قَالَ اللَّهُ تَقَتُّوْا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾^(٢) عَلَى طَرِيقِ التَّعَجُّبِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَتَأْتُوهُ لَآكِيْدَةً أَصْنَعُكُمْ﴾^(٣) ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ .



(١) يوسف : ٧٦ . وانظر : البحر المحیط ٥/ ٣٣٢ ؛ والكشاف ٢/ ٣٣٥ ؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٨٤ .

(٢) يوسف : ٨٥ .

(٣) الأنبياء : ٥٧ .

[أصل «م الله»]

قال صاحب الكتاب: وقولهم: «م الله» أصله «مِن الله» لقولهم: «مِن^(١) رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرُ»، فحذف النون لكثرة الاستعمال، وقيل: أصله «أَيْم» ومن ثم قال: «مِن رَبِّي» بالضم، ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلاً من الواو لقرب المخارج.

* * *

قال الشارح: وقد قالوا في القسم: «م الله لأفعلن»، فقال بعضهم: أرادوا «من الله» بحذف النون تخفيفاً، لأن النون الساكنة تُشبه بحروف العلة، فُحذِف تارةً لالتقاء الساكنين، نحو قوله [من المنسرح]:

١٠٨٥- أَبْلِغْ أَبَا دُخْتَنُوسَ مَأْلَكَةَ غَيْرِ الَّذِي قَدْ يُقَالُ فِي الْكَذِبِ
يريد «مِن» فحذف النون لالتقاء الساكنين. وقال الآخر [من الطويل]:

١٠٨٦- [لِلْبَلَى بِذَاتِ الْبَيْتِ دَارٌ غَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا عُفْرًا]
كَأَنَّهُمَا مِ الْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

(١) بضم الميم وكسرهما.

١٠٨٥- التخریج: البيت للقيط بن زرارَة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٢؛ وخزانة الأدب ٣٠٥/٩؛ والخصائص ٣١١/١؛ ووصف المباني ص ٣٢٥؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٩، ٥٤٠؛ ولسان العرب ٣٩٢/١٠ (ألك)، ٣٩١/١٣ (لكن)، ٤٢٣ (من).
اللغة: دختنوس: بنت لقيط بن زرارَة. المألَكة: الرسالة.

الإعراب: «أبلغ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «أبا»: مفعول به أول منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «دختنوس»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «مألَكة»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «غير»: نعت منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الذي»: اسم موصول مبني في محلٍّ جَرِّ بالإضافة. «قد»: حرف تقليل. «يقال»: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «م»: حرف جر. «الكذب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ«يقال».

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يقال»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «م الكذب»، حيث حذف نون «من» لالتقاء الساكنين، تشبيهاً للنون الساكنة بحروف العلة.

١٠٨٦- التخریج: البیتان لأبي صخر الهذلي في الدرر ١٠٦/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٩/٢؛ وشرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢؛ وشرح شواهد المغني ١٦٩/١؛ والمنصف ٢٢٩/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٢؛ والخصائص ٣١٠/١؛ والدرر ٢٩١/٦؛ ووصف المباني ص ٣٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ٤٣٩/٢، ٤٤٠؛ ولسان العرب ٤٣/١٣ (أين)؛ وجمع الهوامع ٢٠٨/١، ١٩٩/٢.

اللغة والمعنى: ذات البين وذات الجيش موضعان. آياتها: معالمها. ملآن: من الآن. يقول: إنه لما مرَّ بالدارين اللتين كانتا تقطنهما حبيته وأهما لم يتغيَّرا رغم مرور زمان طويل عليهما بعد فراقه.

أراد: «من الآن» فحذف، والقياسُ التحريك لالتقاء الساكنين، وقد حذفوها لا لالتقاء الساكنين، بل لضربٍ من التخفيف. قال [من الرجز]:

مِنْ لَدُ شَوْلًا وَإِلَى إِسْلَإِهَا^(١)

فحذف نون «لَدُنْ» تخفيفًا. واستدلوا على أن أصلها «مِنْ» بقول العرب: «مِنْ رَبِّي لأفعلن» ولا يُدخلون «مِنْ» في القسم إلا على «زَيْ» فلا يقولون: «مِنْ الله» كأنهم اختصوا بعضَ الأسماء ببعض الحروف، وذلك لكثرة القسم، تَصَرَّفُوا فيه هذا التَصَرَّفُ. ومن العرب مَنْ يقول: «مَنْ رَبِّي» بضم الميم، ولا يستعملون «مَنْ» بضم الميم إلا في القسم، وذلك أنهم جعلوا ضمًّا دلالةً على القسم، كما جعلوا الواو مكانَ الباء دلالةً على القسم. ومنهم من يجعل «مِنْ» من قولك: «مِنْ رَبِّي لأفعلن» مخففةً من «أَيْمَنْ». و«أَيْمَنْ» عن سيبويه^(٢) اسمٌ مفردٌ، وَضِعَ للقسم مشتقٌ من «الْيَمِين»، وهو الْبَرَكَةُ، وألف «أَيْمَنْ» وصلٌ، ولم نجىء في الأسماء ألفٌ وصل مفتوحة إلا هذا الحرف. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠٨٧- فقال فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقُ لَيْمَنْ اللّٰهُ مَا نَذِرِي

= الإعراب: «الليلى»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و«ليلى»: اسم مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «بذات»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «دار». «البين»: مضاف إليه مجرور. «دار»: مبتدأ مؤخر. «عرفتها»: فعل وفاعل ومفعول به. وجملة «عرفتها» في محل رفع نعت «دار»، وجملة المبتدأ والخبر ابتدائية لا محل لها من الإعراب. «وأخرى»: الواو حرف عطف، «أخرى»: اسم معطوف بالضمّة المقدّرة. «بذات»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«أخرى». «الجيش»: مضاف إليه مجرور. «آياتها»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «عُفِّرَ»: خبر المبتدأ مرفوع، وجملة «آياتها عُفِّرَ» في محل رفع نعت «أخرى». «كأنهما»: حرف مشبّه بالفعل، و«هما»: ضمير في محل نصب اسم «كأن». «م الآن»: أصلها: «من الآن» جار ومجرور متعلقان بخبر «كأن» المحذوف. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يتغيّرًا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل. «وقد»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «مرّ»: فعل ماضٍ. «للدارين»: جار ومجرور متعلقان بـ«مرّ». «من بعدنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«مرّ». و«نا»: ضمير في محل جر بالإضافة. «عصر»: فاعل مرفوع.

وجملة «كأنهما ملآن...» الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة (لم يتغيّرًا) الفعلية: في محل رفع خبر ثانٍ لـ«كأن». وجملة (مرّ بالدارين...) الفعلية: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «م الآن» يريد: من الآن، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين، والقياس التحريك.

(١) تقدم بالرقم ٦٤٢.

(٢) الكتاب ٥٠٢/٣، ٥٠٣.

١٠٨٧- التخرّيج: البيت لنصيب في ديوانه ص ٩٤، والأهمية ص ٢١، وتخليص الشواهد ص ٢١٩؛ والدرر ٢١٦/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/٢؛ وشرح شواهد المعني ٢٩٩/١؛ ومغني اللبيب ١/١٠١؛ ولسان العرب ٤٦٢/١٣ (يمن)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٣؛ وسر صناعة الإعراب =

فحذف الهمزة حين استغنى عنها باللام المؤكدة، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: «لَا يُؤْمِنُ اللَّهُ مَا أُفْسِمُ بِهِ». وكثر استعماله في القسم، فتَصَرَّفُوا فيه بأنواع التخفيف، فحذفوا نونه تارة، وقالوا: «إِيْمُ اللَّهُ». ومنهم من يكسر الهمزة حملاً لها على نظائرها من همزات الوصل. ومنهم من يحذف الياء، ويقول: «أُمُ اللَّهِ لِأَفْعَلَن». ومنهم من يُبْقِي الميم وحدها، فيقول: «أُمُ اللَّهِ». ومنهم من يكسر الميم؛ لأنها لما صارت على حرف واحد، شبهها بالياء، فكسرها، لأنها قَسَمَ يعمل في الجز، فأجراها مجراها. وذهب قوم من الكوفيين^(١) إلى أن «إيْمَن» جمع «يُؤْمِنُ»، وعليه ابن كيسان، وابن درستويه. وأجاز السيرافي أن يكون كذلك، والألف على هذا عندهم قطع، وإنما حُذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. قالوا: جمعوا «يُمِينًا» على «أَيْمَنَ»، كما جمعوا عليه في غير القسم، كما قالوا [من الرجز]:

يَسْنِرِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ^(٢)

وقال زهير [من الوافر]:

١٠٨٨ - فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مَنَا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تُمُورُ بِهَا الدُّمَاءُ

= ١/١٠٦، ١١٥، ٣٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٠؛ والكتاب ٣/٥٠٣، ٤/١٤٨؛ واللمع في العربية ص ٢٦٠، ٣١٣؛ والمقتضب ١/٢٢٨، ٢/٩٠، ٣٣٠.

الإعراب: «فقال»: الفاء: استثنائية، «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «فريق»: فاعل مرفوع بالضمة. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لما»: ظرف زمان في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ«قال». «نشدتهم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والهاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«هم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «نعم»: حرف جواب. «وفريق»: الواو: للعطف، «فريق»: معطوف على «فريق» الأولى مرفوع بالضمة. «ليمن»: اللام: حرف ابتداء، و«إيْمَن»: مبتدأ مرفوع بالضمة، خبره محذوف. «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ما ندري»: «ما»: حرف نفى، «ندري»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «نحن».

وجملة «قال فريق»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نشدتهم»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «ليمن الله»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «ما ندري»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ليمن الله» حيث جاء بهمزة «إيْمَن» همزة وصل لا همزة قطع، مما يدل على أن لفظة «إيْمَن» مفردة وليست جمعا.

(١) انظر المسألة التاسعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٤٠٤ - ٤٠٩.

(٢) تقدم بالرقم ٧٤٠.

١٠٨٨ - التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٨؛ وجمهرة اللغة ص ٩٩٤؛ والجنى الداني ص ٥٣٩؛ ولسان العرب ١٢/٤٨٣ (قسم)، ١٣/٤٦٣ (يمن).

وكانوا يختلفون باليمين. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

فقلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ فاعِدًا ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(١)

ثم اختلفوا بالجمع كما يختلفون بالمفرد، فقالوا: «إِيْمَنُ الله لا أَفْعُلُ». ويؤيد هذا غَرَابَةُ البناء، لأنه ليس في الأسماء الأحاد ما هو على «أَفْعُلُ» إلا «أَنْتَ» وهو الرّصاص، و«أَشَدُّ»، إلا أنه يضعف من كثرة الحذف وبقائه على حرف واحد، ولم يعتمد نحو ذلك في المجموع. وقد ذهب قومٌ إلى أن الميم في «م الله» بدلٌ من الواو، وقالوا: لأنها من مَخْرَجِها، وهو الشفة، وقد أبدلت منها في «قَم»، فافهمه.

فصل

[معنى «على»]

قال صاحب الكتاب: و«عَلَى»، للاستعلاء، نقول: «عَلَيْهِ ذَيْنٌ» و«فَلَانٌ عَلَيْنَا أَمِيرٌ»، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَرْسَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاحِ﴾^(٢)، ونقول على الاتساع: «مررتُ عليه» إذا جُرْئته، وهو اسمٌ في نحو قوله [من الطويل]:

١٠٨٩ - عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمْنُهَا [نَصِلُ وَعَنْ قَبِيضٍ بِزَيْنَاءٍ مَجْهَلٍ]
أَي: مِنْ قُوَّةِ.



= اللغة: المقسمة: الموضع الذي يحلف فيه. تمور: تجري وتسيل.

المعنى: فنجتمع بموضع نفسم فيه أيماناً منا ومنكم، ونغمس أيدينا بالدماء الكثيرة التي تجري. (كانت عادة المتحالفين أن يغمسوا أيديهم في الدماء).

الإعراب: «فنجتمع»: الفاء: بحسب ما قبلها، «تجمع»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة. «أيمُن»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «منا»: جار ومجرور متعلقان بـ(تجمع). «ومنكم»: الواو: للعطف، «منكم»: جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور السابقين. «بمقسمة»: جار ومجرور متعلقان بـ«تجمع». «تمور»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«تمور». «الدماء»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «فنجتمع»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تمور»: في محلّ جز صفة.

والشاهد فيه قوله: «أيمُن» حيث هي جمع «يمين»، وهمزتها همزة قطع.

(١) تقدم بالرقم ١٠٢٧.

(٢) المؤمنون: ٢٨.

١٠٨٩ - التخرّيج: البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٤؛ والأزهية ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠١٧/١، ١٥٠؛ والدرر ٤/١٨٧؛ وشرح التصريح ١٩/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥؛ ولسان العرب ١١/٣٨٣ (صلل)، ٨٨/١٥ (علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ١٢/٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٥؛ وخزانة =

قال الشارح: هذا من الضرب الثاني، وهو ما يكون حرفاً واسماً، وهي خمسة على ما ذكرنا: «على»، و«عن»، والكاف، و«مُدَّ»، و«مُنْدُ». فأما «على» فكان أبو العباس يقول: إنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف، لا أنَّ الاسم هو الفعل والحرف، ولكن يتفق الاسم والفعل والحرف في اللفظ، فإذا كانت حرفاً؛ دلَّت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه، كقولك: «زَيْدٌ على الفرس»، ف«زيد» هو المستعلي على الفرس، و«على» أفادت هذا المعنى فيه. ومن ذلك «على زيدٍ دَبْرٌ»، كأنه شيء قد علاه فالمستعلي عليه «زيد». وكذلك: «فلانٌ علينا أميرٌ» لاستعلائه من جهة الأمر. ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاحِ﴾^(٢)، المراد الركوب عليه، والاستواء فوقه.

فأما قولهم: «مررت عليه» فانساع، وليس فيه استعلاء حقيقة، إنما جرى كالمثل. ويجوز أن يكون المراد مروره على مكانه، فيكون فيه استعلاء. فأما قولهم: «أمررت يدي عليه»، ففيه استعلاء، لأن المراد فوقه. وأما إذا كانت اسماً، فتكون ظرفَ مكان بمعنى الجهة، ويدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من

= الأدب ٥٣٥/٦؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧؛ والكتاب ٢٣١/٤؛ ومجالس ثعلب ص ٣٠٤؛ ومغني اللبيب ١/١٤٦، ٢/٥٣٢؛ والمقتضب ٣/٥٣؛ والمقرب ١/١٩٦؛ وجمع الهوامع ٢/٣٦.

اللغة: الظم: ما بين الشربين. تصل: تصوت. القيض: قشرة البيضة العليا. الزيزاء: موضع. المجهل: القفر الخالي من الأعلام.

المعنى: إن القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوت في أرض خالية من الأعلام بعد أن اشتد بها الظم.

الإعراب: «غدت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «من عليه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من اسم «غدت»، و«على» مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «بعد»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «غدا». «ما»: حرف مصدري. «تم»: فعل ماضٍ. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جر مضاف إليه. «تم»: فعل ماضٍ. «ظموها»: فاعل مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «تصل»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «وهن قبض»: الواو: حرف عطف، و«عن قبض»: جار ومجرور معطوفان على «من عليه». «بزيزاء»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت «قبض». «مجهل»: نعت «بيداء» مجرور.

وجملة «غدت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تصل...»: في محلّ نصب خبر «غدا».

والشاهد فيه قوله: «من عليه» حيث جاءت «على» اسماً مجروراً بـ «من» بمعنى «فوق».

(١) الزخرف: ٣٢.

(٢) المؤمنون: ٢٨.

الجهات، نحو قول بعض العرب: «نهضت من عليه»، أي: من فوقه، كقول الشاعر [من الطويل]:

١٠٩٠ - غَدَت مِن عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا

فَأَمَّا الْبَيْتَ الَّذِي أَنشده صاحب الكتاب، وهو [من الطويل]:

غَدَت مِن عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَرِيْزَاءِ مَجْهَلِ

البيت لمزاحم بن الحارث العَقِيلِي، وقبله:

قَطَعْتُ بِشَوْشَاءٍ كَأَنَّ قُودَهَا عَلَى خَاضِبٍ يَغْلُو الْأَمَاجِرَ مُجْهِلِ

أَذْلَكَ أَمْ كُذْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرَحُهَا لَقِيَ بِشُرُوزَى كَالْيَتِيمِ الْمُعِيلِ

فالشَّوْشَاءُ: الخفيفة، والخاضب: ذَكَر النَّعَامِ، والامعز: أرضٌ غليظة، ومُجْهِلٌ: سريعُ الذهاب، وقوله: «أذلك» إشارة إلى الظليم، أي: أذلك الظليم تُشَبِّه نَاقَتِي فِي خَفَّتْهَا وَسُرْعَتِهَا؛ أَمْ كَدْرِيَّةٌ، يعني قطعة هذه صفتها. وشُرُوزَى: جبلٌ معروفٌ، والمُعِيلُ: المُهْمَلُ، والظَّمء: ما بين الشَّوْبَتَيْنِ، وتَصِلُ: تُصَوِّتُ، وإِنَّمَا يَصَوِّتُ حَشَاهَا مِنْ بَيْنِ الْعَطَشِ، فنقل الفعل إليها، لأنها إِذَا صَوَّتْ حَشَاهَا، فَقَدْ صَوَّتَتْ، وإِنَّمَا يُقَالُ لَصَوِّتِ جَنَاحَهَا: «الْحَفِيفُ».

ويروى: جَمَّسُهَا، وهو الذي يرد الماء في خامس يوم، سُمِّيَ بِيَوْمِ الْوُرُودِ.

١٠٩٠ - التخریج: البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص ٨٧؛ ولان العرب ٨٩/١٥ (علا)؛ ونوادير أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٩٤؛ وأسرار العربية ص ٢٥٦.

اللغة: غدت من عليه: غادرته. الطل: الندى.

المعنى: يريد أن هذه الظبية غادرت وليدها صباحاً وقد أخذت الشمس في الارتفاع في السماء قليلاً قليلاً، يريد أن الوقت صباح، والندى لم تبخره حرارة الشمس بعد.

الإعراب: «غَدَت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «مِنَ عَلَيْهِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«غدت»، والهاء: مضاف إليه، «تَنْفُضُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: «هي». «الطَّلَّ»: مفعول به. «بَعْدَمَا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«غدت». «مَا»: مصدرية. «رَأَتْ»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر تقديره: «هي»، والمصدر المؤول من «مَا» والفعل (رأت) في محل جر بالإضافة، والتقدير: بَعْدَ رَوَيْتِهَا. «حَاجِبَ»: مفعول به منصوب. «الشَّمْسِ»: مضاف إليه مجرور. «اسْتَوَى»: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: «هو». «فَتَرَفَعَا»: حرف عطف، «تَرَفَعُ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «غَدَت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَنْفُضُ»: حالية محلها النصب. وجملة «رَأَتْ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «استوى»: حالية محلها النصب، وعطف عليها جملة «تَرَفَعُ».

والشاهد فيه: أن «عليه» جاءت اسماً مجروراً بـ«من» بمعنى «فوق».

وَالْقَيْضُ: قَشْرُ الْبَيْضِ الْأَعْلَى الْخَالِي عَنْ الْفَرْخِ. وَالزَّيْءُ: الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ الَّتِي لَا شَجَرَ فِيهَا، وَاحِدَتُهَا: زَيْءَةٌ، وَقِيلَ: هِيَ الْمَقَازَةُ الَّتِي لَا أَعْلَامَ فِيهَا، وَهَمْزُهُ لِلْإِلْحَاقِ بِنَحْوِ «جَمَلًا»، وَ«سِزْدَاحَ». وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفٍ مُنْقَلِبَةٍ عَنْ يَاءٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ظُهُورُهَا فِي «دِرْحَايَةٍ». لَمَّا بَنِيَتْ عَلَى التَّائِيَةِ؛ عَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ، وَلِغَةُ هَذَيْلَ «زَيْءًا» بَفَتْحِ الزَّاءِ كَالْفَلْقَالِ، وَهَمْزُهُ عَلَى هَذَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ، وَزَنْهُ «فَعْلَالٌ»، وَالْأَوَّلُ «فِعْلَاءٌ». وَقَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ: «زُبَايَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ يَاءٌ. وَرَوَى سَيْبُوهُ^(١): «بَبَيْدَاءَ» وَهِيَ الْأَكْمَةُ ذَاتُ الْحَجَارَةِ، وَالْجَمْعُ: بَيْدٌ، وَالْمَجْهَلُ: الْقَفْرُ الَّذِي لَا عِلَامَةَ فِيهِ، وَهِيَ صِفَةُ لَبَيْدَاءَ. وَمَنْ رَوَى: زَيْءًا أَضَافَهُ إِلَى الْمَجْهَلِ، وَقَدَّرَ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ، أَيْ: مَكَانَ مَجْهَلٍ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «مِنْ عَلَيْهِ»، أَيْ: مَنْ عَلَى الْفَرْخِ، فَ«عَلَى» هُنَا اسْمٌ بِمَعْنَى «فَوْقَ» لِدُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا إِذَا كَانَتْ اسْمًا، وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا، أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَرْفًا، دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، وَتَوَصَّلَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ عَلَى جِهَةٍ أَنْ مَعْنَى الثَّانِي اتَّصَلَ بِالْأَوَّلِ بِمُوصِلٍ بَيْنَهُمَا مَنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ. وَهَذَا شَرْطُ حَرْفِ الْإِضَافَةِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ اسْمًا، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، وَهُوَ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ، كَمَا يَدُلُّ «فَوْقَ» عَلَى ذَلِكَ. وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِعْلًا، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَزَمَانٍ مُعَيَّنٍ، وَتُصَرِّفُ، كَقَوْلِكَ: «عَلَا، يَعْلُو»، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعُلُوِّ فِي زَمَنِ مَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَكْثُرُ فِي بَابِهَا. وَلَيْسَتْ مِنْهُمَا فِي شَيْءٍ أَكْثَرَ مِنَ الْإِشْتِرَاقِ اللَّفْظِيِّ.

فَأَمَّا النَّبِيُّ هِيَ اسْمٌ، فَمُخْتَلَفٌ فِيهَا، فَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ وَجَمَاعَةٌ أَنَّهَا عَلَى الْإِشْتِرَاقِ اللَّفْظِيِّ فَقَطْ، لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُشْتَقُّ، وَلَا يُشْتَقُّ مِنْهُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ مُبَازٍ لِصَاحِبِهِ، إِلَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ. قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا، وَإِنَّمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، فَشُبِّهَتْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِالْأَسْمِ، فَأُجْرِيَتْ مَجْرَاهُ، وَأُدْخِلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ، كَمَا يُشَبَّهُ الْأَسْمَ بِالْحَرْفِ، وَيَجْرِي مَجْرَاهُ مِنْ نَحْوِ: «كَمْ»، وَ«كَيْفَ».

فصل

[معاني «عَنْ»]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: وَ«عَنْ» لِلْبُعْدِ وَالْمَجَاوِزَةِ، كَقَوْلِكَ: «رَمَى عَنِ الْقَوْمِ»؛ لِأَنَّهُ يَقْذِفُ عَنْهَا بِالسَّهْمِ، وَيُبْعِدُهُ، وَ«أَطْعَمَهُ عَنِ الْجُوعِ»، وَ«كَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ»؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ الْجُوعَ وَالْعُرْيَ مُبَاعَدَيْنِ عَنْهُ، وَ«جَلَسَ عَنِ يَمِينِهِ»، أَيْ: مُتَرَاخِيًا عَنْ بَدَنِهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي بِجِهَاتِ يَمِينِهِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(٢)، وَهُوَ اسْمٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: «جَلَسْتُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ»، أَيْ: مِنْ جَانِبِهَا.

قال الشارح: وأما «عَنْ» فمستركّة بين الحرف والاسم؛ فأما الحرف فنحو قولك: «انصرفت عن زيد»، وأخذت عن خالد»، فـ«عَنْ» حرف؛ لأنها أوصلت معنى الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها. قال أبو العباس: إذا قلت: «على زيد نزلت»، و«عن عمرو أخذت»، فهما حرفان يُعرّف ذلك من حيث أنهما أوصلا الفعل إلى زيد، كما تقول: «يزيد مررت»، و«في الدار نزلت»، و«إليك جئت». ومعناها المجاوزة، وما عدا الشيء. وأما كونها اسمًا، فيكون بمعنى الجهة والناحية، فتقول: «جلست من عن يمينه»، أي: من ناحية يمينه، وتبين ذلك بدخول حرف الجرّ عليه؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرفٍ مثله. قال الشاعر [من الكامل]:

١٠٩١- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ ذَرِيَّةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
وقال الآخر [من الطويل]:

١٠٩٢- وَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْقَرَائِدِ كُلِّهَا يَمِينًا وَمَهْوَى النُّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِي

١٠٩١ - التخریج: البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ١٥٨/١٠، ١٦٠؛ والدرر ٢/٢٦٩، ٤/١٨٥؛ وشرح التصريح ٢/١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٨؛ والمقاصد النحوية ٣/١٥٠، ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥؛ والأشباه والنظائر ٣/١٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٨؛ ومغني اللبيب ١/١٤٩؛ وجمع الهوامع ١/١٥٦، ٢/٣٦. اللغة: الدريّة: حلقة يُعلّم عليها الطعن، أو ما يستتر به الصائد ليخدع الصيد. المعنى: يقول: إنه أصبح هدفًا لسهام الأعداء ونبالهم تتراعى عليه من كلّ جانب. أو إن أصحابه يتخذونه ترسًا ليرد عنهم سهام الأعداء ونبالهم التي تنهال عليهم من كلّ جانب. الإعراب: «فلقد»: الفاء بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. «أراني»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا» «للمراح»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «دريّة». «دريّة»: مفعول به ثانٍ. «من عن»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«دريّة»، وهو مضاف. «يميني»: مضاف إليه، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «تارة»: ظرف زمان متعلّق بالفعل المحذوف. «وأمامي»: الواو حرف عطف، «أمامي»: معطوف على «يميني». وجملة القسم المحذوفة بحسب ما قبلها. وجملة: «لقد أراني»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. والجملة المحذوفة «تجتنني»: في محل نصب نعت لـ«دريّة». والشاهد فيه قوله: «من عن يميني» حيث وردت «عن» اسمًا مجرورًا بمعنى «جانب».

١٠٩٢ - التخریج: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٤.

اللغة والمعنى: الفراقيد: جمع الفرقد وهو نجم لامع. مهوى النجم: مكان سقوطه. لعلّه يدلّ إحداثاً على مكانه فيحدّد لها وجهتها، أو لعلّه يتغزل بها فيجعلها تقف بين النجوم مثلهن، وتكون نجوم الفراقيد على يمينها وتهوي النجوم على شمالها. الإعراب: «وقلت»: الواو: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير

أي: من ناحية الشمال، وكذلك قال الآخر، وهو القطامي [من البسيط]:

١٠٩٣ - فقلتُ للرُّكبِ لما أنْ عمَّلا بهم من عن يمينِ الحُبَّيَّا نظرةً قَبِلُ الحُبَّيَّا: موضعٌ، جعل «عن» اسمًا، ولذلك أدخل حرف الجرِّ عليه. والفرقُ بينهما إذا كانت اسمًا، وإذا كانت حرفًا، أنه متى اعتُقد فيها الاسمية، فأُدخل عليها حرف الجرِّ، وقيل: «جلست من عن يمينه»، كانت بمعنى الناحية، ودلَّت على معنى في نفسها، وهو المكان، كأنك قلت: «جلست من ناحية يمينه ومكانه». وإذا لم تُدخِل عليها «من»، فإنما تفيد أن اليمين موضعٌ لجلوسك على شرط الحرف، وإذا كانت اسمًا كانت هي الموضع.

= رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «اجعلي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ضوء»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الفراقد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كلها»: تأكيد مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «يمينًا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف حال من «ضوء». «ومهوى»: الواو: حرف عطف، «مهوى»: اسم معطوف على «ضوء» منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر (ويصح إعرابها مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور، على تقدير: واجعلي مهوى...)، وهو مضاف. «النجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من»: حرف جر. «عن»: اسم بمعنى جانب، مبني في محل جر بحرف الجرِّ، وهو مضاف. «شمالك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «قلت»: بحسب الواو. وجملة «اجعلي»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «من عن شمالك» حيث جاءت «عن» اسمًا بمعنى جانب أو ناحية.

١٠٩٣ - التخرُّج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٩٥ (عن)، ١٦٣/ ١٤ (حبا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٧؛ وبلا نية في أسرار العربية ص ٥٥؛ والجنى الداني ص ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٣٦٧؛ والمقرب ١/ ١٩٥.

اللغة: الركب: جماعة الراكبين المسافرين. الحيا: موضع بالشام. نظرة قبل: نظرة أولى لم تسبقها نظرة. المعنى: عندما ارتفع الطريق بجماعة المسافرين عن يمين (الحبَّيَّا) قلت لهم: هي نظرة أولى رأيتموها فاسمحو لي بالثانية.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «للكرب»: جار ومجرور متعلقان بـ«قلت». «لما»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (قلت). «أن»: زائدة. «علا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «بهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«علا». «من عن»: جار ومجرور متعلقان بـ«علا». «يمين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الحبَّيَّا»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «نظرة»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي مرفوع بالضمّة. «قبل»: صفة «نظرة» مرفوعة بالضمّة.

وجملة «فقلت»: بحسب الفاء. وجملة «علا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هي نظرة»: في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «من عن» حيث اعتبر «من» اسمًا دخل عليه حرف الجرِّ «من».

وتقول: «أطعمه من جُوع، وعن جوع»، فإذا جثت بـ«من»؛ كانت لابتداء الغاية؛ لأنَّ الجُوع ابتداء الإطعام، وإذا جثت بـ«عن»؛ فالمعنى أن الإطعام صرف الجوع؛ لأنَّ «عن» لما عدا الشيء.

فصل

[معنى الكاف]

قال صاحب الكتاب: والكاف للتشبيه، كقولك: «الذي كزبد أخوك»، وهو اسمٌ في نحو قوله [من الرجز]:

١٠٩٤ - [بِسِسْضٍ ثَلَاثَ كَرِمَاجٍ جُم] يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُشْهَمِ
ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بـ«مثل». وقد شدَّ نحو قوله [من الرجز]:
[خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثْبًا] وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا^(١)

قال الشارح: أما الكاف البجاجة، فمعناها التشبيه، وهي أيضًا تكون حرفًا من الحروف البجاجة، وتكون اسمًا بمعنى «مثل»، وذلك قولك: «أنت كزبد» الكاف حرف

١٠٩٤ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٦، ١٦٨؛ والدرر ٤/١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٩٤؛ وبيان نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٧٩؛ وجواهر الأدب ص ١٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٦؛ ومغني اللبيب ١٨٠/١؛ وهمع الهوامع ٣١/٢.

اللغة: النعاج: ج النعجة، وهي أنثى الضأن، والعرب تكني بها عن المرأة. الجم: ج الجماء مؤنث الأجم، وهم من الكباش ما لا قرن له. البرد: حب الغمام. المنهم: الذائب.

المعنى: إنهن ثلاث نسوة ناعمات، تبدو أسنانهن عندما يضحكن كالبرد المذاب.

الإعراب: «بيض»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هن. «ثلاث»: صفة «بيض» أو خبر ثان. «كنعاج»: الكاف: اسم بمعنى «مثل»، مبني على الفتح في محل رفع صفة أو خبر ثالث، وهو مضاف،

و«نعاج»: مضاف إليه مجرور. «جم»: صفة «نعاج» مجرورة. «يضحكن»: فعل مضارع مبني على

الكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «عن»: حرف جر. «كالبرد»: الكاف:

اسم بمعنى «مثل»، وهو صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: «عن ثغر مثل البرد»، والجار

والمجرور متعلقان بـ «يضحك»، والكاف مضاف، «البرد»: مضاف إليه مجرور. «المنهم»: صفة

«البرد» مجرورة.

وجملة «هن بيض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يضحكن»: في محل جر نعت

«نعاج».

والشاهد فيه قوله: «عن كالبرد» حيث وردت الكاف اسمًا بمعنى «مثل» بدليل دخول «عن» عليها،

وهو حرف جر لا يدخل إلا على الاسم.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٧.

جرّ عند سيبويه^(١) وجماعة البصريين، والذي يدلّ على ذلك أنّها لا تقع موقع الأسماء، وذلك في الصلّات، نحو قولك: «مررت بالذي كزيد»، فالكاف هنا حرف لا محالة، ولذلك مثل به صاحبُ الكتاب؛ لأنّ ذلك ليس من مواضع المفردات.

فإن قلت: فتكون الكاف اسمًا في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: «بالذي هو كزيد»، على حدّ قولهم: «ما أنا بالذي قاتل لك شيئا»، والمراد: بالذي هو قاتل؛ قيل: لا يحسن حملُه عليه، إذ كان ذلك موضع قبح لحذف العائد المرفوع. فلمّا ساغ أن تقول: «مررت بالذي كزيد» من غير قبح، وأجمعوا على استحسانه، واستقبحهم: «مررت بالذي مثل زيد»، أو «مررت بالذي شبيه جعفر»، دلّ على أن الكاف حرف جرّ بمنزلة في قولك: «مررت بالذي في الدار»، و«ضربت الذي من الكرام»، بذلك استدلّ سيبويه^(٢).

وأما التي في تأويل الاسم فالتّي تقع موقع الاسم المفرد، كقول الشاعر [من مشطور السريع]:

١٠٩٥ - وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَفَنِينَ

(١) انظر الكتاب ٤٠٨/١، ٤٠٨/٤.

(٢) الكتاب ٤٠٨/١.

١٠٩٥ - التخرّيج: البيت لخطام المجاشعي في الجنى الداني ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٣١٣/٢، ٣١٥، ٣١٨؛ والدرر ١١٨/١؛ وشرح أبيات سيبويه ١٣٨/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١؛ والكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٤٠٨/٤، ٢٧٩/٤؛ ولسان العرب ٤٣٥/١ (رنب)؛ ١١٤/١٤ (ثغا)، ١٢٢/١٥ (غرا)؛ والمقاصد النحوية ٥٩٢/٤؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٠، ٦٠٨؛ وأسرار العربية ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٦؛ والجنى الداني ص ٨١، ٩٠؛ وخزانة الأدب ١٥٧/٥، ١٨٥/١٠، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١؛ والخصائص ٣٦٨/٢؛ ورصف المباني ص ١٩٧، ٢٠١؛ ورسّ صناعة الإعراب ٢٨٢/١، ٣٠٠؛ ولسان العرب ٣/٩ (أثف)، ٢٤٨ (عصف)؛ ومجالس ثعلب ٤٨/١؛ والمحتب ١٨٦/١؛ ومغني اللبيب ١/١٨١؛ والمقتضب ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠؛ والمنصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٨٢/٣.

اللغة: الصاليات: الأثافي وهي أحجار تُثَبَّتْ حول موقد النار ويوضع القدر عليها، وقد أصليت هذه الأثافي بالنار أي أحرقت حتى اسودت فهي صاليات. يُؤْتَفَنِينَ: يُثَبَّتْنَ لَتَوْضَع عليهن القدر. المعنى: يريد الشاعر إلقاء التحية على ديار لم يبق منها إلا علامات وآثار وأحجار سود كانت حول المواقد وهي على حالها حين أُنْفِيت.

الإعراب: «وصاليات»: الواو: حرف عطف (على ما في أبيات سابقة)، «صاليات»: اسم معطوف على اسم مجرور قبله فهر مجرور مثله وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة. «ككَمَا»: الكاف الأولى: جازة زائدة، والثانية: مؤكدة لها، «ما»: إمّا مصدرية أو اسم موصول. «يُؤْتَفَنِينَ»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والتون: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر، على اعتبارها «ما» =

فدخول الكاف الأولى على الثانية دليل أنها اسم، وأن المعنى: كمثل ما يؤثفن. جَمَعَ بين الكاف، و«مثل»، وإن كان معناهما واحدًا مبالغةً في التشبيه. وعلم بدخول الأولى على الثانية أنها ليست حرفًا؛ لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء.

فإن قيل: فما تصنع بقوله [من الوافر]:

فلا واللّه لا يُلْفَى لِمَا بِي ولا لِلْسَمَاءِ بِهِمْ أَبَدًا ذَوَاءٌ^(١)

فقد أدخل اللام على لام مثلها، ومع هذا لم يقل أحد: إن اللام الثانية اسم كما كانت مع الكاف؟ فالجواب أنه لم يثبت في موضع سوى هذا أن اللام اسم، كما ثبت أن الكاف اسم. وإذا كان ذلك كذلك؛ فإحدى اللامتين زائدة مؤكدة، والقياس أن تكون الزائدة الثانية دون الأولى، لأن حكم الزائد أن لا يُتَدَأ به، وليست الكاف كذلك، فإنه قد ثبت أنها اسم في مواضع، منها قول الأعشى [من البسيط]:

١٠٩٦ - هل تَنْتَهون وَلَنْ يَنْتَهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

= مصدرية، أما على اعتبار اسم موصول فجملة «يؤثفن» الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كَمَا يُؤَثَفْنِ» حيث يمكن أن تكون «الكاف» الثانية مؤكدة للأولى، قياسًا على اللامين في الشاهد الذي سبق، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

(١) تقدم بالرقم ٩٦٤.

١٠٩٦ - التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ والأشباه والنظائر ٢٧٩/٧؛ والجنى الداني ص ٨٢؛ والحيوان ٤٦٦/٣؛ وخزانة الأدب ٤٥٣/٩، ٤٥٤، ١٧٠/١٠؛ والدرر ١٥٩/٤؛ وسر صناعة الإعراب ٢٨٣/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤؛ ولسان العرب ٢٧٢/١٤ (دنا)؛ والمقاصد النحويّة ٢٩١/٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٨٦/٢؛ ورصف المباني ص ١٩٥؛ والمقتضب ١٤١/٤؛ ومع الهوامع ٣١/٢.

اللغة: الشطط: الجور والغلو. الفتل: ج الفتيلة، وهي خرقة السراج التي تشتعل.

المعنى: يقول: انتهوا أيها القوم، ولن ينهاكم عما أنتم فيه من بغي كالطعن يغور في جراحه البالغة الزيت والفتل.

الإعراب: «هل تنتهون»: الهمزة للاستفهام، «تنتهون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولن»: الواو استئنافية، «لن»: حرف نصب. «ينهى»: فعل مضارع منصوب. «ذوي»: مفعول به منصوب بالياء، وهو مضاف. «شطط»: مضاف إليه مجرور. «كالطعن»: الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع فاعل «ينهى»، وهو مضاف، «الطعن»: مضاف إليه مجرور. «يهلك»: فعل مضارع مرفوع. «فيه»: جار ومجرور متعلقان بـ«يهلك». «الزيت»: فاعل مرفوع. «والفتل»: الواو: حرف عطف، «الفتل»: معطوف على «الزيت» مرفوع.

وجملة «أنتهون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لن ينهى...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يهلك...»: في محل جز نعت «الطعن».

والشاهد فيه قوله: «كالطعن» حيث وردت الكاف فاعلاً لـ«ينهى»، وهذا قليل.

فالكاف هنا اسم بمنزلة «مثل»؛ لأنها فاعلٌ «ينهى»، ولا يصح أن يكون الفاعل حرفاً. وقد قيل: إنَّ الفاعل ههنا موصوف محذوف، والتقدير: «ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن»، ثم حذف الموصوف. وذلك ضعيف؛ لأنه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه، بحيث يعمل فيه عاملُ الموصوف، والموصوف ههنا فاعلٌ، والصفة جملةٌ، فلا يصح حذف الموصوف فيها، وإسناد الفعل إلى الجملة؛ لأنَّ الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً.

فإن قيل: فما تصنع بقوله [من الطويل]:

فُحِقَ لِمِثْلِي يَا بُثَيْثَةً يَجْزَعُ^(١)

فإنَّ الفعل فيه مسندٌ إلى فعلٍ محضٍ، فهو «يجزع»، قيل: المراد «أن يجزع»، و«أن» والفعل مصدرٌ، وهو الذي أسند الفعل إليه، لا إلى الفعل نفسه؛ فأما قوله [من الرجز]:

يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمَنَهُمُ^(٢)

البيت، فالشاهد فيه قوله: «عن كالبرد»، فإدخال حرف الجر على الكاف دليلٌ على اسميتها. والمنهم: المذاب، يصف نسوةً بصفاء الثَّغَرِ، وأنَّ أسنانهنَّ كالبرد الذائب لصفائها ورقتها.

وذهب سيويه^(٣) أن هذه الكاف لا تدخل على مضمر، تقول: «رأيتُ كزید»؛ ولم يجز: «رأيتُ كهُ». وقال: استغنوا عنه بمِثْلٍ وشَبِهِ، فتقول: «رأيتُ مثْلَ زید، ومثْلَهُ»، والمعنى فيهما واحدٌ، ومثْلُ ذلك في «حَتَّى»، و«مُدَّ». قال أبو العباس محمد بن يزيد: وقد حُوْلِفَ في الكاف، و«حَتَّى»، فأجازه قومٌ. وقد احتجَّ أبو بكر لامتناع الإضمار في هذه الحروف بضَعْفِ تمكُّنها في بابها، لأنَّ الكاف تكون اسماً، وتكون حرفاً، ولا تضيفها إلى مضمر بُعْدَ تمكُّنها وضعفِ المضمر. فأما قوله [من الرجز]:

نَحَى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَتَبَا وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٤)

فالبيت للعجاج، والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر، وحملها في ذلك على «مِثْلٍ»؛ لأنها في معناها. والذنابات: موضع بعينه. وأُمُّ أَوْعَالٍ: هَضْبَةٌ، ففي «نَحَى» ضميرٌ يعود إلى حمارٍ وخشيَ ذَكَرَهُ، ومعنى «نَحَى»: مضى في غَدْوِهِ ناحيةً من الذَّنَابَاتِ، فكأنه نَحَاها عن طريقه شماله، بالقرب من

(١) تقدم بالرقم ٥١٧.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٩٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤، ٤/ ٢١٧.

(٤) تقدم بالرقم ١٠٦٧.

الموضع الذي عدا فيه . وقوله : «كَهَا»، أي : كالذنابات ، أو أقرب إليه منها ، وإن مال إلى أم أو عال ، صارت أقرب إليه من الذنابات . وأم أو عال : رفع بالابتداء ، و«كَهَا» الخبر ، والمحفوظ : و«أم أو عال» بالنصب .

فصل

[معنى «مُدُّ» و«مُنْدُ»]

قال صاحب الكتاب : و«مُدُّ»، و«مُنْدُ»، لا ابتداء الغاية في الزمان ، كقولك : «ما رأيته مُنْدُ يوم الجمعة»، و«مُدُّ يوم السبت»، وكونهما اسمين ذكر في الأسماء المبنية .

قال الشارح : وأما «مُدُّ»، و«مُنْدُ»، فيكونان اسمين ، ويكونان حرفين ، والفرق بينهما إذا كانت اسمًا ، وبينها إذا كانت حرفًا من جهة اللفظ ، أنها إذا كانت اسمًا رفعت ما بعدها ، وإذا كانت حرفًا جزت ما بعدها . ووجه ثانياً من الفرق بينهما أنها إذا كانت حرفًا ، كانت متعلقة بما قبلها ، وكان الكلام بها جملة واحدة ، وإذا كانت اسمًا رفع ما بعدها ، نحو قولك : «ما رأيته مذ يومان» ، كان الكلام جملتين : الجملة الأولى فعلية ، والثانية اسمية ، يصح أن تصدق في إحدهما وتكذب في الأخرى . فهذا المعنى مستحيل فيها إذا كانت حرفًا ، لأنها تكون حرف إضافة ، نحو : «زيد قائم في الدار» ، فهذا لا يجوز أن تصدق في أنه قائم ، وتكذب في أنه في الدار ، لأنه خبر واحد .

وأما الفرق بينهما من جهة المعنى ، فإن «مُدُّ» إذا كانت حرفًا دلّت على أن المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها ، نحو قولك : «زيد عندنا مُدُّ شهر» على اعتقاد أنها حرف وخفض ما بعدها . فالشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار في ذلك المكان ، بدلالة «مُدُّ» على ذلك ؛ وأما إذا كانت اسمًا ، ورفعت ما بعدها ؛ دلّت على المعنى الكائن في نفسها ، نحو قولك : «ما رأيته مذ يوم الجمعة» ، فالرؤية متضمنة «مُدُّ» ، وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة ، كأنك قلت : «الوقت الذي حصلت فيه الرؤية يوم الجمعة» .

وقد ذهب قوم من أصحابنا إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين على كل حال ، فإذا رفع ما بعدهما ، كان التقدير على ما مرّ ، وإذا خفض ما بعدهما ، كانا في تقدير اسمين مضافين ، وإن كانا مبنيين ، كقوله تعالى : ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(١) . ألا ترى أن «لَدُنْ» مضاف إلى «حكيم عليم» ، وإن كان مبنيًا ؟

و«مُنْدُ» مركبة عند الكوفيين . قال قوم منهم : إنها مركبة من «مِنْ» ، و«إِذْ» ، وإنما

غُيِّرَا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ فِي الْإِفْرَادِ بِأَنْ حُذِفَت الْهَمْزَةُ، وَوَصَلَتْ «مِنْ» بِالذَّالِ، وَضُمَّتِ الْمِيمُ، فَصَارَتْ «مُنْذُ». وَفَرَّقُوا بِذَلِكَ بَيْنَ حَالِ الْإِفْرَادِ وَالتَّرَكِيبِ. وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي «مُنْذُ»: «مُنْذُ» بِكَسْرِ الْمِيمِ، يَدُلُّ أَنَّ الْأَصْلَ «مِنْ». وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ «مِنْ»، وَ«ذُو»، الَّتِي بِمَعْنَى «الَّذِي»، وَهِيَ لُغَةٌ طَيِّبٌ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي وَيُثْرِي دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ^(١)
ثُمَّ حَذَفَ الْوَاوَ تَخْفِيفًا، وَبَقِيَتِ الضَّمَّةُ تَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا مَفْرُودَةٌ غَيْرُ مَرْكَبَةٍ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ. وَنَحْنُ إِذَا شَاهَدْنَا ظَاهِرًا يَكُونُ مِثْلُهُ أَصْلًا؛ فَضَيْنَا بِالشَّاهِدِ، وَإِنْ احْتَمَلَ غَيْرَ ذَلِكَ، إِذَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى خِلَافِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ سَبْيُوهُ حَكَمَ عَلَى الْبَاءِ فِي «سَيْدٍ» وَهُوَ الذَّنْبُ بِأَنَّهَا أَصْلٌ، وَجَعَلَهَا مِنْ بَابِ «فِيلٍ»، وَ«دِيكٍ»، وَلَمْ يَجْعَلَهَا مِنْ بَابِ «رِيحٍ»، وَ«عِيدٍ»، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا كَلِمَةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ «س ي د» عَمَلًا بِالظَّاهِرِ؟ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ حَاضِرٍ مُتَبَقِّئٍ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ إِلَى أَمْرٍ مُحْتَمَلٍ مُشْكُوكٍ فِيهِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا كَسْرُ الْمِيمِ مِنْ «مُنْذُ»، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لُغَةٌ كَالضَّمِّ، وَإِنْ كَانَ الضَّمُّ أَشْهَرَ. وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَ الْفَرَّاءِ أَنَّ «ذُو» بِمَعْنَى «الَّذِي» إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُهَا بَنُو طَيِّءٍ لَا غَيْرَ، وَ«مُنْذُ» يَسْتَعْمَلُهَا جَمِيعُ الْعَرَبِ، فَكَيْفَ يَرْكَبُونَ كَلِمَةً يَسْتَعْمَلُهَا جَمِيعُهُمْ مِنْ كَلِمَةٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا بَيْنَهُمْ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي ارْتِفَاعِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «مُنْذُ»، وَ«مُنْذُ»، فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ^(٢) إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ يَرْتَفِعُ بَعْدَهُمَا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، قَالُوا: لِأَنَّ «مُنْذُ» مَرْكَبَةٌ مِنْ «مِنْ» وَ«إِذْ»، وَ«إِذْ» تُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ كَثِيرًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، وَ«إِذْ قَعَدَ بَكْرٌ». وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٣)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٤)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ﴾^(٥). فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَسْمُ الْمَرْتَفِعُ بَعْدَهَا بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَالْمُرَادُ: «مُنْذُ» مَضَى يَوْمَانِ»، وَ«مُنْذُ» مَضَتْ لَيْلَتَانِ». قَالُوا: وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، فَتَقُولُ: «مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ وَجَدَ»، وَ«مُنْذُ كَانَ كَذَا وَكَذَا»، بِاعْتِبَارِ «إِذْ»، وَالْخَفْضُ بِاعْتِبَارِ «مِنْ». قَالُوا: وَلِذَلِكَ كَانَ الْخَفْضُ بِ«مُنْذُ» أَكْثَرَ مِنْهُ بِ«مُنْذُ»؛ لظَهْوَرِ نَوْنِ «مِنْ».

(١) تقدم بالرقم ٤٩٣.

(٢) انظر المسألة السادسة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٣٨٢ - ٣٩٣.

(٣) الأحزاب: ٧.

(٥) المائدة: ١١٦.

(٤) البقرة: ٣٤.

وذلك ضعيفٌ، لأنَّ «منذ» لا ابتداء الغاية في الزمان، فلا يقع بعدها إلا الزمان، فإذا وقع بعدها فعلٌ، فإنَّما هو على تقدير زمانٍ محذوفٍ مضافٍ إلى الفعل. فإذا قلت: «ما رأيته مذ كان كذا»، فالتقدير: مذ زمانٌ كان كذا، فحذف المضاف، وأقيم الفعل مقامه خبرًا. ولذلك قال سيبويه: ومما يُضاف إلى الفعل قوله: «منذ كان كذا»، وليس مراده أنَّ «مذ» مضافةٌ إلى الفعل، لأنَّ الفعل لا يُضاف إليه إلا الزمان.

فلو كانت «إذ» مضافةٌ إلى الفعل؛ لكانت اسمًا، و«مذ»، إذا كانت اسمًا؛ لم تكن إلا مبتدأ، ولذلك لم يُجز أبو عثمان الإخبار عن «مذ»؛ لأنَّ الإخبار عنها يجعلها خبرًا، و«مذ» لا تكون إلا مبتدأ.

وقال الفراء: الاسم يرتفع بعد «مذ» بأنَّه خبر مبتدأ محذوف. قال: لأنَّ «منذ» مركبةٌ كما قدمناه من «من»، و«ذو»، التي بمعنى «الذي»، و«الذي» توصَّل بالمبتدأ والخبر، وقد يحذف في المبتدأ العائد، والتقدير: «ما رأيته مذ هو يومان»، على نحو قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا». والمراد: «بالذي هو قائلٌ». ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(١) في قراءةٍ من رفع «أحسن»، وقوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾^(٢)، أي: التي هي بعوضة.

وهذان قولان بُنِيا على أصلٍ فاسد، وهو القول بالتركيب، وقد أبطلناه، مع أنَّ «إذ» تُضاف إلى المبتدأ كما تُضاف إلى الفعل والفاعل، فليس تقدير المحذوف فعلًا بأولى من أن يكون اسمًا مبتدأ.

وأما قولهم: إنه يستعمل بعدها الفعل كثيرًا، نحو: «ما رأيته مذ قديم»، ونحو ذلك، فهو عندنا على حذفٍ مضاف.

و«ذو» في لغة طَبِئَاءٍ توصَّل بالفعل والفاعل كما توصَّل بالمبتدأ والخبر، فليس تقدير المحذوف مبتدأ بأولى من أن يكون فعلًا، فتعيين الصلة مبتدأ وخبرًا دون الفعل تحكُّمٌ، مع أنَّ حذف المبتدأ إذا كان صلةً، وهو العائد قبيحٌ. إنما جاز منه ألفاظٌ شاذةٌ تُسمع، ولا يُحمَل عليها ما وُجد عنه مندوحة.

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أنَّ ارتفاعه بأنَّه خبرٌ، والمبتدأ «مُنْذ»، و«مذ». فإذا قلت: «ما رأيته مذ يومان»، كأنك قلت: «ما رأيته مذ ذلك يومان»، فهما جملتان.

(١) الأنعام: ١٥٤. وهي قراءة الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وغيرهم.

انظر البحر المحيط ٤/٢٥٥؛ ونفسير الطبري ١٢/٢٣٦؛ وتفسير القرطبي ٧/١٤٢؛ والكشاف ٢/

٤٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٣٥.

(٢) البقرة: ٢٦.

على ما تقدّم. وإنما قلنا: إنّ «مُدّ» في موضع مرفوع بالابتداء؛ لأنه مقدّر بالأمد، والأمد لو ظهر، لم يكن إلّا مرفوعاً بالابتداء، فكذاك ما كان في معناه.

وذهب الزجاجي إلى أنّ «مُدّ» الخبر، وما بعده المبتدأ، واحتجّ بأن معنى «مُدّ» هنا معنى الظرف، فإذا قلت: «ما رأيته مذ يومان»، كان المعنى: بيني وبين لقائه يومان، فكما أن الظرف خبر، فكذاك ما كان في معناه.

وله في الرفع معنيان: تعريف ابتداء المدة من غير تعرّض إلى الانتهاء، والآخر تعريف المدة كلّها. فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة، نحو قولك: «ما رأيته مذ يوم الجمعة» ونحوه؛ كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذي انقطعت فيه الرؤية وتعريفه، والانتهاء مسكوت عنه، كأنك قلت: «والى الآن»، ويكون في تقدير جواب «متى». وإذا وقع بعده نكرة، نحو: «ما رأيته مذ يومان» ونحو ذلك؛ كان المراد منه انتظام المدة كلّها من أولها إلى آخرها، وانقطاع الرؤية فيها كلّها. فإن خفضت ما بعدهما معرفة كان أو نكرة؛ كان المراد الزمان الحاضر، ولم تكن الرؤية وقعت في شيء منه.

والغالب على «مُدّ» الحرفيّة والخفض بها، والغالب على «مُدّ» الاسميّة للنقص الذي دخلها، إذ الأصل «مُتدّد»، و«مُدّ» مخففة منها بحذف عينها. والحذف ضرب من التصرف، وبابه الأسماء والأفعال؛ لتمكّنها ولحاق التنوين بها، ولم يأت في الحروف إلّا فيما كان مضاعفاً من نحو «أنّ» و«رُبّ». وإِنما قلنا: إنّ «مُدّ» مخففة من «مُتدّد»؛ لأنها في معناها، ولفظهما واحد. ولذلك قال سيّويه^(١): لو سميت بـ«مُدّ»، ثم صغرتها؛ لقلت: «مُتدّد»، تردّ المحذوف، وكذلك لو كسرت؛ لقلت: «أُمُتدّد».

وهما مبنيان حرفيّان. ويكونان اسميّان. فإذا كانا حرفيّين؛ فلا مقال في بنائهما؛ لأن الحروف كلّها مبنية. وإذا كانا اسميّين، فهما في معنى الحرف، وينوبان عنه، فيبنيان كبنائه، وحقّهما السكون، لأن أصل البناء أن يكون على السكون. فأما «مُدّ» فجاءت على الأصل، ولم يوجد فيها ما يُخرّجها عن الأصل. وأما «مُتدّد»، فحقّها أيضاً أن تكون ساكنة الآخر إلّا أنه التقى في آخرها ساكنان النون والذال، فوجب التحريك لالتقاء الساكنين، وحُصّت بالضمّ إتياعاً لضمة الميم، ولم يُعتدّ بالنون حاجزاً لسكونه. فإن لقي «مُدّ» ساكن من كلمة بعدها، ضُمّت، نحو قولك: «لم أره مُدّ الليلة، ومُدّ الساعة»، وذلك إتياعاً لضمة الميم. وإذا ساغ لهم الإتياع مع الحاجز؛ فلأن يجوز مع عدم الحائل كان أولى. فإن شئت أن تقول: إنّنا اضطررنا إلى التحريك لالتقاء الساكنين، حُرّك بالحركة التي كانت له في الأصل، ولكونهما يكونان اسميّين، ذكرنا في الأسماء المبنية، فاعرفه.

فصل

[معنى «حاشا»]

قال صاحب الكتاب: و«حاشا» معناها التنزيه. قال [من الكامل]:

حاشا أبي ثوبان إن به ضيئا عن المَلْحَاةِ والشَّيْمِ^(١)

وهو عند المبرد يكون فعلاً في نحو قولك: «هَجَمَ القَوْمُ حاشا زيداً»، بمعنى: جانب بعضهم زيداً، «فاعِلٌ» من «الحَشَا» وهو الجانب، وحكى أبو عمرو الشَّيْبَانِيُّ عن بعض العرب: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَلِمَنْ سَمِعَ، حاشا الشَّيْطَانِ، وابْنَ الأَضْيَغِ» بالنصب، وقوله تعالى: ﴿حَشَى لِلَّهِ﴾^(٢) بمعنى براءةٍ لِلَّهِ مِنَ السُّوءِ.

قال الشارح: اعلم أنَّ «حاشا» عند سيبويه^(٣) حرفٌ يجر ما بعده كما يجر «حتى» ما بعده، وفيه معنى الاستثناء، فهو من حروف الإضافة يدخل في باب الاستثناء لمضارعةٍ «إلا» بما فيه من معنى النفي، إذ كان معناه التنزيه والبراءة. ألا ترى أنك إذا قلت: «قام القوم حاشا زيداً»، فالمراد أنَّ زيداً لم يقم، فأدخل حرف الجر هنا في باب الاستثناء، إذ كان معناه النفي، كما أدخل «لَيْسَ» و«لَا يَكُونُ»، و«خَلَا»، و«غَدَا» لما فيها من معنى النفي، فتقول: «أتاني القوم حاشا زيداً»، بمعنى: «إلا زيداً»، فموضع «حاشا» ههنا نصبٌ بما قبله من الفعل، يدلُّ على ذلك أنه لو وقع موقعه اسمٌ كان منصوباً، نحو: «غَيْرَ».

والفرق بينها إذا كانت استثناءً، وبينها إذا كانت حرف إضافة غير استثناء، أنها إذا كانت استثناء متضمنةً لجملةٍ تُخْرِجُ منها بعضاً، وإذا كانت حرف إضافة، فليست كذلك، تقول: «حاشا زيداً أن يناله السُّوءُ»، كأنك قلت: حاشاه نيلُ السُّوءِ ومَسُّ السُّوءِ. وفيه معنى الاستقرار على طريق النفي، كأنه قال: «حاشاه أن يستقرَّ له مسُّ السُّوءِ»، إلا أنه لكثرة الاستعمال كالمثل الذي لا يُغَيَّرُ عن وجهه. فأما البيت الذي أنشده، وهو [من الكامل]:

حاشا أبي ثوبان... إلخ

هكذا أنشده أبو العباس المبرد والسيرافي وغيرهما من البصريين. وفيه تخطيطٌ من جهة الرواية. وذلك أنه ركب صدره على عجز غيره. وهذا البيت للجميخ، وهو مُتَقَلِّدٌ بن الطَّمَاحِ بن قيس بن طريف، أورده الْمُفَضَّلُ الضَّبِّيُّ في مفضليَّاته، وأوله:

يا جَارَ نُضْلَةٍ قد أتى لك أن نَسَعَى بجارك في بني هذم
منظِّمين جوار نُضْلَةٍ يا ثَاةَ الوُجُوهِ لذلك السُّنْظَمِ

(١) تقدم بالرقم ٣٠٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٩.

(٣) يوسف: ٣١، ٥١.

وبنو رَوَاحَةَ ينظرون إذا نَظَرَ النَّدِيَّ بِأَثْفِ خُثْمٍ
حاشا أبي ثوبانَ إنَّ أبَا قابوسَ ليس بِبُكْمَةٍ قَدَمٍ
عمرو بن عبد الله إنَّ به ضِئًا عن المَلْحَاةِ والشَّثْمِ

الشاهد فيه جزر «أبي ثوبان» بـ «حاشا». وسبب هذه الأبيات أن نضلة بن الأشتر كان جارا لبني هدم بن عوف، فقتلوه غدرًا، فَنَعَى عليهم جميع ذلك.

شاهت: قُبِحت، والشَّوْهُ: قُبِيعُ الخِلْقَةِ. وقوله: «متنظمين»، أي: في سِلَكٍ واحدٍ. وبنو رَوَاحَةَ: فَخِذٌ من بني عَنَسٍ. والنادي، والنَّدِيُّ: المَجْلِسُ. والمراد: أهلُ النَّدِيّ. والآثَفُ الخُثْمُ: العِراضُ ليست بِثَمٍّ. وقوله: «إنَّ به ضِئًا» أي: يَضِنُّ بنفسه عن الملحاة والشَّثْمِ. والمَلْحَاةُ: المَفْعَلَةُ من «لَحَوْتُ الرجلَ»، إذا لَحَحْتُ عليه باللائمة. وعمرو بن عبد الله بدلٌ من «أبا قابوس»، ومُنْع «قابوس» من الصرف ضرورةً لما فيه من التعريف.

ولم يَخْلِكْ سيبويه في «حاشا» إلاَّ الجَرَّ، ولم يُعْزِزِ النصب بها. وقد خالفه جماعةٌ من الفريقين في ذلك، فذهب أبو العباس المبرِّد، وهو قول أبي عمرو الجَرِّمِي والأخْفَشُ إلى أنها تكون حرف خفض كما ذكر سيبويه، نحو قولك: «أتاني القوم حاشا زيدًا»؛ لأن المعنى: «سَوَى زيدٍ». وقد تكون فعلًا من «حاشَيْتُ»، فتنصب ما بعدها بمنزلة «حَلَا»، و«عَدَا»؛ لأنك إذا قلت: «أتاني القوم»، وقع في نفس السامع أنَّ زيدًا فيهم، فأردت أن تُخْرِجَ ذلك من نفسه، فقلت: «حاشا زيدًا»، أي: جَاوَزَ مَنْ أتاني زيدًا، فيكون في «حاشا» ضميرُ فاعلٍ لا يُشْتَى، ولا يُجْمَع، ولا يُوْثَثُ، و«زيد» لم يأتك لأنه استثناءٌ من موجبٍ.

وكذلك إذا قلت: «لقيت القوم حاشا خالدًا»، فخالِدٌ لم تَلْفَه. وإذا قلت: «ما مررت بالقوم حاشا خالدًا» فخالِدٌ ممرورٌ به؛ لأنه استثناءٌ من منفيٍّ. والْحِجَّةُ للقول بأنها فعلٌ أنها تتصَرَّفُ تصرُّفَ الأفعال، فنقول: «حاشَيْتُ، أحاشِي»، كما تقول: «رامَيْتُ أرامي». قال النابغة [من البسيط]:

وَلَا أَرَى فاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

هذا استدلال أبي العباس، قال: فإذا قلت: «حاشا لزيد»، فلا يكون «حاشا» إلاَّ فعلًا؛ لأنه لو كان حرفًا لم يدخل على حرف مثله. وكذلك «حاشا لله»، فإذا اسْتَعْمَلَ بغير لام؛ جاز أن تكون فعلًا، فتنصب، وجاز أن تكون حرف خفض. قالوا: ومما يؤيد كونها فعلًا قولهم: «حَاشَ»، بغير ألف، نحو قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾^(٢) في قراءة

(١) تقدم بالرقم ٣٠٥.

(٢) يوسف: ٣١، ٥١.

الجماعة ما عدا أبا عمرو^(١)، والحذف لا يكون في الحروف، إلا فيما كان مضاعفاً، نحو: «إِنَّ»، و«رُبَّ». وقد جاء في الأفعال كثيراً، وفي الأسماء، نحو: «عَدَّ»، و«يَدَّ». والذي حسنه هنا كون الألف متقلبة عن الياء، والياء مما يسوغ حذفه.

ومما يؤيد ذلك ما حكاه أبو عمرو وغيره أن العرب تخفض بها، وتنصب، حكي عنهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، ولِمَنْ سَمِعَ حاشا الشيطان، وابن الأصبغ». وهذا نص. وابن الأصبغ بالصاد غير المعجمة والغين المعجمة كان يُسْتَطَع. وقال الزجاج: «حاشا لله» في معنى «براءة لله»، وهي من قولهم: «كنت في حاشي فلان»، أي: في ناحية فلان. قال الشاعر [من الطويل]:

بأي الحشا أمسى الخلبط المباب^(٢)

فإذا قال: «حاشي لفلان»، فكأنه قال: «تَنَحَّى زيدٌ من هذا المكان، وتَبَاعَدَ»، كما أتكَ إذا قلت: «تَنَحَّى من هذا المكان»، فمعناه: صار في ناحية منه أخرى. والصواب ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنها لو كانت فعلاً بمنزلة «حَلَا»، و«عَدَا»؛ لجاز أن تقع في صلة «ما»، فنقول: «أتاني القوم ما حاشي زيداً»، كما تقول: «ما خلا زيداً»، و«ما عدا عمراً». فلما لم يجز ذلك؛ دل أنها حرف. وأما قوله [من البسيط]:

وما أحاشي من الأقوام من أحد^(٣)

فيجوز أن يكون تصريف فعل من لفظ «حاشا» الذي هو حرف يُسْتَنَى به، ولا يقع الاستثناء بـ«حاشي يُحاشي»، فنزل «حاشي يحاشي» منزلة «هَلَّلَ» من «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، و«سَبَّحَلَّ» من «سُبْحَانَ اللَّهِ»، و«حَمْدَلَّ» من «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، فيكون المراد أنه لفظ بـ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، و«سَبْحَانَ اللَّهِ»، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وكذلك يكون التصرف في قوله: «أحاشي»، أي: لا أستثنى بحاشا أحداً.

وأما دخول لام الجز، فعلى سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل؛ وأما حذف الآخر منه فلضرب من التخفيف وطول الكلمة. وكان الفراء من الكوفيين يزعم أن «حاشا» فعل، لا فاعل له، فإذا قلت: «حاشا لله»، فاللام موصلة لمعنى الفعل، والخفض بها. فإذا قلت: «حاشا لله»، بحذف اللام، فاللام مرادة، والخفض على إرادتها، وهذا ضعيف عجيب أن يكون فعل بلا فاعل. وأما قوله بأن خفضها وتقديرها، فضعيف؛ لأن حرف الجز إذا حذف لا يبقى عمله إلا على نذرة، فاعرفه.

(١) وقد قرأ أيضاً بالألف ابن محيصن والبيزدي وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٣٠٣/٥؛ وتفسير الطبري ١٢/١٢٣؛ وتفسير القرطبي ٩/١٨١؛ والكشاف ٢/

٣١٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٩٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٦٦.

(٣) تقدم بالرقم ٣٠٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣٠٦.

فصل [«عدا» و«خلا»]

قال صاحب الكتاب: و«عدا»، و«خلا» مَرَّ الكلامُ فيهما في الاستثناء.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام فيهما، ولا بدّ من تبيين جملة عليهما، وذلك أنهما يكونان فعلين، فينصبان ما بعدهما، ويضمّر الفاعل فيهما، ويجريان مجرى «ليس» و«لا يَكُونُ» في الاستثناء، فتقول: «أتاني القومُ خلا زيدًا» على تقدير: «خلا بعضهم زيدًا»، و«ما أتاني القومُ عدا بكرًا» على معنى: «عدا بعضهم بكرًا»، كأنك قلت: «جاوز بعضهم زيدًا». فإذا دخلت «ما» عليهما؛ كانا فعلين لا محالة، وكانت مع ما بعدها مصدرًا في موضع الحال، كأنك قلت: «مُجاوِزُهم زيدًا»، أي: مُجاوِزِين زيدًا، وخالين من زيد. وتكون من قبيل «رجع عودَه على بذته» ونظائره.

ويكونان حرفين، فيجران ما بعدهما، نحو قولك: «أتاني القومُ خلا زيد». ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز خفض بـ«خلا». ولم يذكر أحدٌ من النحويين خفض بـ«عدا» إلا أبو الحسن الأخفش، فإنه قرنهما مع «خلا» في الجرّ، فاعرفه.

فصل [«كَي»]

قال صاحب الكتاب: و«كَي»، في قولهم: «كَيْمَةٌ» من حروف الجرّ بمعنى «لِمْة».

قال الشارح: قد تقدّم القول في «كَي» بما أغنى عن إعادته، غيرَ أنا نذكرها هنا لغة تختصّ بهذا الفصل، وذلك أنّ «كَي» حرفٌ يُقارب معناه معنى اللام؛ لأنها تدلّ على العلة والغرض، ولذلك تقع في جواب «لِمْة»، فيقول القائل: «لِمَ فعلتَ كذا؟» فتقول: «ليكونَ كذا». وهذا المعنى قريبٌ من قولك: «فعلتَ ذلك كَي يكونَ كذا»؛ لدالتها على العلة، إلاّ أنّها تستعمل ناصبةً للفعل كـ«أن»، فلذلك تدخل عليها اللام، فتقول: «جئتُ لِكَي تقومَ»، كما تقول: «لأنّ تقومَ».

وقد تُستعمل استعمالَ حرف الجرّ، فيُدخلونها على الاسم، قالوا: «كَيْمَةٌ»، والأصل: «ما» الاستفهامية، فأدخلوا عليها «كَي»، كما يُدخلون اللام، ثم حذفوا الألف، وأتوا بهاء السكّن في الوقف، فقالوا: «كَيْمَةٌ»، كما قالوا: «لِمْة». فقال بعضهم: إنها حرفٌ مشتركٌ نكون حرفًا ناصبًا للفعل كـ«أن»، وتكون حرفًا جازًا. فإذا قلت: «جئتُ لِكَي تقومَ»، كانت الناصبة للفعل؛ لدخول اللام؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله. وإذا قلت: «كَيْمَةٌ»، كانت الجارة لدخولها على الاسم. فإذا قلت: «جئتُ كَي تقومَ» من

غير قرينة، جاز أن تكون الناصبة للفعل، وجاز أن تكون الجازة، ويكون النصب بتقدير «أن»، كما يكون كذلك مع اللام. قال ابن السراج: ويجوز أن تكون «كَيَّ» حرفًا ناصبًا على كل حال؛ وأما دخولها على «ما» فلشبهها باللام لتقارب معنييهما، فاعرفه.

فصل

[حذف حروف الجز]

قال صاحب الكتاب: وتُحذف حروف الجز، فيتعدى الفعل بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، وقوله [من الطويل]:

مِثْلَ الَّذِي اخْتَبِرَ الرُّجَالَ سَمَاحَةً [وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ] ^(٢)
وقوله [من البسيط]:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ [فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ] ^(٣)

وتقول: «أستغفرُ اللهَ ذَنْبِي»، ومنه «دخلتُ الدارَ». وتُحذف مع «أن»، و«أن»، كثيرًا مستعرا.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ الأفعالَ المقتضية للمفعول على ضربين: فعلٌ يصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: «ضربتُ زيدًا»، فالفعلُ هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل إلى المفعول الذي هو «زيدٌ» فنصبه؛ لأنَّ في الفعل قوَّةً أفضت إلى مباشرة الاسم. وفعلٌ ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاج إلى ما يستعين به على تناوله والوصول إليه، وذلك نحو: «مررت»، و«عجبت»، و«ذهبت». لو قُلْتُ: «عجبتُ زيدًا»، و«مررتُ جعفرًا»؛ لم يجز ذلك؛ لضعف هذه الأفعال في العُرف والاستعمال عن الإفضاء إلى هذه الأسماء. فلما ضعفت، افتضى القياس تقويتها لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل، فرفدوها بالحروف، وجعلوها موصلةً لها إليها، فقالوا: «مررتُ بزيد»، و«عجبتُ من خالد»، و«ذهبتُ إلى محمد».

وخصَّ كلُّ قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف. هذا هو القياس، إلاَّ إنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفًا في بعض كلامهم، فيصل الفعل بنفسه، فيعمل. قالوا من ذلك: «اخترتُ الرجالَ زيدًا»، و«استغفرتُ اللهَ ذنبًا»، و«أمرتُ زيدًا الخيرَ». قال الله تعالى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٤)، فقولهم: «اخترتُ الرجالَ زيدًا»، أصله: «من الرجال»؛ لأنَّ «اخترارَ» فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد بغير حرف

(٣) تقدم بالرقم ٢٥٣.

(٤) الأعراف: ١٥٥.

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) تقدم بالرقم ٨٢٤.

الجزء، وإلى الثاني به. والمُقَدَّم في الرتبة هو المنصوب بغير حرف جز، فإن قَدِّمَتِ
المجرور؛ فلضرب من العناية للبيان، والنية به التأخير. قال الشاعر [من البسيط]:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذامالٍ وذا نَشَبٍ

والمراد: «بالخير»، فحذف حرف الجز. وقال الآخر [من البسيط]:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ فِي الْعَمَلِ^(١)

والمراد: «من ذنب»، وهو في البيت الأول أسهل منه ههنا؛ لأن «الخبر» مصدر،
والمصدر مقدَّر بـ«أَنْ» والفعل، وحرف الجز يحذف كثيرًا مع «أَنْ»، فساغ مع ما كان
مقدَّرًا به. وأما قوله [من الطويل]:

وَمِنَا الَّذِي اخْتِيزَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ^(٢)

فالبيت للمزدد، والشاهد فيه حذف «مِنْ»، والمراد: «من الرجال»، فحذف،
وعُدِّي الفعل بنفسه. وفي تقديم المفعول على المجرور بـ«مِنْ» دلالة على أنه مفعول
ثانٍ، وليس ببدلي، إذ البديل لا يسوغ تقديمه. يصف قومه بالجود والكرم عند اشتداد
الزمان وهبوب الرياح، وهي الزعازع. وإثما أراد زمن الشتاء؛ لأنه مَظَنَّةُ الجَدْبِ.

وهذا الحذف، وإن كان ليس بقياس، لكن لا بد من قبُوله؛ لأنك إنما تنطق
بلغتهم، وتَحْتَذِي في جميع ذلك أمثلتهم، ولا تقيس عليه، فلا تقول في «مررت
بزيد»: «مررت زيدا»، على أنه قد حكى ابن الأعرابي عنهم: «مررت زيدا»، وهو
شاذ. ومن ذلك: «دخلت الدار»، فالمراد: «في الدار»؛ لأنه فعل لازم، وقد تقدّم
الكلام عليه قبل.

وقد كثر حذفها مع «أَنْ» الناصبة للفعل، و«أَنْ» المشددة الناصبة للاسم، نحو: «أنا
راغب في أَنْ ألقاك»، ولو قلت: «أَنْ ألقاك» من غير حرف جز؛ جاز. وكذلك نقول في
المشددة: «أنا حريص في أَنْك تُحسين إليّ» ولو قلت: «أَنْك تحسن إليّ» من غير حرف
جز؛ جاز. ولو صرحت بالمصدر، فقلت: «أنا راغب في لِقَائِك، وحريص في إحسانك
إليّ»، لم يجوز حذف حرف الجز، كما جاز مع «أَنْ»، و«أَنْ»؛ لأن «أَنْ» وما بعدها من
الفعل، وما يتعلق به، والاسم والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر، فطال، فجوزوا معه
حذف حرف الجز تخفيفًا، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة، نحو قوله تعالى:
﴿أَهْلَذَا الَّذِي بَشَّرَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣)، ولم يجوزوا مع المصدر المحض، فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ٩٩٧.

(٢) تقدم بالرقم ٨٢٤.

(٣) الفرقان: ٤١.

فصل [إضممار حروف الجر]

قال صاحب الكتاب: وتُضمَر قليلاً. ومما جاء من ذلك إضممار «رُبِّ» والياء في القَمِّ، وفي قول رُوَيْبَةَ: «خَيْرٍ»، إذا قيل له: «كيف أصبحت»، واللام في «لَا أَبُوكَ».

قال الشارح: قد تقدّم القول على حروف الجر، وأنها قد تحذف في اللفظ اختصاراً واستخفافاً إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليها، فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادة في المحذوف منه. وذلك لا يئتي الاسم المحذوف منه، وهي في ذلك على ضربين: أحدهما: ما يحذف ثم يوصل الفعل إلى الاسم، فينبه كالظروف إذا قلت: «قمت اليوم»، وأنت تريد: «في اليوم»، ونحو: «اخترت الرجال زيدا»، و«استغفرت الله ذنبي» ونظائره. والثاني: ما يحذف ولا يوصل الفعل، فيكون الحرف المحذوف كالمثبت في اللفظ، فيجزون به الاسم، كما يجزون به وهو مثبت ملفوظ به. وهو نظير حذف المضاف وتبقيّة عمله، نحو: «ما كلّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة»^(١)، وكفوله [من المتقارب]:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢)
على إرادة «كلّ». ومن ذلك قول الآخر [من الخفيف]:

رَسُمِ دَارٍ وَقِفْتُ فِي طَلَلَةٍ كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ^(٣)
أراد: «رُبِّ رسم دار»، ثم حذف لكثرة استعمالها، ومن ذلك قوله [من الرجز]:
وَيَلْدِي مَالَهُ مُؤَزَّرٌ

١٠٩٧ -

(١) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

(٢) تقدم بالرقم ٣٩٧.

(٣) تقدم بالرقم ٣٩٨.

١٠٩٧ - التخرّيج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: المؤزّر: الشديد القوي.

أي: ورب بلد موجود تكون أمواله كثيرة وافرة.

الإعراب: «وبلد»: الواو، و«رُبِّ» اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ماله»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «مؤزّر»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «وبلد...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ماله مؤزّر»: في محلّ رفع صفة على المحل، أو جرها على اللفظ.

والشاهد فيه قوله: «وبلد» حيث جاء بالواو وحذف «رُبِّ» لكثرة استعمالها.

وقوله [من الرجز]:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا السَّعَافِيرُ إِلَّا الْعَيْسُ^(١)

كل ذلك مخفوض بإضمار «رُبَّ». وذلك أنه لا يخلو الانجرار من أن يكون بالحرف الجار، أو بحرف العطف، إذ قد صار بدلاً منه، فلا يكون بحرف العطف؛ لأنه قد انجز حيث لا حرف عطف، وذلك فيما تقدم، وفي قول الآخر [من الوافر]:

فإِذَا تُغْرِضُنَّ أُنَيْسَ عَنِّي وَيَسْرَعُكَ الْوُشَاءُ أُولُو السُّبَاطِ
فُحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمٍ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ^(٢)

ألا ترى أن الفاء هنا ليست حرف عطف، وإنما هي جواب الشرط، وإذا كانت الفاء جواب «إن» الشرطية؛ حصل الجز بإضمار الحرف لا محالة. ومن ذلك قولهم في القسم في الخبر لا الاستفهام فيما حكاه سيبويه^(٣): «اللَّهُ لأقومن»، يريد: بالله ثم حذف.

وحكى أبو العباس أن رؤية قيل له: «كيف أصبحت؟» فقال: «خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ»، أي: بخير، فحذف الباء لوضح المعنى. ومن ذلك ما ذهب إليه بعض متقدمي البصريين في قوله عز وجل: ﴿وَاخْتَلَفَ الْأَيْلُ وَالنَّهَارُ لَآئِدًا﴾^(٤)، على تقدير «في»؛ لئلا يلزم منه العطف على عاملين، وعليه حمل بعضهم قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٥)، على تقدير: «وبالأرحام»؛ لأن العطف على المكني المخفوض لا يسوغ إلا بإعادة الخافض، ومن ذلك قولهم: «لا إله أبوك»، يريدون: «للَّهِ أبوك»، قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٩٨- لا إله ابنُ عمِّك لا أفضلتُ في حَسَبٍ عَنَّا ولا أنتَ ذِيَّائِي فَتَسْخَرُونِي

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٣.

(٣) الكتاب ٣/٤٩٨، ٤٩٩.

(٤) آل عمران: ١٩٠.

(٥) النساء: ١. وهي قراءة حمزة، والمطوعي، وإبراهيم النخعي، والأعمش.

انظر: البحر المحيط ٣/١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/٥١٧؛ وتفسير الفرطبي ٥/٢؛ والكشاف ١/

٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٠٤.

١٠٩٨ - التخریج: البيت الذي الإصح العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣؛ والأزهية ص ٢٧٩؛ وإصلاح

المنطق ص ٣٧٣؛ والأغاني ٣/١٠٨؛ وأمالی المرتضى ١/٢٥٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩٦؛ وخزانة

الأدب ٧/١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦؛ والدرر ٤/١٤٣؛ وسمط اللآلي ص ٢٨٩؛ وشرح التصريح ٢/

١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٠؛ ولسان العرب ١١/٥٢٥ (فضل)، ١٣/١٦٧، ١٧٠ (دين)،

٢٩٥، ٢٩٦ (عنن)، ٥٣٩ (لوه)، ١٤/٢٢٦ (خزلا)؛ والمؤنلف والمختلف ص ١١٨؛ والمقاصد

النحوية ٣/٢٨٦؛ ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٦٣، ٢/

١٢١، ٣٠٣؛ والجنى الداني ص ٢٤٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٣؛ وخزانة الأدب ١٠/١٢٤، =

والمراد: «لله ابن عمك»، و«عنّ» هنا بمعنى «على»، وتخزوني من قولهم: «خزوّته»، أي: سُنته، فاللام المحذوفة لام الجز، والباقية فاء الفعل، بدل على ذلك فتح اللام. ولو كانت الجارة؛ لكانت مكسورة. وقد قالوا: «لَهَيْ أَبوك»، فقلبوا العين إلى موضع اللام، وبُني على الفتح لتضمّنه لام التعريف، كما بُنيت «آمين» كذلك، يدلك أن الثانية فاء الكلمة. وليست الجارة فتحها، وليس بعدها ألف ولا م، ولا م الجز مع الظاهر مكسورة في اللغة الفاشية المعمول بها.

= ٣٤٤؛ والخصائص ٢/ ٢٨٨؛ ورصف الباني ص ٢٥٤، ٣٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

اللغة: لاه: أصله «الله» حذفت لام الجز ولا م التعريف والباقية هي فاء الكلمة وذلك حسب رأي سيبويه. أفضلت: زدت فضلاً. الحسب: الشرف الثابت في الآباء. الديان: صاحب الأمر. تخزوني: تسومني وتقهرني.

المعنى: يقول: لله امر ابن عمك، لا أنت أفضل مني حسباً، ولا أشرف مني نسباً، ولا ولي أمري فتسومني وتقهرني.

الإعراب: «لاه»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «ابن»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. «عمك»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «أفضلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «في حسب»: جار ومجرور متعلقان بـ«أفضلت». «عنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«أفضلت». «ولا»: الواو حرف استئناف، «لا»: حرف نفي. «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «دياني»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فتخزوني»: الفاء: حرف عطف، أو السببية، «تخزوني»: فعل مضارع مرفوع، أو منصوب، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

وجملة «لاه ابن عمك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أفضلت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أنت دياني»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تخزوني»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب، أو صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها إذا كان الفعل منصوباً، وعليه يكون المصدر المؤول معطوفاً.

والشاهد فيه قوله: «لاه ابن عمك» حيث حذفت لام الجز مع إرادتها.

ومن أصناف الحرف

الحروف المشبهة بالفعل

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «إِنَّ»، و«أَنَّ»، و«لَكِنَّ»، و«كَأَنَّ»، و«لَيْتَ»، و«لَعَلَّ»، وتلحقها «ما» الكافّة، فتعزّلها عن العمل، وتبتدأ بعدها الكلام. قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُهُ وَحْدَهُ﴾^(١)، وقال: ﴿إِنَّمَا يَهْتَكُمُ اللَّهُ﴾^(٢)، وقال ابن كُراع [من الطويل]:

١٠٩٩- تَحْلُلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرْ أَبَا جَعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

(٢) الممتحنة: ٩.

(١) فصلت: ٦.

١٠٩٩- التخريج: البيت لسويد بن كراع العكلي في الأزهية ص ٨٩؛ والكتاب ١٣٨/٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٥١/١٠.

اللغة: تحلل من يمينك: أي: أخرج منها بفعل شيء ولو يسيراً مما حلفت عليه.
المعنى: يهزأ برجل كان قد توعدّه فيقول: إنك كالحالم في وعيدك لي ويمينك على مَضْرَتي، فتحلل من يمينك، وعالج ذات نفسك من ذهاب عقلك وتعاطيك ما ليس في وسعك.
الإعراب: «تحلل»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «وعالج»: الواو: حرف عطف، و«عالج»: كإعراب «تحلل». «ذات»: مفعول به منصوب بالفتحة. «نفسك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وكاف الخطاب ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وانظرن»: الواو: حرف عطف، و«انظرن»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «أبا»: منادى مضاف منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة. «جعل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لعلّما»: حرف مشبه بالفعل مكفوف بـ «ما»، و«ما»: كافّة. «أنت»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «حالم»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «تحلل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عالج»: معطوفة على جملة «تحلل»، وكذلك جملة «انظرن» وجملة «أبا جعل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «أنت حالم».

والشاهد فيه قوله: «لعلّما» حيث كُفّت «لعلّ» عن العمل بدخول «ما» الكافّة عليها.

وقال [من الطويل]:

١١٠٠ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيِّداً
ومنهم مَنْ يجعل «ما» مزيدةً، ويعملها، إلا أنَّ الإعمالَ في «كأنَّما»، و«لعلَّما»،
و«ليتَّما» أكثرُ منه في «إنَّما»، و«أَنَّما»، و«لكنَّما». ورؤي بيت النابتة [من البسيط]:
١١٠١ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَما هَذَا الْحَمَامُ لَنَا [إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُضْفَةٍ فَقَدْ]
على الوجهين.

١١٠٠ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠؛ والأزهية ص ٨٨؛ والدرر ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد
الإيضاح ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩؛ وشرح قطر
الندى ص ١٥١؛ وجمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: عبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر.
المعنى: قال ابن يعيش: وصفهم بأنهم أهل ذلة وضعف، لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيدوا
حمارهم وأطفأوا نارهم. وقيل: وصفهم بإتيانهم الأتْن وتقييدها لذلك.

الإعراب: «أعد»: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «نظراً»: مفعول به
منصوب. «يا»: حرف نداء. «عبد»: منادى منصوب، وهو مضاف. «قيس»: مضاف إليه مجرور.
«لعلَّما»: حرف مشبه بالفعل مكفوف بـ «ما»، و«ما»: كافة. «أضاءت»: فعل ماضٍ، والتاء:
للتأنث. «لك»: جار ومجرور متعلقان بـ «أضاءت». «النار»: فاعل مرفوع. «الحمار»: مفعول به
منصوب. «المقيداً»: نعت «الحمار» منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «أعد نظراً»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «يا عبد قيس»: لا محل لها من
الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «أضاءت لك النار»: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.
والشاهد فيه قوله: «لعلَّما أضاءت لك النار» حيث دخلت «ما» على «لعل»، فكشفتها عن العمل.

١١٠١ - التخریج: البيت للنابتة الذبياني في ديوانه ص ٢٤؛ والأزهية ص ٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/ ٣١؛
والإنصاف ٢/ ٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/
٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦،
٣١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠؛ وشرح عمدة
الحافظ ص ٢٣٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٧؛ واللمع ص ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨؛
والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛
وشرح الأشموني ١/ ١٤٣؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛
والمقرب ١/ ١١٠؛ وجمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: فقد: اسم فعل بمعنى «يكفي»، أو اسم بمعنى «كاف».
المعنى: ألا ليت هذا الحمام كله ونصفه أيضاً لنا. وذلك كله، بالإضافة إلى حمامتنا، كافٍ [لأن
بصير مثلاً].

الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. «ألا»:
حرف استفتاح وتنبية. «ليتَّما»: حرف مشبه بالفعل، و«ما»: زائدة، أو كافة. «هذا»: اسم إشارة في
محل نصب اسم «ليت»، أو مبتدأ إذا اعتبرت «ليت» غير عاملة. «الحمام»: بدل من «هذا» منصوب =

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على هذه الحروف قبل مفصلاً، ونحن نُشير إلى طَرَفٍ منه مُجْمَلًا، فنقول: هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لشبهها بالفعل. وذلك من وجهين: أحدهما من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى. فأما الذي من جهة اللفظ، فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية. وأما الذي من جهة المعنى، فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر؛ لما ذكرناه من شبه الفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول. وشُبِّهت من الأفعال بما تقدّم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، كان بمنزلة «ضرب زيدا عمرو».

وقد تدخل «ما» على هذه الحروف، فتكفّها عن العمل، ونصير بدخول «ما» عليها حروف ابتداء، تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء، ولذلك يبطل عملها فيما بعدها. وذلك نحو قولك: «إِنَّمَا»، و«أَنَّمَا»، و«كَأَنَّمَا»، و«لَيَنَّمَا»، و«لَعَلَّمَا». فأما «إِنَّمَا»، و«أَنَّمَا»، فحكمهما حكم «إِنَّ»، و«أَنَّ»: تفتحها في الموضع الذي تفتح فيه «أَنَّ»، وتكسرهما في الموضع الذي تكسر فيه «إِنَّ»، فتقول: «خَسِبْتُكَ إِنَّمَا أَنْتَ عَالِمٌ». ولا تكون «إِنَّمَا» ههنا إلا مكسورة؛ لأنه موضع جملة. ولا تقع المفتوحة ههنا؛ لأن المفتوحة مصدر.

والمفعول الثاني من مفعولي هذه الأفعال ينبغي أن يكون هو الأول إذا كان مفردًا، وليس المصدر بالكاف في «حسبتك»، لأن الكاف ضمير المخاطب، و«أَنَّمَا»، المفتوحة مصدر، فهو غير المخاطب. ومن ذلك قول كَثِيرٍ [من الطويل]:

١١٠٢- أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِيْهِ إِنَّمَا أَوْخِي مِنَ الْإِخْوَانِ كُلِّ بَخِيلٍ

= أو مرفوع. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «ليت» أو خبر المبتدأ. «إلى حمامتنا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «ليت» أو بمحذوف حال من اسم «ليت»، و«حمامة» مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «ونصفه»: الواو: حرف عطف، و«نصفه»: اسم معطوف على «الحمام»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «فقد»: الفاء: الفصيحة، و«قد»: اسم بمعنى «كاف» مبني في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وإن حصل فهو كاف. . . .

وجملة «قالت . . .»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «ألا ليّما . . .»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: جواز إعمال «ليت» التي اتّصلت بها «ما» أو عدم إعمالها.

١١٠٢ - التخرّيج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٨/١؛ والدرر ٤/ ٢٤؛ وجمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

اللغة: الكُفْران: الكُفْر، وهو جحد النعمة.

المعنى: ذكر أنه لا يواخي إلا أهل البخل، لأنه متفرّج بالنساء، والنساء موصوفات بالبخل والتمنع، =

فـ«إنّما» هنا لا تكون إلاّ المكسورة، لأنّها في موضع المفعول الثاني، لـ«أرى»، ولو فتح، «إنّما» ههنا، لم يستقم، لما ذكرناه. وأمّا قوله تعالى في قراءة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا أُمِّلَ إِلَيْهِمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ﴾^(١)، بفتح «أنّما»، فضعيفة ممتنعة على قياس مذهب سيويه، وقد أجازها الأخفش على البدل على حدّ قوله [من الطويل]:

فما كان قَنِسٌ هُنْكَه هُنْكَ واحد^(٢)

فأمّا «إنّما» المكسورة فتقديرها تقديرُ الجمل كما كانت «إنّ» كذلك، و«ما»، كافّة لها عن العمل، ويقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. وهي مكفوفة العمل على ما ذكرناه، ومعناها التقليل، فإذا قلت: «إنّما زيدٌ بَزَّازٌ»، فأنت تُقلِّلُ أمره، وذلك أنك تسليه ما يدعى عليه غيرَ البَزِّ، ولذلك قال سيويه^(٣) في «إنّما سرْتُ حتى أدخلها»: أنك تُقلِّلُ. وذلك أنّ «إنّما» زادت «إنّ» تأكيداً على تأكيدها، فصار فيها معنى الخضر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإنّ معنى «إنّما اللّهُ إلَهُ واحدٌ»، أي: ما اللّهُ إلاّ إلَهُ واحد، نحو: «لا إلَه إلاّ الله»، وكذلك «إنّما أنت مُنْذِرٌ»^(٤)، أي: ما أنت إلاّ مُنْذِرٌ، ومن ههنا قال أبو عليّ في قوله [من الطويل]:

إنّما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(٥)

= فجعل ذلك عامّاً في كل من يؤاخيه مبالغة في الوصف، وهو بصف حاله بهذا الكلام ولا يعبر به عن جرده لنعم الله عليه.

الإعراب: «أراني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، والياء: مفعول به أول محلّه النصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. «ولا»: الواو: حرف اعتراض، «لا»: نافية للجنس. «كفران»: اسم «لا» مبني على الفتح. «الله»: جار ومجرور متعلقان بخبر «لا» على تقدير مضاف محذوف. أي: لا كُفران لنعم الله، أو الجار والمجرور متعلقان بالمصدر (كُفران) لأنه بمعنى الجحود. أما خبر «لا» فمحذوف تقديره: كائن أو موجود، ويجوز خلافاً للبصريين بناء اسم «لا» أعمل فيما بعده، أم لم يعمل. «إنّما»: «إنّ»: مكفوف، و«ما»: كاف. «وأوخي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا. «من الإخوان»: جار ومجرور متعلقان بحال من «كلّ». «كلّ»: مفعول به. «بخيل»: مضاف إليه.

وجملة «أراني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا كُفران لله»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين المفعول الأول لـ«أرى» وبين مفعوله الثاني، وهو جملة «وأوخي». فمحلّها النصب. والشاهد فيه: كسر همزة «إنّ» في «إنّما» لوقوع ما بعدها جملة نابعة عن المفعول الثاني لـ«أرى».

(١) آل عمران: ١٧٨. وهذه القراءة المثبتة في النسخ المصحفي. وقرأ يحيى بن وثاب: «إنّما».

انظر: البحر المحيط ١٢٣/٣؛ وتفسير القرطبي ٢٢٨/٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨٧/٢.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٥.

(٣) في الكتاب ٢٢/٣: «ونقول: «إنّما سرْتُ حتى أدخلها» إذا كنت محتقراً لسيرك الذي أدى إلى

الدخول».

(٤) تقدم بالرقم ٣١٧.

(٥) الرد: ٧.

والمراد: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، فـ«أنا» ههنا في محل رفع بآته فاعل «يدافع»، لا تأكيد الضمير في الفعل. ويجوز أن نجعل «ما» زائدة مؤكدة على حد زيادتها في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾^(١) و﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ﴾^(٢)، فلا يبطل عملها، فتقول: «إنما زيدًا قائم»، كما تقول: «إن زيدًا قائم».

وأما المفتوحة فهي تُقدَّر تقديرَ المفردات، وهي مع ما بعدها في تأويل المصدر كما كانت «أن» كذلك، فتفتحها في كل موضع يختص بالمفرد، نحو قوله تعالى: ﴿يُحْيِي إِلَى أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَرَحِيمٌ﴾^(٣)، فتفتح «أنما» ههنا، لأنها في موضع رفع ما لم يسم فاعله. ومن ذلك قول الشاعر [من الخفيف]:

١١٠٣ - أَبْلِغِ الْحَارِثَ بْنَ ظَالِمِ الْمُو عِيذَ وَالنَّازِرَ التُّدُورَ غَلِيًّا
أَنَّمَا تُقْتَلُ النِّيَامَ وَلَا تُقْ سُلُّ يَقْظَانِ ذَا السَّلَاحِ كَمِيًّا
لا تكون «أنما» ههنا أيضًا إلا مفتوحة؛ لأنها في موضع المفعول الثاني لـ«أبلغ»، فهي في موضع المصدر؛ لأن المراد: أبلغه هذا القول.

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) الكهف: ١١٠.

١١٠٣ - التخريج: البيتان لعمرو بن الإطابة في شرح أبيات سيويه ١٩١/٢؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٥٣.

اللغة: الكمّي: المقدام الشجاع.

المعنى: كان الحارث بن ظالم المري قد تزعد الشاعر، وهذّده بالقتل، فيطلب الشاعر ممن يسمعه أن يخبر الحارث هذا أنه غير قادر على قتل شجاع يقظ مثل الشاعر نفسه، وكل ما هناك هو أنه قادر على قتل من هو نائم غدًا كما فعل بأخي الشاعر.

الإعراب: «أبلغ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت» «الحارث»: مفعول به. «ابن»: صفة لـ«الحارث». «ظالم»: مضاف إليه. «الموعِد»: صفة ثانية لـ«الحارث». «والناذر»: الراو: حرف عطف، «الناذر»: معطوف على «الموعِد». «التدور»: مفعول به لـ«الناذر». «غليًّا»: جار ومجرور متعلقان بـ«الناذر»، والالف للإطلاق. «أنما»: كافة، مكفوفة. «تقتل»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». «النّيام»: مفعول به. «ولا»: الراو: حرف عطف، «لا»: نافية مهملة. «تقتل»: مثل الأولى. «يقظان»: مفعول به. «ذا»: صفة لـ«يقظان» منصوب، وعلامة نصبه الالف، لأنه من الأسماء الستة. «السلاح»: مضاف إليه. «كميًّا»: صفة ثانية لـ«يقظان»، والالف للإطلاق.

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تقتل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تقتل» الثانية: معطوفة على الأولى، لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيهما: فتح همزة «أن» في «أنما» حملًا على «أبلغ»، وجريها مجرى «أن» لأن «ما» فيها صلة، فلا تغيرها عن الفتح عندما يجب ذلك.

والفرق بين «أَنْ» و«أَنْتُمْ»، وإن كان كل واحد منهما مع ما بعده مصدرًا، أَنْ «أَنْ» عاملةٌ فيما بعدها، و«أَنْتُمْ» غير عاملة، فقد كَفَتْها «ما» عن العمل، وصار يليها كل كلام بعد أَنْ كان يليها كلامٌ مخصوصٌ.

والفرق بين «إِنَّمَا» و«أَنْتُمْ»، أَنْ «إِنَّمَا» المكسورة إذا كُفَّت بـ«ما»؛ كانت بمنزلة فعل مُلغًى؛ لأنها بمنزلة الفعل. فإذا كُفَّت بـ«ما»، لم يبق لها اسمٌ منصوبٌ، فصارت بمنزلة الفعل الملغى، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ مَنْطَلِقًا»، و«أَشْهَدُ لَزَيْدٍ قَائِمًا». و«أَنْتُمْ» المفتوحة، إذا كُفَّت، كانت بمنزلة الاسم. ويجوز أَنْ تكون «ما» زائدة مؤكدة، فتنب ما بعدها على ما ذكرناه في «إِنَّمَا» المكسورة، وكذلك سائر الحروف، نحو: «لَكِنَّمَا»، و«كَأَنَّمَا»، و«لَيْتَنَّمَا»، و«لَعَلَّمَا»، نقول: «لَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمًا». قال الشاعر [من الطويل]:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ ذِتَابٌ تَبِعُنِي النَّاسُ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ^(١)

وأولاهما المبتدأ والخبر حين كَفَتْها عن العمل، وإن شئت؛ قلت: «لَكِنَّمَا قال زَيْدٌ»، فيليها الفعل والفاعل. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ [وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي]^(٢)

وكذلك «كَأَنَّمَا». قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٣).

وكذلك «لَعَلَّ». نقول: «لَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمًا»، وإن شئت: «لَعَلَّمَا قائمٌ زَيْدٌ». وأنشد [من الطويل]:

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا... إلخ^(٤)

البيت للفرزدق، والشاهد فيه قوله: «لَعَلَّمَا أضاءت». لَمَّا كَفَتْها بـ«ما» عن العمل؛ أولاهما الفعل الذي لم يلبها قبل. ولا تكون «ما» ههنا بمعنى «الذي»؛ لأن الفرواني منصوبة. ولا يجوز أَنْ تكون «لعل» بمعنى الشأن، وتكون «ما» نافية، و«الحمار» اسمها، و«أضاءت» الخبر؛ لأن «ما» لا يتقدم خبرها على اسمها. والمعنى أنهم أهل ذلٍّ وضعف، لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قَتَدُوا حمارهم، وأطفأوا نارهم. وعكس هذا المعنى قول الآخر [من الطويل]:

١١٠٤- وكلُّ أناسٍ قاربوا قَيْدَ فُخْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهَوَ سَارِبٌ

(١) تقدم بالرقم ١٠٦.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٦.

(٣) الأنفال: ٦.

(٤) تقدم بالرقم ١١٠٠.

وأما البيت الآخر الذي أنشده، وهو [من الطويل]:

تَحَلَّلْ وعالِجٌ^(١)... إلخ

فهو لسؤيد بن كراع العُكَلِيّ، والشاهد فيه قوله: «لعلّما أنت حالمٌ»، فإنه أولى «لعلّما» المبتدأ والخبر، ولم يُعْمَلْها فيهما لزوال الاختصاص، وجعلها من حروف الابتداء، كأنه يَهْزَأُ برجل أوعده، ويَهْذُده، أي: إنك كالحالم في وعيدك ويمينك في مَضْرَتي. قال: تَحَلَّلْ، أي: استثنِ، وعالِجٌ ذاتُ نفسك من ذهاب عقلك بتعطائك ما ليس في وسعك.

ومن ذلك: «لَيْتَما» الإلغاء فيها حسنٌ، والإعمال أحسنُ لقوة معنى الفعل فيها، وعدم تغْيُر معناها. ألا ترى أن الاستدراك والتشبيه والتمني والترجي على حاله في «لكنّما»، و«كأنّما»، و«لَيْتَما»، و«لعلّما»، ولم يتغيّر كما يتغيّر في «إنّما»، فأما قوله [من البسيط]:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونُضْفُهُ فَقَدِ^(٢)

البيت للنابغة الذبيانيّ، والشاهد فيه قوله: «ألا ليتما هذا الحمام لنا»، وأنه قد روي على وجهين: بالنصب والرفع. فالنصب من وجهين: أحدهما: على إعمال «ليت» على

= والتنبية والإيضاح ٩٤/١؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧٦/٨ (خلع)؛ وكتاب العين ١١٨/١؛ وتاج العروس ٥٢٦/٢٠ (خلع).

اللغة: قاربوا: أدنوا، جعلوه قريباً منهم. السارب: المتروك للرعي.

المعنى: أرى الأقوام حريصة على فحولها، فهي تقيدها بأماكن قريبة منها، بينما نطلق فحولنا يرعى كيف شاء، لا نخاف عليه أحدًا، لأننا أقوياء.

الإعراب: «وكُلُّ»: الواو: بحسب ما قبلها، «كل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «أناس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قاربوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «قيد»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فحلهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «ونحن»: الواو: حالية، «نحن»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «خلعنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «قيدته»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «فهو»: الفاء: للاستئناف، «هو»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «سارب»: خبر «هو» مرفوع بالضمة.

وجملة «كُلُّ أناس...»: بحسب الواو. وجملة «قاربوا»: في محل رفع خبر «كل». وجملة «نحن خلعنا»: في محل نصب حال. وجملة «خلعنا»: في محل رفع خبر «نحن». وجملة «هو سارب»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «خلعنا قيده» حيث جاءت هذه العبارة كنايةً عن قوة قوم الشاعر.

(٢) تقدم بالرقم ١١٠١.

(١) تقدم بالرقم ١٠٩٩.

ما وصفنا لبقاء معناها. والآخر: أن تكون «ما» زائدة مؤكدة على ما ذكرناه. وقد كان رؤيته بنشده مرفوعاً. ورفعته من وجهين أحدهما أن تكون «ما» موصولة بمعنى «الذي»، وما بعدها صلة، والتقدير: ألا ليت الذي هو الحمام، على حد: «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً». والآخر على إلغاء «ليت»، وكفها عن العمل. يصف زرقاء اليمامة بحدة البصر، وأنها رأت حماماً طائراً، فأحصت عدتها في حال طيراتها.

فصل

[معنى «إن» و«أن» والفرق بينهما]

قال صاحب الكتاب: «إن»، و«أن»، هما توكدان مضمون الجملة، وتُحقّقانه، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، تقول: «إن زيداً منطلقاً» وتسكت، كما سكت على «زيد منطلقاً». وتقول: «بلغني أن زيداً منطلقاً»، و«حق أن زيداً منطلقاً»، فلا تجد بدءاً من هذا الضميمة كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه. وتعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها في قولك: «بلغني أن زيداً منطلقاً»، و«سمعت أن عمرًا خارجاً»، و«عجبت من طول أن بكرًا واقفًا». ولا تُصدر بها الجملة كما تُصدر بأختها، بل إذا وقعت في موقع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها، فلا يقال: «أن زيداً قائم حق».



قال الشارح: يشير في هذا الفصل إلى فائدة «إن» و«أن»، وطرف من الفرق بينهما. فأما فائدتهما، فالتأكيد لمضمون الجملة، فإن قول القائل: «إن زيداً قائم» ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أن قولك: «إن زيداً قائم» أوجز من قولك: «زيد قائم زيد قائم»، مع حصول الغرض من التأكيد. فإن أدخلت اللام، وفلت: «إن زيداً لقائم»، ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات.

وكذلك «أن» المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها؛ لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه، فلا فرق بين قولك: «إن زيداً قائم»، وبين قولك: «زيد قائم» إلا معنى التأكيد. ويؤيد عندك أن الجملة بعد دخول «إن» عليها على استقلالها بفائدتها، أنها تقع في الصلة كما كانت كذلك قبل، نحو قولك: «جاءني الذي إنه عالم». قال الله تعالى: ﴿وَأَيُّنْتَهُ مِنَ الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ لَتَسْوَأُ بِالْمُتَّبِعِينَ أُولَى الْقُرُونِ﴾^(١)، وليست «أن» المفتوحة كذلك، بل تقلب معنى الجملة إلى الأفراد، وتصبح في مذهب المصدر المؤكد.

ولولا إرادة التأكيد؛ لكان المصدر أحقَّ بالموضع، وكنت تقول مكان «بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا قائمٌ»: «بلغني قيام زيد».

والذي يدلُّك على أن «أَنَّ» المفتوحة في معنى المصدر، وأنها تقع موقع المفردات، أنها تفتقر في انعقادها جملةً إلى شيء يكون معها، ويضمُّ إليها؛ لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول، فلا يكون كلامًا مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر يأتي به، أو نحو ذلك. فكَذلك «أَنَّ» المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول، إلا أنها نفسها ليست اسمًا كما كانت «الَّذِي» كذلك. ألا ترى أنها لا تفتقر في صلتها إلى عائد كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك؟

وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد، فهي تقع فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً، ومجرورة. مثال كونها فاعلةً قولك: «بلغني أَنْ زَيْدًا قائمٌ»، فموضع «أَنَّ» وما بعدها رفعٌ بأنه فاعلٌ، كأنك قلت: «بلغني قيام زيد». ومثال كونها مفعولةً قولك: «كرهْتُ أَنْكَ خارجٌ»، أي: خروجك. ومثال كونها مبتدأةً قولك: «عندي أَنْكَ خارجٌ»، أي: عندي خروجك، كما تقول: «عندي غلامك». وتقول في المجرورة «عجبت مِنْ أَنْكَ قادمٌ»، أي: من قدومك، فلذلك قال: «تعاملها معاملة المصدر حيث تُوقعها فاعلةً ومفعولةً ومضافًا إليها».

وقوله: «لا تُصدَّر بها الجملة»، يريد أنها إذا وقعت مبتدأةً، فلا بدَّ من تقديم الخبر عليها. ولا تُصدَّر بالمبتدأة على قاعدة المبتدآت، فلا تقول: «أَنْكَ منطلقٌ عندي»، وكذلك لو كانت مفعولةً، فإنك لا تُقدِّمها، لا تقول: «أَنْكَ منطلقٌ عرفتُ»، تريد: عرفتْ أَنْكَ منطلقٌ، وإن كان يجوز «انطلاقك عرفتُ». وإنما لم تصدِّر بها الجملة لأمرين:

أحدهما: لأن «إِنَّ» المكسورة و«أَنَّ» المفتوحة مجراهما في التأكيد واحد، إلا أن المفتوحة تكون عاملةً ومعمولاً فيها، فأُخِرت للإيدان بتعلقها بما قبلها، ومُفَارَقَتِهَا المكسورة التي هي عاملةٌ غيرُ معمولٍ فيها. وجوزوا تقديم المكسورة؛ لأنها تنزل عندهم منزلة الفعل الملقى، نحو: «أشهدُ لزيد قائمٌ»، و«أعلمُ لمحمد منطلقٌ».

والأمر الآخر: أنها إذا تقدَّمت؛ كانت مبتدأةً، والمبتدأ مُعَرَّضٌ لدخول «إِنَّ» عليه، وكان يلزم أن تقول: «إِنَّ أَنْ زَيْدًا قائمٌ بلغني»، فتجتمع بين حرفين مؤكِّدين. وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام و«إِنَّ» لكونهما بمعنى واحد، وإن اختلف لفظهما؛ فإن يمنعوا الجمع بين «إِنَّ»، و«أَنَّ»، وهما بلفظ واحد، كان ذلك أولى.

فصل

[مواضع كسر همزة «إِنْ» ومواضع فتحها]

قال صاحب الكتاب: والذي يُمَيِّز بين موقعيهما «أَنَّ» ما كان مَظِنَّةً للجملة؛ وقعت فيه المكسورة، كقولك مفتحةً: «إِنَّ زَيْدًا منطلقٌ»، وبعد «قَالَ»، لأنَّ الجَمَلَ تُحَكِّي بعده،

وبعد الموصول، لأن الصلة لا تكون إلا جملة. وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة، نحو مكان الفاعل، والمجرور، وما بعد «لولا»؛ لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال، وما بعد «لو»؛ لأن تقدير «لو أنك منطلق لانطلقت»؛ «لو وقع أنك منطلق»؛ أي: لو وقع انطلاقتك، وكذلك «ظننت أنك ذاهب» على حذف ثاني المفعولين، والأصل: ظننت ذهابك حاصلاً.

قال الشارح: لما كان معنى «إن» المكسورة مخالفاً لمعنى «أن» المفتوحة، إذ كانت المفتوحة تؤذي معنى الاسم، والمكسورة لا تؤذي ذلك، وكانت عوامل الأسماء تعمل في موضع المفتوحة، إذ كانت في تأويل الاسم، ولا تعمل في موضع المكسورة، لأنها في تأويل الجملة، وكان الخطأ يكثر في وقوع كل واحد منهما موضع الآخر؛ لم يكن بد من ضابط يميز موضع كل واحد منهما، فقال: ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة. وذلك بأن يتعاقب في الموضع الابتداء والفعل، فإن وقعت في موضع لا يكون فيه إلا أحدهما؛ كانت المفتوحة، ولم يجز أن تقع فيه المكسورة؛ لأن المكسورة لا يعمل فيها عامل، ولا تكون إلا مبتدأة. ومتى تعاقب على الموضع الاسم والفعل؛ لم يكن معمولاً لعامل، لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول. فإذا اختص المكان بأحد القبيلتين؛ كان مبنياً على ما قبله، وكان معمولاً له، أو في حكم المعمول، فلذلك يجب أن تكون المفتوحة؛ لأنها معمولة لما قبلها، إذ كانت في حكم المصدر.

فإذا وقعت «أن» بعد «لولا»؛ كانت المفتوحة من نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(١). وذلك أن الموضع، وإن كان جملة من حيث كان مبتدأ وخبراً، فإن الخبر، لما لم يظهر عند سببويه، صار كأن الموضع للمفرد من جهة اللفظ والاستعمال، وإن كان في الحكم والتقدير جملة، لأن «أن» واسمها وخبرها اسم مبتدأ، والخبر محذوف، كما كان الاسم بعد «لولا» من نحو: «لولا زيد لأتيتك»، والمراد: لولا زيد عندك أو نحو ذلك لأتيتك؛ وأما على مذهب من يرى أنه مرفوع بتقدير فعل، فالأمر ظاهر من حيث كان مفرداً معمولاً.

وأما إذا وقعت بعد «لو»، فتكون مفتوحة أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، فعلى مذهب أبي العباس محمد بن يزيد، فإنها فاعلة في موضع مرفوع بفعل محذوف. فإذا قال: «لو أن زيداً جاء لأكرمته»، فتقديره: «لو وقع مجيء زيد، لأكرمته». وهو رأي صاحب هذا الكتاب، لأن الموضع

(١) الصفات: ١٤٣.

(٢) البقرة: ١٠٣.

(٣) الحجرات: ٥.

للفعل، فإذا وقع فيه اسمٌ أو ما هو في حكم الاسم؛ كان على إضمار فعلٍ وتقديره. وكان السيرافي يقول: لا حاجة هنا إلى تقدير فعل، ويجعلها مبتدأ، وقد نابت عن الفعل، إذ كان خبرها فعلاً، وأجاز: «لو أن زيداً جاءني»، ومنع «لو أن زيداً جاء».

وكذلك إذا وقعت بعد «ظننتُ» تكون مفتوحة؛ لأنها في موضع المفعول، فسيبويه يقول^(١): «إنَّ «أَنَّ» واسمها وخبرها سدّت مسدّاً مفعولِي «ظننتُ». والأخفش يقول: إنَّ «أَنَّ» وما بعدها في موضع المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف، فإذا قلت: «ظننتُ أنك قائمٌ»، فالتقدير: ظننتُ انطلاقك كائناً أو حاضراً.

فصل

[مواضع جواز فتح همزة «إنَّ» وكسرها]

قال صاحب الكتاب: ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاعُ أَيْتَهُمَا شُتْ، نحو قولك: «أَوَّلُ ما أقولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ». إن جعلتها خبراً للمبتدأ، فتحت، كأنك قلت: «أَوَّلُ مَقُولِي حَمْدُ اللَّهِ»، وإن قدرْتَ الخبر محذوفاً، كسرت حاكبياً. ومنه قوله [من الطويل]:

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ السَّقْفِ وَاللَّهَازِمِ^(٢)

تكسر لتَوْفَرَّ على ما بعد «إذا» ما يقتضيه من الجملة، وتفتح على تأويل حذف الخبر، أي: فإذا العبودية، و«حاصلة» محذوفة.



قال الشارح: قد تقدّم القول: إن كل موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل تكون «إنَّ» فيه مكسورة، وكل موضع يختص بأحدهما تكون مفتوحة، فإذا ساغ في موضع المكسورة والمفتوحة، كان ذلك على تأويلين مختلفين.

فمن ذلك قولك: «أَوَّلُ ما أقولُ: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، إن شئت فتحت ألف «أَيَّ» وإن شئت كسرت. فإن فتحت؛ كان الكلام تاماً غير مفتقر إلى تقدير محذوف، فالكلام مبتدأ وخبر، فالمبتدأ «أَوَّلُ» وما بعده إلى «أقول» من تامه. وهو حَدَثٌ؛ لأنَّ «أَفْعَلُ» بعض ما يُضَافُ إليه، وقد أُضِيفَ إلى المصدر، فكان في حكم المصدر، و«أَنَّ» المفتوحة واسمها وخبرها في حكم الحدث، إذ هي واسمها وخبرها في تأويل مصدر من لفظ خبرها مضاف إلى اسمها، فكأنك قلت: «أَوَّلُ قَوْلِي: الحمد لله».

وإذا كسرت، كان الخبر محذوفاً، ويكون «أَوَّلُ» مبتدأ، وما بعده إلى قوله: «اللَّهُ»

(١) في الكتاب ١/ ١٢٥: «فأما «ظننت أنه منطلق»، فاستغني بخبر «أن»».

(٢) تقدم بالرقم ٦٣٧.

من تمامه؛ لأن قوله: «إني أحمدُ الله» جملةٌ محكيّةٌ بالقول، فهي في موضع نصب به، فيكون من تمام الكلام الأول، والخبرُ محذوف، والتقدير: «أولُ قولي كذا ثابت، أو حاضر». والقول يعني المَقُول، والمراد: أولُ مقالي.

ومن ذلك: «مررت به فإذا أُنّه عبدٌ» بالفتح والكسر. فإذا فتحت، أردت المصدر، كأنك قلت: «فإذا العبوديّةُ واللؤمُ»، كأنه رأى نَوَى العبد. وإذا كسر، كان قد رآه نفسه عبداً، ويكون بمعنى الجملة، كأنه قال: فإذا هو عبدٌ. قال الشاعر [من الطويل]:

وكننت أرى زيـداً... إلخ

روى هذا البيت سيبويه^(١) بالفتح والكسر على ما تقدّم، فالكسرُ على نيّة الجملة من المبتدأ والخبر، لأن «إذا» هذه تقع بعدها المبتدأ والخبر، والتقدير: فإذا هو عبدُ القفا.

فإن قيل: فقد فرزنا أن «إن» إنما تُكسر في كل موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل، وههنا لا يقع الفعل، إنما يقع الاسم المبتدأ لا غير؛ قيل «إذا» ظرفُ مكان في الأصل دخله معنى المفاجأة، فالدليل يقتضي إضافتها إلى الجملة من المبتدأ والخبر، أو من الفعل والفاعل، كما كانت «حيثُ» كذلك، إلا أنه لما دخلها معنى المفاجأة؛ مُنعت من وقوع الفعل بعدها، وذلك أمرٌ عارضٌ. فإذا وقعت «أن»، كانت المكسورة عملاً بالأصل.

وأما الفتح في «أن» بعد «إذا» في البيت، فعلى تأويل المصدر المبتدأ، والخبرُ عنه «إذا»، كما تقول: «أما في القنال فتلقائي العبوديّةُ». ويجوز أن يكون في موضع المبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: فإذا العبوديّةُ شأنه. ويكون «إذا» حرفاً دالاً على معنى المفاجأة. وإذا كانت كذلك؛ لم تكن خبراً. ومعنى قوله: «عبد القفا واللهازم» يعني: إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه؛ تبيّنت عبوديته ولؤمه؛ لأنهما عُضوان يصونهما الأحرارُ، ويبدّلهما العبيدُ والأردالُ، فهما موضع الصّفع والمكّز. واللّهزيمة: مَضِيعَةٌ في أصل الحنك الأسفل.

وقوله: «تكسر لتؤفر على ما بعد «إذا» ما يقتضيه من الجملة». يريد أن «إذا» المكانية تكون على ضربين:

أحدهما: أن تكون ظرفاً مبهماً كـ«حيثُ»، إلا أن «حيثُ» يقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وهذه لا يقع بعدها إلا المبتدأ والخبر لمكان المفاجأة، إذ لا تصحّ مفاجأة الأفعال.

والثاني: أن تكون حرف ابتداء معناه المفاجأة، فيقع بعدها أيضاً المبتدأ والخبر.

فعلى هذا إذا كسرت «إِنَّ» بعدها فقد وقّرت عليها ما تقتضيه من الجملة، وإذا فتحت «أَنَّ» كانت مفردة في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف على ما ذكرنا. وقد يجعلها بعضهم بمعنى الحضرة والمكان، فلا تقتضي جملة، فإذا وقع بعدها مفرد كان مبتدأ، وكانت «إذا» الخبر، نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ»، أي: «بحضرتي زيدٌ». فإذا وقع بعدها الجملة؛ كانت «إذا» من متعلقات الخبر، نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ»، أي: «بحضرتي زيدٌ قائمٌ»، فالظرف يتعلّق بـ«قائمٌ»، فاعرفه.

فصل

[حكم همزة «إِنَّ» بعد «حتى»]

قال صاحب الكتاب: وتكررها بعد «حتى» التي يُبتدأ بعدها الكلام، فتقول: «قد قال القومُ ذلك حتى إنَّ زيداً يقوله»، وإن كانت العاطفة، أو الجارة، فتحت، فقلت: «قد عرفتُ أمورك حتى أنك صالحٌ».



قال الشارح: «حتى» تكون على ثلاثة أضرب: تكون جارة بمعنى الغاية، نحو قوله تعالى: «سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(١). وتكون عاطفة بمعنى الواو، نحو قولك: «قام القومُ حتى زيدٌ»، أي: و«زيدٌ»، ويكون إعرابٌ ما بعدها كإعرابٍ ما قبلها. وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام، فتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، نحو قوله [من الطويل]:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا تَهَشَّلُ أَوْ مُجَائِشُ^(٢)

فأولها الجملة من المبتدأ والخبر، وتقول: «مَرِضٌ حَتَّى لَا يَزْجُوهُ»، فتدخل على الفعل، فإن وقعت «أَنَّ» بعد «حتى»، فإن كانت الجارة، أو العاطفة؛ لم تكن إلا المفتوحة، نحو ما مثله من قوله: «عرفتُ أمورك حتى أنك صالحٌ»، أي: «حتى صلاحك»؛ لأن «حتى» في العطف لا يكون ما بعدها إلا من جنس ما قبلها، والصلاح من جملة الأمور، وتقول في الجارة: «عجبتُ من أحوالك حتى أنك تُفاجئني»، أي: «حتى المفاجأة»، أي: إلى هذه الحال.

وإن وقعت بعد التي للابتداء، لم تكن إلا مكسورة، لأنه موضعُ تعاقب عليه الاسم والفعل على ما ذكرنا، فهو موضع جملة، فاعرفه.

(١) القدر: ٥.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٦٩.

فصل

[دخول لام الابتداء على خبر «إن»]

قال صاحب الكتاب: ولكون المكسورة للابتداء، لم تُجامع لأمه إلا إياها، وقوله [من الطويل]:

١١٠٥ - [يلومونني في حُب ليلي عواذلي] وَلِكُنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَجِيدٌ
على أَنْ الْأَصْلُ: «لَكُنْ إِنِّي»، كما أَنَّ أَصْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(١):
لَكُنْ أَنَا.

* * *

قال الشارح: اعلم أنه قد تدخل لام الابتداء في خبر «إن» مؤكدة دون سائر أخواتها، نحو قولك: «إن زيدا لقائم»، و«إن عمرا لأخوك». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِوَعْدِهِمْ لَشَدِيدٌ﴾^(٢). وحق هذه اللام أن تقع أولاً من حيث كانت لام الابتداء، ولام الابتداء لها صدر الكلام، نحو قولك: «لزيد قائم»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ

١١٠٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤؛ والإنصاف ٢٠٩/١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص ١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٦/١، ١٠/١؛ ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ١٨٥/٢؛ ووصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسمي صناعة الإعراب ٣٨٠/١؛ وشرح الأشموني ١٤١/١؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢؛ وكتاب اللامات ص ١٥٨؛ ولسان العرب ٣٩١/١٣ (لكن)؛ ومغني اللبيب ٢٣٣/١، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢؛ وجمع الهوامع ١/١٤٠.

اللغة: العواذل: ج العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.
الإعراب: «يلومونني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: حرف دال على الجمع، والنون الثانية: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «في حب»: جار ومجرور متعلقان بـ «يلوم»، و«حب» مضاف. «ليلى»: مضاف إليه مجرور. «عواذلي»: فاعل «يلوم» مرفوع بالضم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ولكنني»: الأصل: «ولكن إنني»: الواو: حرف استئناف، و«لكن»: حرف استدراك، و«إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «من حبها»: جار ومجرور متعلقان بـ «عميد»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لعميد»: اللام: حرف توكيد. «عميد»: خبر «إن» مرفوع.
وجملة «يلومونني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكنني لعميد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولكنني من حبها لعميد» حيث دخلت اللام على خبر «لكن» على أن الأصل: لكن إنني. ويجوز الكوفون دخول اللام على خبر «لكن».

عَزِمَ الْأَمْرُ^(١)، وقوله: ﴿وَلَا مُمْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٢). وكان القياس أن تقدّم اللام، فنقول «لأنّ زيداً قائم» في «إنّ زيداً لقائم». وإنّما كرهوا الجمع بينهما؛ لأنّهما بمعنى واحد، وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد. وذلك أن هذه الحروف إنّما أنّي بها نائبة عن الأفعال اختصاراً، والجمع بين حرفين بمعنى واحد يُناقض هذا الغرض. وإنّما وجب اللام أن تكون متقدمة على «إنّ»، ومجراها في التأكيد واحد، لأمرين: أحدهما أن «إنّ» عاملة وحقّ العامل أن يليه معموله، واللام ليست عاملة. والثاني أن العرب قد نطقت بها نُطقاً، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو قولك: «لَهْنُكَ قائم»، إنّما أصله: «لِإِنَّكَ قائم»، لكنهم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلوا في نحو: «هَرَقْتُ الماء»، و«هَنْزْتُ الثَّوْبَ». فلما زال لفظ الهمزة، دخلت مكانها الهاء، وبتغيّر لفظ «إنّ»، صارت كأنّها حرف آخر، فسهل الجمع بينهما. قال [من الطويل]:

١١٠٦- أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُبُلِ الْجَمِيِّ لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ

(١) الشورى: ٤٣.

(٢) البقرة: ٢٢١.

١١٠٦ - التخرّيج: البيت لمحمد بن سلمة في لسان العرب ٢٩٣/١٣ (لهن)، ١٧٣/١٥ (قذى)؛ ولرجل من بني نمير في خزائن الأدب ٣٣٨/١٠، ٣٣٩، ٣٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٤/٢؛ وأما الجرجاني ص ٢٥٠؛ والجنى الداني ص ١٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٣، ٢٣٣؛ والخصائص ٣١٥/١، ٢/١٩٥؛ والدرر ١٩١/٢؛ وديوان المعاني ١٩٢/٢؛ ورصف المباني ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣؛ ورسر صناعة الإعراب ٣٧١/١، ٢/٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢؛ ولسان العرب ٣١/١٣ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ١١٣/١، ٢/٤١٣؛ والمقرب ١٠٧/١؛ والمتع في التصريف ٣٩٨/١؛ وجمع الهوامع ١٤١/١. اللغة: السنى والسنا: البريق. القل: جمع قلة وهي أعلى الشيء. لهنك: لإنك.

المعنى: يا ضوء البرق الذي تلمع على مرتفعات القبيلة، إنك عزيز عليّ، وكريم وذو مكانة لديّ. الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «يا سنا»: «يا»: حرف نداء، «سنا»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. «برق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على قلل»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ «برق». «الحمي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «لهنك»: اللام: للابتداء، «هن»: حرف مشبّه بالفعل، أبدلت همزته هاء، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسم «إن». «من برق»: جار ومجرور متعلّقان بحال من الكاف في «هنك». «عليّ»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «كريم». «كريم»: خبر «إنك» مرفوع.

جملة «ألا يا سنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لهنك كريم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لهنك عليّ» حيث جمع بين حرفين للتوكيد: اللام، و«إن» لتغيّر اللفظ بإبدال الهمزة هاء. وكذلك حذف «اللام» من خبر «لهنك»، فلم يقل: لعليّ كريم، والأكثر إثباتها.

وهذه اللام لا تدخل إلا في خبر المكسورة، لأنها أختها في المعنى، وذلك من جهتين: إحداهما: أن «إن» تكون جواباً للقسم، واللام يُتلقى بها القسم. والجهة الثانية: أن «إن» للتأكيد، واللام للتأكيد، فلما اشتركا فيما ذكرنا؛ ساغ الجمع بينهما لاتفاق معنيتهما.

فإن قيل: فقد قُزِرتُم أنتم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد، فكيف جاز الجمع بينهما ههنا؟ وما الداعي إلى ذلك؟ قيل: إنما جمعوا بينهما مبالغة في إرادة التأكيد، وذلك أنا إذا قلنا: «زيدٌ قائمٌ»، فقد أخبرنا بأنه قائمٌ لا غير، وإذا قلنا: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكِّدًا، كأنه في حكم المكرر، نحو: «زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ». فإن أتيت باللام، كان كالمكرر ثلاثًا، فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام في سائر أخواتها من «كأن»، و«لعل»، و«لكن»، فلا تقول: «كأنَّ زيدًا لقائمٌ»، ولا «لعلَّ بكرًا لقادمٌ»، ولا «لكنَّ خالدًا لكريمٌ»؛ لأن هذه الحروف قد غيّرت معنى الابتداء، ونقلته إلى التشبيه، والترجي، والاستدراك. وهذه اللام لام الابتداء، فلا تدخل إلا عليه، أو ما كان في معناه.

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه اللام في خبر «لكن»^(١)، واستدلوا على جوازه بقول الشاعر، أنشده حميد بن يحيى [من الطويل]:

[يَلُمُّونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي] وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذٍ

ويقولون: «لكن»، أصلها «إن» زيدت عليها اللام والكاف، وذلك ضعيف. وذلك أنا إنما جَوَزْنَا دخول اللام في خبر «إن» لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، وأنها لم تُعَيَّر معنى الابتداء، فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض في نحو: «لزيدٌ قائمٌ». وأما «لكن» فقد أحدثت استدراكًا، وليس ذلك في اللام. والتأكيد وَفَّقَ المؤكِّد، فهي تُخَالِفُهُ بزيادة أو نقص خرج عن التأكيد.

وأما القول بأنها مركبة، فليس ذلك بالسهل ولا دليل عليه. وأما البيت الذي أنشده فشاذ قليل، وصحة مَحْمَلِهِ على أنه أراد «لكن» الخفيفة، فأتى بـ«إن» بعدها، والتقدير: ولكن إنني، فحذفت الهمزة تخفيفًا، وادغمت النون في النون، فقليل: «وَلَكِنِّي» على حدِّ قوله تعالى: «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ»^(٢)، والأصل: «لكن أنا هو الله»،

(١) انظر المسألة الخامسة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٢٠٨ - ٢١٨.

(٢) الكهف: ٣٨.

محذوف، وادغم، ويجوز أن تكون اللام هنا زائدة مثل إنشاد بعضهم [من البسيط]:

١١٠٧- مَرَوْا عُجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ فقال الذي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجُهِودًا ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾^(١) بفتح «أَنْ» في قراءة سَعِيد بن جُبَيْر. فاللام ههنا زائدة بمنزلة الباء مع الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَكُنْ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَكُنْ بِرَبِّكَ حَاسِبًا﴾^(٣)، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل، تدخل على الاسم إن فصل بينه وبين «إِنَّ»، كقولك: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَرَبِّدًا»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾^(٤)، وعلى الخبر، كقولك: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ﴾^(٥)، وعلى ما يتعلق بالخبر إذا تقدّمه، كقولك: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكَلٌ»، و«إِنَّ عَمْرًا لَفِي الدَّارِ جَالِسٌ»، وقوله تعالى: ﴿لَعَنَّاكَ إِنَّهُمْ لَوَاسِعُونَ﴾^(٦) وقول الشاعر [من البسيط]:

١١٠٨- إِنَّ امْرَأَ خَصَّنِي عُمْدًا مَوْدَّةً عَلَى الثَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

١١٠٧- التخرّيج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧؛ والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣؛ والدرر ٢/ ١١٨؛ ورصف المباني ص ٢٣٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٠؛ وجمع الهوامع ١/ ١٤١. اللغة: المجهود: الذي نال منه المرض والعشق.

الإعراب: «مَرَوْا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «عُجَالِي»: حال منصوبة. «فَقَالُوا»: الفاء: حرف عطف، «قَالُوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «كَيْفَ»: اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدّم للمبتدأ. «صَاحِبُكُمْ»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، «كَمْ»: ضمير في محل جر بالإضافة. «فَقَالَ»: الفاء: حرف عطف، «قَالَ»: فعل ماضٍ. «الَّذِي»: اسم موصول في محل رفع فاعل. «سَأَلُوا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والواو: ضمير في محل رفع نائب فاعل. «أَمْسَى»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «لَمْجُودًا»: اللام: زائدة، «مَجُودًا»: خبر «أَمْسَى» منصوب.

جملة «مَرَوْا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قَالُوا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «كَيْفَ صَاحِبُكُمْ»: في محل نصب مفعول به. وجملة «قَالَ»: معطوفة على جملة «قَالُوا». وجملة «سَأَلُوا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «صَاحِبًا أَمْسَى لَمْجُودًا»: في محل نصب مفعول به. وجملة «أَمْسَى لَمْجُودًا»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «صَاحِبًا أَمْسَى...». والشاهد فيه قوله: «أَمْسَى لَمْجُودًا» حيث زاد اللام في خبر «أَمْسَى» وهو «لَمْجُودًا» وتلك زيادة شاذة.

(١) الفرقان: ٢٠. وانظر البحر المحيط ٦/ ٤٩٠.

(٢) الفرقان: ٣١.

(٣) الأنبياء: ٤٧.

(٤) النحل: ١٨.

(٥) النازعات: ٢٦.

(٦) الحجر: ٧٢.

١١٠٨- التخرّيج: البيت لأبي زيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥ =

ولو أخرت، فقلت: «أَكِيلَ لَطْعَامِكَ»، أو «غَيْرُ مَكْفُورٍ لِعَنْدِي»، لم يجر؛ لأن اللام لا تتأخر عن الاسم والخبر.



قال الشارح: قوله: «ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل»، يعني إذا جامععت اللام «إِنْ»، أي: اجتماعاً في كلام واحد. ومداخل: جمع مدخل، وهو المكان الذي يُدْخَلُ فيه، وذلك في الخبر والاسم وفضلة الخبر. فمثال كونها في الخبر: «إِنْ زَيْدًا لِقَائِهِ»، وقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ»^(١) و«إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ»^(٢). وحققها الصدر، إلا أنهم كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، ففرقوا بينهما بأن خلفوا اللام إلى الخبر.

والثاني: أن تدخل على الاسم إذا فصل بينه وبين «إِنْ» بأن يكون الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، ثم يُقدَّم على الاسم، فحينئذ يجوز دخولها على الاسم، وذلك نحو قولك: «إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا». وفي التنزيل: «إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ»^(٣)، و«إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ»^(٤) و«إِنْ لَنَا لَأَجْرًا»^(٥)، و«وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى»^(٦) و«وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَكْرٍ»^(٧)؛ لأن الغرض قد حصل وهو الفصل بينهما بتقديم الخبر.

= وشرح أبيات سيبويه ٤٣٢/١؛ وشرح شواهد المغني ٩٥٣/٢؛ والكتاب ١٣٤/٢؛ ولسان العرب ٢٤/٧ (خصص)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠٤/١؛ ورصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٣.

الإعراب: «إِنْ»: حرف مثبته بالفعل. «أمرأ»: اسم «إِنْ» منصوب بالفتحة. «خَصْنِي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «عمداً»: مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالفتحة، أو حال موزلة بمشتق، بتقدير: «عامداً»، منصوبة بالفتحة. «موذته»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «على الثنائي»: جار ومجرور متعلقان بـ «خَصْنِي». «لعندي»: اللام: حرف تركيد، «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، متعلق بـ «مكفور»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «غير»: خبر «إِنْ» مرفوع بالضمة. «مكفور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «إِنْ أمرأ...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «خَصْنِي»: في محل نصب صفة لـ «أمرأ».

والشاهد فيه قوله: «لعندي غير مكفور» حيث دخلت اللام على الظرف «عندي»، وهو متعلق بـ «مكفور»، لكنه لما تقدّم عليه، حُسن دخول اللام عليه.

(١) النحل: ١٨. (٢) الحج: ٤٠، ٧٤.

(٣) النازعات: ٢٦. (٤) سبأ: ٩.

(٥) الأعراف: ١١٣. (٦) الليل: ١٣.

(٧) ص: ٤٩.

الموضع الثالث: أن تدخل على معمول الخير، وذلك إذا تقدّم بعد الاسم، نحو قولك: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ»، فالطعامُ معمول الخير الذي هو «أَكَلٌ»، ولَمَّا تقدّم عليه؛ وقع موقع الخير، فجاز دخول اللام عليه؛ لأنه وقع موقع ما في مَظْنَنها وهو الخير، فأما قول الشاعر [من البسيط]:

إِنَّ امْرَأً خَصَصَنِي... إلخ

هذا البيت أنشده سيبويه^(١) لأبي زُبَيْد الطائي، والشاهد فيه دخول اللام على الظرف الذي هو «عِنْدِي»، والظرف يتعلّق بـ«مكفور»، لكنّه لَمَّا تقدّم عليه، حسن دخول اللام عليه. والمعنى: على الثنائي لغير مكفور عندي، والمراد: لا أجد مودةً من ودّني غائبًا. وذلك أن هذا الشاعر بمدح الوليد بن عُقْبَةَ، وصف نعمةً اختصّه بها مودةً على ثنائيهِ وبُعْدِهِ عنه. ومن هذا المعنى قول الآخر [من الطويل]:

فليس أخِي مَنْ وَدَّني رَأْيِي عَيْنِهِ ولكن أخِي مَنْ وَدَّني وهو غَائِبٌ^(٢)

فإن قيل: الظرف منصوب بـ«مكفور» مخفوض بإضافة «غَيْر» إليه، ومعمول المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف؛ فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنه ظرف، والظروف قد أتسع فيها ما لم يُتَّسَع في غيرها، حتى أجازوا الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه، نحو [من السريع]:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

والمراد: «مَنْ لَامَهَا الْيَوْمَ».

والوجه الثاني: أنه إنما جاز ذلك، لأنَّ «غَيْرًا» في معنى «لا» النافية، فكأنه قال: على الثنائي لعندي لا مكفورٌ وما بعد «لا»، و«لَنْ»، و«لَمْ» من حروف النفي يجوز تقديم معمولٍ منفيها عليها، وعلى هذا أجازوا: «أنت زيدًا غير ضاربٍ» ولم يجيزوا «أنت زيدًا مثل ضاربٍ».

قال: ولو أخرت الفضلة، فقلت: «أَكَلٌ لَطَعَامَكَ»، أو «إِنَّ زَيْدًا قائمٌ لَفِي الدار»، لم يجز؛ لأن الفضلة تأخرت عن الجملة. وموضع اللام صدرُ الجملة، وإنما أخرت إلى الخبر وما يقع موقع الخبر، فلا تؤخّر عن جميع الجملة رأسًا، فيكون بمنزلة اطراحها. ولو قلت: «إِنَّ زَيْدًا فِي الدار لِقَائِمٌ»، جاز؛ لأن اللام لم تتأخر عن الجملة، لأنها داخلَةٌ

(١) الكتاب ١٣٤/٢.

(٢) البيت لصالح بن عبد القدوس في ديوانه ص ١٣٠. ولا علاقة له بما نحن فيه من النحو، وإنما جاء به الشارح لأنه في معنى البيت أبي زيد المتقدم.

(٣) تقدم بالرقم ١٤٣.

على الخبر، ومثله: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(١)، فدخلت اللام الخبر مع تأخيرها عن معمولها، وهو الجاز والمجور والظرف، فاعرفه.

فصل

[تعليق العامل بلام الابتداء]

قال صاحب الكتاب: وتقول: «علمت أن زيداً قائمٌ»، فإذا جئت باللام؛ كسرت، وعلقت الفعل، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفِيقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢)، ومما يحكى من جزأة الحجاج على الله أن لسانه سبق به في مَقْطَعِ «وَالْعَادِيَات» إلى فتحة ﴿إِنَّ﴾^(٣)، فأسقط اللام.



قال الشارح: قد تقدّم القول إن حق هذه اللام أن تقع صدرَ الجملة، وإنما أخرت لضرب من استحسان، وهو إرادة الفصل بينها وبين «إِنَّ» لاتفاقهما في المعنى. وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً، وهي في الحكم والنية مقدّمة، والموجود حكماً كالوجود لفظاً، فلذلك تُعلّق العامل مؤخّرة كما تُعلّقه إذا كانت مصدّرة، فتقول: «قد علمت أن زيداً قائمٌ» فتفتح «أَنَّ» لتعلّقها بما قبلها.

فإذا أدخلت اللام؛ علّقت العامل، وأبطلت عمله في اللفظ، وأثبتت بالمكسورة، نحو قولك: «قد علمت إن زيداً لقائمٌ». قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَافِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٤)، ومن ذلك ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَفِيقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفِيقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٥)، فعُلّق العامل في ثلاثة مواضع. والتعليق ضرب من الإلغاء؛ لأنه يبطل عمل العامل لفظاً لا محلاً، والإلغاء يبطل عمله بالكلية، فكلّ تعليق إلغاء، وليس كلّ إلغاء تعليقاً.

ويحكى أن الحجاج بن يوسف قرأ: «أَنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ»، بفتح «أَنَّ» نظراً إلى العامل، فلما وصل إلى الخبر؛ وجد اللام، فأسقطها تعمداً ليقال: إنه غلط ولم يلحن، لأن أمر اللحن عندهم أشد من الغلط، وإن كان في ذلك إقدام على كلام الله تعالى. وتُحكى هذه الحكاية عن بعض العرب، وقيل: إنه ابن أخي ذي الرمة، فاعرفه.

(١) العاديات: ٩ - ١١.

(٢) المنافقون: ١.

(٣) العاديات: ١.

(٤) العاديات: ٩ - ١١.

(٥) المنافقون: ١.

فصل

[العطف على محل «إِنَّ» واسمها]

قال صاحب الكتاب: ولأنَّ محلَّ المكسورة وما عملت فيه الرفع، جاز في قولك: «إِنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا»، وإِنَّ بشرًا راكبٌ لا سعيذاً أو بل سعيذاً أن ترفع المعطوف حملاً على المحل. قال جرير [من الكامل]:

١١٠٩ - إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ

قال الشارح: تقول: «إِنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا»، فتعطف بالواو على لفظ «زيد»، فجمعت بين الثاني والأول في عمل العامل، والمراد: «وإنَّ عمرًا ظريفٌ»، فحذفت خبر الثاني لدلالة خبر الأول عليه. وحكم المعطوف أن يجوز حذف خبره إذا وافق خبر الأول، فإن خالفه، لم يجز الحذف؛ لأنه لا يدل عليه كما يدل على موافقه، إذ الموافق له واحد. والمخالف أشياء كثيرة، فلا تصح دلالة على واحد بعينه كما تصح دلالة على ما وافقه، لا فرق بين أن يكون حرف العطف موجباً للثاني معنى الأول كالواو والفاء وثُمَّ، وغير موجب كـ«لا» و«بَلْ» ونحوهما. فإذا قلت: «قام زيدٌ لا عمرو»، فقد نفيت عنه القيام الذي أثبتته للأول، ولو أردت أن تنفي عن الثاني القيام، لم يجز إلا أن تذكره.

وكذلك العطف بـ«بَلْ» إذا قلت: «إِنَّ بشرًا راكبٌ بل سعيذاً»، فقد أثبت الركوب لسعيد، ويكون المراد الإخبار بذلك عن الثاني، وجَزَيَّ الأول كالغلط. ويجوز الرفع بالعطف على موضع «إِنَّ»؛ لأنها في موضع ابتداء. وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤذاه وتأكيده من غير أن تُغَيِّرَ معنى الابتداء؛ صار المبتدأ

١١٠٩ - النخريج: البيت لجرير في تخليص الشواهد ص ٣٦٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٣؛ والكتاب ١٤٥/٢؛ ولم أفع عليه في ديوانه.

اللغة: الأطهار: جمع طاهر كـ «أصحاب» جمع صاحب، وأشهاد جمع شاهد.
الإعراب: «إِنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «الخلافة»: اسم «إِنَّ» منصوب بالفتحة. «والنُّبُوَّة»: الواو: حرف عطف، «النُّبُوَّة»: معطوف على «الخلافة» منصوب. «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بخبر «إِنَّ». «والمكْرُمَات»: الواو: حرف عطف، «المكْرُمَات»: معطوف على محل «إِنَّ الخلافة» مرفوع. «وسادة»: الواو: حرف عطف، «سادة»: معطوف على «المكْرُمَات»، أو على محل «إِنَّ الخلافة»، مرفوع. «أطهار»: صفة لـ «سادة».

وجملة «إِنَّ الخلافة... فيهم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: رفع «المكْرُمَات» حملاً على موضع «إِنَّ» وما عملت فيه. ويجوز أن تكون معطوفة على المضمر الفاعل في النية، والتقدير: استقرت فيهم هما والمكْرُمَات، ويجوز أن تكون مبتدأ، والتقدير: والمكْرُمَات موجودة فيهم.

كالمملفوظ به، وصار «إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ» في المعنى واحداً، فجاز لذلك الأمران: النصب والرفع، فالتصَبُّ على اللفظ، والرفع على المعنى.

وقول صاحب الكتاب: «لأنَّ محلَّ المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك: إِنْ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرًا... أن ترفع المعطوف ليس بسديد؛ لأنَّ «إِنْ» وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب، لأنه لم يقع موقع مفرد، وإنما المراد موضع «إِنْ» قبل دخولها، على تقدير سقوط «إِنْ» وارتفاع ما بعدها بالابتداء، وهو شبيهة بقوله [من الطويل]:

ولا ناعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(١)

على توهم دخول الباء في المعطوف عليه، إذ كان تقع فيه كثيرًا، كما توهم سقوط «إِنْ» ههنا، فأما قوله [من الكامل]:

إِنْ الْخِلَافَةُ... إلخ

البيت لجري، والشاهد فيه رفع «المكرمات» حملاً على موضع «إِنْ»؛ لأنها بمنزلة الابتداء، لأنها لم تُغَيَّرَ معناه، فقد رها محذوفة، كأنه قال: «الْخِلَافَةُ وَالنَّبُوَّةُ فِيهِمْ، وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارٍ». والنصب جائز على اللفظ.

قال صاحب الكتاب: وفيه وجه آخر ضعيف، وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير.

قال الشارح: يريد أن العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ضعيف قبيح، وقد تقدمت قاعدة ذلك.

قال صاحب الكتاب: و«لَكِنَّ» تُشَابِعُ «إِنْ» في ذلك دون سائر أخواتها. وقد أجرى الرَّجَاجُ الصِّفَةَ مُجَرِّىَ الْمُعْطُوفِ، وحمل عليه قوله: «قُلْ إِنْ رَقِيَ يَقْدِفْ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبَ»^(٢)، وأباه غيره، وإنما يصح الحمل على المحل بعد مُضَيِّ الجملة، فإن لم تمض، لزمك أن تقول: «إِنْ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ» بنصب «عمرو» لا غير.

قال الشارح: ويجوز العطف على موضع «لَكِنَّ» بالرفع، كما جاز في «إِنْ»، تقول: «لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌ». و«لَكِنَّ» لا تُغَيَّرُ معنى الابتداء، فهي وسيلة «إِنْ» في ذلك أكثرها

في الأمر أَنَّ فيها معنى الاستدراك، والاستدراك لا يُزيل معنى الابتداء والاستثناء، فجاز أن يُعطف على موضعها كـ«إِنَّ»؛ لأنَّ «إِنَّ» إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها، لأنها لم تُغيّر معنى الابتداء بخلاف «كَأَنَّ»، و«لَبِتَ»، و«لَعَلَّ».

ومن النحويين من لم يجز العطف على موضع «لَكِنَّ»، ويدّعي زوال معنى الابتداء، لإفادة معنى الاستدراك فيها. والمذهب الأول، لأن الاستدراك ليس معنى يرجع إلى الخبر، وإنما هو رجوع عن معنى الكلام الأول إلى كلام آخر، وتداركه. وذلك أمر لا يتعلق بالخبر.

وقوله: «ولَكِنَّ» تشايح «إِنَّ» في ذلك، يريد: تُصاحبها في ذلك وتُتابعها، وهو من قولهم: «حَيَّاكُمُ اللَّهُ، وأشاعكم السلام»، أي: أصحبكم، وأتبعكم.

وقوله: «وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف» يريد صفة الاسم المنصوب بـ«إِنَّ». وذلك أَنَّ سيبويه^(١) ومن يرى رأيَه كان يجوز العطف على موضعه بالرفع، ولا يجوز ذلك في الصفة، لو قلت: «إِنَّ زيدًا العاقلُ في الدار» لم يجز عنده، وتقول: «لا رجلَ ظريف في الدار» فتصف المنفي على الموضع.

والفرق بينهما أَنَّ «لا» مع الاسم الذي دخلت عليه بمنزلة شيء واحد، إذ قد بُنيًا معًا كبناء «خمسَةَ عشر» في تركيب أحدهما مع الآخر، وليس كذلك اسمُ «إِنَّ»؛ لأنه منفصل. يدلُّ على ذلك جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفًا، كقولك: «إِنَّ في الدار زيدًا»، ولا يجوز مثل ذلك في «لا رجلَ» للبناء. فأما جواز العطف على الموضع، فلا لأن المعطوف منفصل من المعطوف عليه، إذ ليس من اسمه، وقد فصله حرفُ العطف منه، والصفة من اسم الموصوف؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد.

وقد أجاز ذلك الزجاج وغيره من النحويين، وقاسه على العطف، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾^(٢). والمذهب الأول. فأما قوله تعالى: ﴿عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾، فهو محمول على البديل من المضممر في «يقذف»، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو علّامُ الغيوب، أو خبرٌ بعد خبر. ويجوز نصبه على أن يكون حالاً من المضممر في الظرف، والنية في الإضافة الانفصال، والمراد به الحال.

وقوله: إنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فالمراد أن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام، لأنه حملٌ على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه، فعلى هذا تقول: «إِنَّ زيدًا وعمراً منطلقان»، ولا يجوز الرفع في «عمرو» بالعطف على الموضع؛ لأن الكلام لم يتم، إذ الخير متأخر عن الاسم المعطوف، ولكن

لو قلت: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ» على التقديم والتأخير، جاز، كأنك قلت: «إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو». قال ضايبى بن الحارث البَرْجُمي [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ^(١)

والمراد: فَإِنِّي لَغَرِيبٌ بِهَا، وَقَيَّارٌ أَيضًا، فَإِنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ عَلَى الْمَوْضِعِ قَبْلَ التَّمَامِ، لَاسْتَحَالَ، إِذْ الْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ خَبْرًا عَنْ مَنْصُوبٍ وَمَرْفُوعٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِمَا عَامِلَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَيَجِيءُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْخَبَرِ عَامِلَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَهَذَا مُحَالٌ. وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ^(٢). فَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَالْكَسَائِيُّ، فَأَجَازَاهُ مُطْلَقًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، سَوَاءً كَانَ يَظْهَرُ فِيهِ عَمَلُ الْعَامِلِ، أَوْ لَمْ يَظْهَرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ»، وَ«إِنَّكَ وَبَكْرٌ مُنْطَلِقَانِ».

وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن ذلك إنما يجوز إذا لم يظهر عمل، نحو قولك: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ»، وَاحْتَجَّوْا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالْمَصْرُوعُونَ مِنَ آسَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣)، فَ«الصابغون» رَفَعَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ «إِنَّ» وَلَمْ يَأْتِ بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ». وَرَوَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ» وَهَذَا نَصٌّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ.

قال صاحب الكتاب: وزعم سيبويه^(٤) أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلُطُونَ، فَيَقُولُونَ: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ»، وَ«إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ». وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ»، كَمَا قَالَ [من الطويل]:

وَلَا سَابِقِي شَيْئًا [إِذَا كَانَ جَائِيًا]^(٥)

قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَالْمَصْبُغُونَ﴾^(٦) فَعَلَى التَّجْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ، كَأَنَّهُ ابْتَدَأَ «وَالصَّابِغُونَ»، بَعْدَمَا مَضَى الْخَبَرُ. وَأُنْشِدَ [من الوافر]:

١١١٠ - وَإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

(١) تقدم بالرقم ١٣٣.

(٢) انظر المسألة الثالثة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ١٨٥ - ١٩٥.

(٣) المائدة: ٦٩.

(٤) تقدم بالرقم ٢٦٨.

(٥) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٦) من الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالْمَصْرُوعُونَ مِنَ آسَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

١١١٠ - التخریج: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٣؛ وخزانة الأدب ٢٩٣/١٠، ٢٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢؛ وشرح النصريح ٢٢٨/١؛ والكتاب =

قال الشارح: كأنه أخذ في الجواب عن شُبِّهِ تَعَلَّقَ بِهَا الْخَصْمُ. فأما قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون»، فشاهدٌ للزجاج في جواز حمل النعت على موضع «إن»؛ لأن التأكيد والنعت مجراهما واحد. وقولهم: «إنك وزيد ذاهبان»، فشاهدٌ لمذهب الكوفيين في جواز حمل العطف على موضع «إن» قبل الخبر، وكذلك الآية. فحمل سبويه قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون» على أنه غلطٌ من العرب، فقال: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»، و«إنك وزيد ذاهبان». ووجه الغلط أنهم رأوا أن معنى «إنهم ذاهبون» هم ذاهبون، فاعتقد سقوط «إن» من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع كما غلط الآخر في قوله [من الطويل]:

ولا ناعب إلا بنين غرائبها^(١)

فقدّر ثبوت الباء في الأول، إذ كانت الباء تدخل في خبر «لئس» كثيراً. ومثل الأول قوله تعالى: «فَأَصْدَقَ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ»^(٢)، كأنه اعتقد سقوط الفاء، فعطف عليه بالجزم؛ لأنه لو لا الفاء، لكان مجزوماً، وقال بعضهم: إن وجه الغلط أن لفظ «هم» المتصل مع «إنهم» المنصوب الموضع قد يكون منفصلاً مرفوعاً الموضع، فجعل «إنهم» في تقدير «هم أجمعون».

= ١٥٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٧١/٢؛ وبلا نسبة في أمرار العربية ص ١٥٤.

اللغة: البغاة: جمع باغ، وهو الذي يعدل عن الحق ويميل. الشقاق: الاختلاف والفرقة.

المعنى: سنبقى - نحن وأنتم - جانبيين وبعيدين عن الحق ما بقينا على اختلاف وفرقة، لم نجتمع على رأي واحد.

الإعراب: «والا»: الواو: بحسب ما قبلها، و«إلا»: مؤلفة من «إن»: حرف شرط جازم، و«لا»: نافية. وفعل الشرط محذوف دل عليه كلام سابق. «فاعلموا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«اعلموا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أنا»: «أن»: حرف شبه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. وخبرها محذوف. والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها سذ مسدّ مفعولي «اعلموا». «وأنتم»: الواو: حرف عطف، و«أنتم»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «بغاة»: خبر «أنتم» مرفوع بالضمة. «ما»: مصدرية زمانية. «بقينا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر. «في شقاق»: جار ومجرور متعلقان بـ «بقينا».

وجملة «إلا فاعلموا» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «فاعلموا»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء فهي في محل جزم. وجملة «أنتم بغاة»: معطوفة على محل «أنا بغاة».

والشاهد فيه قوله: «أنا وأنتم بغاة» حيث رفع «بغاة» على خبر «إن»، والثبوت به التقديم، ويكون «أنتم» ابتداءً مستأنفاً، وخبره محذوف دل عليه خبر «أن».

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) المناقون: ١٠.

وكذلك اعتقد سقوط «إِنَّ» في قولك: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَان»؛ لأن معناهما واحد.
 فأما قوله تعالى: ﴿وَالصَّيْثُونَ﴾^(١)، فيحتمل أموراً: أحدها أن يكون المراد التقديم والتأخير، ويكون المعنى: الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر منهم، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. و«الصابئون والنصارى» مبتدأ، وخبره هذا الظاهر. ويجوز أن يكون الظاهر خبر «إِنَّ» يكون في النية مقدماً، ويكون «الصابئون والنصارى» رفعاً بالابتداء، كأنه كلام مستأنف. والمراد: «الصابئون والنصارى كذلك»، على حدّ قوله [من الطويل]:

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَضْرَمَ طَغْنَةً حُصَيْنِ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحَمَرُ^(٢)

أي: والخمر كذلك، وهو كثير. فأما قول الشاعر [من الوافر]:

وإِلَّا فَاعْلَمُوا... إلخ

البيت لبشر بن أبي خازم، والشاهد فيه رفع «بغاة» على خبر «أَنَّ»، والنية به التقديم، ويكون «أَنْتُمْ» ابتداءً مستأنفاً، وخبره محذوف دلّ عليه خبر «أَنَّ». ويجوز أن يكون خبر «أَنَّ» هو المحذوف، و«بغاة» الظاهر خبر «أَنْتُمْ». وساغ حذف الأول لدلالة الثاني عليه. والبغاة: جمع باغ، وهو الباغي بالفساد، وأراه من «بَغَى الْجُرْحُ» إذا ورم، وترامى إلى فساد. والشقاق: الخلاف، وأصله من المشقة، كأن كل واحد منهما يأتي بما يشقّ على الآخر، أو من الشقّ، وهو الجانب، كأن كل واحد يكون في شقّ غير شق الآخر.

فصل

[دخول «إِنَّ» على «أَنَّ»]

قال صاحب الكتاب: ولا يجوز إدخال «إِنَّ» على «أَنَّ»، فيقال: «إِنَّ أَنْ زَيْدًا فِي الدار»، إلا إذا فصل بينهما، كقولك: «إِنَّ عِنْدَنَا أَنْ زَيْدًا فِي الدار».

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «أَنَّ» المفتوحة، وأنها لا تقع أولاً، ولا تكون إلا مبنية على كلام. ولا ندخل «إِنَّ» المكسورة عليها، وإن كانت في تقدير اسم مفرد لاتفاقهما في المعنى، وهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد.

فإذا أريد ذلك؛ فصلوا بينهما، فقالوا: «إِنَّ عِنْدَنَا أَنْ زَيْدًا فِي الدار». ف«أَنَّ» واسمها وخبرها في تأويل اسم «إِنَّ»، والظرف خبر. وإذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام و«إِنَّ»، مع تباين لفظيهما؛ فلأن لا يجمعوا بين «إِنَّ» المكسورة والمفتوحة مع اتحاد

اللفظ والمعنى كان ذلك أولى. وربما أوهم اجتماع «إن» المكسورة والمفتوحة تقصير أحدهما عن تفخيم المعنى. وليس الأمر كذلك، إذ اللام تُفخِّم المعنى، إذا قلت: «لَزِيدٌ خَيْرٌ منك»، كما تُفخِّم «إن» في قولك: «إن زيدا خيرٌ منك». فسبيل اجتماعهما في الكلام سبيل اجتماع «إن» واللام، وليس كذلك التأكيد لتمكين المعنى، نحو: «زيدٌ زيدٌ»، أو لإزالة الغلط في التأويل، نحو: «أتاني القومُ كلُّهم أجمعون».

فصل

[تخفيف «إن» و«أن»]

قال صاحب الكتاب: وتُخَفَّفان، فيبطل عملهما. ومن العرب من يُغَيِّلُهُمَا. والمكسورة أكثر إعمالاً، ويقع بعدهما الاسم والفعل. والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر. وجوز الكوفيون غيره. وتلزم المكسورة اللام في خبرها، والمفتوحة يُعوَّضُ عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة: حرف النفي، و«قد»، و«سوف»، والسين. تقول: «إن زيداً لم يمتطلق». وقال تعالى: «وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ»^(١) وقرأ: «وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُؤْفِقُنَّهُمْ»^(٢) على الإعمال. وأنشدوا [من الطويل]:

١١١١ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(١) يس: ٣٢.

(٢) هود: ١١١. وهذه قراءة الكسائي، وخلف، ويعقوب، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢٢٦٦/٥ وتفسير الطبري ٧٥/١٢ والنشر في القراءات العشر ٢٩١/٢ ومعجم القراءات القرآنية ١٣٦/٣.

١١١١ - التخرُّج: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥، ٢٦٢، والإنصاف ١/ ٢٠٥، والجنى الداني ص ٢١٨، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٤٢٧، ٣٨١/١٠، ٣٨٢، والدرر ٢/ ١٩٨، ورصف المبانى ص ١١٥، وشرح الأشموني ١٤٦/١، وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥، ولسان العرب ١٨١/٤ (حزر)، ١٩٤/١٠ (صدق)، ٣٠/١٣ (أنن)، ومغني اللبيب ٣١/١، والمقاصد النحوية ٣١١/٢، والمنصف ١٢٨/٣، وجمع الهوامع ١٤٣/١.

المعنى: أنك لو سألتني طلاقك في أيام سعة الحال، لم أمتنع عن ذلك ولم أبخل، مع ما أنت عليه من صدق المودة.

الإعراب: «فلو»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«لو»: حرف شرط غير جازم. «أنك»: حرف مشبه بالفعل مخفف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «في يوم»: جار ومجرور متعلقان بـ «سأل». «الرخاء»: مضاف إليه مجرور. «سألتني»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والتون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «فراقك»: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لم»: حرف جزم. «أبخل»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «وأنت»: =

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْكَافِرِينَ﴾^(١)، وقال: ﴿وَإِنْ تَقْنُتْكَ لَمَنِ الْكَافِرِينَ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَإِنْ وَجَدَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَمِيقِينَ﴾^(٣). وأنشد الكوفيون [من الكامل]:

١١١٢ - بِإِلَهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وَرَوَّاهُ: «إِنْ تَرَيْنَا لَنَفْسِكَ، وَإِنْ تَشِينَا لِهَيْبَةٍ»، وتقول: «علمتُ أن زيد منطلق»،
والتقدير: «أنه زيد منطلق». وقال تعالى: ﴿وَأَجِرْ دَعْوَانَهُمْ أَنْ لَمْ تُدْعُوا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)

= الواو: حالية، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «صديق»: خبر المبتدأ مرفوع. وجملة «لو أنك...» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «سألتني»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «لم أبخل»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت صديق»: في محل نصب حال..

والشاهد فيه قوله: «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة، وجاء اسمها ضميرًا بارزًا هو الكاف، وهذا قليل.

(١) يوسف: ٣.

(٢) الشعراء: ١٨٦.

(٣) الأعراف: ١٠٢.

١١١٢ - التخريج: البيت لعائكة بنت زيد في الأغاني ١٨/١١؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨ والدرر ٢/١٩٤؛ وشرح التصريح ١/٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٧٨؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/٢٧٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩؛ والإنصاف ٢/٦٤١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٠٨؛ ووصف المباني ص ١٠٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦؛ واللامات ص ١١٦؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٨؛ والمحتسب ٢/٢٥٥؛ ومغني اللبيب ١/٢٤؛ والمقرب ١/١١٢؛ والنصف ٣/١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/١٤٢. اللغة: المتعمد: القاصد.

المعنى: تدعو الشاعرة على عمرو بن جرهم قاتل زوجها الزبير بن العوام بإنزال أشد العقوبات به. الإعراب: «بالله»: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «ربك»: صفة مجرورة، و«رب» مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إن»: حرف مشبه بالفعل بطل عمله. «قتلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لمسلمًا»: اللام: الفارقة أو الابتدائية، و«مسلمًا»: مفعول به منصوب. «وجبت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «عليك»: جار ومجرور متعلقان بـ «وجبت». «عقوبة»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «المتعمد»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «أقسم بالله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن قتلت»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «وجبت عقوبة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «إن قتلت لمسلمًا» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو «قتلت»، وهذا شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين.

(٤) يونس: ١٠.

وقال [من البسيط]:

١١١٣- فِي فِتْيَةِ كَسْبُوفٍ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيُسْتَعِيلُ
وعلمتُ: «أَنْ لَا يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَأَنْ قَدْ خَرَجَ، وَأَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ، وَأَنْ سَيَخْرُجُ». قال
الله تعالى: «يَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَهْلٌ»^(١)، وقال: «طَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ مِنْكُمْ نَزْحٌ»^(٢).

قال الشارح: اعلم أن الحذف والتغيير في الحروف مما يباه القياس، وقد جاء ذلك قليلاً، وأكثره فيما كان مضاعفاً من نحو «أَنْ» وأخواتها، و«زُبٌّ»، ولم يأت في «ثُمَّ»؛ لأنه إنما ساغ فيما ذكرنا لثقل التضعيف مع شبهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء، وليس ذلك في «ثُمَّ».

فأما «أَنْ»، فهي على ضربين: مكسورة ومفتوحة، وقد جاء التخفيف فيهما جميعاً. فأما المكسورة إذا خُفِّفَتْ؛ فلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر، وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها؛ فهي إذا خُفِّفَتْ؛ زال اللفظ. ولا يلزم

١١١٣- التخرُّج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٩؛ والأزهي ص ٦٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤؛ والدرر ١٩٤/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢؛ والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤؛ والمحتسب ٣٠٨/١؛ ومغني اللبيب ١/٣١٤؛ والمقاصد النحوية ٢٨٧/٢؛ والمنصف ١٢٩/٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٩١/١٠؛ ورصف المباني ص ١١٥؛ والمعتضب ٩/٣؛ وجمع الهوامع ١٤٢/١.

المعنى: يشبه هؤلاء الفتية الشجعان سيوف الهند بمضائنها، وهم يدركون أن كلَّ إنسان لا بدَّ ميت في يوم ما.

الإعراب: «في فتية»: جار ومجرور متعلقان بما قبلهما. «كسبوف»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل جر صفة لـ «فتية»، و«سبوف»: مضاف إليه مجرور. «الهند»: مضاف إليه مجرور. «قد»: حرف تحقيق. «علموا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أَنْ»: المخففة من «أَنْ»، واسمها ضمير مستتر فيه تقديره ضمير الشأن (أنه). «هالك»: خبر مقدم مرفوع. «كلُّ»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «من»: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «يخفى»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. والمصدر المزيل من «أَنْ» ومعمولها سبذ مفعولي «علموا». «ويتعل»: الواو: حرف عطف، و«يتعل»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «علموا»: في محل جرٍّ صفة لـ «فتية». وجملة «كلُّ من يخفى ويتعل هالك»: في محل رفع خبر «أَنْ». وجملة «يخفى»: صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «يتعل»: معطوفة على سابقتها لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَنْ هالك كلُّ من» حيث أُعْمِلَ «أَنْ» المخففة على تقدير ضمير الشأن المحذوف، وجاء الخبر بجملة.

مثل ذلك في الفعل إذا حُفِفَ بحذف شيء منه؛ لأن الفعل لم يكن عمله للفظه بل لمعناه، فإذا أُلغيت؛ صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام فصلاً بينها وبين «إن» النافية، إذ لو قلت: «إن زيد قائم»، لالتبس الإيجاب بالنفي. فمثال الاسم قولك: «إن زيد لقائم»، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ حَافِظٌ﴾^(١)، المعنى: لعلها حافظ، و«ما» زائدة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٢)، أي: لجميع لدينا محضرون. ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفْشِقِينَ﴾^(٣)، وقال: ﴿وَلَنْ نَقُتُّكَ لِمَنْ الْكَذِبِينَ﴾^(٤).

ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأن «إن» مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما أُلغيت، ووليتها فعل؛ كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنها وإن كانت أفعالاً، فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشك فيه لا لإبطال معناه.

وقد أجاز الكوفيون وقوع أي الأفعال ثلث بعدها، وأنشدوا [من الكامل]:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَسَلْتَ... إلخ

وذلك شاذ قليل. وأما إعمالها مع التخفيف، فنحو: «إن زيداً منطلقاً». حكى سيويه^(٥) ذلك في كتابه، قال: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب وقراء أهل المدينة، ﴿وَلَنْ كَلَّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٦) يُجَرُونَهَا عَلَى أَصْلِهَا، وَيَشَبِّهُونَهَا بِفِعْلِ حُذِفَ بَعْضُ حُرُوفِهِ، وَبَقِيَ عَمَلُهُ، نَحْوُ: «لَمْ يَكْ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا»، و«لَمْ أَتِلْ زَيْدًا». والأكثر في المكسورة الإلغاء. قال سيويه^(٧): وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها «ما» في قولك: «إنما زيد أخرك».

وإذا أُغْمِلَتْ، لم تلزمها اللام؛ لأن الغرض من اللام الفصل بين «إن» النافية وبين

(١) الطارق: ٤.

(٢) يس: ٣٢.

(٣) الأعراف: ١٠٢.

(٤) الشعراء: ١٨٦.

(٥) الكتاب ١٤٠/٢، وفيه: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: «إن عَمَرًا مُنْطَلِقًا». وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَلَنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ رُبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]. يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ». وقال سيويه في مكان آخر من كتابه: «وحدثني من لا أنهم عن رجل من أهل المدينة موثق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: «إن زيداً لذهاب». (الكتاب ١٥٢/٣).

(٦) يس: ٣٢؛ ولم أجد هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية، ولعل الصواب أن قراءة أهل المدينة إن كَلَّا إنما هي في سورة هود، الآية ١١١، كما جاء في الهامش السابق.

(٧) الكتاب ١٤٠/٢.

التي للإيجاب، وبالإعمال يحصل الفرق، وإن شئت أدخلت اللام مع الإعمال، فقلت: «إن زيدا لقائم».

وأهل الكوفة^(١) يذهبون إلى جواز إعمال «إن» المخففة، ويرون أنها في قولهم: «إن زيدا لقائم» بمعنى النفي، و«إن» واللام بمعنى «إلا»، فالمعنى: ما زيدا إلا قائم. والصواب مذهب البصريين؛ لأنه وإن ساعدتهم المعنى، فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى «إلا». ولو ساغ ذلك ههنا، لجاز أن يقال: «قام القوم لزيدا» على معنى: «إلا زيدا». وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد، ولزمت للفصل بينها وبين «إن» التي للجحد. والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحو «إن زيدا لقائم»، وإن لم يكن ثم ليس.

وأما المفتوحة، فإذا خُففت، لم تُلغ عن العمل بالكناية، ولا تصير بالتخفيف حرف ابتداء، إنما ذلك في المكسورة، بل يكون فيها ضمير الشأن والحديث، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَبْكُونَ يَنْكُرُ مَرْحَلًا﴾^(٣)، والمراد: أنه، أي: أن الأمر والشأن، وهو الجيد الكثير، فإن لم يكن فيه ضمير، أعملته فيما بعده، نحو قوله [من الطويل]:

فلو أنك في يوم الرخاء... إلخ

فـ«الكاف» في موضع نصب اسم «أن». قال سيبويه^(٤): وليس هذا بالجيد ولا بالكثير كالمكسورة، يعني إعمالها ظاهراً فيما بعدها.

وإنما أجازوا في «أن» الإضمار من قبل أن اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال واحد، واتصال المفتوحة بما بعدها اتصالان؛ لأن أحدهما اتصال العامل بالمعمول، والآخر اتصال الصلة بالموصول. ألا ترى أن ما بعد المفتوحة صلة لها، فلما قوي مع الفتح اتصال «أن» بما بعدها؛ لم يكن بد من اسم مقدّر محذوف تعمل فيه. ولما ضعف اتصال المكسورة بما بعدها؛ جاز إذا خُففت أن تُفارق العمل، وتخلص حرف ابتداء. ووجه ثانٍ أنها إذا كانت مفتوحة، لم تقع أولاً في موضع الابتداء، فيجعل ما يليها مبتدأ، وتُلغى هي كـ«إن» إذا كسرتها، وخُففت؛ لأن المكسورة تدخل على المبتدأ، وتؤكد، ومعنى الجملة باقي. فإذا ألغيت، ولم تعمل فيما بعدها، فالمبتدأ واقع موقعه، وليس

(١) انظر المسألة الرابعة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ١٩٥ - ٢٠٨.

(٢) طه: ٨٩.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) في الكتاب ٧٤/٣، وفيه: «وليس هذا بقوي في الكلام كقوة «أن لا يقول»؛ لأن «لا» عوض من ذهاب العلامة».

كذلك المفتوحة، لأنها وإن كانت تدخل على المبتدأ، إلا أنها تُجِيل معنى الجملة إلى الأفراد، وتكون مبنية على ما قبلها. فلو أُلغيت، لوقع بعدها الجملة، وليس ذلك من مواضع الجُمْل.

ثم نعود إلى تفسير هذا الفصل من كلامه حرفاً حرفاً، وإن كنا قد بينّا قوله: «وتخففان فيبطل عملهما»، يريد: ظاهراً، إلا أن المفتوحة لا يبطل عليه جملة عملها بالكلية، فإذا أُلغي عملها في الظاهر، كانت مُعَمَّلة في الحكم والتقدير لما ذكرناه من الفرق بين المكسورة والمفتوحة.

قوله: «ومن العرب من يُعْمِلها»، يريد: في الظاهر، نحو قوله [من الطويل]:

فلو أنك في يوم الرخاء... إلخ

إنما ذلك في «إن» المكسورة على ما ذكرناه، على أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال «إن» الخفيفة النصب في الاسم بعدها، واحتجوا بأنه قد زالت المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها. وما ذكرناه من النصوص يشهد عليهم.

وقوله: «وتلزم المكسورة اللام في خبرها»، قد ذكرنا أن هذه اللام هي لام التأكيد التي تأتي في خبر المشددة، وليست لاماً غيرها أني بها للفصل. يدل على ذلك دخولها مع الإعمال في «إن زيدا لقائم»، ولو كانت غير مؤكدة؛ لم تدخل إلا عند الحاجة إليها، وهو الفصل، فدخول اللام كان للتأكيد. وأما لزومها الخبر، فكان للفصل، فاعرفه.

قوله: «والمفتوحة يُعوّض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة: حرف النفي، وقَدْ، وسَوْفَ، والسين»، فإنه أطلق اللفظ، وفيه تفصيل. وذلك أنه لا يخلو بعد التخفيف من أن يليها اسم أو فعل. فإن يليها اسم؛ لم تحتج إلى العوض، لأنها جاءت على مقتضى القياس فيها، وذلك نحو قوله [من البسيط]:

في فتية كسيوف الهند... إلخ

والمراد أنه هالك، فالهاء مضمرة مرادة، و«هالك» مرفوع لأنه خبر مقدم، والتقدير: كل من يحفى وينتعل هالك. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَّحْتَ لِلَّهِ عِلْمًا﴾^(١) ﴿وَلَقَدْ سَبَّحْتَ لِلَّهِ عِلْمًا﴾^(٢) فيمن قرأ بتخفيف النون والرفع. والمراد: أنه

(١) النور: ٩. وهي قراءة الحسن ويعقوب والأعرج وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٣٨.

(٢) النور: ٧. وهي قراءة الحسن والأعرج ويعقوب ونافع وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٣٤؛ والكشاف ٢/ ٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٣٧.

غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا، ولا يجوز أن تكون «أَنْ» بمعنى «أَيَّ» كالتي في قوله تعالى: ﴿وَأَطْلَقَ الْمَلَائِكَةُ مِنْ أَشْوَا﴾^(١). قال سيبويه^(٢): لأنها لا تأتي إلا بعد كلام تام، وليس الخامسة وحدها بكلام تام، فتكون بمعنى «أَيَّ».

فأما إذا وليها فعل؛ أتي بالعوض، كأنهم استقبحوا أن تلي «أَنْ» المخففة الفعل إذا حذفت الهاء، وأنت تريد، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف، وأن يليه ما لم يكن يليه، وهو مُثَقَّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضاً من الاسم، نحو: «لا»، و«قَدْ»، والسين، و«سَوْفَ»، نحو قولك: «قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد»، وأن قد قام زيد». ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكَ نَفْيٌ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٤). فمنهم من يجعل هذه الأشياء عوضاً من الاسم، ومنهم من يجعلها عوضاً عن توهينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها من الأفعال قبل.

والآيات التي أوردتها شواهد على الأحكام التي ذكرها. فأما قوله تعالى في يس: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جِئَ لَدَيْكَ مَحْضَرُونَ﴾^(٥) فـ«كُلُّ» رفع بالابتداء، لا أعلم في ذلك خلافاً؛ وأما التي في سورة هود، فقد قرئ «وَإِنْ كُلُّ» بالرفع، «وَإِنْ كُلُّ» بالنصب. وقد تقدم الكلام عليها. وقد قرئ: «لَمَّا» بالتشديد^(٦)، ويحتمل أن تكون «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا» للاستثناء، نحو قولهم: «عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتبك»، يريد: إلا ضربت كاتبك. و«إِنْ» نافية، والتقدير: وما كلُّ إلا ليؤفقتهم. ويجوز أن تكون «إِنْ» المخففة من الثقيلة، و«لَمَّا» بمعنى «إِلَّا»، وهي زائدة؛ لأن «إِلَّا» تستعمل زائدة، نحو قول الشاعر [من الطويل]:

أزى الدهر إلا منجسونا بأهليه وما صاحب الحاجات إلا معذبنا

(١) ص: ٦.

(٢) الكتاب ١٦٣/٣، وفيه: «لأن أي» إنما تجيء بعد كلام مستقن.

(٣) المزمّل: ٢٠.

(٤) طه: ٨٩.

(٥) يس: ٣٢.

(٦) هود: ١١١.

(٧) في النص المصحفي: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا﴾. وقرأ عاصم والحسن وشعبة: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا﴾.

انظر: البحر المحيط ٢٦٦/٥؛ وتفسير الطبري ٧٤/١٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢٩١/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٣٦/٣، ١٣٧.

١١١٤ - التخريج: البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛ وبلا نسبة في تخلص

الشواهد ص ٢٧١؛ والجني الداني ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ١٣٠/٤، ٢٤٩/٩، ٣٥٠؛ والدرر ٢/

٩٨، ١٧١/٣؛ ورصف الميباني ص ٣١١؛ وشرح الأشموني ١٢١/١؛ وشرح التصريح ١٩٧/١؛

ومغني اللبيب ص ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٩٢/٢؛ وجمع الهوامع ١٢٣/١، ٢٣٠.

اللغة: المنجون: الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث.

وأما قول الشاعر [من الطويل]:

فلو أنك في يوم الرخاء^(١)... إلخ

البيت ذكره محمد بن القاسم الأنباري عن الفراء. الشاهد فيه إعمال «أن» المخففة في الظاهر، لأن الكاف في موضع نصب، وقد حكى بعض أهل اللغة: «أظن أنك قائم، وأحسب أنه ذاهب». وقال الشاعر [من المتقارب]:

١١١٥ - بأنك زبيغٌ وغيثٌ مريعٌ وأنتَ هناك تكون الشمالًا

= المعنى: إن الدهر يدور بالناس كما تدور المنجنون، وأشد من يتعذب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات، لكثرة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «الدهر»: مفعول به أول منصوب بالفتحة. «إلا»: حرف حصر. «منجنوناً»: مفعول به ثانٍ منصوب. «بأهله»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «منجنون»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: من أخوات «ليس». «صاحب»: اسم «ما» مرفوع، وهو مضاف. «الحاجات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إلا»: حرف حصر. «معذباً»: خبر «ما» منصوب.

جملة «أرى الدهر...» ابتدائية: لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما صاحب...»: معطوفة على سابقتها. والشاهد فيه قوله: «أرى الدهر إلا منجنوناً» حيث جاءت «إلا» زائدة.

(١) تقدم تخريجه منذ قليل.

١١١٥ - التخريج: البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٠؛ وليس في ديوانه؛ وهو لجنوب بنت عجلان في الحمامة الشجرية ١/٣٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/٥٨٥؛ وشرح التصريح ١/٢٣٢؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٨٢؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١/١٠٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٠٧؛ وأوضح المسالك ١/٣٧٠؛ وخزانة الأدب ٥/٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/١٤٦؛ ولسان العرب ١٣/٣٠ (أنن)؛ ومغني اللبيب ١/٣١.

اللغة: ربيع: أي كثير الخير. غيث: مطر. مريع: خصيب. الشمال: الممين.

المعنى: إن الممدوح كثير العطاء، يغيث الملهوف، ويعين المحتاج.

الإعراب: «بأنك»: الباء: حرف جر، و«أنك»: مخففة من «أن» المشددة، خوف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «ربيع»: خبر «أن» مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «علم» في البيت السابق له من القصيدة. «وغيث»: الواو: حرف عطف، و«غيث»: معطوف على «ربيع» مرفوع بالضمة. «مريع»: نعت «غيث» مرفوع بالضمة. «وأنك»: الواو: حرف عطف، و«أنك»: معطوفة على «أنك» الأولى، وتعرب إعرابها. «هناك»: ظرف مكان متعلق بحال محذوفة من «الشمال». «تكون»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «الشمال»: خبر «تكون» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول المجرور السابق.

وهو قليل شاذ. وأما قوله [من الكامل]:

بِاللَّهِ رَيْكَ إِنْ قَتَلْتُ^(١)... إلخ

فأنشده الكوفيون شاهداً على إيلاء «إن» المكسورة فعلاً من غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وقد أنشده ابن جني في سِرِّ الصناعة [من الكامل]:

شَلْتُ بِمِيْنِكَ إِنْ قَتَلْتُ لَمُسْلِمًا^(٢)

ومثله ما حُكي عن بعض العرب: «إِنْ تَرَيْنَاكَ لَنَفْسِكَ، وَإِنْ تَشِيْنَاكَ لَهَيْتِهِ». والبيت شاذ نادر وهو من أبيات لعائكة وقبلة:

يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لَا طَائِشًا زَعَشَ الْجَنَانِ وَلَا الْبَيْدَ

وكذلك الحكاية. وقال الفراء: هو كالنادر؛ لأن العرب لا تكاد تستعمل مثل هذا إلا مع فعل ماضٍ، وذلك أَنَّ «إن» المخففة لما تُشاكل التي للجزاء، استوحشوا أن يأتوا بها مع المضارع ولا يُعْمِلوها فيه، فأتوا بها مع لفظ الماضي؛ لأنها لا عَمَلٌ لها فيه، فلذلك كانت هنا كالنادر، ثُمَّ أَعْلَمَكَ أَنَّ «أَنَّ»، إذا وليها الاسم وألغيت عن العمل ظاهراً، لا يأتون بعوضٍ، نحو: «علمت أن زيد قائمٌ»، والتقدير: أنه زيد قائمٌ. ومنه قوله تعالى: «وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ لَقَدْ لَبَّيْنَاكَ^(٣)»، أي: أنه، فـ«أَنَّ» وما بعدها في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ الذي هو «أَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ»، فلا تكون «أَنَّ» ههنا بمعنى «أَيُّ» للعبارة؛ لأنه يبقى المبتدأ بلا خبر. ونحوه قوله:

في فتية كسيوف الهند^(٤)... إلخ

فأما إذا وليها الفعل، فلا بد من العوض على ما ذكرنا، نحو: «علمت أن لا يخرج زيدٌ، وأن قد خرجَ». قال أبو صخر الهذلي [من الكامل]:

١١١٦- فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتَ عَنْ عِلْمِ

= جملة «تكون الثمالة»: في محل رفع خبر «أن».

والشاهد فيه: أن إعمال «أَنَّ» المخففة في الضمير البارز شاذ، ومن الشذوذ أيضاً كون الضمير غير ضمير الشأن.

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) سِرِّ صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، ٥٥٠.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) تقدم بالرقم ١١١٣.

١١١٦ - التخريج: البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٧٥؛ والإنصاف ٢٠٥/١.

اللغة: تعلّمي: تَبَقَّني. كلفت: اشتد غرامي.

المعنى: اعلمي عن يقين نام أن غرامي لكم قد اشتدَّ تمكناً في قلبي، ثم افعلي بعد ذلك ما شئت،

وأنت تدركين ما تفعلينه.

و«أَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ». و«أَنْ سَيَخْرُجُ». قال الله تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدًا﴾^(١)، وقال: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾^(٢)، فعوضت مع الفعل ولم تعوض مع الاسم، لأنه مع الاسم لحقها ضرب واحد من التغير، وهو الحذف، ومع الفعل ضربان: الحذف ووقوع الفعل بعدها، فاعرفه.

فصل

[مشاكلة الفعل الذي يدخل على «إِنَّ» لها في التحقيق]

قال صاحب الكتاب: والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٤)، فإن لم يكن كذلك، نحو: «أَطْمَعُ»، و«أَزْجُو»، و«أَخَافُ»، فلیدخل على «أَنَّ» الناصبة للفعل، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(٥)، وكقولك: «أرجو أن تُحَسِّنَ إِلَيَّ»، وأخاف أن تُسيءَ إِلَيَّ». وما فيه وجهان كـ«ظننت»، و«حسبت»، و«خِلْتُ»، فهو داخل عليهما جميعاً، تقول: «ظننتُ أن تخرج»، وأنت تخرج، وأن ستخرج، وقرء قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٦) بالرفع والنصب^(٧).



= الإعراب: «تعليمي»: الفاء: بحسب ما قبلها، «تعليمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «أَنَّ»: حرف مخفّف من «أَنْ» المشبهة بالفعل، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وتقديره: «أنه». «قد»: حرف تحقيق. «كلفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متصل، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤوّل من «أَنَّ» وما بعدها في محل نصب مفعول به لـ«تعليمي». «بكم»: جار ومجرور متعلقان بـ«كلفت». «ثم»: حرف عطف. «افعلي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به. «شئت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «عن علم»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الياء في «افعلي». وجملة «تعليمي»: بحسب ما قبلها. وجملة «كلفت بكم»: في محل نصب خبر «أَنَّ». وجملة «افعلي»: معطوفة على جملة «تعليمي». وجملة «شئت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أَنَّ قد كلفت بكم» حيث جاء بـ«أَنَّ» المخففة من «أَنَّ»، وأضر اسمها على أنه ضمير الشأن والحال، ثم جاء بخبرها جملة فعلية، فعلها متصرف، ففصل بين الفعل و«أَنَّ» بـ«قد».

(١) البلد: ٧. (٢) المزمّل: ٢٠.

(٣) النور: ٢٥. (٤) طه: ٨٩.

(٥) الشعراء: ٨٢. (٦) المائدة: ٧١.

(٧) قراءة النصب هي قراءة الجمهور، وقرأ الكسائي، وخلف والأعمش، واليزيدي وغيرهم بالرفع.

انظر: البحر المحيط ٢/٢٣١؛ والكشاف ١/٣٥٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٥٥؛ ومعجم

القراءات القرآنية ٢/٢٣١.

قال الشارح: قد تقدّم أن «أن» المفتوحة معمولة لما قبلها، وأن معناها التأكيد والتحقيق، مجراها في ذلك مجرى المكسورة، فيجب لذلك أن يكون الفعل الذي تُبنى عليه مطابقاً لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهما، ممّا معناه الثبوت والاستقرار؛ لِتَطَابُقِ معنَيَا العامل والمعمول، ولا يتناقضا.

وحكمُ المخففة من الثقيلة في التأكيد والتحقيق حكم الثقيلة؛ لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف، فهي لذلك في حكم المثقلة، فلذلك لا يدخل عليها من الأفعال إلا ما يدخل على المثقلة، فتقول: «تَيَقَّنْتُ أَنْ لَا تَفْعَلُ ذَاكَ»، كَأَنَّكَ قُلْتَ: «أَنْتَ لَا تَفْعَلُ ذَاكَ». قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرْثِي﴾^(١)، وقال: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٢)، وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٣)، وهو من رؤية القلب بمعنى العلم، فـ«أن» ههنا المخففة من الثقيلة، واسمها منويّ معها. ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطمع والإشفاق، نحو: «اشتيتي»، و«أردت»، و«أخاف»؛ لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلا «أن» الخفيفة الناصبة للأفعال، لأنه لا تأكيد فيها ولا مضارعة لما فيه تأكيد، فتقول: «أَرْجُو أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ»، وأخاف أَنْ تُسِيءَ إِلَيَّ». قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْعَمَ أُنْثَىٰ بِفَرْحٍ خَيْبَتِي﴾^(٤)، فهذا كله منصوب لا يجوز رفعه، وإذا قلت: «علمت أَنْ سَيَقُومَ»، فإنه مرفوع لا يجوز نصبه؛ لأن ذلك ليس من مواضع الشك.

ومن الأفعال ما قد يقع بعدها «أن» المشددة والمخففة منها بمعناها، ويقع بعدها أيضاً الخفيفة الناصبة للأفعال المستقبلية، وهي أفعال الظنّ والمُحَسَّبة، نحو: «ظننت»، و«حسبت»، و«خَلْتُ»، فهذه الأفعال أصلها الظنّ. ومعنى الظنّ أن يتعارض دليلاً، ويترجح أحدهما على الآخر، وقد يقوى المُرْجَحُ فيستعمل بمعنى العلم واليقين، نحو قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْطِئُونَ أَنفُسَهُمْ يَلْعَنُوا رَبَّهُمْ﴾^(٥). وربما ضعف، فصار ما بعدها مشكوكاً في وجوده، يحتمل أن لا يكون كأفعال الخوف والرجاء، فعلى هذا تقول إذا أريد العلم: «ظننت أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ»، و«أظنُّ أَنْ سَيَقُومُ زَيْدٌ». قال الله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُّوَافِقُوهَا﴾^(٦)، وقال: ﴿تَلَوْنِ أَنْ يَمْلِكَ بِهَا فَأَفَرُّ﴾^(٧)، والمراد بالظنّ هنا العلم، لأنه وَقْتُ رَفْعِ الشُّكُوكِ. وقد قرئ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾^(٨) رفعاً ونصباً^(٩)؛ فالرفع على أن

(٢) النور: ٢٥.

(١) المزمّل: ٢٠.

(٤) الشعراء: ٨٢.

(٣) طه: ٨٩.

(٦) الكهف: ٥٣.

(٥) البقرة: ٤٦.

(٨) المائدة: ٧١.

(٧) الفجاءة: ٢٥.

(٩) قراءة الفتح هي قراءة الجمهور المشبهة في النصب المصحفي، وقرأ أبو عمرو والكسائي والأعمش وغيرهم بالضم.

الجسبان بمعنى العلم، و«أن» المخففة من الثقيلة العاملة في الأسماء، و«لا» عوض من الذاهب، والتقدير: وحسبوا أنه لا تكون فتنة. والنصب على الشك بإجرائه مجرى الخوف، و«أن» العاملة في الفعل النصب.

فصل

[«إِنْ» بمعنى «أَجَلٌ» و«أَنَّ» بمعنى «لَعَلَّ»]

قال صاحب الكتاب: وتخرج «إِنْ» المكسورة إلى معنى «أَجَلٌ». قال [من مجزوء الكامل]:

وَيَقُولُنَّ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَكَذْ كَبِرْتُ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ^(١)

وفي حديث عبد الله بن الزبير: «إِنْ وراكبها»^(٢). وتخرج المفتوحة إلى معنى «لَعَلَّ»، كقولهم: «إِيتِ السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي لَحْمًا»، وتُبدِلُ قَيْسٌ وَتَمِيمٌ هَمْزَتَهَا عَيْنًا، فتقول: «أَشْهَدُ عَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

قال الشارح: وقد تستعمل «إِنْ» في الجواب بمعنى «أَجَلٌ»، فتقول في جواب من قال: «أجاءك زيدٌ»: «إِنَّهُ»، أي: نَعَمْ قَدْ جَاءَنِي. والهاء للسكت أتي بها لبيان الحركة، وليست ضميرًا، إنما تريد: «إِنْ»، إلا أَنَّك ألحقته الهاء في الوقف، والمعنى بمعنى «أَجَلٌ». والذي يدل على ذلك أنها لو كانت للإضمار، لثبتت في الوصل كما ثبتت في الوقف، وأنت إنما تقول: «إِنْ يَا فَتَى»، كما تقول: «أَجَلٌ يَا فَتَى»، فأما قوله [من مجزوء الكامل]:

وَيَقُولُنَّ شَيْبٌ^(٣)... إلخ

وقبله:

بَكَرَ الْغَوَاذِلُ فِي الصُّبُو ح يَلْمُنَنِي وَالْوُمُهْنَةُ

ويروى:

بَكَرْتُ عَلَيَّ غَوَاذِلِي يَلْجِيئَنِي وَالْوُمُهْنَةُ

فالشعر لابن قيس الرقيات، والشاهد فيه قوله: «إِنَّهُ» بإلحاق الهاء محافضة على

= انظر: البحر المحيط ٥٣٣/٣؛ وتفسير القرطبي ٢٤٧/٦؛ والكشاف ٣٥٥/١؛ والنشر في القراءات العشر ٢٥٥/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٣١/٢.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٧.

(٢) راجع قصة هذا القول في فصل «لا» النافية للجنس في هذا الكتاب.

(٣) تقدم بالرقم ٤٧٧.

الحركة، لثلاً يذهبها الوقف، فيجتمع ساكنان، إذ كانوا لا يقفون إلا على ساكن. بكر العواذل أي: أخذ العواذل في اللؤم في هذا الوقت الذي هو بُكْرَة، وإنما كثر ذلك حتى يُقال: «وإن بَكَرْتُمْ بُكْرَةً». والصَّبُوح: الشَّرْب صباحاً، أي: يلمني على ذلك بعد المَشيِب، فقلت: نَعَمْ هو كذلك.

وإنما خرجت «إن» إلى معنى «أجل»؛ لأنها تحقيق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك: «إن زيدا راكب». فلما كانت تُحقِّق هذا المعنى؛ خرجت إلى تحقيق معنى الكلام الذي يتكلَّم به المخاطبُ القائل، كما كانت تُحقِّق معنى كلام المتكلِّم، فصارت تارة تُحقِّق كلام المتكلِّم، وتارة تُحقِّق معنى كلام غيره. وأمَّا حديث عبد الله بن الزُّبَيْر فقد ذكرناه في فصل المنصوب بـ«لا».

وقد تستعمل «أن» المفتوحة بمعنى «لعل». يُقال: «إيت السُّوقَ أنك تشتري لنا كذا»، أي: لَعَلَّكَ. وقيل في قوله تعالى: «وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ»^(١) على «لعلها». ويؤيد ذلك قراءة أبي^(٢): «لَعَلَّهَا»، كأنه أبْهَمَ أمرهم، فلم يُخْبِر عنهم بالإيمان ولا غيره. ولا يحسن تعليق «أن» بـ«يشعركم»؛ لأنه يصير كالعذر لهم، قال حُطَّائطُ بن يَغْفَرٍ [من الطويل]:

١١١٧ - أريني جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) الكشف ٣٤/٢.

١١١٧ - التخريج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٨؛ ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب ٦/١؛ وسمط اللالي ص ٧١٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٣؛ والشعر والشعراء ١/٢٥٤؛ وهو لحاتم أو لحطائط في شرح التصريح ١/١١١؛ والمقاصد النحوية ١/٣٦٩؛ ولحاتم أو لحطائط أو لدريد في لسان العرب ١١/٣٧٤ (علل)؛ ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو لمعن بن أوس في لسان العرب ١٣/٣٤ (أنن)؛ ولمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٣٦.

اللغة: الجواد: السخي. الهزل: الضعف. المخلد: الدائم في الحياة.

المعنى: يرذ الشاعر على من تلومه على تبذيره فيقول: أريني سخيًا مات من الضعف، أو بخيلًا خلده بخله حتى أرعوي.

الإعراب: «أريني»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب مفعول به. «جوادًا»: حال منصوبة. «مات»: فعل ماضٍ، وفاعله... «هو». «هؤلاء»: مفعول لأجله منصوب. «لعلني»: حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «لعل». «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وفاعله... «أنا». «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «ترين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء... فاعل. «أو»: حرف عطف. «بخيلًا»: معطوف على «جوادًا» منصوب، «مخلدًا»: نعت «بخيلًا» منصوب بالفتحة.

قال المَرْزُوقِي: هو بمعنى «لَعْلٌ»، وقد روي: «لَعْلَنِي أرى ما ترين». ومنه بيت أبي النُّجُم [من الرجز]:

وَأَغْدُ لَأَنَا فِي الرُّهَانِ نُزِيلُهُ ١١١٨ -

ويروى: «لَعْنَا»، وهي لغة في «لَعْلٌ»، وقال امرؤ القيس [من الكامل]:

١١١٩ - عَوْجُوا عَلَى الرُّنْعِ الْمُحِيلِ لَأَنَّا نُبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خُذَام^(١)

= وجملة «أرني» الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مات» الفعلية: في محل نصب نعت «جوادا». وجملة «أرى...» الفعلية: في محل رفع خبر «لعل». وجملة «ترين» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. والشاهد فيه قوله: «لأنني» بمعنى «لعلني»، وقد جاء بنون الوقاية مع «لعل»، وحذف النون معها هو الأشهر.

١١١٨ - التخریج: الرجز لأبي النجم العجلي في الدرر ١٦٦/٢؛ ومز صناع الإعراب ص ٤٣٣؛ وسمط اللآلي ص ٣٢٨، ٧٥٨؛ والممتع في التصريف ٣٩٥/١؛ وجمع الهوامع ١٣٤/١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٦.

اللسغة: الرُّهَان: المسابقة على الخيل.

المعنى: أرسل إلينا جوادك لعلنا نرسله في المسابقات.

الإعراب: «وَأَغْدُ»: الواو: بحسب ما قبلها، و«أغْدُ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره، والضمّة دلالة عليه والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «لَأَنَا»: حرف مشبه بالفعل، و«نَا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «في الرهان»: جار ومجرور متعلقان ب«نرسله». «نرسله»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

وجملة «أغْدُ»: بحسب الواو. وجملة «لَأَنَا نرسله»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «نرسله»: في محل رفع خبر «لعل».

والشاهد فيه قوله: «لَأَنَا» بمعنى «لَعْنَا» لغة في «لَعْلًا».

(١) في الطبعتين «خُذَام»، بالحاء، ولعلّه تصحيف. وقد صحّحته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات. ص ١٤٩٨.

١١١٩ - التخریج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٤؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ والحيوان ١٤٠/٢ (وفيه «حمام» مكان «خُذَام»)؛ وخزانة الأدب ٣٧٦/٤، ٣٧٧، ٣٧٨؛ والدرر ١٦٦/٢؛ ولسان العرب ١٦٩/١٢ (خُذَم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١١ (وفيه «حمام» مكان «خُذَام»)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٩؛ ورصف المباني ص ١٢٧؛ وجمع الهوامع ١٣٤/١.

اللسغة: عوجوا: اعطفوا رؤوس أبعرتكم، أو أقيموا. الطلل: آثار الديار. المحيل: الذي مضى عليه حول (سنة). ابن خُذَام: شاعر قديم، ويقال: ابن خُذَام.

المعنى: يخاطب أصدقاءه قائلاً: ميلوا إلى هذه الآثار، لعلنا نبكي عليها كما بكى ابن خُذَام على آثار الديار قبلنا.

الإعراب: «عَوْجُوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: =

وُقِرَى: ﴿رَبِّي﴾^(١) بالكسر على الاستئناف، كأنه أخبر أنها إذا جاءت لا يؤمنون، ويكون الكلام قد تمّ قبلها، أي: وما يُشْعِرُكم ما يكون منهم.
وقد تُبدل همزة «أَنْ» عينا، فتقول: «أشهدُ عَنْ مُحَمَّدًا رسولَ الله». وبروي في بيت ذي الرُّمّة، وهو [من البسيط]:

١١٢٠ - أَلَّا تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً [ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مُنْجُومٌ]

= ضمير متصل في محل رفع فاعل. «على الرفع»: جار ومجرور متعلّقان بـ«عوجوا». «المحيل»: صفة «الرفع» مجرورة بالكسرة. «لأننا»: لنة في «لعلنا»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «نبيكي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الباء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «نحن». «الديار»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كما»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، «ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما»، ومن الفعل «بكي» في محلّ جرّ مضاف إليه. «ابن»: فاعل مرفوع بالضمة. خذام: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «عوجوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لأننا نبيكي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نبيكي»: في محلّ رفع خبر «لعلنا». وجملة «بكي»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «لأننا» لنة في «لعلنا».

(١) هذه قراءة ابن كثير، وعاصم، والحسن، والأعمش، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢٠١/٤، ٢٠٢؛ وتفسير الطبري ٤٠/١٢، ٤١؛ وتفسير القرطبي ٦٤/٧ والكشاف ٣٤/٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢٦١/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٠٨/٢. ١١٢٠ - التخرّيج: البيت للذي الرمة في ديوانه ص ٣٧١؛ وجمهرة اللغة ص ٧٢٠، ٨٨٦؛ والجنى الداني ص ٢٥٠؛ وخزانة الأدب ٣٤١/٢، ٣٤٥/٤، ٢٩٢/١٠، ٢٣٥/١١، ٢٣٨، ٤٦٦؛ والخصائص ٢/١١؛ ووصف المباني ص ٢٦، ٣٧٠؛ ومزّ صناعة الإعراب ٧٢٢/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٣٢٧/١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٣؛ ولسان العرب ٢٤١/١٢ (رسم)، ٢٩٥/١٣ (عنن)، ٣٠٨ (عين)؛ ومجالس ثعلب ص ١٠١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٣/٣، ٢٠٨؛ والممتع في التصريف ٤١٣/١.

اللغة: خرقاء: اسم امرأة. المنزلّة: الرتبة والمكانة. ماء الصبابة: دموع الشوق إلى الحبيبة. المعنى: أتراك تأملت مكانة خرقاء بين جوانحك، فرحت تبكي وتسيل دموع شوقك إليها؟!

الإعراب: «أَنَّ»: الهمزة: حرف استفهام، و«أَنْ»: حرف مصدري. «ترسّمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أَنْ» والفعل «ترسّمت» مجرور بحرف جرّ مقدر، والجار والمجرور متعلّقان بـ«مسجوم». والتقدير: أماء الصبابة... مسجوم لأنك ترسّمت... «من خرقاء»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ«ترسّمت». «منزلة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ماء»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الصبابة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من عينيك»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ«مسجوم»، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «مسجوم»: خبر «ماء» مرفوع بالضمة. وجملة «ترسّمت» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ماء الصبابة مسجوم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

أَعْنُ ترسَمَتْ. ومنه قول الآخر [من الطويل]:

١١٢١ - فَعَيْنَاكَ عَيْنَاهَا وَجِيدُكَ جِيدُهَا سَوَى عَنْ عَظَمَ السَّاقِ بِئُكَ دَقِيقُ
وهي عَنَّةُ بني تميم، وقد استوفيتُ هذا الموضع في شرح المُلوَكي.

فصل [لكن]

قال صاحب الكتاب: «لُكِنُّ» هي للاستدراك تُوسِّطُها بين كلامَين متغايرَين نَفْيًا وإيجابًا، فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: «ما جاءني زيدٌ لكنَّ عمرًا جاءني»، و«جاءني زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يَجِ». *

قال الشارح: أمَّا «لُكِنُّ»، فحرفٌ نادرُ البناء لا مثال له في الأسماء والأفعال. وألفُه أصلٌ: لأنَّا لا نعلم أحدًا يُؤخَذُ بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة، فلو سُمِّيت به لصار اسمًا، وكانت ألفُه زائدة، ويكون وزنه فاعلاً؛ لأن الألف لا تكون أصلًا في ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء.

١١٢١ - النخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٦٣؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٦٤، ٥٦٧، ٤٦٨؛ وسمز صناعة الإعراب ١/ ٢٠٦؛ ولسان العرب ٨/ ١٣٦ (روغ)؛ ولرجل من أهل البمامة في جمهرة اللغة ص ٢٩٢؛ وبلا نسية في الخصائص ٢/ ٤٢٠؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٨ (سوق)؛ والمقرب ٢/ ١٨٢؛ والمنع في التصريف ص ٤١١.
اللغة: الكاف في «عينك، وجيدك» هو ضمير المخاطب المؤنث، وهو خطاب للبقرة الوحشية، والضمير «ها» في «عيناها، وجيدها»: يعود إلى «ليلى». الجيد: العنق.
المعنى: يتحدث المجنون إلى هذه البقرة الوحشية: إن حبيبي ليلى تشبهك، فعيناك مثل عينيها، وجيدك مثل جيدها إلا أن عظم ساقها أغلظ من عظم ساقك.
الإعراب: «فعيناك»: الفاء: استئنافية، «عينك»: مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثنى، مضاف إليه محله الجبر. «عيناها»: خبر مرفوع بالالف لأنه مثنى، و«ها»: مضاف إليه محله الجبر، وربما كان جعل «عيناها» مبتدأ مؤخرًا، وجعل «عينك» خبرًا مقدمًا أنسب للمعنى لأن الغرض تشبيه عيني ليلى بعيني البقرة، ومحط الفائدة في ذكر عيني البقرة، والخبر هو محط الفائدة. «وجيدك»: الواو: حرف عطف، «جيدك جيدها»: مثل «عينك عيناها»، إلا أنَّ علامة الرفع هنا الضمة. «سوى»: مستثنى منصوب بفتحة مقدرة على الألف. «عن»: حرف شبه بالفعل. «عَظَمَ»: اسم «عن» منصوب. «الساق»: مضاف إليه مجرور. «منك»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الساق». «دقيق»: خبر لـ«عن» مرفوع.

جملة «عينك عيناها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «جيدك جيدها». وجملة «عنَّ عظم الساق منك دقيق»: في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. والشاهد فيه: مجيء «عنَّ» لغة في «أنَّ».

وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وأصلها «إِنْ» زيدت عليها «لا» و«الكاف». وهو قول حسن لندرة البناء، وعدم النظر، ويؤيده دخول اللام في خبره، كما تدخل في خبر «إِنْ» على مذهبهم. ومنه [من الطويل]:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ^(١)

والمذهب الأول لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً.

ومعناها الاستدراك، كأنك لما أخبرت عن الأول بخبر، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره إن سلباً أو إيجاباً. ولا بد أن يكون خبر الثاني مخالفاً لخبر الأول لتحقيق معنى الاستدراك، ولذلك لا تقع إلا بين كلامين متغايرين في النفي والإيجاب، فهي شبيهة بـ«أَنَّ» المفتوحة في كونها لا تقع أولاً، إلا أن «أَنَّ» في تقدير مفرد، و«لَكِنْ» في تقدير جملة. ولهذا يُنطَف على موضعها بالرفع، كما يعطف على موضع «إِنْ» المكسورة، فاعرفه.

فصل

[التغاير في المعنى بمنزلة في اللفظ]

قال صاحب الكتاب: والتغاير في المعنى بمنزلة في اللفظ، كقولك: «فَارَقَنِي زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا حَاضِرًا»، و«جاءني زيدٌ لكنَّ عمرًا غائبًا»، وقوله تعالى: «وَلَوْ أَرَنَكُمُ كَثِيرًا لَفُشِّتُمْ وَلَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأُمُورِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ»^(٢) على معنى النفي، وتضمن: ما أراكم كثيرًا.



قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ «لَكِنْ» المشددة والخفيفة سيان في الاستدراك، وأن ما بعدهما يكون مخالفاً لما قبلهما. فالخفيفة يُوجِب بها بعد نفي، ويُشْرِك الثاني والأول في عمل العامل، لأنها عاطفة مفرداً على مفرد، كقولك: «ما جاءني زيدٌ لكنَّ عمرو»، فتشْرِك بينهما في الإعراب الذي أوجبه العامل. وليس كذلك المشددة، فإنها تدخل على جملة تصرفها إلى الاستئناف. ولشَبْهها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها مُغايراً له.

وتقع بعد النفي والإثبات، فإن كان ما قبلها موجباً؛ كان ما بعدها منفيّاً. وإن كان ما قبلها منفيّاً؛ كان ما بعدها موجباً؛ لأن ما بعدها كلامٌ مستغنٍ، فمعناه يُثْبِت عن المغايرة، ولا حاجة إلى الأداة النافية، بل إن كان؛ فحسنٌ، وإن لا؛ فلا ضرورة إليه.

قال الله تعالى في النفي: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾^(١)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْكَافِبِ﴾^(٣).

وتقول: «فارقني زيدٌ لكنَّ عمرًا حاضرًا»، فكل واحد من الجملتين إيجاب، إلا أنَّ معناهما متغاير، فاكْتَفَى بمعنى الخبر الثاني عن تقدُّم النافي. ونظائر ذلك كثيرة. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادْتُمْ كَثِيرًا لَفِيشْتُمْ وَلَتَزَنَّتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(٤)، فيحتمل أمرين، أحدهما: ما ذكره وهو أن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ في معنى: ما أراكم كثيرًا لوجود السلامة ممَّا ذكر. والثاني أنه أتى به موجبًا؛ لأنَّ الأول منفي؛ لأنَّ ما بعد «لو» يكون منفيًا، فصار المعنى: ما أراكم كثيرًا، وما فشلتم ولا تنازعتم، ولكنَّ الله سلَّم.

فصل

[تخفيف «لكنَّ»]

قال صاحب الكتاب: وتُخَفَّفُ، فيبطل عملها كما يبطل عمل «إنَّ»، و«أَنَّ». وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانها إن شاء الله.



قال الشارح: اعلم أنهم قد يخففون «لَكِنَّ» بالحذف لأجل التضعيف، كما يخففون «إنَّ»، و«أَنَّ»، فيسكن آخرها، كما يسكن آخرهما؛ لأنَّ الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما، فبقي الحرف الأول على سكونه. ولا نعلمها أعملت مخففة كما أعملت «إنَّ»، وذلك أنَّ شَبَّهَهَا بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل؛ فلذلك لما خُفِّفَتْ وأُسْكِنَ آخرها، بطل عملها، إلا أنَّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله. ولذلك دخلت في باب العطف، إذ كان حكمها أن تقع بين كلايتين متغايرتين، وهي في العطف كذلك. قال أبو حاتم: إذا كانت «لكن» بغير واو في أولها؛ فالتخفيف فيها هو الوجه، نحو: ﴿لَكِنَّ الْأَرْسُحُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(٥) ونحوه؛ لأنها بمنزلة «بَلَّ» من جهة أنها لا تدخل عليها الواو؛ لأنها من حروف العطف. وإذا كانت الواو في أولها، فالتشديد فيها هو الوجه، وإن كان الوجهان جائزين فيها.

وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خُفِّفَتْ لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثل «إنَّ»، و«أَنَّ»، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرججا عما كانا عليه قبل

(١) الأنفال: ١٧.

(٤) الأنفال: ٤٣.

(٢) الحج: ٢.

(٥) النساء: ١٦٢.

(٣) البقرة: ٢٥١.

التخفيف، فكذلك «لِكنَّ». فإذا قلت: «ما جاءني زيدٌ لكن عمرو»؛ فـ«عمرو» مرتفعٌ بـ«لكن»، والاسم مضمَرٌ محذوفٌ كما في قوله [من الطويل]:

١١٢٢ - [فلو كنتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قِرايَتي] وَلِكنَّ زُنْجِيَّ عَظِيمُ المَشايرِ
وإذا قلت: «ما ضربتُ زيدًا لكنَّ عمرًا»، ففيها ضميرُ الفِصَّة، و«عمرًا» منصوبٌ بفعلٍ مضمَر. وإذا قال: «ما مررتُ بزيدٍ لكنَّ عمرو»، فـ«عمرو» مخفوضٌ بباءٍ محذوفةٍ، وفي «لكن» ضميرُ الفِصَّة أيضًا، والجارُّ والمجرورُ متعلّقٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه الظاهرُ، كأنه قال: «لكنه مررتُ بعمرو». والمذهبُ الأوَّل، فاعرفه.

فصل

[«كَأَنَّ»]

قال صاحبُ الكتاب: «كَأَنَّ» هي للتشبيه، رُكِبَتِ الكافُ مع «إِنَّ»، كما رُكِبَتِ مع «ذَا» و«أَيَّ» في «كَذَا» و«كَأَيَّنَّ». وأصلُ قولك: «كَأَنَّ زيدًا الأسدُّ»: إِنَّ زيدًا كالأسدِّ، فلَمَّا قُدِّمَتِ الكافُ؛ فَتَحَتْ لها الهمزة لفظًا، والمعنى على الكسر. والفصلُ بينه وبين الأصلِ أَنَّ هُنا بَانَ كَلَامَكَ على التشبيه من أولِ الأمرِ، وثَمَ بعد مُضِيِّ صدره على الإثبات.

١١٢٢ - التخرِيج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤؛ والدور ٢/ ١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والكتاب ٢/ ١٣٦؛ ولسان العرب ٤/ ٤١٩ (شفر)؛ والمحتسب ٢/ ١٨٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٠؛ والدور ٣/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص ٢٧٩، ٢٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ص ٢٩١؛ والمنصف ٣/ ١٢٩؛ وجمع الهوامع ١/ ٣٦، ٢٢٣.
اللغة: ضَبِيٌّ: منتسبٌ إلى بني ضَبَّة. الزنجي: واحد الزنوج. المشافر: جمع مشفر وهو للبعير كالشفة للإنسان.

المعنى: يهجو أحدهم فيقول له: لو كنت من بني ضَبَّة كنت عرفت قِرايَتي، ولكنك أسودٌ وشفَتاك غليظتان. الإعراب: «فلو»: الفاء بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء ضمير متصل في محلِّ رفع اسمها. «ضَبِيًّا»: خبرها منصوب بالفتحة. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء ضمير متصل في محلِّ رفع فاعل. «قِرايَتي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل بَاءِ المتكلم، والياء ضمير متصل في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «ولكن»: الواو: استثنائية، «لكنَّ»: حرف مشبه بالفعل، واسمها ضمير المخاطب المحذوف والتقدير: «لكنك». «زنجي»: خبر «لكن» مرفوع بالضمّة. «عظيم»: صفة مرفوع بالضمّة. «المشافر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «لو كنت...» الشرطية: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «كنت ضَبِيًّا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «عرفت قِرايَتي»: جواب شرط غير جازم، لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «لكنك زنجي»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولكنَّ زنجي» حيث حذف اسم «لكن» للضرورة، وهذا ممَّا لا يجوز إلَّا أن يكون اسمها هو ضمير الشأن.

قال الشارح: وأما «كَانَ»، فحرفٌ معناه التشبيه، وهو مركَّبٌ من كافٍ التشبيه و«إِنَّ». فأصلُ قولك: «كَانَ زَيْدًا الْأَسَدُ»: إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ. فالكاف هنا تشبيهٌ صريحٌ، وهي في موضع الخبر تتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديره: إِنَّ زَيْدًا كَائِنٌ كَالْأَسَدِ. ثمَّ إنَّهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقَدَّموها إلى أوَّلها لإفراط عنايتهم بالتشبيه. فلمَّا أدخلوا على «إِنَّ»، وجب فتحها؛ لأنَّ المكسورة لا يقع عليها حروفُ الجرِّ، ولا تكون إلاَّ أوَّلًا. وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخِّرةً، فصار اللفظ: «كَانَ زَيْدًا أَسَدًا»، إلاَّ أنَّ الكاف لا تتعلَّقُ الآن بفعل ولا معنى فعل، لأنَّها أُزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلَّقَ فيه بمحذوف، وقُدِّمت إلى أوَّل الجملة، فزال ما كان لها من التعلُّق بخبرٍ «إِنَّ» المحذوف، وليست الكاف هنا زائدة على حدِّ زيادتها في «كَذَا»، و«كَأَيَّ».

فأما قوله: «رُكِبَتِ الكاف مع «إِنَّ» كما رُكِبَت مع «ذَا» و«أَيَّ»»، فإنَّ المراد الامتزاج وضمُّورتهما كالشيء الواحد، لا أنَّها زائدة على حدِّ زيادتها فيهما. ألا ترى أنَّ التشبيه في «كَانَ» باقٍ، ولا معنى للتشبيه في «كَذَا»، و«كَأَيَّ»؟

فإن قيل: فإذا لم تكن الكاف زائدة، فهل لها عملٌ هنا؟ فالجواب أنَّ القياس أنَّ تكون «أَنَّ» من «كَانَ» في موضع جز بالكاف.

فإن قيل: الكاف هنا ليست متعلِّقة بفعل؛ قيل: لا يمنع ذلك عملها، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)، فإنَّ الكاف غير متعلِّقة بشيء، وهي مع ذلك جازة. وكذلك «هل من أحدٍ عندك» ف«مِنْ» جازة، وليست متعلِّقة بفعل، ولا غيره. وكذلك قولك: «بَحَسْبِكَ زَيْدٌ»، الباء خافضة وإن لم تتعلَّق بفعل. ويؤيِّد عندك أنها في موضع مجرور فتحها عند دخول الكاف عليها، كما تُفْتَح مع غيرها من العوامل الخافضة وغيرها من نحو: «عجبتُ من أنَّك منطلقٌ»، و«أعطيتُك لأنك مستحقٌّ»، و«أظنُّ أنَّك منطلقٌ»، و«بَلَّغْنِي أنَّك كريمٌ»، فكما فُتِحَتْ «أَنَّ» لوقوعها في هذه الأماكن بعد عاملٍ قبلها، كذلك فُتِحَتْ بعد الكاف؛ لأنها عاملةٌ.

فإن قيل: فما الفرق بين الأصل والفرع في «كَانَ»؟ قيل: التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل. وذلك إذا قلت: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، فقد بنيت كلامك على اليقين، ثمَّ طرأ التشبيه بعد، فسرى من الآخر إلى الأوَّل. وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك: «كَانَ زَيْدًا أَسَدًا»؛ لأنَّك بنيت كلامك من أوَّل على التشبيه، فاعرفه.

فصل

[تخفيف «كأن»]

قال صاحب الكتاب: وتُخَفَّفُ فيبطل عملها. قال [من الهزج]:

١١٢٣- ونَحَرَ مُشْرِقَ اللَّوْنِ كَأَن تَسْذِيأَهُ حُقَّاسَانِ
ومنه من يُعْمِلُهَا. قال [من الرجز]:

١١٢٤- كَأَن وَرِيدِيهِ رِشَاءٌ خُلِبَ

١١٢٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/١٩٧؛ وأوضح المسالك ١/٣٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٩؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠؛ والدرر ٢/١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/١٤٧؛ وشرح التصريح ١/١٣٤؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٨؛ والكتاب ٢/١٣٥، ١٤٠؛ ولسان العرب ١٣/٣٠، ٣٢ (أنن)؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٠٥؛ والمتصف ٣/١٢٨؛ ومع الهوامع ١/١٤٣.
اللغة: الحقان: مثني الحُق، وهو وعاء صغير يوضع فيه الطيب خصوصاً، وقيل: هو قطعة من خشب أو عاج تحت وتسمى.

المعنى: رب نحر متلألئ اللون، كأن ثديا صاحبه حقان حجماً وشكلاً.
الإعراب: «ونحَرَ»: الواو: «رب»، حرف جرّ شبه بالزائد. «نحَرَ»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والخبر محذوف. «مشرق»: نعت «نحَرَ»، وهو مضاف. «اللون»: مضاف إليه مجرور. «كأن»: حرف مشبه بالفعل مخفّف، بطل عمله. «ثدياه»: مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثني، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «حقان»: خبر المبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثني. وجملة «نحَرَ مشرق اللون»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «كأن ثدياه حقان»: في محل رفع أو جر صفة «نحَرَ». والشاهد فيه قوله: «كأن ثدياه حقان» حيث حُقِّقَت «كأن»، فبطل عملها. ويرى: «كأن ثدييه حقان» على الإعمال.

١١٢٤ - التخريج: الرجز لرؤية في ملحّن ديوانه ص ١٦٩؛ وشرح التصريح ١/٢٣٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٩٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٢؛ ورصف المباني ص ٢١١؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٧٥؛ والكتاب ٣/١٦٤، ١٦٥؛ ولسان العرب ١/٣٦٥ (خلب)، ١٣/٣٢ (أنن)؛ والمقرب ١/١١٠.

اللغة: الوريدان: عرقان في العنق. الرشاء: حبل الدلو. الخلب: الليف.
الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «وريديه»: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنه مثني، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «رشاء»: خبر «كأن» مرفوع بالالف لأنه مثني. «خلب»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كأن وريديه...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «كأن وريديه رشاء خلب» حيث أعْمِلَ «كأن»، وذكر اسمها وخبرها كما لو كانت شذدة، والأنصح إلغاؤها.

وفي قوله [من الطويل]:

١١٢٥ - [ويوماً تُوافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّم] كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقٍ ^(١) السَّلْمُ
ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ عَلَى زِيَادَةِ «أَنَّ».

قال الشارح: حَكْمُ «كَأَنَّ» كَحَكْمِ «أَنَّ» المفتوحة. إِذَا خُفِّفَتْ فِيهَا وَجْهَانِ:

١١٢٥ - التخريج: البيت لعلياء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٠٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٤؛ ولأرقم بن علياء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)؛ ولباغت بن صريم البشكري في تخلص الشواهد ص ٣٩٠؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ وله أو لعلياء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علياء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب البشكري أو لابن أصرم البشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢؛ ووصف المياني ص ١١٧، ٢١١؛ ورسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨٢٩؛ وشرح الأسموني ١/ ١٤٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤١، ٣٣١؛ والكتاب ٣/ ١٦٥؛ والمحجب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وجمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: توافينا: تأتينا. الرجة المقسم: الجميل. الظبية: الغزالة. تعطو: تمذ عنقها وترفع رأسها. السلم: نوع من الشجر يذيق به.

المعنى: تأتينا الحبيبة يوماً بوجهها الجميل، وكانت ظية تمذ عنقها إلى شجر السلم المورق.
الإعراب: «ويوماً»: الواو: بحسب ما قبلها، «ويوماً»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «توافينا».
«توافينا»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بوجه»: جار ومجرور متعلقان بـ «توافينا». «مقسّم»: نعت «وجه» مجرور. «كأن»: حرف مشبّه بالفعل مخفّف. «ظبية»: خبر «كأن» مرفوع. واسم «كأن» محذوف يعود على المرأة. أو مبتدأ مرفوع خبره جملة «تعطو». وجملة «ظبية تعطو» خبر «كأن». واسم «كأن» ضمير الشأن المحذوف. «تعطو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. «إلى وارق»: جار ومجرور متعلقان بـ «تعطو»، وهو مضاف. «السلم»: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة.
وجملة «توافينا»: بحسب الواو. وجملة «كأن ظبية تعطو»: في محل نصب حال. وجملة «تعطوا»: في محل رفع نعت لـ «ظبية».

والشاهد فيه قوله: «كأن ظبية» حيث روي برفع «ظبية»، ونصبها، وجرها. أمّا الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسميّة خبر «كأن»، واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون «ظبية» خبر «كأن» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد. وأمّا النصب فعلى إعمال «كأن»، وهذا الإعمال مع التخفيف خاص بضرورة الشعر. وأمّا الجر فيالكاف بعد اعتبار «أَنَّ» زائدة.

(١) في الطبعين: «ناضر» مكان «وارق»، وكلاهما صحيح، إلّا أن الشارح سيعيد البيت برواية «وارق»، وسيفسّر هذه الكلمة.

أجودهما إبطال عملها ظاهرًا، وذلك لنقص لفظها بالتخفيف، فنقول: «كَأَنَّ زَيْدٌ أَسَدٌ»، والمراد: كأنه زَيْدٌ أَسَدٌ، أي: الشأن والحديث. وقوله: يبطل عملها، يريد: ظاهرًا، فأما قوله [من الهزج]:

ونحر مشرق اللون... إلخ

فالشاهد فيه رفع «ثدياه»، و«ثدياه» رفعٌ بالابتداء، و«حقان» الخبر، والجملة خبرُ «كَأَنَّ»، والضمير في «ثدياه» يعود إلى «النحر» أو «الوجه»، والمراد به صاحبه. ويجوز إعماله، فيقال: «كَأَنَّ ثُدَيْيَه». وقد روي كذلك. قال الخليل^(١): وهذا يُشَبِّه قولَ الفرزدق [من الطويل]:

فلو كنت ضُبِّيًّا عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيًّا عظيمُ المشافِرِ^(٢)

والمراد: ولكنته زنجيًّا لا يعرف قرابتي. قال^(٣): والنصب في هذا كله أكثر. قال السيرافي: مَنْ نصب جعله الاسمَ وأضمر الخبر، كأنه قال: ولكنَّ زنجيًّا. ومن رفع أضمر الاسم، وكان الظاهر الخبر، نقديره: ولكنك زنجيًّا، وأما قوله، أنشده سيويه [من الرجز]:

كَأَنَّ وريديه رشاء خلب

البيت، فالشاهد فيه نصب «وريديه» على إعمالها محققةً. والوريذان: حَبَلَا العنق من مُقَدِّمِهِ، والرشاء: الحبل. والخُلب: اللَّيْف. وأما قول الآخر - وهو ابن صريم اليشكري - [من الطويل]:

ويوتنا ثوافينا بوجهٍ مُقَسِّمٍ كأنَّ ظبيَّةً تُعْطُو إلى واري السِّلَمِ

فيروى على ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجز. فَمَنْ رفع، فعلى الخبر، واسمها محذوف مقدر، والمعنى: كأنها ظبيَّةٌ تعطو. ومن نصب، فعلى أنه اسمها، والخبر محذوف منوي، كأنه قال: كأنَّ ظبيَّةً هذه المرأة، فهذه المرأةُ الخبر. وأما الجز، فعلى إعمال حرف الجز، وهو الكاف، و«أن» مزيدة، والمعنى: كظبيَّة. وصف امرأةً حسنةً الوجه، فشَبَّهَهَا بِظَبْيَةٍ مُخْضِبَةٍ. والعاطية: التي تتناول أطرافَ الشجر مُرْتَبِعَةً. والوارق: المورق، يُقال: وركت الشجرةُ وأورقت، وأورقت أكثر. ويجوز أن يكون المراد وارق الشجر من الخُضرة والنُّضرة من الوزاق وهي الأرض الخُضرة المُنْخِصبة، فليس من لفظ الوزق، فاعرفه.

(١) الكتاب ٢/ ١٣٤.

(٢) تقدم بالرقم ١١٢٢.

(٣) أي: الخليل. انظر الكتاب ٢/ ١٣٦.

فصل

[«ليت»]

قال صاحب الكتاب: «لَيْتَ» هي للتمنى، كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتُنَا نُرَدُّ﴾^(١). ويجوز عند الفراء أن تُجْرَى مُجْرَى «أَتَمَّنَى»، فيقال: «ليت زيدا قائما»، كما يُقال: «أَتَمَّنَى زيدا قائما»، والكسائي يُجيز ذلك على إضمار «كَانَ». والذي عَرَّهما منها قول الشاعر [من الرجز]:

يا ليت أيام الضُّبَا رَاجِعًا^(٢)

وقد ذكرت ما هو عليه عند البصريين.



قال الشارح: «لَيْتَ» حرف ثلاثي البناء، مثل «إِنَّ» و«أَنَّ»، وحقه أن يكون موقوف الآخر، إلا أنه حُرِّك لالتقاء الساكنين، وفتح طلبًا للخفة، كأنهم استثقلوا الكسرة بعد الياء، كما فعلوا ذلك في «أَيْنَ» و«كَيْفَ». ومعناها: أَتَمَّنَى. وتعمل عمل أخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر، نحو قولك: «ليت زيدا قائمًا». قال الله تعالى: ﴿يَلَيْتُنَا نُرَدُّ﴾^(٣)، فالنون والألف في موضع منصوب بأنه اسم «لَيْتَ»، و«نُرَدُّ» في موضع الخبر، وتقديره: مردودون. وقال سبحانه: ﴿يَلَيْتُنِي مِثُّ قَبْلِ هَذَا﴾^(٤)، فالنون والياء في موضع نصب، و«مِثُّ» في موضع رفع، أي: مِثٌّ.

وقد أجاز الفراء أن تنصب لها الاسمين جميعًا، فقال: «ليت زيدا قائما»، على معنى «ليت»، فكأنه قال: «أَتَمَّنَى زيدا قائما»، أو «تَمَنَيْتُ زيدا قائما»، كأنه يلمح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله.

وأجاز الكسائي نصب الاسمين معًا، لكن على غير هذا التقدير، وإنما يُضْمِر «كَانَ»، والتقدير عنده: «ليت زيدا كان قائما». قال: لأن «كَانَ» تستعمل هنا كثيرا، نحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٦)، واعتمادهم على قوله [من الرجز]:

يا ليت أيام الضُّبَا رَاجِعًا^(٧)

فليس على ما توهموه، إنما هو على حذف الخبر. والتقدير: يا ليت أيام الضُّبَا

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) تقدم بالرقم ١٤٧.

(٥) الحاقة: ٢٧.

(٦) النساء: ٧٣.

(٣) الأنعام: ٢٧.

(٧) تقدم بالرقم ١٤٧.

(٤) مريم: ٢٣.

رواجع لنا، أو أقبلت رواجع. وذلك لأنه لم يُرد معنى الخبر، وإنما هو في حال تَمَنُّ لنفسه، أو لمن خلَّ عنده هذا المَحَلُّ، فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على «لنا» في هذا الكلام، كما دلَّت حال الافتخار في قوله [من المنسرح]:
 إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا^(١)

على معنى: لنا، فاعرفه.

فصل

[وقوع «أَنْ» بعد «ليت»]

قال صاحب الكتاب: ونقول: «ليت أن زيدًا خارجٌ» وتسكت، كما سكت على «ظننت أن زيدًا خارجٌ».

قال الشارح: نقول «ليت أن زيدًا خارجٌ»، وتكتفي بـ«أَنْ» مع صلتها عن أن تأتي بخبر «لَيْتَ»؛ لأنها تدل على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدأ والخبر، كما كانت «ظننت» وأخواتها كذلك، فجاز أن نقول: «ليت أن زيدًا خارجٌ»، كما نقول: «ظننت أن زيدًا خارجٌ»، ولا تحتاج إلى خبر؛ لأن الصلة قد تضمنت الاسم والخبر، كما لم تحتاج إلى ذلك المفعول الثاني؛ لأنك قد أثبت بذكر ذلك في الصلة، إذ المعنى: ظننت انطلاقًا من زيد.

وقياس مذهب الأخفش وتقديره مفعولًا ثانيًا من «ظننت» أن تُقدَّر في «ليت» خبرًا، ولا يجوز «ليت أن يقوم زيدٌ» وتسكت، حتى تأتي بخبر، فنقول: «ليت أن يقوم زيدٌ خيرٌ» له؛ لأنها إنما تدخل على الفعل، وتعمل فيه، ولا تدخل على المبتدأ والخبر، ولذلك لم تُثبَّ عنهما بخلاف «أَنْ» المشدَّدة، فاعرفه.

فصل

[«لعل»]

قال صاحب الكتاب: «لَعَلَّ» هي لتوقع مَرَجُو أو مَخُوف، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٢) و﴿لَمَّا كَرِهَ لِقَافُكُمْ﴾^(٣) تَرْجٌ للعباد، وكذلك قوله: ﴿لَمَّا بَدَّدُوا أَمْثَلَهُ﴾^(٤)، معناه: أذهبنا أمتنا على رجاكما ذلك من فزعون.

قال الشارح: «لَعَلَّ» تَرْجٌ. قال سيبويه^(٥): «لَعَلَّ» و«عَسَى» طَمَعٌ وإشفاقٌ، وهي

(١) تقدم بالرقم ١٤٦.

(٢) طه: ٤٤.

(٣) الشورى: ١٧.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

(٥) البقرة: ١٨٩.

تنصب الاسم وترفع الخبر كـ «إِنَّ»، إلا أن خبرها مشكوك فيه، وخبر «إِنَّ» يقين. تقول في الترجي: «لعل زيدا يقوم»، وفي الإشفاق: «لعل بكرا يضرب». وهذا معناها ومقتضى لفظها لغة، إلا أنها إذا وردت في التنزيل؛ كان اللفظ على ما يتعارفه الناس، والمعنى على الإيجاب بمعنى «كَيَّ»؛ لاستحالة الشك في أخبار القديم سبحانه. فمن ذلك قوله تعالى: «اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»^(١)، أي: كَيَّ تَتَّقُوا. هكذا جاء في التفسير ومثله قوله تعالى: «لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ»^(٢)، والمعنى على أن الله أمر بالعدل والعمل بالشرائع قبل أن يفاجيء اليوم الذي لا ريب في حصوله. فدَلَّ «لَعَلَّ» ههنا إشفاقاً. فأما تذكير «قريب» وإن كان خبراً عن مؤثت؛ فإن الساعة في معنى البعث والنشور، وكلاهما مذكّر، وعلى إرادة حذف مضاف، أي: مجيء الساعة. وكذلك قوله تعالى: «أَذْعَبَا إِلَيْنَا فِرْعَوْنُ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا لَعْلَهُ يَذْكُرُ أَوْ يَخْشَى»^(٣)، أي: اذهبا على رجائكما وطمعكما من فرعون، فالرجاء لهما، أي: باشروا أمره مباشرة من برجو ويطمع في إيمانه، مع العلم بأن فرعون لا يؤمن، لكن لإلزام الحجة وقطع المغيرة. وكذلك قوله تعالى: «وَأَسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^(٤)، معناه: كي تفلحوا، أي: من عمل بالطاعة وانتهى إلى أوامر الله، كان الفلاح مرجواً له، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ: «فَاطْلِعْ»^(٥) بالنصب وهي في حرف^(٦) عاصم.

قال الشارح: قد قُرئت هذه الآية: «فَاطْلِعْ» بالرفع عطفاً على «أَتْلُعْ»، وبالنصب كأنه جواب «لَعَلَّ» إذ كانت في معنى التمني، كأنه شبه الترجي بالتمني، إذ كان كل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه. والفرق بينهما أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون، والتمني طلب أمر موهوم الحصول، وربما كان مستحيل الحصول، نحو قوله تعالى: «بَلَّتَيْنَا كَانِيَ الْقَائِيَةِ»^(٧)، وَ«بَلَّتَيْنِي مِنْ قَبْلُ هَذَا»^(٨)، وهذا

(٢) الشورى: ١٧.

(١) البقرة: ٢١.

(٤) الحج: ٧٧.

(٣) طه: ٤٣ - ٤٤.

(٥) من قوله تعالى: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى» [غافر: ٣٦ - ٣٧]. وانظر: البحر المحيط ٤٦٥/٧؛ والكشاف ٤٢٨/٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤٦/٦.

(٦) أي: في قراءة عاصم.

(٧) الحاقة: ٢٧.

(٨) مريم: ٢٣.

طلبُ مستحيل، إذ كان الواقع بخلافه. ويجوز أن يكون النصب في قوله: «فَاطِلَعٌ»؛ لأنه جواب الأمر، أي: ابني لي فاطِلَعٌ.

فصل

[وقوع «أَنَّ» بعد «لعل»]

قال صاحب الكتاب: وقد أجاز الأخفش: «لعلَّ أَنْ زيدًا» قاسمها على «لَيْتَ». وقد جاء في الشعر [من الطويل]:

١١٢٦ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُبْلَمَةً عليك من اللائي يَدْعُغْنِكَ أَجْذَعًا
قياسًا على «عَسَى».



قال الشارح: لا يحسن وقوعُ «أَنَّ» المشددة بعد «لَعَلَّ» إذ كانت طمعًا وإشفاقًا، وذلك أمرٌ مشكوكٌ في وقوعه، و«أَنَّ» المشددة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين، نحو «علمت أنَّ زيدًا قائمٌ»، و«تَيَقَّنْتُ أَنَّ الأميرَ عادلٌ». وقد أجاز الأخفش ذلك على التشبيه بـ«لَيْتَ» إذ كان الترجي والتمني يتقاربان على ما ذكرناه آنفًا، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

لَعَلَّكَ يَوْمًا... إلخ

١١٢٦ - التخريج: البيت لمنتم بن نيرة في ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧، ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١؛ والمقتضب ٣/ ٧٤.

اللغة: تلم: نصيب أو تنزل. ملمة: مصيبة. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

المعنى: لا تشمت بموت أخي، فقد حل بك داهية، تضعفك وتذل.

الإعراب: «لعلك»: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «يومًا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «تلم». «أَنْ تلم»: «أَنْ»: حرف نصب ومصدر، و«تلم»: فعل مضارع منصوب بـ«أَنْ» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. والمصدر المؤول من «أَنْ تلم» في محل رفع خبر «لعل». «ملمة»: فاعل مرفوع بالضمرة الظاهرة. «عليك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلم». «من اللائي»: «من»: حرف جر، و«اللائي»: اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «ملمة». «يدعئك»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أجدها»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لعلك يومًا أَنْ تلم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلم»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدعئك»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «لعلك يومًا أَنْ تلم ملمة»، فقد جاء خبر «لعل» مضارعًا مقرونًا بـ«أَنْ»، حملًا لها على «عسى». وهذا ما يميزها عن أخواتها.

فالبيت لَمُتَّم بن نُؤيرةَ اليزْبُوعِي يرثي أخاه مالكا، وفيه بُعِدَ من حيث أن «لَعَلَّ» داخلَةٌ على المبتدأ والخبر، والخبر، إذا كان مفردًا، كان هو المبتدأ في المعنى، والاسم ههنا جُئَةٌ؛ لأنه ضمير المخاطب، و«أن» والفعلُ حَدَثٌ، فلا يصح أن تكون خبرًا عنه. وإنما ساغ ههنا؛ لأنها بمعنى «عسى» إذ كان معناهما الطمع والإشفاق؛ فلذلك جاز دخول «أن» في خبرها.

فصل

[لغات «لعل»]

قال صاحب الكتاب: فيها لغات: «لَعَلَّ»، و«عَلَّ»، و«عَنَّ»، و«أَنَّ»، و«لَأَنَّ»، و«لَعَنَّ»، و«لَعَنَّ». وعند أبي العباس أن أصلها «عَلَّ» زيدت عليها لامُ الابتداء.

قال الشارح: اعلم أن العرب قد تَلَقَّبَتْ بهذا الحرف كثيرًا لكثرة في كلامهم، لأن معناه الطمع، ولا يخلو إنسانٌ من ذلك، فقالوا: «لَعَلَّ»، و«عَلَّ». وقد اختلفوا فيها، فذهب أبو العباس المبرّد وجماعةٌ من البصريين^(١) إلى أن الأصل «عَلَّ»، واللام في «لعلَّ» زيادةٌ على حدّ زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) في قراءةٍ من فتح، وهي قراءة سَعِيد بن جُبَيْر، وعلى حدّ قول الشاعر [من البسيط]:

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قال الَّذِي سَأَلُوا أُنْسِي لَمَجْهُودًا^(٣)

واحتجوا لزيادة اللام بأنها قد حُذِفَتْ كثيرًا. قال الشاعر [من البسيط]:

١١٢٧ - عَلَّ الْهَوَى مِنْ بَعِيدٍ أَنْ يُقَرَّرَتْهُ أَمْ النُّجُومُ وَمَرُّ^(٤) الْقَوْمِ بِالْعَيْسِ

(١) انظر المسألة السادسة العشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٢١٨ - ٢٢٧.

(٢) الفرقان: ٢٠. وانظر: البحر المحيط ٦/ ٤٩٠.

(٣) تقدم بالرقم ١١٠٧.

(٤) في الطبعين «ومن»، وهذا تحريف. وقد صُوِّبَتْ طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص ١٤٩٨.

١١٢٧ - التخريج: البيت لجريز في ديوانه ص ١٢٦.

اللفظة والمعنى: أم: قصد. العيس: النوق الكريمة مفردا أعيس وعيساء.

يتمنى أن يقرب هواه تنالي الأيام، وتوالي سفر الناس على نوقهم.

الإعراب: «علَّ»: حرف مشبه بالفعل. «الهوى»: اسم «لعل» منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر.

«من بعيد»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «يقرب»: «أن»: حرف مصدري ناصب. «يقربه»: فعل مضارع

منصوب بالفتحة، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن يقربه»

في محل رفع خبر «لعل». «أم»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «النجوم»: مضاف إليه مجرور =

وقال الآخر [من الرجز]:

يا أبتنا غلّك أو عساكا^(١)

وقال الآخر [من الطويل]:

١١٢٨ - وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ يَتَقَدَّمَا وهو كثير. فلما كانت مناسبت في بعض الاستعمال، كانت زائدة، والكوفيون^(٢) يزعمون أن اللام أصل، وأنها لغتان، وأن الذي يقول: «لعلّ» غير الذي يقول: «علّ». وحجتهم أن الزيادة نوع تصريف، وهو بعيد في الحروف. وهذا القول قد جنح إليه جماعة من متأخري البصريين، وهو قول شديد لولا ندرّة البناء في الحروف، وعدم النظر. وقد قالوا أيضاً: «لَعَنَّ»، و«عَنَّ»، كأنهم أبدلوا من اللام الآخرة نوناً؛ لأن النون أخف من اللام، وهي أقرب إلى حروف المذ واللين، واللام أبعد، ولذلك استضعف الجرمي أن تكون من حروف الزيادة.

= بالكسرة. «مز»: الواو: حرف عطف، «مز»: اسم معطوف على «أم» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بالعيس»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر «مز». وجملة «علّ الهوى...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقربه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «علّ الهوى» حيث حذفت اللام من الحرف المشبه بالفعل «لعلّ». (١) تقدم بالرقم ٢١٣.

١١٢٨ - التخرّيج: البيت لنافع بن سعد الطائي في شرح ديوان الحماسة للمروزي ص ١١٦٢؛ ولسان العرب ٦٠٧/١١ (لعل).

المعنى: أنا لا أعتب على ما راح وفات، ولكنني أعتب لعلّ ما سيأتي يكون أفضل. الإعراب: «ولست»: الواو: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «بلوام»: الباء: حرف جر، «لوام»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر ليس. «على الأمر»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ليس». «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بخبر «ليس». «ما»: اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة. «يفوت»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «ولكن»: الواو: حرف عطف، و«لكن»: حرف استدراك. «علّ»: حرف مشبه بالفعل، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: لعلّه. «أن»: حرف مصدرية ونصب. «يتقدّم»: فعل مضارع منصوب بـ«أن»، بفتحة ظاهرة، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «علّ». وجملة «لست بلوام»: بحسب ما قبلها. وجملة «يفوت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «علّ أن يتقدّم» معطوفة على جملة: «لست بلوام».

والشاهد فيه قوله: «علّ» حيث اعتبر إسقاط اللام من «لعلّ» دليلاً على أنّ الأصل هو «علّ»، وأنّ اللام زائدة؛ وهذا ليس بدليل.

(٢) انظر المسألة السادسة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٢١٨ - ٢٢٧.

وقد قالوا: «لَعَنَّ» بالغيين المعجمة، كأنهم أبدلوا العين غينًا؛ لأنها تقرب منها في الحلق ليس بينهما إلاّ الحاء، وهي أخفّ من العين؛ لأن العين أدخل في الحلق، وكُلّما استفل الحرف، كان أثقل.

وقالوا أيضًا: «أَنَّ»، و«لَأَنَّ» بمعنى «عَنَّ»، و«لَعَنَّ»، كأنهم أبدلوا من العين همزة، كما أبدلوا من الهمزة عينا. وقالوا: «أشهدُ عَنّ محمدًا رسولُ الله»، وقد تقدّم نحو ذلك. ولا يفعلون ذلك إلاّ في الهمزة المفتوحة دون المكسورة، فلا يقولون: «عِنَّ زيدًا قائمٌ» في «إِنَّ زيدًا قائمٌ». ولم يأت في التنزيل العزيز من لغاتها إلاّ «لَعَلَّ»، وهذا الحرف، أعني ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، فاعرفه.

فهرس المحتويات

٣	ومن أصناف الاسم أسماء العدَد
٥	فصل حكم العدد من الواحد إلى العشرة في التذكير والتأنيث
٧	فصل حكم مُمَيِّز العدد
١٠	فصل ما شذَّ عن الحكم السابق
١٤	فصل حكم مُمَيِّز العشرة فما دونها
١٥	فصل حكم الأعداد المركَّبة في البناء والإعراب
١٦	فصل حكم الأعداد المركَّبة التي للمؤنَّث، وحركة شين «عشرة»
١٨	فصل حكم العقود في التذكير والتأنيث
٢٠	فصل حكم العدد في التعداد وغيره
٢٤	فصل همزة «أحد» و«إحدى» واستعمالهما
٢٦	فصل تعريف الأعداد
٢٨	فصل العدد الترتيبي
٣١	فصل إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد
٣٣	ومن أصناف الاسم المقصور والممدود
٣٣	فصل تعريف الاسم المقصور والاسم الممدود
٣٧	فصل الأسماء المقصورة
٣٩	فصل الأسماء الممدودة
٤٤	فصل المقصور والممدود السماعي
٤٥	ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال
٤٥	فصل تعداد الأسماء المتصلة بالأسماء
٤٦	المصدر
٤٦	فصل أبنية مصدر الفعل الثلاثي المجرد
٥٢	فصل أوزان المصدر من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
٥٧	فصل المصدر على وزني اسم الفاعل واسم المفعول
٦٧	فصل المصدر على «تفعّل»

٦٨	فصل المصدر على «فعلِي»
٦٨	فصل صياغة مصدر المزة
٦٩	فصل مصدر النوع
٧٠	فصل بناء المصدر من المعتل العين من «أفعل» والمعتل اللام من «فعل»
٧٢	فصل إعمال المصدر
٨٠	فصل شاهد على نصب المعطوف حَمَلًا على محل المعطوف عليه المجرور
٨٢	فصل عمل المصدر ماضيًا ومستقبلًا
٨٢	فصل عدم تقدم معمول المصدر عليه
٨٤	اسم الفاعل
٨٤	فصل تعريفه
٨٦	إعمال مبالغة اسم الفاعل
٩٤	فصل عمل اسم الفاعل المثنى والمجموع
٩٩	فصل شرط إعمال اسم الفاعل
١٠١	فصل ما يعتمد عليه اسم الفاعل للعمل
١٠٤	اسم المفعول
١٠٤	فصل تعريفه
١٠٦	الصفة المشبهة
١٠٦	فصل تعريفها
١٠٨	فصل دلالتها وإضافتها إلى فاعلها
١٠٩	فصل أوجه إعراب عبارة «حسن وجهه»
١٢٠	أفعل التفضيل
١٢٠	فصل صياغته
١٢١	فصل ما شذ منه
١٢٥	فصل اسم التفضيل مما لا فعل له
١٢٦	فصل قياسه وشذوذه
١٢٧	فصل تعريفه بـ«أل» وتجزئه منها
١٢٨	فصل أحكامه مع «من» وبدونها
١٣٠	فصل ما حُذفت منه «من» وهي مقدرة
١٣٤	فصل حكم «آخر»
١٣٥	فصل استخدام «دُنْيَا» و«جُلَى» بغير «أل»
١٤٠	فصل عدم إعمال أفعل التفضيل

١٤٤	أسماء الزمان والمكان
١٤٤	فصل صياغتهما
١٤٧	فصل مجيئهما على «مَفْعَلَة» و«مَفْعَلَة»، و«مَفْعَلَة»
١٤٧	فصل اشتقاقهما من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
١٤٩	فصل صيغة «مَفْعَلَة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء
١٥٠	فصل عدم إعمال اسم الزمان واسم المكان
١٥٢	اسم الآلة
١٥٢	فصل تعريفه
١٥٣	فصل المضموم الميم والعين من أسماء الآلة
١٥٤	ومن أصناف الاسم الثلاثي
١٥٤	فصل أبنية الاسم الثلاثي المجرد والمزيد
١٥٦	فصل نوعا الزيادة
١٥٨	فصل الزيادة المُجانسة
١٥٩	فصل عدد الأحرف الزائدة ومواضعها
١٦٠	فصل الزيادة الواحدة قبل الفاء
١٦٢	فصل الزيادة الواحدة بين الفاء والعين
١٦٣	فصل الزيادة الواحدة بين العين واللام
١٦٥	فصل الزيادة الواحدة بعد اللام
١٦٦	فصل زيادة حرفين بينهما فاء الكلمة
١٦٨	فصل زيادة حرفين بينهما عين الكلمة
١٧٠	فصل زيادة حرفين بينهما لام الكلمة
١٧١	فصل زيادة حرفين بينهما فاء الكلمة وعينها
١٧٤	فصل زيادة حرفين بينهما عين الكلمة ولامها
١٧٥	فصل زيادة حرفين بينهما الفاء والعين واللام
١٧٥	فصل زيادة حرفين مجتمعين قبل الفاء
١٧٦	فصل زيادة حرفين مجتمعين بين الفاء والعين
١٧٧	فصل زيادة حرفين مُجْتَمِعِينَ بين العين واللام
١٧٩	فصل زيادة حرفين مُجْتَمِعِينَ بعد اللام
١٨٤	فصل زيادة ثلاثة أحرف مفترقة
١٨٥	فصل زيادة ثلاثة أحرف مجتمعة قبل الفاء
١٨٥	فصل زيادة ثلاثة أحرف بين العين واللام

١٨٥	فصل زيادة ثلاثة أحرف بعد اللام
١٨٦	فصل زيادة ثلاثة أحرف اثنان منها مجتمعان والثالث منفرد
١٨٩	فصل زيادة أربعة أحرف
١٩٠	ومن أصناف الاسم الرباعي
١٩٠	فصل أبنية الاسم الرباعي المجرد
١٩١	فصل زيادة حرف واحد قبل الفاء
١٩٢	فصل زيادة حرف واحد بعد الفاء
١٩٣	فصل زيادة حرف واحد بعد العين
١٩٥	فصل زيادة حرف واحد بعد اللام الأولى
١٩٧	فصل زيادة حرف واحد بعد اللام الأخيرة
١٩٨	فصل زيادة حرفين مفترقين
١٩٩	فصل زيادة حرفين مجتمعين
٢٠٠	فصل زيادة ثلاثة أحرف
٢٠٢	ومن أصناف الاسم الخماسي
٢٠٢	فصل أبنية الاسم الخماسي المجرد
٢٠٣	فصل أبنية الاسم الخماسي المزيد
٢٠٤	القسم الثاني في الأفعال
٢٠٤	فصل تعريف الفعل
٢٠٧	ومن أصناف الفعل الماضي
٢٠٧	فصل تعريفه
٢١٠	ومن أصناف الفعل المضارع
٢١٠	فصل تعريفه
٢١١	فصل إعراب الفعل المضارع الذي من الأفعال الخمسة
٢١٥	فصل بناء المضارع
٢١٧	ذكر وجوه إعراب المضارع
٢١٧	فصل وجوه إعراب الفعل المضارع
٢١٩	المضارع المرفوع
٢١٩	فصل عامل رفع المضارع
٢٢١	فصل استعمال الفعل المضارع في مواضع لا يستعمل الاسم فيها
٢٢٤	المضارع المنصوب
٢٢٤	فصل نصب المضارع

٢٢٩	فصل نصب المضارع بـ «أن» مضمرة
٢٤١	فصل معنيا الجملة المتضمنة فاء السببية
٢٤٢	فصل ظهور «أن» مع لام «كي»
٢٤٥	فصل النصب والرفع بعد «حتى»
٢٤٨	فصل أوجه إعراب الفعل المضارع بعد «أو»
٢٥٠	فصل جواز النصب والجزم بعد الواو في بعض الأساليب العربية
٢٥٥	فصل جواز الرفع بعد فاء السببية
٢٥٩	فصل جواز العطف على المضارع المنصوب بالرفع
٢٦٣	المضارع المجزوم
٢٦٣	فصل جوازم المضارع
٢٧٣	فصل الجزم بـ «إن» مضمرة
٢٧٥	فصل الجزم بما فيه معنى الأمر والنهي
٢٧٦	فصل الجزاء شرط الجزم
٢٧٨	فصل أوجه الرفع إن لم يقصد الجزاء
٢٨١	فصل إعراب المضارع الداخل بين الشرط والجزاء
٢٨٣	فصل جواز الجزم والرفع في المعطوف على الجواب المجزوم
٢٨٥	فصل العطف بالجزم على جواب الأمر المنصوب على تَوْهُم سقوط فاء السببية
٢٨٧	فصل اجتماع الشرط والقسم
٢٨٩	ومن أصناف الفعل مثال الأمر
٢٨٩	فصل تعريفه
٢٩١	فصل الأمر باللام
٢٩٣	فصل أمر الفاعل المخاطب بالحرف
٢٩٣	فصل بناء الأمر
٢٩٥	ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي
٢٩٥	فصل أنواعهما
٢٩٩	فصل تعدية الفعل اللازم
٣٠٠	فصل أنواع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل
	فصل عمل الفعل المتعدي وغير المتعدي في نصب ما عدا المفعول به
٣٠٤	من المفاعيل الأربعة
٣٠٦	ومن أصناف الفعل المبني للمفعول
٣٠٦	فصل تعريفه

٣١٢	فصل بقاء المفعول به الثاني والثالث على انتصابهما إذا بُني الفعل للمجهول
٣١٣	فصل أولوية المفعول به في النياية عن الفاعل على سائر ما بُني له الفعل
٣١٦	فصل ما ينوب عن الفاعل عند وجود مفعولين متغايرين
٣١٨	ومن أصناف الفعل أفعال القلوب
٣١٨	فصل تعدادها
٣١٩	فصل استعمال «أرى» و«أقول» بمعنى «ظننت»
٣٢٢	فصل المعاني الأخرى لأفعال القلوب
٣٢٥	فصل الاختصار على أحد المفعولين
٣٢٨	فصل جواز إعمال أفعال القلوب والغائها
٣٣٠	فصل تعليقها
٣٣٣	فصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فيها
٣٣٥	ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة
٣٣٥	فصل تعدادها، وعملها، وعلة تسميتها
٣٣٦	فصل ما يلحق بها
٣٣٨	فصل أحكام اسمها وخبرها
٣٤٤	فصل أوجه «كان»
٣٥٣	فصل معنى «صار»
٣٥٣	فصل معاني «أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى»
٣٥٧	فصل معنا «ظل» و«بات»
٣٥٨	فصل معنى الأفعال الناقصة التي أوائلها الحرف النافي
٣٦٥	فصل معنى «ما دام»
٣٦٥	فصل معنى «ليس»
٣٦٧	فصل نوعا الأفعال الناقصة من حيث تقديم خبرها عليها
٣٧٠	فصل تفصيل سيويه في تقديم الظرف وتأخيرها بين اللغو منه والمستقر
٣٧٢	ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة
٣٧٢	فصل أحكام «عسى»
٣٧٦	فصل أحكام «كاد»
٣٧٩	فصل تشبيه «كاد» ب«عسى»، والعكس
٣٨٠	فصل تصريح «عسى»
٣٨٢	فصل تصريح «كاد»
٣٨٣	فصل الفرق بين معنى «عسى» ومعنى «كاد»

٣٨٣	فصل استعمال «كاد» منقبة
٣٨٥	فصل استعمال «أوشك»
٣٨٦	فصل استعمال أفعال الشروع
٣٨٨	ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم
٣٨٨	فصل تعدادهما ولغاتهما
٣٩٣	فصل أحكام فاعلهما وما بعده
٣٩٦	فصل الجمع بين فاعلهما وتمييزهما
٣٩٨	فصل فاعل «نعم» ومميزه في قوله تعالى ﴿فنعما هي﴾
٣٩٨	فصل مذهبا رفع الاسم المخصوص
٤٠٠	فصل حذف المخصوص
٤٠١	فصل تأنيث الفعل وتثنية فاعلهما وجمعه
٤٠٣	فصل مطابقة المخصوص والفاعل
٤٠٤	فصل أحكام «حبذا»
٤١١	ومن أصناف الفعل فعلا التعجب
٤١٦	فصل معنى أسلوب التعجب
٤٢٠	فصل «ما» التعجبية
٤٢٢	فصل عدم التصرف في الجملة التعجبية
٤٢٣	فصل زيادة «كان» في التعجب للدلالة على الماضي
٤٢٥	ومن أصناف الفعل الثلاثي
٤٢٥	فصل أبنية الفعل الثلاثي المجرد
٤٣١	فصل أبنية الفعل الثلاثي المزيد
٤٣٤	فصل معاني «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ»
٤٣٦	فصل معنى «تَفَعَّلَ»
٤٣٧	فصل معاني «تَفَعَّلَ»
٤٣٨	فصل معاني «تَفَاعَلَ»
٤٣٨	فصل معاني «أَفْعَلَ»
٤٣٩	فصل معاني «فَعَّلَ»
٤٣٩	فصل معاني «فَاعَلَ»
٤٣٩	فصل معاني «انْفَعَلَ»
٤٤١	فصل معاني «افْتَعَلَ»
٤٤١	فصل معاني «اسْتَفْعَلَ»

٤٤٣	فصل معنى «افْعَوْ عَلَ»
٤٤٥	ومن أصناف الفعل الرباعي
٤٤٥	فصل أبنية المعجزة والمزيد منه
٤٤٥	فصل مزيدات الرباعي
٤٤٧	القسم الثالث في الحروف
٤٤٧	فصل تعريف الحرف
٤٥٤	ومن أصناف الحرف حروف الإضافة
٤٥٤	فصل تسميتها
٤٥٨	أنواعها
٤٥٨	فصل معاني من
٤٦٣	فصل معاني إلى
٤٦٥	فصل معاني حتى
٤٧١	فصل معنى في
٤٧٣	فصل معاني الباء
٤٧٥	فصل زيادة الباء
٤٧٩	فصل معنى اللام
٤٨١	فصل معنى رب وأحكامها
٤٨٩	فصل واو القسَم
٤٩٣	أصل م الله
٤٩٦	فصل معنى على
٤٩٩	فصل معاني عن
٥٠٢	فصل معنى الكاف
٥٠٦	فصل معنى مذ ومُنْد
٥١٠	فصل معنى حاشا
٥١٣	فصل عدا وخلا
٥١٣	فصل كي
٥١٤	فصل حذف حروف الجز
٥١٦	فصل إضمار حروف الجز
٥١٩	فصل ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل تعداؤها
٥٢٦	فصل معنى إن وأن والفرق بينهما
٥٢٧	فصل مواضع كسر همزة إن ومواضع فتحها

٥٢٩	فصل مواضع جواز فتح همزة إن وكسرها
٥٣١	فصل حكم همزة إن بعد حتى
٥٣٢	فصل دخول لام الابتداء على خبر إن
٥٣٨	فصل تعليق العامل بلام الابتداء
٥٣٩	فصل العطف على محل إن واسمها
٥٤٤	فصل دخول إن على أن
٥٤٥	فصل تخفيف إن وأن
٥٥٤	فصل مشاكلة الفعل الذي يدخل على إن لها في التحقيق
٥٥٦	فصل إن بمعنى أجل وأن بمعنى لعل
٥٦٠	فصل لكن
٥٦١	فصل التغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ
٥٦٢	فصل تخفيف لكن
٥٦٣	فصل كأن
٥٦٥	فصل تخفيف كأن
٥٦٨	فصل ليت
٥٦٩	فصل وقوع أن بعد ليت
٥٦٩	فصل لعل
٥٧١	فصل وقوع أن بعد لعل
٥٧٢	فصل لغات لعل

